

دخول
العباد
مصطفى الشهير بالمعروف
في نصف شهر رجب
العام ١١٧١ من سلكه

شرح مجمع البحرين للعلامة والبحر
الفهامة شيخ الاسانيد والمسلمين
وارث علوم الانبياء والمرسلين
الامام المحقق امين الدين على

تلك افقر العباد عبده
يوسف بن الشيخ مهدي
الشهير بالمعروف في رمضان
١١٧١

ابن عبد اللطيف بن عبد
المعز غفر الله له
ولو الدين ولشأن

ملكه من قسوسه وطلحات
الحاج محمد بن علي



المسلمين
اجمعين
امين

دخل في بؤرة النقيض في سنة
محمد بن علي المطيع في سنة ١٢١٥



٢٩
٢٩٥٥
٢٩٥٧
٢٩٥٨

فصل في الغسل
فصل في الصلاة
فصل في الصوم
فصل في الزكاة
فصل في الحج

فصل في كتاب الطهارة	فصل في نواقض الوضوء	فصل في الاغتسال	فصل في التيمم	فصل في المسح
فصل في الحيض	فصل في البدر	فصل في الصلوة	فصل في الاوقاف	فصل في الاذان
فصل في الشرط	فصل في صلاة	فصل في التواتر	فصل في الامامة	فصل في ما يجب
فصل في الحد	فصل في المريض	فصل في المسافر	فصل في صلاة الجمعة	فصل في صلاة العيدين
فصل في صلة	فصل في الجنائز	فصل في الجنائز	فصل في شهادة	فصل في الزكاة
فصل في سائمة	فصل في سائمة	فصل في سائمة	فصل في سائمة	فصل في سائمة
فصل في من نذر	فصل في المعادن	فصل في المصارف	فصل في صدقة	فصل في الصوم
فصل في ما يجب	فصل في كفارة	فصل في قضاء	فصل في الايام	فصل في الحج

فصل في قضاء الفوات
فصل في السنن الرواتب
فصل في سجود التلاوة
فصل في النذر
فصل في ما يجب

فصل في وقت الصلاة
فصل في الايام
فصل في الحج

فصل في صفته	فصل في الحج	فصل في القران	فصل في التمتع	فصل في الجايان
فصل في جزاء	فصل في الاحصاء	فصل في الامانة	فصل في البيوع	فصل في ما يدخل
فصل في تصرفات	فصل في الاستبراء	فصل في عقود	فصل في خيار	فصل في خيار
فصل في خيار	فصل في البيع	فصل في الاقالة	فصل في المراجعة	فصل في التصرف
فصل في الرهن	فصل في السلم	فصل في الصرف	فصل في الرهن	فصل في ما يجوز
فصل في الرهن	فصل في الحجر	فصل في الماذون	فصل في الاقار	فصل في الاستثناء
فصل في الاحارة	فصل في ما يجوز	فصل في الشفعة	فصل في طلب	فصل في ما ينط
فصل في الشركة	فصل في المضاربة	فصل في نفقة	فصل في الوكالة	فصل في التوكيل

مسائل متفرقة
فصل في الاقرار
فصل في الاختلاف
فصل في الاختلاف

فصل في الوكيل ببيع وغدير ٢٨٥	فصل في الوكيل والفرد والطلاق ٢٨٦	كتاب النكاح ٢٨٧	فصل في النكاح بالمال ٢٨٨	كتاب النكاح ٢٨٩
كتاب الصلح ٢٩٠	فصل في المصالح والديون والتوكيل ٢٩١	فصل في الدين المشتركة ٢٩٢	كتاب الهبة ٢٩٣	فصل في الرجوع في الهبة ٢٩٤
فصل في العري والصدق ٢٩٥	كتاب الوقف ٢٩٦	فصل في اجابة الوقف وانباته ٢٩٧	كتاب الغصب ٢٩٨	كتاب الوطية ٢٩٩
كتاب العادية ٣٠٠	كتاب القبط ٣٠١	كتاب القطة ٣٠٢	كتاب الخنثى ٣٠٣	كتاب المفقود ٣٠٤
كتاب الابق ٣٠٥	كتاب اجزاء الموت ٣٠٦	فصل في الشرب ٣٠٧	كتاب المزارعة ٣٠٨	كتاب المساقاة ٣٠٩
كتاب النكاح ٣١٠	فصل في المحرمات ٣١١	فصل في المهر ٣١٢	فصل في النكاح الرفيق ٣١٣	فصل في النكاح ٣١٤
فصل في نكاح اهل الشركه ٣١٥	فصل في القسم ٣١٦	كتاب الرضاع ٣١٧	كتاب الطلاق ٣١٨	فصل في ايقاع الطلاق ٣١٩
فصل في الصريح والكفائية ٣٢٠	فصل في طلاق غير المدخول بها ٣٢١	فصل في الاختيار والمشيه ٣٢٢	فصل في طلاق العتار ٣٢٣	فصل في الرجعة ٣٢٤

في الايلا
٢٨٥

فصل في الخلع ٣٢٥	فصل في نظار ٣٢٦	فصل في الثلعان ٣٢٧	فصل في القدر ٣٢٨	فصل في ثبوت النسب ٣٢٩
فصل في النفقة ٣٣٠	فصل في الحضنة ٣٣١	كتاب الفتن ٣٣٢	فصل في العبد يقرب بعضه ٣٣٣	فصل في التبرير ٣٣٤
فصل في الولاء ٣٣٥	كتاب الخنايا ٣٣٦	كتاب الذنات ٣٣٧	فصل في جوار الطريق ٣٣٨	فصل في خيانة العبد والظانية ٣٣٩
فصل في الفسقة ٣٤٠	فصل في المعاقل ٣٤١	كتاب الحدود ٣٤٢	فصل في حد الشرب ٣٤٣	فصل في الاشنة ٣٤٤
فصل في حد القذف ٣٤٥	فصل في حد السرقة ٣٤٦	فصل في ما يقطع الشرف وفيما لا يقطع وفي حرز ٣٤٧	فصل في قطاع الطريق ٣٤٨	كتاب الصيد ٣٤٩
فصل في ما جرم اكل ٣٥٠	كتاب الاضحية ٣٥١	كتاب الايمان ٣٥٢	فصل في المهر الذوق والسكنى والزوجه والركوب ٣٥٣	فصل في المهر ٣٥٤
فصل في المهر في الطلاق والنسب ٣٥٥	فصل في البيع والشراء ٣٥٦	كتاب ادب القضاة ٣٥٧	كتاب الدعوى ٣٥٨	فصل في كيفية الميزان والاشهاد ٣٥٩
فصل في دعوى النسب ٣٦٠	كتاب الشهادة ٣٦١	فصل في ما يصلح شهادة وفيما لا يصلح ٣٦٢	فصل في الا شهادة في الشهادة ٣٦٣	فصل في الشهادة على الشهادة ٣٦٤

فصل في الاستيل
٣٣٣

فصل في امكانات
٣٣٥

فصل في الزبايح
٣٤٦

فصل
فيما يكون بينه
وفيما لا يكون
٣٥١

فصل في القلاف
٣٥٩

فصل فيما لا يكون
حصصا
٣٦٧

فصل فيما يرد
الرجع
٣٦٨

فصل في ما لا يتفرق
٣٦٩

كتاب الرجوع عن الشهادة ١٥٠ عم	كتاب القسمة ٢٢٣ عم	فصل كيفية القسمة ٢٢٤ عم	كتاب الاكراه ٢٢٥ عم	كتاب المسير ٢٢٦ عم
فصل المواعدة ٢٢٧ عم	فصل القناتر ٢٢٨ عم	فصل كيفية القسمة ٢٢٩ عم	فصل التثقل ٢٣٠ عم	فصل استيلاء الكفار ٢٣١ عم
فصل المستأجر ٢٣٢ عم	فصل العشر والخراج ٢٣٣ عم	فصل الجزية ٢٣٤ عم	فصل احكام المرتدين ٢٣٥ عم	فصل الحكم ٢٣٦ عم
كتاب المخطر والاباحة ٢٣٧ عم	فصل الوصية للوقارب ٢٣٨ عم	فصل الوصية للوقارب ٢٣٩ عم	فصل المسابقة ٢٤٠ عم	فصل الايصاء ٢٤١ عم
	فصل الوصية للوقارب ٢٤٢ عم			



بسم الله الرحمن الرحيم
يا من لا يحصى كمال كماله نطاق وصف انصاف ولا ينوط بأدراك آدمي
انوار حول الفضل اخذك امتثالا لامرنا بالقصور والحضور والاحياء
ونشرك على من لا لا بلا منان وانت الذي توتي من الحكمة كل تشا
ما تشاء اسئلك ان تعلي عيني بعين العطا وتجلي عيني عيني العطا
مقتنيا بانوار العلماء الذين عينو الاجل والظلم واشتغلوا بانوار الشريعة
الفرا واشتغلوا بانوار السراء والضراء وصاروا صديقا في مناجاة
وصاروا صديقا في مدارج الاقتدا وفضل مدادهم على دم التهنيد
ورجع مناهم على قيام الجهد وجعل جليتهم بالليل من السعد ونصليهم
على خاتم الانبيا وخاتم الاصفياء محمد المختص بنسابة الانبيا وعلى البررة
وليا وصحبة خيرة الاتقيا وبعد يقول العبد الضعيف الخفيف النبي عبد
المطيع ابن عبد العزيز ابن امين الدين ختم الله بالخير على اولاده واعطاه في اخرته
امله واولاده ان بعض اخواني وخلص خلا في اثناء الصبيبة من اليقين قالوا ان شمع
الجبري كتاب يدع له قدر رفيع لم يره مثله في الفروع تاليف سترج منه الروح
من وجادة لفظه بشابه الالفاز وفي مبادي لحظه يحكي الامجاد كتاب في سريره سرور
مناجية من الاحزان ناجي وليس له شرح يشفي الغليل بما به شلال ان تشرجه لنا
شرح الجليل فوايد قيوده ويند للثوار صيوده ويبرز ما كنت في حجب عبارات
ويبرز ما كنت في اصدا اشارات حاويا للمسايل المضبوطة خاويا عن الدلائل
المبسوطة متوسطة بين التفريط والافراط فان خيرا لمرور الاوساط فقلت لهم هذا
امر رفيع السره واني امرى وضع العده ومن كسد الزمان كس في قيد الهزاره
اسير وعدا الى بدو فساد وعلى على عدو فساد مع ان العلم حال هشما
تذروه الرباع والجهل حال هشما يدور به النجاس واني الصفا ههنا فزعت عاني
وجنة عدن بالمكارة حفت فلم يقلوا مني هذا الاعتذار وقيلوني بالاحكام والاصرار
فالقمت نفسي فيه وان كان عيلا لان في انجم الرجال خيرا كثيرا وشرعت بالنظر على
والخاطر العليل رجيا من القادر الجليل ان يبر لي كل عسر وعويل اذ هو نعم المولى ونعم
المثل الحمد لله ابتداء المصنف رحمه الله تعالى في اول تصنيفه بالحميد اقتدا
بكتاب الله الحميد واقتدا بالقول عليه الصلاة والسلام تخلقوا باخلاق الله
وشكرا على صيرورته مصنفيا بفضل الاله اما بحث الحمد فقد تركته بالعهد
لاشتهاره فخر في اوائل الشروع بحيث يغني بحثه الى بلا البلوغ جاغل العلماء
بدل من الله وبيان لا استحقاق الحمد بهذا الوصف كما ستحقاقه بذاته انما

بذاته انما اي كثر وهو جميع ثم هذا المشبه بل لان طوبى مذكوران فيه جند حزن المشبه
بهم في حكم الخبر عن المشبه من قيل قولهم زيد اسد وذكر ما يلزم للمشبه به معه وهو
لا لاقتدا **باب** وجه التسمية ان السائر في الدليل المظالم تصدون الى طوبى
وامر فكذا السالكون تصدون الى طوبى الذين بالعلم الحادين كما كان عليه السلام
اوصاني كالتحريم بايم اقتدتم اهتدتم فعمل الحسنة الا نتم استعان العلماء وقوله للاقتدا زاهر
في هذا قول غير مختار في البيان كما هو مقرر في علم البيان فان قلت العلم اجمع كثر ولا نتم
بل عليه قلت ما ذكرت كان على قدر ان يراد منه الكثرة وهذا اراد منه
العلم اجمع بل عليه قلت نعم اذ لم يكن الام العهد وهذا اراد منه الشريعة لا مطلقا العلماء
فان قلت لم يرد على نحو ما كان عليه السلام اصحابي كالتحريم قلت لعله اشار الى اجمع العلماء
في هذا العهد من زمانه فاذ قلوا انه لك الزمان الغالب فيه الخير فكيف شأنهم في عصرنا
الميل الى الشرار كما قيل وقد كانوا اذا عدوا قليلا فقد صاروا اقل من القليل وفيه رعايه برامه
الاقتدا لان كون العلماء كالانجم انما هو بعلم الفروع الذي ينظم به الاحوال ويخير
الحلال عن الحرام **واعلاما** اي كعلام وهو جميع علم وهو الجليل **لاقتدا** اي ظاهر
وجه التسمية ان المسلمين يقصدون العلماء ليتقوا من اقوالهم وافعالهم ويقتدون بها
كما كانوا يصدون الجبال لا نواع الاستفاح لها **وجه** اي دليل لا يقتدل باقوالهم
وافعالهم فقتلوا **على** اي اظهروا كما يستدل المستدل بالدليل على مدعاه
واقتدا **باب** المشبه جعل انفسهم حجة مع انها تقوم بهم مبالغة كما يقال زيد عدل وانما
لم يقل حجة اشارة الى انهم متفقون على دعوي واصل وهي الدعوى الى الله ولو جمعوا لادهم ان
لعل منهم دعوى مخالفة لدعوي الاخر **وجه** اي طريقا واضحا **الصدق** المراد منه
الحجة مجازا لكونه سببا لها غير عني به رعايه للسمع يعني افعال العلماء واقوالهم طوبى الى
الجنة فمن سلك فيه ولم يخرج عنه نال مقصده او المراد به المجبة كما يقال فلان صديق
يعني اتباعهم يودي الى كون المنيع محبوبا لله تعالى وعباده جعل انفسهم طريقا للمبالغة
والكلام في افراد المجبة كالكلام في افراد النجاسة قال المصنف في شرحه الصدق كما يشع
الاقوال يقع في الافعال فلهذا في عبادة مثل الكاذب لانه لم يطابق بها وضعت العبادة
من القربة الى الله تعالى او خلوص العبودية له اقول انه ان اراد من الصدق خلافا للكذب
لا يستقيم قوله في الامثال لانه حقيقة في الخبر مجاز في الفعل فليزم اجمع بين الحقيقة والمجاز
في الارادة وهو مجموع وان اراد منه الاخلاص مجازا ليتناول الاقوال والافعال فلفظه

قد تدارك ان
علم السوء
اللام للهدى
مخصوص

الشبه

واقتدا
بالصدق
المسي
معنى
اعني
واحد

الى لا تشابه على الاطلاق لانها لا تكون غايته بل هي العلم باخلاص وانما يكون غايته للمؤمن المشيعين لهم ظاهر كما قيل الرأى قطع الاخلاص **سارعة** اي مستوية وصلة جمع مصدر بمعنى راس يعني هم جماعة راس **الافضل** بل **جامعه** فعلى هذا التشبيه فيه الصدر بمعنى العضو المشتمل على القلب يعني هو المعون للفضائل بحيث كان العلم كصدور كما وبه لها كما قال القائل اذ اما على كل نواحيه وان هو زاد اي فكل سواهم اختار في الاول جمع القلة وهنا جمع الكثير اشارة الى ان العلم الجامع ينسب للفضائل كثيرا والاول من يصلح منهم لا يتعد اقليل ولا تقدم الجار والجرور رعاية الجمع او التخصيص اذ **عامة** **و** **بما** **في** **الشرع** **طاعة** **لهم** باليدور دون التوسيع اشارة الى انهم مقتبس من نور صاحب الشرع كنور القمر المستفاد من الشمس اولان حسن البديهة ان يكون الليل والشمس لا تجتمع والناس كلهم في ظله كمال تشبيههم بالبدرا ليق اخذنا ايضا جمع الكثير اشارة الى ان العلماء النافعين للناس كالبدرا المنير كثيرون وان لم يكونوا صافين للامامة ومرتبة القدوة **حمد** انصب على المصدر لان قوله الحمد لله في الاصل الحمد لله قد الى الحمد الاسمية الغير المقتدة بزمان لتكمل الحمد **دوم** **دوام** **جوده** اي كدوام جوده الله وهو صفة تكون مبداء الافادة شي لم يلق به لا عرض فلو وهب واحد كتابه مثلان عن اهل اهل او من اهل لغرض دينوي او اخروي لا يكون جواد **الفيض** وهو مبالغة الشايع بمعنى الشايع او بمعنى كثير الانقياب ومن هذا التشبيه اشارة الى ان الله مستحق لدوام الحمد لانه بالذات متيقن بالخيرات ولما كان المشبهة به في هذا التشبيه معنويا اراد ان يشبهه بالشي المحسوس الدائم فقال **وسبق بقا الجواهر لا الاعراض** الجواهر هو ما يقوم بنفسه والعرض ما لا يقوم والمراد من البقا هنا طول الامتداد ومن الاعراض اعراض لا تتجدد كتحديد الحركة ولما كان اكثر الجواهر المحسوسة ممتدة الوجود شبه امتداد حمد الله بامتداد الجواهر تفهيم وتاكيد ابعدا توكيد **والصلوة** وهي من الله الرحمة **على صاحب الملك** اي الدين **الظاهر** وصف بصالان اهلها مطهرون مزكون بركة الله تعالى كما قال الله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس لان طهارة الوضوء مختصة بهذه الامة بوجدها ما رآه انه عليه السلام يعرف امة في الحشر يكون غورا يحلبين من الوضوء فان قلت الوضوء كيف يختص بهم وقد قال عليه السلام حين توضأ هذا وضوي ووضو الانبياء من قبلي قلت وجود الوضوء في الانبياء لا يدل على وجوده في امةهم لاحتمال ان يكون مختصا بهم **المؤيد** اي المقوي **من عند الله** **بالمعنى الظاهر** وهو القرآن لانه باق بعد **مخاطم الرسل** وهو بكسر الهمزة وتشديد الطاء **وناسخ الملل** اي يبطل بعض احكامها وبعض موجود **والرضوان** بكسر الراء وضم والضم انصح بمعنى الرضا وهو ممدود اسم ومقصودا مصدر **عليه** **وهم** من جهة السلب اولاد علي

سابع

تقرره

وعقيل

وعقيل وجعفر والعباس ومن جهة الدين كذا الجواب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قيل عن الال **اية الهدى** على حديث المصنف اي اية اصحاب الهداية **وجمع** صاحب كركم جمع ركب وجمعه اصحاب اختلف في تفسير الصواب المنسوب الي صحابه عليه الطوة **دائمة** وهم اصحابه انما جاز التشبيه بهم كونهم طائفة معدومة بنا على ان صاحب لم معين احدهما عدوي وهو من يكون كثيرا للصحة كما يقال فلان خادم فلان اذا كان كثيرا الخدم له والثاني لغوي وهو من يكون صاحبا ولو كان ساعده وسعيد ابن المسيب رضي الله عنه اعتبر الاول ولم يجد من الصلابة الذي اقيم مع النبي صلى الله عليه وسلم سنة او سنتين والباقي اعتبروا الثاني حتى قالوا من راضين المسلمين فهو صحابي لكن المراد هنا ما قاله سعيد رضي الله عنه بقرينة قوله **مصباح** لانه جمع مصباح وهو السراج شهرهم بالمصباح لان السالكين في الدين اهتدوا بانوار علومهم المقتبسة من النبي صلى الله عليه وسلم كما هتدوا السالكين بالمصباح في المسالك **الدي** جمع دجيه وهي الظلمة **والرحمة** وهي انعام الله تعالى وقيل هي ارادة ايصال الخير على من **يهم** اي تبع اظهرا لصحابه في آثارهم **باحسان** اي اخلاص **وعلى علم الامم في كل زمان** وهم الضالعون بتوفيق الله تعالى فواعد الشريعة **امام** **اي** بعد حمد الله والصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم **فهدا** **كتاب بصير الحافظ** **محمد** اي جشته **ويحذر** اي يكثر الحفظ **وهو** الحافظ بحودة الراي **علمه** لما كان صوابا يحكم بانحاز الفاطمة قرينة بلفظ الحافظ وكان كثر معانيه محتاجة الى التامل في قرن علمه بلفظ الحافظ **ويكشف لوقاد** وهو مبالغة الواقد من وقدرت النار **الفرجة** وهو في الاصل امار ما يستتبط من البر ويراد به العلم المستتبط بالفتنة اراد بوقاد الفرجة من له ذهن يتوقد ذكرا **وموزة** جمع رموز وهو الاشارة بالشتتين والحاجب اراد بظاهرها المعاني المعلومه من اوضاعه بحسب اصطلاحه سماها رموزا لعدم انفعالها من وضع اللقمة **وتضع** **فقد** مبالغة من النقد وهو اخراج الزيف من الجيد **البصير** وهو الاستبصار ومنه قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصير اقول المفهوم من شرح المصنف انه مضط الى فاعله لكنه مخالف لقول النجاشي ان اسم الفاعل المتعدي لا يضاف الى فاعله لوقوع الالتباس والاولي ان يجعل مضادا الى مفعوله يعني يفتح لمن نقد استبصار الناقد وفيه مبالغة رأت ليست في عين **كون** جمع كثر وهو المال المدفون اراد بها المعاني المدفونة في صيغ العبا **ويشوق** من الشوق وهو تراخ النفس الى الشيء يقال شاقني الشيء فهو شاق **لرايق اللفظ** وهو من راقى وقفي الى اعجبني اللام فيه التقليل اضافة الرايق الى اللفظ من قبل اضافته الى موصوفها **وجيز** اي تركيب وجيز لهذا الكتاب فلم يحدف الموصوف اضيف صفته الى الكتاب حاصل مراد المصنف ان تركيب الموصوف لهذا الكتاب يشوق بحصول

في بيان...

اليه لان لفظه راجع معجب غير معدوم لا يقدّر لبشاعته وانما اسند الشوق الى الوجهين مجازا
لانه سببه **ويشوق** يقال فان الرجل اصم به اذا صارتم بالشرف وعذابه بعلى لفظه معنى القول
على نظايره من المختصرات المصنوعة في هذا الفن **تجزيه** لاسمائه على الاصطلاح القريب
الذي تفرد به اسند الفعل الى التجزيه مجازا لان الثاني هو الكتاب **تجزيه** من اجزاء
مثله سبب له اقول افردنا المصنف رحمه الله في مدح كتابه المودي الى منفع نفسه وانما
لانه وصفه بالتعجيز وهو نوع الكتاب الله العذبة من ما وضعه من تعيين ما يصح الخلاف
غير معجز غير من لفظها الاسلاف والمجرب سبق الخطور باله وجمع المسائل بما جاز قاله لم يكن يمدح
خليقا بحاله مع كفاية كتابه في النهاية وقطعه كماله **بحوى** اي مجمع وهو حال من فاعل يصغر او استيلا
جواب عن قال ما شأنه بجزر للضابط عليه **مختصر الشرح الى احسين القدور**
صاحب شرح مختصر الكرخي **ومنظومة الشيخ ابي حفص النسي** رحمه الله واقاض علمها من فضل الوفا
فانما بحران زان اي مملكان وقد قيل القدوري مشتمل على اثني عشر الف مسله
والمنظومه مع توده واخترازانته مشتمل على ثمانية عشر الف مسله **وهذا مجمع البحرين** وهو
اي مختصر القدوري والمنظومه **النيران المشرقة** اي المضيان يقال اشرف وجهه
اي حسن واصابعه هي كالنيران المشرقة وهما الشمس والقمر في الحسن وعموم النجوم في
الضجاج النيران تشديد علم النوب لعل الحلاقة على الشمس والقمر باعتبار ان كلاهما كالعالم
للفلك **وهذا ملحق النيران** وفي شرح المصنف رحمه الله انما فكر بحران اذ لم يكن في العلم
بحران معروفان وعرفت النيران لانها ظاهرة بين النجوم وكما انهم يهود ان عندنا سامع قال
علما البديع الخبر المعروف بالام ينفذ التحصيل والمباغاه كقولك ريد الفاضل **فانما**
الضمير وتلت **وهما النيران** الى هنا كلامه اقول ما قالوا فيما اريد من الخبر المعروف بالام الحسن
لان الجو والمباغاه انما يستفاد من حمل الجنس على الواحد وهذا اريد من النيران الشمس والقمر
فكيف ينفذ التحصيل فلا يصح تعليله بل المباغاه حصلت من حمل المشبه على المشبه بلا حرف
تشبيه **احدها** وهو مختصر القدوري **هذه الى فقه المذهب** اي يدل ويشوق
الي فهمه يقال فقه الرجل بالكسراي فهم فقه بالضم اي صار فقيها والمراد هنا المعنى الاول
الذي هو من اشرف المطالب وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله **والآخر** اي المنظومه
يعرف الخلاف بين المذاهب واختياره هذا لفظ يعرف وفيما سبق لفظ يهدي
لطيف يعرفها الفطن **فمنها ما لم يسبق اليه** على بنا الجول اي لم يسبق احد اليه
منى **والاخر** اي اطلع احد غيري عليه مع **ذات شرف** موصوفا
مخدوف اي مع مسائل زائدة شريفة يحتاج اليها المفتي **وقيد** عطف على الموصوف المجدد
اكثرها ما خوذ من ملقي البحار شرح المنظومه **ومسائل** اي مع مسائل **منظمة كالنقود** جمع

عشر

مقد كسر العين وهي القلادة **واشارته الى الامم** بين الروايتين **والاخرى** بين القولين
ويشوق اي مع تعيين **على المختار للمفتي** ما خوذ من ملقي البحار شرح المنظومه **وهذا** اي
ما خوذ من المفتي وهو الشاب القوي من الحكم فتوي
من ملقي البحار **وهذه** اي في جواب الجارته **وهذه** اي في جواب الجارته اي الكتاب **مختصر**
لتقوي السائل به في جواب الجارته **وهذه** اي في جواب الجارته اي الكتاب **مختصر**
اي بسطها وهي قصية عليه من ملقي البحار **وهذه** اي في جواب الجارته **وهذه** اي في جواب الجارته
اخترتها اي انشأها **وهذه** اي في جواب الجارته **وهذه** اي في جواب الجارته
للطباع مفيدة الخلاف كعين مفردا لما في المستكن فاعله لقول محمد اذا خالفه صاحبها فادعها
الاستداع الاستداع على مثال يقال الله يدع السموات والارض اي يدعها قالوا في الفرق
بينها الاختراع هو الاشياء على مثال لكن هذا المفتي غير مناسب هنا فيكون الاختراع مستوعلا
لما في الاستداع انما اوردته تفسيرا وتجيها لكلامه لكون اي تلك القواعد والاصطلاح **وهذه**
الوجه اي ما يقرب به الى الغير **ايضا** ما يتك المسائل الخلافيه والله
ول اعانتني اي صاحبها على **هذا المذهب** اشار به الى ما وضعه من الاصطلاح **وهذه**
توفيق الاباء التوفيق جعل الشيء موافقا للشيء يعني وما كوني موافقا لاصابه الحق بها فقد
من تصريف هذا الكتاب **وقوعه موافقا لرضا الله تعالى** الامموتته وتاريخه **عليه توفقت**
والله اعلم اي ارجع صدر الكتاب **يعني** هذا ما يصد به الكتاب من
بيان قاعده اخبر عنها وضعت هذا **الكتاب** اي في هذا **الكتاب** **ومنها** اي هيده
يستفيد منه قاري كل مسله وسامعها جواب **هل في خلافيه او غير خلافيه** او يقال
الجملة الاستفهامية بمعنى المصدر اي يستفيد كونه خلافيه او غير خلافيه كما في قوله تعالى سوا
علمهم انذرهم ام لم تنذرهم يعني انذارك وعدم انذارك سوا اراد بغير الخلافيه ما لا يدل على
الخلاف لانها اتفاقية فان المسائل التي اوردتها المصنف عاربه عن اوضاع الخلاف بحيث
ان يكون فيها خلاف في نفس الامر لكن لم يجزئ المصنف لشدة ودقة الرواية فيها او لكونها قولاً
مرجوعاً عنه واذا كانت خلافيه في نفس الامر **يعلم** قاري تلك المسله **ما فيها من المذاهب**
على التفصيل **بأن وجود التفصيل وذلك** وهو اشارة الى مصدر يعلم اي كون الذي
معلومة على التفصيل يحصل له **بمجرد قرائتها من دون** بيان لما قبله **تلوخوا** اي اشارة الى
الخلاف **برقم** كما فعل بعض الفقهاء بان وضعوا المسائل وقوما ليكون الخلاف فيها معلوما
او تخرج باسم اي اسم من خالف في تلك المساله من الامم كما فعل بعضهم هكذا وانما صار
وجه تفصيل الخلاف على طريقة المصنف ان لا ينفذ من نفس الكتاب بلا توقف الى امر اخر
والكتاب لم يعلما بغيرهم لم يكن كذلك **وان كان قد وضعها قوما القواعد** ان فيها الوصول
هذا جواب عن قال في النقد بر اذا كان الخلاف معلوما من نفس الكتاب فلم وضعت

واوضح

الرقوم على المسائل **نذكرها** في آخر هذه الديباجة **فانما** اي الرقوم الموضوعه **كاشيه**
منع وجودها ولا يصح معها فان قلت اذا كان وجودها متافعا قلنا لا يصح عدمها قلت
من منع وجودها انها تريد في التوضيح على تقدير عدمها بعدم تلك الزيادة وذلك لا يصح
معروفة الخلاف لانها حاصله من بعض الكتاب **نقول** **قد** **الام** اي استرنا على **قول** **اي حيف**
اذ اخالفاه صاحباه وهما ابو يوسف وهو باجملة الاسمية وهو متعلق بقوله لنا هذا هو
الباب الاول من الابواب العشر المذكورة في المنظومة **سوا** **ان** **الخر** **مقدم** **على** **المشدا**
كقوله والعجز حضورا بجملة **او** **جملة** كقوله كحجب لا يسمع عليه **الاجل** **او** **مفرد** كقوله **الوتر**
الا ان يقع هذه الجملة الاسمية حال المعترضه فلا بد **على** **خلاف** **احل** **قوله** **وطر** **ها** **والدو**
الاخير بقطر **وتضمن** **نسبة** **رواية** **اي** **اي حيف** **فلا بد** **على** **خلاف** **صاحبه** كقوله **الخر**
ايه **وقال** **طويل** **او** **ثلاث** **ايات** **وهو** **رواية** **اي** **قوله** **رواية** **عن** **اي حيف** **اقول** **لو** **طرح** **لفظ**
معترضه من اليين لكان كلامه اني من العين لان الجملة المعترضه على ما هو مقرر في علم المعاني
بوتة في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين معني عند الاكثرين وحوز فزقة وقوعها في آخر
كلام لكن كلفهم تفقوا على اشتراط ان يكون لها محل من الاعراب فكيف تكون الجملة الحالية معترضه
نعم الجملة المعترضه الواقعة في آخر كلام تشبه الحال بينها فرق اشار اليه صاحب الكتاب
في قوله انما قد تم العمل من بعد وانتم ظالمون بقوله ان قوله وانتم ظالمون حال اي عدم العمل
وانتم واضعون العباد عنكم بجمع او اعتراض اي وانتم قوم عادلكم الظلم فان قيل اراد بالمعترض
معناه اللغوي من قوله اعترض السحاب اذ اظهر قد ام القوم قلنا لا فاني في توصيفها **اذن** **فان**
اقسم القولان اي قول اي حيف وقول صاحبه **طرق** **التي** **والاثبات** **هذه** **منصو**
بتقدير يراد لان اقسامهم لزم ههنا وان كان يجي مقديا ويقال اقسامها **المالك** **اقتصر** **على** **اي**
على الجملة الاسمية كقوله نجاسة الارواح غليظة تنهم منها انها عند هاشم غليظة وقوله سجدة الشكر غير
مشروعة تنهم منها انها عند هاشم مشروعة **والا** **اي** **وان** **لم** **يقسم** **القولان** **اراد** **فانها** **اي** **ابغنا**
الجملة الاسمية **بضم** **الشبهة** **لاشياء** **مذهبه** **اي** **الجل** **ششا** **من** **الاسمية** كقوله ونظير الوكيل
بالقبض مستقط وقال هو كالرسول او النعليه كقوله مدة الخيار ثلثة ايام والزيادة مفسدة ولا
يحوز اذا كانت معلومة **لأن** **اللبس** **يعني** **المذكور** **بعد** **الارداف** **معلوم** **انه** **مذهبهما** **وان**
وقع بيان بصيغة دالة على الخلاف او الوقاف ولا ينهم منه معني اخر حتى يلتبس **وعلى** **قول**
اي **يوسف** **اي** **ودلنا** **عليه** **اذ** **اخالفنا** **صاحباه** وهما ابو حنيفة ومحمد **بالجملة** **اللفظ** **المضارع**
المشتر **على** **هذا** **هو** **الباب** **الثاني** **من** **الابواب** **العشر** **كقوله** **وصح** **ط** **عمار** **اراد** **العدا** **وعلى**
قول **محمد** **اي** **ودلنا** **عليه** **اذ** **اخالفنا** **صاحباه** **بالجملة** **الماضي** **المشتر** **على** **هذا** **هو** **الباب**
الثالث من الابواب العشر كقوله ومعه **فمخس** **المباشرة** **انما** **اختار** **لاني** **حيف** **الجملة** **الاسمية** **لانها**

اشرف الجمل لدلالتها على الثبوت واختار لاني يوسف المضارع لانه عذب مثله بالاسم
يعني الماضي لمجد **والكلام** **في** **الاقتصار** **عليها** **اي** **على** **صبيغتي** **الماضي** **والمضارع** **او** **اراد** **انها**
الاسمية **ما** **استحق** **اي** **لما** **سبق** **في** **بيان** **مخالف** **صاحبه** **لاني** **حيف** **مثال** **الاقتصار**
على المضارع قوله وتسقطه ثاورا العذار ومثال الرداف قوله وتغير من التعديل في الاركان
وبوجوبه ومثال الاقتصار على الماضي ما سبق من قوله ومعه ومثال الرداف قوله وكس
عن القيل والحقاد بالبيع **وعلى** **قول** **اي حيف** **اي** **ودلنا** **عليه** **اذ** **خالفنا** **ابو يوسف**
ولا **تور** **في** **جملة** **الاسمية** **واراد** **انها** **هذا** **هو** **الباب** **الرابع** **كقوله** **ولو** **خافه** **فانصرف** **فهو** **واجب**
وتخالفه **وعلى** **قوله** **اي** **ودلنا** **عليه** **قوله** **اي حيف** **اذ** **خالفنا** **محمد** **ولا** **قول** **لاني يوسف**
الجملة **الاسمية** **واراد** **انها** **بالماضي** **هذه** **هو** **الباب** **الخامس** **مثاله** **واللما** **قيل**
وشوطه **او** **بني** **ال** **محمد** **فليس** **لا** **كقوله** **والاعتبار** **بعدم** **لزومه** **بزيادة** **زمانه**
على ساعات يوم وليلة لا على اوقات خمس صلوات **وعلى** **قول** **اي يوسف** **اي** **ودلنا**
عليه **اذ** **خالفنا** **محمد** **ولا** **قول** **للإمام** **اي** **لاني** **حيف** **هذه** **هو** **الباب** **السادس** **بالفعل**
اي **بالفعل** **المضارع** **ليدل** **على** **قول** **اي يوسف** **واراد** **انها** **بالفعل** **الماضي** **لندل**
على **قول** **محمد** **كقوله** **لو** **نذر** **الكتين** **بغير** **طهر** **يلزمه** **بما** **يظهر** **وهذه** **اي** **قوله** **محمد** **بعد**
المضارعة كقوله وجعل الاستحادة سنة للصلوة لا القراءة **على** **اقوال** **الثلاثة** **اي** **ودلنا**
على اقوال الائمة الثلاثة هذا هو سابع الابواب **ثلاثة** **أوضاع** **يقين** **لك** **الاصح**
بقوله **اي** **بالاسمية** **واراد** **انها** **بالفعل** **لندل** **كقوله** **وكذا** **اخراج** **العقب** **وبغير** **خروج** **الانقب**
واجاز **بقا** **الممكن** **او** **بالفعل** **لندل** **اي** **بالجملة** **الاسمية** **والفعل** **المضارع** **وبني** **قول** **محمد** **كقوله** **وترب**
بول **ما** **كول** **حرام** **ويبين** **النداء** **وي** **لما** **طلقا** **او** **بالفعل** **لندل** **اي** **بالاسمية** **او** **بالفعل** **لندل**
وثانها **لاني يوسف** **وثانها** **للمحمد** **واقل** **نقله** **كقوله** **والكثير** **وساعة** **وعلى** **خلاف** **الشافعي**
او **ودلنا** **عليه** **بفعل** **مضارعه** **مصدر** **بنون** **انما** **هنا** **واثنا** **هذه** **هو** **الباب** **الثامن** **مثال**
صوره التي لم يوجب النبي ومثال الاثبات نسخ الدينين مما الراس **ك** **المصنف** **ذكر**
في مخالفة الشافعي وركبوا ذلك لفظه على خلاف ومنه مخالفة الامم السابقة لفظه على اقوال
لان احكام هذه الجملة اضداد لا قوال هذه الامة صرحوا واحكام اجمل السابقة كانت
اضداد لا قوال تلك الامة حكم الاصطلاح هذا حاصل كلامه لكن لا يخفى ما فيمن التكلف
والتحكم بل دالة لكل على الخلاف حكم الاصطلاح **وعلى** **خلاف** **اي** **ودلنا** **عليه**
بما **صيه** **اي** **بفعل** **فعلها** **ما** **ض** **الحق** **بأن** **الجماعة** **لذلك** **لكن** **اي** **نفيا** **واثنا**
هذه **هو** **الباب** **التاسع** **مثاله** **لنقل** **لا** **اجزائه** **مع** **فساد** **الشرط** **المجمل** **ومثاله** **اثبات**
وفرنا **النية** **وعلى** **خلاف** **مالك** **اي** **ودلنا** **عليه** **بفعل** **الحق** **بأن** **او** **الجمع**

النية
اجمل

هذا هو الغائب المحاشر اعلم ان الاوضاع الثلاثة التي استدلنا على ضمير الجمع ليس يجب ان يكون الحكم المذكور فيها مما اتفق عليه الامة الثلاثة وقد يجي الجمع حكم اتفق عليه الاصل منهم فكون الجمع باعتبار من قلدهما فيه والغرض بان قول المخالف لقوله ويجزى رفع انما ساء الحقيقة بالمراجع ومنه **وانما جعلناه** يعني جعلت كلامنا الاوضاع الدالة على خلاف الشافعي وزفر وما كان مجموعا بينهم **ان المذكور في المتن هو قول اصحابنا وانهم** اي الشافعي وزفر وما كانا **الفونم** فيه اي فاعل الفونم اصحابنا المذكور مقتصر على هذا الجمل ان همت اقواله يعني ان كان كل من اقوال الشافعي وزفر وما كان مفهوما من المذكور لكونه ضد ما تقتصر عليه مثاله ما سبق من الامثلة **والا ارضاهما بنفسها على ما سبق** يعني ان لم يفهم ارضا الجمل المذكور في المتن يعني اقوالهم كقوله فنقدت بالربيع الاقل قوله واسقطناه يست لا يشهر وقوله وقد لا تشهد لا بقدر انقاع اللام **هذه** اشارة الى الاوضاع السابقة **اوضاع المسائل** الخلافية ودللتنا على غير الخلفية باوضاع ست **بالجمل الشرطية** لقوله ولو عليه اعم او جنون او زالت مسكتة يوم انتقص **والنافية** اي المنفية لقوله تعالى في عيشة راضية اي مرضية او المراد منها ذات النفي وصاحبة كقوله ولا يلزم القيار للعجز عن الرجوع القاريين عن الاوضاع السابقة قيدتها بالعارين لانها اذا كانت مع الاوضاع السابقة فلا على الخلاف لقوله ولو تحلل طلعت الاربعين فهو نفاس وقوله ولم يشروطوا ذلك اقول النافية والعارية عن الاوضاع السابقة توجد مع اظهار الفاعل او اضاها وكلاهما وضع الوفاق المذكور في المتن فلم يحجج الى ذكر النافية نعم توجد ونها في صوت الجمل لاسميه نحو لا احد لاقله فانه يدل على ان اقل النفاس غير محدود اتفاقا لكن في عرابها عن الاوضاع السابقة كلام لان وضع الجمل الامة نحو لا حد بان فيها ولا يلزم ان يكون الجمل خمسا فان قلت اراد من وضع الامة الدالة على الخلاف ما هو مثبتة والنافية عارية عنه قلت فيزيد كان عليه ان يقيد بها بالمشبهة وهي اخصر من قوله والنافية ولوقيد الامة فطوقا هذه اوضاع المسائل وما سواها ووضا غير الخلفية فكان اضبط واعني من تعداد الوفاقية **وبالفعل** **الافعال الفاعل** كقوله ومكتن المراه تحليل شعرها **والمستراي** وبالفعل المستتر فاعله **للعلم** به اي مرجع الضمير بقونه شوق الكلام كقوله ويضع اصبعه في اذنيه اي المودن **والفعل** **اللازم مظهر** كان فاعله كقوله ونقدا الفعل بالشروع لا الفرض **امضرا** كقوله ويجوز من طرف غير اي الوضو قال المصنف رحمه الله في شرحه وخامسها الفعل اللازم اي الذي لا يتحرك بنفسه سواء كان فاعله مظهر او مضرا اقول هذا مشعر بانه اراد بالفعل السابق المتعدي ما سوا متعدي بنفسه او بحرف الجر وليت شعري ما الفائدة في هذا التحويل والفعل فيما سبق كان متناولا للازم ايضا ولو طرح قوله والفعل اللازم مع متعلقاته وجعل اوضاع الوفاق خمسا

كان اوجز والذي لم يسم فاعمله اي ود لنا على غير الخلافه بالقول الجوهري كقوله بقرض
 الوضو غسل الوجه **واذ قد فينا بالمقصود** اي وفيما نحتاجه من بيان الاوضاع
 الدالة على الخلاف وغيره **قد رقت الحرف الحاد والسين والم على الائمة والمطرفة** يعني كتبت
 حرف الحاء على الجملة التيمم الدالة على قول ابي حنيفة والسين على المضارع الدالة على قول ابي
 يوسف والم على الفعل الماضي الدالة على قول محمد **ومحي قول محمد** يعني كتبت الميم حين اشرت
 الى قول محمد بحرف لا **وقال على الاموال الثلاثة على الترتيب** يعني كتبت الروف المذكون
 على الاقوال الثلاثة المذكورة على الترتيب كقوله واقل نعله يوم واكثر وساعة يعني اقل نعل
 الاعتكاف يوم عند ابي حنيفة واكثر يوم عند ابي يوسف وساعة عند محمد **تبيينها**
على ان تلك الاحكام المفرومة اقوال اصحاب الروف وهو منقول له لقوله رقتا وحر
 العين والزا والكاف يعني رقت هذه الحروف **على اجل التي اصحاب هذه الروف**
وهم الشافعي وزفر وما لك مخالفون الحكم المذكور بها اي في تلك الاجل قوله اصحاب مبتدا
 وقوله مخالفون خبر وحرف الدال يعني كتبت **على المسائل والقواعد الزائدة على ما**
في الكتابين وهما القدوري والمنظومة **وقد اثرتا ان لا يحمل الكتاب بها** اي بالروف
 هذا اشرع لبيان فوايد وضع الروف يعني اخترا ان يكتب الكاتب الروف ولا يحملها
 لفوايد خمسة **لغايد سرعه الوقوف على المسائل الخلافية** وهذه هي الغايد الاولى
واعانه للمتيدي هذه هي الغايد الثانية يعني رعا يفسر على المتيدي الاطلاع على كتبه
 ذلالات هذه الجمل فكون الروف معينة له عليها **والقاصر في علم العربية** يعني اعانه للقاصر
 في علوم العربية لانه لا يميز بين جمل وجمل وهذه هي الغايد الثالثة كذا اشرع المصنف اقول
 الغايد في علم العربية لان اصل الوقوف كان حاصله من الصيغة بالروف حصلت سرعه
 لان التطوال نفس الصيغة لا يتناول ادبي توقف والثانية في حق المتيدي لكن ينبغي ان يراد
 منه غير علم العربية لئلا يكرر بالثالثة والثالثة في حق من يعلم العربية بقصور فعل هذا تكون الروف
 معينة للقاصر لا للمتيدي لان الاعانه انما تكون في حق المتقدمين فلو قال وافادة للمتيدي واعانه
 للقاصر في علم العربية لكان احسن ولو اريد من الاعانه الافادة حجازا ليتناول بعومه القاصر
 ايضا لان الروف مفيدة للمتيدي نفس الخلاف والقاصر يسرع فله وجه لكن قوله في شرحه رعا
 يفسر على المتيدي الاطلاع على كتبه ذلالات هذه الجمل ياياه لانه يدل على انه قادر مع
 القاصر فكون الروف معينة له **ولكون فارقا بين ما يقس في الخط صونا للكتاب** يعني **على**
الكتاب وهو جمع كات وهذه هي الغايد الرابعة وهي اقوى الفوايد اذ قد نفع التخصيص
 في الخط مثل حكم بالياء وحكم بالنون وحكم على بنا الجوهري **وتبيينها عطف على فارقا على**
قوايد تلك الروف ايد وهي الغايد الخامسة وهي مختصة بحرف الدال الدالة على المسائل

اسلامی

الحمد لله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

لا يجب استيعابه فيقدر بالربع كسح الرأس **والإصبع مسح خيلا في البش** يعني روي عن أبي
صبيح أنه ان فرض اللحية ما يلائم الوجه دون ما استرسل من الذقن وهذه الرواية أصح لأنه لما
سقط فرضية غسل ما تحت اللحية انتقل فرضيته إلى خلفه وهو المسح **واسقط** أي سقط
أبو يوسف وجوب مسح اللحية كلها لأن الفصل لما سقط عما تحت اللحية بما هنا سقط أصلا
كأيد المقطوعة **وإستوعبها** يعني روي عن أبي يوسف أنه أوجب مسح اللحية كلها لا يفتقر
قامت مقام ما تحتها وكان كله مفصولا فكذلك المسح كلها **وحكم بالأجزاء الظاهرة** يعني
ملافاة المسح الأنا يعني روي عن أبي يوسف أنه إذا دخل التوضي رأسه أو خفيه في الأنا ناديا
للمسح حكم أبو يوسف بأنه يجزي عن المسح ويكون ما الأنا ظهرا لأن ما يعني في الأنا من المسح
يقصر به الفرض فلا يكون مستقرا وإنما أقيم باللبه المصاحبة بالتحمل وهي لم تفصل عن محلها
حقيقته ولا حكمها قيد بقوله ناويا المسح لأنه لو لم يكن ناويا يكون المأظهورا اتفاقا لا خدام
روال الحدث عند أبي يوسف وقصد اقترابه عند محمد وفيه إشارة إلى أن فيه التقرب
في أول الوضوء كانت لأجزاء هذا المسح بل لا بد منه من نية مخصوصة لكونه واردا على غير
صوت المسح **لا بعد ما يعني** قال محمد لا يجزيه عن المسح لأن المأصار مستغلا بنية التقرب
عند أصابته فلا تكون ظهورا ولا يجوز المسح بلبه فبينا المسح بالرأس والخف لأن من علم
دراعيه جيا بر لو غمها في أن يزيد المسح عليها لم يجز وأصله المألان المسح عليها الفصل للمأظهور
من الحقائق **وليس** **الاستسقاء** **عسل يديه** **أبدا إلى** رغبه لا يما إلى الظاهر فيبدأ
بتنظيفها أعلم أن قيد المستسقاء محتمل أن يكون اتفاقا لما ذكره المحيط أن غسلها من أبدا إلى
سنة على الأطلاق لكن ذكره الكفاية هذا الفصل المستون بوجوب عن الفصل المفروض كالمعركة
فإنها واجبة في الصلوة حديث يدل على تعيينها وبأنه عن القراءة المفروضة حيث تجوز الصلوة
فها وان لم يقرأ غيرها وحتم أن يكون شوطا لأن احتمال تجسس أنه كان المستسقاء إذا من عادته
أنه كانوا ينامون بلا استنجاء حتى لو نام مستنجيا بالماء لا يمس غسلها **والشبهه** أي ليس عند
أبدا الوضوء ذكر اسم الله ولو قال فيه لا اله الا الله والحمد لله صار مقبلا للتمية قالوا
لوسمي في اثنا به لا يكون مقبلا للتمية فان قلت لوسمي الأكل في اثنا أكله لسمي به في أوله كان
كأنما لم يكن في الوضوء ذلك قلت الوضوء كله شيء واحد لا يجزى فيشترط التشبيه عند أبدا
ونفقات وكل لونه من الأكل فعل مبتدأ فمبتدأ وقتة قيل سمي في الاستنجاء لأن من الوضوء
ونفقات بعده لأن ذكر الله عند كشف العورة لا يكون تعظيما والصحيح أنه يسمي بها احتياطاً
صاحب الهداية ونوع مختصر القدوري أن التيمية منه لكن الأصح أنها مستحبة في الوضوء
في سائر الأفعال لأن السنة ما أظبط عليه الرسول ولم يشتر موافقة على التيمية **والسوط**
أي استسقاء لأن السواك اسم للتيمية التي المستحبة للاستسقاء وإنما ليس اسم الله لأنه عليه السلام

كان يواظب عليه وعند فقدته يفتح بالاصبع وفي الفلاحه نيل بالاصبع ثواب السواك لما وقته
فقبل قبل الوضوء وإذا التقطه أنه سنة حاله المصيبة شيئا لا لائقا **والحاصل** أي ليس
تحليل الاصابع لقوله عليه السلام خللوا أصابعكم قبل غسلها نار جهنم قبل هذا إذا وصل إلى أن
وأن لم يصل إلى أن كانت منقضة فالتحليل واجب **وراه** أي أبو يوسف تحليل في السنة لأنه
عليه السلام كان إذا توضأ شك أصابعه في السنة **والأفضل** لا السنة تكون لأكمال الفرض
في تحله وداخل اللحية ليس محل لأقامة فرض الفصل فيحمل ما رواه علي الفضيل **والأفضل** أي سن
ثلث الفصل لمواظبة عليه السلام عليه **والسواك** المسح أي ليس استيعاب مسح الرأس
مرفق لأنه أكمال الفرض وفيه التيسر لأظهره كيفية أن يصح كفيه وأصابعه على مقدم رأسه
وعدها إلى قفاه ثم مسح آذنيه بأصبعه ولا يكون المستعمل لهذا لأن الأذنين من
الرأس بالعرض أي حكمهما حكم الرأس وإنما يكون ذلك إذا مسحهما بما مسح به الرأس **ولا تثله**
أي لا تجعل ثلث الاستيعاب سنة وقال الشافعي هو سنة لأن الرأس مسح فثلث
كالغسل ولنا أنه مسح فلا يمس ثلثه كسح الخف وقياسنا أولى لأنه قياس المسح على
الممسوح **والمنقضة والاستسقاء** أي ما سننا لأنه عليه السلام وأظبط علمهم مع تركه أحيانا
ونوفيه لكل منهما لا يعني يأخذ المتوضي لكل من مأجدا في المنقضة وكذلك الاستسقاء
عندنا لما روي أنه عليه السلام فعل كذا في الشافعي يأخذ كل من المأجدين بعضها
وليس يفتش بعضها ثم يفعل ثانيا وثالثا كذلك وهو أيضا يفتشك بفعله عليه السلام هكذا
ونفرضها في الفصل يعني المنقضة والاستسقاء واجبا في الفصل عندنا سنة
عند الشافعي كما في الوضوء قوله عليه السلام عشر من الفطرة أي السنة وعد عليه السلام منها
المنقضة والاستسقاء ولنا قوله عليه السلام المنقضة والاستسقاء إنما فرضان في الجنائز
سنتان في الوضوء يعني ما رواه الشافعي على الوضوء والمحيط يفعل كلهما حينه لقوله عليه السلام
اليمين للوجه واليسار للقدمين ويستشق يسار لأن اليسار الاقتدار
ومسح الأذنين **الرأس** يعني مسح الأذنان عندنا بما الرأس وعند الشافعي بما جدي
يدله ما روي أنه عليه السلام أخذ للأذنين مأجدا ولنا ما روي أنه عليه السلام أغترف غرفة
من ما مسح بها رأسه وأذنيه فيحمل ما رواه علي أنه لم يبق في كفه بله وسنة التيمية أحوال
الاصبع المبلول في صاخر الأذنين أدب لاسنة **ولم يوجب اليد** يعني أن يروي
المتوضي رفع الحدث أو عبادة لا يصح بدون الطهارة ليس بشرط أن يكون الوضوء حقا لا بد
عندنا بشرط عند الشافعي قيدنا بقوله أنه مضافا لأن السنة في كون الوضوء شرط لا
اتفاقا له أن الوضوء طهارة حكمه فلا يصح إلا باليد كالتميم ولنا أنه عليه السلام علم الأعرابي الجاهل
في الوضوء ولم يعلم اليد ولو كانت فرضا لعله وقياسه على التيميم مستقيم لأن المأظهور مظهر الحكم

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like "وإذا توضأ شك أصابعه في السنة" and "وأن لم يصل إلى أن كانت منقضة".

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like "لا يجب استيعابه فيقدر بالربع كسح الرأس" and "أي استسقاء لأن السواك اسم للتيمية".

الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا والتراب ليس كذلك وفي الدخاينة النية شرط في الوضوء
التمر او تسويلا كالحمار كالمشي **والرطب** يعني الترتيب على ما هو مذكور في النص ليس بشرط في الوضوء
عندنا حتى لو بد اذراعيه او برجليه قبل وجهه حازه وعند شرط فلم يحز واما لو بد اقبص
يد اليسرى قبل يده اليمنى جاز اتفاقا وان بد اقبص اليدين من المرفقين جاز اجماعا لكن
خالف السند ولو انحصر المحدث في المانع لانه لا يحز به لعدم الترتيب وقبل تحريمه عنده لان
الجميع صار كوضوء واحد من المتطابق له قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم ذكره تحريف التعقيب
الدالة على الترتيب فاذا كان غسل الوجه مرتبة على القيام ثبت الترتيب في سائر الاعضاء
لعدم العايل بالفضل ولنا ما روي انه عليه السلام نشي مسح راسه فتذكر بعد فرائضه مسح
باليه كفة والجواب عن استدلاله ان الفا افاد ترتيب مجموع الوضوء والابدول على ترتيب
اجزائه المذكور بالواو **وام يشترطوا** الا لا بكسر الواو وان غسل العضو الثاني قبل
جفاف الاول في هو معتدل وهو ليس بشرط عندنا خلافا لما لك له انه عليه السلام واجب
عليه ولنا ان الله تعالى ذكره اعطاء الوضوء الآية بالواو والابدول على الاول في شرطه على النص
تخييرا واخذوا الزيادة تمنع فلا يجوز **ويستحب التيامن** فوي انه عليه السلام
كان يحب التيامن في شانه كله في في تغله وطهونه **فصل** في توافق الوضوء للمراد
من نقض الوضوء اخرجه عما هو المطلوب منه وهو استحابة الطلوع **ونقضه كل خارج ترك**
ان اذ به سبل الحدث لان المرفق الشرعي يستعمل فيه وفيه احتراز عن الخارج لا عن سبل
كالدمع والعراق او بقرينة قوله تلحق به الخارج الجنس اذا لا خلق يقتضي الاشتراك **ولم يشترطوا**
الاعتناء يعني لم يشترط علما وان يكون الخارج ناقضا ان يكون على وجه الاعتناء وشرطه ما لك
فكون خروج الحصة من الذكر والدود من الدبر ناقضا عندنا وغير ناقض عندنا اما الدودة الخارج
من الجرح فغير ناقضه اتفاقا لان الجنس التي عليها من الرطوبة غير سائل واذا خرجت من السيل في
عليها من الجنس وان كان قليلا لحدث بالنقص وانما قال الاعتناء ولم يقل المعتاد لان خروج المعتاد
اذا كان لا على وجه الاعتناء لا ينقضه عنه كسلس البول له قوله عليه السلام كسسه خاضعة صلي وانظر
الدم على الحصى ولنا ما روي انه عليه السلام سبل عن الحدث فقال كل ما يخرج من السيلان
ما عامه متناول المعتاد وغيره فان قلت قوله كل خارج كيف متناول غير المعتاد وقد قالوا ان خروج
الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل غير ناقض لانها لا تنبعث عن محل الغشاء وان خرجت رشح من الغشاء
وهي التي صار سبيلها واحد انا كانت منتنة نقض والا فلا قلت المراد كل خارج من سبل
بعد ما يكون مجسما متناول المعتاد وغيره اعلم ان المراد من الخروج الظهور حتى لا ينقض بتزول
البول الى قصبة الذكر فلو تزل الى القلفة انتقض لانها حكم الخارج ومجيها قلت بعض مشايخنا
يجب اتصال الماء الى داخل الخلقة لانه من الخارج وهو الصحيح وفيه الحائصة اذا تبين الخلق انه

انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان

باب

رجل او امرأة فالعرج الاخر بمنزلة الجرح لا ينقض ما يظهر منه حتى يسيل **والخروج الخارج**
المعص وهو يخرج الجيم عين النجاسة ويكسر هلكا لا يكون طاهرا كالثوب النجس هذا
اصطلاح الفقهاء واما اللغة فيقال نجس الشيء نجسا فهو نجس ونجس من عرق **والن**
معنى الخارج النجس من غير سبل كالدم وعينه ملحق بالخارج من سبل في كونه ناقضا للوضوء ولذا التي عندنا
وهو الشافعي لا ينقضان قل او كثر واما افراد التي بالذكر في قوله الخارج النجس لانه مخالفه
في حد الخروج كما يحكي بانه له ما روي انه عليه السلام احتجم ولم يتوضا ودوي انه عليه السلام فاق
ولم يتوضا ولنا قوله تعالى عليه السلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه السلام القلس حدث و
النية اذا اقا الطعام من ساعته فالصحيح انه ينقض وعن ابي حنيفة انه لا ينقض قال الامام الزاهد
هذا اذا وصل الى معدته وان كان بعد صغر في المري لا ينقض بالاتفاق **وسرطام ما السلا**
والامتلا يعني قلنا انما ينقض الخارج النجس من غير اذا كان سائلا والى اذا كان ملا الفم وهو ان
يكون ما خا من الكلام وقال زفر ينقضان مطلقا لا يطلق قوله عليه السلام القلس حدث من غير فصل
بين القليل والكثير ولا السيلان ليس بشرط في الخارج من السيل فكذا في الخارج من غيره ولنا ما نقل
عن علي رضي الله عنه انه قال حين عدا الاحداث او رجعت الفم الدسحة الفميه وان الخروج من
السيل انما يكون بالسيلان لان النجس كالدم وغيره حاصل في موضعه وبما يظهر فيه لا يكون خارجا
السيل يحصل الخروج بما يظهر لان النجاسة انتقلت من موضعها اليه وفي النواذر افراد اذ من
انسان ان كان كيرا انتقض وضوءه لان الدم يكون فيه سائلا **وهو ملحق دم في سماع**
يعني اذا قد ما ما يدا التي ابو حنيفة فيه شرط الامتلا وقال ينقض وضوءه وان قل لان المعدة ليست
موضع الدم فيكون من فرجه في الجوف فنقض ما يخرج منها **واعصر** اي اعتبر بحد شرط الامتلا
اعتبارا بساير قيود بلما يخ لانه ان كان علقا لا ينقض اذا امر علقا الفم اتفاقا قيل الخلاف فيما اذا
كان الدم صاعدا من الجوف وغالبا في النزول وان عليه النزول لا ينقض اتفاقا وان استويا ينقض
احتياطا بالاتفاق وان تزل من الراس ينقض اتفاقا ان كان سائلا وان كان علقا لا ينقض من الحق
وبحكم ناقض للعلم يعني ان قابلقا ملا الفم ينقض وضوءه عند ابي يوسف لانه صار
نجسا بمجاورة نجس وقال لا ينقض لانه طاهر في نفسه لان النبي عليه السلام كان ياخذ غائطه
في طرف رداءه وانه اعلم لا يحتمل النجاسة كالسيف الصفي اعلم ان الخلاف فيما اذا رقي
البلغم من الجوف اما النكاح من الراس فغير ناقض اتفاقا وفيما اذا كان البلق صرفا او غالبا على العلم
ان كان بمنزلة نجس بحيث لو انفرد البلق لاسلا الفم ولو كان الغالب هو العلم بحيث لو انفرد كان
ملا الفم يكون ناقضا بالاتفاق **وجمع المصنف لاجتماع المجلس لا العات** هذه المسئلة
منعوطه على ما قبلها وحكم بجمع المصنف كذا قال المصنف والافترق ان يجعل جمع مضارعا يعني
شأنه اذا قال لا الفم فله ابو يوسف انما المجلس مع والافترق لان الاصل ان يضاف الفعل الى
المجلس وليس سلم
منها ان البلق مادام
ما كان نزول نجسا
مجرد اذ خرج هذا النقص
بما هو ينفذ نجاسته
فخرج واذا انفرد اذ
فخرج جاز ان ينفذ النجاسة

الرجل او المرأة
الرجل او المرأة
الرجل او المرأة
الرجل او المرأة
الرجل او المرأة

انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان
انما لا بد من غسل ما يخرج من السيلان

السبب في ذلك ان الصلاة لا تصح الا في حال الخلق فيها اذا لم يكن دون السبب والسبب
دون الجهر اما اذا اتحد اجمع اتفاقا او تعدد افرقا **ونقصه التهمة** وهي ضيق
يكون مسوا لصاحبه ولغيره **في صلو كماله** اي ذات ركوع وسجدة او اذا انقضت
بالفريقان في صلوته عليه ان كان او ناسيا ينقص وضوءه وكذا ان يسهل عليه خلافه فيد بالتمتع
لان الضيق المسوي لنفسه فقط يبطل الصلوة لا وضوءه والتمتع وهو لا صوت له لا يبطل كلامها اتفاقا
قال ان التهمة ليس بخارج نجس فلا يكون حدثا كخارج الصلوة ولنا ما روي انه عليه السلام
كان يصلي اصحابه خلفه فوقع اعراسي ذكر كنية لضعف بصره فضحك بعض اصحابه فلما فرغ عليه السلام
عن الصلوة قال الامن ضحك منكم ثم نهى فليعد الوضوء والمصلو هو هذا احدث عمله الصلوة
والتاجون ومثله ترك القياس والاشور في صلوته مطلقه فقطص عليها فلا تنقص غير التهمة
ولا التهمة في صلوته الجنابة وسجدة التلاوة ولا تنقصه الصبي والنائم والغسل **واو عليه اقا**
هو كون العقل مغلوبا فيدخل في السكر **او حون** وهو كون العقل مغلوبا **او الزحيلة** وهي
قوته في السكر **يوم استقر** وفيه اشارة الى ان مطلق النوم غير ناقض بل الناقض النوم مضطجعا
اشارة او منكم على احد وركبه او مستلقيا على قفاه او جاعا وجهه لان امساك الرجل بركب
هذه الهيئات حتى لو نام مترجعا مستندا الى شيء او ازيل عنه لسقط قبل تنقص وظاهر المذهب
لا تنقص ولو مال النائم جالس فان انتبه قبل ان يزول متعده عن الارض لا تنقص وان انتبه
بعد ما زال انتقض سقط اوله بسقط كذا في الخائبة ولو نام على اية عارية ان كان في حال الصلوة
او الاستواء لا يكون حدثا وان كان حال الهبوط يكون حدثا لان مقعده متجاف عن ظهر الدابة
كذا في النواذر وفي قوله اولت اشارة ايضا الى تحليل كون النوم ناقضا فيتنقص بالاعمال والجنون
لانها قوت النوم في الغفلة **ولم يقيدوه في القاعد بالطول** يعني نوم القاعد لا ينقص عندنا
وعند مالك اذا طال تنقص لان بطوله استرخت مفاصله وفي حد القول الحاكم هو العرف وقال
صاحب الحقايق في شرح المنظومة رايته في كتاب في مذهب مالك لان قدر ما بين العشارين
طويل ولنا اطلاق قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قايما او قاعدا او راكعا او ساجدا قيد
بالقاعدا لان نوم القايما وان طال غير ناقض اتفاقا واما نوم الرأكع والساجد اذا طال فاختل
اصحاب مالك فيه وفي الخائبة ان نام جالسا على راس الثوب فعد الى رجليه انتقض وضوءه لانه سبب
لاسترخاء مفاصله **ولم تنقص به في قيامه ركوع وسجود مطلقا** يعني نوم قائم وراكع وساجد
في الصلوة او في خارجها لا تنقص الوضوء عندنا وقال الشافعي تنقص مطلقا قيد الاطلاق لاخراج قول
من قال عدم النقص بتمتع بالصلوة وقيد بقوله اي بالنوم لان الوضوء لا يغتسل هذه الهيئات
تنقص اتفاقا وقيد بالقيام والركوع والسجود لان نوم القاعد خارج الصلوة ليس بحدث اتفاقا
وكذا نوم القاعد في الصلوة في احد قوله وفي الحيط انما لا ينقص نوم الساجد اذا كان رافعا بطنه

عن قتادة جازيا عضد به عن جنبيه وان كان ملتصقا بغيره في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
له قوله عليه السلام من نام في وضوءه ولنا قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام الحديث **وكلم**
في لعمري في الصلوة يعني اذا تعدد النوم في الصلوة قال ابو يوسف انتقص وضوءه لان القاعد
غير مستحق للتقصير **قالا وضوءه باق لا طلاق** قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام الحديث
ولم تنقصه بلس امرأه المصدر مضاف الى فاعله او الى مفعوله يعني ليس الرجل على المرأة
الاجنبية الكبير او ليس المرأة بشرة الرجل الاجنبي بشهوة او غيرها غير ناقض الوضوء لانه عند
خلافه للشافعي قيد بلس الرجل المرأة او بالفكر لان ليس الرجل الرجل او ليس المرأة المرأة غير ناقض
اتفاقا وقيدناها **الكبير** بالجنس **بالشهوة** وهي طاهر حله الانسان لان ليس الجنس والشهوة
والسنة غير ناقض اتفاقا وقيدناها بالكبير الاجنبية لان ليس ذات رحم محرم والصغير
للمشافعي فيه قولان وقيدنا بوضوء الماس لان وضوء المسوس لا ينقص اتفاقا كذا في المصنف
له قوله تعالى (وحدا احد منكم من الغايط او لامستم النساء) فلو لمستم عاقراه موطوءة
عليها فيكون حدثا ولنا ما روي عايشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يقبل بعض
نساءه ثم يخرج الى الصلوة ولا يتوضأ واما الحسن في الآية فكفاية عن اجماع كما قال الله تعالى
حكايه عن مريم ولم يحسنني بشر بل حمل عليه اولى ليكون بيانا فان التيم رافع للحدث الا صغر
والاكبر مع احتياج الناس الى مياها **ولا فرج** هذه مسئلة اخرى يعني لا تنقص الوضوء بلس
رجل او امرأة فرجه قبل كان او دبرا يفر ما حاييل او لا عندنا **باب طين الكف** متعلق بلس الفرج
وعند الشافعي ينقصه المس بلاحاييل كذا في المصنف فيه بالباطن لان المس بظاهر الكف
او بالاصبع لا تنقص اتفاقا له ما روي انه عليه السلام قال من مس فرجه فليتوضأ ولنا ما روي
انه عليه السلام قال من ساله اتوضأ من مس الفرج قال لا وما رواه بحول علي غسل اليد
لان عدم الاستنجاء بالما كان من عادتهم **ولم يشروطوا في لمسها** يعني لمس المرأة مطلقا غير
ناقض عندنا وقال مالك ناقض ان كان يشهوه له ان المس يشهوه مغلظة خروج الذي فيقام
مقام الحدث ولنا ما تقدم من الحديث **ومعه** اي منع محمد انتفاض الوضوء **بخش المباشر**
وهي من البشر الاخر يعني اذا باشر امرأته مباشرة فاحشده بان لا يكون عليه ما قبض ولا
ازار وانتشرت الله وتاس الختان لا تنقص الوضوء عندنا خلافا لما له ان الحدث يخرج
بمس وهما لم يوجد مع امكان الاطلاع عليه ولها ان خروجهم مخفي والمباشرة الفاحشة سببه
فانهم مقامه احتياطاً **فصل في الغسل وكيفيته** وموجبه **وجوب غسل اليدين**
يعني جميعه لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والاطهار هو التطهير بالكف والمبالغة انما
يكون بغسل جميع ظاهر اليدين حتى لو بقي العجين بين اظفارهم لم يجز غسله لان الماء لا يصل
تحتة ولو بقي الدرر جازا لان ما قد راينا ان الماء يخل العجين ساقت **لا تزال المني**

شبهة

وهو شرط في حالتي النوم واليقظة **م بشرط** وفي حقه الفصل **الذكر** وقال مالك هو
شرط في حالتي النوم واليقظة لان ذلك كان شرطاً في حالتي النوم واليقظة فيكون شرطاً في تطهير
البدن عن النجاسة الحكيمة ولنا ان ذلك لا يكون مستحباً وليس البدن كالثوب لان
النجاسة تخلت في الثوب فلا يزول الا بالعصر والدلك كذا في المسألة **والا** في حالتي
شرط عنده في الرجل ايضا **ونشرط الشهوة** يعني انما يجب الاغتسال بالماء اذا كان
بشهوة عند ناله المني عند الشاقي كمن ما كان يوجب الاغتسال حتى لو حمل حملته لخرج
منه المني **ف** له اطلاق قوله عليه السلام وفي المني الغسل ولنا قوله عليه السلام اذا لم يكن
في الاغتسال ومعلوم ان الحذف وهو المني انما يكون بشهوة وفي الغسل ولو انزل
المني **ف** كان سبب بلوغه فالظاهر انه لا يلزمه الغسل **ويجوز وجودها في خروج**
بشرط في حالتي النوم واليقظة بشرط في حالتي النوم واليقظة بشرط في حالتي النوم واليقظة
الخلاف في موضوعين فحين امسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني فلا بد من
الغسل عندهما خلافاً له وفيه مني واغتسل من ساعته قبل ان يبول او ينام او يمشي
ثم قال منه بقيه المني بلا شهوة بعد الغسل عندهما خلافاً له ولو اغتسل بعد ما بال او
نام او مشى ثم خرج المني لا يجب الغسل اتفاقاً من المحيط قيد بقوله في الخروج لان الشهوة
شرط في مزاييله المني عن مكانه اتفاقاً له قياساً للخروج بالمزاييله ولها ان اتصال المني
يوجب الاغتسال لانه يشهوة وخروجه لا يوجب كونه بلا شهوة فيجب احتياطاً **والا**
على مستيقظ واحد ما رقيقاً ولم يذكر احتلاماً يعني اذا استيقظ رجل فوجد على فراشه بللاً ولم
يدرك انه مني **والا** لا يجب الغسل عند اي يوسف لان ذلك لا يجب الغسل به عند اليقظة
فكذا في النوم ويجب عندهما لان الظاهر انه كان منيارق باصابة الهوا قبل ان يستيقظ
فيجب الغسل احتياطاً قيد بالمستيقظ لان المني عليه لوافق او السكران لو صام وجدهم لا
لاغسل عليه اتفاقاً كذا في الخلاصة وقد وجد ان المأل ان لم ير الا غسلاً عليه اتفاقاً
وان تذكر احتلاماً وفي قوله ما رقيقاً إشارة الى ان البلل مستكوف غير معلوم انه مني او مذي
حتى لو تيقن في الصورة المذكورة انه مني يجب الغسل اتفاقاً او يتيقن انه مذي او ودي
لا يجب الغسل اتفاقاً وقد بقوله ولم يذكر احتلاماً لانه ان تذكر احتلاماً وشك انه مني
او مذي او يتيقن باحدهما فعليه الغسل اتفاقاً ان يتيقن انه ودي فلا غسل عليه اتفاقاً
والفرق لابي يوسف بين تذكر الاحتلام وغيره ان تذكر الاحتلام يترجح كونه منياً لكونه سبب
خروجه من الخفاق وفيه الحاشية انما يجب الغسل عندهما في المسألة اذا كان ذكره ساكناً حين
نام واما اذا كان منشراً فما وجد من البلل بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا
يلزمه الغسل الا ان يكون اكبر رايه **ف** من يلزمه الغسل **ولا اتفاق الحائضين** هذا

نعم

معطوف على قوله لا تزال المني اي وجب الغسل لا اتفاقاً لانه في حالتي النوم واليقظة
الحائضان موضع القطع من الذكر والا نفي ذكر الحائضين في اعتبار رايه لتغليب كالتقريب
او جرياً على عادتهم لانهم كانوا يجتنبون النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم ختان
الرجل سنة وختان المرأة مكرمة اي في حق الزوج لان جهاضها يكون الذاراد
منه لا اتفاقاً ان يكون بلا انزال بقريضة عطوفه على قوله لا تزال المني لان المني لا يلتصق
غير موجب وانما الموجب الايلاج والالتصاق لا يدل عليه ولهذا قال النبي صلى
الله عليه وسلم اذا التقي الحائضان وتوارت الحشفة يجب الغسل فيستبقي
ان يجعل الالتصاق مجازاً عن الايلاج لانه سببه والموجب في الحقيقة هو الايلاج
لكن الايلاج اقيم مقامه لكونه سبباً له وكون السبب خفياً وكذا يجب بالايلاج
في الرجل كمال سببه لانزال حتى ان بعض الفسقة يبرحون الدبر على القبل
في قضا الشهوة واما الايلاج في فرج البهيمة او الميثة فغير موجب
اذا لم ينزل لانه سبب ناقض **وانقطاع حيض ونفاس** اي ويجب الغسل
لانقطاع حيض ونفاس قال بعض الفقهاء في هذه العبارة يجوز لان الانقطاع
طهارته فلا يوجب الطهارة بل الموجب للغسل الطهارة السابقة عند الانقطاع
اقول لو جعلوا اللام في لا تزال للوقت لا للعلة كما في قوله تعالى لدلوك
الشمس لا تدفع تكلمهم فيها اما وجوده الحيض فبقوله تعالى ولا تقر بهن
حتى يطهرن بتشديد المطا اي يغتسلن وتكون الغسل غاية لمنع الحنف
الواجب وهو القربان يدل على وجوبه واما وجوبه للنفاس فلا جاع لا مذي
وودي بالجر فيها معطوفان على المني يعني لا يجب الغسل لا تزال مذي
او ودي المذي بالذال المحبة هو الال الرقيق الابيض الخارج عند
ملاعبة الرجل أهله والودي بالذال المهله ما غليظ يتبع البول
اما عدم وجوبه للمذي فلقوله صلى الله عليه وسلم كل من لم يمسكه فمذي ففيه
الوضوء واما عدم وجوبه للمودي فلا جاع **وسن** **لجعة وعيد واحرام**
وفي عرفه انما اقم لفظة في لان الغسل ليس لعرفه اي ليس الغسل لصلاً
جمعة وبي قال ابو يوسف ويجوز ان يقدر فيه ليوم جمعة وبي قال
الحسن والاول اصح لان الصلاة افضل من الوقت ذكر في الكافي فابدية
الخلاف تطهر فيمن اغتسل قبل الصبح وصلي به الجمعة فالغسل عند اي
يوسف وعند الحسن لا الى هنا كلامه ولكن فيه اشكال لان معنى الغسل
للمصلاة ان يكون متطهراً بطهارة الغسل وقت اذا يبرأ فكذا مع الغسل
ليوم الجمعة ان يكون متطهراً بطهارة في ساعة منه لا انه يستثنى الغسل
فيه فكيف لا يكون هذا احسن عند الحسن بل الاولي ان يقال ثمرة الخلاف

تظهر فيمن اغتسل يوم الجمعة ثم احب وتوضا وصلى الجمعة لا يسن غسله
عند ابي يوسف خلافا للحسن انما يسن الغسل في هذه الاوقات لان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يغتسل فيها وفي غير هذه الاشياء انما الى ان الغسل فيها
اذ بلغ المني بالسن او اسلم الكافر غير مسنون بل مستحب **وان يبتدئ**
بغسل يديه اي يسن الا بتدا بغسل يديه حين يشرع في الفعل لكونه فيها
الة التطهير **وفوجه** لانها مظنة النجاسة **وانزاله الخبث** اي وبازالة
النجاسة الحقيقية عن بدنه ان كانت فيه **ثم يتوضا** بالنصب عطف على يبتدئ
الارجلين استثنا متصل يعني يغسل اعضاء الوضوء ولا يغسل رجليه ان كان
في جمع الفضالة لان غسلها قبل افاضة الماء على راسه غير مفيد لان المفتل
يحتاج الى غسلها ثانيا وللشربة ما لا يفيد لكونه سفها حتى لو كانت
قايما على لوح لا يوح غسل قدميه لان فيه فائدة كذا قال الفقهاء لكن كلامهم
انما يستقيم على احدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى من ان الجنابة
لا تجزى والما على الرواية الاخرى من انها تجزى كما قال في مسئلة الجنب المتغسل
في البير للرد من ان ماها ازال النجاسة من اول عضوة البلاء في وضوء رجليه
فغسلها مفيد لان الجنابة تزول عند رجليه اذا غسلها في الوضوء ويكون
طاها في جميعها بعد غسل ساير جسده **وبتليث الصب** المستوعب
ثم يغسلها **وتكتفي المرأة بتخليل شعرها** يعني لا يجب عليها ان تنقض
صغيرتها بل تكتفي بانصال الماء الى اصول شعرها لقوله صلى الله عليه
وسلم لامر سلمة بكفيل اذا الى اصول شعره حين قالت يا رسول الله
اي امرأة اشترى صغيرا راسي افا نقضه لغسل الجنابة فتد بالمرأة احترازا
عن الرجل وقيل الحكم في الانزال والعلويين كذا زاد فاعا للرجع عنهم كذا الصحيح
انهم ليسوا كالنساء لان خلق الشعر لهن مثله وفي نقض الصغيرة خرج حتى
لو كانت منقوضة الصغيرة يجب انصال الماء الى جميع شعرها فلو
قال المصنف رحمه الله وتكتفي المرأة بتخليل اصول صغيرتها كان اولي فان
قلت غسل جميع البدن واجب بالابدية الشريفة والشعر منه فكيف
جاز العمل بالخير منها في النقص قلت النص متناول لها هو في البدن
من كل وجه والشعر من البدن نظر الى اصوله ومنفصل عنه نظرا الى
اطرافه فعملنا باصله في حق من يلحقه الحرج وباطرافه في حق من لا يلحقه
عملا بالشبهين **وحرم بالاكبراي بالحرج الاكبر دخول المسجد لقوله**
صلى الله عليه وسلم اني لا اهل المسجد الجنب ولا حايض ولا تلاءوة
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يغزل الجنب ولا الحايض بخيا من القران

فيها

فيها الطحاوي بالابدية التامة وهي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعليه الاكثر لان النظم والمحمي يقتصر فيه دونها ويجوز مثله في مجازات
الناس فتمكنت فيه كشبهة عدم القران ولهذا لم يجز به الصلاة وذكر
صاحب المهداية في المجتبي لاية وما دونها منسوبة في الحرمة وهو
الصحيح لان ما دون الاية شيء من القران وقد دل الحديث على منعه
ولو تضمنه الجنب او غسل يديه ففت ابي حنيفة رحمه الله لا بأس بمس المصنف
وقرأته هذا اذا قرأ على قصر التلاوة ولو قرأ على قصر الدعاء والتلاوة
لا بأس به كذا في العيون للامام ابي الليث وبالا **صغري** ويجوز بالاصغر
وهو ما يوجب الوضوء **مس المصنف** وكذا الوجه فيه اية من القران لقوله
تعالى لا يمسه الا المطهرون وانما منع الاصغر من المصنف دون ثلاثة لانه
حل اليد دون الغفر ولهذا لم يجب عليه والجنابة كانت حالة كليهما **الا بخلاف**
المراد به الجلب المشرى لان مسه ليس من القران حقيقة وقيل المراد به
ما يكون متجا فبا عنه لان المتصل به يتبعه وهذا اقرب الى التعظيم والاول
اقرب الى القياس واما مسه بالكم فقل انه ممنوع لانه تابع للحال ولا يكون
حايلا ولهذا لم يوجب الجلب على الارض فجلس وذيله بينه وبين الارض حيث
وقيل لا بأس به لان المس هو الماء شرق باليد من غير حائل ولهذا لا يثبت
حرمة المصا هرة بالمس بحائل والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل في**
البا الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز لها فرغ من بيان الطهارة **فصل في**
وتواضعها شرع في بيان ما حصل ان به قال **يرفع الحدث** وهو النجاسة
الحكمة البانعة من الصلاة **بالا المطلق** وهو الماء الذي بقي على اصل خلقته
ولم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شيء طاهر كما السبا والقيون لقوله
صلى الله عليه وسلم لها طهور **لا بعصر نبات** يعني لا يرفع **بجسمها**
خرج بعصر نبات لان الخارج بالعلاج يدل على انه كامل الا متزاج بمحله
فيد به لانه لو خرج من النبات بغير عصرك لقا طهر من الكرم يجوز الوضوء
به لشبههم بما العين وفي الخاتمة لا يجوز التوضي بما الفواكه اذا خرج بالماء
او الطبخ **ومغلوب بطاهر** يعني لا يرفع الحدث بما غلب عليه شيء
طاهر فيد به لان المخلوط اذا كان جنسا لا يجوز وان كان الماء غالب
وجيزه اي رفع الحدث عندنا **بغالب** اي بما غالب على طاهر كزعفران
واشنان وخوخة تغيير به بعض اوصافه وهي الطبخ واللون والريح
وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لان اسمها المطلق يزول عينه ويضاهي
الي المختلط ويقال بما زعفران مثلا ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم

فيها

اغتسل بها فيه اثر الحكيم وفي تمثله بزعر أن اشارة الى أن الخلاف فيما اذا
كان المختلط من غير اجزاء الارض وان كان منها فالوضوح بان اتفاق الالوان
الها لا يخلو عن مخالطتها غالبا ولا يزول بها عند اسم الها المطلق والمراد
بتغير الها بطا هو تغيره بلا طر حثي ان تغير بطيخ لا يجوز به الوضوء اتفاقا
لان بالطيخ يحصل كمال الامتزاج ويصير الها به مقيدا وهذا الاثر يقتضيه
زيادة التطهير وان قصد كالمسح والاشنان يجوز عندنا بعد الطيخ ايضا
الا اذا غلب على الها فصا ركا لسويق المخلوط قير ببعض اوصافه اشارة الى
ان التغير لو كان كلها لا يجوز به اتفاقا وفي النهاية المنقول من الاساتذة
انه يجوز فانهم كانوا يتوضئون من مياه حياض تغير ريحها ولونها
وطعمها من اوراق الاشجار وقت الحريق يوافقها ذكر في البنا يسبح
لوقوع الحرق او بالاقلا فتغير لونه وصفين يجوز به الوضوء وريحه وطعمه
يجوز به الوضوء **اقول** يفهم من عبارة المتي ان المتغير لو كان وصفين
يجوز به الوضوء ومن عبارة القدوري وهي يجوز الطهارة بما خالطه
شيء طاهر تغير احدا ووصافه انه لا يجوز لا اري فائدة في تغير عبارة
بل يلوح منه فساد يعرف من المسئلة الالنية **ويعتبر الغلبة بالاجزاء**
لا باللون يعني اعتبر ابو يوسف الغلبة بالاجزاء لانه غلبة حقيقة ومحمد
اعتبر اللون لانه مشاهد **ولا في الاصح** يعني هذا الخلاف اصح مما نقل
من المحيط من ان ابا يوسف اعتبر اللون ومحمد الاجزاء **اقول** المفهوم
من شرح المصنف رحمه الله تعالى ان يعتبر بجهول واعتبار الغلبة بالاجزاء
لا باللون اتفاقا في الاصح لكتبا وجدت في التبيين والفتاوي الظهري
ان محمد اعتبر اللون واما يوسف بالاجزاء في المحيط عكسه وما صادفت
في الخطا نية ثم عند ابي يوسف يعتبر الغلبة بالاجزاء لا باللون وهو المصير حملت
كلام المصنف على الخلاف وفسرته كما سمعت واختار بها شئت وكذلك
تعرف يا صاحب حب فخص الكلام ان عبارات الفقهاء مختلفة في هذا المقام اعتبر
بعضهم غلبة الاجزاء وبعضهم اللون وكل منهما لا يستقيم كليانا لو خالطنا وقت
زعفران با وقتين ما لا يجوز به الوضوء ولو خالطنا ما الفرد بالها لا يغير
اعتبار اللون فيه وذكر في تهمة الفتاوي الها المتغير احدا ووصافه لا يجوز
به الوضوء وعبارة القدوري تدل على انه يجوز وفي الغاية عن ابي يوسف
انه اعتبر اللون والرقعة فاجتنبنا الى توجيهها بانه خلط عابثا رتبه عليها توفيقا
فنقول والله الموفق ان كان الخالط الها جامدا يعتبر فيه اللون والرقعة
فان جاريا على الاعضاء يجوز به الوضوء والا فلا فيحمل عليه ما ذكر في الغاية

يوافقه

يوافقه ما ذكر في الفتاوي الظهيرية من ان الها اذا اسود بالزاج يجوز به
الوضوء لجريانها وان كان ما يعاقب وافق الاوصاف الها في الثلاثة
كالها الماخوذ بالتقطير من لسان التور وكالها المستعمل يعتبر فيه غلبة الاجزاء
فقط وان لم يوافق فيها فان غير اثنين او الثلاثة لا يجوز به الوضوء والاجاز
فحمل عليه عبارة القدوري وان خالفه في وصف او وصفين تعتبر الغلبة
من ذلك الوجه كما البطيخ يخالط الها في الطعم وكاللون يخالط الها في اللون
والطعم فتعتبر الغلبة بكليهما فيحمل عليه ما ذكر في تهمة الفتاوي لعل
الخلاف بين ابي يوسف ومحمد علي ما ذكر في المتن يظهر في صورة يكون
الخالط ما يعاقب لخالطها في اللون فقط ولا يرفع بمستعمل اي لا يرفع الحدث
بها مستعمل ويفسره اي ابو يوسف الها المستعمل بها ازيل به حدث بان
توضا حدث للتبرد او للتعليم لان الحدث بخا سة حكمية فاذا زالت بالها
يفسده **او تقرب** به اي على صيغة المجهول اي فضله القرية بان توضا
للمصلاة او من المصنف او دخول المسجد او نحوها او توضا على وضوء
ليكون نورا على نور وفي النوادر لو غسل يده للطعام او منة صا رها
مستعملا لانه اقام به قربة السنة ولو غسل يده من الوسخ لا يصير مستعملا
وعني الثاني يعني قال محمد لا يصير مستعملا الا باقامة القرية لانه بخا سة
الاثام تستقل حينئذ اليه **فهو مغلظ** **التي** سة يعني الها المستعمل بخا سة غليظة
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الها المزيل للنجاسة الحقيقية كانت
بخا سة غليظة فكذا المزيل للنجاسة الحكمية **ومخففة** يعني بخا سة
خفيفة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لثبوت الاختلاف في طهارته
وطاهر غير طهور عند محمد رحمه الله لان الها طاهر لاقى بدها طاهرا
الا تري انه لو حمل المصلي حدثا فصلح جازت صلاته فلا يتحسنا قامة
القرية **هو المصير** هذا استناد الى ان قول محمد رحمه الله بخا سة الغثوي
ومشهور رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى بفسخ عليه القدوري في كتاب
التقريب **اعلم** ان الكلام في الها المستعمل في صفة وسيد ووقت ثبوت
بين المصنفين الاولين والبريين الثالث اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون
مستعملا حتي يستقر في مكان لكت المصير ان كان زایل الوضوء يصير مستعملا
لان سقوط حكمه لا يستعمل قبل الانفصال كان للضرورة ولا ضرورة بعده
ولهذا قالوا لو بقيت لمعة على عضو المتوضي فيها ببلل عضو احده
لا يجوز لانه لها نيل ذلك العضو صار مستعملا ولو ببللها ببلل ذلك
العضو جاز واسهل اللمعة في الاغتسال في كيف ما كان لان الاعضاء

كلها مغسولة في الجنابة كعضو واحد وفي الوضوء ليس كذلك لان بعضه اغتسل
 ممسوح كذا في المحيط ولم يخلوا بطهروا مطلقا يعني لم يخلوا علميا وثابتا
 ما الوضوء طهروا سوا كان مستعمل محدثا او متوضيا وقال ما لكل رحمه الله
 انه طهروا مطلقا لانه كان طاهرا لا في طاهر افكان كما غسل به ثوبا طاهرا
 ولو قال فيما سبق ولم ير دفعوه بمسح لم يخل الى قوله ولم يخلوا بطهروا
 مطلقا ولا حكما بهما اي بطهروا بغيره ان كان مستعمل طاهرا قال زفر رحمه الله
 ان كان المستعمل طاهرا فهو طهروا لانه لم يزل به النجاسة الحكمية وان كان محدثا
 فهو طاهر غير طهروا والى الجانب المنفرد لطلب السقا جنسان يعني
 من انفس في البئر لطلب الدلو في البئر والمنفرد جنسان عند ابي حنيفة رحمه الله
 لان الهما قد نجس لا سقاها الفرض عن بعض الاعضاء في الملاقاة والرجل
 جنب لبقا الحدث في بقية الاعضاء فيرجع قوله لطلب السقا لانه لو انفس فيه
 للاغتسال لا يكون الاطلاق كما ذكره بل نجس الهما عند محمد رحمه الله تعالى لوجود
 نية التقرب فيه وهو استباحة الصلاة **والرجل طاهر في الاصح** هذه رواية
 اخوي عن ابي حنيفة رحمه الله وهي الاصح لان الهما لا يعطى له حكم الاستعمال
 قبل الانفصال فلا يكون الهما باول الملاقاة نجسا فيظهر الرجل عن جنابته
 فيخل له الغواة لو تمضمض واستنشق قبله او ادخل الهما على فيه هذا
 اذا لم يكن في بدنه نجاسة حتى لو كان مستنجبا نجس البئر ولا يطهر الرجل
 وعلى حالها يعني عند ابي يوسف الرجل جنب لان صب الهما بشرط الازالة
 الحدث عنده ولم يوجد فيبقى جنبا والهيا طاهرا لانه لم يزل من البئر
 حدثا و**طاهر وطهروا** يعني عند محمد رحمه الله تعالى الهما مطهر بنفسه
 فيطهره لان الصب ليس بشرط عنده ولا ينجس الهما لان نية التقرب
 مشروط بالنجاسة عنده ولم يوجد **ويجوز رفع الحدث من طرف غير**
وهو قطعه من الهما مجتمعه في مكان لا يتحرك يتحرك الطرف الاخر المتنجس
 الجملة صفة لطرف المراد بالتحرك المنفي لحركته بالارتفاع والاختصاص ساعة تحرك
 الطرف الاخر لا التحرك بالتموج لان ذلك يكون وان كثر الهما فيه اشارة الى علة
 عدم نجسه لان اثر التحريك باليد مع قوته اذا لم يصل الى الطرف الاخر
 فسراية النجاسة مع ضعفها كيف تصل اليه واثارة ايضا الى انه لا يجوز
 التوضي من الطرف الذي وقع فيه نجاسة من يده كانت او غيرها
 فاما ما حول المربية قيل يتنجس مقدار اربعة اذرع وقيل مقدار ما
 غلب على ظن الراي انه يتنجس هذا هو الاصح عندهم وقال بعض يجوز
 اذا كانت غير مربية فعلى هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط

غسله وجهه في الهما فرفع الهما من موضع الوقوع قبل التحريك يجوز ومشاخ
 جاري اختار هذا كذا في المحيط **ومقدور** ذلك الغدير بعشرة اذرع
في مثلها اي في عشرة اعلم ان العلماء اتفقوا على ان الهما الكثير لا يتنجس
 بوقوع النجاسة الا اذا غيرت احدا وصافه لكنه اختلفوا في حده فمنه
 من اعتبر عدم تحريك طرفه بتحرك الطرف الاخر كما تقدم وهو قول المتكلمين
 ومنهم من اعتبر المساحة وهو قول المتأخرين والمصنف رحمه الله
 تعالى اورد كليهما وفي الحاشية الصريح ان يراى بالذراع ذراع الكروبيلى
 وهي اربعة وعشرون اصبعالا ذراع المساحة وهي سبع قبضات
 باصبع قائمة في كل قبضة لان الاول اقصر وفيه توسعة للناس وان كان
 الحوض مدورا ينجس ان يكون حول الهما نية واربعين ذراعا وان كانت
 اعلاه عشرا في عشرا واسفله عشرا في عشرا فوقع فيه نجاسة ثم انقص
 الهما فصار عشرا في عشرا لا يطهر كالهيا القليل النجس اذا انبسط وصار عشرا
 في عشرا يجوز منه التوضي وقال عامة المشايخ لا يجوز وان انشعب
 من البئر حوض صغير فوقع فيه نجاسة لا يجوز التوضي منه وان اتصل ماؤه
 بما الحوض الكبير **وعقبة** اي قدر عمق الغدير **مالا يتنجس** اي لا يكتشف
 ارضه **بالفرق** بفتح العين مصدر وهو اخذ الهما باليد اربعة الفرق
 للاغتسال وهو مروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وقيل للتوضي وهو مروي
 عن محمد رحمه الله والاصح انه هو الاوسط **ومن جار** اي يجوز رفع الحدث
 من ما جار وهو ملئ ذهب ببتنة والاصح انه يعده الانسان جاريا في
 المحيط لو كانت العذرة على السطح في مواضع لا يتنجس ما المطر لانه بمنزلة الجاري
 ولو كانت عند الميزاب يتنجس ولو نجس حوض فدخل الهما فيه وخرج منه فالاصح
 انه يطهر لان الهما الجاري لها اتصال به صار في حكم الجاري وكذا حوض الحمام اذا
 انصب منه الهما واعتبر الناس منه عدم اثرها فيه اي اثر النجاسة الواقعة
 في الهما ومات فيه حيوان وهو ما يكون تولده ومثواه في الهما فيدر به
 لان الحيوان الذي مات فيه ان كان له دم سائل بفسده ولا فلا ولو كان
 تولده في غير الهما وهو يعيش في الهما كما لها فانه يفسده ونجسه اي رفع
 الحدث بها مات فيه غير دموي اي مالم يسل دم سائل كالزباب وخوة
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز لانه نجس الهما وحرمه الله لا كزحمة دليل
 على نجاسته ولنا قوله صلى الله عليه وسلم موت مالم يسل سائله في الهما
 لا يفسده وحرمه الاكل قد يوجد في طاهر كالطين قوله مات فيه في هذه
 المسئلة وفي السابقة فتيد اكثر شي لان الحكم فيما مات في الحاشية والقي في الهما

كذلك في الصحيح ودد اخل وسوس الثمار لا يفسد اتفاقا والثوب لا ينجس
 بالنس فيه دمر سائل عندنا وان كثر من الحمارين ونجسوا القليل اي حكموا
 بنجاسة الهما القليل اذا وقع فيه نجاسة وان لم يتغير بالنجاسة وقال
 رحمه الله لا ينجس الهما اذا لم يظهر اثر النجاسة فيه بتغيره لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يبولن احدكم في الهما الدائم وهو الذي لم يكن عشرين في عشرين وما
 رواه مالك رحمه الله تعالى ورد في بين يضا عده وكان ما وها جاريا لها روي
 عن عابثة رضي الله تعالى عنها هكذا **ويجس القليلين وان لم يتغير بها** يعني
 اذا كان الهما بقدر ما القليلين ينجس عندنا بوقوع النجاسة وعندنا في
 رحمه الله تعالى لا ينجس لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ابلغ الهما قلتي لا يجمل
 خبثا اي لا ينجس بوقوع نجاسة ولنا اطلاق الحديث السابق القلة
 اسر جوة ينجسها ما بينا ن وجنسون رطلا كذا في الكفاية ومعنى عدم احتمال
 انه ضعيف لا يقدرا لئلا ينجس بل ينجس كما يقال قلان ما يجمل ضرب وكس
 ينجسوا عظم الميت دون شعرة اي لم يقولوا عظم الميت نجس وشعرة طاهر
 لان الشعرة لخلل الحياة فنظر بها يعني قلنا عظم الميت وشعرة طاهران
 وما لا يخله حياة يعني يظهر كل ما لا حياة فيه من اجزائه كالقرن وخوة وال
 الشا في رحمه الله تعالى كلاهما نجسان وكذا كل ما لا حياة فيه من اجزائه لان الميت
 نجس واجزائه تابعة له ولذا ان ما لا يخله الحياة فلهو لا يفسده **وجلد القلب**
 يعني هو طاهر عندنا حال كونه مذبوحا خلافا للشا في رحمه الله تعالى لان القلب
 كالحنزير عنده في قول وحد الباغية ان يخرج عن حد الفساد حتى اذا امتنع
 بالتراب والشمس بعد دبعه عندنا والرباغية عندنا في لا يكون الا بالقرط
 والعفص والخوصها **ويظهر واجلود الميتات مدبوغه** وقال مالك رحمه الله تعالى
 لا يظهر والشا في معه في هذا الحكم لكن المصنف رحمه الله تعالى بين فيه خلافا
 ما لك رحمه الله تعالى له قوله صلى الله عليه وسلم لا تنتفعوا من الميتة شئ
 ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ايها اهاب دبع فوطر فليكون كالمشروع
 الانتفاع من جثته الاكل **ولا يستعمل** اي لا يدبغ الجلد **من مخبر** وهو الانسك
 لكرامته ونجس العين وهو الحنزير لانه لا يغير الطهارة اصلا وعن ابي يوسف
 رحمه الله تعالى اذا دخل الحنزير طهر جلده بالرباغية كذا في الخلاصة ونجس شعرة
 اي ابو يوسف شعرة الحنزير لانه جزء منه فلو وقع في الهما يفسده ونجس
 عين الغيل اي قال محمد رحمه الله تعالى القليل نجس العين لانه كالحنزير في الشكل
 وحرمته الا فلا ينتفع شئ من اجزائه **والحقا بالسباع** يعني قال الغيل
 ينتفع به حقيقة فنصر منتفعا به شرعا كسائر السباع والله تعالى اعلم **فصل**

ولنا اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لا ينجس الهما اذا لم يظهر اثر النجاسة فيه

في البير واحكامها ثبت بالاثار في الفالم لقياس لان ما صا قليل ولكن لا ينجس كله
 تنزع البير اي كل ما يبرأ من قبيل ذكر المحل وارادة الحال لموت ادمي بالوقوع فيها
وخوة اي وكوت ما يقارب في الجثة لها روي ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 امر بنزع ما زمر حبي مات فيها زنجي بعد اخراجه ولا تنفخ حيوان
 يعني تنزع كل البير لا تنفخ حيوان فيها صغيرا كان او كبيرا لان تنفخ ربلته في اجزا
 الهما ولهذا ينزع جميع الهما اذا وقع فيه ذنب الفارة وان كان المنتفخ كذا
 يكون المنتفخ اكثر فسادا البقا جزء منه وفيه ولهذا قالوا الفارة اذا انتفخت
 في الجوف فصارت خلا حل كله لانها صارت شئ اخر بالتغير ولو تنفست
 لا حل كن في الحيا وعشرون اي ينزع عشرون **دلو** او سطا وهي من دلا كل بير
 ما يستقي به ولو كبر او قيل ما يتسع صاع او كبر الحسا به مثلا اذا وسع الدلو
 الكبير عشرون دلو واسطا ينزع به مرة واحدة لموت فارة لحديث انسى
 رضي الله تعالى عنه انه قال في الفارة اذا ماتت في البير فاخرجت من ساعته
 ينزع منها عشرون دلو وانفق عليه اجماع الهما في رضي الله تعالى عنهما وفي
 الخلاصة ينزع اي اربع فارات عشرون وفي الجنس الى التسع خمسون فان كان
 عشرا تنزع البير كلها كذا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وما قاله بعض
 الشا فعية تشفا على صبي بنا من ان الدلو ليس يخرج الهما الى الجنس من الطاهر
 فباطل لانه في مقابلة الاجماع في امكان معارضتهم بالميل بان نقول اذا ماتت
 الفارة في البير التي ما وها قلنا ونم يتغير الهما فمذهبهم انه طاهر فاذا نزع
 منه دلو ولم يخرج معها الفارة فينقص ما وها في البير وظاهر الدلو نجس
 وما في الدلو طاهر فيكون الدلو كسا وفي الحاشية لو نزع دلو اول من بير مات
 فيها فارة فصت في بير طاهرة ينزع من الثانية عشرون دلو وان
 كان المصوب دلو ثانيا ينزع من الثانية ايضا تسعة عشرون على هذا
 لان الثانية في حكم الاول ولو كان المصوب دلو ثانيا عشرون دلو يكون
 بمنزلة وقوع فارة **الى ثلاثين** يعني يستحب الزيادة على عشرين الى ثلاثين
واربعون اي ينزع اربعون دلو **الى خمسين** استحبها في رواية اوسيني
 في رواية اخري احتياطا **طاهامة وخوصها** كدجاجة وسنور وامثالهما ومن
 المعين اي ينزع من الهما الذي له عيون في البير بقدره اي بقدر الهما الذي
 كان فيها بان يغلب على ظنهم ان جميع ما فيها نزع والا تشبه ان يوحى
 في بيان القدر بقول رجلين كها بمارة في امر الهما وامرهما يتبين اي
 امر محمد بن زحر ما يتبين دلو في المعين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 الله تعالى الى ثلاثين تيسيرا للناس واعادة صلاة ثلاثة ايام وليا ليرها

مراد من ما بيّن لظهور مستفتح غير معلوم متى وقع فيها ويوم وليلة اي اعاد
صلاة يوم وليلة مكيت اب لظهور ميت لم يفتح فيها واجبة عند اي حنيفة
رحمه الله تعالى وهي خبر لقوله واعادة ووقاها على العلم يعني جعلها وجوب
اعادتها موقوف على علم وقوعه واذا لم يعلم اليقين استمر في الحال ما في الماضي
له ان الانتفاخ دليل التقادم فيقدر وقوعه من ثلاثة ايام لانها اقل الجمع
وعدم الانتفاخ دليل على قرب زمانه فيقدر يوم وليلة احتياطا لان اقل
المقادير في باب الصلاة يوم وليلة **ولها** ان طهارة الهالكات ثابتة بيقين
فلا تزول بالشك **وطهرها** اي محمد البير والد لو الاخير تقطري هو البير فلو توضع
من البير انسان في تلك الحالة يجوز عنده ولا يجوز عندها فيقدر بقوله تقطرات
الدلو لو كان في الياء بعد ما لم يخرج لم يظهر اتفاقا **له** ان الكلب ان فصل من وجه
الياء فتغني الجنس من الطاهر فتظهر البير كما اذا اتخى الدلو عن راس البير ولم يصب
ما و **ولها** ان ما يتفق طهر من الدلو حكمه حكم ما البير يدل لانه لا يتنجس ما البير
ولا يقع به الانفصال من كل وجه بخلاف ما اذا اتخى عن راس البير لانه انفصل
حقيقة وحكم **اعلم** ان البير اذا ظهرت يطهر حلقه ورشاه التي تخرج منها كعروة
الابريق تطهر طهارة اليد الخمسة في المرة الثالثة ويد المستنجي تطهر طهارة
المحل والدن يطهر اذا صار حرة خلا كذا في التين **فصل في الاسرار** وهي جمع
السور وهو ما بقي من الطعام والشراب **وتعتبر السور بالسور** اسم فاعل من
اسار اذا ابقى يعني اذا كان لحم المشير طاهرا فسورة طاهرا وان كان نجسا فتنجس
ولو مكرهها فمكره **ونوجب غسل الانا لولوغ الكلب** اي لشربه ثلاثا اي ثلاث
مرات وهي قيد للغسل **سبعا** احدا **هذه** **التراب** يعني عند الشفا فمجي رحمه الله
وجب غسله سبع مرات بشرط ان يكون احدا من مخلوقة بالتراب **له** قوله
عليه الصلاة والسلام اذا ولغ الكلب في انا احدكم فليغسله سبعا احدا
بالتراب ولنا قوله صلى الله عليه وسلم يغسل الانا من ولوغ الكلب ثلاثا وما
رواه محمول على الابتداء لا سلام لزجرهم عن اقتنا الكلب وضع في الكلب
اذ في الخاف الخنزير به قولان وقيد الولوغ اتفاقا في اذ خلاصة دمه وسائر
اعفائه وبوله سوا يغسل سبعا من الحقايق **وخسوة** منه اي حكموا بنجاسة
السور من الكلب لها تقدم ومن **الخنزير** لانه نجس لعين كما قال الله تعالى او لحم
خنزير فانه نجس الضمير عائد الى الخنزير كقوله وقال ما كل لحم الله تعالى لا نجس
الحيوان لدلالة حياته على طهارته وانما نجس الموت **وحكمه** اي بتنجس السور
من سباع البرهايم خلافا للشفا فمجي رحمه الله تعالى قيد بالبرهايم لانه سور سباع
الطيور طاهر اتفاقا **له** ما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الحيض التي

يشرب

يشرب منها السباع فقال يحولنا شرابا وظهر وولنا ان لعابها نجس لتولده من
لحم نجس فيصير سورة نجسا لا تخلط بالها وما رواه محمول على الحيض الكبيرة ولا
يكرهه اي ابو يوسف السور من هرة وكرهها له ما روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يصفى الانا للهرة فتشرب منه ثم يتوضا ولها قوله عليه الصلاة
والسلام الهرة سبع المرات بيان الحكم وهو نجاسة سورها لكن بعلة الطواف
سقطت نجاسته فبقي كرهيته وما رواه محمول على ما قيل التحريم اعلم ان الخلاف
في الهرة قبل الكرافة واما بعده فسورها يتنجس اتفاقا اذ كان على الفور
وان مكثت ساعة لا يتنجس عند اي يوسف رحمه الله تعالى لانه غسلت فاهها
بلعابها ولعابها طاهر والصواب وان كان شرطا عنده في التطهير لكن لم يعتبر
هنا للمضرة ويتنجس عند محمد رحمه الله تعالى لان فيها يتنجس بالفرقة والنجس
لا يظهر الا بالها عنده كذا في المحيط **ويكره** من دجاجة بخلاء غير محبوسة لاحتمال
نجاسته منقارها وعدم نجاستها عن اكلمها **وسباع الطير** اراد بها ما ياكل الميتة
وان لم تاكلها مثل البازي الاهلي لا يكره سورها لانه تشرب بمنقارها
وهو عظم ونجاسته غير متيقنة وليست كسباع البرهايم فانها تشرب بلسانها
وهو رطب بلعابها المتولد من لحمها **وساكن البيوت** كالغارة والحية
وغيرها كان القياس ان يكون سورها نجسا لان اكلمها حرام لكن سقطت
نجاسته بعلة الطواف فبقيت كراهته كراهة تنزيه في الاصح وفي الخلاصة حكمها
المكروه انه لو توضع به على القدرة على ما اخرجه مع الكراهة وان كان
عادم لما يتوضا به ولا يتيمم **وضع بين التيمم والوضوء سور** يدخل وجار
المراد بالجمع ان لا يخلوا الصلاة الواحدة عنهما دون الجمع في حالة واحدة
حتى لو توضع سور جار فضلي ثم احدث وتيمم وصلي تلك الصلاة جاز كذا
في الكفاية انما وجب الجمع احتياطا ليرفع الحدث بيقين فان سورها مشكوك
في طهارته وقيل في طهره بيقينه وهذا هو الاصح لان سورة طاهر ولها
قالوا لم يمسح راسه بسور جار ثم وجد ما مطلقا لا يجب غسل راسه ولو كان
الشك في طهارته لوجب والمراد بالشك هنا التوقف لتعارض الدلالة فيه
لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال سور جار طاهر وعن ابن
عمر رضي الله عنهما انه نجس ولم يزد حج دليل النجاسة لثبوت الضرورة فيه لان
الجار يربط في الاقنية ويشرب في الانا ولكن ليست كضررة الهرة لانه تدخل
المضيق دون الجار وما البغل فمن شغل الجار فكان بمنزلة كذا في شرح المصنف
لكن فيه تفصيل لان البغل اذا كان امه رماكه يكون سورة ظهوره لا مشكوك
لان الولد يتبع الامر كذا في الغاية واجزا تقديم التيمم على الوضوء بسور جار اذا

لم يجد ما مطلقا وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز البراءة بالتيمة لانه ما يجب التوقيف
فلا بد من اعدائه او لا يصح التيمم **ولنا** ان الجمع بينهما للاحتياط واذا حصل في نفس
الجمع لا في الترتيب لان اليان كان ظهورا فالتيمة لغو تقدم او تاخر وان لم يكن
فالتيمة متعينة بتقدم او تاخر في الخلاصة ان توكضا شرعيته فهو افضل **والا باس**
بسور والغرض اي يجوز التوقيف به اما عند اي حنيفة رحمه الله تعالى فلان كراهة
حرم الغرض لاظهار شرفه لا لئلا يسته وانما عندها فلا نه غير مكرورة **وخكم**
بالا غلب في اختلاط اوان وهو جمع ائنة وهي الظرف **اقلها طا هـ**
يعني اذا كان بعض اوان طاهرا وبعضها نجسا فاختلطت اختلاطا مباحا ورية
فان كان اكثرها نجسا كان الحكم نجسا عندنا فيريق ويتيمم **لا بالتيمة** يعني
حكم الشافعي رحمه الله يعني ويستعمل ما غلب على ظنه **لانها طا هـ** كما
كان يتخي في ثياب اقلها طاهرا **ولنا** ان الحكم للغالب وليس هذا كالتداب
لانه لا خلط لهما في ستر العورة وللوضوء خلف في التطهير وهو التيمم وفي الخلاصة
هذا في حالة الاخبار واما في حالة الاضرار فيتحري للشرب اتفاقا قيد بقوله
اوان لان المختلط لو كان انا في يريقها ويتيمم اتفاقا قيد بقوله اقلها
طاهرا لان اقلها لو كان نجسا يتخي اتفاقا فيريقها غلب على ظنه
انه نجس **قول** لو قال اوان قليل طاهرها كان اولى لان قوله اقلها
طاهرا ان جعل صفة لاوان كان ينبغي ان يستثنى الاسمية الواقعة صفة
عن قاعدة في الدباجة كما استثنى الاسمية الواقعة حالا وان جعل حالا فغير
جائز كما قال المالك لا يجوز ايقاع الجملة الاسمية حالا متاخرة عن نكرة غير موصوفة
ولا معنوفة ولا واقعة في سياق النفي ولا مصدرية بالاستغناء مولا مفصولة
بينها وبين ذي الحال بالا او الواو اما اذا فصلت فيايز كما قال الله تعالى
امر كالذي مر علي قرية وهي خاوية علي عروشها علي ان كون الاسمية
حالا يجوز الضمير ضعيف **فصل في التيمم وما يتقصد به من مساهمة**
فتبين به لا يفقد الماء بالاحتراز عن التيمم **والا** اذا ابد ما يكتفي بوضع طهارة لانه ما كان في حكم العود
حقيقة بان لا يجده **او** بان وجوه وعجز عن استعماله لما نفع كرض او عدمه او غيرهما لقوله صلى الله عليه وسلم
التراب طهر السهم ما لم يجد الماء ومفاد **الماء** اي يتيم مفاد المروءة وهذا القيد ايضا بناء على الكفاية للاحتراز
عن الممران عادم الماء في المطر يتيم كذا في الاسوار ولو قال ومفاد الماء انما كان اشبه بميل وهو اربعة الاف
ذراع وعن اخر رحمه الله تعالى اذا اذق حيث لا يسمع اهل الماصوة وعن ابي يونس رحمه الله تعالى ان كان
الماء بحيث لو ذهب اليه المسافر لغاب القافله عن بصره والاول هو المختار في تعيين المقدار ونحوه لم يرض
خاف الزيادة اي زيادة موضعه باستعمال الماء او بالتحرك كما لو خاف الموضع تلف نفسه او عضو جاز
التيمم اتفاقا وقول الشافعي رحمه الله لا يجوز الخوف الزيادة لانه غير عاجز كما لو خاف ان يفسد هذا بيان

لنفس التيمم كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى فتوبوا الي بارئكم فاقتلوا انفسكم
والمعنى فيما اخبر فيه يعزم التيمم ولا فيضرب وما سبق كان بيان الوقت جواز و فيه
اشارة الي ان الضربة من التيمم حتى لو ضرب يديه فاحدث قبل ان يمسي بها بطل تيممه
كما لو احدث في خلال الوضوء وقيل الضربة ليست منه فلا يبطل تيممه في الصورة المذكورة
كمن اخذ بكفه ما للوضوء ثم احدث كذا في التيمم ضربة لوجهه اي مسح وجهه واخر
اي ضربة اخري ليديه اي مسحهما الي من فقتنه الي هنا بمعنى مع وكيفية ان يضع بطن
كفه اليسرى علي ظهر كفه اليمنى ويمده علي راس الاصابع حتي يمسح المرفق ثم يدبرها
الي بطن الساعد ويمدها الي الكف ثم يضع كفه اليمنى علي ظهر كفه اليسرى ويفعل
كما فعل باليمنى ولو شئت ليد به يمسح وجهه وذراعيه علي الجا كما كذا في الخلاصة
مستوعبا صفة مصدر محذوف اي مسح مستوعبا **هو الصواب** رواية عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى لانه خلف الوضوء حتي قالوا لو لم يخلل الاصابع ولم يبرح الخاتم ولم يمسح
حتي لا يجيب ليرجى تيممه وفيه اشارة الي ضعف ما روي عنه ان مسح الكثر الوجه
واليد من كاف لا شرط **الاستحباب** يودي الي المخرج لان التراب كالماء لا يصل الي كل موضع
كلاء والمخرج مدفوع قال الفقهاء ابو جعفر طاهر الرواية عن اصحابنا اذا كان المرفق اقل
في الربع يجوز كذا في المستقصى **ولم يقتصر** في مسح اليدين **علي الكوعين** اي الرسغين
وما لك رحمه الله تعالى اقتصر عليهما لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال التيمم
مسح الوجه والكفين **ولنا** قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه
وضربة لليدين الي المرفقين **وجوز من** صعيد وهو اسم لوجه الارض ترابا كان او
غيره من حجر ونورة وغيرها **طاهرا غير منطبع** اي لا يلين احتريزه عن الحوييد
والذهب وخوها فانها تلين وتنطبع **ولا من** احتريزه عن الحشب وغيرها
اذا احترق يصير رمادا واذا اختلط بالتراب فان كان الغالب هو التراب يجوز التيمم
والا فلا وفي التيمم بالمالح اما لانه ليس من جنس الارض **ولم نعي**
التراب للتيمم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز التيمم الا بالتراب لقوله تعالى فتيمموا
صعيدا طيبا اي ترابا مشتا كن اخسره ابن عباس رضي الله تعالى عنهما **ولنا**
ان الصعيد وجه الارض باجماع اهل اللغة والطيب هو كل شيء يعني الطاهر
لان التراب المنبت اذا كان نجسا لا يجوز به التيمم بالاجماع فعلم ان الانبات
ليس له اثر في التطهير **ويجوز** اي ابو يوسف التيمم بالرمل ايضا اي كما اجازة بالتراب
وتخصيصها بالذكر يدل علي انه يجوز غيرها ودليل الشافعي رحمه الله تعالى بالتراب
دليل له لكن الحق به الرمل لما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل عن التيمم بالرمال
فامر به وللضربة بالتراب اي انما يجوز التيمم بالتراب وعند ابي يوسف رحمه الله
تعالى اذا اضطر عن التراب والرمل وعندهما يجوز به صعيدا طيبا ان الغبار تراب

فانما التيمم
فانما التيمم
فانما التيمم

من وجه فلا يجوز الا اذا اجتز عن التراب الخالص ولها ان الغبار تراب رقيق حقيق
وهو من الصعيد يجوز به عند الاختيار ولا لالتصاق ملغى **وشروط** يعني التوافق
الصعيد باليد ليس بشرط عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو ضرب
يده على صخرة لا اعتبار عليها جاز وشرطه محذور لان التيمم مسح بالتراب
فشرط الالتصاق فيه كما شرط في مسح الرأس والحنيفة ولا يبي حنيفة رحمه الله
تعالى ان قوله فامسحوا بوجوهكم وايديكم مطلق عن الالتصاق فيجري على
اطلاقه وفرضنا النية فيه يعني نية الطهارة واستباحة الصلاة فرض
في التيمم عندنا خلافا لفرقة من الله تعالى له ان التيمم خلف عن الوضوء
فلا يجز الفه في عدم اشتراط النية ولنا ان التراب يكون وانما يكون
مطهر بنية الطهارة المقصودة للصلاة والها مطهر بنفسه فاشقق
عن النية وينقض اي التيمم **ناقص الاصل** وهو الوضوء لانه خلفه **بالقدرة**
على الياء اي وينقض القدرة على استعمال الياء لان جواز التيمم مشروط
بالجواز عند القدرة قد ثبت بالاباحة كما اذا قال صاحب الياء ليتوضا
بهذا الياء انما يشاء ينتقض كل تيمم واحد فاذا توضا به واحد يعيد
الباقيون تيممهم لثبوت القدرة لكل واحد على الافراد **ومرور بالناقص**
به اي مرور الوساكن المتيمم على الياء ينتقض تيممه عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى كما يستقط كما ينتقض لو مر به مستقط وقال لا ينتقض
اشار بقوله الناعس الى ان الخلاف فيما يكون نومه غير ناقص لعدم
استغراقه لانه لو كان مضطجعا او مشكبا ينتقض تيممه بالنوم لهما ان
بالنفا من خروج عن قدرة استعمال الياء وله ان النوم ليس للياء على الياء
ما شيا او راكبا على وجه لا يخلله اليقظة المشعرة الياء فيجعل كاليقظة
وقوله رواية عنه **وتبطل صلاة الرواية** يعني لو راي المتيمم في اثنا صلاة
الياء حيث يقدر على تحصيله تبطل صلاة عندنا مطلقا اي سواء كان المصلح مسافرا
او مقفيا كذا فسر المصنف رحمه الله تعالى وعند الشافعي رحمه الله تعالى
لا تبطل مطلقا ويحتمل ان يراد منه سواء كان اداؤها قرضا او نفلا لانه
ان كان فرضا لا تبطل عند الشافعي وان كان نفلا فغير روايتان قيدنا
الرواية بكونه في اثنا الصلاة لانه لو رآه بعد فراغه منها لا تبطل اتفاقا
وقبل شروعه فيها يبطل اتفاقا فلو قال المصنف رحمه الله تعالى لو رآه
فيها كان اظهر له ان حرمه الصلاة مانعة عن ابطالها فكان عاجزا عن
الاستعمال حكما ولنا انه قد ادر حقيقة فيبطل تيممه ولا يبقى للصلاة حرمة
لفوات شرطها ويا من باعادتها **لتفاد** يعني من وضع الياء في رجله

او فرضه غيره بعلمه فحسي وكان ينسي عادة فتيهم وصلي ثم تذكر في الوقت
او بعدة يا من ابويوسف باعادة صلاته وقال لا اعاداة عليه قيد بالترك
المسوق بالنسيان بالعلم لانه لو علم ان ما قد فرغ في تيمم وصلي ثم ظهر انه
لم يفت يعيد بالاتفاق ولم يعلم موضع غيره الياء فتيهم وصلي لا يعيد بالاتفاق
لانه قوله تعالى ولم يجد واما فتيهم فاقانه واجد الياء في نفس الا من قبطل تيممه
كما لو صام عن كفارة فحسي الطعام في رجله لم يحز صومه **ولها** ان المراد بقوله
ولم يجد واما ولم يقدر واعلى الياء والناسي عاجز عن اعتقاله بعذر سبوي
فيجوز تيممه لعدم القدرة واما التكفير فلم يحز فيه الصوم لانعدام شرطه
وهو عدم ملك الطعام ولهذا قالوا باحاد الياء للتكفير لا تمنع الصوم وياحه
الياء للتيمم تمنع عن التيمم وقيدنا بقولنا فكان ما ينسي عادة لانه لو لم
يكن كذلك كما اذا نسي الياء على ظهره او معلقته في موضع رجله وهو يروي
مركبه فتيهم وصلي يعيد اتفاقا لان نسيانه لم يعتبر كذا في الكفاية **وابطالها**
لرواية متوافقة **تقديري** يعني اذا اقتوي متوفي تيمم فري ما في صلاة
تبطل صلاته عندنا خلافا لفرقة من الله تعالى قيد الياء مومرا لتوضي لانه لو كانت
متيمماتهما تنفس صلاته اتفاقا واما صلاة الامام فغير سدة في الصورتين
اتفاقا لانه لم ير الياء ان وضوء المتوضي لا ينتقض بروية الياء فلا تنفس صلاته
ولنا ان المتوضي اذا راي ما يزعج ان اما مارة فتبطل صلاة المقتردي كما اذا
زعم المقتردي ان اما ماله في الجهة **طلوؤ** **بنيد التيمم** يعني عدم
الياء اذا وجد بنيد التيمم يتوضا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى النيد ما التي
فيه ثم وخوة ليصير حلو او فريته تبطلها هذا تقرير لما قبله يعني اذا وقع
النيد للوضوء فريته المتيمم في الصلاة تبطلها كما اذا راي الياء المطلق والتيمم
في الاصح يعني التيمم متعين ولا يتوضا بالنيد في اصح الروايتين عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وبني بقوله كما يعني ابو يوسف يكون التيمم متعينا ان قوله هو
المختار فيتممها تقرير للرواية الثانية يعني لا تبطل صلاة التيمم بروية
النيد فيتممها **واجب محمد الجمع بين الوضوء والنيد** **والنيد** فيتممها
اي يصلي الصلاة التي راي فيها بنيد التيمم ويعيدها احتياطا هذا **التقرير**
لقول محمد رحمه الله تعالى وفي الحقايق وضع في بنيد التيمم في غيره من الانبياء
يتيمم اتفاقا والاغتسال بالنيد على هذا الخلاف قيل الخلاف في النيد القير المسكوك
فان المسكوك منه لا يجوز به اتفاقا وفي غير المطبوخ ايضا لانه لو كان مطبوخا لا يجوز
التوضي به اتفاقا وان لم يشتر لانا نأرخه كذا في شرح الجامع الصغير
لا يبي حنيفة رحمه الله تعالى انه صلي الله عليه وسلم توضا بنيد التيمم ليلة الج

وقال توبة طيبة وما ظهور ولا ي يوسف وجهه الله تعالى انه ليس بما مطلق فلا يجوز
التوضي به كسائر الانبياء ولما رجع الله تعالى ان التاريخ بين آية التيمم وحديث
ليلة الجن غير معلوم فيجب بينهما احتياطا والمقصود قد اطلبه
اذ لم يجد ما ولا ترايا نظيفا وهو بالرفع صفة المحصور واللام فيه للعهد
الذهني فيكون في حكم التلذذ وبالنصب حال يوضعه اي الصلاة عند اي حنيفة رجمه
ولا يشبهه لان التشبه بالمصلي لم يرد به الشرع وثبته بالرواي متعذر وقال لا يشبهه
يعني يجب التشبه بالمصلي بركوع وسجود ان وجد مكانا يابسا وان لم يجد يومي
قائما وجعل السجود اخفض من الركوع بشرعيه اذا خرج فضالحق الوقت بقدر
الامكان كما في افطر فاقام يشبه بالصائمين ووافق محمد رحمه الله ابا حنيفة
رحمه الله تعالى في رواية عن محمد رحمه الله انه لم يلزمه بالاعادة لادائه فيه بالتيمم
يعني اذا صلى المحصور في المصير بالتيمم ثم جاء من الجنب ليجب عليه الاعادة عند
اي يوسف رحمه الله تعالى وقال لا يجب وفي المصنف لا يرد من تعبير المحصور
بكونه في المصير لانه لو كان خارج المصير فليصلي بالتيمم لا يعيد اتفاقا ولو كان معه ماء
فمنعه غيره بعيد اتفاقا انه صلى باذن الشرع لهجرة من استعمالها فلا يعيد
كالمرضى ولها ان المنع جاء من جانب العبد فصارت كمنعه ما فمنعه غيره عن
استعماله بخلاف المريض فان عذره سماوي جاء من قبل من له الحق وفي التيمم كذا
الخلاف في اسبغ في يد العدو اذا صلى بالتيمم ثم جاء منه ويلزمه بالطلب
لعلمه ظن يعني يلزمه المساء فطلبها عندنا اذا غلب على ظنه ان يقره
ما لا مطلقا يعني عند الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه الطلب سوا غلب على ظنه
او لم يغلب لتيقن شرط جواز التيمم وهو عدم اليقين ولنا ان الغالب عدم اليقين
في الغلوات فلا يلزمه الطلب ما لم يوجد دليل وجوه وهو الظن ومقدار
الطلب قدر الغلوة وهو اربعة اذاع قيد بالمساء فلا نطلب اليقين في الغلوة
شرط عندنا ايضا كذا في المصنف وفي الحنفية الطلب ان يظن عيبه وشكاه
واما ما ورد في غلوة وهو اي التيمم المساء فمثل الطلب من رفيقه الذي
عنده ما جاء عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى حتى جاز الجنب المقيم البرد هذه
مسئلة اخري فدرع المسئلة السابقة يعني لما جاز التيمم قبل الطلب عنده
جاز للجنب المقيم ان يتيمم اذا لم يجد ما حارخاف من الضرر ان استعمالها
البارد وقال لا بعد المنع يعني لما يجوز التيمم اذا طلب اليقين رفيقه فتمنع
فلا يجوز للجنب المقيم الا بعد ان يطلب من جميع اهل بلده فاذا منع منه
تيمم قيد بالجنب لان الحديث اذا خاف من البرد ولم يجد ما حارخاف لا يجوز التيمم اتفاقا
وقيد به بالمقيم لان الجنب المسافر يجوز له التيمم اتفاقا وقيد بالبرد لان التيمم

بجاءه المراد اتفاقا وقيد بها لا يجوز اتفاقا انه ان في الطلب من الرفيق ذلا ومنه
بعض الحرج وما يشترع التيمم الا لدفع الحرج ولها ان اليقين مبدول عادة فلا بد
من الطلب ليتحقق الحرج عن اليقين وليس في سوال ما يحتاج اليه مذله وقد ثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم سال بعض حواجم من غيره ولا يجب شراء اليقين
منه ثبت التيمم اذا كان عنده ثمنه فاصلا عما يحتاج اليه لا يشتريه على ضرره مالي
وذا مسقط الموجب قيد بالاكثرا لان اليقين لا يبيع بثمن المثل لا يجوز له التيمم
اقول كان علي المصنف رحمه الله تعالى ان يقول ولا يجب شراء اليقين الفاحش لان شراء
اليقين اليسير واجب عليه وهو اكثر من ثمن المثل هذا هو المضموم من المحيط
والمراد به وذكر في النوادر ان ثمن ما يكفي للوضوء ان كان درهما فاليقين
ان يعطيه الا بدرهم ويصنف فعليه ان يشتريه لانه غني يسير فان ابي ان يعطيه
الا بدرهمين لا يجب عليه شراؤه لانه غني فاحش كذا روي عن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى ويعتبر قيمته في اقرب المواضع التي عز فيه اليقين ما قاله المصنف قول الشافعي
رحمه الله لا يجوز التيمم لان المذكور في النهاية منقول عن الميسر قال الشافعي رحمه
الله لا يجب الشرايا اكثر من ثمن المثل قل او اكثر وقاس اليسير بالفاحش وقلنا اليسير
كالفاحش الا يرد ان الاب معفو في الغني اليسير في مال الصغير دون الفاحش وتوب
التاخير للرجاء الى اخر الوقت يعني اذا كان يرجو وجود اليقين في اخر الوقت
يسحب له ان يؤخر التيمم لتقع الصلاة باكمل الطهارة وتي وقيد بالرجاء لانه لو لم
يكن له لا يستحب تاخيرها وان اخر لا يفرط في التأخير حتى يقع في وقت مكروه
وان تيقن وجودها في اخر الوقت فتيمم في اوله وصلي جازا ان كان بينه وبين
اليقين مقدار ميل كذا في شرح القدرين والخبر قبله يعني التيمم قبل الوقت
جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وادما مشابة هذه مسئلة
اخري يعني للمقيم ان يصلي تيمم واحد ما شئت من النوافل والغيره عندنا وقال
الشافعي رحمه الله تعالى لا يصلي اليقين الا فرضا واحدا وما شئت من النوافل تتبعها
له كذا قرره المصنف رحمه الله تعالى في شرحه اقول علي هذا كان ينبغي
ان يرد في قوله ويقول لا فرضا واحدا والنوافل تتبعها لانه غير معلوم بالاف
علي قولنا لاحتمال ان يجب التيمم عند كل صلاة فرضا كان او نفلا وان يجوز النقل
به بلا تتبعية الغرض وفي الخلاصة في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى اذا تيمم للنفل
لم يجوز ان يؤدي به الغرض واذا تيمم للفرض جاز له ان يؤدي به النفل عند
له ان التيمم طهارة ضرورية لا باحة الصلاة لا رافعة للحديث كطهارة المستحاضة
فاذا صلى به فرضا ترفع الضرورة ويجوز ضرورة اخري لغرض اخر فيقول النفل
به علي وجه التبعية ولنا انه طهارة مطلقة رافعة للحديث والتراب خلق من اليقين

لرفع الحدث كما قال صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم وطهارة المستحاضة
كانت ضرورية لمقارنتها الحدث وطهارة التيمم ليست كذلك **وبعتبر من**
كافرا لا سلامه يعني اذا التيمم كافر يريد به الاسلام ثم اسلم قال ابو يوسف
رحم الله تعالى يصح تيممه لانه لو ابي به قربة مقصودة وقال لا يصح لان المتوضي
في التيمم ينبغي ان يكون قربة لا تصح بدونها الطهارة والاسلام يصح بدونها
فلا يصح ان يثبت قربة بقوله لا سلامه لان الكافر لو تيمم الصلاة لا يجوز بالاتفاق
لانه ليس من اهل الصلاة **ولو ارد بعدة** اي مسلم بعد التيمم **واسلم اجزا**
صلاته به اي بذلك التيمم خلافا لفرق قربة بقوله بعدة لانه لو ارد بعد وضوء
لا يبطل وضوءه اتفاقا **له** ان الردة تبطل العبادات بالنص والتيمم عبادة فتبطلها
فان قلت الفعل انها يصير عبادة بالنية وهي ليست بشرط عبادة في التيمم
قلت الكلام في التيمم الذي وجد فيه نية او تقول في رواية اخرة عن زفر
رحم الله تعالى انه اشترط النية في التيمم كذا في العناية **ولنا** ان التيمم حصل
حالة الاسلام فيصح واعتراض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على الوضوء
لان الردة تبطل ثواب العمل لا زوال الحدث **وخبر خلاف فوات جنازة ولها**
غيره **وعيد** يعني من حضر جنازة ولم يكن وليها في ان تغتسل صلاتها او
حضر صلاة عيد فخاف ان يغتسلها ان اشتغل بالوضوء يجوز له التيمم عندنا خلافا
للشافعي **له** ان هذا تيمم مع القدرة على ما فلا يجوز **ولنا** قوله صلى الله عليه
وسلم اذا فاتك جنازة وانت على غير وضوء فتيمم وصل عليها وفي قوله
ولها غيره اشارة الى انه لا يجوز للولي التيمم وهو رواية عن ابي حنيفة لانه
ينتظر فلا يغتسل في حقه وفي المحيط لا يجوز للولي التيمم كذا السلطان لا يتيمم
لان ينتظر له اختار صاحب الهداية هذه الرواية وذكر في الذخيرة يجوز
للإمام التيمم للجنازة في ظاهر الرواية لان الانتظار فيها مكروه واختار
شمس الأئمة هذه الرواية وفي النهاية لو كان جنبا فتيمم وصل عليها
يجوز لان صلاة الجنازة دعا في الحقيقة لكن الجواب التيمم لكونه مسما
باسم الصلاة **وحكم باعادته لاخري** اي لجنازة اخري **خاف فواتها**
هذه الجملة صفة ثابته لجنازة مقدرة او حال عن ضمير اعادته يعني قال محمد بن
تعالى اذا صلى على جنازة وحضر اخري وخاف فواتها بعيد التيمم لهذه وقال لا
يعيد بل يصلي بالتيمم الاول وفي المصنف الخلاف فيها اذا لم يتمكن من الوضوء بين
الصلاتين اما اذا تمكنت بغير التيمم اتفاقا له ان الضرورة الاولى
تمت وهذه ضرورة اخري يتجدد لها التيمم **ولها** ان التيمم الاول انما يصح
لكونه عاجزا عن استعمالها حكما وهذا المعنى باق في الجنازة الاخرى ولا يجوز

التيمم في الوقتية أي في خوف صلاة الوقت والجمعة اي في خوف فوت صلاة
الجمعة لان الوقتية خلفا وتكون القضا وكذا الظهر اصل في الجمعة وهو ما يقضي فلا يتحقق
فواتها مطلقا **والبناء فيه** اي في العبد بالتيمم جائز يعني المتوضي لصلاة العبد
حما كان او مقتديا ان احدث فيها وخاف عتق فواتها ان توفنا يجوز ان تيمم
علي صلاة عند ابي حنيفة رحم الله تعالى وقال لا يجوز قيدا بالبناء لانه لو خاف
عن فواتها ان توفنا قبل الشروع اما لو زال الشمس او لعدم ادراكه الامام يتيمم
ويشروع اتفاقا وقيدا بالعبد اد في غيره لا يجوز اتفاقا لمها انه ان توفنا ففاته
ان يكون لاحقا واللاحق يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف عن فواتها في البناء كما يخاف
في الشروع **وله** ان الخوف باق لانه يوم ازيد حامر بها بعث زيد عارض فيفسد
وفي المحيط الخلاف فيها اذا خفي زوال الشمس اذا اشتغل بالوضوء وان خاف في تيمم
ويبنى اتفاقا وفيه اذا لم يرج ادراك الامام وان كان يرجو لا يتيمم اتفاقا
فان قلت الخلاف في هذا المتوضي فلهذا قيدا بالمتوضي في المنظومة وذلك كوجوب
الهداية انه لو شرع بالتيمم يتيمم ويبني بالاتفاق لان الوضوء لو وجب عليه كان واجبا
لها في صلاته فتفسد وكان ينبغي للمصنف رحمه الله تعالى ان يقول وبنا المتوضي قيدا
بالتيمم كما يزعم قلت اطلق البناء على ما قاله بعض المتأخرين اذا اشرع في صلاة العبد
بالتيمم في حدث فمضى على الخلاف ايضا وليس هذا كواجدها في صلاة لانه صار محدثا
بالحدث السابق لبطلان الخلاف بالقدرة على الاصل وفي المسئلة المذكورة لم
يتنقض التيمم بقدرة الاصل بل بالحدث الطاري كذا في المكفاية **وتلغى لواجد**
ما غير كاف لرفع الحدث **بالتيمم** متعلق بقوله تلغى يعني اذا وجد الحدث ما
لا يكفي لطهارته يجوز له التيمم عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يغسل
به ما تيسر من اعضائه ثم يتيمم **له** انه مقدور لا يستعمل فيجب استعماله
بقدر ما امكنت **ولنا** ان ذلك الكافي في حكم المعلوم لانه لا يكفي لرفع الحدث فلي
استعمله جمع بين الاصل والخلف وذلك غير جائز **وبعتبر الاغلب** من الجرح
والصحة **فتيمم ويغسل** يعني من كان اكثر ما يجب غسله جرحا يتيمم فقط جنبا
كان او محدثا وان كان اكثر ما يغسل الصبيح فقط ويمسح الجبا بالمشددة
عندنا الحار والمجروحان من الاغلب **ولا يوزع** بالنون يعني لقول الشافعي
رحم الله تعالى ويجوز ان يكون بالبا عطف على قوله فيتم يعني عند يغسل
الاعضا الصبيحة ويتيمم للجرح ثم الكثرة معتبرة في نفس الوضوء ان كان
الاكثر من كل عضو مجزوا يتيمم وان كان صبيحا يغسل وقيل معتبرة في عدد الاعضا
حتى لو كان على راسه ووجهه ويديه جراحة دون رجله يتيمم وفي عكسه
لانه ان سقط الغسل كان لضرورة الضرر في الجرح فلا ضرورة في الموضع الصحيح

فيجب غسله ولنا ان الاكثر حكم الكل ولا وجه للجمع بين الاصل والخلف فيديها لا غلب
لانها ان استويا قيل يتيم وقيل يغسل الصبي ويمسح على الباقي وهو الصحيح
لانه احوط ولو بقيت **لعة** يعني اذا اغتسل وبقي على جسده موضع لم يبقه
الي لعدم وقاية به فتيم **لجنة** **ثم احدث فتيم له** يعني لاجل الحدث
ثم وجد ما غير كاف لهما اي اللعة مع الوضوء **يوجب صرفه** اي ابو يوسف
صرف ذلك اليها الي اللعة **وابقي تيمم للحدث** يعني يقول ابو يوسف تيمم
للحدث باق لم ينتقض بروية هذا الي **وابطالها** يعني قال محمد رحمه الله تعالى
انتقض تيمم للحدث وتيمم للجنابة جميعا لا يقال تيمم للجنابة انتقض بالحدث
لانه انما ينتقض في حق جواز الصلاة لا في حق ارتفاع الجنابة لانه باق الى وقت
القدرة على اليها **فصرفه اليها** اي يصرف الرجل ذلك اليها الي اللعة عند محمد كما قاله
ابو يوسف لان الجنابة اغلظ الحديث فانزلتها **اهم وتيمم له** اي للحدث قيد
بقوله غير كاف لانه لو كفي لهما جميعا بطل التيمم اتفاقا وان لم يكن واحدا
منها لا يبطلان اتفاقا وان كان كافيا لواحد منهما على التيقن دون الآخر
يصرف الي ما يكفيه اتفاقا في الخلاف ان يكفي اليها لواحد منهما فعلى هذا قوله
غير كاف لهما نظر لانه متناول لهما اذا كان لا يفي لاحدهما عينا دون الآخر
وذو اليس محل الخلاف كما سمعت ولو قال ثم وجد ما يكفي لاحدهما كان أولى اعلم
ان موضع الخلاف في الحقيقة هي بقا تيمم الحدث مع وجودها قال ابو يوسف ينبغي
لان اليها استحق صرفه الي اللعة صار كما مصروف فيها كما ان اليها المستحق للشرع
كالعدم في حق الوضوء وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبيح لانه قد روي اليها في حق كل واحد
منهما فصارت جماعة المتيممين وجدا وما يكفي لواحد منهم يبطل تيمم الكل قال المصنف
في شرحه انما قال بوجوب صرفه الي اللعة بالها وان كان الصرف اليها واجبا بالاجماع
لان المراد هو مجموع المركب من الصرف اليها مع الحكم ببقا التيمم للحدث مع وجودها
وبدل عليه قوله **وابطالها** فبصرفه اليها **اقول** لا فائدة في هذا النظر لوقال يجب صرفه
اليها وطرح فبصرفه اليها لكان **او جز ولو تيمم للحدث خير تقديمه على الصرف اليها** **وقر**
هذه فرع المسئلة السابقة يعني في الصورة المذكورة يجوز ان يتيمم للحدث قبل
ان يصرف اليها الي اللعة عند ابو يوسف وعند محمد لا يجوز حتى يصرف اليها او لا الي
اللعة دليل كل واحد منهما مذكور فيما سبق **وقر** في المسح على الخفيف بمسح
الحق حدث اصغر قيد به احتراز عن الحدث الاكبر **صورته** توفضا وليس جوار
بين مجلدين ثم اجنب ليس له ان يشترها ويغسل ساير جسده مضطجعا ويمسح
تخلية كذا في الكفاية وقيل صورته مسافر ليس حافية على وضوءه جنت فتيمم
للجنابة ثم احدث فتوفضا لا يجوز له المسح بعد اللبس على طهارة كاملة ونشوط

اليها

اليها قبل الحدث لا قبل اللبس يعني كمال الوضوء شرط قبل الحدث عندنا وقبل
اللبس عند الشافعي رحمه الله تعالى حتى من توفضا وليس احد خفيه حتى يغسل احدي رجله
ثم لبس الاخر لا يجوز المسح عنده ويجوز عندنا ان المسح ثبت مخالفا للقياس فيراعي
جميع ما ورد به النص وهو اللبس على طهارة كاملة ولنا ان الحق مانع حلول الحدث
بالقدم فيراعي كمال الطهارة وقت المنع **واجازوه للمقيم** قال مالك رحمه الله تعالى
لا يجوز المسح للمقيم لانه رخصته لدفع الضرر وانه في السفر اظهر في تنص بالمسح فكل لا فطر
والقصر اعلم ان المسح رخصة وهي ما تغير من عسر الي يستر بها سطة عذر في المكث
يسقط به الغسل ما دام الحق في رجله فان نزع وغسل رجله اخذ بالعزيمة
يثاب عليه **ولم يطلقوا مدته** يعني مدة المسح مقيدة بزمان معين عندنا وعند
غير مقيدة له قوله صلى الله عليه وسلم لها راذا كنت في سفر فامسح ما بدالك
فقد رويها المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام **بلياليها** لقوله صلى الله عليه
وسلم مسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام **بلياليها** **من حين الحدث**
يعني يعتبر ابتداء مدة المسح من وقت الحدث بعد اللبس لان الحق انما يعمل عمله عند
الحدث وهو المنع عند حلوله بالقدم فتغير مدته منه وهذا مذهب العامة وفيه
احتراز عما قيل تعتبر المدة من وقت اللبس لان جوار المسح سببه **ومسح المتوضي**
اعلى الحق اي ظاهرة **خطوطا** نصب على الحال اي مخطوطا **بالاصابع** ولنا ما روي
ان عليا رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهرها
خطوطا بالاصابع وفيه اشارة الي انه يفرك اصابعه وقت المسح **الي الساق**
وفيه دلالة على استحباب البداية من اصابع الرجل كالغسل **ولم يسنوا مسح**
اسفله قال مالك والشافعي مسح اسفل الحق ايضا بان يضع يمينه على ظاهر الحق
في **الي الساق** ويضع يساره على مؤخر اسفله فيخرج الي الاصابع لما روي انه
صلى الله عليه وسلم مسح اعلى الحق واسفله **ولنا** ما تقدم من حديث علي رضي
عنه **وتقدر** علي بنا المجهول **الفرق** اي ما هو المكفوف من المسح بقدر ثلاث
اصابع اليد في كل رجل حتى لو مسح علي احدي رجله مقدار اصبعين وعلي الاخر
مقدار اربع لا يجزيه انها اعتبرت من اليد لانها المسح واكثر اصابعها يقوم
مقام كلها وفيه احتراز عما قال الكرخي رحمه الله تعالى المعتبر اصابع الرجل كلها في الحق
ومنعنا المعذور راى الذي يلبس خفيه على العذر من سيلان الدم وخوة سيجي
تعريف المعذور وفي فضل الخيف منه اي من المسح **خارج الوقت الي تمامها** اي
تمام مدة المسح وقال زفر رحمه الله تعالى يمسه خارج الوقت الي تمام ممره
المسح له ان طهارة المعذور طهارة كاملة في حقه حتى جازت صلاته فكان لبسه
على طهارة كاملة فيمسح كالصحيح **ولنا** انه طهارة ضرورية لانها حاصلة مسح

ما فيها فيها وانما اعتبر بظهوره في الوقت لفروقة اذ الصلاة فاذا خرج الوقت يكون
ظهوره متعقبة من اول الوقت فصار لا يسا حفيه على غير طهارة اعلان هذا
الخلاف فيما اذا كان دم المعضور سائلا حال الوضوء دون اللبس او بالعبس او في
الحالين معا اما اذا كان منقطعا فيها بمسح الي تمام المدة اتفاقا والجواب لا يسر
عليه عن يدي حنيفة رحمه الله تعالى **المجلد** يقال جورب مجلد اذا وضع الجلد على عكسه
واسفله وجوب منع اذا وضع الجلد على اسفله كالنعل **واجازاه** على النبي في غير الجلد
المستعمل على الساق من غير ربط هذا الوصف بيان لمعنى النبي قتيده لان الجورب
لو كان رقيقا لا يجوز المسح عليه اتفاقا **لها** ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على
جوربيه ولما ان المسح ورد في الحنف على خلاف القياس والجورب ليس في معناه لانه
لا يمكن مواظبة المشي عليه الا اذا كان مجلدا فيكون كالخف وما رواه مجمل عليه **والاصح رجوع**
وجوبا عليه في المبسوط ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى في موضعه مسح على جوربيه ثم قال بعونه
ما فعلت كنت امنع الناس منه فاستدلوا به على رجوعه وعليه الفتوى قال المصنف
رحمه الله تعالى في شرحه الكشي بذكر المجلد مع ان المنع كذا الا ان الاجزاء في المنع لا يشترطها
في امكان المشي **اقول** ذكر المنع مكان المجلد والاكشي به كان اولي لان المنع اخذ من المجلد
فاذا عرف جواز المسح في الادون يعرف جوازه فيما فوقه ولا يكون كذا في العكس **ولا يسر**
على العامة والفقهاء والبرقع بضم القاف وفقهها الجار **والفقهاء** بضم القاف وتشديد
الغما يعمل للبدن ويحشى بقطن يلبس من البرد وانما الجز في هذه الاشياء لان المسح يرفع
الحرج ولا يخرج في نزع هذه الاشياء **وجيزه** على الموقين الموق هو الجرموق يلبس على
الحنف ويكون من ادم اذا لو كان من الكبرياس لا يجوز المسح عليه الا ان يكون رقيقا
يصل البلل الي ما تحت من الحفايق يعني اذا لبس الحنفين على طهارة ولم يكن مسح عليها
مع كونها صالحين لذل فللبس الموقين عليها يجوز المسح على الموقين عندنا بل يجب
اذا لم يرتعها لانه لو ادخل يده في الجرموقين ومسح على الحنفين لا يجوز وقال
الشافعي لا يجوز المسح على الموقين انما قتيدها بالفتوى المذمومة لانه لو كان
مسح على الحنفين او احد ث بعد لبسها ثم لبس الموقين لا يجوز المسح عليها
بالاتفاق لانه الموق حينئذ لا يكون تنفعا للحنف وان لم يكن خفاه صلحني المسح
لخرقها يجوز المسح على الموقين اتفاقا كذا في الكافي **نقل** من فتاوى
الشافعي ان ما يلبس من الكبرياس المحر د تحت الحنف يمنع المسح على الحنف لكونه
فاصلا وقطع كبرياس تلف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود باللبس لكن يفهم مما
ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الحنف الغير الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا فان لا
يكون الكبرياس فاصلا اولي له ان الجرموق يدل عن الحنف والحنف يدل عن الرجل
ولو جاز المسح على الجرموق يكون للبدل بدل والاصل عدمه ولنا ما روي

ان

اذ النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين فيجوز المسح عليها كما جاز على حنف
ذي طاقين وفي الخلاصة المسح على الحنف في المقتضة من اللبوس يجوز ومن الكبرياس
لا يجوز والحنف على الحنف كالجرموق واحدنا مطلقا لنزع احدها يعني من
لبس الموقين على الحنف ومسح عليها ثم نزع احد الموقين يعيد المسح على الموق
الباقي عندنا في ظاهر الرواية وفي رواية اخري ينزع الموق الباقي ومسح
على الحنفين وهذا معنى قيد الاطلاق كذا ذكره المصنف رحمه الله في شرحه
يعني يعاد المسح على الحنف والموق الباقي في ظاهر الرواية وعلى الحنفين في الاخرى
فتكون الاعادة ثابتة عندنا مطلقا وقال زفر رحمه الله تعالى يعاد المسح
على الحنف لا على الموق الباقي وقيد بنزع احدها لان الموقين لو نزع يعاد المسح
على الحنفين اتفاقا **اقول** محل الخلاف المسح على الموق لان الحنف المكشوف ممسوح
اتفاقا ولو طرح قيد الاطلاق وقال واحدنا على الموق لنزع احدها كانت
احسن لكون معنى الاعادة مستقيما في الموق واني لكون محل الخلاف
معلوما له انه لو مسح على احد الموقين في الابتداء وعلى احد الحنفين جاز في
حالة البقا اولي **ولنا** ان الجرموقين كالحنفين ولو نزع احد الحنفين بطل مسحه
على الارض فكذلك هذا **وجيزه** مع يسر الخرق اي خرق الحنف وقال الشافعي رحمه
الله تعالى لا يجوز لان البادي من القدم لها وجب غسله لحلول الحدث به يجب
غسل الباقي لا متناع جمع المسح مع الغسل **ولنا** ان الحنف لا تخلو عند خرق يسر
عادة فلو اعتبر ذلك لادي الى الحرج **ومنعه** مع ظهور ثلاث اصابع
اصغرها بالجرب بدل عن اصابع يعني اذا وقع الخرق في الحنف غير مقابل
للاصابع فانما يمنع عن المسح عند الثلاثة اذا كان حيث يظهر منه قدر ثلاث
اصابع صفار بيا لها وانما جعلوا الفاصلين بين اليسير والكثير قدر ثلاث اصابع لان الاصابع
اصل في القدم حتى يجب بقطعها الدية بلا رجل ولثلاثة اكثرها وللاكثر حكم الكل
واما اذا وقع الخرق في مقابلة الاصابع فالعبرة فيه ظهور ثلاث اصابع مما
وقعت في مقابلة الخرق لا ظهور مقدار ثلاث صفار لان كل اصبع اصل في موضعها
فلا يتقدر بغيرها كذا في الفتاوى الظهيرية هذا اذا كان الخرق في غير موضع
العقب وان كان في موضع لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب والخرق فوق الكعب
لا يمنع اذا لعبرة لللبس كذا في الحاشية وذكر في المحيط الخرق الكبير اذا كان
ما تحت موليا يمنع وان لم يكن بان كان الحنف صلبا لا يمنع وان كان يبدو
حالة المشي الاحال وضع القدم يمنع لان الحنف المشي **لا اكثر** القدم هذا بيان
ان المانع عندنا ان رجس الله ظهورا اكثر القدم لانه المقصود من لبس الحنف
هو المشي معه والخرق الكبير لا يمنع فيجوز المسح عليه بخلاف ظهور اكثر القدم

ولذا ان الحدث لا يتجزأ كما اذا ظهر بعض القدم محل الحدث وحل ببقية واما القليل
فانما لم يمنع لان الخفاف لا يخلو عنه غالباً فيعفى تركه الى الخرج ويجمع الخروق
من واحد اي من خف واحد بحيث لو كانت مقدار ثلاث اصابع لا يجوز المسح
فقط اذا لجمع من خفين لان الخرق في احدها لا يمنع قطع السف بالحق الاخر فاعتبر
كل خف على حدة ثم الخرق الذي يجمع ما يدخل فيه المسئلة وما دونه لا يعتبر الحاقاً
له بهوضه الخرز وينقضه اي المسح **فانما قضى الوضوء** لانه بدل عن الغسل **وكذا المخرج**
العقب بكسر القاف وهو مخرج القدم ينقضه عند اي خنيفة رحمه الله تعالى لان
ما فوق الكعب من الخف لا اعتباره له فاذا خرج العقب او اكثره عن موضع يكون
في حكم الظاهر فيسري الحدث اليه ذكر في الكفاية اذا كان صدر القدم في موضع
والعقب يخرج ويدخل لمعة الخف لا ينقض مسحه وفي المصنف هذا يشير الى ان المسئلة
فيما اذا اراد نزع الخف قصداً فخرج بعض القدم ثم بدله فترك **ويعتبر خروج**
الاغلب يعني اعتبر ابو يوسف رحمه الله في كون خروج القدم ناقضاً اكثر القدم لان اكثر
حكم الكل واجازة **لبقاء الممك** يعني قال محمد رحمه الله تعالى اذا بقي في محل المسح مقدار
ثلاث اصابع من اصابع الرجل وهو المراد من الممك لم ينقض المسح لان المعتبر هو
محل الفرض وعليه اكثر المشايخ **ويغسل قدميه فقط بمضي المدة** يعني اذا مضى مدة
المسح ينقض مسحه فيغسل قدميه لسراية الحدث السابق اليها ولا يقيد
الوضوء لانه ليس بحدث مبتدأ حتى يجب غسل باقي الاعضاء **وحيزه السفرة الطاري اقام**
مدة يعني المقيم اذا سا فر بعد ما احدث قبل استكمال مدة المقيم تتحول مدته الى
مدة السفر عند ان وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تتحول وانما قيلت بهذين
القيدين لان ان سا فر على الطهارة التي لبس خفيه تتحول مدته الى مدة السفر
اتفاقاً له ان المسح عبادة فاذا اشرع فيها على حكم الاقامة لا تتغير بالسفر كالمقيم
اشرع في الصوم ثم سا فر فانه يتم صومه **ولنا** قوله صلى الله عليه وسلم يخرج
المسا فر ثلاثة ايام ولياليها وهي في الصورة المذكورة مسافر فيتم مدته **ويجوز**
بالعكس يعني اذا كان مسافراً ثم اقام اتم مدة الاقامة لان رخصة السفر
لا تتبع بدونه **ومسح الجبيرة** وهي العود التي يجرب بها العظم المكسور **وان شردت**
على غير وضوء انها لم يشترط فيها الطهارة لولا شرط في الخف لان الجبيرة عضو
تربط بحالة الضرورة فاشترط الطهارة مفض الى الخرج **مستحب** عند اي
حنيفة رحمه الله تعالى لان غسل ما تحت الجبيرة ليس بغيره فكذا المسح عليها **وقالا**
واجب لان النبي صلى الله عليه وسلم امر علياً رضي الله عنه ان يمسه على جبيرة
حين انكسر احدي زنديه يوم واحد والا من الوجوب قيل يمسه ثلاث مرات والا من
انه يكفي بواحدة هذا اذا لم يضره المسح وان ضره لا يمسه اتفاقاً وفي المنظومة

اشارة

اشارة اليد والمراد منه الضرر المعتبر لان العمل لا يخلو عن ادني ضرر وذلك لا يصح الترك
عندها وقيل **الوجوب وفاق** يعني مسح الجبيرة واجب عنده كما قالوا وهو الميم وبقي
الخلاف في خرقه الجبيرة انها واجب مسحه عندها لانها بمنزلة الخف على الرجل
فلا يسقط بلا عذر وفي الحديث انما يجوز المسح على خرقه القرحه اذا كان مضراً على القرحة
وان كان غير مضراً لا يجوز المسح على خرقه **ويبطل بالسقوط** اي المسح بسقوط الجبيرة
لن اي لم الجبيرة حتى لو كانت في الصلاة انتقبل لانه قدر على الاصل فبطل البدل
فتدبر لانها لو سقطت لا عذر بها لا يبطل لقيام العذر وفيه اشارة الى ان هذا المسح
غير موقت ويمسح المفتصد والجرح على جميع العصابة وان زادت على الجبيرة لانها لا
تعصب على وجه ينحصر على موضع الجبيرة بل يدخل ما حولها تحت العصابة
ولو بدلهما باخري ولم يعد عليها المسح اجزاء فصار كما لو مسح راسه ثم حلق
ولو مسح على جبيرة احدي رجله ولبس الخف على الاخرى على طهارة ليس له
ان يمسه عليه لان المسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فصار رجا معاً بين الغسل
والمسح وهذا لا يجوز كذا في الخاتمة ان ضره حكمها وان لم يضره الحل يمسه على
الخرقة التي على الجبيرة ويغسل حولها **فصل في الحيض والاستحاضة**
والنفاس واحكامها الحيض في اللغة خروج الدم وفي الشرع دم نفسه
رحم المرأة السليمة عن الداوسن الاياس وهو ستون سنة عند الأكثر عن ثمانين
وعن الولاد والصغر علم من المفيد الاول ان ما لا يكون من الرحم ليس بحيض وعن ثمانين
الثالث ان ما دونه بعده لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب والمختار ان ما دونه الدماء
ان كان ما قوتها كان حيضاً وعن الرابع ان ما دونه النفس ليس بحيض وارا من
الحائض من لا تبلغ تسع سنين لانها لو رأتها بعد ما يكون حيضاً **تفصى الحائض الصوم**
اذا طهرت **لا الصلاة** لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كنا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم نفصى صيام ايام الحيض ولا نفصى الصلاة ولم توجب قضاها
اي قضا الصلاة حال كونها ممكنة بكسر الكاف في اول الوقت **لطروء** اي لعروض
الحيض يعني اذا حاضت بعد ما مضى من الوقت قدر ما يسع فيه فوضه لم يجب
قضاها عنها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى **له** ان الخطاب متوجه في اول الوقت
ولهذا الوادت في اوله يقع فرضها واذا ثبت الوجوب لم يبطل باعتراض الحيض
كما لو اعترض بعد الوقت **ولنا** ان جميع الوقت صالح للاداء ولهذا الوصلت في اخره
لا تكون قاضية فاذا فات الاداء في اول الوقت توجه الخطاب الى الجزء الثاني
والثالث الى اخر الوقت فاذا اعترض الحيض في وقت الوجوب لم يجب كما لو
استوعب الوقت **ونعكس الحكم السابق** لو بقي منه بعد اهلية اي من الوقت
بعد اهلية الحائض للصلاة قدر النحرمة يعني لو طهرت الحائض وقد بقي

عن ثمانين
من الحيض
عن ثمانين
او واردة
للمسح

من الوقت مقدار التهمة يجب قضاء تلك الصلاة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى
هذا يصح ان لو حصلت الاهلية بالانقطاع على العشرة اما لو حصلت على اقل منها لا يجب
عليها قضاء الصلاة الا اذا بقي من وقتها بعد الاهلية ما يسع الغسل والتيمم له انها
غير قادرة على الاداء فتسقط الصلاة ولا تكون مكفرا بطلائق **ولنا** ان القدرة شرط
لحقيقة الاداء وبالعجز الحالي انتقل الى القضاء كمن حلف بان يمس السما ان عقد بمسها لا مكانه
وحثت لعجزه الحالي وكوطهره **وقد بقي من وقت العصر والعشا قدر صلاة ركعة**
فلزمها بها اي الطاهرة باءا العصر والعشا فقط لا بالظهر والمغرب معهما يعني
عند الشافعي رحمه الله تعالى يلزمها قضاء الظهر مع العصر والعشا وقضاء المغرب
مع العشا قبيد بقوله وركعة لانه لو لم يكن مع قدر صلاة العصر والعشا قدر
ركعة لا يلزمها الظهر والمغرب معهما في احد قولي الشافعي رحمه الله تعالى **له**
ان الاجماع على جواز الاجماع بعرفة والمزدلفة يدل على اتحاد وقت الظهر والعصر
ووقت المغرب والعشا الا انه فرق بينهما في حق الاداء بلا عذر للدلالة
على امتيازهما **ولنا** ان الاحاديث الدالة على ان الاوقات خمس لا ثلاث وعلى بيان
اول كل وقت منهما واخوه واما الجمع بعرفة والمزدلفة ثابت بالنص على خلاف القياس
لحاجة مخصوصة للحاج فلا يتعدي عن مودعه **او حاضته وقد بقي من الوقت اقل من**
قدر اداء الوقتية اي صلاة ذلك الوقت **فلفينا الوجوب** اي وجوب قضاء تلك الصلاة
وقال زفر رحمه الله تعالى يجب قضاؤها قبيد بالاقل لانه اذا كان الباقي قد رما يسع
فيه صلاة الوقت او اكثر لا يجب قضاؤها اتفاقا وهذا الخلاف مبني على ان السبيل
في الوقت تنتقل عندنا من جزء الى جزء الى اخر الوقت وعند زفر رحمه الله
تستقر في الجزء الذي ان شرع فيه الصلاة يسع ادائها الى اخر الوقت
فالاعتبار عنده ذلك الجزء فان وجدت طاهرة فيه يجب عليها الصلاة ويعرض
لحيض بعده لا يسقط ذلك الوجوب الا انه يشك عليه ما اذا اقام المسافر في اخر
جزء الوقت فان عليه اربع ركعات اتفاقا من المصنف وعندنا المعتبر الجزء الاخير من
الوقت فان وجدت فيه طاهرة يجب القضاء والا فلا **ومنعوها** اي الحائض من
التلاوة وقال مالك رحمه الله تعالى يجوز لها القراءة لانهما محتاجة اليها وغير قادرة
على رفع الحيف عن نفسها بخلاف الخالصة لاقتدارها على التلاوة **ولنا** قوله صلى الله
عليه وسلم لا تقرا الحائض ولا جنب شيئا من القرآن والقراءة غير خارجة عن الصلاة فكيف
تحتاج الحائض الى القراءة **وقديان ما تحت الاراي** ان زارا الحائض حرام عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى لان وطئها حرام والاستمتاع بها يداينها بوقع فيه فيجرم
وحض شعرها الدماني قال محمد رحمه الله تعالى يجنب موضع الدم فقط لان الثابت
بالنهي حرمة دون حرمة ما سواه **واجزناه** لانقطاع اي وطئ الحائض لانقطاع

دمها على العشرة بدون غسل وعلى الاقل يد اي واجزناه لانقطاع على اقل من العشرة
والتيمم لا ان يدوم الانقطاع من اول الوقت الى اخره فاذا مضى هذا القدر يجب
عليها الصلاة بلا اغتسال فيحبل وطئها هذا اذا انقطع فيها دون العشرة بعد
استكمال عادتها لان الانقطاع لو كان قبل لا يقر بها زوجها حتى تمضي عادتها
لا احتمال الانقطاع بمعاودة الدم لكنها تغتسل وتصلي احتياطا لان الانقطاع طهر
كزافي المحيط **لا بالغسل** اي قال زفر رحمه الله لا يجوز وطئها حتى تغتسل مطلقا اي
سواء انقطع على العشرة او على اقلها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن قلت
قراءة تشديد الطهارة تدل على ما ذكرتم لكن القراءة بتخفيفها تدل على ما ذكرنا
لانها بمعنى وقت صلاة تكون طاهرة **وحديثنا** يعني لاقط الحيف عند
علمائنا رحمه الله تعالى وقال مالك رحمه الله تعالى لا احد لاقطه لانه نوع حدث
فلا يقدر اقله بشئ كسائر الاحداث **ولا نعين يوما وليله** وقال الشافعي
رحمه الله تعالى اقله يوم وليله لقوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة يوم قرئت
في حرة ابي جرد ابو يوسف رحمه الله تعالى اقل الحيف **بيومين** واكثر اليوم الثالث
لان الاكثر حكم الكل **وتماها بلياليها** يعني قال صاحبها اقله ثلاثة ايام بلياليها
لقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيف ثلاثة ايام بلياليها واكثره عشرة **وتقدر**
الاكثر اي اكثر الحيف **بعشرة ايام** **لا خمسة عشر** يعني عند الشافعي رحمه الله
اكثره مقدار خمسة عشر يوما لقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيف ثلاثة
ايام واكثره عشرة **تقدر المواة** تشطر عمرها لا تصوم ولا تصلي والمشط هو
النصف فيكون مدة الحيف نصف الشهر لكنه اذا تسعة وعشرين يوما
فنصفه اربعة عشر يوما ونصف يوم لكنه كليل للضبط فان جاوز ذلك
الحيف عشرة ايام ردت الحائض الى عادتها فزاد عليها يكون استئاضة
لان الاصل الحري على وفاء العادة وان لم يبق من العشرة الا ايام
على عادتها حيف لكونه في ايام الحيف **وان ابتدأت مستحاضة** اي ان استئاضت
مع بلوغها ابتدأت بفتح الهمزة مستحاضة مصدر مبني منصوب على انه
مفعول به **قدر بالعشرة** اي حيفها بعشرة ايام من كل شهر والباقي
استئاضة **وترك الارق بالاهل** يعني الشافعي رحمه الله تعالى في المبتدأة بالار
ستحاضة اقوال ائدها ان حيفها حيف نسائ عشرين يوما وهذا بعيد جدا
لان ذلك يختلف باختلاف الاغذية والطباع **والتقدير بالاقل** يعني ثابتهما يكون
يوم وليلة من كل شهر حيف لهما لانه اقل الحيف وهو متيقن او الوسط
يعني ثابتهما ان يقدر بوسط الاكثر وهو سبعة ايام لانه هو الغالب
عادتهن ونقدر اكثر النفاس الدم المتعقب للولادة وهو بالجر يدل عن

النفاس وبيان له **باربعين** يوما لقول امر سمية رضي الله تعالى عنها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم كرم حبس المرأة اذا ولدت قال اربعين يوما
لا ستمين يعني قاله الشافعي رحمه الله تعالى اكثره ستون يوما لقول
الاوزاعي عندنا امرأة تربي النفاس شهرين وتركوا **استعلامه** من
النساء قال مالك رحمه الله تعالى تسال النساء عن قدر النفاس لانه يعرف
من جهتهن ولا نص فيه **واحد لاقله** اي لاقل النفاس اتفاقا **وجعله**
اي لحد رحمه الله تعالى النفاس في ولادة التومين وجها للولدان اللذان لا يكون
بينهما ستة اشهر من **الولد الاخير** وجعله من الاول **له** انها حامل والحامل
لا تكون نفسا كما لا تكون حائضا ولهذا انقضت العدة بالاخير اتفاقا **ولها** ان
النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة فيكون من الاول بخلاف الحيض لان فم الرحم
ينسد بالحبل فلا يكون كموء بعد دم حيض وبخلاف انقضاء العدة لانه متعلق
بفراغ الرحم ولا فراغ مع بقا الولد **يخل ما نراه الحامل** من الدم في ايام عاداتها
استحاضة لا حائضا اي قال الشافعي رحمه الله تعالى انه حيض لانه دم خارج
من الرحم وقت العادة فيكون حائضا كالحائض **ولها** ان الحيض دم الرحم والحبل
ينسد فم الرحم فكيف يكون كالحائض وفي المصنف ذكر في خلاصته لا تنقضي العدة
بذلك الحيض عنده قيدنا بقولنا في ايام عاداتها لان ما رآه الحامل في غيرها
استحاضة **ولو خلل طهر في الاربعين فهو نفاس** يعني الطهر الذي رآه النفس
بين الدمين فاسد والنفاس عند اي حنفية **وجعلنا ما بعد اقله** اي اقل الطهر
يقدر خمسة عشر يوما هذه جملة معترضة مبينة لاقل مدة الطهر **حيث** وهو
مفعول ثان لجعلنا يعني قال الطهر **المخلل** ان كان خمسة عشر يوما يكون
فاصلا وما بعده يكون حائضا فان كان ثلاثة ايام بليا لهما والا كان استحاضة
وفي الصحيح يصلح مثل دخل يدخل وفي المصنف صورة المسئلة مبينة بلغت
بالحبل فترات بعد العادة خمسة دما وخمسة عشر طهر ثم خمسة دما
وخمسة عشر طهر واستقر بها الدم فتفا سبعا خمسة وعشرون وطهرها خمسة
عشر وحيضها عشرة من اول الدم الذي استمر وقال لا نفاس سبعا خمسة وطهرها
خمس عشرة وحيضها خمسة لهما ان الطهر ما فيكون فاصلا بين النفاس
والحيض كما كان فاصلا بين الدمين في الحيض له ان الطهر وان ثم في نفسه
لكنه وجد في محله الدم وهي ايام النفاس واحاطت الدم فيغلب عليه **وجعل**
الثلاثة اي تحت ثلاثة ايام في الحيض فاصلة اي طهر **ان زاد على الدمين** كما اذا
رات يوما دما وثلاثة ايام طهر او يوما دما **ما خلل في** مدته اي مدة
الحيض تبع للدم مطلقا اي سواء كان الطهر غائبا على الدمين او مغلوبا او مسوقا

قيد

قيد ايام (الانقطاع) بالثلاثة لانها لو كانت اقل منها لا يفصل اتفاقا كما اذا رات
مبتدأة يوما دما ويومين طهر او يوما دما فبعضه الاربعة حيض اتفاقا
وقيد بزياة دمين على الدمين لانها ان كانت متساوية بالدمين او مغلوبه عنها
لا يكون فاصلة اتفاقا كما اذا رات يومين دما وثلاثة ايام طهر او يومين دما
فالسبعة حيض وكذلك اذا تساوى الطهر بالدمين تغليباً للدم واما اذا زاد فقد
فصل علم ان كلا من الطرفين الطهر الزايد اما ان يكون استحاضة كما اذا رات
يوما دما وثمانية ايام طهر او يوما دما واما ان يكون ما قبله حيض
وما بعده استحاضة كما اذا رات ثلاثة ايام دما وستة طهر او يوما دما
واما ان يكون بالعكس كما اذا رات يوما دما وستة ايام طهر وثلاثة ايام
حيضا ولا يتصور ان يكون طرفا حيضا لان محل الخلاف ان يكون ذلك في مدة
الحيض **له** ان الطهر غالب فلا يجعل تبعاً للدم المغلوب **ولها** ان الطهر فاسد لكونه
اقل مدته فلا يقتدر به في حكم الدم لكونه محققا **ومنع بداه** اي محدد بداية الحيض
وختمه به اي بالطهر **واجازاه** اي بداية الحيض وختمه بالطهر **ان الكتنا** هما
الدم يعني ان تقدم على ايام الحيض دم وناخروا دم صوريته معتادة
بعشرة في اول كل شهر لورات قبل ايام عاداتها يوما دما وبعدها يوما دما
وفي اول العشرة واخوها طهر او ثمانية ايام بينهما دما وحيضها عند محمد
رحمه الله تعالى هو الثمانية لا استحالة جعل الطهر حائضا تبعا لما ليس بحيض وعندها
العشرة حيض لان هذا طهر فاسد فكان حيضا لمصادفة في ايام العادة وهذا
التقرير على تقدير الكتنا ضرها الدم واما اذا لم يكتنفها كان رات قبل العشرة
دما ولم تنرف في الحادي عشر جواز يرد بالظهور دون ختمه وفي صورة ناخروا
جواز ختمه دون بدية وثمانية عند محمد لانه لا يجوز كلامه ولو لم ترق قبل
العشرة ولا بعدها فيحيض ثمانية اتفاقا **وان زاد الدم على المقدر** وهو عشرة العشرة
ايام في الحيض واربعون في النفاس **في المبتدأة** اي في التي بلغت بالحيض واستمر حيضها
بها الدم وبالحبل فاستمر الدم عند وصغره **والمعتادة فيها** اي في التي لم يعاد في صورة
معروفة في الحيض والنفاس **او نقص عن الاقل** اي الدم عن اقل مدة الحيض لان في صورة
النفاس لا حد لاقله **كان استحاضة** لان الزايد على الحيض المقدر شرعا او الناقص تقدر الدم
عنده لا يكون منه وكذا الزايد على المعتادة لان التقدير المعتادي كالمقدر الشرعي
اذا الظاهر ان العادة لا تنتقد **فالحق بالطاهر** هو ان وجوب الصلاة والصوم
وحمل قريان الزوج لقوله عليه الصلاة والسلام للمستحاضة دعي الصلاة ايام
اقراك شر اغتسلي وصل قال المصنف ضمير يلحق عايد الى المعتادة لانها اقرب
لكن لو جعل عايد الى المستحاضة المذكورة حكما لكان اشمل ولم يروها

اورات في
الحادي عشر
ولم ترق قبل
وهو عشرة العشرة
تسعة
عندها لان
تقترن الدم
على العشرة
صوريته

بالاستطهار رأي بالتقوية بثلاثة ايام وقال ما لم يعتد اذ الاستطهار الدم فثلاثة ايام من الزايد على العادة تلحق بايامها بمر ما بعدها يكون طهر ان امكن الاستطهار بثلاثة بان كان عادت ثمانية عشر يوما وما دونها في خمسة عشر يعني ان يقع ينفي الاستطهار وعنده في خمسة عشر يوما وهي اثر مدة الحيض عنده فتدبره لا يثبت عادت ثمانية عشر لا تستطهر شيئا اتفاقا **والا فيومين ويومين** اي ان عادت الاستطهار بثلاثة تستطهر بيومين كما اذا كان عادت ثمانية عشر يوما او تستطهر بيومين كما اذا كان عادت ثمانية عشر يوما **ان الحيض يزداد وينقص** فاذا اكثر الزيادة على العادة لم يمكن جعل كل يوم حيضا لعلمنا انه من آفة فلا بد من الحاق زيادتها والثلاث جمع صحيح فاعتبر بالحاقة في مدة الحيض **ولنا ان الزايد على العادة** يحتمل ان يكون حيضا اذا كان في مدة وان يكون استحيضا لئلا يجعلناه استحيضا **العادة** كالمقدور الشرعي فوجبنا عليها الصلاة احتياطا **ولا نعتبر اللون** اي لون الدم في التميز بين دمي الحيض والاستحيض **عند اتصال الدمين** واستمراره بل تعتبر عادت ثمانية عشر يوما لثبوت الحيض وجعل ما وراها استحيضا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يميز بينهما باللون فيكون حائضا في ايام قوة اللون ومستحيضا في ايام ضعفه وقوته ان يكون اسودا طريا لكن للتمييز عنده شروط وهي ان لا يزيد القوي على خمسة عشر يوما وان لا ينقص عن يوم وليلة وان لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوما لئلا يجعلنا طهر بين الحيضين له قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت جحش دم الحيض غيبط اسود فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة فاذا كان غيره فاغتسلي وصلي **ولنا** قوله صلى الله عليه وسلم المستحيضة دعي الصلاة ايام اقربا فان عليه الصلاة والسلام اعتبر الايام دون اللون **ويخرج عنه** اي عن الحيض **الكدرة فيها** اي ايام الحيض يعني قال ابو يوسف رحمه الله ما ان رأت الكدرة وهي بغير الكان ما يكون لونها لون الدم وهي ليست بغير وان سبغها حمرة او صفرة فهي حيض وهذا معنى قوله **لا مسفرة او صفرة** **والحقا عابها** اي الكدرة الغير المشبوهة بهما بالحمرة والصفرة في كونها حيضا **له** انها ليست بدم فاذا تقدمها الدم سؤل مران في ايامها او لا استبقها **ولها ما روي** ان عائشة رضي الله تعالى عنها جعلت ما دون الحائض حيضا وفي المصنف انما يعتبر الصفرة حالة الرطوبة حتى لو ربه بياضا خالصا على الحرقة فاذا ابيض اصغرا لا تعتبر تلك الصفرة فلا يكون حيضا **ولا يشترط الاعادة** لنقل العادة مثلا معتادة بعشرة في اول كل شهر اذا رأت خمسة من اول شهر مرة انتقل عادت ثمانية عشر يوما الى خمسة في الشهر الثاني عند اي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة الاصلية وهي الطهر تنتقل الى الحيض بمرة فكذا هذا وعندنا لا تنتقل بل لا بد من التكرار لان العادة من العود فلا تثبت بدونه وكذا الخلاف في انتقال العادة الجعلية فهي ما تثبت بالتكرار تنتقل بروية الدم على خلافها مرة فلا تحتاج الى التكرار

اتفاقا

اتفاقا لانها دون الاصلية الفتوى على قوله تيسر الهن ولو رأت فيها وقبلها اي في ايام عادت ثمانية وقبل تلك الايام ما اجتمع نصا با يعني ما ليس بحيض حيث لو جمع صار نصا با وهي ثلاثة ايام مثلا اذا كان عادت ثمانية ايام اول كل شهر فترات اخر رجب ويومين واول شعبان يومين فهو اي امرضا **موقوف** عند اي حيضة على نوع آخر في فلا تقضي ولا تصوم فان وقع في اخر شعبان مع اول رمضان كذلك فهو الاول حيض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة وان لم تترك ذلك فهو استحيضة تقضي الصوم والصلاة **وقالا** لا يوقف بل مارة **حيض** فان ايا يوسف مر على اصله من العادة تنقل به مرة ومجدد ان لا يري النفل انما رآه حائضا لان المري وقع في ايام الحيض فصار اصلا واستتبع ما قبله ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الموجود في ايام العادة ليس بحيض لانه ليس بنصا ب فلا يستتبع غيره وفي المصنف قيد بقوله ما اجتمع لانها لو رأت في ايام الحيض ما يكون نصا با وقبلها كذلك لا يكون الطل حيضا في رواية بل ما رأت في ايامها يكون حيضا محسب ولو رأت في ايامها يكون نصا با وقبلها ما لا يكون حيضا فالكل حيض اتفاقا **وانا مر المستحيضة** وهي التي تري الدم من قبلها في زمان لا يعتبر من الحيض والنفا من مستوف وقت الصلاة في الا ابتداء ولا يخلو وقت الصلاة في البقاء **ومن عابها** اي بمعنى المستحيضة كمن به سلس بول والجرح الذي لا يرقى وغيرها من المعذورين وفي الغاية المعذور وفي الشرع هو الذي استغرق عذره من سيلان الدم وخوفا وقت صلاة في الا ابتداء ولا يخلو وقت صلاة عنده في البقاء **قال** الامام الزاهري ليس المراد به دوام وجوده وقت صلاة كاملا بل المراد به ان لا يوجد في الوقت ساعة خالية عن الحدث يمكنه الوضوء واذا الغرضية لكن المذكور في الجامع الكبير لغو الاسلام والجامع الصغير للامام ابي القاسم وفي المغني ان داء السيلان من اوله الى اخره شرط في حالة الثبوت اعتبار الطريق الثبوت بطرف السقوط فان المستحيضة اذا انقطع دمها وقت صلاة كاملة خرجت من الاستحيضة وفي اقل من ذلك لا يخرج **بالوضوء للوقت** اي لوقت كل صلاة مفروضة حتى لو توضأ للصلاة العبد لا ينتقص بزوال وقتها بل له ان يصلي به الظاهر كذا قال الامام البرزوي في شرح الجامع الصغير فيصلي به في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل **لا للصلاة** يعني قال الشافعي المعذور وما مور بالوضوء لكل صلاة مفروضة فيصلي به النوافل تبعا لها لا النفل **له** قوله عليه السلام المستحيضة تتوضأ لكل صلاة **ولنا** قوله عليه السلام المستحيضة تتوضأ لوقت كل صلاة واللام فيها رواية الشافعي بمعنى الوقت **وتقصنا** اي وضوء المعذور **ويخرج** اي يخرج الذي اعلم ان تعليل النقض به محال لان النقض في الحقيقة هو الحدث السابق الذي ابتلي به المعذور ووجد حاله الوضوء او بعده في الوقت وخرج

شروط النقض وانما لم يعتبر فيه الحدث لصورة الحاجة الى اداء الوقتية فاذا خرج الوقت وزالت الحاجة عمل ذلك الحدث عمله وهذا هو المراد بالانتقاض لا اوت وضو المعذور كان صحيحا فان نقض لا دخول به يعني قال زفر ينتقض لدخول الوقت حتى لو توفى المعذور للصلاة الفصحى لا يصلي به الظهر لان طهارته غير معتبرة قبل الوقت لعدم الحاجة الى الاداء فينتقض بدخوله ومعتبرة بعد الدخول كحاجته فلا ينتقض بخروجه فان قلت اذ التكت الطهارة معتبرة قبل الوقت عنده فكيف يصح بالانتقاض من قلت المراد بها انها غير معتبرة للوقتية لانها غير معتبرة اصلا بل هي معتبرة في حق النوافل وقضا الفوائت لانها طهارة في نفسها **وحكم** به اي ابو يوسف بالنقض **لها** اي الزوج وللزوج ليس معناه ان اجتمعا معا شرط للنقض عنده بل معناه ينتقض بالدخول ايضا لان الحاجة مختصة بالوقت فلا اعتبار بها بعده ولا بما قبله قلنا دخول الوقت دليل الحاجة فلا ينتقض به والخروج دليل زوال الحاجة فينتقض به وتقدم الطهارة على الوقت جازم لصورة اخرى وهي ان الشرع جعل العزيمة للمكلف ان يشغل كل الوقت بالاداء وهذا يحصل الا بتقدم الطهارة اعلم ان ما ذكرنا من حكم طهارة المعذور وما حكم ثوبه الذي يصل اليه الحدث الذي ابتلي به فقد ذكر في التبيين ان عليه ان يغسل اذا لم يصبه مرة اخرى وان اصابه لا يجب غسله ما دام القدر قائما وقيل اذا اصابه خارج الصلاة يغسله لانه قادر على ان يشترط في ثوب طاهر وفي الصلاة لا يمكن فسقط اعتبار طهارة **فصل في الاجناس والطهارة عنها خير** **النجاسة الحقيقية** يعني تقول ترفع النجاسة الحقيقية بالماء **خارج** المراد به الماء المزيل للنجاسة كالحل وما الورق فلا يطهر بالدهن واللبان لان اثر النجاسة لا يزول بهما وقد كره الامام الثوري شي الدم اذا غسل ببول ما يוכל يزول نجاسة الدم حتى لو حلف ما فيه دم لا ينجس ويجوز به الصلاة ما لم يغش احدا من الحقيقة عن الحكمة لانها لا تزول بما يع غير الماء **لها** يعني كما ان الحقيقة تنفع بالماء اتفاقا لقلعه النجاسة عن محلها فكذا يرفعها الماء لشاركتها في هذا المعنى ولما كان المفهوم من قوله خير ان محراما حبيبا في هذا الحكم ولم يكن مصرها بل كان مع الشافعي قال **ومنع** اي ومنع محرم رفع النجاسة بالماء لانه اذا لاقى النجاسة ينجس باول الملاقاة فلا يرفع النجاسة الا ان هذا القياس نزل في الماء لورود النص فيه فيقتصر عليه واطلاق الكتاب يدل على انه لا فرق بين الثوب والبدن في طهارتهما بالماء وعن اي يوسف ان البدن لا يطهر الا بالماء الحذب النجاسة جوارته **ويجس الماء الوارد** على النجاسة وقال الشافعي لا ينجس لما روي ان اعرابيا بال في المسجد فامس عليه الصلاة والسلام اعرابيا

اعرابيا بدلو من ما ضرب عليه ولو كان الى يتنجس بالورود لها امر عليه السلام بصيه لا قضاء به الي تكثير النجاسة كما هو روي اي كالماء الذي ورد عليه النجاسة فان نجس بالاتفاق وهذا اشارته الى تعليلنا يعني انما ينجس بالورود لاختلاف النجاسة به وفي الوارد كذا فيكون نجسا وما روي من الحديث يحتمل ان يكون كذا في راحة البول لا للتطهير ثم نقل ذلك التراب او انه كان له منفذ فصار جاريا بصب متواتر **وطهر محل مريية** اي نجاسة مريية **تعلقها** ولو عبرة وقيل لا يطهر ما لم يغسله ثلاثا بعد زوال العين لانه الحق بمحل غير المريية بعد زوال عينها **ولا يصير** في تطهير المحل بعد قلع المريية عنه بقا اثر النجاسة من لون وريح **لا زمر** اي شاق ازالته بان يحتاج الى شي اخر كالصابون وخوفا كذا في التبيين **وتعتبر غلبة الظن في غيرها** يعني محل غير المريية يطهر عند ادغلب على ظن الغاسل انه طهر لان غلبة الظن دليل شرعي **لا المريية** يعني عند الشافعي يطهر بالغسل مرة لانها طهورة فاذا استعمل مرة يطهر كما يطهر من الحكمة **ويقدر بالثلاث** يعني غلبة الظن بقدر الثلاث وبالعصر في كل مرة في ظاهر الرواية لانه حصل عنده غالبا وفي الجانبية لا بد من المبالغة في العصر بحيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل منه الماء ولم يبلغ فيه صيابة الثوب لا يطهر وعن محمد العصر في المرة الثالثة كاف وعنه وعن اي يوسف لو جري الماء على ثوب نجس ثم غلب على ظنه انه طهر جازم بالعصر كذا في الكفاية **ويشترط المص لمطهارة العضو** يعني قال ابو يوسف لا يطهر العضو اذا غسل في ثلاث ظروف مملوءة بالماء او في ظرف واحد يتجدد ما **والحكمة بالثوب** يعني قال محمد يطهر ذلك العضو كما يطهر الثوب **حيث يغسل في ثلاث اجابات** بكسر الهمزة وتشديد الجيم اي ظروف والمعامل **او ثلاثا** اي يغسل ثلاث مرات **في اجابة واحدة** بما **وعصر** في كل مرة **فيطهر** ذلك الثوب كمدان القياس كان يقتضي ان لا يطهر العضو الثوب جميعا بالغسل في الاولى لان الماء ينجس بملاقاة النجاسة لان القياس ترك في الثوب وجعل طاهرا في المرة الثالثة لدفع الحج فيترك في العضو لتلك العلة ولا يوجب ان العادة جارية في الثياب ان تغسل في الاجابات ولو لم تطهر لصاق على الناس **والعضو ليس كذلك** فيشترط فيه المص ليكون كالماء الجاري عليه **ومعني بطهارة غير المعص** اي قال ابو يوسف ما لا ينجس العصر اذا تنجس بما يع نجس كالحنطة وخوها يطهر **بغسله وخفيف ثلاثا** بحيث لا يبقى للنجس بعدة لون ولا اريح حتى لو بقي لا يطهر وحده الخفيف ان ينقطع التقاطع ولا يشترط اليبس ولو كان الحنطة منتفخة واللحم مغلي بالماء النجس فطريق غسله وخفيف انه تنقع الحنطة في الماء الطاهر حتى تمتشوب ثم يخفف ويغلي الماء في الطاهر ثم يبرد ويفعل ذلك فيها ثلاث مرات ولو كان سكين مسقيا بالماء النجس يسقي بالماء الطاهر ثلاث مرات

ولو كان الغسل نجسا فتطهر به ان يصب فيه ما بقدره فيغلي حتى يعود الى مكانه
وكذا في الدهن الخس يصب عليه الماء فيغلي الدهن الى ان يرفع بشي هكذا يفعل
ثلاث مرات كذا في الكافور **وجنسه** اي يعني قال محمد لا يطهر غير المنعصر ابدا
لان الخس لما يزول بالعصر ولم يوجد فيبقى نجسا ولا يي يوسق ان الخفيف
اثر في استخراج النجاسة كالعصر **والصبي** من المذهب فيما لا ينقص **لاعتبار**
بالظن اي بقلبه ظن النجاسة بالظن انما اذا لم يرفعه بعد الغسل اثر النجاسة ولا يطهر
ابو يوسف ما احتق بالناظر كالروت اذا صار بالناظر فما اذا لان التغيير انما
حصل في وصفه والعين باقية فبقي نجاستها **وخالفه** اي محمد ابا يوسف لا ت
العين تبدلت واستحالت الى حقيقة اخرى فيبتدل وصفها الا يرى ان العسر
الطاهر اذا صار نجسا نجسا واذا صار نجسا لا يطهر وكذا الخلاف فيما اذا صارت
العذرة نجاسة والخنزير نجسا في الملهة **وهو** اي ما ذهب اليه محمد **النجس** ونجس
المني يعني المنى نجس عندنا وطاهر عند الشافعي واما مني سائر الحيوانات
فله فيه قولان الا مني الطيب والخنزير فانه نجس عنده قولنا واحدا
له قول عائشة كحنت افرك المني عن ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يصلي فيه ولنا قوله عليه السلام انما يغسل الثوب متى نجس ببول
وغائط وقي ودم ومني وما رواه محمد بن القليل وما رواه حكيم في رجل
فغسل بطنه ويغسل **يا بسه** لما رواه عن علي عليه السلام قال اغسله رطبا
وافركه يا بسا الفرك هو الحلك باليد حتى يتفتت ويب يطهر محله وعن
ابي حنيفة لا يطهر بل نجاسته حتى لو اصابته ماء عاد نجسا والا اول اصح لا فرق
فيه بين الثوب والبدن في طاهر الرواية لانه للبلوي وعن ابي حنيفة ان البدن
لا يطهر بالفرك لوطوبته وعن الفضل ان كمني المرأة لا يطهر بالفرك لانه
رقيق وكذا اذا كان مني الرجل رقيقا لم يرض ولو اصاب المني شيئا لم ينفذ
اليه يطهر بالفرك وهو الصحيح وعن محمد ان البطانة لا تطهر الا بالغسل لان النجاسة
ثابتة النجاسة دون جرمها وقال شمس الائمة مسئلة المني مشككة لان العمل بهذه
حين ينجس والذهب لا يطهر بالفرك الا ان يقال انه مغلوب بالمني فيجعل نجسا
له ولو لم يكن راسا لكرطا هو وقت خروج المني لا يطهر بالفرك وذلك
عينية اي نجاسة نجسة كالروت والعذرة سواء كان جسدنا من نفسها
او من غيرها فلو مشي على بول ثم علي تراب فالتصق به نجس بالارض يطهر
كذا روي عن ابي حنيفة واني يوسق **جفت** نجس وخوفه كاللؤلؤ يطهر عند ابي
حنيفة لان الخلق صلب لا يتد بخله اجزا النجاسة فتبقى رطوبتها على طاهر
فاذا جفت النجاسة عادت الرطوبة الى جرمها وتزول بزواله اذا دلك في الارض

ويجف

ويجف بها الرطوبة اي قال ابو يوسف يطهر الخلق في الرطوبة ايضا اذا مسح بالتراب
لا ينجس رطوبتها ويصير كالذي جفت وعليه الفتوى لعموم البلوي كذا في النجاسة
واجب غسلها اي قال محمد لا يطهر فيها الا بالغسل لان هذا عين نجاستها
النجاسة فلا يطهر الا بالغسل لان هذا عين نجاستها صابغة النجاسة فلا يطهر الا بالغسل
كالثوب والبدن وروي ان محمد ارجع عن هذا القول حين راي كثرة السرق في
في طرق الري فتد بالعبيبة لان غيرها كالخز وخوفه لا يطهر بذلك اتفاقا **ومع**
مقبول يعني اذا اصابته المرأة وخونها نجس رطبا كان او يا بسا محسدا
كان او غيره يطهر بالمسح لها حتى ان الصبي رضى الله عنه كفوا يقتلون الكفار
يسوقهم ثم يمسحونهم ويصلون معها قيد بالصعيد لان الحمل لو كان خشنا
او منقورا لا يطهر بالمسح **واجزا الصلاة دون التيمم على الارض** يعني اذا
نجست الارض وجفت حيث ذهب اثر النجاسة من لو تيمم او رخصها يجوز الصلاة
عليها عندنا خلافا لفرق واما التيمم فلم يجز اتفاقا **حكمنا بطهرها الخفاف**
هذه الجملة صفة وبيان لعللة المسئلة الكسابة يعني جوف الصلاة
عليها لكونها طاهرة بالخفاف ولم يجوزها زفر لكونها غير طاهرة عنده
له انها عين نجاست فلا تطهر بالخفاف كالثوب ولنا ان ذلك المكان
كان طاهرا وطهر بالقول عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا
فاذا اصابته نجاسة او رفع الوصفان فلما وجد دليل على طهارته حين
جفت وهو قوله عليه السلام اما ارض جفت فقد دكت اي طهرت
جازت الصلاة عليه ولم يوجد دليل على عود طهوريته فلم يجز التيمم
قيد بالخفاف لان الارض لو لم تجف لا تطهر الا اذا صاب عليها المني بحيث لم يبق
النجاسة اثر فتطهر وهذه العبارة التي فائدة مما قال القدوري في مختصره جفت
بالشمس لان الشمس ليس نجس وقيد بخفاف الارض لكون اللام فيه بدلا من
المضارع اليه لان النجاسة لا يطهر بالخفاف اتفاقا وان ذهب اثرها والكلالة
على الارض والاحجار المفروشة عليها تاخذ حكمها واما المنقطع من الكلال
والموضوع عليها من الاحجار فلا يطهر الا بالغسل **ومنعها اي**
الصلاة بما فوق درهم من النجس لان النجس من القليل حرج وهو مدفوع
فقد رآه بالدرهم لان موضوع النجاسة لم يطهر بالكمية بالمرار الحرج عليه وهذا
لودخل المستقي في الماء القليل نجس فاذا صار موضعه الاستقي معقول في حق
الصلاة علمه ان قليلها في الشرع معقول لان المال مستوي فغيره وان
المقعد بالدرهم لا يستغنى عنه ذكرها في محافلهم ولما كان قدر الدرهم
محتملا للوزن والمساحة فصلا بقوله وزنا ان كان النجس كثيرا ومساحة

ان كان ما يما اصل هذا الكلام ان الرواية عن محمد اختلفت في الدرهم تارة اعتبره
من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير المتقال وزنا وتارة اعتبره من
حيث المساحة وهو قدر عرض الكعب ما وراء مفاصل الاصابع فوفق ابو
جعفر الهندواني بين كلاميه بما ذكر في المتن من جاسية مغلظة بياها الموصولة
كبول اراد به بول ما لا يؤكل لان بول ما يؤكل مختلف فيه سيجي عن قريب
وفي المصنف من البول ما هو طاهر كبول الحفاش ولها كان الوقت ذاهبا
الي ان بول صغير لم يطعم يكون طاهرا اردفه بقوله ولو من صغير لم يطعم
وغايط وهو المظلم لمن الارض فاستعمل الحديث مجازا ودم وحرم
خفيف هذا معطوف على قوله بما فوق درهم يعني يمنع الصلاة بها سبعة
خفيف اذا خشت وخشيت ان يستكثرها النازط وعنه ابو يوسف ان يكون
ذراعا في ذراع وفي شرح الاقطع الخش عند ابي حنيفة ومحمد في الثوب ان يصل
ربعم قيل المراد به جميع ثوب عليه وقيل ادناه وهو ما يجوز فيه الصلاة كما في ربيع
قطعة منه كالك والذخريين والذيل الذي يفهم من قوله فلا ان شئ الذيل ولو
اصاب الثوبها دهن خشن قليل في نيسط فصارا حاشا فحشا والامام الموصلي
انه لا يمنع عن الصلاة كذا في التبيين لا مطلقا يعني النجاسة التي يمكن الاحتراز
عنها ما نفع عند الشافعي قليلة كانت او كثيرة مغلظة كانت او خفيفة
لان النص الموجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير قيدنا بما كان الاحتراز
لان ما لا يمكن الاحتراز عنه كدم البراعين والنجاسة الحاصلة من وقوع
الذباب الخمسة على الثوب لا يمنع اتعاقا والتحقيق والتعليق بتعارض النصين
وعدمه وفيه لغو وتشرع يعني اذا ورد نص في نجاسة شئ ونص اخر في
طهارته يرجح دليل النجاسة لكن معارضة ذلك النص تؤثر في خفيف جاسية
واذا لم يعارضه نص تكون نجاسة مغلظة هذا هو الحكم عند ابي حنيفة
مثال الخفيف بول ما يؤكل لحمه فان قوله عليه السلام استتر هو البول
يدل على نجاسته وحديث العرينيين يدل على طهارته وهو ما روي
ان قوما من عونة موصوا في المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم
بان يلحقوا المرعى ويشربوا من ابوال ابل والكباش وقالا بالاختلاف
وعدمه يعني اذا اختلف العلماء في نجاسة شئ وطهارته تكون مخففة
واذا اتفقوا على نجاسته تكون مغلظة وفايدة الخلاف تظهر في الروث
فانه عند ابي حنيفة مغلظة لما روي انه عليه السلام القي الروث وقال
انه ليس ولم يعارضه نص اخر وعندهما مخففة لاختلاف العلماء
فيه فان ما لا يري طهارته لعموم البول خلاف بول الحمار فانه نجاسة

مغلظة

مغلظة اذا ضرورة فيه فان الارض تنشفه لها ان الاجتهاد جهة في وجوب
العمل فتعارضه تدل على ضعف حكمه فصار كما اذا عارضه نص اخر
وله ان النص جهة بلا خلاف واختلاف العلماء لا يؤثر في النص واذا لم يؤثر يكون
حكم النص كالحج عليه فلا يصير مخففا هكذا قرر المصنف تعليل الاصلين في شرحه
من الطرفين اقول لاحي هذا التشابه لان النص الوارد في جاسية شئ اذا ضعف
حكمه في الكفة الاجتهاد له وثبت به التحقيق عندها فضعفه اذا خالفه نص اخر
فهذا يقتضي ثبت بالاولوية يشعوبه قوله في الشرح فصار كما اذا عارضه
نص اخر فهذا يقتضي ان يكون التحقيق بتعارض النصين اتعاقا وانما يتحقق
الخلاف في ثبوت التحقيق بالاختلاف فعندهما ثبت وعنده لا وعبارة المصنف
قاصره عن هذا المعنى فان قلت قصورها ممنوع لها تقر في علم المعاني ان
المبدء المعروف بلام الجنتين يفيد الحصر فاللام في الالسمية للمعنى فيكون المعنى
جنس خفيف النجاسة وتعليقها بمنعها بتعارض النصين وعدمه عنده
وغير منحصرة عندهما بل ثبت بالاختلاف وعدمه قلت لا يصح هذا
ايضا لان جنس التحقيق غير منحصر بالتعارض عنده بل ثبت لعموم الكسوف
كخروج الطيور المحرمة تعانية توجيه الكلام في تصحيح هذا المقام ان يقال
ان الاماميين لم يعتبروا في التحقيق بتعارض النصين واعتبروا في الاجتهاد
من الطرفين فيجوز قول المصنف في شرحه على انه اراد منه كما اذا عارضه
نص اخر عندك فغني ايضا تشبها لانهما مع اعترافهما ان النص اقوي
من الاجتهاد فان عتبارهما مخالف للضعف دون القوي لا يخلو من استقار
ويلحق ابو يوسف بالخفيفة لعاب البغل والمار حية اذا خشت في الثوب
يمنع الصلاة لانه تولد من جنس لكن يخف حكمه لثبوت الضرورة في الاحتراز
عنه وطهارته اية حكما بان طاهر فلا يمنع الصلاة لان لعابها مشكوك
في طهارته لاني طهارة وعلى التقديرين لا ينجس به ما كان طاهرا قبله بل لا
تشك وهو الثوب كذا في شرح المصنف اقول المفهوم منه ومن المنظومة ان
الخلاف بينهما ان لعابهما اذا خشت يمنع عنده ولا يمنع عندهما فعلى هذا
كان المناسك ان يقول ويمنع لعاب البغل والحمار اذا خشت حتى لا يحتاج
الي الاراد ان علي ان قوله وطهارة لا يستقيم على تقدير ان يكون مشكوكا
في طهارته وطهر محمد بول الفرس لما مر من حديث العرينيين ولو كان
جنسا لما امره به وخففا لتعارض النصين فيه وها قوله استتر هو البول
والحديث الدال على طهارته بول الماكول والفرس مباح الكلمة على اصل ابي حنيفة
والاختلاف العلماء فيه على اصل ابو يوسف اعلم ان المذكور في المنظومة في مقامه محمد

وطاهر مؤل اللواتي توكل فلو قال المصنف وطاهر بول المأكول لكان اشمل **وشرب**
بول مأكول حرام عند ابي حنيفة لانه حش وحيزة اي ابو يوسف شرب بول
مأكول وان كان حشاً للتداوي لها سبق من حديث العريثين قبل هذا اذا لم
يتعين اما اذا علم الشفا فيه يقينا حل اتفاقا كما حل الجزاء دفع العطش الموطون
المصنف لا مطلقا يعني عند محمد بن حوز شربه للتداوي ولغيره لانه طاهر عند **خامسة**
الاروات غليظة عند ابي حنيفة لعدم تعارض النصين فيه **وحنيفة** عند الاختلاف
العلماء فيه وقد سبق بيان قريبا **وطردنا الحكم في المأكول** يعني قلنا اروا
مأكول اللحم غليظة عنده وخفيف عندها وقال زفر روث ما يؤكل لحمه خفيف وروث
ما لا يؤكل غليظ لانه ان بول المأكول كانت حنيفة فارواثها يكون كذلك ولاي حنيفة
وصاحبه ما من الدليل **وخو طيور خفيف محرمة** اي الكرام مثل البازي وخو
عند ابي حنيفة وصاحبه لانه تترك من الهوا والنجاسات متعذر **وعكسا**
فيها اي في هذه المسئلة ومسئلة الاروات يعني حاشا سنة الاروات خفيفة
وخو طيور محرمة غليظة فيد بالحرمة لان خو بعض الطيور الغير المحرمة طاهر
اتفاقا مثل الحمام والعصفور وخو بعضها حاشا سنة غليظة اتفاقا كالديك والبط
والاوراعلم ان تغليظ خو الطيور المحرمة مشكل على قولها لما سبق من ان
اختلاف العلماء يورث التخفيف عندها وقد حقق فيه الاختلاف
فانه طاهر في رواية الكرخي عند ابي حنيفة واي يوسف **وغليظة في رواية**
يعني اخذ الروايات عن محمد بن خو الطيور المحرمة مغليظة لانه مشكل
الي ثقتي وفسادها شبه خو الدجاج انما افر دكر قوله مع انه كان معلوما
من قوله وعكسا ليرد في عليه قوله **وطهور** يعني روي الكرخي ان خو الطيور
المحرمة طاهر عند ابي حنيفة واي يوسف لان صياحه الاواني عنده متعذرة
فنسقط اعتبار حاشا سنة وقيل الاصل الرواية السابقة وهي رواية الهذلي
من ان جنس لكنه خفيف عند ابي حنيفة وغليظة عندها **ونظيره من**
مأكولها اي الخبز من مأكول الطيور كالحمام طاهر عندنا لانه لا يترك
في الهوا وفي التوقي عند ذلك حرج ولا يكون حشاً **الالبط والدجاج والاور**
فان خوها حش لان النجاسات منها ممكن عنه وقال الشافعي خو الطيور المأكولة
جنس لاجالة الطبع اياه الى الفساد ويبعضها الضعيف القشور بعد الموت
يعني يطهر بعض الطيور المأكولة اذا ماتت فخرج من بطنها بيض لم يشد
قشره كما لو خرج قبل الموت فحل الكبد وقال الشافعي هو غني طاهر لانه
رطوبة من الميتة والتحق بيا في اجزائها **والنخعة الميتة** مبتدأ وخبره
مخزوف وهو طاهرة بقربته قوله ولبنها طاهر **النخعة** بكسر الهزة وفتح

الخنيفة كرش الجدي والحمل الصغير بالبرياكل يقال لها بالفارسية ابر ما به يعني
انفخ الميتة جامدة كانت او ما يفة طاهرة عند ابي حنيفة وكذا لبنها اما
الانفخ الحامدة فلان الحياة لم تحل فيها واما المايعة والذبي لان حاشا سنة محلها
لم تكن مؤثرة فيمن قبل الموت ولهمذا كان الذبي الخارج من بين فرث ودم طاهرا
فلا يكون مؤثرة بعد الموت وقال لا جنس يعني قال لا النخعة الميتة مطلقا حنيفة
ولبنها ايضا جنس لان جنس محل يوجب تنجس ما فيه ويطهر الى مدة بالغسل
قيد الى مدة لان المايعة لا تطهر بالغسل عندها كما في شرح المصنف
اقول لا حاجة الى ارداف قوله لان في طرفي النخعي من قوله طاهر ولو
قال وقال لا تطهر الى مدة بالغسل لكان كذا لا في اشتباه اخر وهو
ان المايعة ان كانت مما ينقص عنده يطهر وان كانت مما لا ينقص فكذا عند
ابي يوسف لها سبق من ان غير المنقصر عنده يطهر بالغسل والتخفيف
ثلاثا **ويكره استقبال القبلة واستدبارها في الحلال** وهو بالمدينة المنورة
وبالقصر وطب الحشيش ثبت هذا بقوله عليه السلام اذا التبتم الفاط فلا تستقبلوا
القبلة ولا تستدبروها وفي النهاية كما يكره ذلك بكرة للمرأة ان غسل ولها
خو القبلة ليعول وهذا كله اذا كان ذا كرا القبلة فلو غفل عن ذلك ففقد حاجته
فلا بأس به هذا اذا استقبل للحديث واذا استقبل لازالة فغير مكره كذا في
الاجناس قال فخر الاسلام في استدبارها روايتان عن ابي حنيفة وذ كرا خو
صدر الاسلام جواز الاستدبار اذا كان ذيله ساقطاً على الارض واما اذا كان
مرفوعاً فينبغي ان يكون مكرها لان عورة الى القبلة **ويسن الاستنجاء بالحجر**
وحو مما يقوم مقامه في التنقية لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وكيفيته
ان ياخذ الذكربشماله ويمره على جدار او حجر ولا ياخذه يمينه واذا اضطر
ياخذه يمينه ولا يحركه حتى لا يكون الاستنجاء باليمن واما الاستنجاء باليا فليس
بسنة بل اذنه لانه عليه السلام فعله مرة وتركه اخبري هذا هو حد الادب
وعند الحسن البصري انه سنة ايضا في زماننا لان الناس يثلطون وفي الزمان
الاول يبعثون بعرا لا يعظ وروث ومطعم وباليمن لورود النبي عن
الاستنجاء ولو استنجى بها جزاءه عندنا خلافا للشافعي ونعتر في الاستنجاء
الاتفاق لا التثنية يعني اذا حصل الاتجار واحد يكون مقبها للسنة
عندها وقال الشافعي لا يكون بل لابد من ثلاثة اجزاء حجر له ثلاثة احوال حتى
لو تركه لجزء صلوات لقوله عليه السلام من استنجى فليستنجى بثلاثة اجزاء
والامر بالمعروف ولنا قوله عليه السلام من استنجى فليقترق ففعل فحسن
ومن لا فلا يخرج فما ذكر على الثلاثة فحسب على الغالب ولا امر فيه للاستنجاء

ونفضل الفضل لان الياء يقع النجاسة بالهيئة والنجاسة في الخاينة هذا انما هو
من غير كشف العورة ولا فبالج افضل ويتعين له **ورقة المحل** يعني اذا جاء زكاة النبي
عن حجرها وجب غسلها وفي التين هذا اذا كان المتجاوز اكثر من قدر الدرهم
وان كان قدر الدرهم لا يجب غسله ولا يمنع من الصلاة لان الحجج كالباطن عند ابي
حنيفة وابي يوسف ومالك ساقط العبرة يزيد على الدرهم او لا وعند محمد يخرج
كل خارج فان كان ما فيه زاد على الدرهم يمنع وان كان اقل كان في موضع اخر من
بدنه نجاسة يوجب فان كان الحجج اكثر من قدر الدرهم يمنع والا فلا وفي القنينة اذا
اصاب الحجج نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فلا يصح الصلاة لا يظهر الا بالفضل
كتاب الصلاة لما فرغ من بيان الطهارة شرع في بيان اوقات الصلاة
لانها اسباب لنفس وجوبها واما وجوب ادايتها فتايت بالامر وشرق بينهما بان نفس
الوجوب عبارة عن شغل الزمة ووجوب الاداء عبارة عن طلب تفريغ الزمة
ومحل بسطه اصول الفقه بربا بيان وقت الصلاة لانه اول النهار واوله وقت
الاختلاف في اوله ولاف في اخره وانما بدا محمد في الجامع الصغير صلاة الظهر لانها
اول صلاة فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى امته بعد وقت القبلية
عادة والناس فيها يعشقون فزاهب يدخل المصالح بالف الصادق وهو البياض
المنتشر في الاقواق اخبر به عن الكاذب وهو ما يند في الاقواق طولا ويعقبه
الظلام ولهذا سمي كاذبا ويمتد الى طلوع الشمس لما روي انه عليه السلام قال وقت
الحج حين يطالع الفجر واخره حين تطلع الشمس والظهر اي يدخل وقت صلاة الظهر
بزوالها اي بزوال الشمس عن الاستواء واصل ما قيل في طريق معرفته ان تفرق
خشبة في مكان مستو وتجعل على مبلغ الظل علامة في دأمر الظل يتقص منها فهو
قبل الزوال واذا وقع فهو في الزوال فاذا اخرج الظل في الزيادة علم ان
الشمس قد زالت كذا في المبسوط اقول في اضافة الغي الى الزوال تنسأ مع
لانه اذا دبر في قبيل الزوال والابسر منه ما روي عن محمد ان يقوم الرجل مستقبل
القبلة فاذا صار وقت الشمس على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت ويمتد الى
الي العصر وهو اي العصر عند ابي حنيفة رحمه الله بصير ورقة الظل مثلين غير
في الزوال وقالا مثلاً اي يدخل وقت العصر بصير ورقة الظل مثلاً الى غروبها
وهو رواية عن ابي حنيفة لهما قوله عليه السلام امي جبريل وصلي في العصر
في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وله ان اول الظهر ميتة ووقع
الشك في اخره لتعارض فيه لما روي انه عليه السلام صلى العصر حين صار ظل كل شيء
مثليه فلا يخرج الظهر امشقت بالعمامة المشكوك بل بما هو غصير بيقيني وهو حين
صار ظل كل شيء مثليه احتياطاً بالاحتياط انما استثنى في الزوال لانه قد يكون

مثلاً

مثلاً في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثلين فلو اعتبر المثل من عند ذي
الظل لها وجد الظهر عندوها ولا عندة هذا في المواضع التي لا تنامت الشمس
روس أهلها لان المواضع التي تقع فيها المسامحة يقدر المثل عند ذي
الظل روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان الظهر يخرج بصير ورقة كل شيء
مثله ويدخل العصر بصير ورقة مثليه فتكون بينهما وقت سهيل وهو الذي
يسميه الناس بما بين الصلاتين وقالوا الاحتياط ان يصلي الظهر قبل
صير ورقة الظل مثله ويصلي العصر حتى يصير مثليه فتكون الصلاتان في وقتيهما
بيقيني والمغرب به اي يدخل وقت المغرب بغروب الشمس اتفاقاً ويمتد عند
الي غيبوبة الشفق وهو البياض الذي يعقب الحرة عند ابي حنيفة لقوله
عليه السلام في اخر وقت المغرب اذا اسود الافق وقالوا الحرة لما روي
انه عليه السلام قال الشفق هو الحرة وهي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
وعليهما الغنوي قيل قول ابي حنيفة احوط وقوله اوسع ولم يقدر وقتها
اي وقت صلاة المغرب بغيرها مع شروطها وسننها وقال الشافعي مقدار
ما يقع فيها خمس ركعات بعد وضوء واذا ان واقامة وسنة عورة لو صلي
بعد هذا المقدار يكون قاضياً لا مودياً له امامة جبريل عليه السلام في اليوم
في وقت واحد ولما قوله عليه السلام اخر وقت المغرب حتى يغيب الشفق
والعشا والوتر به اي يدخل وقت العشا والوتر بغيوبة الشفق
على الاختلاف السابق ويمتد الى الفجر لقوله عليه السلام اخر وقت العشا
حين يطالع الفجر ولا يجز لسفر ومطر يعني الجمع بين صلاتي الظهر والعصر
وبين صلاتي المغرب والعشا لعذر سفر ومطر غير جائز عندنا
خلافاً للشافعي له ما روي انه عليه السلام جمع بين الظهر والعصر في سفره
بتيول جمع بينهما وبين المغرب والعشا بالمدينة ولما الاحاديث المبينة
اول كل وقت واخره الدالة على اختصاص كل صلاة بوقتها وفي الحقايق
السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة لا يجوز الجمع فيه في اصح قوله واما المطر فمعتبر
عند دخول الوقت حتى لو دخل الوقت ثم امطر لا يجوز الجمع والمراد مطر
يسيل الثياب ولا لا يجوز قيده لان الجمع الموحل والريح والظلمة والمرض
لا يجوز اتفاقاً ونفضل الاسفار بالفجر لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه
اعظم الاجر لكن التغليس افضل للحاج يومه مزدلفة يسبح بياضه وحد الانسفار
ان لبدا الصلاة في وقت لو صلاها بقراءة مسنونة ما بين اربعين اية الى
ستين وظهراً سهو في طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلاة وقيل
حده ان لا يقع له الشك في طلوع الشمس والمفضل عن مشايخنا ان يترك

بالتقليد في حتم بالاسفار وهذا اجتنابا لحسن والا بمراد بالظهر في الصيف
لقوله عليه السلام ابردوا بالظهر وفيه اشارة الى ان المفضل فيجعل الظهر في المشا
عندنا لما روي انه عليه السلام كان يعجل في المشا مطلقا اي سواء كان يصلي
الظهر وحده او جماعة وقال الشافعي ان كان يصلي الظهر وحده يعجلها وان
كان يصلي جماعة يؤخرها تيسيرا وكذا ايراد بالجمعة وفي رواية عنه لا يردوها
لشدته الخطر في فواتها هذا هو المفهوم من شرح المصنف اقول على هذا
كان ينبغي ان يبين مذهب الارداق بان يقول لا جماعة وتأخير العصر
في الصيف والشتا ما لم تتغير الشمس لما روي انه عليه السلام كان يؤخر العصر
وتصليها مادامت الشمس بيضا نقية قبل المراء بها تغرب وضوءها وقت صفاة الهواء والصح
ان يراد به تغير قمرها بحيث لا يتغير فيه البصر كذا في الكفاية وذكر في العناية المراد به تاخير
الشروع في المراء لانه اذا شرع قبل تغير القوس فاداه الى التغيير لا يكره لان الاحتراز
عن الكراهة مع الاحتراز على الصلاة متعذر لجعل عفو او تعجيل المغرب لقوله عليه السلام
بادروا بالمغرب قبل اشراك النجوم اي كثرتها وفي الاستزار تعجيل الصلاة اذاؤها
من نصف الاول من وقتها وتأخير العشاء الى ما قبل الثلث اي تلك الليل هكذا وقع
في عبارة القدوري وهذا يدل على ان تأخيرها لا يستحب الى تلك الليل وعبارة الكثر
وتدب تأخير العشاء الى الثلث يدل على ان تأخيرها اليه مستحب والتوفيق ان يكون
التأخير الى الثلث مستحبا في الشتاء والى ما قبله في الصيف لعلية اليوم فيه واما التأخير
الى نصف الليل فباح والى اخره فمكره لا التقديم مطلقا يعني قال الشافعي يستحب
في كل صلاة اول وقتها لقوله عليه السلام اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله
والعفو يتبع التقصير ولنا ان في التأخير فضيلة انتظار الصلاة وتكبير الجماعة
وخوفا والعفو يحى بمعنى الفضل كما قال الله تعالى سئلونك ماذا ينفعون قل العفو
يعني انفقوا ما فضل عن قوتكم وقوت عيالكم فغنى الحديث ان في اخر الوقت فضل
الله كثير او ثواب لا ادى فيه وفيما اقول وقت المغرب وقع معيار الصلاة مع شرطها
عند الشافعي فلا يستقيم التقديم فيه الا بان يقال انه محمول على التغليب لان التقديم
موجود في الاوقات الاربع ويستحب في يوم الغيم اي السحاب تأخير العشاء لا يتبع
الا ادى قبل وقت الظهر والمغرب خوفا من وقت وقوعها وقت الزوال والغروب
وتعجيل العصر لان في تأخيرها توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الفجر لان
المدة مديدة والعشاء لان في تأخيرها تقليل الجماعة وعن ابن حنيفة التأخير مستحب
في جميع الاوقات في يوم الغيم هذا احوط لان الاداء جائز بعد الوقت لا قبله
ويؤثر اي يصلي الوتر المتعبد وهو من بالف صلاة الليل اخر الليل وهو منفعول
يتقدم في ان وفق بلا تنبيه فيدبه لانه لو لم يعتمد من نفسه بلا تنبيه او تر قبل

النعم لما روي ابنه عليه السلام قال لا يكره رضي الله عنه متى يؤخر
قال اول الليل بعد العشاء فقال عليه السلام اخذت بالثقة
ثم قال لعمر رضي الله عنه متى تؤخر قال اخر الليل قال عليه
السلام اخذت بالفضل ولا تقتل تاركها اي تارك الصلاة
عمدا غير جاحد اي عامدا غير منكرو وجوبها وقال
الشافعي رضي الله عنه يقتل قيدر بها لانه لو كانت
ساحيا لا يقتل اتفاقا او كان منكرا وجوبها قتل اتفاقا
ان لم يثبت له قوله عليه السلام من ترك الصلاة متعمدا
فقد كفر اي استحق عقوبة الكافر فيقتل تاركها
حدا ويوضع في مقابر المسلمين قيل انما يقتل اذا
ترك الصلاة الرابعة لان ما دونها لا يعلم ان تركها
للمتعمدين ام لا والصحيح من مذهبنا ان يقتل لصلاة واحدة
كذا في الوسيط وانما خص بها الصلاة دون الصوم لانها
ثابتة الايمان بقوله تعالى والذين يؤمنون بالغيب
ويقومون الصلاة ولنا قوله عليه السلام لا يجل

ذم امر مسلم الا باحدى معان ثلاث كغير بعدا بها
وزنا بعد احسان وقتل بنفس بغير حق وترك الصلاة ليس
من جملتها وحكم باسلامه لا قتداية يعني الكافر اذا صلى
بجاعة يحكم باسلامه عندنا وقال الشافعي لا يحكم بغير
بجاعة لانه لو صلى منفردا لا يحكم باسلامه عندنا وقال
الشافعي الا في رواية عن ابي حنيفة كذا في الاسرار وقيد
بالصلاة لان الكافر لو اتى بالصوم والزكاة والحج لا يحكم باسلامه
انتفاقا لانها غير مختصة بالاسلام له ان الايمان اعتقاد بالقلب
ولا وقوف عليه الا بالدليل والصلاة لم توضع دليلا عليه
ولنا قوله عليه السلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو
مننا اراد بقوله صلاتنا الصلاة بالجاعة لان الصلاة منفردة
موجودة فثبت قبلنا من الكفرة **فصل في الاوقات**
التي تترك فيها الصلاة وتكره الصلاة مع الشروق اي طلوع

الشمس والاستوى والغروب لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
الصلاة في هذه الاوقات ذكر في الاصل ما لم ترتفع الشمس قدر رمح فهي
في حكم الطلوع الا عصر اليوم هذا الاستثناء قطع ان قدر ان عصر
يكون عابدا الى النوافل ومتصل ان قدر عوده الى الصلاة مطلقا
لاكن على هذا التقدير لا يصح معنى الكراهة في حق
الفرائض لان المكروه يكون جائزا وقضاء الفايئة
غير جائز في هذه الاوقات وعلى هذا التقدير لا
يستقيم الاستثناء لان عصر اليوم في الغروب مكروه
وانما يستقيم على رواية الا يصحاح والمحيط
من ان اداء العصر غير مكروه لان اداها ما موبى والمكروه لا يؤمر به بل المكروه
تاخيرها او ايرادها من الكراهة

الكراهة التارك حيا فلو ترك الصلوات فرضا كانت او غلظة هذه الاوقات الا
عصر اليوم فانها لا تترك بل يصلي مع النقصان وكذا صلوة الجنازة وسجدة العلاءة تؤدى مع
النقصان اذا حضرت او تليت فيها واما لو حضرت او تليت قبلها واحزت وادبت فيها
لا يجوز لانها وجبت كاملة فلا تؤدى ناقصة **وبطونها اي الكراهة في القضاء والنفل**
مكة وقال الشافعي الموضع غير مكروه في هذه الاوقات لقوله عليه السلام من نام عن صلاة
او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وكذا النوافل في هذه الاوقات غير مكروه
لما روي انه عليه السلام قال في حديث النبي صلى الله عليه وسلم انما اطلق النفل التام عن الصلوة
في هذه الاوقات وما روي محمول على التذكرة عن هذه الاوقات وما نقله من الاستثناء
فغير لازاد به على الحديث المشهور **وسنجد النفل بالشروع** في الاوقات المكروهة
لا الفرض الفرق بينهما ان المني هو الصلوة ونفس الشروع ليس بصلوة ولهذا لو طلع لا يصلي
فشرع في الصلوة لا تحت ما لم يقبل الركعة بالسجدة فيصح شروعه في النفل لعدم ورود النهي
عليه لكن لا تفعل ان يقطع ويؤديه في وقت غير مكروه واما الشروع في القضاء فلم يصح
باعتبار ان الفايئة وجب في ذمته كاملا فلا يجزئ في الوقت الناقص **وستثنى يوم**
الجمعة يعني قال ابو يوسف لا تكرم النفل يوم الجمعة وقت الزوال وقال لا يكرم له ما
ورد في رواية انه عليه السلام استثنى يوم الجمعة عند النهي وقت الزوال ولما اطلق
حديث النهي وما ذكره من الرواية فخرية لا تنقيد لها المشهور **ونكرهه اي المتفعل**
بعد الفريضة اي بعد صلواتها **وليسب** هذا الشارة الى ما خالفنا فيه الشافعي
وقال لا يكرم النفل الذي له سبب كركعتي الفجر والوضوء والطواف وتحية المسجد والمنذور
له ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد فرض الفجر وكنتين فقال عليه السلام له ما هدي قال ركعتي
الفجر لم اركعهما فسلت النبي صلى الله عليه وسلم وسكونه يدل على التفرير والطلاق قوله عليه السلام اذا
دخل احدكم المسجد فليحبه بركعتين والاحاديث المروية في غيرها ولنا اطلاق ما روي
انه عليه السلام قال لا صلوة بعد صلوة الفجر حتى يطلع وبعد العصر حتى يغرب والمراد
بالغروب هنا التبغير **ولا باس بالنفا وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة** فيها اي انما
لم يكره هذه الاشياء هذين الوقتين لان كراهة النفل فيها لم كانت لحق الفريضة
فمكون الوقتان كالشعول بما دون غيرهما انما اختلف لهذا الحكم لان لها زيادة شرف
على غيرها لورود الاحاديث في فضلها فظهر ان هذا من مزاحمة النفل لان الفرض التقدير
اقوى من النفل ثوابا ولم يظهر الفرض والواجب فجارا في هذين الوقتين اما الاول
فلان الفرض الحقيقي وهو قضا الفرض اقوى من التقدير واما الثاني فلان الواجب الحق
بالفرض والمراد به الواجب بعينه ولهذا جاز سجدة التلاوة فيها لانهما واجبة بهما

لم تكن يعني

تحالي احبها ولم يزلها الطواف لانه اذا كان في ذلك الوقت وجوبه العزيمة وهو حتم الطواف
بالصلوة وكذا المخرج من قبل شرع في افسد لان وجوبه لصيانة المودي عن البطلان في الصلاة
ذاته كذا في الكافي فعلم من هذا ان ما قاله بعض الفقهاء اذا اقيم للنجس وخاف رجل فوت
الفرض بشرح السنة فسطعها فيقضيها قبل الطلوع مردود على ان الامر بالشروع في الفرض
شرعا **الى طلوع الشمس** في النجس **وتغيرها** في العصر وهذه العبارة اولي من عبارة
القدوري حتى يغرب لان الغروب فيها ما دل بالتحريم **على ما** اي ابو يوسف
بالاشياء المذكورة في عدم الكراهية **المنذور** حتى من نذر ان يصلي ركعتين فادأوها
بعد النجس والعصر لا يكون وقال لا يكون له ان الاشياء المذكورة كانت غير مكروهة لكونها واجبة
فالمندور ايضا واجب فلا يكون له ان النجس كان لا يفسد هذه من الوقتين عن تركها
غير جنبه والاشياء المذكورة كانت من جنبه لانه واجبة بالحجاب الله والمندور ليس
من جنبه لانه واجب بالحجاب الجسد فلهذا لا يفسد **ولا تنفل قبل المغرب** اي لا تنفل
بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تاخير المغرب والمستحب جعلها انما قال **ولا يكثر من**
ركعتي النجس اي لا تنفل اكثر من سنة النجس لما روي انه عليه السلام قال اذا طلع النجس
فلا تطلوا الا ركعتي النجس في التيمم اذا صلى ركعة فطلع النجس كان الاقام افضل لانه وقع
في صلوة التطوع بعد النجس لا عن قصد وفي التيمم والحائض الا في المروءة اشاعت
ثلاثة منها وقت الطلوع والاشوا والغروب فالكراهية فيهما في الوقت ولهذا اثره
الفرض والنفل وفي البواقي معنى غير الوقت ولهذا اثره في النفل لان الفرض في تلك
البواقي تسعة وهي بعد طلوع النجس وبعد الفريضة قبل الطلوع وبعد صلوة العصر قبل
التغير وقبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة فيه وعند خطبة
العیدین وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء الى هنا كلامهم لكنه غير ضابط
لان ما قبل صلاة العیدین مكروه والثالث الاخير من الليل لا في العشاء مكروه وما بعد
شروع الامام مكروه لان طلع الاسنة النجس فانه يصليها اذا لم تحف فوقت الجماعة وبعد
خروج الامام للخطبة قبل الشروع فيها مكروه عند أبي حنيفة **فصل في الاذان** سن الاذان
سنة موكلة للمكوثيات في الصلوات احسن احترز به عن التزاور وصلوة الجدين
وعينها والجمعة في وقتها خصها بالذكر لئلا يتوهم ان الاذان لها كما لا اذان لصلوة العید
جامع انما سئلان به في المصرا جامع احترزنا بقولنا في وقتها عن الاذان قبل الوقت
وبعد فانه غير مسنون فلا يشك بالاذان بعد الوقت للفضا لان الغاية وقت الاذان
لا وقت القضاء عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها **ولا ترجع** يعني الرجوع
ليس من سنة الاذان عندنا خلافا للشافعي وهو ان يخفف بالشهادتين ثم يرجع ويرفع صوته

له ماروي ابو محمد انه عليه السلام امر برفع يديه في الشهادتين ولنا ان الرواية
مبني على ان لا يرجع في اذان بلال وعمر بن ام مكتوم الى ان توفيا ومارواه كان
من النبي عليه السلام فظن ابو محذورة انه من نفس الاذان **ولم تقصر راية النكس على**
سمن قال مالك التكبيرة مبداء الاذان ثمان فيا ساعلي سائر الكلمات وهو رواية
عن ابي يوسف وقلنا هو اربع لان المروي من المالك النازل هكذا والقياس متروك بالنسبة
ويضع المؤذن اصبعه في اذنيه لانه المنة في الاذان فيكون افضل ضمن وضع معني
بالاذان حال فحده يعني ويستقبل القبلة لان الملك فعل لكذا **وحول وجهه منه يس**
عند المحدثين اي عند قولهم في علم الصلوة وحج على الفلاح لان كلامه مخاطب للقوم
في واجهم به وقيل اذ كان في حاله لا يحول جانبه لانه لا حاجة اليه والصحيح انه يقول لان
التحويل صار سنة الاذان حتى قالوا في الذي يودن المولود ينبغي ان يحول وجهه منه
ويسمى عند هاتين الكلمتين **الحول** وفيه التحول ان يقول في الصلاة مرتين في
يمينه ثم يقول في الفلاح ثم يحول وجهه وقيل ان يتدي يحي على الصلوة عن يمينه ويحتم
لها عند شماله ويتدي يحي على الفلاح عن شماله ويحتم بها عند يمينه ليكون القوم مخاطبا لكل
منها لكن الاصح هو الاول لان مقول كذا هذا في الغاية قال الامام الترمذي لا يحول
الاقامة الا لانه ينتظرون **ويريد في الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين بعد الفلاح**
لما روي ان بلالا ان النبي صلى الله عليه وسلم يودنه بالصلوة فوجد راقدا فقال الصلوة
خير من النوم مرتين فقال عليه السلام احسن هذا اجعله في اذانك **ويترسل فيه**
اي يقف بين كل كلمتين في الاذان لقوله عليه السلام لبلال اذا اذنت فترسل **ويكره**
التكبير اي التفتيح بحيث يودي الى تغيير كلامه ولوم يلفه تغييرا يباس به قبل ان يكره
ذلك في الاذكار واما في المحدثين فلا يباس به **ويحذر في الاقامة** اي يذكر كلماتها
بسرعة **وماثلها** به اي يجعل الاقامة مماثلة بالاذان في ذكرها مشي مشي **الا** اي المؤذن
يعقب الفلاح يستدعي القاف اي يحي يعقبه **بقد قامت الصلوة مرتين** وقال
الشافعي الاقامة تذكر فرادى الا قوله قد قامت الصلوة والتكبير في اول الاقامة مرتين
كما في آخرها له ماروي ابو محذورة انه عليه السلام قال الاذان مشي مشي والاقامة فرادى
والفرادى جمع فرد على غير قياس ولنا ما اشهر ان بلالا كان يثني الاقامة الى ان توفى
ومارواه يحول على الجمع بين كل كلمتين في الاقامة والتفريق بينهما في الاذان فان قلت كيف
يكون الاذان مشي مشي والتكبير اربع في اوله قلت ذكر التكبيرين لما كان بصوت واحد جعل
كجمله واحدة وذكرهما مع اخري يكون مشي **ولا يكرهها من غير** يعني اذا اذن رجل
واقام اخر حضوره ورضاه لا يكره عندنا ويكره عند الشافعي فيدنا بحضور المؤذن ورضاه

لا

لانه ان غاب واقام غيره لا يكره اتفاقا وان حضر ولم يرض باقامة غيره كره اتفاقا كذا في
الكافي له ما روي انه عليه السلام بعث بلالا في حادثة وامر غيره بالاذن فاذن فحضر بلال
واراد ان يقيم فقال عليه السلام ان اخاك اذن وهو الذي يقيم ولنا ما روي ان ابن
ام مكرم رما كان يودن ويقيم بلال وربما يودن بلال ويقيم هو وما رواه محمود علي ما
لوحقته الوحشة باقامة غيره **وتحيز التوثيق في الخبر** وهو رجوع المودن الى اعلام الصلوة
بين الاذان والاقامة وتوثيق كل بلد على ما تعارفوا اما بالتخارج او بقوله الصلوة او بقوله
قامت وكونها وقال الشافعي لا يجوز له اعتبار الخبر سائر الاوقات ولنا ان هذا
الوقت وقت غفلة ومنام فليست فيه الاعلام ولا التبيين يتحد المودن في الخبر فدرما يقدر
عشرين اية ثم يثوب ثم يتحد كذلك ثم يقيم **وتحيز في الكل** اي اي يوسف التوثيق في
جميع الصلوات سوى المغرب **المستغرق المصير** اي لمن استغرق في صلاة فمضاهي في مصاحح المسلمين
واللام في المستغرق للتخصيص وهو مضاف الى معموله وهو كما لا مير وتوجيه ان يقول المودن
تخصيصا السلام عليك ايها الامير الصلوة وكذلك الفاضل والمفتي لانهم لا يعرفون وقت
الحضور لستخلفهم بامورهم ورواها لا تخصهم لان جميع المسلمين متساوون في امر الدين استحسن
المتأخرون التوثيق للناس لزيادة غفلتهم **ويكره اذان الصبي** لانه دعا الى الصلوة والصبي
ليس باهل لها حتى يدعونه **وتحيز** يعني اذان الصبي يكفي لكونه من اهل الجماعة وان
لم يكن من اهل الفرائض فصار كمن صلى الفرض ثم اذن وكذا يكره اذان الفاسق والقاعد في
السكان **واذان الحنبل والمرأه ويجاد** اي اذانها اما اذان الحنبل فلان للاذان
شبهها بالصلوة من حيث ان كلامها مشروط بدخول الوقت واستقبال القبلة والشروع
بالكبير والرتيب فيشترط له الطهارة عن الحدث الاكبر على هذا الشبه ولم يشترط عن
الاصغر علما بانه دعا واما اذان المرأة فلا ينادي اذ رفعت صوتها لمكون معصية وان خفضت
لا تحصل الاعلام باذانها دون الاقامة اي لاتحاد اقامتهما لان تكرار الاقامة غير مشروع
وستحب الوضوء اما اي للاذان والاقامة لان كليهما ذكر الله تعالى **وفي كراهة خلوها**
عنه روايتان عن ابي حنيفة في رواية يكره ان يجزى وضوءا لا يضره اعيان ما لا
يجب اليه بنفسه وداخلا تحت قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وفي
رواية لا يكره ان يكره لان كلامهما ذكر الله فيستحب فيهما الوضوء كما في القراءة **فالفصل في الدعاء**
بين الاذان والاقامة **سكتة** عند ابي حنيفة مفاد ارتل خطوات **وقالا بحلقة**
مقدار ان يتمكن متحدة من الارض بحيث تستقر كل عضو منه في موضعه وفيه دلالة
على ان التصل بينهما لا بد منه اتفاقا لما روي ان النبي عليه السلام امر بلالا بالفصل بينهما
لما ان السكتة لا تفتح بها الفصل لانهما يوجد بين كلمات الاذان فيفصل بينهما بحلقة كما كان

فصل

تفصل بينهما من الخطين وله ان اجلسه وان قلت يودي الي تاخير المغرب فكيف
بادني الفصل وهو السكتة قال الامام الحلبي الخلاف في الاقلية حتى لو جلس جازع عند
ابي حنيفة **وسنان** **الفاتحة** اي الاذان والاقامة سنة لصلوة فائنة لما روي انه عليه السلام
قضى في ليلة القريش باذان واقامة **ويودن** **للاولي** اي من فائنه صلوات يودن للصلوة
الاولى **وتحيز في البواقي** ان شئ اذن لكل منهما وان شئ اقتصر على الاقامة **ويقيم لكل**
اي لكل واحدة من الفوات **ولم يكتفوا بواحدة** قال مالك اقامة واحدة كافيه لكل الخلاف
معه انما يتاتي اذافات صلوات من جماعة فتصوفا مجلس وان قضوها مجلس بشرط
لكل اذان واقامة كذا في الكفاية له ما روي انه عليه السلام قضى اربع صلوات فائته يوم
الختوف باقامة واحدة ولنا ما روي انه عليه السلام قضى تلك الصلوات على الترتيب كل
صلوة باذان واقامة وفي رواية اخرى باذان واقامة للاولى واقامة لكل واحدة من البواقي
ولاختلاف الروايتين خبرنا في ذلك **وامروا المنفرد به** بالاذن متفيا كان او مسافرا لانه
من سنن الصلوات فباني به كل مصل الى الامن كان له مسجد حي فاذن فاقم فيه فانه ان تركها
لا يكره لان اذان المسجد واقامة تكتفي لما روي ان ابن مسعود صلى مع جماعة بلا اذان واقامة
فقبل له الا يودن فقال اذان النبي واقامة منكم كفيينا وقال مالك لا يسن الاذان والاقامة
للمنفرد لانهما من شعائر الصلوات بالجماعة كذا ذكره المصنف في شرحه اقول على هذا القول
وامروا المنفرد به لما كان اولى لعله الكيف بذكر الاذان لكون الاقامة من تواجده **ويكره تركها**
للسافر لقوله عليه السلام لا يبي اي ملىك اذا سافر فما اذنا واقامة وليومكما الا كبركاسا ولو تركت
الاذان لا يكره لانه لا استحضار والرقعة حاضرون واما الاقامة فمكره تركها لاجل اعلام الاذان
وهم محتاجون اليه **وتحيز في الدعاء** اي اي يوسف تقدم الاذان **الصبي** بعد ذهاب
نصف الليل وهو قول الشافعي وقال لا يجوز وان قدم بجا في الوقت قيد بالصبي لان تقدمه
في غير لا يجوز اتفاقا وقد تقدم الاذان لان تقدم الاقامة لا يجوز اتفاقا له ان بلالا كان يغفل
ذلك واما ما روي انه عليه السلام قال لمن اذن قبل الوقت لا يودن حتى تترك الحجر وما فعله
بلال كان ليوقظ القائم ويرجع القائم ويشجر الصائم لا اعلام ودخول الوقت فلهذا اقال عليه
السلام لا يخبركم اذان بلال فانه يودن بليل واما اجابة المودن بان يقول مثل ما يقوله
المودن ويوقظه عند الجمعتين لاحول ولا قوة الا بالله فانها فضيلة وان تركها لا ياتم واما قوله
عليه السلام من لم يحب الاذان فلا صلوة له فعناه الاجابة بالتقدم لا باللسان فقط كذا في
الخاتمة **فصل** في شروط الصلوة التي تقدمها خرج لهذا القيد ترتيب الركوع على القراءة فانه
شروط لجواز الصلوة غير متقدم عليها **يقترض** اي يجب **علي المصلي ان يقدم طهارة بدنه وكما**
وشبابه لان تطهير التوب لما وجب بقوله تعالى وشيا بك تطهروا وجب تطهير بدنه وكما

فصل في خروج الخ في الدار لم يقبل
في الدار من الدار في الدار لم يقبل
في الدار من الدار في الدار لم يقبل
في الدار من الدار في الدار لم يقبل
في الدار من الدار في الدار لم يقبل

بدلالة النص لانهما الزم للمصلي اذ لا وجود للصلاة بدونها بخلاف التوب لم يعتبر في طهارة المكان ما تحت القدم حتى لو افتح الصلوة وتحت قدميه نجاسة الكثر من قدر الدرهم لم يفسد صلوته وان كان في موضع سجوده فيجوز عند أبي حنيفة رواية عنه كذا خلاصة **عن النبي الحكيم** وهي الحديث **والحقيقة المانعة** عن الصلوة قيد بالمانعة لان التطهير من غيرهما غير واجب قدم ذكر الحكيم لانهما اقوي وعجز عن مجزئ لم يبرهنهما عقوا **وستر عورتها** لقوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة وستر المصلي عورته عن غيره شرط بخلاف واما الستر عن نفسه فالصحيح انه ليس بشرط حتى لو كان محلول الجيب نظر الى عورته لانفسه كذا في التبيين اعلم انه لو قال وستر عورته لكون موطوفا على الطهارة ويعلم انه من الشروط التي تقدم على الصلوة كان اول ثم فسد العورة التي وجب سترها بقوله **فالرجل** اي فستر الرجل من سترته الى ركبته اقول مبدوخ من في التمهيد قد يدخل في الحد كما اذا قال قرات للزمن باب الركعة وقد لا يدخل فلو قال من تحت سترته لكان احسن لان فيه دفع قوهما ان يكون الستر من العورة **وتجعل الركبة منها** وقال الشافعي ليس الركبة من العورة لقوله عليه السلام ما فوق الركبتين من العورة ولنا قوله عليه السلام عورة الرجل مادون سترته حتى تجاوز ركبته وماروا مبدل على ان ما فوقها عورة ولا ينافي كونها عورة واما السرة فهي عورة على ما ذكره المنظومة لكن الاقوي من مذهبه انها ليست بعورة عند كنهها واما الامة اي وسترا الامة **الطن والظهر ايضا** يعني ما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وكذا ظهرها وبطنها عورة لقول عمر رضي الله عنه لاما اكتفن روسكن ولا تشبهن بالحرابر ولا ان الامة تخرج لحاجة مولاهن في ثياب خدامها فالتحت بذوات المحارم في حق الاجانب دفعا للرجح **والخفة** اي وستر الخفة **غير الوجه والكف** لقوله عليه السلام بدن الخفة كلها عورة الا وجهها وكفيها وفيها شارة اي ان ظهر كثرها عورة وفي المستفي مع الشافعي عن كشف وجهها ليل يودي الى الفتنة **وفي القدم روايتان** عن ابي حنيفة في رواية انه عورة والحديث السابق يدل عليه ورواية الحسن عنه انه ليس بعورة وهي اصح لان المرأة مبتلأة بما بدا قدمها في مشيها اذ لا يجد الخفض **ولم يفسد الصلوة بالانكشاف** اي انكشاف شرط هو العورة وقال الشافعي قليل الانكشاف وكثير يفسد الصلوة لان الستر مطلقا لصحة الصلوة ولم يوجد ولنا ان قليله معفو لان اعتبار يودي الى اخرج فيكون المفسد هو الانكشاف الكثير **فقد روي** اي الانكشاف منها الكثير **ربع العضو** اي بانكشاف ربع العضو لان الربع حكم الكل اعلم ان انكشاف مادون الربع معفو اذ كان في عضو واحد وان كان في عضوين او اكثر وجمع وبلغ ربع ادين عضو منها منع حوازي الصلوة كذا في الرواية وذكره شرحه لو انكشفت شي من شعرها ونمفت من ثيابها ونمفت من اذنها لوجع بلغ ربع اذن يكون مانعا **الساق**

والخفة

والبيان قال صاحب الهداية في التبيين انكشاف الركبة عضو واحد حتى لو صلى وقعد مغطى وركبته مكشوفة جازت صلوته لان الركبة من النجاسة اقل من الربع ومن المشايخ من قال الركبة عضو على حدته لكن الاول اصح لان الركبة ليست بعضو الحقيقة بل هو ملحق بغيره والبيان وكذا كعب المرأة مع ثيابها **والشعر النازل** قيد به احتراز عما قبل المراد من الشعر ما على الراس فانه عورة كراسها واما النازل فليس حكمه الراس فلا يكون عورة والاحتراز ما ذكره المتن لان العورة من الشعر لو كانت ما على الراس لجاز النظر الى صدره الاجنبية ودوايبها وهو ممنوع لانه يودي الى الفتنة **والذكر وحده والاشئين** انما قال جيبين الذكر وحده احتراز عما قبل انه مع الخصيتين عضو واحد لان الاثنتين تتعلق بهما لكن الاول ان الذكر وحده عضو لا تترك ان الخصيتين اعتبرتا في الدية عضو على حدته فكذلك العورة وتدي المرأة حالة اليهود تبع لصدورها ومضى كبرت يعتبر عضو على حدته وكل من الاثنتين عضو على حدته والذكر ثلثتها وهو الصحيح وما بين سرة الرجل وعانة عضو على حدته كذا في التبيين **وعجزها** اي ابو يوسف الصلوة مع **مادون النصف** يعني مع انكشاف مادون نصف عضو **ومعه في رواية** يعني ويجزئ ايضا مع انكشاف نصف عضو في رواية عنه وفي رواية اخرى انه لا يجوز له ان التي انما يوصف بالقلعة اذا كان ما يقابل اكثر منه فمادون النصف قليل بالنسبة الى الكل وما زاد عليه كثير بالنسبة الى الباقية واما النصف فباختياره انه خارج عن حد القلعة يمنع وباعتبار انه داخل في حد الكثر لا يمنع واما ان للربع حكم الكل في التزم الموضع فانكشافه فيه يكون كاشف الكل ومادونه قليل تحذرا لتوقيفه عنه فالحق بالعدم **ولو انكشفت** اي العورة مقدرا ما يكون مانعا **او قام نصف النساء للرجل** اي الارواحام **او على نجاسة ما بين** اي لو قام عليها **قدرا** اركان اي زمانا يمكنه فيه اذ اركان من اركان الصلوة **نفسها** اي ابو يوسف صلوته لان المفسد وحدها **واذا رها** محمد **ما لم يوده** لان المفسد اذا شئ من الصلوة معه ولم يوجد فيه بقدر الاداء لانه لو ادى وكما مع الانكشاف فسدت صلوته اتفاقا ولو ستر عورته من غير ثياب جازت صلوته اتفاقا **وامر محمد** **واجد ثوب كله نجس** اذا لم يجد غيره ولا ما يزيل نجاسته **بالاداء** فيه بان يلبسه ويصلي فيه بالركوع والسجود **وخبراه** فيه اي من الاداء فيه **وبين الاما** **غارا** قايما او قاعدا او القعود افضل لكونه اقرب الى الستر فيكون كله نجسا لانه لو كان ربه طاهر ايلزمه الاداء فيه اتفاقا له ان خطاب الظاهر ما يقطع عنه لعجز وخطاب الاداء الكامل بان لقدسه عليه واما ان الخطاب اذا سقط استوي تحمل النجاسة وكشف العورة في كونها نجسين في الصلوة فان قال محمد فيما ذهبت ترك فرض واحد وهو إزالة النجاسة

في رواية عنه

بيان مطلق

وفيما ذهبت ترك الفروض وهو ستر العورة والقيام والركوع والسجود قلنا كل منها مفيد فيكون
الجميع يتركها كالأصل في الإفساد فإذا أصلي قاعدا فقد ترك استعمال الخفاسة والتي ببعض الساترين
في مقام مقام الأركان وهو الأيمان وأصلي فإباح التوب فقد استعمل الخفاسة والتي بالأركان
فيستويان فخير بينهما **ولا يعيد ما صلى به** أي بذلك التوب النجس إذا وجد ثوبا طاهرا
اتفاقا لأنه أدي ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب بالاعادة **ولا يلزم غيره أحد سائر**
بالقيام يعني إذا لم يجد ثوبا يستتر به غوريته لا يلزمه القيام بالركوع والسجود عندنا وقال
الشافعي يلزم **بل تفصل الأضلاع** قاعدا هذا بيان لذهابها لأن في القيام ترك فرض السترة
وفي الأضلاع فرض ولنا أن الأضلاع عن الركوع والسجود وفي التعدادان بالستر من وجه
واثنان الأركان من وجه فكون أولي من القيام الذي فيه ترك السترة من كل وجه **ويستقبل**
بالنصب أي يقتصر على المقترن لمصلي أن يستقبل **أما** قد به لأنه لو كان خائفا من عدو
ويستقبل عنه وجوب الاستقبال وكذا لو كان مريضا ولم يقدر على التوجه وليس بحضرة
من وجهه **عين الكعبة** **ان كان مكة** لأن المصلي يمكن إصابته عينها **وجفتها ان ناي**
بني يستقبل جهة الكعبة ان بعد عن مكة لأن إصابته العين معدن **وتحرى** أي يطلب
المصلي جهة القبلة باستعمال غالب ظنه **لا يشبه** أي لا يشبه القبلة عليه لأن تقرا من
الاصحابة تحروا وصلوات السفر عند الاشتباه فاخبروا بذلك رسول الله ولم ينكر عليهم قيد
بالاشتباه لأن القبلة لو لم تشبه بان وجد محررا لا تحرك **وعدم المحصر** قد به لأنه لو
وجد من يسأله أمر القبلة لا يجوز التحري بل يجب الاستخبار لأنه فوق التحري ولو لم يكن
حاضرا لأجب عليه أن يظلمه هذا إذا كان المحصر من أصل ذلك الموضع لأنه لو كان مسافرا
مثله لا يلتفت إلى قوله لأنه يقول باجتهاده غالبا ولا يلزم عليه ترك اجتهاده باجتهاده غيره
الخلاصة إذا لم يسأله وتحري وصلي فإن أصاب القبلة حاز والإفلاو لوساله ولم يتحرره وتحري
وصلي ثم أخبر بأنه لم يصعب لاعادة عليه وفي التحفة لو كان يعرف الاستدلال بالنجوم على
القبلة لا يجوز له التحري لأنه فوقه **وحيز صلواته للأصابع** **العدول عن جهة التحري**
يعني إذا تحرك المشتبه وعدل عن جهة تحريه وصلي إلى جهة أخرى فإصاب فيها القبلة قال
أبو يوسف يجوز صلواته وقال لا يجوز له أنه أي بما هو الواجب عليه وهو استقبال القبلة
فصار كمن تحري في الأول التي فاعرض عن تحريه فإصاب الطاهر منها وأما أنه ما مورأ بالتحري
لإصابة القبلة لأنها ليست في وسعه فلم يأت بما أمر به فلم يخرج عن العهد وليس هذا التحري
في الأول التي لأنه لو صلي تحريه في الأول التي لم يعلم خطأ بعد صلواته وتحرك القبلة لا يعيدها فاقوا
وتفرع على هذه المسئلة أنه لو ظهر إصابته في الصلوة بعد ما عدل من تحريه محض في صلواته
عنده وعند هذا مستأنف **وتحرى صلواتهم لو أنهم به ليلا** أي أم جماعة بالتحري في ليلة

ترك

عند

ملا

مطله **فاختلفت جهات** يعني صلي كل من الأمام والمقدمين إلى جهة تحريه وتخالفت تلك
الجهات **ولم يعلموا جهة الإمام ولا تقدموه** بيد هذين القديسين لأنه لو علم أحد منهم جهة
أمامه فسدت صلواته لاعتقاده أن أمامه على الخطا وكذا إذا تقدم على أمامه لتركه فرض المقام
فإن قلت كيف لم يعرفوا خطا الإمام بصوته قلت يجوز أن يضيئ الإمام الجهم أو يعرفوا بصوته
أن قد أمهم ولكن لم يحيزوا أنه إلى جهة توجه **ولم تأمر المستدري بالاعادة** يعني من صلي تحريه أي صلي
فظهر أنه صلي مستدري الكعبة لا يحث عليه الاعادة عندنا وقال الشافعي يجب قيدا بالاستدري
لأنه لو ظهر أن القبلة في ميمناه أو يساره يجوز اتفاقا أنه ظهر خطأه ويقين فلا يجوز كما لو صلي
بغير تحري واستدري القبلة ولنا أن جهة تحريه هي الجهة التي خطب باستقبالها حالة الاشتباه
فإن بالواجب عليه فلا يحيد عنها **ولو علم خطأه فيها أي في صلواته مستقيم** أي يستدريه
الصلوة إلى جهة القبلة ويمنى على ما مضى لأن أهل قبا لما بلغهم نسخ القبلة من بيت المقدس
إلى الكعبة استداروا في الصلوة إليها وفي الثانية هذا الحكم فيمن شك في القبلة وصلي بالتحري
لأنه لو لم يشك ولم يتحرر ففصل إلى جهة ففعل في خلال الصلوة خطأه يستأنف ولو علم بعد هذا
يعيدها ولو شك ففصل بلا تحري ففعل في الصلاة أنه أصاب القبلة أو احتاسنا أن لأن افتنا
كان ضعيفا وان علم بعد الصلوة أنه أصاب لا يعيدها لأنه لا يحتاج إلى البناء **وبني**
الصلوة أي يفرض أن بني المصلي صلواته لقوله تعالى وما أمرنا إلا باليؤدوا الله محضين
له الدين والأخلاق إنما يكون بالنية قيل لا بد فيها من نية عين الكعبة أيضا عند استقبال
جهتها لأن إصابته عينه فرض فلا يمكن إصابته عينه حال الغيبة عنه بشرط نية عينه والصحيح
أنها ليست بشرط كذا في التحفيس **فصل في صلوة** أي لو سئل عن إجاب بالهدية بها أنها تظهر
أو عسر قيل هذا العلم هو النية فيكون فعل بيان لقوله وبني توضيحه يعرف مما سبق في فصل
التيمن من توضيح أن قوله فيضرب بيان لقوله نية وفيه القيد الأصح أن العلم لا يكون نية التحري
أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه ككفر فيكون النية غير العلم أقول مراد ذلك القائل أن من قصد
صلوة فعل أنها ظهرا وعصرا ونفل أو قضا يكون ذلك نية له فلا يحتاج إلى نية أخرى للتعين إذا
أو صلها إلى التحريم وفيما أورده لم يوجد قصد إلى الكفر وهو لم يدع أن مطلق العلم بشي يكون
له فلا يرد عليه اعتراضه فإن كان ما أداه فلا أو سنده كفيه مطلق النية ونية متوجه الرسول
عليه السلام ليست بشرط وفي الغاية لا يتوهم في الوتر أنه واجب للاختلاف فيه وإن كان ما
أداه فرضا قضا أو أداه فلا بد أن يعينه **ولا معتبر باللسان** أي تذكر في تعيين الصلوة لأنه
كلام لانيه لكن الأفضل أن يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع وفي المحيط الأول
في نية الفرض مثلا أن يقول نويت ظهر اليوم لأنه لو قال ظهر الوقت أو فرضه وكان
الوقت خارا وهو لا يعلم بالجزية أما إذا قال ظهر اليوم فجزية سواء كان الوقت خارا

كان

او باقيا **وخصيف الموت** اي يضيف المقتدي الي فيه الصلوة **بما يتاح** اي متابعة الامام
 لانه يتي صلوته على صلوة الامام فلا بد من التزامه حتي لو حقه ضرر بالفساد من جهة امامه
 كان ضررا ملتزما ولو قال المقتدي نويت ان اصلي صلوة الامام لا يدل على اقتداء الا
 ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصليها ولو نوى الجمعه ولم ينو الاقتداء حوز به
 المشايخ لان اجمعه لا يكون الامام ولو نوى الاقتداء به فاذ هو عمر ولا يجوز وفي
 صلوة الحنابلة اذا لم يعرف ان الميت ذكر او انثى يقول نويت ان اصلي مع الامام الصلوة
 على الميت الذي يصلي عليه **ويوصلها بالقرآن** اراد به تكبير الافتتاح لان بها يحرم في
 الصلوة ما يباح قبلها يعني لا تفصل بين النية وتكبير الافتتاح وفيه نفي لما قاله الكرخي من انها
 يجوز بالنية المتأخرة الى ان يركع لان اول الجز من الصلوة اذا جئ على النية لا يكون عبادة فكذا
 بواجبها لانها مبنية عليه بخلاف الصوم فانه جائز بنية متأخرة لان اول جز اليوم غير معلوم واما
 نية المتقدمة على التكبير فكما لقائمة عند اذالم تفصل بينهما بعمل شافيهما مثل شرا الخطب
 ونحوه ولو فصل بعمل لاشافيهما كالوضوء والمشي الى المسجد لا يضر الا ترى ان من اجرت في
 صلوته له ان يتوضا ويمشي ولا يضره عن البناء **ونقد** اي التحريم **شرطا** للصلوة لا ركعا
 قال الشافعي وهو ركن لان الشروع يحصل به والشروع في الشيء يكون باول جز منه فيكون ركنها
 ولهذا شرط له ما شرط لسائر الاركان من الطهارة وغيرها ولنا ان تكبير التحريم عقد لا تقا
 الصلوة والشروع يحصل بوجه باشارة قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي اي ذكر الله تعالى في
 افتتاح الصلوة كذا فسر المفسرون والفاء في فصلي الدال على التعقيب يدك على ان التحريم شرط
 لانه لو كان جزا للدخل في قوله فصلي فليزمن منه التكرار في ذلك الجزا والمجاز ان اريد منه ما
 سوي الجز والاصل عدمهما واشترطا اشتراط التكبير في افتتاح الصلوة لان اتصاله بها لانه ركن
 وفائدة الخلاف يظهر في جوازها النفل على تحريمه الفرض بعد انما من غير تحريمه متدة
 فانه غير جائز عنده لان ركن الفرض لا يكون ركن النفل وعندنا جائز لان شرط الفرض يكون
 شرطا للنفل **فصل في صفة الصلوة بقدر التحريم** لقوله تعالى وركع فليزمن المراد به
 تكبير الافتتاح بالنفل عن امة التفسير فيكبر قائما حتى لو ادرك الامام وهو ركنه فكبر وهو
 الى الركوع اقرب فسدت صلوته كذا في التختيس والمراد بالفرض هنا ما لا يجوز
 في الصلوة لان القيام فرض حاله الافتتاح كما بعد باجماع المفسرين **والقراءة** لقوله تعالى
 فاقروا ما تنسرون القرآن والامر بالوجوب والقراءة خارج الصلوة غير واجبة بالاجماع
 فوجب في داخلها ضرورة الركوع والسجود لقوله تعالى اركعوا واسجدوا وهذه الاربعة
 اركان اصلية لان الصلوة افعال موضوعة للتوطين وهو يحصل بالقيام والقراءة فيه وازداد

لان القيام فرض حاله
 الافتتاح كما بعد باجماع
 المفسرين

بالركوع

بالركوع وانتهى بالسجود **والقراءة** لقوله عليه السلام احدا الله من عمرو بن الحارث اذا رعت
 راسك من السجود الاخير وقعدت قدر الشاهد فقد تمت صلوتك على نظام الصلوة كما فترا
 الشاهد او لا فكون مقروضة فان قلت لا لزوم من الاتمام فرضيتها لان الصلوة تكون ناقصة
 بترك الواجب قلت اراد به الاتمام من جهة الاركان لا الاتمام من جهة الصفة لانه على الاتمام
 بالفعل دون قراءة الشاهد وهي واجبة لا يقال هذا خبر الواحد كيف يثبت به الفرضية
 لان هذا بيان لجل الكتاب فالفرضية ثابتة به فان قلت لم تذكر مع هذا السجود الخرج
 بفعل المصلي فانه كان فرضا عند ابي حنيفة قلت اراد بها الفرائض التي اتفق عليها علماءنا الثلاثة
 او يقول انه ليس بفرض عند علي ما نقل عن الكرخي وهو الصحيح وسيجي بيانه **وقدروها**
 اي القعدة الاخير **بالشهادة** اي بمقداره **لا يقدر ايقاع السلام** وهو نفي لقول مالك
 له ان السلام واجب فيقدر رحله وهو الفقد بقدره ولنا ما روي انه عليه السلام قال لان
 عمرو اذا رعت راسك الحديث **وليس ان يرفع يديه التحريم** كذا ياي مقابلا **بابها**
شتمى اذ يديه لما روي انه عليه السلام فعل كذا حين كبر ولا يفرج بين اصابعه كل التفرج ولا
 يضم كل الضم وانما يفرجها كل التفرج في الركوع ويضم كل الضم في السجود وما روي انه عليه
 السلام يشر اصابعه حين الرفع فالمراد به التشر دون التفرج كذا قاله الهندواني
والمرأة الى المنكبين اي ورفع المراه يدها حذرا من كبرها لان هذا استرها **وامر بالمحبة**
 اي يا مراهي يوسف عمارته التكبير برفع اليدين لان الرفع في التكبير فيقارنه كسبيات
 الركوع **وهما يتقدم الرفع** اي رفع اليدين على التكبير لان الرفع امانة الشروع فيسند في
 تقدمه **ولم يقتصر على التكبير المجمع عليه** يعني قال مالك لا يجوز افتتاح الصلوة الا بقوله
 الله اكبر لانه هو المقول واجتمعا على جواز الصلوة به **فقتصر** ابو يوسف فيما يجوز من الصلوة
على المعروف والمنكر من التكبير وهو قوله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر لقوله عليه
 السلام في التكبير فلا تقيم سائر كل التعظيم مقامه بالراي لان شرايط العبادة واركائها لا تفر
 بالقياس **فخبره بالكبر وسائر كل التعظيم** وول الشافعي لا يجوز الافتتاح الا بالتكبير وهما
 الله اكبر والله الاكبر لان المنقول الله اكبر وقولنا الله الاكبر المجمع في اشياء لا تدل على التخصيص
 بزيادة التعظيم محوز به ولا كذلك الكبر ولنا قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي وانه مطلق
 فيجوز كل ما فيه تعظيم الله ولم يحز الافتتاح بالبدعاء ولا بقوله استغفر الله لان كلامهما مشوب
 بحاجته فلا يكون تعظيما خالصا ولا طلاق هذا النص قال ابو حنيفة يصير شراعا بقوله
 الله قبل ذكر اكبر وهو احد قولي محمد خلافا لابي يوسف وفائدة الخلاف يظهر فيما اذا ظهرت
 الحائض وقد بقي من الوقت مقدار ان يسع فيه اسم الله دون الخبر يجب عليها اصلها عندنا
 خلافا له **ولم يرسلا** اي قال علماءنا لا يرسل المصلي يديه بعد الافتتاح وول مالك يرسل

وتضم يديها
 على شاكلتها تحت
 ثديها اشباه

لما روي انه عليه السلام كان يرسل يديه بعده **تضع اليدين على الشايف** لكن قال قد يرفع يديه
 يكون الرسخ وسط الكف لما روي انه عليه السلام فعل كذا وقال ابو يوسف يرفع يديه باليمن رسخ
 الايسر لما روي انه عليه السلام اخذ شماله بيمنه والمختار ان ياخذ رسخها باليمين والاهام
 ليكون عملا بالحدتين **تحت السجدة على الصدر** يعني قال الشافعي يضع يديه على صدره لقوله
 تعالى فصل الركعتين **تحت السجدة** يعني قال الشافعي يضع يديه على صدره لقوله
كالمراة يعني كما ان السنة في وضع المراة هكذا اتفاقا ولما روي ابن عباس انه عليه السلام
 قال ان من السنة وضع اليدين على الشايف **تحت السجدة** او اما المراة فحاله السجدة والوضع
 على الصدر استقرها **وجعله** اي محمد الوضع **سنة القراء** لان الوضع بما شرع مخافة اجتماع
 الطم في روس الاصابع وانما خاف ذلك لانه القراء لان السنة فيها تطويلها فيرسل في الشايف
 والقنوت وصلوة الحنابلة لان القراء مخدمة في هذه الاحوال فاشبهت حاله القنوت والركوع
 والسجود **قال لا الوضع سنة** **سنة صام** **ذكره سنون** لان الوضع اقرب الى الخضوع والتعظيم
 وهذا المعنى يوجد قبل القراءة ايضا كذا في المحيط فوضع في الاحوال المذكورة عندهما لان ما روي
 ابن عباس في سنة الوضع عام في احوال القيام لكن خصت القومة من الركوع من تلك الاحوال
 لعدم امتدادها في ما يجدها على الاصل قيد القيام بقوله فيه ذكر لانه لو لم يكن كذلك كالقيام
 الذي بين تكبيرات العبد الزوايد فاسنة فيه الارسال اتفاقا وفي التحسين لا يرسل يديه
 بعد التخمير بل يضعهما من غير ارسال عندهما لانه قيام فيه ذكر سنون **ويا تون بالتشا**
 يعني قال علماء نائبي المصلي بالتشايف الاقتراح اما ما كان او منفردا او مقديا وفي الامالي
 لو ادرك المقدي الامام بعد ما استغل بالقراءة ان كان يجهر بها لا ياتي بالتشايف لستمع وان
 كان يسرها ياتي بالتشايف لا ياتي به لانه ما مور بالاستماع والاصوات بالنص فان عجز
 عن الاستماع باسرا را الامام لم يجز عن الانصات ولو ادركه في الركوع بكبر فابا وترك
 التشايف وكبر وركع ليلتفت عنه اذ راك الركعة ولو ادركه في السجود بكبر فابا بالتشايف
 بكبر ويسجد بين المصنف التشايف **سبحانك اللهم** **الي اخره** وقال مالك اذا كبر تسرع
 في قراءة الفاتحة لما روي انه عليه السلام كان يفتح الصلوة باحمد لله رب العالمين **وتسبح**
عليه اي على التشايف **لا على وجهه** اي قال الشافعي اذا كبر قرا الي وجهه وحمي الذي
 فطر السموات والارض خفيضا وما اظلم من المشركين ان صلواتي وسليتي ومحبياتي ومماني لله
 رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين ونفصرت على هذه الامة لما
 روي عن علي رضي الله عنه انه عليه السلام كان اذا كان كبر قال وجهي وجهي الى اخر الآية
وجمع بينهما اي يا من ابو يوسف بالجمع بين التشايف والاية ويبدأ بالاشارة لما روي جابر انه
 عليه السلام كان يجمع بينهما وقيل اذا بلغ اخر الآية يقول وانا من المسلمين لئلا يكذب نفسه

هو المراد من قوله
 تعالى اخبر عباد الله
 فحقني انما روي عن علي
 رضي الله عنه يضع يديه
 على صدره في الركوع وهو
 تحت السجدة

صلى

صلواته لكن الاصح انها لا تسجد لانه انما يقول له علي انه من القرآن لا على الاخبار عن نفسه
 ولما ماروت عائشة انه عليه السلام اذا افتتح الصلوة قال سبحانك الى اخره ودليلها اول لانه
 رواه جماعة وما رواه محمول على التهج بالليل والامر فيه واسع والصلوة في ما رواه مالك يعني
 الافتراة من قيل ذكر الكل وارادة الجز قال بعض المتأخرين منهم الفقيه ابو الليث نقرأ الي
 وجهت قبل التكبير لانه الخوض في العزيمة وبه يعمل اكثر العوام لقوم مقام التيه لكن الصحيح انه
 لا يستحب لان فيه طول المثلث المقتضي الى ترك المسارعة الى المقفوع وقد روي انه عليه السلام **ن**
 قال للمؤمنين في شروع الصلوة ما لي اراكم سامدين اي مخبرين **تم يستعيد بالله من الشيطان**
الرحيم مختار من الترانة الاستعاذه ان يقول استعذ بالله من الشيطان الرجيم وما هو
 مختارا اكثر ورد به الاخبار ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم كذا في الكفاية **وجعلها** اي
 ابو يوسف الاستعاذه **سنة الصلوة** فياتي بها من يصلي **لا القراءة** يعني جعل محمد الاستعاذه
 بها للقراءة فياتي بها من ياتي بالقراءة **فامر بها المقتدي** اي يا من ابو يوسف المقتدي بالاستعاذه
 هذا التبرع لما قبله يعني فايده الخلاف يظهر في المقتدي فحمد محمد لا يستعيد لانه لا قراءة عليه
 وعند اي يوسف يستعيد بعد التشايف لانه مصل **والمسوق بعد التشايف** يعني يا من ابو يوسف
 المسوق بان يستعيد بعد التشايف لانه مصل **لا عند القضا** يعني قال محمد يستعيد المسوق
 اذا قام ليقتضي ما فاتته مع الامام لانه يقرا **وقيل تكبيرات العبد** يعني يا من ابو يوسف بالاستعاذه
 قبل التكبيرات الروايد **لا بعد الصلوة** يعني قال محمد يستعيد بعد التكبيرات لانه حينئذ يشرع
 في القراءة لمحمد قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت القرأت ولا يني يوسف
 ان الاستعاذه عند القراءة كانت لرفع وحوسة الشيطان والمصلي اخذ اليه من القاري لا يستأجل
 الصلوة على الافعال والادكار والقراءة وفي الخلاصة قول اي يوسف اصح والخلاف هكذا في
 في المنطوقه لكن المذكور في الهداية ان ابا حنيفة مع محمد في خلاف بينه وبينه **ثم بقدر**
بسم الله الرحمن الرحيم لما نقل في الروايات المشهورة هكذا **او تحفيها** اي البسملة وقال الشافعي
 يجهر بها في الصلوة التي يجهر بالقراءة فيها له ما روي ابو هريرة عن النبي عليه السلام كان يجهر بالبسملة ولما
 قوله عليه السلام ثلثة تخفين الامام النعوذ والبسملة والتأمين وما رواه محمول على التكليم كما روي
 عن عمر رضي الله عنه يجهر بالتشايف التكبير للتعليم **وجعلها اول الصلوة** عند ابي حنيفة ولا تعيد
 التسبيح في غيب وهو رواية الحسن **وقال اول كل ركعة** اذا قرأ في لسان التسبيح لا افتتاح
 الصلوة وهي واحدة كالفعل الواحد ولهذا الوقع في السناد يورث في اخرها فلكي التسبيح في اولها
 ولها ان كل ركعة بمنزلة صلاة مبتدأة وان كانت مضمومة الى الاولى بحكم تعدد التمرية ولهذا
 لوحظ لا يصلي تحت بتمام ركعة واحدة وكذا في الامام والمنفرد واما المقتدي فلا يصلي اصلا من
 فتاوي العتاي وفي الكفاية التسمية في اول كل ركعة حسن بالاتفاق وانما الخلاف في وجوبها

لم

واولها هو

فيه فعنده لا يجب وعندهما يجب ومن زعم انه من في الاول فثبت عند اي حجة فقد
غلط غلطا فاحشا **وهو رواية** اي قولها رواية عن ابي حنيفة **وامرأها بين السور**
الخافقة يعني قال محمد ان خافت المصلي بالتي بالتي في اول كل سورة لانه اقرب الى متابعة
المصحف وان جهز تركها لانه ان خافت البسمة يكون سكتة في وسط القراءة وان جهزها يكون
جمعا بين مخالفة البسمة والمجهزها وقال لا ياتي بالبسمة بين الفاتحة والسورة مطلقا لانها
انزلت للفصل وليست آية من اول كل سورة ولا من اخرها وكما بينها في المصحف لان كل
انها آية من اولها واخرها **ثم يقرأ الحمد** اي سورة الفاتحة **ويقول آمين** في اخرها
وهو بالمد والقصر من اسمها الاقوال معناه استجب وتشد يد اليك فيه خطا وتغيبها اي
كلمة آمين وقال الشافعي بجهزها الامام والمنفردة في الصلوة الكهربية واما المأموم فيخافت
كذلك الخفاة له مارويها ان النبي عليه السلام قال آمين ومد بها صوتا ولنا ان آمين دعاء
وسيله الاختفاء لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ومارواه نحو قوله تعالى **ولم تفرص**
الفاتحة وقال الشافعي الفاتحة فرض في الصلوة لو ترك حرفا منها فسد صلوة لقوله عليه السلام
لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا اطلاق قوله تعالى فاقروا ما تنسرون من القرآن فحوز الصلاة
بأي قراءة كانت والزيادة على النص يكون نسخا لا طلاقه وهذا غير جائز ولا يجوز ان يجعل
للآية لانه لا مجال فيها اذا لم يجل ما يتجدد العمل به قبل البيان والآية ليست كذلك فان قلت
هذا خبر مشهور فيجوز الزيادة به قلت نعم اذا كان محكما ومارواه محتمل لانه يجوز ان يراد به
في الجواز كما قال عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بطهرون وان يراد به في الفضيلة كما قال
لجاء المسجد الاثنا عشر بل **نوجبها** لقوله عليه السلام كل صلوة لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب
فهي خداج اي ناقصة **مع ضم سورة او ثلث ايات** فضا على المواظبة عليه السلام على ذلك من غير
ادني ترك **والفرض اية** يعني ما يودي به فرض القراءة اية قصيرة عند ابي حنيفة ولو كانت تلك
الآية كلمة كهداهن انتان او حرفا واحدا كرواق فلا يصح انه لا يجوز لانه سمي عاد الاقارب
ولو قرأ نصف اية طويلة في ركعة ونصفها في اخرى قيل لا يجوز والاكثر ان علي انه يجوز لان
نصف الطويلة تعدل ثلث ايات قصار فلا يكون ادني من اية **وقالا طوله او ثلث ايات**
وهو رواية عن ابي حنيفة اما انه ما مور بالقراءة وما دون هذا القدر لا يسمى قاريا عرفا
فأشبه بما دون الآية ولقوله عليه السلام قاريا وما تبسر من القرآن من غير فصل الا ان مادون
الآية خرج عنه بالاجماع فيكون الآية مرادة وهذا الخلاف راجع الى اصل مختلف فيه وهو
ان الحقيقة المستعملة اولي من المجاز المتعارف عنده والعلم اولي عندها وهي اي القراءة في
الصلوة **بالفارسية مجزية** اي ثابته مثاب الثلاثة بالعربي للقادر والعاجز جميعا **وقالا**
للعاجز عن العربي يعني عندها اذا اعجز عن العربي يكتفي بقراءة الفارسية واذا لم يعجز

حكي

١٠١

١٢٩

لا يكتفي بها واما صلواته فلا يفسد انما قال علي ما ذكره الهداية والمحيط ذكر قاضي خان انها
تفسد بالقراءة الفارسية عندهما ولو قرأ بقراءة شاذة لا تفسد له قوله تعالى وانه لفي ربر الاولين
صحيح راجع الى القرآن ولم يكن فيها هذا النظم فدل ذلك على ان القرآن هو المعنى والفارسية
مشتغل على معناه فيكون جائزا في حق الصلوة خاصة لان المناجاة حالة دهشة واما في غيرها فنظم
لازم حتى تجاز الخشب فرائد بالفارسية قبل حوزها ابو حنيفة بالفارسية فقط لقوله من العربي لكن
الصحيح انه حوزها بأي لسان كان واما ان القرآن اسم للمثل باللفظ العربي فقال الله تعالى
انا جعلناه قرآنا عربيا فالعبري بغيره يكون ترجمة لا قرآنا واما حوزت المعاجز عن العربية اذا لم
يحل بالمعنى لانه قرآن من وجه لا شماله على المعنى فهو منزلة الامام من الركوع والعقبة قوله تعالى
وانه لفي ربر الاولين راجع الى كون محمد عليه السلام من المندرين مع انه انزل عليه الكتاب المبين
على ان الضم لا يصلح ان يرجع الى القرآن معانيه لانه مشتغل على الاحكام المخصوصة بمكة والمدنية
وعلى النسخ للكل السابقة فلا يكون مائتا ربر الاولين وان اريد من القرآن بعضه يكون
مجازا فلا يصار اليه بالضرورة هذا اذا اتفق بان معني العربية من غير ان يريد عليه شيئا
اما اذا زاد على طريق التفسير فسد بالاجماع لانه غير مقطوع به وعلى هذا الخلاف الخطه
وجميع اذكار الصلوة من التسمية والتشهد وغيرها لودكر بالفارسية ولو لم يسم الا احراما او
سمي عند الدعاء بالفارسية يجوز اتفاقا كذا في التبيين **والاصح رجوعه** اي رجوع الى حيز
الى قولها على ما رواه ابو بكر الرازي لان ما كاله مخالف لكتاب الله ظاهر لانه وصف المثل
بالعربي **وتعين ركعتين لفرض القراءة لا الكل** يعني قال الشافعي يفرض من القراءة جميع
الركعات فرضا كانت او نفلا لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة ولهذا لم يلف
لا يصلح تحت اذا ادي ركعة ولنا قوله عليه السلام القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين وما
رواه نحو قوله على الصلاة المعهودة في الشرع وهي ركعتان الا يرى انه لو حل في اية صلوة
لا تحت الا بآد ركعتين اعلم ان في تكبير ركعتين دلالة على ان الاوليين غير متعينتين للقراءة
حتى لو تركها فيهما وقراءة الاخرتين جائز لكن يجب عليه صلواته سجدة المهور لانه الواجب وهو
القراءة في الاوليين وقال مالك الفداء فرض في ثلث منها اقامته الاكثر مقام الكل وقاله زفر
فرض في الواحدة لان الامر بالفعل لا يقتضي التلوا قلنا ان الركعة الثانية كالاولى في رتبة
الشع الاول فلما فرض القراءة في الاولى ثبت فرضها في الثانية بدلالة النص واما الشفع الثاني
ليس كالاول في صفة القراءة والسقوط بما سقط لم يلحق به في فرضه القراءة كذا ابو القتيبي **وليس**
في الاخر من الفاتحة حياصة اي بلا ضم سورة لانه عليه السلام قرأها الفاتحة فقط **وان سجد**
فهما او سكت جاز لان فرضه القراءة فيهما لكن لو سكت عند اكون مسبيا لانه ترك السجدة كذا
في المحيط **ويقراء جميع النفل** لان كل ركعتين منه صلوة الا يرى انه لا يجب بالتخفيف في النفل

صلوته

الاربع الاربعان في ظاهروا رواية واستفتح على رأس الاخرين فكلوا القراءة فرضية
 الاولين من الفعل بالنص وفي الاخرين بالاستدلال **والوتر** فان قلت الوتر فرض عند
 ابي حنيفة في العمل فكيف فرض القراءة في ركعات الوتر وهو من امارات الفعل تلك دليله
 فرضيته لما كان قاصرا لانه من اخبار الاحاد اوجب القراءة في كل ركعته احتياطا لان ترك
 القراءة في ركعة من السنة تقسدها **ولا تسبح سورة الصلوة** بحيث لا يجوز غيرها فان قلت
 كيف اورد بصيغة الوفاق مع ان سورة الفاتحة متعينة لجواز الصلوة عند الشافعي لانها لا يجوز
 بدونها قلت المراد به ما سوى الفاتحة بقوته تقوى فيما سبق من ان الفاتحة فرض عند
ويكره التعيين يعني كره ان يعين المصلي سورة بصلوة ومواظب عليها لما فيه من هجران الساق
 قال الطحاوي هذا اذا اعتقد ان الصلوة لا يجوز غيرها اما اذا لم يعتقد ذلك ولازمها
 لانها ليسوا بواجب **ويسن في الصبح والظهر طوالي الفصل** وهي عند الاكثر من سورة
 الحجرات الى سورة البروج وفي العصر والعشا واساطه وهي من البروج الى سورة لم يكن
المغرب قصار وهي من سورة لم يكن الى الاخر وقيل الطوال من اول القرآن الى
 عبس والواسط منها الى الضحى والقصار منها الى الاخر والاصل في هذه المسئلة ما روي ان
 عمر كتب الى ابي موسى الاشعري واخبره بان يقرأ الصلوات من المفصل المذكور على التفصيل
 المذكور ويسن في الوتر ان يقرأ في القول سبع اسم ربك وفي الثانية قل يا اياها الكافرون وفي
 الثالثة قل هو الله احد لما روي ان النبي عليه السلام كان يفعل كذلك في المخطط وفي **السفر**
حسب الحال لما روي انه عليه السلام قرأ في سورة في فجر المعودتين وفي الحضر بقا الصلوة
 حالة الضروية بقدر ما يفيق منه الوقت **ثم يركع مكررا** وفيه دلالة على ان التكبير مقارن
 للانحطاط لانه عليه السلام فعل كذلك بعد اكل ركبته معراج الاصابع لقوله عليه السلام لا تسن
 اذا ركعت ضع يدك على ركبتيك وفرج بين اصابعك **باسط الظهر مع الرأس** لما روي انه
 كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع راسه ولا يرفع يديه ويقول سبحان ربّي العظيم ثلثا لقوله عليه
 السلام اذا ركع اذركم فليقل ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا **وليسبح الزيادة** يعني الثلث
 ادبي كما لجمع فستحب الزيادة عليه مع الايتار لقوله عليه السلام ان الله عز وجل يحب الوتر
للمنفرد خص الزيادة بالمنفرد لان الامام لا يسن له تطويل الصلوة على ما ياتي **وليسبح الاية**
والاذكار اعلم انه اراد مطلق الادعية في الصلوة لم يجز لان الادعية ما هو واجب كدعاء
 القنوت وان اراد ادعية مخصوصة كما تجدد الشهود والصلوة على النبي عليه السلام فليس في
 اللفظ دلالة عليه وكذلك الاذكار منها ما هو سنة كالتمجيد والتسبيح ومنها ما هو واجب
 كالشهود ولم يبين ذلك ايضا واستغنى عما فرج من التكبيرات تكبير الاحرام وهذا ايضا غير تام
 لان تكبيرات العبد من واجبة ايضا **والتسبيحات والتكبيرات** لمواظبة النبي عليه السلام

عليها

عليها **وتفرض** (بضم فاء) **التعديل** وهو الطائفة في **الاركان** اي في الركوع والسجود
 والقيام بينهما والوقوف بين السجدين وبه قال الشافعي ومالك والشافعي واحمد لما روي
 انه عليه السلام قال رجل ترك التعديل في صلوته فم فصل فانيك لم تصل **وبوجاهة**
الركوع والسجود فان قلت لما لم يقتصر المصنف على قوله ووجاهته في الركوع والسجود
 قلت لو اقتصر عليه لوفهم ان التعديل في القومة بعد الركوع والجلسة بين السجدين وان
 عندها كما كان فرضا عنده وليس كذلك بل هو سنة فيها وما ذكره المتن على روايت الكرخي
 واما على رواية الجرجاني والتعديل في الركوع والسجود سنة عندها كما ان التعديل في
 القومة والجلسة سنة وجه رواية الكرخي ان الركوع والسجود ركعتان مقصودتان لذاتهما
 فيجعل التعديل الذي مكلفا واجبا والقومة والجلسة ركعتان مقصودتان اجريهما فيجعل
 مكلفا وهو التعديل فيها سنة ليعبر بها عن تفاوت بينهما وما رواه من الحديث خبر الواحد
 لا يثبت به الفرضية كذا في الكفاية **ثم يقوم ويقول سمع الله من حمده** لانه عليه السلام
 قال هكذا يعني قبل الله حمدا من حمده كما يقال سمع القاضي البيهقي اي قبلها للامم لمن
 للمنفعة والمكانة حمدا للكلية كذا في المستصفي وذكر في الفوائد الحميدة انها للسكينة والراحة
 كذا نقل عن الثقات **والامام مكفي به** اي يقول سمع الله من حمده عند ابي حنيفة وهما
 لا يكتفان به بل يقولان نعم اليه الامام ربنا لك الحمد قيد بالامام لان مقتديك تكفي بالتعديل
 اتفاقا والمنفرد يجمع بينهما في الاصح اما ما روي انه عليه السلام كان يجمع بين التسبيح والتعجيل
 احواله كان الامامه ولقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من حمده قولوا ربنا لك
 الحمد قسم الاذكار بينهما والقسم قطع الشركة لقوله عليه السلام البيهقي المدعي واليمين على من
 انكر وما روي به محمول على حالة الانفراد والنوافل توفيقا بين الحديثين اعلم ان المفهوم من
 المتن انه لا يكره حال الارتفاع وهو الموافق لما ذكره في جواز الفقه من ان تكبيرات فرائض
 يوم وليلة اربع وتسعون وانما يستقيم هذا اذا لم يكن عند الرفع تكبير لكن ذكر في المخطط ودرو
 الناطقي انه يكره حال الارتفاع لما روي انه عليه السلام وابا بكر وعمر وعليارضي الله عنهم كانوا
 يكبرون في كل خفض ورفع يمكن ان يجاب عن الحديث بان المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تظيم
 الله توفيقا **ويقول الموت ربنا اذكر احمد** ليناسب تحريض الامام على التمجيد **وسنعه**
 اي الموت عن اجمع بينهما وقال الشافعي يجمع الموت بين التسبيح والتعجيل لما روي انه عليه
 السلام كان يجمع بينهما فالوتم مصلي بنفسه فيا ييها كما ياتي الامام ولنا ما روي من حديث
 القصة بين الذكر وجمع المنفرد وباتي بالتسبيح حال الارتفاع وباتي بالتعجيل حال الانحطاط
 وقبل حال الاستواء **الاصح** اي اصح الروايتين عن ابي حنيفة لما روي انه عليه السلام
 جمعها احقر بقوله في الاصح عما روي عنه ان المنفرد ياتي بالتسبيح فقط لانه مستقل بنفسه

كل اقسام وعماروي **انه عليه السلام** ان المنفرد بكتفي بالتجدي لان التسبيح كان التحريض غير
على التجدي وليس معه غير ليجزئه **وتنزل رفق اليدين** اي في حال الخطا
للمركوع وحال القيام منه وقال الشافعي هو سنة فيها لما روي انه عليه السلام كان يرفع يديه
عند الركوع والقيام منه ولنا ما قال ابن مسعود صليت مع النبي عليه السلام واني بكرو محمد
فلم يرفعوا ايديهم الا عند الافتتاح الصلوة وذابدها على ان ارفع منسوخ ثم **سجد للسجود مكبرا**
ويضع ركبته اولاً ثم يديه لما روي انه عليه السلام كان يفعل كذا او في النهوض بالفكر وفي
الحقاييق هذا اذا كان المصلي حافيا وان كان ذاخت لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين
فانه يضع يديه اولاً ويقيم اليدين على اليسرى **ولم يخبره** اي لم يخبر ائمتنا المصلي في وضع
ركبته ويديه وقال مالك هو مخيرة البداية بوضع ركبته ويديه لان المقصود هو السقوط
للسجود وانه حصل كيف وضع **ونسب هذا الوضع** اي وضع اليدين والركبتين في السجود
وقال الشافعي انه واجب لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء علي الوجه واليد
والركبتين والقدمين ولنا ان السجدة لغة حاصله بوضع الوجه والقدمين بدون وضع
الركبتين واليدين فلهذا جاز صلوة من شديداه الى خلفه بالاجماع والامر فيها رواه بخول
على النذب ذكر القدر وركب لودفع اصابع رجليه حاله السجود لا يجوز صلوة **فلا يشترط**
طهارته كطهارة اي مكان وضع اليدين والركبتين وهذه المسألة فرع لما قبلها فانكول
طهارته شرطاً عنده **ولا يقتض** **ذراعية** لان النبي عليه السلام بني عنه **ويدي** يسكون
البا اي يظهر **صبيحة** وهو يسكون البا العود لقوله عليه السلام وابدصبيحك **وتجاني** اي
يباعد **بطنه عن يديه** لانه عليه السلام كان يفعل كذا **في غير راحة** قديده لانه لو كان في
الصف حال الارحام لا يدي صبيحة ولا تجاني بطنه خوفاً من الايدى **وتنفض المراه**
من سجودها وتلزم بطنها الى تحتها لان ذلك استرطها **ويوجه اصابعه الى القبلة** لان
كل عضو ساجد الله فيوجهه الى القبلة ما استطاع **وسجد بين كفيه على انفه وجهته**
قدم الانث في الذكر مع ان وضع الجبهة اقوي منه في السجدة لان المصلي يضع اولاً ما كان
اقرب الى الارض **ويقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا** لقوله عليه السلام اذا سجد احدهم
فلنقل سبحان ربي الاعلى ثلاثا وانا لم يذكر استحباب الرابدة هذا التماس ذكره في الركوع
والاقتصار في السجدة **على الانث** وهو اسم لما صلب منه **جائز** عند اي خيفة ربه الله
من غير عذر يمنع من السجود على الجبهة **مع الاساءة** اي الكراهة وقالا لا يجوز قيد بالانث
لان الاقتصار على الارنية وهي ما لان منه غير جائز اتفاقاً وعلى الجبهة جائز اتفاقاً ولكنه يكره
ان لم يكن على الانث عذر وعليه رواية الاكثر وكذا باحدهما وعلى اليد والذقن غير جائز اتفاقاً
وقيد بقوله من غير عذر لان الاقتصار عليه مع العذر على الجبهة جائز اتفاقاً **وروي عنه** اي

ع

عن اي خيفة **نحو الامار عليه القوي** لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء
على اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والانث غير هذه الاعضاء فيجب ان لا يادي بوضع
الانث مجردا كما لا يادي بوضع الخد والذقن وله ان المشهور في الخبر الوجه لا الجبهة لكن كل الوجه
غير مراد بالاجماع فيراد بوضعه والذقن خرجا عنه بالاجماع لان التقليم لم يشترع بوضعهما
فبقى الجبهة والانث فكما جاز الاقتصار بالجبهة يجوز بالانث فان قلت اذا وضع من الجبهة مقدارا لانث
هل يجوز عند اي خيفة قلت ذكر في التجنيس انه لا يجوز لان الانث عضو كامل وهذا المقدار
ليس بغيره كامل ولا يكثر منها **ويجوز** اي السجود **على فاضل ثوبه وكور عمامته** اي دورها
اذا وجد حجم الارض قال الشافعي لا يجوز لما روي خباب بن الارت انه شكى للنبي عليه السلام
من حر الرضاة جهنمه ولم ياذن له بالسجدة على طرف ثوبه وقوله عليه السلام الرضاة جهنم على
الارض ياربنا وروى انه عليه السلام سجد على كور عمامته وعلى فاضل ثوبه قد ما يوجد
الحجم لانه لو لم يجد حجم الارض لا يجوز اتفاقاً وتفسير وجد ان الحجم ما قالوا من ان الساجد ان
بالخ لا يستقل راسه المغم من ذلك ولو سجد على النخ او القطن المحلج ان كان مثليداً او وجد حجم
يجوز والا فلا كذا في المجتبى **ولم يكرهه** **على جلد وسطح** بكسر الميم اي بلاس قال مالك السجود
على ما ابنت الارض افضل لما روي انه عليه السلام كان يطلب الخمر اذا اراد الصلوة وهي
سجادة صغيرة يحمل من سعف النخل ولنا ما روي انه عليه السلام سجد على فوفة مدبوعة ولو
كان مكروها لمافعله **ويجوز** **ابو يوسف** السجدة بالوضع اي سجد الصلوة بوضع الراس على الارض
لا بالرفع اي قال محمد بكل برفعه لان تمام الاشياء بانتهايه وانتهى السجدة برفع الراس ولا يبي يوسف
ان السجدة عبارة عن الاختصاص وذاتيم بوضع الراس في شرط الرفع فقد زاد على النص وفي الحق
ينبغي بقوله محمد لانه ارفق واقرب قيدنا بسجدة الصلوة لان سجدة التلاوة على ظاهرها الجواب لا يتم
بالوضع اتفاقاً حتى لو تكلم فيها او احدث فعلية اعادتها كذا في الحائنه وقايدة خلاف يظهر من
الظاهر خمسة ولم يتعد في الرابعه وفيه الخامسة وسبق الحديث فيها لا يمكن اصلاح صلوة عند
ابي يوسف لانه بمجرد الوضع ثم الخامسة ففسد فرضه لفوات الفقرة الاخيرة عنه وعند محمد
لم يتم الخامسة فينقضها ويتم الفرض بالتعود حكى ان سايلا سأل ابا يوسف عن هذه المسألة
فقال بطلت صلوته وسأل محمد عن هذه فقال جازت صلوته فاخبر ابا يوسف بما قال محمد
فقال ابو يوسف ربه صلوة فسدت يصلح الحديث ربه كذا ذكر عند الاستحباب والفتوى
على قول محمد لانه ارفق واقرب من جامع البردوي **ثم يكره ويقعد** ولو لم يقعد فعن اي خيفة
انه ان كان الى التعود اقرب جاز سجدة الثانية لانه بعد قاعدا وان كان الى الارض
اقرب لا يجوز لانه بعد ساجداً وهو مختار صاحب الهداية وقال القدوري اذا رفع
رأسه مقدار ما يبني رافعاً جاز وهو مختار صاحب المحيط **ثم يكره ويسجد ثانية** قيل

الحكمة تكررهما ان الاولى لامتنان الامر والثانية لترغيم ابليس وقبل الاولى اشار الى انه
خلق من تراب والثانية الى ان يعود اليه والاحسن ان يقال انه تعبدى فلا يطلب فيه
المعين كما مراد الركعات ثم **يكره ويهين** اي يقوم الى الركعة الثانية ولا تنس جلسة
الاستراحة وهي الجلسة الخفيفة بعد السجدة الثانية قال الشافعي انها سنة لما روي انه
عليه السلام كان يجلس هكذا ولنا ما روي ابو هريرة انه عليه السلام كان يهبط في الصلوة على صدور
قدميه وكذا عن علي وابن مسعود وابن عمر ولان هذه فعدة استراحة والصلوة ما وضعت
لها وما رواه محمود على حالة العذر بسبب الكبر **وتنارق** الركعة الثانية **الاولى في**
التشا والتعود من حيث انها لا يوجدان في الثانية لانها لم يشرع الا مرة واحدة **وامر محمد**
بتقصيرها عن اي يجعل الركعة الثانية اقصر من الاولى في القراءة **مطلقا** اي في الصلوة
كلها وهذا الامر للاستحباب **كالنحر** اي كما ان ثانية اقصر من الاولى بالاتفاق وقال
سوي بينهما في غير النحر له ما روي ابو قتادة انه عليه السلام كان يطيل الركعة الاولى على
الثانية في الصلوات كلها واما ان الركعتان مستويتان في استحقاق القراءة فليستوا في قدرها
وما رواه محمود على الاطالة بالتشا والتعود وقياسه على النحر غير صحيح لان وقته وقت نور
وغفلة فشرع تطويل الاولى فيه ليدرك الناس الجماعة اعلم ان هذا الخلاف في الصلوات الخمس
واملة الجميع والعديد من قسوس القراءة بين الركعتين اتفاقا كذا في نظم الامام البرزوي
قيد بتقصيرها لان اطالة الثانية على الاولى مكروهة اتفاقا والمعتبر في الزيادة والنقصان
ثلاث وما دونها غير معتبر لتفاوت المخرج في الاحتراز عنه هذا في الفرائض واملة النوافل
فاطالة الثانية غير مكروهة كذا في جامع المحمدي قبل الخلاف في الامام لان عليه رعاية حق
القوم واما المنفرد فيقرأ ما شاؤ في كتاب المخرج الا فضل انه كالامام **ولم يتوركوا في**
التعدتين قال مالك السنة ان يتورك في القعدتين اي يخرج رجله من الجانب الايمن
ويصق اليه على الارض كذا في المحرر والمصنف والهداية وغيرهما ذكر المصنف في الشرح
هو ان يجلس على اليه وينصب رجله اليمنى ويخرج اليسرى من تحتها لما روي يعود اليه
عليه السلام في الصلوة كذا في **فتاوى** فيها يعني السنة في القعدتين عندنا ان يقرئ على
رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة لما روت عائشة ان النبي
عليه السلام قد فعل بها كذا في ما روي من توركه محمود على ضعفه وكبر **لا في الاول فقط**
يعني السنة عند الشافعي ان يقرئ في القعدة الاولى ويتكلم في الثانية لما روي انه عليه السلام
كان يتورك في الاخير **وتورك المراه** لانه استرها **ويستط** اصابعه على فخذه لانه عليه
السلام فعل كذا **او يتشهد** اي يقرأ التحيات لله الي اخره وهذا من اطلاق اسم البعض على
الكل لان الشاهد بعض التحيات وهذا الشاهد ما رواه ابن مسعود قال اخذ بيدي

السورة

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل **التحيات لله** اي العبادات المألفة لله **والصلوات**
اي العبادات الفعلية لله **والطيبات** اي العبادات المألفة لله وهذا على مثال من دخل
على السلطان فيقبله او لا ثم يخدم ثم يبدل المال **السلام عليك ايها النبي ورحمة الله**
وبركاته قيل لي اي تحية السلام ليل المعراج على الله تعالى بالاشيا المذكورة روى عليه السلام تحياته
التحيات لله والرحمة بمقابلته الصلوات والبركة بمقابلته الطيبات البركة لها والبركة لها **السلام**
علينا وعلى عباد الله الصالحين وهذا السلام بقول النبي عليه السلام في تلك الليلة **اشهد**
ان لا اله الا الله وفي منية المفتي رفع سائته اليمنى في الشاهد عند التهليل مكره وفي المحرر
انه سنة رفعها عند النبي ويضعها عند الاثبات وهو قول اي حنيفة ومحمد وكثير من الفقهاء
والاثر في العمل بها **واشهد ان محمدا عبده ورسوله** **ويجب** فيها اي الشاهد في القعدة
لواظبه النبي عليه السلام على ذلك فيهما **مغرض** في ثنائيه وقال الشافعي الشاهد في القعدة
الثانية لما روي ان النبي عليه السلام قرأ الشاهد فيها وامرهم بذلك قلنا هذا يدل على الوجوب
دون الغرض **وعطف فيه** اي في الشاهد **بواو** يعني يقول والصلوات والطيبات
وتركها اي العطف وعند الشافعي يتركه ويقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات
لله هذا مخالف لما في المنظومة لان المذكور فيه ان الشاهد بواو واحدة عنده وهو يقول التحيات
والصلوات الطيبات الركيات لله روي ان اعرابا دخل على اي حنيفة في المسجد وقال يا ابا
ابو امير بواوين فقال بارك الله فيك كما بارك في الاول ثم ولي فقال اصحابه عن سؤالي فقال
يسالني عن الشاهد انه بواوين ام بواو قلت بواوين فقال بارك الله فيك كما بارك في
شجرة مباركة رتبته لا شرفه ولا عزه فيجعل ان يكون عنه روايتان ويجوز ان يقرأ
قوله ولا يتركه بتشهد الرا من التبريك يعني لا يقول في الشاهد المباركات لكن هذا
التوجيه كان على المؤلف ان يرد قول الشافعي ونقول لا بواو واحدة ونقول **السلام**
يعني يقول فيه السلام عليك السلام علينا وعلى عباد الله والشافعي يقول سلام عليك ايها النبي ورحمة
وبركاته سلام علينا اي اخو له ان ابن عباس روي الشاهد على النبي عليه السلام هكذا
ولنا ما رواه ابن مسعود من الشاهد والاخذ به اول لان عامة الصحابة اخذوا بالشهادة في
روي ان ابا بكر رضي الله عنه كان يعلم على النبي تشهد مولانا فيه ناكدا للعلم وهو الاخذ به الاول
والامر وهو قول وتعرف السلام باللام الدالة على الجنس وزيادة الواو الدالة على ان كل صفة تشا
على حدة **ويدعو في الاخير** **بما سبب الادعية الماثورة** اي المتقولة بالاثرة من دعائه
المعظم والاستعاذه من سوء الاحوال لما روي ان النبي عليه السلام كان يدعو لنفسه في التماس
ولقد اقيدها بالخير حتى لو زاد على الشاهد في الاولى لم يزمه الهوى **مطلقا** يعني قال الشافعي
يجوز ان يدعو في الصلاة بما يتعلق بالدنيا كقوله اللهم ارزقني السلامه بدراهم جزيلة وجوارك

السورة

جميعه لما روي ان النبي عليه السلام قال سلوا الله حوائجكم حتي الشئع لعلكم والمخافه وركم
ولنا قولنا عليه السلام ان صلواته هذه لا تصلح فيها شيء من كلام الناس وما رواه غير مختص بالصلوة
فجعل على جوارحه لما روي وما لا يستحيل سواها من الجاهل ومن كلام الناس وما رواه غير مختص
حتى لو قال وقتا عذاب القصر بفساد صلواته لان سوال الامان من الفقر عن جمال من العبا
وهذا اذا لم يتعد قدر الشئع في اجز الصلوة واما اذا تعدت صلواته فانه ان لم يكن مسوقا
وخرج به منها **صلوة النبي عليه السلام** انما قد مرها على دعائه لان من الى باب الملك
لا بد من التوجه كخاصته واخر حوائجه هو النبي عليه السلام وتحفته الصلوة عليه اولان تقدر
عليه اقرب الاجابة لان الصلوة على النبي عليه السلام مستحبة بعد الدعاء بعد المستجاب برحمة الله
لان الكرم بعد اجابته اول المسولات عنه لا يرد بانها **وفرضها في العزم** لانها ما مودون
بالصلوة على النبي عليه السلام والامر بالتعل لا يقتضي التكرار **لا في كل صلوة** يعني قال الشافعي
لا يصح صلوة بدون الصلوة على النبي لقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل علي في صلواته **ففي**
فيها يعني جعل الصلوة على النبي عليه السلام في الصلوة سنة لانها لو كانت فرضة التي عليه السلام
للاعرابي حين علمه ان كان الصلوة وما رواه بخلافه علي في الكمال **وقيل** يعني الصلوة على
النبي عليه السلام واجبة على الذكر والسامع **لا في كل صلوة** لقوله عليه السلام من ذكرني عنده ولم
يصل علي فقد جفائي وهذا قول الطحاوي اعترض عليه فخر الاسلام في الجامع الكبير ان الصلوة
على النبي عليه السلام لم تجز عن ذكره ولو وجبت كلما ذكر لا تجز فافراغا عن الصلوة عنده عمنها
واجب عنه بان الفراغ بوجوبه لا داخل كما في سجدة التلاوة اذا اتخذ المجلس لكن لقائل
ان منع هذا الجواب بان التداخل بوجوب حق الله والصلوة على النبي حقه وسأله فاجابني
دلالة عليه ولا تدخل في حقوق العباد ولهذا قال لو لم يعطس وحمد الله تعالى مرارة
مجلس ينبغي للسامع ان يشتمه في كل مرة ونجيب عن اعتراضه بان يقول المراد من ذكر النبي
عليه السلام الوجوب للصلوة عليه الذكر المسموع في غير ضمن الصلوة **فيها** قال الامام السرخسي
المختار انها مستحبة كلما ذكر النبي عليه السلام وعليه الفتوى اقول لو قال المصنف فحمله
فيها سنة لا فرضة ونجيب في العزم **وقيل** كلما ذكر النبي كان او جز تركيا والمحسن تركيا
لا تخفى علي من كان ليبي **يقول السلام عليه** ورحمة الله وجوب يعني يجب الخروج من الصلوة
بالسلام **لا يفرضه** اي قال الشافعي هو فرض لقوله عليه السلام تحلبها التسليم ولنا ما روي انه
عليه السلام قال اذا تعد الامام في اخر صلواته ثم احدث قبل ان يسلم فقد ركب صلواته وما رواه
لا يدل على الفرضية لانه خبر الواحد بل يدل على الوجوب وقد قلنا به وامروا به اي
بالسلام **فيها** واما لامة تلقاه بوجوبه ما لك يسلم مرة جهة وجهه لما روي انه عليه السلام
كان يسلم تلقا وجهه ولنا ما روي كثير من الصحابة انه عليه السلام كان يسلم عن يمينه وشماله حتي

اي

يري بياض خديه ولو سلم تلقا وجهه يصرف ذلك عندنا الى اليمين فيعيد من يسار كذا
في المحيط **وسوي الامام** اي في تسليمه **الرجال والحفظ** وهم الملايكة الذين يحفظون
لان الامام مناجات الرب صار عزلة القاب فلما فرغ عنها يسلم على الحاضرين وينويهم وقيل
ينوي بالاول الحاضرين وبالثاني جميع الصالحين خص الرجال بالذكر لان الصحيح انه لا ينوي
النساء زمانا وقيل انما ينويهم بالسلام لصبر عوصا من اختلاف الامام بالنية وقت سلامهم
ذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير هذا الذي تركه جميع الناس لعري قد قال حقا لان النية
في الصلوة اسلام صادرة كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينويهم احد الا الفقهاء وفيهم نظروا **والمأمور**
اي ينوي المأمور **امامه ايضا** اي كنية الرجال والحفظ واما خصي المأمور بالنية
مع دخوله في الحاضرين لانه احسن اليه بان يلتزم صلواته جهة وجهه وفساد **اي جهة**
الامام يعني ان كان الامام عن يمينه نواهي التسليم الاول وان كان عن شماله نواهي
الثانية **وان حذاه** اي ان كان المأمور محاذيا للامام **نواهي** اي في التسليمين
لانه ذو حظ من الجانبين وفي المجرور روي عن النبي عليه السلام انه قال كتب للذي خلف الامام
هذا به في الصف الاول ثواب مائة صلوة والذي في الصف خمسة وسبعون والذي في الصف
خمسون والذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون **والمنفرد** اي ينوي المنفرد **الحفظ**
لانه ليس معهم سواهم **وجعله** اي محمد السلام من **الامام يخرج المقتد** وقال لا يخرج المقتد
من صلواته بسلام الامام حتي يوجد منه قول يخرج منها وفي الحقايق الخلاف فيما لم يسبق عليه
شي من واجبات الصلوة اذ من بقا شي منها لا يخرج بسلام الامام اتفاقا كما لا يخفى اذا نام
فلم يمشي حتي سلم الامام ينبغي ان يتشهد ثم يسلم ويسلم الامام من امد الجانبين يخرج من الصلوة
وقايتك الخلاف تطهره في تصحيحه المقتدي في تلك الحالة فتعذر لمجرد لا ينقض طهارته وعندنا
مقتض له ان المقتدي بسلام الامام فاذا خرج الاصل خرج التبع كما لو قصده الامام او احدث
بالعهد واما ان سلام الامام بوجوب تمام صلواته دون صلوة المقتدي الا يري انه لو كان
مسبوقا كان عليه ان يتم صلواته ثم يخرج فبما صلوة كل واحد يكون بعبادة لا بفعل غير خلاف الحديث
الهدى والفتنة لا بما غير متبين بل مفسدان للصلوة فاذا افسد صلوة الامام فسد صلوة المقتدي
وعكسه اي عكس هذا الحكم السابق **فمن عزم على سجود السهو** يعني جعل سلام الامام
الذي عليه سجدة السهو عن يخرج المقتدي من الصلوة لان سجدة السهو لما وجبت عليه لم يكن ان يفي
حرم من الصلوة لينتهي بقصا بها بسجود واقع فيها اذ بالسجود الواقع خارجا عن السجود فبما
واوقفا **احد** يعني فلا يخرج الامام في الصلوة المذكورة خروجا موقفا **فان سجد**
الى الصلوة فصارت حكم الداخل فيها قبل السجدة كضرورة ان يقع الخارج في سجدة واحدة وان لم يسجد
احدثت فجعل السلام المحلل عمله من وقت وقوعه وقاية الخلاف تطهره انه لو اقتدي به

الصلوة لا يصح

انسان في تلك الحالة فعندها ان عاد الى سجود السجود اقتدا او كون القام في الصلوة
وان لم يجد لم يصح اقتدا او لوقوعه في خارج الصلوة وعند محمد صحيح اقتدا او عاد اول بعد
وفي ان المسافر لو نوي الإقامة في تلك الحالة تحول فرضه اربعاً عند محمد وسجد السجود ولو لم
يسجد وعندها لا تحول لوقوع اليه خارج الصلوة وسقط عنه سجدة السجود **وقهقهة**
عوضه يعني تقهقهة الإمام في آخر صلوة عوض السلام **تفسد صلوة المسبوق** عند أبي
حنيفة وقال لا تقصد لان التقهقهة لم تقصد صلوة الإمام مع صدوره هامة في الأول
ان لا تقصد صلوة من لم يقصد ركنه وهو المسبوق فصار كما لو سلم الإمام وتكلم وله
ان التقهقهة افسدت الجز الذي لا فقه من صلوة الإمام ففسدت من صلوة المسبوق
الجز الذي ينتهي عليه الا ان الإمام استغنى عن ذلك الجز لعدم احتياجه الى السجود المسبوق
يحتاج اليه لانه في أثناء صلوة البناء على الفساد فاسد ففسد صلوة بخلاف السلام
لانه منه وتكلم وكذا الكلام في تقهقهة الإمام لان سلامه وكلامه لا تقصد صلوة المسبوق
بالإتفاق وكذا تقهقهة المسبوق ففسد صلوة اتفاقاً وفيه بقوله عوضه لانه لو تقهقهة قبل
الشهادة ففسد صلوة الجميع اتفاقاً وفيه بالمسبوق لان صلوة الإمام والمركب تامة
اتفاقاً و في صلوة اللاحق روايتان وفي المحيط الخلاف فيما اذا لم يقصد المسبوق الركعة
بالسجدة لان حكم الافراد لم يتقرر له وبعد ما قيد بها لا تقصد صلوة المسبوق
اتفاقاً لغير حكم الافراد له وهذا يشير الى جواز قيام المسبوق قبل سلام الإمام
ونقصانها اي بالتقهقهة الواقعة موقوع السلام **الوضو** وقال لا يفتقر
بالوضو لان الصلوة لا تقصد اتفاقاً لانه ان كون التقهقهة ناقصة مخالف للقياس ورد
بالنصر في موضع افسدت الصلوة ينبغي ان يقتصر على مورد هـ وهذه التقهقهة غير
مفسدة فلا تنقض الوضو ولنا ان التقهقهة جعلت حداً لمصادفة حرمة الصلوة وهذه
وقعت في حرمة الصلاة فيكون حداً وهذه التقهقهة مفسدة للجز الذي لا فقه لكن فساد
لم يؤثر فيها معنى لعدم البناء عليه فصحت صلوته ولهذا الوصف في أثناء الصلوة افسدت كلها
والمسبوق اي المصلي حدث قبله اي قبل السلام **نقصانها** لانه وقف لانه لو مكث ساعة
خرج من الصلوة **وتنقض** لانه سبق الحدث لم يخرج فتوضا وسلم لان التسليم واجب
عليه **فان تعذر** اي الحدث او تعذر ما جاء في الصلوة كالسلام ونحوه **هذه الحائز** اخر الصلاة
قبل السلام تمت صلوته لوجود الناطع وانما لم اعتبره الشارع في صورة سفته تحقفاً وتسهيلاً
عليه بخلاف المتأمل لان الجاني لا يستحق بفعله التحقير **وان راي التيمم الماقبل**
السلام او انقضت مدة مسجدة أو خلعها **وقيل** ان كان واسع الساق لا يحتاج في تركه الى
المعالجة **او تعلم الامي** وهو من لا يعرف القراءة والكتابة **سورة** يعني تذكر بعد الشيطان

او سمع او وجد الطاري ثوباً او قدر الموي على الركوع **والمسجد** او خرج وقت **المسجد** اعلم انه لو قال
او خرج وقت المعبود وكان اولي لشمله المستحاضة ومن معها **او تذكرك** صاحب
الترتيب **فأيتة** وكان في الوقت سعة **او استخلف** الامام **الفاري** امي حين احدث
او طلعت الشمس **الفار** او خرج وقت **المسجد** او سقطت **المسجد** عن ركنه **فصلونه باطله**
لا يطل قيد خلع الخف بالرفق لانه لو خلعه جعل كتر تمت صلوته اتفاقاً وفسدنا فعل الآ
تذكره او يسمعه لانه لو فعلها من الغير تمت صلوته لانه صنع منه اعلم ان كون الاستخلاف
مفسد عند أبي حنيفة بخلاف صاحب الهداية ومختار فخر الاسلام انه غير مفسد اتفاقاً
لان الامي لا يصلح للإمامة وان تحقق الخلاف في تمام الصلوة ونسأدها عند خروج
وقت الجمعة مع اختلافهم في خروجه انما تصور على قول من يقول بين الظهر والعصر وقت
يهمل فاذا صار الظل مثله تحقق خروج الظهر اتفاقاً او يكون الخلاف في صورته عند
بعد ما قعد قلداً للشهد اذا صار الظل مثله تتم صلوته وعنده اذا صار الظل مثله يطل
وقيد بسقوط الجيرة بالبر لا بها لو سقطت لا عن بر لا بطل اتفاقاً وهذه المسائل تسمى
عشرية لانها بعد العدد في الروايات المشهورة كذا في الكفاية وغيرها لكن هذه التسعة ظاهراً
من حيث العريضة لانه لا يجوز التمسك الى اثني عشر ولا الى غيره من العدد المركب الا اذا كان
في نسب الى صدره يقال خمسي في خمسة عشر وعليه في جليلك ذكر في **المفصل** **والاصل** عند
أبي حنيفة **افترس الخروج من الصلوة بفعل المصلي** وعندها ليس بفرض له ان الصلاة خرج
من خروج الدين كالحج وخروج الخارج منه كان فرضاً بفعل فكذا المصلي ولما ان الخروج من الصلوة
قد يكون بفعل هو مفسد كالتقهقهة والحدث العهد فيها فلا يجوز وصفه بالفرض من الإمام
السرخصي هذا الاصل فان صلوة المتم اذا راي الماء والمسح اذا انقضت مدة مسجدة او خلعها
برفق او المعبود اذا خرج وقته انما بطلت لعمل الحدث السابق عمله لا لغوات الصنع منهم ولانه
لو كان الخروج بصنع المصلي فرضاً لا يقتصر بما هو قربة كالحج واضعت هذا اورد المصنف اصلاً
اخر ذكره ابو الحسن الكرخي رحمه الله واختاره المحققون **وتنقض** **استواؤها** **واخرها**
في وجود المصلي كنية الإقامة فلا تغير فرض المسافر سواء حدث في اوله او اخره فاعتراض هذه العو
في اخر الصلوة تنقضها كما تنقضها في اولها وقال ليس اخر الصلوة كاولها فان المغير اذا حدث في
اولها استأنزمت بنا فيها عليه فافسد جز من اولها بخلاف تنقض البناء ففسد الكل وهذا المعنى
مفقود في اخرها فاعتراض هذا لعوارض بعد الشهادة يكون كاعتراضها بعد السلام واما في الاقا
فتغير وصف الصلاة من قصر الى كمال لا من صحة الى ابطال **فصل** في الوتر **واجب**
عند أبي حنيفة اي فرض لقوله عليه السلام ان الله اذا كرم صلوة الا وهي الوتر وانما لا يكون الا من جنس
المرتبة عليه فيكون فرضاً لكن لم يكن حجة لانه ثبت بحمد الواحد **وقال** **السنن** **انقوله**

واسجدوا بعد صلاة
مكة خارجة عن الصلاة

عليه السلام لم يكت علي ولم يكت عليكم الوتر والفتحي والاصفي **فقد كن** هذا تنوع لما قبله
 يعني تذكر الوتر لصاحب الترتيب **في الخبر** اي فرضه **فسد له** اي لذلك الفرض عندنا
 حقيقه اذا كان في الوقت سعة وعندهما لا يفسد فبعدنا بالقرص لان سنة الفجر لا يفسد لاندرك
 اتفاقا وكذا **الخبر** لو تذكر **فايقتد** فيه اي في الوتر يفسد الوتر عنده ولا يفسد عندهما
 له في المسيلين انه تذكر فرضا في فرض ولما انه تذكر سنة في فرض او فرضا في سنة **واعادته**
لا عاده العشاء غير له يعني لو صلى العشاء بلا طهارة وهو يظن انه طاهر فسبقة حدث ففصل
 الوتر ثم علم ان العشاء غير صحيحه فاعادها لا يلزمه اعاده الوتر عنده ليقطع الترتيب عنده
 بعيدا الوتر لانه سنة تابعة للعشاء **ونوتر بثلاث** اي فصل الوتر بثلاث ركعات **كله**
لا بواحد اي قال الشافعي في قول الوتر ركعة واحدة بلا فتوت لقوله عليه السلام
 صلوة الليل مثني فاذا خفت الصبح فادبر ركعة ولما لم يردت عايشه ان النبي عليه السلام
 كان يوتر بثلاث ركعات وعليه اجمع المسلمون **فاذا فرغ في الثالثة من القراءة كبر ورفع يدها** اي
 دعي الفتوت ثم ان كان مفترقا قال محمد رحمه الله لا يفت لان الصلوة تختلف في الفتوت
 . انه من القرآن والمقتدي كان لا يقرأ القرآن حقيقة فلا يقرأ ما له شهرته وان كان اماما
 يحجر وان كان مفترقا فله الخيار في الجهر والاختفاء وقال ابو يوسف يقرأ المقتدي الفتوت
 ويخافه الامام والمفترق لانه دعا حقيقة وهو المختار وفي الاجناس لو شك في الوتر ان
 في الاولى او في الثانية او الثالثة يفت في الركعة التي هو فيها ثم يعيد ثم يصلي ركعتين بعد
 ويقت فيها لان الفتوت وان كان بدعة في الاولى والثانية لكنه واجب في الثالثة وما ردد
 بين الواجب والبدعة يوجب به احتياط وقال ابو الليث اذا لم يحسن الفتوت يقول
 اللهم اغفر لي ثلاث مرات ولو نسي الفتوت فقد كبر في الركوع فالصحيح انه لا يعود الى القيام
 ولا يفت لان فيه رفض الفرض لاداء الواجب ولو عاود فت يقرأ الوتر واخيه سجد الركوع
 ولما روي انه عليه السلام لا يفسد صلوته لان له شبهة القرآن فاعبر بحقيقة القرآن **وقد**
 اي الفتوت **على الركوع** وقال الشافعي يفت بعده لما روي انه عليه السلام قنت في اخر
 الوتر واخره ما بعد الركوع ولما روي انه عليه السلام قنت قبل الركوع وما روي ما رواه
 ان ما بعد نصف التي يطلق عليه اخره **والاخصه** اي الفتوت في الوتر بانصف **الاجير**
من رمضان وقال الشافعي به لما روي ان عمر رضي الله عنه امر ابي اسحق بالامامة في
 ليالي رمضان وامر بالفتوت في النصف منه ولما قوله عليه السلام الحسن من علم
 الفتوت اجعل هذا في ترك من غير فصل والمراد بالفتوت فيما رواه طول القراءة
ولا يفت في الخبر اي لا فتوت في الخبر عندنا وقال الشافعي يفت في الركعة الثانية
 من الفجر لما روي انه عليه السلام قنت في الفجر بعد الركوع قيد بالفجر لانه في غير لا يفت

بما

فان قالوا قد روي في الخبر

اخذ ان لفظه وما تورد في

ولو عاد

عن

عنده الا اذا حدث المسلم حادثه فيقت ويدعو لها ولما روي ابن مسعود انه عليه السلام
 قنت في الفجر ستر اثم تركه **فان اقتدي** الحق **بقانت** اي يفت في الفجر **بما** اي
 ابو يوسف الحق **متابعه** اي بان يتابع الامام في فتوته لانه التزام المتابعة باقتدائه فلا
 يتركها وقا لاسك قايما وقيل قاعدا تحقيقا للمخالفة صورة لان الفتوت في الفجر مفسوخ
 فلا يتابعه فيه ذكره النهاية على هذا الخلاف اذا كبر الامام خمس صلوة الجنازة ففعله
 ثابته وعندنا لا في الثانية لو قام الامام بعد الاخير الى الخامسة ساهيا لا يتابعه بل
 يترك جالسا ان عاد يصلي معه وان قيد الخامسة بالسجدة يسلم ولا ينتظره وان قام الى الثالثة
 قبل ان يفرغ المقتدي من الشهد لا يتابعه بل يتم الشهد وفي الخلاف لو اقتدي من
 يفت بعد الركوع او سجد للمسهو قبل السلام يتابعه في الفتوت والسجود اتفاقا لمكان الا
فصل في الامامة **سنة للرجال الاداء جماعة سنة مكرمة** اي قوته تشبه الواجب
 واكثر المشايخ على انه واجب وتسميته سنة لانه ثابت بالسنة لكن ان فاتته جماعة لا يجب
 عليه الطلب في مسجد اخر **ولا تكرهه في مسجد محلة باذان ثان** يعني اذا كان لمسجد امام
 معلوم وجماعة معلومة فصولا فيه جماعة باذان واقامة لا يباح تكرار الجماعة باذان واقامة
 محله خلافا للشافعي قيد مسجد محلة لانه لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها اتفاقا
 وقيد باذان ثان لانهم لو صلوا فيه بلا اذان يباح اتفاقا وانما يذكر الاقامة مع اذا
 اكتفا بذكره له ان الفريق الثاني مخاطبون بالجماعة كالغزو الاول يجوز لهم ذلك كما لو
 صلى في المسجد غير اهله ولما روي انه عليه السلام خرج ليصل بين قوم فعاد الى المسجد
 وقد صلى اهله فعاد الى منزله فجمع اهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار النبي عليه السلام
 الصلوة في بيته على الجماعة في المسجد بخلاف ما اذا صلى غير اهله المسجد لان حقه لا يطل
 بفعل غيرهم **فومر الاعلم** اي اعلم الجماعة باحكام الصلوة صحة وفساد اذا كان يحسن
 من القراء مفترقا عما يجوز به الصلوة لان الحاجة الى العلم اشد حتي اذا عرض له عارض امكنه
 اصلاح صلوته الا ان يكون ممن يطعن في دينه فلا تقدم لان الناس لا يرغبون في اقتدائه
فلا لا خبر اي ان تساوا في العلم يومهم القوم قرانا وتحسينا لقراءته لان القراءة ركن
 في الصلوة والحاجة اليها مس **فالاويع** اي ان تساوا فيه يومهم اشد هم اجتنابا عن الشها
 لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي **فالاويع** اي تساوا فيه يومهم
 اكبرهم سنا لما روي ان النبي عليه السلام قال لابن ابي مليكة ليومك اكبر سنا **فالاويع** اي ان
 تساوا فيه يومهم احسنهم الفا بالناس فان تساوا فيه واحسنهم وجهها اي اكثرهم صلوة بالليل
 لما روي انه عليه السلام قال من كثرت صلوته بالليل حسن وجهه بالهاروان تساوا فيه في
 فاشرفهم سنا وان تساوا فيه فانظرهم ثوبا لان هذه الصفات تكثير الجماعة وان لا تسوا

ل

يقرب او الخبار الى القوم كذا المعراج **وله عدم الاعنى والعبد وولد الزنا والمتدع والفا**
لان في تقديمه هو لا تقبل الجماعة لان الطباع يحب اتباع الاكمل دون النقص وكذا الاقدا
بالشافعي مكره لكنه اذا علم ان الشافعي لم يتوضا من فصد ووجوه ولم يغسل ثوبه من المني
ولم يبدكه او توضا من ما القلتين العجس واشباهما لم يفسد الصلوة عند المقتد
لا يجوز اقتدا به وان شاهد انه من امرأة ولم يتوضا فافتدى به قبل يجوز والا فسر
انه لا يجوز لما في دعم الامام ان صلوته غير جائزة كذا الغاية **واجازوا تقديمه**
تقدم الفاسق مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر ولا مال لا يجوز
لان الامامة كرامة والفاسق ليس باهل لها وفي المحيط اذا كان الامام فاسقا وعجز
الجماعة عن معه فلهما ان يتحولوا الى مسجد اخر ولا يأتون بذلك **ولا توم المرأة الا النساء**
مع الكراهة ولم يحز امامتها للرجال لان تقدمها عليهم ممنوع **وقف ام من وسطهن** لان
عائشة فعلت كذا حين كانت جماعة من مستحبة ثم تسبح الاستحباب **ومنع الصبي من**
امامة الرجال مطلقا فرضا كانت او نفلا خلافا للشافعي له ان المقتدي منفرد بصلوته وان
كان تابعا لامامة في الاداء يجوز ولنا ان المقتدي بصلوته على صلوة الامام فصوله الباق
فرض وصلوة الصبي تنل فاقدا الباق اياه يكون بنا القوي على الضعيف فلا **يز في الاصح**
هذا احتراز عما قاله بعض مشايخنا من ان امامة الصبي البالغين يجوز في التراجع قيد
بالرجال لان امامة الصبي الصبيان جائزة اتفاقا **وصف الرجال** لقوله عليه السلام
ليس منكم اولوا الاحلام اي الباهون **ثم الصبيان ثم النساء** الخاضع الخاضع الخاضع
الحكي قدم الصبيان لانهم في الذكوة **ثم النساء ولو جاز بد** امرأه عما قاله قريته كانت
او اجنبية او محرمة او حليمة **مستتر** في الحال او الماضي فيدخل فيها العجوز لانها كانت مشهورة
ومخرج عنها الصبي **صلوة مشتركة** بينهما اذا اذقت امرأة برجل او اقتدي
كلاهما باخر او حكلا كما اذا كانا لاحقين **مطلقا** اي ذات ركوع وسجود **ولا حيل بينهما** وفي
المحيط ادبي حدة في الطول ان يكون مقدار ذراع واقل منه لا يكون حايلا **تفسد صلواته**
اي دون صلوة المرأة وقال الشافعي لا تفسد صلوته اطلق المحادة لتناول كل الاعضاء او بعض
حتى لو كانت على الدكان والرجل عاذ بها على الارض فان حاد اعضاؤه عضوها فسد كذا
في الخلاصة وقيد المرأة لان محاداه الامر بالمستحب لا يفسد في الاصح وقيد المرأة بالعائلة
لان محاداة المحوثة لا تفسد لان صلاحها ليست بصلوة كذا في النهاية وقيد بالمستبهة لان غيرها
لا تفسد اتفاقا وقيد الصلوة بالاشراك الدال على صحة اقتدائها بان نواها الامام لانه
لو اثنى بان لم ينوها الامام لا تفسد محاداتها وقيد بالاشراك بالاداء حقيقة او حكما لان
الاشراك لو ثبت في الترخيم دون الاداء كما اذا كانا مسبوقين وقاما لقضا ما فانا لا تفسد

محذوها

محاذاتها اتفاقا لانها ليسا بمشتركين اذا بل هما حكم المنفردين وقيد بالمطلق لان محاداتها
في صلوة الجنائز لا تفسد اتفاقا وقيد بقوله لا حيل لانه لو كان بينهما حيل لا تفسد اتفاقا
له قياس صلوته بصلواتها ولنا قوله عليه السلام اخر ومن من حيث اخرهن الله والامر للوجوه
وحيث المكان ولا مكان يجب تاخيرها الا في الصلوة فيكون الرجل ما موراثا خيرا
فاذا احادته يكون الرجل ياركا لغرض المقام لانه كان يمكنه ان يقدم عليه بخطوة او خطوتين ففسد
صلوته فلم يمكنه التقدم عليه واشار اليها بالتأخر فلم يتأخر هي فسدت صلواتها لانها لو كانت فرض
المقام كذا في الاخيرة ولنا قيدا للمحاذاة بالقيود المذكورة لما روي عن انس رضي الله عنه
ان جدته مملكة صنعت طعاما فدعت النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ منه قال قوموا اني
لا صلي بكم فاقامني وبيما لنا خلفه وحدثت من ورائنا فصلي بنا وناخيرها النبي عليه السلام
مع ان الانفراد خلف الصف مكره يدل على ان محاداة التفسد فلما ورد النص على خلاف
القياس روعي جميع ما ورد به فان قلت كرهت ان يمشي الواحد فرضية التقدم قلت هذا
من فروض الجماعة وهي تمت بالسنة نفروضا ثبتت بها ايضا كذا في الاسرار وهذا
خبر مشهور جاز به الزيادة على الكتاب وفي المحيط لو حادته مقدار ركن افسدت عندنا
يوسف ولا تفسد عند محمد الاباد اياه **وسم الامام** المأمور **الواحد عن عينة** اي في
حاضيه الايمن **وسم الايمن** لانه عليه السلام فصل لدا **ولا يطول** الامام الصلوة
لقوله عليه السلام من اتم فمما طيل بهم صلوة اضعفهم **وجهر العبد بين والجمعة** لورود
النقل المستفيض صلاوة من عند الهندواني الجهر ان يسمع غيره والمحاذاة ان يسمع نفسه
الكرخي الجهر ان يسمع نفسه وفي المحاذاة تصحيج الحروف كاف قال صاحب المحيط الاصح
قول الهندواني **وعجز المنفرد** بين الجهر والمحاذاة **في المصغر واولي المعرب والعقار**
لانه باعتبار رانه غير مقتد كان كالمقام فيجهر وباعتبار رانه لم يقتد به احد لم يبلن اماما
فتخافت لكن الجهر افضل لكونه من شعار الجماعة **وجهر الامام فيها** اي في الصلوات
الذكورة **وجوبا** لانه محاداه النبي عليه السلام والائمة بعده واماء النقل فتخافت
في النها وفي الليل يتخير واماء القضا ان كان جماعة يجهر وان كان منفردا تخافت جمل
وفي القضا ان كان يصلي العشاء وحده فقرأ الفاتحة او بعض ما اقتدى به رجلان يجهر فيها
بقي **ولو اصابه حصر** وهو شح في معني الضيق اي عجز عن القراءة **فله الاستعلاء** اي
حازله ان يستحل غيره عند ابي حنيفة وقال لا يجوز قال صدر الاسلام الخلف فيما اذا كان
حافظا وعجز لاجل نجل اما اذا سبي القراءة اصلا لا يجوز الاستعلاء اتفاقا لانه يصير
اميا واستخلاف الامي لا يجوز قال الرازي هذا اذا لم يمكنه القواه وان امكده واستخلف
فسدت صلوته وهذا فيما اذا لم يقرأ مقدار اجوار فان كان فراقا استخلف اتفاقا لانه

ان الاستخلاف شرع في الحدث السابق بخلاف القياس وهذا ليس بمعناه لانه ينذر
وقوعه كما لم يشترع الاستخلاف فيما اذا نام فاحتمل في الصلاة لذرة ذلك وله ان الاستخلاف في
الحدث السابق شرع لاصلاح الصلاة واسطة العجز وقد تحقق العجز في القراءة فحوز بها الاستخلاف
قياسا عليه وامامة المصير غير نادرة **والعجز حضور الجماعة** عند أبي حنيفة **الاظهرين** اي
الظهر والعصر **والجمعة** انما استثنى ههنا لان الفسق منتشر في وقتها وافرط السبق
والسفه قد تحلهم على رغبته العجايز وامرأة الفجر والعشاء فممن يأمرون في المغرب بالطعام
مشغولون وفي العبد من المصلي متسع فيمكن الاعتزال عن الرجال **ولا طلقاها** يعني قال
خرج العجايز في الصلوات كلها لانعدام الفتنة لقلة الرغبة فيهن قد بالبحر لان الفتنة ليس
لها حضور اتفاقا قال الامام المحبوي هذا الخلاف كان في زمانهم وامرأة زمانهم من
عن حضور الجماعة فكان هذا نظرا لغلق المسجد حيث جازية زماننا ولم يكن جازية في
الاول وعليه الفتوى **وشرطنا فيه امام من يصح اقتداه** يعني قلنا لا يصح اقتداء المرأة
اذا لم ينوها الامام وقال رفر يصح كما كان يصح اقتداء الرجل وان لم ينه الامام ولنا ان
اقتدائها ان صح ببلاده يلزم فساد صلوته اذا احلته فيكون الزام عليه ببلاده ام منه خلا
الرجل لانه لا يلزم الامام باقتدائه شي وفي الخلاصة الصحيح ان اقتدائها ببلاده الامام
في الجمعة والعبد جاز لا يلائمها لا يمكن من الوقوف بحسب الامام للازدحام ولا قدران تؤدها
وحدها **ولم يؤخر** **والشروع الى الفراغ من الاقامة واسو الصف** وقال مالك السنة
يشروع الامام بعد فراغ المودن من الاقامة واسو الصف لان عثمان رضي الله عنه كان يؤخر
لذا **ولاعيننا الثانية من لفظي الاقامة** له اي للشروع وقال رفر اذا قال المودن قد قامت
الصلوة قام الامام واذا قال مرة ثانية يشروع الامام لئلا يكذب المودن في اخباره **فما ربه** اي
الي يوسف بالشروع استحبابا **عقب الفراغ** من الاقامة ليدرك المودن التحريم مع الامام **وهي**
اي صاحبها يامران بالشروع مع **اولها** اي اول لفظي الاقامة ليكون مسارعة للعبادة
وتصدقها للمودن في اخباره عن قيام الصلوة قبل قول اي يوسف اعدل لان معنى قد قامت
الصلوة قريب قيام الصلوة ليبادروا الى الجماعة فلا يلزم من تاخير الشروع تكذيب المودن اذ
هو صادق في قرب قيامها **وقد عجز** **مقارنا الامام فوجاه** يعني اذا كبر المأموم مقارنا
لتكبير الامام جاز اقتدائه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز واما تقدمه فمجرد اتفاقا
امما قوله عليه السلام اذا كبر الامام فليكن معه في التبع وهو للتحقيق وله قوله عليه السلام انما جعل
الامام اماما ليؤتم به فلا يختلفوا عليه وتام ترك المخالفة انما يكون بالقرآن الا ان وجوبه سقط
للخرج فبقي اجوازها لافتيار وياه محمول على القرآن كما في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا وقد اريد به القرآن بالاجماع **وقيل هو الافضل** يعني الافضل عنده ان يكبر معه

وعندها

وعندهما ان يكبر معه لان قصد القرآن احتمال ان يكون شفع كبير المومئتين متقدما فيكون
اقتداءه فاسدا وفي التأخير ليس كذلك فيكون التأخير افضل ولما ان الاقتداء على
المواقفة وفي التأخير مخالفة فكون القرآن افضل قيد بالتحرمة لان المقارنة في سائر الاما
افضل اتفاقا وعن أبي حنيفة ان التأخير افضل في السلام لانه يخرج به عن العبادات قال
شيخ الاسلام قوله ادق احوذ وقولنا ارفق واحوط فائدة الخلاف بظهور وقت ادراك
فصيل تكبير الاقتراح فعنده لا يدركها لم يكبر مع الامام وعندهما يدركها اذا كبرت وقت
الثاني من المحابيق **ومعه** اي المومئتين **عن القراءة** خلف الامام وقال الشافعي قدرا
القائمة ويضم اليها سورة التي تحاقت فيها وفي الجملة يقتصر على القائمة لما روي ان النبي
عليه السلام امر المومئين بقراءة القائمة ولما قوله عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام
له قراءة وما رواه محمود على ابتداء الاسلام وروي عن محمد انه يقرأ القائمة فقط احتياطا وانه
مال بعض المشايخ لكن الاصح انه مكروه لما روي انه عليه السلام قال من قرأ خلف الامام
فقد اخطا اظن اي السنة **وجعله تبعا** اي المومئتين الامام **مطلقا** اي في الصحة والفساد
والصوت حتى اذا ظهر ان الامام كان محدثا اعاد المومئتين صلوته وقال الشافعي المومئتين تابع
للإمام في الصوت فلا يجيد لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به اي ابواقته المأمومين
افعاله والمصير يد على انه تابع في الصوت لانه الصحة والفساد فكون صلوة المأموم مستقلة
في نفسها وفسادها انما يكون بقوات شرطها او ركنها ولما روي انه عليه السلام قال انما
رجل صل يقيم ثم تذكر انه محدث اعادوا واعادوا في هذا يدل على ان الامام ضامن بصلوته
صلوة المأموم **وانفسدنا** الامامة **من معذور** كمن به سلس البول والحاربي والامي
والمومي **بخلاف** كالمصحيح والمكسبي والقاري والقادر على الركوع والسجود **والناقلة**
لغوته يعني اذا كان المعذور مصليا فزال العذر عنه في انشأ صلوته لا يجوز بناها فيها
على ما معنى عندنا وقال رفر يجوز امامة المعذور والخلافه وبنائه وايضا لان صلوة المعذور
صحيحة في حق نفسه لانه انما هو مأمور به فيصح اقتدائه من المومئتين كما صح امامة المتيتم
للمتوضي والماسح الغسل فيجوز بناؤه في صلوته لانه بناء صحيح على الصحيح ولنا ان صلوة الامام
متضمنة لصلوة المقتدي وصلوة المعذور ضعيفة لقوت شرطها او ركنها فلا تنضم الصلوة
القوية ولا يجوز بناؤه بعد زوال عذره لانه مثلا لقوي على الضعيف بخلاف المتيتم لقيام الغلط
مقام الاصل والماسح لان خفة مانع من سرية الحدث اي قدميه **ولو ام اتى مثل** اي اميتا
اخر **وقاريا** **فصلوهم فاسد** عند أبي حنيفة سوا علم ان خلفه قاريا او لم يعلم في ظاهر الرواية
وخسبا **بالقاري** يعني قال لصلوة القاري فاسدة فقط لان المأموم الامي معذور مثل
الامام فتصح صلوته كما اذا ام القاري قاريا وكاسيا واجزى جزعها وصحبا وله ان الامام

امام

اي

لم

والمأموم الامير كانا قادرين على تقديم القاري لكون قرائته قراءة اماما لما لم يقدمه لزم منه ترك
القراءة مع القدرة عليها ففسد واما كسوة الامام وصحته لا يكون كسوة المأموم ولا صحة له حتى يلزم
من تركهما الفساد ولهذا جاز ما فاسا عليه من المسائل وضع فيما اقتدي القاري به لانه
لو صلى الامي وحده وهناك قاري يريد الصلوة فالاصح ان صلوة الامي صحيحة لان الرغبة
في الجماعة لم تظهر من القاري ولا ولاية للامي عليه حتى يامر بالصلوة فتعدي به فلا يكون
نازكا لتقديم القاري مع القدرة عليه **ووم باسح غاسلا** للمأمور ان الخف يمنع من براءة
الحدث وما حلت في الخف يزيله المسح فاستوي في الطهارة **ومقتضى متفلا** لان صلوة
الامام قوية فصيح ان تتضمن صلوة المقتدي قيد بالمقتضى والمتفلا لان امامه الناذر
الناذر غير جازم لان المنذور انما يجب بالتزامه فلا يظهر الوجوب في حق غير لعدم ولا
عليه فكون بمنزلة امامته المتفلا للمقتضى الا اذا اندر احداهما عين ما تدر به الاخر بان
يقول مثلا تدرت ان اصلي ركعتين اللذين تدرهما فلان يجوز اقتداءه بالاتحاد واما امامة
المخالف للمخالف جازم لان وجوبها عارض لتحقيق الرضا كما اقتد المتطوع بالمطوع واما
امامة المخالف بالناذر غير جازم لقوة النذور وان امامته الناذر المخالف جازم كذا في
الخاتبة **ولا يعكس** يعني لا يجوز اقتداء المقتضى بالمتفلا عندنا وعلى السافعي يجوز لما
مر لان الاقتداء عندنا هو الموافقة صورة ولنا ما مر من ان النقل ضعيف فلا تتضمن القوي
فان قلت اذا اقتدي المتفلا بالمقتضى في الشئ الاخر فهو جازم انه اقتد المقتضى بالمتفلا
في حق القراءة قلت صلوة المقتدي اخذت حكم صلوة الامام بالاقتداء ولهذا لو افسد ما شرع
فيه لزمه الشئ الاول فصارت القراءة نفلا في حق الامام واما في حق الخاتبة اذا
اقتدي من يقاد ابا حنيفة من يقاد صاحبيه في الوتر يجوز ولا يقال انه اقتد المقتضى بالمتفلا
لان الصلوة متحدة ولا تختلف باختلاف الاعتقاد **وافسد ما** اي محرم الامامة **من منسب لموت**
وقال اصح وهذا الخلاف مبني على ان التراب خلف عن الماء عندهما فيجعل علمه فكون طهارة التيمم
طهارة مطلقة ولهذا لا تستدري بند الحاجة وعند محمد الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة
بالماء فكون طهارة التيمم ضعيفة والمتوضي قوية فان قلت اذا انقطع دم العترة في الميعة الثانية
لاقل من العشر تيممت بقطع الرجعة عند محمد ولا ينقطع عندها حتى يصلي فاذا كانت طهارة التيمم
ضعيفة عنده وقوته عندها ينبغي ان لا ينقطع الرجعة عنده وينقطع عندها بالصلوة باقلنا حكم
محمد بانقطاع الرجعة صوتا الزوج عن الزنا وعمله في موضع بالاحتياط لا ينافي اقصا اصله السابق
واما صاحباه فقد جعل التيمم طهارة مطلقة في حق الصلوة لورود النص على تطهيره فلم يجعل
في الرجعة طهارة مطلقة نظرا الى حقيقة دلالة تلوين في نفس الامر فشرط ان يتايد التيمم بانضمام
الصلوة اليه التي شرع التيمم لاجلها **ومن قاعد لقايم** يعني لم يجوز محمد امامه قاعد لقايم

في

لان القايم اكل حلالا منه فصار اقتداء به كقائد القاعد بالمومي وجوزها صاحباه لما روي
انه عليه السلام صلى اخر صلوة قاعد او الناس خلفه قيام وفي الخاتبة الخاتبة في قاعد بركوع
وسجد لانه لو كان يومي والقوم يركعون ويسجدون لا يجوز اتفاقا وفي الخاتبة الصحيحة
ان اقتداء القايم بالقاعد في التراوح جائز عند الكل **وبفسد هاهن يوم خلاف ومن مقتضى**
لما في فرضه يعني بقول لا يجوز امامة المومي لغير المومي ولا امامة مقتضى لمقتضى اخر مثل
ان يصلي احدهما الظهر والاخر العصر او احدهما الظهر اليوم وقال السافعي يجوز لما مر من
ان الاقتداء هو موافقة المأمور الامام بصورة والقوة والضعف وتغابر الوصف لا يكون
ما نفعنا ولنا ما مر من ان صلوة الامام متضمنة لصلوة المقتدي وصلوة المومي ضعيفة
فلا تتضمن القوي وان الاقتداء هو ان يني تحريمه على تحريمه الامام ويجعل صلواته متحدة
لصلوة الامام وتغابر الوصفين مانع عن ذلك **ولو يك قبل امامه فلحق** اي لحق الامام للمأموم
قبل قيامه عن الركوع فاشتركا فيه اجزائه اي الركوع وقال زفر لا يجوز قيد بلحوقه لانه
لو لم يلحقه لم يجز ركوعه اتفاقا لانه ان ركوعه وحده قبل ركوع الامام ففسد والسافعي عليه ففسد
فلا بد له ان يقوم ويركع ليقع ركوعه بعد ركوع الامام ولنا ان الشرط هو المشاركة في جز من الركن
الا يري ان المأموم لو ركع معه ورفع قبله يجوز لوجود المشاركة في جز منه والمقتدي يجعل
مقتديا في الجز الذي يشاركه الامام فيه لان للمبا حكم الايتد او لا يجعل يانيا على ما قبله
ولو اقتدي والامام راكع ووقف المقتدي قائما **فدفع** الامام راسه **ففي المقتدي عكسه**
اي الحكم المذكور يعني قلنا لا يجوز ذلك الركوع ولا يصير مدركا لتلك الركعة سواء قل من
الركوع او لا وقال زفر يجوز كذا في النهاية وذكر في المصنف هذا اذا امكنا الركوع واذا لم
يكن لا يجوز اتفاقا قيد بقوله والامام راكع لانه لو اقتدي به حال قيامه من الركوع لم
يصير مدركا لتلك الركعة اتفاقا لانه ان الركوع حكم القيام وهو اقتدي به في حال الركوع يصير
مدركا لتلك الركعة وان تاخر ركوعه عن ركوع الامام كما لو اقتدي به حال قيام الامام
ولم يركع معه حتى رفع راسه ثم ركع بعده يكون مدركا لتلك الركعة ولنا ان ادراك الركعة
انما يكون بالموافقة في حقيقة القيام او فيما هو في حكمه وهو الركوع ولم يوجد كل منهما فلا
يصير مدركا لتلك الركعة بخلاف ما ذكر لانه ادركه في القيام حقيقة **ولو سبق ركعة** يعني
لو ادرك الامام وقد سبقه ركعة فاقتردي به **ونام في ثنتين** ثم استيقظ فادرك الركعة
الرابعة **يصل فيها ادرك** من الزمان **ما نام فيه** يعني يجب عليه ان يقضي او لا
ما فات مع الامام لان الاحق كانه خلف الامام فيد اماما هو لاحق فيأتي بركعة غير قراء
وتعقد متابعة لامامه **ثم يقضي ما فات** يعني ما سبقه الامام ونفد لانه اخر صلواته اتفاقا
لان الترتيب مراعي فيه **ولو تابع فيها** يعني لو نقص هذا الترتيب فتابع الامام فيها ادرك

المقتضى والمقتضى

وغير متابعة لامامه
بما في ركعة فاقتردي به
وتعقد متابعة لامامه
لان الترتيب مراعي فيه

ثم **قضى الفايه** وهو ما سبقه الامام به ثم **ما نام فيه** وقعد على راس كل ركعة
على ما بينا **اجزائه** وقال زفر لا يجوز وهو هنا صور اخر لفرقة خيمه الله خالفنا فيها الاول ان يتعد
بما فات ثم ما ادرك ثم ما سبق الثاني ان يتدي بمافات ثم ما سبق ثم ما ادرك الثالث
ان يتدي بماسبق ثم ما ادرك ثم ما فات الرابع ان يتدي بماسبق ثم ما فات ثم ما ادرك
له ان ترتيب افعال الصلوة واجب كالترتيب بين الركعة بين الركوع والسجود ولا ترتيب في
الصور المذكورة ولنا ان المأمور به اكمال الصلوة بادر كمالها دون ترتيبها الا ترى ان المسبوق
يؤدي ما ادركه ويؤخر ما فات به بالانفاق وفيه ترك الترتيب لان الذي فات هو الاول
فيسند له به على ان الترتيب لا يعتبر في حق **فصل** في الصلوة في الكعبة **خيرها**
اي الصلوة مع الكعبة على **ظاهر الكعبة** اي سطحها لان فيها ترك العظم وقد روي انه عليه
السلام نبى عن الصلوة فوق ظهر بيت الله تعالى من **غير ستم** بين يديه وقال الشافعي
لا يجوز لان من صلى على عتبة الكعبة لا بد له من شئ توجه اليه من البنا والسنة والواقف على
السطح كما لو وقف على العتبة ومن صلى في خارج الكعبة فتوجه اليها كما لو كان هو الكعبة
الى الكعبة قبل الا ترى انه لو صلى على جبل اليها جاز **ولم يحصوا النفل باطن** يعني الصلوة
مطلقا في الكعبة جازية عندنا وقال مالك لا يجوز الفرض فيها لان المصلي فيها مستقبل للجهة
منها فلا يكون مستقبلًا مطلقا واما النفل فينبى على السعة وقد روي انه عليه السلام صلى فيها
فقلنا ولنا ما روي انه عليه السلام صلى فيها الفرض يوم الفتح والاستبصار انا نفيس اذا
كان من كل وجه **وحجوز الجماعة فيها** اي في الكعبة **يجعل المأمور وجهه الى جهة الكعبة**
مكروه لوجود التشبه بعباد الصور بل ينبغي ان يجعل بينه وبين الامام ستر احتراز عنه
ونفسه الى جهة الكعبة يعني اذا جعل المأمور ظهره الى وجه الامام لا يجوز لكونه متقدما
على امامه **وسند روى عوطا وحجوز صاوق الاقرب** لان الاقرب
ادالك **وقد روى** على امامه يكون متقدما عليه **فصل** فيما يفسد الصلوة وما يلزم فيها **القرابة**
فيها من مصحف مفسد عند ابي حنيفة لانها تقرأ منه فصار كمن تقرأ في صلوة
من رجل وقال لا يفسد لان النظر لحن الى القوس في الصلوة غير مفسد فالنظر الى المصحف
اولى لانه عبادة الا انه يكره لان فيها تشبها بوضع اهل الكتاب قيد بالقراءة لان الفهم
منه بلا تحريك لسان غير مفسد اتفاقا وتفسدها بالكلية الواحدة وان كانت في حال
النوم اراد بالحكمة ما يتكلم به سواء كان كلاما غويا او لم يكن **ولو سوا** اي ولو كان سوا
في تكلمه وبالشافعي ما يتكلم به الناس في صلوته والخطي لا يبطئها لكنه يستعمل السجود والركعة
الخلاصة في مذهبه قيد بالواحدة مشير بها الى قلم لاها اذا كثرت ففسد اتفاقا وكثرها
تغرف بالعرف وقيد بقوله هو لانه لو كان عامدا ففسد صلوته اتفاقا له قوله عليه

السلام

السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان كلن الكلام اذا كثر بصير مفسدا كما لعمل الكثير ولنا
قوله عليه السلام ان هذه الصلوة لا تصل فيها شئ من كلام الناس وما رواه محمول على الامم
وقياس الكلام بالعمل غير صحيح لان في الحركات طبعية ليست من الصلوة ولا يمكن الاحتراز
عنه فحقت ما لم تكثر والكلام ليس كذلك لانه ليس من طبعه ان يتكلم **وتفسد الصلوة**
بالسلام عمدا لانه من حرف الخطاب فاذا حصل بقصد اعتبر من كلام الناس فيه
بقوله عمدا لانه لو كان سهوا لا يفسد صلوته لانه ذكر موضوع في الصلوة غالب الوقوع
فجعل عفوها **وحجوزها** اي ابو يوسف الصلوة **مع تافه** اي مع ذكراف **وحجوز**
واخ واه اذا سمع وان صحح الحروف ولم يسمع نفسه لا يفسد اتفاقا من الحقائق ولنا
في كل صوت مسموع من غير ما قال لا يجوز فانه قاطع الصلوة له ما روي ان النبي عليه
السلام قال في سجود صلاة الحسن الكسوف ات الم تعذني ان لا تعذبهم وانا قتلهم ولو
كان قاطعا لما قاله والنسخ ونحوه ليس بكلام له وجوده من الاخرس واليهام واما قوله عليه
السلام لم يلح وقد نفي في صلوته اما علمت ان من نفي في صلوته فقد تكلم والنسخ ونحوه كلام لانه
حروف يدل على معني وما رواه محمول على الابتداء حين كان الكلام مباحا ولذا النسخ
الحاصل به الحروف اذا كان غير عذر يفسد عندها واما اذا كان بعد زمان نشأ من
طبعه او كان ليتك من القراءة فهو عفو اتفاقا كالعطاس والحشا الحاصل فيهما الحروف
وحجوز غير المفسد مضاف الى مفعوله اي وحجوزها ابو يوسف بحجوب
المصلي من اخبر **تحديد** وهو متعلق بحجوب اي بقوله الحمد اذا اخبر بما يسمع **وحجوز**
اي بقوله انا لله وانا اليه راجعون اذا اخبر بما يسمع **واسبيح وتطليل** اذا اخبر بما
يجبه وقال لا لا يجوز صلوته قيد بقوله بحجوب محذر لانه لو لم يرد بالتحديد بحجوب جوابه بل
اراد اعلانه بانه في الصلوة يجوز صلوته اتفاقا وقيد تحميدا واخوانه لان الجواب
بما ليس بفساد اتفاقا له انه شأنا بصلته فلا يخرج عنه بزيادة الجواب كما لا يصير كلام
الناس بالفساد شأنا واما ان الشأنا بالفساد يكون كلاما مخرج القرآن بقصد خطاب
من يحضر عن ان يكون كلام الله وكذا اذا اراد ان يركل بصوت لا يقطع عنده لانه امانة
الخشوع الذي هو كالروح للصلوة وان كان من وجع او مصيبة قطعهما اتفاقا وعن ابي
يوسف ومحمد ان كان يمكنه الامتناع عن الاثنين يقطع الصلوة وان كان لا يمكنه لا يقطع **ولا عاده**
سجوده اي وحجوزها ابو يوسف لا عاده سجوده **على الظاهر بعد التحسين** اي بعد سجوده
على المكان الخمس وقال لا يجوز له ان يفسد السجدة لا يؤثر في ساد الصلوة اذا عيبت
كما لو ترك السجدة الثانية من ركعتي الاول واعادها في اخر الصلوة لا يفسد به صلوته
مع ان السجدة وقعت في غير موضعها واما ان السجدة جزء من الصلوة ففسد الكل

بلغ

بفساده واما عدم فسادها بناخير السمجة فلان السجود ركن متكرر يمكن تأخيرها اذا التزم
في افعال الصلوة ليس يفرض عندنا اذا لم يتغير هيئتها كالتقدم السجود على الركوع الا يرى ان
الغايت من المسجود اول الصلوة وهو يخرج مما ادركه ولو كان الترتيب فرضا لما جاز وفيما
نحن فيه فسدت السجدة فلا يرتفع فسادها باعادتها **وفساد الصلوة على مصلح** اي
مخطط ما ليس جانبية بخيوط **وحسن البطانة** قيد بالمضرب لان جوانبه لو كانت مخيطه ولم
كن وسطه مخيطا لانفسد لكونه في حكم ثوبين وفي الخلاصة لو صلى على خشب وفي جانبه
الاخر جاسه ان كان غلط الخشب بحيث يقبل القلع يجوز **والاقل ولو اعاود من نفسه**
او عن اي سن غير الى فيه **جارت صلواته** لان عظم الناس ظاهرة ظاهرة المذهب
والاصح قيده لانه جلة رواية شاذة ان السن المنفصل من الحي بحس فاذا اراد على قدر
الدرهم فاعادها ان كان سن نفسه تفسد صلواته عند مجرد خلافا لابي يوسف وان
كان سن غير نفسا اتفاقا والفرق لابي يوسف ان سن نفسه اذا استحكمت في مكانها
صارت كأنها لم تزل منه **مطلقا** اي سوا كانت قد رآه درهم او لا اقول كان ينبغي ان يقول
او وضع سن غير لان الاعادة لا تستقيم فيه لعله عبر عن الوضع بالاعادة باعتبار ان الغالب
ولو اكل فيها او شرب مطلقا اي عمد اكل او شرب **ففسدت** صلواته اما الاكل
لانه ليس من الاذكار فحرمه وهو سوا **الوجوب** **ففسدت** صلواته اما الاكل
والشرب فلا تملك عمل كثير وهيبة الصلاة لكونها محالفة للعادة مذكرة فلم يجز رتبها واما
رد السلام بلسانه فلا تملك حقيقة ويده فلا تملك معنى ولو كان بين اسانه شي فابتلعه
عمل كثير كذا في الخائيه **واظهارها** اي عمد اكل او شرب **ففسدت** صلواته
ضيق الوقت **وظل في الشمس بعد ركعة من النجس** اي بعد ركعة من النجس **ففسدت** صلواته
وقيت فلا تملك كما هو فاذا طلعت الشمس بتمها فلا كذا في المصنف قد يقول بعد ركعة
لان الشمس لو طلعت قبيل السلام بطل صلواته عند ابي حنيفة خلافا لما تقدم بيانه ان
تخرجه الوقت انما انعقدت للقرض فاذا فسدت الفرض لم تنق الترخيم فيبطل اصل
الصلوة ولما ان العارض ابط صفة الفرض ولا يلزم من بطلان الوصف بطلان الاصل
لان الوصف تابع له كمن شرب في صوم الكفارة ثم اسرفه يكون صومه نفلا وفائدة
الخلاص يظهر فيمن فصح في تلك الحالة تنقض طهارته عند خلافا له وكذا اذا اتم
به افسان فيها يصح عند خلافا له قال الامام طهري الدين سمعت والدي يقول
ليس هذا امدها للمحمد في جميع المواضع فيما اذا لم يتمكن فجامر اخراج نفسه عن العهد بالمضي
في تلك الصلوة حتى قال محمد بن علي ركعة من الظهر ثم اقيمت انه يضيف اليها ركعة

الحزب

اخرى ثم يقطع ثم يشرع مع الامام احرارا للنفل فانه يمكن عن التقضي عن العهد بالمضي
فيها خلافا للصورتين المذكورتين من الحقايق **الا ان** **موصلي** الوقتية عن الاداء الصلوة
الثانية **وتم فرضه بعد الطلوع فحين** هذه المسألة مستتناة من قوله وهما فرضيتها
يعني كان ابو يوسف مع ابي حنيفة في انقلاب الصلوة ففلا في المسئلة لكن خالفه في المسئلة
الثانية بان قال اذا اختار المصلي ان يتم فرضه بان توقف على هيئة حتى ترتفع
الشمس فيصل على تمامها يتم فرضه ولا يفتك فلا لان ما صلا قبل الطلوع وبعد خال عن
الفساد يخرج به عن العهد الواجب ولا يخيبة انه كان مأمورا باعادة الصلوة لا يظلم
وقت مكروه وههنا قد غلط فلا يخرج به عن العهد **ويكره فيها العت** وهو ما ليس
فيه عرض صحيح لفاعله **وتعليق الحاصل** لانه نوع من العت مناف للشروع **الا للسجود**
عليه مسوق يعني اذا لم يتمكن المصلي ان يسجد على المصلي فسواء من لا يكره **والنقص** وهي
عن الاصابع او مدتها حتى يصوت لقوله عليه السلام لا يترفع اصابعه وانت تصلوا والنقص
وهو وضع اليد على الخاصرة لانه عليه السلام نهي عن ذلك **والسند** وهو ان يجعل ثوبه على
راسه او كتفه ويرسل اطرافه لانه فعل اهل الكتاب **والعقصر** وهو جمع الشعر على الاراس
وشد بشي حتى لا ينحل لانه عليه السلام نهي عن ذلك **والكعب** اي رفع ثوبه من بين يديه
اذا اراد السجود كذا في المغرب لانه نوع تجبرونه في الغيبة يرسل كفيه في الصلوات لان في اساس
كعب الثوب وانه مكروه وقيل بحسب ما وكشف فيه وهذا **الحوط والاقفا** وهو عند الكرخي
ان ينصب قدميه ويقعد على عقيقه وعند الطحاوي ان يتعد على التيبه وينصب ركبتيه
ويضع يديه على الارض وهذا اصح لانه شبه باقفا تكلم **والالتفات** المراد به ههنا
ان يكون عنقه ممينا ونملا لا الحاجة بحيث لا يعمل صدره عن القبلة انما كره لقوله عليه
السلام لو علم المصلي من يباحي لما التفت قيدنا بالفتنة لانه لو التفت لحاجة لا يكره لما
روى انه عليه السلام كان يلتفت في الصلوة ممينا ونملا لا ولو حول صدره عنها تبطل صلواته
كذا في الغاية **والترتيب** لان فيه ترك سنة التعمد للشهادة **الفرد** **عذر** قيده لانه لو ترك لو ترك
لا يكره في الغيبة الجمع بين السورة ركعة يكره عند بعض ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية
يكره لانه النوافل ويكره ان يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين **وكذا** مكروه عند ابي
حنيفة **عذر تسبيح** واي في الصلوة وهو عذر التسبيح **باليد** وهو متعلق بالعدو وقال لا
يكره قيد بالتسبيح والاذيات لانه لو عد الناس او مواشيه يكره اتفاقا والجد باللسان
اتفاقا قبل الخلاف في الفرائض وامانة النوافل غير مكروه وقيل خلافا في النوافل واما
في الفرائض فغير جائز اتفاقا ولا يظهر ان الخلاف في الكل في ظاهر الرواية لما قول ابن
عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاية في الصلوة ولان فيه

والقيد باليد لان العد
بالقلب لا يكره

رعاية سنة القراءة والتسبيحات وله ان يعد ليس من اعمال الصلوة ولا عليه السلام ان
في الصلوة لغتلا وما روي به فضعف وليس ثبت فيجوز على الابتداء حين كان العمل
ومراعاة السنة مكنة بغير الاصابع والحفظ بالقلب واما بعد السجدة والاشارة خارج
الصلوة فلهه بعض الماروي ان عمر رضي الله عنه قال لمن فعل ذلك اتعيبون الله لا تعلم
وقال ابن مسعود رضي الله عنه قد وثق بك لستغفر منها وفي المستصفى الصحيح انه
لا يكره لانه اسكن القلوب واجلب النشاط **فصل في الحديث في الصلوة بحيز النبا**
كالاستخلاف لسبق حدث يعني من سبقه الحدث في صلوته يتوضا ويعني باقها
على ما مضى عندنا كما كان اما ما جاز له ان يستخلف غيره اتفاقا قالا لو ابل وجب عليه
الاستخلاف صيانة لصلوة القوم حتى لو لم يستخلف ولم يستخلف القوم ولم يتقدم واحد
بنفسه مقام الامام وخرج الامام من المسجد او من الصفوف في العمل بطل صلاة القوم
لانه على امامته ما لم يخرج عنه حتى لو اقتدى به انسان ما دام في المسجد او في الصفوف
قبل الوضوء جاز لان تحريمه قايمة وهي شرط للصلوة فلا يشترط لها الطهارة فاذا خرج بلا
استخلاف بقي اقتداؤهم بلا امام ففسد صلواتهم وفي معراج الدراية اتفق الروايات
على ان الخليفة لا يصير اماما ما لم ينو الامامة وصورة الاستخلاف ان يتخلى الامام و
يقع على نفسه موها انه زعم وهكذا روي عن النبي عليه السلام وياخذ ثوبه اخر ويحس
الى مقامه ولو احدث في ركوعه او سجوده توضا محدوبا ولا يرفع راسه ولو ترك
ركوعا يشير اليه بوضع يده على ركبتيه وفي السجدة على الجبهة وفي القراءة على القدم وفي الخاتمة اذا
كان الخليفة مسبقا ولم يعرف كم صلى وكم بقي عليه يصلي اربع ركعات وينفذ في كل ركعة
وقال الشافعي لا يجوز له البناء مستقبل لان الحديث ينفي الصلوة ولا وجود للشيء مع من
كما لا يجوز اذا احدث عمدا ولنا ان القياس ما قاله الشافعي لكن تركا به لا نؤيده قوله
عليه السلام من قا اورعف اولمذي في صلوته فليصرف وليتوضا وليبين على صلوته ما لم يشك
وقياسه بالحديث العهد غير صحيح لان سبق الحدث سماوي وبعده ليس كذلك كما ان الكحل ناكيا
لا يفسد الصوم ولا كذلك العامد فيه وفي الخلاصة المرأة كالرجل اذا امكها ان تمسح على
خمارها وتصل اليه الى شعريها اما اذا احتاجت الى كشف الراس فلا يجوز لها البناء وكشف
الذراع لا يمنع البناء لست بجورة في رواية عن ابي حنيفة وفي التجريد يستحب من تحت
ثيابه ان يمكن الاستئناف وفي الخاتمة لو اصاب جراحته ثوب ففقدتها من غير قصد
فصل منها دم لا يني اتفاقا لان الاحتراز عنه ممكن فاذا لم يحتزر صار كانه نسيه وفي
المحيط لو وقع على راسه الكثير من الشعر في صلوته فشمه يني عند ابي يوسف لانه
لا يصح له فيه تضاركا لما روي وعندنا لا يني لان ابيات الشعر كان يصنع العباد

فلا يكون كالسماوي ثم اذا يني فان كان اماما قالا لا يفضل ان يعود الى مصلاه لكون
صلاته موادة في موضع واحد وان كان مقتديا فان علم ان امامه لم يفرغ فعليه ان
يعود الى مكانه لان الانفراد في موضع الاقتداء يفسد للصلوة **لو استأنف كان افضل**
لكونه خاليا عن شبهة الخلاف وتعين الاستئناف **لجنون او اختلام او غما او عيني**
اذا عرض هذه الاشياء في الصلوة يشانف ولا يني لان النص في البناء ورد لحدث خارج
من البدن موجب للحدث الا الصغير فراعى جميع ما ورد فيه لكونه مخالفا للقياس وتعين
الاستئناف ايضا اذا امك في موضع الصلوة بعد سبق الحدث بدلالة قوله عليه السلام
فليصرف وفي المشتقا هذا اذا نوي بكنه الصلوة وان لم ينو لا يفسد صلوته لانه لم يصير
موديا جبراتها فله البناء وكذا اذا نوي ما يني في الصلوة بدلالة قوله عليه السلام ما لم يشك حتى
اذا اتى الخوض ووجد موضعا يقدر فيه على الوضوء فحاز منه الى طرف اخر يستأنف
لانه مشي من غير حاجة والتسبيح والتهليل لا يمنعان البناء وقيل يتوضا مرة مع وان
زا دلا يني والاصح انه يتوضا ثلثا ويأتي سنن الوضوء **لو خاف** اي المصلي
سبق الحدث **فاصرف** ثم سبقه الحدث فتوضا **هو واجب** اي الاستئناف متعين عند
ابي حنيفة لانه ترك التوجه الى القبلة بلا ضرورة لان الحدث لم يكن موجودا ففسد
صلوته لغوات شرطها وهو الاستقبال **وخيلاف** اي قال ابو يوسف يني كالمو
سبقه قبل الانصراف لخرج عن المضي **صلوته** **وحيز البناء لا يتضح** **بول** يعني اذا
اصاب ثوب المصلي بول الكثر من قدر الدرهم فانصرف ففصل بيني عند ابي يوسف
رحمة الله وقا لا يستأنف وفي المحيط هذا اذا كان له ثوب واحد وان كان له ثوبان
خرج منهما النجس من ساعته ويصلي في الآخر اتفاقا له القياس على سبق الحدث والجامع
كولها ما نفي من المضي في الصلوة ولما ان النص ورد على غير قياس في الحديث السابق
وهذا ليس بحدث فلا قياس عليه **لو استخلف مسبقا** يعني اذا سبق الامام حدث
فاستخلف مسبقا **فحققه عند عام صلوة الامام** **مسبقا** اي ابو يوسف صلوة المسبق
مع القوم وانصر عليه يعني قالا يفسد صلوته دون صلوة القوم فيد بقوله
عند العام لانه لو فسد قبل التفتد يفسد صلوة الكل اتفاقا له ان صلوة الخليفة
فسدت فتفسد صلوة القوم لانها مبنية على صلوته ولما ان صلوة الخليفة فسدت
لوجود المفسد في خلاها واستلزامه بنا الفاسد على الفاسد ولا كذلك صلوة القوم
لانها قدمت وينبغي للمسوق ان لا يتقدم الخلافة لانه عاجز عن السلام فاذا تقدم
جاز وقدم مذكرا وقت السلام ليسل بالقوم ويقوم هو الي فقاما سبق به الامام
وحيز استخلاف ابي بعد التلاوة **الاولين** يعني اذا سبق الامام حدث بعد ما

قراءة الركعتين الاولين فاستخلف ابي حازم عن ابي يوسف وقال انفسدت صلوة
الكل قيد بقوله بعد التلاوة في الاولين لانه لو استخلف بعد ما صلى ركعة لا يجوز
الاستخلاف اتفاقا له ان فرض القراءة قد اذيت في الاولين فلا حاجة اليها الاخر
فصار الامي وغيره فيها سواء لهما ان الاستخلاف انما جاز لاصلاح الصلوة وهو انما
يتصور ممن له صلاحية الامامة والامني ليس باهل لها ففسد كما لو استخلف صبيا
او امرأة وانما ما قبل قراءة الامامة في الاولين قراءة الاخرين ففي حق من يتصور منه
القراءة والامني ليس كذلك **وهو ما لا يخفى** اي يجوز ان يوصف صلوة امي **لو علم**
ما يجوز به الصلوة بلا عمل لغيره بعد ما صلى الاولين قبل قراءة **فلا خلاف** وقال لا يجوز
له ان الامني كان فيما مضى غير مأمور بالقراءة وفي الشفع الثاني اني بما امر به كلمة كانت
تصلي مكتوبة الراس فحققت فتعوت بعمل يسير ولها انه كان مأمورا بالقراءة مطلقا
لكنه كان معذورا العجز فاذا زال العذر وهو في الصلوة استأنف كالعاري اذا وجد
ثوبا خلاص الامنة لا ضالم تكن مخطئة بالستر فيما مضى **ونظما الو لا بعد ركعة** يعني
اذا صلى الامي ركعة بغير قراءة ثم فعل سورة فقراها تفسد صلوة عندنا خلافا للشافعي
له انه كان مأمورا بالاداء بلا قراءة قبل التمام وبعد صار مأمورا بالاداء بقراءة فامتنع
لكلا الامرين ولنا ان ما مضى من صلاته كان ضعيفا لمقارنته بغير العجز وسنا القوي
على الضعيف غير جائز **واجاز استخلاف مقتدي خارج المسجد** يعني اذا احدث الامام فاستخلف
رجلا ممن اقتدي به خارج المسجد جازت صلوة المقتدي عندنا خلافا لهما ان خارج
المسجد في حكم داخله بواسطة الصفوف فيصح استخلافه من الخارجين كما جاز من الداخلين
ولها ان خلوه كان الامام مفسد للصلوة الا ان المسجد له حكم المكان الواحد ولهذا لو
اقتدي بالامام فيه من بعيد صح اذا لم يشبه حال امامه ولو اقتدي به في الصحراء
وبينهما قدرا الصغيرين لا يصح فاذا امر الامام فيه لم يحل مكانه كما في فصيح استخلافه فاذا
خرج خلافا لمكانه حقيقة وحل ففسد استخلافه وصلواتهم واما صلوة الامام فلا يصح انما
لا تفسد لانه في حق نفسه كالمفرد لفساد استخلافه ولو قدم القوم رجلا قبل خروجه فعلق
الجميع تامة لان تقدمهم تقدمه ولو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج قبل ان
يقوم حلقته مكانه فصلوه من كان اماما فسادا لخروجه عن الامام اذا خلفه لم يصل الى
مكان الامام وهو كما انه كالقائم في موضعه مادام في المسجد فلا يخرج حتى يركع خلفه خلافا
لخلفه جازية لان الحلية مستند علم **واستخلاف مقتدي** يعني اذا سبق الامام
حدث وخلفه رجالا ونساء فاستخلف امرأة ففسدت صلوة الكل عندنا وبصح في حق من
زفر لان الحاجة الي الامام في حق المقتدي دون الامام والمرأة تصلح اماما للنساء ولنا

ان

ان الامام مني استخلف واحد يكون الامام مقتديا به ولهذا قالوا من ام واحد اقلحت
فاما امور متعين للحلاقة نوب اولين والامام الاول ثم صلواته مقتديا بالثاني حتى لو كان
الامام مفترضا فحدث فخرج من المسجد وكان المأمور متفلا ففسد صلوة الامام دون
المأمور لان اتباع الفرض غير جائز ولو كان خلفه امرأة واحدة ففسد صلواته كصلواته متعينه
للحلاقة والاصح انه لا يفسد صلواته ما لم يستخلفها قصد الانفا غير صالحه للامامة وهما
لما استخلف المرأة صار مقتديا بها ففسد صلواته فيفسد صلوة الكل ضرورة لان صلواتهم
متبينة على صلواته **ولو نام لاحقر** موصوف بانه **عن الفتحة الاولى فاستخلف** الحق
بعد الفتح فراغ الامام وفدقات عنه ثلث ركعات **امرنا** اي **اللاحق بترك الفتحة**
في موضع الفتحة وعند زفر بعد لان الفتحة واجب فلا يترك قصد بترك الامام راسيا
كالمسبوق ولنا ان اللاحق مودى باعتبار الوقت فاصر لما انعقد له احرام الامام ولهذا
صار في حكم المقتدي فلا يقرأ ولا يسجد للسهو في الثانية السبوق ليس كالمفرد من كل وجه
لان الاقتران بالمفرد صحيح وبالمسبوق غير صحيح **فصل في قضا الغوات قضا فائية**
اي صلوة فرض فاتت عنه **بعد ست** اي بعد اوقات ست صلوات مودات في اوقاتها
حال كونه ذكرا لها اي لذلك الفائية **متعين** يعني يبعد تلك الفائية وحدها ولا يجب
عليه اعادة ما صلى بعدها مع تذكرها عند اي خيفة **والزماه** اي مع اعادة تلك
الفائية **خمسة** اي باعادة خمس صلوات وانما يقيد به لان السادسة جازية اتفاقا لهما ان
اوي الخمس حال قيام الترتيب قبل بلوغ الغوات جدا اكثر وهو ان نصير الغوات سنا
فوقعت فاسدة فلا تغفل جازية فيجب اعادتها لكونها السادسة بالسادسة انما توتر فيها
بعد هلال الخمس كما ان الكل المعلى اذا تركنا لكل ثلث مرات ثبت الحل فيما بعد الثلث
لا فيها فيفسد الخمس كصلواته موداة بالترتيب وله ان الترتيب يسقط بغير الغوات والذكر
قائمة بمجموع الست مستند الي او لها كسائر المستندات لا بالسادسة فكانه صلى الخمس
حال سقوط الترتيب فوقعت صحيحة ولهذا قيل في هذه المسئلة الواحدة المفسدة للخمس
هي الفائية التي تقضي قبل السادسة والمصححة لها هي السادسة واما قولها وقعت فاسدة
ثم جاز ان يقال انها موقوفة لاحتمال حصول الذكر كما يتوقف طهر المقيم العمى يوم
الجمعة لاحتمال ادراكه في الحيض عدم وجوب الاعادة عنده اذا لم يعلم من فائية الصلوة
وجوب الترتيب وفساد صلواته به وانه اذا علم فعله اعادة الكل اتفاقا لان العبد
مكلف بما عنده **وقضا ظهر وعصر من يومين** يعني من فائية صلوة طهر يوم وعصر
من يوم غير مرتين اي غير معلوم عنده لهما الاول ولم يقع تخريبه على شي **بعصر من ظهر**
يعني يكون قضا وهما عند اي خيفة بان يصلي الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر فان كان ترك

بعد هلهو

والا فالاولى بفعل

الظهر اذ لا يقع الظهر الثاني فلو ان كان ترك العصر او لا فالظهر الاول يقع فلو **والعصر**
اي يصلي العصر ثم الظهر ثم العصر فان ترك العصر او لا فالثانية **فعل** **واقتصر على** يعني
قالا عليه قضا ظهر وعصر لا غير قيد بقوله ست صلوات وقال بعض المستأخح يجب الترتيب
فيه ايضا لانه غير ان يكون الفوائت من يومين لانها لو فاتتا من يوم يقضي الظهر ثم
العصر اتفاقا وقيد بقوله غير مرتين لان الغاية الاولى لو كانت معلومة عنده يقضي
على موجب علمه اتفاقا وقيدنا بعدم وقوع تحريم على شيء يجعل به اتفاقا لهما ان الترتيب
سقط بين الغائبتين لانه عاجز عن رعايته كما سقط بالنسيان لهذا لانه ان رعايته
الترتيب يمكن هنا اتفاقا فلم تحقق العجز فان قلت ذكر المصنف الحكم في الصورين فلم
يذكر الثالث كما اذا شك في ثلث صلوات ظهر وعصر ومغرب من ثلث ايام ولم يذكر
ايها الاولى قلت لعدم الاختلاف فيه لسقوط الترتيب لان ما بين الفوائت يرتفع على الفوائت
في نفسها ستا ولم توجد ههنا من اسقط الترتيب بقول يصلي كيف شاؤ من لم يسقط بقول
يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر فيصلي سبع صلوات ولا
فيه ان يعتبر الغائبتان في جميعها كما وصفتا بعصرين ظهرين ثم يأتي بالمغرب ثم يأتي
بعصرين ظهرين ولو ترك العشاء مع ذلك صلى سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب ثم يأتي
بالعشاء ثم يصلي بعدها سبعا كالتالي قبلها وعليها **ورب الفوائت** يعني نوجب
الترتيب بين الفوائت وبينها وبين الوقتين حتى ان تذكر الغائبة مفسدة الوقت عندنا
وقال الشافعي لا يجب الترتيب فلا تفسد بتذكر الوقت **ونسقط الترتيب بالنسيان**
وهذا الشافعي لا يترتب ولا يسقط بالنسيان ان الترتيب انما يراعى بين الصلوات
لضرورة الترتيب في الاوقات والفوائت مرسله عن الوقت ثابتة في الدم والوقت
الترتيب عنهما ولنا قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
فان ذلك وقتها يعني لا يجوز في وقت التذكير فلو عملنا بهذا الخبر او اجدوا مريانا
يقض الفوائت جميعا حين تذكرها فافاته الوقتية الثابتة بالخبر المتواتر وهذا لا يجوز
فاعتبرنا الترتيب عند قلة الفوائت واسقطنا عند كثرتها هذا اذا كان الفوائت
حديثه واما اذا كانت قديمة بان اشتغل باداء الوقتات زمانا ثم فاته عنه صلوة
اخرى جازا والوقتية بتذكرها عند بعض لسقوط الترتيب عنه ولم يجز عند بعض
استحسانا لان القديم جعلت كالعموم زجرا له عن التهاون اختار صاحب الموطأ
القول الاول والصدور الشهيد القول الثاني والفتوي على الاول **واسقطها اي**
الترتيب بين الفوائت وبينها وبين الوقتية **سبست** اي بفوائت ست صلوات
لا يشهر اي لا اسقطناه بفوائت صلوات شهر كما قال زفر لانه ما دونه قليل

لانه لو وقع تحريم على شيء

ثبت صلوات

في الظهر

على

عاجل فلهذا لا يجوز جعله اجلا في السلم ولنا ان الكثر يكون بالدخول في حد التكرار
وذا حاصل بفوائت ست ثم الترتيب بعد ما سقط بكثرة الفوائت يعود اذ اقلت عند
بعض لزوال المانع كما كان يعود حق المضاهة اذ ارتفعت الزوجية وهو مختار صاحب
المعداية وعند الاكثرين لا يعود وعليه الفتوى كما قليل بحس اذ دخل عليه المالحاري
حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يعود بحس **واعترض محمد** في حد الكثرة **دخول وقت**
السادسة لان بدخوله ثبت الزيادة على الخمس فيكون حكم التكرار **وهما خروجه**
يعني هما اعتراخ روج وقت السادسة لان الزيادة على اوقات صلوات يوم وليلة انما
حصل بان تكرر وقت صلوة تمامه وذلك بخروجه **ولو صلى الظهر بعصر ظهر ثم صلى**
العصر اي بالظهر حال كونه **ذاكر** الاداء بالظهر بعصر طهارة ثم قضى الظهر
وحدها اي دون العصر **ثم صلى المغرب** **ذاكر الجزاء** اي صلوة المغرب وقال
زفر لا يجوز قيد بقوله ذاكر لان ناسيا جازا العصر اتفاقا لانه صلاحها مع جازوا ان قلنا ان العصر
تذكر العصر وهي كانت فاسدة لانه ذكر الظهر فلا يجوز كما لم يجز عصر ولنا ان سداد الظهر لا يجوز له المغرب اتفاقا
قوي للولاء بالظواهر فافسد ذكر العصر وفساد العصر ضعف كوفاء بالترتيب
وهو ساقط عند الشافعي فلم يكن العصر حكم الغائبة يقيى فلم يفسد ذكرها المغرب
فصار كمن جمع بين حرمين وعبد بين واحد بطل العقد فمما لان بيع الحر لرقه فساد
سوي بخلاف من جمع بين فن ومد بر حيث صح في القن عصته لان بيع المدير مختلف
فيه **ولو ظن احزا العصر** يعني لو ظن في الصورة السابقة ان العصر جازع حين
صلاحها مع تذكر الظهر **امرنا باعادة تمام** اي باعادة الظهر والعصر جميعا **لا الظهر**
وحدها يعني قال زفر بعيد الظهر وحدها لان ظنه الاجرام تذكر الظهر فام مقام
نسيان الظهر فمجرع عصر ولنا ان هذا الظن غير معتبر لعدم ابتنايه على دليل شرعي
حتى انه لو اعادة الظهر وحدها ثم صلى المغرب وهو يظن ان العصر له جازع بحرمه
المغرب لان ظنه مستند الى ظن معتبر كظن الشافعي فان الترتيب غير واجب عند
واسقطوه لتضييق وقت الحاضر يعني اذا ضيق الوقت ولم يبق فيه شروع
الوقتية والغائبة جميعا اسقطوا الترتيب وجوزوا اداء الوقتية مع تذكر الغائبة خلافا
لما لك قيد الحاضر بالوقت لان تضييق نفس الصلوة الحاضر غير مسقط اتفاقا فحصل
الجموع اذ اندكر الخبر وكانت بحيث لو اشتغل به تقوته اجمعه دون الوقت يصلي
الفجر لا الجموع وقد ناهى بشروعها جميعا لانه لو شرع في الوقتية مع تذكر الغائبة
في سعة الوقت واطال القراءة حتى ضاق لا يجوز صلواته يجب عليه ان يقطع ويشرع
فيها ثانيا كذا في النهاية له عموم قوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكر

هذا اذا ظن ان العصر جازع وان قلنا ان العصر جازع لا يجوز له المغرب اتفاقا

ولنا ان الوقتية فريضه بالنص فلا يجوز تقويتها برعاية الترتيب الواجب بحسب الواحد
اعلم ان المعتبر عند محمد الوقت المستحب للحاضر وعندهما اصل الوقت حتى ان من
فاته الظهر وامكن اداؤه قبل تغير الشمس ولكن يقع كل العصر او بعضه بعد الغروب
يلزمه الترتيب عنده وطره عندهما **وعذرناه بالجمل** **قد اراد الحرب** يعني اذا سلم
حربى بدار الحرب ولم يعلم وجوب الصلوة ونحوها ومكث فيها زمانا ثم علم به لا يلزمه
قضاؤه عندنا وقال زفر يتركه لان الجمل لا يلزم عندنا لا مع وجوبها كما ان الجمل
بالايمان لا مع وجوبه ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالتتابع يجب عليه ولنا ان الانسان
عاجز عن الايمان بالتتابع قبل العلم بصلواته بخلاف الايمان لان الجهل بوجود
الصانع ظاهرة وخلاف من اسلم في دار الاسلام لا يهدأ العلم وشيوع الاحكام فلا يكون
مغذورا انه ترك تعلمه **ونلزمه باعادة فرض اربع ركعاته** **وتاب في الوقت** يعني
اذا صلى فرض الوقت ثم ارتد والعبادة بالله ثم اسلم في الوقت يجب عليه اعادة عندنا
ولا يجب عند الشافعي لان نفس الرد لا تبطل العمل بل الموت عليها لقوله تعالى ومن ردد
منكم عن دينه فميت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم ولنا ان العمل يبطل بنفس الكفر
لقوله تعالى ومن كفر بالايمان فقد خبط غمه وجوز تطبيق حكم بكل من الشرطين فيجعل
بالنص المطلق وبالمقيّد ايضا واذا بطل جمل كانه لم يصل فاذا اسلم في الوقت يجب عليه
الاداء **ولا وجب قضا ما فاته زمان الرد** يعني اذا مضى المدّة ردت ثم اسلم
لا يجب عليه قضا ما فاته فيها من الفرائض عندنا ويجب عند الشافعي لنا قوله تعالى قل
الذين كفروا ان ينهوا وابعضهم ما قد سلف وهو بعمومه يتناول المرتد وله ان المرتد محصو
منه اذا كفر الاصل لم يعلم بحسن الاسلام ولم يلزم ما فيه من التكليف ولو كان واجبا
عليه قضا التروكيات في كفره لكان ان منعه عن الاسلام ففقت لذلك ولا كذلك المرتد لانه
علم بحسن الاسلام وتركه عند انما يستحق العقوبه ولهذا لم يقبل منه الجريد **فصل في سر**
الرواتب وادراك الفريضة من التوافل واحكامها والتذرع **سنة اربع قبل الظهر** **تسليم**
لان النبي عليه السلام قال هكذا ذكر في الوجيز السنة عند الشافعي ان يصلي الاربع تسليما
بلا نقل قول اخر عنه وكذا نقل مذهبه في الهداية وشروحه والمصنف لم يذكر خلاف
فيها له ان النبي عليه السلام كان يصليها بتسليمين رواه **مرويه** قلنا معناه بتشهدتين
من باب ذكر الحال واراد المجل وهذا التأويل مروى عن ابن مسعود عن عائشة
ركعتان قبل الصبح **وبعد الظهر المغرب والعشاء** ابتدا القدوري بذكر سنة الفجر
لكونهما في وقتي وابتدا المصنف بذكر سنة الظهر لان الظهر اول صلوة وجبت على النبي عليه السلام
ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء **وبعد العشاء** **وبعد العشاء**

العمل

السلام

السلام ما واطب عليها **علم بفضل الثانية من النفل مطلقا** اي في الليل والنهار
وقال الشافعي النفل في ركعتين افضل لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار شتي
قال الرباعية افضل يعني عند ابي حنيفة النفل بالاربع فيها افضل **وقال هذه تارة**
يعني الاربع في النهار افضل **وتلك ليل** يعني الثانية في الليل افضل لقوله عليه السلام
صلوة الليل شتي شتي وله ما روي انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربع ركعات
يواطب على الاربع في الضحى وما روياه نحو قول علي ان معنى قوله شتي شتي شتي لا يترادف
النهار في الحديث غريب رواية فلا يجعله **والثانية** اي ثمان ركعات بتسليمه ولو قال
وثمان ركعات لكان حسنا لان ثمان ركعات عكس التوازي **فقط** **فيه** اي بلا مزيد
عليها في الليل جازع عند ابي حنيفة وقال لا غير جازع قيد بقوله فقط اشار الى ان
الزيادة على الثانية لا يجوز اتفاقا وقيد بقوله فيه معقد ما على عامله لان الثانية في
النهار غير جازع اتفاقا اعلم ان المصنف اتبع صاحب الهداية في جعل الثانية في الليل
جازع عند خلافا لما كان ذكر في النهاية لا يدين في تخصيص ذكر ابي حنيفة لان النافذة
في الليل الى الثانية جازع بغير كراهة اتفاقا وفيما رواه مكرهة اتفاقا في عامة
روايات الكتب لما مار ورواه له ما روي انه عليه السلام صلى ثمان ركعات في
الليل بتسليمه **وسجدة الشكر غير مشروعة** يعني ليست بقربة بل مكرهة لا يجاب عليها
وقال لا قربة يجاب عليها ونعم اخلاف يظهر فمن سجد الشكر يجوز الصلوة بذلك التيم
عندها ولا يجوز عندها لما روي انه عليه السلام اذا رأى مثلي او مع ما يسر كان يسجد
لله سكرًا وله ان التقرب بالركعة الواحدة من غير غيره فلا تقرب بما دونها وما روي
كان في الانتداء ثم تسبح بالذي عن اليسار **وبقدم اولي الظهر قاضيا على ثمانيتها**
في الوقت واخرها يعني من ترك السنة الاولى ليؤدي الظهر بالجماعة قضاها في الوقت
بالاتفاق لكن يقدمها على السنة الثانية للظهر عند ابي يوسف لان الاولى قاضية
والركعتين وقتية فيبدأ بالغايتة في الفرائض وقال محمد لان السنة الاولى قاضية بخبرها
غير محلها فلا يجوز تقويت الثانية عن محلها لانها شرعت مصلية بالفرض **وقيل بل**
عكس في الاصح يعني ذكر في الجامع الصغير ان ابا يوسف يقدم الثانية ومجربا خريها
وهذا الاصح لان ابا يوسف اعتبر المحل في مسألة اخرى بوقال من ادرك الامام في الاربع
يوم العيد ياتي بتسليماته لانها محلها ومحمد لم يعين وقال ياتي بتسليمات العيد لانها
واجبة والتسليمات سنة **واسمى محمد قضا سنة الفجر وحدها بعد طلوع الشمس**
وقال لا يقضي ولو قضى يكون سنة عندنا فلا يقيدها بالفجر لان سائر السنين بعد الوقت
لا تقضي اتفاقا وقيد بقوله وحدها لانها اذا قات مع فرضها تقضي اتفاقا في الزوال

كان

الى الزوال وفي قضاها بعده اختلاف المشايخ وقد بقوله بعد طلوع الشمس لا ينافي
 قبل الطلوع اتفاقا له قوله عليه السلام من فاتته سنة الفجر فليقصها واما ان القضا انما يكون
 في الواجب والسنة غير واجبة فلا يقتضي الا ان قضا سنة الفجر جاز تبعا لفرضها بخلاف
 صيغة ليلة القدرين وفيما وراءه بقي على الاصل اقول لو قال وجوز قضا سنة الفجر كان
 حسنا لان المذكور في المخطوطة ان سنة الفجر يفتي عنده خلافا لما والمصنف نصب الخلاف
 في الاستحباب ولم يردف قولها فاعلم منه ان قضاها غير مستحب عندهما وتوهم منه انه
 جاز لا استحباب لان بقي الاستحباب لا مستلزم بقا الجواز مع انه صرح في شرحه بانها
 لا تقتضي عندهما **واذا ادرك** قاصدا للصلوة **الامام في الثانية الفجر صلى السنة خارج**
المسجد لانها اقوى بذلك عليه قوله عليه السلام صلوا سنة الفجر وان طردكم الخيل وتجوز
 مشايخنا للمفتي ترك السنن الحاجة الناس الى فتاواه لاسنة الفجر ولغيره ان يصلي السنن قاعدا
 من غير عذر لاسنة الفجر قد بقوله خارج المسجد لانه لو صلى في المسجد لصار من غير مخالفة
 الجماعة وقد بقي عليه السلام عن مواضع المهمة وفي الثانية هذا اذا وجد في خارجة
 موضع وان لم يوجد صلها في المسجد وبعد عن المصنف مما امكنه حذر عن المهمة
ان لم يخف قوتها اي فوت الركعة الثانية لكون جامعها من فضيلتين السنة واجبا
 قديما لانه ان خاف قوتها لم يصل السنة واقدي بالامام لان سنة الجماعة اكمل لما
 روي انه عليه السلام قال لقد همت ان استخلف من يصلي بالناس وانظر الى من
 يحضر الجماعة فامر باحراق بيوتهم **وان ادركه في غيرها** اي غير صلوة الفجر **شرع معه**
وترك السنة لان التنفل بعد الاقامة المفروض مكروه **وان اقتربت الصلوة بعد الدعاء**
في التطوع يعني اذا شرع الامام في الصلوة بعد شرع المصنف في التطوع **ام شفع** اي
 يضيف الى الركعة الاولى او الثالثة سوا قضاها بالسجدة او لركعة اخرى ميانة للعمل
 عن البطالان لان الوتر متزوج ولا يريد عليا ابلا يكون مبتدأ بالتطوع بعد الاقامة
او بعد ما صلى اي بان اقتربت بعد ما صلى من الفجر **او المغرب ركعة قطع** صلواته
وشارك الامام انما امر في الفريضة بقطعها ولم يامر بقطع التطوع لان القطع في
 الفريضة لا اجل ان يودعها على الكمال فان التقصير للكمال الكمال كعدم المسجد
 البناء ولا كذلك التطوع **فان قضا الثانية فربما بالسجدة** اي ان صلى الثانية الفجر
 او المغرب **ام صلواته لا يقطعها** لان لاكثر حكم الكل **ولم يشارك** اي لا يترك في صلوة
 الامام لانه يكون مستفلاح بعد صلوة الصبح وهو مكروه **وقيل** بان تلك بعد المغرب
 وهو غير مشروع فان قلت الحسن ان يشارك الامام ويصلي بعد فراغه الرابعة
 كما روي كذا عن ابي يوسف قلت لا يحسن لان فيه مخالفة للامام فان قلت هذه مخالفة

بعد الفراغ فلا بأس بها كقيم اذا اقتدي بمسافر يصلي ركعتين بعده قلت صلوة المسافر
 والمقيم كانت واحدة بالنظر الى الاصل وهما ليس كذلك كذا في الغاية فيهم ما سبق
 انه ان لم يقتد الثانية بالسجدة قطعها لانها لم تتم بعد **وان كان غيرها** اي ان كان
 ما ذكر من الاقامة بعد اداء الركعة في غير صلوة الفجر والمغرب **اضاف ثانيا** وشارك الامام
 لصيانته العمل وادراك فضيلة الجماعة **وان عتد الثالثة** اي قضاها بالسجدة **ام**
وشارك الامام للتنفل فان قلت ليس للتنفل جماعة مكروهها خارج رمضان قلت نعم
 اذا كان صلوة الامام والقوم نفلا واما اتباع التنفل بالقرآن فغير مكروه وعن شمس الامم
 ان التنفل بالجماعة انما يكون اذا كان على سبيل النداء واملوا اقتدي بها وان كان
 بواحد لا يكون واذا اقتدي ثلثة بواحد اختلف فيه وان اقتدي اربعة بواحد يكن
 اتفاقا وانما قيد بعقد الثالثة لانه لو لم يعقد هاتين لم يكن لان الثالثة تختل الرقعة قطع
 احراز الفضيلة الجماعة اختلفت في كيفية القطع قبل يعود الى القعدة ثم يسلم لان الخروج
 عن صلوة معتد لها انما شروع بالقعدة وقيل بقطع قائما يسلم وهو الاصح لان القعدة
 شرعت للتحلل وهذا قطع وليس تحلل **الاصح** فانه لا يشارك الامام فيه
 لان التنفل بعده مكروه **ونوجب الامام** يعني من شرع في نافله وجب اتباعها عند
 وقال الشافعي لا يجب انه متبرع ولا لزوم على المتبرع ولنا انه التزم عبادة صوما او
 صلوة فوجب اتباعها صولنا عن البطالان لانها غير متجنية لهذا الاعتبار قال الله تعالى
 ولا تبطلوا اعمالكم **والقضا بالافساد** هذا فرع لما قبله اي عند ما يجب القضاء على المخطوطة
 بافساد ما شرع فيه لان اتمامه واجب وعنده لا يجب الفضل لان اتمامه غير واجب
وتقتضي بقضائه جردت عن القراءة وهاتين يعني من شرع في رابعة نافله ولم
 يقرأها شيئا يامر ابو يوسف بقضا اربع وهما بقضا ركعتين له ان ترك القراءة لا يجب
 بطلان التيمم لجواز صلوة الاربعة في صلاة شرعية في الاربع بغيره وقضاوها
 في غير ذلك بترك القراءة واما ان افعال الصلوة لما فسدت بترك القراءة بطلت بحرمته
 لانها انما انعقدت لاجلها فلم يصح لها شروع في الشفع لانه غير له صلوة واحدة فيلزمه
 قضا الشفع الاول ايها الطالب يظهر انك مما سبق انه لو قرأ في احدى الاخيرتين فقط يكون الحكم
 خلافا لما في مسند المتن يقتضي اربعه عنده لبقا التيمم وتبين عندهما بطلان التيمم
 ولو قرأ في الاولين لا غير فعليه قضا الاخيرتين اتفاقا لبقا التيمم وصحة الشروع في الشفع
 الثاني ولو قرأ في الاخيرتين لا غير فعليه قضا الاولين اتفاقا اما عندهما فلان الشروع لم يصح
 في الشفع الثاني واما عنده فلانه قراة فيما صح شرعه فيه **ولو جردت من كل شفع ركعة** يعني
 من شفع في نافله رابعة ولم يقرأ في ركعة من الشفع الاول وركعة من الشفع الثاني **اقتدي**

بعض اثنين لان ترك القراءة في احدي الركعتين يوجب فساد الترخيم عنده فلم يصح
 الشروع في الشفع الثاني **وهما بالكل** اي هما اقتبا بقضا الاربع اما ابو يوسف فقد مر على
 اصله من ان ترك القراءة لا يفسد الترخيم واما ابو حنيفة فقد عمل في المسئلة السابقة
 بالقياس وفي هذه المسئلة بالاستحسان وهو ان الترخيم وان فسدت بتركه اقراة كل ركعة
 بوجوب القراءة في ركعة لان الفرض عند بعض العلماء اقراة ركعة فقط فصارت ملزمة للشفع
 الثاني فوجب قضا الاربع وهذا المذكور في الجامع الصغير رواه محمد بن ابي يوسف عن
 ابي حنيفة حكى ان ابا يوسف انكر وقال روي عن ابي حنيفة قضا اثنين كما هو مذهبنا
 ولم يرجع محمد بن روايته وقال روي في ونسيت والمشايخ اختاروا قول محمد لان
 الاصل السابق يساعده واعتذر لابي يوسف بان ما حفظه هو قياس ابي حنيفة لان
 الترخيم ضعفت بالفساد بترك القراءة ركعة فلا يلزمها الشفع الثاني بالشروع وتحمل
 ان ابا يوسف ذكر له القياس والاستحسان فحفظ جواب الاستحسان ايها الطالب
 يعرف من هذا الوجه انه لو قرأ في احدي الاولين فقط لم يكن الخلاف كما في هذه المسئلة
 ولو قرأ في الاولين واحدي الاخرتين فعليه قضا الاخرين اتفاقا لصحة الشروع في
 الشفع الثاني وفساده بترك القراءة ولو قرأ في الاخرين واحدي الاولين فعليه قضا
 الاولين اتفاقا اما عنده فلفساد الترخيم واما عندهما فوجود القراءة فيما صح شرع
 فيه وهو الشفع الثاني **ويلزمه بالربعة** اي بربعة **ببعضها** يعني من شرع في الطلوع
 بربعة الاربع كرمه اذا الاربع وكذا قضا وان افسده ولو نوي اكثر من الاربع لا يلزمه اتفاقا
 كيف ما وجد القاطع عند ابي يوسف في قوله الاول قيد بينهما اي بينه وبينه لانه
 لو شرع في الثالثة مطلقا لانه لا يلزمه اكثر من ركعتين اتفاقا ولو نوي اكثر من الاربع لا يلزمه
 اتفاقا من الحقايق **وهما شفع** اي هما ملزمان به باد الشفع **وببعضها ان وحده خلا**
 اي وحده الفعل القاطع في خلال الشفع الاول او الثاني قيد بقوله في خلا لانه القاطع
 لو وجد بعد ما فقد قدر الشاهد لا يلزمه قضا علم ان القاطع لو وجد في خلال الثاني
 ولم يقع في الشفع الاول ففسد الكل اتفاقا لانه ان الشروع ملزم كالندرج لو نذر
 ان يصلي اربعة لمزمه فكذا اذا شرع في الاربع واما ان النذر ملزم لذاته والشروع
 ملزم لقضاة المودي عن المطلقان فكون ملزما للشروع فيه ولما لصحة المشروع
 فيه الاربعة كالركعة الثانية واما الشفع الثاني فلم يتوقف صحة الشفع الاول عليه ولم يوجب
 ايضا الشروع فيه لانه انما يحصل بالقضاء الى الثالثة فلا يلزم بالشروع الشفع الاول
ولو ترك القعدة الاولى **رباعية** **النفيل** **حكم** **بفساد** اي بفساد الشفع الاول
 ولم يحكم بفساده قيد بالنفل اي في الفرض لا يفسد اتفاقا لانه ان كل شفع من النفل كصلوة

الحكم

الظهر

الظهر للمسافر ولهذا وجبت القراءة في كل شفع وفساد الشفع الثاني لا يسري الى الاول اذا
 وجد القعدة في الاول فتكون القعدة في كل منهما فرضا فيفسد بتركها واما ان القعدة
 فرضت اذا وجدها الخروج والتحليل والتقل لما ترك القعدة وقام الى الثالثة صار الكل
 صلوة واحدة كصلوة الظهر فلم يضر القعدة الاولى فضلا **وهي عن السورة في الاول من**
الفرض لا يوجب قضاها في الثاني يعني من سري عن قراءة سورة في الشفع الاول
 من الفرض لا يجب قضاها في الثاني عند ابي يوسف ويجب عندهما قضاها في السورة لانه
 اذا سري عن القاعة لا يقضيها اتفاقا لانه ان قراءة السورة في الاخرتين غير مشروعة فلا
 يمكن قضاها كما اذا ترك القاعة واما ان الاخرتين شبهة المحلية للسورة لان جملة الصلوة من
 القعدة بالكتاب والاوليان تعينت للقراءة بخلاف الواحد فلا يخرج الاخرتان عن المحلية بالكلية
 ولو قضيت القاعة لتكررت في ركعة وهو غير مشروع ولو قضيت السورة فمما لا يجمع القاعة
 والسورة وهو مشروع **واوجبه اي القضاء** وقت مباح **لقطع المودي** اي لقطع
 ما يشرع فيه من النفل **الوقت المكون** وقال زفر لا يجب لان الاداء فيه مهي عن
 فلا يلزم بالشروع كصوم يوم العيد ولنا ان المنهي عنه هو الصلوة والشروع ليس بصلوة وهذا
 لو حلف لا يصلي لا تحت بالشروع ما لم يصل ركعة فصلح لان يكون سببا للوجوب وقضاها
 في وقت آخر بخلاف الصوم فان نفس الشروع فيه صوم ولهذا تحت بالشروع من حلف لا يصوم
 وهو مهي عنده فلا يجب به شيء **وعكسناه لقطع مطلقون الوجوب** يعني ما اوجبه القضاء
 على من شرع في صلوة او صوم على نفسه وانه واجب عليه ثم بين انه غير واجب وقال زفر
 يجب قضاها لان ما شرع فيه بعد ما تبين انه غير واجب فكيف فلا والنفل مضمون بالشروع
 ولنا ان من شرع في النفل التزم الاداء فلا يلزم اتمامه ومن شرع على ظن الوجوب لا يلزم
 شيئا بل يسقط عنه ما عليه فافترا فاذا انعدم الالتزام بعدم الوجوب **ولو اقتدي بمفترض**
مستفلا حال من فاعل اقتدي **ففسده** اي فسد ما شرع فيه مع الامام ثم اقتدي به فيه
 اي بالامام فيما افسده **نوي قضا** **وهي** اي قضا ما لمزمه بالشروع **اجزأه عنه** اي اجزأنا
 اقتداء به عن قضا ما لمزمه وقال زفر لا يجوز قضا بقوله فافسده لانه لو افسد ففلا شرع فيه
 وحده ثم اقتدي بمفترض نوي قضا فلك لا يصح الاقتداء اتفاقا وقيد بقوله فيه لانه لو
 اقتدي به بعد فراغه وشروعه في فرض آخر نوي قضا ذلك لا يصح الاقتداء اتفاقا لانه ان
 قضا ما افسده واجب عليه فلا يجوز الاقتداء فيه بمفترض كلام مجزأ اقتداء بمفترض
 اخر ولنا ان الصلوة التي ايها قضا عين تلك الصلوة التي التزمها بالشروع الاول فلا
 يكون هذا الاقتداء بين فرضين متغايرين حقيقة وحكما **ولو حصل الاقتداء في خامسة**
قام اليها لمزمه بالنفل **واقتي بالكل** يعني من صلى الظهر خمسا ساهبا وقعد في الرابعة

بلح

فانقضى به انسان في هذه الحالة لمزومه ركعتان عند ابي يوسف وست ركعات عند
محمد ولا بد من التعمود قدر الشاهد لانه لو لم يتعد لا يتبين قول محمد لطلان اصل الصلوة
بطلان فرضيته وكان على المصنف ان يبينه عليه اعلم ان الخلاف هكذا المذكور في المنظومة وذكر
في الهداية وخلاصة الفتاوى ان هذا الخلاف بين محمد وصاحبيه لا يبي يوسف انه اقتد
به في النفل بعد ما خرج من الفرض بتمامه فلا يلزمه غير هذا الشق ولمحمد انه شرع
في تحريمه الامام فلزمه ما ادى الامام لها **فلو افسد المقتدي المذكور صلوة نفسه** وهي
ما شرع فيه مع الامام **لزمه بقضائيتين** اي ابو يوسف بقضائيتين **ومعه** اي محمد بقضائيتين
مطلقات اي اثنتين كانت او اكثر لان هذه الصلوة غير مضمونة في حق الامام لانه لو افسد الخامسة
لا يلزمه قضاء ركعتين فلو صارت مضمونة في حق المقتدي لصار مترلة اقدا المقرض بالنفل
وهو باطل ولا يبي يوسف ان الضمان سقط في حق الامام بسبب عارض وهو شرعه ساهيا على
رجم انه سقط الواجب عنه ولا كذلك المقتدي لانه عامدة في الشروع ومليزم الاداء فيلزمه
ولو جمع في وقت شروع الصلوة **بغير فرض ونفل بربع الفرض** اي رجع ابو يوسف في الفرض
لان الفرض اقوي فلا يعارضه الاداء في تلغوية النفل **وابطلها** اي محمد صلوته لانها لا يمكن
ان تصف بالوصفين لتباينها ولا ياحدها عينا لعدم التعيين ولا بعضهما باحد هما بعض
بالآخر لانها لا تقبل التجزي فهذا الاعتبار فيبطل اصل الصلوة او **تذكر ركعتين بغير**
ظهر لزمه بها اي ابو يوسف ركعتين **بظهر** لان النادر لما لزم عليه ركعتين الزمها
بظها في لان الصلوة لا تكون الا بها وقوله بعد بغير ظهر يكون رجوعا عما لزمه فلا يصح
واهدر اي قال محمد لا يلزمه شي لانه نذر عصىة والنذر بما ليس بفرضية غير صحيح
او بغير قراءة يعني لو نذر ان يصلي ركعتين بلا قراءة فيها **او ركعة او ثلثا** يعني لو نذر
ان يصلي ركعة واحدة او نذر ان يصلي ثلث ركعات **حكما** اي الزمناه ركعتين بقراءة
وثنتين اي امرناه بركعتين في صورة نذره ركعة **واربع** اي بارج ركعات في صورة نذره
ثلثا **لا بالاهداء** اي فيها **ولشفع** يعني قال زفر لا يلزمه شي في الصورة الاولى والثانية لانه
الصلوة بلا قراءة والركعة الواحدة غير قرينة فلا يصح نذره وفي الصورة الثالثة يلزمه ركعتان
لانه نذر شفع وركعة زائدة عليه فيصبح الاول ويلحق الزيادة ولنا ان التزام شي التزام
بما لا يصح له الا به فصار كانه نذر ان يصلي بقراءة وركعتين وارجع لان الصلوة غير صحيحة ما
لم يكن شفع او بقراءة الا ان محمد احتج الى الفرق بين التزام الصلوة بغير ظهارة والتزام
صلوة بغير قراءة حيث اهدر الاول والثاني والفرق ان الصلوة بغير ظهارة ليست
عبادة فلم يصرند بالصلاة اما الصلوة بغير قراءة عبادة كذا في التجليس **او في مكان كذا**
فاداه في اقل من شرفه اجزئها يعني اذا نذر ان يصلي في مكان شريف كالمسجد الحرام

مكرر

مثلا وصلي في مكان اقل منه شرفا جاز عندنا وقال زفر لا يجوز وكذا الصوم والصدقة اعلم
ان افضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي عليه السلام ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم
مسجد الحلي ثم البيت كذا في المصنف له قوله تعالى او فوا بعباد الله اذا عاهدتم فبجب عليه الايمان
بما قيد به ولنا ان تخصيص العبد بعبادة يمكن ان يكون انما يختص بالتحقيق اذا كان من قبل
الله فيبقى النذر مطلقا فيصلي ابن شاذ **ولو نذرت عبادة في عهد فحاضته الزمان**
بقضائيتها وقال زفر لا يلزمها قضاءوها قيد بالعدا لها لو قالت علي ان يصلي كذا يوم حصي
لا يلزمها شي اتفاقا له انها اضافت العبادة الى يوم لم يصلح للفعل المنذور فلا يجوز كالمو
قالت يوم حصي ولنا ان الغدة ذاته قايلا لادائه فصرف عنه مانع سماوي فيجب قضاؤها
بخلاف قولها يوم حصي لانه بمقارنته ما ينافي المنذور ولم يصرف حاله فلم يجب **وجوز ان**
تختلف القادر على القيام قاعدا بالاكراهة في الاصح لما روي انه عليه السلام كان يصلي ركعتين
بعد الموت قاعدا بلا عذر قيد بالتفعل لان القادر على القيام لا يجوز ان يفرض قاعدا اختلفوا
في كيفية التعمود في غير حالة الشاهد عن ابي حنيفة انه يقول كيف شاء لانه لما جاز له ترك
اصل القيام فترك صفة التعمود اولى جوارزا وعن محمد انه يترجع لانه اعدل وعن ابي يوسف
انه محتمل لان عمدة صلوة النبي عليه السلام في اخر عمره كانت بالاجتناب وعن زفر انه يقول كما
يقعد في الشاهد وهذا هو المختار لانه عهد مشروعا في الصلوة **وكذا الجار والمجور** خير
مبتدأ تقديره تعودا المتفعل من غير عذر جازر عند ابي حنيفة كما سبق **بعد افتتاحها**
اي بعد شروعه في الصلوة بالقيام وقال لا يجوز لان الشروع قائما ملزم القيام كما لو نذر ان
يصلي قائما وضع في التعمود بعد الشروع قائما لان افتتاح النفل قاعدا من غير عذر جازر
اتفاقا من الحقايق وله ان ابتداء النفل قاعدا جازر بقاؤه اولى لانه اسهل من الابتداء والجواز
غيرهما ان النذر بالصلوة قائما ملزم لذاته لانه التزم القيام نصا والشروع ليس ملزما لذاته بل نصا
المودى وهي لا تحتاج الى القيام فاشبه النذر بما يحج ما شيا فانه ملزم للشي حتى لو تركه لزمه
دم ولو شرع في الحج ما شيا لزمه المشي **و اذا الفرض قاعدا مع القدرة على القيام في مركب**
جار اي سفينة جارية **او غير عذر جازر** عند ابي حنيفة مع الاساءة وقال لا يجوز ان اراد بالاداء
ان يكون بالركوع والسجود لان الاداء بالاعمال غير جازر اتفاقا فرضا كان او نفلا وقد يفرض
لان اداء النفل قاعدا يجوز اتفاقا وقيد بالمركب لان اداء الفرض على الدابة لا يجوز اتفاقا
وقيد بقوله جار لان المركب لو كان موقوفا لا يجوز اتفاقا وان كان مربوطا فان حركته الزجر نحوها
فهو كالجاري والا فكله لواقف كذا في الحاشية وقيد بقوله من غير عذر لانه لو كان بحال بدون
راسه يجوز اتفاقا له ان الغالب دوران الراس في السفينة الحاربية فصارت الضرورة
باعتبار الغالب كالمتحقة ولما ان القيام ركن فلا يسقط الاجازة بتحقيق **ويومي المتفعل**

روى عن ابي حنيفة
في بيان
في بيان

بلا عذر سوا من كان مسافرا او مقفلا **عليه آية** لفظ الشغل متناول لمن يصلي السن الروا
فيها جازية على الدابة وعن أبي حنيفة انه لا يجوز كسنة الجوز لانه لا يجوز
له الا على الدابة الا بعد ركعة اذا كانت دابته جموحا بحيث لو نزل لم يتمكن الركوب او خاف
من العدو او لم يجد موضعا يابسا للصلوة ونحوها ولا يلزمه الاعادة اذا قدر وضعا
اذا صلى على الدابة لو ذكر ان لم يقدر او خاف من العدو او لم يجد على ايها يجوز الا
عليها وان كانت تسير وان قدر لا يجوز لاختلاف المكان يسرها وفي القبة اذا سورها
راكبها لا تجزئه الفرض ولا التطوع وتبطل الدابة لان النقل بالامالة لا يجوز للمشي والسجود
في البحر ولا يمنع عن الصلوة ما في موضع جلوسه او في ركابه من النجاسة عند الاكثرين لان
اعتبار الاركان اذا سقطت فطهارة المكان اولى لكن لا يلزم منه جواز بلا وضوء لان
الركوع والسجود له خلف وهو الاتمام والوضوء خلف له ولا يلزم من سقوطه الى خلف سقوط
ما لا خلف له واما الجملة فكذلك لانه ان كان طرفها على الدابة تسيرا ولا وان لم يكن فكذلك
خارج المصير قدر من قبل وقيل قدر فرسخين والاصح انه جاز في موضع يجوز للسافر الخارج
ان يقصر فيه **كف توجهت** لما روي انه عليه السلام كان يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يروي
ابن ماجه وحماد بن يوسف الامام في المصير سوا الفسخ الصلوة مستقبلة القبلة او مستدبرا لها من المصير
اعتبارا بالخارج ولما روي انه عليه السلام كان يصلي راكبا على الحمار في المدينة يومي وقال
لا يجوز لان جواز رد على الدابة خارج المصير خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ومرواه
شاذ **ومنع البنا بعد النزول** يعني اذا صلى ركعة بالامارة انزل لا يجوز ان يصلي
عليها صلواته عند أبي يوسف وقال لا يجوز له ان المودي بركوع وسجود اقوى منه بالامارة
ولا يجوز ان يصلي الاقوى على الاضعف كما لم يجز لنا المريض المومي اذا زال عذره ولما
ان اياما راكب ركوع وسجود في القوف وليس خلفا عنه ولهذا جاز ابتداءه بالامامة قد
على النزول بخلاف المريض لان ايامه خلف قيد بقوله بعد النزول لانه لو صلى ركعة نازلا
لا يبني بعد الركوب اتفاقا لان احرام التاركة الفقد موجب للركوع والسجود فلا يجوز البنا
عليه بالامامة واما احرام الركب فنعتقد على التخيير بين ان ينزل ويتم بالركوع والسجود وبين
ان يومي على الدابة فلهذا جاز البنا عليه **فصل في سجود الهوا اذا سجد للمصلي** **فصل**
كان ينزل ما وجب فعله في الصلوة **او زيادة** اي زيادة فعل من افعال الصلوة واقع
في غير محله او ملتزم لترك ما وجب وتلك الزيادة نقصان فتفزع عليه مسائل منها اذا
قرا في الركوع او السجود او القومة او القعود فعليه السهولة لانه ليس بموضع القراءة وكذا
لو كرر الفاتحة في الاولين او سجد بعد ما قد اراد ان لا يجزئ سورة لانه اخراجه وهو
السورة ومنها لو كرر الفاتحة في الاخرين لانه عليه لان الشفع الثاني موضع القراءة وكذا

اي يجزئ

فصل

لو كرر الفاتحة في الاولين او سجدت بعد ما قد اراد ان لا يجزئ سورة لانه اخراجه وهو
السورة ومنها لو كرر الفاتحة في الاخرين لانه عليه لان الشفع الثاني موضع القراءة وكذا لو
تشهد في قيامه او ركوعه او سجوده لان هذه المواضع محل الشاوع عن محله تشهد في قيامه
فقد الفاتحة فعليه السهولة بالسهلة اذ الواجب وهو السورة وهذا الصريح ومنها
لو كرر تشهد في الفقرة الاولى او زاد على تشهد الصلوة على النبي عليه السلام فعليه
السهولة وكما هو القيام الى الثالثة ولو كرر في الفقرة الثانية لانه عليه لان محل الذكر
والضابط ان سجدة السهو واجبة بترك الواجب لا غير لان تأخير ركن او تقديمه او تكراره
او ترك الترتيب كلها داخل فيه **سلم ثم سجدة محمد بن محمد تشهد وسلم** وهذا الاخبار بمعنى
الامر بفعل الواجب **ومع السلام الاول** اي محمد سلام الصلوة **مرع عن عينة** لان الخا
اليه لفصل بين الاصل والزيادة المحقة به وهو يحصل تسليمة واحدة **وهما ثنتين**
لما روي انه عليه السلام قال لكل من سجدتان بعد السلام والمعارف منه ما
يكون من الجانبين فيجعل عليه قبل المختار للامام قول محمد لان الجماعة اذا سلم ثنتين
تشتغل بعضهم بما ينال في الصلوة والمنفرد قولهما **والرعا** اي جعل سجدة الدعاء في **التشهد**
الثاني اي بعد تشهد فقرة السهو **وهما الاول** اي في تشهد الصلوة قبل السلام
وهذا الخلاف مبني على ان سلام من عليه سجدة السهو يخرج من الصلوة عندهما
فيأتي به في الثانية وصاحب الهداية اختار قول محمد لان الدعاء مشروع بعد الفراغ
ولا فراغ قبل الجهر **ونافي بالسلام** يعني تأمر المصلي بان يسجد ويأمر القائل **يسلم**
بان يسجد فيسلم لما روي انه عليه السلام سجد لله قبل السلام ولنا قوله السلام لكل
سهو سجدتان بعد السلام قال صاحب الهداية هذا الخلاف في الاولوية وهو
ظاهر الرواية وفي النوادر انه في الجواز يعني اذا سجد لله قبل السلام لا يجزئه عند
فعله الاعادة خلافا له **ولم يقيدوا بالزيادة** يعني اثنان سجدة السهو بعد السلام غير
مقيدة عندنا بان يكون السهو بالزيادة وقال مالك ان كان السهو عن زيادة يسجد بعد
السلام وان كان عن نقصان يسجد سجدة السلام الضابط فيها ان يؤخذ القاف مع القاف
والدال مع الدال له ان السجدة واجبة في الزيادة رغم الشيطان فيكون بعد الفراغ
وفي النقصان الجهر فيقدم على السلام ليقع الجازية موضع النقص ولنا ما روينا حكي ان ابا
يوسف سأل مالك عندهم عن الرشد في مسألة هذه وقال ما قولك لو وقع النقص والزيادة
جميعا فسلك مالك فقال ابو يوسف الشيخ تارة خطي وتارة لا تصيب فقال مالك على هذا
ادركها شتا فظن ان ابا يوسف قال الشيخ تارة خطي وتارة تصيب **ولم يوجبوا السجود**
ترك تلك سجن تكيرات من اتاها وقال مالك يجب لانه ذكر مقصود في الصلوة

فصل في سجود الهوا اذا سجد للمصلي

الساق

فأشبه القنوت والثلث جمع صحيح ولنا ان التكبيرات في خلال الصلوة سنة والقنوت واجب والسنة تجب لترك الواجب لا السنة **وجب جهر واخفات في غير محلها اي** جهر في موضع الخفاقة ومخافتة في موضع الجهر والاضافة في محلها للاختصاص وذلك انما يحصل اذا كان كل من الجهر والاختفات واجبا في محله وذلك موجود في حق الامام دون المنفرد لانه مخير بين الجهر والاختفات فيما جهره **بقدر الفرض** اي بقدر ما يجزبه الصلوة **وترك قنوت** ولو تركه الركوع انه ترك القنوت يعود الى القيام ويقراه رواية عن ابي حنيفة وسجد للمسهر **وتشهد** اي ترك تشهد في القعدة الاولى والثانية سواء ترك كله او بعضه **وتكبيرات عيد** سواء ترك جميعها او واحدة منها قيد تكبيرات عيد لان السجود لا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا انهم قالوا لو ترك تكبير الركوع الثاني من صلوة العيد فعليه السجدة لانها واجبة بعد التكبيرات العيد بخلاف تكبير الركوع الاول لانها ليست ملحقة بصلوة العيد قالوا لا يسجد للمسهر في العيدين واجمع كبريات الناس في القنوت **والنافقة** اراد بها تركها في الاولين لانه لو تركها في الاخرين لاسهوا عليه انما وجبت السجدة بترك هذه المذكورات لانها واجبات **وتبع الموم في الامام وجوبا وادا** يعني اذا سهر الامام وجبت عليه السجدة ووجبت على الموم ايضا لانه تابعه ولهذا لو ترك الامام الاقامة لزم الموم حكمها وان لم يتوها ثم ان سجد الامام تابعه والافلا كذا يصير مخالفا لافلامه ولو كان مسبوفا لاسلم مع الامام بل ينتظر فاذا سجد سجد معه ثم يقوم الى قضا ما سبق به وان لم يسجد مع الامام يجب عليه قضاء سجود المسهر في اخر صلوته استحسانا كذا في حفة الفقهاء ولو سلم المسبوق ان كان عامدا ففسد صلوته وان كان ساهيا ان سلم مع الامام لا يلزمه السجود لانه مقيد به وان سلم بعده يلزمه لانه منفرد فلو قام المسبوق الى القضاء ثم تذكر الامام سهر فسيجد فعليه ان يعود ان لم يقدر الركعة بالسجدة كذا في النوادر **لا عكسا اي** لا يكون التسع منعكسا كما اذا سهر الموم لا يتابعه الامام ان سجد لانه متبوع فلا يكون تابعا ولا يسجد الموم ايضا لانه لو سجد وحده كان مخالفا لافلامه وذا مننا للاقتداء **وعبر القرب في الرجوع والقيام في الجلسة الاولى** يعني من قامت عنه القعدة الاولى سهر او افان كان الى القعود اقرب تقعد ولا تسجد وذلك بان يرفع اليدين من الارض وركبناه عليها كذا روى عن ابي يوسف واستحسنه مشايخنا وقيل بان لم ينتصب النصف الاسفل وان كان الى القيام اقرب وسجد للمسهر في ظاهر الرواية ان لم يستوف قايما يعود وان استوي قايما لا لانه اشتغل بفرض القيام فلا ترك الفرض للواجب **وجب الرجوع الى** **الاخير ما لم تنقذ الخامسة بسجدة** لان مادونا الركعة غير معتبر والقعدة الاخير فرض ومن الرجوع اصلاح صلوته فاذا **انقذت صلوته نافلة** لانه استحكم شرعه في النقل قيل

المنع

انما الفرض فيتحول فرضه فلا وهذا عندها واما عند محمد فلا تحول فلا لان بطلان وصف الفريضة بطل اصل الصلاة عنده فاذا بطلت عنه لا تنصف الى الخامسة ركعة اخرى وصل سجد للمسهر عندهما فالاصح انه لا يسجد لان التقصان بقضاء الفريضة لا يجبر بالسجود **وبقي ما دسه** حتى يصير مستقلا يست ركعات لان النقل شرع شفعا **وان قعد القعدة الاخير** قد راى القشيري **ثم قام الى الخامسة** بظنها القعدة الاولى **رجع** الى القعود لاسلم لان التسليم حال القيام غير مشروع **فان انقذت** اي الخامسة بسجدة **ضم اخرى** اي ركعة اخرى الى الخامسة البته **ثم الفرض** لان القايمة عنه اصابة لفظ السلام في الاخرة وهو ليس بفرض عندنا فسيجد للمسهر ولتكن التقصان فيه بتاخير السلام **وعصيتا نقل** قيل هاتان الركعتان في الظهور توبان عن سنته لكن الصحيح انهما لا تنوبان عنهما لان السنة لا تنادي بما هو مظهران قالوا اذا صلى في الفجر والعصر بعد القعدة الاخرة ركعة ساهيا لا يضم اليها اخرى لكرامة النقل بعدهما والاصح انه يضم اليها لان المني هو النقل المقصود وهذا المشرع بما قصد **وسجد الرجوع في الثانية** اي في المسئلة الثانية وهو رجوعه الى الاخير فيهم منه انه اذا لم يرجع اليها لاسجد لما مر من ان التقصان بالفساد لا يجبر بالسجود كذا في الغاية **وقيامه في الاولى** اي في المسئلة الاولى بترك القعدة الاولى حتى لو قعد لا يجب عليه السجدة وفيه دفع لما قيل يجب السجدة اذا رجع الى القعود لانه بقدر ما اشتغل بالقيام اخر واجبا الاول اصح لانه مادام الى القعود اقرب صار في حكم القاعد **ومطلها شك** في انه كم صلى **معتبر** في صلوته (اراد به) ان لا يكون عروض الشك له عادة بقربة قوله فيما بعد فان كثر في سنانها الصلوة لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوته انه كم صلى فليستقل الصلوة **فان اكثر** عروض الشك له **ولظن تحريك** اي طلب الاخرى واخذ برأيه لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليتحرك بالتحريك الصواب وهذا سمح على من كثر سهو والحديث الاول على من لم يكن توفيقا بينهما **والا** اي وان لم يكن له ظن **اخذ باليقين** وهو الاقل لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليأخذ بالاقل مثالا اذا شك في صلوة الفجر انه صلى اولا فليأخذ باليقين اي على ركعة وتعد ثانيا تشهد لما ذكرنا من الاجتهاد كذا في القيين وان شك انه صلى الصلوة ام لا فان كان ذلك في الوقت فالظاهر انه لم يصلها وان كان بعده فالظاهر انه اذا هاء ولذا اذا شك انه ركع في صلوة ام لا فان كان في الصلوة لم يلبس به وان كان بعد خروجه منها فالظاهر انه اتا به **فصل** في صلوة المريض **تعد المريض لتعدرا القيام** في الخامسة لم يرد به ان لا يمكنه القيام اصلا بان يكون مقعدا بل من خاف ابطا البر او زيادة المرض او داراسه او وجديته في القيام الما شديد يكون متخذرا قيامه والاصح انه يقعد كيف تشاء لو قدر على القيام

الاصح انه لم يكن له ظن
بالاخذ باليقين
او السلام او الركعة
تعد المريض لتعدرا القيام
انصت الى كلامه في الركعات
تعد في كل ركعة قنوت

متكيا يقوم وتكبي ولو قدر علي بعض القيام بان قدر علي التكبير فليأتم بمرحبا قدر عليه ثم يفتقد
ونامر بالاسئلة اي بان استلقي على قفاه في صلوته ورجلاه الي القبلة قبل سبغ ان وة
 يصيب ركبتيه ان قدر عليه حتي لا يمد رجلاه الي القبلة وسبغ ان موضع تحت راسه وسا
 لمكنه الايمان **لتعذر** اي لتعذر التعود **لا على الجنب** يعني قال الشافعي يصلي المريض
 على جنبه الايمن لقوله عليه السلام لعمران بن الحصين صلي قائما فان لم يستطع فقا عدا
 فان لم يستطع فولي الجنب ثم ياتي بما ولنا قوله عليه السلام لعبد الله بن عمر فان لم تستطع فاعدا
 فعلي قفاه ثم ياتي بما **ولو فعل جاز** يعني لو صلي على الجنب جاز لو روي الرواية فيه
 ايضا فعلم ان الخلاف في الافضلية لكن فيما قلناه يقع الايمان الي هو الكعبة وفيما قاله
 الي جانب قدميه فما قلناه يكون اولى **ويومي براسه** ويجعل السجود اخفض من
 الركوع لان الايمان بما قايما مقامها فيأخذ حكمها **ولا يرفع شئنا الي وجهه** ولو رفع
 فسجد عليه ان وجد فيه ايما يجوز بالايمان لا يوضع الراس والافلا لقوله عليه السلام
 اوم براسك **ووخى** الصلوة عن المريض **للجرح** عند اي عن الايمان بالراس وفيه اشياء
 الي ان الفرض لا يسقط عنه حتي لو صبح عليه قضا ما فاتته وهو مختار صاحب
 الجدايه وقبل ان يزداد عجزه علي يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان اقل يلزمه كما
 في الاغما وهو مختار شيخ الاسلام ونحو الاسلام وغيرهما **والغنا** اي الايمان بالقلب
والعين **والحاجب** اذا عجز عن الايمان بالراس وقال زفر بن يحيى بحاجبيه لقربة من
 الراس وان عجز فعينه لانهما في الراس فيأخذ ان حكمه وان عجز فقبله لان النية التي
 لا تصح الصلاة وقضا اغما يقام به فيقام به الصلوة عند العجز ولنا ان نصب الابدال
 بالراي ممنوع والنص مدد بالايمان بالراس بخلاف القياس فلا يقاس عليه غيره **ولا يلزم الفناء**
للجرح عن الركوع والسجود لان ركنيه القيام كلونه وسبيله الي السجود الذي هو نهاية
 التعظيم فلنسقطا الوسيلة بسقوط الاصل **ويومي** **بما قايما** او **لو اومي** بما قايما
 جاز لكن الافضل هو الايمان قاعدا الكون راسه فيه اقرب الي الارض قال شيخ الاسلام
 يومي بالركوع قايما والسجود قاعدا **ويومي** **ان عرض مرض يحسبه** يعني اذا صلي بعض صلوة
 صحيحا ثم مرض فزماني عليه بحسب مرضه بان يتم قاعدا وان عجز عنه فثوبا علي مرضه
 لانه اذا اتي علي بعض صلوته كامله وبعض ناقصة واذا استقبل كانت كلها ناقصة فليأتم
 يكون اولى وفي المحيط لو قضى المريض ما فاتته في الصلوة جاز لان وقت القضاء موسع والمريض
 حال شروعه **او صحت** **علي يوم استأنف** يعني اذا كان مصليا بايما وعرض عليه صحة
 بان قدر علي الركوع والسجود استأنف صلوته لان بنا الاقوي على الاضعف غير جاز وفي
 جوامع الفقه لو اشتمها بالايمان ثم صبح قبل ان يركع وسجد جاز له ان يتم بخلاف ما بعد

الركوع

كان صحيحا

الركوع والسجود فوله او صحت معطوف علي مرض ولو كان وان عرض مرض يتم بحسبه
 او صحت علي يوم استأنف لكان اظهر **او علي** **فما عد حكمه** يعني ان عرض صحة علي
 من يصلي قاعدا فتقدر علي القيام قال محمد استأنف الصلوة وقال لا ينبغي لان اقتدا القيام
 بالقاعدا عندهما فجازا البناء وغيره فجاز عنده فلم يجز البناء وقد مر بيانه في فصل الامامة
ولو استوعب الاغما وقت الصلوة بوجوب قضاها وقال الشافعي لا يجز لان
 الخطاب ساقط عنه لعجز عن الفهم كالمجنون ولنا ما روي ان عليا رضي الله عنه
 اعني عليه اربع صلوات فقضاها هو والمجنون كالاغما عندنا في الاصح **والاعتبار عدم**
لزومه اي لزوم القضا **بزيادة زمانه** اي زمان الاغما والجار والمجور خبر المستدل
على ساعات يوم وليلة يعني اذا زاد الاغما علي يوم وليلة بزمان سير سقط عنه قضا
 الصلوات عند أبي حنيفة لان اعتبار الزيادة هكذا اما ثور عن علي رضي الله عنه وابن عمر
 والمقادير انما تعرف بما عا **لا على اوقات خمس صلوات** **وقت سادسة** اي صلوة
 سادسة يعني قال محمد لا يسقط مما لم يستوعب الاغما اوقات ست صلوات لان المخرج
 المستقط للقضا يحصل بالكنع وهي يحصل بالقلار وهو في الحقيقة يحصل بمضي الوقت
 السادس قيد بزمان الاغما لانه لو نام اكثر من يوم وليلة يلزمه القضا اتفاقا قاله ما
 لا يمتد يوما وليلة غالبا فلا يخرج في قضائه ثم الخلاف يظهر فمن اعني عليه عند الضيق
 فافاق من الخد قبل الزوال فتحت الي حنيفة لا يجب القضا وعند محمد يجب ما لم يمتد
 الاغما الي خروج وقت الظهر اعلم ان الاغما لو لم يستوعب هذه المدة وجد فيها افاق
 فان كان لها وقت معلوم نحو ان يفتي وقت الصبح قليلا ثم يعاود بعين هذه الافاقه وطل
 حكم ما قبلها من الاغما وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه سبق بعينه وبكل كلام الاصح
 ثم اعني عليه فلا تعتبر تلك الافاقه ولو اعني عليه بغيره لا يجب عليه القضا اتفاقا لان الخوف
 سبب لضعف قلبه وهو مرض لا اغما كذا في النسيين وذكر في المحيط لو حصل الاغما
 هو موصيه كشراب الخمر اكثر من يوم وليلة لا يسقط عنه القضا اتفاقا ولو حصل بالبنح
 قال محمد تسقط لانه حصل بما هو مباح فصار كما لو اعني عليه مرض وقال ابو حنيفة لا يسقط
 لان هذا اغما حصل بضع العبد والنفس ورد في اغما حصل بافة سمادية **فصل**
 في سجود التلاوة **وتوجب سجدة التلاوة في اربعة عشر موضعا** ترك تعدادها لثبوتها
 وقال الشافعي هي سنة لما روي ان عمر رضي الله عنه تلا سجد في خطبة فاشرب الناس
 للسجود فقال علي رسلكم فان هذا شي لم يكتب عليكم ولنا قوله عليه السلام السجدة علي من يروي
 وعلي من تلاها وكلمة علي الوجوب وما رواه محمود علي ناخرا لاد اجمعا بين الحديثين **ونقد**
ص وقال الشافعي ليس في سورة ص سجدة لان المذكور فيها ركوع لا سجود ولنا ان النبي عليه

الله

يل

السجدة على من تلاها وكلمة على الوجوب وما رواه عمول على ما خبر الاداء سورة ص ومحمد
لا تارة يعني لا تعد من تلك المواضع ثمانية الحج وقال الشافعي في سورة الحج سجدة ثمان
لقوله عليه السلام فضلت سورة الحج بسجدة من ولنا ما روي انه عليه السلام عد سجدة القرآن
ومدة الحج واحدة ومعنى ما رواه ان في الحج سجدة ثمان في سجدة الخلافة والثانية سجدة
الصلوة بدلالة اقترانها بالركوع **وعدو النجم ما بعدها منها** وقال مالك سورة النجم
وما بعدها ليست من مواضع السجود لما روي ان ابن عمر عد سجدة القرآن احدي
عشر وقال ليس في الشيع الاخير سجود ولنا ما روي عن ابن عباس انه عليه السلام سجدة
في النجم وما رواه ابو هريرة انه عليه السلام سجدة اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك **وجب السجدة**
على من سمعها وان كان جنباً الا الحائض والنفساء وغيرهما من ليس باهل للوجوب للصلوة
بمطلق السماع يعني سواء نطقه اولى لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها ولو سمعها من النائم
او الطوطي او المجنون فيل يجب وقيل لان السبب سماع تلاوة صحيحة وهي انما يكون للمتميز
الان السكran لو قراها تجب عليه وعلى من سمعها منه لان عقله اعترفت بانها جهر له واما
وجوبها على النائم فعلي الاختلاف **ولم يشترط** وجوب السجدة على السامع **الذكورة**
والتكليف في الثاني وقال مالك شرط ذلك لقوله عليه السلام للتالي عنده كنت اماماً ولو
سجدت لسجدت معك والمراد بغير المكلف لا يصلح ان يكون اماماً ولنا عموم ما رويناه
والمراد بما رواه كنت حقيقياً بان سجد قبلنا لا حقيقة الامامه الا يري ان المحدث اذا
تلاها يجب على السامع المتوضي وان لم يصلح ان يكون اماماً في الحال **وهي بالفارسية**
موجبه عند أبي حنيفة اذا احرى اي اخر واحد من سمعها باقيا اية السجدة فهم معناها ولم يفرق
فيديده لانه لو لم يخبره لزمه ليل يكون مكلفاً بما لا علم له **وشرطان** لان نظم الفلاسبه
ليس بقرآن واذا فهم معناها يكون سامعاً للقرآن من وجه وله ان القرآن هو المعنى ولو
كان نظم العريبيه لم يشترط فهمها كذا بالفارسيه وفي المحيط الصحيح انها موجبه اتفاقاً لان القرآه
بالفلاسيه قرآن معنى لا نظماً فاعتبر المعنى بوجوب السجدة وباعتبار النظم لا بوجوبها
فوجب احتياطاً بخلافه الصلوة عندها فانها يجوز باعتبار المعنى فلم يجز احتياطاً **وتبع الموم**
الامام اذا تلا في الصلوة اية السجدة لانه التزم متابعتها **وامرأادها بعد الصلوة عن**
تلاوته يعني اذا قرأ الموم في الصلوة اية السجدة فسمعها الامام امرها محمد بادا السجدة
لان سبب وجوبها وجد وكان المانع عن اداها في الصلوة لزم قلب موضوع الامامة فلما
زال المانع بالفرغ عن الصلوة بوجدها بعد ما اتمها اكلها اي قال لا حكم لقراءة الموم
كسوء فلا يوجبها لان الموم يجوز عن القراءة وتصرف الموم لا حكم له فيديده بقوله بعد
الصلوة لان اداها في الصلوة غير جائز اتفاقاً لانه ان سجد الامام وتابعه التالي يكون

مؤمن

وسمى

موضوع التلاوة وان سجد التالي وتابعه الامام يكون خلاف موضوع الامامة وان سجد
التالي وحده يكون خلاف موضوع الاقتداء وقد بقوله عن تلاوته لان التالي لو كان الامامة
يودونها في الصلوة اتفاقاً **وتودي بعدها عن تلاوة خارج** يعني اذا سمعوا في الصلوة
اية السجدة من رجل خارج عنهم يودونها بعد الصلاة لتحقق سببها وهو السماع **ولا**
يجزي فيها يعني لو سجد وهما في الصلوة لا يودي لهنى النبي عليه السلام عن الادخال في
الصلوة سجدة تلاوة وجدت في الخارج **ولا تنفسدها** لانها غير متناهية في الصلوة **وسجد الخارج**
عن تلاوة متصل لا تعقبات السبب في حقه وهو السماع **وحكمنا بالاجزاء الاداء على حسب**
الوجوب يعني اذا قرأ اية السجدة عند طلوع الشمس ولم يسجد فاذا اها وقت الزوال
او الغروب تجزئه عندنا وقال ذر لا يجزئه لانه اذا لم يسجد حتى خرج الوقت المكروه وجب
الاداء في ذمته كما لا يودي في الوقت الناقص كما لو قضى عصر امسه حال الغروب لم يجز
ولنا انه وجب عليه ناقصاً فيجوز كما وجب بخلاف قضا العصر وقت الغروب لان السبب
في وجوب الصلوة هو الوقت وكان الاصل ان يكون كل الوقت سبباً لانه عندنا ان كل
في السببية الى الجزئيات لا تقع الاداء خارج الوقت فاذا خرج ولم يودوها زال المانع فصار
كل الوقت سبباً للاجتماع وهو وقت كامل لا نقصان فيه واما سبب السجدة فالتلاوة وهي
وجدت في وقت مكروه فتقررت في الذمة بوصفها فصاحداً وهما في الوقت المكروه وعلى
هذا اذا تلاها وهو راكب فلم يسجد لها بالايما حتى تزل ولم يسجد لها ايضاً ثم ركب فاولى لها
لم يجز عنده وجاز عندنا لما ذكرنا اقول مبني الخلاف معروف مما سبق من التقدير لكن كلام
المصنف لا يوافق لانه يلزم منه ان زفر لم يحكم بالاجزاء الاداء على حسب الوجوب وليس كذلك
لان هذا الاصل متفق عليه حتى لو تلاها وقت الطلوع فسجد في ذلك الوقت يجوز عندنا فزادها
والمسألة هكذا امدة كور في الحقائق ولو قال وجعلنا الواجبة في مكروه مودة في مكروه
اخر الحكم انشأ **ونعكس لادائها بالايما راكبا موميا بعد تلاوتها واحدا** يعني اذا
تلا اية السجدة على الارض ثم ركب واوى لها راكبا لا يجوز عندنا لانها وجبت كاملة فلا يودي
بالناقص ويجوز عند الشافعي لانها سنة فلو تركها لم يلزمه شيء فجواز اداها بالايما اول
وتجد تلاوات اية واحدة لاتحاد المجلس لما روي انه عليه السلام كان يسجد واحدة لتلاوة
اية في مجلس واحد ولان الاحتياج الى تكرار اية الجوف او التعليل غالب فاتخذت دفعا
للمرج ولا كذلك اذا اختلفت الابه وفي الثانية اتحاد المجلس بان لا يتصل بين التلاوات عمل
كثيراً لو انك كليات يكون كبراً ولو اكل حتى شبع او نام مضطجعا او سدى ثوباً او دار حول
الرحا او استقل من غصن الى غصن مختلف في الاصح وفي المحيط اذا كرر في دابة شبر اية
سجدة ولم يكن في الصلوة مختلف لان سيرها مضاف الى رايها قيدنا به لانه لو كان في الصلوة

لم

وكررهما كغير سجدة لان حرمة الصلوة تجعل المكنة المسير حكما وانما لضرورة صحتها ولو اختلف
مجلس السامع دون التالي تكرر الوجوب ولو تبدل مجلس السامع فالاصح انه
لا تكرر الوجوب اعلم ان هذا تدخل في السبب بان جعلت التلاوات كلها تلاوة واحدة
لا تدخل في الحكم بان يجعل كل تلاوة سببا لسجدة قد اختلف السجدة فالتفت بواحدة كما
تدخلت الحدود اذ اكرر الزنا والغزو بينهما ان السبب الواحد المتداخل بنوب عماله
وما بعده حتى لو تلا في مجلس فسجد ثم تلا اخرى ففي تلك السجدة عنهما ولا نوب الحكم
الواحد الا عما قبله حتى لو تلا في مجلس ثم تلا في المجلس ثم تلا في المجلس ثم تلا في المجلس
في السبب وفي احكام الحكم ولم يعكس لان السجدة عبادة وتركها مع وجود موجباتها شيع
والحد عقوبة والغرض منه الزجر وهو يحصل بواحدة والكره مع بعضه مع تحقق موجب
العقوبة **وتستقيم الصلوة** وهي السجدة التي وجبت بتلاوة فعلق بها جوار الصلوة
المخارجية وهي ما وجبت بتلاوة في خارجها يعني من تلاوة السجدة فلم يسجد حتى دخل في
صلوة فاعادها وسجد فيها اجزا من التلاوة فيكون المخارجية تابعة للصلوة لكونها
اقوى لان لها حرمتين حرمة التلاوة وحرمة الصلوة ولهذا الوضوء في الصلوة ينقص طهارته
ولو وضوء في الخارجية لا هذا اذا لم يختلف المجلس فان اختلف سجد المخارجية بعد الصلوة
لا بالعكس يعني لو تلا خارج الصلوة فسجد لها ثم تلاها في الصلوة لا يترك تلك السجدة عن
التلاوة بل وجبت لها سجدة اخرى لان الاقوى يكون مستتبعا لا تابعا **ولو كررها**
في ركعتين يعني بواحدة اي ابو يوسف بسجدة واحدة **لا تكفي** يعني عند محمد عليه سجدة
قيد ركعتين لانه لو تلا في ركعة وسجد ثم قام فاعادها في تلك الركعة فليس عليه سجدة اتفاقا
واراد بها ركعتي صلوة واحدة لانه لو كررها في صلوة اخرى فعليه سجدة اتفاقا لمحمد ان
القرآن هنا متعدي فتنعدها السجدة اذ لو جعلناها متحدة لزم اخلا احد الركعتين
عن القراءة ولان يوسف ان المجلس متداخل في التلاوة وليس من ضرورة الاعتدال في حكم
بطلان التعدي في حكم اخر فقلنا بالتعدد في حق جواز الصلاة وبلا تعدد في حق سبب السجدة
لا يمكن العمل بالوجهين **ونكر للوضع والرفع** يعني كبر في سجدة التلاوة لوضع راسه ورفع
فحسب من غير تحريم ولا تحليل يعني عند الشافعي يكبر كتليين الافتتاح ثم يسجد ثم رفع
راسه فيقعد ويسلم تسليمين له انها عبادة قائمة بنفسها فاعتبرت اما عند الصلوة
من الدخول والخروج ولنا ان المأمور به هو السجود فلا يزداد عليه بالراي والسجدة فعل واحد
فلا يحتاج فيه الى تحريم وتحليل كما احتاجت الصلوة اليها لكونها فعلا متعديا **فصل في حكم**
صلوة المسافر **وام يمينوا اذ في مدة السفر** الذي يتعلق به الرخصة من قصر الصلوة واما
القطر وسقوط وجوب الجمع وغيرها بمسيرة **ثانية واربعين ميلا** وما لا قدره بذلك

سجد

لما روي انه عليه السلام قدره هكذا **افتقد بثلاثة ايام** من اقصر ايام السنة مع
الاستراحات في خلال النزول والامتناع الحقت بالسير في حق تكميل مدة السفر يسيرا
كذلك العناية وسطا حال من سير في مقدرة قبل ثلاثة وهو يسيرا الاجل والافتداف
يسيرا القافلة لان سير البريد سريع وسيرا العجلة بطي جدا وخير الامور اوساطها والسير
الوسط في البحر باعتدال الريح ولو كان موضع طريقان احدهما سير ثلثة ايام والاخر
اقل منها فبني الطريق الاول يقتصر على الثاني لا كذلك الغاية لا يوم وليلة يعني عند
الشافعي اقلها مقدري يوم وليلة لما روي ان ابن عباس قال انا اخرج الى الطائف واقصر
الصلوة وهو مقدري يوم وليلة ولنا قوله عليه السلام سمع المسافر ثلثة ايام ولها لها الام
فيه الاستغراق لعدم المعهود فعناه سمح كل مسافر ثلث ايام وذلك يقتضي ان يكون مدة
السفر ثلثة ايام لانها لو كانت اقل منها لم يكن المسافر كالمقيم في مدة المسح في بعض الصور وذلك
غير جائز لان التسوية بين حكم الراحة والمشقة خلاف موضوع الشرع **وبرخص العاصي**
يعني قطاع الطريق اذا سافر والمقطع يزخصون برخص السفر من القصر وغيره عندنا وقال
الشافعي لا يترخصون لان الرخصة تخفيف وكرامة فلا يستحقها العصاة ولنا ان النصوص
الواردة في القصر عامة لم تفصل بين المطيع والعاصي ولا تنهم بالاسلام يستحقون الكرامة
ونفس السفر ليس فيه معصية فلا يعتبر غيرهم فيه وفي الحقايق المتخالف في الخلاف في انشا
السفر على المعصية اذ لو انشا سفرا مباحا ثم غير القصد الى معصية فانه يترخص اتفاقا
لان الشروط انما تعتبر عند ابتداء الاسباب وكذا الخلاف اذ لم يكن للمسافر غرض صحيح
كطواف الصلوة في لوية البلاد **ونرى القصر عزيمة** يعني المفروض على المسافر في الرباعي
ركعتان فقط عندنا **لا رخصة** يعني المفروض عند الشافعي عليه اربع الا انه رخص باداية
ركعتين وقاية الخلاف يظهر فيها اذا اتم المسافر كان الشفع الثاني فلا عندنا وفرضا عند
وفيما لو قامت عن المسافر رباعي يفتي عندنا ركعتين وعنده اربع او فيما لو صلى اربع او لم يفتد
على الركعتين فصلوته فاسدة عندنا لكونه القعدة الاخيرة وتامه عنده له ان الوقت سبب لا ربح
والسفر سبب للقصر فيختار اياها كما خيري بين الصوم والافطار ولنا قول ابن عباس ان الله
يفرض على لسان نبيكم الصلوة للمقيم اربعاً والمسافر ركعتين واما الصوم في السفر فشقه من وجوب
وخفة من وجوه لموافقة المسلمين وخلوصه عن القضا فصار التخيير مفيدا لان الناس في الآ
متفاوتون **فبيد** المسافر بالقصر في فرضه الرباعي فيدنا بالرباعي لانه لا يقصر المغرب
والوتر واما السنن فالمسافر ان يتركها عند البعض كذلك الحائض **من مفارقة البيوت**
اي بيوت الموضع الذي اقام لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال لو حادونا هذا القصر لقصرنا
اعلم ان المختار هو مفارقة بيوت الجانب الذي خرج منه حتى لو فارقه منه وكان يحديه من

جانب اخرا بنية قصر وان كانت قرية متصلة ببعض المصر تعتبر مضافتها هو الصحيح وان
 لابد للقصر من قصد مسلة السفر حتى لو سار لطلب ابق بقصد او قصد السفر بلا
 سير لا يترخص واما الإقامة فثبت بحرك لا يترخص السفر في الترك لكن مجرد اليه الى
 ان يدخل وطنه في لا يقصر اعلم ان صحة كونه غاية مشروطة بشرطين احدهما ان يدخل
 بعد ما سار مدة السفر واما اذا لم يسر فتم صلواته بحرك الرجوع الى وطنه وان لم يدخل
 فيه لانه نقص السفر قبل الاستحكام وتاثيرهما ان لا يبطل وطنه وتوحيده انما يكون ببيان
 الاوطان واطلان احدهما بالآخر وهي ثلاثة وطن اصلي وهو موطن الرجل او البلد الذي
 تاهل فيه وطن الإقامة وهو الذي نوى المسافر ان يقم فيه خمسة عشر يوما او وطن السكينة
 وهو الذي نوى ان يقم فيه اقل منها هذا اما ذكره عامة المشايخ لكن المحققين طرحوا من
 البين وطن السكينة وهو الصحيح لان حكم السفر فيه بان فلم يصير وطنه فكيف يترتب عليه
 البطلان والوطن الاصلي يبطل بمثل لما روي انه عليه السلام عد نفسه بمكة مسافرا وقال
 انما اصلاكم فان قوم سفر وهذا اذا لم انتقل عن الاول باهله واما اذا لم ينتقل ولكن استجد
 اهلا ببلد اخري فلا يبطل وطنه الاول بل يتم فيهما ولا يبطل الوطن الاصلي بوطن
 الإقامة لان الشيء لا ينتقض بما دونه ووطن الإقامة يبطل بمثل وبالوطن الاصلي **ولو**
استجد يقال استجد اي صير جديدا اذا الصالح والمستجد هنا ان قدر ان استجد
 فعناه ولو كان ذلك الوطن مأخوذا جديدا وان قدر ان استجد فاعل فعناه ولو كان المسافر
 متجدا او طنا جديدا فانه اذا دخل فيه لا يقصر لانه بائنا بطل الوطن السابق لما روي
 انه عليه السلام لما استوطن المدينة عد نفسه بمكة من المسافرين **او نوي الإقامة في**
غير مائة خمسة عشر يوما قيد به لان بنية الإقامة في المدة غير معتبر لانها ليست
 محل الإقامة واما اهل المفاة الذين سكنوا فيها يموت الشعر فيصير بنية اقامتهم في
 لان الإقامة اصل لهم فلا يبطل بالانتقال من مرعي الى مرعي الا اذا ارحلوا عن موضع
 اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما مسير ثلاثة ايام يصرون مسافرين
 وفي المحيط اذا نوي الزوج الإقامة بصير الزوج مقيما تبع له اذا كانت مستوفية مبرها
 وان لم تستوفه فالعبرة لبيتها لان لها ان تحبس نفسها من الزوج وكذا الجيش مع الامير اذا
 كان رزقهم منه وان كان رزقهم من ماله فالعبرة لبيتهم لان لهم ان يذهبوا حيث يشاء وكذا
 الاجير مع مستاجرهم **وتقدرها بها** اي مدة الإقامة خمسة عشر يوما يعني في مقدار عند
 الشافعي باربعة ايام لحديث عثمان من اقام اربع ايام يصلي اربعاً لكن المختار في مذهبه ان يكون هذه
 الاربعة غديومي الدخول والخروج ولنا ما روي عن عمر وابن عباس انما قالوا اقل مدة الإقامة
 خمسة عشر يوما والاخذ بقولنا اولي لان القصر كان ثانياً يبين فلا يزل الامم يثبت في الاقل

ولو نواها اي الإقامة بمكة ومكة قصر ولا يتم الفرض فيها لان الإقامة لو اعتبرت
 في موضعين لا يمكن اعتبارهما في موضع فلا يترخص في السفر الا اذا نوي قبل الدخول
 ان يقم بالليل في احدهما فيصير مقيما بدخوله فيه لان إقامة المرء يضاف الى مديته وان دخل
 او لا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل لم يصير مقيما اعلم ان هذا اذا كان كل من الموضعين
 اصلا بنفسه وان كان احدهما تبعاً للآخر بان كان قريبا من المصر بحيث يجب الجمع على ما كانه
 فانه يصير مقيما فيهما بدخول احدهما ايها المكان لا يمتنع في الحظ كوطن واحد كذا في الثنين
او العسكرا المحاصرون يعني اذا نوي الإقامة خمسة عشر يوما العسكرا الذين حاصروا
 حصنا للمكفر في دارهم او للدغات في دار الاسلام اذا كانوا في غير مصر وعند ابن يوسف تقع
 اقامتهم اذا كانوا في بيوت المدد **وامرناهم به** اي بالقصر وقال زفر بنون صلاحهم في الوجهين
 لانهم يتمكنون من القوارب ذلك الموضع لشوكتهم ولنا ان حال العسكر متردد بين القرار والقرار فلا يصح
 نيتهم الإقامة لمخالفتها حالهم **ولم يروى** اي المسافر الإقامة في موضع **بل يترقب السفر في حين**
قصر لما روي ان ابن عمر قصر بادر بجان سنة اشهر كان يترقب فيها الخروج في المحيط لو وصل
 الخارج الى الشام وعلم ان القافلة انما يخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم ان لا يخرج الا حين لا يقصر لانه
 كتابي الإقامة **ولو بقي من الوقت** اي وقت الصلوة الرابعة **اقل من قدر ركعتين مسافر**
الزمانه بما لا يارب يعني قال زفر بنون اربع قيد بقوله فسا فرلانه لو اقام فيه فاعليه اربع ركعات اتفاقا
 وركعتين فاعليه صلوة السفر اتفاقا وقيد بقوله فسا فرلانه لو اقام فيه فاعليه اربع ركعات اتفاقا
 وهذا الخلاف مبني على اصل مختلف فيه وهو ان المعتبر عند الجوز الذي يسع فيه فرض الوقت لان
 السببية مستقره وعندنا المعتبر اخرج الوقت لان السببية تنتقل اليه الا انه يشك على اصل
 زفر ما اذا اقام في اخرج من الوقت فان عليه اربع ركعات اتفاقا **واذا اقتدي** المسافر
مقيم في وقته اي المسافر الصلوة معه لان فرضه تغير الى اربع باتباعه للمقيم لكن ان افسد
 يصلي ركعتين لان لزوم الاربع انما كان المتابعة وقد رالت بخلاف ما لو اقتدي المسافر بمية
 التقل ثم افسد حيث يلزمه الاربع لانه شرع بالاربعة قصد او قيد بقوله في وقته لانه لو اقتدي
 به في قايته عنه لا يجوز لان فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت فيكون اقتد المقترض بالمتقل في
 حق القعدة لان القعدة الاولى تغل في حق المقيم وفرض حق المسافر **وام** اي اذا ام
 المسافر بالمقيم **قصر** وانتم المقيم فرضه لانه التزم الموافقة في الركعتين فيصير في البائة الا انه
 لا يقرأ فيه الاصح كما يقرأ المسبوق لانه وافق الامام في التزمه وفرض القراءة قد نادى معه
 فيترك القراءة البائة احتياطا وانما اطلق هذه المسألة ولم يقيدها بالوقته لان اقتد المقيم
 في قايته بالمسافر صحيح اذا اتحد الفرضان لان قعدة المسافر فرض في حقه تغل في حق المقيم واتباع
 الضعيف على القوي جائز **ويستحب الاعلام** اي اعلام الامام بكونه مسافرا بان يقول اتحوا

الاطراد **والشروط** لا في الجمعة **المصر** وهو عند ابي حنيفة كل بلد فيها سلك واسواق ولها
 راسيتق ووالد لرفع المظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث هذا هو الامم بداهة النبيين وعن
 ابي يوسف انه كل موضع له امير وقاض يتقد الاحكام وهو مختار الكرمي وعنه ايضا انه يبلغ
 سكانه عشرة الاف **او ثمانية** وهو ما عدا لخواج مصر من ركض الخيل والخروج الربيع ونحوها
 وفي الخانية لابد ان يكون متصلا بالمصر حتى لو كان بينه وبين مصر فرجة من المزارع والمرا
 لا يكون ثمانية مقدارا لثنا عند محمد اذ يعاينه ذراع وعند ابي يوسف ميلان وفي مصر
 في حكمه في حق اقامة صلوة الجمعة والعبد من **فلا يجوز اقامتها في القرى** عندنا هذا بقول
 لما قبله وعند الشافعي ليس بشرط لما روي ان ابا هريرة اقامها في جواتا وهي قرية من قرى
 البحرين ولنا قوله عليه السلام لا الجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وفي المحيط القرى اذا دخل
 مصر ونوي ان يكت يوم الجمعة يلزمه الجمعة لانه صار كواحد من اهل مصر وان نوي ان
 يخرج في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعده لا يلزمه **والوالي** اي ويشترط لاقامتها
 الوالي وهو السلطان او نائبه وهو الامير او القاضي وقال الشافعي انه ليس بشرط لعل
 بسائر الصلوات ولنا قوله عليه السلام من ترك الجمعة وله امام عادل او جابر لا يجمع الله
 شرط فيه ان يكون له امام **ومنع** اي محذورة اقامة الجمعة في ايام الموسم عني وضمنه الجمعة
 لان العيد لا يصلي عينا اتفاقا وتيدهما لانه لا يصلي في عرفات اتفاقا من الحقايق مطلقا
 اي سواء كان فيه امير مكة او الخليفة او امير الجبال او لم يكن وقال لا يقيم فيه الجمعة اذا كان
 فيه احد ههم واما امير الموسم فليس له اقامة الجمعة اتفاقا وفي المحيط امير الموسم ان يستعمل
 على مكة يقيم الجمعة عندهما وان لم يستعمل فان كان من اهل مكة يقيم الجمعة عندهما ايضا
 له انه من القرى فلا يقيم فيه الجمعة كما لا يقيم صلوة العيد ولها ان مني بقصر في ايام الموسم
 لا اجتماع شرائط مصر من الامير والائمه والاسواق وبقا مصر ليس بشرط لان الدنيا
 على شرف الزوال واما عدم اقامة الصلوة العيد فلا اشتغال الحاج بالمناسك لا لعدم
 المصيريه **وحملوا وقتها** اي وقت الجمعة ممتد الى العصر لا المغرب اي قال مالك
 ممتد الى المغرب وهذا ابتاع ان وقت العصر والظهر واحد عنده **ولو خرج الوقت**
فيها اي الامام في اقامة الجمعة **تأمر** باستيفان **الظهر** لان الجمعة غير الظهر اسم وقد
 راو شروطا فلا يجوز اذ فرض تحريمه فرض اخر **لا با تمامها** ارجا يعنى عند الشافعي ثم ارجا
 لان الجمعة ظهور مقصور لاجل الخطبة لما روي ان عمر قال انما قصرت الصلوة لكان الخطبة
 الامام لكن قصر كان مشروطا بالوقت فاذا فاتت عادت **ارتعا** **وعظ** قبلها اي قبل الجمعة وبعد
 الزوال لانه عليه السلام فعل كذا **ولم يشترط الفصل** بحلقة خفيفة مقدرا لثلاث ايات
بين الخطبتين في الجمعة وقال الشافعي هو شرط لانه منقول متواتر فصا كالتواتر ولنا

لاري

٦٨

ما روي ان عثمان لما استخلف فضعه المنبر قال الحمد لله فخره فويلد صلى فلم تكلم عليه احد
 من الصحابة **والاقتصار على ذكر الله** كالتكبير والتلهيل ونحوها **يجز** اي كاف
 عند ابي حنيفة عن الخطبة وقالا لا يجزى الا اذا كان كلاما يبي خطبه عرف قليل اقلها
 مقدرا قوله التحيات لله الى اخره وفي الثانية الخلاف فيما اذا ذكر الله فقد الخطبة لانه
 لو ذكر الله غيرها كما اذا عطر فقال الحمد لله لا يجزى عن الخطبة اتفاقا اماما روي
 ان النبي عليه السلام صلى الجمعة عقب الخطبة الطويلة ثم قال صلوا كما رايتوني وله ما
 سبق من حديث عثمان **ولم يشترط القيام** اي قيام الامام في الخطبة **والظهر والستر**
 اي طهارت الخطيب وستر العورة **وتلاوة آية** **والايضا بالنفوي** وادله قوله وصيكم
 بتقوي الله والصلوة على النبي عليه السلام وقال الشافعي كل ذلك شرط اما الظهر والستر
 والالتزام فلا في قوله مقام شرط الصلوة فليشرط طهارة بشرط للصلوة واما الايضا بالنفوي
والصلوة على النبي عليه السلام فلان الخطبة متواترة لها ولنا ان ذكر الله في قوله تعالى
 فاسموا الى ذكر الله مطلق والمراد به الخطبة بنقل اسمه التفسير فجوز الخطبة قاعدا
 ومحمدنا لخصيصة المقصود **ويكره ترك ذلك** اي جنس المذكورات لما لفته السنة وكو
 كشرط الصلاة من جهة الثواب لامن كل وجه ولهذا لم يشترط فيها استقبال القبلة
 وجاز الجمعة لمن جلع بعد الفراغ عن الخطبة **ولا يجب** الجمعة **علي مسافر وامرأة ومريض**
وعبد اما المسافر والمريض فلا يجوز جوعا خرج عليهم ما واما المرأة والعبد فلا اشتغالها
 بخدمة الزوج والمولى بخلاف الصلوات المفروضة فان كل منهن يود بها بنفسه في زمان
 يسير واما وجوبها على الكاتب والعبد الماذون فالمشاخ اختلافوا فيه والجنيس
 اذا خرج العبد الى الجمعة ان كان يعلم ان مولاه يرضى بذلك جازوا الاقلا **والاعمي لا يجب**
عليه اي لا يجب الجمعة على الاعمي عند ابي حنيفة **ولا يجب** معطوف على ضمير يجب بعبارة
 حرف لا اي الاعمي لا يجب الحج عليه عند **مطلقا** اي سواء وجد قايده ام لم يمتد معه ويؤ
 الى الجامع او اعوانا الى بيت الله او لم يجد وقاله يجب عليه الجمعة ان وجد قايده
 واجمع ان وجد اعوانا قيد بالاعمي لان المتعد لا يجب عليه الجمعة ولا الحج وان وجد
 حاملا اتفاقا لانه اعجز من الاعمي لان المتعد عاجز عن اصل السعي والاعمي قادر
 عليه الا انه لا يفتدي فاذا وجد قايده يلزمه كالصحيح الصال اذا وجد له الا الى الجامع
 كذلك الخاتمة وكذا العاجز عن الوضوء والتوجه مع مساعدين من عجز عن الوضوء
 عن التوجه الى القبلة وعنده من بوضيه او بوجهه اليها يجوز له التيمم والصلوة الى غير القبلة
 عند ابي حنيفة خلافا لما له انه عاجز بنفسه فلا يعتبر قادرا بغيره ولما انه وان كان عاجزا
 بنفسه لكن بواسطة المساعد صار قادرا فتوجه اليه الخطاب **فلو حضر** اي المسافر

يلع

وامثاله الجمعة بعد اداء الظهر **افسدنا** اي صلوة الظهر **باجمعه** اي بسبب حضورها
وقال زفر لا يفسد لان المأمور به في حقهم الظهر دون اجمعه لانهم ما كانوا باقامتها فاذا
ادوا الظهر سقط الفرض عنهم فلا ينتقض بعد الحكم بصحته ولو راح المسافر الى الجمعة وصالها
ينتقض ظهره وينقلب نفلا وكان ما ادى من اجمعه فرضا عندنا وعند زفر الشافعي
لا ينتقض ظهره ولا ينقلب نفلا وكان ما ادى من اجمعه نفلا وفايد الخلاف يظهر فيما
اذا شرع مع الامام فخرج الوقت قبل ان يتم الامام الجمعة فعندنا يلزمه إعادة الظهر على
قوله لا ينتقض ظهره من المبسوط البكري ولنا ان الجمعة فرض على كل واحد وانما صنعت
عن المسافر ونحوه لحد المخرج فاذا شهد اجمعه فقد زال العذر فكلون مأمورا
باجمعه **واجزنا امامهم فيها** اي امامة المذكورين في اجمعه **ما عدا المراه** وقال زفر
لا يجوز امامتهم لان فرضهم الظهر دون اجمعه فصار لا يقدرون على اقامتها بالصبي ولنا
ان عذر المخرج لما زال بحضورهم وقتت جمعهم فرضا فيصح الاقدام بهم لو نهم اهلا الا
بخلاف الصبي لانه مسلوب الاهلية **وتكره جماعة الظهر للعدو** اي اداؤهم
الظهر جماعة مكروه اتفاقا لانه يكون تغليبا لجماعة الجمعة ومعارضة لها وكذا المستحبون في
القتية اهل المصر لم يصلوا الجمعة لما منع بكنهم اداؤا الظهر جماعة **وجعلنا الظهر اصلا على**
غير العدو **وعن لاهي** لوقال لا يابها لكان اولى لان اقامتها للضيق المرفوع مقام المنصوب
قليل يعني عند زفر الجمعة فرض عليهم لان الفرض ما كلف به العبد وغير المودور مأمور باجمعه
لا بالظهر فكون هي اصلا حقهم ولنا ان ما نكس به العبد نفسه هو الظهر دون الجمعة لتوقفها
على شرايط لا يمكن تحصيلها على الافراد فكون هو الاصل بحق الكافة الا ان غير العدو مأمور
بإستفائه بادا الجمعة وخص العدو وتركتها لغيرها **ففي إعادة الظهر**
عنه غير المودور بعد اداء الامام الجمعة وهذا غير لما قبله يعني اذ اصيل غير المودور
الظهر منزله قبل اداء الناس للجمعة يجوز عندنا ولا يجب عليه اعادته لانه ادى فرض الوقت
فوقع موقعه وقال زفر لا يجوز ويجب عليه اذنه لان الفرض عليه هي اجمعه والظهر خلف عن
ولا صحة الخلاف مع قدره الاصل قيد بقوله بعد اداء الامام لانه قبل اداءه لا يعيد الظهر
اتفاقا **وسعيه اليها** اي سعي من صلى الظهر الى الجمعة بخطوتين او بانقضاءه عن دارة
الاصح محذوران او غير شوع الامام في الصلوة او لا يبطل الظهر عند ابي حنيفة ادرك
الامام او لا هذا اذا امكن ان يدركها واذ لم يمكن بعد المسافة فالمشايخ اختلفوا فيه على
قوله **وقالا ادراك الامام** يعني ادراك الامام مبطل عندهما المراد به ان يدخل مع الامام
وقبل المراد به ان يتم الجمعة مع الامام حتى لو تكلم بعد ما شرع في الجمعة مع الامام ولم يتمها
معه لا يبطل الظهر عندهما قيد بالسعي لانه اذ لم يسع بان صلى الظهر في الجامع ولم يرغب الى

الجمعة لا يبطل الظهر اتفاقا وقيد بقوله اليها لانه لو خرج لا يريد لا يبطل ظهره اتفاقا وقيدنا
بقوله انما شرع الامام في الصلوة او لانه لو خرج اليها بعد فراغ الامام لا يبطل ظهره اتفاقا ولنا
ان الظهر بملاذ لا ينتقض ما هو اولى منه وهي السعي اليها وهو مقتضى ما هو فوقه وهو اجمعه
ولنه انه رفض ما اداء بالسعي اليها وهو سبب لادا الجمعة فاقم مقام المسبب احتياطاً في
حق وجوب القضاء **وحكم بانماها اربع اذ ادركه الشاهد** يعني اذا ادرك الامام يوم الجمعة
في الفقرة يصل اربعاً عند محمد والشافعي قال ابو حنيفة الكبري قلت لم يصير موديا الظهر بخمسة
الجمعة فقال ما يصنع وقد جاءه الازهر وقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فقد
ادركها ومن ادركهم فعود اصيل اربعاً الا ان اذرع عند الشافعي ظهر محض وعند محمد
جمعه من وجه لانه لو نوي اجمعه لادركه جزاؤها وظهر من وجه لانعدام شرايط اجمعه
فيما يقضيه فاعتبار اجمعه بفرض الفقرة على راس الثانية والقراءة في الشفع الثاني لا
له بطوع وباعتبار الظهر لا يفرض فوجب الفقرة والقراءة في الكل احتياطاً ولا يثبتها
جمعة وفي الحقايق اذا ادركه ركعة من الركعة الثانية يقضي الركعتين اتفاقاً ولفظ الشاهد
شامل بشهادة اجمعه والشاهد الذي بعد سجود السهو له قوله عليه السلام من ادرك
الامام في الشاهد يوم الجمعة فقد ادرك اجمعه والمراد من الفقرة فيما رواه المحمود بعد
الصلوة لانه لم يزل فعود في الصلوة **ولو كان في اي اجمعه فتذكر المراه** اي عدم ادايه
حكم بالمضي اي محذورا تمام اجمعه **ان فات هي الظهر** اي ان خاف من فوت الجمعة دون
الظهر ان صلى الفجر **وقدما الفجر** اي قال لا بد ابا الفجر قيد بفوات اجمعه دون الظهر لانه
لو علم انه ان صلى الفجر يدرك اجمعه مع الامام بد ابا الفجر اتفاقاً وان علم انه فوت عند الظهر
لا يد ابا الفجر اتفاقاً لانه ان اجمعه فرض الوقت فاذا فات بقضاء الفجر سقط الترتيب ولما
ان فرض الوقت هو الظهر وهو غير ثابت **وسمي اجماع غير جازر** يعني ادا اجمعه في مصر لا يجوز
الا في جامع واحد عند ابي حنيفة لان اجمعه جماعة الجماعة فلا يجوز التفريق في الاخلاصة
تفريق صلوة العيد جازر اتفاقاً **وشترط لامين** اي شترط ابي يوسف يجوز ادا اجمعه في جازر
فقط **حلوله** اي ان كان في بلد فيها نصرك كعبه اذ لم يصير كعبين وان لم يكن هذه الصفة
فصلوا في موضعين فالسابقة صحيحة وان اداها معاً جعلوا السابقة بطناً **واجاز مطلقاً**
اي اجاز محمد تفريق الجوامع سواء جديده او لا لان المصر الواحد اذا بناه على كل طرف
كصغر فمجرد تيسير الناس وهو رواية عن ابي حنيفة كذا في الكفاية **ولم يقدر واثلثة**
امبال الى الجامع للوجوب على الخارج يعني لم يشترط علماً وانما وجوب
الجمعة على من هو خارج عن المصر ان يكون بينه وبين الجامع ثلثة امبال
وشترطه ما لك لان هذا القدر قريب تابع للمصر فتناول الامر بالسعي واذا

زادت على الثلثة لمزمه اخرج **في علي التكري** يعني الجمعة واجبة عند ابي حنيفة على اهل كل قرية **حي** اي تجمع **حراجه** مع **المصري** اي مع خراجه لانها تكون تابعة للمصر فاهلها يكون كاهله **وكم** اي ابو يوسف يوجب الجمعة **عليهم** اي على اهل المصر حال كونهم **شركيين** **سور** وهو الحد الذي من فارقته ثبت له حكم السفر ومن وصل اليه ثبت له حكم الاقامة لان الخارج من هذا الحد لا يكون من اهل المصر حقيقة وحكما فلا يجب عليهم الجمعة **وشروط** محمد لوجوب الجمعة سماع التداوي امكن ان يسمع ندا الجمعة من اعلى المواضع لقوله عليه السلام الجمعة علي من سمع النداء وقيل يجب علي من بينه وبين المصر فرسخ وعليه الفتوى من الحقايق **وخروج الامام قاطع لصلوة الكلام** عند ابي حنيفة عبارة الخروج واردة على عادة العرب من انهم يتخذون للامام مكانا خاليا تعظيما لشأنه فيخرج منه حين اراد الصعود هكذا اشتهر في ديارهم والقاطع في ديارنا يكون قيام الامام للصعود **واجازاه** اي الكلام قد يده لان الصلوة غير جائزة اتفاقا بعد خروجه **الى الخطبة** المراد بالصلوة النافذة لان الغاية جازا اتفاقا والمراد بالكلام كلام الناس دون التسيب ونحوه وقيل المراد به اجابة المودن واما غيره من الكلام غير جازا اتفاقا وقيل المراد به مطلق الكلام والاول اصح كذا في الكفاية لما قولهم عليه السلام خروجه الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام فلهذا لا خلاف في اختلاف الشوكه وله قوله عليه السلام اذا خرج الامام لصلوة ولا كلام ولا ان الكلام قد عتد الي اختلاف استماع الخطبة فكون ممنوعا واما البعيد عن استماعها فالأحوط له السكوت واختلاف في جلوس الامام اذا سكت فعند ابي يوسف يباح له الكلام وعند محمد لا في قوله عليه السلام في خطبة العيد غير مكروه اتفاقا **ومعه** اي مستمع الخطبة **عن رد السلام والسنة** وقال الشافعي يجوز له ان يرد السلام ويصلي السنة لان رد السلام واجب فلا يجوز تركه وقد روي انه عليه السلام كان يخطب فدخل عليه فامر عليه السلام ان يصلي ركعتين ولنا ما رواه ابو حنيفة قريبا وحديث سليله كان قبل الشروع عنه وليس سلم انه كان يبعده فقد روي انه عليه السلام سكت حتى صلى ركعتين فصار كانه في غير حال الخطبة **وبجملها** اي ابو يوسف السنة بعد **سنة** اي بعد الجمعة ست ركعات وهما اربع كالتي قبلها قد بقوله بعد هذا لان النفل قبلها اربع اتفاقا له ما روي ان النبي عليه السلام كان يصلي بعد الجمعة اربع ركعات يصلي ركعتين اذا اراد ان ينصرف ولها ما روي انه عليه السلام قال من شهد منكم الجمعة فليصل اربع ركعات قبلها وبعد هذا اربع فاما تغاير الحديثان فيجوز قوله على فعله ثم اختلفوا في سنة تلك الاربع قبل يوم السنة والاحسن الاحوط موضع التمسك في جواز الجمعة في ثبوت شرطها ان يقول نويت ان اصلي اخر ظهر ادركت وقتي ولم اصله بعد وقيل المختار ان يصلي الظهر هذه اليه ثم يصلي اربعين في السنة كذا في القنية **فصل** في صلوة العيدين وتكبيرات الشروق **بجملتها** العيدين على

بجملتها

لج

صلوة الجمعة انما وجبت لانه عليه السلام واظب عليها من غير ترك **من ارتفاع الشمس الى الزوال** هذا ايمان لوقتها لما روي انه عليه السلام صلى العيد والشمس قد دحج واخر الصلوة الى الغد حين شهدوا بروية هلال شوال بعد الزوال ولو كان الوقت باقيا لورد لها اخرها **فقند** عن جيب علي صلوة العيد **المصل** وهو غير مكبر **جهر** يعني لا بجهر بالتكبير في طريق عيد الفطر عند ابي حنيفة وقال لا بجهر كما بجهر في الاضحية لانه تعالى والاصل فيه الاختفاء لان الشرع ورد بالجهر في الاضحية لكونه يوم تكبير ولا كذلك الفطر كذا في شرح المصنف اقول الظاهر ان هذه الجهرية الاسمية حال فكان ينبغي ان لا يقصد لها الخلف علي ان الخلف في جهر تكبير الفطر دون الاضحية وعبارته وقعت عامة فلا يميزه تخصيصها بالفطر **ومكره التفل قبلها** اي قبل صلوة العيد وقال الشافعي لا يكره فيد بقوله قبلها لان التفل بعد ما غير مكروه اتفاقا قبل كبر في المصلي خاصة والاصح انه مكروه فيه وفي غيره كذا في الكفاية له انه صلوة الضحية وفصلتها جزئية ولنا ما روي انه عليه السلام قال لا صلوة في العيدين قبل الامام **ومحل الاكل** في عيد الفطر **وبوجه** في الاضحية **وتطيب** **وبين** يعني يستحب هذه الاعمال لانه عليه السلام كان يفعل كذا **او يزيد في الاول** بعد الافتتاح **ثلاث تكبيرات** قبل القراءة وسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث تسميات **لا سيما** تجملها **الذكر** يعني قال الشافعي يكبر بعد تكبير الافتتاح سبع تكبيرات يذكر الله فيهن **وفي الثانية بعد القراءة ثلاث** هذه مسألة اخري يعني عندنا في كل خمس تكبيرات قبل القراءة وذكر الله فيهن لما روي انه **لا سيما قبلها** يعني عند الشافعي يكبر خمس تكبيرات قبل القراءة وذكر الله فيهن لما روي انه عليه السلام فعل كما ذكرنا فلما تدارس الروايتان اخذنا احتسابا بالاقول كون التكبيرات الزوائد ورفع الايدي خلاف المصنوع في الصلوة **وبوجه** في اي في التكبيرات الزوائد **يد** لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا سبع مواطن وذكر من تكبيرات العيدين **ولا في** صلوة العيد **فوقها** بان صلى الامام ولم يدركه لان لها شرايط لا تتعد المنعوم علي تحصيلها واما اذا فاتت عن الامام ايضا فاما تقضي كما سيجي **واما ابو يوسف** **من ادرك الركعة** اي ركعة صلوة العيد **بالسبيح** لان الركعة محل السبيح ومحل التكبيرات ان كان القيام وقد فاتت منه **وهي بالتكبير** يعني قال كبر تكبيرات ما دام الامام واكلا لان الركعة قيام من وجه الامر ان من ادركها لامام في الركعة يكون مدركا لتلك الركعة اسم لما يشمل علي القيام والركوع والسجود والتكبيرات واجبة تكون الاثنيان لها اولي ولور في الامام راسه بعد ما ادرك بعض التكبيرات يتابع الامام ويسقط عنه التكبيرات الباقية من المصفي **وبوجه** **الفطر** اي صلوة عيد الفطر **الى غده** كما اذا شهدوا بعد الزوال بروية الهلال او قبله بحيث لا يمكن جمع التا فيهم من قولنا الى غده انما لا توخر الي ما بعد الغد لان الاصل فيها ان لا تقضي كاجتماع الامام

الركعة

تركاه لما روي انه عليه السلام اخرها الى الغد ولم يرو انه عليه السلام اخرها الى ما بعد الغد
فبقى على الاصل **والاصح الى ما بعد** يعني يوحى صلوة عيد الاضحية الى ما بعد غدا ايضا
كما اخرها الى الغد لان صلواتها موقدة بوقت الاضحية يجوز ما دام وقتها باقيا وفي السير قد
العدر هذا النبي الكراهة حتى لو اخرها الى ما بعد الغد من غير عذر جازت الصلوة وقد
اسلوا **وخطب بعد** اي الامام بعد صلوة العيد خطبتين **تتبعان** **كل منهما حكمه** يعني يعلم
الامام الناس في خطبته عيد الفطر صدقة الفطر واحكامها وفي خطبة يوم الاضحية احكام الاضحية
وتكبير التشريق والتكبير اي وقت تكبير السجود **من فجر عرفة الى عصر النحر** عند أبي حنيفة **وجاء**
به اي بالتكبير **اخرا** **ايام التشريق** اي في عصر اليوم الثالث وتتمسك بكلا القولين رواية
فعل النبي عليه السلام لكن باحقيقة اختيار الاول كون الاصل في الادكار الاحتفاء واختار
رواية الاكثر احتياطا لان التكبير عبادة وفي الحقايق محل الخلاف التكبير جهرا وقد صح ان
مسعود قال في يوم مجتمعين يصلون برفع الصوت ما اريدك الاستدعاء حتى اخرجه من
المسجد قال قالوا رفع الصوت بالذكر جاز ذكره في الحقايق قلنا ادني درجات الاختلاف
ايراث الشهادة ينبغي ان يجنب عنه من ادعى سلوك طريق الوجود **ولم يدا بطهر النحر**
نحر اخرها يعني قال الشافعي بدا التكبير عقب ظهر يوم النحر وختم عقب الصبح في اخر
انام التشريق لما روي ان ابن عمر قال كذا لكن ما تمسك به اعتنا هو المشهور وهو على المقهر
اي التكبير واجب عليهم عند أبي حنيفة **بالمصر** لما روي ان ابن عمر قال كذا فاجب
على اهل القرى **عقب اد امكوتيه** فلا يجب بعد التوافل وبعد الوتر ايضا فانه وان كان
واجبا عندك لكنه غير مكتوبة وفي قول عقب اشعاره انه مشروط بان لا يتخلل ما يقطع حرمة الصلوة
حتى لو قام وخرج من المسجد او تكلم فانه لا يكبر ولو قام ولم يخرج من المسجد فانه يكبر كذا في التحفة
يجوز **عنه** فلا يجب على المنفرد **مستحبة** فلا يجب على النساء اصلها جماعة **واقصر على ادائها**
يعني قالوا يجب على كل من يصل المكتوبة على اي وجه كانت لا يشرع تبعا للمكتوبة فيودعها
كل من يودعها وله ان الجهد بالتكبير ثبت على خلاف القياس والنص الذي ورد به كان
جامعا لهذه الشرايط فينبغي ان يراعي جميع **فكبر المعهود** يعني تكبير التشريق عندنا
ما هو المعهود والماثور من الخليل عليه السلام وهو ان يقول مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر والله الحمد لما روي ان الله تعالى امر جبريل عليه السلام ان يذهب الى
ابراهيم بالعداء فراه اذ صبح انه للذي فقال الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله فقال سمع ابراهيم
صوته علم انه نائم بالشارع فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال سمع ابراهيم عليه السلام كلامها
علم انه نائم فقال الله اكبر والله الحمد هكذا ثبت من الاجل فلا ينبغي ان يترك بعضه كذا في
الحج **لا ثلاثا فقط** يعني عند الشافعي يقول ثلاث مرات الله اكبر ولا يزيد عليه لان المنصوص

عنه

عليه هذا التكبير **فصل في صلوة الكسوف والخسوف** يجمع امام اجمعه الناس في الجامع او في
المصلي ويصلي بهم **بغير خطبة** ولا اذان واقامة **للكسوف** لما روي انه عليه السلام صلى
بالناس في الكسوف بغير خطبة ودعا حتى اجلث الشمس **لا الكسوف** يعني لا يصلي الامام
بالناس في الكسوف الا بعد رجوعهم ليل **والا** اي ان لم يجمع الناس في الكسوف **صلى**
الناس في ادي ويصلي ركعتين ركعتين لا باربع يعني عند الشافعي ركعتين كل ركعة
ركعتين قيامين بقرا الفاتحة والبقرة بخاتمة في القيام الاول ثم ركعتين ثم يقوم ثم يقرا
الفاتحة ثم يقرأ الفاتحة ثم يقرأ الفاتحة في القيام الاول من الركعة الثانية سورة الفاتحة في قيامها
الثاني المايك كذا في خلاصتهم وعلى هذا كان على المؤلف ان يرد قول لما روي انه عليه السلام
صلى صلوة الكسوف هكذا اول ما روي انه عليه السلام صلى صلوة الكسوف بركعتين والحال
في قيامه ودكوعه وسجوده والرجحان في هذه الرواية كونه موافقا للاصول لان لم يجد
ركعة الا بركوع واحد **وربط** **الفقرة** ونخفف الدعاء وهذا بيان للاضحية **والامام**
خاف في صلوة الكسوف عند أبي حنيفة لما روي انه عليه السلام خافت في صلوة الكسوف **وباربع**
بالجهور اي ابو يوسف بجهر الامام لما روي انه عليه السلام جهر بالقراءة في صلوة الكسوف وكثر
الرجحان للرواية الاولى لقوله عليه السلام صلوة النهار عجا اي ليس فيها صلاة مسوعة كذا في
شرح المصنف وقال فيه الجملة الاسمية الواقعة حالا كانت لا تدل على الخلاف لكن دللت
عليه ها هنا بدواف قول أبي يوسف ان قوله وبأمر بالجهور يدل على ان الامام لا يجهر عند
صاحبه فلا يكون قرينه على ان الجملة الاسمية الواقعة حالا تدل على قول أبي حنيفة بعد
تصريحه في صدر الكتاب بانها لا تدل على الخلاف والارداف انما يكون بعد فهم الحكم من
الجملة عجبا من المصنف انه جعل الارداف قرينة على فهم المذهب والحاصل ان جعل الجملة
الاسمية حالا هنا غير مناسب وعلى تقدير مناسبتها غير الدالة على الخلاف وعلى تقدير
دلائله كان عليه ان يشير اليه في سياجته وينبغي ان لا يجعل الجملة الاسمية حالا بل كلاما
مستأنفا لان قوله وبطول شامل للمنفرد ايضا **دعوا الى الاعلا** اي اجعل الشمس
فصل في الاستسقاء وهو طول المطر عند طول انقطاعه **الاستسقاء استسقاء ودعا**
وليس فيه صلوة مسنونة عند أبي حنيفة لما روي انه عليه السلام استسقى من غير ان يصلي
وامر اركعتين كالعيد بقراءته وحطه وتكبيرات رواه كذا في صلوة العيد
وستقبل بالدعاء الى القبلة فاما والناس فعود مستقبلا القبلة **والامام لا يقلب**
رداه عند أبي حنيفة لان المشهور عن النبي عليه السلام في الاستسقاء الدعاء بالصلوة ولا
الامام قلب رداه **وامر به** اي قال محمد بن قيس رداه وصفته انه ان كان مربعا جعل اعلام
اسفله وان كان مدورا جعله بجعل جانب اليمين على اليسر لما روي عن علي بن ابي طالب السلام

صلى في الاستسقاء وقلب رداءه لعل تقليب عليه السلام كان للتناول ليتقلب حلقه من القوط
الى الخصب **ومنعوا منه** اي من قلب الرداء **المأموم** وقال ما لك يقبل القوم ارددتهم
مواثقة للامام فيقبل ينبغي ان يخرجوا ثلثة ايام متتابعة مع الصبيان وجميع دوابهم
والسهم ويقعد كل من الرجال والنساء والصبيان في موضع ويتضرعون ويحدون
الاطفال عن امهاتهم **والذي من الحضور** يعني منعوا الذي من حضور الاستسقاء
مع الناس واجازة ما لك لان اذا تفرقت يستجاب دعائهم في الشدة قال الله تعالى
فاذا ركعوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاههم الى البر ولما ان الاستسقاء
طلب الرحمة والكفار من اهل السخط والنقمة ولا يصلح حضورهم في ذلك الوقت
فصل في التراويح لو ذكر هذا الفصل عقيب التواكل كان اسبب **يسن للناس**
الاستجماع اختار لفظ يسن وقد قال القسودري يستحب لان التراويح سنة في
الاصح لمواظبة الخلق الراشدين عليه وقد قال عليه السلام عليه بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين من بعدي **شهر رمضان بعد العشا** قديما لان اداءه قبل العشا
لا يجوز في الصحيح واما قبل التراويح فجاز وهو مختار صاحب الهداية **ويصلوا**
اي يصلوا وهو معطوف على الاجتماع وفي بعض النسخ **لصلوات خمس ركعات** التراويح
اسم للجلسة التي بعد الاربع لاستراحة الناس ثم سمي كل اربع ركعات تروكها مجازا
بعشر تسليحات وجلسوا بين كل تروكيتين قدر واحدة اي تروكته واحدة ثم
توتر واجتماع وهذا اللفظ يدل على ان التراويح يصلي قبل التروك وهو مختار مشايخ
بخارا وقال الامام القسبي الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشا لا يكون تراويح **وعشر**
به اي التروك جماعة بغير جماعة لان بعد اداء الاجتماع عليه **فصل في صلوة الخوف** **لا يجزئ**
اي يوسف صلوة الخوف بعد اي بعد النبي عليه السلام لانها لما شرعت بخلاف
القياس لاحراز فضيلة الصلوة خلف النبي عليه السلام وهذا المعنى انهم بعد
واما ما روي ان حذيفة صلى صلوة الخوف بطرسستان وكان ذلك عتق الصباية
فلم ينكرها ولو كانت مخصوصة لما صلوا وجوازها خلف النبي عليه السلام لم يكن لأدراك
الفصل بل كان لقطع المنازعة عند قول كل منهم انا اصلي مع الامام والمنازعة تحل
ان يوحد بعده عليه السلام **ويصورها اي صلوة الخوف ان تقرأوا طائفتين** اي
بان يجعل الامام للصكر طائفتين **للصلوة والعدو** يعني طائفة يقفون في وجه العدو
وطائفة يقفون بالامام **فصل في احدهما** وهم الذين اتندوا به **ركعة وعشر** يعني
اذ اتم الامام الركعة الاولى مخفي هذه الطائفة ويقف في وجه العدو **وبالآخرى** **التي**
يعني باي الطائفة الواقفون فيصلي لهم الامام الركعة الثانية ويستشهد ويسلم ولم يصلوا

تظهر

ومنضون الى وجه العدو ثم **المسبوقه** يعني باي الطائفة التي صلوا الامام الركعة الثانية **ركعتي**
ها اي يصليها بقراءة لان المسبوق في حكم المنفرد فيشهدون ويصلون لما روي ان النبي عليه السلام
صلى صلوة الخوف هكذا **الابان ينظر** يعني يصورها الشافعي بان الامام اذا اتم الركعة الاولى ينظر
الى الركعة الاولى ركعتي يعني يصلي الطائفة الاولى ركعتي الثانية ويسلمون ويذهبون **فصل في**
بالثانية اي بالطائفة الثانية وهم الواقفون **الركعة الثانية ثم هي ركعتي** يعني يصلي الطائفة
الاولى ركعتي الثانية ويسلمون ويذهبون **فصل في الثانية** اي بالطائفة الثانية وهم الواقفون
الركعة الثانية ثم هي ركعتي يعني ينظر الامام رفع راسه من السجدة الثانية حتى يصلوا
ركعتي الثانية **وسلم** اي الامام بالطائفة الثانية **وكم يا مروا هذه** اي الطائفة الثانية
وحدها بركعتي بعد يعني من ان مذهب مالك في الطائفة الاولى كذهب الشافعي في الثانية
واما المخالف في الركعة الثانية حيث كان ينظر الامام عند الشافعي حتى يصلي الطائفة الثانية
ركعتي ولا ينظر لهم عند مالك فيسلم الامام وحده ويقومون لقضاء الركعة الاولى وهذا ان
المذهبين روايتان عن النبي عليه السلام لكن فيهما استظهار الامام للمأموم وركوع المأموم وحده
قبل الامام وكلاهما خلاف الاصل فيكون ما روينا **ارجح ولم يوجب حمل السلاح** في صلوة
الخوف لخطواري لشدة خوف وقال الشافعي يجب قيده بالخطر تحقيقا لمذهب الشافعي لكون
الوجوب متعلقا به عنده له قوله تعالى وليأخذوا حذرهم واسلحتهم ولما ان حمل ليس من
اعمال الصلوة فلا يكون واجبا فيها والامر في الآية محمول على الندب **ويطلبها** اي الصلوة
باقتال فيها وقال الشافعي لا يربط لان الامر باخذ السلاح ليس بالجواز القتال فيها ولما
انه عمل كثير من الصلوة والاحد لا يهرب العدو ولا يربط القتال فيها **ويصل بالاولى ركعتين**
المغرب وبالثانية الثالثة يعني يصلي الامام المغرب بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية
ركعة لان الركعتين شرط المغرب ولهذا شرع العقود عقيبها ولو اخطأ الامام فصل بالاولى
ركعة وبالثانية ركعتين فسدت صلوة الطائفتين كذا في الكفاية **واذا كان الامام مقبلا**
يقرأ في كل طائفة شفعائي الرباعية وسقط التوجه الى القبلة والنزول عن دوابهم
واجتماعه في دون ايام عند شدة الخوف المراد بها ان لا يدعهم العدو بان يصلوا اياما بل
بل يجتمعون بالمحاربة فعلم منه ان نفس الخوف كانت لجواز صلوة جوف لوراء سواء لم يظنوا انهم
والعدو فوصلوا فان ظهروا انهم العدو وجازت والا فلا كذا في المحيط **فصل في الجنائز بوجده**
الى القبلة **المعتصر** وهو من حضر ملائكة الموت وعلمته ان سخر في قدماء وشعوج انقذ
ومنحرف صدغاه **يمينا** اي على جانبه الايمن لانه في التبركان بوضع كذا وهذه الحالة قريبة منه
فياخذ حقه واختار بعض مشايخنا الاستسقاء على قتله لانه اهل لتفويض عينيه وشده لحبيه وخروج
روحه وهو المعتاضة زمانا ولكن رفع راسه قليلا لصبر وجهه الى القبلة **ونقلت** **الان** اي

وتنذر
الحصبة

حال كونه مختصرا **الابعد التكبير** يعني قال الشافعي لقن بعد الدفن لقوله عليه السلام
 لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله ولنا ان الاختصار وقت يعرض فيه الشيطان لا فسادا
 اعتقاده فحتاج الى مذكر والمراد من قوله موتاكم من يقرب الى الموت مجازا **فادق** يعني
 مات شدة الجاهد ونقص عيانه لتحسين صورته **وعمل** ثلثا لانه تجس بالموت كسائر الحيوان
 الدواب الا انه يطهر الغسل كرامة له ولو وجد ميت في الماء فلا جد من غسله لان الخطاب
 بالغسل توجه على بني آدم ولم يوجد منهم فعل كذا في المحيط **علي سوبر بمجر وثرا** كيقينه
 ان يدار السرور بالمجمع من او ثلثا وخمسلا لا يزد عليها ويفعل عند اراده غسله اخفا
 للراحة **ما اعلى فيه سدر او اثنان** مبالغة في التطهير **وان تعريه** اي يجعل الميت
 عريانا **غير القورة** يعني يستتر من السر الى الركبة كعورة ابي كذا قاله القندوري وفي
 الهداية الصحيح ان المراد بها العورة الغليظة تنسرا لكن يغسلها عورة في يده وقال الشافعي
 يغسل في ثيابه ولنا ان الغسل بالتجريد يكون انظف ومارواه مخصوص بالنبي عليه السلام
 لانهم لما ارادوا تجريد عليه السلام نودوا من الهافت لا تجردوا بغيركم وفي الخاتمة الصغير الطوم
 اذا لم يبلغ احد الشروع بغسلها الرجال والنساء ليس لا يحضوا لحلم العورة اعلم ان ما قاله
 الشافعي اذا كان كمر القيص واسعا بحيث يدخل الفاسل يد فان كان ضيقا تجرد بالانكاف
ومنع مضمضته وتثنيته اي الفاسل عن ما حين يوضؤه وضوء المصنوع وفي الشافعي
 بمضمض الميت ويستششق لان تمام الغسل للميت كان مما فكذا الميت ولنا ان ادخال الماء
 في فم الميت وانفد حرج فيمنع عنه اعلم ان الميت ان كان صيدا لا يغسل لا يوضئه الفاسل
 لانه كان لا يغسل **ويغسل راسه ولحيته عظمي** لانه المني في استخراج الوسخ **ومنع**
لشعره اي عن شتر لحيه الميت ورأسه بالمشط **وقصر شاربه وظفره** والشافعي
 لا يمنع عن لقوله عليه السلام اصنعوا موتاكم كما تصنعون بعروسل ولنا ان هذه الاشياء
 للزينة والميت مستغنى عنه ومارواه بمجول على التجهيز والحث على التطهير **ويضج** **سما**
فغسل ليقع البداه بغسل الشق الايمن **ثم** اي يضي على اليمين **فغسل** **ثم**
يجلس فيمنع برفق بطنه تحزرا عن تلوث الكفن لانه ربما يكون في بطنه نجاسة منعقة
 فتليق بالغسل مرتين بما حذر **وكفي غسل المخرج** اذا اخرج منه شي ولا بعد الغسل
 ولا وضوء لان غسل ما كان واجبا للزينة الحدث بل كان للتطهير عن نجاسة بالموت وقد
 حصل **ويغسل** اي يوخذ باليد ثوب ليلابس الكفن **ثم يلف** الميت في الكفانه **وعمل**
علي راسه ولحيته حنوط وهو عطر مركب من اشيا طيبة ولا بأس بغير الطيب غير العطر
 والورس لانها كانت مكرهين للرجال حال الحيوة فكذا ابود الممات **وعلي مساجده** و
 جهته وانته ويدا وركبانه وقد مام **كافورا** لما روي ان ابن مسعود فعل كذا وفي

لانه عليه السلام
 في قصص

كبر

التجريد بوضع يد الميت في جانبيه ولا يومئعان على صدره لانه من عمل الكفار **ونظري** **اسر**
المجرم وجهه اذ امات وقال الشافعي لا يغطيان فان قلت هذا مشكل لان احرام
 الرجل في راسه لانه وجهه عنده وقد نص في الهداية انه يجوز للمجرم الحي عنده تغطية الوجه
 قلت محتمل ان يكون ترك تغطية الوجه حال التكفين عنده كحالة حال الحيوة له ان الاحرام
 اثر محمود فيبقى كدم الشهيد ولنا قوله عليه السلام غطوا رؤس موتاكم وكفتم شتم المجرم
 عن غيبه والناس يحشرون عراة **ومنع من غسل زوجته** وقال الشافعي يجوز للزوج
 ان يغسل زوجته بعد الموت لان لها ان تغسل زوجها فكذا له ان يغسلها ولنا ان
 الزوجة اذا ماتت انقطع وصلة النكاح بالكلية فلا محل لما هو من توابعه من المسر والغسل
 وغيرها واما اذا مات الزوج فالزوجة في ملكه حكما ولهذا يجب علي العدة ولوجات
 بولد ثبت النسب منه فيحل لها غسل **وبامر** ابو يوسف **تجهيزها** اي بان تجهز
 زوجته الميتة **معسر وخالفه** محمد بن قيس تجهيزها لانه لو كان الميت هو الزوج لاجب
 عليه تجهيزها اتفاقا بل في مالها وهو مختار صاحب المعني وذكر في الخاتمة على الزوج
 تجهيزها عند ابي يوسف وان ترك ما لا وعليه الفتوي لابي يوسف ان الغرم بالغرم ولو تركت
 ما لا يرثه الزوج نكح غرامة تجهيزها عليه ولمحمد ان الزوج صار اجنبيا بالموت فيجهز من
 بيت المال والفتوي على قول ابي يوسف **ومنعها من غسله اذا ارتدت بعده**
 اي بعد موت الزوج **او مست ابنه بشهوة** لا يجوز لها غسله عندنا خلافا للفرق قد يقوله
 بعده اذ لو ارتدت قبل موته ثم اسلمت بعد موته ليس لها غسله انقلا من الحقايق **واجز**
لو اسلمت فاسلمت يعني اذا اسلم الزوج المجوسي ولو غسل زوجته المجوسية حتى ماتت
 فاسلمت بعده **او وطئت بشبهة فانقضت عدها بعده** يعني اذا وطئت بشبهة المكروهة بشبهة
 فوجبت عليها العدة عن هذا الوطئ فانقضت عدها بعده **او وطئ اخت امراته**
بشبهة فانقضت عدها بعده يعني اذا وطئ الزوج اخت امراته بشبهة فحرم عليه فريان
 امراته حتى ينقض عدها **اختها الوطئ بشبهة فانقضت عدها** وانقضت عدها **اختها** بعد عوطها
 في هذه المسائل ان تغسل زوجها عندنا خلافا للفرق قد بالارتداد او المسر لانه لو لم يوجبه
 واحد منهما لا يمنع من غسله اتفاقا وقد باسلام المجوسية لانها لو لم تغسل لا تغسل اتفاقا فيه
 بانقضت عدها بعد موته لانها لو انقضت في حيوته كانت لها ان تغسل اتفاقا الاصل في هذه
 المسائل الثلث وفيما قبلها ان المعتز هو ان الغسل حالة الموت عند زواج الغسل عند
 له ان استحقاق الغسل ثبت بالموت فعبر اصله الغسل عند الموت كالأثر ولنا ان الغسل
 فعل فعبر اهلية الفعل عند وجوده لا قبله كالأثر الاستماع **وعكس ما في ام الولد** يعني منعها

ام الولد عن ان يغسل مولاها اتفاقا لرواى ملكه عن والده ان ام الولد معتدة من فراش صحيح
فيجل لها غسله كالعتدة عن كحاح صحيح ولنا انها اعتقت بالموت فصارت كالاجنبية وعدها
لاستبرأ الا النكاح كالعتدة من كحاح فاسد **فصل في التكفين ويسن تكفين الرجل وثلاثة**
اثواب ازار ولفافة وكل منهما يشتمل الميت من فوقه الي قدميه ويكبر الحبر والمزعر في تكفين
الرجال اعتبارا للتكفين لسان الحيوة **ولا يجعلها اقباف** وقال الشافعي يكفن في ثلث لفايف
ليس فيها قميص لما روت عائشة انه عليه السلام كفن في ثلثة اثواب ليس فيها قميص ولا عمامة ولنا
ما روى ابن عباس انه عليه السلام كفن في ثلثة اثواب فيها قميص الذي مات فيه وما رويناه او
لان الخاف اكشف على الرجال لحضورهم دون النساء بعدهن **وكنتي بالاولين** يعني كفن
الكفاية ثوبان ازار ولفافة لقوله عليه السلام في محرم مات كفن في ثوبين وثا الخافيه لو كفن غير
البالغ حدا الشهوة في ثوب واحد جاز والمراهق كالبالغ في الكفن وفي كتاب التيمم كفن الكفاية
اولي اذا كثر الورثة وقل المال **ولو بقي اقل من عضوا مر بخرعه وغسل** يعني اذا علم بعد
التكفين اقل من عضوا لم يغسل امر محمد بن زياد الكفن وغسل ذلك الموضع خلافا لما قيد بقوله
اقل لان غير المغسول لو كان عضوا منزع اتفاقا هذا اذا وضع اللين على اللحد ولم يهل التراب عليه
لان التسليم لم يتم واما اذا علو بعد ما اهلوا التراب عليه فلا يخرج ويصلي على قبره ثانيا استحضانا
لان الصلاة على غير المغسول انما لم يحتملها اذا امكن غسله والان زال ذلك الاحتمال فسقطت
فريضة الغسل فيصلي عليه في قبره لان صلوة الجنائز دعاء من وجه له ان الغسل لم يتم فصار كما
لو ترك عضوا ولما ان قليلا من العضو قد يسارع اليه الجفاف فيتمل انما يصيب به الماتم جف
فلا تخرج بالشك بخلاف العضو الكامل لا تنفك الاحتمال فيه **وبعد ابا اليسر في لفه** يعني يلبس
الكفن من بياض لميت ثم عن يمينه ليكون الايمن فوق اليسر **وبعد الكفن خوف اختساره**
وتزاد المرأة خمارا فوق القميص تحت اللفاية وخرقه لربط ثيابها فوق الاكفان وعضها
ما بين الثدي الى السرة وقيل الى الركبة فتكون كفن السنة للمرأة خمسة لما روي انه امر بذلك
في تكفين بنته رقية **وبجز ثلثة** يعني كفن الكفاية للمرأة ثلثة وهي ثوبان وخمار **وبعض**
علي صدرها وبجمل الاكفان وترا قبل ان يدرج فيها فصل في الصلوة على الميت وتقديم
الوالي اي السلطان في الصلوة عليه لانه نائب النبي عليه السلام فهو كان اولي بالمؤمنين من انفسهم
لانه اختاره امام نفسه فكذا انما يسمي **القاضي** او امير المصرا لم يضر الوالي لانه نائبه وله الولاية العامة ثم **امام** اي
اي الجماعة ان لم يحضر القاضي او لم يصب للصلوة عليه بعد موته فلوا وصي بان يصلي عليه غيرهم فلان
فالوصية جائزة وفي المشتق انما باطله **لا الولي** يعني عند الشافعي الولي اقدم من السلطان وغيره
لانه الاقرب **وعبد هو** اي الولي ان شاء **ان يصلي عليهم** اي غيا المذكورين لان حق التقدّم بعد
كان له وفي فتاوي الوالوي هذا اذا لم يرضره وان تابعه وصلي معهم لا يعيد وفي القتيبة

لانه اختاره امام نفسه
في حياته فيكون مختاراه

لو اعادها الولي ليس من صلي عليها ان يصلي معه الولي مع اخري وكذا يعيد السلطان اذا صلي
غيره لانه مقدم على الولي فاذا ثبت حق الامامة للادني فقبوته للاعلى اولي ثم ترتيب الاولياء في
الصلوة عليه كترتيبهم في العصبة والانتكاح لان اب الميت وابنه اذا اجتمعا كان الاب افضل
لكونه اسبق وان لم يكن الميت ولي فالتزوج اولي ثم الجيران **ومنع توددها** اي تعدد الصلوة
على الميت وقال الشافعي يجوز تعددها يعني اذا صلي على الجنائز جماعة ثم حضروا خرون فلما ان
يصلى عليها جماعة وفرادى وصلواتهم تنفع فرضا كالاولي الا ان من صلي مرة لا يصلي ثالثة لما روي
ان الناس صلوا على النبي عليه السلام مرارا فوما بعد قوم ولنا ما روي ان عبد الله ابن سلام
لما فاتته الصلوة على عمر رضي الله عنه قال ان سبقت بالصلوة عليه فلم اسبق بالدمع له وتكرار
الصلوة على النبي عليه السلام كان مخصوصا به لانه في قبره الان كما وضع لكون لحوم الامم حراما
على الارض وفي المحيط لو صلي على الميت واحد يكفي **ويصلي على القبر للفوات** يعني اذا دفن
الميت بعد غسله ولم يصلي عليه يجوز ان يصلي على قبره اتفاقا لما روي انه عليه السلام صلي على قبر
امراة لكن جوازها عندنا ان يغلب على الظن انفسا حده وهو الاصح وهذا اذا اهيل التراب
وان لم يهل يخرج ويصلي عليه لان التسليم الي الله لم يتم كذا في الكفاية **ويقف** الامام هذا الصلوة
مطلقا اي في الرجل والمرأة لان المصدر محل الايمان فالقيام بآياته اشارة الى ان الشفاعة قوت
لايمانهم ولو اجتمع الجنائز يجوز ان يصلي عليهم دفعة واحدة كذا في المحيط **وكبر اربع** لانه عليه
السلام فعل كذا في اخر صلواته على الجنائز **ومنع رفع اليد** في تكبيرها سوى التمجيد وقال الشافعي
رفع اليد ان ابن عمر رضي الله عنه كان يرفع في كل تكبير ولنا ما روي انه عليه السلام لا يرفع
يديه في صلوة الجنائز سوى تكبير الافتتاح **حمد الله في الاول** اي عقب التكبير الاول
وفي عبارته تسامح **ولا يغيب الفاخه** وقال الشافعي بقرا فيها الفاخه لانها صلوة من وجبة
ولا صلوة الابالفاخه ولنا قول ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام لم يوقت لنا في صلوة
الجنائز قراة **ويصلي على راسه في الثانية ويدعو اليه اي الميت ونفسه والمؤمنين**
الصلوة لما روي انه عليه السلام قال اذا اراد احدكم ان يدعو فليحمد الله وليصلي على النبي عليه
السلام ثم يدعو او ليس فيها دعاء معين وفي الصبي والمجنون لا تستغفر لهما لعدم ذنبيهما بل يقول
اللهم اجعل لنا فرطا واجعل لنا دخلا واجعله لنا شافعا مشفعا **ويسلم في الاربعة** يعني اي
تسليمتين ينوي بهن الرجال والحفظه كلمة الصلوة وينوي الميت كما ينوي الامام فيها لانه
هو المشهور المتواتر لكن لا يرفع صوته بالتسليم في الجنائز كلمة سائر الصلوات **لا واحد** اي قال
الشافعي يسلم تسليمة واحدة بيد الاخص من يمينه ويحتمل ان يسلم مده وراوجه لما روي كذا
في بعض الاخبار **ومنعه من المتابعة لو خمس** يعني اذا كبر الامام فيها خمس لا يتابعه المؤمن في
الخامسة عند نابل يسلم وقيل بل ينظر حتى يسلم امامه فيسلم معه هو المختار وقال زرارة

صحيح
٢٥

كل لو زاد الامام على تكبيرات العيد ولنا ان الخامسة مفسوخة لما روي انه عليه السلام كبر اربعاً فقط
 في اخر صلواته الجنائزية ولما تبايعت في المفسوخ خلاف تكبيرات العيد لان الزيادة عليها مجتهد في الاختلاف
 الصحابة في عددها حتى لو ذكر عدد المعتقد فيه لا يتابع ولا ينظر الزند ومبني الخلاف فيملي
 اذا سمع التكبير من الامام نفسه اما اذا كان يسمع من المنادي يتابعه في الزيادة اتفاقاً قالوا وروى
 الافتتاح عند كل تكبير لجواز ان تكبير الامام للافتتاح الا ان واحداً المنادي وانما وضع في صلوة
 الجنائزية اذ في العيد يتابعه المقتدي في الزيادة من المنادي **وامر بالمسوق في الجنائز**
بانتظار تكبير يعني اذا ادرك الامام في صلوة الجنائزية وقد سبق ببعض تكبيراتها كبر في الحال
 ويشترع معه عند أبي يوسف وقال لا تظركم في احدى فتابع الامام فيها ثم اني مما سبق به بعد
 سلام الامام متوالي لا رداً فيها قبل ان ترفع الجنائزية فاذا رفعت فقد فات واما اذا ادرك
 بعد الرابعة لا يكبر عندها لغوات الصلوة عنه ويكبر عندي يوسف فاذا سلم الامام فقبلي
 ثلث تكبيرات قبل بالمسوق لانه لو كان حاضراً ولم يكبر مع الامام للافتتاح فانه يكبر ولا يفتقر لغير
 الامام اتفاقاً كذا في الثانية له انه ادرك الامام فيتابعه في اي حال كان كما في سائر
 الصلوات واما ان كل تكبير في صلوة الجنائزية ركعة اذ ليس لها ركن سواها ولو كبر قبل تكبير الامام
 ثانياً كان اتباعاً بالتكبير الفاتحة وذلك لا يجوز لان المسوق بعد ما ادرك الامام لا يفتدي
 بالركعة الفاتحة **ونعم** اي صلوة الجنائزية **في مسجد** اذ كان الجنائزية والامام والقوم فيصليون
 كان الجنائزية خارج المسجد قبل لا يكبر لان احتمال تلويت المسجد مفقود وقيل لم يكن لان المسجد
 بني لاداء المكتوبات والنوافل شغرت فيه بها لكونها من تمامها ولا كذا صلوة الجنائزية **وعلي**
عضو اي الصلوة على عضو الميت اي عضو كان غير جائز عندنا **وغائب** اي الصلوة غير
 جازية على ميت غائب وخالفنا الشافعي في هذه المسائل الثلاث اراي المسجد مسجد الجماعة
 لانه لو بني مسجد خاص للصلوة على الجنائز لم يجز الصلوة فيه اتفاقاً وقيد بالعضو لانه لو جاز
 اكثر من الميت بل اراس او نصفه مع الراس يغسل ويصلى عليه اتفاقاً واذا وجد نصفه بل اراس
 او اقله مع الراس لا يصلى عليه عندنا وفي الخلاف الغالب عن البلد اذ لو كانت في
 البلد لم يجز ان يصلى عليه حتى يحضر عنده اتفاقاً لعدم المشقة في الحضور لما روي انه عليه
 السلام صلى على جنازة سهل في المسجد فان صلوة الجنائزية دعاء للميت في الحقيقة فهو على عضو
 وما روي انه عليه السلام صلى على جنازة نجاشي وهو مات بارض الحبشة والشي عليه السلام
 بالمدينة ولنا ما روي انه عليه السلام فلي عن صلوة الجنائزية في المسجد واما صلوة النبي عليه السلام
 على جنازة سهل فكان لعذر المطر وان الصلوة تتعلق بجمع الميت واذا كان اكثره معروفاً
 كان كله في حكم عدم وان الميت له حكم الامام ولهذا الوجه المصلحة لانه لا يجوز صلواته والبعثين
 الامام والمقتدي كان مانعاً من الجواز فكذلك الميت والمصلي واما صلواته عليه السلام على الجنائز

3

من مخصوصاته عليه السلام لان الارض كانت تطوي له فيكون العيد حاضراً **وتفصل المسئلة**
 وهو الذي يكون منه ما دل على حيوته من بكاء او حركة لقوله عليه السلام اذا استهل مولود غسل
 والمعتبر في ذلك خروج الاكبر حياً حتى لو خرج اكثر الولد وهو متحرك صلى عليه والا فلا **ويصلى**
عليه ونامر به لسقط ثم خلقه يعني اذا سقط مولود ثم اعضاءه ولم يستهل يغسل عند أبي يوسف
 اكراما لابي ادم لانه نفس من وجهه وقال لا يغسل بل يدرج في خرقة لان الغسل لاجل الصلوة
 فلا يصلى عليه اتفاقاً قيد بتمام الخلقة لانه لو لم يكن تام الخلقة لا يغسل اتفاقاً **فصل** في حمل
 الجنائز وفي الدفن **وتعين اربعة لحملها** اي اربعة رجال لحمل الجنائز من حوائط الاربع
 لان الحمل لهذه الهبة هو المشهور المتوافق **ولو قال اباهم** كان اول **او ثلثه او خمسة** يعني
 عند الشافعي اربعة رجال متعينون لحملها او ثلثه بان يتقدم رجل فيضع العودين على عاتقه
 وحمل موخرهما رجلان او خمسة بان لم يستقبل المتقدم بالحمل فاعانته رجلان بالخشبة المعترضة
 خارج العودين كما ياجلان موخرهما فتكون الجنائز محمولة على خمسة هكذا روي في حمل جنازة سعد
 ابن معاذ **ويسرعون به** اي بالمشي بالجنائز **دون الحب** وهو نوع من العود لانه عليه السلام
 امر بذلك **وتفصل تقدمها** اي تقدم الجنائز والشي خلقها **لا تقدمها** يعني عند الشافعي المشي
 امامها افضل لانهم شفعوا والشفيع يتقدم في العادة ولنا قوله عليه السلام الجنائز متبوعة الابرار
 انه لا بأس ان يتقدم بها تقبيل الرحام قال ابو يوسف رايت ابا حنيفة تقدم الجنائز وهو راى
 ثم يقعد حي ياتيه كذا في النوافل **والخ** في النوافل **والخ** في النوافل **والخ** في النوافل **والخ** في النوافل
 ابن مسعود افضل المشي خلف الجنائز على امامها افضل المكتوبة على النافلة **وكبر الجلوس**
قبل وضع اي وضع الجنائز عن اعناق الرجال لاحتمال الاحتياج الى التعاون في الوضع ولا يحكر
 قبل كبر رفع الصوت بالندبة تشيعها لان فيه موافقة لاهل الكتاب **ولحد القبر** اي
 يحول شق في جانب القبر الى القبلة لقوله عليه السلام الحمد لنا والشفيع لغيرنا وهو ان يجعل
 خفيه في وسط القبر فيوضع فيه الميت وفي النبيين ان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشفيع واتخاذ
 الشيوخ ولو من حديد ولكن السنة ان يفرش فيه التراب قبل يحضر القبر قد نصف القبر
 وقيل الى الصدر وان زادوا فحسن **ونامر بوضعه** اي بوضع الميت على شفير القبر **مما يلي**
القبلة وبوضع منه في الحد **لا سلا** يعني عند الشافعي السنة ان يوضع راس الميت بارتفاعه
 من القبر فيوضع راسه ثم يسال الى القبر اي يجوز لما روي انه سئل في القبر ولنا ما روي انه عليه
 السلام ادخل ابادجانه في قبر من جهة القبلة وما رواه غير حجة لما روي انه عليه السلام ادخل في
 قبر من جانب القبلة **والانس** **الانشارة الواسع** يعني من دخل القبر لدفن الميت فكونه
 وترا ليس يستحق كونه من عند الشافعي قاسه على التلقين والجار ولنا ما روي انه دخل
 في قبر النبي عليه السلام اربعة لوضعه العباس والفضل وعلي وصالح مولى رسول الله **ونقول**

عليه السلام

الواضع **بسم الله وعلى صلاة رسول الله** عليه السلام قال كذا حين وضع ابا دجانه في قبره
وبوجه الميت في القبر الى القبلة لا من عليه السلام بذلك **وتخل عفته** اي عفته اللفن لانه
من الانتشار **وسوي لينة** اي لبن القبر عليه **واسجى فيها** اي ستر ثوب حتى يجعل اللين على
لحدها لان بني امية على السر **ونكره اجر وخشب** لانها موضعان لا يحكم البناء بهما ولا يبي
شافيه وذكر الامام الترمذي هذا اذا كان حول الميت وان كان فوقه لا يكره لانه يكون عصية من
السبع قالوا اذا كان الارض رخوة لا بأس بالاجر والخشب وكره ايضا ان يبغي عليه **لا يقب** اي
لا يكره قصب معمو لا كان او غير لذهابه سر بها وقيل الممول به كبور يداو الحصر مكره لانه
لم يرد السنة كذا في النهاية ولولي الميت وصار ابا جاز دفن عظمه في قبره وجاز رعه والبناء عليه
كذا في التبيين **ثم يقال ترابه** اي يصب الا ان الوجه يحفظ من التراب بلفنتين او ثلث وك
ان يراى على التراب الذي اخرج منه ولا بأس بوضع الحجر عليه لما روي انه عليه السلام وضع
على قبر ابي دجانه حجرا وقال هذا الاعرف قبري وان احتجج الي الكتابة عليه حتى لا يمتزج
فلا بأس به واما الكتابة من غير عدد فمكره كذا في المحيط **ويستمر** اراد من تسنم القرآن
رفع من الارض مقدار شبر او اكثر منه قليلا لما روي ان قبر رسول الله عليه السلام كان مستلهذا
القدر ولا يسطح ولا يربح لان الكفار فعلوا به في يومهم **فصل في الشهيد من قتل مشرك**
اي اراد به الحربي **مطلقا** كآلة او غيرها وبما شرع او تسبب كما اذا وطئ دابة الحربي مسلما
هذا نوع من الحرب والاصل فيه انه عليه السلام لم يغسل شهيدا احدا ولم يكن كلهم قتل
سيف ولو الحاربي مسلما الي ما توقع فيه لا يكون شهيدا لانه من فعل نفسه لامن الكافر وكذا
لو حضر الحربيون خندقا فوقع فيه مسلم ليل يكون شهيدا لان ذلك يراد به الدفع لا القتل وفي
الغاية اهل الحرب كاهل البغي قال الله تعالى فقاتلوا التي بغي حتى تنفي الى امر الله وكذا اقطاع
الطريق لانهم محاربون قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية فبأي شيء
قتلوا لا يغسل والمكابرون في المصر ليلامرلة قطاع الطريق **او مسلم** اي قتله مسلم وكذا
من في حكمه كالذي **فلا لا وجب دية** قديده لانه لو وجب به مال لا يكون شهيدا **بنفسه**
اي بنفس القتل قديده ليدخل فيه قتل الاب ابنه وقيل بوجوب الفضا من ثم انقلب باللا
بالصلح فان القتل فيه ما شهد لان كلامها لا بوجبة دية نفسه بل بوجبة قصاص وانما هو
الدية بخارص وهو حرمة الاتية في الاول والصلح في الثاني **ظلم** فانه في معنى قتل احد
فالحق بهم احترز به عن من يقتل في حد او قصاص فانه ليس بشهيد **او وحده في المعركة**
وهو موضع الحرب **وبه انراي** اثر كون علامة على القتل كما يخرج او معود الدم الصافي من جوفه
الي فيه او خروجه من عينه او اذنه لانه لا يكون الا من شدة الضرب **كان** **شهادته** ولو خرج الدم
من انقه او ذكره او دبره او نزل من راسه او خرج من جوفه جامدا لا يكون شهيدا لان الحاربي

يحمل ان يكون سودا لخرقه والاشنان برعف والجنان يبول وما صاحب بالسور يخرج
من دبره دم من غير ضرب قيد بالمعركة لان القتل لو وجد في المصر ولم يقاتله يغسل ولا
نعين بكونه شهيدا **اسل المعركة غاريا** وقال الشافعي ليس الشهيد الا من قتل في المعركة
مجاهدا في سبيل الله فغيره يغسل **تكمين** بدمه وثيابه ونزع منه ما ليس من جوفه **اللفن**
كالفرو والخف ونحوها لانه عليه السلام دفن شهيدا احدا عليه ودم ما بهم **ونصل عليه** اي
على الشهيد وقال الشافعي لا يغسل عليه من السر في الدنوب وهو مستغن عن الاستغفار
له ولنا ان الصلوة اعظم الميت وتعدا يغسل على النبي عليه السلام والضيقة قد صرح انه عليه
السلام صلي على قتيلى احدا واحدا بعد واحد **والضبي والمجنون والخنث والناقص النفس**
بعدا لا تقطع والمقول بالثقل يغسلون اذا استشهدوا خلافا لما له في الضبي والمجنون
ان ترك دم الشهيد كذب الشهادة وهو مسيغبان عنه لظهاره عن الذنب يغسلان
ولما انه كرامة الشهيد وهما اولي بالكرامة لعدم ذنبيهما وله في الخائض والنفسا والجن
ان الغسل كان واجبا فلا نزع الشهادة ما وجب عليهم قبل الموت ولما ان غسله سقط
بالموت وغسل الميت لم يجب بالشهادة وقد بقوله بعد الاقطاع لانها اذا استشهد
قبله لا يجب غسله انما لا يراى عنه لان الغسل لم يكن واجبا عليهم ما قبل الاقطاع
ونزع رايته عنه يجب غسله وهو الصحيح لا تقطع الدم عند الموت واما القول بالثقل
فيغسل عنه لانه ليس بشهيد ولا يغسل عندها لانه شهيد **ومن ارت غسلا الارثا**
ان ياكل الجرح او يشرب او ينام او يداوي او ينقل من المعركة لا خوف وان نظاه فبول
المسألة او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل ويقدر على ادائها **فلا يغسل** اي لم يكن في معنى شهيدا
ولا يلحق بهم **ولو اوصى** في امور دينية او اخروية او عاش او عاش تمام يوم واليه غسل انفا
ابو يوسف الغسل لان لا اكثر كلاما لكل قدي بالاكتر لانه لو عاش تمام يوم واليه غسل انفا
لا ارتقى مدة معتيق **وخالفه** محمد بن غلام في الوصية بالمواد دينية ولو اوصى غرق
لا يغسل اتفاقا وقيل خلافا في الاخر ويعد لو اوصى بدنيوية يغسل اتفاقا وقيل لا يغسل
بغير ما قد قول اي يوسف في الوصية بالدينوية لانها من امور الدنيا فقد اصابه مراقبها
وقول محمد في الوصية بالاخروية لانها ضيع من ايس من نفسه وفي التبيين هذا كله
اذا وجد بعد انقضاء الحرب واما قبل انقضاء الحرب لا يكون مرتبة شي مما ذكرنا وفي الظاهر
الوصية بكنهن لا يبطل الشهادة **وشروط كماله غير عاقل فيه** اي شرط محمد وجوب
الغسل ان يعيش يوما كاملا غير عاقل لا نياما وانه حيوة قليلة لا تغرق قدي كماله لانه لو
مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل يغسل اتفاقا **ولا يغسل على باع وقاطع طريق** يعني ان قتل
لاجل بغيه وقاطع طريق لقطعوه لا يغسلان وقيل يغسلان ويغسل عليهما المفرق بينهما

وبين الشهيد وكذا الكافر الذي له ولي من المسلمين بفصل ولا يصلي عليه لانه عليه السلام
 امر علي بن ابي طالب كفيل الثوب النجس وقيل هذا اذا قتل حال
 المحاربة واما اذا قتل بعد ثبوت يدا الامام عليها بغسلان ويصلي عليه لان القتل يكون لحدة
 السياسة ومشائخنا جعلوا حكم المقتولين باله صبة حكم اهل البقي على هذا التفصيل كذا
 في النوازل **ويعلق بها قاتل نفسه** يعني من قتل نفسه لا يصلي عليه عندنا في يوسف و
 له كالباني وقالا يصلي عليه لانه قاسق غير ساع هذا اذا كان عمدا ولو كان خطا بفصل
 ويصلي عليه اتفاقا وفي المنتقم من قتل ظالم بفصل ولم يصلي عليه لا ساع بالفساد
كتاب فضلهما الزكوة **تقرض** اد اوهما **علي كل مسلم** قديده لان الزكاة عبادة فلاح
 من الكافر ولم يقيد بالعقل البالغ اذ كانت بضرحة بعد بياها لا تجب على الصبي والمجنون
حريته به لان كمال المالكه انما يحصل بالحريه احترزه عن الرقيق والمدر و ام الولد
 والمكاتب **لنصاب** اراد به ملكا تاما فلا يجب على المشتري مما اشتراه للثمن قبل القبض
 ولا على المولى في عبده المحدثا اذا ابقى لانه غير مملوك له بداءة ما يذبحه المذوق
 الغير المذوق لانه غير مملوك له يدا لان المذوق يدا لانه لا يذبحه عن مولاه **حول** اي
 نام عليه حول لقوله عليه السلام لا زكوة في المال حتى يحول **فاضل عن الخواص**
 وهي ما دفع اليها من الانسان تحقيقا كالتفقه ودو السكنى والآت الحرب والنصاب
 المحتاج اليها لدفع الحرا والبردا وتقديرا كالدين فان المذوق محتاج الى قضاءه ما في يده
 النصاب دفعا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكالات الحرفة واثاث المنزل وود
 الزكوب وكتب العلم **فصل** فان الحبس لو كانت للتجارة وبلغت قيمته نصابا فلا زكوة فيها
 اذا احتاج اليها صاحبها فان الحمل عندهم كالهلاك وان لم يخرج اليها كما اذا اشتراها اليه
 ففيها الزكوة فاذا كان له دراهم مستحقه يصرفها الى تلك الخواص صارت كالمعدومة كما ان
 المسبي يصرفه الى العطش كان كالمعدوم وحاز عنده التيمم **او لغرم** اي مالك لغرم **سابع** وهو
 التي تلي بالرعي **حول** المذوق والتسلح حتى لو رعت الكر الحول للزكوب لا يجب فيها
 الزكوة وضعها بالسايه لان الثمن وردت عندها هذه الصفة في وجوب الزكوة **حواله** في
 الحار والمزور متعلق بالاداء **القدر** اي بقدر ادائها **خبر** **العول** اي عول مقدار الوا
او الاداء اي مع دفعها الى الفقير وذلك لان الزكوة عبادة فلا بد من نية مقارنة لا ايها
 لكن لما ثبت الحرج في اشتراط النية وقت كل دفع مع تصديق زمانه بالنية عند العول فيسبر
 كالنية المتقدمة على الصور ولو دفعها لانية ثم حضرته النية ان كانت المدفوعة فاما في
 الفقير جاز والافلا **ونسق طها هلاكه** يعني اذا هلك النصاب بحد تمام الحول والتمكين
 من الاداء سقطت الزكوة عندنا خلافا للشافعي في بقاء النصاب لان الزكوة قبله تسقط اتفاقا

والحلي

والتمكن في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهر بالظفر بالساعي وثبت
 التمكن عنده بان يحضر المال لانه لو غاب لا يجب اخراج الزكوة من مال اخر ما لم يقرب بقا
 المال قيد هلاكه لان الزكوة لا تسقط باستهلاك النصاب اتفاقا وفي المنتقم لو اقرض النصاب
 بعد الحول فتوى عليه يكون هلاكه لانه لم يخرج من مال الزكوة ولو اشترى به عبيد الخدم
 او جعله مبرا يكون استهلاكا وفي الخواص العشر والخراج على هذا الخلاف اما الجزية وصدة
 الفطر لا يسقط اتفاقا لانه ان الزكوة دين في حقه فلا يسقط هلاك المال كصدقة الفطر
 وكما لو استهلك النصاب ولنا ان الواجب جز من النصاب وبقي الجز بعد هلاك
 النصاب بحال بخلاف صدقة الفطر لان وجوبها في الذمة والمال شرط ووجوب
 الزكوة في المال نفسه فافتراقا بخلاف الاستهلاك لان الواجب دخله فمات به بالاستهلاك
 فصار دينه في ذمته ولو هلك نصاب السايه بعد طلب الامام الزكوة وعدم دفعها
 اليه فالصحيح انه لا يضمن لانه كان مختارا ان يودي من نفس السايه او من غيرها فخصه
 بحوز ان يكون يودي من محل اخر **وقسم ا على النصاب** **والعفو يسقط منه ما بقدر**
المالك وخداه بالنصاب **لكون المالك** من العفو يعني اذا اجتمع في المال نصاب
 وعفو يتعلق بالوجوب بتمامه عند محله وما هلك ملك منها وقالا لا يتعلق بالوجوب بالنصاب
 دون العفو مثلا اذا كان لرجل ثمانون شاة فقصفت نصاب ونصفه عفو فاذا هلك
 منها اربعون فعليه نصف شاة عنده وشاة عندها فان قلت اذا انطلق الوجوب لكلهما
 فكيف سمي بمحمدا الرايد عن النصاب عفو قلت سماه باعتبار ان الزكوة كانت واجبة بذكر
 تلك الزيادة فلما وجبت شاعت في الكل له ان الزكوة وجبت شكر النعمة المال والكل نعمة
 فتعلق بها الوجوب ولما ان الرايد على النصاب جعل عفو فلم يرد به الوجوب ثم لو راد
 الهلاك بمقدار العفو يصرف الى كل النصب شايها عندنا في يوسف و الى النصاب الذي
 على **علي** العفو ثم الى ما قبله عندنا في حيفة مثلا اذا كان لرجل اربعون من الابل فهلك منها عشرة
 ففي الباقية عشرين جبر من ستة وثلاثين جبر من ابتليون عندنا في يوسف لان الادب عفو
 ونفي الواجب في ستة وثلاثين فيبقى الواجب بقدر الباقية وعيب اربع شياء عندنا في حيفة
 لانه صرف الهلاك الى النصاب الذي يلي العفو فيبقى النصاب الاول واما محمد فقد رجع
 اصله فقال يجب نصف بنت لكونه الواجب متعلق بالكل عندك اعلم ان صرف الهلاك
 الى العفو متصور في جميع الاموال عندنا في حيفة واما عندنا فلا يصور الا في السوايم لان
 ما زاد على ما في درهم لا عفو فيه عندهما **ولو قصد** **في بالنصاب** **ولم يتو بها** اي الزكوة
سقطت عن ذمته لان الواجب كان جبر من الكل فاذا قصد به دخل الجزية فلم ينج
 الى التعيين وكذا الواجب النصاب من فقير سقط زكوة عنه نواها ولم ينول له ادي الدين

الح

عن الدين وكلها ناقصة ان ادركها الدين ناقصة الى العين مجوزا دأوها ولو
 ابراه بنوي به زكوة مال آخر لا سقط لانه ادي الناقص عن الكامل قيد بالتصدق لانه
 لو دفع كل النصاب بنوي به عن الذر او واجب اخر يقع عما نوي فلا سقط الزكوة بل
 يضمن قدر الواجب فان قلت الزكوة انما تؤدى بالنية فذلك سقطت هنا بلانية قلت
 لفظ التصديق مشعر بان نية اصل العباد وحدث وتلك كافيه وان اخدم تعيينها
 ونية الفرض انما بشرط التحصيل التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة
 الى التعيين وصار كما اذا نوي الصوم مطلقا في رمضان **ويحسب البعض واستطاع**
بقدره يعني اذا تصدق ببعض النصاب قال ابو يوسف لا يسقط شيء من الزكوة لان الزكوة
 غير متعين فالجميع الباطل يصلح ان يكون محله وقال محمد يسقط عنه زكوة ما تصدق اعتبا
 للمع بالكل **ولا نوجبها على مدين مستغرق** اي مشغول بحاجة منه من النصاب وقال
 الشافعي يجب عليه لتحقيق سبب الوجوب وهو ملك نصاب تام ولنا ان الزكوة انما تجب
 في المال الفاضل عن الحاجة ومال المدين ليس كذلك لانه محتاج ان يقضي دينه من
 ذلك المال فاعتبر مال المدين بقدر دينه معد وما وضعه من الزكوة اذا الدين لا يمنع
 الخراج اتفاقا من نظم الفقه قيد مستغرق لانه لو بقي بعد الدين قدر نصاب يجب الزكوة
 في الفاضل اتفاقا المراد بالدين دين له مطالب من جهة العباد سواء كان الدين لله تعالى
 كدين الزكوة فان مطالبة هو الامام في السوايم ومانه في اموال التجارة سيجي بيانه اول للعباد
 فدين الذر والفقار لا يكون مانعا لان الامام لا يطالبه ولا نايه وفي الكافي لا فرق في الدين
 بين الموجل والمحال وقال الامام البرزوي ان كان الدين مبرا موجلا لا يمنع لانه غير مطالب به
 عادة وقيل ان كان الزوج على عزم من قضا به يمنع والا فلا لانه لا يعد دينه زعما وقال
 القدوري من التفتة ما لم يقض لها القاضي لا يمنع الزكوة لانه ليس حكم الدين وقال الامام
 الترمذي ان الدين الموجل الذي لا يكون مبرا لاراية فيه ان قلنا لا يمنع فله وجه وان قلنا يمنع فلما
 وجه **وصي ومجنون** اي لا يوجب الزكوة عليهما وقال الشافعي يجب ويومر الولي باخر
 عنهما وان لم يكن لهما ولي ياخذها الامام او نصب لهما وليا له ان الزكوة مائة ماله يجب
 عليهما كما يجب سائر المومن من النفقة والعشر ومدة الفطر ولنا ان الزكوة عباد دفعة
 فلا يجب عليهما كما لصلاة والصوم ولا يلزمنا ما استشهد به لان النفقة حق العبد ولهذا
 تنادي بدين السنة والعشر مائة الارض فيه غالبية ولهذا يجب في الارض الوقف وصدق
 الفطر فيها معنى المونة ولهذا يجب على الغير سبب الغير كالنفقة **وبشرط في العاري**
اتفاقية اكثر الحول لا اقله يعني اذا جاز صاحب نصاب جنونا غارضا وهو ان يبلغ مائة
 ثم نحن قال ابو يوسف ان كان مقيما في اكثر الحول فعليه الزكوة والا فلا وقال محمد اذا

افاق

افاق شيئا من السنة وان قل فعليه الزكوة قيد بالعاري لان المجنون الاصيل وهو ان لا
 مجنونا يعتبر فيما ابتد الحول من حين افاقته اتفاقا لان التكليف لم يسبق هذه الحالة وقد
 بالافاق لانه لو استمر جنونه سنة لا يجب عليه اتفاقا لانه الاصيل لا يثبت ان الاكثر يقوم
 مقام الكل فالمحقق في اكثر السنة كالمحقق في كلها فله المجنون في اكثرها كالمجنون في كلها والمحمد
 ان السنة للزكوة كالشهر للصوم فلوانه افاق شيئا من الشهر وان قل لمزمه الصوم فكذلك هذا **ولو**
قضى مفلس يعني اذا كان له دين على مفلس مقرر دينه ففضاه
بعد اعوام اتقى بعدم الوجوب يعني من كان له دين على مفلس مقرر دينه ففضاه
 بعد سنتين فلا زكوة عليه للسنتين الماضية عند محمد وقال لا عليه الزكوة قيد بمفلس لان المدينون
 لو كان غنيا او معسرا غير مفلس فعليه الزكوة اتفاقا لان الدين على المعسر ليس كالحال الذي قيد
 بقوله مقرر لانه لو كان غنيا امكن له بيعة لا يجب اتفاقا وعن ابي يوسف انها يجب فيه
 ما لم يحلفه عند القاضي لاحتمال ان يسكن عزمه فتوصل الى ماله وان كان له بيعة او علم
 به القاضي يجب الزكوة اتفاقا لانه لا يجد لها كفا وعن محمد لا يجب الزكوة وان كان له بيعة
 لان البيعة قد لا يقبل والقاضي قد لا يعول وقد لا نظير بالحضومة من يديه لما منع فيكون
 في حكم المالك ذكرية التفتة هذا هو الصحيح اما محمد فقد جعل ذلك المال بمنزلة المالك
 لصحة التفليس عنده واما ابو حنيفة فقد مر على اصله من ان التفليس غير صحيح لان المال غاد
 وراح فلا يكون كالمالك واما ابو يوسف فقد كان مع محمد في تصحيح التفليس لخالف اصله
 وجعل الدين هنا بمنزلة المال رعاية لحاجب الفقرا استحياء **وطرد فتواه** اي محجور
 وجوب الزكوة فيما اذا **المفقر** اي صاحب النصاب **دين وسط الحول** **فالكسب**
ما قضاه في اخر يعني الكسب ما لا يقضي به دينه في اخر الحول وقال لا يجب عليه الزكوة
 له ان حقوق الدين بمنزلة هلاك النصاب وهلاكه في آخر الحول كان مانعا فكذا اشتغال
 الدين ولما ان اشتغاله بالدين بمنزلة نقصان سعره لا كماله لان المال باق حقيقة واعتبا
 الكمال في كل ساعات الحول على صاحب المال فاقضي كماله في اول الحول واخره لان
 اوله وقت الاتقاد واخره وقت الوجوب **ولوات** اي مضت **اعوام على ديون او**
عروض كانت للتجارة **تقبضت تلك الديون او نقصت** اي تقدر تلك العروض
او جبرها عن الكل اي كل الاعوام الماضية **لا علم القبض** يعني قال مالك فعليه
 زكوة السنة التي قبض فيها الديون والاثمان لان العروض ليس من جنس مال الزكوة
 قبل النقد وكذا الدين ليس بالحققة واما يصير مالا بالقبض فاعتبر عام قبضه لانه
 قبضه ولنا انها مال عرفا وشرعا ولهذا يجوز اشراؤها فكان يجب عليه عند تمام كل
 سنة ان يزكي منها لكن لم يكن منكم من صرف جزء منها الى المستحق فخذ القبض فكل من

لم

على كماله لا يوجب عليه ادا ما وجب قبل ذلك ولو ابراه من دين مساو لنصاب معد في بعض
 الحول فتم اوجها وخالفه يعني من كان له نصاب وعليه دين مثله فابراه الطالب عن الدين
 في بعض الحول فتم الحول الاول قال ابو يوسف دين زكوة النصاب المستهلك لا يمنع
 عن وجوب نصاب النصاب الثاني وقال لا يمنع قيد دين الزكوة لان غيره من دين العباد
 يمنع اتفاقا ودين النذور والكفارات لا يمنع اتفاقا كذا في المصنف وفيه مستهلك
 ومستفاد لان دين زكوة العين منع وجوبها عن ذلك النصاب اتفاقا لان جزؤه
 صار مستحقا فانقص به النصاب له ان لهذا الدين لا مطالب له من جهة العباد
 لانه بعد الاستهلاك يستعمل ان يسهل على عاشق فيطالبه ولما ان له مطالب من جهة
 الربا فنظر الى الاصل امارة السوايم فالامام ياخذها وامارة اموال التجارة فكان
 يطالبه العمال الى زمن عثمان واما فوض عثمان باجماع الصحابة زكوة الاموال الباطنة
 الى ملاكها حذر امن الفتنة فلم يطل المطالبة بالكلية ولهذا اذا علم الامام من اهل بيته ترك
 زكاته بطلانهم بها اذ في الغاية وما اوجبناها في الضار وهو المال الذي يكون عليه
 قايما ولا يرجي الانتفاع به كالمخسوس والمال المحجور اذ لم يكن عليه بينة والمفقود والاقرب والمال
 السابق في البحر والمدفون في القبر المشي مكانه وقال زفر جيب فيه الزكوة للسنيين الماضية
 اذا وصلت يد الله له ان سبب الوجوب وهو ملك النصاب النامي وحديثه ونوات
 الدين غير محل كمال ابن السيل ولنا ان الضار ليس بمال تام لان التماثل يحصل بالقدرة
 على التصرف ومال ابن السيل منتفع به لملكه من يوجه وادليل القدرة وفي المنتفعا
 لو هرب غريمه فان قدر على طلبه او التوكيل به فعليه الزكوة والا فلا **ولا عن احوال**
على نصاب مقبوض يعني من كان له نصاب عين كاديين ومضت عليه سنون ولم
 يقبض النصاب فيها ولم يتركها فعليه الزكوة عن السنة الاولى فقط عندنا وعن تلك
 السنين عند زفر له ان الزكوة عبادعة فلا يمنع دين النذور ولنا انه دين له مطالب
 من العباد كما قررنا قريبا اعلم ان المفهوم من المتن ان دين الزكوة غير مانع عنده مطلقا
 لكن فصل بعض على قوله فقال دين الزكوة عنده مانع في الاموال الظاهرة لان له مطالبا
 وغير مانع في الباطنة اذ لا طالب له من العباد **ولا اوجها في نصاب سائمة** **الحالط**
فيه وهي بضم الحاء الشريك يعني اذا كان لرجل شاة عشرون وضح خطهما بان يشركا في السرج
 والمراح والشرع والمرعي والرعي والفحل والحلب والكلب وزاد في الامرار ان يجمعها بين
 واحد والاختلاف في جميع السنة والصدقة في الخلطة هل شرط فيه قولان وشرط ايضا
 ان يكون الخلطان اهلا للوجوب فلا اثر للخلطة مع المكاتب فعليه شاة عند الشافعي خلافا
 لنا قيد بالسائمة لانه لو كان لاثنتين مائتا درهم لازكوة فيه اتفاقا ولان الخلطة في ثمار رجلين

اذا اتحد طرفها وحافظها ومكان حفظها وكان بيعها غير واجبة عنده في اعتبار بلوغها
 خمسة او سبق لتخرج منها العشرة قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمع معناه يجب زكوة لافها
 لو لم يجب يكون تفرق بين المجتمع ولنا قوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق معناه لا يجمع بين متفرق في
 الملك لان النصاب اذا كان ملكا لواحد ومتفرقا في امكنة يوجب فيه الزكوة ومعنى ما رواه لا يفرق
 بين مجتمع في الملك كمن ملك ثمانين شاة ليس للساعي ان يفرقها ويأخذ منها ثمانين **ووجها على**
مضارب عن نصيبه قبل القسمة يعني اذا كان نصيب المضارب من الرخ نصيبا
 يجب عليه الزكوة عندنا خلافا للشافعي قيد بالمضارب لان الزكوة يجب على رب المال من حصته
 من الرخ اتفاقا وقيد بقوله قبل القسمة لانها بعد ما يجب عليه اتفاقا له ان يستحق المظا
 الرخ ليس بطريق الاجرة لان العمل مجهول ولا يطريق الشركة لانه لا مال له بل يطريق المظا
 فلا ملك قبل الامر اما قبله كحامل الصدقات وانا انما يشتركان في الرخ بتصرفهما في العقد
 بان يكون راس المال من احدهما وعلو من الاخر مالا فيملك المضارب نصيبه قبل القسمة كما ملك
 رب المال **وهي واجبة عند بعض اربعين درهما بدل تجارة وما بين سبعة الحول بعد من**
 يخرج هذه المسائل موقوف على تفصيل الديون وبيان مراتبها الدين ثلثة انواع دين قوي كبدل عرق
 التجارة ودين السوايم ووسط كبدل مال ليس للتجارة كمن عيده الخدمة وثياب البدل واجرة دار
 التجارة وضعيف كبدل ما ليس بمال كالمرو بدل الخلع والقصاص والمكاتب والدية اذا عرفت هذا
 فاعرف ان الدين اذا كان نصابا كاملا وحال عليه احوال عند الديون ثم قبضه الدين فغداي
 حنيفة ان كان المقبوض من الدين القوي يجب عند قبض اربعين درهما درهم ولاودي عما تقص
 عنه لان الكسور لازكوة عنده وان كان من الدين الوسط فنقد قبض مائتي درهم يجب خمسة دراهم
 بلا اشتراط حول فيه وان كان من الدين الضعيف فنقد قبض مائتي درهم مع معنى الحول عليه بعد
 القبض يجب خمسة دراهم له ان الدين ليس بمال حقيقة لانه عرض والمال جوهر وشرعا لان من
 حلف ان لا مال له لانه لا يثبت اذا كان له ديون غير مقبوضة فاعتبر الدين بما هو به له فان
 كان بدلا عن مال تجارة اخذ حكمه فصار قويا فلا اشتراط فيه الحول ولا تقص النصاب الكامل وان
 كان بدلا عن مال ليست للتجارة فباعه بركوة بدل مال لا شرط فيه الحول ولا تقص
 النصاب وباعتبار ان المال ليس للتجارة بشرط كل منهما فشرطنا النصاب دون الحول
 عملا بالشبهين وان كان بدلا عن ما ليس بمال يكون ضعيفا فاشترط الحول والنصاب لانه
 ليس ما لا اعتبار دانه ولا اعتبار بدله **والحاق الاوسط بالخير رواية** يعني روي
 الكرخي ان ابا حنيفة الحق الدين الاوسط بالدين الاخير في اشتراط الحول بعد قبض المائتين
 نظر الى انه ليس بمال دانه وتزججا لا اعتبار دانه على اعتبار بدله **واوجبا عن المقبوض**
مطلقا يعني قال يجب زكوة ما قبض من اي دين كان قل او كثر لان الديون كلها في المالية

١٠٤
 ١٠٥

اذا اتحد طرفها وحافظها ومكان حفظها وكان بيعها غير واجبة عنده في اعتبار بلوغها
 خمسة او سبق لتخرج منها العشرة قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمع معناه يجب زكوة لافها
 لو لم يجب يكون تفرق بين المجتمع ولنا قوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق معناه لا يجمع بين متفرق في
 الملك لان النصاب اذا كان ملكا لواحد ومتفرقا في امكنة يوجب فيه الزكوة ومعنى ما رواه لا يفرق
 بين مجتمع في الملك كمن ملك ثمانين شاة ليس للساعي ان يفرقها ويأخذ منها ثمانين **ووجها على**
مضارب عن نصيبه قبل القسمة يعني اذا كان نصيب المضارب من الرخ نصيبا
 يجب عليه الزكوة عندنا خلافا للشافعي قيد بالمضارب لان الزكوة يجب على رب المال من حصته
 من الرخ اتفاقا وقيد بقوله قبل القسمة لانها بعد ما يجب عليه اتفاقا له ان يستحق المظا
 الرخ ليس بطريق الاجرة لان العمل مجهول ولا يطريق الشركة لانه لا مال له بل يطريق المظا
 فلا ملك قبل الامر اما قبله كحامل الصدقات وانا انما يشتركان في الرخ بتصرفهما في العقد
 بان يكون راس المال من احدهما وعلو من الاخر مالا فيملك المضارب نصيبه قبل القسمة كما ملك
 رب المال **وهي واجبة عند بعض اربعين درهما بدل تجارة وما بين سبعة الحول بعد من**
 يخرج هذه المسائل موقوف على تفصيل الديون وبيان مراتبها الدين ثلثة انواع دين قوي كبدل عرق
 التجارة ودين السوايم ووسط كبدل مال ليس للتجارة كمن عيده الخدمة وثياب البدل واجرة دار
 التجارة وضعيف كبدل ما ليس بمال كالمرو بدل الخلع والقصاص والمكاتب والدية اذا عرفت هذا
 فاعرف ان الدين اذا كان نصابا كاملا وحال عليه احوال عند الديون ثم قبضه الدين فغداي
 حنيفة ان كان المقبوض من الدين القوي يجب عند قبض اربعين درهما درهم ولاودي عما تقص
 عنه لان الكسور لازكوة عنده وان كان من الدين الوسط فنقد قبض مائتي درهم يجب خمسة دراهم
 بلا اشتراط حول فيه وان كان من الدين الضعيف فنقد قبض مائتي درهم مع معنى الحول عليه بعد
 القبض يجب خمسة دراهم له ان الدين ليس بمال حقيقة لانه عرض والمال جوهر وشرعا لان من
 حلف ان لا مال له لانه لا يثبت اذا كان له ديون غير مقبوضة فاعتبر الدين بما هو به له فان
 كان بدلا عن مال تجارة اخذ حكمه فصار قويا فلا اشتراط فيه الحول ولا تقص النصاب الكامل وان
 كان بدلا عن مال ليست للتجارة فباعه بركوة بدل مال لا شرط فيه الحول ولا تقص
 النصاب وباعتبار ان المال ليس للتجارة بشرط كل منهما فشرطنا النصاب دون الحول
 عملا بالشبهين وان كان بدلا عن ما ليس بمال يكون ضعيفا فاشترط الحول والنصاب لانه
 ليس ما لا اعتبار دانه ولا اعتبار بدله **والحاق الاوسط بالخير رواية** يعني روي
 الكرخي ان ابا حنيفة الحق الدين الاوسط بالدين الاخير في اشتراط الحول بعد قبض المائتين
 نظر الى انه ليس بمال دانه وتزججا لا اعتبار دانه على اعتبار بدله **واوجبا عن المقبوض**
مطلقا يعني قال يجب زكوة ما قبض من اي دين كان قل او كثر لان الديون كلها في المالية

لغير ما بين
 لغير ما بين

سوا والدين ملحق بالعين ولهذا يجوز ان يشترى به وتزوج عليه وتسلم الحول عليه في الذمة
كعامة وهو عين فودي ربع عشر ما قبض في المحيط الخلاق فيما اذا لم يكن له مال غير الدين
فان كان فيصم الي ما عنده اتفاقا لانه بمنزلة القابضة **وشرط الحول بعد النكاح**
اي بعد قبضه في الدية والارض **وبدل الكتاب** يعني استثنى من حكم الدين في
بدل الكتابة والدية والارض وشرط اني المقبوض منها النصاب والحول لان دين بدل
الكتابة ليس بدين حقيقة ولهذا لا يصح الكفالة به وكذلك الدية تكون واجبة على العاقلة
بطريق اطلاق لتأثير القتل والصلوات لا يملك قبل القبض ولهذا لا تستوفى من تركه من مات من
العاقلة **والنصاب المعتبر من السائمة** **مهر الاجب فيه بعد الحول قبل القبض** يعني
اذا تزوج رجل امرأة على نصاب معين كخمس من الابل المعينة او اربعين من الشياه المعينة
فحال عليه الحول في يده ثم قبضته بعد تمام الحول لا زكوة فيه عليها عند التي حفيضة وقلا
عليها الزكوة قيد بالمعين لانه لو لم يكن معين لا زكوة عليها حتى يتم الحول بعد القبض
اتفاقا وقيد بالسائمة لانه لو لم يكن سائمة لا يجب عليها الزكوة اتفاقا اعلم ان قيد السائمة
وكونها معينة على تقدير ان يكون المهر من المواشي لانه لو كان دراهم او دنانير والمسلم
مصور معالها فالحال كذلك كذا في الكافي وقيد بقوله مهرا لان النصاب لو كان مشكوكا
جب الزكوة عليها اتفاقا ولو كان موهوبا لا يجب اتفاقا وقيد بقوله لا يجب اي الزكوة عليها لان
سائر المول يجب عليها اتفاقا وكونه لا يجب على الزوج اتفاقا وقيد بقوله بعد الحول لانها قبله
لا يجب اتفاقا وقيد بقوله قبل القبض لان النصاب لو كان في يده لا يجب عليها اتفاقا
ان ملكها فيه ضيق لانه يبطل برديتها ونقيل ان زوجها ويتصرف لطلاقها قبل الدخول
فلا يكون سببا لوجوب الزكوة كالدية وبذل الكتابة قبل القبض ولما انما تلك التصرف
كيف تشاء ببدل وبحبر وبورث عنها فيجب الزكوة فيه فها سائلي ما بعد القبض **والزمانها**
زكوة النصف المردود بعد الحول من الف قبضت مهر الطلاق قبل المسس يعني
اذا تزوج امرأة على الف قبضت فتم الحول عليها في يدها ثم طلق قبل الدخول فها فعلم
ود نصفه اتفاقا لكن زكوة النصف المردود لا تسقط عنه ناسا وتسقط عنه زفر وفي الخفاف
وضع المسلة في النقد لو كان غنيا او سائمة بعينه او بعينين والمسلة بحالها تسقط عنها
زكوة ما عدا الى الزوج اتفاقا وفي المحيط الصم انه لا تفاوت بين ان يزوجها على ابل
بعينه او بعينين لانه ان النصف لما وجب ردك صار كماله لم يملك عليه من الاصل لا تسخ
اخذها ولنا ان الواجب على رد نصف الف دينار على لارد نصف ما قبضه عينا فلم يرد
الاستحقاق عا ما وجبت فيه الزكوة فلا يسقط بعد وجوبها **واسقطناها عن الموهوب**
له في مرجوع فيه مطلقا بعد الحول يعني من وهب نصابا لرجل فمال حال عليه الحول

ما مضى

ح

رجع فيه سقط عنه الزكوة عند ناسا ورجع بقضا القاضي او بدونه **لان كان بقضا** اي
لا اسقطناها ان كان الرجوع بقضا يعني قال زفر سقط عنه ان رجع بقضا القاضي ولا
سقط ان رجع بغير قيد بالموهوب له لانه لا زكوة فيه على الواهب اتفاقا لانه غير مال الموهوب
في ذلك الحول له انه فسخ العقد بالتراضي وابطل ملكه باختياره فصار كسبة جديدة ولنا ان
مال الزكوة استثنى من غير اختياره فسرل بمنزلة الهلاك والموهوب له مضطر معنى
لانه لو لم يفسخه يفسخه القاضي حبرا اذ لا مانع عن رجوعه فكون القضاء وعدمه سواء **وطبقا**
حول السائمة لاستبدالها مطلقا يعني من كان له نصاب من السائمة فاستبدل بها
في اخر الحول من جنسها من السائمة او خلاف جنس وهذا معنى قوله مطلقا انقطع حكم هذا الحول
عند تاقيد بحول اخر لما استبدل به **لان كان خلاف الجنس** يعني قال زفر ان استبدل
نصابا من غير جنسها انقطع الحول وان استبدل بها من جنس لم ينقطع فاذا تم الحول يجب
عليها الزكوة لان البدل المجاش يأخذ حكم الاصل فكون الحول الاول باقيا في حقه ولا
كذلك غير المجاش كما ان الاستفادة في اتنا الحول اذا كان من جنس النصاب يضم اليه ويركبه
بحوله واذا كان من خلاف جنسه لا يضم ولنا ان استمسا السائمة من عينها ورا ونسلا فالشرط
ان يتم الحول على عينها فاذا استبدلت بفوت عينه فيفوت شرط الوجوب قيد بالسائمة
لان عروض النجارة اذا استبدلت لا تنقطع الحول لان الاستمسا من ماليتها وهي باقية
مع الاستبدال وكذا اذا استبدل الذهب بالفضة لا تنقطع الحول الاول اتفاقا
فلو استبدل بعد تمام الحول لا يبطل اتفاقا من الخفاف **وجبر الحيلة لدفعها اي بحبر**
ابو يوسف الحيلة وجوب دفع الزكوة **وكرها محمد** قيد الاحتمال بعد وجوب الزكوة يمكن بالدفع اذ
اتفاقا لانه ان الزكوة لتفقر او في الحيلة اضرار لهم ولا يي يوسف انه امتنع من الوجوب
لا ابطال الحق الا غير لانه ربما تخلف من ان لا يمثل امره فكون عاصيا والفرار من المعصية
طاعوه وهذا اصح كذا في المحيط وكذا الخلاف في الحيلة للشفعة قبل الفتوى في الشفعة على قول
ابي يوسف وفي الزكوة على قول محمد وهذا اقتصيل حسن **ولا نأخذها من سائمة امتنع**
وتفاه من اداها بغير رضاه بلنا من ليوذ لها اختيارا يعني اذا امتنع مالك السائمة
عن ادا الزكوة لا يأخذها المصدق جبرا عندنا بل بحسب حتى يودها بنفسه وقال الشافعي
ياخذها المصدق جبرا قيد بالسائمة لان الزكوة في الاموال الباطنة كالمقصد وعروض
التجارة لا تؤخذ جبرا اتفاقا لانه ان اخذها حق الامام لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فله ان
ان يحبر عليه كالدين اذا اظفر بحسب حقه من مال الدين ولنا ان الزكوة عبادة فلا يودي
بلا اختيار وفي قوله تعالى صدقة اشارة اليها لانها تكون صدقة بغير القربة **ولام الزكوة**
ان لم يوص يعني اذا مات من عليه زكوة سائمة لا يأخذها الامام من تركته عندنا الا اذا و

باخر اجماع ما خذها من ثلث ماله وقال الشافعي ياخذها من تركته سواء وصي او لم يوص
وهذه مسألة متفرعة لما قبلها **ياخذ المصدق** وهو الذي نصبه الامام لاخذ الصدقة
الوسط لان في اخذ الوسط رعاية للمجانين **وعن اخذ القيمة** في الزكوة وقال الشافعي
لا يجوز في المصنف كذا الخلاف في العشر والخراج والكفارة وصدقة الفطر والنذر له الخ
قربة تعلقت بحل ولا تادي بخير كالهديا والفتيا ولنا ان ادا البعير عن خمسة من الابل
جائز اتفاقا والشرع اوجب فيها شاه فدل ان البعير قائم مقام الشاه بطريق القيمة فيجوز
في البعير دفع القيمة واعلم بحسن الهدايا والفتيا لان للمعتبر فيها الارادة وهي لا تحصل في
دفع قيمتها وفي الجزية يجوز اخذ القيمة اتفاقا بان ادي الثياب مكان الدنيا كذا في مختلف المصنف
الشاهد **حق اذ اوجب سن** وقد ادي وجب ذات سن ولم يوجد نصا به **اخذ المصدق**
الاعلى او الادنى اي الاعلى من السن او الادنى منه **وردد** فضل القيمة في صورة اخذ الاعلى
واسترد اي اخذ من المالك ما يتم به قيمة السن من الدراهم في صورة اخذ الادنى اعلم ان ظاهر
المصنف يدل على ان الخيار للمصدق والصواب انه لم يرب المال لانه شتر رفق عليه والرفق انما
يتم تحقق تخيير ويجبر الساعي على القبول الا اذا دفع المالك اعلى من الواجب فطلب الفضل لانه
سرايا لزيادة ولا اجبار فيه والمصدق ان يطلب الواجب او قيمته اعلم ان قوله وقد قيد
اتفاقا لانه لو دفع القيمة او الادنى مع وجود السن الواجب جاز كذا في التبيين
واعبرنا القدر ونهاى دون القيمة **في النصاب الكلي والوزني** مثلا اذا ادى
اربعة اقفر جيدة عن خمسة ردية او اربعة دراهم جياد عن خمسة زبوف لا يجزي عندنا
الا عن اربعة فعليه فقير او دراهم وعندنا فربح به هذا اذا ادى من جنسه وان اداها
من خلاف جنسها فالمعتبر هو القيمة اتفاقا لان الجودة في اموال الربوا متقومة عند المقابلة
مخلاف جنسها وانما وضع في اموال الربا اذ في غيرها تعتبر القيمة اتفاقا كذا في الحقايق لانه
عدم اعتبار القيمة في اموال الربو كذا في الربوا ولا يربوا بين المولى وعبده فتعتبر القيمة
ولنا ان الله تعالى جعلنا منكم امة واحدة حيث استقرض منا ووجب الجزاء اعطاهم ما سئلا
والربوا احرام بين المولى ومكاتبه فكذا بيننا وبين الله تعالى **واعبرنا الله** **للقدر** يعني اعتبر
محمد ما هو الانفع للفقير من قدر الزكوة وقيمها مثلا اذا ادى خمسة دراهم زبوف عن خمسة
جيا لا يجزي عند محمد فمؤدى الفضل الى تمام قيمه الواجب وقال لا يجوز ان الجودة ساقط
القيمة في اموال الربو فمعتبر القدر هذا اذا كان المال زبوف او ادى من جنسه واما اذا
ادى من خلاف جنسه فالقيمة معتبر اتفاقا ولو ادى اربعة جياد عن خمسة زبوف وقيمته
سواء لا يجوز الا عن الاربعة اتفاقا اما عندنا فلا هو لا يمتنع ان القدر وكذا عند محمد
لانه يعتبر الانفع والقدر ههنا انفع وعندنا فربح كوز عن خمسة لانه يعتبر القيمة فقط ولو ادى

محمد

خمسة جياد عن خمسة زبوف يجوز اتفاقا على اختلاف الترخيص **وامر المستفاد** المراد من الضم
ان يجب الزكوة في الفايعة عند تمام الحول على الاصل اذ لو كان ناقصا لم يل مع المستفاد وانفقد
الحول فلا يلزم اتفاقا هذا اذا كان المستفاد في خلال الحول اما بعد الحول يستأنف حول
اخر اتفاقا من الحقايق الى جنسه **وركيه** **بحوله** يعني من كان له نصاب فاستفاد في اشهر
الحول من جنسه ما لا ياتي وجهه كان يجب الزكوة في الفايعة نصا با كانت او غير اذا تم الحول
على الاصل عندنا وقال الشافعي لا يجب بل استأنف للفايعة حول اخر لان المستفاد
اضل بنفسه في السببية فتشترط له حول الا ان يكون اولاد اقاها يضم لانها تابعة لا
ولهذا استحقها من استحق الاصل ولنا ان اتحاد الجنس والمالك يوجب الاتحاد في المعنى
المقصود بوجوب الضم والحول انما شروع للتيسير ولو اعتبر لكل مستفاد مع كل سنة
لا دى الى التفسير قيد بقوله الى جنسه لان المستفاد لا يضم الى غير جنسه اتفاقا كما
اذا كانت له ابل فاستفاد بقرا **واجاز** **والتعجيل** يعني اذا غفل الزكوة بعد مملك
نصا با قبل تمام الحول جاز عندنا خلافا لما لك له ان سبب وجوبها ملك نصاب حولي
فاد اوها قبل الحول كذا في الظهور قبل الوقت ولنا ان السبب ملك النصاب والحول
شروط للتيسير فلا يكون كالصديق قبل الوقت لانه سببها وفي النهاية المعجل انما يقع زكوة
اذا تم الحول والنصاب كامل بدونها واما اذا اكمله كما اذا عمل شاة من اربعين فمال
الحول وعندنا تسعة وتلكون لا تقع زكوة لعدم وجوبها عليه وان كان ما عجله قائما في يد
الساعي او الامام اخذها وان باعها الامام ليصدق اخذ منه وان كان صرفه الى الفقير
وفتح نقلا فلا يسترده وذكر في الكفاية هذا هو من صاحب النهاية لانه اخذ هذه المسألة
من الزيادات لكن ما لوله لان ما ذكر من ان المعجل ان كان قائما في يد الساعي او الامام اخذ
المالك بمحلول علما اذا انتقص النصاب في يد المالك بعد تعجيل الشاه لانه لو انتقص المعجل
وقع ما عجله عن الزكوة لان يد الساعي يد المالك في حق تكيل النصاب اذا تم الحول
والشاه في يده دليل ما ذكر في الايضاح اذا صرف الزكوة الى الامام ثم هم الحول والبا
في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكوة وان انتقص ما كان في يده كان له ان يسترده من
الامام **ولا ينفق** اي ابو يوسف التعجيل **العشر قبل خروج الثمر ومنعناه** قد يقول
قبل الخروج لان التعجيل بعده يجوز اتفاقا وقد بالثمر لانه لو عجل عشرة رضة قبل الزرع
لا يجوز اتفاقا وبعد الزرع قبل النبات على الخلاف في الاصح وبعد النبات يجوز اتفاقا
كذا في الحقايق لانه ان سبب العشر الارض النامية بالخارج والثمر للثمر لانه ساق الزرع
للحطب فيجوز تعجيله كذا في الزرع ولما ان الخراج هو الثمار لا الاثمار عادة حتى لو قطعت
وصارت حطبا لا يجب فيه العشر غلات الزرع فانه لو فصل يجب العشر اتفاقا قول

اقول قوله ومنعناه مستدرك لانه في طرف الاغاث **واجريناه عن نصيب استغفار بعد**
ملك وراي نصاب واحد يعني من ملك نصابا فجعل زكوة نصاب وكم الحول على الكل
 يجوز عن الكل وقال زكوة لا يجوز الا عن نصاب واحد قد بقوله بعد ملك فرد لانه لو لم
 يملك نصابا لا يجوز اتقا لانه ان التجمل عن المستفاد كان قبل ملكه فلا يجوز ولنا ان النفا
 الاول هو الاصل في السبيته والمستفاد تبع له في حق الوجود فزكي حول الاول **والنهي**
الساعي بتجمله الى فقير استغنى اخر الحول يعني اذا عجل الساعي الزكوة فدفعتها الى
 فقير فاستغنى قبل تمام الحول او مات او ارتد جاز ولم ينص الساعي ما عجل به عند ذلك
 الشافعي يضمن الا ان يكون اليسار من ذلك المال هذا اذا لم يكن يسوال من المالك او
 الفقير من الساعي فان كان فالضمان على من يساله لانه وقوع العجل زكوة ثبت عندنا
 تمام الحول فاذا تبين فيه انه غير مصرف كان الساعي بالدفع اليه مستهلكا فضمن ولنا انه
 كان حين الدفع مصرفا وبقاؤه كذا اليسر بشرط ولم يصدر منه من الساعي جناية فلا يضمن
والمأمور بالاداء اي بادا الزكوة **اذا ادي بعد الامراي** بعد اداء المالك زكوة **صالح**
 للمالك عند ادي حنيفة سوا علم بادا الموكل او لم يعلم **وسرط لاه العلم** يعني قال لا انما يضمن اذا
 اعطاها بعد ما علم ادا الامر قد بقوله بعد الامور لانه لو ادي الوكيل قبل ادا الموكل لا يضمن
 اتقا لانه ان الوكيل انما في عاضة وسعه وهو مصرف مقدار الزكوة من ماله الى الفقير واما
 وقوعه زكوة فلم يكن في وسعه واما اذا علم بادا به كان مستهلكا ذلك المقدار فضمن اعلم
 ان المذكور في المتن موافق لما في الاصل بخلاف لما في المنظومة من ان المأمور لا يضمن
 عندهما سوا علم او لم يعلم قيا ساعلي ان الوكيل يدفع لام الاحصاء اذا دعه بعد زوال الاحصاء
 عن الموكل لا يضمن علم او لم يعلم وله ان الوكيل كان مأمورا بادا زكوة الموكل ودفع الوكيل له
 يقع ادا المخالفة فيها امر به على ان الوكيل صار معزولا كما لاداء الموكل وعلم الوكيل بالعزل
 الحكمي ليس بشرط في انزاله كذا لو قيل بالبيع ادا باعه الموكل بعزل وان لم يعلم واما دم الا
 فعلى الخلاف ولين علم فهو ليس بواجب لانه يمكن ان يزول الاحصاء فصح ولا يدع واما ادا
 الزكوة فواجب فصار اسقاطه مقصودا فضمن اذا لم يحصل مقصود الموكل **واسقطنا نصيب**
النادر اليوم والدرهم والفقير يعني اذا قال النادر على ان تصدق اليوم لهذا الدرهم
 على هذا الفقير فصدق غدا درهم اخر على غيره بحرية عندنا ولا يبريه عند زكوة لانه في
 غير ما التزم بنده فلا تعتبر عنه ولنا ان ما هو قربة وهو اهل الصدق دخل تحت النذر
 وقد اعطاه والتعيين ليس فيسقط **فصل** في سائمة الابل تقدم معني السائمة في اول
 الكتاب **بج شاة في خمس من الابل تحتان او عرايا** لان اسم الابل يتبادر لهما بالاحتجاج
 تحت وهو الذي يتولد من العربي والفاخر وهو الجمل الضخم ذو السنامين منسوب الي تحت نص

والعرب

والعرب جمع عربي كذا في التبيين **وشاتان في عشرين ابل** وثلاث شياه في خمسة وعشرين **واربع**
في عشرين الى خمس وعشرين فثبت محاض اي اذا بلغ الابل خمسا وعشرين فيجب فيها بنت
 محاض وهي التي لم لها حول وطقت في الثانية **وبنت لبون** وهي التي طقت في الثالثة **في**
ست وثلاثين وهي التي طقت في الرابعة **في ست واربعين** وهي التي طقت في
 الخامسة **في احدى وستين** ابل **وبنت لبون في ست وسبعين** **وحقتان في احدى**
ولسبعين الى مائة وعشرين ابل وهذه المقادير اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله
 عليه السلام وفي الحنيفة الواجب في الابل هي الاثاث فلا يجوز الدكران الا بطريق القيمة **ثم**
يستأنف الفريضة الى فرض خمس وعشرين يعني اذا زاد على مائة وعشرين خمس ابل
 ففيها شاة مع الحقين واذا زاد عشرين شاة مع الحقين واذا زاد خمسة وعشرين
 شياه مع الحقين واذا زاد عشرين شاة مع الحقين واذا زاد خمسة وعشرين
 بنت محاض مع الحقين فجعل النصاب يكون مائة وخمسا واربعين **وبج ثلث حقائق**
في مائة وخمسين يعني اذا زاد خمس على مائة وخمسين يجب ثلث حقائق **ثم الى ست**
واربعين يعني ثم يستأنف الفريضة يجب في كل خمس بل زادت على مائة وخمسين شاة مع
 ثلث حقائق الى خمس وعشرين فيكون مع الاول مائة وخمسين ففيها بنت محاض مع
 ثلث حقائق فاذا زاد عليها احد عشر صار مائة وستا وثلاثين ففيها بنت لبون وثلث حقائق
 فاذا زاد عليها عشر صار مائة وستا وسبعين **فاربع حقائق** اي يجب فيها اربع حقائق
الى مائتين ثم يستأنف ابد يعني يستأنف الفريضة عندنا **كذلك الحسين** على حد المصنف
 اي كاستئناف هذه الخمسين وهو الاستئناف الكلي بعد مائة وخمسين احترس عن
 الاستئناف الاول وهو الاستئناف الذي بعد مائة وعشرين والفرق بينهما ان في
 الاستئناف الثاني ايجاب بنت لبون وفي الاستئناف الاول لم يكن لانعدام نصابه وان
 الواجب في الاستئناف الاول غير من الخمس الى الخمس الى ان يستأنف الفريضة وفي
 الاستئناف الثاني لم يكن كذا فيجب بعد المائتين في كل خمس شاة الى خمس وعشرين ثم بنت
 محاض الى ست وثلاثين ثم بنت لبون الى ست واربعين ثم حقة الى خمسين ثم يستأنف الفريضة
 بعد المائتين واخمسين هكذا **الا كل اربعين بنت لبون** **وكل خمس حقة من غير**
استئناف يعني قال الشافعي اذا زادت واحدة على مائة وعشرين يتغير الواجب فيجب
 فيها ثلث بنات لبون لانه ثلث اربعين بنت الى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون لانه
 اربعين بنت وخمسون الى مائة واربعين ففيها حقتان وبنت لبون لانه خمسين بنت
 واربعة مائة واربعة مائة بنت لانه مائة وعشرين بنت في كل اربعين
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولنا ما روي انه عليه السلام كتب لعمر بن حزم ان ما زاد

على المائة والعشرون ففي كل خمس شاة والاستيفاف الذي ذكرناه مذهب ابن مسعود
وعلى رضي الله عنه وكان من اخذ الصلابة وكان على رضي الله عنه عمل رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الصدقة وكان اعلم بحال الزكوة ومارواه الشافعي لا ينبغي الواجب عما دونه
ومارواه متبع لزيادة الواجب فالعمل بالمتنبت اولى **فصل في زكوة سائمة البقر** **وجب**
تبع او تبعه وهي ما طعت في الثانية **في ثلثين من اربع** **والجواب** **ميسر** وهي نصف من البقر
وعند الاختلاف يجب ضم بعضها الي بعض لتكميل النصاب وبوخذ الزكوة من اعلمها ان كان
بعضها اكثر وان لم يكن بوخذ اعلى الاذن او ادنى الاعلى وعلى هذا الحكم المتبع والعراب
والضان والمعد **ومسنة** وهي ما طعت في الثالثة **في اربعين** هكذا روي عن النبي عليه
السلام **والزائد بحسابه كربع عشرها في الواحدة** يعني اذا زاد على الاربعين فعلى
خليفة ثلث روايات احدها انه يجب في الزائد جزء من اربعين جزءا من ستة مائة ان يقوم
المسنة ويجعل قيمتها اربعين جزءا اذا زادت واحدة يعطى جزءا منها وهو ربع عشر مسنة فاذا
زاد ثلثان يعطى جزءين منها وهو نصف عشر مسنة واذا زاد ثلث يعطى ثلثه اجزالها
وهو ثلثه اربع عشر مسنة وعلى هذا يزيد الواجب على حساب الزائد الى ان يبلغ ستين
لاطلاق قوله عليه السلام هاتين ربع عشر اموالك الا ان زاد من النصاب ومواضع العفو
مستثناه بالنصر ولا ضرورة كون ما بين الاربعين والستين معفوا **او عفو الى خمسين**
هي الرواية الثانية يعني لا شيء في الزائد حتى يبلغ خمسين **مسنة وربع** يعني اذا بلغ خمسين يجب
فيتها مسنة وربع مسنة لما روي انه عليه السلام قال لا تأخذ صدقة البقر ما بين الاربعين
الى الخمسين وما بين الخمسين الى الستين فجعل الخمسين حدا الاستين **او ستين قولنا**
يجب او عفو الى ستين وهذه هي الرواية الثالثة وهي قول صاحبيه لما روي انه عليه السلام
قال لمعاذ لا تأخذ من اوقاص القرشيا وقد فترت بما بين الاربعين الى الستين واجاب
عنه الامام بانها فترت بصغارها وهي العجايل فلا تكون حجة **فتبعان او تبعان** يعني
اذا بلغ الى ستين يجب فيه تبعان او تبعان **في سبعين مسنة وتبع** **في ثمانين مسنة**
في تسعين ثلثة او تبعه **في مائة تبعان** **ومسنة وتغير الفرض هكذا في كل عشرين**
يعني اذا صارت مائة وعشرا ففيها مسنتان وتبع واذا صارت مائة وعشرون ففيها مسنة
او اربع تبعه وعلى هذا القول عليه السلام في كل ثلثين من البقر تبع او تبعه **في كل اربعين**
مسنة ولم يوجبوا فيها وفي الابل حال كونهما **عجل** وهي المعزة والاعمال **وحامل** وهي
المعدة للحمل الاثقال وقال مالك يجب الزكوة فيها لاطلاق النصوص الواردة في الابل والبقر ولنا
قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل صدقة والنصوص الواردة مفيدة بالاسامة لما ورد في
حديث اخر في ثلثين من البقر سائمة **تبع فصل في زكوة سائمة الغنم** **وجب شاة** ذكرنا ان كان

او اثني **في اربعين من الغنم الى مائة وعشرين ولا يجوز الحديثة** اي اخذها في الزكوة
وهي عند الفقهاء التي اتي عليها اكثر الحول وعند اللغويين ما طعت في السنة الثانية بل انما يجوز
عندنا التي وهو عندهم ما تمت له سنة وعند اللغويين ما طعت في السنة الثالثة وقال
الشافعي يجوز الحديث في الزكوة كما جازت في التخميد ولنا قوله السلام لا بوخذ في الزكوة الا التي
وثنتان اي يجب شاتان **في الزائد الى مائتين وثلاث** اي يجب ثلاث شياه **في الزائد الى**
اربعمائة فاربعة اي يجب اربع في اربع مائة **ثم شاة في كل مائة** يعني يجب خمسة وخمسة مائة
وهكذا **فصل في زكوة سائمة الخيل** **وهو اي مال الخيل** **مخير** عند اي حبيب **بين اخراج**
دينار عن كل فرس من المشاسط اي من الخيل السائمة للنسل **وبين فرض ما بين درهم**
قيمة يعني بين اخراج الزكوة بان يقوم الخيل ويعطى من كل ما بين درهم خمسة دراهم قيل هذا
التخير في الاقراض المتساوية وامانة الاقراض المتفاوتة قيمة فالزكوة باعتبار القيمة وفي الكفا
لا يأخذ الا امام صدقة الخيل جبرا كما يأخذ صدقة ساير السوايم **ولم يوجب شيئا** اي قاله
لا زكوة في الخيل السائمة قيد بالمتسلسلة لانها لو كانت للتجارة يجب فيها الزكوة اتفاقا وان كانت
غير سائمة لا يجب فيها اتفاقا وان كانت اسامة للركوب والجهاد لا يجب اتفاقا **وفي الابل**
والذكر المختار **روايتان** عن ابي حنيفة في رواية عنه يجب في الابل المبردة زكوة
لامكان التماسل بالفعل المستعار وفي رواية عنه لا يجب لعدم التماسل وكذا اذا كانت
المخيول ذكورا مبردة في رواية يجب قياسا على ساير السوايم وفي الاخرى لا يجب وهي
لعدم التماسل لان ذكورا الابل والبقر والغنم المفردات لان حكمها ما كوله وهو يزاد بالنسبة
وحكم الخيل ليس كذلك لما قوله عليه السلام ليس على المسلم صدقة عبد ولا فرسه وله ما روي
ان عمر رضي الله عنه كتب الى ابي عبيدة في صدقة الخيل خيرا بها فان شاءوا ادو عن كل فرس
دينارا والا فقومها فخدم كل ما بين درهم خمسة دراهم والفرس ثمانية دراهم بخول على فرس الغازي
لما روي عن زيد بن ثابت كذا وفيه لينابيع الفتوى على قولنا **ولا شيء في البغال ولا في الحمير**
تجارة لقوله عليه السلام ليس في الكسوة صدقة الكسوة الحمير فاذا لم يجب في الحمير لا يجب في البغال
لانها من نسلها **ووجب ابو يوسف في الفصان** جمع فصائل وهو ولد الناقة **واحملا** جمع
حمل فتبع الميم وهو ولد الغنم **والعجايل** جمع عجول بكسر العين وتشديد الجيم وهو ولد
البقر **واحدة منها ومنعنا اخذ ما يجب في المشاسط** تصوير هذه المسئلة بان تكون لرجل
مثلا خمس وعشرون ناقة وثلثون بقرة واربعون غنما فولدت اولاد اقبل تمام الحول
فصلت لاهات وبنى الاولاد او استفاد صفارا فصكت المسان فتم الحول علي فني وجوب
الزكوة في ما سمعت من الخلاف حكى عن ابي يوسف انه قال سالت ابا حنيفة عن اربعين
حملا فقال يجب فيها شاة مسنة فقال له اوجب ما هو اكثر من قيمة الحمل وفيه اضرار وخلا

السنة فتأمل ساعة حال بل فيها حمل فقلت له اني اخذت في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا شيء
فيها فاخذ قوله الاول وزفر وقوله الثالث محمد وفيه الحقايق من المشايخ من رده هذا وقال
مثل هذا من الصبيان محال فاطنك باي حنيفة ومنهم من قال لا معنى للرد لشبهة انه امتنع
ابا يوسف انه هل يصندي الى طرق المناظر فلما عرفت انه يصندي قال قوله معلول قبل
هذا من مناقب ابي حنيفة حيث لم يضع من اقواله شيئا فاحد كل مجتهد منها وجه قول ابي
يوسف انه لو وجب فيها ما وجبت في الكبار لتضر به المالك ولو لم يجب لتضر به الفقير
فوجب واحدة رعاية للجانبين ووجه قول ابي حنيفة هو محمد انه لو اخذ من الصغار ما يوجب
من الكبار لكان اضرازا ولو اخذ واحدة منها لادى الى تقدير المقادير الشرعية بالرأي وذا
ممنوع فلا يجب فيها شي ووجه قول زفر ان اسم الابل والفر والغنم يتناول الصغار والكبار
حتى لو حلف لا يأكل من الابل حث بكل الفصيل وتعد الصغار من الكبار ليكمل النصاب
يجب فيها ما يجب في الكبار اعلم ان ايجاب واحدة من الفصال اثنتان في خمس وعشرين
واما بما دونها فعن ابي يوسف لا يجب شي ورواية عنه يجب في خمسة فصالان خمس
وفي العشر خمسة فصيل هكذا الى خمس وعشرين **فصل في زكاة التقديرات** **وجب خمسة**
دراهم في مائتي درهم لما روي انه عليه السلام كتب الى معاوية بن ابي سفيان في درهم خمسة دراهم
بوزن عشرين **بمسحة** يعني الداهم المعتبر في النصاب هو ان يكون بحيث يوزن عشرين
بمسحة مثاقيل اعلم ان المثقال وهو الدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا
فمسحة مثاقيل يكون مائة واربعين قيراطا فعشر دراهم تكون كذلك وكل قيراط خمس شعيرات
فيلكطت الدراهم مختلفة الى زمن عمر صنف منها كل عشرة دراهم عشرة مثاقيل وصنف منها
كل عشرة خمسة مثاقيل وصنف منها كل عشرة ستة مثاقيل كل درهم ثلثة احماس مثقال فطلب
عمر اخراج باكر الداهم فشق ذلك عليهم فشأوا وعمر رضي الله عنه العجاجة فاجتمع رايهم على ان يجمعوا
من كل صنف عشرة دراهم ياخذوا ثلثة نصار المجمع احد وعشرون مثقالا وثلثة سبعة مثاقيل
فصل الدراهم اربعة عشر قيراطا وعلق الاحكام به كالزكوة والخراج ونصاب السرقة
والديات والمهور **وبعثر عليه الفضة** ان كان الغالب في الدراهم المغشوشة الفضة
لو حرقت لا تخلص الغش من الفضة بل يحترق تكون في حكم الفضة **فان غلب الغش** بحيث
لو حرقت لا تخلص منها كالفضة الموقفة **الحق بالعرض** لكون الفضة هائلة فيها فليشترط
فيها نية النجاة واما اذا كانت محال لو احترقت تخلص منها فضة فلا يلحق بالعرض حتى اذا
بيعت بفضة خالصة لا يجوز حذر عن الربوا الا ان يكون الخالص اكثر من الداهم من الفضة
ولو عرفت ان الفضة التخلصة عند الاذابة تبلغ نصابا يجب فيها الزكوة واما لم يذكر المصنف
حكم الذهب لكونه معلوما من الفضة ثم ان كان الفضة والغش سوا قيل يجب في الزكوة

قيل
في قوله

فشر

لا

وقيل لا يجب وقيل فيها درهما ونصف **ورج العشر** اي يجب ربع العشر وهو نصف مثقال
في عشرين مثقالا من العين اي من الذهب **ثم الواجب في كل اربعين درهما درهم** يعني
اذا زاد على المائتين لا زكاة فيه عند ابي حنيفة حتى يبلغ اربعين درهما فتمت دراهم ثم في كل اربعين
درهما درهم **وكل اربعة قيراطان** يعني اذا زاد على العشرين مثقالا من الذهب لا زكاة
فيه عند ابي حنيفة حتى يبلغ اربعة مثاقيل فليكون فيها قيراطان ثم في كل اربعة مثاقيل كذلك **وقالا**
بالحساب فيما يعني يجب الزكاة عندهما في الزايد على النصاب بقدره قل او اكثر مثلا اذا
زاد على المائتين درهم يجب فيها خمسة دراهم وجز من اربعين جزا من درهم وان زاد درهما
ففيها جزان منها وان زاد ثلث مثقاله وعليه هذا القول عليه السلام فاذا بلغت مائتي درهم فيها
خمس دراهم وملا زاد عليه فحسابه وله ما روي انه عليه السلام قال لا شيء فيما زاد على المائتين
حتى يبلغ اربعين وملا روي به نحو قول علي ان يكون الزايد على المائتين اربعينات فوفيقا وان
في النصاب الزكاة في الكسور جرجا مينا **وزكي نهما** وهو ما كان غير مضروب من الذهب
والفضة **واسمها** جمع اناكاسون وسوار **وزكي الحلي** جمع حلي كدري ودرج وهو ما تحلى
به من ذهب وفضة **مطلقا** اي سوا كان مباح الاستعمال او لم يكن وقال الشافعي لا يجب
الزكاة في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مال مباح الاستعمال فشا به ثياب البذلة
ولما روي انه عليه السلام قال لا مراة في ايديها سواران من ذهب اتوديان ركاته
قالنا لا فقال عليه السلام اديار كوته ونعم **الورق** بكسر الراء يعني الفضة **الى العين** اي الى
الذهب لتكمل النصاب كمن له مائة درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فتمت احدى مائة الى الاخر عندنا
وقال الشافعي لا يصح قيد بالورق والذهب لان اموال التجار لا تنضم الى اموال السوابم
انتفاقا له انما جنسان مختلفان ولهذا لا يجري بينهما الربوا فلا يضم كل لسوابم المختلفة الجنس
ولنا انهما متجانسان في الثمنية ومعدان للتجارة خلقا فاذا وجب الفضة العروض المختلفة المودة
للتجارة جعلان يجب فيهما اولى والسوابم المختلفة غير متحدة في وصف النما **وهو اي** ضم الفضة
الى الذهب او بالعكس اذا لم يبلغ كل منهما نصابا **بالقيمة** عند ابي حنيفة رحمه الله **وقالا بالاجزا**
اي بالندر بان يكون لرجل ثلث نصاب فضة وثلثا نصاب ذهب مثلا وعلى هذا الاعتبار
سائر الاجزا كالنصف والربع وغيرها وخرج الخلاف يظهر فيما اذا كان لواحد مائة وخمسون
درهما وخمسة دنانير وقيمة الدنانير لا تساو في خمسين درهما فعلى قوله لا يجب الزكوة
في كل من النصابين بقدره لان مائة وخمسين درهما ثلثة ارباع نصاب الفضة وخمسة دنانير
ربع نصاب الذهب فبلغت نصابا وعلى قوله لا يجب في نصاب الفضة لانها من حيث القيمة
لم يبلغ نصابا واما في نصاب الذهب فواجبة عنده ايضا لان قيمة خمسة دنانير اذا لم تساو
خمسين درهما فقيمة مائة وخمسين درهما تساو في خمسة عشر دينارا وزيادته ولو كان له

No

ل

نظر

في الصورة المذكورة اربعة دنانير لا يجب فيها الزكوة اتفاقا لانها لم تبلغ النصاب لان القيمة لا تبلغ
ولو كانت قيمته خمسة دنانير فتساوي خمسين درهما يجب الزكوة اتفاقا على اختلاف المخرج
اتفاقا لان النصاب محض وجوب الزكوة لا القيمة ولهذا وجب الزكوة في الردية اذا بلغ
النصاب في حاله الاتفاد فلا تعتبر القيمة في حاله الفهم كالمعتبر في المعرف والضمان وله ان الفهم
لا تخادعها في القيمة وهي باعتبار القيمة فيضم احد التقديرات الى الآخر بالقيمة كما ان سلع التجارة
تضم كذلك بخلاف حالة الاتفاد لان الجودة سقطت اذا قيلت كل منهما بخمس واما اذا قيلت
بخلاف جنس فاعتبر القيمة وبخلاف الضمان والمعرف لان اسم الفهم شامل لهما والنسبة رديهما
باعتبار العين لا القيمة **ومثل السوايم المراكاة لا يقيم اليها** يعني اذا باع نصاب سائمة بعد
اخراج زكاتها وعنده نصاب من التقديرات قد مضى عليه بعض الحول ثم تم الحول فذلك الثمن نقدا
كان او عروضا لا يقيم الي ذلك النصاب عندا يبيع خفيفا ولا يقيم ويركي معه قيد بالثمن لان عين
السوايم لا يقيم اتفاقا وقيد بالسوايم لان ثمن غيرها اذا لم يكن للتجارة يقيم اتفاقا وفيه اشارة
الى انه لو جعلها عروضا بعد ما ادى زكوتها ثم باعها بغير ثمن اتفاقا وقيد بالمراكاة لانه قبل ادا
الزكوة يقيم اتفاقا ومن الارض المودي عشرها او غيرها ومن العبد الذي ادى صدقة فخره
بضم اتفاقا كذا في الحقايق اعلم ان قوله اليها ليس بقيد لان ذلك الثمن لا يقيم في عروض التجارة
ايضا عنده خص التقديرات بالذکر لكثر استعمالها لهما ان علة ضم المستفاد الى النصاب هي المحاب
وهي موجودة ههنا وله ان يعني اذا الزكوة في الحول ان قيد المرافعة وجوبها اصل النصاب
وبذلك ايضا كذا في نفي الى تكرار الزكوة المبني شرعا فلا يقيم كما اذا ادى زكوة سلع التجارة ثم
باعها بالدرهم لا يقيم الى نصاب في يده **ويضم** الى نصاب قصبة او ذهب **قيمة العروضا**
لان وجوب الزكوة فيها كوجوبها في النجاسة والقدان كذلك وان اختلفت جهة الامداد
بان كان في العروض خفلا وفي التقديرات خلقه **فصل** في زكوة العروض جمع عرضين
وهو متاع الدنيا **وكي مال التجارة اذا بلغت قيمته نصابا من احد التقديرات**
اراد بمال التجارة غير التقديرات والمال انما يكون للتجارة اذا عمل فيه التجارة مع النية
الا اذا اشترى بعرض التجارة عرضا آخر فيكون الثاني للتجارة بوجه لان حكمه حكم الاصل
وكذلك الاسامه لا بد فيها من العمل والنية انما قيدت به بالعمل لانه لو ملك شيئا يادب لا يكون
للتجارة وان نواهها اتفاقا ولو ملكه قصبة او مكاح او نحوها يكون للتجارة اذا نواهها عندا يبيع
لاقتراضا بالعمل وعندها لا يكون لان هذه الاشياء ليست بمثل التجارة اذا التجارة مبادلة
المال بالمال وانما قيدت بالعمل بالنية لان من اشترى شيئا للخدمة ثم نواه للتجارة لا يكون للتجارة
حتى يبيعه بعروض ويبيع فيها التجارة ولو نوي في مال التجارة ان لا يكون للتجارة فخره
النية كاف فيه كما ان اقامة المسافر تحصل بمجرد النية لانه ترك وسفر المقيم يحصل بالنية مع العمل

تضم

في الصورة المذكورة اربعة دنانير لا يجب فيها الزكوة اتفاقا لانها لم تبلغ النصاب لان القيمة لا تبلغ ولو كانت قيمته خمسة دنانير فتساوي خمسين درهما يجب الزكوة اتفاقا على اختلاف المخرج اتفاقا لان النصاب محض وجوب الزكوة لا القيمة ولهذا وجب الزكوة في الردية اذا بلغ النصاب في حاله الاتفاد فلا تعتبر القيمة في حاله الفهم كالمعتبر في المعرف والضمان وله ان الفهم لا تخادعها في القيمة وهي باعتبار القيمة فيضم احد التقديرات الى الآخر بالقيمة كما ان سلع التجارة تضم كذلك بخلاف حالة الاتفاد لان الجودة سقطت اذا قيلت كل منهما بخمس واما اذا قيلت بخلاف جنس فاعتبر القيمة وبخلاف الضمان والمعرف لان اسم الفهم شامل لهما والنسبة رديهما باعتبار العين لا القيمة ومثل السوايم المراكاة لا يقيم اليها يعني اذا باع نصاب سائمة بعد اخراج زكاتها وعنده نصاب من التقديرات قد مضى عليه بعض الحول ثم تم الحول فذلك الثمن نقدا كان او عروضا لا يقيم الي ذلك النصاب عندا يبيع خفيفا ولا يقيم ويركي معه قيد بالثمن لان عين السوايم لا يقيم اتفاقا وقيد بالسوايم لان ثمن غيرها اذا لم يكن للتجارة يقيم اتفاقا وفيه اشارة الى انه لو جعلها عروضا بعد ما ادى زكوتها ثم باعها بغير ثمن اتفاقا وقيد بالمراكاة لانه قبل ادا الزكوة يقيم اتفاقا ومن الارض المودي عشرها او غيرها ومن العبد الذي ادى صدقة فخره بضم اتفاقا كذا في الحقايق اعلم ان قوله اليها ليس بقيد لان ذلك الثمن لا يقيم في عروض التجارة ايضا عنده خص التقديرات بالذکر لكثر استعمالها لهما ان علة ضم المستفاد الى النصاب هي المحاب وهي موجودة ههنا وله ان يعني اذا الزكوة في الحول ان قيد المرافعة وجوبها اصل النصاب وبذلك ايضا كذا في نفي الى تكرار الزكوة المبني شرعا فلا يقيم كما اذا ادى زكوة سلع التجارة ثم باعها بالدرهم لا يقيم الى نصاب في يده ويضم الى نصاب قصبة او ذهب قيمة العروضا لان وجوب الزكوة فيها كوجوبها في النجاسة والقدان كذلك وان اختلفت جهة الامداد بان كان في العروض خفلا وفي التقديرات خلقه فصل في زكوة العروض جمع عرضين وهو متاع الدنيا وكى مال التجارة اذا بلغت قيمته نصابا من احد التقديرات اراد بمال التجارة غير التقديرات والمال انما يكون للتجارة اذا عمل فيه التجارة مع النية الا اذا اشترى بعرض التجارة عرضا آخر فيكون الثاني للتجارة بوجه لان حكمه حكم الاصل وكذلك الاسامه لا بد فيها من العمل والنية انما قيدت به بالعمل لانه لو ملك شيئا يادب لا يكون للتجارة وان نواهها اتفاقا ولو ملكه قصبة او مكاح او نحوها يكون للتجارة اذا نواهها عندا يبيع لاقتراضا بالعمل وعندها لا يكون لان هذه الاشياء ليست بمثل التجارة اذا التجارة مبادلة المال بالمال وانما قيدت بالعمل بالنية لان من اشترى شيئا للخدمة ثم نواه للتجارة لا يكون للتجارة حتى يبيعه بعروض ويبيع فيها التجارة ولو نوي في مال التجارة ان لا يكون للتجارة فخره النية كاف فيه كما ان اقامة المسافر تحصل بمجرد النية لانه ترك وسفر المقيم يحصل بالنية مع العمل

وفي الخاتمة لو اشترى الصباغ شيئا للصنع به ثياب الناس بالاجرا ان كان مما سبق اشره
العمول كالمصفر وغيره يكون في حكم مال التجارة لان ما اخذه من الاجر مقابل للعين وان
كان مما لا يبقى كالصابون والمطبخ للتجارة لا يكون في حكم مال التجارة لان اجره يكون مقابل للثمن
لا بالعين ولا يعتبر حمر المكاريين والانه وان كان اشترى بها ليو اجرها **ويضم بالانفع النصاب**
اي يتقد كمال النصاب اذا قوم به رعاية لمصارف الزكوة ونظر الهم **ونشرط كمال النصاب**
في طري الحول في السوايم والتقديرات واجره لانه اخره في **العروض** يعني عند الشك
كماله في كل الحول **واخره** لانه اخره في **العروض** يعني عند الشك
اذا كان النصاب من السوايم والتقديرات شرط ان يكمل في كل الحول واذا كان من العروض
شرط ان يكمل في اخر الحول قيد بكمال النصاب لان وجود اصله في كل الحول شرط
اتفاقا حتى لو هلك في انما يفسد الزكوة له ان النصاب سبب للزكوة بقدر معلوم وصفه
معلومه وهي الاسامه ثم زال الصنف في اتنا الحول منع الزكوة نكدا يمنع ذهاب التقديرات
اعتبار الكمال في عروض التجارة متخذ لانها باعتبار القيمة وهي لا يثبت على حال في كل الحول فغير
في اخره فقط لكونه زمان الوجوب ولذا ان السبب هو النصاب وانما اعتبار التقديرات ليس
غنيا واهلا لوجوب الزكوة فليشرط في اتنا الحول لسبب السبب وشرط في اخره لانه زمان
الوجوب وفيما بين ذلك لا حاجة اليه بخلاف صفة الاسامه لانها انما بشرط لتبسيط المال
مال الزكوة فلا يجب بقوله **فلا يوجبها في عبد تمت قيمته نصابا في اخر** هذه المسئلة
لما قبلها من الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة قيمته مادون النصاب وكلت قبل تمام
الحول لا يجب الزكوة فيه عندنا لانعدام الكمال في اول الحول ويجب عند الشك في وجود الكمال
في اخره **ولو حال** اي ثم الحول **على ما يبي في غير حنيفة** مثلا محصلة التجارة ومقومة **بما بين**
اي ما بين درهم فلم يودر كونه **فعلا** اي زاد قيمتها بالخط الى اربع ما بين مثلا **او رخص**
نقص قيمتها بسبب الخصب الى ما بين مثلا **قادي من عيني** اي عين الحنيفة **زكاتها خمسة**
من اي اعطى زكوتها خمسة اوفر منها اتفاقا **وقيمه** بالجر يعني لو ادى الزكوة من قيمته **فالمعبر**
يوم الوجوب يعني المعبر عندا يبيع خفيفا بوم تمام الحول فودي خمسة دراهم في صورة
الزيادة والنقصان لان قيمته في اخر الحول كلت ما بين **وقالا يوم الادا** يعني المعبر عندا
قيمتها يوم الادا فودي درهمين ونصفا في صورة النقصان وعشر دراهم في صورة الزيادة
وفي الحقايق كذا الخلاف في كل ما يوزن او يقد واما في السوايم فيعتبر القيمة يوم الادا اتفاقا
حتى ان من وجب في ابله انه مخاض قيمتها خمسة دراهم ثم تغير السعر فصارت تساو درهمين
ونقصا فودي درهمين ونصفا بالاتفاق لهما ان الاصل في اموال التجارة اذا من النصاب
كما في السوايم او جاز للمركب النقل الى القيمة بل لانه ذلك الجزا في الشارع معبر القيمة

يوم النقل وهو وقت الاداء ان القيمة اعتبرت اصلا كالعين في الوجوب لان النصاب
هنا يكمل باعتبار القيمة فتعتبر قيمتها يوم الوجوب بخلاف المساوي فان العين اصل فيها
لان نصابها يكمل بالعين دون القيمة **ولو عبرت العين فادى قيمه اعتبار يوم الحول**
في الزيادة يعني ان كانت زيادة وانتقالها في الصورة المذكورة بواسطة صفة راجعة
الى الذات بان كانت مبتلة وقيمتها ما يتاخر فيستحق حتى صارت قيمتها اربع مائة درهم
فاذا ادى من قيمتها فالتعجيل بغيرها يوم الحول اتفاقا فيؤدي خمسة دراهم لان المستفاد
بعد الحول لا ينضم اتفاقا وهذه الزيادة كالمستفاد بعد الحول فلا ينضم **والاداء في النقص**
يعني اعتبار يوم الاداء في صورة النقص بان ابتلت الخطة بعد الحول حتى صارت قيمتها
مائة درهم فاذا ادى من قيمتها ادى درهمين ونصفا بخلاف لان النقصان من جهة الصفة
الراجعة الى الذات كماله كبعث النصاب بعد الحول فيسقط نقد من الزكوة فتعتبر
قيمته يوم الاداء **وزكي بالقيمة نصاب سائمه اشتراها للتجارة** مثلا اذا اشترى خمسين
الابل السائمة للتجارة وحال على الحول تقوم فيؤدي الزكوة من قيمتها عندئذ **الابا السوام**
يعني قال الشافعي يجب فيه زكوة السائمة وهي شاة لان اعتبار السوم انفع للفقير لان الشاة
ياخذ الزكوة من السائمة جزم اذا زكوا العوض مفوض الى مالكها وقد تضمنت في الاداء
ولنا ان صفة الاسامه بطلت بالشراء للتجارة لوجود التثنية فيها اذا التجارة انما تكون بخرائها
من يده والاسامه كون باسمه للساعي ولاية الاخذ من السوام وان كانت للتجارة لا
من الاموال الظاهرة ولو اشتراها للتجارة لم يجعل اسامه به يعتبر الحول من وقت اكمال لان
زكوة التجارة وزكوة السائمة مختلفان قدرا وسيلا فلا بد من حول واحد مما على الاخرى كذا في المحيط
ولو باع النصاب مخبز محض يعني اذا باع نصابا وجب فيه الزكوة بخور بوجه في حصتها
عندئذ وقال الشافعي لا يجوز بيع الزايد على قولان والامع ان البيع باطل في الكل وهذا هو
الموافق لما في المنظومة وهو قوله وبيع ما فيه الزكوة اذا حط اي باطل فيه حصه الزكوة لانه لو
باع الطعام الغير المعشور لم ينفذ بوجه في مقدار العشر لانه للفقر ولهذا منع المالك من الاتعاض
به قبل الاداء ويؤخذ لعشر من الزكوة وان لم يوصي به جاز المصدق ان ياخذ عشر من الشريك
وان تفرقا كذا في المحيط له ان قدر الزكوة حق الفقير فلا يجوز بيعه كما لا يجوز بيع احد الشريكين حصة
الاخر ولنا ان الكل باق على ملكه حتى لو كانت التجارة جارية بخور وطيبها له وحق الفقير وان
كان في النصاب لكن للمالك ولاية نقل الى مال اخر ولهذا لو باع المصدق زكوة نصاب لم يحزن لانه
ليس بشريك ولو باع عشر الطعام من رتب الارض او من غيره قبل قبضه جاز لانه شريك فيه
كذا في المحيط **فصل في العشر وهو فريضة فيها معنى المونة ولهذا وجب في الارض المكاتب والعتبي**
والمجنون العشر واجب عند اي حقيقته في كل خارج من الارض العتريه سواء كان مما ينفق منه

كالخطة

كالخطة او مما لا ينفق كالقول وكان قلبا او كثيرا **فصل في انبائه** احترزه عن الثمن والسبع
فان المقصود من الزرع والفرس هو الثمن والحب لا غيرهما وعن الخطب والقبب والخشيش
لانها لا تستند في البساتين عادة حتى لو قصد انبائه بان اخذ ارضه شجرة او معجبه
او منبت الخشيش يجب فيها العشر وجب في الكنان ويترك لان كل واحد منهما مقصود
وجب في البساتين دون بزر لان الاول مقصود والثاني في المحيط ان كان
دار رجل شجرة ثم لا عشر فيها لان بقعة داره ليست بعشرة **وسق بغيره العشر** احترزه
به عما سبق بالة كالتسقي بالبقر ونحوه والدواب فان فيه نصف العشر **وقال العشر**
العشر كل من بقية الى اخر السنة بلا جملة كثر والعب والذين ونحوهما يعني بالتعريف
سنة فاذا بلغ الرطب منها مقدارا ما يكون خمسة اوسق بالتعريف يجب فيه العشر واكثر
والكثير ونحوهما لا يجب غالبا فلا يجب فيها العشر **تبليغ خمسة اوسق** الرطب ستون صاعا
بصاع النبي عليه السلام وكل صاع اربعة امنا والمن صاعان وستون درهما واذا لم يبلغ كل
نوع من الحبوب خمسة اوسق لا ينضم عند محمد ويضم عند اي يوسف فاذا بلغ خمسة اوسق
جب العشر فيؤدي من كل نوع حصه وعنه ان ما ادر في وقت كالحطة والشعير والمحسن يضم واحده
والا فلا كذا في المحيط اما قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وقوله عليه السلام
ليس في الخضروات صدقة المراد منها العشر لا الزكوة لان صاحب نصاب اذا اشترى به
خضراوات في اخر الحول للتجارة فتم عليها الحول يجب فيها الزكوة اتفاقا وله عموم قوله
عليه السلام ما اخرج من الارض قيمه العشر وهذا حديث مشهور فالأخذ به اولى او
يقال الحديثان اذا اورد على شي لمواختلف حكمهما ولم يعلم تاريخهما فالأخذ به اولى
احتياطاً ولكن خص منه ما لم يقصد انبائه لان سبب العشر الارض النامية ولهذا يجب على الفقير
ولا يستعمل في الارض بالخطب ونحوه عادة وفي المحيط وقت وجوب العشر عند اي حقيقته اذا
ظهر الثمر وعند اي يوسف اذا ادرك وعند محمد اذا حصل في الخضار وشق الخلاف فيظهر
وجوب العشر بالانفاق وما ظن من الخارج بغير صنعه فالعشر سابق عنه **وحسب**
اي نصف العشر **المسوق باليد** **عشر السعة فيما سقى** سقاي ما جازيا وانصابه
خطاه مقصود بان سقى لقوله ومقوا ما سقى به **باليه** يعني ان سقى الزرع في القرية بالسبع
فيه العشر وان سقى بالة فهو نصف العشر وان سقى نصف السنة بالذرعين سقاه في
فيه ثلثا ربع العشر **لا يجب** اي من الخارج **هذا** عطف بيان معنى
المونة كحجرة العيال ونفقة القوتوكي **لا** وطيرة الخاقول **لا** سقاه في القرية بالسبع
فيما سقاه في القرية **فصل في العشر** **اي** يوسف نصف العشر فيما سقى
اي لا يدخل في الوسق كالزعمان والقطن **اداء** ما لا ينفق من قيمته **نصاب من اداء**

وعشرها اي عشر الارض العشرية **اد اجرها** ما لكها عليه اي واجب على المورع عند اي
خيفة **وقال علي المستاجر** قيد بالعشر لان الخراج على مورع الارض اتفاقا لان الخراج يخلق
بالتملك من الزراعة لا حقيقة الخارج وفي الخلق هذا في خراج موطف واما خراج المقاتل
وهو ان يكون الواجب جزا شايها من الخارج كالربح ونحوه فعلى الخلاف وقيد بالاجارة
لان العشرة الاعارة على المستعير اتفاقا لئلا ان العشر انما يجب في الخارج وهو
حاصل للمستاجر صيغة قوله ان الخارج حصل للمورع مع انه اخذ بدله فصار المستاجر
كالمشتري عليه ارضه فيجب العشر على المورع **واعلم انما هو على رب الارض** يعني اذا
دفع ارضه العشرية مزارعة فعشر جميع الخارج على رب الارض عند اي خيفة لان المزارعة
فاسدة عنده قال ليدان كان من قبل رب الارض فجميع الخارج له والمزارع اجر عمله وان
كان من قبل المزارع فالخراج له ولرب الارض اجر مثل ارضه فكله اجرها **وقال لا**
الخارج يعني العشر عليها بالخصص لان الخارج سلم لهما حقيقة **واوجبه على المستعير**
لا على المعير يعني من اعار ارضه من مسلم ليزرعها فعشر الخارج على المستعير عند
وعلى المعير عند زرعها اذا اعارها من مسلم ولو اعارها من ذي فاعشر على المعير اتفاقا
لانه باع ارضها من الكافر صار مفتوحا حتى الفقرة له ان الخارج حاصل للمعير معني لانه
اقام المستعير مقام نفسه فلم عشر عليه كما لم على المورع ولنا ان المستعير قام مقام
المالك في الاستيلاء في حصول الخارج له وليس هذا كالمورع لانه اخذ الاجرة وهو عوض
منفعة ارضه فالخراج له معني **ولو اشترى زرعاً وتركه باذن البائع فادركه بوجوب**
ابو يوسف عشر فيمة الفصل على البائع والبائى اي بع عشر الباقي على المشتري
وقال عليه وحده يعني كل العشر على المشتري قد بقوله وتركه لانه لو لم يتركه المشتري
وفصله يكون عشر الفصيل على البائع اتفاقا لئلا ان الحب مسلم للمشتري فجعل شراء الزرع
كشرا البذر وله ان يدور الفصيل حصل للبائع فلم عشر عليه **فصل** فيمن يبيع على
العاشر من نصبه الامام **لاخذ الصدقات** هذا تفسير للعاشر من عاشر الاخذ
العشر من الخزي **ياخذ من المسلم ربع العشر** لان الماخوذ من المسلم ركعة فيكون على
قد رها ومن الذي نصبه اي نصف العشر لان هذا الاخذ لجماعة الامام او اخص
والذي اوج الى الحماية من المسلمين طمع للصوم في ماله **ومن الخزي العشر** لان
احتياجه اليها اكثر من احتياج الذي فيضعف عليه ما يوخذ من الذي **ومن انكر الوجوب**
اي وجوب الزكاة عليه بان قال هذا المال ليس لي وانما هو ودبعة او بضاعة او مضاربة
وانا اجير فيها وعبد ما ذون لصاحبه فلا بد ان تحمل انكار الوجوب على هذه الطرق لان
انكار تمام الحول او الفراغ من الدين انكار الوجوب ايضا فكيف يجزله مقابل له او تمام

المراد

الحول او الفراغ من الدين بان قال علي مطالب من جملة العباد او غير فارغ من دينه
وحلف على ما ادعاء صدق لانه منكر للوجوب **واسمع ابو يوسف تصد بقره اي**
تصدق صاحب المال **اذا ادعى التسليم الى آخر** اي تسليم زكوة الى عاشر آخر
اذا كان في تلك السنة عاشر آخر يلمين عليه لان الزكاة عبادة ولا يلمين في العبادات
واستلزامه لانه يترك حقه مطالب من العباد والساعي بكده فيختلف بخلات سائر
العبادات لانه لا يمكن له ولا مطالب فيها **واخراج البراءة** اي الخط من العاشر الاخر
على اخذ منه **شرط** في تصديقه عند اي خيفة **في رواية عنه** ليكون علامة على
صدق دعواه كالمرة اذا اخبرت بالولادة انما تصدق بالعلامة وهي شهادة القابلة
والاصح انه ليس بشرط لان الخط يشبه الخط فيصدق بمجرد الحلف وان الي البراءة ولم
يخلف لم يصدق في قياس قول اي خيفة وصدق في قياس قولهما انما على ان اذا التمس
بالخط اذا لم يذكر الحادثة لا يجوز عنده لان الخط يشبه الخط ويجوز عنده لان الاحتيا
في الخط نادرو **ولو ادعى الاداء** اي اذا الزكاة في الاموال **نفسه الى الفقراء المصدق**
لان الاداء كان مفوضا اليه في المصروف وقد ادعى وضع الامانة في موضع فيصدق مع المير
لانه منكر ثبوت الحق عليه معني وان كان مدعي صورة قيد بالمصر لانه لو ادعى اذا بعد
الخروج من المصر الى السفر لا يصدق بل ياخذها العاشر **وان كان في السابعة نصه**
وان حلف يعني اذا ادعى تسليم زكاة سابعة الى الفقراء المصر عند نادوان حلف بل
بوخذ منه ثانيا وعند الثاني يصدق لانه اوصل الحق الي سعيه وهم الفقراء فيجوز
كالمشتري من الوكيل اذا دفع الثمن الى الموكل لئلا ان حق الاخذ للامام فلا تملك ابطاله كالدين
للصغار اذا دفع المديون اليه فان المولى ان اخذ منه ثانيا بخلاف الدفع الى الموكل لان المولى
حق الاخذ ولهذا الواضع الوكيل من قبض الثمن اجبر على احالة الموكل عليه ثم قيل الاول
زكاة والثاني سباسة وقيل الثاني زكاة والاول نافذة وهو الصحيح **ويصدق الذي**
كالمسلم يعني في كل صورة يصدق فيها المسلم يصدق الذي ايضا لان ما يوخذ من المسلم وانما
يتحقق التصديق اذا اتخذ شوايط الوجوب ولا يكون تبديلا لتضعيفا والماخوذ من الذي
وان لم يكن زكاة لانه ليس باهل لها لكن كزكاة في الشرايط اعلم ان قوله وصدق الذي
ليس محري على عمومه لان الذي لو قال ادبها الى الفقراء المصر لا يصدق كما يصدق المسلم
لان ما يوخذ منه جزية ومصرفها مصالح المسلمين وليس له ولاية الصرف اليه **الفقر ولا**
يصدق الحربي فيما يصدق فيه المسلم امانة قوله انما مديون فلاله لا يبيع مديون اهل الحرب
حتى لا يبيع قاضيتا حصومهم في المداينات وامانة قوله لم يتم الحول على فلاله لا يمكن حوله فيطل
اعتبار الحول في حقه وامانة قوله ادب الي عاشر اخر فلان ما اخذ منه كان اجرة لنفس الامان

لا يصدق

وقد حصل فوطي عاشر اخر للحماية واما في قوله ليس مالي للتجارة فلان الظاهر بكذبه اذ
الاتقال الى غير ذاك يكون للتجارة غالبا اعلم ان اجزا قوله لا يصدق الحربي على عمومه مشكل
لانه لو قال اذيت الى عاشر اخر ينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يودي الى الاستيصال
وذا لا يجوز كما ذكر صاحب الهداية وان مترجمني على عاشر عشر ثم مومر اخر في لم يصدق
لان الاخذ في كل مرة استيصال المال الى اداة مرة بعد العود الى دار فيعشر لان النفع حاصل
له بالعود الى دار كل مرة فلا يستأصل ماله **الا ايهات اولاده** يعني اذا قال الحربي في
جارية هي ام ولدي يصدق ولا يصدق لاجلها شي لان النسب كما بينت في دارنا جارية
دارهم فان خدمت المالك فيه باقران وانما استثنى ايهات اولاده لانه لو قال لخدم
هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح في دار الحرب كذا في التبيين وذكر المتقي لو قال
اجيده هو لاني ومثلهم لا يولد ليعتقون ويعشرون لانه اقرار بالعتق فلا يصدق في حقهم
ولو كان مثلهم يولدون له لا يعشرون لثبوت نسبهم منه **ولو مردمي خمر وخمره** يعني
اي العاشر عن **عشرهم** اي عن اخذ نصف عشر قيمتهما عن عمنه بالتعشير اطلاقا لانهم
الكل على النصف وقال زفر يعشروها جميعا كيف كان لانها سواء في المالك في حق اهل الذمة
ولهذا لا يجب العتقان على مثلث خنزير الذي كما وجب على مثلث خمر **فياخذ العاشر**
نصف العشر من قيمة **الخمر فقط** اي لا يأخذ من قيمه الخنزير لان الاخذ للحماية والاصل في الكلاب
ولاية المرء على نفسه ثم تعدي الي غيره والمسلم يحرم الخمر لانه من غصب خمر من
مسلم له ان يشتردها فجاز ان يحبسها الامام لعين ولا يحبس المسلم خنزير كما اذا اسلم في حبس
عليه ارساله فلا يحبس الامام وفي الغاية يعرف بتمه الخمر بقول فاسقين تبابا ودميين اسلا
وفي الكافي يعرف بالرجوع الى اهل الذمة لكن الاول اولى وجوده المنة كالحرم على ما روي
عن الكرخي **وامر بهما** اي ابو يوسف بالتعشير في الخمر والخنزير **ان موتهما** مع ان
الخنزير جعل تابعا اذا انفصل كل ان الشرب لا يباع واذا ابغى الى ارض يباع **وهذا الخمر**
ان فرق بينهما يعني ان مراد مني بكل واحد منهما على الافراد عشرا كخمر دون الخنزير
قيدها لذي لان العاشر لا يأخذ من المسلم اذ امر بالخمر اتفاقا من الغوايد **ولو مر بنصاب**
من الرطاب جمع رطبة اراد بها ههنا الخضر اوات كل لقتلوا البطح والحب والبن الرطب
وتحويها يعني لو كان له نصاب فاشترى به في قريب آخر الحول رطابا للتجارة فتم عليها الحول
فهو اي العاشر ممنوع عن الاخذ منه اي من حبس الرطاب عند اي حبيقة بل يامر صاحبها بان
يودي ذكوتها بنفسه فلا يأخذ منه لان الرطاب دخل تحت حماية الامام وصارت من اموال
التجارة وله ان الرطاب لم يتم على الحول وانما يؤخذ الرقعة منها لانها بدل مال آخر وهو النصاب
وذلك لم يكن معه وقت المردد ولم يدخل تحت حمايته **نصل** في المحدث والركان المحدث اسم

بل

مال خلقه الله في الارض والكنز اسم لمال دفعه بنوا آدم والركان زعمها **اذا وجد مسلم او ذمي**
معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او غاس في ارض او خاص في ارض عشره
نوجب فيها الخمس وياخذ الواحد الباقي وصف الارض بعشره او خراجها اخرازا عن
دار لان المحدث الموجود فيها لا الخمس باتفاق امتنا بل على الخلاف كما سيجي قريبا وقال
الشافعي لا خمس لانه مباح شقت اليه بالواجد وكان له كالصيد ولنا انها كانت في ايدي
الكفر فحوتها ابدنا بطريق الغلبة فشا به الغنيمه فيها الخمس بخلاف ما ذكر من الصدد لانه
لم يكن في يد احد ولما كان للواجد بد حقيقة وللغائبين يد حكماء والحقيقة اقوي جعل الخمس
للغائبين واربعه الاخماس للواجد سواء كان حرا او عبدا او ذميا ولو كان حرا يوزع منه
الكل لان الذمي يجوز له ان يرضى له من الغنيمه فكذا انما له حكم الغنيمه ولا كذلك الحربي **وان**
وجد ذمي داره اي دار مملوكة **ساقط** اي الخمس غير واجب عند اي حبيقة رخصه
وقال لا خمس لانه لو وجد في المفاضة كان يجب فيه الخمس وكذا اذا وجد في داره وارضه قبا
على الكنز وله ان المعدن من ارضه خلقة ولا مونه في سائر اجزا الدار فكذا في هذا الجزا
لعله يخالف الجزا لكل بخلاف الكنز الموجود في الدار حيث وجب فيه الخمس اتفاقا لانه غير
مركب فيها **والارض روايتان** عن اي حبيقة الالف واللام فيها بدل عن المضاف اليه
في ارضه المملوكة قيده لان في الارض المباحة يجب الخمس اتفاقا في رواية عنه لا خمس كذا في
فانه كانت مملوكة بالشر او الهبة او بالارث ولا خمس في المملوك بصدقه الاسباب فكذا في الارض
لانها مملوكة بها ورواية الخمس والنزق بين الدار والارض على هذه الرواية ان الدار ملك
حالية عن المون حتى قال لو كان في الدار نخلة لا عشرة ثم يهاول اخراج فيها والارض ملك
مشغولة بها ولهذا يجب العشر والخراج فيها **وان وجد كنزا اسلاميا** اي موجودا فيه
علامة يدل على ان المسلم وضعه كالكتاب عليه كلمة الشهادة **كان لفظه** سيجي حكمها **والا**
اي ان لم يكن اسلاميا بان كان نقوشه اصناما واسم المملوك المعروفين بالكنز **اخذ خمسة**
واخذ الباقي اي اخذ الواحد ما بقي من الخمس **ان كانت الارض مباحة** قيده لان
الحكم في المملوكة يختلف فيه وان لم يعرف ضربه يجعل حيا هليا في ظاهر الذهب لان الكنز الحيا
هو الاصل وقيل يجعل اسلاميا اذا تقادم زمان الفتح لان الظاهر انه لم يبق من وضعه اهل
الحرب شي **ويطرد الحكم في المملوكة** يعني اذ وجد في ارض مملوكة خمس وياخذ الواحد
ما بقي منه عند اي يوسف وقال لا الباقي من الخمس **لصاحب النخلة** وهو الذي خصه
الامام بملك تلك النخلة اول الفتح حين خط لكل واحد من الغائبين ناحية وان كان ميتا
فلورثته وان لم يعرف هو لا تقضى مالك يعرفه في الاسلام ولو رثته له ان من دفن اللقاة
ولم تصل ايدي الغائبين بالاحزان وصار من اخراجه اول محرله فكان احق به

١٠٦

كما اذا وجد في غير الملوكة ولما ان تلك البقعة صارت مملوكة بحمان باطنها لصاحب الخطه
 اولاً ثم بالبيع يخرج عن ملكه كمن يبيع سكره باطنها دقة يكون الدقة للبايع بخلاف المحدث لانه
 من اجزا الارض فخرج عن ملكه بالبيع كسائر اجزائها **وبوجه** اي يوسف الخمر من **دون**
الزبيب وهو ليس بالبعد عن ساكنة وهو فارسي معرب بالهمزة يعني لا يوجب ابو يوسف الخمر
 في الزبيب لانه جوهر شال فلا يحس كلفه والفقير **وعكس ما في** **المسلمين** يعني قالوا
 لا يحس في اللؤلؤ والغفر لانه انما يكون في الغنية وهي اسم لما يكون في ايدي الكرم وحوته
 اي يدنا عليه وفقدوا ليعلم برده عليه فقصر احد وفي الزبيب الخمر لانه من جواهر الارض فقصر
 كارضاص والمحدث اعلم ان الخلاف في الزبيب الذي اصيب في معدنه لان الزبيب الموجود
 في خزان الكفار يحس اتفاقاً **فصل** في مصارف الزكوة الاصل فيه قوله تعالى اما الصدقة
 للفقراء الآية وكلمة انما يفيد الحصر **بصرف** اي **بغير مقل** وهو من له اديني شي **او ساكن معدم**
 وهو من لا شيء له وكل من الوصفين كما شئت عن معني موصوفه **وعكس الوصف** **رواية** يعني روا
 عن اي حنفية ان الفقير هو المعدم والمساكين هو المقل وجه الاول قول الشاعر
 الذي كانت حلوبته مما فقير ام ان له حلوبة وقوله تعالى او مسكناً ذا منية التصوف
 بالتراب من الخرج وجه الثاني قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين والفقير يعني
 المفقور وهو المسور القار وهو اسوا حالاً ونايبة لهذا الخلاف تظهر في الوصف للفقير
 او المسكين **وعامل على الزكوة** وهو من نصبه الامام لاستيفاء العشور وزكوة المواشي **فصل**
عمل وفيه اشارة الى ان ما يأخذه العامل اجرة على عمله فلا يستحقها بدونه ولهذا واعطى
 المالك بنفسه زكوة الى الامام لا يستحق العامل شيئاً ولكن فيما اخذ شبهة الصدقة وطفا
 لم يحصل العامل اخذها ولم يقدر اجرة شي عندنا فعطيه الامام ما يكفيه وعياله واعوانه
 لانه يسعى للفقراء كما يعطى القضاة ما يكفهم من اموال المسلمين وفي التبيين لو استقرت
 كتابته الزكوة لا يزداد على نصفه لان التصفيف عين الاتصاف **وعلم** **لزمه دين لا يفضل**
عده نصاب هذه اربعة صفة دين والمجموع وصف كشف لغارم قيد بقوله لا يفضل
 لانه لو فضل عن دينه نصاب يكون غنياً وهو ليس بمصرف **وسبيل الله** اي بصرف الى من
 هو في سبيل الله **ونفس** اي ابو يوسف من في سبيل الله **منقطع** **الغزاة** يعني فقراهم
 لقوله عليه السلام احتلس خالداً دهره في سبيل الله ولا شك ان الدرع للحرب لا للمحاجة
 يعني فرم محمد منقطع الحاج يعني فقراهم لما روي ان رجلاً جعل بعدالة في سبيل الله
 وامر عليه السلام ان يحمل عليه السلام الحاج **وابن السبيل منقطع عن ماله** ولهذا الوصف
 كما شئت ايضاً وهو غني من جهة المال فقير من جهة الحال لانه لا يمكن دفع حاجته بماله
 من حيث الحال لانه لا يمكن دفع حاجته فحل له ان يأخذ من الزكوة قدر حاجته ولو اخذ اكثر

الحاشية

منه فهو حرام لكن الاول له ان يستقرض ان وجد من يقرضه وهو من غلب عن ماله ملحق
 به وان كان يقرضه كذا التبيين سمي المسافر ابن السبيل لالزامه له نصاركانه ولده ومنه
 قوله صيغة ابن الوقت **وسبيل الله** **المكاتب** يعني معاونه المكاتب على ادب
 المكاتب وهو المراد من قوله تعالى وفي الرقاب ثم ان عمر المكاتب وانتقل تلك الصدقة
 الى مولاه الغني محل له وكذا الفقير اذا استغنى وابن السبيل اذا قدر على ماله لان الصدقة
 وتعت مصرها عند الاخذ **وسقطت المولفة** وهم قوم كان النبي عليه السلام يعطيهم بها
 من الصدقات ليؤلف قلوبهم وهم ثلثة اصناف صنفان منها كانوا من الكفرة وكان النبي عليه
 السلام يعطيهم ليسلوا ويسلم قلوبهم باسلامهم وكان يعطيهم لدفع شرورهم وهذا الدفع كان
 قايماً مقام الجهاد في ذلك الوقت وصنف منها كانوا مسلمين وكان عليه السلام يعطيهم ليقدرهم
 على الاسلام لعدم ضعف قلوبهم فبعد ما يقصر عليه السلام بذلك ابو بكر لم يخطاها منهم فلما عمر ذلك
 الخط من ثم فقال كان النبي عليه السلام يعطيكم ليؤلفكم على الاسلام فاليوم اعز الله دينه فليس
 بيتاً وبينكم الا السيف والا الاسلام فلم ينكر عليه ابو بكر فبطل حقهم من ذلك اليوم فحل محل
 الاجماع وهذا من قبيل انها الحكم لانهما علمته لانه نسخ اذ لا نسخ بعد النبي عليه السلام
 اعلم ان المذكورات مصارف العشور والزكوات وما اخذ العاشر من تجار المسلمين وان
 مصارف خمس الغنائم والمعدن والركاز ثلثة لان سهم الله ورسوله وصدقة قوله تعالى واعلوا
 انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 وسهم النبي عليه السلام وذوي القربى ساقي ثلثة واما مصارف ما اخذ من اجرة الارض
 وجزية الروس واما اخذ العاشر من تجار اهل الذمة والمستأمن فصالح المسلمين من سدا الثغور
 وخدمات الرباطات والجسور وارزاق العلماء النافعين والقضاة العادلين والمقاتلة
 والمحاسبين واما مصارف بيت المال لمعالجة المرضى واكفان الموتى ونفقة الفقير ومن هو
 عاجز عن الكسب والواجب على الامر ان يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة بيتاً على حدة
 فيصرف كلامها في مصرفه ولو اخذوا منها لانفسهم زائد مما يكفهم او خلطوا المصارف ولم
 يراعواها يكونون ظالماً كذا في شرح مختصر الطحاوي **وجبر الافتقار على احد** اي على احد
 الاصناف المذكورة في اعطاء الزكوة **ولا يوجب التقصير على ثلثة من كل صنف** وقال الشافعي
 يجب ان يصرف الصدقات على ثلثة انفس من كل صنف لان الله اضاف الصدقات الى الاصناف
 بالامر التام في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فنصير مشتركة بينهم كمن اوصى بال
 المذكور فذكر كل صنف بلفظ الجمع واقل ثلثة ولنا قول ابن عباس لمن سأل عن ذلك في اي
 الاصناف وضعت اجزاك والام في الآية للعائنة كما في قوله لدوا الموت اذا لم يوجد صنف
 منهم يصرف الي مصرف اخر اتفقوا ولو كان اللام للتام لوجب امساكه واجمع المحب باللام

ل

يراد به الجنس **واجرا اخراج نصاب تام** اراد من اخراجه اعطاء الفقير **الكراهية**
وقال زفر لا يجوز لان الغنائم اذا فحصل الاداء الى الغني ولنا ان المدفوع اليه كان
فقيرا حاله التملك فصار غنيا بعده وما منع الشيء ما يسبقه لا ما يلحقه وانما كره لان الانتفاع
به صادف حال الغنا ولو صادف حال الفقر لكان اقل حتى لو كان مديونا او ذاعيا
لا يكون لانه لا يكون به غنيا **ولا تصرف الى ذي** الزكوة والحق بها العشر لقوله عليه السلام
لما اخذها من اغنيائهم ورد هاتي فقرايهم وضمير اغنيائهم راجع الى المسلمين وكذا ضمير
فقرايهم والاحتيل في الكلام قيد نأيا بالزكوة لان دفع صدقة التطوع اليه جائز واما دفع سائر
الصدقات الواجبة كالنكاحات وصدقة الفطر والتذرية فحاز لقوله عليه السلام تصدقوا على
اهل الايمان وعن ابي يوسف انه لا يجوز اعتبار ابا الزكوة **وبما مسجد وتكفل** يعني لا يجوز
ان يبني بالزكوة مسجدا ويكفل تلميذا بعد اتمام التملك وكذا الانقضي بصادق الميت او
الحى بخير امره لا بغيره لان التملك وان قضى به دين الحى باجره جاز ويكون القابض كالوكيل له في
قبض الصدقة **واعتاق** يعني لا يشتري بالزكوة ربة فيعتق لعدم التملك فيه ايضا فان قلت
من ان شرطت التملك وقد جعلت الام في الآية للعاقبة قلت الام يدلك على الملك لكنه
يحصل لهم بعد الصرف اليهم في العاقبة ولا يحصل قبله لانهم يحولون والمجهول لا يستحق شيئا **وامرؤ**
المرءى وفروعه وزوجته يعني لا يدفع المرءى زكوة نه الى ابيه وان علا ولا الى ولده وان عمل
لان منافع الاملاك بينهم متصلة ولا الى زوجته لاشتراك الزوجين في المنافع عادة **وصرفها**
اليه اي صرف المرأة زكوةها الى زوجها **باطل** عند ابي حنيفة وقال لا يجوز قيد بقوله صرفها
لان صرف الرجل زكوة نه الى امراته باطل اتفاقا وقيد نأصرفها زكوة نه لان اعطائها التطوع
الى امراتها جائز اتفاقا لهما انه تملك من الغير من كل وجه لان نفقة الزوج ليست عليها
شهادة محمولة ان المنافع بينهما متصلة ولهذا لا تقبل احدهما الى الاخر فلا يكون تملك من الغير من
كل وجه **وعبد ومكاتبه ومدين وام ولده** لان اكسابهم للمولى فلم يمتنع التملك وكذا
لا يجوز دفع جميع الصدقات كصدقة الفطر والتذرية والكفارات والحشر الى ماله
واموله وفروعه **ومعنى البعض كالكاتب** عند ابي حنيفة خلافا لهما وهذا شامل
لصورتين احدهما ان مالك العبد اذا اعتق بعضه وجب السطية في البعض الاخر
عند ابي حنيفة فلا يجوز المعتق ان يدفع زكوة نه اليه لانه مكاتبه وعندهما يجوز لان كل صاحرا
باعتقاق بعضه وثانيهما ان احد الشريكين اذا اعتق نصيبه من العبد لا يجوز للشريك الساكن
اذا اختار السطية ان يدفع الزكوة لانه مكاتب الغير **وحرمها** اي الزكوة والمراد اخذها
على من ملك قدر نصاب فاضل عن الحاجة **الاصلية** من اي مال كان بلا اشتراط التملك فيه
حتى لو كان له كتاب مكرر بحسب احدهما من النصاب ولو كان له داران سكن في احدهما ولا

حرم

سكن في الاخرى بحسبة الثانية سواء جرها او لا وقال محمد ان كان يصرف اجرها
الى قوته وقوت عياله لا يعتبر قيمتها وهذا النصاب يتعلق به الاحكام الاربعة
من حرمان الصدقة وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الاقارب **انما قال قدر**
نصاب لان من ملك نفس نصاب فعليه الزكوة لانه يكون نأيا **لا قدر** **الكفاية** ولا
كسوف بالجر عطف على من ملك ولو قال لا كسوف ولا قدر لكانت الكفاية لكان احسن
ترتيا يعني عند الشافعي يحرم الزكوة على من ملك قدر ماله عليه وعلى من يكون مستغنيا
بكسبه لما روى انه عليه السلام قال من سأل عن ظهر عني قائما يستكثر من حرم الناس
جهنم قيل وما ظهر عني قال ان يكون عند اهله ما يغنيه ويغنيهم ولنا ان
النبي عليه السلام جعل في حديث معاذ الناس نصفين اغنيا وفقرا ومن لم يملك
نأيا يكون من حمة الفقرا فيجل له الاخذ وما رواه بذلك علي المنع عن السؤال فلا ينفق
منه المنع عن الاخذ فجوز الاخذ وانما وضع في الصدقة الواجبة لان النقل يجوز للفقير
من الحقايق **ولا تصرف الى ولد غني صغير** لانه محب ولايته وبعد غنيا بغنا ابيه
سواء كان له عياله او لم يكن في الصحيح قيد بالولد لان صرفها الى زوجة غني جائز
اذا كانت فقيرة وقيد بصغير ان صرفها الى ولده الكبير جائز وان كانت نفقته واجبة
عليه بان كان ذميا او اعمى لانه لا يجد غنيا بغنا ابيه **وعبد** يعني عبد غني لان
تملكه تنفع تملك مولاه واما اذا كان ماذونا مديونا دين يحيط بوقته وكسبه يجوز الصرف
اليه عند ابي حنيفة خلافا لهما **وبني هاشم آل علي وعباس وحضر وعقيل** بفتح العين
وحارث ومواليهم آل بالجر بدل من بني هاشم وبالرفع خبر مبتدأ محذوف واما
لم يحز صرف الصدقة اليهم لقوله عليه السلام ان صدقة حرام على محمد وآل محمد لقوله عليه
السلام ان مولى القوم من انفسهم اعلم ان عباس وحارثا عمات للنبي عليه السلام وحضر
وعقيل اخوان لعلي بن ابي طالب وكلهم ينسبون الى هاشم لان رسولنا عليه السلام
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف خصهم بالذكر لان بعض
بني هاشم وهو بنو هاشم يجوز دفع الزكوة اليهم لان حرمة الصدقة كرامة لهم واما
استحقاقها بنصرهم النبي عليه السلام في الجاهلية والاسلام ثم سري ذلك الى اولادهم
وابو هاشم ادى النبي عليه السلام فكيف يستحق الكرامة ولائذ ذلك بين الصدقة
الواجبة والنفل وكذا الوقف لا يحل لهم ذكره البدائع ان سمي الواقف بنو هاشم يجوز
الوقف عليهم كما لو سمي الواقف للاغنياء وان لم يسمهم لا يجوز وقال بعض متأخري
لهم النقل لان الوسخ لا يزول به كما يزول بالفرض وفي شرح الآثار عن ابي حنيفة ان
الصدقات كلها جائز على بني هاشم والحرمة كانت في عهد النبي عليه السلام لوصول

خمس ائمة البهم فلا سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة وقال الطحاوي وبالجواز نأخذ **حب**
الاعادة على ظن قول المحل فكان بالصدقة يعني اذا دفع الى رجل على ظنه انه
صالح لاعطاء الزكاة فظهر انه غني او هاشمي او ذمي او ابي او ابنه بوجوب ابو يوسف
عليه الاعادة يعني اذا الزكاة ثانيا وليس معناه انه بوجوب استرداده ما ادي لانه لا رد
اتفاقا وصلى بطيب المقابض اختلف فيه وعلى قول من لا يطيب براد على المعطي ليعيد
الايتاع على وجه التملك او يتصدق كذا في النهاية وقال سقط عنه الزكاة لانه ان خطاه فظهر
يقين فصار كما اذا تولى ما وصلي ثم تبين انه كان مجسما بعد صلوته ولما انه اذا اهل باحتيا
فصح وان اخطا كما ان الصلوة بالتحري جازية عند الاستبراء وان وقعت الى غير القبلة قد
بالظن الدال على اجتهاده لانه لو دفعها بلا اجتهاد في انه مصرف فظهر خلافه بعد اتفاقا
وقيد الظن بقول المحل لانه لو وقع ظنه على انه ليس بمصرف فدفع لا يجوز عندهما الا اذا
ظهر له مصرف **وجب اعادة الزكاة لو ظهر مكاتبه** اي للدافع انما وجب الاعادة ههنا
اتفاقا مع ان وجوبها في الصورة السابقة كان على الخلاف لان التملك الذي هو ركز في
اداء الزكاة فأتت ههنا وفي الصورة السابقة كان شرط الاداء اتفاقا فترقا **وعجز اطعامهم**
وكسوتهم اي من الزكاة اذا املكه بالتسليم اليه قيد به لانه لو اطعم اليهم على وجه الاداء
لا يجزي عن ذلك ههنا اذا كان القيم مرافقا اذا كان يعقل القرض بان لا يرمي به او لا
يخضع عنه وان كان صغيرا لا يعقل او محمولا لا يجوز كما لو وضع زكوة على دكان ثم جافق
وقبضها فانه لا يجوز كذا في الحاشية **ولكن نقلها** اي نقل الزكاة الى بلد آخر رعايه لحق الجواز
الاقتراب او زيادة حاجة يعني لا يكره نقل الزكاة الى قرية في بلد اخر او الى قومهم
اخرج من اهل بلده لان فيه صلة الرحم او دفع زيادة الحاجة اعلم ان عدم كراهة النقل غير
منحصرة هاتين الصورتين لان مسلما لو دخل ارا الحرب بامان ومكث فيها سنتين فعليه
الزكاة في ماله الذي خلف وفيما استفاد فيها لكنه ينبغي بالاداء الى من يسكن في دار الاسلام من
الفقراء وان وجد المسلمين في دار الحرب وكذا لو نقلها لكون فقرا آخر وارض او اتفق
للمسلمين بتعليم يجوز بلا كراهة لما روي ان معاذ كان ينقلها من اليمن الى المدينة لهذا المعين
بجوز **كذا في النهاية** وذكرنا الملازمة لوجوبها الى فقرا بل قبل تمام الحول ثم ثم الحول بلا كراهة ثم
المعتبر فيه فقرا مكان المال لانه هو محل الزكاة ولهذا سقطت ملازمة قالوا الا فضل في فقر
الصدقة ان يصرف الى اخوته ثم اعمامهم ثم احواله ثم ذوي الارحام ثم اهل بيته ثم اهل
مصر **فصل في صدقة الفطر ومقدارها ووقت وجوبها** **حب صدقة الفطر على الحر**
المسلم لقوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر
او صاعا من شعير شرط الحرية ليجوز التملك والاسلام ليقع ما اعطاه قرينة **ونشره**

وجوب صدقة الفطر ملك مقدرا **نصاب فاضل عن الحاجة الاصلية** لقوله عليه
السلام اغنواهم عن المسئلة هذا اليوم والاغنا انما يكون من الغني هذه الشريعة ملك ما ذكر
في المتن **لا ملك ما فضل عن قوت يومه** **نفسه وعياله** يعني قال الشافعي بشرط وجوبها
ان ملك ما يفضل عن قوته نفسه وعياله لقوله عليه السلام صدقة الفطر طهرة للصائم فاستوب
فيه الغني والفقير **وزاد محمد علي ما شرطنا البلوغ والعقل** فلا يجب على الصبي والمجنون في هذا
عبادة وهما ليسا من اهل وجوبها كالمزكاة **وقال لا يخرج الوصي من مال ابي** مال الصبي الذي
لا لها واجبة بسبب الغير فيكون هذه المونة فيها غاليا فيجب في مالها كالفقعة الا ان مالها باهل
للخطاب في وطب ولها بالخراج او وصي منصوب من قبل القاضي عند عدم وصي الاب او
وصي وصية او وصي الجد **ويود بها عن نفسه واولاده الصغار** ان لم يكن لهم مال
وان كان بني وجوب الاداء عنهم خلاف كما مر **وعبيده** اذا كانوا للخدمة لانهم اذا كانوا
للتجارة ففقه خلافه وسبى وكذا يجب عن عبيد هذه المادون المدون دين مستغرق
عندهما لان المولى ملك اكسابه ولا يجب عندهما في حبيته تعالى انه لا ملك اكسابه **ومدونه**
وام ولد له لا عن المكاتب اي لا يود بها المولى عن مكاتبه لانعدام ولايته عليه **ولا**
يجب عليه اي صدقة الفطر على المكاتب لانه فقير لا ملك له حقيقة **ولا يوجرها على النساء**
وقال الشافعي يجب على الزوج صدقة الفطر عن زوجته لانه مملوكا وقد قال عليه السلام
ادوا عن من يموتون ولنا ان المراد منه يموتون بالولاية عليه بدليل ان صدقة الفطر لا يلزمه
عن اخيه وذوي ارحامه اذا مات منهم لعدم ولايته عليهم والزوج لا يلى على زوجته ولهذا لا
ملك بيع مالها ولا مولاها ايضا على الكمال لانه لا يلزم عليه المون الفار منه كالدنية المحتاجة
اليها وزوجته وان ادي عنها بعضا منها بجزي لتبوت الاداء عادة **واولاده الكبار والفقراء**
وقال الشافعي يجب عنهم اذا كان يموتهم افقرهم لما مر من دليله قيد بالفقر لانهم لو كانوا
اغنيا لا يجب عنهم اتفاقا ولنا ان ولايته منقطعة عنهم فلم يسبب الوجوب **والابون**
حب وقال الشافعي عن عبيد الا ببق لاطلاق قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد ولنا ان حال
الاباق لا يموت ولا يلى عليه فصار كالمالك ولا يجب عن نفسه ايضا بسبب خلاف العبد المهر
حيث يجب عنه ان فضل بعد الدين قدر النصاب واما العبد المستغرق بالدين والعبد المجاني
فيجب عنهما سواء فضل بعد الدين او الفدا قدر النصاب او لم يفضل والفرق ان الدين
في الرهن على المولى وفي المستغرق والجاني على العبد فلا يمنع الوجوب على المولى كذا في التبيين
وللتجارة اي لا يوجبهما عن العبد المجاني وقال الشافعي يجب عنه صدقة الفطر والزكاة ايضا
ولا ينافي في وجوبها لان صدقة الفطر واجبة على العبد عن راسه والمولى يتحمل باعنه والزكاة
واجبة على المولى لما لئنه بالتجارة ولنا ان العبد سبب الفطر والزكاة فيجب النطق

عنه لاوي الى الشاؤ وقد قال عليه السلام لا تأني الصدقة **وخرج** اي بامر المولى باخراج
القطر **عن العبد الكافر** خلافا للشافعي له انه يجب على العبد اسداء ثم تحمله المولى على مامر
اصلا والكافر لا يصلح لاجارها عليه ولنا ان الحلاق قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد ولو
كان المولى كافرا والعبد مسلما لا يجب عليه اتفاقا اما عند فلان المولى غير صالح لاجارها ابتداء
واما عند فلكونه غير صالح لاجارها على وجه التخلل **والعبد المشترك في ثلثين اثنين لا فطره**
على واحد منهما عند الحنفية **وقال على كل ما يحضه من الروس لا اشتقا من مثالو**
كان للشركيين اربعة اعبد يجب عندهما على كل واحد عن اثنين ولو كان ثلثين يجب عن اثنين
دون الثالث وفي المصنف هذا في عبيد الخدمة اذ في عبيد التجارة لا يجب اتفاقا وهذا بناء على
ان ابا حنيفة لا يرى قيمة الرقيق حين التفاوت الفاحش وهذا برأيه وقبل عدم وجوب الفطره
بالا اتفاق لان كل واحد من العبد من قبل القيمة نصفه لاحد الشركيين ونصفه للآخر ولا يتم الرقة
لكل منهما والصحيح انه على الخلاف ايضا كذا في المكان **ولا توجب عليهما نصفين عن الواحد**
بينهما يعني اذا كان عبيد بين اثنين لا يجب على كل واحد منهما فطرته عندنا لانعدام سبب الوجوب
وهو الولاية الكاملة على تمام الرقة وقال الشافعي يجب عليهما نصفين بناء على اصله من انها يجب
على العبد ابتداء ثم تحمله المولى عنه والعبد هاهنا كامل في نفسه وهما بموئنا فوجب عليهما
وفي الحقايق هذا اذا لم يكن بينهما مصلية واذ لو كانت ووجد الوقت في ثوبه احدهما اختص
الفطر له في قول **واوجبا** اي عن العبد حال كونه مبيعا بالخيار **على البائع ان**
فسخ والا على المشتري يعني اذا بيع العبد بخيار الشرط للبائع او للمشتري في يوم الفطر
في مدة الخيار ففطرته عندنا على البائع ان فسخ وعلى المشتري ان لم يفسخ **لا على من له**
الخيار يعني قال زفر يجب فطرته على من له الخيار منهما قيد بالخيار لان البيع لو كان بائنا
والمبيع غير مقبوض يوم العبد فقبضه بعده ففطرته على المشتري اتفاقا لان الملك قد تقدر
بالقبض وان لم يقبضه حتى يهلك لم يجب على واحد منهما اتفاقا اما على المشتري فظاهر واما
على البائع فلا بد عاذا اليه المبيع غير مستغنى فكل من ماله العبد واراد بالخيار فخير الشرط لان
المبيع لو رد بخيار رغب او روية قبل القبض ففطرته على البائع اتفاقا لان ملكه عاد اليه متقفا
به فعاذ بحقوقه وان رده بعد القبض فعلى المشتري لانه زال ملكه عنه بعد تمامه فلا يسقط عنه
الصدقة كذا في المحيط له ان وجوب الفطره باعتبار الولاية والموتة وكلاهما ثابتان لمن له الخيار
فوجب عليه ولنا ان ملك المبيع في البيع بالخيار موقوف فكذا ما يثبت عليه الا ترى انه لو فسخ
يعود الى تدم ملك البائع ولو اجد عتبت الملك للمشتري من حين العقد حتى استحق الزوايد المتصلة
والتفصله **ويوجبها حيث هو لا حيث هو يعني** اذا كان العبد في مكان غير مكان المولى
قال ابو يوسف يودي الفطر عنهم في مكانهم لا هنا واجبة عليه بسببهم وقال محمد يوديها في

مكانه

لج

الاتب

مكانه لانها واجبة عليه ومحلها ذمته ولهذا لا تسقط لهلاكه **ويكلمنا على كل من اوى**
تتزاو له يعني اذاجات جارية بين شركيين بولد فادعيه يجب على كل منهما صدقة
تلمه عند ابي يوسف لانه ابن كامل لكل منهما **وتسبها عليهما** يعني قال محمد عليهما فطره
واحد لان الولاية لهما والموتة عليهما **وجب صاع من ثمر او شعير وخرج نصفه من**
البر وقال الشافعي يجب من الرصاع ايضا لقول ابي سعيد الخدري كما يخرج زكوة
الفطر على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير المراد
بالطعام المخططة ولنا ما روي ابن عمر ان النبي عليه السلام امر بركوة الفطر نصف
صاع من حنطة او صاع من تمر وهو مذهب كبار الصحابة وحدث الخدري بمجول
على التبع بالزيادة وكلامنا في الوجوب **وكذا من الزبيب رواية** يعني كما يخرج
من الرصاع من الزبيب رواية عن ابي حنيفة وهي المشهورة لان البر والزبيب متقاربان
من حيث ان كل منهما لو كل بجمع اجزائه وقالا يخرج من الزبيب صاع لانه قريب من
التمر في الثقل به **وحيز القيمة** اي يجوز دفع القيمة بصدقة الفطر عندنا خلافا للشافعي
سبق بيان الدليلين من الطرفين في باب الزكوة في قوله **وحيز احد القيمة من دقيق**
المحطة والشعير وسوية ما على النفس يعني يجوز عندنا اخراجها من الدقيق والسوي
اكتفي على نسبة جوبه بان يكون من دقيق نصفه اع ومن دقيق الشعير صاع وكذا من سويتهما
وقال الشافعي لا يجوز لان لا اعتبار لغير المنصوص عليه ولنا قوله عليه السلام على كل مسلم
مدان من تمح او دقيق والمدا يكون وزن ما فيه ما بين وستين درهما لكن لا يجوز دفع
المنصوص عليه باعتبار القيمة مثل ان يودي ربع صاع من تمر عن صاع من شعير ولو ادي
من الذرة وغيرها بالقيمة يجوز **واعبروا القيمة لا القطر** وقال مالك يصير به الصاع
لما روي انه عليه السلام قال او صاعا من اقطر ولنا ان هذه الرواية غير مشهورة فتعتبر
القيمة احتياطا **ويقدم** اي ابو يوسف الصاع بخمسة ارطال رطل عراقيه وهما
بثمانية ارطال له ما حكى انه لما حج سال اهل المدينة عن الصاع فقالوا خمسة ارطال
وثلاث رطل وسمعنا عن ابينا انه صاع النبي عليه السلام ولما ما روي ان عائشة رضي
الله عنها فسرت الصاع بثمانية ارطال فاحكامه ليس بحجة لانهم مجهولون نقول ان الجمهورين
قل لا خلاف بينهم في الحقيقة الصاع لان الرطل كان في زمن ابي حنيفة عشرين استار وازاد
في عصر ابي يوسف فصار ثلثين استارا والاشترار بكمس الزم ستة دراهم ونصف والرطل
في زمن ابي حنيفة كان مائة وثلثين درهما وفي زمن ابي يوسف مائة وخمسة وتسعين درهما
فاذا قلنا بمعدل واحد منها الفا واربعين درهما في القيين هذا القيل اشهد لان محمدا
لم يذكر المسئلة خلافا له ولو كان في خلاف لذكره لانه اعرف بمذهبه **ومنع صرفها الى يدي**

لج

فطرته او
فطرته او
فطرته او

اي قال ابو يوسف يدفع صدقة الفطر الى ذي كالا يدفع اليها الزكاة وقال يجوز دفعها لقوله
تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤم اليهم الا ان
الزكاة خفت منه لقوله عليه السلام لمعا فخذها من اغنيائهم وضع في فقرائهم فبقي على الاطلاق
ما عداها **وبوجبها** اي صدقة الفطر اليوم اي يوم الفطر لا بالليلة قال الشافعي فلو لم
وجوبها ليلة الفطر حتى **لا يجب عن مولود يولد** اي بعد طلوع الفجر من يوم الفطر اتفاقا
لم يكن موجودا فيه انه ان الصوم لما انتهى في ليلة شوال وحصل الفطر غلب صدقة من ذلك
الوقت ولنا ان اصابة الصدقة الى الفطر يدل على اختصاصها به والفطر المضاد للصوم
يكون في يوم الفطر لا في ليلة **وسقط اخراجها قبل الطلوع** لما روي انه عليه السلام
كان يخرج كذا **وجوز تقديمها** اي تقديم صدقة الفطر على وقت وجوبها **بطلان** اي غير
موقت بوقت معلوم ولا مقدم على سببها هو الراس فيكون اذ ايجد وجود السبب
فيجوز تقديم الزكاة لا توقيت وفيه دفع لمن قال انما يجوز تقديمها في رمضان **ولا سقط**
لنا خبر لا يخفى مع قوله فلا يخفى وجوبها بوقت كالزكاة وفيه دفع لمن قال انها تسقط
مضي يوم العيد كما لا يخفى لانها انما تكون قربة في وقتها والصدقة ليست كذلك **كتاب**
الصوم وهو لغة الامساك وفي الشريعة امساك النفس عن الاكل والشرب والجماع
من الصبح الى المغرب بينته من اهله فخرج بهذا القيد الحايض والنفساء والكافرة
بفرض صوم شهر رمضان على كل مسلم عاقل احترز به عن الجنون المستغرق في جميع
الشهر لانه غير اهل للادائها في الوجوب عنها واما اذا لم يكن مستغرقا في الوجوب عليه فلا
سما في بالغ وهذه الاوصاف شرط لوجوبه اذ لقوله تعالى كتب عليكم الصيام **وقضا** لقوله
تعالى فعلقه من ايام اخر **وصوم المذدور** اي يفرض الصوم المذدور وهذا من باب
اضافة الموصوف الى صفة كسجد الخمار فان قلت المذدور واجب لان وفاء ثابت لقوله
تعالى ولو فو اندرهم وهو غير قطعي الدلالة لان المذدور الذي لا يكون من جنسها
كعبادة المريض مخصوص منه فان وفاء غير لازم بالاجماع فكيف صح عطف الواجب على
المفروض قلت جعل يفرض بمعنى يجب مجازا فيشملها او نقول المذدور فرض ايضا لان
لزوم وفاء ثابت بالاجماع وهو قطع غايته ان يكون سنده ظني في الدلالة وهو لا ينافي
فرضيته فيصح عطفه **والكفارة** اي وصوم الكفارات كفارة البهين والظهار والقتل
وجزا الصيد **وحرم العيدان** اي صوم ما و **ايام التشريق** لورود النبي عن صومها
ويقتل اي يصير الصوم نفلا فيما عدا ذلك اي في غير رمضان والمذدور الكفارة **ومسك**
الصاير اي في صد الصوم نفسه **من البحر الصادق** اي الغروب **مع عن الاكل والشرب**
واجماع مع السنة وهي شرط لصحة الاداء لتمييزها لعبادة عن العادة واراد معية النبي

محرر

معية الوجود لامعية الاستمرار في البيان في كيفية وجودها معية والخلاف فيه
وشرط لوجوب الاداء اي ادا صوم رمضان **الصحة والاقامة** لقوله تعالى فمن كان
مكلم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وخص الشرع اما ترك صوم رمضان تخفيفا
عليهما فعلم ان اداؤه غير لازم لهما واما قال لوجوب الاداء لان نفس الوجوب ثابت في
دمتهما لوجود السبب وهو شهر رمضان في حقهما ولهذا صح اداؤهما فيه **والطهارة**
عن الخبز والناس اي انقطاع دمهما لا لاغتسال منهما لما كانت عايشة رضي الله عنهما
كما يحض فتومر فصا الصوم دون الصلوة **لا الجنابة** بالجر يعني لا بشرط لوجوب اداؤه
الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى فالان باشره من وانقوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا الا يعين من الخيط
حتى يتبين لكم الخيط الاسود من الفجر فاذا صار الفجر الثاني غايه للفطرات الثلث يحصل
جز من الصوم مع الجنابة بالضرورة فاذا صح جز منه معها صح سائر اجزائها لان الصوم
لا يتجزى صحة وفسادا **وفرض النية على الصحيح المقيم** فلا يجزى صوم رمضان عندنا
بلائية وقال زفر عادي قيد بالصحيح المقيم لان المريض والمسافر لا بد له من النية اتفاقا
لان الوقت غير متعين للصوم في حقهما لكن عند زفر لا بد لهما من النية بالليل وعندناهما
كالصحيح كذا في النظر له ان النية انما احتيج اليها للغيرين وهذا الشرع متعين لهذا
الصوم حتى لو نوي فيه النفل يقع من الفرض فلم يبق احتياج الى تعيين ثانيا ولنا ان
تعيين الوقت باعتبار ان غير هذا الصوم غير مشروع فيه لان وقوعه من الامساك والجماع
من ان يكون للاحتياط او لعدم الاشهاد يقع ادا جبرائيل والواجب عليه عبادة ولاعبا
الابالئية والاختيار **وعددوها** يعني بشرط لكل يوم نية على حدة عندنا وانما ك
يكفي صوم رمضان نية واحدة في اوله وفي الخيط النية ان يعرف بقوله انه يصوم له ان صوم
الشهر عبادة واحدة فيكفيها نية واحدة كمن اعتكف شهر ايصم فيه واحدة ولنا ان صوم
كل يوم عبادة على حدة لانه يتخلل بين كل يومين ليل وهذا لا يصح للصوم بخلاف اعتكاف
شهر يصح لانه عبادة واحدة كون جميع اوقاته متصلا له **ولم يشترط تعيينها** اي تعيين
النية عن فرض الوقت وقال الشافعي انه شرط لان هذا الصوم فرض لا يتبادر
الابالئية فلا يتبادر الى المتعين وصفه كالقضاء لا يكون مجبورا منه العبادة ولنا
ان النية لا بد منها لتمييز العبادة عن العادة واما صفة الرضوية فتعينة له لم يشرع فيه
وصف اخر والمعين لا يحتاج الى تعيين فصاب مطلق النية وبالحظا وصفه كالمحدد
في الدار يصاب باسم جنسه ومع المظنة وصفه **ولا تبينها** اي لم بشرط ان يكون نية
من الليل وان لا يتاخر في ان شرط لان الجزا الاول من الصوم اذا خلا عن الفسد ففسد
الباقى لعدم التجزي في الفرض واما النفل فخرج عن هذا الحكم لان مناه على التحريف

ولنا ان اقتران النية بجميع اجزاء اليوم سافط بالاجماع لعدم امكانه واذا جاز لهذه العادة
تقديم النية على الصوم مع انفساهم حقيقتها واتصالها به تعدد اجزائها خيرا مع اتصالها
بالصوم حقيقة تكون اولى واتصالها باكثر الصوم اقيم مقام اتصالها بملك **فينا دي رمضان**
والندرا المعين مطلقا اي مطلق النية وبنية النفل عندنا ولا يتأدي عنه هذا اقتراح
لقوله ولم يشترط تعيينها **وقيل الزوال** اي ويتأدي بنيتها قبل الزوال هذا اقتراح
لقوله ولا يثبت **ورمضان بنية واجب اخر لا المعين** بالرفع عطف على رمضان يعني
لونه في رمضان واجب آخر كالقضاء والكفارة وقع عن رمضان وفي الندرا المعين وقع
عما نواه والفروق ان تعيين قوي لمصولة بتعيين الشارع فلا يطل كماله وان تعيين الندرا
المعين ضعيف لمصولة من التاثير فابطل صلاحية اليوم المندور لماله وهو النفل لا لما
عليه وهو القضاء ونحوه **وجب التبيين في القضاء والكفارة والندرا المطلق** اذ ليس لها
وقت معين فلا بد من التبيين ابتداء من ذلك اليوم عن صلاحية النفل **واجازوا النفل**
بنية قبل الزوال وقال مالك لا يجوز الا بنية من الليل وتقدير الدليل من الطرفين فهو
مما سبق في تقرير قوله ولا يثبتها اعلم ان المصنف اتبع القدر في قوله قبل الزوال والذكر
في الجامع الصغير قبل نصف النهار وهذا اصح من عبارة القدر وري لان وقت اداء الصوم من
حين طلوع الشمس ونصفه وقت الفجر الكبري فشرط انية قبلها لتحقيق النية في اكثر الزمان
واما الزوال فنصف النهار وهو ما بين طلوع الشمس الى غروبها فلو توكي قبل الزوال لا يجوز
لانه خلا اكثر اليوم عن النية والمراد من النهار المذكور في الجامع الصغير اليوم **ولا تجزئها**
بعده اي لا يجوز صوم النفل بنية بعد الزوال عندنا ويجوز عند الشافعي لان النفل يجزئ
عنده ويجوز ان يحدث نشاط النفل بعد الزوال الا ان من شرطه ان يقدم الامساك من
اول النهار فجعل صاحبنا من حين توكي فثبت عليه بعد ذلك الحقائق ولنا ان
اقتراها بكل الصوم حكما لما ثبت اذا اقترنت بالكثرة **وبفضل الصوم للمسافر** اورده
بصيغة المجهر لانه ان المسلم خلافا للشافعي نص عليه في المنطومة لان الاصح من مذهبه
انه يوافقنا وانما فضل الصوم للمسافر لان الصوم عزيمة له والتاخير رخصة والاحذر العز
افضل وامامنا روي ان النبي عليه السلام قال ليس من البر الصيام في السفر فحمل على ما
اذا كان يضعفه الصوم حتى كلف عليه الهلاك **وبنية** اي نية المسافر في رمضان **عن**
واجب اخر معصية عند ابي حنيفة فوقع عما نواه ولا يقع عن الفرض لان رخصته كانت
لدفع المشقة عنه فاذا تحملها التحق بالمقيم لوجود السبب في حقه وهو شهودا الشهر وله
ان الترخص اذا جاز لرعاية دينه وهو ان يقضي ما كان
لازم عليه في تلك الحال وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه بل لما يجب اذا ادرك عدة

من ايام اخر ولهذا الوصيات قبل ادراك العدة فلا اثم عليه بخلاف القضاء **والنفل**
عنه روايتان يعني رواية عن ابي حنيفة ان المسافر لو توكي النفل يقع عنه لان هذا اليوم
في حقه كسبعين في حق المقيم لمكونه محرابين ان يصوم او يفطر وفي رواية اخرى لا يقع
عن النفل لان الاهم له اسقاط الفرض عن ذمته والتواب فيه اكثر فوقع عن الفرض
وعليه لمصلحة دينه **والمرضى في النية كالصحيح** عند ابي حنيفة في ان صومه يقع عن
الفرض وان توكي ففلا او واجبا لان رخصته انما تثبت لغيره عن الصوم فاذا اصابه
تبين انه عاجز فالتحق بالصحيح **في الاحكام** احترزه عما روي الكلبي ان المريض في صلاة
في الحكم عند ابي حنيفة لانه هو او ما اول بان يراد به مرض يطق الصوم ويخاف زيادة
المرض فيكون المريض باقيا في حقه فيصير كالسافر **ولو صام مقيم عن غير رمضان لميله**
به اي رمضان فقدمه لان الحاكم لا يصوم عن غيره مما لا يحل **حطوم عنه** اي جعلوا صومه
عن رمضان **لا عما نواه** يعني عنده ما لك يجعل عما توكي له قوله عليه السلام لكل امرؤ ما تولى
ولنا قوله عليه السلام اذا جازمضك فاصوم الا عن رمضان **ويجعل سبعين ان غم الهلال**
اي هلال رمضان في التاسع والعشرين من شعبان لقوله عليه السلام فان غم عليكم الهلال
فاكلوا عدة شعبان ثلثين يوما **ويجب على المنفرد بزوجته اذا ردت شهادة**
يعني من راي هلال رمضان وحده فشهد ولم يقبل شهادته يجب عليه الصوم لا تخاف
سبب الوجوب في حقه **ولا نوجب عليه الكفارة اذا افسده بالوقاع** يعني اذا اصاب
من ردت شهادته على روية هلال فانظر باجماع فلا كفارة عليه عندنا خلافا للشافعي فكذا
اذا افسده قبل ان يرد شهادته في الصحيح فيدب الوقاع تحقيقا لخلافه لان الكفارة لا يجب
عنده بغير الوقاع تحقيقا لخلافه لان الكفارة لا يجب عنده بغير الوقاع له ان رمضان متيقن
في حقه وشك غيره لا يبطل يقينه ولنا انما رواه تحتل ان يكون حيا لا هلالا فلا يكون متيقنا
في حقه من ان ردا لقاضي شهادته حكم منه انه ليس من رمضان وهذه الشهادة مانعة
عن وجوب الكفارة **ولا يفطر المنفرد بروية الهلال** اذا صام ثلثين يوما **لامع التا**
وان انفرد في هلال الفطر لم يفطر لقوله عليه السلام الصوم يوم يصومون والفطر
يوم يفطرون والناس لم يفطروا في ذلك اليوم فوجب ان لا يفطر المنفرد بروية هلال
انوا الليث لكن لا يتوكي الصوم لانه يوم عيد عنده كذا في التبيين **واقتوا رمضان**
بعد ان اغسل المظلع يعني اذا كان بالعمامة كخيارا ونعمهم يقبل شهادته والواحد البالغ
العاقلة هلال رمضان حر اكل او عبادا كراكان او انثى عندنا ولا يقبل عند مالك
وانما قال بعدل لانه لا يقبل بقول فاسق اتفاقا وفي الثانية يقبل شهادته الواحد على شهادته
الواحد وشهادته الميودنة قدف بعدا الثوبة في ظاهر الرواية له ان هذا نوع شهادة

فيشترط فيها الحد كسائر أنواعها ولما روي انه عليه السلام قبل شهادة الاعراب وحده
 على روية هلال رمضان ولان هذا خبر في الدنيا فقبل فيه قول الواحد ولهذا لم
 يشترط فيه انفا الشهادة ثم اذا صاروا ثلثين يوما بشهادة ولم يروا هلال شوال لم يفتوا
 في قول اي حنفية واي يوسف **ومنت في الفطر والاصح** اي ثبت الهلال في عيونا
بعد لبن اذا كان في الساعات لانه تعالى بالعبد من فروع الجهاد من الفطر وتوسعة لحوم الاضحية
 فاشترط الحد والعدالة ولفظ الشهادة **والاصح** يعني اذا لم يكن في المظلم علم لم يثبت
 الهلال الا بشهادة جماعة **بوجوب اخبارهم العلم** لان النذر بالروية في هذه الحالة
 توجب تهمة الغلط بخلاف ما اذا اعتل المظلم لانه يجوز ان يفرده البعض بحكمة نظره او
 بان يشق العيم فتشقق له النظر فلو احدى للشيخ ان يكون اهل محلة وعند اي يوسف محسوس
 رجلا اعتبارا بالقسامة والاولي ان يفوض ذلك الى راي الامام لحل المراء من العلم هنا
 غالب الراي لا العلم القطعي **والاكفيا بالاثنتين** وقت اشكتاف المظلم **رواية** عن اي
 حنفية اعتبارا بساير الحقوق وذكر الطحاوي يسمع شهادة الواحد اذا كان من خارج
 المصر لقلة الموانع فيه وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر **ومعه اذا روي قبل**
الزوال للماضيه في الصوم والفطر يعني اذا روي الهلال قبل الزوال فلا ابو يوسف
 هو الليلة الماضية حتى لو كان هلال فطرا فطروا وان كان هلال رمضان صلوا **وهما**
للمستقبل يعني قال الهلال في النهار الليلة المستقبل راو قبل الزوال او بعد قيد بقوله
 قبل الزوال لانه لو راوه بعد جعل الليلة المستقبل اتفاقا له ان الشيء ياخذ ما قبل منه
 قاله لاله اذا راوه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية واذا راوه بعد يكون قريبا لليلة
 ولما ان الهلال المربي في النهار مشكوك في انه من الماضي او المستقبل فلا يعتبر بحسب
 ذلك اليوم من آخر الشهر الماضي وعن اي حنفية ان راوه اعوام الشمس فهو لليلة الماضية وان
 راوه خلف فهو لليلة المستقبل **واذا ثبت وجه الهلال في مصر لزم سائر الناس احتياطاً حتى**
 اذا صار اهل بلد ثلثين يوماً واهل بلدة اخرى تسعة وعشرين يوماً لم يثبت الهلال فيهم
 فراءوا هلال شوال يجب عليهم فضا يوم هذا اذا كان بينهم تقارب في المظلم **وقيل بغيره**
باختلاف المطالع فلا يلزمهم هذا هو لانه لان الاقطار مختلفة والشمس اذا تحركت درجة
 تحقل ان يكون طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لقوم وعروب الشمس لقوم واهل كل بلد مخاطب
 بما عنده لما روي عن كريب ان اهل الشام راوا هلال رمضان ليلة الجمعة واهل المدينة راوا
 ليلة السبت فقيل لاي عيسى لاكتفى بروية اهل الشام فكذلك امرنا رسول الله **ولا يبا**
يوم الشك وهو اليوم الاخر من شعبان المحتمل ان يكون اول رمضان **الانظر** لانه عليه
 السلام قال هكذا ثم ان وافق الشك يوماً كان معناه بصومه فالصوم افضل والا فالفطر

حكم

افضل

٤

افضل احذر ان راعى ظاهر النبي وقيل ان كان في انما يصوم والا فلاوا المختار ان يظهر المفتي
 العامة بالانظار الي ان يذهب وقت النبي في يومهم بالانظار حذر راعى شبه الرافض لا
 ان صوم يوم الشك واجب عندهم او دفعوا لهم العامة من ان النفل اذا جاز فيه جاز
 الفرض وبصوم المفتي خاصة لانه هو العارف كيفية النبي بحيث لا يدخل في الكراهة بان يوي
 التطوع ولا يخطئ باله صوم رمضان ولا واجب اخر لانها مبهمة فيه ولا تردد ايضا بين
 وصفي النبي بان يوي فيه الفرض ان كان من رمضان وواجب اخر او التطوع ان كان من
 شعبان وهذا مكروه ايضا لانه ينافي للفرض من وجه ولا يرد ايضا في اصل النبي بان يصوم
 ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان **فصل** فيما يجب القضاء وما لا يجب وفيما كان
 للصائم فعليه **بوجوب القضاء على من جامع فيما دون الفرج** فمن عالج ذكره بيده او بيمين الخدين
 او بالسرم قيد بالقضاء اجترأ راعى الكفاية لانهما يجب في الجنابة الكاملة وهذه الجنابة
 نافضة لكون المحل غير مشترى وقيد بما دون الفرج لانه لو جامع الفرج قبل ان يركب
 القضاء والكفاية جميعا اترك او لم يترك لان الجنابة تكاملت بقضاء الشهوة في محل مشترى وهو
 يحصل بلا اثرال وعن اي حنفية ان لا كفارة في الذبواتيان الصغير الغير المشتهر لانه منزلة
 الجماع فيما دون الفرج **او في البهية** او امرأة ميتة **فانزل** هذا قيد لقوله جامع ولقوله اي
 انما قيد ههنا لانه لو لم يترك فيهما لا يفسد صومه ولا تنقض ايضا وضوء **او قيل** او ليس انما
 يشترط **وقيل** ويكره للصائم **القلة** اذا لم يامن على نفسه من الجماع او الاثرال قيد به لانه
 لو امن منهما لا يكره **ولا يجب باحتمال** لقوله عليه السلام لما لا فطر من الصيام التي واحتماله
 والاحتمال **واكتال** لما روي انه عليه السلام اكمل وهو صائم ولا فرق بين ان يحد طعم
 الكحل في حلقه او لم يحد كذا الويزق فوجد لونه فيني الاصح **وادهان** لان ما دخل من
 الدهن في المسام لا ينافي الصوم كما ان الصائم المغسل يجد برد الماء كبد **ودرع في** يعني لا
 يجب القضاء بقلبة التي عليه وخروجه من ثمة قل او كثر **لا تعذر** بالجر عطف على ذرع ونبي النبي
 اثبات يعني يجب القضاء بتعد التي لقوله عليه السلام من ذرعه التي فلا قضاء عليه ومن استقا
 عمد ان عليه القضاء **وتعذر** ابو يوسف في اقتداد التي الصوم **املا التمسك** اي في صوت
 الاستقاء **وتعذره** اي يعتبر الامتلا ايضا في عود التي الى الداخل سواء اعاده او لم يقد **وتعذره**
 اي لوجوب القضاء وهو متعلق بقوله يعتبر **لا التعذر مطلقا** يعني اعتبر محمد قصد الصائم
 وجعله في ابتد التي وعذره سواء كان ملا التمسك او لم يكن لا في يوسف انه اذا كان ملا
 التمسك بعد خارجا لا تنقض الخارج لطهارة به ونفس الصوم واذا عاد حال كونه ملا التمسك
 بعد داخل لا ينقض انصافه بالخروج حكاه ولا كذلك اذا لم يلا فلا يفسد ولمحمد قوله عليه السلام
 من استقا عمد ان عليه القضاء من غير فصل بين القليل والكثير واذا اعاده بوجد من الصائم

الادخال الى الجوف فيفسد صومه وان قل اني اعلم ان خلاصه المفهوم مما سبق ان
 صورة الاستقناء في الصوم عند ابي يوسف اذا كان ملائمة سوا عاد التي يوجب اول يوم
 او اعاده لا تصان بالخروج وعند محمد يفسد على كل الاحوال لوجود التخييفه واما اذا غلب
 التي فان كان ملائمة يفسد عند ابي يوسف سوا عاد او اعاده ملائمة وعند محمد لا يفسد
 اذا عاد ولم يعد لا بعد اتمام الصنع منه وفسد اذا عاد وان لم يكن ملائمة لا يفسد اذا
 عاد او لم يعد بالانقضاء وعند محمد اذا عاد ولم يوجب اي القضاء **لازال من اذا**
نظر او فكر وقال مالك يجب به القضاء لانه انزل بشوق الفطر فصار كالاثر باللسان
 ان المفسد قضاء الشروع بفعله في الحمل كالمس والنظر ليس بفعله في الحمل فصار كالاثر واما اذا
 عاج ذكره حتى امن يجب عليه **ولا بالاكل والشرب والجماع ناسيا** يعني اذا فعل الصيام حين
 الاشياء ناسيا لا يجب القضاء عندنا وقال مالك يجب لان الشيء لا يفيق من مناسيه وهذه الاشياء
 ساقية الصوم فلا يجماع كسلام الناس في الصلوة قلنا قوله عليه السلام من افطره رمضان
 فلا قضاء عليه ولا كفارة فاذا ثبت هذا الحكم في الاكل والشرب ثبت في الجماع بشبهة النص بينهما في
 وجوب الامساك عنها بخلاف الصلوة لان فيها هيئة مذكورة ولا اعتبار للقياس في مورد الشك
ولو ظن فطره به يعني لو ظن من افطره ناسيا ان صومه **فسد** فافطره **او افطر على ان**
في الطلوع اي في عدمه **والغروب** اي في وجوده يعني اذا اكل على ظن ان الصبح لم يطلعه
 وكذا لو كان طالعا او افطر على ظن ان الشمس قد غابت ففعلت لم تعرف **قضي** وهو جواب لو شك
 في الطلوع فافطر وقد كان طالعا وانما لم يجب الكفارة لقصور الخاتمة في هذه المسائل احدم
 النقد الى الانظار قيد بقوله اي باكله ناسيا لانه لو ظن فطره بالاحتياط ونحوه فافطر فعليه
 الكفارة مطلقا لانه شئ لا يكون مفطرا محال وقال ابو يوسف اذا سمع الفطر حدثا يتوهم
 ولم يعرف تأويله لا كفارة عليه واما اذا اتهم الجاهل بعد افتائه المفتي بالفطره فلا كفارة عليه
 اتفاقا وانما قدرنا في الطلوع احدم لانه لو ظن في وجود الطلوع فافطر فطره لم يوجب له
 عليه وعن ابي حنيفة يلزمه القضاء لان غالب الراي دليل على العمل به وقد رآني الغروب
 الوجود لانه لو ظن بعدم الغروب او شك فيه فافطر ولم يبين الحال فعليه الكفارة لان
 النهار كان ثابتا فلم يعرف روايه وان تبين انها غربت فلا قضاء وفي الخاتمة ان شهادتين
 على غروب الشمس واخران على عدمه فافطر ثم ظهر انها لم تغرب فعليه القضاء وان شهدا ان
 على طلوع الفجر واخران على عدمه فافطر ثم ظهر انها طالع فعليه الكفارة لان الشهادة على الراجح
 مقبولة فلا يجازيها الشهادة على النبي **واوجبت** اي القضاء **على الموضع ناسيا وعلى**
من صرت فيه مائلا وقال مالك يجب عليها لان صومها باق لا يفسد امر الفصد منها فكلما
 كان ناسيا ولنا ان مفسد الصوم وجد فوجب ان يفسد وحكم الناسي ثبت على خلاف القياس

فلا يقاس عليه غيره **ونظره لدخوله** اي يجعل اجاب القضاء مطرد ايما اذا دخل الما
 في خلق الصائم من **مضمضة وان لم بالغ** وقال الشافعي لا يجب اذا لم بالغ ويجب اذا
 بالغ له قوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والسيان ولنا ان المفطر وصل الى جوفه بسبب
 فعل عمد ففسد صومه واما الحديث فالمراد منه دفع الاثر في النهاية هذا اذا كان
 ذاك الصوم فان لم يذكره لا يفسد وفي المقابل كذا الخلاف في الاستنشاق اذا وصل الى
 جوف الراس لحل تحصيل المضمضة بالذكر لانه دخل وقوعه وفي الاستنشاق يندر لكن
 طبع الما السفل لا التعليل **ولو افطره اذ نه دهن** يقال قطرا الماء وقطره يتعدى ولا
 يتعدى **او احسن** يفتح الثاني وضع الحق في الدبر **او استعوط** يفتح الثاني صب السعوط
 وهو الدواء في الانف ولا يقال يغم القنا **ودخل حلقه امطر او لم** انظر اما اذا افطر
 او استعوط فلو وصل الدهن او الدوا الى الدماغ لا يصلح البدن والدماغ كالجوف لان
 قوام البدن بما قيد بالدهن لانه لو فطره اذ نه ما لا يفطر لان الما لا يصلح الدماغ
 بل يفسده كذا في الهداية وذكر في الخاتمة ان صب الماء اذ نه فاصبح انه فسد لانه وصل
 الى الجوف بفعله صلاح البدن كما لو ادخل خشب في دبره وغيم ولو ام استنشق وصل
 الما الى دماغه افطر وفي جوامع الفقه لو ادخلت الصابون في جوفها او دبرها
 لا يفسد على المختار الا ان يكون سلولة بما او دهن وكذا لا يجب الفسل في الاصح **لا ذنب**
او عيار او دخان او طعم الادوية يعني لا يفطر في هذه الاشياء لعدم امكان التجرز
 عن ذلك **ولو افطره احلله** وهو يخرج البول ويخرج اللبن ذان الذي مما اود
حكم ابو يوسف لانه وصل الى الجوف من منفذ فاشبه الحقنه **روايت في**
رواية اي وافق محمد ابا يوسف في رواية وفي رواية وافق ابا حنيفة في انه لا يفطر
 ولمحمد انه لا يفسد بين المثانة والجوف وانما يجمع البول فيها بالترشح هذا الاختلاف
 فيما اذا وصل المثانة واما اذا لم يصل بان كان في قصبة الذكر بعد ان طرا اتفاقا
 وكذا الخلاف فيما اذا افطر في قلبها وقال الامام الاسيحا في الصحيح انه يفطر **او وصول**
دوا اراد به الرطب لان الدوا اليابس ينشف رطوبة الجراحة فيضيق لذلك منفذها
 فلا يصل كذا في الكاظم والترمذي على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان الياس وصل الى
 جوفه ففسد صومه كذا في التقريب القدر من ائمة بلل الدوا والتشديد وهي جراحة واصلة
 الى الجوف **الى الدماغ او الجوف مفطر** عند ابي حنيفة وهو يشد بدا الطاهر لقوله
 ووصوله لا لا يفطر لان وصول الدوا غير متيقن لان مجرى الجراحة يفتح نازع وينضم اخري
 فلا يفسد الصوم بالشك له قوله عليه السلام الفطر ما يدخل وقد دخل جوفه ما يصلح بدنه
 فيفسد صومه ووصوله متيقن لان رطوبة الدوا لا رطوبة الجراحة فيزداد طبعه مالا

الى الاسفل فجعل الى الجوف **وعلم به** اي ابو يوسف بوجوب القضاء **اذ اخرج** الله من كان
 مجامعا جازيته **بطلوع الفجر وخالفه** محمد لانه امره في لا يمكنه الاحتراز عنه الا بالاحتراز عنه
 يفسد به كاتراغ الناس اذ اذكره ولا يوسف ان اخرج جز من الوطي واخره وقد وجد بطلوع
 الفجر يفسد صومه واول جز من جماع الناس كان غير مفسد بالحدث فاعتبر اخره باوله **عائشة**
نذره لانه يعني اذ اجماعنا سياتر ذكره لانه صومه لا يفسد عندنا وقال زفر بن مطران
 النزع جز قليل من الوطي وجد حالة التذكر يفسد ولنا انه لم يوجد منه الا الامتناع عن الوطي
 وهو ركن الصوم فكيف يفسد **وابتلاعه** اي عكسنا ابتلاعه **السبعين من اسنانه** يعني
 اذا ابتلع قدر يسيرا من الطعام من بين اسنانه ذاك الصوم لا يفسد عندنا وقال زفر
 يفسد قيد باليسير لانه لو كان كثيرا يفسد اتفاقا وهو مفقد الحصة في رواية عن ابي
 حنيفة وقيل ما يتلع بغير ريق وقيد بقوله من بين اسنانه لانه لو ادخله من خارج فابتلعه
 كان كانه بغير موضع يفسد قل او اكثر وان كان مضغ فان كان مقدار الحصة يفسد ايضا اتفاقا
 وان كان اقل لا يفسد اتفاقا لانه يمتد بلسانه ولا يصل الى جوفه شي له اطلاق قوله
 عليه السلام الفطر مما دخل والقم له حكم الظاهر وهذا لا يفسد المضمضة الصوم ولنا
 ان القليل لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصارت منزلة ريقه والكثير يمكن الاحتراز عنه
 لانه لا يبقى بين الاسنان غالبا ولو ابتلع قدر الكثير فلا كفارة عليه عند ابي يوسف لانه
 بجافه الطبع وعليه الكفارة عند زفر لانه طعام متغير ولو كان الخارج من بين اسنانه دما
 غالبا على ريقه او مسلويا لم يفسد ان ابتلعه فوجب عليه القضاء دون الكفارة **وب**
قضاء اليوم المنذور صومه افقد ورفلان وقد قدم جدا كله **وخالفه** يعني من قال الله
 على ان اصوم يوم يتقدم فلان قبل الزوال بعد اكل النذور او بعد الزوال ولم ياكل قال
 ابو يوسف يجب عليه قضاء ذلك اليوم وقال محمد لا يجب لان المعلق بالشرط كالمفوض
 عند وجود الشرط وصار كما لو قال بعد الاكل او بعد الزوال لله على ان اصوم هذا
 اليوم ولا يي يوسف انه واجب عليه يوم التقديم وما يخص بوصف يتباني اداؤه فصيح
 ذمته واذا اعترض عليه ما يلبس الا بالزوم قضاءه كما لو نذرت امرأة ان تصوم شهرا
 يلزمها قضاء ايام حبسها **ولزم بالشرع بالنفل** يعني من شرع يصوم نفل يلزمه انما هو عند
 وقال الشافعي لا يلزم للاروي انه عليه السلام قال لم هي ان حين كانت صائمة فافطرت ان
 كنت قاضية فاقضي يوما مكانه وان كان صومك تطوعا فان شئت فاقضي وان شئت فلا
 ولنا قوله تعالى اعلمكم ثم الافطار في التطوع غير مباح عندنا بلا عذر في احادي الروايتين
 والاضافة عذر ان نادى صاحبه اكله وقيل اذا اوثق على نفسه القضاء بفساد وان لم يبق
 لا يفسد ولو شرعت متطوعه ثم افطرت ثم حاضرت **او جئنا القضاء** وقال زفر لا يجب

عليها قضاء ذلك اليوم لانه بالخيار بين انه ليس بمحلا للصوم والمفسد في اخره واوله سوا
 ولنا ان شرعها للصوم كان صحيحا فلم واعراض المنا في انما في الصوم لا يفسد في
 ذمته فصارك كما لو نذرت صوم الغد فافطرت ثم حاضرت فيه لا يفسد عنه القضاء وحكم اي
 ابو يوسف بوجوب القضاء **الشروع منه متفلا يوم العيد** اذا افسده لان الشروع ملزم
 كالنذر ولو نذر يلزمه القضاء بالانفسا فكذا هذا وقال لا يجب لان الشروع غير ملزم
 لانه بل يكون عمله مصونا عن البطالان وصوم العيد حرام عنه فلم يجب انما به بالشرع فلا
 يجب قضاءه بالانفسا وقيد بقوله متفلا لانه لو شرعه ناذرا يجب قضاءه اتفاقا **وب**
نذره ونوجب قضاءه يعني اذ اذكره صوم يوم العيد صحيح نذره ووجب قضاءه بالانفسا
 عندنا وقال الشافعي لا يصح لان النذر بغير الشرع باطل ولنا ان صوم العيد
 باطل ومنوع عنه من حيث ان فيه معنى الاعراض عن ضيافته الله فيجمع نذره نظرا الى
 اصل الصوم ولو صامه صحيح عن نذره لانه اذا كانا التزمه ولكن منع عن ادايه نظرا الى معنى
 النبي فيصار الى خلفه وعن ابي حنيفة ان نذره انما يصح اذا لم يعرج يوم العيد بل قال
 غدا وكان الغد يوم العيد ولو صرحه لا يصح لانه قارن به وما هو منه عن كذا لو قالت لله
 علي صوم يوم حيي لم يصح نذرها ولو قالت صوم غدا صارا الغد يوم حبسها يصح نذرها
ولو قال لله علي صوم لداي نوي اليمين يجعله ابو يوسف **للاول** اي للنذر
 حتى لو لم يصح يجب قضاءه دون كفارة اليمين **وهما** اي يعني صاحبه بجعلانه للنذر
 فاليمن معاقبة بقوله نوي النذر واليمين لانه لو لم يواضدها او نوي النذر لا يصح
 او نوي النذر ونوي ان لا يكون ميمنا يكون نذرا اتفاقا ونوي اليمين ونوي ان لا
 يكون نذرا يكون ميمنا اتفاقا ونوي اليمين لا غير يكون ميمنا عند ابي يوسف ويكون نذرا
 وميمنا عندنا لانه ان هذه الصيغة حقيقة في النذر مجاز في اليمين ولهذا لا يتوقف النذر
 على اليقين ويتوقف اليمين عليها فالعمل بالحقيقة احق ولما ان هذا الكلام نذر بصيغته
 ومبني بموجبه لان حكمه تخريم ترك المنذور وهو كان مباح قبل النذر وتخريم المباح
 بمن فاذ نوي ان يكون النذر بمقصود افقد نوي ما احتمله الكلام فيعتبر ويجوز ان ثبت
 الحكم ان بلفظ واحد كشرا القريب فانه تملك بصيغته وتخبر بموجبه وكالجهة بشرط العوض
 كانهما هبة انتد او بيع انتد وليس يجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه كلام لكن لا يحتمل المقام **ومنع**
تقديمه وقال **النذر فيه قبل حلوله** وقيد يعني اذ اذكره ان يصوم رجب او عتكت فيه مثلا
 ميمنا فصام شهرا قبله او عتكت قال محمد لا يحزبه وقال لا يحزبه قيدنا بالصوم والاعتكاف وهما
 العبادتان البدنيتان لكي يدخل النذر بالصلح ويخرج النذر بالصدقة لانه لو نذر ان تصدق
 في رجب تصدق قبل مجوز اتفاقا لانه ان تعيين العيد معتبر حتى لو نذر يوم العيد وصامه

صح و لو نذر يوما مطلقا فصام يوم العيد عنه لا يصح ولما ان النذر ايجاب الفعل ذمته من جهة انه قربة لان جهته وقوعه في شهر معين فيصبح التقديم على ما عينه كمالو نذر ان يتصدق في رجب فتصدق قبله بحوزة **ويكون للصائم مضغ على رطب** اي ممضوع لان من رآه من بعيد نظنه اكلا قال علي رضي الله عنه اياك وما يسبق الي القلوب السكار وان كان عندك اعتد قيد بالرطب لان غير الممضوع يفسد لانه قد فسدت ويصل الي جوفه وقيل الاسود منه بفسد وان كان ممضوعا لا يفسد وبالمضغ ويكره للرجل الغير الصائم ايضا اذا لم يكن من عله كالنحر لما فيه من تشبه النساء **وذوق الطعام** لما فيه تحريف الصوم على الافساد وفيه الخابية ان كان فوج المرأة او مولد الامه سي الخلق لا يكره ذوقها وفيه التحنيس هذا في الفرج واما في التطوع فلا يكره الذوق لان الاطراف فيه يحذر مباح اتفاقا وكذا في غير ذوقه رواية عن ابي حنيفة وفيه المحبط لا باس للصائم بذوق العسل والطعام لعرفه جيد ولم يرد فيه كبره يغبين فيه **ومضغه** اي يكره مضغ الطعام **للمصغير بغير ضرورة** قيد به لانه لو كان لها ضرورة الى المضغ بان لم يجد من يمضغ لصبيها الطعام لا يكره كيف ولو خافت على ولدها فحوز له الاطراف فالمضغ اولى **والاستنشاق والاعتساف والتلفف بثوب للبرد مكروه** عند ابي حنيفة لما فيه من التضييع في اقامة العبادة وكما قاله ابو يوسف لما روى عنه عليه السلام صب الماء على راسه من شدة الحر وهو صائم وفي هذه الاحتياكون على العبادة ودفع التضييع الطبيعي **وقيل يكره المضمضة** يعني وهو لما فيه من توهيم الاطراف ولا وهم للمضو لانه مقيم للسنة **وكرهه المباشر والمعاينة والمصافاة** رواية عن ابي حنيفة لما فيه قرب من ارتكاب المحظور ولما فعله عليه السلام هذه الاشياء صومه فلو كان مصونا عن ارتكاب المحظورات **فلا يكره الاحتجامة** لما روي انه عليه السلام اجتمعت وهو صائم **ولم يكرهوا السواك الرطب** اعلم من ان يكون رطوبته اصلية او عارضية بالماء او بالمالك يكره لما فيه من التعرض على الفساد بسبب رطوبته قيد بالرطب لتحقيق خلاف مالك لان المكروه هو الرطب والانه السواك عندنا غير مكروه وطبا كان او يابس لقوله عليه السلام حين خال الصائم السواك **ولا يكرهه اي السواك في اخر النهار** وقال الشافعي يكره لقوله عليه السلام خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك والسواك يزيله قيد بآخر النهار لانه في اوله مستحب اتفاقا ولنا اطلاق مارونيا والمراد مما رواه نفي كراهته المكالمه مع الصائم لا الخلوف في نفسه **وستحب التحجير** لما فيه من التقوية للعبادة **ولم يكرهوا اتباع الفطر** اي ابطال عيب الفطر **يست من شوال** اي يصومها وقال مالك يكره لما فيه من تشبه اهل الكتاب في زيادتهم على المفروض ولنا قوله عليه السلام من صام رمضان واتبعه شتا من شوال فكما صام الدهر كله والنسبة ممنوع لو فوج الفصل بيوم الفطرية الخابية ان فوجها فوجا

من الكراهة **فصل في الكفارة** **جب مع القضا الكفارة وجعلوها اي كفارة الصوم كالقلم** اي كفارة الطهارة وجعلها على الترتيب بان يجعل عليه تحوير رقة ان يجدها والافضام شهرين متتابعين وان لم يستطع فالعام ستين مسكينا لقوله عليه السلام من افطر في نهار رمضان عامدا فليطعم مائة مسكين **لا البمين** يعني جعل ما لك ككفارة رمضان ككفارة البمين في وجوبها على التخيير حتى ان من افسد صومه باجماع فعندما كان شاعن رقة وان شاعن ستين مسكينا وان شاعن شهرين متتابعين لان الخبر ثابت في كفارة البمين وجزا الصبي فكذا هذا لان الكل كفارة وجنس واحد وفيه التحنيس لوصام احدا وستين يوما للقضا والكفارة ولم يعين اليوم القضا جاز لان الغالب ان الذي يصوم عن القضا والكفارة يد ابا لقضا **علي من جامع** وهو متعلق بجم ولم يشترط معه الاتزال لانه ليس من تمام ما فيه الاجماع ولهذا يجب الغسل وان لم يتزل **في اجد السيلين** قيد به لان من جامع فبادر بها لا يجب الكفارة اترك او لم يتزل كما سبق بيانه **في نهار رمضان** قيد به لان اجماع في غير صوم رمضان لا يوجب الكفارة لان جنسية رمضان ابلغ **عامدا** قيد به لانها لا يجب على من جامع ناسيا لعموم قوله عليه السلام من جامع ناسيا لان البمين ان جاصل من جهة صاحب الشرع فالتحق وجود اجماع **بجهده** **ولم يوجبوها بالنسيان** وفي مالك يجب الكفارة على من جامع ناسيا لعموم قوله عليه السلام من جامع في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر قال المصنف في شرحه والمشهور من مذهبنا في النسيان كجهننا نقول على هذا ترك ذكر الخلاف كان من عين الانصاف لان بيان الخلاف في غير المشهور ينقص الى التطويل المبحور معناه ذكره شرحه في كثير من المواضع انه ترك الخلاف المذكورة المنظومة لان ذلك القول غير مشهور **ولا تعدد ما اي الكفارة تعدد** اي تعدد اجماع في ايام رمضان الواحد وفي الشافعي يلزم عليه كفارات متعددة بحسب تعدد الوقاع قيد بتعدد اجماع لانه لا كفارة عندك بالاكل والشرب قيد باجماع بكونه في ايام البمين لو تكررت يوم واحد كفارة واحدة اتفاقا قيد بامضان بالوطء لانه لو تكررت ايام رمضان تعدد الكفارة اتفاقا كذا في الحقايق له ان المسبب متعدد بتعدد السبب كما تعدد الكفارة بتعدد البمين وكما لو كثر الاول ولنا ان كفارة رمضان شرعت لمجرد العقوبة لان جبر النفسان حصل بايجاب القضاء والعقوبات اذا اجتمعت تدخلت بفضل الله لان الزجر حصل بواحد كما ان الحدود تدخلت بتكرار الزنا بخلاف البمين لان كفارته شرعت لتكثير حرمة الاسم وما شرع جبرا لا تدخل كفارة رمضان بخلاف ما لو كثر الاول لانه تبين ان الكفارة الاولى لم تقع ناجزة **ونوجها على المطاوعة** وفي الشافعي لا كفارة على امرأة لها وعت باجماع لان الكفارة جز الفعل وهو ثابت للفاعل فيجب عليه والمرأة ليست بفاعلة

فادرك عدة من ايام اخر ولم يصم ثم مرض فاستمر مرضه الى ان مات كذا في النهاية وقال
الشافعي لا يجب عليه الا يصام بل يودي من جميع التركة وليه بقدرها كما كان يودي من العبد
منها بلا ايضا ولنا انه عيادة فلا بد فيها من الاختيار ولو اديت بلا ايضا يكون خيرا
ولا يجوز الصوم عنه يعني لا يجوز لولي له ان يصوم عنه ما وجب عليه من القضاء عندنا في
وقال الشافعي يجوز لقوله عليه السلام من مات وعليه صيام صام عنه وليه ولنا ان الحد
المشهور لا يصوم احد عن احد والمراد مما رواه هو الاطعام لانه يدل على الصيام توفيقا
بين الحديثين **ولو نذر صوم شهر مثلا** لو نذر مريض في رجب ان يصوم شعبان **فصح اياما**
من شعبان **الزمن** فصح قضاء ما نذر به **فقد رها** اي بقدر ايام صحت له لانه لو لم يصم لم يلزمه
شي ولو صح شهرها لزمه كله واذا صح بعض شهر لزمه بقدره اعتبارا بقضاء رمضان **وهي**
بكله اي صاحبها الزمان بقضاء كل الشهر فيجب عليه الا يصام بالاطعام عن الكل كما يصح اذا نذر
صوم شهر ثم مات قبل تمامه فانه يلزمه الا يصام بكله اتفاقا لان الكل واجب في دمه من
فوجب عليه تقريظها بالفدية عند عجزه بخلاف رمضان فان نفس الوجوب فيه انما يجب
بادراك عدة ايام اخر وقدر رها بقدر رها **والمرض المبيح** عند ابي حنيفة **خوف ازدياد**
اي ازدياد مرضه **بالصوم** وقال المرض المبيح **عجز عن القيام بالصلوة** ثم من الزيادة
المرض اما بغلبة طئه او بقول طبيب حاذق ولو برا من المرض ولكنه ضعيف لا يفتقر
لان المبيح هو المرض لا الضعف وكذا لو خاف من المرض لا يفتقر وقوله خوف ازدياده
اشارة الى هاتين المسألتين له قوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر فليه ولا لم يكن نفس
المرض مظنة المشقة او بعض المرض يتقص بالصوم قلنا المرض المبيح ما هو من مرضي كالحرج والما
السفر مظنة المشقة بكل حال قلنا اصل السفر مبيح ولما ان الشيخ اعتبر العجز عن القيام
في الصلوة عذرا في ترك فرض القيام فبعض المرض عذرا في ترك الصيام اعلم ان ازدياد المرض
مبيح اتفاقا والخلاف غير مذكور في الكتب المشهورة من الهداية والمنظومة وغيرهما لعل
المصنف وجد رواية ولو ترك ذكر الخلاف لكان اول **ونفسر الحامل** وهي التي لها حمل
وهو يفتح الحامل في البطن **والمرض** وفي الصحاح يقال امرأة مريضة بلائها اذا كان لها
ولد مرضعه فان وصفتهما بارضاع الولد قلت مرضعه والرضع الذي يحض اللبن **الخوف**
على الولد او نقضه وفي الكفاية المراد من المرضع الظير لا يها لا ينكح من الامتناع لوجوبه
عليه بالايجاب ولما لم يفسر عليها الارضاع الا اذا امتنع الاب من استئجار مرضع اخر في
ولا وجب عليه فدية وقال الشافعي يجب ان يفطرها حصل لشخص من اللام والو
فوجب عليه القضاء ولتنع ولدها العدة اقله بالخوف على ولدها لا بالوضاقت على نفسه
لا فدية عليه اتفاقا من الخلفاء له ان الولد عاجز عن الصوم فيكون لاجله كالفطار الشيخ

الفايز

الفايز ولنا ان الفدية خلفت عن الصوم والفدية جمع بين البدل والحصل والشيخ
الفايز وجب عليه الصوم ثم انتقل الى الفدية لعجزه والطفل لم يجب عليه الصوم فكيف بقا
هو عليه مع ان الفدية في الشيخ ثبتت على خلاف القياس **واوجوبها** اي الفدية **على الشيخ**
الحاجز عن الصوم بشرط ان لا يمتنع عجزه وقال مالك لا يجب لان عجز الشيخ لا يزول بغير
فطار كالصبي ولنا قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس اي لا يطيقونه
المراد منه الشيخ الفايز بالاجماع وفي الخاتمة من وجب عليه صوم شهرين من كل سنة
الصوم فلم يصم حتى صار شيخا فانما لم يجزعه الفدية لان ذلك الصوم يدل عن التكبر
بالمال لانه لا يصار اليه الا عند العجز عن التكبير بالرفقة والفدية انما يجوز عن صوم
هو اصول بنفسه وفي الفدية لو نصدق الشيخ الفايز في الليل عن صوم الفدية جزيه
ومسكك عن المفطرات على وجه الاستحباب من بلغ او اسلم في رمضان **بقية يومه**
تصالحق الوقت تشبها بالاضايم من لكن للصبي ان يتوب النطق اذا بلغ قبل الزوال
لانه اهل للتطوع قبل البلوغ والكافر ليس باهله **ولا بعضه** لان القضاء يستلزم
سبق الوجوب ولا وجوب عليه ما لعدم اهليتها والصوم لا يجزي خلاف الصلوة
يجب يجب قضاؤها اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان السبب فيها الجز المتصل
بالاداء فوجدت الاهلية عند ذلك وفي الصوم السبب هو الجز والاول من اليوم
والاهلية متقدمة عنده **ولو قدم** المسافر بعد الاكل او افاق المجنون **بعضه**
اي بعض اليوم او تسحر وهو لا يعلم طلوع الفجر **او طهرت** الحائض والنفساء بعض
اليوم **نوجب امساكها** اي امساك ذلك البعض وقال الشافعي لا يجب قيدا بالقدم
والطهارة لان الامساك لا يلزم المسافر في سفر ولا الحائض في حيضها اتفاقا وفي الخاتمة
لو افطر خطا او متعمدا او مكرها او افطر يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان يلزمه الا
اتفاقا له ان الصوم لم يكن واجبا عليهم في اول الايام فلا يجب الامساك للتبعية الذي
هو خلف عنه لان الخلف انما يجب على من يجب عليه الاصل ولنا ان امساك بعض اليوم
واجبا عليهم تعظيما للوقت على وجه الاضالة لا التبعية لانهم كانوا اهلا للصوم الا برك ان
المسافر اذا صام يقع عن الفرض والحائض اذا طهرت يجب عليها قضا الصوم ولو لم تكن اهلية
لما وجب **ويقتضي المعنى** عليه ما بعد يوم **الاغما** يعني من اغنى عليه في رمضان لم يقض
اليوم الذي حدث فيه الاغما لان ظاهر حال المسلم وجود النية منه وتقضي ما بعده لعدم
وجود النية فيه **ولو استوعبه** اي الاغما رمضان **قضا** اي كل الشهر لا يقدم النية يكون
الاغما نوع مرض لا بناء الوجوب هذا اذا حدث **الاغما** في اخر شعبان لانه لو احدث
في اول ليلة من رمضان لا يقتضي يوما حدث في ليلة الاغما لان ظاهر حال المسلم يدل

على وجود النية فيها حتى لو كان مترنكا لا يصوم رمضان او مسافرا فاعني عليه فيها حتى
كل الشر لعدم ما يدل على وجود النية كذا في التبيين **وعكسوه او استوعبه الجنون**
يعني من جن رمضان كله لم يقضه عندنا وقال مالك قضاءه لان اعمال كل الشهر لم يكن
متاقيا لوجوب قضاءه فكذا الجنون ولنا ان المتد من الجنون يمنع الوجوب دفعا
للخرج فحول استيعاب الشرح اذا ضل بين المتمد وغيره خلاف الاعمال لانه لا يمتد
شهر غالبا كالنوم وفي النهاية المراد من استيعاب الشهر لا يمكنه صوم يوم فيه حتى
لو افان بعد الزوال من اليوم الاخير من رمضان لا يلزمه القضاء ان جنونه لم يكن
مستوعبا من جهة الاوقات وذكر في الفصول الصحيح انه يلزمه **ولو جن بعضه** بضم
الهمزة اي لو صار جنونا في بعض الشهر ثم افان سوا كان جنونه اصليا بان كان بلغ مجنونا
او عارضا بان كان بلغ مقيما ثم جن **نلزمه قضا ما مضى** وقال الشافعي لا يلزمه لانه
اذا استوعب الجنون الشهر منع وجوب الكل فاذا استوعب الجنون الشهر لم يمنع
بقدره ولنا ان سبب الوجوب وجدة حقه كما قال تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
والمراد به بعض الشهر اذ لو كان السبب شهود جميع الشهر لوقع الصوم في شوال فان قلت
لو كان السبب بعض الشهر لزم ان يجب البعض الذي شهد هو ليس كذلك فليصمه
عائدا الى الشهر لقربه لا الى البعض مع انه غير مذكور **فصل في الاعتكاف** **سنة**
قال القدوري الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لمواظبه عليه السلام
والحق ان يقال انه ثلثة اقسام واجب وهو المندور سنة وهو ما يكون في العشر
الاخير من رمضان ومستحب وهو ما يكون في غيره من الازمنة **ان يلبس في المسجد**
في موضع الرفع يدل عن الاعتكاف مع النية لانه عبادة **واد اخلوه بحجاة او الخمس**
فيه شرط يعني روي عن ابي حنيفة ان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد يصلي فيه بعض
الصلوات بحجاة كما حد الاسواق لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد
جماعة وروي عنه ايضا انه لا يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وهذه الرواية
هو المختار لان الاعتكاف عبادة انتظار الصلوة فلا بد من اختصاصه بمسجد يصلي فيه
الصلوات الخمس وقال لا يجوز في كل مسجد لا طلاق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد
ونلزمه بالصوم يعني من نذر اعتكاف يوم يلزمه بالصوم عندنا وقال الشافعي يلزمه
بلا صوم لقول علي بن ابي طالب على المعتكف صوم الا ان يوجبه على نفسه فيجوز عندنا نذر اعتكاف
ليلته لان الصوم ليس من شرطه ولنا قوله عليه السلام لا اعتكاف الا بصوم وملاواه ان لا
يجوز ان يخبروا الوالي من صلح بطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لا يصح لانه لما وجب
الاعتكاف وجب الصوم من اول النهار وصومه ان فقد تطوعا فعذر جعله واجبا

ويشاور

انظر

واقل نفل يوم يعني اقل نفل الاعتكاف وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجبه على نفسه
مقدري يوم عند ابي حنيفة لانه مشروط بالصوم ولا صوم اقل من يوم **والنفل** يعني اقل نفل
الاعتكاف مقدريه اكثر اليوم عند ابي حنيفة لان اكثر التي منزلة كل حتى لو شرع في صوم
به لتطوع ثم نذر الاعتكاف قبل الزوال يصح عنده **وساعة** يعني اقل مقدري ساعة
عند محمد لا نفل ما يصور فيه اللبس ولا اعتكاف وما دونهما والصوم ليس من شرطه في
النفل عنده لان حال النفل مبني على المساهلة فيه بالنفل لان الواجب اقله مقدري اليوم
اتفاقا فان قلت الاعتكاف عبادة فيلزم لزوم بالشروع كما لزم الصوم قلت لان كل جزء من
اللبس في المسجد عبادة على خلاف العادة فلم يقتضوا في جزء اخر من الصوم مجموع اجزا
الامساك عبادة لان الانسان لا يخلوا عن قليل امساك عادة **وعتكف المرأة في مصلي**
بينها لانه هو الموضع المتعين لصلواتها فتحقق انتظامها فيه ولا عتكف في غير مصلاها
في بينها واذا عتكفت لا تخرج من مسجد بينها كالحمل الالحاجة الانسان وان حاضت خرجت وان
لم تكن في بينها مصلي لا عتكفت كذا في الكفاية **والخروج** اي خروج المعتكف من موضع اعتكافه
بلا عذر ساعة **غير ضرورة** مفسد اعتكافه عند ابي حنيفة **واشترط طهارة** اي افساد
الاعتكاف **اكثر النهار** اي قال لا يفسد ما لم يخرج اكثر النهار له ان الاعتكاف هو اللبس
والخروج ينافيه فيبطل قل او اكثر ولما ان اللبس في اكثر النهار يقوم مقام كل كما ان نية الصوم
في اكثر النهار كالنية في جميعه وفي الدخيل هذا الاعتكاف الواجب واما النفل فلا
يفسد الخروج ولو بلا عذر **وخبر** اي خروج المعتكف **للجمعة** وقال الشافعي لا يجوز اذ
لا ضرورة له في خروجه لها لانه كان يمكنه ان يعتكف في الجامع فلا يحتاج الى الخروج ولنا
ان الاعتكاف في كل مسجد مشروع لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد
فاذا اعتكف في مسجد لقربه من بيته مست الضرورة الى الخروج للجمعة لكونه مأمورا باللبس
اليها لكن يخرج من معتكفه حين نزول الشمس لوجوبه من المصلي ح فان قلت لم يسقط الجمعة
بعد الاعتكاف كما سقطت بعد السفر قلت اجمعة وجبت بايجاب الله والاعتكاف
بايجاب العبد فلا سقط اجمعة به لكونها اعلى منه واما عذر السفر فقد جعل الله سببا
للتخفيف ولو ملك في الجامع يوما لافسد اعتكافه لانه محله الا انه لا يستحب لانه لا
في المسجد الاخر **وعزم الوطى** على المعتكف لقوله تعالى لا تباشروهن وانتم عاكفون
ودواعيه كاللبس والقبلة لانها موديقا له كما حرمت في الاحرام والطهارة لا يستبرأ فان
قلت لم يحرم الدواعي في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطى قلت لان الصوم والحيض كل
وجودهما فلو حرم الله داعي فيهما لوقعوا في المحرم وذلك مدفوع شرعا **ويطهر به** اي
الاعتكاف بالوطى **مطلقا** اي سوا وجد ليل او نهارا عزم او ناسيا وانما لم يجعل

النسيان عفو فيه كما جعل عفو في الصوم لان الاعتكاف حالة مذكورة ولا كذلك الصوم
وبالانزال من ليس اوقبله ولا بعده اي الاعتكاف بمجرى الليل والقبلة وعند
 الشافعي يفسد لانها الحق بالجماع في الحرم في الاعتكاف فوجب الحاقها به في افساد
 الاعتكاف احتياطاً ولنا ان المزي هو الجماع وهما اما يكونان في معناه اذا اتصل
 بهما الانزال لانه يكون قاضياً للشهوة واذا لم يترك لا يفسد لانها ليس بمعنى الجماع ولهذا
 لم يفسد الصوم بهما **ولا يبطل به** اي الاعتكاف بالانزال **من نظرو فكل** لان الانزال
 منهما بمنزلة الانزال في الاحتلام **ولا باس** للمعتكف **بعقد البيع** لانه قد يحتاج الى ذلك بان
 لا يجد من يقوم لحاجته المراد به عقد مالا بدله كالطعام ونحوه واما عقده للخيار فمكروه
 مطلقاً وكذا اعتد غير المعتكف في المسجد والخروج والخياط فيه وقيل ان كان الخياط
 يحفظ المسجد فلا باس بان يحيط فيه ولا يكره في المسجد كونه في سطحه **دون اجزاء طلبة**
 يعني لا يحضر الميعاد في المسجد لئلا يصير مشغولاً بحقوق العباد ويكون كالدكان **ويكره الصمت**
 وهو ان لا يتكلم اصلاً من غير نذر هذا اذا اعتقده قربة لان صوم الصمت مهي عند فاما
 الصمت للاستراحة فليس بمكروه وقيل اراد بالصمت النذر بان لا يتكلم في صومه كما كان
 في شريعة من قبلنا **ولا يتكلم الاخير** لانه في عبادة انتظار الصلوة فلا يخلطها بكلام
ثم يخرج اي يوسف **الليلة الاولى لنذر اعتكاف يومين** وقالوا دخلت الليلة الاولى
 فدخل المسجد قبل المغرب فبدا لليلة الاولى لان الليلة المتخللة بين اليومين داخله اتفاقاً
 وقيل يومين لانه لو نذر اعتكاف يوم لا يتناول الليلة اتفاقاً ولو نذر اعتكاف
 ايام تدخل الليلة الاولى اتفاقاً لان الايام يلزمه متتابعة وان لم يشترط التتابع
 لان مبني الاعتكاف على التتابع وتناول الايام ما بازاها من الليالي لانها قابلة
 للاعتكاف كما يدخل الليالي في الايام عرفاً اذ اقلت مرات زبد ايام لها ان اعلم
 المتني بالجمع لما فيها من معنى الاجتماع فان قلت لم اعتبار كذا امهنا ولم يعتبر جماعة الجماعة قل احتياطاً
 لان لوقت الجماعة فرضاً اصلها وهو الظهر ولما كان في اقامة النفس مقام الجمع نوع تردد لم يعتبر
 المتني بالجمع لخروج عن عمدة الوقت بالفرض الاصل واما في فصل الاعتكاف فلان احباب
 اليومين مع الليلين احوط من احباب اليومين مع ليلة لانه الاصل ان يعمل جملاً لا وضاع وضع
 المتني غير وضع الجمع الا انه لا كان في الجماعة والجماعة معنى الاجتماع اعطى المتني حكم الجمع
 في المسئلة المذكورة لم يوحده في المتني لفظ الجمع فبقى على الاصل فلم يتناول المتني الليلة الاولى
 لاصيغه ولا يتعاقب بدخل في الاحباب كذا في الكفاية **وعكسه** اي يحكم بدخول الليلة الاولى
لايام اي لنذر اعتكاف وقال الشافعي لا تدخل الليلة الاولى ولما الليالي المتخللة
 فداخله فيها وفي رواية عنه لا تدخل الليالي المتخللة ايضا لان ذكر الايام لا يتناول الليالي

وفي رواية اخرى عنه ان نذرا التتابع دخلت والافلا ووجهه من هذا معروف من
 المسئلة السابقة **ونشترط التتابع فيها وان لم يلزمه** يعني اذا نذر ان يعتكف اياماً
 لزمه اعتكافها متتابعة وان لم يلزم التتابع وقال الشافعي ان شافرق وان شافرق
 لانه الوفا بالمنذر يحصل بالتفرق ايضا كما لو نذر صوم ثلثة ايام ولنا ان الاصل هو الاتصال
 كما لو حلف لا يتكلم ثلثة ايام والزمان صالح له بخلاف الصوم لان الليالي متخللة غير صالحة
 للصوم فكان الاصل في القطع دون الوصل ولهذا اخبر **ولو نوي الايام خاصة صدق**
 يعني اذا نذر ان يعتكف اياماً وقال اردت به الايام دون الليالي صدق لان اليوم
 حقيقة في بياض النهار فيكون نأوا بالحقيقة كلامه فيصح خلاف ما لو نذر اعتكاف شهر
 واراد به الايام خاصة لا يصدق لان الشهر اسم لعدد ومقدر ليشتمل الايام والليالي فلا يحتل
 مادونه **ولو نذر اعتكاف رمضان فصامه فقط** اي لم يعتكف فيه او حينما قضاه
 اي فضا الاعتكاف وقال في سقط قضاء عنه قيد بقوله صام اذ لو اعتكف ولم يصم
 لا يصح اعتكافه اتفاقاً لانه لا يصح الا بالصوم ولو لم يصمه ولم يعتكف عليه اعتكاف شهر قضاء
 بالصوم اتفاقاً وقيد بقوله فقط لانه لو اعتكف فيه خرج عن العمدة اتفاقاً لانه التزم
 اعتكافاً يوديه بلا صوم مقصود بل بصوم رمضان وانما يصح نذر لمقارنته بالصوم ولما نذر
 عنه الاعتكاف في رمضان بطل نذره لانه لو بقي لكان نذراً بالاعتكاف بلا صوم وانه غير
 مشروع **والزمانه بصوم شهر غير** اي غير رمضان حتى لو صام رمضان الثاني واعتكف
 قضا لما نذر عنه من اعتكاف رمضان الاول لا يصح عندنا وفي رواية اخرى عن زمانه
 يصح لانه التزم اعتكافاً يوديه بصوم رمضان واذا ادرك رمضان الثاني بقضيه كما وجب
 عليه ولنا ان الصوم كان شرطاً للاعتكاف وانما سقطت الاضافة الى شهر رمضان فاذا فات
 عنه شرف ذلك الوقت يعني الاعتكاف مضى بنا بطلانه فوجب قضاؤه بالصوم المقصود
كتاب الحج يفترض الحج لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه
 سبيلاً وكلمة على لا يحجب **في العمرة** لانه عليه السلام لما سئل عن الحج اني كل عام اعمره
 قال عليه السلام فزاد تطوع **ووجه** اي ابو يوسف الحج وجوباً مضيقاً بان يفعله في العام
 الاول حتى لو اخر عنه ياتم وهو اصح الروايتين عن ابي حنيفة لا موطعاً يعني عند محمد
 يجب وجوباً موسعاً لانه فرض العمرة في جميع العروة بمنزلة الوقت للصلوة فاذا اخرها الى اخر
 الوقت كان جائزاً فكذلك اذا اخر الى اخر العمر كل جوان مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم
 يحج ثم عندك ايضا ولا يبي يوسف ان للوقت متعيناً في كل عام فاذا اخر عن العام الاول لامن
 فعله الا بادراك وقته الاخر في العام الثاني وادراكه هو هو لان الموت سنة ليس بنادر
 فيصيق الوجوب احتياطاً بخلاف وقت الصلوة فان الموت فيه فجة نادراً **علي كل مسلم**

بما عليه فلا يجب على كافر وعبد ومجنون وصبي لقوله عليه السلام ايما صبي حج ثم لم ينفذ فحجته
وايما عبد حج ثم اعتق فحجته **قادر على الزاد والراحلة** اي على ملكها حتى ان من قدر
عليها على وجه الاباحة لا يجب الحج عليه كذا في الخلاصة اقول على هذا اقول على ملك المراد
والراحلة كان اولي والمراد بالراحلة تمامها حتى من قدر عليها لا يتأخر لا يجب
عليه والراحلة ليست بشرط على من حول مكة لانه لا يلحقه مشقة فاشبه الصبي الى الجمعه
واما الحمل فله جانبان فالقدرة على احدهما كافيه **ونفقة الذهب والايات** اي الرجوع
الى اهله بلا اسراف لا تقيرا **فاضلا عن حوائج الاصله** مريبها وما فضل منها في
باب الزكوة **ونفقة عياله** يعني قادر على نفقة من يجب عليه نفقته وانما شرط القدرة على
لان حقوق العباد متقدمة على حق الله **الرجوع عوده مع امن الطريق** قبل هو شرط
لوجوب الحج وهو مروي عن ابي حنيفة لان الاستطاعة منفية بدون الامن وقيل هو
شرط لاداءه لانه عليه السلام فسرا لاستطاعه بالزاد والراحلة لا غير فائدة الخلاف تظهر
وجوب الايصاء به فعلى القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب قال ابو بكر الاسكاف
لا اقول الحج فريضة في زماننا فله في سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقال ابو القاسم الصغار
الباديه عند ذي دار الحرب وقال ابو الليث ان كان الغالب في الطريق السلامة
يجب والا فلا وعليه الاعتماد **وشرط الصحة** يعني صحة القادر على الزاد في وجوب الحج
عليه **فلا يجب على مقعد عني** هذا تفريع لما قبله وقال الشافعي لا يشترط الصحة فيجب
على المقعد لانه يستطيع بغيره ولنا ان الاستطاعة بدون صحة الاعضاء رمة والمجنون
والخالف من السلطان كالمريض لوجود المانع فيه كذا في الغايه **والوجوب روايه** يعني وجوب
الحج على المقعد روايه عن ابي حنيفة وعن صاحبيه ايضا روايتان فيه **ولم يعتبر وافية قدره**
المشي يعني اذا كان قادرا على المشي لا يجب عليه الحج عندنا وقال مالك يجب لانه يستطيع
الله بواسطة قدره المشي ولنا انه عليه السلام فسرا لاستطاعه بالزاد والراحلة فتعلق الوجوب
بهما وفي الحقايق الخلاف فيمن بعد عن الكعبه واما اهل مكة ومن حولها اذا قدر على المشي
فحليه الحج اتفاقا اعلم ان هذه الشروط مضمرة وقت خروج اهل مكة حتى اذا كان قادرا على الزاد
والراحلة فلم يبق القدرة وقت خروجه لا يجب عليهم الحج وعلى العكس يجب كذا في التبيين
وشرط الحج المرأة شائبة كانت او عجزا او اقبية المشايخ منزلة البالغة في هذا الشرط
من سفداي من موضع بينه وبين مكة مسافة سفد **زوج او محرم** وهو من محرم كاحكامها
بسبب قرابة او رضاع او مصاهرة لقوله عليه السلام لا تسافر امرأة تكتايلم الا ومعه زوج او محرم
قد بقوله من سفر لا يملك لو كان اقل منه يجوز معها بلا زوج ومحرم **بالف عاقل غير مجوس ولا**
فاسق شرط في المحرم هذه الاوصاف لان الصبي والمجنون عاجزان عن صيانته والمجوس

نحو

يستعمل من اكلتها والفاسق غير امين ويشترط في المرأة ايضا ان تكون خالية من العدة اية
عدة اكانت حتى لو كانت معتدة عنه خروجه اهل بيته لا يجب عليها الحج لقوله تعالى
لا تخرجوهن من بيوتهن واما المرأة المسلمة فيجوز لها سفر الجمعه من دار الحرب الى دار
وامن كانت معتدة لانهما مضطقة خائفة وفي المحرم لا ينقص السفر بل مرحلة والاختلاف
في ان الزوج او المحرم شرط الوجوب او الادا كما لا يختلف في اشتراط امن الطريق **مع**
النفقة عليها اي مع وجوب نفقة المحرم عليها اي مع لا ينفذ بها الى ادا الحج فنصار
كالراحلة **ولم تعتبر النساء الامنيات بنفقتهما** اي لا يحج المرأة مع النساء الصالحات
اذا لم يكن لها زوج او محرم وقال الشافعي يحج لان الامن يحصل من كمالها باحداها
ولنا ما روينا **واذا وجدته اي المرأة محرمات مع زوجها من منعها عن الفرض**
اي الحج الفرض وقال الشافعي لم يمنعها قد يوجدانها محرمات لانها لم تجده له منعها
اتفاقا وقد بالفرض لان منعها عن النفل جائز اتفاقا وكذا عن الحج المنذور لان وجوبه
عليها كان بالترتيب فلا يظهر ذلك في حق الزوج فنصار نفقته فجاز ان يمنعها لانه
خروجها تقويت حقه فمنعها ولنا ان حقه انما يظهر في النفل لانه الفرض **واعترضا**
ايما صبي بلغ وكافرا سلم وكان لكل منهما استطاعة الى الحج فمات به اي مان حج عنهما
وهو متعلق بايصاءه **قبل وقته** اي وقت الحج والعامل فيه بلغ والحكم وقال زرارة يصح
ايضا وهما لان الحج لم يكن واجبا لهما لعدم اهليتهما وبعد ما صار اهلا لم يدركا وقت
الحج ولنا انهما كانا اهلا للوجوب وقت الوصية فيصح ايضا وهما بان حج عنهما في وقت الحج
عنه **فصل في وقت الحج ومواقيت الاحرام** المقامات هو الوقت المحدود واستحرام
هنا المكان **ويكن تقديم الاحرام على اشهر الحج شوال وذى القعدة وعشر**
ذي الحجة **ولم يخلو** يعني اشهر الحج عندنا كما هو المبين في المتن وهذا البيان مروي
عن النبي عليه السلام وقال مالك ذو الحجة بكمالها من اشهر الحج لقوله تعالى الحج اشهر معلوما
والمراد وقت الحج وثلاثة اشهر انما يكون اذا اكمل ذو الحجة وعمره الخلاف يظهر فيما اذا لم يصح
التمتع لانه ايام في الحج حتى انما يوم النحر يجوز له ان يصوم ثلثة ايام الى اخر ذي الحجة عند حلق
لنا اعلم ان كون هذه الاشهر وقتا للحج ليس باعتبار ان كل فعله جائز فيها الا ترى ان الوقوف
وطواف الزبارة وغيرها غير جائز في شوال بل باعتبار ان بعض افعالها يعتد به فيها دون
غيرها كما ان الاقاية اذا قدم مكة في شوال وطواف الطواف القدوم وسعي بعبه يوجب هذا
السعي عن السعي الواجب في الحج ولو فعل كذلك في رمضان لا يوجب عنه **ولا يحمله عن**
وسقطه اي الاحرام المتقدم لتقدم الحج ولكن لانه لا يبرأ من التقدير عن وقوعه في شوال
الشافعي منع القوم لا للحج وهذا الخلاف مبني على ان الاحرام ركن للحج عنده فلا يجوز قبل وقته

كما لو قفوا الطواف و شرط لا دابة عندنا فيجوز تقديمه على وقته كقوله الطهارة على وقت الصلوة كذا في شرح المصنف اقول يفهم من قوله ويكره ان التقديم جائز عند الشافعي ايضا وليس كذلك فلو قال ويجوز تقديم الاحرام مع الكراهة على التراجيح لكان احسن من قوله ومعقوله انعقاده للجموع فاقى وليس كذلك اذا الاحرام لا انعقد للجموع ولا لغيره في قول والى هذا اشارت المنظومة وبطل احرامه بحجته قبل ثبوت رخصة ومدة وقوله من الشافعي يعيد حتى ان عمره الاسلام يسقط به وفي عبارته تشايح اخر لان الاحرام لا يعمل عمر بل للعمرة وحده اللام من مثله غير متعارف اذ لا يقال جعلت هذا التوب زيدا يعني اريد ولو قال يجعله لا للعمرة لكان اولي وضع الخلاف في الحج اذا الاحرام بالعمرة يجوز اتفاقا **و يحرم اهل المدينة والعراق والشام وجند اليمن من ذي الحليفة** وهو يضم الحجاز والمدينة للدينين وذات عرق بكسر العين وهو للعراقيين **والمحفة** يضم الجيم وسكون الحاء الهمزة الشاميين **وقرن** يسكون الراء وهو لليمنيين **والمسلم** وهو لليمنيين **و يجوز** تقديمه على اي تقديم الاحرام على المواقيت لما روي ان ابن مسعود احرم من الشام وابن عمر من بيت المقدس بل هو افضل اذ ملك على نفسه من الوقوع في المحذور **ولم يرد** في القضاة من الميقات **لامن حيث احرم لو قدم** يعني اذا قدم الاحرام على الميقات فسد حجه فاراد ان يقضيه في العام الاخر يحرم من الميقات عندنا وقال الشافعي يحرم من مكان احرامه الاول لان القضاة يحكي الاداء ولنا ان تقديم الاحرام لمن واجبه ادايه حتى يجب رعايته في قضائه **و يمنع الاقاني** وهو من كان خارج الموضع **اذا قصد مكة مطلقا** اي سواء قصد الحج او العمرة او النجاسة او لم يقصد شيئا من مجاور اي من ان يتجاوز المواقيت **غير محرم** وقال الشافعي يجوز له ذلك اعلم ان المواقيت هي الحرم وهو فناء مكة وهي فناء المسجد الحرام وهو فناء البيت شرفه الله ولم يقصد مكة لا يتجاوز من هذا لانه غير محرم تعظيما للبيت قد بالاقاني لانه يجوز للمكي ومن كان خارج الميقات ان يدخل مكة بلا احرام عن ميقاته الا اذا قصد الحج او العمرة وقد يقول اذا قصد مكة لان الاقاني اذا قصد موضعها من الحل يجوز له ان يتجاوز الميقات غير محرم له قياس الاقاني على المكي ولنا قوله عليه السلام لا يتجاوز الميقات احدا الا محرما وانما قصر منه المكي ومن كان داخل الميقات لانه يكثر حوله مكة لحاجتهم وفي احباب الاحرام كل من خرج بخلاف ما اذا قصد الحج او العمرة لانه نادرا الوقوع **فان تجاوز** عن الميقات بلا احرام **يلزمه بد** هذا تفريع المسئلة السابقة لان الاقاني كان ممنوعا عن المجاوزة عندنا فاذا تجاوز لزمه صحر الحجاز بقية والشافعي لا يلزمه بل لم يجاوز مجاوزته عندنا **وان دخلها** اي مكة **فحجة او عمر** اي يلزمه حجة او عمر

تقضي

دا

تقضي ليت الله وقال الشافعي لا يلزمه شيء لان الله تعالى لم يوجب بدخول مكة احدا من المسلمين ولم يوجب الدخول على نفسه ايضا **والزمن القارن بعد المجاوزة به لا بد من** يعني من تجاوز الميقات غير محرم ثم احرم ونوي القرآن فعله دمر واحد عندنا ودما ن عندنا فزلا دخل النقص في الاحرامين فوجب عليه دمان ولنا انه لم يقصد جنابة على احرامين حتى يواخذ بدمين بل وقع جنابة واحدة وهي المجاوزة غير محرم فيجوز دمر **ولو عاد بعد احرامه بحجة او عمر** اي يلبسها يعني اذا تجاوز الميقات غير محرم ووجب عليه الدم ثم احرم بحجة او عمر وعاد الى الميقات مليا **وهي اي التلبس مع العود** **شرط** في سقوط الدم عنه عند اي حيفة وقالنا بمجرد العود لسقط الدم وهذا بحكمة الاسميه وقعت معترضة بين لو وجوبه لانه ان الواجب كان الاحرام عند الميقات لا التلبس وقد تدارك ما وجب عليه الا يرى انه لو احرم قبله تجاوزا لم يحرم ما لم يلزمه شيء وله ان التلبس بالاحرام كالنحرمة للصلوة فلا يكون متداركا ما فات علمه في العود بخلاف ما اذا احرم قبله لانه قضى حقه بتعظيمه بالاحرام والتلبس او عاد الى الميقات بلا احرام فاحرم منه **او عاد بعد احرامه فاضام عامه** يعني اذا الى الميقات بلا احرام تجاوز عن الميقات غير محرم فاحرم من داخله بحجة او عمر ثم انسد ذلك الاحرام ثم و احرم منه **او عاد** قضاها باحرام عند الميقات **اسقطناه** وهو جواب لو يعني لسقط عنه الدم عندنا في هذه المسائل الثلاث خلافا لوزن الخلاف في المسئلة الاولى فيما اذا عاد قبل ان يشرع في الطواف لانه ان عاد بعد فلا سقط عنه الدم اتفاقا لانه لا يمكنه التدارك بعد الشروع في افعال الحج فتصورت الجنابة ولم يرم الدم عليه فيد بقوله بعد احرامه لانه لو عاد الى الميقات بعد احرام او احرم عند سقط عنه الدم اتفاقا اعلم ان المسئلة الثانية وهي قوله او عاد فاحرم منه اشتباها لانه ذكر في المصنف والمخالفين ان خلافت زفر فيما اذا احرم داخل الميقات اذ لو لم يحرم وعاد اليه قبل دخول مكة واشتباها لانه سقط عنه الدم اتفاقا لانه ان الدم لزم بالجنابة وهو ترك انشاء الاحرام من الميقات فلم يفتي الاحرام منه ولم يندرك ما فاتت تلك الجنابة لا يرتفع بالعود كما لو افاض قبل الغروب من عمره ثم عاد بعد الغروب اليها كذا في المحرر وفي هذا ادلة ظاهرة على ان المسئلة الثانية اتفاقا ولنا في المسئلة الاولى انه تدارك ما فاتته من تعظيم بيت الله بالعود الى الميقات فليسقط عنه الجنابة وفي الثالثة انه تدارك بالعود ما تركه في وقته بالقضائين من صلاته فليقطع ثم اعاد صلاته لانه لم يندرك بالعود ما فاتته في عمره من الوقوف لذهاب وقته في لو عاد قبل الغروب سقط عنه الدم **ولا يسقط دم** المجاوزة **بعد الشروع في الطواف** كما سمعت في المسئلة السابقة **ولو عاد بعد دخول مكة** يعني من قصد مكة وجاوز الميقات

بغير احرام فعله بدخول مكة حجة او عمره فاذا عاد الى الميقات سوا كان الميقات الذي
جاوزه او ميقاتا آخر **فاحرم بالفرض** اي حجة او عمره كانت واجبة عليه قبل تلك السنة
وفيه اشارة الى انه لم يحرم سالزمه بالمجاورة ولا بالقضاء **من عامة اسقطنا ما لزمه**
بالمجاورة مطلقا من الدم واحد المسلمين الواجب بدخول مكة وقال زفر لا سقط عنه
شي مما لزمه اعلم ان الاتفاق لو جاوز الميقات فدخل مكة مرارا بغير احرام لزم لكل مرة
حجة او عمره ثم اذا عاد فاحرم بالفرض من عامه سقط عنه ما لزمه لاقبل المجاورة الاخرى
لان الواجب قبل الاخرى صار دينا فلا سقط الاستيعين قيد بالعود لانه لو احرم بالفرض
من عامه ولم يعد الى الميقات لا سقط عنه الدم اتفاقا ولكن سقط عنه احد
المسكين عند دخلا لزمه بقوله بعد دخول مكة لانه لو عاد قبل فاحرم من
الميقات سقط عنه الدم خلاف زفر كما عرفت في المسئلة السابقة وقيد بقوله بالفرض
لانه لو احرم بحجة او عمره لزمته بدخول مكة في تلك السنة بسقط عنه احد المسلمين اتفاقا
وقيد بقوله من عامه لانه لو اقام بمكة واخرى الى السنة الثانية فاحرم بالفرض لم يحرمه عما
لزمه اتفاقا ان ملو جب عليه بدخول مكة صار دينا في سنة فاد الفرض في ذلك العلم
لا يتوب عنه كما ان الحجة او العمر المندورة لم يكن مودة بالفرض وكما انه اذا تحولت تلك
السنة وادى الفرض فيها ولنا انه تدرك المندورة وقتها لان الواجب عليه تعظيم تلك
البقعة بالاحرام وقد فعل فتبادى ما وجب عليه بآداء الفرض كما ان صوم الاعطاف
المندورة في شهر رمضان يتبادى بصوم رمضان بخلاف المندورة لاها وجبت باحرام
مقصود فلا يتبادى بغيره ويخلاف ما اذا تحولت السنة لانها تقدرت في فتمه قضا
كحجة المسجد بسقط بآداء الوقت قبل الخروج من المسجد فاذا اخرج ثم عاد وادرك الوقت
لا سقط عنه حجة المسجد **ولو اهل** اي رفع صوته بالنسبة في ابتداء الاحرام **بالحج**
معا او حجة ثم حجة الزمته **محمد حجة وهما** اي صاحبه الزمته بحتين وكذا
لو اهل بغيرين قيد بحتين لانه احرم بحجة ثم بعمره يكون قارنا ان لم يات بشي من
افعال الحج لكنه يكون مسيا حيث ادخل الحرم على الحج وهو غير مسنون ولو احرم بعمره
ثم حجة لزمته اتفاقا فان يكون قارنا محسنا له ان الاحرام شرط شرع لا اذا كان لغرض ولو
احرم بصلتين لم يكن ملزما لهما فكذا الاحرام ولهما ان الاحرام الترام محض في الزمته
ومفصل عن الاداء فليزمن في ذمته حجتان كما لو نذرهما بخلاف التزيم بصلتين
لانها انما تصح بتصلها بالاداء ولا يتصور الاداء معا ولهذا لم يحز التزيم لهما **لكن**
روى عن عند الشروع في الاخرى يعني عند اي حنيفة حج لا يرتفع احدي الحجتين
الا بتد الشروع في الاخرى لان نذر جمعها باعتبار الاداء فيكون ارتفاع احدهما

عند

لا يدخل

عنه

عنه **فمتحل او احصر قبله** يعني لو كان من اهل بحتين بمصر قبل الشروع في الاداء متحل
بد من هذا تفريع لقول اي حنيفة **وعلم به الحال** يعني عند اي حنيفة يوسف كما فرج
من اهلال الاحرامين بصيرا فضلا لاخرى لان اداها ما تمتع فترتغ احدهما عقيب
الاهلال كمن حلف على مس التماس عقيب عقيب منه لقدره **فمتحل بدم وحرم من هو اهل**
بالنصب اي داخل **الميقات من الحل** وهو كسرا لما الموضع التي بين المواقف والدم
فيحرم من اي موضع منها **من مكة** اي يحرم من هو ساكن في مكة **من الحل والحج من احرم**
لان النبي عليه السلام امر بذلك **فصل** في الاحرام **واذا اراد الاحرام توشا وواغسل**
كان افضل لكون النفاضة فيه اكثر **وليس ثوبين جديدين او غسلاين** غير خطين
ازا ورد لانه عليه السلام فعل كذا او الجديد افضل لانه اقرب الى الطهارة **وحرى**
ثوب ساتر للعرورة اي يكتفي بالارار **وتطيب ان وجد وكرهه مما سبق عنه** يعني كره
محمد ان يتطيب بطيب يعني على الحرم بعد احرامه لان قاعين الطيب بعد الاحرام
كالطيب فيه وقال لا يكره لقول عائشة كت اطيب رسول الله عند احرامه ثم اري ويص الطيب
اي لمحاته في راسه ولحيته بعد احرامه ثلثة ايام **وصلى ركعتين فقال اللهم اني اريد**
الحج فاسترك وتقبل مني لما روي انه عليه السلام فعل كذا انما ورد سوال التيسير في الحج لان الحج
دون الصلوة عسير لغير فرق اركانه على الارض والامكة فلا يؤمن فيها من اعتراض مانع واداء
الصلوة سيرة عادة **وان نواه** من غير ان يلفظ شيئا **احراما** لان الفرض هو اليه وهو عمل
القلب ولا اعتبار باللسان وكان القناس ان لا يتادي الحج الا بنية فرضية ليمتاز بها عن باقي
كل في الصلوة الا انهم استحسنوا وجعلوا اطلاق النية فيه تعيينا لدلالة العرف اذا الظاهر
من طرأ الانسان ان لا يتوب الفعل وعليه حج فرض **ثم يلبى عقيبها** يعني يقول بعد الركعتين
لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان احب اليك الله والملك لا شريك لك لبك
وهذه الالفاظ منقولة هكذا عن النبي عليه السلام ومعنى لبك اجيب (طاعتك اجابة بعد اجابة
روي ان ابراهيم لما بنى البيت قال الله تعالى واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل
ضامر فوقف في المقام فنادى يا عباد الله حجوا بيت الله واجيبوا داعي الله فابيعوا الله صوته
الناس في اصلا بياهم فاجابوه بقوله لبك اللهم لبك وكان ذلك اول اللبى فمن اجاب
منهم حج مرة ومن اجاب مرتين حج مرتين وهذا اما قوله ان احمد لم يروي بكسرا لضم ونحوها
لكن الكسرة اولى لانه شتمها يكون تاء على ما تقدم لكونه علامة فلا يكون فيه كسرة مدح مقصود
وعلى تقدير كسرتها يكون الابتداء او لانقال بكسرتها يكون تحيلا ايضا كما جئت قوله عليه السلام
الطافن الطوافين لان استعمالها في الابتداء اكثر **وحجوز الزيادة** على تلك الالفاظ لان
المقصود هو التنادي ان ابن عمر زاد عليها وادى لبك وسجدك والخبر كل في يدك في الزيادة

لان التضرع مكره اتفاقا **واذا نوى** **واي فقد احرم** اي صار محرما وان عقاد
الاحرام مختص بالتلبية عند اي يوسف ونعقد عند اي حنيفة بكل ذكر فيه تعظيم الله تعالى
كان او عرييا وكذا عند اي حنيفة فانه لم يجز التزمية بعين العربية لكن اجاز التلبية لان
باب الحج او مع حنفي فلم يجرى الفكر كقول البدن مقام الذكر **ولا تكفي بالنية** اي لا
اقتصار على النية ولم يلزم ليقصد احرامه عند ما قال الشافعي ينعقد لان الحج يقتضي ترك
الاشياء فتشبه بالصوم فيجوز بحجره النية ولنا ان الحج يقتضي اشياء مختلفة فعلا وتركها واشبه
الصلوة فلا يحصل الا بالذكراية **اوله فليق الوقت** اي ليجنب الجماع وقيل الوقت ذكر
الجماع الا لما ذكره في حضرة السارويان ابن عباس اشهد احرامه شعرا وهن عشرين
شاهديا ان تصدق الطير بكلمة ليسا قيل له اترقت وانت تحرم فقال انما اترقت بحضرة
النساء **والفسوق** وهي المعاصي فانها اشده حرمة في الاحرام **والجدال** وهو الجاح
والسياب لقوله تعالى من فرض بين الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال والشيء يعني
الذي في المحيط اذا رقت فسد حجه واذا فسق او جاد افسا لان الجماع من محظورات
الاحرام **والطيب** لقوله عليه السلام الحاج الثوب النفل وهو كسر العين بمعنى مغز الرأب
والنفيل بكسر الفاء تارك الطيب **والادهان** لان استعمال الدهن يزيل الصفة المذكورة
والغسل بالخطي لانه يقتل احوام **والخلق مطافا** اي من الرأس والبدن **وتغطية**
الرأس لانه عليه السلام عنكم **ومنع اي يغطي الوجه** وقال الشافعي يجوز للمحرم ان يغطي
وجهه لقوله عليه السلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها ولولم يجز الرجل تغطية
الوجه لما خصص ذكر المرأة ولنا ان تغطية الوجه اذا لم يجز للمرأة مع ان تغطيته
في الحركية ان لا يجوز للرجل والغرض مما رواه بيان ان تغطية الرأس لا يجوز للرجل ويجوز
للمرأة **ولا تقتل الصيد** لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم فسد بالبر لا بغيره
حلال ما كان ما كولا ولا لقوله تعالى واحل لكم صيد البحر **ولا شرب الخمر** اي الى الصيد
الحاضريه او غيرها **ولا يد** اي على الصيد الغائب بقوله هو ما كان كذا لما
روى ان ابا قتادة كان حلالا اصطاد حمر وحشرا واصحابه محرمون فسالوا النبي عليه
السلام عن كجه فقال هل اشربتم هل دلتتم فقالوا لا فقال **كلوا ولا تلبس قميصا ولا عمامة**
ولا تلبسوا ولا تقبلوا ولا خفيين لانه عليه السلام عن لبيد هذه الاشياء فان فقد الطيب
قطعه استعمل من اللعين اراد من الكعب العظم الذي في وسط القدم عند مفقده
الشراك لا الكعب المذكور في الوضوء **ولا مصوغا بورد** وهو نبات اصفر طيب الرائحة
ولا زعفران الا ان يكون غسिला حيث لا يخرج رائحته فيجوز للمحرم لبسه لان
المنوع كان لطيفه لا لونه **ومنع من المعصر** اي من المصوغ بالعصفر لان له رائحة

بكره

طيبة وقال الشافعي لا لباس للمحرم بلبسه لانه لا طيب له وكذا مذهبه فيما يشبهه مما
يقتضي نفسه كالنفسنج والقبصوم ونحوهما **ونقسل** اي يغتسل **ولا يلبس** اي لا يلبس
اغتسل وهو محرم **ولم يكرهوا شد الحيطان** وهو كسر الحيطان وضع فيها ادراسهم
وقشد المسافرة وسطه **مطلقا** اي سواء في نفسه او نفقة غيره وقال مالك
يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه يشبه اللبس الا ان نفقة نفسه ضرورية فلم يكره ولا
ضرورية في نفقة غيره ولنا ان هذا كاشمال الارار وليس بلبس فلا يكره فان قلت لولم
يكن الشد لبسا لما كره شد الارار جليل مع انه مكره اجماعا قلت ثبت كراهته بالحديث
وهو انه عليه السلام راي رجلا شديفوف اذ ان حبلا فقال ان ذلك المبل **ولا الاستئذان**
بالجمل والفسطاط وهي الخيمة الكبيرة وقال مالك يكره لانه يشبه تغطية الرأس
ولنا ما روي ان عمر رضي الله عنه كان يلبي على شجرة وبها يستظل وان عثمان ضرب له
فسطاطا عناء والمنوع ما ليس راسه بالستر **وكثر من التلبية** **حجر اعقب الصلوات**
وكلا علا شرفا يقتضيان اي مكانا مرتقا **او هبطا** **واذا اولى ركبا** جمع راكب **واي**
وهو معلوف على قوله عقيب لما روي ان الصحابة كانوا يلبيون حمران هذه الاحوال
فصل في صفة افعال الحج **واذا دخل مكة** **انتهى بالمسجد الحرام** لان المقصود هو
المبيت فيه فيدخل عليها من باب بني شيبه **فاذا شاهد الكعبة** **كبر وصال** **واشد**
بالحجر الاسود **فاستقبله وكبر ورفع يديه** **حدا منكبيه** **كالصلوة** اي كما يرفع يديه ولكن
يكون بطون كفيه الى الحجر **وقبله ان تمكن** من قبله لما روي انه عليه السلام قبل الحجر الاسود
وضم شفتيه عليه وبكى طويلا **والا** اي ان لم يتمكن وضع يديه على الحجر قبله لما روي عمر
رضي الله عنه انه عليه السلام فعل كذا وان لم يتمكن منه ايضا ستر الحجر فبدا به وقبلة لما
روى انه عليه السلام كان يطوف بالبيت ويسلم الحجر بحجر غيره ويقبل الحجر وان غر عنه
ايضا كثره الازدحام **اشار اليه** اي الى الحجر بيده بجمل ياطنهما نحو الحجر كانه يصنع
عليه لان الاستلام الحجر سننه وترك الاذي واجبت اقول تقرركم بما سبق ان المصنف
طوي من السنن الجزائين المترتين **ثم يطوف الاقافي طواف القدوم** **وسبعة اشواط**
اراد بالاشواط هنا طواف البيت مرة فبدا الاقافي لانغدام القدوم فيبقى اهل مكة **ولم يوجب**
اي طواف القدوم وبني طواف النية وهو ستة عندنا وواجب عند مالك حتى يجز
بتركه لعدم على الاقافي عنده لقوله عليه السلام من اتى البيت فليحجه بالطواف والامر للرجوع
ولنا ان الله امر بالطواف لقوله وليطوفوا الامر لا يقتضي التكرار فلما اراد منه طواف الزيارة
بالاجماع انتفى وجوب غيره وفيما رواه لالة على ستة لانه سماه نية وهي اسم الاحسان
ان يبتدي به الانسان متطوعا كالسلام وهو ستة لا واجب فكذا الطواف فان قيل الامر

في قوله تعالى واذا جئتم تحية فحيوا باحسن منها واد بطلا تحية مع ان رد السلام واجب
قلنا المماز به احسن التحية وهو واجب سلماء لكن التحية ليست في معناها بل ذكرت
للتشاكلة **فقد ايجز هذا بيان** لكيفية الطواف على وجه السنة ليس **يجز** اي من بين
الحاج **ما يلي الباب ورا الخطم** وسمي الحجر وهو الآن علامة شاهدناه فحولة
ممدودة على صورة نصف دائرة خارج عن جدار البيت من جهة الشاميحت الميزاب وانما
قال ورا الخطم لقوله ابن عباس من طاف بالبيت فليطف من ورا الخطم ولما روت
عائشة عن النبي عليه السلام انه قال الحجر من البيت لكن كله ليس من البيت بل مقدار
سته اذرع منه الحديث عائشة انه عليه السلام قال ستة اذرع من الحجر من البيت وما
زاد ليس من البيت رواه مسلم ولولم يطف بالخطم بل دخل الفرجة التي بين البيت
لا يجزيه ويعيد الطواف كله ولولم يعد بل طاف الحجر وحده اجزاء والخطم وان ثبت
انه من البيت لهذا الخبر لكن لم يحز الصلوة باستقباله وحده لان فرضه الاستقبال ثبت
نص الكتاب ولم يكن فيه مما ثبت بالخبر اخذ بالاحتياط **وقد اضطلع من قبل اي**
قبل الشروع في الطواف الاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه الايمن ويكفيه على كتفه
الايسر **وبرمل** من الحجر الى الحجر وهو ان يحرك كفيه في مشيه كفيه مبارزتين
الصفين **في الثلاثة الاول** اي في ثلاثة اشواط من اوائل تلك السبعة لما روي انه عليه
السلام رمل في الثلاثة الاول فكان سببه اظهار الخلافة للمشرئين اطعمهم المسلمين بالضعف
من حمى شرب وبقى الحكم بعد زوال سببه فان زاحمه الناس في الرمل يقف قائما فاذا
وجد مسلما رمل لانه لا بد له خلاف استلام الحجر حيث لا يتوقف فيه عند الارواح
لان الاشارة اليه بدل له **ثم يمشي على هيبته** كسر الها اي سكينته **ولستيل الحجر اي**
تتناوله باليد او بالقبلة **ان يمكن** من استلامه **كلما مر به** ان هذه الاشواط الركعات
الصلوة وكما يستفتح الركعة بالتكبير يستفتح الشوط بالاستسلام **وتكلم به اي بالاستسلام الطواف**
لانه عليه السلام فعل كذلك **ونعتم اي الطواف غربا** **ناو بخير ظهر** سوا كان حدثا اصغر
او اكبر **ومنكوسا** وهو ان يبدأ الطواف من اليسار **وبعاد** ذلك الطواف الناقص **ان**
امكن والا اي وان لم يمكن الاعادة **حبر بالدم** وقال الشافعي لا يعتبر لقوله عليه السلام
طواف البيت فليشرط له ما يشرط له ما يشرط لصلوة من اللبس والطهارة والترتيب
ولنا اطلاق قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والزيادة عليه خبر الواحد غير جائزة لولا
يلزم نسخ الكتاب به واما يشهد للصلوة فيما رواه في حيث التواب وفائدة الخلاف تظهر
في ان ثابت الحج يتحلل بالطواف عاريا عندنا ولا يتحلل عنده **ثم يصلي اي بعد الفراغ ركعتين**
عند المقام اي مقام ابراهيم عليه السلام او حيث يسجد من السجدة ونحوها اي الصلوة

الذكر

الذكر و قال الشافعي لا يجب لانها ليست من الطواف ولا دليل على وجوبها فكون سنة
ولنا قوله عليه السلام ليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب **وبحسب الوصل**
بين الاسابيع الاسبوع سبعة اشواط والاسبوع جمعة **اذا صدر عن وتروكها**
يعني اذا جمع بين ثلثة اسابيع او خمسة اسابيع من غير ان يصلي ركعتين من الاسابيع لا يكره
عنه اي يوسف ويكره عندهما قيد بقوله عن وترو لان الاسابيع كره لو كانت شعاعا يكره
الوصل بينهما اتفاقا لان الاصل في الطواف التركا ان الاصل في الشفع له ما روي ان
عائشة طافت ثلثة اسابيع ثم صلت لكل اسبوع ركعتين ولما قوله عليه السلام ليصل الطائف
الحديث وفيما رواه يمتثل المتأفك كذا الثبوت الكراهة في وقت الصلوة اقول الجواز
لان في الكراهة ولا بد ان يتقدر لفظه لا كراهة في قوله ويجز حتى مخالف قوله وكرها
ولو قال ولم يكره الوصل لكان اولى ولم يخرج الى قوله وكرها **ثم يعود فليستل** لما روي
انه عليه السلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر فاستلمه **وتخرج الى الصفا فيصعد عليه**
قد رما عين البيت لانه هو المقصود من المعود **ويستقبل البيت ويكر ويرفع يديه**
ويصل ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو ان ذكر الدعاء فيما سبق عند استلام الحجر
لايه كان ابتدا القيادة وذكر الدعاء هنا لانه حالة اختتامها والدعاء بها اليق كماله
الصلوة **ثم يخط اي ينزل** من الصفا **على هيبته** اي سكونه ووقاف فاصدا **اخوار**
فاذا واية المسلمين اي بلغ احدهما يقال للاعلام البقية في طرق مكة اميال وهما شيان
مختوران من نفس جدار المسجد الحرام علامتان لموضع السعي في سمر بطن الوادي من الصفا
والمروة لم يبق اليوم بطن الوادي لان السبيل كسبه **الاخضرين** وهذا التوصيف
على طريق التغليب لان احد الميلين اخضر والاخر احمر **سعي اي هروا** **بينهما سعيان ثم شقي**
الى المروة فتعمل كالصفا يعني تفعل في المروة كما تفعل في الصفا من الصعود والاستقبال
القبلة والتكبير وغيرها ومن التحفة الافضل للحاج ان لا يسعي بعد طواف القدوم لان
السعي واجب لا يلزم ان يكون بعد السنة بل يخرج الى طواف الزيادة لا تدرك واللايق
للوأجب ان يجعل تعال الفرض **وقدم شوط** يعني ذهبه من الصفا الى المروة شوط وكذا
رجوعه من المروة الى الصفا شوط وقوله قد تم شوطه يعني اقول الطحاوي من ان الشوط
الواحد هو الذهاب من الصفا الى المروة مع رجوعه الى الصفا **في طواف سبعة اشواط**
يبدأ بالصفا وتتم بالمروة يعني يبدأ بالشوط الاول من الصفا وتتم الشوط السابع
بالمروة ويسعي في كل شوط بين الميلين انما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام ابدأ واما بدأ
الله تعالى **وجعله اي السعي بين الصفا والمروة واجبا لركها** يعني قال الشافعي
انه ركن لما روي انه عليه السلام قال اسعوا بين الصفا والمروة فان الله كتب عليكم السعي

والكتاب يكون ركنا ولنا ان نقول ما رواه دليلنا لانه خبر الواحد وبه ثبت الوجوب
لا الركنية لانها انما ثبت بدليل مقطوع به **وملك مكة حراما** اي محرما لان الحرم باجماع لا تخلل
قبل الايمان بافعاله **مطوف بالبيت ما بدا له** اي كلما ظهر له قصد الطواف لانه يتطوع
به كالصلوة الا انه لا يسعي عقب هذه الاطوفة في مكة مكة لانه الشغل بالسعي غير مشروع
فاذا كان اليوم الثاني من عشر ذي الحجة خطب الامام وهو الحليفة او نايه خطبة
واحدة بعد صلوة الظهر يعلم الناس بها الخروج الى منى والصلوة بعرفة والوقوف
بعرفات والافاضة اي الرجوع من عرفات **وعينا للخطبة السابع** كما سبق بانه **والثاني**
وهو يوم عرفة خطب فيه بعرفات خطبتين بجلسته بغيرها يعلم فيها ما يجب من الوقوف
بمزدلفة ورمي الجمار والخروج وطواف الزيارة **والحادى عشر** خطب فيه مما كان في اليوم
السابع تحمدا لله على ما وفق من قضاء مناسك الحج ويحذر الناس عن الخطايا ويحثهم على
الطاعات **لا يوم التروية وعرفة والخ** يعني قال زفر خطب في الثامن والتاسع والعاشر
متواليات لانها هي ايام الموسم واجتماع الناس فالخطبة فيها اولى ولنا ان اداء الاعمال
واقعة في اليوم الثامن والتاسع فينبغي ان يخطب قبل يوم الاداء ليكون الناس على شهور فيه
والخطبة الثالثة وهو الشكر بعد اداء المناسك اوفق واليق **فاذا صلى فجر التروية**
وهو اليوم الثامن سمي تروية لان ابراهيم تفكر فيه ان روياه الهي ام لا **خرج الى منى**
واقام بها الى فجر عرفة ثم توجه من منى بعد طلوع الشمس او قبله لكن الاول اولى لانه
عليه السلام فعل كذلك الى عرفات ومقيم بها فاذا زالت الشمس خطب وعلم الناس
الوقوف بعرفة واعلم ان الوقوف في هذه الخطبة بعد تغليبه خطبة اليوم السابع لاحتمال
ان يكون بعض الناس غير حاضرة تلك الخطبة او لكونه ركنا اعظم الحج **والمزدلفة**
ورمي الجمار والخلق والخر وطواف الزيارة ثم يصلي بهم الظهر والعصر اذا ان
واقمتين لما روى انه عليه السلام صلاهما باذان واقامتين **ولو فصل تغل** يعني اذا
تغل بين الظهر والعصر عن سنة الظهر **في الاذان** يعني اعاد الاذان للعصر لان
اشتغاله بجل اخر بطل فور الاذان الاول **والجماعة** اي الجماعة مع الامام الاكبر وهو
السلطان **شرط الجمع** اي الجمع بين الصلوتين بعرفة عند ابي حنيفة حتى لو صلى الظهر
وحده او الجماعة دون الامام لا يجوز وقال لا يجوز لها ان يجمع بينهما لتفصيل الامتداد
الوقوف حتى تكثرت فيه التضرع والدعاء فيكون الجمع جازيا لكل من وقف سواء صلى مع الامام
او وحده وله ان يجمع بينهما وقع مع الجماعة على خلاف القياس فلا يترك ما لم يرد
التبيين ومن شرط الجمع ايضا ان يكون صلوة الظهر صحيحة حتى لو تبين فسادها بعد
ما صلاها اعاد الظهر والعصر جميعا في الحيط لو تفقوا الناس عن الامام بعد الشروع او

فقبل فصل وحده الصلوتين جازا اتفاقا لان الجماعة ليست بشرط في حق الامام عند ابي حنيفة
لا ملكها احد ان يجعل نفسه اماما لغيره فالامام بشرط في حق غيره لان كل واحد ملك
ان يجعل نفسه مقتدا بغيره **ولو انصرفوا بالظهر احرمت معناه عن اداء العصر**
اي الجماعة مع الامام في وقت الظهر وقال زفر يجوز له ذلك لان الامام انما صار شرطا لاداء
العصر وقت الظهر لانها هي المغيبة عن وقتها لا لاداء الظهر لانها مفعولة وقتها ولنا ان
التقديم واكمال كلاهما على خلاف القياس فوجب مراعاة جميع ما فيه والسنة وردت
بادائها مع الجماعة فلا يجوز لمن انصرف بالظهر اجمع وفي قوله ثم احرمت اشار الى خلاف اخر
وهو ان تقدم الاحرام عليها بشرط لصحة جمعها عندنا وقال زفر كونه محرما في العصر
كاف في الجمع والدليل من الطرفين معلوم مما سبق والحاصل جواز الجمع معلق بالاحرام
لا غير عندنا وما بالاحرام والجماعة مع الامام عند ابي حنيفة وزفر الا ان زفر شرطها في
العصر وابي حنيفة شرطها فيهما **ثم توجه والناس معه الى الموقف الاعظم** وهو
الموقف الذي بقرب من جبل الرحمة عند الصنات السود الكبار بافضل الجبل
وهو الجبل الذي توسط ارض عرفات **وكون ان يقف بعرفة كلها لا يظن عزته**
وهو وادع عرفته لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف وارفعوا عن بطن عرفته
وقال الامام القشيري المسجد الذي يصلي فيه الامام يوم عرفته هو بطن عرفته
فاذا خرج الانسان منه يريد الموقف فقد صار بعرفة **ويستحب ان يقف على**
راحته لانه عليه السلام استوى على راحته مليا بقرب جبل الرحمة ويستقبل الكعبة
ويستطيد به لما روى انه عليه السلام يستطيد به فيه كالمستطيد المسكين فيبني
على الله وحده ويصلي على النبي عليه السلام لكون اقرب الى الاجابة **وتجهد في**
الدعاء ويصلي في اشد عوانه ساعة بعد ساعة ولم يفرصوا الوقوف حزا من الليل وفي
ما لك هو فرض في حزمه لقوله عليه السلام من فاته الوقوف بليل فقد فاته الحج ولنا قوله
عليه السلام من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار قد تم حجه وكله او للتخير والمراد
رواه ان يفوت عنه الوقوف بليل ولم يكن وقف نهارا **ومن ادرك الوقوف ما بين**
الزوال وجحر النحر يعني وقف في وقت الوقوف بعرفة وهو ما بين الزوال الى طلوع
النحر الثاني من يوم النحر لما روى انه عليه السلام وقف بعد الزوال وقال من ادرك
عرفة بليل فقد ادرك الحج وكان فعله بيان الاول وقته وقوله بيان اخر **ولو ما راي**
ولو كان المدرك ما راي بعرفات او نايها او مقي عليه فقد ادرك الحج لقوله عليه السلام
من وقف بعرفة فقد تم حجه يعني خلاص عن الظلم ان علم تمامه مطلق الوقوف والمراد
لا علوا عن بليل وقته والنوم والاعمال لا يمنع الوقوف فان قلت كيف جازا الوقوف بلانية

ولم يجز الطواف حتى لو طاف البيت هارباً من العدو ولا حربه مع اعداء كان الحج قسراً لان الوقت
عبادة مقصودة ومطلوبه فلا بد من اشتراط اصل النية وان كان غير محتاج الى
تعينه حتى ان المحرم اذا طاف يوم النحر ونوي به التذكريه عن طواف الزيارة
لا غنا وجب عليه واما الوقوف ليس بعبادة مقصودة ولهذا لا تنفل فوجود النية في اصل
العبادة وهو الاحرام يعني عن اشتراطه في الوقوف **ومن فاته فقد فاته** يعني من فاته
عنه وقوف عرفه فقد فاته عنه الحج لقوله عليه السلام من فاته عرفه فقد فاته الحج
فوقوف من فاته الوقوف ويسعى وتحلل ويقضي حجه من قابل ولا نوجب دماً
وقال الشافعي عليه دم لانه تحلل قبل او انه فسر دم كالمحصر ولنا ان ما فاته من الحج يقضي
بالمثل فلا يجب عليه شيء كالصوم والصلوة واما دم الاحرام فانما كان لتحصيل فائدة التحلل
وفي فاته الحج وقع التحلل بافعال الحرم فلا يلزمه دم **فإذا غربت الشمس افاض**
والناس معه على هينتهم الى مزدلفه سميت بفعل اهلها لان الحاج فيها يزلفون
الى الله تعالى ويشقون وقيل لان ادم فيها ارتد الى جوارح دنائها **ولو افاض**
قبل الامام وقبل غروب الشمس خوفاً من الزحام **وجاوز عرفه** اي حدودها
قبل الغروب **ناربه يدم** وقال الشافعي لانه لا يشرى عليه لان اصل الوقوف حصل والاطالته
غير لازمة فلا يلزم لغواها دم ولنا ان الوقوف في جزم الليل وان لم يكن فرضاً لكنه واجب
مكمل للركن يجب تركه دم جبراً لقصانه قد بقوله وجاوز لانه لو لم يجاوز عرفه قبل
الغروب وجاوز بعده فلا شيء عليه اتفاقاً **فلو عاد الى عرفه قبل الغروب** وكان الامام
فيها بعد ثم افاض معه **سقط عنه الدم** وفي سقوطه اي في سقوط الدم اذا عاد بعد
فراق الامام عن حد عرفه **روايتان** عن ابي حنيفة في رواية سقط لانه استدرك ما
فات عنه بالعود وفي رواية لا تسقط لانه ترك سنه الدفع مع الامام **ولستحب النزول**
بقرب قريح لان نبينا عليه السلام وقف عنده وهو يرض القاف وفتح الرا المعج والحا
الاهله الجبل الذي عليه الميقات قيل انها كانوا ادم عليه السلام وهو غير منصرف للعلمية
والعدل من قارح معني مرتفع **فيصلي بهم المغرب والعشا باذان واقامة ولم**
تقرأ اي لم يحل الاقامة ثنتين وقال الشافعي يجمع بينهما باذان واقامتين اعتنا بالجمع
بعرفة ولنا رواية جابر انه عليه السلام لم يجمع بين المغرب والعشا باذان واقامة
واحدة انما بشرط ابو حنيفة اجماعه في هذا الجمع كما بشرطه في جمع عرفته مع ان كلامه
ورد باجماعه لان المغرب فيه موخر عن وقتها والصلوة بعد وقتها مع قوله بخلاف
الجمع بعرفات فان فيه تقديم الصلوة على وقتها وهو مخالف للقياس من كل وجه فروي
فيه جميع ما في مورده ولم يراعي في جمع مزدلفه **وتركها اعادته اي اعادته الاذان للعشا**

لغير

نفل اي يكون النفل فاضلاً بين المغرب والعشا وقتنا جيد الاقامة فقط وقت
زفر بعد الاذان لانه لو نفل نفل في عرفة كان بعيد الاذان فكذا اهداوا ما روي
ان النبي عليه السلام صلى المغرب بمزدلفه ثم اكمل العشاء ثم افرد الاقامة للعشا واذا لم يوجب
تحلل الاكل اعاد الاذان لتحلل النفل اولي ويجوز ان يوسف **اداء المغرب في الطريق وعرفه**
مع الاساء لانه اذا هلك وقتها فلا يجب اعادتها لكنه يسهل تركه السنة وقال عليه **الاعادة**
ما لم يطلع الفجر حتى لو طلع الفجر قبل الاعادة عادت الى الخواز اتفاقاً من الحقايق ذكر الخلاف
ههنا انه الهداية ولم يذكر العشا وتجه المصنف ولكن الخلاف ثابت فيها وكذا ذكره في
في كتاب النظم لما روي انه عليه السلام قال لا سامة في طريق مزدلفه الصلوة لما
حين نه اسامه النبي عليه السلام على صلوة المغرب فظاهراً ان نفس الصلوة التي فعل المصل
لا يمكن ان تكون اقامة فيكون المراد وقتها يجب تاخيرها ثم **يصل صلوته الفجر**
ليحصل امتداد الوقوف وهو يفتح اللام ظله اخر الليل **ويقفون** بمزدلفة بعد طلوع
الفجر من يوم النحر الى ان يسفر جدار لانه عليه السلام فعل كذا ولو من مزدلفه بعد طلوع الفجر
من غديران ثبت تصاحبان ولا شيء عليه لان السنة في الوقوف ليست بشرط كما في عرفه **لا**
في بطن محشر وهو يكسر السين المهله وفتح الحاء المهله واد معروف على يسار مزدلفه لانه
عليه السلام عن الوقوف فيه **وجب هذا الوقوف** اقله عليه السلام من وقف بمزدلفه فقد
ثم حجه وهذا يدل على الوجوب لان تمام العبادة بواجباتها ويجب تركها الدم الا ان يتركه
بعد رضعته او مرض لما روي انه قدم من مزدلفه الى بني ضعفة اهلاً ليل **وايان اذا**
اسفر الصبح مني **فبئدي برمي حرم العقبة من بطن الوادي** لانه عليه السلام فعل كذا
بسبع حصيات وهذا يدل من رمي على تقدير المضاعف اي رمي سبع حصيات ياخذها
من قزاعة الطريق ويغسلها بالماء لما روي عن ابن عباس انه عليه السلام امر ان يفعل
كذا **الحصى الخذف** وهو بالحاول والذال المحشين رمي الحصى بالاصابع لما روي ابن عباس
انه عليه السلام قال اني بسبع حصيات مثل حصى الخذف **بكر معهن ولا تقف عندهن**
لانه عليه السلام يقف عندها نياي هية رماها يجوز لكن الاولى ان يضع الحصى على ظهر
ايها من اليمن ويستعين عليها بالسجدة ويجدها عنه مقدار خمسة اذرع ولو طرحها
جاءت لانه رمي الى قدميه ولو وضعها لم يجز لانه ليس برمي ولو رماها ووقعت بعيدة من
موضع الحجر لا يجزى لانه لم يكن قريباً الا في مكان مخصوص ولو وقعت قريبه يجوز لان هذا القدر
مما لا يمكن الاحتراز عنه ولو رمي بسبع حصيات مكره لا يجزى لان النصوص عليه تفريق
فعل الرمي وقطع التلبية عند اولاهن اي عند اول رمي حصى من حصيات يجمع
العقبه **لا مع الرجوع من عرفات** يعني قال مالك يقطع الحاج اذا رجع من عرفات

من منع الاذان فانه بعيد
الاقامة للعشا اتفاقاً
في فرض المزدلفه اذ في فرض
الوقوف يؤذن ثانياً
انما قاصم

لما روي عن النبي عليه السلام انه قطع لما رجع من عرفات ولما روي عن عباس انه
عليه السلام لم يزل ياتي حتى رمي جمرة العقبة وما رواه ما ول اذ جعل الله عليه السلام قطع
ثم قطع عاد اليها وما روي انه محكم فكان اول وفي المحيط المعتمر قطع التلبية اذ استلم
الحجر لان الطواف ركن في العمرة فقطع التلبية قبل الشروع فيه وفات الحج كالعمرة ويكفي
القارن حين ياخذ في الطواف الثاني لانه يحل بعده ويقطع المحصر اذ ادخ هدي به لان
الذبح للحلل ولو طوى الحاج قبل ان يرمي جمرة العقبة قطع التلبية لانه يحل بالخلق **وحين**
بطينة يابسه ومدن وقال الشافعي لا يجوز الاربي المحر لانه هو المنقول المتوارث
ولنا ان المقصود هو القبة بآرامهم عليه السلام في امانة الشيطان وانه حاصل رمي
ما هو من جنس الارض ولورمي خشبه لا يجزيه لانها ليست من جنس الارض وكذا لورمي ذهبها
او جواهر لانه شار لا رمي **ولا حين** اي رمي جمرة العقبة **قبل طلوع الفجر يوم النحر**
وقال الشافعي يجوز في النصف الاخير من ليلة النحر لما روي انه عليه السلام امرام سلة ان
ترمي جمرة العقبة قبل الفجر ثم يفيض في مني الى مكة وانا قوله عليه السلام لا ترموا جمرة العقبة الا
مضحين وما رواه محمود علي كوفي معذورة اعلم ان امتنا اتفقوا في اول وقت هذا
الرمي واختلفوا في اخره قال ابو حنيفة يرميها الى غروب الشمس لقوله عليه السلام ان اول
نسكنا في هذا اليوم رمي جمرة العقبة وقال ابو يوسف يرميها الى الزوال لانها بعدة كان
الرمي في سائر الايام جاز بعد الزوال لا قبله **ثم يدعى ان احب** وفيه تنبيه على ان
الذبح على المفرد مستحب ولا اضحية عليه لانه مسافر **ثم يحلق** ان امكن حتى لو كان على
رأسه فروخ كما يمكن امرار الموسى عليه ولا يقصر فقد حل بالاحاق ويجب اجرا الموسى على
اترع لانه عليه السلام امر بما ليس على رأسه شعرا باجر الموسى عليه وقيل انه سنة
لان اجراه لم يجب لعنه بل لانه لا الشدة بدليل انه لو زال الشدة بالثوبة سقط عنه
اجرا الموسى فيعمل الامر على الاستحباب ولو حلق ربع الرأس يكفي به لكن حلق كله اول القدر
برسول الله عليه السلام **وقضيل** الحلق على التقصير لقوله عليه السلام رحم الله المحلقين حتى قال في الرابعة والمقصود
بارسول الله والمقصود فقال عليه السلام رحم الله المحلقين حتى قال في الرابعة والمقصود
وتكرار عليه السلام اذ دعا للمحلقين ثلاث مرات يدل على ان الحلق افضل ومقدار التقصير
ان ياخذ من روبر الشعر مقدارا لا غلظه **وقد حل** اي حازه ان يفعل كل فعل كان حراما
في احرامه **الا في النساء** يعني لم يحل في وطهرن ومواعينه وفي الخائبة الصبيح ان الطيب
لا يحل له لانه من دواعي الجماع لما روي انه عليه السلام قال اذ ارميتم وذبحتم ووطئتم فقد
حل لكم كل شيء الا النساء **ولا يجعل هذا الرمي سبب التحلل** وقال الشافعي اذا فرغ
من جمرة العقبة تحلل من غير النساء بل خلق لان جواز الحلق بعد الرمي مع كونه محظورا

د ل علي انه يحلل ولما مارونا اذ ارميتم الحديث **ثم ياتي مكة في ايام النحر** وهو
العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة **لاد فرض طواف الزيار** لكن اولها
افضل لانه عليه السلام طاف في اولها **سبعاً وبعي ورمي** ان لم يكن قدما يعني ان
لم يكن رمي في طواف القدوم ولم يسع بعده بين الضيق والمروءة لم يزل في طواف الزيار وان
كان رمي وسعي في طواف القدوم لم يسع ولم يرمي فيه لانه لا يتكرر ان **وعمل له النساء**
بالخلق السابق لا بطواف الزيار لان المحلل هو الخلق لكن عمله في حق النساء كان متاخرا
الى الطواف فاذا طاف عمل عمله كالطلاق الرجعي اخر عمله الى انقضاء العدة فاذا انقضت
بات والدليل على ذلك انه لو لم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحل في **يعود الى**
مني لانه بقي عليه الرمي وموضعه مني **فاذا زالت الشمس من ثاني النحر رمي ابحجار التلث**
وهي ابحجار الصغار الصغار والمراد بها مواضع التي يرميها بدليل قوله **يتدى بالقي بل**
مستند الخيف لان ما يلي المسجد هو الموضع المصاة وهو سدى دليل الجبل مني قيل
بنته عايشة **يسبح** اي يرمي سبع حصيات يكبر مع كل حصاة **ثم بالآخر** اي بالجمرة الاخرى
وهي الجمرة الوسطى **لذلك** اي بسبع حصيات **وقب عندهما** ليدعوا لانه وسط عبادات
ابحجار والدعوة اثنائنا المناسك **سب** **حمد الله واهله ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام**
ويدعو رافعا يديه لنفسه ويكبر المسلمين لقوله عليه السلام اللهم اغفر للحاج وللمن
استغفر له الحاج وكذا يفعل في سائر المواقف الشريفة **ثم يجمع العقبة بسبع** اي يرميها
ولا يقف عندهما اي عند جمرة العقبة اذ ارماها لان عبادة ابحجار انتهت ولهذا
لم يامر فيها سبق بالوقوف بعد جمع العقبة في يوم النحر لانه لم يكن فيه رمي بعدها **ونسقط**
الترتيب اي ترتيب المكان **في الرمي** اي في رمي ابحجار كما ذكر في المتن حتى لو لم يجمع العقبة
ثم بدأ بالوسطى ثم بالتي على المسجد حاز وقال الشافعي الترتيب المذكور شرط حتى لو بدأ
بالوسطى ثم بالتي على المسجد لا يعتد به لانه شروع مرتبا غير معقول المعنى فاذا ترك الترتيب
يطلق كما اذا سعى قبل الطواف ولنا ان كل جمرة قريبة بنفسها فلا يكون بعضها تابعا لبعضها واما
ان يكون الترتيب افضل ولا كلام فيه **وفعل كذلك** اي كاري ابحجار التلث على الترتيب في
الثالث من ايام النحر **وان لم يفرأ** اي ان لم يخرج من مني الى مكة **في الرابع** اي فيفعل
كذلك في اليوم الرابع وهو اخر ايام التشريق وفيه اعانة الى ان يمان يفتقر طلوع فجر
اليوم الرابع جاز لقوله تعالى من تجل في يومين فلا تم عليه معناه من تجل في النحر الى مكة
في اليوم الثالث بعد الرمي لان تجل في اليوم الثاني غير جائز ولو نأخوحي طلوع فجر اليوم الرابع
لا يجوز له ان يفتقد لدخول وقت الرمي وان رماها راكمها اجزاء لمصوب فعل الرمي لكن
الافضل في كل رمي بعده رمي ان يرميه ماشيا ليكون اقرب الى التضرع في الدعاء بوجه

كذا روي عن أبي يوسف **وتقدم فيه** أي تقدم الحمار في اليوم الرابع **على الزوال بعد**
الفرج جابر عند أبي حنيفة وقال لا يجوز إلا بعد الزوال كما لا يجوز الرمي في اليوم الثاني والثالث
 إلا بعد الزوال وله أن الرمي إذا جاز تركه في اليوم الرابع تخفيفا لأن يجوز قبل الزوال
 خلاف اليوم الثاني والثالث لأن ترك الرمي لا يجوز فيها ففي كل أصل المروي **ولا يجب**
المبيت مصدر ميمي على من بات ببيت أي البتة **هذه الليالي** أي ليالي الرمي
 وهي ليلة حادي عشر والثاني عشر والثالث عشر **وهي** وهي الليالي التي يجب حتى لو
 ترك المبيت في كل ليلة لم يلزمه دم له ماروي أنه عليه السلام بات في ليالي الرمي
 وفعله موجب كما مر ولنا ماروي أن العباس استأذن رسول الله في البيتة مكة في ليالي
 الرمي فأذن له ولو كان واجبا لما رخص وأما له عليه السلام غير موجه كما تقدم في الأصول
ولكن تركه أي ترك المبيت **وتقديم الثقل** أي مكة وأقامته حتى يتم الرمي وهو
 بتقديم متاع المسافر وخدمته **قبل فراغ الرمي** لأن قلبه يكون مشغولا بمتاعه فيصير
 كأنه في مكة ثم ينزل إذا **انفرا بالمحصب** وهو ينشد بعد الصاد المله بعد الحظ المله
 اسم موضع ذات حصي بين منى ومكة يقال له حيف وكانت الكفار اجتمعوا فيه ونحالفوا
 على أضرار رسول الله فنزل عليه السلام إراة لهم لطيف صنع الله به ونكرمه بصرة
 فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف ثم يدخل مكة فيطوف **الصدر سبعا** سمي طواف
 الصدر لأنه يصدر عن البيت أي يرجع وطواف الوداع أيضا **لا رمل فيها** أي في تلك
 الأشواط وأجمل صفة سبعا وأما لم يرمي في هذا الطواف لأنه لم يشرع الأمر **وتوفي**
على الأفاقي اخترع عن النبي إذا لا وداع عليه وأما يجب على الأفاقي إذا أراد الرجوع إلى أهله
 لأنه لو نوي الإقامة بمكة لا وداع عليه هذا إذا نواها قبل السفر وأما إذا نواها بعده
 ففي لزوم الوداع له خلافاً بين أبي يوسف ومحمد سيجي عن قريب والمراد به الحاج
 الأفاقي لأنه لو كان معتمرا ليس عليه طواف الصدر اتفاقاً وقال الشافعي طواف الصدر
 غير واجب لأنه لو كان واجبا لما سقط عن النبي إذا الأفاقي والمكة واجبات الحج
 سواء ولنا قوله عليه السلام من حج هذا البيت فليكن في آخر عمره بالبيت الطواف
وبأي زمر أي بجمع **فليشرب من الماء** عليه السلام فعل كذا **وستحب أن يأتي**
الباب أي باب الكعبة **فيقبل القبة** ويقع صدق **ووجهه على المنبر** وهو ما
 بين الحجر والباب **وتشيت** أي يتعلق **بأسفار الكعبة** ويقع أي ينصرف وهو شئ
 وراه وبصر إلى البيت متباكياً **مودة** أي خرج من المسجد وهذا ألم الحج
ثم يعود إلى أهله والمجاورة أي مكة **مكروهه** عند أبي حنيفة وقال لا يكره لقوله
 تعالى وطهر بيتي للطائفين والمجاورة هي العكوف وله أن المجاورة في العادة

ففي

نفسي إلى الإخلاص بإجلال بيت الله لكثرة المشاهدة والعكوف وله أن المجاورة في العادة
 في الآية منع اللبس دون المجاورة **ويسقط طواف القدوم** عن الأفاقي **بالوقوف** في عرف
 لا دخول مكة **من غير شيء** أي من غير لزوم دم أو صدقة لأنه سنة وتركها لا يجب الجأز
ومسقط الصدر لاستيطان مكة بعد النفر وخالفه يعني إذا نوي الحاج الإقامة بمكة
 بعد النفر الأول وهو الرجوع إلى مكة في اليوم الثالث من أيام الحج قبل النفر الثاني وهو
 الرجوع منها في آخر أيام التشريق قال أبو يوسف سقط عنه طواف الصدر وقال محمد
 لا يسقط قيد بقوله بعد النفر لأنه لو نوي الإقامة قبل أن يحل النفر الأول يسقط عنه
 طواف الصدر اتفاقاً لأن نية الإقامة لا تسقط الصدر إذا كان قبل وجوبه وأما بعد
 فلا كمن أصبح مقيماً لا يحل له أن يفطر في ذلك اليوم بالسفر لمحمد أنه أدرك وقته فتأكد أداءه
 عليه وصار كما لو توطن بعد الشروع فيه ولا يبي يوسف أن طواف الصدر إنما يجب على الصاد
 وهو مستوطن بخلاف ما إذا شرع فيه لأنه لزمه بالشرع **وتوافيق المراه الرجل** في جميع أفعال
 الحج **الأن كشف الرأس** فإنها لا تكشف رأسها لأنه عون **ودفع الصوت** فإنها لا ترفع
 صوتها لاشتماله على الفتنة **والرمل والسعي بين الميادين** فإنها لا تزل ولا تسوي لأن
 كلامها محل للستر **والخلع** فإنها لا تخلع لأنه تضييع في حق الحجة في حق الرجل وليس
المحيط فإنها تلبس المحيط لأنه استرها **وتكثف وجهها** لقوله عليه السلام إجماع المرأة
 في وجهها وطها المتأستدل على وجهها شيئا وتخافه عنه عثرة الاستطال **وتقصير**
المراه لأنه عليه السلام أمرهن بالتقصير **ومتنع عن الطواف فقط** المحصر قيد بالطواف
 لأن سائر أفعال الحج جائز لمن ماروي أنه عليه السلام قال لعائشة حين حافت
 بسرف وكانت محرومة بالعرس إذا جاء يوم التروية اغتسلي وأهلي بالحج واصنعي ما يصنع
 الحاج غير أنك لا تطوين بالبيت **وان حاضبت بعد طواف الزيادة يسقط عن**
طواف الصدر غير شيء لأنه عليه السلام رخص للنساء المحض في ترك طواف الصدر
 من غير الزام من شيء **فصل** في الحج عن الغير علم أن جعل الإنسان ثواب عمله لغيره
 صلح كان أو صدقة أو غيرها جائز عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة لهم أن الثواب هو
 الجنة ولا قدرة للإنسان على عملها ولنا أنه عليه السلام ضحى بكسكين المحلين أحد
 عن نفسه والآخر عن أمته المؤمنين فالأمر من كل الشارع باطل وأن العبادات أنواع من
 محضه كالصلاة والنبذة لا يجوز فيها لأن الغرض منها هو تعبد النفس بالأمر لا يحصل
 ونوع منها ماله محضه كالزكاة والنبذة يجوز فيها لأن الغرض منها وهو إعانة الفقير
 يحصل نيابته ونوع منها مركبه منها كالحج فمن حيث أنه يتعلق بالبدن لا يجوز فيه النيابة
 عند الاختيار ومن حيث أنه متعلق بالمال جاز فيه النيابة عند الاضطرار وهو

المقصود من الطواف حاصل الملقيد بقوله لا امر منه لانه لو امر انسان بان يحرم عند اذان
 تام او اعني عليه جاز اتفاقا لهما ان الاحرام عنه اجاب الاتكال عليه فليس لغيره ولا لغيره
 عليه وله ان اذن الاحرام عنه ثابت لرفاقه فقايد دلاله لان عند المرافقه يدل على معاونه
 كل منهم الآخر فيما هو المقصود عند العزم والنايب دلاله كالثابت صرحا فعلم منه لانه لو
 احرم عنه من ليس من رفاقه لا يحرمه وقبل بحريمه لانه وجد الاذن دلاله لانه انفق مثلا
 عظيمًا فاطاها لانه يكون اذنا بالكل احدا بالاحرام عنه كمن اشترى شاة الاضحية فذكر
 غيره جاز لوجود الاذن دلاله كذا في المشقة **فصل في احرام الامة والعبد ولو احرم**
امة باذن مولاهما عليها اجزا للمشتري تحليلها فعمل من مخدورات الاحرام لكن
 الاولى ان يحللها بغير اجماع كالقصر وغيره تعظيما للعراجه ولا سب التحليل بقوله احللك فاذا
 اعتقت قضت ما احرمت لاجله **لاردها** يعني ان رفريردها المشتري بحجب الاحرام
 اذ لم يدر احرامها وقت الشرا فبقوله باذن المولى لانه لو كان بغير اذنه فالمشتري ان
 يحللها من غير كراهة فكذا المشتري يكون الاحرام بغير اذنه وقد بقوله فاعلم لانه لو لم
 بيعها كره له تحليلها اتفاقا لانه ان المشتري وجد فيها وصفا لا يصح ابطاله فبردها بالعتك كما
 لو اشترى امة تزوجت باذن مولاهما ولنا ان الحقن اجمعان حق الله في اتمام الاحرام
 وحق العبد في تحليلها فرجنا جانب العبد **وتحليل حرم** يعني اجزا تحليل حرم **احرم**
لنفل ثم تزوجت وقال رفر للمزوج ان يرد كاحدا ولا يحلها لان احرامها صحيح وليس
 للغير ابطاله ولنا ما مر من المسئلة السابقة قيد بقوله لنفل لانها لو احرمت لفرض لا تحليلها
 زوجها اتفاقا لان حق الزوج لا يظهر في الفايض **او عدا باذن** اي لو احرم عدا باذن مولاه
بحريم اي يحيز ان يحللها المولى والشافعي لا يجيز فبدا العبد اتفاقا اذ الحكم في الامة كذلك له
 ان الاحرام لما صار باذنه ليس له ابطاله كما لو اذن لزوجته بذلك فاحرمت ولنا ان ذات
 العبد مملوكة للمولى فكذا منافعه فاذا اذن بالاحرام صار كانه اعاز منافعه منه فله ان يرجع
 حتى لو احصر لا يجب الدم على المولى بل على العبد بعد الفتن واما الزوجه فليست بمملوكة
 فكذا منافعها الا ان له فيها حق الاستمتاع فبطل بالاذن لا يصح رجوعه **او زوج**
 اي لو احرمت زوجه **لنفل تحليلها** زوجها كون احرامها بغير اذنه فوجب عليه هدي لا حصا
 ونضا حجة وعرق **ثم اذن زوجها بان يحج** وذلك العام **فحجت من عامها جعلناه** اي
 ذلك الحج **فرضا** عن الحجة التي رفضها **وان لم تنوع** اي تلك الزوجه القضا ان هذه الموصل
واستقنا العزم والحج عن جميعا وقال رفر لا يكون قضا اذ لم تنوع ولا سقط عن الحجة
 ولا العزم وان فوت القضا بسقط عن الحج دون العزم قيد بقوله لنفل لانه ليس له ان
 يحللها في القصر وقيد بقوله من عامها لانها اذا حجت من العام الثاني لمزمها العزم

اتفاقا

اتفاقا له ان الحج صار دينًا في دمه فلا يسقط الا فيه القضا كما اذا تحولت السنة يلزمها
 العزم ولنا انها تداركت ما لمزمها بالسر من الحج والعزم فادت الحج في وقت من هذا
 العام فكون اذ الان وقته قائم فلا يحتاج الى نية القضا فيسقطان عنها خلاف ما اذا
 تحولت السنة لانه قد فات عزم تدارك المرفوض في اوانه فتقرر القضا فلم يقع
 السنة القابلة عنه القضا **الا بالنية فصل في القرآن** وهو مصدر رقرن من
 نصر وفعال يحي مصدر من الثلاثي كلباس تفصل القرآن مطلقا يعني نقول
 القرآن افضل من التمتع والافراد لا افراد يعني قال الشافعي افضل من القرآن
 والتمتع واعلم ان هذه المسئلة انما تنضح بعد تصور معنى القرآن والتمتع وبيان
 ما هو المراد من الافراد والله الموفق القرآن هو ان يجمع المحرم بين العزم والحج في
 احرامه بان يقول ليك نية وعزم ويأتي بانفعال العزم اولا ثم بانفعال الحج من غير
 ان يحل بينهما والتمتع هو ان يحرم بالعزم ويأتي نية الحج ثم يحرم بالحج والحج
 من عامه ذلك قبل ان يلزم اهل الما صاحبهما سواء احل من عمرته اولا والمراد بالافراد
 ههنا ان يفرد كل واحد من الحج والعزم باحرام والمأم صحيح بينهما يدل عليه دليل الشافعي
 كذا في الكفاية لانه في الافراد آ التسلين باحرامين وتليينين وقطع مسألتين وتليينين
 وفي القرآن اذ اوها باحرام واحد وسفر واحد وتلية واحد وحلق واحد والادالة
 فيه تكثير الاعمال اولى ولنا قوله عليه السلام يا اك محمد اهلوا حجة وعزم معا وما اختار
 عليه السلام لاهله كون افضل ولا يخرج بما ذكره لان التليين غير محمول في القرآن
 على مرة وله ان يكثرها والاحرام والسفر غير مقصود من لانهما وسيلتان والحلق خروج
 عن العباد فلا تعتبر تكررها **فهل** اي يرفع صوته بان يقول ليك **بالعزم والحج معا**
من المقتات ولو نواها بقلبه ولم يذكرها بلسانه اجزاء لكن الذكر افضل **وبسأل**
الله تعالى في تفسيرهما وقبوا ما عقيب صلواته وهي الركعتان اللتان صلاهما عند الاحرام
ونامر اي القارن بترتيب افعال الحج **علا افعال العزم فطواف طوافين وسعي**
سعيين لا واحد يعني اذا دخل القارن مكة بدا عند بانفعال العزم وهي طواف
 البيت سبعة اشواط مع الرمل في الثلث الاول منها والسعي بكل شوط لا حلق ثم شرع
 بانفعال الحج وهي طواف القدوم والسعي بعده وبفعل جميع افعال الحج كالمفرد بالحج
 وقال الشافعي لا ترتيب بين التليين بل بطواف طواف واحد او سعي سعي واحد
 لان مبنى القرآن على التداخل الا يرى انه اكفى بتليين واحد وسفر واحد فتبين ان
 يتداخل الطواف والسعي ايضا ولنا ان القرآن هو اجمع بين العبادتين فلا يتحقق
 ذلك الا باتيان افعال كل منهما والطواف والسعي مقصودان فيها فلا بد اعلان اد

مما فيه تقييد

لا تدخل في العبادات كما سبق بيانه في فصل سجدة التلاوة ثم **يدع** القارن **دم القارن**
يوم النحر بعد الرمي اي دعي جمرة العترة فان لم يجد اي القارن الدم صام ثلثة ايام
حتمها بعرفة هذا قيد لا تفصيل صوم تلك الايام وهي يوم الترويه ويوم قبله ويوم عرفة
كذا روي عن علي رضي الله عنه **ولو فانت** اي عن القارن صام تلك الايام حتى اتي يوم
النحر **واجبوا الذم لا صوم ايام التشريق او ما بعدها** يعني قال جليله يصوم ايام
التشريق او ثلثة ايام مما بعدها لقوله تعالى صيام ثلثة ايام في الحج وفيه وذو الحجة
كلها وقت عنده ولنا ان صوم ثلثة ايام واجب عليه كاملا فلا يجوز ان يوديه بصوم
ايام التشريق لانه مهني عنه وكذا لا يجوز ان يوديه بصوم ما بعدها لانها ليست من وقت
الحج عندنا **وجيز** اي صوم ثلثة ايام للمتنع الذي لم يجد دما وصام بدله **بعد العرم**
قبل الاحرام بالحج في المتنع وقال الشافعي لا يجوز قيد بقوله بعد العرم لانه لو صام
قبلها لا يجوز له تقا وقيد بقوله قبل الاحرام اذ لو صام بعد احرام الحج الى يوم النحر جاز
اتقا والمستحب ان يصوم قبل يوم الترويه ويوم الترويه ويوم عرفة من المهدب
له ان الصوم خلف عن الهدي والهدي لم يكن جازيا قبل احرامه بالحج فكذا خلفه ولنا
ان سبب الهدي هو المتنع والاصل فيه العرم لان الترفق باذا السكين انما حصل بشر
العرم في اشهر الحج لا بشرعية الحج فيجوز صومه لوجوده بعد الانقطاع السبب كما جاز القليل
بعد جرح الصيد قبل الموت اقول لو ذكر هذه المسئلة في فصل المتنع بعد قوله فان لم
يجد صام كما مر لكان اسبب واخصر لعدم الاحتياج الى قوله في المتنع ثم **يصوم القارن**
بعد صيام تلك الثلثة **سبعة ايام** اذا رجع اي فرغ من اعمال الحج ذكر السبب واراد به
السبب لان الفراغ سبب الرجوع لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا
رجعتم تلك عشرة كاملة والنصر واو في المتنع لكن القارن في معناه لان كلاهما ادى للسكين
في سفره احدهما القارن اثم فيه وفي قوله تعالى تلك عشرة كاملة اشار الى ان صوم هذه الايام
مع تاخيرها عن ايام الفسك كامل في قيامه مقام الدم المحتصر بايام النحر فان قدر على الفدية
في حلال صوم هذه الايام او بعدها قبل الحلق فعليه الهدي وان قدر عليه بعد الحلق فلا هدي
عليه لان الحلق قد حصل بالحلق فلا تغير حكم الحلق فعليه الهدي بعد حصول المقصود
منه **وجيز** اي صوم هذه السبعة **بعد فرائده** من الاعمال الحج **سكة** وهو متعلق بقوله
وقال الشافعي لا يجوز لانه متعلق بالرجوع الى الاهل فلا يجوز قبله الا اذا نوي الإقامة في
مكانه فيجوز الرجوع ولنا ما نقل عن ائمة التفسير ان المراد من قوله رجعت فرغتم من
افعال الحج فيجوز في اي موضع كان تيسيرا **واذا ابتداء بالوقوف** يعني القارن اذ لم يجد
مكة وتوجه الى عرفات فوقف لها **فقد رخص العرم** لانه شروع بافعال الحج ولا فتور بها

انحر

بلفعال العرم علي لانه خلاف المشروع فعل مما سبق انه بمجرد التوجه الى عرفات لا يصير
افضا للعرم فان قلت مصلي الظهر اذا توجه الى الجمعة قبل فراغ الامام جعل رافضا
للظهر فلم يجعل هنا بالتوجه الى عرفات رافضا للعرم قلت مصلي الظهر من ما مور بالاسعي
لما الجمعة او لا فيجوز توجهه قويا ذلك فابطل الظهر واما القارن فلم يكن ما مور بالعرم
او لا فلم يجعل رافضا لها لا بشرع فعل الحج **فيلزمه الذم** لانه ترك العرم وتحلل من
غير طواف فصار كما لمصر **والقضا** اي قضا العرم للزومها عليه بالشرع **وسئل** **دم**
القارن عنه لانه ليس يقارن لرفضه العرم **فصل** في المتنع **فصل المتنع على الافراد**
وهو الشافعي الافراد افضل من المتنع لما تقدم من دليله ولنا ان المتنع زيادة
فسك وهو وجوب دم الشكر عليه لجمعة بين العبادتين **والعكس رواية** يعني كون الافراد
افضل من المتنع كما قاله الشافعي رواه عن ابي حنيفة **فيدا** من قصد المتنع من الافراد
بالعرم اي باحرامها من الميقات في اشهر الحج وهذا القيد ليس للاختصاص اذ لو
وجد احرامه قبل اشهر الحج وعمرته فيها لم يكن متمعا والمسئلة هكذا امدة كونه في المنظومة ولعله
يكون لبيان الاولوية **فيطوف** اي العرم وان لم يسكن طواف القدوم في العرم لان الجعفر
يتملك من ادائها حين وصل الى البيت واما الحاج فقير يمكن من طواف الزيادة اعمد وقته
فسكن له طواف القدوم الى ان يحج وقته وكذا لم يسكن له طواف الصدر لان الطواف
ركن معظمه العرم فلا يكره في الصدر كما لو طوف الحج لا يكره **ويسعى ويقطع التلبية**
مع استلام الحجر لما روي ان ابن عمر انه عليه السلام فعل في عمرته هكذا **اول ما يراه**
اي المتنع يقطع التلبية **عند مشاهدة البيت** ان لم يكن من الحرم **وعنده** اي عند الحرم
ان لم يكن من الميقات وقال مالك اذا احرم المعتمر من الحرم يقطع عنده مشاهدة البيت
واذا احرمها من الميقات يقطع اذا دخل الحرم لما روي عن عمره هكذا **وعلق او يقصر وقد**
حل من عمرته اذا فعل كذا فيقيم عليه حلالا ثم يحرم بالحج يوم الترويه من الحرم واما
قال من الحرم ولم يقل من المسجد كما قاله القدوري لئلا يتوهم انه مخصوص بالمسجد
وفصل تقديمه اي تقديم الاحرام على يوم الترويه **مطلقا** سواء سبق المتنع هديا او لم
يسبق وقال الشافعي الافضل لمن لم يسبق الهدي ان يحرم قبل يوم الترويه لئلا يترك من صوم ثلثة
ايام قبل النحر والافضل لمن ساقه ان يحرم من يوم الترويه لما روي انه عليه السلام قال اذا نوي
الي مني فاهلوا بالحج وذلك يكون يوم الترويه ولنا قوله عليه السلام قال اذا نوي
محمول على التحقير وبيان جواز التأخير الى ذلك الوقت هذا حاصل ما في شرح المصنف
اقول اذا كان قول الشافعي مفصلا كان ينبغي ان يبينه على التفصيل بالارادات **وبفعل**
كالمرور بالحج لانه مود للحج ايضا **ويرسل ويسعى في طواف الزيادة** يعني برملة في التلاوة

الاول من طواف الزياره ويسعى بعده بين الصفا والمروة لا تناول طواف له في الحج ان لم يكن
قد مر اي الطواف والسعي بعد الاحرام وان كان قد طاف ويسعى بعد احرامه قبل ان
يرجع الى منى لم يعمل في طواف الزياره ولم يسع بعده لان تكرار غير مشروع **ثم ياتي بدم التمتع**
اقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي وهذا الدم واجب شكر النعمة
الجمع بين العبادتين **فان لم يجد التمتع دما صام كما مر** في فصل القرآن يعني صام ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله **وان ساق الهدي** يسكون الله الجمع هديا
وهو ما يهدي الى الحرم من النعم يقال اهديت له واهديت اليه ويجوز بشد يداليا
فيكون جمع هديه وفري حتى يبلغ الهدي محله بالتحقيق والتشديد كذا في الصحاح **كان**
افضل من الذي لم يسبق الهدي لما روي انه عليه السلام ساق الهديا مع نفسه ولان فيه
استعداد للطاعة **فان كانت الهدي بدنة** وهي ناقة او بقرة **فليهدا** اي جعل قطعة
مزادة او نخل قلاوة لها **ولان سنة في الغنم** يعني التقليد في الغنم امين سنة عندنا وقال
الشافعي سنة فيه كما في الاجل ولنا انه عليه السلام قلنا الغنم مرة ولو كان سنة ككره **والاشعار**
وهوان يطعن في اسفل سائر الناقة ويلطم سنامها بالدم اعلا ما **مكروه** عند ابي حنيفة
وله ان انه حسن لما روي انه عليه السلام فعل كذا اوله ان الاشعار تغذي بالحيوان
وانه منهي عنه فيكون مكروها وانما فعله عليه السلام لان المشركين لم يكونوا متعنين عن تعرض
الهديا بالاشعار قيل كره ابو حنيفة اشعار اهل زمانه لما لغتهم فيه **وتقدم الاحرام**
على التقليد يعني اذا اراد المتمتع سوق الهدي بحرم او لا ثم يهدى هديه ويسوقه عند
وقال الشافعي يقول ثم يحرم لما روي عائشة انه عليه السلام فعل كذا اولنا لما روي ابن عباس
انه عليه السلام احرم اوله ثم قلده هديه وروايته ارجح لان الرجل اذا اطلع على افعاله
المظاهر من النساء **ويجعله بتقليده وسوقه محرما** يعني من اراد التمتع حرمه عندنا
بمجرد تقليد بدنته وسوقه وله الشافعي لا يصير محرما بالاتباع كما لو جعلها او اشعرها ولنا
قوله عليه السلام من قلده بدنته فقد احرم فان قلت كيف تحقق الخلاف ان كان على تقدير وجود
النسب يكون ذكر السوق والتقليد ضايعا اذا النسب كافي عنده كما قاله في المنظمة في مقالة
الشافعي ثم يصير محرما بغية وبكره المريدة في تلبسته وان كان على تقدير عدمها ينبغي ان
لا يصير محرما اتفاقا اذا النسبة في العبادات شرط قلنا الخلاف يتحقق على تقدير النية لا اتفاقا
غير كافي عنده بل لابد معها من التلبس في احد قوليه وفعل التقليد لا يقوم مقام اذا كرهته
كما لو ركع الصلوة بنية الشروع لا يصير شارعا وعندنا يقوم لان التقليد اجابة بالنقل كما ان
التلبس اجابة بالقول فيصير محرما به كما بالنسبة هذا اذا حصل في اثر الحج واما اذا حصل
قبلها لا يصير محرما ما لم يدرك الهدي ويسير معه لانه فعل من افعال الحج فلا يعتد به

غير انهم كذا في النهاية **فاذا ادخل المتمتع الذي ساق الهدي مكة طواف وسعى ولم**
يحلل كما كان يحلل المتمتع الذي لم يسبق الهدي لما روي انه عليه السلام قال ان
قلدت هدي فلا حل حتى احرز **وحرم بالحج** ويفعل افعاله **فاذا احل يوم النحر**
بعد الذبح اي ذبح دم النعمة **حل من الاحرامين** اي من احرام الحج والعمرة جميعا
الا في حق النساء فان كلا الاحرامين في حقهن باق الى طواف الزياره حتى لو جامع
الغارن بعد الخلق قبل الطواف يجب عليه دمان **ويقرن الاقاني ويمنع ويهر**
اهل مكة وليس له صحر قران ولا تمتع لما روي عن عمر انه قال ليس لاهل مكة قران
ولا تمتع لان شرعنا القرآن والتمتع الاقاني كان للترفيه والتحقيق في السفر ولا مفسدة
حق المكي ولا ترفيه حتى اذا خرج المكي من الميقات ففوت صح لان عمرته وجنته يكونان
مقتاتين كالاقاني واما المتمتع المكي بعد ما خرج من الميقات فلا يجوز لان احرامه
الحج يكون مكيلا ولا تمتع المكي **واضافوا اليهم** اي الى اهل مكة **من يهرم الى الميقات**
فلم يجوزوا القران والتمتع لمن في داخل الميقات كما لم يجوزوا لاهل مكة وان كان بعيدا
من مكة مسير سفرة كما لا يجوز له صحر ذلك لقوله تعالى في ذلك لمن لم يكن اهله حاضري
المسجد الحرام وذلك اشارة الى التمتع ومن في داخل الميقات يكن من حاضري المسجد
فيحوز لصحر القرآن والتمتع ولنا ان من على اهل مكة الى الميقات اتباع لصحر يلحق
لصحر فيكون في حكم حاضري المسجد الحرام **فان اعتمر الاقاني في التمتع ولم يسبق بدنة**
ثم عاد الى بلده بعد فراغه من العمرة بطل تمتعه لانه اذا رجع الى اهله وتزل صحر
لا يكون موديا في سفر واحد يسكن لان سفر عمرته انتهى بالعود ويكون حجه بسفر
آخر **ويشترط** في صحة التمتع ان لا يلبس باهله اي لا يتزل بهم **يهرما** اي بين عمرته
اشترط الحج وحجة في سنة واحدة **المأما صحيحا** وهو ان ينزل في وطنه بلا استئذان
العود الى مكة احترزه عن الالمام الفاسد فانه لا يمنع صحة التمتع كما اذا عاد الى بلده
وقد ساق الهدي **وايظله لو كان سابقا فعاد ثم رجع في** يعني التمتع لو كان سابق
بدنه ثم عاد الى اهله بعد ان تمام العمرة ثم رجع في من علمه ذلك بطل تمتعه عند محمد
او كان طواف الاكثر يعني ايظله محله لو كان المتمتع الغير السابق طواف اكثر او طواف العمرة
ثم عاد الى اهله ثم رجع فانه في جميع عامه **واخر اهل** يعني ايظله ايضا اذا رجع المتمتع
المذكور الى اهله بعد الطواف والسعي في عمرته قبل الخلق خلافا لما في تلك السابيل
له انه لم يجمع بين التسكين في سفر واحد لان سفره الاول انتهى بالمأمة باهله ولما ان
سوق الهدي وعدم الخلق وعدم اتمام العمرة منعت من التحلل فكان حكم السفر الاول قائما لا يستحق
العود الى مكة فصارت كانه لم يلبس باهله **ومن احرم** اي العمرة **فصل اشهر الحج فطاف اقل**

من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فانتها اي عمرته واحرم بالحج كان متمتعاً لان المتمتع
في التمتع ان يوجد اركان العمرة كالطواف والسعي في اشهر الحج ووجود اكثر الاشواط فيها كوجود
كلها **وعلموا لوطان اكثرها** يعني في الصورة السابقة لوطان اكثر الاشواط قبل الاشر
لم يكن متمتعاً عندنا خلافاً لما ذكره ان تمامها وجد في الاشر فيكون جامعاً بين السكينة
ولنا ان للاكثر حكم الكل فاذا وجد الاكثر قبل الاشر وجد الكل قبلها فلا يكون جامعاً بينهما
فيها **ولو اعتمر كونه** دخل مكة بنية التمتع في الاشر وجد بعد فراغه من العمرة **وخارج الى**
البحر واقام فيها خمسة عشر يوماً او اكثر **وعاد الى مكة وحج من عامه فهو متمتع** عند اي
حنية خلافاً لما قيد بالكون في احتراز عن اهل مكة لانه لا يتم له اتفاقاً وهذا الحكم غير مختص بالكون
بل كل من كان افاقياً كذلك وقيد بالاشهر لانه لو اعتمر في غير اشهر الحج لا يكون متمتعاً اتفاقاً وقيد
بالحج الى البحر لانه لو اقام بمكة حتى حج من عامه ذلك يكون متمتعاً اتفاقاً وقيد بقولنا
واقام فيها لانه لم ينو الاقامة فيها يكون متمتعاً اتفاقاً لبقا سفره الاول وقيد بقوله من عليه
لانه اذا لم يحج في تلك السنة لا يكون متمتعاً اتفاقاً كذا في المصنعي لهما ان حكم السفر الاول بطل
باقامته بالبحر فلا يكون جامعاً بين السكينة في سفر واحد لان الرجوع من البحر انشأ
سفراً آخر فصار كالوعاد الى الكوفة خلافاً لجم من عامه ذلك لا يكون متمتعاً وله ان السفر
الاول لم يقته بخروجه الى البحر لانه لم يجد الى وطنه الاصل لان المراد من السفر الاول
في التمتع ان لا يلزم باهله بين السكينة المماضي بخلاف ما لو عاد الى الكوفة خلافاً لانه الما
فلا يكون متمتعاً **واما فسد ما** اي المعتمر المذكور عمرته **واني البصر** واقام بها **وعاد الى مكة**
فقتل عمرته التي افسدها ثم احرم بالحج **وحج من عامه ذلك فهو بالعكس** يعني لا يكون متمتعاً
عند اي حنية خلافاً لهما ان السفر الاول بطل باقامته بالبحر فله انشاء منها سفراً وجمع فيه
بين السكينة كان متمتعاً كما لو عاد الى الكوفة بعد ما افسد العمرة ثم اي مكة وفتي العمرة وحج
من عامه ذلك يكون متمتعاً وله انه لما افسد عمرته التحق باهل مكة في وجوب المقام
لها ليقضي عمرته فلا يصير متمتعاً اذا لا تمتع له وهذا الوجه لم يخرج من مكة حتى قضاه وحج
من عامه ذلك لم يكن متمتعاً اتفاقاً لان عمرته لم يكن مكيدة والواجب في التمتع ان يكون عمرته
مبقاة في وجهته مكيدة بخلاف ما لو عاد الى الكوفة بعد افساد العمرة لانه لم ياهله وحج
عن ان يكون في حكم الكل **والملك الذي طاف اقلها** اي اقل العمرة ثم احرم بالحج تركه
ويقتضيه يعني الاول عند اي حنية ان يترك الحج ويقتضيه من العام القابل ويتم عمرته
وقال لا يتركها ويقتضيه يعني الاولى له اعند هاهنا ثم الحج ويترك العمرة ثم يقتصر بعد
الفراغ من الحج بقيد بالكل لان الاقاني اذا احرم بالحج بعد ما طاف اقل العمرة يكون قارناً
اتفاقاً وقيد بكونه طاف لانه لو لم يطف بالعمرة اصلاً لم يضر العمرة اتفاقاً وقيد بقوله اقلها

لانه لوطان اكثرها يترك الحج اتفاقاً لهما ان العمرة ادنى حالاً واقل اعمالاً وايسر قضاءً لكونها غير
موقته بخلاف الحج فيكون رفضها اولي وله ان في رفض العمرة ابطال العمل وقيد بالسهو
ولا يطلوا اعمالكم وان احرامها تاركاً بالطواف واحرام الحج لم يتركه ورفض غير التارك يكون اسير
تمامه ايما رفضه يجب عليه دم لانه تحلل قبل او انه فكان في معنى احرامه لانه اذا رفض العمرة
فعلية القضاء اذا رفض الحج فقبله قضاؤه وعمرته ايضا لانه في معنى فائته الحج وان معنى الملك المذكور
عليه اجزاء مع الكراهية وعليه دم جبراً لتصلح عملاً لانه ارتكب المهر **فصل في اكتنايات**
علي الاحرام والمراد منها ما يحرم من الفصل في احرامه **اد اطيب المحرم عضو يجب عليه**
دم اي شاة **وفي الاقل صدقة** يعني يجب عليه في تطييبه اقل من عضو صدقة لقصور الحناية
وتوجه اي الدم في النسي اي في جنابة من جني على احرامه ناسياً وقال الشافعي لا شيء عليه
لان النسيان عفوكم في الصوم ولنا انه ارتكب محظوراً واحرام فوجب عليه الجزاء وحالة مدركه
فلا يصير النسيان فيه كالنسيان في الصوم **لا الصبي** بالبحر محظوف على النسيان يعني لا يجب على
الصبي المحرم بالحج في جنابته شي وقال الشافعي يجب عليه تغطية الشان الاحرام كما لا يلزم لانه
غير مكلف وفعله غير موصوف بالحرمة فلا يكون جانياً **ونكس الحكم السابق** وهو الوجوب
يعني لا يجب **في شاة** اي يتم المحرم تطييبه ل الشافعي يجب عليه دم لان الخوض من الطيب
الرائحة وقد وجدت فيه قيدا لثم المشعوب بالقصد لان الرائحة حصلت له لا بقصد لا يجب
دم اتفاقاً ولنا ان المهر عن عيين الطيب وارتها معصوبه عليه قوله عليه السلام لا يلبس
المحرم شيامسه زعفران الا ان يكون غسلاً **واكل كثير** اي اكل المحرم كثيراً من الطيب
يجب يلتزم بكل ثمة او اكثر **موجب له** اي لا ياكل دماً عند اي حنية ذكر الوجوب بالام
تضييقاً فيه معنى الاحرام **وفي قليله** اي في اكل قليل من الطيب **صدقة بقدر** اي بقدر
الدم يعني ان التزات الطيب سلت منه صدقة تبلغ ثلث الدم وان التزق بصفه
فصدقة يبلغ نصفه عند اي حنية وقال لا شيء عليه في اكل الطيب قل او كثيراً اكله استهلاكاً
لا استعمالاً فصارت كاكله مع الطعام وله ان التزق بقصد تطييبه باكله فتكون جنابة بخلاف
اكله مع الطعام فان طيب التزق لا يكون مقصوداً **وجب دم لتغطية راسه وليس بخط**
الواو فيه بمعنى او يعني يجب دم بكل منهما **ونشرط لهما** اي لكل من التغطية واللبس
في رصوب الدم به **كالم يوم** حتى لو لبس مخيطاً او غطى راسه اقل منه يلزمه صدقة عند
وهو ان الشافعي يجب بهما دم وان وجدته ساعداً لا رشكاً به المحظور فلا يشترط امتداده
كسائر المحظورات ولنا ما روي انه عليه السلام سئل عن محرم يلبس مخيطاً فقال عليه السلام
عليه دم اذا لبس يوماً كاملاً ولو اراق دماً للبس يوماً للبس ولم يزرعه فعليه دم آخر لان الدوام
عليه كجنابة مبتدأة ولو لبس المخيط اياماً او لبس في يوم او اعاماً منه كالتفليس والقباء

الاحرام

والخمس يلزمه دم واحد لانه جلس واحد وفي المحيط لو كان به حمى غلب فليس الثوب يوا
 لاحتياجه اليه ويوما لم يلبسه فامتد على ذلك فعليه كفارة واحدة لان تلك الحمى ما دامت
 قائمة فاللبس متحد للضرورة ومتى زالت وحدث حمى اخري اختلف حكم اللبس فيلزمه
 كفارة اخري **ولم يجد المحرم ما يترز به الا السراويل فلبسه ولم يفتقه** يعني خرج
 المضارعة وضم التاني لم يشقه **نوجه** اي يجب عليه دم عند ذاك وقال الشافعي لا يجب لانه
 مضطر الي نفسه لستر عورته وفي فتقه اضار له بتفتقه مما له بخلاف الحقين حيث وجب
 قطعهما اسفل من الكعبين لانه غير مضطر الي لبسهما بل هو لدفع الاذي ولنا ان لبس المحيط
 بخطور الاحرام والعذر لا يفسد حرمة نجب عليه الجزاء كما وجب في الحلق لدفع الاذي **واجزا**
وضع القبائل المتكبرين من غير ادخال اليد وقال زفر لا يجوز فلزمه دم لانه ارتفع
 بلبس المحيط وقد لبس هكذا عادة ولنا انه ارتد اللبس ولهذا احتاج الي حفظه الي تكلف
 ولبس المحيط لا يتكلف في حفظه عند الاستئصال بالعمل ولو زره عليه غير ادخال يديه
 كان لا يسا لانه لم يكن محتاجا في حفظه الي تكلف **والفصل بالخطي والادهان موجب له**
وقال صدقه يعني اذا غسل المحرم راسه ولبسه بالخطي او ادهن عضوه يدهن فعله
 دم عند ابي حنيفة **وقال صدقه** وفي التبريد لادهن بالشحم او بالسن لا شيء عليه هذا اذا استقر
 منه اما اذا استند فعله صدقة اتفاقا من الفوائد ان الخطي لا يغاوى عن طيب ولهذا
 تطيب به اهل العراق وكذا الزيت ونحوه لانه يطيب به ويزيل الشفت ويقتل اوام سكا
 به الجنابة ولما ان كلام الخطي والادهان لا يطيب به عادة الا ان فيه ارتقا قاسر جهة
 ازالة الشفت فيقصربه الجنابة قبل الخلاف في خطي العراق لانه لا يدهن راسه طيبة ولا شيء
 في استعمال غيره اتفاقا وكذا الخلاف في الدهن الخالص واما المطيب منه فيجب فيه دم اتفاقا
 وفي المصفي الخلاف فيما اذا لم يكن مطبوخا واما الزيت المطبوخ ففيه دم اتفاقا وكذا الخلاف
 فيما اذا استعمل على وجه التطيب وان استعمل على وجه التدوي لانه طيب بنفسه كذا في التبيين **وتأخير**
النسك اي نسك الحج عن زمانه كما خبر الخلق او طواف الزيادة عن ايام النحر وتأخير كعاد
 الثلث الى يوم الثالث او الرابع وتأخير القارن الذبح عن الخلق **وتقدم على تقدم**
 نسك على نسك كتقدم الخلق على الرمي او الخلق على الذبح او تقدم القارن النحر على الرمي
موجب له مطلقا اي يلزم له دما عند ابي حنيفة فيسوا كان التأخير والتقدم من جهة الزمان
 كما مر او من جهة المكان كما ان الخلق كان مختصا بمكان المحرم فاخر عنه فخلق في الحل لما روي
 انه عليه السلام قال من قدم نسكا على نسك او اخرج عنه فعله دم **وخالفه مطلقا** يعني قال
 ابو يوسف لا يلزمه دم في تأخير نسك او تقدمه في الزمان او المكان لما روي انه عليه السلام

لما قيل عن تقدم نسك وتأخير نسك فقال افعل ولا تخرج والجواب عنه ان هذا الحديث يحول
 على الابتداء حيث لم يستقر انفعال المناسك كذا في المحيط **واعترض في المكان دون الزمان**
 يعني قال محمد يجب دم اذا غلب النسك عن مكانه دون زمانه لان اختصاص المناسك بالمكان
 اكثر من اختصاصها بالزمان ولهذا تؤدي في غيرا وانما على وجه القضاء ولا يؤدي في غير
 امكنتها وكذا خلق موضع المحاجم جمع الحج وهذا بلبس الميم قارون في الحجام يعني اذا خلق المحرم
 شعر بجده فعليه دم عند ابي حنيفة **وقال امددة** لان الحج انما خلق للحجامة لا لكونه
 مقصودا في نفسه والحجامة ليست من محظورات الاحرام فكذا ما يكون وسيلة لها وله
 ان خلقه مقصودا لمن يحتم وكونه وسيلة لاشي كونه مقصودا كالايمان فانه وسيلة للصحة
 العبادات مع انه اعظم المقاصد والحجم عضو كامل في حق الحجامة وقد ازال منه الثقب
 يجب به الدم وفي المحيط لو خلق ابطيه فعله دم واحد لانه جنابة من جنس واحد
 فخلق في جنس واحد ولو خلق اكثر احدا ببطيه لا يجب دم لانه ليس بارتفاق كامل لان خلق
 بعضه ليس بمعتاد كالراس ولو خلق شاربه فعله صدقة لانه تبع للجبهة **ولخلق الريح**
بالكل فيه اي في الراس **لا ثلث شعرات** يعني اذا خلق ريع راسه يلزمه دم كما اذا خلق
 كله وفي الشافعي خلق ثلث شعرات لخلق كل راسه لان الشعرا استفاد امانا بالاحرام فيجب
 بتقويت ثلث شعرات دم سواء ازالها من راسه او بدنه وفي واحدة من ثلث دم في قولنا
 ان ريع الراس قد خلق للارتفاق في العادة فليخلق هو بكله ولا يلحق مادونه ولهذا الوطوب
 ريع العضو لا يلزمه شيء لانه غير معتاد وكذا الوطوب ريع الجبهة يلحق كلها لانه متعارف بالعراق
 وارض العرب **ولو خلق غيره** اي المحرم عضو غير محرما كان ذلك الغير او حلا لا يلزمه
نحو اي يلزم الخالق صدقة عندنا وقال الشافعي لا يلزم لان الارتفاق حصل للخلق لا للملاق
 فصار كاللباس المحيط غير ولنا ان الارتفاق حصل له من وجهه لان الانسان يتأذي بفتق
 غيره كما يتأذي بفتق نفسه الا ان الجنابة تكمل في شعره فحصل الارتفاق بلبسه دم
 ونقصه غير فتكفيه الصدقة **او خلقه** اي المحرم رجل اخر بغير امر منعه اي المحلوق
فيما نغرمه اي فيما يامر المحلوق بغرامة الدم كونه يرضوه محلوقا **عن ارجوع على الخالق** وقال
 زفر يرجع ما غرمه على الخالق لانه صار سببا لغرامته قيد بقوله بغير امر لانه لو كان يامر لارجع
 اتفاقا ولنا ان الارتفاق انما حصل للمحلوق فلا يرجع ما غرم لاجله على غيره كما لا يرجع المخزور
 بما ضمنه من العقد على من غرق لانه بدل ما استوفاه من الوطي اعلم ان قوله نغرمه بدل على
 على خلاف الشافعي هو بقوله لا غرامة على المحلوق لانه ان كان مكرها يرجع حكم الفعل على المكر
 وان كان تابعا في الطريق الاولي يرجع فعله على الخالق لان التاب لا اختيار له اصلا والمكروه لا اختيار
 فاسد ولنا ان اثر الفعل وهو الارتفاق انما حصل للمحلوق فيجب الجزاء له وبالاكراد متبني الماتم

دون الحكم ولهذا يجب الاعتسال على المكروه اذا وطئ **ولو تطيب اوليس او طلق او درج**
 في الحرم لان هذا الدم غير مختص بالزمان فوجب ان يكون مختصا بالمكان لان كونه قرية انما يكون
 باحداهما **او صاع ثلثة ايام او نصف صاع** على وزن رجل جمع صاع **من طعام على ستة**
ساكنين اي في اي موضع شأ لما روي انه عليه السلام قال للعباس بن عمير ابو ذيك هوام رأسك
 فقال نعم فقال عليه السلام احلق واخذ شاة او صم ثلثة ايام واطعم ستة مساكين كل مسكين نصف
 صاع من بر **وجيز** ابو يوسف **اباحته** اي اباحة الطعام في الغدا والعشا لان لفظ الحديث
 ورد بالاطعام فالاباحة تكون كافية فيه بشرط محمد **تلك** لانه صدقه فلا بد من التملك كالركن
وجب دم بعض كل الاطفار من يديه ورجليه لانه لا يتفق به ارتقا فاكمل **ولها** اي يجب دم
 بقص الاطفار من يده واحدة **او رجل واحدة** لان كلاهما ربيع لجمع اليدين والرجلين والربع
 بقوم مقام الكل **واوجبت** على محرم قص اطفار **عن ثلث اصابع** من يده الواحدة **صاعا**
ونصف يعني كل اصبع نصف صاع **لادما** يعني قال زفر عليه دم فيدنا بقولنا من يده الواحدة
 لانه لو كان من يديه لوجب الدم اتفاقا لان الاتفاق لا يحصل عند افتراق القصر له ان
 الدم كان واجبا في قص اصابع يده فوجب في ثلثه منها لافها اكثرها ولنا ان الدم وجب في
 يده واحدة لا في ربيع الكل فلو جعلنا اكثر اربع مقام الربع كان نصب البدل للبدل باي وانه
 غير جائز **واوجبه** اي محمد **ما في خمسة** اي في قص خمسة اطفار **متفرقة** اي من يديه وقدر
 لا تها ربيع بجميع اطفار فصار كما اذا قصها من يده واحدة **وقال الصدوق** لان الجنابة في القصر
 لكونه سبب الواحد وهي انما تكمل اذا كانت مجمعة وكذا الخلاف اذا قص اكثر من خمسة في
 متفرقة فعند محمد عليه دم وعندهما لكل طرف نصف صاع من يده لان يبلغ قيمة المجموع دما
 فتتقصر منه ما شأ ويتصدق بباقيه **ودما في يدين او رجلين في مجلسين** يعني اذا قصر اطاف
 يديه في مجلسين او رجله في مجلسين ولم يتخلل بينهما كفارة يجب عليه دم واحد عند محمد **وقال**
ومن اي يجب عليه دمان انما قيدنا بعدم التخلل لان الكفارة لو تخللت لم تجز عليه دمان
 اتفاقا لا ارتفاع الجنابة الاولى بالتكفير وقيد مجلسين لانه ان كان في مجلس واحد يجب دم واحد
 اتفاقا من الخافين له ان المجلس واحد في داخل كات داخل كفارات الاطفار في ايام رمضان
 وترك الجماعة ايام النحر ولما ان معنى العبادة غالب في كفارات الاحرام جرت وجبت على المحدث
 فتتقيد التداخل بالجماعة كما في سجدة التلاوة وامانة كفارات الاطفار فعني العقوبة
 غالب ولهذا لم يجب على المكروه والمخطي فينبذ ري بالشبهات فيبذل داخل ويبي الجمار كلها واجب
 واحد فتركها يكون جنابة واحدة **ونفسد الحج بالجماع قبل الوقوف** بعرفات **ولو ناسا**
 احرامه وقال الشافعي جماع الناسي والناسية والمكرهة غير مفسدة للحج لانه انما يفسد بالجنابة
 وهي انما يحصل بال قصد ولا قصد في افعالهم ولنا ان المحذور فيه عين الجماع ولهذا الاعتذار لم

فمن

وقت عينه **فجب** عليه الدم والقضاء من عام قابل **والانعام** يعني اداء افعال الحج في تلك
 السنة واجب عليه كمن لم يفسد حجه لما روي انه عليه السلام سئل عن واقع امراته وهما
 محرمان بالحج فقال عليه السلام يرفقان دما وعصيان في حجهما وعليهما الحج من قابل **وبعد**
بذنه اي يجب بذنه اذا جامع بعد الوقوف لما روي انه عليه السلام قال من جامع بعد
 الوقوف فعليه بذنة **ولا تنسده** يعني ان جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه عندنا وهل
 يفسد لان المفسد اذا وجد في اخر العبادة يفسد ما كان اذا وجد في اولها كالصوم ولنا
 قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه لم يرد به التمام من جهة الانفعال اتفاقا لان عين
 الاركان باق عليه فيكون المراد به التمام من جهة الامن عن الفساد اعلم ان الجماع بعد الوقوف
 انما يفسد الحج عنده اذا كان قبل الري واما بعده فلا يفسد اقامة الاكثر افعال الحج مقام
 الكل كذا في النهاية **ونجد** **دالمهدي** **تقدم** **بعدها** يعني من وطئ بعد الوقوف مرارا
 يجب الاول بذنه ولكلوطي بعدها شاة عندنا وقال الشافعي لا يجب الكل الا جزا واحد
 لانه جنس واحد في داخل ولنا ان الجنابة على حسب الجنابات والجماع الاول جنابة كلية
 لمعادقته احراما كذا في غلط موجهه والجنابات بعد صلات قاصرة لمصادمة احراما
 ناقضا بالجماع فلم يغلط موجهه ولا يجب به اي بالجماع دم بعد الحلق لان احرامه باق
 في حق النساء واوله غيرهن ففتت الجنابة فاكفيت فيها بشاة وبدوا فيه يستحق يعني
 يجب على المحرم دم اذا قبل اوليس شهيق اترك اول ينزل لان كل منهما ارتقا قاصر من جهة
 الاجتماع بالمرأة ولكن لا يفسد الحج به لانه ليس بجماع صورة اقول لو قال وقبيل او لمس بشيء
 لكان اول لان النظر الى فرج امراته يشبه من دوا على الجماع لكن لا يجب به شيء وان انزل
 به كذا في الهداية ولم يوجبوا الفرق بين الزوجين الذين افسد احدهما بالجماع قبل
 الوقوف في القضاء من قابل **من حين مفارقة المصير** وقال مالك بغير قان من وقت
 مفارقتها من مصرهما لما روي ان ابن عباس قال كذا ولا عينا حالة الاحرام يعني قال
 زفر بغير قان عند الاحرام لانه وقت التمزج ولم يوجب مكان الجنابة يعني قال اذا وضلا
 موضع جنابتهما بالجماع بوجوه بالافتراق عقوبتهما على صنيعهما السابق ليعتبرا فلا يفتراقان
 عندنا لان ما حكتهما من التقب في القضاء موجب لئلا تكرر الجماع والقرز عنه عند الاجتماع فلا حاجة
 الى الافتراق مع ان خوف الفساد على المرأة اذا فترت عن زوجها اكثرهما اذا اجتمعت معه
 وما ذك عن ابن عباس محمول على الاستحباب اذا خشي العاودة وفسد به اي بالجماع
 العمرة قبل طواف اربعة اشواط فيجب الدم والانعام والقضاء يعني المحرم اذا جامع قبل ان يطوف
 اربعة اشواط فعليه شاة فيتم عمره بانيان باق اشواطها فيقضيه وبعد هاتي اربعة اشواط
 اربعة اشواط اذا جامع المحرم فوجب دما لا بد منه ولا تنسدها وقال الشافعي تسد عمرته

الشافعي

لان المفسدة اول العادة واخرها سوء او يجب عليه البدنة لان العزم فريضة عنده كالحج ولنا
ان الطواف ركن العزم كما ان الوقوف بعرفة ركن الحج فاجماع قبل اكثر الاشواط يفسد ما بعده
كما كان ركن الحج قبل الوقوف بعرفة والحج بعده لا يفسد والعزم سنة لما روي انه عليه السلام قال
لمن ساله عن العزم ان تعتمر خير لك فلا يجب فيها بدنة كما وجبت في الحج خطا لمرتبته اليه عن
الفريضة ويجب الطهارة اي بشرط الطواف في الاصح اي اصح الاقوال احترازه
عما قيل انها سنة لانه قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلح اي كالصلح يدل على ان
الطهارة واجبة فيه فان طاف للتقدم او للصدر لم يحدنا يجب صدقة لانه طواف الصدر
واجب وطواف التقدم وان كان سنة لكن بالشروع صار واجبا فادخل النقص فيها ترك
الطهارة فوجب حين بالصدقة وجب ادم اي ان طاف الطوائف المذكورين جنبا فعليه دم
اي ان طاف لان النقصان فاحش فخلط في جابر وللزيارة محدثا يجب دم لان طواف الزيارة ركن الحج
والنقص فيه اغشش من الفحص في الواجب وجب بدنة اي ان طاف جنبا يجب بدنة لان الجنابة
بالجنابة اغلظ فخر نقصانها باعظم الدمار اكمل اي ان طاف ركنها من غير دم اي يجب دم
وانما حاز لان فعل الدابة مضاف اليها كماله لكن ادخل فيه نقصا بتعويته صورة الطواف فحسب
بالدم وتستحب الاعادة اي اعادها الطواف مادام ملكه في الحدث اي في طوافه محدثا قيد
بقوله مادام ملكه لانه اذا رجع الى اهله فاستحب بقاء الشاء لا الاعادة لانه انفع للفقراء ونقصانه
خفة ويجب الاعادة في الجنابة اي في طوافه جنبا حتى اذا رجع الى اهله فعليه ان يعود الى مكة لحرام
حديثه ان جاوز الميقات ولم يجد ويحتمل هديا اجزاء في الاصح احترازه عما قيل يجب الاعادة
في الحدث ايضا وانما صار في المتن اصح لان النقص في الحدث يسبب الجنابة كغيره فينبغي ان يتقوا
بينهما في حكم الاعادة ولا فح عليه فيما اذا اعاد طواف الزيارة في ايام النحر وقد طاف محدثا وجنبا
علمه اعادة في وقت وفي القواعد الظهيرة هذا اذا اعاد السعي معه وان لم يرد فعله دم لان
الطواف الاول لما انتقص واعتبر الثاني كان السعي واقعا قبل الطواف المختص به فيجب دم
لتركه الواجب وذكر الامام المحمدي ان لم يرد السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط في السعي
وانما الشرط فيه ان يولي على ان طواف بعثته من وجه وطهرا بخلل يديه وبه اختار صاحب المحل
وان اعاده بعد ايام النحر لم يرد دم عند اي حيفه لتأخير النسك عن وقته والواجب عليه او
كان بدنة لكن باعاده سقطت بالاتفاق فلزمه دم عند علمه انه اذا اعاد الطواف فاعتبر هو الثاني
والاول انسخ به لان وجوب الدم عليه عند اي حيفه اذا اعاده بعد ايام النحر يدل عليه لتمام
في اصل الطواف لانه وصته وقبل المعتبر هو الاول والثاني رفع نقصانه عن لاء الدم ولو ترك طواف
الزيارة اكثر من مرة ابدان في حق النسا حتى يطوفه بذلك الاحرام ولو ترك اقله اي اقل طواف
الزيارة والصدر اي كل طواف الزيارة لصدر او اكثر اي اكثر الصدر والسعي بين الصفا

دلالة

والمروء او الوقوف بمزدلفة او رمي الجمرات ايامها او يوم او جميع العفة في يوم النحر
وجب دم قيد بقوله او اكثر لانه لو ترك اقل الصدر فعليه صدقة اما وجوبه في تركه اقل
طواف الزيارة فلان نقصانه قليل فاشبهه بنقصانه مع الحدث واما ترك الصدر او السعي
او الوقوف بمزدلفة فلا يوجبها واجبات واما ترك رمي الجمرات كلها بان فانت ايامها بغروب
الشمس من اخر ايام النحر فلا يوجب ولا يحدنا جفنه الكتي بدم واحد ولو ترك بعض الجمار
الثالث فعليه صدقة لكل حصاة نصف صاع من بر الا ان يكون المترك اكثر من النصف فيجب
الدم لان اكثر حكم الكل وان لم يفت ايامها فاعاد فيها ما ترك من الرمي فعليه بتأخير دم عند
اي حيفه خلافا لهما واما تركه يوم واحد فلا نسك كامل واما تركه رمي حرم العفة فلا
نسك تام وحدث في ذلك اليوم ولو ترك اقل الصدر او احدي الجمار الثالث فصدقة اي
فلزمه صدقة فصل في جزا الصيد **وجب الجزا على المحرم بقتل الصيد** اي صيد البر وهو
ما يكون قوا له في البر لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسياق وحرم عليكم صيد
البر ما دامتم حرموا والصيد هو المتوحش من اصل الخلق فيدخل فيه اكل الحمار المروء لا ابل الفوحرش
لان استيناس الاول واستيناس الثاني عارضان **تاسيا او عامدا** في قتل لانه ضمان يعتد
وجوبه لانتلاف فاشبهه غرامات الاموال واما تنقيده بالتعدي في قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا
فجر آؤه الاية فلا يورد الآية فيمن اجل او لاجل العبد المذكور بعد هذا وهو قوله تعالى ليدف
وبال امر والحاظي والتاسي لا يستحقان الوعيد **او متعمدا** وهو الذي قتل الصيد مرة
او عابدا وهو الذي قتل مرة بعد اخرى وانما استويا لان الجنابة لا تختلف بالعود والبداه
بل العابد اشد جناية لاجل القاطنة في ذكره دفع قول من قال لاجز اعلى العابد لان الله تعالى
هل ومن قتل منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم ومن عاد فنيقنم الله منه جعل كل جزا
العابد الاقام في الاخر فلا يجب الكفارة ويمكن ان يجاب عنه بان وجوب الكفارة في العابد
مستفاد من الآية بدلالة النحر والمراد من قوله ومن عاد العود مستحسنا **ونوجبه** اي الجزا على المحرم
بالدلالة اي بدلالة الصيد وقال الشافعي لاجز على الدال بل على القاتل المحرم لان الجزا معلق
بالقتل في قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا الآية والدلالة ليست بقتل وان قوله عليه السلام للمحرمين
السائلين عنكم صيد صاده حلال هل دللتم ولو لم تكن الدلالة لم يحطون لم يتعد السؤال مع ان
في الدلالة عليه تفويت الاثمة وهو قتل معي اعلم ان الشرط في كون هذه الدلالة موجبة ان لا يكون
الدلول عالما بمكان الصيد لانه اذا كان عالما لم يكن قتل حله لا بدلالة الدال وعلى هذا الواعار
المحرم قوسا لرمي صيد فعليا لخطا ان لم يكن مع المستعير قوسا وان كان فلا شيء عليه وفي المحيط
لوا عار سكتا لاجز اعليه لانه يتوصل الى قتله بدون سكتة بان تحققه وان يصدق الدلول
في الدلالة وان بقي الدال محمولا الى ان يقتله وان لا يقاتل الصيد لانه اذا انفلت ثم وجد

الاول فقتله لاشي عليه لان ذلك صار كما لو جرحه ثم اندمل ونه المشتري لو قال خلف هذا صيد
 فاذا خلع صيد فاحذهم فعلى الدال كل واحد جزا لانه اعلم مكانهم ولودله على صيد فذا
 عنده صيد آخر فقتلها الاول فعلى الدال جزا واحد لانه اعلم بصيد واحد **ولو دال حلال**
عليه اي على الصيد محرما او غيره في الحرم الزمان المباشر للدال وقال ابن بطيم الجزا على
 الدال ايضا لانه فوت امن الصيد لانه كما لم الجزا على الحرم الدال على قتل الصيد ولنا
 ان الحرم كان ملزما باحرامه ان لا يتعوض للصيد الا من وقد خالف ما لم يبدل لانه فيضمن كالوحي
 اذا دل سارق على مال الوديعة والحلال لم يلزم شيئا فلا يعرض لانه كغير المودع اذا دل سارقا
 عليه **في قوله** اي الصيد المقتول **عد لان** موضع القتل اي في المكان الذي تملكه لان
 القيمة تختلف باختلاف الاماكن **او في قوله ان كان في** اي اذا كان القتل في موضع لا يباع
 فيه الصيد ولا يشتري يقوم في موضع قريب منه يباع فيه اعلم ان الخلاف بين محمد واصله في
 جزا الصيد في موضعين احدهما قتل في موضع له الخيان بين اقسام كفارة الجزا والثاني في تفسير
 في قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا جزا مثل ما قتل من النعم بين المصنف الموضع الاول بقوله **وجزاهما**
وما القاتل يعني قال محمد العدلان الحكمان بخبر ان الحكم على القاتل باحدى الكفارات وقال
 القاتل بخبره اختيارا **احداهما ان يشترى** هذا متعلق بما قبله على تنازع الفعلين وهما الفعل
 المذكور وهو خير والفعل المتقدم بعدهما اي ما اخترا القاتل به اي بقتل الصيد **هدى باقيد**
 فان دفعه في الحرم يخرج عن عهده بالاراق حتى اذا تلف بعد لا يجب عليه شي وان اعطى فقيرا
 واحدا وان دفعه في غير الحرم يجوز ايضا من جهة التصدق فيجب تفريقه على المساكين بان يصل
 كل مسكين من اللحم ما قيمته قيمة نصف صاع فان تلف بقتل في الحرم **والموتع بالما جرح**
في الاضحية شرط وهذه المسئلة معترضة بين ذكر الخيل في اقسام الكفارة يعني اذا لم يبلغ قيمة الصيد
 وما يشتري به الاضحية فبقتل قيمة حمل او عناق وهو الاثنى من اولاد المعز من الجوارح
 يعني قال ابو حنيفة يصدق والابح بطريق الهدى وقال لا بدح لاطلاق قوله تعالى هديا
 بالغ الكعبة فيتناول الصغرة الكبرى وله ماروي انه عليه السلام قال اسر الهدى كالجذع
 من الضان والثني من المعز معناه اقل ما يجوز به من الهدى **او طعاما** هذا معطوف على قوله
 هديا **يصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعيرة** اي موضع
 كان **او يصوم بالنصب** عطف على قوله يشترى عن كل يوم يوما يعني اذا وقع الاختيار على الصبر
 يقوم المقبول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما **كان فضل** اي ان يفي بصدقة على
 كل مسكين **اقل من نصف صاع** او لم يبلغ قيمة الصيد نصف صاع بان قتل عصفورا او مخبرا **ان شأ**
اخرجه اي تصدق به او صام عنه **يوما** لمحمد قوله تعالى حكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة
 او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما فاذا وقع حكم العدلين على الهدى ونفع على الطعام

والصيام

والصيام لانها معطوفان عليه بكلمة او لهما ان الخيار شرع وقال من وجب عليه وانما يكون
 فقال اذا كان الثمن مفوضا اليه كما فوض الثمن في كفارة البهيمن الى الهات قوله تعالى
 او كفارة معطوف على قوله فجزا وكذا قوله او عدل فلا بد لان تحت حكم ما **واجب**
ان حكما هذا بيان للموضع الثاني يعني اوجب محمد ان حكم العدلان **بالهدى** **نظير** اي
 نظير الصيد من **الاهلي** **مصور** ان كان له نظير في الضبي والضح شاة ولا يشترط
 وفي النعامة حمل وفي حمار الوحش بقر فاذا حكم بالهدى يجب ان يشترى بقتل الصيد
 ما هو مثله من النعم صور وان لم يجد مماثلة صورة فبشترى بماتله قيمة وفي الحقايق المأكول
 وغير المأكول في الصيد سوا غير انه لا يجاوز في غير المأكول عن الهدى في ظاهر الرواية
 والمأكول يجب قيمته بالقيمة **وقال لا قيمة** بالرفع يعني يجب قيمته في المثل **كما في غير المثل**
 والا اي ان لم يكن له نظير **كما قال** يعني يجب القيمة عند ايضا لقائل ان يقول قوله كخاني
 غير المثل لان يعني عن قوله والا كما قال له ان الله تعالى اوجب المثل في قوله تعالى فجزا مثل
 ما قتل من النعم حكم به ذوا عدل الا به فجزا بالتقنين ومثل صفته اي فعلية جزا بمثل
 ما قتل من النعم حال كونه حكم بذلك الجزا عدلان منكم فقال انه هدي يبلغ الكعبة
 للمقتول من النعم حال كونه حكم بذلك الجزا عدلان منكم فقال انه هدي يبلغ الكعبة
 وحقيقة المثل ما يماثل الشيء صورة ومعنى وانما يصار الى المماثل معنى وهو القيمة اذا تعد
 العمل بالحقيقة بان لم يوجد للمقتول نظير صورة وانما ان المماثل صورة غير متفرقة في النوع
 حتى اذا اختلف ما لا يجب عليه دابة اخرى فالشاة اذا لم يماثل الشاة مع اتحاد الجنس
 فكيف يماثل الطير فوجب حمل المثل في الآية على المثل معنى **واوجبا اي الجزا على**
التقريب كما بين في المسئلة السابقة **لا الترتيب** اي قال زفر يجب الهدى او لائم الاطعام
 ثم الصيام لان التقريب تخفيف والملائم بحال الجاني الترتيب وقوله او في الآية مستعمل في الترتيب
 كما في اية تطاع الطريق ولنا ان حقيقة او يكون لاحد الشيين بلا ترتيب فلا يوجد عنه
 مع امكانه خلاف اية تطاع الطريق لان جنايا لهما مختلفة فوزعت عقوبتهم على حسب
 غلظتها لغلظتها وخفيفتها لخفيفتها وفيما نحن فيه الجناية متحدة فلا يصار الى الترتيب **او**
اشتركا في قتل اي في قتل الصيد **نظم** **كلا** اي كل واحد منهما **بحر** وقال الشافعي يجب عليه
 جزا واحد لانه ضمان للمقتول وهو واحد فيكون جزا واحد الجماعة اتفقوا شاة انسان
 ولنا ان هذا جناية على الاحرام فيكون كلامنا جانيا على احرامه جناية كاملة بخلاف الشاة
 المتلفة لانه ضمان للمحل وهو واحد **او حلالا** اي لو اشترك حلالا **في صيد احرم كان**
عليهما جزا واحد لان الضمان بدل عن المحل لا جزا عن الفعل فيجوز اتحاد المحل ولا ينظر
 الى تكرار الفعل **او محرم** اي لو قتل محرم **صيد احرم** **فجزا واحد** اي فيجب جزا واحد
 لا جزا ان كما اقتضاها القياس لانه جني على احرامه واحرم جميعا وجه الاستحسان

ان الجنابة هنا تقويت امن الصيد فاذا اعتبر في الضمان مرة لاحاجة الى اعتبار مرة ثانية .
 فكيفه جزا واحد **وجب ضمان النقصان بحرمه** اي جرح الصيد **او قطع عضو او شق شئ**
 لانه حيوان مضمون فيضمن بعضه باقله كما يضمن الكل هذا اذا ابرأ بغير اثم وان مات بعد
 الجرح فيضمن كله وان لم يبق له اثر بعد البر لا شئ عليه وقال ابو يوسف يلزمه صدقة ولو غاب
 الصيد ولم يعلم انه مات او براض من نقصانه فقط لانه موته مشكوك وفي الاستحسان يضمن
 جميع قيمته لحياتائه انما التبين **والقيمة** اي يجب فيه الصيد **تقطع قوائمه وقطع نفق ريشه**
 لانه قوت عليه الامن بتقويت القاتل لا شئ عليه **وكسر بيضه** مثلا لو كسر
 بيض فحامة فعليه قيمة البيض لا قيمة الغمامة لانه النهاية وظاهره المتين يوجب قيمة
 الصيد هذا اذا كان بيضا لغيره صحيحا وان كان مذكرا فلا شئ عليه لانه لم يلف اصل
 صيد **وان خرج منه** اي من البيض بعد ضربة فرخ ميت وكذا لو خرج من الصيد جنين ميت
ضمنه اي ضمن قيمته حيا لان ما في البطن والبيض محدلان كون حيوانا غاليا فصار الفرس
 سببا لموته فاضرب الحكم اليه احتياطا **ونوجب على الحلال** **ارساله** اي ارسال صيد
 اصطاده في الحل **اذا ادخله الحرم** وقال الشافعي لا يجب قيده بالحلال لان داخل الحرم
 لو كان محرما يجب ارساله اتفاقا وقيده بالادخال لانه لو كان في رحله لا يجب عليه الارسال
 اتفاقا لانه ان صيد حل ويده سابقه عليه فلا يضاف الى الحرم فلو ان يتصرف فيه كيف شا
 ولنا انه بعد ما دخل الحرم صار من صيده فوجب الامتناع عن اخذه ومنعه عن امتاعه
 الطبيعي لحرمته الحرم **ولو احرم بعده او حين** يعني الحلال اذا اخذ صيدا ثم احرم لزمه ارساله
 عندنا وقال مالك لا يلزم لانه ملكه فلا يجب ابطاله بواسطة الاحرام ولنا انه بالاحرام الزم
 عدم التعرض للصيد وفي امساكه تعرض له فوجب ارساله ولا يزول ملكه بالارسال حتى
 يوارس له واخذه انسان يسترده اذا تحلل من احرامه **ولا يوجب ارساله المذلول**
للاحرام يعني اذا احرم وفي بيته صيد لم يجب ارساله عندنا وكذا لو كان في قصر يده
 لان الطير لا يكون في يده حقيقة كالحجب اخذ مصحفا بخلافه وقال الشافعي يجب قيده
 بالمذلول لانه لو كان في يده يجب ارساله اتفاقا لكن على وجه لا يمنع ان يتسبب الله احرامه
 له ان ما في بيته في يده حكما فيجب ارساله كما لو كان في يده حقيقة فاحرمه ولنا ان المذلول هو الذي
 للصيد بعد الاحرام ولهذا الوجه صيدا ثم احرم ثم مات الصيد فلا شئ عليه وفي رواية الحلال
 انه لو لم يرسل حتى مات في بيته يضمن عنده ولا يضمن عندنا قيده بقوله الاحرام لانه لو كان
 في بيته صيد اصطاده في الاحرام يلزمه الارسال اتفاقا كذا في الحقايق **والمرسل من**
يده ضمان يعني من ارسل من يده المحرم صيدا فعليه ضمانه عند اي حبيقة وقال لا ضمان عليه
 اراد من يده الحقيقة لانه لو ارسله من يده الحكمة اي من بيته يضمنه اتفاقا واراد من الصيد

ملكون

١٢٢

ما يكون ما خود قبل الاحرام لانه لو ارسل ما يكون ما خود لا يضمن اتفاقا كذا في الكافي
 لما ان الارسل كان واجبا على المحرم فن ارسله فقد احسن وما على المحسنين من سبيل وله
 ان الواجب على المحرم ترك التعرض للصيد لا عين ارساله لانه كان له ان يرسله اليه من رسله
 فن ارسله اتلف مال الغير بغیر اذنه فيضمن **ولو قتل احدها** اي احدا المحرمين **صيده**
الاحرم صيده ما خود بعد الاحرام **فضمنه** اي ضمن كل منهما جزاه الكامل اما ضمان الاخذ فله
 الامن عن الصيد واما ضمان القاتل فلنقرير ذلك **حكمنا برجع الاول على القاتل** بما
 اقامه ذلك ذفر لا يرجع لان كل واحد منهما مواخذ يصنعه فلا يرجع على غيره ولنا ان جنابة
 الاخذ كانت على شرف السقوط لا يمكن ارساله فالقاتل قرر عليه الضمان فيرجع عليه لان
 التقوير كالاتي في النصين كيهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا وارجع الزوج مما ضمنه من
 نصف المهر عليهم **ولا يوجب عن كل قتل صيد** اقامه الدخول يعني اذا قتل المحرم صيدا
 هلي قصد التحلل وترك الاحرام يجب عن الكل جزا واحد عندنا وقال الشافعي يجب
 عن كل واحد منهما جزا كامل لان الاحرام لا يرتفع بقتل الصيد فيكون قصده لغوا فقد دجا
 فيتعده جزا وهاولنا ان ظن خروجه عن الاحرام بفعله ما هو محذور فيه وهذا التأويل
 وان كان فاسدا لكن اعتبر في حق اسقاط الجزا كما اعتبرنا ويل الهاعني اذا اتلف مال
 عادل فسقط عنه الضمان **ونعزم الحلال بالقيمة في قتل صيد الحرم لا بالتكفير** يعني
 اذا قتل حلال صيدا الحرم فعليه قيمة عندنا تصدق بها على الفقراء ولا يصوم عنه وقال
 الشافعي يكفر كما اذا قتل المحرم صيدا ويجوز له ان يصوم بازا كل نصف صاع من الطعام من قيمة
 يوما اذا كان معسرا الا ان كلاهما ضمان صيد وجب حقه الله تعالى قيده بالحلال لان التكفير
 في محرر المحرم جائزا اتفاقا وقيده بصيد الحرم لان صيد الحل لا يجب فيه شئ اتفاقا ولنا انه
 ازال الحسن عن صيد الحرم كما ان امنا الحق الله فيلزمه اثبات الامن من الجوع لفقره وذلك
 يحصل بالاطعام فلما صدر هذا الضمان باعتبار المحل اشته ضمان الاوال فلم يجز فيه الصوم
 بخلاف المحرم فان ضمانه كان جزا لفعله والصوم فعل فربما يصلح ان يكون جزا لفعله محرم **وهو**
المهدي اي في جواز لصيد الحرم **روايتان** عن مشايخنا في رواية لا يجوز بين وجهه
 من دليلنا السابق بشرط ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد فلا يذكي الواجب
 اذا اسرق المذبح وفي رواية يجوز وهو ظاهر الرواية بشرط ان يكون المهدي قبل الذبح مثل
 قيمة الصيد فيشادي الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف هذه الرواية انه اشته بضمان
 الاموال كما سبق بيانه واثبه بضمان الاحرام لانه وجب حقه الله فوفر من الشبهين حظه فلم
 يحزن الصوم نظرا الى الاول وجاز المهدي نظرا الى الثاني **ومنعنا الصوم** وقال ذفر بجزيه
 كما قال الشافعي وقال صاحب المختلف لا يجوز الصوم عند ذفر ايضا فلعل عنه روايتين

وجه

واوجبت الجزاء عليه اي على الخلال اذ ارمي في الحرم صيده اكله في الخلال فاصاب في الخلال
 فقتله وقال زفر لا يلزمه شي لانه قتل صيدا في الخلال فلا يلزمه كما لو رمي في اكله ولنا ان التعرض
 للصيد في الحرم حرام والرمي منه يعرض فيلزمه الجزاء في النواذر لو كان ظي قايما في الخلال
 ورأسه في الحرم فقتله اسلمت لاشي عليه لان المعتبر في الصيد قوائمه ولو كان نياما في الحرم ورأسه
 في الحرم ضمن لانه غير مستقر بقوائمه **ولا نوجب التصديق بقيمة ما ذبح من الجزاء اي جزاء**
الصيد لو سرق المذبح بعد التكميل من الطعام وكذا الوسوق كحم دم جبر وقال الشافعي
يجب التصديق لوجود التقصير ولنا ان التصديق سقط عنه لفوات محله وهذا الخلاف
في سقوط الزكوة اذا هلك النصاب سقط عنه اخلاطه واكله منه اي اكل المحرم القاتل
من حكم الصيد بعد اجزائه بعد اذ اجزاه مضمين يعني يضمن الاكل قيمة ما اكل عند
 ابي حنيفة وقال لا ضمان عليه قيد باكل المحرم لان الخلال لو ذبح صيدا في الحرم فادى
 جزاءه ثم اكل منه لاشي عليه اتفاقا لان وجوب الجزاء في نفوات الامن الثابت بالمحرم الصيد
 لا كونه وقيد بالقاتل لانه لو اكله محرم آخر لا يجب الا التوبة وقيد بقوله من حكم الصيد لان
 ما كوله المحرم لو كان يبيع صيدا بعد ما كسره وادى جزاءه لاشي عليه اتفاقا لان وجوب
 الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم بهذا المعنى ولان ما كوله لو كان حكم
 جزاء الصيد يضمن قيمة ما اكل اتفاقا وقيد بقوله بعد اجزائه لانه لو اكل منه قبل اذ اجزاه
 لا يضمن اتفاقا لدخول ما اكل في ضمان ما قتل لهما ان حرمة ما كونه ميتة وهذا لا يحل له
 تناوله بعد زوال احرامه فيكفيه الاستغفار كما لو اكله محرم اخر وله ان يتناول من
 مخلوقات احرامه لان على كونه الصيد المذبح ميتة احرامه والحكم كما يضاف الى العلة
 يضاف الى علة العلة بخلاف محرم اخر فان حرمة تناوله لكونه ميتة لا لاحرامه ولهذا
 لم يجز اكله للخلال ايضا **وليس في قتل غراب اراد به ما ياكل الحيفة فلا يقتل غراب الزرع**
وحده وذيب وجبه وعقرب وقار اهل به كانت او وحشه وكل عقور جزاء
 روي انه عليه السلام قال تقتل المحرم الفأرة والغراب والجدأة والعقرب والحية والذئب
 والكلب العقور فان قلت كيف خص عموم قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم بهذا الخبر قلت
 خص او لا بالنص القطعي وهو قوله تعالى اهل لكم صيد البحر بعد ذلك يجوز تحصيله بالقباس
 فكيف يجزى الواحد **واوجبه اي الجزاء في جزاءه برونه وفرد** وقال زفر لا يجب لانه مما
 يمسك في البيوت فكانت كاهلي ولنا انها متوحشه بطبعها ومنعها بقوائمه وانما بها فساد
 فيبوء **ولا يتي في برغوث وقرادة وبعوض ونمل** موزة كانت او غيرها لا يمسك بها لانه ليس بصيد
 ولا يتناول من البدن **ونوجب في السبع الا اذا صال اي حمل لاصال الاذي يعني يجب**
الجزاء بقتل السبع الغير الصائل عند تناوله الشافعي لا يجب لان اسم الكلب يتناول السبع

خبر

لغة فكون من المستثنيات ولنا ما روي ان عمر قتل سباعا هدي كشوا الكلب لا يتناول
 السبع لغة وعرفا وانما لم يجب الجزاء في الصائل لان تعرضه لدفع الاذي لا للصيد والمحرم
 اقامته عن الثاني وفي المحيط ان امكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وكذا اذا كان
 الصائل جلا الا انه يضمن لما كره قيمته لانه لا اذن له من جهة خلاف العبد الصائل بالسيف
 اذا قتل المصول عليه لا يضمن قيمته لما كره لان العبد ادنى مكلف في حق نفسه ولهذا لو اراد
 يقتل ولا ينظر الى حق مالك **وجب في الصبي لقوله عليه السلام الضيع صيد وفيه الكسر واجب**
 فيه اي في قتل الصبي حال كونه غير ما كوله قيمته لا تجاوز دما اي قيمة شاه لا ما بلغت اي
 هل زفر عليه قيمته باللغة ما بلغت كما لا كوله لان كلامها اصطلاحه محرم ولنا ما روي في الصبي
 فلما ورد الشرح يتقيد بالشاه لا يزداد عليها **وينتقد في ما شاع من قتل ولم يتقدر الصدقة**
 في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان في قتل كسرة وثلاثين قصبة من برونه الكسر نصف صاع من
بدنة لان في ارا الهامة ارضا فاميد به لانه لو قتلها في غير بدنة لاشي عليه والقائمة قتلها
 وكذا اوضح الثوب في الثمن لقتل حرها القتل ولو وضعه ولم يقصد به القتل لاشي عليه
وجراذه انما وجب في قتلها صدقة لانها من الصيد ولهذا قال عمر رضي الله عنه من
 خير من جراذه **ولو تراخي غشاة فولدت ملحق ولد لها** يعني لا يجب بقتل الولد جزاء
 عندنا كما لم يجب بقتل الشاة لان الولد يقع الام كملء الرقية والحريه **لا** يعني قال الشافعي
 الولد ملحق بالطبي فيجب بقتله جزاء لان الولد ينسب الى الاب **واكل المحرم صيدا بالخلال**
 اي حكم امطاده حلال وذبحه **ان فقد صدقه اي ان لم يوجد من المحرم فعل طامع باصطفاؤه**
 او خلا لاشي عليه لقوله عليه السلام لا بأس باكل المحرم حكم الصيد **ونزع المحرم الاكل والبقر والغنم**
والدجاج والبط الا اهلي لا يمسك بصيود **وحرموا الحماهم** اي ذبحهم في الحرم **المسروقة**
 وهي التي سارجلها ريش كطها سارويل لانه صيد حقيقة لا يتساعه بطيرانه وان كان بطيئا فيلزمه
 الجزاء بقتلها وقال مالك يجوز ذبحها لانه ميتة فليس بصيد **وحرم الطلي المستأنس** لانه
 صيد باصل الخلقة ولا يبطل باستئناسه العارض كالبعير اذا اندلأ في حقل الصيد **وحرم**
ذبحته يعني ما ذبحه المحرم من الصيد لا يحل اكله للمحرم ولا لعينه وكذا ما ذبحه الخلال في الحرم
مطلقا اي سواء ذبحه لنفسه او لعنه وقال الشافعي يجوز ذبحه اذا كان حلالا لانه اذا ذبحه لعنه
 ينتقل فعله اليه فصارت حلالا ذبحه ولنا ان الاطعام اخبر به عن اهليه الذكوة كما قال الله
 ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم فصارت ذبحته ميتة كذبحته المحرم **والميتة** اي تناولها **اولى من الصيد**
 اي من تناوله عند ابي حنيفة **المضطر** اي للمحرم اذا اضطر واحتاج الى اكل الميتة او الصيد
وجيز له مكفر يعني قال ابو يوسف يجوز للمحرم المضطر ان يصيد ويأكل ويكفر وهذا اهون
 لان الكفارة جبر ولا جبر لكل الميتة ولا في حنيفة ان من اكل الصيد ارتكب الخطيئة

مختلور الدخ ومختلور اكل الميتة لانه ميتة حكمها واكل الميتة ارتكاب مختلور واحد فكل هذا
 اولى وان وجد صيده او مال مسلم ياكل الصيد دون مال المسلم لان الصيد حرام حقه الله تعالى
 والمال حرام حقه العبد وكان الترتيب كمن العبد **ومنهم** اي القاطع اذا كان مكلفا **يقطع** **من شجر الحرم** وهو ما ينسب الى الحرم على الكمال بان نبت نفسه ولا يكون من جنس ما ينبت
 الناس ولا سوا كان من جنس ما ينبت الناس ولا نبت نفسه لانه منسوب الى المالك وكذا لو نبت
 بنفسه وكان من جنس ما ينبت الناس بان نبت يذوقه فيه منهم **قيمة** اي قيمة المقتطع وقيل
 ما لا ضمان عليه لكنه ياتم قيد بالناسي لانه لو قطع ما ينسب منه لا ضمان عليه اتفاقا لكونه حكم
 الموات له ان قطع شجر الحل كان جازيا للحرم فكل يجوز قطع شجر الحرم ولنا ان نبت في الحرم استحق
 الامن لقوله عليه السلام لا تحتل خلاها اي لا تقطع نباتها وان نبت بنفسه في ملك انسان
 وقطعه قاطع فعليه قيمتان قيمة المالك وقيمة اخرى يخلق الحرم واذا ادى القيمة ملك المقتطع
 لكن يصدق به على الفقرا لانه ملكه بطريق مختلور ولو باعه جاز مع الكراهة بخلاف الصيد
 فان بيعه لا يجوز وان ادى قيمته **وحيز** ابو يوسف **وعى** حشيشه اي حشيش الحرم لان من
 الدواب عنه متعديا للتحقق بالادخار وقالا لا يجوز لقوله عليه السلام لا تحتل خلاها فاذا
 قطع الدواب بالطلاق صوابها للرعي يكون قطعهم بالناسج وحمل المشيش من الحل ممكن فلا
 ضرورة على ان الضرورة ترفع الائم ولا سقط الضمان **ولا يقطع منه** اي من نبات الحرم **الا اذا**
حرم المدينة اي لا حرم المدينة عندنا وقال الشافعي لها حرم وقطع شجر حرام لقوله عليه السلام
 ان ابراهيم حرم مكة وانا احرم المدينة ولنا قول عاتكة كان لآل محمد بالدينه وحوشه سكونا
 وان الصحابة لم ينقل عن احد منهم انجاب اجزا يقطع شجرها واحرم فيها رواه من الحرمة لامن الحرم
 يعني اعظم المدينة **وسئل** عن الحرم صيدا صاده **وشراه** صيدا صاده محرم لانه ان كان
 مذبوحا يكون كالميتة وان كان حيا يكون ترضيا للصيد الحاكم فيقتضى البيع ان كان المبيع قابلا
 وان كان استهلكه المشتري ينظر ان كان البايع صاده حلالا فباعه محرم ما فعل البايع ان يكره
 عنه وعلى المشتري ان يعطي قيمته ان كان حلالا وان كان صاده محرم ما فعل المشتري قيمته
 للبايع كذا ذكره الناطقي **وحيز** نكاحه اي نكاح المحرم وقال الشافعي لا يجوز لقوله عليه السلام
 لا نكح المحرم ولا ينكح ونكح الحاكم بولاية الحاكم وحكمه عندنا ولنا ما روي انه عليه السلام
 تزوج بمجونة وهو محرم ومارواه مجول على الوطني لان النكاح حقيقة في الوطني وحمل الامكان
 على الدلالة على فعله ووطئ في النكاح اذا الرجعة يجوز اتفاقا من المذهب **ونظم القارن بدلين**
في كل ما فيه اي في كل جنسية يلزم فيها **على المفرد دم** وقال الشافعي يلزم دم لان احرام القارن
 واحد وسفر واحد فكل اجنبية جزاء تكون واحدا ولنا ان احرام القارن واحد صوت لكنه

تؤخذ

متعدد معني لانه وسيلة لعبادتين فتكون ضابطين في احرامه جناتين ولو قطع نبات احرم فعليه
 جزا واحد لانه بدل المحل لا جزاء الفعل قال شيخ الاسلام وجوب الدمين على القارن مطلقا
 فيما اذا كان قبل الوقت واما بعد ففي الجماع يجب دمان وفي غيره من المختلورات دم واحد
 لان احرام العمرة انما يفي بحق التحلل لا غير **فصل في الاحصار** **تحقق الاحصار باليمن والود**
 يعني ان منع المحرم مرض من المضي الى البيت يكون محصرا عندنا ويجوز له التحلل وقال الشافعي
 المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو ولا نقتل في ان احصرتم بها استيسر من الهدى خطاب
 للذي صلى عليه وسلم واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو ولنا ان الاحصار هو المنع والاعتبار
 لغوم اللفظ لا لخصوص السبب **فيبحث** المحصر **شاه** لان النص صريح عليه هو الهدى وادناه ما
 ليس المراد به بحث الشاه بعينه لان ذلك قد يتعذر بل له ان يبحث قيمته حتى يشتري بها
 شاة فتدفع في الحرم **والقارن دمين** لان المحصر القارن محتاج الى التحلل عن الاحرامين
 معلو لو جترهما ولم يعين احدهما للحج او للعمرة لم يضره ولو اهل بعمرتين وسار الى مكة يلزمه
 هدي واحد من عمرته واحدة اذا احصر لانه حيث سار صار رافضا احدهما ولو يسر حتى
 احصر لزمه هديان اقل من المفهوم من المتن ان الشافعي واقتنا وجوب الدمين على
 القارن المحصر مع انه جعل احرام القارن واحدا والزمه دما واحدا اذ اجبى في المسئلة
 المذكورة فوق هذا **الفصل ولو كان المحصر ما مورا باحج** **وجها عليه** اي ابو يوسف الشاة
 على المأمور لانه ضرر امتداد الاحرام مختص به فتكون خلاصته بالدم عليه **وهما على الامر** لانه
 هو الذي اوقع المأمور في الورطة فتخلصه يكون عليه وهذه المسئلة من الزوائد لم يثبت عليه المصنف
 في المتن ولانه الشرح **ولا يجزئ ذكها في مكانه** اي مكان الاحصار وقال الشافعي يجوز لما
 روي انه عليه السلام احصر بالحديبية وذبح الهدى لها ولنا قوله تعالى وان احصرتم فما
 استيسر من الهدي والهدي اسم لما يهدي الي احرم ومادواه لا يكون حجة لان بعض
 الحديبية من الحرم فلعلة ذكها فيه **بل لو اعد به** يعني لو اعد المحصر من بعته بان يذكها في يوم
 معين **في الحرم ثم يحلل ويوجب** ابو يوسف على المحصر **الحلق** **جدد ذكها** لانه يحجز عن سائر
 المناسك ولم يحجز عن الحلق وهو من حملتها ففعله ولما ان الحلق انما كان للتحلل وقد حصل
 للمحصر التحلل بذبح هديه فلا حاجة الى الحلق **وهو اي دم الاحصار** يعني ذكها **قبل يوم النحر**
جايز عندنا في حنيفة **كما لمحصر للعمرة** يعني كما كان ذكها دم الاحصار في العمرة جايزا قبل يوم النحر اتفاقا
 وعندنا لا يجوز وانما قال وهو مشير الى دم الاحصار لان دم المتعة والقران موقت بايام النحر
 اتفاقا ودم الجزاء غير موقت اتفاقا وانما قال قبل يوم النحر مختص بالمكان وهو الحرم اتفاقا لما
 انه دم يتحلل به وقائم مقام الحلق والحلق قبل ايام النحر غير جائز فكذا ما قام مقامه بخلاف دم
 الاحصار عن العمرة لان التحلل عنهما بايام النحر غير موقت فكذا الذبح عن احصارها وله الهلاك

لمح

قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي بلا اشتراط زمان واما اختصاصه بالكلان فعرف
بشارة النص لان الهدي اسم لما الهدي الي الحرم **ولا يجزى الصوم** يعني تحلل المحصر بالصوم
حاضر عندنا فينبغي بشارته النص لان الهدي اسم محرما ابد **الوا عسرا** اي صار ذا عسر بحيث
عجز عن الهدي وقال الشافعي يجوز بان يقوم شاة وسطا بالطعام بمصوم بازاكل مد يوما لانه
عجز عن الهدي فيصوم مقامه كالمستمتع ولنا ان البدل لا يكون له بدل والهدي يدرك الهدي
بدل عن الحلق او العرق فلا يكون الصوم عنه بدلا **واذا تحلل المحصر بامر بالقضاء** فلا كان او
فرضا وقال الشافعي لا تقاض عليه لانه ممنوع بعد ريس من جهة فيه تقصير وفي احد قوليه ان القضا
ساقط عنه في النفل دون الفرض كذا ذكر صاحب المحرر والمذكور في الحاوي والوجيز ان
لا تقاض عليه مطلقا وهو محتار المصنف **فيقتضي القارن** المحصر عندنا **حجة وعمرتين** اما
قضا احد العمرتين فلا نه احرم لها وتحلل بلا اتيان افعا لها واما الاخرى فلا نه قابت الحج ومن
فات عنه الحج لزمه ان تحلل عن احرامه بالعرة لان الاحرام الصحيح لا طريق للخروج عنه الا
بإحدى احد السكبين وهنا عجز عن الحج فيجب عليه العرق **والفرد** اي ويقضي المحصر المفرد بالحج
حجة وعمرتين عليه ظاهرة مما سبق **واذا زال الاحصار بعد بيعت الهدي** فالمسئلة على اربعة
اوجه لانه اما ان لا يدرك الهدي والحج او يدركها او يدرك الهدي دون الحج او على العكس فان
كان لا يدركها لا يلزمه التوجه لان مقصوده وهو التحلل يحصل بصدقه ولم يذكر المصنف هذا
القسم لوضوحه والقسم الثاني هو قوله **فان قدر على ادراك الهدي والحج ولم يتحلل ويضي**
اي يتوجه لاداء الحج لزوال العجز عنه ثم ادرك هديه فله ان يصنع به ما يشاء لانه ملكه **او اهد**
وحده اي ان قدر على ادراك الهدي دون الحج هذا هو القسم الثالث تحلل بذبح الهدي
لعجز عن الذبح الذي هو الاصل **او الحج دون هديه** هذا هو القسم الرابع يعني ان قدر على ادراك
الحج دون الهدي اجزاه وقال زفر لا يتحلل بل يضي لانه قدر على الحج الذي هو الاصل
وتحلل الخلف ولنا ان المضي لو وجب عليه لصاع ماله لان الهدي ملكه وقد بعته لمقصود
وهو التحلل فاذا لم يدركه ولا يتحلل بذبحه بضيع ماله ولما لم حرمة كرمه النفس ولو خاف
على نفسه لا يلزمه المضي فلذا اذا خاف على هلاكه ماله اعلم ان هذا القسم لا يستقيم
المحصر بالحج على قوله لان دم الاحصار موقت بايام النحر عندهما فن ادرك الحج ادرك الهدي
وانما يستقيم على قول ابي حنيفة لان دم الاحصار غير موقت عنده واما في المحصر بالعرق فيستقيم
بالاتفاق لان دم غير موقت **ولا تحقق الاحصار مكر الا لمن منع عن الطواف مع الوقوف**
يعني من عجز مكر عن طواف الزبارة والوقوف بعرفة يكون محصرا اتفاقا واما اذا عجز عن احد
لا يكون محصرا اتفاقا واما اذا عجز عن احدهما لا يكون محصرا عندنا فلا يتحلل بل يملك فيها
فان قدر على الطواف دون الوقوف لم يملك عليه قضا حجة وان وقف وعجز عن الطواف

الحج

يكون حاجا وسبق محرم حتى يطوفه وقال الشافعي يكون محصرا وتحلل وعليه دم له الطلاق
قوله تعالى فان احصرتم ولنا ماورد في حق المحصر وهو قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ
الهدي تحله يعني احرم جعل بلوغ الهدي غاية للزني وهذا يدل على ان الاحصار تحقق خارج
المحرم **فصل في العرق ولا تقض العرة** وقال الشافعي هي فرض لقوله عليه السلام العرق فريضة
كفريضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة والعرق طوطع والضا غير موقت وهذا يدل على نفلتها
ومارواه يجوز على ان معناه العرق مقدرة بافعال كنفذير الحج بافعال توفيقا بينهما على ان
الفريضة لا تثبت مع القارض **وجمع الاحرام والطواف والسعي والحلق** اقول في عبارته
مواحدة لان هذه الاشياء احرام العرة والكل يجمع اجزاء لا اجزا الكل ويمكن توجيه عبارته بكل
وهو ان يجمع على لاز ما قال الجوهري يجمع ضد التفرق فيكون في مقدرة في الضمير المنصو
يعني يجمع في العرة هذه الاشياء ولوقال ويحقق بالاحرام الى اخره لكان اوضح **ولا نفوت**
اي العرة **ويحرم في كل العام** اي في كل ايامه بلا كراهة **الا يوم عرفة واليوم الثاني**
لما روي ان عايشة رضي الله عنها كانت كرمها في هذه الايام **فصل في الهدي** وهو ما نقل
للذبح من النعم الي احرم **هدي من الابل والبقر والغنم** وهذه الانواع نقوله متواردة
ويحرم منها التي وهو من الابل ابن خمس سنين ومن البقر ابن سنتين ومن الضان ابن
سنة **والجدع من الضان** جمع الضاين وهو خلاف المعزركب وراكب الجذع يفتح الدال
المعجم من الضان ماله ستة اشهر قيد بالضان لان الجذع من الابل وهو ابن اربع سنين
ومن البقر ابن ستة غير جائز لما روي انه عليه السلام قال فهو الضان يا الان بعسر عليكم
كالحمايا **الجذع من الضان** والهدايا لان كلامها فريضة تعلقت بالاراقة فيكون في الجوار كذا
لا يقطع الاذن اي لا يحز في الهدي مقطوع الاذن ولا مخروقة طولا كان او عرضا لانه
الذي عليه السلام عن تصحيت كل منها **وقطع ربعها** اي ربع الاذن وهو مستد **او ثلثها او الزاوية**
عليه اي على الثلث **او على النصف** **وبه قال مانع** وهو خبر اقول لو قال مانع وبه
قالا لكان احسن لان الارذاف انما يكون المشعرا بخلاف هذه اربع روايات عن ابي حنيفة
في مقداره المقطوع من الاذن المانع من التصحيت وجه الاول ان الربع قائم مقام الكل
ووجه الثاني ان الثلث كثير لقوله عليه السلام في الوصية الثلث كثير ووجه الثالث ان الزاوية
على الثلث كثير ولهذا لا ينفذ في الوصية الا باجازه الورث وهو وجه الرابع وهو قوله ان
الزاوية على النصف كثير حقيقة بالنسبة **ولا مقطوع الذنب والدولة والعور والرجل**
اي المزولة للهبة عليه السلام عن تصحيت هذه المذكورات **والعرجا التي لا تبلغ المشك جازت ولو**
قيد به لانه عليه السلام قال حين سئل عن تصحيت العرجا اذا بلغت المشك جازت ولو
نذر بدنه لم تحل الابل وقال الشافعي يختص به لان البدنة غير البقرة لما روي عن

بعد

جابر انه قال كنا نخرج المدينة عن سبعة والبقر عن سبعة والعطف يدل على الغارة
فلا يتناولها لفظ البدنة هذا انه لم ينو لها الابل وان نواها اختصت بالابل اتفاقا **ولا**
عينوا البقر فقتلها اي لعدم وجدان الابل وقال مالك اسم البدنة صدق على الابل
لان الغنامة فيها اكثر يقال بدن الرجل اذا ضخم وعند العجم عنك تقوم البقر مقامها
لاشراكها في الضخامة **فتجزي** اي الناذر عندنا بين اهد الابل والبقر لما روي عن
رضي الله عنه انه قال البدنة من الابل والبقر **وتجزي** يعني قال ابو يوسف
في البدنة المذكورة لا يجوز في غير الحرم وقال لا يجوز في بدنة البدنة المذكورة لانه لو
نذر هديا يختص ذكده بالحرم اتفاقا لانه اسم ما هدي الى الحرم ولو نذر جزورا وهو ما
يذبح ليتصدق كحبه يجوز كونه هديا يختص في غير الحرم اتفاقا له قوله تعالى والبدن
مجلنا هاكم من شعائر الله الى قوله ثم محلها الى البيت العتيق ولما ان النذر مطلق فلا يختص
بالحرم واما الاله فوارد في بدن المتعة والقران لا النذر **وتجزي** البدنة عن سبعة
لما روي انه عليه السلام اشرك سبعة في بدنة بشرط فقدم القرية يعني انما تجزي
البدنة عن سبعة عندنا اذا قصد كل منهما التقرب الى الله ولو قصد بعضهم التلاوة
عن الكل وقال الشافعي يجوز لان عدم قصد القرية عن بعضهم لا يمنع القرية عن غير
ولنا ان الذبح في المحل واحد فلا يمكن ان تجزي ويكون بعضها عن القرية وبعضها عن
اللحم والغنم **انما تجزئها** يعني اذا اشرك سبعة في بدنة واختلف جهات قرهم
بان قصد احدهم جزا الصيد والاخر ذم القران يجوز عن الكل عندنا وقال زفر لا يجوز
لان الذبح واحد لا تقبل التجزي ولنا ان الازقة متحد وهي القرية واختلف جهات
القرب متعلقه عن عليه الازقة فلا يلزم منه التجزي في الازقة **وتجزي الاكل** اي اكل
المتنوع او القارن **من ذي المتعة والقران** وقال الشافعي لا يجوز لما سبق من انه
اذا اكل من السكن على حدة افضل عنده وفي مجموعها نقصان فيكون كل من الدين دم جبر
فلا ياكل منه كدم الكفارة ولنا انه دم شكر على نعمه جمعه بين العبادتين في سفر فصار كدم
الاضحية **ولا تجزئها** اي ذبح دم المتعة والقران **قبل يوم النحر** وقال الشافعي
يجوز لانه دم جبر فيجوز تقديمه فقدم دما الكفارات ولنا انه دم لسك فاشبه الاضحية
وتفضل فيه اي في يوم النحر ذبح التلويح في الاضحية قد به دفعا لما
قاله القدوري من ان هذا التلويح لا يجوز قبل يوم النحر والاضحية انما يجوز لان القرية في التلويح
تتحقق بتبليغه الى الحرم فاذا وجد ذلك جاز ذبحه في غير يوم النحر ولو ذبح فيه كان افضل
لان معنى القرية في اراقه الدم اظهره والحاصل ان الدمار اربعة اوجه منها ما يختص بالزمان
والمكان كدم المتعة والقران ودم الاحصار عندهما ومنها ما يختص بالمكان دون الزمان

ح

كدم الجنائيات ودم الاحصار عنده ومنها ما يختص بالزمان دون المكان كدم الاضحية
ومنها ما لا يختص بالزمان والمكان كدم المذبح عندها وعند ابي يوسف يقسم بالمكان
وبكل منه اي من هدي تطوع يعني يجوز ان ياكل المهدي والاعني منه لما صح انه
عليه السلام اكل من هديه هذا اذا اخرج في الحرم لان القرية انما تحصل بالاراقة فيه فيبقى
اللحم طيبا واما في غير القرية انما يحصل بالتصدق فلا يجوز اكله لصاحبه ولا لغيره
من الاعني **وتجزي** اي قبل يوم النحر لا تجزئها ولا تجزئ
جبر التلويح وتجزي الجابر اولى **ولا ياكل منها** لانها صدقات فلا ياكل منها الاعني ولا
صاحبها **وتجزي** اي ذبح الدم **الضحية** اي ذبحها بالقرية والكعبة **وتجزي** اي ذبحها
مسكين غير الحرم يعني اذا ذبح دم الجبر او الجنابة يجوز تصدقه على فقرا غير الحرم وقال
الشافعي لا يجوز لان الذبح انما يشرع في الحرم توسعة على فقرائه فلا يتصدق على غيرهم
ولنا ان الشرع عين الحرم ليقع الدم قرية على خلاف القياس لا للتصدق على فقرائه والتصدق
قرية معقوله المعني لا اختصا صرطا بالمكان **ولا يجب القرية** اي بالهدايا وهو
ان يذهب بها الى عرفات بعلامته من قلادة وغيرها لان الهدي انما ينشئ عن النقل
الى الحرم لا الى عرفات ولو عرفت هدي المتعة او القران او التطوع فحسن لانه دم مسك
وتشبهه اجدر تحقيقا لمعني الشعائر **ولا تنقل الا البدن** بضم الدال جمع بدنه لان تقليد
الشاه غير مسنون لما مر من **دم التلويح** كدم التطوع والتمتع والقران **لا الجبر والجنابة** يعني
لا يقلد جميع الجبر كدم الاحصار ولا دم الجنابة كدم الكفارات لان التلويح لها البق **وتفضل**
نحر الابل وهي قائمة وهو قطع موضع الفلاد من صدرها **وذبح البقر والغنم** مع اضعافها
لما نقل انه عليه السلام فعل كذا **او بنفسه** ان يعمله بنفسه ان عرفت
ذلك لانه اقرب الى المشورة **وتفضل** اي بالهدايا وهو ما ليس على الدابة **وخطامها**
وهو ما جعل في الف البعير لانه عليه السلام امر عليا رضي الله عنه بذلك **ولا يعطى اجزا جزا**
لانه عليه السلام نهي عليا عن ذلك **وتجزي** اي ركب البدنة **لا يضطر** اي للسايق المضطر
الى ركبها **لا مطلقا** يعني قال الشافعي يجوز ركبها اضطر اليها ولم يضطر لما روي انه
عليه السلام راي رجلا يسوق بدنة فقال عليه السلام اركبها وحكك ولنا ان البدنة بعينها
خالفته لله قليل فلا يعرف شيئا من عينه ومنافعي الى نفسه الا اذا اضطر وما رواه محمود على
حالة الحزب يدل عليه قوله وحكك لانه كله ترحم وشرعية وبلك وهو كله وعبد لان عدم ركوبه
كان يفضي الى هلاكه **ويضطر** اي من الهدي **المال** اي بالهدايا **لا يضطر** اي للسايق المضطر
لعدم الحلب اذ اقربته من وقت الذبح **فاذا ظنقت بعد حلب وتصدق لبنها** وان انتفع
به شربا او بيعا او دفعه الى غيره **فمنه** لانها صادرة بجميع اجزاها خالصة لحق الله فصرفه

الى القفل فان ولدت تصدق بولدها او دحه معها **ولو عطي** اي هلك في الطريق هدي
تطوع سقط عن المهدى فغوبه لان محل القرية فأت **او واجب** اي لو عطي هدي فأت
او تعيب بحيث منع الجواز كذهابها الاذن والعين ونحوها وفي بعض النسخ او عيب على
مشيت عطف على قوله تطوع **اعاض عنه** اي اقام غيره مقامه لان الواجب بان
الذمة فلا سقط عنه حتى يدحه في محله **وقضيه** اي بالمعيب **ما شأنا** لانه خالف ملكه او
بدنه يعني لو عطيته بدنه في الطريق اراد به القرب الى العطب فان كانت تطوعا
كخرها وصنع بدنها قلاذها وضرها صفتها اي ضربت بتلك القلاذ صفة سنامها
ليعلم الناس انه هدي مخصوص بالفقرادون الاعيان **وبصدق بها على الفقراء واجبه**
ان كانت البدنة واجبة اعاض عنها وفعل تلك البدنة الا ان ما شأنا ملكه **كتاب**
البيع البيع مبادلة المال بالمال بالراضي انما جمعه باعتبار انواعه من بيع العين بالعين
وهو المقابل بضة وبيع الدين بالدين وهو السلم وبيع العين بالدين وبيع الدين بالدين وهو
الصرف **ينعقد** البيع **بالحجاب** وهو ما ذكرنا او لا من لفظ بعت او اشترت **وقيل**
وهو ما ذكرنا وفيه اشارة الى ان البيع معنى يظهر اثره في المحل عند الاحجاب والقول
حيث لم يقل البيع هو الاحجاب والقول وقد ينعقد بغير الاحجاب فيما اذا اشترى الاب
من ابنه الصغر او باع منه بان يقول اشترت هذا من ابني فلان بكذا او يقول بعت
هذا منه بكذا فان الاب لو فور شقيقه اقيم عبارة مقام عبارة بن فلم يخرج الى القول ثانيا
ويكون أصيلا في حق نفسه ثانيا عن الصغر حتى لو بلغ الصغر كانت العبارة على ابيه فلا
ما اذا باع مال ابنه الصغر من اجني فبلغ الصغر كانت العبارة على الاب فاذا لم يملكه الثمن
في صورة الشراء من ابنه الصغر لا يبرأ عن الدين حتى يصب القاصي وكذا ينعقد للصغر
ببرده على الاب فيكون امانه عنده كذا في التجريد **بصفة المضي** اي ما حي لو كان
احدهما مستقلا لا ينعقد وانما شرط صيغة المضي لان صيغة المستقبل لا بدل على
الوجود جز ما يحمل على العدة فلا بدل على الاشياء اما صيغة الماضي فدالة على الوجود فاذا
لم يسبق المخبرية حمل على الاستحاضرة تصحيح كلامه اعلم ان عدم انعقاد البيع فيما اذا لم
توجد فيه نية الاحجاب في الحال واما اذا وجدت ينعقد لان صيغة عمل الحال كذا
في الكفاية فان قيل يرد على هذا اما اذا قال خذ هذا بالقبول المشتري ينعقد البيع بلا
نية الحال قلنا انه امر بالاختذ وليس له ولاية الاخذ بالقبول الا بالبيع الثابت اقتضا فكانه
قال بعثك هذا بالقبول **وبكل لفظ يدل على مواساة** اي معنى الاحجاب والقول
املا في الاحجاب فكقوله اعطيتك هذا بكذا او جعلت لك هذا بكذا فانه في معنى بعت واما
في القول فكقوله اجرت واخذت وما شئتمهما وقد يقوم القبض مقام القول كما لو

انما كان مقدار ثمنه مقدار ثمنه
المستند وهو ثمنه واما مقدار ثمنه
والثمنين ما في قوله

قال بعثك هذا بدم ثمنه المشتري ولم يقل شيئا ينعقد البيع كذا في الحائنه
وبالتعاطي اي باعطا المبيع والتمن من الجانبين بلا احجاب وقيل **مطلقا** اي في
نفايس السلع وخسايشها **الاصح** اختار به عما قاله الكرخي من انه انما ينعقد بالتعاطي
اذا كان خسيسا قبل التمن لان العادة جارية فيه لانه القليل لكن الاصح انه جائز في الجميع
لوجود التراضي منهما بالتعاطي وهو المعنى في الباب وقيل يكفي في التعاطي الاعطاس احد الجانبين
كمن وضع فلانا واخذ قطعه طول مقدرة به **وتحيز القابل** اراد به من هو في صدق القبول
محازا لان القابل حقيقة لا يقع فيه خيار القبول **في المجلس** اي في مجلس الاحجاب اعم من
ان يكون بالخطاب او بالرسول كما اذا قال لرسوله فلان بعت عبدي منه بكذا انما يجب
الرسول فاحضر فقال المشتري في مجلسه ذلك اشترت او بالكتاب لان كل منهما صغير
فجلسه مجلس العقد بالخطاب فلو قال بعت هذا من فلان بكذا اقبله الخبر بغير تفصيل
لا يجوز لان شرط العقد لا يتوقف **فان شأ قبل** الاحجاب ويتم البيع **وان شأ من غير**
تفريق صفة وهو ضرب اليد على البدنة في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد قيد يعني
لتفريق لانه ان قبل الاحجاب بتفريقها كما اذا قال بعت هذا من فلان بكذا او بعت هذا من فلان
المشتري قبلت احدها بخسة لا يجوز لان البائع قد يبيع الجيد الى الردي فيبيعها معا
وفي تغيير ما اوجبه اضرار له **الابارضا** استثنى من حكم مقدور مفهوم مما قبله وهو قوله لا يصح
قبوله بتفريقها الا بان يرضي البائع به فيصح قبوله فيكون ذلك من المشتري في الحقيقة استينا
احجاب لا قبول فاذا رضيت به البائع في المجلس يصح هذا اذا كان البيع من المتليات
لان حصه بعضه من الثمن يكون معلومة واما اذا كان من القيميات كما اذا اضاف العقد
الى عبدين بالعين فنقل المشتري احدهما لم يصح وان رضيت به البائع لان الثمن منقسم
باعتبار القيمة وقيل المشتري في بعضه صار كابتداء عقد بالحصه ولا يجوز **وتفصيل**
التمن يعني اذا فصل البائع الثمن بان قال بعت هذا من فلان بكذا بعت هذا بالالف
وهذا بالالف فنقل المشتري احدهما يجوز اتفاقا واما اذا لم يكرر لفظ بعت مع التفصيل
لا يجوز قوله في احدهما عند اي خيفة ويجوز عندهما بما على ان البيع يتكرر بتفصيل الثمن
وتكرار بعت معه عند كذا في الثمين **فان قام احدهما قبل القبول بطل الاحجاب**
يعني لو كانا قاعدين فقام احدهما فقبل بوجه لا يجوز العقد لان قيامه يدل على الاعراض
فان قلت كان ينبغي ان يرجح مخرج القبول على دلالة الاعراض قلنا بطل الاحجاب بما يدل
على الاعراض فلا يؤثر التخرج بوجه وكذا لو كانا واقفين فسا را احدهما او اكل لثمين فقبل لا يجوز
في ظاهر الرواية ولو كان احدهما ادا الفرض فنقل بعد الفراغ منه او كان في ركة من
الطرح فاضاف اليها اخري فقبل جان **ولزم محضو اما** اي يحصل الاحجاب القبول

١٢٤

وتلغى خيار المجلس اراد به غير خيار الروية والعيب بقرينة قوله في المجلس لا ينافي بقرينة
به وقال الشافعي لكل من المتعاقدين خيار الفسخ ما دام لم يفسخ ما وليس للمشتري ان
ياكله ان كان طعاما قبل الفرق او قطع الخيار من الحقائق لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار
ما لم يفترقا ولنا قوله عليه السلام لا اضرار في الاسلام وفي اثبات الخيار لاحدهما اضرار الآخر
فلا يثبت والخيار فيما رواه مجمل على خيار القبول وتفرقا محمول على الفرق بالاقوال
لما جاء رواية عن النبي عليه السلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما **وكنتي بالاشارة**
في الاعراض لان جهالة مقدارها لا تنفي الى المنازعة بعد معرفتها بالاشارة والاموال
الرؤية مستثناة من هذا الحكم فان بيع الخطة بغيرها لا يجوز بالاشارة **وشرط صحة**
البيع معرفة البيع بما ينال في الجملة لان المحاملات شرعت لقطع المنازعات وجمالة
قدرة وصفه ينفي الى المنازعة وفي الغيبة هذا فيما يحتاج الى التلخيص واما فيما لا يحتاج
اليه كما اذا اقران فلان متاعا عنده فاشتراه منه ولم يوافقا مقداره **وقدر الثمن**
والقيمة من جهة الجودة والرداه لان تسليم الثمن واجب في العقد فلهذا تنفي الى المنازعة
ايضا **اذا كان في الذمة قديمه** لان كلامهما اذا كان مشارا اليه لا يحتاج الى معرفة تخاسق
بيانه **ولان في التقدير فيه** يدينه اي في البيع الصحيح **ولو عينا** ولو هذا لوصول معنى
وان يعني وان عين المتعاقدين ان التقديما هو غير مصوغ من الذهب والفضة وقال الشافعي
التقديان يتعينان بتعيين المتعاقدين حتى لو تضارفا وعين كل منهما الدرهم ليس له ان
يسلم غيرها ولو هلك قبل التسليم او استحققت قبله او بعد منقضى العقد عنده ولا ينقضى
عقد نابل بطالب بتسليم مثلهما قيد بالتقديرات لان ما هو مصوغ منهما كانا يتعين بالتعيين
اتفاقا وغيرهما من المثليات يتعين بالتعيين اتفاقا وقيد البيع بالصحيح لان التقدير
يتعين في القاسم من المصنع له ان التعيين صدر من اهله مضافا الى محله فيعتبر كما اعتبر في
النقود في غير عقود المعاوضات كالقروض حتى اذا هلك بطل رجوع الواهب فيها ولذلك
المعصية حتى اذا اراد الغاصب رد مثلهما مع قيام عينها لا يجوز وكما صدقه والشركة والمضاربة
والوكالة فان الدرهم المسلة الى الوكيل اذا عينها الموكل فملك بيعها عن الوكالة ولو
هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يبقى الوكيل مطالب بالتسليم مثلهما من الحقائق
ولنا ان النقود اثمان والاموال في جانب الثمن ان حبس الذمة لا يسهل الى الامتناع
المقصود والتعيين في الثمن يخالف ذلك وانما عين في الذمة لعدم وجوب فسخ الذمة وكذا
في المعصية اذا قامت عينها **وتعين نقد البلد** وهو ما يكون غالب الرواج بين النقود
المختلفة **للاطلاق** اي في اطلاق الثمن طلبا لجوار البيع قدرا مائنا ولو باع الى اجل معين
وشرط ان يعطيه المشتري اي نقد تخرج يومه كان البيع فاسدا فان اختلفت النقود

لح

رؤ

١٢٤

في البلد وكلها في الرواج مستوية وفي المالية مختلفة **عين** يعني لا بد من تعيينه لانه لو
لم يعينه ينفي الى المنازعة المانعة من التسليم **وجوز بالحال** **والى اجل معلوم** لما روي انه
عليه السلام اشترى ثمن موحل ورهن لاجله ذرعه قيد معلوم لان جهالة الاجل يفسد العقد
وفي الروضة لومات البائع لا يطل الاجل ولومات المشتري حط المال لان فائدة
التأجيل ان تجر فبودي الثمن من مال المال فادامات من له الاجل تعين المتروك
لقضا الدين فلا يفسد التأجيل **والمشتري اجل سنة ثمانية لمنع البائع السلعة** اراد به
عدم قبض المشتري المبيع مجازا لكونه سببا له **سنة الاجل** يعني اذا اشترى ثمن
موحل الى سنة غير معينة ولم يقبض المبيع حتى مضت السنة فالمشتري سنة اخرى بعد
قبضه عند اي حينة وقال ليس له ذلك لان الاجل من وقت العقد يتم والجل له غيرهما
كما لو قال الى رمضان وله ان التأجيل لترفيه المشتري بتأخير المطالبة عنه ولا مطالبة
قبل قبض المبيع فعتبر الاجل منه بخلاف التأجيل الى رمضان لانه من وقته وقدها **وجوز**
بيع الجيوب بعضها بعض **المتنوعة** اي مختلفة الجنس **جزا** هو فارسي معرب اي
جزا فانه هو البيع بالحدس بالكيل ووزن **وكلا** لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان
فبيعوا كيف شئتم قيد بالمتنوعة لانها لو كانت متحدت الجنس لا يجوز بيعها جزا فالان
يكون قليله وهي مادون نصف صاع فيجوز جزا فافا **وباننا** **ومحجور** **المقدار** لان
هذه الجهالة غير مانعة من التسليم وهلاكها قبله نادر فلا يعتبر قبل هذا اذا لم يحتمل
الحجر النفس والاثار الزيادة اما اذا احتملها لا يجوز **وبيع صبرة** **طعام** **كل فقير** **بكذا**
بحر كل بدل من صبرة طعام ويرفعها حال عن فاعل البيع اي قابلا لكل فقير كذا **مجهول**
المبيع صفة للطعام **صحيح** **في فرد** اي في فقير واحد عند اي حينة لان ما جاء وهو
الفقير او احد معلوم القدر والثمن فيجوز البيع فيه وما وراه القدر والثمن فلا يجوز فيه **مجهول**
والمشتري الخيار عنده **واجازا** **في الكل** اي في جميع الفقراء لان ازالة هذه الجهالة
يبدى بها بالكيل فلا يكون مانعة من صحة العقد كما اذا باع احد العبدن على ان له الخيار في
تعيين احد فقير بقوله مجهول المجموع لانه لو كان معلوما في المجلس بتسمية جملة الفقراء او
بكلها جاز في الكل اتفاقا لان الاعلام فيه كالاعلام في نفس العقد اطلق قوله والمشتري الخيار
ولم يقل والمشتري الخيار في ذلك لانه لا يثبت فيه عند سواهم جملة الفقراء
اولم يسمها اما في تسميته في المجلس فلان الثمن كان مجهول المقدار في ابتداء البيع وكان
محتمل ان يكون الثمن في ظنه اقل من الذي ظهر فلما انكشف الحال بتسميته ثبت له الخيار
واما في عدم تسميته فلان الصفة تفرقت على المشتري لانه اشترى صبرة وانفقد
البيع في فقير **وقاسدا** **سنتين** **من جنسين** وهو معطوف على قوله صحيح على معني

البيع فاسد يعني اذا باع صيرني حنطة وشعير مثلاً كل فقير بدرهم ومجموعهما مجهول
 فالبيع فاسد فاسد فاسد اي حنطة وحار عندهما وفي قطع وهو معطوف على صيرني يعني
 البيع فاسد عند اي حنطة اذا باع قطع غنم كل شاه بدرهم ومجموعهما مجهول وقال صحيح
 لمانعة المسكين فاسد من الدليل ولهذا ان جملة البيع ما يقع وانما يصح البيع في المسكن
 الاول في فقير واحد لثناوت الصيرين وفي الثانية في شاه واحد لتفاوت افراد الثنا
وثوب معطوف على صيرني **له اربعة** يعني اذا باع ثوباً بشرط الذرع كل ذراع بدرهم
 ولم يبين جملة الذرعان ولا جملة الثمن فالباع فاسد عند اي حنطة للجهالة ولا يصح ذراع
 واحد لتفاوت بين افراد المذرع وقال صحيح لما مر من دليلهما قيد بموضع الخلاف بقيد
 لانه لو بين جملة الذرعان ولم يبين جملة الثمن كما اذا قال بعت هذا الثوب وهو عشرة اذرع
 كل ذراع بدرهم او بين جملة الثمن ولم يبين جملة الذرعان كما اذا قال بعت هذا الثوب
 بعشرة دراهم كل ذراع بدرهم فالبيع جائز اتفاقاً لانه جائز ببيان جملة الذرعان صار الثمن
 معلوماً وبيان جملة الثمن صار جملة الذرعان معلومة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان
وعشرة اذرع معطوف على صيرني يعني البيع فاسد في بيع عشرة اذرع **من مائة ذراع**
من دار مائة عند اي حنطة وقال يجوز قوله مائة متعلق ببيع مقدار مضاف الى عشرة
 اي ان عشرة اذرع من مائة عشرة اذرع فصار كما لو اشترى عشرة اذرع من دار مائة هذا شعير
 للذرع وهو موضع معين لكنه مجهول في انه من اي موضع من الدار فيفسد كما لو قال
 بعت منك احد هذين الجدين بخلاف عشرة الدار لانه اسم للشايع لا للجزمين قيد
 بقوله من مائة قيد الخلاف حتى لو لم يقله يفسد البيع اتفاقاً فيصير مثله ما لو باع مائة من
 الدار لكن الاصح انه قيد اتفاقاً والبيع جائز عندهما وان لم يقل من مائة لان هذه الجملة
 لا تقضي الي المنازعة فانه يمكن ان يذرع جميع الدار ويعرف ان المبيع عشرة اذرع او خمسة واما
 اذا قال سهماً ولم يقل من كذا الجملة لانه لا ترفع لان سهماً يكون من مائة من عشرة اذرع
 في الكفاية **ولو كانت اسما جاز** يعني لو باع عشرة اذرع من مائة سهم من دار جاز اتفاقاً لان السهم
 اسم للشايع الغير المعين فكان صاحب عشرة اذرع من مائة سهم كالمصاحب تسعين سهماً فباعتها من اي
 موضع كان من الدار فلا يودي الي المنازعة **ولو قابل الثمن بحملة القفران** بان قال هذه
 الصير مائة فقير بعتها بمائة درهم **فقصد** الصبة من مائة حين كملت **خير المشتري** في احد
بالخصد ان شأنا اخذ ما وجد من الصبة حصته من المائة لان القفران هو المعقود عليه وقصد
 بعضه لا يضر فيقسم عليها الثمن **او الفسخ** عطف على اخذها يعني ان شأنا فسخ البيع ارتفع
 الصنف لانه انما قضى بالشر لا ان يسلم جملة له فاذا لم يسلم تخير **فان رادت** الصبة عن
 مقداره ما سلمه **رد الزايد** لان القدر الزايد على المائة غير معقود عليه **او جملة ثوب**

او ارض

قارن

او ارض يعني لو كان هذا الثوب او هذه الارض مائة ذراع بعتها بمائة درهم **فقصد**
 عن الذراع المسمى **خير في اخذها بالكل او بتركها** يعني ان المشتري اخذ الاذرع الموجودة
 بكل الثمن وان شأنا تركها لان الذراع في المذرع وصف له ولهذا يزداد قيمة الثوب
 بزيادة الذرع وينقص بنقصانه والثمن لا يقابل الوصف فيتخير لفوات الوصف **فان**
زادت لم يرد يعني اذا اوصد المذرع اكثر مما سمي فهو المشتري بلائح لان الوصف لا يقابل
 الثمن ولا خيار للبيع كما اذا باع مائة ذراع فوجد المشتري سلباً **او جملة** يعني لو قابل الثمن بجملة
 الذرعان بان باع مائة ذراع بمائة درهم **واجزاءها** بان قال كل ذراع بدرهم
فقصد عن المسمى **خير في الحقة او الترك** يعني المشتري ان شأنا اخذ الموجود حصته من
 الثمن وان شأنا ترك لان الذرع وان كان وصفاً كما مر لانه اصل من وجد لانه غير متقيد
 به بانقراده فلما انفرد هنا وقول بالثمن اعتبر جملة كونه اصلاً فافسخ الثمن عليه او زادت
 الذرعان من المسمى ففي اخذ الجميع اي فسخ في اخذ الجميع على وفق الاجزاء او الفسخ يعني ان
 شأنا المشتري اخذ الجميع على وفق الاجزاء يعني كل ذراع بدرهم وان شأنا فسخ لان الزايد لم
 يحصل المشتري مما شأنا الزايد عليه بدون التزامه غير صحيح ففسخ **فصل** فيما يدخل
 في البيع تبعا وبيع الثمار **يدخل في بيع الدار بناؤها** لان البناء ثابت فيها ثبوت قراره فيبيع
ومفاتيحها تبعا لان الانتفاع بالدار انما يحصل بالمفاتيح ارادها بمفاتيح الاغلاق
 المتصلة بالباب لانها لو كانت منفصلة لا يدخل الاغلاق ولا مفاتيحها وكذا السلم والسرير
 ان كان متصلاً به يدخل وان كان من خشب وان لم يتصل لا يدخل كذا في الكفاية وذكر
 في التبيين هذا في غير قصور وعرف اهل مصر بغيره ان يدخل السلم وان كان منفصلاً
 لان بيوتهم طيان لا تنزع عنها بدونه فان قلت طريق الدار لم لا يدخل في بيع مع انتفاعها انما
 يحصل بالطريق قلت شريك الدار بدون الطريق قد يكون مقصوداً لاخذ الشفعة ليعا
 بخلاف اجابة الدار حيث يدخل الطريق فيها بدون ذكرها لان مقصود المشتري ليس
 الا الانتفاع **وفي الارض الشجر** اي يدخل في بيع الارض الشجر لانه يشبهها الدار في القرار
 وليس لقراره حد معلوم وقيل لا يدخل شجر صغير لانه ينقل وشجر غير صغير لانه ينقل للطلب
لا الزرع الا بالتسمية اي لا يدخل في بيع الارض الزرع بدون ذكره لانه كل انتفاع الموضع
 فيها بخلاف الحقل حيث يدخل في بيع الام وان اتصل للفصل لانه جزءها ومن جنسها
 فصار تبعا لها وفي شرح القدر في الزرع انما لا يدخل اذا لم يثبت بعد او ثبت وصار له
 قيمة لا يدخل في الامع **ولو اطلق شرا غلة** اي لم يبين بان شراها للقطع او للقرار ملكه
عينيها اي ملك ابو يوسف المشتري عين الغلة **لا غدا** اي لا ملكه ارضها لانها اصل الحقل
 تبعا لها ولو دخلت الارض في بيعها استلزم كون الاصل تبعا **وادخل محمد ارضها**

عنه

اي ارض الخلة في شراها بمقدار غلظها لان الشجر اسم المستقر ولا قرار بدول الارض
 فيدخل كما لو اقر بالشجر لفلان يدخل ارضها وكما لو اقسما وفي الغاية لفظ الشرا عمل
 الجار بمدة ونه واهل الجدة يقصرونه قيد باطلاق الشرا لانه لو اشترىها للقطع لا يدخل
 الارض اتفاقا **وهو المختار** يعني قول محمد رواية عن ابي حنيفة ومختار وفيه
 لوباع غلاما يدخل ثوبه للبدلة عرفا ثم البايع بالخيار ان شاء اعطى وان شاء اشترى
 للقرار دخلت ما تحت الشجر من الارض بدون غلظها دون ما تحت اية العروة والاتفاق
 غير لان الداخل يحكم العرف كسوق مثله لا عينه ولو استحق ثوبه لا يرجع على البايع بشي
 لم يكن له حصة من الثمن واكاف الجار يدخل للعرف وفصيل النافعة ان ذهب موامه
 يدخل والا فلا **ولو باع نصيبه من دار فعمل العاقد من شرط عند ابي**
حنيفة لان الجهالة مانعة من الجواز **وحكمه** ابو يوسف **البيع مطلقا** اي سواء
 علمه او لم يعلم لان هذه الجهالة لا تضي الى المنازعة لرضاء بما يذ لك وشرط محمد **علم المشتري**
وحكمه لان المبيع يصير له فيشرط علمه **وهذان** القولان روايتان عند ابي حنيفة
 ذكر المصنف في شرحه ان اثبات الروايتين من الزوائد فلهذا هو لا يها مذكوران فيهما
 في المظومة **وشرا الدار بفنائها** وهو موهبة اما الدار فاسد عند ابي حنيفة لان
 الفناء مجهول المقدار **ويجوز** ابو يوسف لانه يراد به حق المرور فصار كذا طريقها
واجزائه اي بيع الدار **وطريقها** لانه يراد به ما هو المستحق للمالك من الطريق وقال
 زفر لا يجوز لانه حق العامة **ولو اشترى ارضا بشجرها فامثرت قبل قبضها وقبضها**
 اي قيمة الارض والشجر والثمر سواء **مثلا** اذا كانت قيمة الارض الف والاشجار الفافا اشترى
 بالقبض فامثرت ثمن قيمته الف **بما ستهلك البايع ثمرها** قبل القبض **سقط** ابو يوسف عن
 المشتري **ربع الثمن** وهو خمسية **وهي ثلثه** اي ثلث الثمن وهو ثمانية وستة وستون
 درهما وثلثا درهم قيد بقوله فامثرت قبل القبض لان الثمر لو كان موجودا وقت العقد
 وشرطه للمشتري تنقسم الثمن اثلاثا اتفاقا وقيد باستهلاك البايع لان الثمر لو هلك لا
 يسقط من الثمن شي اتفاقا لانه ان الثمر متولد من الشجر حقيقة حتى لو كان الشجر لرجل
 والارض لاخر فالثمر لصاحب الشجر فيقسم الثمن اولا على الارض والاشجار نصيبين ثم ينقسم
 النصيب الذي اصاب الشجر على الثمر نصيبين فيكون حصة الثمن من الثمن ربعا فيسقط
 ولها ان الثمن تنبع للارض والشجر جميعا لاستحالة تولده من احدهما وحده فيقسم الثمن على الارض
 والشجر والثمر نصيبين الثمن ثلث الثمن فيسقط **او ثمرين** يعني في الصورة ان الثمر الشجر
 السابقه صومرتين فيقسمها الفان **فثالثه** اي يسقط ابو يوسف ثلث الثمن لانه لما اقسم الثمن على
 الارض والشجر فاصاب الشجر وهو الف اقسما على الارض لبيته وبين ثمره اثلا

والرأس لها للعارف
 لا تحت الشجر من الارض
 قدر عارضا لا يدرى
 السقف العروة والعارف

فشرط

بما رتبها المصنف
 في المصنف على ان الشجر
 من الارض لا يدرى
 من الارض لا يدرى

فليسقط نصف الثمن **ولا يدخل الثمن في بيع الشجر الا بالاشراط** اي باشرط المشتري
 ان يكون الثمن له لقوله عليه السلام من باع ثوبا فباعه ثوبا فباعه ثوبا فباعه ثوبا
 والورد وورق التوت والاسر ونحوها كالثمار **ونحوها** اي تسليم البايع
 الشجر بقطع ثمرها وقال الشافعي لا يجب بل للمشتري ان يوافقها الى او ان اقطاعه اعتلدا
 للعرف كما اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يمتصده ولنا ان المشتري ما وضي
 باختلاف ملكه بملك البايع فوجب تفريقه ونسليمه ابتداء حكم العقد ولا كذلك الاجارة فان
 المجرى كان راضيا باختلافه او لا فامكن ابتداء العقد لانه اسهل من الاجارة **وغير**
شرا غير المدرك من الثمر بعد ظهوره **مطلقا** سواظهر صلاحه لتناول بني آدم وكن
 دواهم او لم يظهر وسواشروط فيه القطع او لم يشروط **فلهذا** وقال الشافعي يجوز بيعه
 قبل ظهوره الصلاح اذا شرط فيه القطع لان الثمار متفرقة للاقات فلا يعتد بالقدرة
 على التسليم الى القطار وبعد بدق مجوز شرط او لم يشروط ولنا ان الثمار قبل ظهور
 صلاحها مال متقوم في الحال ومنفع به في المال فيجوز بيعها كالحش والظاهر من حال
 البايع الاذن في تركها على الشرا الى حين الانتفاع بها **وجب قطعها للمالك** عن ملك
 المشتري **الا ان رضى البايع بتركها** على الشرا الى القطار **فقطيب** للمشتري **الفصل**
 اي الزايد الحاصل فيها بسبب تركها لانه حصل بغيره من مباح وان حصل الفضل في
 ذات الثمر بغير اذن البايع تصدق به المشتري لحصوله بطريق محذور ويعرف مقدار
 الزايد بالتقويم يوم البيع والتقويم يوم الادراك وما تفاوتت بينهما يكون زايده او ان كان
 قد تركها بغير اذنه بعد ثباتها في عظمها لم يتصدق بشي لان الثمر ما زاد من الشجر بل تغير حاله
 بانضاج الثمن **وان شرطه** اي المشتري في العقد تركها على الشجر **فسد البيع** لانه شرط
 لا يقتضيه العقد واذا اطلق الشرا ثم استاجر الشرا في وقت الادراك بطيب الفضل لانه لا
 بطلت لعدم التعارف فلم يضر ان يكون متضمنه للاذن فيمنى الاذن فيما مقصود اصلها
 بخلاف ما اذا اشترى زرع واستاجر الارض الى وقت الادراك فان الفضل لا يطيب
 لان هذه الاجارة فسدت لجهالة الاجل والفساد صلت ان تضمن الاذن لانهما جودة
 باصلها وفسادها سري الي ما تضمنته من الاذن **واجاز شرط تركها مباحة**
العظم يعني اذا اشترى فاقطعت شأها في عظمها ولم يبق الا النضج وشرطها على الشجر قال محمد
 يجوز اعتبار العرف وقالا لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين منفعه
 والمتعارف تركها لا بشرط لا بشرط تركها قيد ثباتها في العظم لانه لو لم يتناه لا يجوز
 اتفاقا لان الاجزاء الزايدة بعد الترك كانت معدومة حال البيع فيكون ثمر المعدوم
 مع الوجود فيفسد وقيد بشرط الترك لانه اذا اشترى اهل مطلقا او بشرط القطار يجوز

مما رتبها المصنف
 في المصنف على ان الشجر
 من الارض لا يدرى
 من الارض لا يدرى

استخرج ملك البايع

اتفاقا **وعند استئثار الرطال معلومة** يعني اذا باع ثراة شجرها او بوعدا الجذاد او استثنى منها او طالا معلومة لم يحل البيع لان الباعة بعد المستثنى مجهول ورنا قيد بالارطال لانه لو استثنى شجرة معينة بجوار ذلك البائع معلوما بالمشاهدة وما ذكره المتن رواية الحسن عن عن ابي حنيفة وامثلة ظاهرة الرواية فليج صحيح لان المستثنى معلوم بالعبارة والمبيع معلوم بالاستثارة وجهه انه قد روي لا يجمع الجواز الا بيري ان وجهه مجازفة جاز **وعون بيع الباقي** وهو يشهد باللام والقصر واذا قلت الباقي بالملحقة كذا قاله الجوهرى **المحظ** **في قسم الاخصر الجار والمجر** وحال من الباقي **وسبيلها** اي حال كون الحظ في سبيلها لانه هو المقصود بالنسبة الى غلافه فلا يجوز مع الحصة القطر والنواة الثمر وكهوها فعلى البائع تسليمها من القشر وتسليمها الى المشتري وقال الشافعي لا يجوز وكذا الجوز واللوز والفسق وله بيع السبله قولان كذا في الهداية ولم يذكر المصنف قوله اما الاضطراب فيه او لما يذكر بعد من ان الشر قبل الروية غير جاز عنده **وبودي** **البائع اجر النكاح** واجرا لدراع والوزان والعدد ايضا لان تسليم المبيع واجب على البائع وهو يتحقق بالكيل وغيره ونافذ الثمن في رواية يعني اجره فقد التزم على البائع في رواية عن محمد لانه هو المحتاج الى تمييز جوده من رديه وفي رواية اخرى عنه ان اجرته على المشتري لان تسليم الثمن جيد او اجب عليه وذا انما يعرف بالنقد فيلزمه اجر **والمشتري** اي وبودي المشتري **اجر وزانه** لانه هو المحتاج الى تسليم الثمن وذا يكون بالوزن **وسله** اي الثمن **المشتري** الى البائع **اولا** لتعين حق البائع في الثمن كما تعين حق المشتري في المبيع لان الثمن انما يتعين بالقض لا بالتعيين هذا اذا كان المبيع حاضرا وان كان غائبا فالتعريف ان لا يسلم الثمن حتى يحضر البائع المبيع على مثال الراهن مع المرخص وكذلك يشترط في التسليم ان لا يكون المبيع مشغولا بحق غيره حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها متاع في لا يكون تسليمها كذا في المحظ **وان نقضنا سلعتين او اثنين** يعني اذا اشترى سلعة بسلعة او ثمنين بثلما لا استواء بينهما في التعيين وعدمه **وان وجد زبوا فاستعنا** **من استرداد السلعة وحبسها عليه** يعني اذا سلم المبيع وقبض الثمن ثم وجد زبوا ليس له ان يسترد المبيع ويحبسه بالثمن عندنا وقال زفر وكال زفر له ذلك لان حق البائع كان جيدا ولم يصل اليه وقبض الزبوف جعله لا يقبض فلا يجب عليه تسليم المبيع وله ان يقبضه وان الزبوف باعتبار اصلها حبس حقه ولهذا يجوز قبضها من الثمن وباعتبار وصفها اخذها من حقه اعتبارا عن حقه ولما قبض الزبوف صار الوصف لان حبس حقه باعتبار الاصل فلا يجعل قبضه لاصل ولا يحل مصلها كلافه لغوات الوصف لان الاصل راجح الا ان له حق الرد عيب الزبوة وفي النكاح من امواله م

١٢٢

او توفى في نفسه **والمطلوبه عينا وعنده غلله** يعني من كان له على اخر دراهم جيا فاستوفى زبوا على ظن انها جيا دفاتلها ثم علم انها زبوف قال ابو يوسف زبوا مثل الزبوف ويرجع في الجيا دوقالا لا يرد قيد بالزبوف لانها لو كانت ستوقه او رصا صار رد اتفاقا وقيد بالاثلا لانها لو كانت قائمة بردها ويسترد الجيا دا اتفاقا ووضع في العلم بعد القبض اذا لو كان عالما عند القبض بصفة المستوفى يسقط حقه عندهم من جامع المحبوبي له ان حقه من جهة الجوده لم يصل اليه فلا يفسد طوله كما لا يسقط اذا انتقص الاصل الا ان تضمنه مقدر لان قيمة الوصف سابقة عند المقابلة بنفسها فبردين الزبوف ان كانت قائمة ومثلها ان كانت هالكه احبها لحقه وانما انه استوفى دينه بقبض حقه والوصف تابع له فاذا انتقص قبض الاصل لاسترداد الوصف لم جعل الاصل تبعا لثبوتيه وهذا قلب المعقول **ولم يجعله احق بالمبيع اذا مات مفسلا** يعني من اشترى شيئا وقبضه ولم يقبض الثمن حتى مات مفسلا فالبايع لا يكون احق به عندنا بل يبيعه الغرماء ويقتضونه وقال الشافعي هو احق بمبيعه واخذ منه قيدنا بقبض المبيع لانه لو لم يقبض المبيع من الصورة المذكورة فالبايع احق بالمبيع اتفاقا فحمل الخلاف بعد قبض المبيع وكان على المصنف ان يبيعه عليه له ان الثمن احد البدلين في البيع فاذا تقدر تسليمه تحت حق البائع في المبيع كما اذا لم يقبضه المشتري ومات مفسلا ولنا ان البائع بالتسليم ابطال حقه بخلاف ما اذا لم يقبضه المشتري لان المبيع يكون محبوسا كالرهن والمرخص احق به من غيره **ونفسط الثمن على الاصل** **والزائد عند القبض** يعني زوايد المبيع قبل القبض مبيعه عندنا ولهذا ملكها المشتري بواسطة ملكه على الاصل ونفسط الثمن على قيمة الاصل يوم المبيع وقيمة الزوايد يوم القبض فلما اصاب كلاهما من القيمة يكون ثمنه وقال الشافعي زوايد المبيع غير مبيعة ولا ينسب لها من الثمن لانها معدومة عند البيع ولهذا وهلك قبل القبض لا يسقط من الثمن شيء وهذا اصل مختلف فيه يترتب عليه مسائل احدها **فلا واشترى خلا بتمر معلوم فامرت اكثر منه قبل القبض** اي من الثمر الثمن وتأنيتها قوله **او ازاد اذت قيمة جارية قبله** يعني لو اشترى جارية فزاد ثمنه قبل القبض فقتلت اي قتلها قاتل خطا **فخوت** اي عزم القاتل قتلها **واختار مشتريها البيع** اي امضاه **وتضمن القاتل لا على الفضل** **فيم** اي في المسئولين وقال الشافعي محل **ينصدم** به اي المشتري مما فضل عندنا مثلا في المسئلة الاولى اذا كان قيمة الثمر الحادث خمسة وقيمة الثمر عشرة وكان الثمر الثمن الذي عشر فقير فاذا اتهم عليه اثلا بصيب الثمر الحادث اربعة افرغ فيصدق فقير عندنا لانه فضل عن الثمر الثمن فيكون ربا وعنده محل له ذلك القفيز وفي المسئلة الثانية مثلا اذا كان قيمة الجارية يوم البيع الفواو ازاد اذت قيمتها وكان الثمن الفواو اخذ المشتري من قتلها

القين لا يطيب له الا ان يبيع عندنا ويطلب عنده وثالثهما قوله **ونقسم الثمن على ما ولى**
ما ولى يعني اذا ولى الجارية المبيعة ولد قبل القبض ثم قبضها المشتري قسم
 الثمن على قيمة الجارية والولد عندنا وقال الشافعي لا ينقسم **في دأجهما معا بالخصه**
 يعني اذا وجد احدهما عيبا يرد حصته من الثمن عندنا **الا ان كان بطلان** يعني قال الشافعي يرد
 الام اذا كانت معيبة بكل الثمن ويكون الولد له بعرضي وراعتها قوله **ونعقد بالعيب**
للزيادة المنفصلة بعد يعني اذا زاد الاصل بعد قبض المشتري زيادة منفصلة قائمة
 متوالة منه كالولد ونحوه وكلاش وكلاش وكلاش فان كلاهما لما كان بدل بعض المبيع
 جعل كل متولد منه ووجد المشتري في الاصل عيبا لا يجوز رده عندنا بل يرجع حصه
 العيب لانه ان رد الاصل بدون الزيادة بكل الثمن يودي الى الربوا وان ردها مع
 الزيادة لا يجوز ايضا لان المبيع لم يرد على الزيادة فقصدا فلا يرد عليها بالفسخ وقال
 الشافعي يجوز ان يرد به بكل الثمن ونحوه الزيادة لان المبيع لم يتناول الزيادة قيد
 الرد بالعيب لانه لو كان بسبب فساد المبيع فالزيادة كيف ما كانت لا تمنع الرد والفسخ
 اتفاقا الا اذا كانت متصلة غير متوالة كالصنع فالبايع مخير ان شاء اخذه وضمن للمشتري
 ما زاد وان شاء تركه وضمنه قيمة المبيع او مثله وقيد الزيادة بالمنفصلة لانها اذا كانت متصلة
 بعد القبض او قبل غير متوالة من الاصل كالصنع مع الرد اتفاقا لان الفسخ في الزيادة ممكن
 هنا تبعا للاصل وقيدنا بالمنفصلة بالقائمة لانها لو كانت هائلة باقية مما ولى فله الرد بالعيب
 اتفاقا وقيدنا بها بالمتوالة لانها لو لم تتولد من الاصل كالسب لا تمنع الرد اتفاقا وقيد
 بقوله بعد لان الزيادة المنفصلة المتوالة قبل القبض لا تمنع الرد عندنا فان شاربها
 جميعا او رضى لها جميع الثمن هذا خلاصه ملأه القية **فصل في تصرفات الوكيل بالبيع**
 ابو يوسف **للوكيل بالبيع هبة الثمن للمشتري بعد قبضه ولا لارائه** اي ابرأ الثمن
 عن المشتري **ولا الخط منه** اي خطا البعض من الثمن **ولا ناجله** اي جعل الثمن وجلا
ولا قبول حواله به اي حواله المشتري بالثمن على من احاله لان هذه تصرفات
 في مال الموكل مستلزمة اضراره اذا كان الوكيل مفلسا **وقال لا يصح ونظر في الثمن**
 للموكل في الحال لان هذه التصرفات من حقوق العاقد فيملكها الوكيل لانه عاقد
 ويدفع ضرر الموكل بالتضمن وفي الخلاصة الخلاف في هبة الثمن فيما اذا اطلق الوكيل بالبيع
 وقال وهبت منك ثمن هذا المبيع ولم يشر الى الثمن المقصود اما اذا اشار اليه لا يجوز
 اتفاقا وضع الخلاف في الوكيل بالبيع وقيد الارأان يكون عن الثمن لان الوكيل لو كان
 بالشرأ وبرا البايع عن عيب المبيع يجوز اتفاقا اذ ليس فيه اضرار للموكل لانه مخير ان
 شارضى بالمعيب وان شاء بالمعيب وان شأده على الوكيل **ولو اقاله** اي الوكيل بالبيع

العقد

العقد **مع قيد به** لان الوكيل بالشرأ لملك الاقاله اتفاقا هذا اذا لم يقبض الثمن
 فلو قبضه ثم اقال لا يصح وكذا اذا كان على الوكيل دين لرجل فاحاله على المشتري
 لياخذ الثمن ثم اقال لا يصح لانه بالحواله صار تضاديه وضامنا للموكل الثمن وباقالته
 اراد اسقاطه فلا يعتبر كذا في الخلاصة **ولا يستطأ ابو يوسف الثمن عن المشتري** اذا
 اقاله الوكيل لانه اضرار للموكل فيبقى الثمن للموكل فذمة المشتري الا ان اقاله لما كانت
 عنده بيعا صار الوكيل مشتريا من المشتري المبيع فكان الوكيل مديونا للمشتري مثل
 الثمن الاول **واسقطاه والزماء الوكيل** لما مر من انه عاقد فيصح تصرفه فيقبض الثمن
 للموكل **ولو وكله بشرأ شي موصوف غير معين فاشترأه** اي الوكيل ذلك الموصوف من
غيره اي من غير ان يوي الوكيل عند شرأه انه لداو للموكل **يعني نقده** اي ابو يوسف
 نقد الثمن فان كان من مال الوكيل فالمشتري له وان كان من مال الموكل فالموكل **وجعل**
 اي محمد ما اشترأه **الوكيل** قيد بقوله غير معين لانه لو وكله بشرأ معين يكون للموكل
 اتفاقا اذا كان غائبا وان صرح بانه اشترأه لنفسه لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك في نفسه
 الموكل حتى لو كان الموكل حاضرا وصرح به يكون للموكل وقيد بقوله من غيرته لان الوكيل والموكل
 لو تضاد قاعلي وجودا لانه لو قيل وقت العقد يكون لمن يوي له اتفاقا وان تكاد باقي النية
 حكم الاتفاق اتفاقا كذا في التبيين له ان الاصل في تصرفات العاقد ان يكون له ما لم يشر
 غيره ولا ي. يوسف ان الشرأ المطلق محتمل ان يكون له والموكل على السوا فيحكم القدر كما حكم
 عند تكادها اتفاقا اعتمادا على الظاهر **ولرباع متاعا قبضه المشتري ولم ينقد الثمن**
فوكل البايع من شتره به اي يشتري المبيع للبايع **باقل مما باعه** اي ثمن أقل قدر من الثمن
 الذي باعه به المبيع **قبل التقدي** اي نقد الثمن **فاشترأه** الوكيل فهو اي التوكيل صحيح
 عند اي حفيظة فيكون المبيع للموكل **وبطل** ابو يوسف **التوكيل** فيكون المبيع للموكل **وجعل**
للأمر اي جعل محمد المبيع للموكل **بعقد فاسد** هذا يدل على ان التوكيل صحيح عند ايضا
 في هذه المسئلة اعلم ان هذا الخلاف مبني على اصل مختلف فيه وهو ان التوكيل بالملك
 الموكل ما شرته توكيل المسلم الذي بشرأ المحر جازر عند اي حفيظة خلافا لما سيجي بيانه في
 الفصل الذي هو عتيب هذا الفصل ومباشره هذا البايع لهذا الشرأ لكن خاتمة فلم يصح
 توكيله عند اي يوسف وصح عند اي حفيظة وكل منهما على اصله لكن محمد فرق بينهما وقال لو اشترأه
 الموكل باقل مما باعه ملكه فاسدا فكذا اذا وكل به بخلاف التوكيل بشرأ المحر فان الموكل لو
 اشترأه لنفسه لا ملكه اصلا فيبطل توكيله قيد بتوكيل البايع لانه لو اشترأه لنفسه باقل مما
 باعه لم يجر اتفاقا وقيد التوكيل بالشرأ باقل مما باعه لانه لو وكل مطلقا جاز شره باقل
 اتفاقا وقيد باقل لانه لو وكله بان يشتري مثل الثمن الاول او باكثر منه جاز اتفاقا

يكون

وقيد بقوله قبل التقيد لان التوكيل المذكور لو كان معه جاز اتفاقا وقيدنا الاقل بان يكون
قدرا لان الثاني لو كان اقل من الاول سراجا اتفاقا كذا في الخلاصة **ومعناه** اي
البائع من **شرا ما باعه باقل منه** اي من الثمن الاول **قبل نقد الثمن** سواء اشتراه من المشتري
او وارثه او وكيله لان كلامهما قائم مقام المشتري في بيع تلك العين بحكم الارث او الادب
واما اذا مات البائع فاشترى وارثه هكذا يجوز لان لم يرث عنه هذا الشراء فصار
كالا جني ولا يجوز ايضا لمن لا يقبل شهادته للبائع كولد وزوجته وغيرهما ان يشتري
ما باعه البائع هذا الشراء لان شرايه لا تنال منافع المال بينهم عند ابي حنيفة وقال
صاحباه يجوز لعبد البائع ومكاتبه لان الاملاك متباينة بينهم بخلاف العبد والمكاتب
لان كسبهما لولاها وقال الشافعي يجوز شرا ما باعه باقل منه قبل نقد الثمن وفي العيون
للإمام ابي الليث هذا اذا لم ينقص المبيع بعيب لانه لو انتقص فاشترى باقل من الاول
جاز اتفاقا ولو باع بالف بنسبه سنة ثم اشتراه به بنسبه سنتين فانه فاسد لان الثمن الثاني
في حكم الاول قدره انه عقد صدر من اهله مضافا الى محله فجوز كما لو اشتراه بمثل
الثمن الاول او اكثر ولنا ان في هذا العقد شبه الربوا فلا يجوز بيانه ان الثمن الاول
وهو الف مثلا كان بعينه الزوال لاحتمال ان يرد المبيع بعيب فيسقط الثمن واذا اشتراه
بنسجه بيه تاذ لك الالف فصار كانه اشترى المبيع وما به معه فيفسد بخلاف ما اذا
اشترى بمثله لانه فسخ العقد الاول معني بخلاف ما لو اشتراه باكثر فخلو عن شبهه
لانه اذا اشتراه مثلا بالف وما به جعل الالف في مقابلة الالف والزيادة مقابل المبيع
ولو باع بدراهم معناه من شرايه بد نأير اقل منه من اي من الدراهم **قبل**
قبض اي قبض الدراهم وقال في جواز قيد بد نأير لانه لو اشتراه بعرض يكون قيمته
اقل من الثمن الاول بجواز اتفاقا وفي المحيط لو تعينت الدراهم عند المشتري يجوز
لان نقصان الثمن يجعل بار الخرافات فيبصر شرا الباقي بمثل اختيار الجواز له
في القياس وهو ان جنسهما مختلف فلا يجوز فيهما ولنا انهما جنس واحد باعتبار التسمية
وقضا الدين فيجوز اخباطا **ولو باع المولى نفسه منه** اي من العبد **بجارية**
معينه فملك قبل القبض او استحقها مستحق قبل القبض او بعد **قال محمد بن**
عليه اي المولى على عبده **بعتها** وقال لا يرجع عليه **بقيمة** لانه ان يفسد العبد منه اعتا
والجارية بدل العتق فاذا عجز عن تسليم يقوم قيمته مقامها في النكاح والحل ولها
ان الجارية بدل العبد فاذا عجز عن تسليم يهلكها قبل القبض يرجع البائع عليه بقيمتها كما
اذا اشترى اياه بجارية فملك قبل القبض يرجع البائع عليه بقيمتها اياه لا بقيمتها الجارية
اي **ولو دفع احد مشتريه كل الثمن بغيره الاخر** اي المشتري الاخر **حكم** له ابو يوسف

المشتري

للمشتري الحاضر **قبض بغيره** دون نصيب الاخر **ومعناه** مما اداه على الاخر لانه
لم يكن وكيله عنه وقد بيع بما اداه من حصته فلا يرجع عليه بشي ولا يحبس نصيب الغائب
من المبيع لاحد ما اداه من حصته اذا حضر ولا يحبس البائع على قبول ما اداه الحاضر **وخالفنا**
فيها يعني قال صاحباه يقبض كل المبيع اذا دفع كل الثمن ويرجع على الغائب بما اداه من
حصته وكذا يحبس نصيب الغائب لاحله ويحس البائع على القبول لان الحاضر اضطر الي
دفع حصته الاخر لئلا يتمكن من قبض نصيبه اذ كان للبائع حبس المبيع لقبض كل الثمن فيرجع
عليه كالموكل بالشرا اذا ادي الثمن من ماله وفاية الخلاف تظهر فيما اذا قبض الحاضر العبد
كان له ان يحبس نصيب الغائب من الغائب حتى يستوفى ما نقد عنه ولو حبس لا يصير
خاصية قوله انما يصير غاصية قوله من الحقائق **ولو اشترى المولى عبدا فباعه**
البائع للثمن **فاعتقه** المشتري **قبل قبضه** **حكم** ابو يوسف باستيفاء البائع اياه اي
بان يطلب البائع سوايه العبد له في قيمته **ورجع العبد به** اي بما اداه بالسعاية **حكم** على المشتري
وقال لا يستعني البائع العبد وضعه غير المقبوض اذ في المقبوض لا يستعنيه اتفاقا
بل له الثمن على المشتري من الحقائق له ان ماله العبد احتبست عند العبد فيلزم السعاية
عليه كالعبد الموهون اذا اعتقه الراهن المحسر ولما ان الضمان انما يجب بالتقدي ولا
تعدي من العبد فلا ضمان عليه واما حق المرتهن في الموهون اقوى من حق البائع ولهذا
لا يطل حقه فيه اذا اعاره الراهن ويبطل حق البائع في المحبوس عنده اذا اعاره المشتري
ولو امر عبد قد اقر بالرق رجلا بشرا به يعني اذا قال له اشترني فاتي عبد لهذا
البائع فاشتره **فدفع الثمن وغاب البائع** بحيث لا يعرف موضعه **فظهر حرا بغيره**
اي ابو يوسف **المشتري من الرجوع على العبد بشي** وقال لا يرجع عليه اي المشتري على العبد
بالثمن **ثم هو** اي ثم يرجع العبد **على بايعه** ان **ظفره** قيد بالامر والافترار لانه لو ظهر
بالشرا ولم يقصوا واقر ولم يامر لا يرجع على العبد اتفاقا كذا قاله الترمذي وقيد بغيوبه البائع
لانه لو كان حاضرا يرجع عليه بالثمن ولا بشي على العبد اتفاقا وقيد بجعله موضع البائع لانه
لو كان معلوما كان في حكم الحاضر لانه العبد لم يوجد منه سبب الرجوع من الكفالة وغيرها
فلا يرجع كما لو قال العبد ارثني فاني عبده ولما ان البيع معاوضة وهو يقتضي سلامة
العرضين والمشتري انما اقدم على الشرا معتددا على كلام العبد فلما ائتمن حصته جعل العبد
ضامنا للثمن عند نقده واستيفائه من البائع دفعا للضرر عنه بقدر الامكان ولهذا قالوا
اذا قال البائع للمشتري قيمته متاعي لذا اشترى بنا على ذلك ثم ظهر خلافه فله الرد بحكم
التعديرو وهذا هو الصحيح وكان صدرا لاسلام يفتي به كذا في النهاية والتبيين بخلاف
الرهن لانه ليس بعقد معاوضة فلم يجعل العبد باقرا مضامنا لسلامة العرض ثم اذا

ضمن العبد برجع على البائع لانه قضى دينه عليه وهو مضطرب كغير الرهن اذا قضى الدين
لتخليص الرهن برجع على الراهن فان قلت كيف يصور هذه المسئلة على قول ابي حنيفة فان
الدعوى شرط عند لقبول الشهادة بالحريه والشاقض من العبد يمنع صحة دعواه
قلنا التناقض معفو عنه لان المولى قد يستبد بالعقبي وعفى الجالب على العبد فيقتصر
رقيق ثم اذا علمت فادعاه ببيع دعواه كما لمخلعه اذا قامت بينة ان زوجها طلقها ثلثا
سمع دعواه كذا في الخاتمة **فصل في الاستبراء وما يتبعه ويستحب البائع امته** يعني لمن
يريد بيع امته الموطوع **ان يستبرأ بها** وهو طلب براه الرحم بحيث يترك الوطى **ولم يوجبه**
اي استبراء البائع وقال مالك يجب لاحتمال ان يكون حبل من امه ولنا ان ملك البائع قائم
وهو يقتضي جوار وطبها واما المشتري فانما الرمة الاستبراء لان ملكه حادث والشرع لم يحر
فيه الوطى الا بعد فراغ رحمها وهو بالاستبراء وما ذكره من الصيانة يحصل باستبراء المشتري
وهو واجب عليه اذا قبل القبض يعني اذا باع جارية بعبا تام فقبل قبض
القبض فعلى البائع استبراء عند اي حنيفة خلافا لما قد يقوله قبل اذا قبل الاشارة الى ان
الخلاف فيما اذا باع الجارية بعبا تام لان البائع لو باع بالخيار لا يجب الاستبراء اتفاقا
وقد يقوله قبل القبض لانها اذا قبلت لا يجب اتفاقا كذا في الخاتمة اما ان الاتفاق
من الاصل فصارت كان لم يزل عن ملكه فلا يجب عليه الاستبراء وله ان يفسخ بحق النكاح
وبيع جديد في حق ثالث والجارية ثالثا فثبت فيه شبهة بخلاف الملك فوجب الاستبراء
احتياطاً **ونفي امته** اي الاستبراء عن المولى **لزمانها** اي لزنا امته وقال زمرج
عليه الاستبراء لو روي عن النبي عن سفي احد ماله زرع غيره ولنا ان ما الزاني غير محترم فلم يعتم
الشرع زرعاً لا تقطاع النسب فلا يكون سابقاً بالوطى **واجزنا له ووطى مرتفعه الحضي**
الا باس قبل جولين يعني من اشترى جارية فارتفع حيضها من غير ان تكون آيسة
من الحيض جاز وطبها عندنا قبل ان يمضي جولا ن عليها وحدها البسه ان يطلع خمساً
وخمسين سنة وقال زفر لا يجوز لان الولد لا يبقى في البطن اكثر من جولين فلا يجوز قبل
مضيها لاحتمال الحمل ويجوز بعد ظهور الخلو عنه **فحين اربعة اشهر وعشرا**
رواه يعني روي عن حماد بن عمار انه قال ينظر لها اربعة اشهر وعشرا الاضامدة
فراغ رحم الحق المتوفى عنها زوجها **ونصف في اخرى** يعني في رواية اخرى عنه
انه قال ينظر شهرين وخمسة ايام لان لها يعرف فراغ رحم الامة فلتوض عن زوجها
وهما ثلثة اشهر لانها عند الامة والصغير **والنقد بر الجولين** **رواه** عن ابي حنيفة
ومشترها من مادونه يعني من اشترى جارية من عبده المادون له في التجارة **المدة**
بدن مستغرق لرقبه وقد حاصت عنه اي عند العبد يستبرأ بها بعد قبضها عند

قوله

ابي حنيفة وقال لا يكفي بحيث يضمنها عند العبد ولا يضمنها قديم بالديون لانه لو لم يكن مدونا
لا يجب الاستبراء اتفاقا وقد بقوله حاصت عنه لانها لو لم يحض يجب الاستبراء اتفاقا وهذا
بها على ان الدين المستغرق المادون منع ملك المولى في احكامه عنده ولا يمنع عندها
سجى بئانه **ولو اشترى مكانه اخيه فحاصت عنه ثم عجز** **المكان** الى ارق
فعل المولى استبرأها عند اي حنيفة خلافا لما قد يلاذت اشارة الى ان كل من له
قراءة متوسطة كذا لك واختار غير كل من له قراءة قرينة كذا لولا حتى لو اشترى المكانة
وان علت او ابنته وان سفلت فحاصت عنه لا يضمنها المولى اتفاقا وهذا الخلاف
مبنى على ان القراءة المتوسطة للمكانت اذا اشترى مكانها فحاصت عنه لولاها عندها والمكان
اذا عجزت لا يجب على المولى استبرأها ولا يضمن مكانه عنده وصارت كالاخيه للمكان
فاذا عجز ورد الى ارق حدث الملك فيها المولى فيجب عليه الاستبراء في الحقايق لو
اشترى محارمه من الرضايع يجب الاستبراء اتفاقا لعدم مكانته عليه **ويكفي خضها**
في البائع يعني من اشترى جارية فخاضت في يد البائع قبل قبضها قال ابو يوسف
يكفي بتلك الخصة لان براه حره عرفت لها ولا يجب عليه استبرأها بعد القبض لان
ملك المشتري قبل كان على شرف الزوال وانما كذا بالقبض فيعتبر خضها بعده وعلى
هذا الخلاف اذا اشترى جارية من امرأة ومن باع حرم عليه وطبها او جارية بكر **اب**
المبيعة التي مات قبل القبض للمشتري يعني من باع امته بعبا تام فمشتت
اكسابا ففعلت عنده فالاكساب للمشتري عند اي حنيفة وكذا اذا باع عبدا **وقالا**
للبيع لان البيع لما انتقض ففعلت المبيع جعل كان لم يكن فثبت له الكسب على ملك البائع وله
ان المبيع كان للمشتري فاكسابه يكون له والاتقاجين ورد على محل العقد لا في الكسب
فقد نال المبيع الصحيح لان الكسب المبيع بالبيع الفاسد للبايع اتفاقا اذا ارد المشتري المبيع
فقد نال الكسب لان زوايدها المنفصلة والمنفصلة للبايع اتفاقا وقد بالمبيع لان الكسب
الموهوبه الحاصلة في يد الموهوب له لا يكون الواهب اتفاقا واكساب الموهوب ان ضمن
الخاص بالخاص اتفاقا وقد بالتي ماتت لانها لو تمت وتم العقد بالتسليم فالمشتري
اتفاقا كذا في الحقايق **ولو اقر ان حمل جاريته من فلان فكذا به ثم ادعاه المولى**
اي دعوى المولى بطله عند اي حنيفة وقال اصحبه لان المقر له لما كذا يجعل الاقرار كان لم يكن
فوضع دعواه وله ان الاقرار بالنسب لا يبطل بتلذيب المقر له لعدم احتمال النقض كذا في
بحرية عند في يد اخر فكذا المالك لا يبطل اقراره حتى لو اشترى المقر بعقبي فلا يصح دعواه
بعد ما اقر باحمل لغيره اقول ايراد هذه المسئلة في كتاب البيوع غير مناسب لتحل وجهه
بان مولى تلك الجارية اذا اراد بيعها يصح عنده ولا يصح عندها **ولو وطى البائع امته**

المبيعة قبل التسليم الى المشتري فالتمن كامل عند أبي حنيفة ولا شيء عليه اي لا يجب العقر
 على البائع وهو اجر الوطى لو كان جازرا وقيل مهر مثلها وقيل في الحرة عشرون مثلهما ان كان
 بكر او نصف عشر ان كانت ثيبا وثلثة امة عشر قيمتهما ان كانت بكر او نصفه ان كانت
 ثيبا **ان لم ينقصها بان كانت ثيبا وقسمه اي التمن على العقر الواجب على البائع والقيمة**
 اي قيمة الجارية **واسقط ما اصابه اي العقر مثلا** اذا كانت قيمتها الفأ وعقرها
 مائة يقسم التمن على احد عشر سهمها فيسقط سهم واحد عن المشتري اقول اجملة المنفعة كانت
 من اوضاع الوفاقية وانت تري ابرادها في موضع الخلاف فان قلت الخلاف عرف من
 قوله فالتمن كامل واجمل المنفعة تالكيد له قلت لو كان كذلك لما ذكرها بالاول ولاها موضع الفصل
ح وان نقصها هو اي التمن منسوم عند أبي حنيفة على النقصان يعني على ما نقص من
 قيمتها بزوال البكارة **وعلى قيمتها اي قيمتها غير ناقصة فليست ما اصابه اي اصاب**
 النقصان مثلا اذا كانت قيمتها بكر مائة وخمسين وقيمته ثيبا مائة سقطت الثلث التمن من
 غير اعتبار العقر ولا خيار لانه الاصل والزيادة اختصن في حنيفة ان له الخيار وكثير
 من مشايخنا اقتوا هذه الرواية من الحقايق **وادخل الاقل في الاكثر من النقصان**
والعقر وقسمه اي التمن على الاكثر وقيمته واسقط ما اصابه اي اصاب الاكثر
 مثلا اذا كانت قيمة الجارية الفأ والتمن الفأ ونقصان البكارة مائة والعقر مائة تقسم
 التمن على قيمتها ناقصة وهي تسع مائة وهي الاكثر وهو مائتان نصيرا احد عشر سهمها فيسقط
 سهمان ويجب الباقية لها ان منافع البضع كالجز ومنهما ولهذا لو وطئها المشتري ثم ظهر
 عيبها لا يجوز ردها فيسقط بابتلاعها من التمن كسائر اجزائها وله ان منافع البضع
 ليست بمالك فلا يقابلها شيء من التمن **ولو استهلك ما ولدته الشاة قبل القبض**
ففي المشتري بقسطها من غير خيار وانما يعني اذا باع شاة فولدت ولد قبل
 القبض فاتفق البائع الولد يقسم التمن على قيمة الشاة يوم العقد وقيمة الولد يوم
 الاتفاق فما اصاب الولد يسقط من التمن اتفاقا مثلا اذا كان قيمة الشاة ستة وقيمة الولد
 ثلثه والتمن تسعة يسقط ثلث التمن ويأخذ الشاة ستة اتفاقا لكن لا خيار للمشتري عند
 أبي حنيفة وقال له الخيار ان شاء احدها بحصتها من التمن وان شاء تركها فالخلاف في اجملة
 الأسمية راجع الى القيد الاخير لم يخرج الى ارداد قولها لانه في طرف الاثبات قيد
 باستهلاك البائع لانه لو هلك ولدها او تلفها اجني لا خيار له ولا يسقط شيء من التمن
 وقيد بالشاة لان المبيعة لو كانت جارية فاستهلك ولدها خسر المشتري اتفاقا لنقصان
 الجارية بسبب الولادة لها ان زوايد المبيع لها حكم المبيع حتى يجعل لها حصته من التمن كالمبيع
 فيختار المشتري بفوات الولد كما لو كان موجودا عند العقد فاشترىها معا وله ان للمبيع

فالم

قائم بحاله فلا يتخير كما لو مات الولد باقية بل اولى لان غمه باخذ الام بكل التمن وهنا
 ببعضه وعلى هذا الخلاف اذا اشترى الشجر فاشترى قبل القبض فاتفق البائع **فصل**
 في عقود اهل الذمة **وبحوز الذي ان عقد على التمن والحزير كسائر البياعات**
 جميع البياعة وهي السلوة لما روي ابن عمر رضي الله عنه امر غلامه بالغش من اثمان الخمر
 والحزير لاهل الذمة **وتوكل مسلم دمي** اي بيع خمر وخزير او شرابا **وحزم**
 اي توكل بحزم **حلالا بيع صيد** الذي اصطاده قبل الاحرام صحيح عند أبي حنيفة
 خلافا لما قيد بالتوكيل لانه لو كان له عبد كافرا ما دون له فاشترى خمر او خمر او خمر او خمر
 الماذون ليس بآب عنه وقيد بتوكيل المسلم لان الذي اذا وكل مسلم بشر الخمر لا يجوز
 اتفاقا كذا الفوائد البرهانية وقيد بقوله حلالا لانه لو كان التوكيل ببيع الصيد
 محرم لا يجوز اتفاقا لما ان التوكيل بآب عنه تصرفه يتقل اليه فصار كان الموكل باشر
 بنفسه فلا يجوز له ان التوكيل اصيلة التصرف لا نائب عن الموكل ولهذا لو حلف لا يبيع
 او لا يشتري فوكل به غيره لا يحنث والذي اهل لهذا التصرف فصح توكيله وثبت الملك
 للموكل حكما والمسلم غير ممنوع من تلك الخمر والحزير بل ما شرته كما اذا كان له مكان
 كافر فاشترى خمر او خمر او خمر او خمر ثبث الملك للموكل لكن في صورة التوكيل بالبيع يملك
 ثمنها ملكا خبيثا لانه عوض حرام فيصدق به وفي صورة التوكيل بالشر لا يملك الخمر
 وليست الخمر **وبحزير** ابو يوسف **بيع الخمر من مثله اي من مجوس اخر** لا يملك
 ومال عندهم فصار كخمر والحزير ومنعه محمدا لانه مائة ولا قيمة لها عند اهل
 اهل الاديان **ولو اسلم دميان ببيع خمر قبل قبضه فمات قبل القبض** اي قبض
البيع وخزيراه يعني اذا اشترى دمي خمر من دمي ثم اسلم قبل قبض الخمر ثم فمات قبل ان يقضي
 القاضي بنقض عقدها عودا لبيع عندنا وله الخيار ان شاء قبض الخمر وان شاء نقض البيع
 وقال زفر لا يبيع منزه ولا خيار لان البيع لما قصد به السلام لا لتقلب جازر لا يملك الخمر والشر
 الفساد ارتفع بالتخلل قبل تقريره بقضاء القاضي فينقلب جازرا **فصل في خيار الشرط مدة**
خيار الشرط كحد العاقدين او لهما او لغيرهما **ثلاثة ايام والزيادة عليها في الخيار فسد** عند
 أبي حنيفة **وقالا يجوز اذا كانت معلومة** قيد معلومة لان الخيار اذا كان مجهولا بان قال
 اشترى على اني بالخيار اياما او قال موبدا فانه غير جازر اتفاقا وفي الخلاصة لو اتمت الخيار
 ولم يذكر وقتا فله الخيار مادامه المجلس اما ان الخيار شرع لدفع العيب وقد يحتاج في التمسك
 الى مدة مديدة وروي ان ابن عمر جاز الخيار شهرين وله ان يبيع سبب الملك والاصل
 ان لا يترحمي الحكم عن سببه الا ان الخيار ثبت بالنس على خلاف التمسك فيقتصر على موره
 وهو ما روي انه عليه السلام قال لخيار بن مقعد اذا باعت قتل لا خلافة في الخيار

ثلاثة ايام فلا يجوز الزيادة عليها عملا بالاصل واما جوار ماد وها ضرورية كونه من اجزائها
واسقاط خيار الابد المشروط في العقد بعد مضي ثلثة ايام **لا يرفع الفساد** ولا يتقلب البيع
جائزا عند اي خيئة خلافا لما وهذا الخلاف فرع للخلاف السابق لان الزيادة على
الثلثة جائزة عندها والمفسد انما هو شرط الابد فاذا استقطب ارتفع الفساد قبل تفرقه
وعنده الزيادة مفسدة وبعد الثلثة تقر الفساد فلا يرتفع بعد تفرقه **ورفعناه** اي
فساد البيع **باسقاطه قبلها** اي باسقاط خيار الابد قبل ثلثة ايام وانقلب البيع جائزا
وقال زفر العقد جائز فاسد فلا يتقلب جائزا كما اذا باع ثمن وشرط فيه خمرا فاسقطها
ولنا انه اسقط المفسد قبل تفرقه فيرتفع خلاف شرط الخمر لانه شرط مكرس في صل العقد
اعلم ان عبارة المتن تدل على ان الفساد كان ثابتا فارتفع واليه مال اهل العراق لكن
الاوجه ان يقال انه موقوف لان شرط خيار الابد غير مفسد واما المفسد انضاله كجز
من الرابع فاذا مضى جز من الرابع فسد واليه مال اهل خراسان اما حكمنا بفساده في الحال
فيحكم الظاهر لان الظاهر دواهما على الشرط فاذا اسقط قبل الرابع تبين ان الامر بخلاف
الظاهر كذا في الدخيل **ولو قال ان لم اتقد الثمن الى اربعة ايام فلا بيع بينهما** فهو
اي البيع **فاسد** عند اي خيئة لان هذا في معنى الخيار من حيث ان المقصود منها
التفكر وشرط فوق الثلث مفسد فكذا هذا **ويوافقه** اي ابو يوسف ابا حنيفة **في الاصح**
يجي عن اي يوسف روايتان اصحهما انه مع الامام **واجاز** اي محمد البيع المذكور بنا على
اصل من ان الخيار فوق الثلث جائز واما ابو يوسف فكان مع محمد في هذا الاصل
لكن خالف في هذه المسئلة بالذي اورد عن ابي بشرط وهو يقتضي ان لا يجوز البيع بهذا
الشرط ولا بشرط الخيار الا ان الثمن ورد بشرط الخيار فجاز في الحكم المسئلة على
مقتضى الزهري **وقال في الثلثة** اي ان لم اتقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما **اجزناه**
اي ذلك البيع وقال زفر لا يجوز قيد بقوله الى ثلثة لانه لو لم يبين الوقت اصلا بان
قال بعثتك بكذا ان لم اتقد الثمن فلا بيع بينهما او يدرك وقتا مجهولا بان قال ان لم
تقد الثمن اياما فالبيع فاسد اتفاقا لانه بيع بشرط فيه اقالته فيفسد ولنا ان ابن عمر
رضي الله عنه باع ثاقه لهذا الشرط ولم ينكر عليه احد من الصحابة ولانه في معنى شرط
الخيار فلا يفسده **والعد غايه في الخيار** اجل يعني ان شرط الخيار الى الغد فله
الخيار في الغد فله عند اي خيئة **واخرجاه** يعني فلا لا يدخل فيه كما لو باع واجل ثمنه
الى رمضان لا يدخل الغايه في الاجل وله ان الغايه ثارة يكون للبد كقوله تعالي انما الصيا
الى الليل وثارة للاسقاط اذا تناولها صد الكلام كالمراق في الوضوء ملتزم هذا القيل
لانه لو اقتصر على قوله على ان بالخيار كان موبدا واذا قال الى الغد سقط ما ورده وما

المعالي من موبد

ب

التميز

استشهد انه من قبيل الاول لانه لو باع موبدا لم يقل الى رمضان لا يكون موبدا
بل يكون ثلثة ايام عند بعض ويقتضي بان يتاجل الى شهر اقول ارداف قولها مستدرك
لانه في طرف الثمن من قوله **ولو شرط الخيار ربعين** اي لغير العاقد **اجزناه** وانما الخيار
لذلك الغر خلافا لفرقه ان الخيار من احكام العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد
كما اشتراط الثمن على غير المشتري ولنا ان الخيار لغير العاقد انما يثبت نيابة عن العاقد
فيثبت الخيار للعاقد او لا ثم يجعل الغير نيابة عنه بطريق الاقتضا فيصح الكلام
النوازل لو شرط الخيار لغيره ان عدم اسماهم يجوز والا فلا **وبثت** الخيار **لكل من**
اي لذلك الغير وللشارط فمن اجاز منهما البيع جاز ومن رده بطل **فان اختلف بقريه**
بان اجاز احدهما العقد ونسخه الاخر **اعتبر السابق** لعدم المزاحم **وان حصل** اي
الاجازة والفسخ **معارج العقد** اي تصرف العاقد تقضا كان او اجازة لانه اقوى
والتابع يستفيد منه الولايه ولو قال ربح العاقد لكان اولى كما هو رواية الهذلية **في**
رواية الفسخ اي ربح الفسخ **في اخرى** وهذه الرواية اقوى لان اثر الاجازة اثبات
الحل للمشتري واثبات الفسخ ابتقاء في البايع مع الشك الاتفاق اولى من اثبات **واذا باع**
بالخيار لم يخرج الجميع عن ملكه بالاتفاق وان قبضه المشتري باذن البايع لان خروجه انما
يكون برضا البايع والخيار نيابة فيصح تصرف البايع في البيع مدة الخيار تصرف المالك من
الهيئة والوطي وغيرهما ويصرف في البيع **والثمن غير مملوك له** يعني الثمن يخرج عن ملك المشتري
اتفاقا لكنه لا يدخل في ملك البايع عند اي خيئة وقال لا يدخل **فيما لا عند المشتري بالقيمة** يعني
في صورة كون الخيار للبائع اذا هلك المبيع في مدة الخيار يفسخ البيع بالهلاك لانه كان موقفا
ولا ينادى بكون المبيع فيكون موقفا على سوم الشري فيضمنه بالمثل ان كان مثليا
وبالقيمة ان كان قيميا قيد بالهلاك لانه لو تعيب في يد المشتري فالبايع على خياره فله
ان يفسخ البيع ويضمن المشتري قصان العيب لانه مضمون عليه بجميع اجزائه كالمغصوب
وقيد بقوله عند المشتري لانه لو هلك في يد البايع يفسخ البيع ولا يثني على المشتري كما
لم يكن في البيع خيار ولو تعيب في يد البايع بفعله فيستغنى البيع بقدره ويسقط حصته من الثمن
وان تعيب لا بفعله كالمشتري ان شا اخذ بجميع الثمن وان شا فسخ **واذا اشترى بالخيار**
لم يخرج الثمن عن ملكه اتفاقا حتى لو تصرف في الثمن سوا كان في يد البايع او في يده يجوز اتفاقا
وتكون تسخا للبيع ولو تصرف فيه البايع لا يجوز اتفاقا **وخارج البيع عن ملك البايع اتفاقا**
والمشتري لا ملكه اي المبيع عند اي خيئة وقال لا ملك فان قيل اذا بيعت دارا بثلثة امار
المبيعة فالمشتري بالخيار ان يشفعها اتفاقا ولو لم يكن له ما استحق الشفعة لها كما لا يستحق الشفعة
بدار السكنى قلت انما يستحق المشتري بها لانه بشرائها صار احق بملكها كالعبد الشفعة

المادون المستوف بالدين اذا بيع الدار تجب دارة فله الشفعة هذه المعنى ان الثمن لما
خرج عن ملك المشتري في المسئلة الاولى والمبيع خرج عن ملك البائع في المسئلة الثانية وجب
ان يدخل في ملك صاحبه والا لزم ان يبقى ملك بلامالك وهو غير معهود في الشرع اذا لم
يكن لشرا من مال الواقف للوقف وله ان المبيع في المسئلة الاولى لم يخرج عن ملك البائع
ولو دخل الثمن في ملكه لزم ان يجمع الثمن والمثل في ملك واحد وهذا مما لا يقتضيه العقد
وقايد الخلاف يظهر من سبل منها انه لو اشترى زوجته بالخيار لم يفسد النكاح عنده لانه
لم يملكها ويفسد عندهما ومنها انه اذا اشترى دار حرم محرم منه لم يعتق عليه عنده ويعتق
عندهما ومنها انه لو اشترى امة فحاصت عنده في مدة الخيار واجاز المشتري العقد
لاعتبر ذلك الحيف من الاستبراء عنده واعتبر عندهما ولوردها المشتري حكم الخيار الى البائع
الى البائع لا يجب عليه الاستبراء عنده لانه لم يدخل في ملك غيره وعندهما نصيرام ولد له وانما
قيدنا بقولنا في يد البائع لانه لو ولد في يد المشتري نصيرام ولد له اتفاقا واما اذا كان
الخيار للبائع فالمشتري جميعا وهذا القسم غير مذكور في المتن فحكم ان المبيع لا يخرج عن ملك
البائع ولا الثمن عن ملك المشتري ونصرف كل منهما في بدل ملكه باطل واسرها هلك قبل التسليم
بطل البيع وان هلك بعد بطل ايضا ولم يمتد القيمة والما فسخ في مدة الخيار انفسخ **ولو تعيب**
المبيع في يد المشتري اذا كان الخيار له بفعله او بفعل اجنبي او باقعة سماوية **او هلك بوجوب**
التمن لا القيمة وقال الشافعي يجب القيمة كما لو كان الخيار للبائع وقبضه المشتري ولنا ان
المشتري لما عجز عن رد المبيع محدث السعي عنده بطل خياره ونم العقد وتلك الثمن في
قيدنا بكون المبيع في يد المشتري لانه لو هلك قبل القبض لاشي عليه اتفاقا **ولو اختلفا فيه** اي
في وجود شرط الخيار في العقد **فالقول لدعيه** اي لدعي الخيار عنده اي حقيقته لانه
ينكر لزوم البيع معني والاعتبار للعاني **وقالا لمنكر** لان الاصل كون البيع بائنا والخيار
زائد عليه فيكون القول لمن انكر **وسقطه بالموت** اي بموت من له الخيار وقال
الشافعي لا يبطل انما قيدناه لان الخيار لا يبطل بموت من عليه الخيار اتفاقا لانه ان
الخيار يورث خيار العيب وخيار ولنا ان خياره هو مشتبته وهو يقطع بموته
كقدرته فلا ينتقل الى الوارث فان قلت كان ينبغي ان ينتقل الخيار الى الوارث
لانقال المبيع كما انتقل ملكه المورث الى الوارث تبع الاعيان الموروثة قلت المالكه
من لوازم المملوك لاها غير متصور بدونه واما الخيار فليس من لوازم المبيع حتى ينتقل
باتقائه اليه واما خيار العيب فثبت للوارث من حيث انه مستحق ان يفسد المبيع
سليما كورثته واما خيار النقص فثبت للمورث لان ملكه اختلط بملك غيره والخيار كان
ثابتا لمورثه برضا العاقد الاخر فيثبت لوارثه لانه خلفه واما خيار الروية فالصحيح

انه لا يورث **ولو مات** من له الخيار **او مضت المدة ولم يخرجه المبيع** ولم يفسخ اي
قال مالك يفسخ لان الخيار وجد في البيع وتعدرا بقاءه فيفسخ ولنا ان عدم لزومه
كان لما منع وهو ممكن من الفسخ في المدة فاذا ارفع المانع لزم البيع وكوباع الوصي ملكه صبي
بالخيار اي خيار الشرط **فبيع** اي صار الصبي بالفا **المدة حكم بتمامه** اي ابو يوسف
بتمام البيع لانه انقطع ولا يثب عنه فله ملك فسخه فصار كما لو مات الوصي في المدة **واقاه**
اي محله الخيار **للموصي** وملكه **الفسخ فقط** لانه لم يكن خارجا عن ملك الصبي والفسخ انتفاع
عن اخراجه وله ولاية ذلك واما الاجازة فتخص بالارام على الصبي البالغ بملكه لغيره
بلا رضاه ولا ولاية للموصي عليه **وان مضت المدة** اي مدة الخيار في الصورة السابقة
حكم بنفاذ اي محمد بن قناد البيع **في رواية** لزوال المانع كما سبق بيانه **وباجازة المالك**
يعني حكم بان البيع ينفذ باجازه المالك وهو الصبي البالغ **في رواية اخرى** اي في المدة
في رواية اخرى عن محمد بن يعقوب الوصي بعد بلوغ الصبي كان بيع الفضولي فلا يتم بلا اجازة
اقول زعم بعض ان قوله وباجازة معطوف على بنفاذ فقال فيه خلل لعدم استقامه
معناه ولم ينطق ان معطوف على مقدر قد مر حكم بنفاذ بلا اجازة في رواية واجازة
المالك في رواية اخرى وفي المختلف والمصنف روي عن محمد ايضا ان العاقد ان يجزئ الثلث
لانه كان نائبا عن المالك كالموكيل واصبف فيها الاجازة الى العاقد دون المالك ولو اشترى
عبد بشرط الحكاية اي بشرط انه كاتب فلم يكن العبد كائنا بغير المشتري في اخذه بالجميع
اي بجميع الثمن او التركة اما الخيار فلا يرضى به لهذا الوصف المرغوب وقد فات واما
اخذت بالجميع فلا يرضى وصف لا يقابل من الثمن اذا امكن رد المبيع واما اذا امتنع بسبب من الا
رجع المشتري على البائع في الثمن بحصة الوصف الفاني فان قلت كيف لم يفسد العقد
لهذا الشرط كما فسدت اذا باع شاة على انها حامل قلت هذا شرط يقتضيه العقد لان
المبيع ينبغي ان يكون معلوما بوصفه وتوصيفه سبيل للبائع لانه وصف مرغوب فيه
فيجوز كما لو باع فرسا على انه هلالج او بقرق على انها لبون او كلبا على انه صايد واما
الحيل في الهائم فيجوز على لاحتمال ان يكون انتفاع بطله من ربح ولهذا فسد بشرطه
ولو اشترى على ان لبها كذا لا يجوز اتفاقا ولو باع حائونا على انه اخرته خمسة فيما مضى
يجوز وان قال في المستقبل او اطلق فسد كذا في الخلاصة واما اجاز من له الخيار
في المدة بالقول او بالفعل كنصرف البائع في الثمن او المشتري في المبيع يصرف المالك
من الوطي وعنه الا الاستحدا مرة فانه لا يدل على الاجازة لانه لا امتحان ولو استخدمه
مرة اخرى في ذلك النوع يدل على رضاه كذا في النهاية بغير علم الاخر وهو من عليه الخيار
جاز واذا فسخ في المدة بغير علم الاخر يجزئ اي ابو يوسف الفسخ لانه كان مسلطا على التصرف

شي

فيه من جهة الآخر فلا شرط عليه كالوكيل بالبيع اذا باع فله الفسخ من غير علم الموكل وشرط علم الآخر
به لانه اذا لم يعلم الفسخ فربما لم يحقه ضرر اما اذا كان الخيار للبايع فلان المشتري اذا لم يعلم الفسخ
عسى ان يتصرف في البيع فيلزمه قيمته للملاك وقد يكون اكثر من الثمن واما اذا كان للمشتري
فلان البايع لا يطلب لسقوطه مشتريا اخر اعتماده عليه فيتضرر فان قيل لولم يضره من له
الخيار بالفسخ يلزم ضرر اخر وهو ان يخفى من عليه الخيار حتى يضيء مدته فيلزمه العقد
شا ولم يشاكلنا هذا الضرر لم يخبر لانه اعتماده بتقصير من جانبه حيث لم يأخذ كفيلا من
صاحبه لمحضره في المدة او وكلا لا يرد عليه اذا غاب وفي الخاتمة ينصب القاضي خصما عن
عليه الخيار ليرد عليه وفي النهاية الخلاف فيما اذا افسحه بالقول واما اذا افسحه بالفعل
فالفسخ يتحقق حكما سواء علم الآخر او لم يعلم لان الشئ قد ثبت ضمنا وان لم يثبت ففسدا
وهكذا الخلاف في نسخ خيار الروية واما خيار العيب فالمشتري اذا فسخ بلا علم البايع
لا يجوز اتفاقا الا بالقضاء وجامع المحبوس لو كان قبل القبض يصح الفسخ بغية الآخر
والمشتري بالخيار لا يفرد احدهما بالفسخ اذا اختار احدهما بالبيع عند أبي حنيفة وقال
يفرد وعلى هذا الخلاف المشتري بالخيار الروية بان يشتري شيئا لم يرياه فلما اذا احدهما ان
يرده بخيار العيب فبالمشتري لان البايع لو كان اشترى والمشتري واحد ومن البيع خيار
شرطا وعيب فرد المشتري نصيب احدهما دون الآخر حكم الخيار جاز اتفاقا كذا في
جامع المحبوس لهما ان اثبات الخيار لهما اثبات لكل منهما فلو لم يملك فسخه لزم العقد عليه
بغير رضاه وله ان المبيع خرج عن ملك البايع غير معيب يجب الشركة فلورده احدهما
دون الآخر رده معيبا يجب الشركة فيتضرر اذا لم يكن الاتفاق له الا بطريق المهادنة
فلا يجوز وليس من ضرورة الرضا اختيارهما بحد احدهما **فصل** في خيار الروية من اشتري
مالم يره بخبر عقده مع الخيار وقال الشافعي لا يجوز وفي الكفاية الخلاف فيما اذا كان
المبيع قد يمين ايدهما موجودا كما اذا اشترى ريشة رق او براسة جوالق او ثوبان كمن
وتحوها حتى لو لم يكن كذلك لا يجوز البيع اتفاقا وضع الخلاف في المبيع اذا اخبره في الثمن الذي
اتفاقا واما الثمن العين ففيه الخيار عندنا لانه بمنزلة المبيع له ان المبيع مجهول الوصف
وجها لانه تمنع الجواز ولنا قوله عليه السلام من اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رآه قبل
هذا موقت بوقت امكان الفسخ اذا رآه والصحيح انه ثابت في جميع العمر ثم ان اجازة
بالقول قبل الروية لا يروى خبره لانه ثبت عند الروية فلا يطل قبل وقتها وان
اجازة قبل بالفعل بان تصرف فيه يزيل كما ينبغي واما الفسخ بالقول فجاز قبل الروية
لعدم لزوم العقد لان اللزوم يفقد تمام الرضا وتامه بالعلم باوصاف مقصودة وهو
غير حاصل قبل الروية **ولا خيار للبايع فيما لم يره** لانه لو رد البيع فانه يرد لظنه ان

لا بد لا يثبت

الخ

المبيع اريد مما ظنه فلا يجوز رده كما لا يرد اذا باع غلاما معيب فظهر سلما **وسقط خيار**
الاعمى اي خيار رويته **معروفة** المبيع **بما في حواشيه** بان يحسن به ان كان يعرف المبيع
بالحسن كالغنم او شبيهه او بدو فانه ان كان يعرف بالذوق **وبما لو صدق في العقار** لان التوضيح
له متركة رويته ولو وصف له ثم ابصر فلا خيار له لان العقد قد تم ولو اشترى بصيرا ولم يره
ثم عيى استقل الخيار الى التوضيح كذا في الدخيرة **ونظروا كيدا** اي وكيل الاعمى اقول
لا حاجة الى هذا اللفظ لانه كان في بيان ما يختص به لان الوكيل اما ان يكون بالقبض
او بالشري وكلاهما معلوم من المسئلة التي عقيب **ونظروا وكيل** بالقبض اي لا قبض المبيع
مسقط عند أبي حنيفة خيار روية الموكل **كالوكيل بالشراعي** كما ان نظرا الوكيل بالشري
ليسقط خياره **وقالوا هو كالرسول** لانه لا يسقط الخيار اقول كان ينبغي ان لا يرد
قولا لانه في طريق النبي لا يقال اردفه لبيان مسئلة اخرى وهو ان نظرا الرسول
عند مسقط اتفاقا لانه لو كان كذا كان عليه ان يبينه في الدنيا حتى يند الوكيل بالقبض لانه لو
وكل رجلا بالروية لا يكون رويته كروية الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة وصورة الرسول ان
يقول المشتري كن رسولا عني في قبضه او يقول امرتك بقبضه وفي المصنعي الخلاف فيما
اذا قبضه وهو يراه فاما اذا قبضه مستورا ثم اراد بعد ما نظرا اليه ابطال الخيار ففسدا
ليس له ذلك اتفاقا بل له الخيار لهما انه وكيل بالقبض لا باسقاط الخيار فلا يملك ما لم يصر وكلا
وله ان الوكيل بالقبض وكيل باتمام وتامه بخام العقدة وتامها بسقوط خيار الروية فصار
قبضه لقبض الموكل مع الروية بخلاف الرسول لانه غير نائب عن المشتري **وكيفي بروية ما**
دل على العلم بالمقصود لان نظرا جميع اجزاء المبيع متقدرة فجعل روية ظاهر الثوب مثلا
الدلالة على العلم بمجوده كروية جميع اجزائه لانها لا تفاوت غالبا **واذا رآه بعض مالا**
يتفاوت احاده وهو ما يعرف من بالتمودج كالشعر والحنطة **كان كروية كله الا ان يكون**
الباني اردي مما رآه فيثبت له خيار العيب لا خيار الروية سواء كان في وعاء واحد او في وعاءين
مختلفة هذا اذا اتخذ جندها وصفتها وان اختلفت فاما يركل البشر والنوع فله خيار الروية **خلاف**
المتفاوت اي متفاوت الاحاد كالثياب والبطيخ والدواب ذرية بعض لا يكون كروية
كلها فثبت له الخيار فيما لم يره من احادها واما العددي المتفاوت فمن تفاوت عند
الكرحي وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مما لا تفاوت **واذا انظر الى ظاهر الصبح**
او وجه الامه وهذا القيد اتفاقا اذا الحكم في الحكم العبد لذلك **او حسن شاملا للم** اي
شاه لم يقصود اتيده لان في شاه آلفته لا بد من روية صريحها لانه هو المقصود منها
او راي صريح شاه اي اللين او اذا انما يطعم بسقط الخيار هذا فروع للاصل
المتقدم **وبصيف** ابو يوسف **الي الوجه في الدابة الكفل** يعني يقول لا يسقط خياره

نظروا وكيل عيب

نظروا وكيل عيب

بروئية وجهها حتى ينظر الى كلفها لانه موضع مقصود منه كالوجه هو الصحيح كذا في المحيط
والنفي به اي محذرا بالنظر الى الوجه لانه هو المقصود باعتبار ابالامه والعبد وشرط بعض
 العلماء روية القوائم **واسقطنا بروية طاهر ثوب مطوي الا ان يكون في باطنه ما**
يقصد بالنظر كالعلم ونحوه من النقوش وان كان ثوبا باطلا يدان ينظر الى ظاهر كل
 ثوب **وصحح دار** اي اسقطنا الخيار بروية صحح دار وان لم يشاهد البيوت وفل
 رز لا بد من روية باطن الثوب مطلقا ومن روية بيوت الدار لان ينظر الى الظاهر
 لا يعرف اوصاف الباطن ولنا ان روية جميع الاجرام تعد فيكون بروية طاهره ما لم
 يكن فيه ما يقصد بالنظر **وشرط روية في الاصح** يعني مشاهد البيوت شرط
 في زمانها كما قال زفر وعليه القوي لان البيوت في زمانها متفاوتة وتفاوتها فاحتمال
 يكن كالبيوت الكاسية زمان امتنا وعلي هذا اذا اشترى سنانا قالا صحح ان لا يكتف
 بالنظر الى خارجة **ولو راي نهنا في زجاج فهو على خيار** يعني اذا اشترى دهنا
 لم يره ثم رآه من وراء زجاج لا يسقط خياره عند اي حنيفة لانه لم يره حقيقة وكذا اذا
 راي سمكة في الماء واشترى بعد صيده لانه في خارج الماء يرى متفاوتا **واسقطه**
 اي محمد خياره لان هذا الحائل لا يمنع معرفته صفته **في روايه** اي في رواية الحسن
 عن محمد وفي رواية هشام عنه ان قوله موافق لقول الامام **وحجبه** اي ابو يوسف
 البيع في شراء **ولو في صدقه** لانه قادر على تسليمه فخير اذا رآه **وابطال محمد**
 لانه كبيع الولد في بطن الحاربه **واذا تصرف المشتري قبل الرويه في البيع تصرفا**
لازما اي من غير قابل للتبطل كاعتاقه وتدينه واجارته وبيعه ورهنه **او بيعت عنده**
 اي البيع عند المشتري قبل الرويه **او تعدد رده بعضه** بسبب هلاك بعضه **او ما**
المشتري بطل الخيار اي خيار الرويه واما في صورة تصرف اللازم فلحق حق
 الغير واما في صورة تعيبه فلا بد اخذ سلما فيمتنع ان يرد معيبا واما في صورة هلاك
 بعض البيع فلا بد لورده بعضه الباقي لم تقرب الصفقة واما في صورة موت المشتري
 فلا بد خيار الرويه لا منتقل الى الورثة قيد بقوله لازما لان تصرفه لو كان غير لازم كبيعه
 بشرط الخيار له وجهه بلا تسليم لا يطل الخيار ولو باع بشرط الخيار للمشتري بطل
 خيار روية لانه من جانب لازم ولو تصرف بعد رويته بطل خياره وان كان غير لازم
 لانه يدل على رضاه ولو طلب بالمبيع الذي لم يره شقة لا يطل خياره بخلاف خيار
 الشرط وخيار العيب كذا في النهاية **ولا يطل بيع الفضولي** وهو العاقد بلا اذن
 من لا يحتاج الى اذنه **فخير المالك** ان اجاز تفقد والا فاقوال الشافعي بطل
 لانه تصرف لم يكن مالا عليه اصالة ولا وكالة فلا ينفذ ولنا انه تصرف صدر

من اهله مضافا الى محله فينفذ ولا ضرر فيه للمالك لانه مخير ان راي فيه نفع اجازة
 والا فلا هذا اذا كان اهلا للاجزة وان لم يكن كالصبي يبطل بيعه واما في شراء
 الفضولي فينفذ في نفسه اذا صلح ان ينفذ عليه ولا يتوقف على اجازة من يشري
 له وان لم يصلح كما اذا كان عبدا محجورا يتوقف على الاجازة ايضا وفي الخاتمة الشرا
 على الفضولي انما ينفذ اذا قال الباع بعث منك هذا بكذا اقول الفضولي قبل
 ويؤي الشرا فلان واما اذا قال الباع بعث هذا فلان بكذا اقول الفضولي قبل
 قبل لا ينفذ على الفضولي ولا على فلان ان لم يخبر **وستلزم الاجازة** اي اجازة المالك
 قيدنا به لان اجازته وارثه بعد غير حاضرة وفي الخلاصة اذا اخذ الثمن او طمعه يكون اجازة
 ولو قال احسنت او اصبحت لا يكون اجازة لانه يدركها وجه الاستمرار **قيام المحل**
 يعني موقوفة على قيام العقود عليه لان اجازة المالك كالمبيع حكما فذلك يقتضي قيام المحل
 ولو اجازته وهو لا يعلم حال المبيع جازة قول ابو يوسف او لا وهو قول محمد لان
 الاصل بقاؤه ثم رجع عنه وقال لا يصح لو وقع الشك في شرط الاجازة **والمخالفون**
 اما قيام المشتري فلان الثمن لم يلزمه وهو محال لزمه بعد موته واما قيام الباع
 فلان التسليم لم يكن لازما عليه فلا يلزمه بعد موته **اذا كان الثمن دينا** اراد به حافة
 ما لا يتعين بالتعيين فاذا اجاز المالك بيعه يكون الثمن مملوكا له حتى لو ضاع قبل الا
 او جدها لانصته الفضولي لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة **وان كان عينا**
قيامه اي يستلزم قيام الثمن **ايضا** اي كاستمرار قيام المحل لان الثمن في بيع المقايضة
 مبيع من وجه كما اذا باع عبدا عن ثوب فان الفضولي كان مشتريا ثوبا بعد الغير
 والشرك لا يتوقف لان الثمن يلزم في دمة المشتري بالشرك فيلزمه بالترامه حكما
 البيع لان قيامه بالمبيع وهو ملك الغير وتضرر الغير يلزم العقد فقلنا بالتوقف على الاجازة
 لئلا يتضرر الغير فاذا اجاز المالك البيع كان محجرا تقديما كد عوضا عما اشترى فصار
 الفضولي مستقرضا عن المالك ما باعه وان كان حيوانا لان استنقاضه يصح في ضمن
 الشري وان كان لا يصح فصد اميرج المالك على الفضولي بقيمة العبد لكونه ثيبا ومثل
 ما باعه ان كان مثليا **وعلى الفضولي نسخ البيع الاجازة دون النكاح** لان الفضولي
 في النكاح سفير ومعمرا لا عاقد ولهذا لم يشترط بقاؤه في اجازة النكاح حتى لو اجاز
 بعد هلاكه جاز **ولو اجاز احد المالكين** المشتركين في شيء باعه فضولي **خير المشترك**
 اي يجعل ابو يوسف المشترك مخيرا **احصه** اي في حصة من اجازة العقد من ماله لان
 المشترك رغب في شرايه ليس له جميع المبيع فاذا لم يسلم بخبر لكونه محجرا بحجب الشركة
والزعمه اي الزم محمد المشترك حصة احدهما منفردا فيلزمه لانه رضى بتصرف

الصنفه عليه لعل انما قد لا يجتمعان على الاجازة **ومن رأى أحد التوبين فاشترىها**
ثم رأى الآخر أي التوب الآخر **حاز ردها** لأنه لو ردها أحدهما دون الآخر لفرق
 الصنفه على البائع قبل الاتمام لأن خيار الروية في أحد ما منع تمام الصنفه والتفريق
 قبل تمامها غير جائز كما لم يحز في ابتداء الصنفه وكذا إذا كان خيارا بشرط خلاف
 ما إذا وجد أحد ما بعد القبض معيبا حيث يردده فقط لأن خيار العيب لا يمنع تمام
 الصنفه فلا يوجد تفريق قبل تمامها **ومن اشترى شيئا رده من قبل أي قبل شرائه**
فان تغير المبيع بخير المشتري إذا رده لأن المبيع بوصفه حين العقد مجهول له وخيار
 الروية انما ثبت لجعل الوصف قيدا للتغير لئلا يغير لا يخلد له لكونه معلوم
 الوصف وإذا اختلفا فالقول للبائع لأن المدعي يدعي أمرا عارضا إلا إذا جحد
 المدعي فيكون القول للمشتري **فصل في خيار العيب إذا وجد المشتري ببيع**
عيبا كان عند البائع ولم يشاهده ولم ير ضربه بعد رويته ولم يتعيب عنه يعيب
 بخر **فان شا أخذ كل الثمن وان شأ رده** لأن مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع عن
 العيب فإذا كانت تخير المشتري **وليس له ما أخذ نقصان** لأنه لو أخذ نقصان
 العيب من البائع مع امساك العين تخرج المبيع عن ملكه باق من الثمن المسموع فيضار به
 لأنه لم ير ضربه بأقل منه وأما ضرر المشتري فدفع بالرد **وكل ما أوجب نقصان**
التمن في عادة التجار كان عيبا لكون المبيع ناقصا في المالبية **وإذا اسرق صغير بعقل**
أو بال في الفرائض أو أبق عند البائع ثم المشتري يعني ثم وجد هذه الأفعال
 عند المشتري **رده ان شا** قيد بقوله بعقل لأنه ان كان صغيرا لا يعقل لا تعد هذه
 الأفعال عنه عيبا لأنها غير صادرة عن اختيار صحيح وعدم عقله هنا ان لا يأكل
 ولا يشرب أو قيد بقوله عند البائع ثم للمشتري لأنه لو وجد عند البائع ولم يوجد عند
 المشتري أو بالعكس لا يردده وأما الجنون فهو عيب مطلقا لا يختلف بين حالتي
 الصغر والكبر لأنه سببه وهو انه خلل الدماغ فيهما واحد وانما شرط معاودة
 العيب عند المشتري لأن الله تعالى قادر على إزالة تلك الآفة فلا بد من المعاودة
وان فعل ذلك أي فعل الصغير لأن هذه الأفعال عند المشتري **بعد بلوغه**
لم يردده لاختلاف السبب فان البلوغ في الفرائض الصغير لضعف المثانة وبعد البلوغ
 لداء الباطن والاباق من المولى أو مودعه عيب وان كان مادون السفر ولو ابق
 من الغاصب إلى المولى فليس بعيب وان ابق إلى غيره ولم يخرج من البلوغ ان كانت عين
 حيث لا غنى الا ببق على أهلها لا يكون عيبا كذا في الثيبين وذكر في الفوائد البرهانية
 ليس للمشتري ان يطالب البائع بالتمن قبل عودده من الاباق وان كان البائع اقرب

الا

رجوع

الا ان يوجد عند البائع بعد البلوغ ثم يردده لذلك لا تخاد السبب بردة كذلك
وترد الامنة البالغة بالاستحاضة وانقطاع الخيض لأن كلامها علامة الداوغة
 الكافي لا يقبل قول الامنة فيه في ظاهر الرواية ولو اقام المشتري بينة على ثبوت انقطاع
 عند البائع لا يسمع لأنه لا يعرف ولو اقامها على الاستحاضة قبل ان يرد ردها
 فيطلع عليه وفي النهاية دعوى الانقطاع لا يسمع اذا لم يرد كرامة مدبرة وهي مستان
 عند أبي حنيفة وثلاث اشهر عند أبي يوسف وأربعة اشهر وعشرون عند محمد وكذا لا يسمع
 لم يدع ان الانقطاع سبب الحمل او المالبية بدون هذين السببين لا يعد عيبا
 والمرجع في الحمل الى قول النساء في الداء قول طبيبين عدلين وفي القايم انما
 ثبت بشهادتين حق المصومة في توجيه العين على البائع لاحق الفسخ لأنه قوي
 وشهادتاهن ضعيفة ودوي عن محمد انها ترد شهادتهن من غير يمين البائع **والدفر**
 وهو نسيان الملبط **والخمر** وهو نسيان الفم **والزنا** يعني بردة الامنة لكل واحد
 من هذه الصفات لأن الغالب ان الاقتراض مقصود منها وهذه الصفات محللها
 في الامالي الزنا في الجارية عيب وان لم توجد عند المشتري للموت العار باولادها
ولد أني الغلام وعادة وفيه لف وتشويعي الدفء والجزء الغلام انما يكون عيبا اذا
 كان عن داء باطنه وكذا الزنا انما يكون عيبا اذا كان عادة له في الزنا وان وجد الثمن من
 ردة القنية اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لأنه دليل الاتية
 وان كان بغير فلا يخلو الحادية فانه يكون عيبا كيف ما كان **وبالكفر والجنون**
فيهما اما الكفر فلا يفسد من صحة الكافر للعدول به الدينية واما الجنون فلكونه
 من افة في الدماغ ولو اشترى على انه كافر فوجده مسلما لا يردده عندنا خلافا للشافعي **وإذا**
حدث عند المشتري عيب وأطلع على عيب قديم **أخذ النقصان** لأنه اخذ منه سلما
 على العيب الحادث فله ردده مشغولا به وطريق معرفة النقصان ان يقوم المبيع معيبا
 بالعيب القديم وسلبا عنه وما نقصه العيب ان كان عشر يرجع من الثمن درهمان وان كان
 عشرين قدره **ولا يردده الا برضا البائع** لأن امتناع رده كان لحقه فادارضى
 بالعيب فقد رضى باستقاط حقه فجاز **ولم يحزوا الرد** أي رد المبيع **مع ضمان النقصان**
 أي ضمن المشتري نقصان العيب الحادث واجاز ما كذا لأن محور الرد قائم وهو
 الاطلاع على عيب قديم فيراعي حق البائع بضمن النقصان ولنا ان البيع بعد ما حدث
 فيه عيب لم يكن عين ما اخذ من البائع فتمنع رده اليه فتعين الرجوع بالنقصان وعناية
 الحق المشتري **وحكم** أبو يوسف **تخلف المشتري** أي بان تخلف القاضي المشتري **على**
رضاه بالعيب او نفي فعل يبطل به حق الرد كالوطي والاستخدام بعد العلم بالعيب انما

من العدة المسلمة
 برجع من الثمن
 الدرهم لرجل من
 خمس كما اذا استأجر
 ثوبا عشرة ومعداته
 فأنقصه العبدان
 كان عيبا

لم يذكر هذا القيد مع انه مذكور في المذكرة لان فعل ما يفرط به الرد كانه جعله رضا
بالعيب فاقصر عليه **وان لم يدعه البيع** اي رضي المشتري لانه لو حكم بالرد بلا عيب
وما ظهر منه ما يمنع الرد واقتصر قضاءه وقالوا نحن ما لم يطلبه البائع لان العيب
حقه فلا يثبت بدون طلبه **ولو قطع الثوب فوجهه معيار رجوع بقصانه** لان القطع
عيب حادث فامتنع به الرد **ورده** اي المشتري الثوب ان رضي به اي رضي البائع
باخذ ثوبه مقطوعا **فان باعه** اي المشتري الثوب بعد ما قطعه **لم يرجع به** اي نقصان
العيب لانه يبيعه صار حائسا للبيع ونحوه ولو حبسه واراد ان يرجع النقصان ليس له ذلك
ولو خاطبه اي المشتري الثوب بعد قطعه **وصبغه احمر** قد به لكون الزيادة في
البيع ثابتة اتفاقا لانه لو صبغه اسود يكون نقصانا عنده كالقطع ولا يكون زيادة **اول**
السوق يعني لو كان البيع سويا فخلطه بغير ثم **وجد العيب يرجع به** اي نقصان
العيب **ولم يكن للبائع اخذه** وان رضي به لان الرد بدون الزيادة غير ممكن ومعه ايضا
لان العقد لم يرد عليها فلا يرد النسخ اعلم ان الخطا طه ان كانت لولده الكبر رجوع بالنقصان
ما لم يسلم اليه وان كانت لولده الصغير لم يرجع لانه بالخطا طه وارها له فصار حائسا
للبيع فلا يرجع به **ولو باعه** اي المبيع بعد ما زاد فيه بالخطا طه او غيرها **رجع به** اي نقصان
العيب لان الرد امتنع قبل البيع بالزيادة فلا يكون بالبائع حائسا للمبيع **ولو وجد العيب باع**
الدم لكونه قاطع الطريق او مرتدا **فقتل عنده** اي عند المشتري **فكل الثمن** يعني ينتقص
البيع ويرجع المشتري على البائع بجميع الثمن عند ابي حنيفة **ولو قطع اي عضو العبد عند الشرك**
اسرقه عند البائع فهو مخير عند ابي حنيفة **ان شارد العبد واسترد الثمن او امسك**
واسترد النصف اي نصف ثمنه من البائع لان اليد من الايدي نصفه فوجب عليه من يرد له
بمسأله **وقال لا يرجع بالنقصان فيها** اي في السلسل من بان يقوم العبد في المسألة الاولى
حلال الدم وحرامه وفي المسألة الثانية واجب القطع وغير واجبه فيرجع المشتري من الثمن
فصل ما يبيعه قبل القتل لانه لو مات كان الثمن متقرا على المشتري وقيد القتل بكونه
عند المشتري لانه لو قتل عند البائع بطل البيع اتفاقا كذا في المسوط وذكر في الخلفاء لو
وجده واجب الحد واقام الحد عند المشتري فانت لا يرجع على البائع بشئ اتفاقا علم به ام
لا لما ان وجوب القتل لا ينافي المالية ولهذا اصح بوجهه ولو مات عند المشتري لغير
الثمن عليه فكذا اذا قتل والقطع عيب حادث عند المشتري غاية الامر ان سبب كل منهما
وجد عند البائع فتعذر الرد وتعين الرجوع كما اذا اشترى جارية جميلة او مخبوءة فانت
يد المشتري يرجع بالنقصان وله ان ياكل القتل والقطع مضاف الى سببه فكان لنفس العبد
او يده مستحق حال كونه عند البائع فينتقص به قبض المشتري فيرجع بالثمن كله في القتل ونصفه

القطع ومسألة الولادة واحتمل ان علم الهامات بها فاعلى الخلاف ايضا يرجع بجميع الثمن
عنده كذا رواه ابن منذر عنه ولكن سلم ايضا فاقبه فالتسبب غير موجب للموت اذا خالف
فيها السلامة واصل الخلاف ان وجوب القتل او القطع استحقاق عنده وعيب عندها
وتمتته تظهر فيما اذا اشتراه وهو عالم بوجوب القتل او القطع لا يطل حقه عنده لان العلم
بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ويبطل عندهما لان العلم بالعيب رضاه وفيما اذا اسرق عند
البائع ثم عند المشتري فقطع لهما يرجع بربع الثمن عنده وبالنقصان عندهما **ولو ظهر بعد**
موت اي العيب بعد موت المبيع **او عرق او تدبر او استيلا ورجع بالنقصان**
امانة الموت فلان امتناع الرد ثبت بغرضه وامانة الاعتاق فلان الملك اترى به قاتل
الموت وامانة التدبر والاستيلا فلان تعدد الرد مع بقا المحل امر حكلي ثبت بغرضه
او بعد كتابة او عرق على مال او اباق يعني لو ظهر العيب بعد ما كاتبة المشتري او اعرق
على مال او ابق من عنده **ففي** اي رجوع النقصان **ممنوع** عند ابي حنيفة ومخالفه ابو يوسف
ويقول يرجع له في الكتابة والعرق على مال ان البدل والمبدل ملك فلا يكون بدلا حقيقيا
فصار كاعتاق بغير مال وفي الاباق الرجوع عن الرد متحقق والعود موهوم فيرجع بالنقصان
ولا يبي حنيفة فيها ان كلامهم ازاله الملك بدل وفي الاباق ان عود الاباق ورده ممكن وذلك
مانع من الرجوع **وهو بعد قبله وليس الثوب واكل الطعام ممنوع** يعني المشتري اذا قتل
المبيع او ليس الثوب يخرق او اكل ما اشتراه ثم علم العيب لا يرجع بالنقصان عند ابي حنيفة وكذا
يرجع لان هذا القتل لا يتعلق به حكم ديني كالضمان والقصاص فصار كالموت وان اكل
والليس يخرق متروك ومقرر للملك كالتعلق فلا يمنع الرجوع وله ان هذا التعلق للمبيع
وهو فعل مضمون وسقط الضمان عنه بالملك وسقوط الضمان كبدل الحاصل له فصار
كالبيع وشرط الرجوع ان لا يكون ممنوعا للمبيع وامساك البدل كاساكن العين معناه فيطل
الرجوع بخلاف الاعتاق لانه انما الملك وليس بالخلاف **ولو اكل بعضه** اي بعض الطعام
ثم وجد عيبا فيه **فالرد والرجوع** يعني رد ما بقي منه والرجوع فيما اكل كلاهما **لاهما ممنوع**
عند ابي حنيفة **وحكم به** اي ابو يوسف بالرجوع **وبالرد ان رضي** البائع لان استحقاق الرد
في الكل دون البعض فينتوقف على رضاه **لامطلقا** يعني قال محمد يرد البائع رضي به البائع
او لا لان رده ممكن والتعويض لا يضر ويرجع بالنقصان فيما اكل لتعذر رده وفي الحقائق الخلاف
فيما اذا كان في وعاء واحد فان كان في وعاءين فكل مسأله احدها او باع ثم علم العيب كان بكل ذلك
فله رد البلية حصته من الثمن اتفاقا وفي شرح الجامع الصغير للفقهاء الى الليث المذرة في عشر
بيضا ت يكون عيبا وشقة فاسدة في مائة جوفه لا يكون عيبا لانه لا تخلو عنها عادة وان
كان الفاسدة اكثر منها لا يصح في الكل عند ابي حنيفة ويرجع بكل الثمن كجمعة في العقد من

ماله بتمه ولا قيمة له فصار كبيع حرو وعبد معا وعندهما يبيع العقد فيما كان وقيل يفسد
 العقد في الكل اتفاقا لان الثمن لم يفصل لكن الاصح انه يجوز عندهما لان الثمن ينقسم على
 اجزائه كالمكيل والموزون لا على قيمته فصار كما لو فصل ثمنه فالواحد اذا وجدها غاوية
 وان كان فيها اب يصلح للعلف او لاكل بعض الفقهاء يفسد العقد اتفاقا لان لها قيمة
 فيرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب
ولو وجد احد عيبين معيبا بعد شراهما بصفة واحدة قبل القبض منعنا رد وجهه
 بل يرد هما معا او يقبضهما معا وقال زفر يرد المعيب خاصة بقوله احد عيبين اشارة الى
 ان الخلاف فيما اذا كان المبيع قبيحا حتى لو كان مثليا او كان من جنس واحد ووجد عيب
 عيبا لا يرد المعيب خاصة اتفاقا وفيما اذا امكن ان يرد احدهما بالاتفاق لانه لو لم يكن كما
 اذا اشترى خفين ووجد في احدهما عيبا لا يرد المعيب خاصة اتفاقا وقد يقول قبل القبض
 لانه بعد قبضها يجوز له رد المعيب خاصة اتفاقا لقياس ما قبل القبض بما بعد القبض ولنا
 ان تمام الصفة بقبض المبيع وردها قبل القبض تفريق للصفة قبل تمامها فلا يجوز كما
 لو باع منه شيئين تقبل احدهما دون الاخر ذكر في الهداية خلاف زفر فيما بعد القبض
 وجعل ما قبل القبض مقياسا عليه والجامع دفع الضرر عن البائع لعل الرواية كانت مختلفة عن
 زفر ومن الرجوع بالقبض لو باع نصفه عيبا ثم وجد عيبا يعني اذا اشترى عبدا
 ثم باع نصفه من رجل ثم وجد به عيبا منع علما وانما الرجوع بنقصان العيب في النصف الباقي وقال
 زفر يرجع من الثمن بحصة نقصان النصف الباقى لان العيب سبب الرد لكنه قد رد لحدوث
 عيب الشريك فبعدم المشتري فتعين الرجوع ولنا ان العيب الحادث حصل بصفه وهو
 بيع بعضه فلا يرجع كما لو باع كله **ومنع الرد بالعيب لو طيبها تيبا يعني** اذا وجد بالامة المشتراة
 التيب عيبا بعد وطيبها لا يرد لها عندنا وقال الشافعي ردها تيبا بالتيب لانها لو كانت كرا
 فوطيها لا يرد لها بالعيب اتفاقا له ان وطيبها كان حلالا ولم ينقص من مالتها شيئا ولنا انه
 بوطيها استوفى ماها وهو جزؤها فاذا ردها صار كأنه استوفى ماها وارد بابقها **لو باع**
ما اشتراه على اخر فاراد المشتري الثاني رده بعيب اي بدعوى عيب موجود عند
 البائع الاول تحدث مثله فانكر المشتري الاول ثبوت العيب عنده **فبرهن** اي قام المشتري
 الثاني ببينة على ما ادعاه **ورده** اي المشتري الثاني المبيع على المشتري الاول بقضا القاب
حكم له على الاول اي حكم ابو يوسف بان يرد على بائعه **وهو** اي قول ابو يوسف
رواية وحجة عن ابي حنيفة ومنعه اي قال محمد لا يرد لان المشتري الاول انكر عيب المبيع
 فاذا اراد الرد على بائعه صار مدعيا ثبوت العيب فيه وذا تناقض مانع عن صحة الدعوى ولها
 ان المشتري الاول صار مدعيا بالبينه فحل ان كان كعدمه فيصح دعواه قال صاحب المعاني

موضع

موضع الخلاف دعوى وجود العيب عند البائع الاول اذ لو قام بينه انه كان عند المشتري
 ان تخاصم بائعه اتفاقا فانه جعل مكد بائعا اقرا بكونها سليمة عند البائع الاول من
 المحيط قيد بالعيب بان يحدث مثله لانه لو لم يحدث رد المشتري الاول على بائعه اتفاقا
 وقيد بالرد بالتقصا لانه لو كان بالتراضي ليس للبائع ان يرد على بائعه الاول اتفاقا
 وقيد بالرد بالتقصا لانه لو كان بالتراضي ليس للبائع ان يرد على بائعه الاول اتفاقا
 كان عيبا يحدث مثله او لم يكن كالاصح الزاوية لان الرد به نسخ حقه ببيع جديد في حق ثالث
 والبائع الاول تالثرهما كذا في الكفاية وذكر في المحيط من اشترى دينار ابراهيم
 وقبض الدينار فباعه من ثالث فرد على الاوسط بغير قضا كان للاوسط ان يرد على
 الاول ولا يشبه هذا العوض لان الدينار لا يتعين بالتعيين فكان العقد وانفا
 على دينار في الذمة وانما ثبت الملك في هذا الدينار بالتبض وقد انتقض القبض بالرد
 فعاد الى تقديم الملك وكان له ان يرد واما العوض فانما ملك بالتبض والعقد عينا والرد بغير
 قضا عقد جديد في حق ثالث فلا يرد وذكر في التبيين هذا اذا كان الرد بعد القبض
 وان كان قبله فله ان يرد على الاول وان كان بالتراضي في غير العقار لان بيع المبيع
 قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله بيعا في حق غيره واما في العقار فلا يرد لان بيعه قبل
 القبض جائز وقال محمد له ان يرد في العقار ايضا لانه كما نقول عنده **ولو مات**
احد الباعين والاخر اي البائع الاخر وارثه فاراد المشتري الرد عليه اي على
 البائع الوارث **بعيب فانكر ثبوت العيب** يا من تخلفه اي ابو يوسف بان يحلف القاضي
 البائع **على البتات في حق نفسه** فقط بان يقول والله بوث هذا وما للمشتري حق الرد
 على من اوجه الذي يدعيه لان البمين على العلم يحصل في ضمن البمين على البتات **وقال**
محمد وعلى العلم في حق مورثه يعني خلفه في حق نفسه على البتات وفي حق مورثه على عدم
 العلم بالعيب لان المورث لو كان حيا فله تخليفه على البتات فيحلف وارثه على ما يليق به
 وهو عدم العلم لانه قائم مقامه **ولو باعه على انه بري من شجرة فاذا به شجرتان خبيرة**
 اي ابو يوسف البائع في تعيين المبر عنه يعني في تعيين الشجرة التي بري عنها لكن المبر
 هو البائع وكان الخيار في التعيين اليه وجعله اي محمد خيارا لتعيين المشتري لان حق
 الرد بالعيب له وانما سقط هذا الحق برضاه فكان تعيين ما رضى به اليه وتمتع الاختلاف
 يظهر فيما اذا تعذر رد البيع بعيب حادث او بتخلف **ولو وجد السلم المسلم فيه**
معيبا وقد حدث اخر اي عيب اخر عند رب السلم فان قبل اي قبل السلم اليه السلم
 فيه بالعيب الحادث **عاد السلم** وانتقض القبض **وله الا با** يعني للمسلم اليه ان ياتي عن
 القبول عند ابي حنيفة من غير لزوم شيء لان انعقد عليه في باب السلم الدين والعين

في الاول من المذكور
 في الاول من المذكور

غير الدين فاد اقبض وب السلم المسلم فيه يثبت في ذمته للسلم اليه مثل ما قبضه ثم يصير ذلك قصاصا فلا يخذل ب السلم للعيب شيئا بعد وقوع المقاصة لكان ذلك ربا **وامر** ابو يوسف وب السلم اذا ابي المسلم اليه عن القبول **بممثل المقبوض** اي بان يرد الى المسلم اليه مثل ما قبضه **والوفاء بالشرط** اي بما شرط في عقد السلم من افعال غير العيب لما مر من اصله من ان الدين اذا استوفى من غرضه زبوفاف فقها ثم علم انها زبوف بردد مثل الزبوف ويرجع بالحياض **وحكم بالرجوع بالنقصان من راس المال** يعني قال محمد اذا ابي المسلم اليه عن قبول ما اعطاه يدفع الى رب السلم حصته العيب القديم الذي في السلم فيه من راس المال مثلا اذا كان راس المال عشق دراهم و المسلم فيه مائة فقير من الخنطة الجيدة فلما قبض الخنطة عند حلول الاجل حدث فيها عيب واطلق على عيب اخر كان فيها فان ابي المسلم اليه ان يقبله وجب عليه ان يرد على رب السلم راس المال بقدر النقصان حتي لو كانت قيمة هذه الخنطة عشرة دراهم يزيدون ذلك العيب وتسبب العيب استقص دينار وجب عليه ان يرده درهما واحدا من راس المال لمحمد ان بعض المبيع منع عنه فيرجع بعض الثمن **ولو باع بشرط البراءة من كل عيب** صح لان مقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع سواء كان معيبا او سليما بشرط البراءة كون مقورا لاحد وعيه فلا يفسده العقد **وحكم** ابو يوسف في الصورة المذكورة **بمخول الموجود** اي العيب الموجود في المبيع عند البيع **والخلاف قبل القبض** لان غرض البائع ان يلزم الاحتفاظ بالمشتري وذلك انما يتم بان يعم العيب الحادث والموجود **واخرج** محمد **الحادث** لان البراءة انما تكون عن العيب الموجود دون المعلوم وقت البيع هذا اذا اطلق وقال من كل عيب واما اذا قال من كل عيب لم ينصرف الى الحادث اتفاقا بقوله قبل القبض لان الحادث بعد غير داخل اتفاقا **ولم يفسد البيع والبراءة** وقال الشافعي بفسد كلاهما لان في البراءة معنى التملك ولهذا يرتد بالرد وتملك المجهول غير صحيح فيفسد البيع لهذا الشرط ولنا ان هذا البراءة ليس فيه معنى التملك لانه ببراءة عن المال بل عن الوصف ولين لم يفسد جهالة لاقتضي الى المنازعة فلا يمنع صحة التملك كما جاز بيع فقير من صبرة **ولا اجزأه مع فساد الشرط** **المجهول** يعني جاز عندنا البيع بشرط البراءة ايضا وقال زفر البجلي جاز والشرط فاسد اما فساد الشرط فمعلوم من دليل الشافعي واما جواز البيع فمعلوم من دليلنا اقول فهم من اكمل الشرطية وهو قوله ولو باع ان صحة البيع لهذا الشرط اتفاقا ومن قوله ولم يفسد البيع انما خلافيه وجمعها غير مناسب وكان الاولى ان يقول ولو باع بشرط البراءة من كل عيب لم يفسد البيع ولا البراءة ولا اجزأه مع فساد الشرط المجهول فيحكم بوجوب الموجود والحادث قبل القبض واخرج الحادث **ولا يرد المصراة** اي لا يجوز

الشرط

فحيز

للمشتري ان يرد ما اشتراه اذا وجدها معراة وهو ما كانت قليلة اللين وشدة البائع ضررها ليجمع لئلا يظن المشتري انها غرض من اللين **مع لئلا ولا مع صاع غير لقده** وقال الشافعي يجوز له ان يرد هاهنا مع لئلا ان كان قابلا ومع صاع من ثمر ان كان هاهنا كليل كان اللين او كثيرا لما روي ابو هريرة انه عليه السلام قال من اشترى محفلة فهو كخير الزطرين ثلثة ايام ان شاء امسكها فان شارد هارود معها صاعا من ثمر والمحفلة هي التي اجتمع اللين في ضررها بالنضرة او بترك حطبها حتى يجمع فيه ولنا ان الزيادة المنقطعة المتولدة عن المصراة وهي اللين ما خرج عن ردها للمصراة فيل فصل الوكيل بالبيع وقد ابي هريرة بخالف لقوله تعالى فاعتدوا عليه مثل ما اعتدي عليكم والصاع ليس قيمة اللين حتي يكون مثلا معنويا فيرد ولا يجعله **وفي الرجوع بالنقصان** اي في رجوع المشتري بنقصانه لتخذه ردها **روايتان** عن ابن عباس رواية الاسرار لرجوع لان المشتري لم يغزو راي يقول البائع بل اغتر بك بضرعها ومثل عن تفتيشها ورواية الطحاوي يرجع وهو المختار لان البائع بفعل النصرة عن المشتري فصار كما اذا غره بقوله انما ابونه **فصل في البيع الفاسد والباطل ان كان احدا العوضين غير ما لا كالحز والميتة** وهي التي ماتت خفت انفها والدم فان هذه الاشياء ليست بمال عندنا وانما جلد احد صم الميتة فجعله صاحب المحيط كالحمر لانه مرغوب فيه بين الناس وجعله صاحب الزدوي كالميتة لانه جند هارون الايضاح لو فني العوض وقال بعت هذا خيرا فمن بطل ولو قال بعتك وسكت عن الثمن ففسد لان البيع يقتضي المعاوضة فعند السلوك يحمل على قيمته فصار كانه قال بتمته وهي محمولة فيفسد **بطل البيع ولم يفسد الملك** اي ملك المبيع للمشتري لان النقل به نفسه كما اذا باع ثوبا بميتة **ويكون البيع امانة** لان العقد لما لم يقتض صارا للمبيع مقبوضا باذن البائع فيكون امانة في يد المشتري فاذا هلك لاضمان عليه قيل هذا قول ابي حنيفة وعندهما يكون مضمونا كالمقبوض على سوم الشري وهو ما يابا خلافا للمشتري ليريه بعد بيان الثمن حتي لو لم يبينه البائع وقال اذهب فلهذا ان رضى به اشترته فذهب به فلهذا لا يضمن كذا في العيون وفي فتاوي النسبي المقبوض على سوم الشري مضمون وان قال ان هلك فلا ضمان عليك **واذا كان متعقدا باصله** باعتبار ان كلامه عوضه مال **دون وصفه** اي غير مفقود بوصفه لثبوت الفساد فيه كحيث ان احد عوضيه مال عند البعض دون الكل كالحمر والحزير والميتة التي تمت خفت انها مثل الموقوذه والمتخفة فان هذه الاثنية مال عند بعض اهل الزمة او من حيث جهالة او من حيث مقارنه البيع بشرط لا يقتضيه العقد **وهي** يعني تفصيله **كان فاسدا** كما يقال فسد الجوز اذا تغير وصفه وبي اصله **فيفسد كل من العاقدين عندنا**

وهو عنده

العين لو قال فبئس فسخه على كل من العاقدين لكان أفيد لان اعدام الفساد واجب
 لحق الشرع **ولو بعد القبض** قيد به لان البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يفيد الملك ففسخه
 يكون امتناعا عنه وهو ظاهر واما بعد القبض ففسخ العقد مع افاذه الملك اعداما
 للفساد المجاور له **ان كان الفساد قويا** بان كان في احد العوضين كما اذا باع درهما
 بدرهمين او ثوبا بخمسة **وان كان فساد البيع بشرط فسخ من له الشرط** يعني من له منفعة
 في الشرط يجوز من له الاجل الى الحصاد او من له الخيار المطلق ففسخه يحضر من صاحبه
 وان لم يقبله الاخر وان كان الفسخ من ليس له منفعة لا يصح الاقبول الاخر او بالتصا
 ذكر في الايضاح والكل ان هذا قول محمد وجهه ان منفعة الشرط عائدة اليه
 فكان فسخه صحيحا واما اذا فسخ الاخر فقد ابطال حق من له الشرط لانه كان قادرا
 ان يسطر الاجل فيصح العقد فلا لكل من العاقد من الفسخ لانه حق الشرع ولهذا لم يشترط
 فيه قضا القاضي ولو مات البايع او المشتري فلوارثه ان يفسخ على المختار **وعلم بافادته**
الملك عند القبض باذن البايع وقال الشافعي البيع الفاسد لا يفيد الملك بالقبض قيد
 به لانه بدون القبض لا يفيد الملك اتفاقا لان السبب ضعيف لا يفيد الملك اذا لم يتقوا القبض
 كالحبة وقيد باذن البايع لان القبض لو لم يكن باذنه لا يفيد الملك اتفاقا واذنه قد يكون دلالة
 بان قبضه المشتري في حق البايع ولا منعه او قبض البايع الثمن الصالح لان يكون مملوكا لانه
 بيع محظور فلا يكون سببا للملك الذي هو نعمة ولنا ان البيع الفاسد مشروع باصله لانه مبادلة
 مال بمال ففقد الملك بهذا الاعتبار قيل انه يفيد ملك القرف في المبيع لا ملك العين
 بدليل ان من اشترى امة بشري فاسد لا يحل وطبها او طعاما لا يحل اكله او دارا لا يجوز
 التفتتها والاصح انه يفيد الملك بدليل جواز اعتاقها وانما يجوز الضرفات المذكورة
 لان الاشتغال بها اعراضا عن الرد ويكون المبيع في البيع الفاسد اذا امتنع رد او هلك
 في يد المشتري **مضمونا بالتمتع بها يقوم وبالملك في مال** له مثل واما لو رده
 المشتري على البايع فلم يقبله فاد المشتري الى ثمنه ففقد في يده لا يضر كما اخبر اذا رد
 الموصوب الى الموصوب منه فلم يقبله فحمل الى منزله ففقد عنده لا يضر لانه يكون امانة
 وفي الخانية وهذا اذا كان فسادا بيع متفقا عليه وان كان مختلفا فيه لا يبرأ المشتري عن
 الضمان الاقبول البايع او قبض القاضي على الفسخ **فلو اردت فتمته اي قبض المبيع**
 البيع الفاسد بعد ما قبض **فاستهلكه المشتري او جبرها اي جبره فتمته يوم الهلاك** لان قبل
 ذلك اليوم كان قادرا على الرد والفسخ وبالهلاك تقررا لقيمة عليه فتمته يوم تقررها **وما**
يوم القبض لان سبب ضمان قيمته هو القبض فتمته يومه فتمت زيادة القيمة لانه لو ارداد
 عليه فيقبض عليه فيتم يوم القبض اتفاقا وكذلك الحكم في الهلاك كذا في المصنف الا ان المصنف

وضع الاستهلاك اتمها المنظومة **واذا باعه** اي ما اشترى بالبيع الفاسد **المشتري** فقد
 بوعه وكذا اذا تصرف فيه من الاعناق والهبة وكوهما وليس لاحد من العاقدين فسخه لعلق
 حق العبد به واما لو اخرج او زوجهما لاستقطع حق الفسخ من كان الاحبار عقد ضعيف
 يفسخ بالاعدار وفساد المشتري عدرو النكاح لا ياتي في الفسخ ففسخ ويرد على البايع والنكاح
 على حاله كذا في الثمين واما البنا عليه فيمنع الفسخ عند اي حنيفة خلافا لما سياتي بيانه
 في باب الشفعة **واذا بيع الحمر بقدر بطل** لان المقصود في البيع غير المبيع لانها هي المنفعة
 لها لصين الثمن وانما هي وسيلة اليه ولهذا يجوز ثبوتها في الدمة واذا جعل الحمر مبيعة
 تكون مقصودة وفيه اغرار والشرع امر باعلاها ولهذا بطل بيع **او بعين او عينها**
 يعني اذا بيع الحمر ثوب او بيع ثوب حمر مثلا **فسد** البيع فيما يباين بل الحمر في الصور ثمن لانها
 جعلت وسيلة الى فسخ الثوب فيهما بالقبض وبطل في الصورة الاولى في حق الحمر حتى لا
 يملك ولا يضمن بالقبض لانها غير مقبوضة في الشرع **ويبطل بيع ام الولد** لان استحقاق العتق
 ثابت لها لقوله عليه السلام اعتقها ولدها يعني صار سببا لعتقها وهذا المعنى مراد بالاجماع
والملك انما بطل بوعه لان المكاتب استحق يد اعلى نفسه بعقد الكفاية فلا يمكن المولي
 من فسخه وبعده ابطال اذ لا الاستحقاق لازم في حق المولي فلا يجوز **واذا رده**
 المكاتب بيع نفسه فروايتان عن اي حنيفة في جواز بيعه وعدم جواز **اطهرها الجواز**
 لان رضاه به مضمون وقيل الشافعي يجوز بوعه قيد بالملك لان بيع المولى المقدر جاز
 اتفاقا كما قال ان مت من مرضي هذا او ان مت في هذه السنة له ان التدبير تعليل بل
 معدوم فلا يكون مانعا من التصرف فيه قبل وجود الشرط كسائر التعليلات واما قوله
 عليه السلام المولى لا يبيع ولا يوهب ولا يورث اعلم ان المراد من بطلان بيعه هو لا يملكه
 بقبضهم كما يملك المبيع في سائر البياعات الفاسدة لان باطلا في نفسه اذ لو كان كذا السري
 الفساد الى العتق اذا بيع مع احدهم كما كان يسري اليه اذا بيع مع الحر وليس كذلك **ولو**
جمع بين حر وعبد او ذكبه وميته فباعهما بصفقة واحدة وفعل الثمن بان سمي كل منهما
 ثمن على حدة **فالفاسد يسار** عند اي حنيفة من الحر الى العبد وقالا لا يبيع جازا اتفاقا في
 حق العبد قال المصنف في شرحه الفساد ههنا مجاز عن المطلق وهو من لفظ اي
 شخص واقول ذهب الى هذا التحوز لان هذا البيع في الحر كان باطلا لافساد الملك
 لازم منه محذور اخر وهو ان البطلان لو كان ساريا الى العتق لمزم ان يبطل بوعه كالحرة
 كذلك بل الوجه ان يراد من الفساد عدم الجواز ليتناول الحر قيد بتفصيل الثمن لانه
 لو لم يفسد وسمي لكل منهما ثمن اذ ابيع باطلا اتفاقا لهما ان الصفقة مفقودة معني
 بتفصيل الثمن فلا يسري الفساد ومن احدهما الى الاخرى كما لو جمع بين اخته واجنبية

يجوز بيعه وملكه وهدية
 المطلق ولو اذن على
 ما وجد له من حره
 مولا او لمرثته فانه

فمن وجهها وله ان ركن العقد وهو الاحاب والقبول متحد فيهما فاستحال جعله متعددا فيهما كما
فسد العقد في بعض المبيع ففسد البعض الباقي بالضرورة وانما فسد والقبول لان قبول العقد
في الحكم كان شرطاً في قبوله في القبول وان شرط فاسد لان الحراسين بمالك وكان بدله خاليا
عن العوض فاذا قال بعتهما باللف صار كانه قال بعته هذا الصلح فسمية على ان اسلم
الى خمسمية اجزي وهو عين الربو اختلاف النكاح فانه لا يطل بالشروط الفاسدة **او بين**
عبدك وعبد غيرك يعني لو جمعها فباعها معا **العقد في عبده بالحققة** من القبول اتفاقا لان
عبد الغير محل للبيع فدخل في العقد ثم توقف على اجازة المالك ووضح في ملك نفسه بالحققة او مدبر
يعني لو جمع بين عبد ومدبر او مكاتب او ام ولد اي لو جمع بين عبد ومكاتب او ام ولد اجزا
فيه **فما** اي اجازة البيع في عبده بالحققة عندنا وقال زفر لا يجوز لانهم ليسوا محل للبيع فصار كالمجمع
بين حر وعبد ولنا ان بيع المدبر وام الولد جائز بغير رضا القاضي وبيع المكاتب جائز برضاه
في الرواية الظاهرة فدل هذا على انهم مال فدخلوا ابتداء في العقد ثم خرجوا عنه لاستحقاقهم
انفسهم باقتضال الحرية من وجه فصار جمع العبد مع كل منهم منزلة بيع عبد بين استحقاق احدهما
وفي الحقايق اجمع بين العبد ومعتق العبد كالمجمع بين الحر والعبد لان كتابة معتق البعض
لاقتيل التسليم وان عجز عن السعاية **ونفي شراكا في مسلمان او مصحفا مع الاجازة على آخرها**
عن ملكه وقال الشافعي لا يجوز لان في جوانه ادلالا من جهة مملوكيتها للكا فولهذا
لم يحز نكاح الكافر المسلم ولنا ان البيع صدر من اهل مضافا الى المحل فوجب انعقاده
ولكن بجبر على الاخراج دفعا لذلك المذكور كالمحرم اذا اخذ صبي املكه ويومر باسالة قتيده
بالشر لان الكافر لو استاجر مسلما للخدمة جاز اتفاقا لانه ياخذ الاجرة فيكون عاملا لنفسه
ولكن يكره لان فيه استهانة بصورة **ولو عقد على جنس فظهر خلافه كما قوت ظهر جاحا**
بطل لان المسمى معدوم والعقد يعلق به فيبطل لعدم المحل **او اختلاف الوصف** يعني لو كان
ما ظهر من جنس ما عقد عليه واختلف وصفها والتفاوت بين الوصفين في الاعراض **فاشتر**
وهذه الكلمة الاسمية حال **كغلام** اي كبيع اشترى على انه غلام ثم ظهر جارية **او هروي** اي كبيع
اشترى على انه هروي اي منسوب الى هراة **فكان مروي** اي كبيع منسوب الى مروي
وهو اسم بلد **ابطالناه** وقال زفر يجوز بوجه لان جنسها واحد لكنه يخبر لغوات الوصف
المرغوب فيه ولنا ان المقصود من البيع حصول غرض المشتري من المبيع فاذا لم يحصل
صار كانه ليس من ذلك الجنس قيد التفاوت بالفاشتر لانه لو لم يكن فاشترى لا يفسد البيع
كما اذا اشترى جارية على انها صبي فاداهي بالعبدة او كفتا فظهر نكحة لان المقصود من الاول
الخدمة ومن الثاني الاكل وعن ابي حنيفة انه ثبت الخبر فيما لم يتجش لغوات الوصف
المرغوب وفي الخلاصة لو اشترى ارضا على انها خالية عن التوابيب الديوانية او على

ان قابضها كذا فاذا هو اكثر فله ان يردّها ولو اشترى ثوبا على انه خر فاذا كتمته خر وسداه
قطن لا يردّه لان اللزوم اصل **وتوقف بيع المرمون والمستاجر** بفتح الجيم اذا باع الراهن
الرهن او المورج العبد المستاجر فانه يتوقف على اجازة المرمون والمستاجر الا ان المرمون ملك
تقضى البيع وملك اجازته والمستاجر ملك الاجازة ولا يملك القبض فان لم يجز المستاجر حتى
انقضت الاجازة بينهما نقدا بيع السابق كذا في الخلاصة **في الاصح** قيد به احتراز عما
قاله بعض اصحابنا انه فاسد لان البايع غير قادر على تسليمه لتعلق حق العترة واما المختير قول
من قال انه موقوف لان العقد ورد على ملك نفسه فيجب ان ينفذ وتعلق حق العترة به انا
يؤثر في عدم لزومه دون افساده والقدر على التسليم عصب العقد غير لازمة فان فك الرهن
ونسخ الاجازة يمكن واذا اجاز المستاجر او المرمون ورد المشتري بغير قبيل لا يعود عند
الرهن والاجازة وقيل يجوز كما اذا اشترى الرهن بطل حكمه ثم اذا تخلل عاده بها **وبفسد بيع**
ما تقدم تسليمه لغوات المقصود من العقد بنوات التسليم **كلا بيق عند غير المشتري** قيد
به لانه لو كان عند المشتري صح بوجه لرواى المانع وهو العجز عن التسليم لكن لا يكون ذلك
القبض نايبا عن قبض المبيع اذا اشهد على نفسه انه اخذ له يردّه على ما كان قبضه ذلك قبض
امانة وهو ضعيف وقبض المبيع قوي لكونه مجبورا عليه فالضعيف لا يوجب مناب القوي
وان لم يكن اشهد على نفسه عند اخذ يكون نايبا عنه لان قبضه ذلك قبض عصب وهو مقبوض
لقبض المبيع فينبوب عنه وعند ابي يوسف قبضه لا يكون نايبا عنه في هذا القسم ايضا لانه يكون
امانة بلا شرط الاشهاد **والملك والطراي** يفسد بيعهما **قبل صيد** يملكون كلاهما غير
مملوك قيد به لانه لو اخذ الملك والطير او صياله مرضعا فدخل فيه بحيث لا يمكن الخروج
ملكه ولا يفسد بوجه اذا لم يخرج في اخذه الى ملكه وكذا اذا باع طيرا له يطير في الهواء كان
عقب بعود الى بيته وبأخذه لا يملك يجوز **وافسدوا بملك الدين من غير ابي الدين**
عليه وقال مالك يجوز لانه مال قابل للملك ولهذا يجوز الشراء به يجوز تملكه كما لو ملكه من
عليه الدين ولنا انه يملك ما لا يقدر على تسليمه لانه عاجز عن تسليم ما في ذمة الغير فاما تملكه من
عليه فارسط لا يقتضي التسليم وفي القتيبة لو وهبت ما لعليلز وجهها من ابنه الصغر صح لان
هبة الدين من غير من عليه يجوز اذا سلطه على القبض وللاب ولاية القبض لو ادع الصغر فكان
قبضه كقبض الصغر فكما سلطت الصغر على قبضه وفي الحقايق فان قلت جود فهو في الحوالة
فثبت ذكره في الجامع الكبير لقاضي خان انا يجوز لانه تملك حكما لا نقدا فكم من شئ ثبت ضمننا
لا قصد افساد **بيع الاوصاف** **والايجاع كالية شاه حية** اليه الشاة بفتح الهمزة ومكون
اللام ذنبها واذا تميت قلت البان بدو التاكيد اذ الصماح هذا امثال الاوصاف **بيع**
قبل الذبح حمام والزمام الذبح على البايع اخرا **وكا يحمل والنساج** فانهما اتباع الحمل بفتح الحاء

وسكون الميم ما كان في البطن من الولد والنتاج ما يحدث في البطن منه وتحتل ان يراد بكل
حمل الانسان وبالنتاج نتاج غيره وان يكون الالف واللام في النتاج بدلا من المقضات اليه
اراد به نتاج الحمل لما روي انه عليه السلام يبيع الجملعة وحبل الجملعة **والقن في الضرع**
لنهييه عليه السلام عن بيعه فيه **ولبن المرافضة قدح ولا حبيزة مطلقا** يعني بيع لبن المرافضة
القدح حقه كانت او امة غير جائز عندنا وقال الشافعي يجوز لانه مشروب ظاهر علفته به
منفعة فيجوز بيعه كالعصير ولنا ان جزو الادبي مكرم وفي بيعه اهانته **وحبيزة الامة** يعني
لبن الامة جائز عندنا يي يوسف لان البيع يرد على نفسها فيجوز ان يرد على جزوها ولما مامر
من الدليل واما اراد البيع على نفس الامة فانما جاز لان الرق وصف لجميعه لكونها محل الفتح
واللبن لا يبيع فيه فلا يحل الرق **وحبيزة ابي ابو يوسف بيع الصوف على ظهر الغنم** لانه مال
مقدور التسلية في الحال فيجوز بيعه بالتفصيل ولا لا يجوز لان الصوف ينمو من اسفله الار
انه اذا خضب وترك زمانا ارتفع المخبوب على راسه لا اصله فيلزم الاختلاط وانما جاز
بيع اغصان الخفاف ان بين موضع قطع لانه ينمو من اعلاه الاربي انه اذا ربط خيطه في
راس غصن وترك اياما يبيئ الخيط اسفل مما في راسه واما بيع الكراث فيجوز وان كان
ينمو من اسفله للتعامل كذا في التمه **ونفسه بيع ما لا يتبع البض** على البائع كذراع من
ثوب وجدع في سقف لانه لا بد له من تسليمه فاذا لم يلقه ضرر فيه ربحا لا يضره فيرجع عن
قوله فيفضي الى الذراع فيبذل الضرر لانه لو باع ما يتبعه بضرر كقنير من صبر او ذراع من
كرباس من غير مهيا للباس جاز فلو قطع الذراع او قطع الجذع قبل التسليم عاد العتد صحيحا خلا
ما اذا باع جلد حيوان وذبحه وسلمه او باع نوبك مشروقة وسلمه حيث لا يعود صحيحا لان
اتصال النوب والجلد خلقي نصار العجز فيه اصلها خلاص اتصال الجذع والثوب فانه يصنع
المخلوق **واللهياله** يعني نفسدا بيع بجهالة المبيع اذا لم يكن فيه خيار النسيب للبائع او المشتري
كثوب من اثنين اي بيع ثوب من ثوبين او من ثلثة اوثاب ولو باع ثوب من اربعة اوثاب
لا يجوز وان شرط فيه خيار النسيب لان الحاجة الى النسيب تدفع بالثلثة بوجود الجيد والوسط
والردي فلم يجز فيها وراها كذا في النسيب **وضربه القاقص** يعني يفسد بيع ضربة القاقص وهي
ما يخرج من الصيد بضربة الشكة مرة افاسد لانه مجهول **وبالقن الحجر واللاسمة والناب**
هذه بوج كاشفة اجاهلية كان الرجل يبيئها وما في البيع فاذا اتي المشتري عليه حصة او لمسه
او نيك البائع اليه لزم له بيع ففسدت لورود الزبي عنها لما فيه من معنى التعليق كانه قال ان اتي
عليه حجر اهلك **وبيع المحاقلة** وهي بيع الحنطة في سبيلها تحنطة مثل كيلها تقدر لان اكلها
في المماثلة تفضي الى الربوا **وبيع المزانه** وهي بيع الرطب على النخل ثم يخذ ود مثل كيله
تقديرا **ولو فيمادون خمسة اوسق** يعني هو فاسد عندنا سواء كان ما قدر اقل من خمسة

قنير

اوسق او اكثر وقال الشافعي بجوازها اذا كان اقل من خمسة اوسق وان زاد عليه لا يجوز اجماعا
وفي خمسة اوسق له قولان له ما روي انه عليه السلام يبي عن المزابنة ورخص في العري وهو
بيع الرطب كما ذكر فيمادون خمسة اوسق ولنا قوله عليه السلام المثلث مثلثا مثلثا وهذا
لا يعرف المماثلة فلا يجوز والعريه فيمادون خمسة اوسق على ان رجل اعري اي وهب ثمة تحلة
من بستانه لرجل ثم شق على الواهب دخول الموهوب له في بستانه ولم يرض رجوعه
فوهب ثمة لجدودا عوضا عنه فخص عليه السلام في ذلك لان الموهوب لم يكن ملكا للموهو
له مادام متصلا بالنخل وانفق ذلك فيمادون خمسة اوسق فتقبل الراوي كذلك وسماها
بيعها جازا لتوث صورت المعاوضة بينهما **وبيع الدهن الجبس** المراد به ما خالط
جبسا لا جبسا العين **والاستفاعة** به في غير الاكل كالاستفاح واللباغ وغيرهما وقال
الشافعي لا يجوز لان ما هو نجس ما هو نجس ما هو نجس لبقوله تعالى والرجز فاهجر وذلك مشعر
بسقوط ماليته وكونه كودل الميتة ولنا ان عين الدهن مال وانما حرمت اكله لمخالطة
النجاسة ولهذا لا يخرج الدهن من كونه مالا بخلاف الودك لانه جن الميتة فلا يكون مالا
وهو متقوا بيع ما اصله غايب كالشليم ونحوه **وبعضه معدوم** كالورد ونحوه **بيع الناجم**
اي للناظر فيها اصله غايب **والوجود** فيها بعضه معدوم وقال مالك يجوز لتقابل الناس
عليه وبه اتي بعض شائخنا عملا بالاستحسان وعن محمد بن جواد بيع الورد في الاشجار وفي
الحانية هذا انما اذا ثبت الشجر ونحوه ولم يعلم وجوده واما اذا علم بجوز وله خيار الروية
ولا يطل خياره ما لم يرا الكل عند ان حقيقته ويطل عند هارويه البعض وعليه الفتوى
وورق الزمادكا لورد **واجان محمد بيع النخل الحر** اي المجموع في انا **ودود القز وبضه**
مطلقات اي بانفرادها وتبعها لغيرها **وهما الاولين** يعني صاحبها اجاز محمد بيع المتاعين
لكن اربعة ودود القز تبع القز ولم يجز ايجها على الانفراد ولا بيع بضر الدود مطلقا قيد بالرد
لانه لو لم يكن محرزا لا يجوز بيعه اتفاقا لانه ان كانها مال بطن فيه ويتولد منه ما يتبع به فيصح
بيعه كزرا البطيخ ولما ان النخل والدود من احوال فلا يجوز بيعهما كالزنايب واما بوضه فله
غير منفعة به باعتبار ذاته ولا باعتبار غيره لان ذلك الغير معدوم او رد الكرخي على قولها
بان الشيء انما يدخل في العقد تبعه الغير اذا كان من حقوقه كالشرب والطريق وهذا ليس
لكذلك والفتوى على قول محمد كذا في الأخير **ويفسد بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة**
لاحد من البائع والمشتري والاجنبي والمبيع الادمي كذا في النسيب واما قول صاحب
المهدي وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعتود عليه فيحمل على اعتبار الغالب وانما قصد
لما روي انه عليه السلام يبي عن بيع وشرط وفي الغاية استثنى من هذا الحكم ما ورد الشرع بجواز
كشرط الخيار والاجل وما يبرك التعامل فيه كشر النخل على ان يحدوها البائع اي يسهلها

ما صحتها او جعلها شرا وما كان مقتضى العقد كشرط المالك المشتري وما كان ملائما له
كشرط الرهن او الكفالة لكن انما صح هذان الشرطان اذا كان الرهن معلوما والغنيل
حاضرا ولو لم يسلّم المشتري لا يجوز عليه ولا بائع ان يفسد العقد وفي المشتري ان يفسد البيع بشرط
اذا ذكره بكلمة علي واما اذا ذكره بحرف الشرط كما اذا قال بعثت ان كنت تعطيني كذا
فلا بيع باطل وفي الفتاوي الصغرى اذا اختلف في الصحة والفساد والمختار ان القول
لمن يدعي الصحة واذا اختلف في الصحة والبطالان فالقول لمن يدعي البطلان لانه منكر
للعقد **ففسد بشرط العتق** هذا انقريع للاصل السابق وقال الشافعي لا يفسد به
البيع قيد بشرط العتق لانه بواقعة فساد البيع بسائر الشروط وانما جوزه هذا الشرط
قياسا على جواز البيع ممن يعلم انه يعتقه ولنا ما روي من النبي عن شرط وهذا الشرط
فيه منفعة للعقود عليه وفيما قاس عليه الشافعي انعدام الشرط فان **اعتقه المشتري**
بعد ما شرط في عتقه العتق **فالشرط لازم** يعني واجب والعقد انقلب صحيحا عند اي
حقيقة **وقال** يمتنع واجبة عليه لان العقد فسد بشرط العتق ولم يعتق **وهو رواية**
عن ابي حنيفة ولان الشرط والطلب لطلب العقد لذاته لكن شرط العتق كونه من حيث
الحكم لانه منه للملك ومقرره وهذا هو الاستحسان وفي الحقايق الخلاف فيما اذا
اعتقه المشتري بعد القبض اما قبل فلا يصح الاعتاق **وبفسد بشرط تدبير وكفاية**
واستيلاد لان هذه الشروط لا يقتضيها العقد وفيه منفعة للعقود عليه فيفسد به
واستخدام البائع شهرا يعني يفسد بشرط ان يستخدم البائع المبيع او المشتري شهرا
وجوز ان يجعل المصدر مضافا الى مفعوله استخدام المشتري البائع لانه شرط لا يقتضي
العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين **وقرض وهدية وسكنى** وان سوا كان هذه المنافع
مشروطة للبائع او للمشتري **وحياطة البائع المبيع وحذره** اي قدره ونسوته بشئ اخر
وهذه الشروط فسد البيع لانها غير متعارفة وفي القوازل لو قال بعت منك هذا على ان احط
من ثمنه كذا حاز ولو قال على ان اهب منك كذا لم يجز بوجه لان الحط ملحق باصل العقد فيكون
البيع بما ورا المحطوط **وبيعها بشرط وطى المشتري فاسد** عند ابي حنيفة وقال لا يفسد
بهذا الشرط لان جواز التصرف في المبيع بلا مانع من مقتضات العقد له ان لزوم وطى الجارية
المشتراة لا يقتضي البيع وفي هذا الشرط منفعة للبائع لانه اذا وطىها المشتري تمتع الردي العتق
ففسد به **واجاز محمد بشرط عدمه** اي بشرط ان لا يطاها المشتري وقال لا لم يجز البيع
بهذا الشرط لانه شرط لا يقع فيه لاحد فانه العقد واما ان فيه منفعة للبائع لانها
لو ولدت من المشتري وظهر لها مستحق واخذ الجارية وقيمة ولدها فليام يوم الخصومة جرح
المشتري على البائع ما آذاه واذا لم تلد من المشتري لا يكون على البائع قيمة الاولاد **وفسد**

باستثناء

باستثناء الحمل اذا قال بعثت هذه الامثلة لانه جز منها متصل بها خلت وتسلم المبيعة بدونه
غير ممكن ولو استثنى تفيرا في بيع صبيته يجوز لامكان تسليمه ولو باع وتطبع غنم واستثنى
منها شاه بغير عينها لا يجوز لان تسليمها مفترق الى المنازعة **وبالتأجيل في المبيع المعين**
لان الاجل شروع للترغيب في التحصيل والمبيع المعين حاصل فلا يفيد التأجيل فيه قيد
بالمعين احتراز عن السلم فان السلم فيه عزمين وتأجيله جائز **وبهالة** اي بجهالة الاجل
لانها تفضي الى المنازعة **اذا كان الثمن دينا قيد به** لان الثمن لو كان عينا لا يجوز
التأجيل فيه لانه مبيع من وجه **فلا يجوز** تأجيل الثمن سواء قيد في العقد او بعده لان الموجود
بعد في مجلسه ملحق به الى الثمن **وصوم الفساري ونظيرهم والمصادر** وهو فسخ الحيا
وكسرها قطع الزرع في او انه **والدياس** وهو ان يوطا الطعام بالدواب ليصلح للذرية
وقدوم الحاج والعطاي اي وقت وصول العطاء من السلطان الى اهل الديوان **اذا**
جهدا وقت قيد به لانه ان كان معلوما عند المتعاقدين لا يفسد به العقد **فان اسقط**
المشتري **الاجل** انما اسندنا الاسقاط الى المشتري لان الاجل حقته منفردا باسقاطه
وما قاله القندوري لا يختصم فان تراصيا باسقاط الاجل فواقع اتفاقا لا خارج مخرج الشرط
لان رضامن له الحق كات **قبل ذلك** اي قبل مجي ذلك الاجل المفسد وقبل التفرق **اجزائه**
وقال زفر لا يجوز قيد بقوله قبل ذلك لان ابطال الاجل لو وجد بعد ذلك الفساد ولا
منقلب جائزا اتفاقا وقيدنا بقولنا قبل التفرق لانه لو تفرق قبل ابطال ناكذا الفساد
ولا منقلب جائزا اتفاقا من الحقايق له ان العقد وقع فاسدا فلا يقلب جائزا حكما اذا باع
درهما بدرهمين ثم اسقط الزايد فانه لم يقلب جائزا اتفاقا ولنا ان سب الفساد ارتفع
تقرر الفساد فيجوز جائزا خلافا درهم بدرهمين لان الفساد في أصل العقد وفي
الحانية لو قال بريت من الاجل لا يكون اسقاطا لو قال تركته او ابطته يكون اسقاطا
ويكره الخيش وهو يتخمين وسكون الجهم ايضا ان يريد في الثمن ولا يزيد الشرا قوله عليه
السلام لا تاجشوا وفي شرح الطحاوي هذا اذا الرأغب في السلوة من صاحبها مثل قيمتها
واما اذا اطلب ما دونه فلا يكره ان يزيد رجل في ثمنها الا ان يبلغ قيمتها وان لم يرضها
والصوم وهو طلب المبيع بالثمن **على سوم عين** لان فيها ضرارا على الغير هذا اذا تراصيا
في المساومة على ثمن معين واما اذا لم يترأصيا فلا يلزم لانه بيع من يزيد **وبلغ الجلب** اي
المجلوب وهو مما يجام به من بلد الى بلد للتجارة **اذا اضر بالبلد وليس عليه** اي على
الوارد من السعور وغيره فاشترى منهم ما رخص قيدا لاضرار والتلبس لانهما لو اتفقا
لا يكره التلقي **وبيع الحاضر للبادي في الفسخ** كما اذا طمن يسكن في البادية بالعام الى بلد
فتبوك الحاضر عنه لبيع طعامه بالسعر العالي وانما كره فيه اضرارا باهل البلد قيد

اي الحيانة البايع في راس المال **المراحمه بين الاخذ بالثمن والتزك والمط في التولية**
اي المشتري عنده الخط من الثمن قدر ما خان البايع في بيع التولية **وامر به** اي ابو يوسف
بالخط **فيما** اي في صورتي الحيانة في المراكمة في التولية **مع حصته** اي مع حصته قدر الحيانة
من الرخ المراحمه مثلا اذا قال اشترت هذا الثوب بعشرة فباعه مراحمه خمسة عشر
فظهر ان البايع كان اشتره ثمانية فخط قدر الحيانة من الاصل وهو درهمان ومخط من الرخ
واحد من درهمان ومخط من الرخ وهو درهم فباعه الثوب باثني عشر درهما ولو خان في الاجل ان
لم يبين انه اشتره ثمانية ما قابلها او بين وخان في قدر الاجل فللمشتري الخيار في المراحمه
لان الموكل انقص من المالكه من الخال كذا في المحيط **وخبر** اي محمد المشتري **مطلقا** اي سوا
كان الحيانة في المراحمه والتولية في حقيقه ان الخط لو لم يوجد في التولية يكون قدر الحيانة
اذا اخط الثمن الاول فيصيب مراحمه لا تولية واملا في المراحمه لو لم يخط في مراحمه عاينه
ان الرخ يكون اكثر مما ظنه المشتري فيثبت له الخيار لغوات الرضا ولا في يوسف ان
الاصل هو لفظ المراحمه والتولية وذكر الثمن في العقد حري بحري التفسير له فلا بد من ثبوت
العقد الثاني على الاول فيخط قدر الحيانة يكون الثمن الثاني كالاول ولمحمد ان الاصل
ما هو المذكور في العقد لكونه معلوما والثمن الاول غير معلوم فذكر المراحمه والتولية
بمحل على الترخ فحري محرا لوصف فاذ اظهرت الحيانة فيهما تجبر المشتري لغوات الوصف
المعقوب في الثمن كما لو فات في المبيع **فلو صدك** المبيع عند ظهور الحيانة في المراحمه **قبل**
الرد او اتي الفسخ بسبب عيب او زيادة في المبيع **سقط الخيار** ولو لم يجمع الثمن كسقوط
خيار الروية والشروط **ولو اشترى ثوبين بصفة كذا خمسة** يعني اشترى كل ثوب
خمسه بعقد واحد **كره له** اي كره محمد للمشتري بيع **احدهما مراحمه خمسة من غير بيان**
اي من غير بيان انه اشترى كل ثوب خمسة مع ثوب آخر لان الجيد قد يضر الى الردي
لتروجه فتمكنت التهمة وقال لا يكره قيد ثوبين لان المشتري لو كان مما يكال او يوزن
او يعد بحوز اتفاقا وقيد بقوله بصفة لانه لو كان بصفقتين بحوز اتفاقا وقيد بقوله كلا
خمسه لانه لو لم يسم لكل واحد ثمنا لا يجوز اتفاقا لهما ان ثمن كل ثوب معلوم ولا اعتبار للاداة
والرداة مع تعيين الثمن فلا تهمه ولو اسلم فيهما اي في ثوبين متساويين في الجلس والصفحة **بعش**
فقبضهما في حلول الاجل **بيع احدهما مراحمه خمسة مكره** عند اي حقيقه ما لم يبين
وقال لا يكره قيد بالسلم لانه لو اشترى اياهما ببيع احدهما مراحمه اتفاقا وقيد بثوبين لانه لو كان
المسلم فيه ثوبا واحدا يجوز بيع نصفه مراحمه اتفاقا وقيدنا بالسلم وبين جسا وصفه اذ لو
لو اختلفنا جسا لا يجوز السلم اذا لم يبين حصة كل منهما من راس المال وان اختلفا صفة واحدا
جسا يجوز السلم لكن لا يجوز بيع احدهما مراحمه اتفاقا وقيد كلا الثوبين بعش اذ لو بين ثمن

كل واحد منهما لآخر اتفاقا وقيدنا بقيد لانه لا يبيع قبل القبض غير جائز اتفاقا وقيد المراحمه
ليس للاحتراز عن التولية لانها في الحكم كذلك لانه لو باعه مطلقا لا يكره اتفاقا وقيد بقوله
خمسه لانه لو باعه بالثمن لا يجوز اتفاقا لهما ان حصة كل منهما من الثمن معلوم للسوا **لما**
فصار كانه كره سمي لكل منهما خمسة وله ان الثمن انما ينقسم على الثوبين باعتبار قيمتهما والقيمة تختلف
باختلاف المفهومين واعتبار الصفة في العين لغو فيكره بوجه مراحمه بل بيان لان فيه شبهة
الحيانة **ولو اشترى ثوبا بعش فباعه خمسة عشر ثم اشتره بعش فباعه خمسة**
يعني بوجه مراحمه على خمسة عند اي حقيقه ويقول قام على خمسة **ولو باعه** اي الثوب الذي
اشتره بعش **بعشون ثم اشتره بعش فباعه خمسة** يعني لا يبيعه مراحمه اصلا عند
اي حقيقه **وقال** **برخ بعش** فيهما اي في الصورتين جميعا لهما ان العقد الثاني عقد جديد
منقطع عن الاول فيجوز بيع المراحمه عليه كما لو باعه بعش مساوي خمسة عشر ثم اشتره
بعش فباعه ببيع مراحمه بعش وله ان الرخ في البيع الاول كان على احتمال السقوط بان يرد
المشتري المبيع بظهور العيب فيه فتأكد بالشراء كذا الرخ وللتأكد حكم الاجاب فصار كانه اشترى
ثانيا ما باعه وخمسه بعش ثوبا وخمسه فتقابلت الحسنان وبقي الثوب في المسئلة الاول خمسة
فيبيعه مراحمه عليها وفي المسئلة الثانية بقي حمانا فلا يبيعه مراحمه حذر اهل شبهة الحيانة في المحيط
ما قاله ابو حنيفة او ثوب وملا لا ارفق **ولو تعيب** بنفسه اي المبيع بلا مبيع احد **عنده** اي عند
المشتري **وتنه معلوم فباع به** اي باعه مراحمه على الثمن المعلوم **من غير بيان** اي من غير
بيان انه اشترى سلما بل اذا لم تعيب **عنده اجزاء** وقال زفر ليس له ذلك قيد بقوله بنفسه
لو تعيب بفعل المشتري او الاجنبي لا يبيعه مراحمه من غير بيان اتفاقا وفي المحيط كذا الخلا
اذا وجد معيلا له ان هذا العيب نقصان بعد العقد فصار كانه نقصان حاصل بفعله او فعل
اجنبي ولنا ان الغاية بالعيب بعض الوصف والادوات لا ينافيها شيء من الثمن ولهذا
لوفات وصف من المبيع قبل التسليم لا يستقطبه شيء من الثمن بخلاف ما قاله عليه لانه لا يملك
صار مقصودا ووجه الحاشية لو اشترى ثوبا فباعه مراحمه على ما اشتراه ولا ينقص اجره
لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الادوات ولو اشترى دجاجة فباعته بعد قبضه
بحسب بيعتها ويقتضى قيمتها من الثمن عند المراحمه ان لم يفتق عليها مقداره من البيض
لان البيض من اجزاء الدجاجة **فصل** في الخوف في المبيع والثمن قبل القبض **منعوا بيع المنقول**
اي بيع المشتري المبيع المنقول **قبل القبض مطلقا** اي سواء كان طعاما او غيره وقال مالك
بيع ما سويك الطعام قبل القبض جائز وبيع الطعام بالطعام قبل القبض غير جائز كذا نقل المصنف
مذهب مالك في شرحه اتول مذهبه غير معلوم من مخالفته لنا فكان ينبغي ان يبين مذهب
علي التفسير له انه صار ملكا للمشتري فيجوز تصرفه فيه ولما بيع الطعام فلم يجز لقوله عليه السلام

من ابتاع طعاما فلا يبيع حتى يتوفيه اي قبضه ولنا ما روي انه عليه السلام نهى عن بيع الغرر
وهو البيع الذي فيه خطر انفسا خه لهلاك المبيع وهو متحقق في المنقول قبل القبض قيد البيع
لان لو اوصاه رجل فبات قبل القبض صح الوصية اتفاقا ولو وصيه من البايغ فقبله انتقض البيع
لان قبضه لا ينوب عن قبض المشتري فجعل الهبة مجازا عن الاقالة ولو وصيه من غيره او
تصدق به او اقضه فلا يصح انه يجوز فيكون ذلك الغير نائبا له في القبض ثم يكون قابضا
لنفسه وقيدنا المنقول بالمبيع لا يملكه الا هو او ميراثا او بدلا لخلع يجوز بيعه قبل القبض
اتفاقا لان العقد لا يفسخ بهلاكه فيها كذا في التبيين وذكر في الاجناس التحلية من المبيع
والمشتري يكون قبضا بشرط احدها ان يقول البايغ خلت بينك وبين المبيع والثاني ان
يكون المبيع محض المشتري بحيث يتمكن من اخذه بلا مناع ولو باع ضيعة في الصحرا وسلمها
اليه فان كانت قرية بحيث يتصور فيها القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والافلا والناس
عن هذا اغافلون وهو الصحيح وظاهر الرواية والثالث ان يكون المبيع مفرا غير مشغول
بحق غيره حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البايغ لم يكن تسليمه حتى
يسلمها فارغة ولو خلى البايغ داره بين المبيع والمشتري لا يكون تحلية عند ابي يوسف
حتى لو هلك المبيع بعدها فيها هلك من مال البايغ وعند محمد يكون تحلية فيهلك من مال
المشتري وعليه الفتوى **وطرد في العقار يعني** قال محمد لا يجوز بيع العقار قبل القبض
كالمنقول وقال لا يجوز لان بيع الغرر غير متحقق في العقار لان الهلاك فيه نادر والنادر لا يحكم له
حتى لو تصور هلاك العقار قبل القبض بان كان على شط النهر ونحوه لا يجوز بيعه اتفاقا كذا
في التبيين واما اجارة العقار قبل القبض فتقبل على الخلاف الصحيح انه لا يجوز اتفاقا لان
المعقود عليه هو المنافع وهلاكها غير نادر فنصار كالممنقول ولو وقع فالامر موقوف ان
قبضه نقد والافلا كذا في الكافي **واسئلوا البيع بهلاك المبيع** سوا كان البايغ بائنا وفيه
خيار للبائع او للمشتري **قوله** اي قبل القبض فلا يلزم الثمن على المشتري ولا ضمان على البايغ
وهل مالك لا يطر فعلى المشتري الثمن وعلى البايغ ضمان فتم المبيع هذا اذا كان هلاكه
بأفة مملوكة او بفعل البايغ او بفعل المعقود عليه واما اذا كان بفعل المشتري لا يطر البيع
فعليه الثمن انقلنا الا اذا كان الخيار للبائع او كان البيع فاسدا فعليه الضمان اتفاقا كذا
في الخلاصة قيد بهلاك المبيع لان هلاك الثمن لا يطر اتفاقا وقيد بقوله قبل القبض لان
الهلاك لو كان بعده لا يطر اتفاقا له ان البيع ضمان البايغ فيضمن قيمته للمشتري فيقوم
القيمة مقامه كناية الغصب ولنا ان المبيع كان محبوسا عند علي الثمن فلو ضمن كان ضمانا
لنفسه وهو باطل فاذا تلف المبيع بلا بدل بطل العقد ضرورة **ومن اشترى مكيلا او**
موزونا بكيل ووزن فباعها مكيلا وموزونة (اعاد المشتري منه اي من المشتري

الاول الكيل والوزن ولا يكتفي بكيل بايعة في قبضه لاحتمال ان يكون زايدها مما ساء فلا

عنازم ما لم يكمل لنفسه وفي التجريد لو باع بلا طاعة الكيل يكون البيع فاسدا لقوله عليه السلام
من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكمله وقد اطلق العام اتفاقا وفي الهداية الصحيح ان البايغ
لو كاله بعد البيع مع محض المشتري يكتفي به ولا يحتاج الى الاعادة لان المبيع صار معلوما بقيد
بالاشتراك لانه اذا ملك مكيلا وموزونا بمكيلا او موزونا بموزونا او غيرهما جاز له ان يتصرف قبل الكيل والوزن
كذا في الكفاية وقيد بقوله فباعها لانه لو جعلها متباين اشترى ثوبا بها يجوز للبائع التصرف
فيها قبل الكيل والوزن لان التصرف في الثمن قبل قبضه جاز وقيدنا بقوله مكيلا وموزونة
لانه لو باعها بمجازفة لم يحتج المشتري الثاني الى اعادة الكيل والوزن لان الزايدها يكون له
والعدد في المقاييس عدا كالموزون عند ابي حنيفة من اشترى معدودا بشرط العقد فباعه
بشرط العقد لا يبيعه الثاني ولا يكمله حتى يعبه لان شبهة لان اختلاط غير المبيع بالمبيع ثابتة في المعدود
ككافة الموزون **وقالا كذا روى** لان الزيادة لا تحرك بين المعدودين كما في الدرر عمن فلان يبيعه
بلاعد فيكون الزايدها للمشتري كالذرع الزايدها اذا اشترى ثوبا مائة ذراعة يكون له **وجوز التصرف**
في الثمن هبة او بيع او غيرها اذا كان عينها واما اذا كان في ثمنها فتصرف فيه هو ملكه من عليه الدين وهو
او غيره عوض لان تملكه من غيره من عليه غير جاز **قبل قبضه** لان الاثمان لا تمنع من العقود وليس
علا رافعا في العقد بهلاكه **في غير الصرف** قيد به لانه لو تصرف في بدل الصرف قبل قبضه بان باع
دينارا بدراهم واشترى هامة ثوبا او ابراه عنها او تصدق بها وقبل الاخر لا يجوز اذ لو كان
لبطل الصرف لغوات شرطه وهو القبض اعلم ان السلم داخل في غير الصرف مع ان التصرف في السلم
قبل القبض غير جاز فيكون عليه ان يستثنيه فان قلت انما لم يذكر اعتمادا لما سبق في فصل السلم
قلت بذكر الصرف ايضا فصله فلم يقيد بغير الصرف **وجوز الزيادة من العاقد من اجني عليه**
اي على القدر المذكور في الثمن سوا كان الزايدها من جالس ما زيد عليه او من غير جنسه في غير الصرف
قيدنا به لان الزيادة من طرف في الصرف باطل عند ابي يوسف ومحمد لما سجي في فصله وفي النظم
الزيادة في الثمن انما يجوز حال قيام المبيع حتى لو هلك او تصرف فيه المشتري بحيث تغير اسمه كما
اذا كان جنطه فطبخها ونحو ذلك او خرج عن كونه محلا للمبيع كدينه وكذا في امثاله لا يجوز الزيادة
في الثمن لانها ثبتت في مقابلة المبيع وهو هالك او في حقه فلم يصح المقابل **والخط من اى خط البايغ**
من الثمن **ولحقها اي** الزيادة والخط المذكور وهو خط البعض **بالعقد** فيصير كان اصل العقد ورد
على ما بعد بما حتى لو ندم بعد ما زاد بخير على دفعه **ولو بعد لزومه اي** وان كان الخط او
الزيادة بعد لزوم العقد وهو لا الشافعي وزفر لا يلحق بل كل منهما صله مبتدأة فيد خط البعض لان
خط كل الثمن غير ملحق بالعقد اتفاقا لانه لو ملحق بغير العقد بلا ثمن وهو غير مشروع له ان التكاليف
بعد ما وقع بين مجموع المبيع والثمن فلا مكان تقضه وتعييم ولنا انها كما نأمل لكن لرفع اصل

معناه او اسدركا
كاملة فلا يسهه كماله
حتى يكمله

العقد فاولي ان يملك بخير وصفه بالخط والزيادة وضع الخلاف في الهداية والمجرب
 في الثمن والمتمن وضع في المتن في الثمن اتباعا للمنظومة وشرع الخلاف تظهر في المراجعة
 والتولية وفيما اذا استحق المبيع حتى يرجع المشتري على البائع بالزيادة وفي الشفعة حيث
 يأخذها الشفعين بما بقي بعد الخط لا بالزيادة لان الزيادة ابطال الحقه الظاهرات بالثمن
 المسمى **وجوز تأجيل الحال منه** اي جعل ما لزم ادفع في الحال من الثمن موجبا **وجوز**
الدون الحالة من الثمن لان ابراء الدين من الدين كان جازيا لاداء الدين فاولي ان يجوز
 له تأخير مطالبته **ومنعه** اي التأجيل **في القرض** وقال مالك يجوز تأجيله لانه دين كسائر
 الدين فاذا اجله لا يطالبه قبل الاجل ولنا ان القرض اعارة وطهرا لا يصح الاقراض
 الا من اهل التبرع ولو جاز تأجيله لزم ان منع المقرض عن مطالبته قبل الاجل ولا جبر على
 المتبرع بخلاف ما لو اوصى ان يقرض من ماله فلانا الف درهم الى سنة حيث يلزم
 ان يقرض من ثلث ماله ولا يطالبه قبل السنة لانه وصيه بالتبرع كما لو وصيه بالخدمة يصح
 تأجيله نظرا للموصى له **فصل** في الربوا وهو في الشرع فضل مال لا يقابل عوضا بمقابلة
 معاوضة مال بمال **تحريم الربوا** **بطلان القدر** وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن
مع الجنس الاصل فيه قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
 والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا مثل يد ايدين زاد فقد ازي وهذا
 حديث مشهور تلقاه بالقبول الجمهور ثم اتفقوا على ان الحكم ليس بمقتصر على هذا الاستدلال النص
 معال وعلمه عندنا القدر مع الجنس **لا الطعم والتمنه** يعني عند السائغ علمه الطعم فيما يطعم
 والتمنه فيما يكون ثمننا مطلقا وهو الذهب والفضة لانهما خلقا لذلك فلا يحرك الربوا
 في الفلوس عنده والخلاف يظهر فيما اذا باع جصا او حديد او جنسهما متفاضلا فانه لا يجوز
 عندنا لوجود الكيل او الوزن مع الجنس ويجوز عند عدم الطعم والتمنه وفيما اذا باع
 ذرة من ذهب بذرتين او حفنة من طعام بحفنتين فانه يجوز عندنا لان القدر لان
 الشرع لم يقدّر المعيار بما دون نصف صاع وبالدقة لا يجوز عندنا لوجود الطعم والتمنه وفي
 النهاية هذا اذا لم يبلغ كل منهما نصف صاع فان بلغ احدهما كما اذا باع حفنة بغير لا يجوز
 وفيما اذا كان كل منهما موجودين فان كان احدهما نسبة لا يجوز لان الجنس بانفراده محرم
 الفسأ له ان النص شرط التماثل في الاشياء الستة وذا يدل على عجزها وخطرها ووصف
 الطعم فيها وصف شريف لان بقا الانسان به فاسب ان يكون علمه وكذا التمنه لان
 ماله الاموال التي مصاح الامام متوسطة لها انما يعرف بالاثمان فلا يقابل ثمن لا يكون بطلا
 ولا اثر للجنسية فيه فكلون شرط العمل العلة ولنا ان النص واجب الماثل ذاتا في الاشياء
 الستة والتماثل انما يقع باعتبار الصورة والمعنى والقدر يستوي العوضين صورة والجنس

بمواظبها

سواءهما معني فاسب ان يكون كلاهما علة على ان قوله عليه السلام اذا اختلفا الجنسان بيعوا
 كيف شئتم يدل على ان المعتر هي الجنسية وتساوي العوضين فيها مانع من التفاضل **ولم**
يجلوا بالجنس مع القوت وهو بالقسم ما يقوم به بدن الانسان من الطعام **والادخار** وقال
 مالك علمه الاقياس وهو اخذ قوتا والادخار بشرط المجانسة كذا في الكافي والقياسين لكن المقوم
 من عبان المتن ان الجنسية علة ايضا عنده والله اعلم له انه عليه السلام خص بالذرة كل مققات
 ومدخر ولان الغرة والخطيرة فيهما اكل فكان بالاعتبار اسب ولنا ما سبق من الدليل ولان
بين الجيد والردى اذا تساوى اذا اتا عند **الحال** **والجنس** لقوله عليه السلام في الاموال الربوية
 جيدها ورديها فاذا **اعدهما** اي الكيل او الوزن مع الجنس وهو كسر الدال من باب علم **جان**
التفاضل والنسب اي البيع بالتفاضل والنسبة لعدم العلة المحرمة للتفاضل **او وجد القدر**
 مع الجنس **حرما** اي التفاضل والنسب **اذا تساوى** اي اذا وجد احدهما لوصف من القدر وحده كما اذا
 علم كبره كرسعير او الجنس وحده كما اذا علم ثوبها بهوياني ثوب مروي **تحريم النساء** وحل التفاضل
 لان الحكم لا يخلو بوصفين موثرين كان مجموعها حقيقة لحرمها ما فيه حقيقة الفضل وشبهته
 ايضا وكان كل منهما شبهة العلة فحرم به ما هو شبهة الفضل فقط وهو النساء لان في القدر
 شبهة الفضل على النسبة اذا تساوى ذاتها فان قلت انه بعض العلة فينبغي ان لا يثبت
 به الحكم قلت انه علة تامة لحرمه النساء وان كان بعض علة لحرمه ربا القدر **الا في الاسلام**
 كالدراهم والدينار **فيوزن** كالزعفران ونحوه فان النساء لم يحرم فيه مع وجدان احدهما وصفين
 وهو الوزن **بين** فاما جان لان الوزن لم يجمعها من كل وجه فان القدر يوزن بالسنجات
 والزعفران ونحوه يوزن بالامناظم تتفاوت صفة الوزن وكذا في المعنى لان القدر لا يعين
 بالتعيين والزعفران يعين **وعرف الكيل والوزن بالنصر** فان الخطه والشعر والتمر والمالح
 كيلي والذهب والفضة وزني لورود النص من النبي عليه السلام على ذلك فلو باع حفنة بحفنة
 وزنا لا يجوز وان ورد العرف على وزنها لان النص اقوى من العرف الا اذا علم انها متماثلان
 في الكيل **ومالا نص فيه** اي يعرف ما لم يرد فيه نص بانه كيلي او وزني **بالعرف** والعادة لان
 الشرع اعتبر عادات الناس **وجعلوا البر والشعير جنسين** فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا
 وان كان في كل منهما حبات من الاخر فهي المستهلكة لانها مغلوبة وقال مالك هما في حكم جنس
 واحد فلا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا لانها متماثلتان في المتبذ والمحصود والصورة ولنا انها
 مختلفتان اسما ومعنا فكان جنسين حقيقة والتقارب لا يدل على الاتحاد في الجنس **ولشروط**
في الصرف وهو عقد وتنع على جنس الاثمان **قبض العوضين** **والجنس** لقوله عليه السلام الغننة
 بالفضة هاوها يد ايده والمراد به القبض كمن يلعنه لانها آله **وهو غير** اي يشترط في غير عقد
 الصرف **من الربويات** اي مما يحرك فيه الربوا **التعيين** دون التفاضل **ولا يشترط التفاضل**

سواء

بيع الطعام مثله عينا صورته باع برابريهما وتصرفا قبل القبض جاز عندنا خلافا للشافعي
 قيد بقوله مثله اذ التفاضل لا يجوز اتفاقا وقيد بقوله عينا اذ لو لم يكن عينا لا يجوز اتفاقا واما
 عندنا لعدم العينية واما عندنا فلهذا فلو لم يكن القبض له فوله عليه السلام الطعام بالطعام يدايد
 ولنا ان المقصود من العقد التمكن من التصرف وذا يحصل بالتعيين واما النقود فاشترط
 القبض فيها لانها لا تعين بالتعيين المراد بقوله يدايد فبما رواه عينا يعين لما رواه عباد
 ابن الصامت كذا **ولا يجوز بيع الخطة بالدقيق ولا بالسويق والتخالة** لان المحاسة
 باقية من وجه باعتبار انها اجزا الخطة **والدقيق بالسويق لا يجوز** بوجه عندنا حنفية **مطلقا**
 اي لا متساويا ولا متفاضلا وقال لا يجوز مطلقا قيد بالسويق لان بيع الدقيق بالدقيق متساويا
 كذا اذا كانا مكسوسين جاز اتفاقا لهما انهما جنسان ولهذا اذا تلفت احدهما لا يقض بالآخر وله
 ان السويق اجزا الخطة المقتضية اي المشوية والدقيق اجزا المقلية وبيع الخطة المقلية بغير
 المقلية لا يصح بحال لعدم عدم التشوية بينهما لاكتسار احدهما اي اجتماعه وتخلل الآخر فكذا
 احدا وهما اما اختلافهما في حكم الضمان فلان الاصل فيه المماثلة من كل وجه **وكذا الخبر بالخطة**
 يعني بيع خبز الخطة بالخطة متساويا او متفاضلا غير جائز عندنا اي حنفية لا نأخذ جسدتهما
 وجاز بينهما **وظاهر الجواز وعليه الفتوى** لان الخبر عددي او موزون والخطة
 كبلية نصا فلم يتحقق العلم واستقرض الخبر لا يجوز عندنا اي حنفية **مطلقا** اي لا عدا ولا وزنا
 لان الاستقرض انما يكون في المثلي والمماثلة بين احاده عدا لتفاوتها ولا وزنا لان وزنها
 يتفاوت وتتفاوت الخبر في الطبخ واذا سلم يكون مضمونا بالقيمة كالمبيع بغير فاسد من الخبز
وحسين اي ابو يوسف استقرض الخبر **وزنا** لان احاده انما يتساوي به لا بالعد **واطلاق** اي
 حوز محمد استقرضه وزنا وعد التعارف الناس على اهدار التفاوت بين احاده كما اهدروا
 دفين الجوز وقوله القوي **والرطب** اي بيع الرطب **بالتمر والعنب** اي بيع العنب **بالزبيب**
جائز عندنا اي حنفية **كلام متساويا** وقال لا يجوز قيد بقوله كذا لانه لو باع محارفة او موازنة
 لا يجوز اتفاقا وقيد بالرطب لانه لو باع البسر بالتمر يجوز اتفاقا كذا في المصنف لهما ما روي انه
 عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال عليه السلام تنقض اذا جفت قبل ثم فقال عليه
 السلام فلا اذن وفيه اشارة الى ان المماثلة لا بد منها عند الجفاف واما بيع الرطب بالرطب
 والعنب بالعنب فاما جاز عندهما وان ظهر التفاوت بعد الجفاف فلان التفاوت
 ظهر بعد خروج البدين عن اسم عقد عليه العقد فلم يكن ذلك تفاوتا في المعقود عليه فلم
 يعتبر وله انما جنس واحد والتساوي بينهما ثابت عند العقد فيصح ومدا روى عليه
 زيد بن عياش وهو طخون الرواية عند القلة ولين صح لمحمول على ان السائل كان قاصدا
 في مال اليتيم فلم ياذن عليه السلام به نظر اليتيم قبل بيع العنب بالزبيب غير جائز اتفاقا وذكر

الذهب

فقط

او

ابو جعفر انه جاز اتفاقا فلما اضطرب الاقوال لم يورد صاحب المنظومة هذه المسئلة
ومنع من حطة وزبيب رطبين **سائسين** **اورطبين** يعني بيع حنطة رطبة او مبلولة بمثلها
 او بياسة منها وبيع زبيب نقي مثله او بياسة غير جاز عند محمد لانه اعتبر التساوي في الحال
 هو المال وفي الخبر حنطة الرواية عن محمد ان هذا المالا يجوز اذ انك الخطة وانك
 واذا لم يكن كذلك فيزبعه متساويا ولا يجوز لان حال المبيع معتبر وقت العقد فيعتبر
 فيه واما ابو يوسف فلم يعتبر في المسئلة السابقة وقت العقد لورود الحديث في الرطب
ومنع الزيتون اي بعه **بالزيت** **والسهم** **بالشعير** **حتى يعمل بزيادة الدهن** **فيها**
 يعني حتى يعرف زيادة الدهن المحرر على الدهن الكاين في الزيتون والسهم فيكون المصد
 مضافا الي قاعه ولو قال بزيادة الدهن على ما فيه كان اوضح **لما بل العنب** اي ليكون
 الدهن مقابلا مثله والرايد بالخمر وهو ما خرج منه من القل وان تعرف هذا الشرط
 فيما اذا كان انقله قيمه واما اذا لم يكن كتراب الذهب اذا بيع بالذهب فزيادة الذهب
 عن مشروط لان التراب لا قيمة له **لا مع الجمالة** يعني عند زفر يجوز البيع مع الجمالة بان الدهن
 اكثر منه او قل قيد بالجمالة لانه اذا علم زيادة الدهن يصبح اتفاقا واذا علم عدمه لا يصح اتفاقا
 له ان الاصل في البيع هو الحواز والفساد لا يثبت بالشك ولنا انه يفسد اذا كان الزيت الحاضر
 مساويا او ناقضا ويصح اذا كان اكثر فلما نال حصة الفساد صار الحكم للغالب فان قلت الزيتون
 مكمل والزيت موزون فكيف يحرم تفاضل بينهما قلت المقصود منه دهنه وهو موزون
 والحمنة باعتبار وعلى هذا الخلاف اذا باع شاة على ظهرها صوف بصوف او القطن الغبر
 المحلوج بحب القطن **اشترط محمد** **بيع الخمر** **المقتر** **بالخمر** **فصل الخمر** **على اللحم المتصل بالظن**
 ليكون الزايد مقابلا بغيرها وجاهلها كما اشترط في بيع الزيت بالزيتون **والظن** اي جوز
 صاحبه البيع المذكور مطلقا قيد بالظن لانه لو باع احدي الشاتين المذكورتين العبر المسلوختين
 بالآخر جاز اتفاقا بان يحل كل منهما بجلد الآخر ولو كانتا مسلوختين جواز اتفاقا ويا وزنا
 ولو اشترى شاة حية بشاه مذبوحة يجوز اتفاقا كذا في المصنف موضع الخلاف في اللحم من جنس
 ذلك الحيوان لهما ان الحيوان ليس بمالك ولا يتبع به انتفاع اللحم وماله معلقة بالدقة
 فيكون جنسا آخر بخلاف الزيت مع الزيتون لانهما من جنس واحد **بيع اللحم** يعني جان بعض
واللحان **المختلف** **بعضها عندنا** **مما** **يبيد** **كقرف** **انفق** **اي** **منسلا** **وياكلان** **او**
 متفاضلا والسمن في حكم اللحم وقال الشافعي لا يجوز الاتساق باقيد بقوله نقه لان بيعه شبيهة
 غير جائز اتفاقا لانه ان اسم اللحم واللبن يطلق على الكل فيكون جنسا واحدا ولنا ان احوطها
 مختلفه الاجناس حتى لا يضر بعضها الى بعض في الزكوة فكذا اجزاؤها ولو باع لحم معز لم يغم
 متفاضلا لم يحن لانها لا يضر بعضها بالآخر ولكن شعر المعز وصوف الغنم جنسان لا اختلاف

انما باع عسل وادان
 لا يملك اللحم والجم
 حوز

الى درهمين في قفيز بر نقضي ابو يوسف بعقد واحد وقيل بينه كل منهما في اثبات الفصل فيقضي
 على رب السلم بدرهمين وعلى المسلم اليه بقفيزين ونقضي محمد بعقد من سلم درهمين قفيزين
 بر وسلم درهمين في قفيزين لكن المصنف اصل هذا القسم لجدان البينات حجج الشرع فيجب
 ان يحمل لهما ما يمكن وبينه كل ثبت عقد اعز ما يثبت الاخر فيحكم بعقد من ولاي يوسف انما
 اتفقا على انه لم يجز بينهما الاعتد واحد فكيف نقضي بعقد **ان صادقانه دين** يعني ما
 ذكر من الخلاف اذ اتفقا على ان راس المال دراهم او دينار او نحوهما من المثليات
فان اتفقا على انه دين واحد كما اذا قال رب السلم اسلمت اليك هذا الثوب
 الا بغيره في كره وقال المسلم اليه لابل اسلمته في نصف كره **قضي بعقد واحد اتفقا او عينا**
 يعني ان قال راس المال عينا كما اذا قال المسلم اليه حين قال رب السلم اسلمت اليك هذا
 هذا الثوب الاحمر في نصف كره **فقد ين** اي يقضي سلمين اتفقا لان كل منهما يثبت
 بالبينه فرب السلم يثبت ان الله الثوب عن ملكه بالكر والمسلم اليه يثبت ملكه في الثوب
 الاخر فوجب القضاء على ان المهر من المهر وشرحه انما اتفقا على راس المال عينا وان
 خير بان هذا غير مستقيم لان الاتفاق على انه عينا لم يوجد بل وجد قولان ولهذا افسر
 به **والمسلم اليه دعوى التاجيل** اي اصله كما اذا قال شرطنا عقدنا اجلا وقال
 رب السلم لشروطه **مصدق** عندي حنيقة والقول قوله مع العيين لان اتفاقهما على السلم
 اتفاق على شرايطه فلا كراهة لاجل بعده يكون انكارا عما اقرب فلا يعتبر والمسلم اليه يكر
 الفساد وهو موافق لاتفاقهما فيعتبر **رب السلم** يعني كما ان رب السلم مصدق اتفقا
 اذا ادعى التاجيل وانكر المسلم اليه وقال لا القول لرب السلم اذا ادعى المسلم اليه التاجيل
 لانه يكر ما هو حق عليه وهو الاجل وانما صدق رب السلم لان الاجل ينفع المسلم اليه فاذا
 انكر بعد اعتراف خصمه يكون منعنا فلا يعتبر انكاره فاذا جعل القول لرب السلم يرجع اليه
 ايضا في بيان مقدار فان قلت انه ليس بمنع لان له نفعه في هذا الانكار وهو عدم
 لزوم المسلم فيه واسترداد راس ماله بفساد العقد قلنا فسادا غير متيقن لان الشافعي جوزه
 بلا اجل فلم يحصل له نفع من كل وجه فكان منعنا لانكاره النفع الطاهر وهو الاجل قيد لقولنا
 اصل التاجيل لانهما لو اختلفا في مقدار كان القول لرب السلم اتفقا لانه يكر زيادة
 الاجل ولو اختلفا في مضيه فالقول للمسلم اليه لانه يكر حقا عليه وهو الا بغيره من المحظوظ
وهو اي التاجيل في الاستصناع الصحيح وهو ما يقع فيه التعامل كالحف واجرة الحكم
 وشربة ما من السقا بغلس ونحوها **سلم** عندي حنيقة فيجب تعجيل راس المال في المجلس فلا يكون
 له خيار الرجوع وقاله هو ليس بسلم فان اتى به ان شاء الله وان شأته لانه لو كان سلا لم يكن
 يفسد لان عمل رجل واحد وهو الصانع مشروط فيه وذلك مفسد كما ان اشراط طعام قرية

صالح

لزم

قاله سداي كما الم
 في الاستصناع
 وهو ما لا يعاد
 مسلم بالامان
 جميع شرايط السلم

محمد

بغيره كان مفسدا وذكر التاجيل فيه محمول على التجيل في المدة واما التاجيل في الاستصناع
 الفاسد فانما حمل على السلم لان استصناعه فاسد ولو لم يحمل على السلم لفسد كلامه بالحكمة وان
 القياس في الاستصناع ان لا يجوز له بيع مودوم لكن جازا استصناعا لثبوت التعامل من اذن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وقد روي انه عليه السلام اصبح خائما ومبرا اخلف
 في المقصود عليه فيه تقيل هو العمل ولهذا يقال له استصناع ويطلق بموت احدهما كلاجان
 والصحيح ان المعقود عليه هو الحين ولهذا لو عمل الصانع بعد العقد وباعه قبل ان يراه
 المستصنع او جابه لامر صناعته جاز ولو كان المعقود عليه العمل لما جاز ما ذكر لكن له شهيد لاجان
 ابتدا ولهذا يطل بموت احدهما **ويجز ابو يوسف صلح الكفيل بالمسلم فيه بامر المظلو**
 هذا متعلق بالكفيل وكذا قوله بالمسلم والمطلوب هو المسلم اليه **رب السلم** وهو موقوف على
على راس المال النقد على ان ياخذ رب السلم راس ماله بدل المسلم فيه اراد بالنقد
 ما خور ان يثبت في الدمة كالدراهم والدنانير ونحوها من المثليات **وتثقل ما على المظلو**
له اي للكفيل يعني الصلح جائز عنده في حق الكفيل فرب السلم ان ياخذ من الكفيل راس ماله
 ثم هو ياخذ من المسلم اليه المسلم فيه على تقدير عدم اجازته الصلح وله ان ياخذ من المسلم اليه
 راس المال على تقدير اجازته وبما الكفيل عن راس المال اقول لو قال ويثقل حتى
 يكون الضم فيه راجعا الى ابي يوسف او قال فتثقل حتى يكون ثقلها لما قبله لكان اولي
 والاعتقال كان مستعجلا بالي جاهدنا بالام لتضمنه معنى التعيين **واوفاها اي جواز الصلح**
على اجازة الاصيل الذي هو المسلم اليه فان اجاز الصلح صار حق رب السلم في راس المال
 وان رده يكون حقه في المسلم فيه كما كان اقول قيد بقوله بامر المظلو وهذا القيد
 غير مذكور في المنظومة زاده المصنف ولم يتعرض لشرحه لما يده اذن انه غير محتاج اليه
 لانه ذكرنا الخاتمة بعد ذكر هذه المسئلة الخاتمة سوا كانت الكفالة بامر المظلو او بغير
 امر وكذا الخلاف لو صالح اجنبي رب السلم على راس المال قيد بقوله على راس المال لانه
 لو صالح على غير لا يجوز اتفقا لانه يكون استكسالا وهو غير جائز وقد بقوله النقد لانه لو
 كان راس المال عينا كالثياب ونحوها يتوقف الصلح على اجازة المسلم اليه اتفقا لانه ان المسلم
 فيه دين فيجوز صلحه على راس المال كما جاز للكفيل الصلح على اي مال كان في سائر الديون ولما
 ان اخذ راس المال انما يكون فسخا من المظلو لان استدلال المسلم فيه غير جائز فيقف
 على اجازته بخلاف سائر الديون لان الماخوذ فيه يكون بدلا عن الدين وذلك جائز **وصلي اي**
 يجيز ابو يوسف صلح **احد الشريكين** اللذين اسما **المسلم اليه** بالنصف مفعول صلح **على حصته**
من راس المال فنشركه الاخر ان شأته لانه يشاركه فيما قبض ثم ينحان السلم اليه بنصف المسلم فيه وان
 شأ سلم له ما قبض ويقع السلم اليه بنصفه فاذا فعل ذلك ليس له الرجوع على شريكه لان الخير

استصنع

بين الشيعين اذا اخذ احدهما تعين له ذلك الا اذا اهلك ما على المسلم اليه فيرجع حصته
على الشريك المصاح فان رجع عليه فهو بالخيار ان شاء دفع اليه نصف ما قبض وان شاء اعطاه رجع
المسلم فيه **واوقفاه على اجارة شريكه** فان اجاز الصلح جاز فكان ما قبض من راس المال
بينهما كما هما معاصا كما وان رد بطل الصلح وبقي كل واحد منهما في الطعام كما كان قبل الصلح
بقوله على حصته من راس المال لانه لو صاح على غيرهما لا يجوز اتفاقا لما فيه من الاستبداد
بالمسلم فيه لانه عاقد فيملك الفسخ في نفسه واما ان جواز هذا الصلح يودي الى فسخ الدين
قبل القبض وهو غير جاز **ولو جاز المسلم اليه حنيفة** مقدرة في السلم **ازيد قيمة** من الحنيفة
الموصوفة فيه بجودتها **او انقص** قيمة منها **واخذ** من رب المال شيئا من الزيادة **واسترد**
بعض راس المال في صورة النقصان اقول لو قال ورد لكان اخصر واوّل لان الضم فيه راجع
الى السلم وهو راد والمسترد هو رب السلم **او مذكروا** هذه مسيلة اخري يعني لو جاز
مذكروا فيما كان المسلم فيه مذكروا **انقص ذراعا او قيمة** مما سمي في العقد **جيز** ابو يوسف
وقال لا يجوز قيد في المسئلة الاولى بقوله ازيد قيمة لانه لو جاز باز يد قدر كما اذا كان المسمى
خمسة اقفر فجا بسة فقال خذ هذا فرد في درهما او جاز بدرجة اقفر فرد الى رب المال
درهما يجوز اتفاقا لانه بيع الزايد بثمان معلوم واقاله في قدر معلوم واقام في المسئلة الثانية قال خلا
فيما اذا لم يبين لكل ذراع حصة اما اذا بين فجاز اتفاقا وكذا قيد فيها بقوله انقص ذراعا او قيمة
لانه لو جاز برب ازيد دراع او زيد قيمة وطلب درهما لاجل قبل الاخر جاز اتفاقا لانه باع
ذراعا من الثوب مقدورا للتسليم مع باقي الثوب فيجوز له في المسئلةين قياس المتخلف فيه على
المتفق عليه ولما في المسئلة الاولى ان الجودة ساقطة في الاموال الربوية مثلا اذا جاز المسلم
اليه خمسة اقفر حنطة جيدة وكان المسلم فيه ردية واخذ بجودتها درهما صار كأنه اشترى
خمسة اقفر حنطة جيدة خمسة اقفر ودرهم فيودي الى الربوا وكذا الاعتبار في نقصان
قيمة مثلا في الصورة المذكورة اذا كان المسلم فيه جيدة فيا المسلم اليه ردية واعطاه درهما
صار كأنه اشترى خمسة اقفر ردية ودرهما بخمسة اقفر جيدة واما اعتبار
الجودة في الثوب فلا يودي الى الربوا لان بيع ثوب جيد بثوب ردي ودرهم جاز في
المسئلة الثانية ان الذراع كما لو وصف لم يجعل له حصة من الثمن ولو حط لنقص شي من الثمن
يكون اقله على مجرد الوصف ود اعجز جاز كما لم يجز بيع الوصف **ولو وكله في اسلام ماله**
في ذمته كما اذا قال الدائن للمدين اسلم مالي عليك في طعام **او شرايه به** كما اذا قيل
اشترى مالي عليك **عبد اتعين المسلم اليه والعبد او باعه شرط** عند ابي حنيفة حتى
حتى لو لم يعين المسلم اليه في المسئلة الاولى ولم يعين عبدا او باعه في المسئلة الثانية لا يصح القول
عنه فلا يصير المسلم فيه ولا العبد لاسمائه بقوله ماله في ذمته لانه لو وكله بان يسلم او يشترى

اليه

ولا يصح القول بان يبيع الوصف
ولا يصح القول بان يبيع الوصف
ولا يصح القول بان يبيع الوصف

فمن

واشتر

بغير كانت عنده وديعه يكون للامرا اتفاقا لهما ان النقود لا تعين في العقود عينا كانت او
دنيا فصار كأنه اطلق الدراهم وهناك كان يصح للوكيل فلهذا اوله ان هذا الوكيل
تملك الدين من غير من عليه الدين لا يوكيل ذلك الغير على قبضه وهو غير جاز وهذا لا يصح
بوكيل المسلم اليه لانه مجهول واما اذا عين العاقد فيصير العاقد وكيل من الامر قبضه او لا
ثم كذلك ثانيا فيجوز هذا الوكيل وكذا ادعين العبد بعين ماله فيصير وكيله عنه **فصل**
في الصرف **اد اباغ ثمننا بثلث** اراد بها التقدس لانها متعينا للثمن سواء صحبه بالاول
واما المكمل والمورون فانما يصير ثمننا اذا صحبه بالبا **كان صرفا** سمي هذا البيع صرفا لانه
الي النقل في يد ليه يد اليه قبل الاتقان والصرف النقل **ولا يتقنان** اي العوضان في هذا
البيع حتى لو استقرضا يعني اذا اتفقا ولم يكن عندهما شي فاستقرضا **فاديا** قبل ان يترقا **او**
استحق كل من العوضين **فاستبد** لا اي اعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه **او**
وامسكا اي امسكا العاقدان ما اشار اليه في العقد **فاديا** المثل **اجزاه** اي في الصورة
الثلاث خلا لغيره وهذا الخلاف مبني على ان النقود لا تعين عندنا خلا للشافعي وزعموه
سبق بيانه في اوائل كتاب البيوع في قوله ولا تعين التقدس **ولشوط المائل عند اتحاد الجنس في الوزن**
وان كان بيع مصوغ مصوغ لقوله عليه السلام الذهب بالذهب مثلا مثل يد ايد الحديث فان
قلت لو باع انا مصوغا من نحاس مصوغ اخر قالوا انه جاز وان لم يجز بيع النحاس مثلا متفاضلا
فلم يكن في مصوغ الفضة كذلك قلت المورون فيه ثبت في الذهب والفضة بالنفس ولا يخرج منه
بكونه مصوغا واما في النحاس وغيره فالمورون فيه ثابتة بالعرف فاذا انفرد الناس ببيع المصوغ
منه عددا اخرج من ان يكون موزونا وفي الكفاية العلم بحسبها وحالة العقد شرط صحته
حتى لو شاعرا ذهب بذهب حجارة واقترقا بعد التقابض ثم علم بالوزن انها كانتا متساويتين
لا يجوز عندنا خلا لغيره **في الجراف عند الاختلاف** لجواز الربوا عند اختلاف الجنس **لا**
في الاوصاف يعني المائلة في الاوصاف ليست بشرط لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء
والتقابض اي بشرط تقابض العوضين وهذا شرط لصحة الصرف عند بعض ولغاية عند
اخرين **قبل التفريق بالادان** قيد به لان التفريق بالادان غير مانع كما كان كذلك في السلم
بين بيانه في فصله **مطلقا** اي سواء كان العوضان من جنس واحد او لا لما روي في قول عمر بن
ورقك واسترد ورقة ولا تغارته حتى يسوي وان وثب من سطح ثوب معه **ولا يصح خيار**
الشرط فيه لان الخيار يمنع من تمام القبض المستحق بالعقد شرعا قيد به لان خيار العيب وخيار
الروية صحيحان فيه **ولا الاجل** لانه يفوت القبض صرحا **فان اسقطا** بضم الفاء اي اسقط
الخيار والاجل **في المجلس** صح لزوال المفسد قبل تفرقه **ولو كان بعض البدل رافدا**
لم ينقصوا العقد في غير الردود لم ينقص في الردود فقط وقال مالك ينقص في كل ذلك

العقد واحد لا يتجزئ ولنا ان الانتقاض لما حصل بالرد فيقدر بغيره **وسيج جارية مطوقة**
اي عتقها طوق **ذهب نسيه فاسد فيها** فاسد في الجارية والطوق عند اي خيفه **وقضاه**
اي فساد البيع **بالطوق** قد بقوله نسبه لانه لو باع بذهب فقد يجوز اتفاقا لما ان فساد
وهو الر بوا مو جود في الطوق لا فيها وله ان الصفقة متحدة يفسد كل واحد بفساد بعضهما **ولو باع**
سيفا محلي مائة وهو متعلق ببيع **وحليته نصفها** وهذه الجملة حال **فدفع خمسين من الثمن**
ولم يقبل شيئا **وعنه** اي عن الحلية والسيف معطوف على مقدور وهو دفع خمسين عن الحلية
ولا يجوز ان يكون على قوله من الثمن وهو ظاهر ولو كان قد دفع خمسين عنها او عنهما او مطلقا
صح لكان اولى **صح العقد** لان قبض حصه الحلية في المجلس واجب والظاهر من حال المسلم
ان لا يترك الواجب يحمل عليه وان لم يبينه ولم ينوه كما اذا ترك سبعة صلواته في الصلوة وركب
ايضا شرطي سجدتي السهو وسلم بصرف احدي سجدتي السهو الي الصلوة وان لم ينوها
ليصح صلواتها كذا في النهاية فيكون قوله عنها بمعنى عن الحلية والسيف معطوف على مقدور
وهو دفع خمسين عن الحلية ولا يجوز ان يكون على قوله من الثمن وهو ظاهر ولو قال قد دفع
خمسين عنها او عنهما او مطلقا صح لكان اولى **صح العقد** لان قبض حصه الحلية في المجلس
واجب والظاهر من حال المسلم ان لا يترك الواجب يحمل عليه وان لم يبينه كما قال تعالى نسي
حوثما والناسي كان بوضع في المحيط ولو قال خذ هذه من ثمن السيف خاصة نظر ان لم يكن التبر
الاضرر يكون المفقود من الصرف ويصحان جميعا لانه قصد صحة البيع ولا صحته الا لحوار
فعلما بجواز نصيبا للبيع وان امكن تبرعها بغير ضرر في السيف لانه يفسد الصرف
وقصد جواز البيع ويجوز بدون جواز الصرف **وسند بالتفرق قبل القبض** يعني لو افرقا
بلا قبض في بيع السيف المحلي بطل العقد في الحلية لانه صرف في مقدارها وفات شرطه **الا**
في السيف فان بيعه صحيح بحصته من الثمن **ان غلص السيف** عن الحلية **بغير ضرر** قيده
لانه تلخص بضرر فساد العقد فيه ايضا كبيع الجذع من السقف لان تسليمه يستلزم الضرر في
غير المعقود عليه فيكون شرط لمقتضى العقد **وحكم بقضه** اي محله بفساد بيع الصرف **لو اختلف**
اي اختلف احد البدين كعالم فضة مثلا **قبل التفرق والقبض** اي قبض القلب **واختار المشتري**
قبضه اي تضمن من اختلف القلب وهو معطوف على اختلف **فما رقه** اي المشتري البايع **قبل**
قبض القيمة اي قبل ان ياخذ المشتري قيمة القلب من المستهلك وقال لا يفسد بيع الصرف
قد بقوله قبل التفرق والقبض لانه لو اختلف بعدهما لا يفسد البيع اتفاقا وتيد بختيار المشتري
تضمن الجاني لانه لو لم يبيع واختار فسخ العقد يرد البايع ما اخذه ويطلب من المشتري قيمة
القلب اتفاقا وتيد بقوله فارق لانه لو فارق الجاني لا يفسد اتفاقا وتيد بقوله قبل قبض
القيمة لانه لو فارق بعد صح الصرف اتفاقا لانه قيمة القلب تزلت منزله عنده فيشرط قبضها

ان

ايضا ولما ان اختيار المشتري تضمن الجاني قبض فالفارقة بعد يكون بعد تمام الصرف
ومنع من الاستبدال اي قيمة القلب شيئا آخر **قبل قبضها** لما من ان قيمة تزلت منزله
عنده وقال صح الاستبدال لها لانه باختيار الضمان صار كقبض القلب **والخط من ثمن**
القلب بعد اي بعد قبضه صحيح والعقد فاسد يعني من باع قلب فضة وزنه عشرة عشر
درهم وتناقصا ثم خط عن الثمن درهمين صحيح الخط ونسب العقد عند اي خيفه لان الخط تغير
صفة العقد وهما على ما كان نسبه فاولي ان يملك تغييره لان ابطال الوصف اهون من ابطال
الاصل فاذا صح الخط وقع مع عشرة تسعة يفسد بالضرورة **ويجلس** اي قلب ابو يوسف لا يبيع
الخط ويصح الصرف لان في صحيح الخط ابطال للعقد المتقدم **واجازها** اي محله الخط
والعقد كليهما لان الخط فية مبتدأة فصحة كسبة كل الثمن ولا يلحق بالعقد لانه يفسد وفي
الخلاصه لو باع درهم واحد درهمين فلهما اكثر وزنا فلهما صاحبها الآخر زيادة يجوز لانه هبة
المشاع فيما لا يمتثل القسمة ولو باع قطعة لحم لم يكثر وزنا فوجب الفضل لا يجوز لانه هبة المشاع
فيما لا يمتثل القسمة **وحكم الزيادة كالخط** يعني صحيح الزيادة في ثمن القلب ونسب العقد عند اي
خيفه لان الزيادة تغيير في صفة العقد فلهما كانه كما سبق بيانه في الخط **واطلاها** يعني قال
الزيادة باطله والعقد صحيح لان في صحيح الزيادة ابطال للصرف اقول بين الكلامين ان
محمد لم يجعل الخط كسبة مبتدأة وجوز ولم يجعل الزيادة كذلك والفرق بينهما حتى يمتددي
ولو اشترى انا فضة بذهب كما اذا اشترى ابريق فضة بعشرة دنانير ثم وجد به عيبا
فلم يردده **فصالحه على دينار وقبضه في المجلس** اي مجلس الصلح **فهو اي الصلح جاز** عند اي
خيفه **مطلقا** اي سواء كان الدينار اكثر من حصه العيب من الثمن او اقل **اي ومنع** اي قال
لا يجوز الصلح **ان كان الدينار اكثر من حصته** اي حصه العيب من الثمن **بما لا يتجاوز النسي**
فيه وهذا الاختلاف بناء على ان بدل الصلح عندهما مقابل حصه العيب من الذهب فيكون
روا الا ان الفضل يتحقق به فيما لا يتجاوز النسي في مثله فلم يجز لا فيما يتجاوز فيه لانه قليل غير
ما خرج اجماعا وعندهما مقابل بالجز الفات من الاثنا ولا يوازي ذلك لاختلاف المشر كذا قاله الشارح
اقول فيه اشتباه لان القليل الغير المانع لا يدخل تحت الوزن كذرة ودنتين وما يتجاوز فيه
اكثر من هذا لكان ينبغي ان لا يجوز الصلح عندهما مطلقا كونه منقضا الى الربوا **وان وقع الصلح**
في الصورة السابقة على عشرة دراهم وهي اكثر من حصته العيب من الثمن صح الصلح اتفاقا
اما عندهما فلان له شرع مقابلة حصه العيب من الذهب فيحمل التفاضل واما عند اي خيفه فلا
بدل عن الجز الفات من الاثنا ولهذا اشترط قبضها قبل الاقتران فكان اشترى الاثنا وعشرة دراهم
بعشرة دنانير فقبل العشرة بما يتجاوز الاثنا ويجعل الباقي بآثار الدنانير فيصح الصلح **ولو**
استهلك حليا ذهبيا وهو يغم الحاء وتشد يد اليه يجمع على يفتح الحاء وسكون اللام وهو ما يتجلى

به المراهقة ففرض عليه اي القاضي علي من استهلكه **بقية فضة** عن الربو افتقر قبل قبضها
اجزنا الفضا وقال زفر بطل الفضا قيد بالقضا لان النقص يكون عند القاضي غالبا
لا للاختلاف لانها لو اصبحت على القيمة يجوز الصلح عندنا خلافا له كذا المصنف له انه ملك الله
بالفضة وهو صرف حقيقة فيشترط فيه القبض ولنا ان هذا اذا لم يصرف لانه محصور عليه ولو كان
صرفا لما جبر عليه فلا يشترط فيه القبض **ولو كان له اي رجل على اخر عشرة دراهم فاشترى**
منه اي من المدبول دينار العشر دراهم مطلقة اي غير مضافة الى التي في الذمة **وقضه**
اي الدينار ثم **تقاصا** اي جعل العشر التي هي من الدينار تقصا بالبيع التي كانت عليه
قبل ان يتفرقا وفي قوله ثم تقاصا اشار الى ان التقاص لم يقع بنفس العقد لان الواجب بهذا
العقد من لا يجوز استقاطه ولا استبداله لانه بدل الصرف والدين ليس بهذه الصفة فلم يكن
الدين وقابل ذلك الثمن بنفس العقد لعدم التجانس **اجزناها** اي تلك المقاصه وقال زفر
لا يجوز وهو القياس لان البايع ملك مكان بدل الصرف الدين وهذا اعجز جاز لانه استبدال
ولنا انها لما تقاصا وجب تقحيها اقتضا بان يفسخ الصرف الاول وسقط صرفا اخرضا
الى العشر الدين حذر عن الاستبدال وقد ثبت الفسخ اقتضا كما لو باع بالدينار وخمسائة
فابيع الاول بفسخ بالضرورة كذا قاله مشايخ المعرف ولنا ان يقول لو افسخ الصرف الاول
لوجب على المشتري الاول الدينار رده على البايع كالم لا قالة ولم يجب بل الوجه ان يجعل
العقد المضاف الى الدراهم المطلقة مضافا الى الدراهم الواجبة قبل الصرف فيكون تغييرا
لوصف العقد مع بقاء أصله وهو جائز كإعادة الزيادة على الثمن ويمكن ان يحجب عنه من طرئ
بان وجوب رد بدل الصرف فيما اذا كان لا قالة ثابتة قصد او فيما ذكرنا ثبت في ضمن المقام
ولو اشتراه بذلك الدين اي الدينار بالعشرة التي كانت في ذمة البايع **صح** التقاضي وقع
بنفس العقد اتفاقا لان الدين لم يجب بالعقد بل كان ثابتا قبله وسقط باضافة العقد اليه ولا ريب
في دين يسقط فان حدث اي الدين لم يشترط الدينار على البايع الدينار بان باع مشتري الدينار
ثوبا منه بعشر **فتقاصا فقيهه روايتان اصحهما الجواز** احدهما ان المقاصه لا يصح لانه صرف
بدلين سيجب ورواية يصح لتضمنها انفساخ الصرف والاضافة الى دين قائم وقت تحويل العقد
وذلك يبقى للجواز بخلاف راس مال السلم حيث لا يجوز جعله قصاصا بدلين اخر متقدم ما كان او
متأخرا لان السلم فيه دين ولو صحت المقاصه براس المال يصير افتراقا عن دين بدلين وهو
منه عن **وخلط دراهم غيره** يعني خلط المودع الدراهم الوديعه **مما لها من دراهمه**
يعني بدراهم نفسه المماثلة لتلك الدراهم بحيث لا يمكن تميزها **استهلاك** عند اي حبيفة
تجب عليه فما لها وليس لما لك المخلوط ان يشاركه وكذا الخلطة والشجر ونحوهما **وخبراه بين**
التضمين والاشترار يعني عندهما ان شأضمنه وباعه منه مثلهما وان شاركه بتدراهم

سم ما عا ل

ولو هلك قبل التضمين هلك منها جميعا قيد بالمخلوط لانه لو اختلطت بدراهم من غير فعله فاما
شريك ان اتفاقا وقد يقول مثليها لانه لو خلطها بالدينار لايكون استهلاك اتفاقا لهما ان
يبين حقه قائم حقيقة لكن تعذر تمييز نصار استهلاك من وجه دون وجه فتجبر المالك
ان يخلط الى حصة الدينار فيشاركه وان شأمال الى حصة الهلاك فضمنه وله ان يخلط
استهلاك معني من كل وجه لا تقطع انتفاع المالك بها فكان خلطه خلطه بالاداء **ولو استهلك**
دراهم غيره فضمها اي التزم ضامها **فاجلت** اي اجله الطالب في ادائها **اجزنا الناجيل**
وقال زفر لا يجوز لانه في معنى الصرف فيشترط القبض في المجلس ولنا انه ضمان عدوان لانه
محصور عليه فيجوز تأجيله **ولو باع نفسه فافتقر** **وقد قبض بعض منه صح** فيه اي فيما قبض منه
من الانا لانه صرف وبطل فيما لم يقبض وكان شركة اي صار الانا مشتركا فيه بينهما ولم يسر هذا
الفساد لانه طارح حصل بالتفرق لا قبض فان قلت فيه تفرق الصفقة فينبغي ان لا يجوز قلت
التفرق جاز من جهة الترخ لا شرطه القبض لانه العاقد نصار كهلاك احد العدين **ولو**
استحق بعضه اي بعض الانا **خبر المشتري لاخذ الباقي** اي ما بقي من الانا فسط من
الثمن **ارده** اي رده البيع لظهور ان الشركة كانت في يد البايع وهو عيب في الانا لا تقاضيه
بالتعريض بخلاف ما مر لان الشركة انما ثبت بصنعه وهو الافتراق **او بعض نقره** اي لو استحق
بعض نقره وهي قطعة فضة لا صياغة فيها **تقاس** **الاخذ** اي اخذ ما بقي **بالحصة** اي بقسطه
من الثمن لان الشركة في النقره ليست بعيب وهذا اذا استحق بعضها بعد قبضها
واما اذا استحق قبله فلا خيار لتفرق الصفقة عليه قبل التمام **وحيث بيع درهمين**
ودينار بدينارين ودرهم واحد عشر اي بخمسين **ودرهم غلة** وهو ما رده بيت
المال **ويأخذ التجار بدرهمين غلة ودرهم صحيح** وكذا بيع كبر وشعير كبري بروكري
سعيي وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس لان هذا عقد مشغل على بدلين مختلفين
فوجب ان يكون الكل مقابلا لكل على سبيل انقسام الاجزاء بالجزء بطريق الشيوخ **فتحقق**
فيه شبهة الربو بشبهه مقابل المجلس ولنا ان العقد يقضي مطلقا المقابلة وهو محتمل
مقابلة الجنس بالجنس بخلاف المجلس فوجب ان يحل على خلاف الجنس تصحبا لتصرفه
وعن هذا قالوا اذا باع ورقا بغير متفاضلا وجعل في كفاه الذي لا فضل فيه فلسا
يجوز جعله الزيادة بازا الفليس لكن كرهه محمد لانه اذا جاز على الوجه الف الف الناس القائل هذا هو
فاستعمل فيما لا يجوز كذا الموطأ **ويغتر في النقد غلة الذهب والنقد** لان الدراهم
والدينار لا تخلو عن غش قليل غالبا وهو هلك عند الاداء فلا يغتر فاعتبر ما هو الغالب
فيها فلم يجز بيعها بمثلها متفاضلا لم يجز في الجياد فان **غلب الغش** فيها على الذهب

والفضة بحيث لا يغير عن الغش لا يضر **حاز بيعها بجنسها** وهو المغشوش **متفاضلا**
صرفا للجنس الى خلافه لانه في حكم شيئين فضة ونحاس لكن بشرط التفاضل في المجلس لوجود
الفضة من الجانبين ومضى شرط القبض في الفضة اعتبر في النحاس لعدم تميزه بقوله بجنسها لانها
لو بيعت بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالصة اكثر من الفضة التي في المغشوشة لكونها **تتوهم**
مشاكلها والزائدة بالمشقة على مثال بيع الزيت بالزيتون هذا اذا عرفت ان الفضة تجتمع عند
ادابة المغشوشة ولا تحترق واما اذا عرفت انها تحترق فلا يجوز بيعها بجنسها متفاضلا واما
متساويا الغش والفضة فكما ان الفضة حتى لا تنقص العقد فلا كمالها لانها من وكفالت
الغش في الصوف حتى اذا بيعت بجنسها متفاضلا حاز كذا في الهداية **وكسادها مطلق**
البيع يعني اذا اشترى بالدرهم المغشوشة شيئا ثم كسدت يطل البيع عند اي حيفه واحد
الكساد ان لا يروج في جميع البلا وعندها ان لا يروج في بلد الحاقدين كذا في العيون
وقالا لا يطل البيع بالكساد قبل كسادها لانها لو رخصت لا يطل اتفاقا فابطاله عما وقع
عليه العقد بل كذا في العيار الذي كان وقت البيع كذا في الفوائد الظهيرية له ان التمهيد ثبت
لها بعارض الاصطلاح فاذا كسدت رجعت الى اصلها ولم يبق منها فطل البيع لبقاء بطلان
ولما ان التمن يخلق بالذمة والكساد عوض على الاعيان دون الذمة ولما لم يكن من تسليم
التمن لكساده يجب تيممه **ووجب** ابو يوسف **القيمة يوم العقد** لانه مضمون بالبيع فغيره
ذلك الوقت كما اعتبر قيمة الموصوب يوم الغصب **لا اخر التناول** وهو بالجبر معطوف على
العقد يعني قال محمد عليه قيمة يوم ترك الناس الحامله لان التحول من رد المسمى الى ثمنه
انما صار بالانقطاع فمعت يومه وحدث الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان وجدت في الصيا
والبيوت **وجوز البيع بالفلوس النافقه** اي الراحمه **كالنقد** لانها لما صارت تمنا
بالاصطلاح اخذت حكم النقود الموضوعه للتمنية فلا تعين في العقد فله ان يعطى غيرها وان عيها
لان التعيين محتمل ان يكون لبيان قدر الواجب وصفه وان يكون اتفق الحكم بعينه فلا
يطل الاصطلاح بالمحتمل الا ان يصرح بابطاله بان يقول اردنا به فطبق بالحكم بعينه فخلق العقد
بعينه **وجب التعيين في الكاسه** لانها صارت سلعيا بالكساد **ومنع** محمد **بيع فلسين**
باعيا لانها وقالا يجوز ذلك البيع قيد بقوله باعيا لانها لو كانا دينين او احدهما دين والآخر
عين لا يجوز اتفاقا للنساء كذا في الثمان والافضل فيهما ان لا تعين واصطلاح العامة لا يطل
باصطلاحها فلسين بمثلها يعني الآخر ربا ولما ان الفلوس في الاصل عروض وتمنيها **متفاضلا**
وللحاقدين ولاية ترك ذلك الاصطلاح على انفسها وان اجتمع غيرها عليه فيعبر بها كونه
موافقا للاصل فاذا بطلت التمهيد فعد منه الفلوس باقية فموجب بيع الواحد منها باثنين كبيع
جوزة بجوزتين واما اذا اطلق على ان يجوز الفلوس ثانيا اذا كسدت عند الكل فلا تعين لانه

وقع مخالفا للاصل ولو استقرضها اي الفلوس فكسدت رد عينها ان كانت قابضة **اتفاقا فان**
هكلت فعله رد مثلها عند اي حيفه وقالوا يجب عليه رد قيمتها لانه تعدد رددها
كما قبضها لان المقبوض كان تمنا والمردود ليس ثمن وله ان المردود في الأرض جعل عين المقبوض
حكمة الا لم يميز مبادلة جنس بجنس فسيء وان حرام فلا يشترط فيه الرواج **ووجب** ابو يوسف
عليه **القيمة يوم القبض** اي قيمة الفلوس يوم قبضها **لا يوم الكساد** يعني عند محمد يعتبر قيمته
يوم كسادها قيل هذا القول انظر للمستفيض لان قيمتها يوم الانقطاع اقل وقول اي يوسف
اسيولان قيمتها يوم القبض معلومة ويوم الكساد لا يعرف الا يخرج وفي المتن لو كان الفلوس
تمنا فرخصت او عكست قبل القبض قال ابو يوسف عليه قيمتها من الدرهم يوم وقع البيع **واجزنا**
الشرا بنصف درهم فلوس **ويودي منها** اي من الفلوس ما يباع به اي نصف درهم
من الفلوس وقال زفر لا يجوز لان العقد ان يتعلق بالفلوس فانها مفقودة بالعدد وان
اراد به ان يشترى بفضة على ان يعطى بدلها فلوسا فانه شرط مفقود ولنا ان المراد به
ما يباع من الفلوس بنصف درهم وهو معلوم عند الناس فصار كانه صرح بقدر الفلوس
وجيز اي ابو يوسف **الشرا درهم فلوس** لانه محالوم عند الناس **ومنع** محمد لان
القياس كان ياتي عن جواز مثل هذا الشرا الا انه ترك القياس فيما دون درهم لجريان
العادة عليه والاصح انه يجوز في الدرهم ايضا لكونه متعارفا **ولو اعطاه اي ضرافادها**
فقال اعطني نصفه فلوسا ونصفه نصف الاجبة اي درهما صغيرا يساوي نصف
الدرهم الاجبة هو اي البيع في الكل **فاسد** عند اي حيفه لان فساد البيع في الفضة سري
الى الفلوس **واجاز اذمة الفلوس** لانه غير سار عندها **ولو كره الاعطى** بقوله اعطني نصف
نصف الاجبة فالحكم **كقولها** يعني يجوز في الفلوس اتفاقا لان العقد تقررت بتكرار الاعطى
كذا قالوا فيه اشكال لان قوله اعطني مساومة كلفه يعني وبالمساومة لا يتقيد البيع فكيف ان
يتكرر تكراره لحل الوجه ان يقال سكر اعطني بدل على ان مقصوده تعريف العقد لتحل انما
عقدا عقدين **او قال** حين اعطاه درهما اعطني نصف درهم فلوسا ونصفه **الا**
حبة حاز اتفاقا لانه قابل الدرهم ما يباع من الفلوس بنصف درهم الاجبة فكان نصف
درهم الاجبة مقابلا لمثلها والباقي مقابلا للفلوس **كتاب الرهن**
وهو في اللغة الجنس وفي الشرع جعل العين محبوسا حتى يمكن استيفاء ثمنه كالديون ويطلق
على الرهن تسمية للقول باسم المصدر **تعتد بالاجاب والقول** وتتم بالقبض
وفيه اشارة الى ان القبض شرط للزوم كذا في الهبة لانه قبض بعقد مشروع فاشبهه البيع وقال
بعض انه شرط الجواز وبه قال محمد كذا في المعنى **ولحق فيه** اي في قبض الرهن
بالتحليل اي برفع الموانع من قبض المرهن في زمان يمكنه القبض في الاصح اشار به الى ما

روي عن ابي يوسف انه لا يثبت الا بالانقل لان قبضه موجب الفهم ابتداء فلا يثبت الا بالانقل
 كالغصب قلنا قبض الرهن مشروع فاشبه البيع دون الغصب فلا يقاس عليه **فاذا قبض المرأتين**
 اي الرهن حال كونه **محررا** اي مقسوما احتريزه عن رهن المشاع فانه غير جائز **مفرغا** عن الرهن
 ومناعه حتى لو رهن دارا وسلمها وهو فيها لا يتم حتى يسلمه ثانيا بعد خروجه منها لان التملك الاول
 لم يصح لشغلها به **محررا** عن انقضاء له فغير اتصال خلقه احتريزه عن رهن الثمر على راس الشجر
 فانه غير جائز **ثم العقد فيه ومطلم يقبضه** اي مادام لم يقبض المرقتن الرهن **تخير الراهن فيه**
بين التسليم اي تسليم الرهن الى المرقتن **والرجوع** عن الرهن لانه عند تبرع وطهرا لا يصح عليه
 فلا يتم بل قبض كذا الوصية ولم يلزمه اي ائتمنا الراهن بالاتفاق وما لا يلزم عليه بمجرد العقد
 ان يسلم الرهن الى المرقتن ولو امتنع عن ذلك بجر عليه لانه وثيقه فاشبه الكفالة ولنا قوله
 تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فهان مقبوضة المصدر المقررون بحرف الفاء جواب
 الشرط براديه الامر يعني فارهنوا كقولنا نقابل فطرب الرقاب والامر بالتخي الموصوف يقتضي
 ان يكون ذلك الوصف شرطاً فيه لو قال فيما سبق وينقذ بالاجاب والقبول ولم يجمع
 الا بالقبض لكان او حرز ولم يمتنع الى قوله ولم يلزمه **ولا يصح الا بالدين** لان الرهن
 استيفاء او الاستيفاء انما يتحقق في الواجب في الذمة ظاهر او باطنا وبها هو بمنزلة او بغيرها
 هو دين ظاهر او الاول معلوم والثاني كالدين الموعود كما اذا رهن رجلا ليقترضه كانه صحيح
 اذا الظاهر ان الخلف لا يجري في الوعد وكان منضيا الى الوجود غالباً بخلاف الرهن بالدين
 لان الدرك لا يكون موجوداً غالباً اذا الظاهر ان المسلم يبيع مال نفسه فاذا هلك فحل المرقتن
 ما سمي من المال اذا كان الموعود مساوياً بقيمة الرهن او اقل منها اما اذا كان اكثر من قيمة
 الرهن فيجب على المرأتين الدفع بمقدار قيمة الرهن لانه نفع الاستيفاء بهذا القدر تقديراً
 كذا ان لم يكن سمي قدره فبيع طبع المرقتن ما شاء ولا يصدق في اقل من درهم والثالث
 كما اذا اشترى عبدا ورهن بالثمن فهلك الرهن ثم ظهر ان العبد حر يجب على البائع ان يضمن
 الاقل من قيمة الرهن ومن ثمن العبد ويجوز الرهن بدل الكفاية وان لم تجز الكفاية به
 كذا في النبيين **او الاعيان المضمونة بانفسها** وهي ما يجب مثلهما اذا هلك ان كانت
 مثله او قيمته ان كانت قيمته كالمغصوب وبدل الخلع والمهر بدل الصلح عن دم العبد
 فيصح الرهن بها فان قلت قلت هذا ما قاله القدر في مختصه ولا يصح الرهن بالدين
 قلت الوجوب الاصل في الاعيان المضمونة القيمة على ما عليه المحرور ورد العين مخلص عنه وهو
 دين ولهذا صح الكفاية به والابرا عن الفهم حال قيام العين مع انها غير جارية عن
 العين كالودعة بالاجماع فيكون الرهن بالاعيان رهناً بدين واما توجيه صحة الرهن
 بالاعيان المضمونة على ما عليه بعض الفقهاء من ان موجب الاصل فيهما رد العين ورد القيمة

ظفر

مخاصم فهو ان الاعيان يكونه مضمونة عند اهلاك بالقبض السابق ولهذا اعتبر قيمتها يوم
 القبض فيكون رهناً بعد وجود سبب وجوب الدين فيصح قبض المضمونة لان الاعيان
 الغير المضمونة كالودائع والعواري لا يجوز الرهن بها لعدم وجودها في الذمة بالقبض وقد
 يقتضيه نفيها لان المضمون بغيرها كالبيع في يد البائع لا يجوز الرهن به لان البيع بطل
 بهلاكه ويسقط الثمن **وجعل حكم الرهن حبسه بالدين** في يد المرقتن **بالتات**
يد الاستيفاء عليه اي على الرهن من وجه هذا هو الاصل عندنا **لا تعلق الدين به**
 يعني حكم الرهن عند الشافعي بخلق الدين به **استيفاء من عينه** بالبيع هذا هو الاصل
 عندنا له ان الرهن شرع لاستيفاء الدين كالكفالة وهو انما يتحقق اذا استوفى المدين
 الدين من ثمنه كاستيفاء الدين من ذمة الكفيل ولنا ان الرهن هو حبس الشيء بحق فملك
 المرقتن حبسه فحسب ليكون الراهن عاجزاً عند انتفاعه فيستارع الى قضاء الدين ثم ذكر
 المصنف مسائيل تفريحا على هذين الاصلين منها قوله **فجعل مضمونا** يعني الرهن عندنا
 مضمون وعند الشافعي امانة لنا انه محبوس للدين ومقبوض لاجله فلو كان الدين مقبوضاً
 كان مضموناً لان الدين اذا اخذ ما على المدين من الدراهم يجب عليه رد مثل ما اخذ
 فتناقض ان هذا هو الطريق في قبض الدين فاذا كان قبض الدين مضموناً يلحق به ما
 هو مقبوض لاجله كما جعل المقبوض على سوم الثري كالمقبوض جدا لبيع دفعا للقرع عن مالك العين
 وله ان الرهن للاستيفاء فاذا اصاب مضموناً وسقط الدين بهلاكه فانت معنى التوثق عنه
فان ساوت قيمته اي قيمة الرهن **الدين** هذا انقروا على كون الرهن مضموناً **صار المرقتن**
مستوفياً حكماً او زادت كان الفضل اي ما فضل من الرهن **امانه** في يد المرقتن
 لا يضمن ما لم يتعد في هلاكه **او نقصت** اي كانت قيمته اقل من الدين **سقط بقدره** اي
 الدين بقدر الرهن **ورجع بالفضل** اي طلب المرأتين من الراهن الزايد على قيمة الرهن
 وفي الاجناس لو شرط ان لا يسقط الدين ان هلك الرهن كان شرطاً باطلاً والرهن
 جازياً وكذا لو نقص الرهن من حيث العين يسقط الدين بقدره ولو نقص من حيث السعر
 لا يسقط ومنها قوله **ويجوز ان يرد الى الزايد كاولد** فيكون رهناً مع الاصل عندنا
 لان حكم الرهن لما كان هو الحبس بالدين سري الى الفروع وقال الشافعي لا يرد
 لان بعين عين الرهن لا يستدعي تعين عين اخرى قوله كاولد اشارة الى ان
 الخلاف في الزايد التي هي اعيان منفصلة متولدة من الرهن لا يبالى بها كذا كاجرة
 الرهن وكسبه وغلة الارض لا يكون رهناً مع الاصل اتفاقاً ولو كانت متصلة كالاسن
 والكبر يكون في حكم الاصل اتفاقاً **واضافوا التماس** الحاصل من الاستحجار المرهونة اليها
 وجعلوها رهناً معها **ايضا** اي كما جعلوا الولد رهناً مع ابيه وقال مالك لا تضام

المرقتن

الثمار لانهما مختلفان لا مصولهما في الصورة فليس ككسب الرهن ولنا انما متولدة حال
 كون اصولهما رهنا فيسري حكمها اليهما فان هلك الزايد **فغيره** اي فلا يسقط بمقابلتها
 شي من الديون سواء هلك مع الاصل او بدونه لان الاتباع لم يكن موجودا وقت الرهن هذا
 اذا هلكت باقية ولو استهلكها المرتض باذن الراهن لم يهلك الاصل يكون لها حصة من المثل
 على قيمة الزايد التي تلفها المرتض وعلى قيمة الاصل لما اصاب الاصل سقط وما اصاب
 الزايد اخذها المرتض من الرهن لانها تلفت بتسليط الراهن فصار كما لو اخذها او تلفها
 كذا في المحيط **او الاصل** يعني ان هلك الاصل وبقي النما **اقتل النما** وفي الصحاح يقال
 فلك الراهن فكا وفكوكا وافكك اي خلصه اي خلاصه **رهن خصته** بتقوم **الرهن يوم قبضه** لانه
 كان مضمونا بقبضه فاعتبر قيمته يومه **والنما** بالجر اي بتقوم النما **يوم فكا** لان النما
 انما صار مقصودا مقابل شي من الدين وقت الفك ولهذا لو هلك الولد بعد هلاك
 امه قبل الفك كان هلك بغير شي وفي الصحاح فكاك الرهن بالفتح ما يفك به والكسر
 لوعة فليسقط ما اصاب الاصل يعني بعد شدة الدين على قيمة الدين الرهن والنما يسقط
 ما اصاب الاصل لانه كان مقابلا بالدين ومقصودا بفكك الراهن ما اصاب النما
 مثلا اذا كان قيمة الاصل الفا وقيمة الولد الفا فالدين بينهما نصفان فان مات الولد ذهب
 بغير شي وبقيت الام جميع الدين وان ماتت الام وبقي الولد فان افكك افكك بنصف الدين وان
 هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شي فذهب كل الدين بموت الام ولو لم يموت واحد منهما
 ولكن نقصت قيمة الام فصارت خمسمائة او زادت فصارت الفين والولد على حاله فالدين بينهما
 نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها وانقصت قيمة الولد فصارت خمسمائة
 فالدين فيها اثلاثا ثلثان في الام وثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت الفين فثلثا الدين
 في الولد وثلث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد يثلي الدين كذا في المحيط **وجيز** ابو يوسف
الزيادة في الدين كما اذا حدث للمدين على الراهن دين آخر فانفق على ان يكون الرهن
 رهنا بالدينين وقال لا يجوز اي لا يكون الرهن رهنا بالزيادة لان نفس زيادة الدين غير
 جارية لانها محببة اتفاقا له القياس على جواز الزيادة في الرهن وانما ان الزيادة في
 الدين ينضى الى شيوع الرهن لان بعضه يصير مقابلا للدين الاول وبعضه الثاني
 والشيوع فيه غير جاز **واجزائها** اي الزيادة **في الرهن** وقال زفر لا يجوز كالايجوز
 في الدين ولنا ان الرهن اذا زيد بغير شيوع في الدين بان يصير الزايد بمقابلته بعض
 الدين والشيوع فيه لا يطله ولهذا جاز الرهن ببعض الدين ولا لذلك الزيادة في الدين
 كما بيناه ثم اذا اشتمت الزيادة في الرهن فتم الدين على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم
 قبضه لان كل منهما دخل في الضمان يوم قبضه ومنه ما قوله **ومنع استيفاء الراهن به** اي بالرهن

مطلبا

مطلبا اي سواء اضرد ذلك بالمرتضين كل بس الثوب اذا انقص به او لا يضركسني الدار
 وقال الشافعي يجوز للراهن ان يتنفع بالرهن اذا لم يضرب المرتضين لان تعيينه المبيع
 لا يمنع استيفاء المالك به ولنا ان حكم الرهن هو الحبس ليعجز الراهن فلا يملك الاستيفاء به
 لانه يدينه قيد بالرهن اذ ليس للمدين ذلك اتفاقا واستيفاء الراهن بالوطي ممنوع
 اتفاقا من الحقايق **وصنع دعواه الهلاك** يعني اذا ادعى المرتض هلاك الرهن
 ولم يبق البيعة عليه ضمنه عندنا **مطلبا** اي سواء كان الرهن من الاموال الظاهرة كالحيث
 او الباطنة كالنقد والعهود من **لا في الاموال الباطنة** اي قال مالك يضمن الباطنة
 لانه مضمون فيه وقول المتهم غير مقبول ولنا ما قدمناه من الدليل في قوله فنجعله مضمونا
ولو ابق الرهن فجعل بالدين اي جعله القاصي مستوفيا بالدين واسقط به **ثم عاد** الايق
اعدناه رهنا لان قبض الرهن انما يكون استيفا حقيقته اذ اهلك ولما علم ان هلك بغير محو
 على الرهنية **لا ملكا للمدين** يعني قال زفر عاد ملكا للمدين لان القاصي ملكه اياه فصار
 كالغصوب اذا ضمنه القاصي بعد اياقته **عاد ولو هلك الرهن في يد المرتض بعد**
ابرايه اي ابرا المرتض **الراهن من الدين اهدرناه** اي الارافلا يضمن المرتض شيئا
 من الرهن وقال زفر يضمن قدر الدين اذا كان قيمة الرهن قدر الدين او اكثر منه فاما اذا
 كان القيمة اقل من الدين لا يجب عليه الا قدر قيمة الرهن كذا في المصنف وكان عليه ان يبين
 كيفية الضمان له ان قبض المرتض استيفا من وجه فلما هلك بعد الابرام ذلك القرض فصار
 مستوفيا حقيقة من حين القبض فبرء مثل ما استوفى كما كان برده لو هلك الرهن بعد استيفاء الدين
 ولنا ان الدين صار بالابرا كان لم يكن واذا اطل الدين بطل الرهن فلم يكن قبضه قبض استيفا بل
 كان امانة بخلاف ما اذا هلك الرهن بعد استيفاء الدين لان قبض الرهن استيفا موقوف فاذا
 هلك الرهن تقرر ذلك الاستيفا وانقضى الاستيفا الثاني فيضمن ما استوفاه **او بعد بيع اخر**
بالدين يعني لو هلك الرهن بعد اداء دين المرتض متبرعا **او بمن عديم رد يجب** يعني رجل
 لو تبرع آخر بمن عديم اشتراه ثم وجد به عيبا فرده **او مهر ثم طلق قبل الدخول** يعني لو
 تبرع اخر باذا مهر امراته فطلقها زوجها قبل الدخول **فما جعلنا الدين** في المسئلة الاولى
والثمن في المسئلة الثانية **وتصفه** اي نصف المهر في المسئلة الثالثة **للمتبرع لا الراهن** **والشري**
والزوج يعني قال زفر الدين في الاول للراهن والشئ في الثانية للشري ونصف المهر في الثالثة
 للزوج فبرجع عليها لان المتبرع لما قضى هو لا صار ما اداه هو ولا ولنا ان الدين لما سقط بهلاك
 الراهن تبين ان المتبرع ادي دينه غيره واجب فوجب الرد اليه بخلاف القضاء بامرهم لانه
 يرجع عليهم فملكوه بالضمان اقول قوله او بمن عديم معطوف على قوله بالدين فيكون التقدير لو
 هلك الرهن بعد تبرع اخر بمن عديم او مهر والمعنى ليس كذلك اذ الرهن ليس موجودا

الاخير من يشعره شروح المنظومة وشرح المص ولوقال وكذا الولدي بن عبد الله بن ابي بكر كان
 المتن موافقا للشرح ويجعله اي ابو يوسف ما اعطاه المديون دابته **ودبحة قوله اسلكه**
حتى اوفيك اي اعطيك حقتك وقال هو رهن لا ودبحة له ان اعطاه عتلا لاداع
 والرهن فنثبت ادانها وهو لا يداع ولما ان مقصوده وجود الحبس منه اى وقت الاكل
 وهو معنى الرهن يكون رهنا اذ العتق للعائ **ويطالب المرهق الراهن بالدين** وان
 كان الرهن في يدك لانه للاستيفان فلا يمنع مطالبة الدين **وحبس به** اي المرهق الراهن
 بدنيه لانه جزا الظلم مطلة ثم اذا طالب المرهق بومر باحضار الرهن وان كان في غير بلد
 العتق ليعلم انه باق اذ لو كان هناك بصير مستوفيا مرتين اذا قبض الدين اذ كان الرهن
 في يده واما اذا كان في يد عدل لا يومر باحضار لان الراهن لم ياتس عليه ووضع في يد غيره
 وان كان له حمل ومونة لا يومر المرهق باحضار لانه عاجز عنه بل التخله فيه كافية **وليس عليه**
التكليف من البيع اي ليس يجب على المرهق ان يمكن الراهن من بيع الرهن الا لافاء اي لا يفي
 الدين من مثله لان حكم الرهن الحبس الي ان يتقضى تمام الدين **لكن اذا قضاه** اي الراهن الدين
سأله اليه اي الرهن الى الراهن لو صول حقه اليه ولو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل
 تسليمه الي الراهن استرد الراهن ما قضاه لصيرته المرهق مستوفيا عند هلاك الرهن بقضه
 السابق ويكون استيفاء بعد استيفاء وهذا لان الرهن مادام في يد المرهق يكون مضمونا عليه
 وان استوفى الدين وكذا لو هلك بعد ما قضاه الرهن مادام في يده **وحفظه** اي المرهق
 الرهن **بنفسه وروجه وولده وخادمه** لانه كالودبحة في يده **وهما في عياله** اي
 حال كون ولده وخامته في عياله فلا يشترط في المراه ان يكون في عياله ولا في الابن الصغرة
 والمعنى فيه المساكنه ولا يمنع بالنفقة حتى ان المرأة لو دفعت الي زوجها لا يقض وجميع
 الخاص كولد الذي في عياله **فان حفظه بغير من عياله او اودعه بغير المرهق**
 لان المالك ما اذن في ذلك **ولو ارضاه ما قسم فدفعه احداهما الى الآخر فهو ضامن**
 عند اي حين **النصف** اي نصف الرهن اذا هلك وقال لا يقض في يد من يقسم لانه لو دفعه ما
 لا يقسم لا يقض اتفاقا لما قيس ما يقسم على ما لا يقسم وله انه دفع الامانة الي من لم يرصني
 المالك بحفظه فيضمن كما لو دفعه الي اجنبى بخلاف ما لا يقسم لان المالك قد رصني بحفظ احداهما
 كل الرهن لانه يعلم انما لا يجزئان غل حفظه **ايما ولا تنتفع** المرهق من الرهن **بركوب**
ولا ليس ولا استخدام ولا ملكي لان حق المرهق انما هو في حق الحبس لانه الانتفاع **الا**
باذن اي باذن الراهن ولو هلك الرهن حاله استعماله باذنه هلك امانته ولو هلك بعد
 هلك بالدين بخلاف الغاصب اذا انتفع باذن المالك فلهلك المخصوص لا يضمن سواه كحالة
 العمل او بعه كذا في الجاه الكبير **ولا يبيع** المرهق الرهن **الاستيلاء** من الراهن فيكون وكلا

المسائل

عنه في البيع **ولا يجر ولا يعبر** لعدم ولايته على تسليمه غيره عليه **وان فعل** ما ليس له ان يفعله
كان متعديا حتى لو اراد منه خاتما ففعله في خصم يضمن لانه استعمال عادة وان فعل في غيره
 من الاصابع لا يضمن لانه من باب الحفظ وان لمسته المرهق في اصبعها اية اصبع كانت لان
 الشئ ليس كذلك وهو رهن سيفين فتقلدها المرهق ضمن وفي الثالثة لا يضمن لان العادة جرت
 بين الشجعان بتقلد السيفين في الحرب دون الثالثة **فيضمن** المرهق اذا هلك الرهن بعد
 التهدي **جميع قيمته** امانة مقدار الدين فلا يضمن عليه ضمان الرهن وامله الزائد
 عليه فلوجود التهدي ثم ان قضى القاضي بالقيمة من خلاف حبس الدين يكون رهنا مكانه وان
 قضى من جنسه وقد حل الدين يكون فضا صا بمجرّد القضاء وان كان الدين موجلا يكون رهنا
 مكانه الى حلول الاجل **وان استعان الراهن لبيدته وقضه خرج من ضمان المرهق**
 حتى اذا هلك في يد الراهن هلك بغير شي لفوات القبض عنه لكن المرهق احق به من سائر
 الغرما اذا مات الراهن والرهن في يده لان المرهق كان سبيل من استرداده في حياته
 فكذا بعد وفاته كذا في الحانية **ويعود الضمان الى المرهق لاسترجاعه** اي لرجوعه
 واخذ الرهن من الراهن لان حق الرجوع لم يكن فانتاعن المرهق فتي رجوع عاد الرهن بصفته
 فبعت قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول **ولو دي** المرهق **اجرة** **بعت الحفظ** اي حفظ
 الرهن وان كان في قيمة الرهن فضل لان اجرة البيت بسبب الحبس وحق الحبس في الكل
 ثابت له **والحافظ** لان حبس الرهن حقه فاحتاج اليه في حفظه يكون له **وحمل الاتق** اي
 يودي جعله لانه هو المحتاج الى اعادة يد الاستيفاء فمسته يكون عليه حتى اذا كان في قيمة الرهن
 زائد اعلى الدين فحمل قدر الزائد يكون على الراهن وكذا الدراواه والقدام من الجناية
 مستقسم على المضمون والامانة **ويفق الراهن عليه** اي على الرهن لانه ملكه فاحتاج اليه
 في بقائه من الكسوة وغيرها يكون عليه كذا في اجرة سقى البستان وتلقيح التلة والقيام بصلحه
 وتوازي الراهن عن الاتفاق امر القاضي المرهق بان ينفق عليه ثم يرجع على الراهن امر القاضي
 المرهق وان هلك الرهن لانه لا يكون رهنا بالنفقة كذا في الخلاصة **وتودي اجرة الراعي**
 لان الواشي انما يتقي بالرعي **والخراج** لانه من موهن المالك **فصل** فيما يجوز رهنه ولا يرهق
 به وما لا يجوز **ولا يجزئ رهن المشاع** سوا احتمال القسمة ولا وقال الشافعي يجوز وهذا
 الخلاف بناء على اختلاف الاصطلاح في حكم الرهن فعدنا كان حكمه دوام الحبس وهو غير متصور في المشاع
 اذ لا بد فيه من المهايأة فلم يجوز رهنه واما هبة المشاع فيما لا يقسم فاما جازت عندنا لان حكم الهبة
 المالك والمشاع يقبله وجاز رهن المشاع عنده لان حكمه تعيينه للبيع وبيع المشاع جائز **وطر اعلى**
 اي الشيوع على الرهن بان تقاسم العتق في نصف الرهن المقبوض او في نصفه باذن المرهق **بحكم**
بقائه اي ابو يوسف يقي حكم الرهن في الباقي **وافسده** له ان البقا سهل من الابدان

وقال الموهن الاول ولو كان
 مكان الرهن غصب فبيع
 المقبوض عند المقتضى
 غصبه القاصد فعلى الموهن
 غصبه م

ع

بعضه كاشيوع الطاري على الهبة ولما ان المشاع ليس محل للرهن فلا بد ان يبقا فيها مرجع الى
المحل سواء كان محرمه في النكاح بخلاف الهبة فان المشاع قابل لحكمها وهو الملك ولهذا صرح المرجع
في بعض الهبة **ولا يرهن ثمرة بدون ثمنها ولا ثمن بدون الارض ولا الارض بدون ثمنها ولا ثمن بدون ثمنها**
لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقه ولا يمكن قبضه بغيره
وحده فاشبهه الشارع وهذه الاحكام كانت مفهومة مما سبق من شرط قيد المجوز والمفرد في تمام
عقد الرهن لكن صرحها توضحا وكورهن خلا بلاد كثر ثم صرح بكون الثمن رهنا تبعا وكذا
الزرع والبناء يدخل في رهن الارض تبعا ولو رهن دارا لا يدخل المشاع في رهنها الا بالذکر لانه
ليس ببيع **ولا بالامانات** اي لا يصح الرهن لها لان قبضها غير مضبوط فلا يكون حكمه كحكم الرهن
والدرك اي لا يصح ان ياخذ المشتري من البائع رهنا بالثمن الذي اعطاه خوفا من استحقات
المبيع فانه باطل حتى لا يملك حبس الرهن لان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الوجوب **واجترأه**
اي الرهن **براس مال السلم وثن الصرف والمسلم فيه** وقال زفر لا يجوز لانه لا يصح صار
مستوفيا بصلائه في مجلس العقد وهو استدال لعدم المجامعة وهو غير جائز ولنا انه لما
يصير مستوفيا باعتبار ماله والمجامعة ثابتة بذلك الاعتبار فلا يكون استبدال الفجور بالرهن
فما كسرا لا بدون **فان هلك الرهن في المجلس ثم الصرف والسلم وصار المرهون مستوفيا**
ثم الصرف وراس المال حكما لا نفاهم فيقترقا الا عن قبض حكيم **وان اقرقا قبل الهلاك** اي
هلاك الرهن **بطلا** اي الصرف والسلم لغوات شرط صحتها وهو القبض في المجلس **وان**
هلك الرهن وهو بالسلم فيه بطل السلم يعني صار مستوفيا للمسلم فيه فاذا استوفاه
بطل السلم والطلاق البطان عليه تسامح ولو تقامحا السلم بالسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس
المال استحضارنا لانه بدل المسلم فيه فقام مقامه ولو هلك الرهن بعد التفاسخ فلهلك بالسلم
فيه لانه كان رهنا به وان صار محبوسا براس المال فيجب على رب السلم ان يدفع مثل المسلم
فيه الى المسلم الا وحذر اس المال لان حكم الرهن باق الى ان يهلك فلهلك صار رب السلم
مستوفيا للمسلم فيه حكما ولو استوفاه حقيقة ثم تقايلا لزمه رد المستوفى واسترداد اسر المال
فكذا هذا **ولا يصح رهن البائع عند المشتري شيئا بالمبيع** لانه غير مضبوط كما سبق بيانه
في قوله **ولا يصح الا بالذون والاعيان المضمونة فلو هلك رهن المبيع فخير شي** لانه امانة في
يد المشتري **ولا رهن الحر المصدر مضاف الى منعه والمدر والكاتب وام الوالد**
لان حكم الرهن ثبوت بد الاستيفاء حكما لا يطرح هو لا للاستيفاء حقيقة فلا يصح للاستيفاء حكما
وجوز رهن النقدين والحمل والوزون لانها محل الاستيفاء **فان وهنت بحبسها**
كان هلاكها بمثلها وسقط الجوده اي اعتبارها لاقية لاقية لها عند القابلة
بحبسها في الاموال الربوية او رد المسئلة على صورة الوفاق لكن هذا قول ابي حنيفة وعليه

السلم

المسئلة التي بعدها وكأنه ترك التشبيه على الخلاف اعتمادا على ما ياتي بعد فجوز ان يراد من
الجوده جوده الرهن وهو الظاهر ولورهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمته
ثمانية دراهم بعشر فملك فهو لها يعني يصير دين العشر مستوفيا بالقلب المالك عند ابي
حنيفة **وقال ايضا قيمته ذهبا فيكون رهنا مكانه** اي مكان القلب قيد بان تكون قيمة القلب
اقل لانها لو كانت مساوية للدين او زائدة منه سقط به الدين اتفاقا واراد بقوله بعشر عشرة
دراهم لان الدين لو كان عشرة دراهم بعشر قيمته اتفاقا وتبعه هلاك القلب لانه لو اكسر
فهو على التفاصيل كما سيجي لها انه لو اعتبر لوزن بطل حق المرهون في الجوده فتضرره الرهن
ولو اعتبر القيمة يصير العشر مستوفاه بثمانية وهو ربا فيضمن قيمته من خلاف حنيفة فجعل مكانه
كالقبض على سوم الشري والعصوب له ان ضمان الرهن ضمانا استيفاء والاستيفاء يكون بالوزن
والجوده غير معتبر في الاموال الربوية ولهذا لو اخذ الدين رهنا فامكان الجاهل ان يصير مستوفيا
حقه **ولو تساوت القيمة والوزن** كما اذا رهن اربوب فضة قيمته عشرة دراهم وزنه كذلك
فانكسر القلب عند المرهون فالتقصت قيمته خير محمد الراهن بين فله بالدين او
جعله به بالجر عطف على فله يعني قال ان شئت انك الرهن ناقصا بكل الدين وان شاعله
مضمونا بالدين انما اردنا من الدين كله لان فله بحضر الدين له صاب الجوده غير جاز اتفاقا
اذ الجوده على الانفراد لا قيمة لها **وضمان قيمته ذهبا وجعله رهنا مكانه وملك المرهون المكسور**
بالضمان اقول لو قال وجعله به لكان اولى لان بين تقضي شيئين ولو جعل او تعيى الواو
هم لا يلوح في نقله من الواو الى الواو في اوفاءه وكان المناسب لما قبله ان يقول وخير بين فله ويضمن
قيمته لان التحبير ثابت عندها ايضا اذ جبر الراهن على الفكاك بكل الدين او منعه عنه غير جاز
اتفاقا لتضرر بقوات حقه في الجوده او عدمه من البين التحبير لظهوره ونقول جعله به وضمانه
قيمته اعلم ان قوله ذهبا قيد اتفاقا لان قيمته قيمته من حنيفة جاز ايضا لانه لو كان هلكا حقيقة
لصار مضمونا بالدين ولم يضمن قيمته اتفاقا فلذا اذا اكسره هلك حكما ولما ان الرهن انما
جعل بالدين اذا هلك وجب عليه قيمته فيتع المخاصة بين الدين وهما عين الرهن فقيمة
فليت جعل بالدين فتعين ان يضمن قيمته **او كانت القيمة اي قيمة القلب الذي كان رهنا بعشر**
ووزنه عشرة اشئ عشر درهما بجوده وصياغته **وانقص اي القلب في القيمة بالكسور**
تعلية اي على المرهون ضمان قيمته ذهبا ويكون رهنا مكانه عند ابي حنيفة مثلا اذا كان
مثقال ذهب مشتري بعشر دراهم يضمن المرهون قيمة جميع القلب مثقالا وخمس مثقالا فيكون
رهنا مكانه وملك المكسور بالضمان فاذا ادى الراهن الدين باخذ هذا الذهب مكان
القلب الا ان يرضى الراهن بقبول المكسور مع التقصص **ويضمنه ابو يوسف قيمة خمسة اسد**
وهي ثمانية دراهم وثلاث دراهم **وجعله اي المضمون مع سدس القلب** وهو درهم

وثلاث درهم وهذا طريق معرفة ان يقدّر كل درهم ستة اجزاء فاسد اس عشرة دراهم يكون
 عشرة كوز در حافيتي عشرة اسداس وهي ثلثا درهم فتي نقصت من العشر ودرهما وثلثي درهم باقي ثمانية دراهم وثلاث
 درهم وهي خمسة اسداس القلب فان قلت اذا كان سدس القلب رهنا وخمسة اسداسه
 ملكا للرهن فالضمان يلزم رهن المشاع وهو غير جائز قلنا بغير ذلك السدس حتى لا يفي
 الرهن مشاعا لان الشيوع الظاري في ظاهر الرواية كالشيوع المقارن وعن ابي يوسف
 ان الشيوع الظاري لا يمنع الرهن عند فلتحتاج الى الاقرار **وقال محمد بن النقص**
الكسر من قيمته سدسا وهو درهمان او اقل من السدس اجزا الرهن على الكال كجميع الدين
 لان الجودة او الصياغة تابعة للاصل والامانة في الرهن تابعة له فيصرف المصنوع
 او لا الى الجودة والى هي امانة لان الاستيفاء يقع بالمضون لا بالامانة فتعين الثمن ان
 يكون مضافا للهلك كالريح في المضاربة فيجوز الرهن على الكال لانه لم يفتقر من الاصل
 شي **او زاد النقصان على السدس بان ينقص اكثر من درهمين افلك به او جعله بالدين**
 يعني الرهن مخبر ان شئت افلك الرهن بنقصانه بكل الدين وان شئت جعله بالدين كله
 اعتبارا بحال الكسر ولا يجبر على الكال لان الاصل انقص فلما جبر على الكال نظر
 ولا في حيفه هو الوزن بقدر الدين ويتبعه جودة ذلك الوزن المضون اذ لا قيمة للجودة على
 انفرادها فاذا صار الاصل مضمونا استحال ان يكون التابع امانة فتكون القيمة مضمونة بها
 للوزن ولا يبي يوسف ان الجودة او الصياغة متقومة في ذاتها ولهذا يعتبر من الثالث كما لو بيع
 عين االية فتجعل كالعين وزيا وتفا كزيادة وزن فصار كانه رهن اثني عشر درهما بعشر دراهم
 فيكون خمسة اسداس القلب مضمونة فقط لانها بقيمتها تبلغ قدر الدين والباقي من الوزن
 والجودة يكون امانة فنفس نقصان القيمة وهو درهما على العشر فيصيب كل درهم خمس
 فيصير خمسة اسداس القلب ثمانية اخماس وثلث خمس خمسة اخماس منها يكون درهما
 واخماس ونصف خمس يكون نصف درهم بقي من الاخماس نصف خمس وثلث خمس ونصف
 خمس مع ثلثة كون سدسه مثلا خمس خمسة عشر ثلثة ونصف ذلك الخمس مع ثلثة كون اثنين
 ونصف وهو سدس خمسة عشر واذا ضم السدس الى النصف يكون الثلثين فصار حصة الجودة
 الدرهم والثلثين فاذا ضمت الى الاصل يكون المجموع عشرة دراهم فضمنه دينار فقط ويكون
 مع سدس القلب رهنا اعلم ان التقاوت بين القولين ان ابا يوسف جعل سدس القلب للاهل
 وهو المعنى سدس دينار لان كلامه من التقديس في معنى الاخرة التقييد للقيمة فصار القلب
 في المعنى مضمونا عند دينار وسدس دينار وعند الامام دينار وخمس دينار وسدس التي
 اقل من خمسة اما توضيح كونه في معنى سدس دينار فهو ان كل دينار اذا بيع بعشر دراهم كان
 درهم مضمون بعشر دينار وثلاث دراهم مضمون بثلثي عشر دينار والعشر مع ثلثي العشر يكون

قال الهلاك
 ان المضمون
 الجودة
 قد ذكر
 في شرح
 في حاشية
 في حاشية

اسداسا مثلا العشر من ثلثين له وثلثا العشر اثنان فاذا ضم ثلثة الى اثنين يكون خمسة وخمسة
 سدس الثلثين وهذا التفاوت نشأ من ان حصة الامانة من الجودة وهي ثلث درهم
 لم يضمن محمد بن ابي يوسف لان حصتها من الاخماس كانت خمسا وثلثا خمس وخمس التي مع
 خمسة يكون ثلثة **ولو كان وزنه اثني عشر دينارا او قيمته ثلثة عشر دينار او كان رهنا**
بعشر دينار فالتسوية القلب اية للرهن عند ابي حنيفة فله بالدين او تضمنه خمسة
اسداسه نصف وجعلها مع سدسه اي للرهن ان يجعل تلك القيمة مع سدس القلب
رهنا لان الجودة عندك لا تعتبر على الانفراد وانما يضمن في ضمن الموزون واذا ضم الجودة
 على الاصل وهو اثنا عشر دينارا يصل الى كل دينار نصف سدس دينار فيصل الى الامانة
 سدس دينار والى المضمون خمسة اسداسه فقيمة خمسة اسداس القلب مائة درهم اذا بيع
 كل دينار بعشر دراهم او قيمته خمسة اسداس الجودة وهو دينار ثمانية دراهم وثلاث دراهم
 لان خمسة اسداس ستة دراهم وخمسة اسداس ثلثة دراهم يكون درهمين ونصفا فحصل
 سبعة ونصف درهم وبعد طرح السدس من الدرهم الباقي هي خمسة اسداس واذا ضم الثلثة
 منها وهي نصف درهم الى المجموع كون ثمانية ويكون السدس ان الباقيان ثلث درهم فيصل
 مجموع المضمون مائة درهم وثمانية دراهم وثلث درهم فيكون رهنا مع سدس القلب وهو
 دينار **ونحوه** اي حكم ابو يوسف بغرامة الرهن وضمانه **عشر اجزا من ثلثة عشر**
 لان الجودة عندك كالوزن القايم فكله رهن قلبا وزنه ثلثة عشر فجعل كل دينار من القلب
 ثلثة عشر فحصل من مجموع القلب مائة وستة وخمسون فالمضمون منها مائة وعشرون
 وباقيها امانة لان كل ثلثة من ثلثة عشر امانة فاذا اعتبر كل ثلثة عشر منها دينار يصير
 للمجموع تسعة دنائير وثلثة اجزا من ثلثة عشر جزءا من دينار لان مائة واربعة منها ثمانية
 دنائير فيبقى ستة عشر فثلثة عشر منها دينار فحصل مجموع المضمون تسعة دنائير وثلثة اجزا من
 ثلثة عشر جزءا ولما ثبت ان الاصل لا يضمن بدون الجودة جعل الجودة وهي دينار ثلثة عشر
 جزءا كالاصل فضم عشر اجزا منها الى المضمون فكان جميعه عشر دنائير فضمنها مائة
 درهم فاعلم ان التقاوت بين قوليهما في الصورة ظاهرة لان الامانة عند الامام ديناران
 فقط وعند ابي يوسف ديناران وعشر اجزا من ثلثة عشر جزءا لما سبق ان الامانة عندك
 كانت ستة وثلثين جزءا فاذا قدر كل ثلثة عشر دينارا يصير كذلك ولكن التقاوت في المعنى
 قليل لان قيمة مجموع المضمون والامانة عند الامام مائة وعشرون وثمانية دراهم
 وثلث درهم وعند ابي يوسف مائة وعشرون وثمانية دراهم الا فرقا من ثلث درهم
 بانه ان الاجزا العشر التي هي امانة لو فرضت ثلثة عشر لكان دينار او صار قيمتها عقر
 دراهم فاذا جعلنا كل درهم منها ثلثة عشر جزءا صار مائة وثلثين فنصيب الى الاجزا

جزء

المضمون

خمسة دراهم
 ١

العشرة منها مائة جز وإذا قدر كل ثلاثة عشر جزا درهما يكون احد وتسعون جزا سبعة دراهم
والباقي وهو تسعة اجزا يكون ناقصا اربعة اجزا من ثلثة عشر جزا من درهم واربعة
اجزا انقص من ثلث درهم لان الاربعه من اثني عشر ثلث ومن ثلثة عشر انقص من الثلث
لجز قليل فالتفاوت بين الضامين لا يصل الي ثلثي درهم وهذا التفاوت تشا من عدم
تضمن اني يوسف حصته الامانة من الوصف وهو ثلث درهم كلمة المسئلة السابقة
هذا اضبط الكلام في هذا المقام يعون الملك العلام **واعتر محمد النقصان فاذا لم**
يرد النقصان على خيار اجبر الراهن على النكاح لان الجوده كلها امانة عنده فيصير
النقصان اليها ولا وان **زاد اقله بقضائه** ان رضيه او جعل خمسة اسداسه فقط
رهنا بدنيه واخذ السدس اعتبارا لالحالة الاكسار بحالة الهلاك **ولو باع عبد اعلى**
ان برهنه بالتمش شيا بعينه جاز البيع استحسانا لانه للتاكيد وهو كلام مقتضى
العقد قيد بقوله بعينه لان الرهن لو كان مجهولا لا يجوز للجهاالة ولو عين الرهن في المجلس
يرفع الفساد **فلو امتنع المشتري عن التسليم** اي يسلم الرهن **خيرنا البايع بين ترك**
الرهن ورضايه البيع بلا رهن **وبين الفسخ** اي فسخ العقد لانه فاق الوصف المرغوب
فيه ولم يكن راضيا به **الا ان نقض المشتري التمش او جعل قيمته** اي قيمه التي المعين
رهنا في لم يتخير لحصول المقصود وهو انتم او استيثاقه وقال زفر بجبر المشتري على التسليم
لانه مشروط اي البيع فصار من حقوقه كاو كالة المشروطه في الرهن ولنا ان الرهن تبرع من
الراهن ولا جبر في التبرع **ولو رهن عبدين بالف ففضي حصته احدهما** اي ما يخصه
اذا قسم الدين على قيمتهما **لم يقبضه حتى يودي الالف** بتمامه لان الرهن محبوس بمجموع
الدين فلو كان محبوسا بكل جز من اجزائه حثاله على قضا الدين فان هلك عنده بعد ما قضى
دينه بغير ما اعطاه كما لو كان واحدا من القتيه لورهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة فقطادين
ثم قال يكون الرهن رهنا بما في من الدين فيورهن بالخمسة حتى لو هلك برجع الراهن بدنيه
ولو سمي اي لكل واحد من العدين قسطا من المال اي من الدين **فاذا في قسطا**
اي قضى حصته احدهما **اجاز محمد قبض ما قابله** لتفرق عقد الرهن بتفرق النسبة وقال
لا يجوز حتى يودي الدين كله لان العقد متحد فلا تفرق بالنسبة اعلم ان ابا يوسف كان مع
محمد في هذا الاصل وهو ان عقد البيع في شيتين يتفرق بتفصيل الثمن لكن خالف اصله
في الرهن لانه للاستيثاق وهو ان يكون افرادا اتخذ عقدا لرهن فيهما واحتبس كل
منهما ليكون ادعى للقضا وكذا ان تعرف ان المذكور في المتن هو رواية الاصل واما رواية
الرياءات فري ان ابا يوسف مع محمد وهذه الرواية اصح كذا في التبيين **وحجوز رهينه**
عين واحده عند رجلين بدلين لكل منهما على الراهن سواء كانا شريكين فيه او لا فاذا انقضى

اصحها

احدهما دينه كانت رهنا عند الآخر لان الرهن اضيف الى كل العين بمجموع الدين في صنفه
واحدة واستحقاق الحبس لها واحد غير متجز ثم ينظر ان كان العين مما لا يتجزى لها دين
حبسها فكل واحد منهما له ثوبته كالعقد في حق الآخر وان كانت مما يتجزى وجب ان يحبس
كل منهما انصف فان وقع احدهما كله الى الآخر بضم الدافع عند اي حبيفه خلافا لما كان اذا كان
المودع اثنين والوديعه مائة قبل القسمة ذكر الصدر الشهيد هذا اذا اجل واما اذا
فصل وقال النصف يكون رهنا لهذا او النصف لذلك لا يجوز الدفع اتفاقا **وبعض كل**
منهما حصته منها اي من العين يعني ان الواجب على كل واحد منهما ان يضمن حصته اذا هلك
فبعض كل منهما مستوفيا حقه لان الاستيفاء متجز **ولو رهننا عبينا عند رجل بدلين** كان له **كل**
جان وصارت رهنا بكل الدين وتفرق المالكين لا يوجب شيوعا في الرهن لانه يجوز ان
يكون ملك الغنم هو يدين الغنم كما لو استعار فرس من **ولو برهن** اي اقام رجلا بينه
على انه وفلانا رهنا هذا الذي من فلان بكذا **او كذا فلان ومحمد المدعي عليه**
وهو الراهن كونه رهنا **يحل** ابو يوسف **برده عليه** اي برده ذلك الذي على المدعي عليه
لان دعواه انما يجمع في حق نفسه لانه حق فلان فيكون مشاعا فلا يصح رهنه **وحوله**
في يد المدعي مع عدله يعني قال محمد صح رهن ذلك الشيء وبفضي به المدعي وبوضعي
به ويد عدك **اي استيفاء نصيبه** اي ان يقضى المدعي عليه نصيب المدعي من الدين
فاذا قضا اخذ ذلك الذي لان البينة اتت دعواه في حقه وفي حق فلان وانكار فلان
انما يعتبر في حقه لانه حق المدعي فثبت حق المدعي في كل الرهن فلا يكون مشاعا
ولو برهننا اي اقام كل من رجلين بينه **على ارضانه** اي على انه الرهن هذا الذي من
فلان **والراهن ميت** اي حال كون ذلك الغلان ميتا **يطلبه** اي ابو يوسف كون
ذلك الشيء رهنا لان التضامية قضا بالرهن المشاع فيبطل كما لو رهننا غلبه حال حيته الرهن
هذا اذا لم يورثا فان ارثا كان صاحب التارخ الاقدم اولى وكذا اذا كان في يد احدهما
كان صاحب اليد اولى لان قبضه دليل على سبقه **وحوله رهنا بدين** وهو الاستحسان
وجهمه ان مقصود كل منهما بعد موت الراهن وهو الاستيفاء من الرهن بان يباع لديه
وهو قابل للشركة واما في حال حيته الراهن فمقصود كل منهما حبس الرهن والشيوخ مانع
منه وهو نظير ما رهننا على نكاح امرأه حية لا تقبل فاذا برهننا بعد موتها قبلت لان مقصود
المالك فيقضي لكل نصف ميراث زوج **ولو ارضنا ارضا بامانة فواعله من الدين**
وهو بيان لما اي بدلين تصادق المرهقان والراهن عليه **فقال احدهما** اي احد المرهقين
لاديين لنا عليه وانكر الآخر اي قال المرهق الآخر لاديين عليه **يطلبه** اي ابو يوسف
الرهن **واجاز** محمد حصه المنكر دليل كل منهما يعرف من تقر المسئلة السابقة وهو قوله

بحالهما وان اختلفا في الدفع والفداء فالقول لمن اختار الفداء وتيد بغيبة الراهن لانه لو كان حاضرا
وفداء المرهون بقي رهنا فكان متبرعا ولا يرجع اتفاقا ولو كان المرهون غائبا ففداء الراهن لا يجوز
متبرعا اتفاقا من الحقايق لهما ان المرهون متبرع في ذمته انضبط الراهن فلا يرجع عليه كما لو كان
الراهن حاضرا وتعدا الى المرهون محتاج الى فداء المضمون ولا يمكن ذلك الا بعد الامانة لانها
متصلة بالرهن وهو محتاج الى حبسه فلا يكون متبرعا لانه مضطرب بخلاف الراهن اذا كان
حاضرا لان الغاصبي يجبر على الفداء اذا دفع الامر اليه فلا يكون المرهون مضطربا ولا يرجع ولو كان
العبد مرهونا بالف وقيمته الف فقتله آخر اي عبد آخر قيمته مائة فدفع به اي دفع العبد
الجاني الى المرهون بسبب قتله خير محمد الراهن من فكه بالف وتركه بالدين او جبا
فكاه بالف له ان المرهون تغير في ضمان المرهون فصارها كامن وجه قايما من وجه تغيير
نظرا الى الجهتين كما يبيع اذا تغير في يد البائع او قتله عبد قيمته اقل من قيمه المبيع ودفع به المشتري
غير فكاه هذا ولما ان العبد الثاني قام مقام الاول دما وكما في كونه رهنا فصار كان الاول
موجودا فانتقلت قيمته بالسعر ولو كان كذلك لاجبوا الراهن على الفكاك فكاه هذا **كتاب**
الحجر وهو في الشئ المنع من التصرف حكما فبده لان الفعل الحتمي لا يمكن رده اذا وقع فلا يقو
الحجر عنه **بغير تصرف الصبي باذن الوالي** وهو الغاصبي ومن له ولاية النجاة في مال
الصغير كالأب والجد والوصي فلا يجوز باذن الأم والأخ والعمة وقال الشافعي لا يجوز اذ بالوصي
الذي يعقل البيع لانه لو لم يقبله لا يجوز تصرفه اتفاقا واذا بالتصرف ما هو متردد بين النفع
والضرر لان ما هو ضرر محض كالطلاق لا يجوز بالاذن اتفاقا وما هو نفع محض كقبول الهبة
يجوز بدونه اتفاقا له ان عقله نافذ لا يكمل بالاذن ولنا انه قادر على التصرف وقصانه
يجبر بالاذن **وبيع من العبد باذن المولى** لان حجب كان لحق المولى يختص بما فعه فاذا
اذن فقد رضي بابطال حقه **ولا يبيع التصرف من المجنون** وهو الذي لا يعقل اصلا **عالة**
اي باذن المولى وبغير اذنه اهليه له اصلا لفقدان عقله واما المجنون الذي يكون قليل الفهم
مختلطا الكلام الا انه لا يضرب ولا يشتم تصرفه صحيح بالاجابة ويقال له معنوم **ومن فقد**
من هو لا اي من افراد الصبي والعبد او ذكر اجمع واراد منه التثنية كما في قوله تعالى فقد
صفت قلوبكما **بيعا او شرا** اي ثبوت حكمه وهو التملك **اجيز للصلي** اي اجازة المولى او
المولى اذا راي فيه مصلحة **والا** اي ان لم ير فيه مصلحة **فسخ** قيد بقوله فسخ احتراز عن
الهرول لانه لا يقصد به الحكم واشار الى ان كلامهم انما يجوز تصرفه اذا عفا البيع بانه
اذا عفا جالب للتمس وسالب للمبيع والمشرع بعكسه وبان الغبن الفاحش فيه مخير من اليسير
ولو باع صبي محجور ثم بلغ طبا ان اي اجازة بيعه **اجزاه** وقال زفر لا يجوز لان بيعه
كان موقوفا على اجازة وليه فلا يفسد باجازه نفسه ولنا انه لما بلغ صلا قادرا على ايجاد العقد

فقد رتبته على تنبيه اولى **ولا يصح اقرار المسمى والمجنون** لثبوت نقصان عقلهما ولا يقع
طلاقهما لقوله عليه السلام كل طلاق واقعه الاطلاق الصبي والمعتق **ولا اعتناهما** لانه معترق
محضة في حقهما فلا يؤثر فيه الاجارة **ولزمهما ضمان ما اتلفاه** لان اعتبار العمل لا يتوقف على
القصود كالنكاح اذا انقلب على مال انسان فالفه يضمن وفي الخاتبة اذا استقرض من القضي
مالا فانلفه لا يوجب فيه في الحال ولا بعد البلوغ لانه ليس من اهل الالتزام **وبين طلاق العبد**
لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكانت شيئا الا الطلاق **وينفذ اقراره على نفسه** وكذا اعتبر
استقراره لقيام اهليته وكونه مكلفا **ون مولا** اي لا ينفذ اقراره على مولا لان اقرار
الانسان على غيره غير مقبول الا بولاية ولا ولاية للعبد على المولى حتى لو اقر المولى على عبده الغير
المذنب صح اقراره وصار كقرار العبد نفسه الا ان عزم اقرار العبد متقدم على عزم اقرار
المولى عليه **ولزمه المال بعد العتق** لان المانع عن ادائه ارتفع بعده **والحد والنفقة**
في الحال يعني اذا اقر بما يوجب الحد او النفقة لزمه في الحال ولم يوجب له ما بعد
العتق لانه بقي على اصل الحرية في حقهما لا ينافي من خواص الانسانية وهو ليس بمملوك من حيث
انه ادبي الا ان حضرة المولى ليس بشرط في اقراره ولو لم يقرر ذلك انتمت عليه البيعة فحضر
المولى شرط عند اي حنيف ومحمد ولو استهلك ما لا يواخذ به في الحال ولا يصح اقرار المولى
لها عليه فينفذ اقرار العبد فيهما ولا يعتبر بطلان حق المولى لانه ضمنى **ولا يحجر على الفاسق**
المصلحة لماله مطلقا اي سوا كانت فسقه ظاهرا او اصليا وقل الشافعي يحجر عليه زجر الله
الفسق كما يمنع عن الشهادة والولاية للزجر ولنا انه اذا كان مصلحا لماله يكون الرشيد ما يورث
منه فيدفع ماله اليه لقوله تعالى فان استتم منه رشدا فادفعوا اليهم اموالهم المراد منه ان
في المال اجماعا فلا يكون الرشيد في الدين مراد الا ان المشروط رشدا واحدا **والحر البالغ العاقل**
لا يحجر عليه عند ابي حنيفة **للسفه** اي بصبر ورته سفيها بعد البلوغ والسفه هو العمل بخلاف
موجب الشرع **والتدبر** وهو ان تلفت ماله لا لغرض او لغرض لا يجد العقل من اهل الديانة غرض
كشغل الكمام الطيارة بمن غال ونحوه **ونصرته جائز وان خلا عن مصلحه** عند ابي حنيفة لان
السفه مكلف عاقل وفي حجه اهدار الادمية وهو اضل من تدبر ماله فلا يحجر عليه الا ان
يكون ضرره عاما كالطبيب الجاهل والمفتي الماخذ وهو الذي يفتي عن جهل او يعلم الناس
الحيل والمكاري الفلس **وقال لا يحجر عليه** زجر الله كالمصبي اراد به نصرا فاحتمل الفسخ كالباع
والشرا واما ما لا يملكه كالكاح فحجر غير جائز اتفاقا اما عنده ظاهر واما عنده فان
كلام السفه كالحازل من جهة مخرجه على غير نفع العقل فالا يورث فيه اطلاق لا يورث فيه الحجر **وتوقف**
نصرته على اجازة الحاكم لانه نصب ناظر فان راي فيه مصلحه اجازة والا فلا واما لو
نصرته ماله قبل الحجر لا يجوز عند محمد لان السفه كالبصاع عنده ويجوز عند ابي يوسف لانه

كالمدون

كالمدون لا يحجر الا بقضاء القاضي اقول لو قال وقال لا يتوقف نصرته على اجازة الحاكم ولم
يرد قولهما في المسئلة الاولى لكان اولى واوجز لان قولهما كان في طرف الاثبات من
قول ابي حنيفة **وتوقف العتق ويستسقي العبد** لان الحجر عليه كان نظرا له فلما لم يكن رد
اعتاقه وجب على المدبر رد قيمته نظرا له **وبحوز نكاحه** وان تزوج اربع نسوة وتزوج كل يوم
واحدة فطلقها لانه من الخواج الاصلية **وتسمية المهر** اي مثله لانه من ضرورات النكاح
ومطل الفصل عن مهر المثل لانه لا ضرر فيه ولا مصلحة **وتخرج زكوة** اي زكوة السفيه
الا ان القاضي يدفعها اليه ويبيعه معه امينا يصرفها في مصرفها لان الزكاة عبادة ومن
ضرورتها التبرع **وينفق على اولاده وزوجته ودوي ارحامه** لان السفه غير مانع من اجبا
حقوق الناس **ولا يمنع من فرض الحج** لانه واجب بايجاب الله تعالى لا يصحبه حتى لو حلف
وحنث او ظاهر امرانه لا يحضر للمال بل بالصوم لانه مما يجب بفعله **ومن عمر واحد** لا احتلا
العلماء وجوبها **ونفق عليه في الطريق نفقة** يعني يصرف القاضي نفقة السفيه الى امين تنفقها
عليه حذر ان اسرافها يعطى ما يلزمه مما لا يتم فيه كفارة الاذي ودم الاحصار ولا يعطى
ما يلزمه بقضا عليه حذر اجنانية في ارحامه **وتنفذ وصاياه في الرب** جمع فريضة وهو ما
يتقرب به الى الله **من الثلث** لان تنفيذهما نظر اليه من تحصيل الثواب في الآخرة والثالث
في الدنيا فيد بالقراب لانه في غير القرب لا ينفذ **والبالغ** حال كونه **غير رشيد** اي سفيها
يسلم اليه ماله عند ابي حنيفة **خمسة وعشرين سنة** يعني يحجر القاضي عن ماله فاذا بلغ ذلك
السن يسلم اليه **وان لم يوش رشدا** لان المنع كان لرجاء التاديب فاذا بلغ ذلك السن ولم
يتادب انقطع عنه الرجاء غالب فلا يمنع للحجر بعده **ولا يمنع** اداى لاسلم اليه ماله **حتى يوش رشدا**
ولا يصح نصرته فيه ادا لان علمها هو السفه فلا بد ان يفيها ما يعنى السفه كالبصا **وبلغ الغلام**
باحتلام واحمال اي بجعله امرأة حلي **وانزال والا** اي ان لم يظهر من هذه العلامات شي
فهو اي بلغ الغلام ثمان عشرة سنة عند ابي حنيفة لقوله تعالى ولا تقر بامال القيم الا بيمين
هي احسن حتى يبلغ اشده فشر ابن عباس ثمان عشرة سنة **والجارية** اي بلغ الجارية **سبع عشرة سنة**
وتحل والا فهو اي ان لم يظهر من هذه العلامات نبوغ الجارية **سبع عشرة سنة**
لان نشوا لاناث وبلغن اربع سنة عن ذلك بسنة **وقد راه خمس عشرة سنة** اي في
بلوغ الغلام والجارية **وهو اي قولهما رواية** عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان العادة جارية
على ان البلوغ لا يتاخر عن هذه المدة **واذا ادعى الزاهق مبرا** اي من قرب الاحتلام من الغلام
والجارية وهو من ستة اثنا عشر سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية **البلوغ صدق** لانه امر
لا يعرف الا من جهته ولا يكذب الظاهر **والمدون** لا يحجر عليه عند ابي حنيفة وان طلب غرامه
الحجر عليه لان فيه اهدار الادمية فهو اضل من المدون **بل يحبس ابد البوا** اي دينه بالاستقراض او بيع ماله

مسئل

ودفع عن غمها به ظلم مطلقه **ويقتضي عنه** اي يقتضي القاضي دينه من ماله يعني امره اتفاقا
للتجاس **دينه وتقدم** كما اذا كان ماله دراهم ودينه دراهم والمهر ايضا ان ياخذ به لا
رضا المديون اذا اراد في يد جرحه **وباع احد القدين بالآخر** يعني اذا كان له دينان
ودينه دراهم او بالعكس باع القاضي احدهما بالآخر لا بقاديه اتفاقا اميلا من جوارحه واما عند
فعله **استحسانا** وكان القياس ان لا يجوز له ذلك كما في العروض وجه الاستحسان ان
التقديس جنسان صورة وجنس واحد معني من حيث ان كلهما وسيلة للاعتبار الاول
لم يجوز للدين ان ياخذ احدهما مكان الآخر جبرا والاعتبار الثاني جاز القاضي ان يقتضي
به دينه عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض متعلقة باعيانها **وقالا بحجر عليه لطلب**
الغرماء فمنع من التصرف لان في حجر نظر الغرماء **وباع ماله لامتاعه** اي بيع القاضي ماله
المديون الحاضر لادائه ان امتنع عن البيع كما اذا اسلم عبد ذي واسعة الذي عن يده باعه
القاضي فيبيد ابيع المديون لامتاعه للقلب ثم يعرفه ان لم يفت منها بالدين لا يضاعف
للقب ثم يحضر فيدنا المديون بالحاضر لانه لو كان غايلا لايبيع القاضي ماله اتفاقا اول
كلامه سو ترتيب لان اذ الدين عند التجاس ويبع احد القدين بالآخر اتفاقا ذكرها بين
قول اي حنيفة واردا في قولها عنه ولو قال المهر والمديون بحجر عليه بطلب
الغرماء ولا يباع ماله لامتاعه كان اخصر واسنى وعن ارداف قولها اعني **ويقسم ثمة**
بين الغرماء بالحصر اذ باعه المولى او القاضي اتفاقا **وان اقر المديون بدين رجل وهو**
مخوّل لزمه ما اقر به بعد قضا الدين لان المديون لما حجر الغرماء خلق حقهم بما في يده
فلا يملك ابطاله بالافرار لغرمهم لكن نفذ اقراره على نفسه اعلم ان اقراره بحاله المحرم من الصور
المخالفه ذكر في المحيط بفتح اقرار المحرم عند اي حنيفة ولا يصح عندهما مال الذي في يده
وانت ترى ان المصنف اورد بصيغة الوفاق وفيه اشار الى انه لو استفاد مالا آخر
بعد اقراره بدينه وتبرعته فيه لان حقهم يتعلق بالمال القابل للاستفاد فيد بالافرار
لانه لو استفاد مالا لغرمهم فله ان يشاركهم فيما في يده لان الحجر انما ثبت في القول لا
في الفعل وكذا لو تزوج امرأة بمهر مثلهما فلها ان تشاركهم فيه لان النكاح من جوارحه
ونفق على المفلس المديون المحرمين ماله واولاده وزوجته وذوي ارحامه لان
حقوقهم مقدمة على حقوق الغرماء **وحبس لطلب الغرماء حبسه وانكاه المالك**
فيما التزمه اي في كل دين التزمه **بعقد كالمهر والحالة اوزمه بدل مال** اي لزمه
عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبدل القرض يعني الحاكم بحسبه في هاتين الصورتين ولا
ملتفت الى انكاه وقوله لا مال كي لظهور مطلقه امانى الاولى فلان اقامه على العقد باحتيا
بدل على غناه واما في الثانية فلان ما في يده من المال يدل على غناه **وفي غيرها** اي في غير

من اذ لا اصحاب الدين
في طرق من ماله

هذه

هذه من الدين كدين عوض المصوب وارث الجانية اذا المالك المديون المالك انما يحسه
الحاكم **بالبينة** يعني بعد ما يقيم الغرماء بيته بان له مالا ولا يحسه قبله لعدم الدليل على ساء
حتى يظهر اقله وهو متعلق بقوله بحسب **بينة** اي بان يقول الشهود انه فقير لا تعلم
له مالا سوى كسوته لفظ الشهادة ليس بشرط فيد وقيل شرط **او معنى شهرين او ثلثة** على
اختلاف القولين **او ما يراه الحاكم في الصحيح** يعني ظهور افلاسه برأي القاضي اصح
الاقوال لاختلاف احوال الناس في الحسب وتحمل الشدة واذا ظهر افلاسه والدين غائب
ياخذ منه القاضي كماله يخرج من الحبس ولو اقام بيته على افلاسه قبل الحبس لا يقبل في اظهر
الرؤية **والغرماء** اي لغرماء المديون بعد خروجه من الحبس **لا يضاعف** اي حنيفة لان ظاهر
الحال يصلح ان يدفع الا لزام ولا يطل الحق في الملازمة لقوله عليه السلام لصاحب الحق يد اي
ملازمة لكن اذا دخل داره لحاجته لا يتبعه بل يحبس على يابه فاذا اخاف ان يهرب من جانب
آخر فله ان يمنع من الدخول او يدخل موه من غير ان **يمنعه عن التصرف والسفر** يمكن
من الاكساب وقضا الدين **واقسام فاضل كسبه** اي للغرماء ان يقتول بينهم ما فضل من
كسبه عن حوائجه **بالحصص ومنعاه** اي من ملازمته لان القضا بالافلاس صحيح عندهما
فاذا ثبت العسر منع الغرماء **الى بيته يسار** فاذا اقام الغرماء البيته على يسار ورجع على بيته الاعسار
لان الاصل هو العسر وبيته اليسار صار اكثر اثباتا و لو قدم المديون بعض الغرماء في القضا جاز
لانه تصرف في ملكه ولو اراد على حصته فليبيع من الغرماء ان ياخذ **طلب المادون الاذن**
في الشرع فك الحجر وقايدته ائتمنا العبد والصبي الى اكساب الاموال **اذا اذن له**
المولى اذنا عاما في التجارات **جاز تصرفه مطلقا** اي في جميع انواعها ثم الاذن ان كان
خاصا كما اذا قال اذنت لعبدي فلان ولم يشر بين الناس فعلم العبد به شرط لصيرورته
مادونا وان كان عاما كما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي فلانا يصير مادونا قبل
العلم واذا اذن لعبد الا بئ لا يصير مادونا لعبد المصوب يكون مادونا لان بيع الابن غير جائز
وبيع المصوب جائز فلذا اذنه كذا في الحائنه **واقسام ما** اي الاذن **بالدلالة** كما اذا اراد
المولى عبده او الوصي الصبي بيع وشترى وسكت عن النهي سوا كان المبيع مملوكا لهما او لا لكن
فيما عاينه المولى ان كان شرعا تفد عليه لان المبيع يدخل في ملكه فلا يتقرر وان كان بيحا لا تفد
عليه لان المبيع يزول عن ملكه فلم يجعل سكوته اذنا في ذلك البيع وانما جعل اذنا بعد **اي**
كالتصريح اي ككسوته بالاذن الصريح وقال زفر لا يكون مكونه اذنا لا احتمال ان يكون عن مخطئة
كما لا ثبت اذا اراد بيع عبده يتزوج فسكت وكما اذا اراد المولى بيع الرهن فسكت ولنا ان العاقبة
جرت بان من لا يرضى بيع عبده يبيعه عنه ولو لم يجعل سكوته اذنا لاذي ذلك الى اضرار الناس
لغرمهم ومعاملتهم معه فجعل سكوتهم رضا عرفا واني الحقايق انما جعل سكوت المولى اذنا

اذنا اذ لم يسبق منه ما يوجب نفي الاذن جالغ المسكوت اذ لو سبق منه ذلك لكان منه اذنا
 اتفاقا كما اذا قال المولى اذ ارايت عدي تخرج فسكت فلا اذن له في التجار ثم راه تخرج فسكت
 لا يصير مادونا في المحيط لوراي القاضي صيبا ومحتوها يبيع ويشتري فسكت لا يكون اذنا
 واذن القاضي جاز وان ابلوه او وصيه قاباه باطل وانما تخرج بحجر المحمي الاول او الثاني
 لانه مثله في الولاية **ولوسي** له اي المولى لعده **نوعا** كما اذا قال اذنت لك بان تخرج لكذا
اومده كما اذا قال الي وقت كذا **الطلاق في الكل** حتى يصير مادونا عندنا في جميع التجار
 وفي جميع الاوقات قيد بقوله نوعا لانه لو سمي شيئا معينا واذن له في بيعه وشرايه لا يكون
 مادونا الا ان يقول بيع هذا الثوب واشترى ثمنه ثوبا او يقول اشترى هذا الثوب فبعه ثم
 يكون مادونا لانه اذن له في عقد مكره وقال زفر متقيد بما قيد به المولى لان الاذن
 فوكيل وانابة من المولى يتصرف له فيختص بما خص به كما لو اذن القاضي للمسي وتده بنوع
 مقيد به لانه بمنزلة التوكيل ولنا ان الاذن اسقاط لوند الحجر ولهد اجاز تعلية بالشرط ولم
 يجر تعلين الحجر والاستقاط متى وقع لا قبل التقيد وفي الحقائق هذا اذ اصادف الاذن الضر
 عبدا محجورا اما اذ اصادف عبدا مادونا يتصرف كما اذا اذن لبيد في التجار ثم دفع اليه مالا
 وقال اشترى به الطعام فاشترى الدقيق يصير بشرى لنفسه **لا بشر آتياب الكسح ولا طعام**
الاكل يعني اذا اشترى العبد هذه الاشياء باذن مولاه لا يكون مادونا لانه استخدام ولو صار
 مادونا به لا تمد باب استخدام **وكور بيعه** اي بيع المادون **وشروع** **يجوز** **يسير** بالانفا
 لتعذرا الاحتراز عنه **وكذا بالفاحش** يعني عند اي حبيبة يجوز للعين الفاحش ايضا وهو مالا
 يتعاقب بمثله وقال لا يجوز لان المقصود من الاذن الاسترخاء والعقد بالفاحش خلاف فلا يدخل
 تحت الاذن فلا يجوز كما لم يجر العقد بالفاحش من الاب والوصي والقاضي في مال الصبي
 وله ان المادون متصرف لنفسه كما لم يصر عقده بالفاحش بخلاف ما استشهد به لان
 تصرفهم للصغر وهو مقيد بالنظر له **ولو ابتاع** المادون **بالخيار فذهب له الثمن** اي ابراه
 ببيعة عن الثمن في ملك الخيار **فله الرد** اي للمادون وورد البيع بالخيار عند اي حبيبة
اشترى عبدا ابالف فارد ادن **فيتمتع** **للمنعة** **الا فله فيه** اي للمادون في ذلك العبد
 عند اي حبيبة لان المادون متصرف لنفسه وقال لا يجوز الرد والا فله لان الاسترخاء في
 المقصود من الاذن يفوت بهما **وبجزها** اي ابو يوسف الا فله **لو كان** المادون **مديونا**
بعده **التمن** اي بعد ابراهيم المادون عن الدين هذا اذا قبض المادون المبيع لانه
 لو لم يقبضه لا يجوز اقلته اتفاقا لان الاقالة في المنقول قبل القبض فسخ عند اي يوسف ايضا
 لتعذرا البيع فبطل له ان الاقالة مع جديد بالتمن الاول عنده فوجب للمادون علي المبيع مثل
 الثمن الاول فتنتقل حق الغرماء من المبيع الي ثمنه ولا يتصورون وقال لا يجوز الاقالة لانه

رأى

فسخ عندها فلا يجب للمادون علي المبيع ثم لانه لم يقبض منه شيئا فيقبض المبيع مما انما يقبض
 به الغرماء اعلم ان الفائدة في التقيد تكونه مدونا غير ظاهرة لان الاقالة يصح من المادون
 مدونا كان او غير ذكره في المحيط ولهذا لم يذكر هذا القيد في المنظومة وشرحه **وبطل**
 المادون **وبمقتض** اي يوجب رجلا قدرا من المال ليعتبره ويكون الرجح له **وبضارب** **وبغير**
وبرهن **وليتي** **هن** **ولو جرح** **وستاجر** لان هذه الاشياء من نواح التجار **وبزارع** اي يدفع
 الارض مزارعة وبأخذها لانها مما يطلب به الرجح وقد قال عليه السلام المزارع يتاجر به **وبجز**
اجارته نفسه وبال الشافعي لا يجوز قيد بالاجارة لانه لو رهن نفسه او بعهده لا يجوز اتفاقا
 وقيد الاجارة بنفسه لانه لو اجر كسبه جاز اتفاقا من الحقائق له ان الاذن لم يتناول التصرف
 في نفسه ولهذا لا يملك بيع نفسه فلا يملك بيع منافعه لانه تابعة له ولنا ان الاجارة نوع تجارة
 يملكها وانما لم يجز بيع نفسه استلزاما لمصلحة الاذن ولا كذلك مع منافعه **وبقيد** **ين** اي
 يصح اقراره به سواء كان مدونا او لا لانه لو لم يجمع الناس من معاملته المراد بالدين ما حصل بالانفا يصح
 لانه لو لم يحصل به كإقراره بمهر لا يصح فلا يواحد به قبل العتق وفي المحيط هذا اذا اقر قبل ان
 يباع ولو اقر بعد لا يصدق علي الغرماء لانه بايع صار محجورا **والغضب** انما يصح اقراره به
 لان ضمان الغضب ضمان معاوضة بملك وملك مكان كالتجارة **والوديعه** لانها من صنع التجار
والمدون لا يصح اقراره **لغرضه** **وزوجه** **وزوجه** عند اي حبيبة لان هذا اقرار صريح
 وشهاده صريحة وشهادته لصغر لا يجر جازع لو كان حرا وكذا اقراره وقال لا يصح لانه اقر لمن لا حق
 له في اكتسابه فصار كما لو اقر لاجني **ولا يزوج** المادون **ولا يزوج** **مما يملكه** لان التزوج والميراث
 ليس من باب التجارة **وبجز** **له** اي ابو يوسف للمادون **وللمضارب** **وشريك العنان**
تزوج الامه لان فيه تحصل المهر وسقوط النفقة فاشبه اجاره فاقيد بقوله وللمضارب
 لان تزويج امه الصغر جاز الاب والوصي اتفاقا لان تصرفها غير مقيد بالتجارة بل مقيد
 بالنظر للصغر كذا في عامة الكتب لكن جعل صاحب الهداية تزويج الاب والوصي علي هذا
 الخلافت وقيد بتزويج الامه لان تزويج العبد ليس لهم اتفاقا والمكاتب ملك تزويج امته اتفاقا
 من الحقائق **ولا يكتات** المادون مملوكه **ولا يبيع** **على مال** لان كلاهما ليس من باب
 التجارة اذ هي مبادلة المال بالمال للاسترخاء ولو فعل المادون ولم يكن مدونا فاجازه المولى
 يجوز لان الامتناع كان لحقه فاذا اجاز زال المانع ولكن ليس للمادون ان يقبض البديل
 لانه نائب عن المولى وسفير عنه فلا يعلق به حقوق العقد كالتحاج وماد كره صاحب الهداية
 من انه اذا كان علي المادون دين قليل او كثير لا يجوز كونه وان اجاز المولى بشكل لان الدين
 اذ لم يكن مستقرا لا يمنع ان يكون مائة يد ملك للمولى اتفاقا واما المستوفى فاما منع عندي
 حبيبة فكيف يستقيم هذا القول **ولا يقرض** **ولا يهب** **مطلقا** اي بعوض وبغيره لان الغرض

تخرج محض وكذا الهبة واما الهبة بعوض فتخرج ايضا في الابد فلا تملكها الاذن بالتجارة **وقد**
اليسير من الطعام وهو بضم حرف المضارعة اي يجعله هدية فيد باليسير وهو قدر ما
 يتخذ به للصفاة اليسيرة لانه لا يملك اهدا الكثير منه وقد بالطعام لان اهدا القدر اليسير
 الدراهم غير طر و قيل بملك التبرع بما دون درسم **ونصف معاملة** اراد بها الصفاة اليسيرة
 وهي ما لا يعدها التجار اسرافا وهو الصحيح وانما جاز صفاة من بماله لان التاجر يحتاج اليها
 لاستحلاب قلوب الاغنيا **وباع كسبه** الحاصل قبل الدين او بعد **الدين** اي اذا دينة
 اتفاقا **وباع رقبته** فيه يعني يجب على القاضي ان يبيع رقبته المادون اذا دينة اذا لم
 يفت كسبه لمحقوق الغنى ولكن لا يجعل يبعه بل يقتطع منه لاحتمال ان يكون له دين يقبضه وقال
 الشافعي لا يباع هذا اذا كان بسبب التجارة وان كان دين استهلك يباع رقبته فيه اتفاقا
 لانه دين متعلق بالجناية لا بالاذن لانه اذا نال على كسبه فلا يباع رقبته في دينه كسبه
 اموال الولي ولنا ان هذا دين ظهر وجوبه في حق الولي باذنه فيتعلق برقبته كما اذا تزوج باذ
 مولا به يتعلق بها دين نفقة زوجته قيدنا يبيع القاضي لان الولي محجور عن بيعه لتعلق حقوق
 الخوما به وفي المحيط حضور المولي شرط في بيع رقبته لانه هو المخلص في رقبته عبد كما اذا ادعي
 رقبته انسان وحضورا المادون شرط في بيع كسبه لانه هو المخلص فيه كما اذا ادعي كسبه انسان
الا ان يذنيه المولي بقضاء دينه وهو استئناس قوله بامر وذلك ان يودي عنه جميع الديون
 لا اذ قيمته كذا في الكفاية **ونفس ثمنه** **بين الغنى بالمحصن وان اعتقه المولي موصرا كان او**
معسرا فقد ضمن لهم قيمته لانه ان تلف ما يتعلق به حقهم ولا وجه لرد الحق لانه لا يقبل التسخ
 فالغنى بالخير ان شاوا ضمنوا قيمة العبد موصرا كان او معسرا او باخذوا بغيره دينهم من العبد
 وان شاوا استعوا العبد بجميع دينهم لانه صار حرا ودين الحر متعلق برقبته متعلق بالوجوب لا بتعلق
 الاستيفاء هذا اذا كان المادون قسرا وان كان مدبرا فاعتقه المولي لا يضمن لان حقهم لم
 يتعلق برقبته لان بيعه غير جائز وفي المحيط ان اعتقه باذن الغنى لا ينفذ الاذن عن المولي
 وليس هذا الحق الراهن باذن المرتهن وهو معسر حيث لا يضمن لانه قد خرج من الرهن
 باذنه والمادون لا يبرأ من الدين باذن الغنى بعتقه فان **فضل شيء من الدين طوبى به**
 المادون **بعد ائتمن غنم** اي يبيع المادون ائتمنه ولا يباع ثانيا كما في نفقة الزوجة لان
 النفقة تحدد فيكون دينها حادشا بعد البيع ولا كذلك ديون الغنى لا ينفذ الاذن لان المولي
 لو باعه بغير اذن القاضي لا ينفذ فلم حق التسخ عند حضور المتفقدين اذا كان العبد قسرا
 وان كان هالك فان شاو ضمنوا المولي وان شاو ضمنوا المشتري فتمت فسترد الثمن من المولي
 وهذا اذا كان الدين محلا فان كان موصلا فباعه مولا جاز بوجه لان الدين الموصلا لا يحجر
 المولي عن بيعه فاذا اجل الاصل ليس للغنى ان يقض لبيع بل يضمن المولي قيمته كذا في الكفاية

ولو كان له اي للمادون مولى ان ذلله بالتجارة **فاذا اهدا احدكما اي جعله احد المولين**
 مديونا لنفسه الآذنه يبيع العين نسبة **ماية واجني مثلها** اي اذا اهدا اجني ماية اخرى
فبيع المادون ماية لمعجات فتركها اي ماية **فالثالث للدين** اي ثلث الماية للمولي الذي
 اذانه والتلقان للاجني عند ابي حنيفة **وقالا الربع** يعني ربع الماية للدين **والباقي للاجني**
 قيد بان يكون له مولى بان لانه لو كان له مولى واحد فادانه لا يعتد به المولى اتفاقا وقيد
 بان يكون مع دين المولي دين اجني لانه لو كان لكل واحد من المولين عليه ماية والمسل كالحا
 فنصف الماية يكون للاجني ونصفها للمولين اتفاقا من المتفقين كما ان المولى الذي اذانه
 لا شيء له في نصيب نفسه فيسلم ذلك للاجني ونصيب المولى الآخر بينهما لا شواهما فصار الربع
 له وباقية للاجني ولما ان نصيب دين المولى بطل لما لاقته ملكه اذ المولى لا يتوجب عليه
 دينه وبقي النصف الآخر وهو خمسون للاجني ماية كماله فيكون الماية اثلاثا بينهم **وجعلنا**
الغنى احق من المولى بالولد **والوهوب له** يعني اذا اولدت المادونه بعد لحوق الدين
 وكذا اودهب للمادون شيء فالغنى احق به من المولى عندنا وقال زفر المولى احق به منهم
 لانه ليس من مال التجارة فصار كالمولد المولد قبل الدين ولنا ان الهبة كسبه فيقتضي لها
 دينه سواء حصلت قبل الدين او بعده واما الولد اذا حدث بعد الدين فالدين متعلق بالام
 فيسري الي الولد لانه متصل وان حدث قبل الدين لا يسري اليه لانه منفصل **ولو بيع**
 المادون **وعليه الف معمله واخرى** اي الف اخرى **موجلة بالدين** وهو متعلق ببيع
فقتضى المحجل اي الدين المحجل امرنا بخير الموجل اي وقت يبيع يدفع الف الاخرى الي
 المولى عندنا فاذا اجل الاجل اعطاها المولى للغنى **لا يتجمل** يعني قال زفر يعطي الف الباقي الي
 صاحب الدين الموجل في الحال لان الدين انتقل من الغنى الي الف فصار كالمولد الي الزكاة
 بالموت وهناك محل الدين وكذا هذا ولنا ان الدين كان في الدمة ولم يتحول الي الثمن بدليل
 انه لو هلك الثمن قبل الدفع كان كل الدين على العبد فلا يطالب به في الحال فنتفع المولى به الي
 الاجل **واعتاق المولى عبدا ما ذونه المستغرق بالدين** اي المحيط بماله ودينه **لا يبيع**
 عند ابي حنيفة **وقال لا يبيع** **وقوله له** اي قول المولى لعبدا ما ذونه الذي لم يولد عنده **هذا**
ابني وهو ممكن اي في الحال ان الصداق ان يولد منه **مجهول** اي مجهول النسب **غير ملحق** بغير
 المند او هو قول كثر الحاي لا يلحق ذلك القول بنسبه به عنده فلا يبيع ويلحق عندها فيعتق
 فيضمن قيمته للغنى ان كان موصرا او يبيع العبد ان كان معسرا فيرجع على المولى انما قيدنا بقولنا الذي
 لم يولد عنده لانه لو ولد العبد عند المادون وادعه المولى بضم اتفاقا لانه دفعه الي
 وانما صحبته اما عندها فلاه صادف حقيقة الملك واما عنده فلاه صادف حق الملك وبقي
 لصحة الاستيلاء كما في رية المكاتب ذكره في المحيط **وهان قتله اياه** اي قتل المولى عبدا ما ذونه

الم

ضمان جنانية عنده وقال اخوان اتلاف قيد بعبد الماذون لانه لو اعتق الماذون جاز اعتاقه
اتفاقا فيضمن المخرما ما هو اقل من قيمته ومن الدين وقيد بالمستغرق لان الدين لو لم يكن مستغرقا
صح اعتاقه اتفاقا ويضمن قيمته من اعتق الغرما كذا في المعنى وهذه المسئلة الثلاث مبينة على اصل
مختلف فيه وهو ان المولى ملك اكساب ما ذونه المستغرق بالدين عندها لان رقبته وهو الاصل
ملكه فيكون الفرع وهو الاكساب له ولا ملك عنده لان العبد متصرف لنفسه باهلية الاصلية فيكون
اكسابه له وانما يقع للمولى بطريق الظاهر اذ افضلت عن حاجته وهما يفضل لانه محتاج الى
تفريغ ذمته وانما لم يصح اعتاقه المسئلة الاولى ولادعوت في المسئلة الثانية عند ابي حنيفة لانه
صادق غير ملكه واما في المسئلة الثالثة فعنده لما لم يملكه المولى صار قتله قتل اجنبي خطأ فعليه
قيمة ثلاث سنين وعندها لما ملكه صار قتله كقتل عبده الماذون فيضمن قيمته للفرقة احوال
واذا باع الماذون المديون المستغرق من المولى مثل القيمة او اكثر جاز لان الماذون بعد
كونه مديونا صار كاجنبي عن مولاه في ماله الذي في يده حتى لو اخذ مولاه منه شيئا بوسيلة غيره
فيجوز ان يأخذ منه لكن لما كان المولى متمسكا بحقه اعتبر ان يكون ذلك البدل مثل قيمته او الثرفان
قلت كيف اجاز ابو حنيفة هذا البيع ولم يجوز بيع المريض من وارثه شيئا بمثل القيمة لحق سائر الورثة
قلت حق الورثة متعلق بعين التركة وحق الغرماء المادية دون العين حتى جاز للمولى ان يتخلف اكسابه
بقضاء الدين قيد بالمولى ويمثل القيمة لانه لو باع من اجنبي بغير فاحش يجوز عند ابي حنيفة خلافا
لما كان سابقا ولو باع من المولى بغير يسير لا يجوز عنده خلافا لما كان سميحي **واباعه المولى بالمثل اي**
باع المولى من عبده الماذون المستغرق بالدين شيئا بمثل القيمة او اقل جاز لارتفاع التهمة قيد
بالمثل او بالاقل لانه لو باع بالاكثر لا يجوز عند ابي حنيفة ويجوز عندها للعبد عندها ان يعطي
مقدار قيمته وان لم يرض به المولى فله ان ينقض البيع **فان سلم اليه اي المولى المبيع الى ماذونه**
بطل الثمن لانه بتسليم المبيع اسقط حقه في الحبس وتعلق حق الغرماء لانه صار من كسب العبد
وبقي الثمن دينيا في ذمته العبد فبطل لان المولى لا يستوجب على عبده فاذا اخذ الثمن اول اعطاه
بازا به عوضا وكان استخلاصا للكسب عبده فجاز وقيل لا يبطل الثمن وان سلم المبيع او لانه يجوز
ان يتعقدا البيع ويتراجي وجوب الثمن كما تاجر في البيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب المحيط
هذا القول هو الصحيح في الهداية هذا اذا كان الثمن دينيا وان كان عرضا لا يبطل لان حقه تعلق
بالعين ولا يكون دينيا للمولى ان يطالبه كما لو اودعه مالا فيكون المولى احق به من سائر الغرما **ولو**
حبسه اي المولى المبيع لاستيفائه اي استيفاء الثمن جاز لان ملك اليد لا يزول عن البيع مالم
يصل اليه الثمن فلم يحسه لذلك **ويجوز ما ذونه وبيعاه اي** شراؤه منه **بغير يسير فاسد**
عنده ابي حنيفة دفعا للضرر عن الغرماء لان حقوقهم متعلقة بمالية اكسابه **وخبراه اي** خبر صاحبه
المولى **بين الفسخ وبيع الغبن** بان يقال له في بيعه حظ الزيادة على القيمة او افسخ العقد

وقد

ويقال له في شرايه كمثل الثمن الي قدر القيمة او افسخ لان الضرر عنهم يدفع لهذا **او بشرط**
في الحجر اي على الماذون ظهوره لاهل سوقه اي لاكثر لان اعلام الكل يتعدر فانهم الاكثر
مقام الكل وانما شرط عليهم لانه لو لم يعلموا او علموا لم ينصروا العدم تعلق حقتهم بعد الحجر بحسه و
فيما خرا لي ما بعد العتق هذا اذا اظهر اشتهر كونه ماذونا وما اذا لم يشره فعلم العبد كاف في
حجره اعلم ان الحجر اذا اشتهر ثبت في حق اهل السوق لكن العبد متى في نفسه ماذونا ياتي ان
يعلم بالحجر كوكيل لا يتعزل الا ان يعلم بالعزل لان العبد يتصرف به حيث تكرمه قضا الدين من خالص
ماله بعد العتق وانه ما رضى به فسر بالاهل لاكثر لانه لو علم من اهله رجل او رجلا لا يتعزل
وان بايعه جاز وان بايعه الذي علم بحجره **ولو اخبره اي** الماذون يكون محجورا **فقدالة**
المحجور او العبد بشرط عند ابي حنيفة **وانتشاء بواحد مطلقا اي** على ان كان او غيره وفي
الحقايق هذا اذا كذب العبد اما اذا صدقه نصيب محجورا اتفاقا ولو كان المحجور سولا
ينحجر في الوجهين اتفاقا لان عبارة الرسول كعبارة المرسل قد اختلفا فيكون محجورا لان
كونه ماذونا يثبت بحجر واحد اتفاقا لسياسة البيان عليه في عزل الوكيل **وقيل** الحجر بموت مولاه
وجنونه ولما قد بدار الحرب مرتدا اعلم العبد او لم يعلم لان اهلية الاذن لما زالت عن المولى
لهذه الاشياء بطل بقا الاذن اما السبب في موته وجنونه فظاهر واما في لحاقه ولان الولاية
منقطعة بين الدارين وكذا الصبي لا ينحجر بموت الاب والوصي واما الماذون من جهة
القاضي لا يتعزل بموته لان اذن القاضي حكم من وجه فلا يبطل بموته كذا في المحيط قال
المصنف في شرحه ثبت الحجر لحاقه مرتدا لانه موت حكمي ولهذا يعتق مدبره وقول قد شاع
فيه لان للحاق بدون القضا لا يكون كالموت عندنا كما سيجي في فصل المرتد **ونقشه اي** الحجر
بابا وقال الشافعي يعني ماذونا لان الابان لا ينافيه فصار كما لو غصبه غاصبونا ان
المولى لا يرضى بتصرف الابن المتمرد فيحجر بطريق الدلالة كالتمسك به فان غادر الابان فلا يصح
انه لا يعود ماذونا ولا لا تطلع ولاية المولى عنه والاذن انما يثبت عليها **وانتشاء بولادته**
يعني المولود اذا ولدت من مولاهما ينحجر عندنا خلافا لغيره لانه ان الاستيلاء لا يثبت في الاذن
حتى لو اذن لأم ولده صح فصارت كما لو دبرها ولنا ان الانسان محصن ام ولده في العادة
ومنع من خروجهما فصار ذلك حجرا دلالة فان قلت الاذن كان ثابتا معلقا كيف بطل اهله
الحجر قلت بقا الاذن بدلالة الاستصحاب فلا يكون ثابتا بدليل فضلا عن الصريح والحجر
يثبت بدليل فان العادة من اقوى الدلائل بخلاف ما اذا اذن لأم ولده لانه تصرخ منه بالخروج
واقرا انما في يده بعد الحجر يعني اقرا بان ما في يده لمولاه او لغيره امانة عنده او مغصوب
منه او بان عليه دين لا يقضي بما في يده **صحيح** عنده ابي حنيفة وقال لا يصح قده بقوله بما في يده لانه
لو اقر بين مولاه لا يجوز اتفاقا سواء كان عليه دين او لا لان المولى لا يستوجب على عبده قيد

بقوله بعد الحجر لانه لو اقر ما في يده لم يولد قبل الحجر ولم يكن عليه دين يجوز انقلبا حتى اذا لم يولد
دين لا يتعلق بحق الختم به بل ان صح اقراره كان كونه ما ذونا وقد زال ولهذا لو اقر بدين
لا يتعلق برقبته فلا يتعلق بكسبه وله ان المصحح في حال الاذن كون المالك في يده ولهذا لو اخذ منه
المال لم يصح اقراره فيه لعدم يده وبه باقية بعد الحجر فيصح اقراره كقبول الحجر وانما يتعلق اقراره
بالدين برقبته لانها ليست من كسبه حتى يبقى يده عليها بل من كسب مولاه **ولو حجر المادون وفي**
بده الف ثم اذن له فاقرب بالف لزمت دينه في الاذن الاول فهو اي ما اقرب من الدين **مفج**
لقد الف التي في يده عند ابي حنيفة **وقال ابي المولى ونفديه او يبيح** يعني مولاه محبزان
شافدي مادونه وان شأ باعه فاعطى ثمنه الدين فيد با الحجر لانه لو لم يحجر بقضي الدين مما في يده
اتفاقا وقيد كون الف في يده لانها لو لم تكن في يده لا تعتبر اقراره في حق مولاه اتفاقا وقيد بالاذن
الاول لانه لو اقر بدين كان في الاذن الثاني يلزم قضاءه بما في يده اتفاقا لعل ان اقراره بالدين
السابق فسد بالحجر لما وجد في حالة الاذن فعلق الدين برقبته فيبيحه المولى او يفديه وله
ان يصح اقراره هو اليد وهي باقية بعد الحجر فيصح فيؤدي الدين مما في يده **ولو اقر بدين**
حق او امة فقال اقتضاها بالكتاب اي زال بكارها **باصبع يلزمه** اي ابو يوسف الف
الحال فيدفعه مولاه او يفديه لان اقراره بدين المال صحيح وقال لا يواخذ به الا بعد
العقد قيد الاقتضا من باصبعه لانه لو اقر انه كان بذكره يجب الحد ولا يجب المال اتفاقا **او**
اقربه اي باقتضا حق او امة باصبعه **مكاتب فحجر** عن ادا بدل الكتابة **فرد في الرق** **قال**
اي ضمان المهر في الحق والعقبة في امة **مناخر** عند ابي حنيفة الى ما بعد العقد لانه اقر بجمانية
وما يلزمه من المال ليس من التجار فلا يلزم المولى **ويلزمه** ابو يوسف **الحال** لانه في بظهر
وجوبه باقراره حال نفاذه مع تبرك كسائر الدين **ووافقه** اي حمدا في يوسف **ان قضى بمقتل**
الحجر اي ان قضى لقاضي بوجوبه عليه قبل عجزه وان لم يقض وافق ابا حنيفة لان الدين يقضا
القاضي ما رفق في ذمته فوجب للمحال وقبل القضا لا يصبر مقرر انقسط في الحال في حق
المولى فيلزمه بعد العقد **كتاب الاقرار** وهو في الشرع اخبار ما عليه من الحقوق وقيد
الاخبار دلالة على انه ليس بالنشأ ولهذا اقالوا لو اقر بمال لغيره والمقر له يعلم انه كاذب لا محالة
في الباطن الا ان يسلم بطيب من نفسه فكون هبة مستداة ولو اقر لاسان بعين مملوكة لغيره يصح
لان الاخبار في ملكه لغير صحيح دون الانشاء اذا ملكه يفسد حتى يكون دعوي لاقرار اذا **اقر**
حرم عاقل بالغ **طالبا معلوم** **حق** **ومدة المقر له امة مطلقا** اي معلوما كان المقر به او مجهولا
وكان بدل مال او لم يكن اقراره بالقبول الاول عن اقرار العبد والمجنون فانه غير لازم مطلقا
قيدنا بقولنا طالبا لان اقرار المكر غير ملزم وبقولنا ومدة المقر له لانه اذا كذبه لا يلزمه
وقيد بقوله معلوم لانه لو كان مجهول فانه غير لازم سوا اتفاقا حشمت جهالة كما اذا قال

الدين

ع

نفسه ولو اقر بالطلاق
مراعى ولو كان
ومسألة لا يراه
لو كان له

الحجر

لو اقر علي درهمان او لم يتحاشش كما اذا قال لاحد هذين علي درهمان لان المجهول لا يصح
للاستحقاق لكن قال صاحب الكفاية انه يجوز للمجهول اذا لم يتحاشش لامكان ان يتفق المقر
لها على الاخذ ويطلب ما بينهما وكذا يجوز الاقرار بجهالة المقر عليه كما اذا قال لك علي احدنا
الف درهم لان المجهول لا يفتي عليه **وبين المجهول وان اشترع** المقر عن بيان ما جعله **الحجر**
على بيانه **ولو شرط المقر الخيار** كما اذا قال له علي الف علي ابي بالخيار ثلثة ايام **بطل الشرط**
لان الاقرار لا يحتمل الفسخ **فان اقر بشي فسر بماله قيمة** لان ما لا قيمة له لا ثبت في الذمة واذا
فسر به يكون رجوعا عن اقراره فلا يسمي **عفا** قيد به لانه لو فسر بحبة من حنطة لا يصح لانه
لا قيمة لها في العرف وان كان لها قيمة نفس الامر **وعطف** المقران **عوضا** **بالكر** اي ان ادعى المقر
له ان المقر به اكثر مما بينه ولا قيمة له **او يسره من الدار فوسدس** يعني ان اقر بدينه من دار
يكون اقرارا بسدسها عند ابي حنيفة **وامراه بالبيان** لان السهم يحمل كالحجر وله ما روي ان
ابن مسعود سئل عن اوصى بدينه من ماله فقال له السدس **او بجدة** اي اذا قال فلان عبد
علي **توجب** ابو يوسف عليه **تمه عده وسط** لانه اقر بجدة دين والعبد لا يثبت في الذمة
لان عقود مخصوصة كالنكاح والخلع والصلح عن دم العدة وهذه العقود يجب عده وسط فيجب
عليه قيمته **لاما** يعني اوجب حجر علي المقر ما شأ من قيمة عبد لانه لم اقر بثمان عبد مجالا وذلا
بالوسط فيكون البيان اليه ولو في بعد وسط حجر علي القبول **او مال ربح الي بيانه** فتقبل
قوله وان ذكر قليلا وقيل لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يصدق في العرف **مالا او مال**
عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم او من عشرين دينارا لان المال العظيم هو النصاب
لكون صاحبه عظيما عند الناس **والعشرة رواية** اي روي عن ابي حنيفة انما اذا اقر بمال
عظيم يصدق في عشرة دراهم لانه نصاب عظيم لانه يقطع بسرقته اليد المحترمة **او بدراهم**
كانت ثلثة ولا يصدق في اقل منها لانها اقل الجمع **او كثير** يعني ان اقر بدينه بدينه **عشر**
عند ابي حنيفة لانه اقصى ما يترقى اليه اسم الجمع ويجدها يذكر بالتركيب ويقال احد عشر **وقال**
نصاب لانه كثير وبه يثبت الضمان ولو قال له علي درهم مضاعفة يلزمه ستة ولو قال اضعا فاما
مضاعفة يلزمه ثمانية عشر **او بكذا كذا كانت احد عشر** لان كذا كذا عن عدد مجهول فقد
اقر بدين ليس بينهما حرف عطف واقل ذلك من العدد المقر احد عشر والمجهول قال كذا
درهما فعليه درهمان لان كذا كذا عن العدد واقل العدد اثنان **او يوا** يعني اذا قال له علي
كذا او كذا **فاحد او عشرين** لانه ذكر عدد دين مبرهن بينهما حرف عطف واقل ذلك من العدد
المقر احد وعشرون فيحمل كل منهما على نظيره ولو قال كذا او كذا يلزمه مائة واحد وعشرون لان
الواو بين يجران فيهما ولو ذكرت ثلث واو او ثلثة يلزمه الف ومائة واحد وعشرون **او فرك**
في التبريد يعني اذا قال له شرك في هذا العبد **محمل** له اي ابو يوسف المقر له **النصف**

هذا
ع
عبد

لان الشك بمعنى الشك وهو تقي عن التسوية **وامر محمد بالبيان** لان الشك يعني النصيب وهو يحمل فعلية بانه مماشا **او بما يودرسم كانت در اسم** لان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الدرسم كثيرا استعماله واستعملوا تكراره في كل عدد والكثيرة المذكورة وكذا لو قال له على مائة وفتيرا **او وثوب** يعني اذا قال له على مائة وثوب **فصل المائة** يعني يلزمه ثوب وعليه بيان المائة لان الثوب لم يكن استعماله ولا يذكرون المائة بقي المائة على ايماءها **او مائة وثلاثة اوثاب** يعني اذا قال مائة وثلاثة اوثاب **كانت اوثابا** لان الاثواب لم يذكر بحرف العطف فانصرفت اليها لاستوائها في الحاجة الي التفسير **او بالغصب** يعني ان قال غصبت هذا الشيء من هذا او هذا **فادعياها** اي ادعي كل واحد منهما المعضوب لنفسه فانكر المفقود **استعملها** اي طلب حلف المفقود فان كل ايماء جميعا قضي بالشيء بينهما وبقيته ايضا بينهما وان كل واحد منهما لا يورث التسليم اليه ما لم يحلفه الاخر فان حلف لاحدهما وكل الاخر قضى به الذي حلف له فان حلف ايماء فلا شيء عليه من المقابل **واراد ان يقتسمها** اي المعضوب بعدا لحلف ايماء بينهما **بالصلح** **مطله** اي ابو يوسف ذلك الصلح لانها كانتا محيرين بين ان يصطلحا او يحلفاه فلما اختارا حلفه اطلاقا فمضى الصلح كما لو اختارا الصلح لم يكن لها التحليف **وخالفه** اي قال محمد لا يبطل الصلح لانه لما اقر لاحدهما بالتحقيق فقد اثبت ايماء حق الاصطلاح وحلفه لا يبطل اقراره لاحدهما بقي ايماء هذا الحق **او فلان** اي ان قال هذا الشيء فلان **بل اودعني فلان** كان المقربة **للاول** بالاتفاق **ولانته** **اليه بقضا** يعني قال ابو يوسف لا يضمن المقر للمقر له الثاني ان سلم المقربة الى الاول بقضاء القاضي **وخالفه** اي قال محمد يضمن قبيد بقوله بقضا لانه لو سلم اليه بغير قضا يضمن الثاني اتفاقا في المقابل لخلافه في الاقرار المقيد بالوديعة والعارية اذ في الاقرار المطلق بان قال هذا فلان بل فلان ودرخ الى الاول بقضا لا يضمن للثاني اتفاقا وفي الاقرار المقيد بالغصب بان قال غصبت من فلان لا يلزم من فلان ايض قيمة الثاني اتفاقا دفع بقضا او بغير قضا لمجرد ايماء اقر فلان الثاني كان متلفا حقه بدفعه الى الاول فيضمن ولا يبري يوسف انه لما اقر بالوديعة للثاني كان ما ذ وناء القبض ودفعه الى الاول كان بامر القاضي وهو مضطر فيه فلا يضمن **اولا** **والاخر** يعني ان قال لزيد على الف والالبك **مطله** اي ابو يوسف هذا الاقرار لان مثل هذا التركيب يستعمل للشك فلا يلزم لكلها شيء **وحكم به** اي محمد بالمال **الاول** ولا شيء لثاني لان مثل هذا التركيب يستعمل للتاكيد يقال ان فعلت كذا او لا فعلى حجة يريد به تاكيد الشرط لا التشكيك بين وجوده وجوب الحجة ولو قال فلان على مائة درهم والاد فلان على دينار فعلى هذا الخلاف ولو قال فلان على مائة درهم والاد فلان على دينار لزمه الدراهم اتفاقا كذا في المحيط **ومن قال فلان على اوتيل فقد اقر بدين** لان كلمة على تستعمل الاحجاب ولو لم يقل بكسر الفاف وفتح الباء تستعمل في الضمان **او عندي**

له على

م

١٧٧

من قال له عندي الف ونحو مما يستعمل في الامانة كلفطه في بيتي ومعني **فما امانه** فقد اقر يكونها لثانته **ولو قال لي عليك الف فقال** الخطاب **اتزنها او اشترها او اجلني بها** **او قضيتكها فقد اقر بها** لان الصبر اترها راجع الى الالف اتمتها باعتبار الدراهم كانه قال اترن الالف التي لك على حتى لو قال اترن بلا صبر لا يكون اقرارا لان الاقرار يحتل ان يكون مصروفا الى الالف والى غير فلا يكون اقرارا بالشك وفيه اطلاقا على انه قال اترها على وجه السخرية لا يكون اقرارا وطلب التاجيل ودعوى الفضائل مما يدل على سبق الوجوب ولو قال لا تجر فلانا انه له على الف درهم الصريح انه لا يكون اقرارا ولو اشترى امة فلما كشفت وجهها قال هي جاريتي لا سمع دعواه في الاصح لان شراها اقرار منه بالمخالص وكد الاستيداع ونحو **او بدين موجل فكلزب في التاجيل** اي كذبه المقر له في كونه موجلا **كان حلالا** اي الدين لانه اقربه وادعي حقا زايده عليه وهو الاجل **ويستعمل المقر له على الاجل** اي على نفسه لانه يكره ما دعه المقر من حق الاجل **وتعدد** **المشهد** بضم الميم موضع الاستعداد **والشاهدان** يعني اقراره في مجلس مال عند شاهدين عدلين اخرين **ملزم للمالين** عند أبي حنيفة تساوي المالان او تفاوتا ولا عليه مال واحد **والزماء بالاكتر** اي بالكثر المالين **ان تفاوتا** هذا اذا لم يبين السبب فابى بينه فمحمدا بان قال في المرتين له على مائة من ثمن هذا العبد يلزمه مال واحد اتفاقا وان بين في كل مرة سببا مختلفا يلزمه المالان اتفاقا قد بعد المشهد والشاهدان لانه اذا اقر احدهما او كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا وقد بالشاهدان لانه لو شهد شاهدان في موضع على اقراره وشهدا آخر في موضع آخر يلزمه مال واحد اتفاقا وفي الخلاصة لو اقر بالمال عند القاضي واقر في مجلس اخر بالف واشهد عليه شاهدان او فعل بالعكس يلزمه مال واحد اتفاقا لهما ان الاقرار اخبار بمحتمل الصدق والكذب والغلط فاذا تساوى المالان يحمل على تاكيد جانب الصدق فيحمل الثاني على الاول وله ايماء اقرارا مختلفان بالمجلس والاستعداد فالظاهر ان الثاني غير الاول لان المال قد يجب وتسايد وقت **وقوله على او على** هذا **الحديث ملزم** عليه ما اقربه عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه لانه تردد في الوجوب فيدخل كلفه او فلا يجب عليه شيء بالشك وله انه اضاف الوجوب الى ما يصلح والى ما لا يصلح فثبت الوجوب فيما يصلح كما لو اوصى ثلث ماله كحي وميت فانه للمحي وكلمة الشك دخلت فيموجب عليه لا في الوجوب **ويلزمه بقوله على وعلى** يعني اذا قال له على مائة درهم في شيء يلزمه ما اقربه عند أبي يوسف وقال لا يلزمه شيء فقد بقوله على لانه لو قال في شيء لا يلزمه شيء اتفاقا ولو قال قد علمته يلزمه اتفاقا لانه ان قوله على يذكر التاكيد وقصار كما لو قال علمت واما ان هذه الكلمة تذكر للشك عرفا ولهذا لو قال الشاهد اشهد

علي هذا انه علي لا يقبل شهادته بخلاف قوله قد علمت لانه للتحقيق دون الشك **والزمناء الذين**
يقوله فلان علي **الف درهم بل الفان لا ينظر** يعني قال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه اقرب بالف
فصح ثم رجع عليه بلفظ بل لانه يذكر للاعراض عما قبله فاقرب بالعين فصح اقراره الثاني فبطل رجوعه
عن الاول كما لو قال انت طالق وامه بل تنبئن فيلزمه ثلثة آلاف ولنا ان الاقرار اخبار
بحري فيه الخلط فتذكر بل لاقيات ما بعده والاعراض عما قبله كما يقال سبي ستون بل سبعون
بخلاف الطلاق لانه اشياء لا يرتفع بعد وقوعه وبخلاف ما قال له علي مائة درهم بل الف
دينار حيث يلزمه كلاهما لان المذكور ثانيا لم يتضمن الاول فلم يكن محله علي استدراك باعادة
الاول والزيادة عليه **وبالكل** اي الزمناء المقر كل الالف **بقوله غصبت الف** اي غصبتا
من فلان الف درهم **وكذا عشرة والطالب** اي والحال ان اللعوب منه **حينه** اي يدعي
ان عاصب الالف هو وحده **لا بالعشر** يعني قال زفر عشر الالف وعلي هذا الوقال
افرضا لانه اضاف الاقرار الي نفسه والى غيره فيلزمه حصته كما اذا قال غصبتا كلنا ولنا
ان هذا الضم يستعمل في الواحد كما قال الله تعالى انا ارسلنا فيمحل عليه لان الظاهر ان الانسان
يجر علي فعل نفسه دون غيره فيكون اقرارا علي نفسه فيكون قوله كما عشرة رجوعا عنه فلا يجمع
بخلاف قوله غصبتا كلنا لانه لا يستعمل في الواحد **ولو قال اوصي ابي بل بالثلث** اي
بثلث ماله **بل لعول لك** **اهدرنا الاخيرين** يعني يكون الثلث لزيم وليس للاخيرين
شي **لا الوارث** بالنصب يعني قال زفر لكل منهم ثلث المال وليس للابن شي لان اقراره الاول
صح ولم يجمع رجوعه عنه بلفظ بل وصح اقراره الثاني والثالث ايضا فاستحقا الثلثين كما لو اقر
هكذا بالدين ولنا ان الوصية انما تقدم من الثلث ولما اقربه الاول استحققه ولم يجمع اقراره
للتالي والثالث لانه لا يفي حق الاول فبطل بخلاف الدين لانه مقدم علي الوصية ونفاذه من
جميع التركة **وتلزم الوارث المقر على مورثه بدن** بدعيه رجل على مورثه **مع محمد الثاني**
من الورثة ثبوت الدين عليه **كله** اي يلزمه بكل الدين **لا بتصبيه** اي قال الشافعي يلزمه
قدر حصته من الدين لانه اقرب به في كل التركة ويذهب بعضها فعليه ان يودي منه ما يصيبه من
التركة ان كان نصيبه نصف يودي نصف الدين وان كان ثلثا فثلثه ولنا انه اقرب بالدين
وهو مقدم علي الارث فلما لم يقض جميع الدين مما في يده لا يكون له شي من الميراث فيلزمه كل ما
اقرب به ان كان ما في يده واقرب به **ولو اقر بثلث** اي غصب ثلثا **فوصم** وهو تشديد الراء
وعا الثمن يتخذ من قصب وفي المغرب انما يسمى لها مادام فيه ثمن ولا يقال له زنبيل **او غصب**
ثوب في منديل اي لزمه الطرف والمظوف لانه اقرب بشي موصوف بالمظوف فيه
وذا لا يتحقق بدون غصب الطرف هذا اذا صلح الثاني للطرفيه واذا لم يصلح كما لو قال غصبت
درهما درهم يلزمه الثاني بخلاف ما لو قال غصبت ثوبا من فوصم لانه يكون اقرارا

المنزوع عنها **او بدابة في اصطبل لزمته خاصة** لان الاصطبل عقار لا يتحقق فيها الغصب
عندها وعند محمد يتحقق الغصب فيها فلزمته جميعا كذا في التبيين اقول علي هذا ان ينبغي
ان يقول او بدابة في اصطبل الزمة لها وهما بدابة خاصة وان ادعي ان محمد اخالف
اصله ووافقهما في هذه المسئلة فخلية الاثبات ووجه العدول عن اصله **او ثوب في عشق**
يعني لو اقر بغصب ثوب في عشق اغواب **يلزمه** اي ابو يوسف المقر ثوب واحد لان
الثوب الواحد لا يصان في عشق اغواب عادة فيجعل علي بيان محله كما لو قال غصبت اكفا
علي حمار **لا احد عشر** يعني عند محمد يلزمه احد عشر ثوبا لان العشق قد يكون وعالم للثوب
النفيس فصار كقوله خنقة في جواليق وفي التبيين ما قاله محمد منقوض بما اذا قال غصبت كرا
في عشق اغواب حرير يلزمه الكل عنده مع انه ممتع عرفا ولو قال غصبت ثوبا في ثوب
لزماه اتفاقا من الحقائق **او خمسة في خمسة** يعني يعني لو قال له علي خمسة في خمسة وع
به مع خمسة **لزمته عشرة** لان في محلي مع كمال تعالي يعني لو قال له علي خمسة في خمسة
فادخل في عبادي اي معهم **وان اراد** بما قاله المحاسب **الزمناء خمسة لا خمسة وعشرين**
اي قال زفر يلزمه خمسة وعشرون لانه هو الحاصل من ضرب خمسة في خمسة ولنا ان المقر
به خمسة مضروبة والخمسة اذا ضربت خمسة كثر اجزاؤها لا ان عيها كثر وتبلغ خمسة
وعشرين **او من درهم الى عشرة** يعني لو قال له علي من درهم الى عشرة **في** اي مال لزمته
من الدراهم **سبعة** عند اي خيفة لان اخر المشرق غاية والغاية قد تدخل وقد لا تدخل
فلا يثبت بالشك **وقال لا عشرة** لان المشرق مذكور في الاقرار صرحا فلا يسقط جز مما اشتملت
عليه **او بخاتم** اي لو اقر بخاتم **لزمه الخنقة والنصل او بسيف والنصل** اي لو اقر بسيف
فيلزمه النصل وهو جديد **والخنق** وهو غده **والخنق** وهو جمع احواله بكسر الخاء وهي
علاقته **او بحل** وهو بالتحريك بيت الغروس يزين بالثياب **فالعيدان** اي فيلزم العيدان
وهو جمع عود **والكسوع** لان اسم كل من هذه الاشياء مشتمل علي اجزائه المذكورة عرفا **او بحل**
جارية او شاة لان لهما جملان اوصي رجل بالحمل لآخر ومات فاقرب وارثه بان هذا
الحمل فلان **او الحمل** بان قال حمل فلان علي الف درهم **فان من سببا صحيحا لا وصية**
بان قال اوصي له فلان ومات **والارث** بان قال ورثت اكل من ابيه الف درهم فاستهلكه
صح اقراره ولزمه المال ثم ان ولدا حمل في مدة يعلم انه كان قابلا وقت الاقرار يكون المال
له وان ولد ميتا برد المال علي ورثة الموصي او المورث وان جات بولد من فني الوصية
بينهم علي السوية كذا في المحيط وان من سببا صحيحا كما اذا قال اقرضني حمل فلان لا يصح فان
قلت كان ينبغي ان يصح اقراره في هذه الصورة لان هذا البيان رجوع عن اقراره قلت هذا ليس
برجوع بل بيان سبب محتمل لاحتمال ان احدا من اولياءه اقرضه عنه فظن انه صحيح فاقضاه

الي الحمل مجازا **او ان ايه** اي لم يبين سببا **بطل** اي ابو يوسف اقراره لان جوارحه وجوب الوصية والادب وفساده وجوها **واجاره** محمد لانه يحمل الجواز والفساد فيحمل على السبب الصالح تصحيح الكلامه **فصل** في الاستثناء وما في معناه **اذا استثنى مما اقرب الاكثرا**
الافضل متصلا باقراره **صح** استثناءه **ولزم الباقي** من المستثنى لان استثناء البعض من الكل قل او اكثر صحيح فيعتبر ان انضل باقراره لانه بيان تغيير ولو انضل عنه يكون رجوعا عن اقراره بعد صحته وهذا يجوز **فان استثنى الكل** كما اذا قال له علي ثوبين برا لا فقير **بر**
بطل الاستثناء وان ذكره موصولا لانه لا يكون بيان الكلامه بل يكون رجوعا عن اقراره وهذا غير جائز وفي زيادات صاحب الهداية ان استثناء الكل من الكل باطل اذا كان بعين لفظ المستثنى منه واما اذا كان بغيره فيصح كما لو قال ثلثه مائة لزيد الا لما قلت مائة الف فيصح الاستثناء ولا يكون لزيد شي وكما لو قال نسائي طواق الالهة لا تزج مع استثناءه ولا ينعى الطلاق ولو قال نسائي طواق الاناسي لم يصح **ولو قال ان شاء الله متصلا باقراره بطل**
الافزار وكذا الحكم لكل اقرار على بشرط تحوله على الف ان دخلت الدار لان اللزوم حكم المنجز لاحكم المعلق ولا يمكن جعله اقرارا عند وجود الشرط لانه ليس بموجود في تلك الحالة بخلاف تعليل الطلاق والعتاق لانه موجود من حيث انه عين وله حكم في الحال وهو اكل او المنع فابقياه فوقع عند وجود الشرط كذا في الغاية ولو قال له علي مائة درهم اذمت او جاز اس الشئ صحيح ناجيل لا تعليل حتى لو انكر المقر له الاجل يكون المال حالا **ولو كتب لفظ ان شاء الله في آخر**
الصك اي اخر الكتاب الذي كتب فيه اقراره ان فلان علي كذا احد سما موجلا الى سنة وكذا في اسفله ومن قام بهذا الذكر فهو يوفي ما فيه ان شاء الله اي من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك وهو وكيل فيه **فكل** اي كل الصك **باطل** عند اي حنفية لان ملك الصك متصل بعضه ببعض فصارت كشي واحد فيعرف الاستثناء الى الكل فيبطل اقراره حتى قالوا لو ترك فريضة في الصك لا يلحق الاستثناء بالكل فيصير كالفضل بالسكر في النطق كذا في المصنف **واعاد** اي صرفا لفظ ان شاء الله الى حاله من الكلام لان الاصل في الكلام الاستداد وظاهره انه لم يرد في الاطلاق بالكل لان الصك يكتب للاستيثاق فيصرف الى ما يليه فان قلت ما فائدة هذا الكلام قلت بيان ان المقر ارض لمن وكله المقر له بالخصومة معه في قدر الدين او اجله فان التوكيل بعرض ارض الخصم غير جائز عند اي حنفية وانما صح الرضا بتوكيل مجهول لانه يتضمن اسقاط حقه في دفع التوكيل كما في اسقاط الاجل مع الجهالة **وابطل** محمد استثناء فقير **ودينار من دراهم** كما اذا قال له علي عشرة دراهم الا فقيرا ودينار لان الدراهم لم يتناول المستثنى فلم يصح اخراجه منها كما يصح استثناء الشاب **بالبقي** اي جعل قدر قيمته للمستثنى خارجا مما قبله وان كان مساويا له تصحيح الكلامه فيما اذا كان المستثنى من المثليات او العدديات المتقاربة لانها تجانس المستثنى منه بمعنى وهو صلاحيته وجوهاته

الزمن

١٧٩

الذمة بخلاف الشباب فانها لا تثبت في الذمة فلم يجانسها صورة ومعنى **فبطل وبطل استثناء**
ثوب وشاة من الدراهم لان كلامهما غير متجانس للمستثنى منه كما مر بيانه وقال الشافعي يصح باعتبار انهما متجانسان المستثنى منه في الماله **ولو قال فلان علي كرا حنطة وكرا شعير الا كرا**
حنطة وقفير شعير **فلا استثناء** اي استثناء كرا وقفير **باطل** عند اي حنفية **واجاره في القفي**
قيد به لان الاستثناء في الكرا باطل اتفاقا لانه استثناء الكل من الكل **اقول** على هذا لو قال فاستثناء قفير باطل لكان اخصر ولم يحتج الي اردافه لانه الكرا اسم لغير قفير والقفي ثمانية كرايكل والمأكول صاع ونصف قيد بتقديم الكرا لانه لو قدم القفي بان قال الا قفير شعير وكرا حنطة يصح استثناء القفي اتفاقا لعدم الفاصل لهما ان قوله الا كرا حنطة لا يكون فاصلا بين استثناء القفي والاقرار لانه استثناء لفظا نصار كما لو قال فلان علي الف يافلان الامامية وله ان فاصل لانه كلام لغو فصار كما لسيكوت بينهما بخلاف الدار لانه يفيد القفيه فيلحق بالقرار **ويصح الاقرار بالعرصة** واستثناء البناء كما اذا قال عرصة هذه الدار فلان وبنائها هي لان العرصة اسم للبقعة الواحدة بين الدور بلبان فتد بالعرصة لانه لو قال ملكها الارض كما اذا قال ارض هذه الدار فلان وبنائها هي بطل استثناءه لان الارض اصل والبناء تبع فيكون الاقرار بالاصل اقرارا بالشيء واما لو قال بانهن الدار لزيد وارضها لغيره فيكون لكل منهما ما اقرب لانه البناء لما صار ملكا باقراره فلا يخرج عن ملكه باقراره لغيره **بطل**
استثناء البناء من الدار كما اذا قال هذه الدار فلان وبنائها هي لان البناء تابع للدار ووصف لها اذا الاصل فيها ارضها والبناء للقرار عليها ولهذا يقال دار معمورة وغير معمورة فدخل البناء في اقراره بالدار فلا يصح استثناءه والطوق في الجارية والغرض في الخاتم والتملة في البستان تطير البناء في الدار **ولو قال له علي الف من ثمن عيدي** اشتريته منه **لم اقتضه فان عينه** اي ان ذكر عيدي بعينه وصدقه المقر له في ثرايه وعدم قبضه **لم** المقر الثمن الى المقر له **ونسلم** اي اخذ العبد منه اتفاقا لان ما ثبت بتصادقهما صار كالتقاضي عيانا قيدنا بقيد بيقه لانه ان كذبه في ثرايه المعين وقال هذا لي ما جئتك لا يلزم المقر او قال هذا لك وانما بعنتك عيدا غير لزم المال على المقر لانه العبد له باقرار ذي اليد فلا يعتبر الاختلاف في السبب بعد اتفاقهما على اصل المال وان قال هذا لي وانما بعنتك وجوب غير متخالفان لان كلامهما مدع ومنكر واذن التحالف باطل **المالك والا** اي ان لم يعين عيدا ولم يصدق المقر له في عدم قبضه **نعليه الالف ولا يصدق المقر في عدم القبض** **مطلقا** وصل كلامه او فصل عند اي حنفية **وقد قاه ان وصل** ولم يلزم ما شئت **اقول لا يصدق** معنى مجهول فلا يدل على الخلاف مع ان المص اورد في قوله فاما عنه فعلى هذا الحكم كان المناسب لا يجاز كلامه ان يقول هو لا يصدق ولم يحتج الي قوله نعليه الالف لانه اذا لم يصدق في قوله لم اقتضه يعلم لزوم

الالف عليه او يقول فعليه الف مطلقا ولم يلزمه ان وصل ولم يحتج الي قوله ولا يصدق
لان الف اذا لم عليه يعرف انه غير مصدق في عدم قبضه قيد له وصنع المسئلة فيما سبق باقرار
وجوب الثمن لانه اذا لم يقربه وقال اشتريت مبيعاً من فلان الا اني لم اقبضه كان القول
قوله اتفاقاً لاننا قد يوجد الشراوية لا يجب الثمن لاحتمال ان يشترى بشرط الخيار فلا يجب عليه
الثمن الا بالقبض لانه انما لا يلزمه في الحال باقراره وقوله لم اقبضه بيان غير الكلامه فيصح
لا يصدق لانه ان الثمن في غير المعين لا يجب عليه الا بعد قبض المبيع لان البائع متى اني يصدق
فالمشتري ان يقول المبيع عن هذا فلا يلزمه الحال فيكون اقراره بلزوم المال في غير المعين
اقراراً بالقبض وانكاراً للقبض يكون رجوعاً عنه فلا يصح مطلقاً ومن ثم **خبرنا عن ابي عبد الله**
يعني اذا قال له علي الف من ثمن خمر يلزمه الف عند ابي حنيفة ولم يقبل تفسيره وصل او
فصل لان ثمنه لا يجب على المسلم فيكون رجوعاً عن اقراره وقال اذا وصل صدق ولم يلزمه
شيء لانه بين باخر كلامه انه لم يرد به الاحتجاب وهو بيان غير فيقبل اذا وصل لم يرد
المص قولها لان ثمنه مما سبق ان عدم لزوم الف ليس على الاطلاق بل اذا وصل **ومن ثمن**
متاع يعني لو قال له علي الف من ثمن متاع او قرض وهي زبوف وهو ما ردها بيت
المال ولكنها تخرج من الف **او بركة** وهي التي ردها التجار ولا يردوها غيرهم **او سوا**
وهي التي يكون اشك منها فضة وواحد غاسا قيل اخذها العرب من سبه **او رصاص** او **ال**
الحار زبوف او بركة او نحوها وقال المقر له هي جياذ **والجياذ لازمة** عند ابي حنيفة
وصل او فصل **وصدقته ان وصل** قيد بقوله من ثمن متاع لانه لو قال من غصب او ودية
وهي زبوف او بركة صدق وان فصل اتفاقاً ولو قال وهي سقوة او رصاص لا يصدق
اذا فصل اتفاقاً وان لم يذكر السبب وقال له علي الف درهم زبوفاً قيل يصدق اتفاقاً اذا
وصل لانه لم يصرح بالعقد واستحقاق الجودة كان به وقيل لا يصدق ايضا عند ابي حنيفة
لان مطلق الاقرار يشترط الى العقد اذ هي مشروعة الى الاستهلاك او استهلاك الغصب المحرم
لما ان الدرهم عند ابي حنيفة يصدق الى الجياذ ولو وقع التعامل بها وكون هذا بيان فقير فيصح موقفاً
وله ان العقد يقتضي سلامة الثمن فطلق الدرهم لم يتناول الزبوف واخوانها لانه لا يبيع
ودعواه يكون رجوعاً عن مقتضى ما اقر به فلا يصدق وان وصل **او بغير ثوب وحيا**
به حيا كان القول له لانه هو القابض والغصب لا يقتضي سلامة الغصب **ويلزمه**
اي ابو يوسف ما اقر به **بقوله** فلان **الى الغافل ان قبض متصلاً** اي حال اطلاق قوله لم
اقبض بما قبله **وخالفه** محمد لان الدفع كما يستعمل في الاقباض يستعمل في التملك فيصدق بقوله
لم اقبض كما يصدق فيما اذا قال اقرضني او اعطاني او اودعني فلم اقبض ولا يثبت ان الدفع نقل
يتم بالقبض والقابض فيكون قوله لم اقبض رجوعاً عنه فلا يصح خلاف الاقرار واخوانه لا يقتضي

القبض

القبض **ولو اقر له بزبوف** اي بركة زبوف **وقال** المقر له **بل هي جياذ** او اقراره **من**
من عبد فقال المقر له **بل من ثمن حارية او قرض** اي من قرض او لك اي قال المقر
لك علي الف فقال المقر له **بل لفلان حكماً باقراره لا سلطان** يعني قال زبوف بل اقراره
كذلك المقر له ولنا ان التكذيب حصل في الوصف ولا يلزم من بطلان الوصف بطلان
الاصل ونصرت تكذيب المقر له ان الف له ياخذها ويدفعها الي فلان **ولو قال هو**
لك ان قبضته منك متصلاً قولاً بعتة بما قبله **ورهن** اي اقام البيعة على شرايه منه
قبله اي قبلنا برهانه وقضينا وقال زبوف لا يقبل لانه اقراراً للملك في الحال ثم ادعي
الشرايه قبله وهو تناقض ولنا ان الكلام يتوقف على آخره اذا كان فيه ما يخبر اوله فكل
قوله هو لك على انه لك تخريباً للصحة الا انه خلاف الظاهر فلا يصدق فيه الا بالبيعة **فصل**
ولو ادعى التركة ميتا اي قال هذه التركة لي لان لي ديناً على مورثك **واخر دية اي**
ادعي اخوان هذه التركة لي ودية عند مورثك **وصدقتهما الوارث** فلهما بقسطهما
عند ابي حنيفة فيكون التركة بينهما نصفين **ورجحا الوديعه** اي قال لصاحب الوديعه
احق بالتركة لان حقه ثبت في عينه والدين ثبت في ذمة الميت ثم ينتقل الي تركته فيكون
صاحب الوديعه احق كما لو كان المورث حقيقاً وصدقهما وله ان ذمة الميت حريته فتعلق الدين
والوديعه اي بالتركة باقرار الوارث فيقتسمان بخلاف المورث لان له ذمة **ولو ترك عبداً**
فتمتد الف يدعي اعتاقاً اي يقول العبد للمورث اعتقني مورثك في الصحة **واخر دينا**
مستغرقاً للتركة اي يدعي رجل آخر ان له على مورثه الف درهم فصدقهما الوارث **قاله**
اولي عند ابي حنيفة **والعبد يسعي** في قيمته تصرف في الدين **واسقطاه** اي الدين والطلاق
اي الاعتاق يعني فلا يعتق العبد ولا يسعي ولا يثني لصاحب الدين لان العتق والدين
ظهر باقرار الوارث فصار كما لو وجد معا في الصحة والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وان
كان لولي مديوناً وله ان الاقرار بالدين يعتبر في المرض من جميع المال والاقرار بالعتق
يعتبر من الثلث فالأقوى بدفع الادبي الا ان العتق لا يمكنه محتمل الدفع صورة دفع معني
باحتجاب السعاية **او قال اسكنته دار ي ثم اخذتها او وضعت ثوبي عنده ثم اخذته**
منه فانكر المقر له ذلك **فقال بل هي** اي الدار والثوب **لي** **فالتقر** عند ابي حنيفة **لقوله**
وقال له اي القول للمقر له وفي النهاية هذا اذا كان الدار او الثوب غير معروفين للمقر
ولو كانت معرفة له فالقول قوله اتفاقاً فان قلت كيف سماه مقر مع انه يدعي الملك والمقر
من يدعي على نفسه لغیر قلت لانه اقراراً بالدين وبالمالك عندهما **وعلى هذا** الخلاف
الاجارة والإعانة كما اذا قال خاطبوني فلان بدرهم ثم اخذته منه او اعترته اياه ثم قبضته
فقال فلان الثوب لي لانه اقراراً للملك له لان اليد دليل الملك ثم ادعي عليه الاستحقاق

وفلان يكره والقول قول المنكر كما لو قال له هذه الالف كانت لي ودية عندك فاضلنا
 فقال فلان بل غصبته وله ان المهر اقرب منه ثابته من جهة فيكون القول له في كينته
 اما في مسألة الوديعه فلم يقر بآيات اليد منه بل قال كانت وديعه لي وقد ثبتت
 الوديعه بلا صيغه كما اذا هبت الريح والفتيان دان حتى لو قال او دعيتها كان على
 هذا الخلاف قال المصنف رحمه والاشارة الى الاجارة والاعارة من الروايد واقول هذا
 مسلم في الاجارة لا فاضل غير مذكور في المظومة وممنوع في الاعارة لانه ذكر فيها بعد مسألة
 اسكتة وهلك اكل الجوارب مجمله **ولو تواضعا اي اتفقا سرا على البيع بيمينه** وهي العقد الذي
 يباشره الانسان عن ضرورة وبصير كالمذموم اليه صورته في البيع ان يقول الرجل لغيري ابيع
 واري منك بكذا في الظاهر ولا يكون بيعا في الحقيقة ويستشهد على ذلك هو نوع من الهزلة
ثم اطلقاه اي قال البايع في مجلس اخر يفتك بكذا وقبل الاخر **واختلفا في البناء والابتداء**
 اي قال احدهما ببناء على تلك التسمية وقال الاخر ابتداء انا البيع **فالقول لمدي الجواز**
 عند اي حنفية لانها اختلفت في صحة البيع وفساد موهل الظاهر يشهد الصحة للمدعي لان العاقل لا يترك
 المحرم **والطلاء مالم يتفقا على الصحة** لان المواضع ثبت باتفاقها فكان الحكم لها ظاهرا مالم
 يتفقا على الابتداء والاعراض عنها قد اختلفت فيها لانها لو اتفقا على الابتداء ابيع العقد اتفاقا
 ولو اتفقا على البناء ففسد العقد اتفاقا لانه لا ينفيد الملك وان انفصل به البعض لان الرضا
 حكم العقد وهو الملك كان موجودا في سائر البيوع الفاسدة ولم يوجد في التسمية لانها هزل
 اقول لقائل ان يقول ههنا صورة اخرى وهو ان يتفقا على انه لم يحضر فباشي من البناء
 او الابتداء فالعقد فيها جائز عنده خلافا لما ان كان غرضه النص بيان الخلاف في صورة
 اختلافهما فقط كان يكفي ان يقول اذا اختلفا في البناء والابتداء فالعقد جائز ولم يحتج الي
 ارداد قولهما لانه في طرف النبي وان كان غرضه بيان الخلاف في الصورة من الصور
 الاربع كان ينبغي ان يبين مذهبه في الصورة التي لم يحضرها شي كايين مذهبهما فيها لقوله
 وابطلا مالم يتفقا على الصحة ويمكن ان يحكم في جوابه بان غرضه بيان الخلاف في الصورة
 لكن تلك الصورة كان معلوما من عبارته لان ترجيح الامام مدي الجواز اذا اختلفا
 يدل على ان الصحة اصل عنده في كل عقد اذ هو الظاهر والمواضع يتفقا به مالم
 يتفقا على الفساد وهو البناء فلم يحتج الى تفرغ تلك الصورة والتي ياردا في قولهما نعم لو كان
 واختلفا في البناء والابتداء او اتفقا على ان شيئا مالم يحضرها فالعقد جائز كان الظاهر
 واخصر وعلى الف اي لو تواضعا على البيع بالف **سرا او عقد** اي
 بالغيرين في العلانية وتصادقا على ان الالف الاخرى هزل **فالتمن** اي الفان عند
 اي حنفية **وقالاهي** اي الف قيد بان يكون التواضع وقد راعى لانه لو كان في جنسه

كما اذا تواضعا على البيع بيمينه ديار على ان يكون البيع مائة درهم فالتمن هو الديار اتفاقا
 لان التمن ما هو مذكور في العقد والدرهم غير مذكور فلا يكون تمنا لهما ان الالف الزائدة
 هزل فلا يعتبر كما في النكاح اذا تواضعا سرا ان يكون المهر الفا وعقد اعلى النبي جهرا
 فالزائدة غير لازمة اتفاقا وله ان التمن مقصود في البيع حتى لا يصح بدونه التمن المذكور الفان
 فيتعلق البيع بهما بخلاف النكاح لان المهر تابع فيه حتى يصح بدونه ومع جهالة فلم يجب بالهزل
 اذ لو وجب لزم جعله مقصودا وليس كذلك **ولو ادعى صبي بغير رجل انه ابن رجل اخر**
وامه ام ولد له فصدقه اي الرجل ذلك الصبي **وادعاهما ذواليد** وقال بل انت
 عبيدي وامك امي **فيهما له** اي الصبي مع امه يكون ولذي اليد عند اي حنفية **وجعل**
القول للصبي لانه ادعى انه اتعلق خرا او الاصل في بني آدم الحرية فلم يكن مقرا بالرق
 وله انه اقر بالرق حيث اقر برق امه لان الولد يتبع الام في الرقة ودعواه انه حر بعد
 اقراره يكون دعوي حرية عارضية يكرها ذواليد فيكون القول له **وبجعله لها اي**
 ابو يوسف القول لأمه في يد رجل **لو ادعت امومية ولد فلان** او كونهما مدبرته او
 معتقته **فصدقها فلان ذواليد** وقال بل انت امي وقال للقول لذي اليد له انما
 ادعت العتاق او شغبه من شعبة فصارت كانهما ادعت حرية الاصل فيكون القول له
 ولما انها في ذي اليد حقيقة فصدقت ان تزوج نفسها من يده وثبت كسبها لغيره فلا
 يصدق لان الاصل ان يكون الاملاك في يد الملاك **ولو اقرت بنكاح رجل فانت فصدقها**
فهو اي اقرارها باطل عند اي حنفية وقال اجاز قيد باقرار المرأة لان المقر لو كان رجلا
 فصدقته بعد موته صح اقراره اتفاقا قلها الميراث والمهر وقيد بتصدق الزوج بعد
 موته لانه لو صدقها في حال حيوتها ثبت النكاح اتفاقا لهما ان الاقرار بالنكاح لا يبطل
 بالموت لما سبق ان المقر لو كان زوجا صح بعد موته وله ان النكاح يزول بموته بالكلية
 حتى يجوز له ان يتزوج باختها فيبطل اقرارها بالنكاح بالموت **وقيل الخلاف في العكس**
 اي في عكس هذه الصورة وهو ما اذا اقر الزوج نكاحها ثم مات فصدقته في العدة فيبطل
 اقراره عند اي حنفية وقال يجوز فيجب لها المهر لان المرأة محل النكاح فامكن ان يبي النكاح
 بقاءها ولهذا يجوز لها غسله خلافا لما اذا ماتت هي لغوات المحل ولهذا لا محل لغيره عليها
 وله ان المقربة هو النكاح وثبوته بعد موته محال فلا يقصور ابقاؤه ولهذا اظهر ان الحق
 هذا القول ولهذا قال **علي الاصح او كان في يده اي يد الزوج مال فقال لاخر ما**
اختلفت زوجتي وهذا ميراثي وبينك فني الاخر زوجتي حكم ابو يوسف
 بقسمته بينهما لان المال في يده ولم يبعه الا بالصف والآخر يدعي الزيادة على النصف
 وذو اليد ينكر **وقالاهو الاخر** لان الاخر قد ثبت تصادقهما وزوجيته لم يثبت فليستحق

دعاهم

الاوسط الثالث ثلثا الالف وفيه ذلك فلهذا يباخذ ولا يباخذ يوسف ان الكل اتفقوا على الف
 واحد فليزم كل واحد منهم ثلثه ثم اتفق الاوسط والاكبر على الف اخرى فليزم كل واحد منهما
 نصفه فبقي في يد الاوسط سدس الالف وفي يد الاكبر كذلك فلما اتفقا الاكبر والالف اخرى
 اخذما في يد وهو سدس الالف **او الكبر اخرون** اي لو اقر الكبرها شركة **زبد دارها**
 بان قال زبد مشترك معناه في هذه الدار اثلاثا **والاصغر عمر واخا** اي اقر الاصغر بان عمر وا
 اوريد مشتركان في هذه الدار ارباعا **حكم** اي يوسف **كزبد بربع سهم** **الاصغر** اي باخذ
وحكم محمد خمسة اي باخذ خمسة في يد الاصغر **ثم يقاسم الاكبر نصيبين** يعني يضم زبد
 اخذ من الربع والخمس الى ما في يد الاكبر ويقاسمه نصفين اتفاقا **ويقاسم الاصغر ما بقي**
 في يد **عمر ونصفين والقولان روايتان** عن ابي حنيفة لا يباخذ يوسف ان الاصغر اقران
 الدارين اربعة انفس وزبد رابعهم ولو كان كل الدار في يد دفع اليه بعضها فاذ كان نصيب
 في يد دفع اليه ربعة فيجعل جميع الدار ثمانية لكل من الاخوين اربعة فياخذ زبد رابع ما في يد
 الاصغر فيضم الى ما في يد الاكبر فيصير خمسة وبعي في يد الاصغر ثلثه وكل منهما لا يستقيم على اثنين فبقي
 اثنتان في كل الدار التي هي ثمانية فيصير ستة عشر فلكل من الاخوين ثمانية فياخذ زبد ربع ما في
 يد الاصغر وهو سهمان فيضم الى ما في يد الاكبر فيصير عشرة خمسة الاكبر وخمسة لزيد وبعي في يد
 الاصغر ستة ثلثه للاصغر وثلثه لعمر والحمد ان الاصغر ان يقول لزيد لو كذبتني الاكبر فيك لكان
 لك مما في يدي سهم ولي سهم ولعمر وسهم فلما صدقني الاكبر فيك خاصة فقد رفع نصف موتك عني فبقي
 لي سهم ولعمر وسهم ولك نصف سهم فذلك سهمان ونصف وفيه كسر تضعف فيصير خمسة فخرج
 على الدار يكون عشرة اسهم لكل من الاكبر والاصغر خمسة فياخذ زبد سهمان للاصغر وسهم الى ما
 في يد الاكبر فيصير ستة لكل منهما ثلثه وبعي في يد الاصغر اربعة سهمان له وسهمان لعمر **فصل**
 في اقرار المريض **اذا اقر مريض بدين** في مرضه موته محسنة وعليه ديون وصحة ديون لزمته
 في مرضه باسباب معلومة كالشرا ونحوه **قدم دين الصحة ومعلوم السبب** في القضاء على دين
 المقر به في المرض وفي الخلاصة لو اقر في المرض باستيفاء بعض ديون الصحة يصح ولو اقر باستيفاء
 دين اذ انه في المرض لا يصح ان كان عليه دين الصحة **ولا نسوي** ولا قال الشافعي الدين المقر به
 في المرض وغيره سواء اقر اصداد من اهله فكون حجة كمال الصحة بل مرضه ادعي الى رجحان
 صدقه ولنا ان حقوق غرض الصحة تعلقت بماله في اول مرضه لخرج عن الاكتساب فلا
 ينفذ اقراره في حقهم بل ينفذ في حقهم بعد قضاء ديونهم ولهذا ينفذ من جميع وكان القياس ان
 لا ينفذ لامن الثلث لان حقوق الورثة تعلقت بالثلثين لكن ترك ذلك بالاثار وهو ما روي عن ابن
 عمر انه قال اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته وانما قدم معلوم السبب لان سببه
 معاصر فصارك لدين الثابت بالبينة **فان فصل شي من ادا دين الصحة صرف فيما اقر به من**

قال

دين المرض لان الدين مقدم على الارث **ويطيل اقراره** اي اقرار المريض بدين او عين
وارث اي لو ارثه الا ان **يصدق له الباقي** من الورثة لان المتبع كان لحقهم فاذا صدقوا زال
 المانع وقال الشافعي يصح اقراره لو ارث كما صح لاجني ولنا قول ابن عمر اقرار المريض لغير وار
 جاز وان احاط بماله وان اقر لو ارث فخير جاز الا ان يصدق له الورثة **ويصح اقراره الاجني**
وان استغرق المال لما سبق من قول ابن عمر **ولو اقر ببيع غلام ملك منه** اي من المقر
 بان يولد مثله **مجهول** اي ليس كذلك الغلام نسب معروف **فصدقه الغلام** الذي يعبر
 عن نفسه ولا يذم من تصديقه لانه يصدق نفسه واما اذا كان صغيرا فلا احتياج الى تصديقه **لحق**
اي ثبتت نسبه وشارك الورثة في الميراث ان لم يكن فيه مانع عن الارث لان السبب من
 الخواص الاصلية وهو غير مستلزم لاقراره بالمال لانه يجوز ان يثبت نسبه منه ولا يرثه فقد
 بقوله ممكن لانه لو لم يكن ممكن مكلدا بظاهرها وقيد بمجهول لانه لو كان معروف النسب لثبتت
 نسبه من المقر لثبته من غير **او لاجني** اي لو اقر المريض بمال لاجني **ثم ادعي انه ابنه** وصدة
 الاجني **ثبتت نسبه منه وبطل اقراره** لانه تبين انه اقر للوارث لان النسب يثبت من وقت
 العلوق **وحكمنا بصحة لوتزوجها بعد** يعني لو اقر المريض لاجنية بمال ثم تزوجها فبات
 لم يطل الاقرار عندنا وقال زفر يطل لانه طري على اقراره ما منع صحة فصار كما لو اوصى لها
 او وهب لها ثم تزوجها ولنا ان الزوج يثبت مقتصر على زمانها لا مستند كالنوع فتبين انه
 اقر لاجنية بخلاف الوصية لا يملك بعد الموت والزوجية قائمة عنده والمصية في المرض كالوصية
 اعلم ان الضبط في هذا المقام ان يقال المقر له الرض ان لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار
 وارثا قبل الموت فان كان الارث بالنسب لا يجوز اتفاقا كالمسئلة السابقة وان كانت
 بالنسب فمختلف فيه كهذه المسئلة وان كان وارثا وقت الاقرار دون الموت كما اذا اقر لاجنه
 ثم ولد له ابن يصح اقراره وان كان بالعكس كما اذا اقر لاجنه الكافر فاسلم قبل موته لا يصح
 وان كان وارثا فيها لا ينفذ فيهما كما اذا اقر لاجنه فارقها ثم فسخ المولاة ثم عقد لها ثانيا
 لا يجوز عند ابي يوسف لانه متهمة في الفسخ ويجوز عند محمد لانه لما صار اجنيا نفذ
 اقراره هذا خلاصة ما في النيبين **ولو طلقها اي المريض زوجته ثلثا ثم اقر لها**
بدين كان له الاقل منه اي مما اقر به **ومن ميراثها** القيام المهمة بقا العدة فبما اتفقا
 على الطلاق ليصح اقراره لها رتبة على ميراثها فثبتت اقلها نفقا للمهمة هذا اذا طلقها
 نسوا لها لانها لا يرث فبقيا متممين في ذلك واما اذا طلقها بلا سواها فلها الميراث بالغا
 ما بلغ ولا يصح الاقرار لها الا اذا هو فار **ولو ارث مع اجني** اي لو اقر مريض بدين
 بالفت واحد وارث **فت كاد بدين الشركة** بان قال هذا الدين لم يكن مشتركا بيننا بل
 كان نصفه وجب لي بسبب علي حدة ونصفه للاجني بسبب علي حدة قيد بالتكليف لانهما

ان صدق المقر لم يطل الاقرار في الكل اتفاقا اما اذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبي
فيلزم على الخلاف ايضا لكن الصحيح ان يقال لا يجوز الاقرار اتفاقا من مبسوط شيخ الاسلام
محمد اي جعل محمد اقرار صحيحا **في الاجنبي** خلافا لما له ان شركة الوارث للاجنبي
كان مانعا من صحة اقراره لتمكنه الاقرار للوارث فلما ارتفع المانع بالكذب يكون نصف
ما اقر به للاجنبي كما لو اوصي لاجنبي مع وارثه ورده الوارث صدقة حق الاجنبي ولما
ان الاقرار اخبار فتفيد على وجه ثبوت الشركة غير جائز وعلى وجه عدم الشركة ايضا لانه
تفيد لما لم يقر به فلا يصح خلاف الايضالانه استأنصرت فيحتاج في تصحيحه **وان هذه**
الالف لقطه اي لو اقر المريض بها **وهي المال** اي والحال ان الاموال له غير تلك الالف
فكذب الوارثه بامرهم اي ابو يوسف الورثه ان يتصدقوا بالثلث اي ثلث الالف
واعطاهم الكل اي قال محمد كلها ميراث لم يقد بتكذيب الوارثه لانهم لو صدقوا
يتصدقوا بأكملها اتفاقا له ان قوله انها لقطه ايضا بالتصدق لان حكمه بذلك والوصية بالتصدق
تبرع فيصح في الثلث خلاف قوله ليس لانه لا يقتضي التصديق **واقرت من وجه مجهول** يعني
اذا تزوج رجل امرأة مجهولة الرق فاقرت **بالبهايمة فلان صدقت** اي صدقها فلان
وكذا زوجها صحيح اقرارها على نفسها مع قيام النكاح اقول في المصنف شرحه المجهول
بمجهول النسب وكذا في الكا في شرح المنظومة ولم يبين كل منهما فائدة التقييد واري فيه اشتبا
لانا لو فرضنا المسئلة معلومة النسب ولم يعلم رقيتها فاقرت **بالبهايمة** فلان اري
ان يجوز اقرارها ولو فسرها بمجهولة الرق لكان الظاهر وصارا اخترازا عما اذا علم رقيتها فاقرت
لاخر بكذا لا يصح اقرارها **وحمل ابو يوسف ولدها بعد** اي بعد اقرارها **الاكثر من**
سنة اشهر رقيتها لان الشرع لما حكم برقيتها لزم منه كون ولدها قفا ولا غرور فيه لان
امساكها بعد اقرارها يدل على رضاه برقيته ولدها منه **وبالف** اي جعل محمد ولدها
حر لانه تزوجها على زعم حرية اولاده منها فلا يصدق المروجة في ابطال هذا الحق الظاهر
لزوجها كما لو اعقها هذا الولي لم يكن لها اختيار نفسها لان النكاح لم ينعقد على انها
رقيقة قيد بقوله صدقت لان فلان لو كذبها لا يصح اقرارها اتفاقا وقيد بقوله ولدها
لان الزوج لو صدقها يصح اقرارها ويكون ولدها قفا اتفاقا وقيد بقوله بعد لان
الولد الذي عرف علوقه قبل الاقرار حر اتفاقا لانه اقرار على الحر فلا يصدق في حقه
اقول لو قال ستة اشهر او اكثر لكان اولى لان خلاصتها باق اذا اولدت ستة اشهر بعد
الاقرار واذا اولدت لاقل منها لم يكن الولد حرا اتفاقا لان اقرارها لا يصدق بحقوق غيرها
وهو الولد المسئلة هكذا مذكورة في الكا **ويصح اقرار المريض بالوالدين**
والولد والزوجه يعني اذا اقر رجل بان هذا والدة او هذه امه او زوجته

او ولد له

صح اقراره لكن في الروضة يشترط ان لا يكون منكوبة الغير ومعدنه وان لا يكون
تحت المرافعتها ولا اربع سواها **والمولي** يعني يعي اقراره بان هذا مولاه سواء يكون
الاعملى او الاسفل **اذا صدق** قيد به لانهم ولايته على انفسهم فيتوقف الاقرار على تصديقهم
سواء وجد قبل الموت المقر او بعده اتفاقا وانما صمم هذه الافادير لانها تحمى النسب
على الغير فيها **واقرارها بصولا** يعني اذا اقرت امرأة بالوالدين والولد والزوج
يصح اذا صدقوها وجاز تصديقهم قبل موت المقر او بعده اتفاقا لانه المرأة اذا اقرت
بتكذيب رجل وماتت فصدقها لم يصح عنده خلافا لما كان سابقا في الفصل المتقدم على هذا الفصل
الا بالولد يعني اذا اقرت بالولد من زوجها القائم لا يصح لان فيه تحمى النسب على
الغير لان النسب منه قال الله تعالى ادعوه هم لابائهم **حتى يصدقها الزوج** لان الحق
له **او تشهد بالولادة** قابله لان شهادتها في هذا مقبولة وكذا الوادي انه ولده من
امراته لا يصدق في حقها (لا يتصدق بها كذا في النيسين **لا كاخ وعم** اي لا يصح الاقرار
بانه اخو او عمه لان فيه حمل النسب على الغير لان الاخوة انما ثبتت بثبوت نسب المقر
له من الاب والعمومة تثبت بثبوت نسبه من الجد والمقر لا يملك ذلك **ويرث** المقر
له **لعدم وارث** قريب او بعيد لان قوله وان لم يقتل في ثبوت النسب قبل في ماله
لان له ولاية فيه **او بعد موت ابيه** يعني لو اقر بعد موت ابيه **بما خسر ثبته** اي النسب
من ابيه وقال الشافعي ثبت **وشاركه** اي المقر له المقر في الارث بالاتفاق اما عند
الشافعي فثبت النسب من ابيه وقال الشافعي ثبت **اشاعدا فلان المقر** لولاية له
على غيره حتى تثبت النسب منه ولكن لم ولاية على نفسه فيها في يد من المال فيصح
اقراره في استحقاق غيره فيه اعلم ان المفهوم من المنظومة ان الشافعي قال لا تثبت النسب
ولا يشاركه في الارث لانه مبني على النسب قال المصنف رحمه ترك هذا الخلاف
واثبت في النسب لان صاحب الوحي قال اذا اقر باخوة غيره فهو اقرار بالنسب على
الغير لا يقبل الا من وارث مستغرق كحر مات وخلف ابنا واحدا فافتر باخ تبت نسبه
وميراثه اقول على هذا كان ينبغي ان يبين قول الشافعي لان المسلم مذكورة في
المتن على الاطلاق والمذكورة في الوحي مقيد بان يكون له ابن واحد **او احدا بنين باخ**
لاب يعني اذا اقر احد ابني ميت لرجل انه اخو لاب **وكذب الاخرا مروء يدفع**
نصف نصيبه لانه اقراره استحقاق الارث **لا لله** يعني قال مالك يعطيه
المقر ثلث ما في يده لانه اقرار المقر له استحقاق ثلث تركته ابيه فيعطيه ثلث ما في يده لعدم
نفاذ اقراره على اخيه **او باخ لاب** يعني اذا اقر احد الابنين لامراة انها اخته لايه
وانكر اخوه **فثبته** اي قامروا ان يعطيه ثلث ما في يده من تركته ابيه لانه اقرارها ابنة

الميت فكان حقه في التركة مثل نصف حقه **لا خمسة** يعني قال مالك يعطيهما خمس ما في
يدع لانه اقربا يستحقان الخمس لكون ابيه خلف ابين وبنات وهي هذه فيعطيهما خمس ما في
يدع **واين وملت من ابين وبنين باخ لاب** يعني اذا كان الميت ابان وبنان
فاقرين وملت منهم لرجل انه اخوهم لا يبرهم ومحمد الاخران **فخمسة** نصيبها يعني فامروا
المقرين بان يعطيهما سهمين من خمسة مما لا بد لهما لان في زعمهما ان حق المقر له مثل حق الابن
وحق البنات مثل نصفه فلما لم ينفذ اقرارهما على الاخرين قسم نصف التركة بينهما وبين المقر
له للذكر مثل حظ الانثيين على خمسة اسهم للمقر له سهمان وللقر سهمان وللحق سهم واحد
الخمس مستقيمة عليهم فقدر النصف الاخر خمسة ايضا لكنها لا يستقيم على المنكرين وهما ثلثة
التقدير ففرض ثلثة في مجموع التركة وهو عشرة فكون المبلغ ثلثين فيكون له شيء من عشرة
يضرب في ثلثة وكان للمكرين خمسة فاذا ضربت في ثلثة يصير خمسة عشر عشرة الا ان وخمسة للبنات
وكان المقر له سهمان فاذا ضربت في ثلثة يكون ستة وكان المقر سهمان فاذا ضربت فيها يكون
سنة والمقر سهم فبا ضرب فيها يكون ثلثة لا يبرهم يعني قال مالك يعطيهما المقران ربع ما في يدهما
لان المقر له علي اقرارهما يستحق ربع التركة لانهما اقران اباهما مات على ثلثة بنين وبنين
فيقسم نصيب المقرين على اربعة فيعطى المقر سهمان والمقر له سهم واحد والبنات سهمان نصيبها على
اربعة فصار النصف الاخر اربعة ايضا لكن المذكورين ثلثة تقدر لان الان جعل كبنين والاربعة
لا تستقيم عليهم فيضرب ثلثة في ثمانية فيصير اربعة وعشرين اثنا عشر للمكرين ثمانية للاثني عشرة
للبنات واثنا عشر للمقرين مع المقر فستة للمقر وثلثة للبنات وثلثة للمقر **كما في الاجارة**
وتعقد على منفعه يعني الاجارة بيع منفعه مقصودة ولهذا شرط في بيعه ان يكون في بيع
وكان القياس ان لا يجوز بيعها لانها معدومة والعقد انما يرد على الموجود ولكنه جاز بالسنة
لقوله عليه السلام اعطوا الاجير اجره قبل ان يحق عرقه وهذا يدل على جواز بيعه واجتمع ائمة عليه
قيد منفعه لانه لو استاجر شاة مدة معلومة ليجب له بها لا يجوز لان الدين عين لا منفعه
بخلاف استئجار الطير لان المستحق منه فعل الحضانه والدين له كذا في المحيط وقيدنا المنفعه
بالمقصوده لانه لو استاجر دابة ارض الناس المظالمه او خلا ليسطوبه عليها لا يجوز لان تلك
المنافع غير مقصوده منها ولو اشترى رطبه ثم استاجر ارضا لا ينفصلها فلو اشترى بها
باصطحابه ثم استاجر الارض لاجله يجوز **معلومه** قيد لان جهالة تفضي الى المنازعة فجهالة
المبيع والمحيط لو استاجر حياطا ليجب له قيصا ولم يبين الكتاب ان يجوز لكون محل العمل مجهولا
بالمدة هذا مع ما عطف عليه بان الطريق كونه معلوما كما استاجر دارا سكنى شهر وانا انكر
المدة ليشتمل الطويل والقصير اذا كانت معلومة الا ان في اوقات لا يراد على ثلث سنين
كيلا يدعي المستاجر ملكها **او تسمية** كما اذا استاجر دابة ليركبها مسافة معلومة **او اشار** كمن استاجر

اجل

رجلا ليجعل له هذا الطعام الى موضع كذا **يعرض مال معلوم** لان الاجرة كالثلث **ولا يلحقها بالا** عيان
اي المنافع في الاجارة ليست كاعيان المبيع وحكم المالك والقبض عندنا وقال الشافعي المنافع في
الاجارة ملكة بالاعيان لانه عقد ملكي يستدعي محلا يضاف العقد اليه ولو اخرج محلا المنافع
المعدومة كالاعيان المقدورة التسليم للمصالح العقد ولنا ان العين كادارة مثلا جعلت خلفا
عن المنفعة في حق اضافة العقد ولهذا الواضحة الى العين جاز ولو اضافناه الى المنفعة لم يخرج
فانتم السبب مقام المسبب كاقامة السفر مقام المشقة ثم نظرا لثرا العقد المتعقد ساعة
فساعة عند حدوث المنفعة فيملكها ويستحقها **لا ملك الاجرة بالعقد** ذكر الفايدي ان
هذه المسئلة وما عطف عليها من المسائل الخلافية متفرقة على الاصل السابق المختلف فيه يعني
ملك المجر الاجرة بنفس العقد عند الشافعي لانه جعل المنفعة كالعين فيكون الاجرة كالعين
وعندنا لا ملك سوا كان الاجرة عينا او نقدا ورواية ان كانت دينا يملك بنفس العقد فيكون
متمرا للدين الموجه بل يملكها باحد هذه الثلثة **بالتعجيل** اي بتعجيل دفع الاجرة من غير اشتراط
او اشتراطه اي اشتراط التعجيل في العقد **او استيفاء المنفعة** لانه عقد معاوضة فاذا
استوفى المستاجر المنفعة يملك المجر الاجرة تحقيقا للتساوي واما اذا تعجل او شرط التعجيل فقد
ابطل حقه في المساواة **ونامر** اي المستاجر هذا ان يبيع اخر **ان تصدق الفضل** اي
فضل الاجر **اذا اجر ما استاجر باكثر من الاجر الاول** كمن استاجر ثوبا بعشرة فاحده بعد
يوم فاجره ستة الا يوما بعشرين يتصدق بعشرة عندنا لانه ربح ما لا يتقاضه وعند الشافعي يطيب
له العشر لان المنفعة مقبوضة حكما فصارت ربح ما قبض هذا اذا كانت الاجرة الثانية
من جنس الاول اذ لو لم يكن من جنسها طاب الفضل اتفاقا كذا ذكره الطحاوي **ولا يجز**
الاجارة بالاجارة كمن استاجر دارا وجعل اجرا لاجارة دار له ليسكنها المجره هذا
فرع اخر فانه غير جاز عندنا لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسبة وجاز عند
لائضا موجودة فيكون بيع الجنس بالجنس يدايد كذا قالوا ولكنه يشكل لانه لو كان كذلك لما
جاز بخلاف جنس المنفعة ايضا مع انهم قالوا بجوازه ولان العقد على المنافع يتعقد ساعة فساعة
على ما قالوا قبل وجود المنفعة لا يتعقد العقد وبعد وجودها لم يبق دينا فكيف يقصور فيه
النسبة فالاولى ان يقال الاجارة انما اجبرت الحاجة ولا حاجة الى استئجار المنفعة بنفسها
لاستيفائها ساعة منها فلم يجز على الاصل ولا كذلك عند اختلافنا بالجنس **وحكم بالنفسا خها**
هذا فرع اخر يعني تنسخ الاجارة عندنا **بموت المتعاقدتين او احدهما** لان العقد لم يوجدهن وعند الشافعي
وبالموت انتقل المنفعة والاجرة الى الورثة فيبطل الاجارة لان العقد لم يوجدهن وعند الشافعي
لا يتنسخ لانها بيع العيين والبيع لا يتنسخ بموت المتعاقدتين او احدهما فكذا هذا **اذا عقد لنفسه**
قيد به لانه لا يتنسخ بموت من عقد ما لغيره لعدم الانتقال الى الورثة كالأب والواقف

سنة

والتوكيل بالاجارة واما التوكيل بالاستيجار اذا مات بطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار توكيل
بشرا المنافع فصار كالتوكيل بشرا الاعيان فصير مستاجرا لنفسه ثم يصير موجرا من الموكل كما
في الدخيم كما ينفسخ عند الاجارة **بنوت المنفعة كخراب الدار وانقطاع شرب**
المنفعة وما الرحي لان المنفعة هي المعقود عليها فاذا فانت لم تصور بقا العقد حكما وبعض
مشا خناقا لولا انفسخ العقد لهذه الاشياء لان المنافع فانت على وجه ممكن عودها فاشبه الا
حتى لو اهدم فبناءه الموجر واراد المستاجر ان يسكنه في بقية المدة ليس له ان يمنع ولما قطع
ما الرحي والبيت مما تنفع به لعين الطحن فعليه من الاجرة محضته كذا في التبيين **ونفسها**
بالعدر لانها منعقة فماعة فصلح العدر ان يمنع **كالعيب** اي كما ينفسخ الاجارة بالعيب
كمن استاجر دارا فوجد بها عيبا يضر بالسكنى فله ان ينفسخ **مثل من استاجر حائونا بالبحر فيه**
فانفسخ وداية ليسا فريتم بداله اي ظهر للمستاجر راي ترك السفر اذا لم ينفذ الحج ففانت
وقته او سافر لا حضرا العزم وقد حضر ولو جري على موجب العقد يلزمه ضرر زائد لم يلزمه
بالعقد **لا للوجر** يعني اذا ابدى الحارري راي ترك السفر لا يكون عذرا لانه يمكن ان يبعث دابة
على يد غيره وفي التجريد لو اجر نفسه في عمل وهو ممن يعاب به فله الفسخ وفي الموازل لو استاجر
ابلا تم اشترى بخلا لا يكون عذرا في الفسخ ولو اشترى ابلا يكون عذرا **وكن تجردا كما**
ثم لزمه دين ولا مال له سواه نفسه ويبيعه لقضاء دينه وهذا مثال اخر للعذر
قال الفقهاء بواللذات هذا اذا كان الدين طاهرا فان لم يكن ولكنه اقرب بالدين وكذا في المشترا
جاز اقراره ويكون عذرا عند ابي حنيفة خلافا لما ثم الفسخ لهذه الامور انما يكون بعضا
على رواية الزيادة حتى لو باع الموجر المذكور دكانا قبل الفسخ لا يجوز وعلى رواية الاصل
يكون الفسخ بدونه فيجوز بيعه واصحهما الاول لان الفسخ مختلف فيه فينتوق على القضا
كالرجوع في الهبة ومن المشايخ من وثق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يحتج الى القضا
وان كان غير ظاهرا كالدين الثابت باقراره محتاج الى القضا البصر العذر بالقضا ظاهر كذا
في التجريد **وسقطها بالظمان للتعدي** هذا فرع آخر يعني اذا تعدي المستاجر على الدين
المستاجر مثلا ففككت فضتها سقطت عنه الاجرة عندنا لانه ملكها بالظمان وهي محبة لا يجمعها
ولا يسقط عند الشافعي لان البيع في المنافع والعين غيرها فلا يسقط الاجرة فهاك العين كما
لا يسقط الثمن عن المشتري اذا اجني على مال اخر للبايع وضمنه **وجيزا ضافه الى المستقبل**
هذا فرع آخر مثل ان يقول في شعبان اجرت داري في اول يوم من رمضان وهي جارية
عندنا لما مر من ان العقد يتجدد بحسب حدوث المنافع فجازت الاضافة خلافا للشافعي
لاضايح الاعيان عنده فلا يجوز اضافتها الي وقت بيع العين قيد بالاضافة لان تعليق الاجارة
غير جائز اتفاقا **فكلم بصفة خيار الشرطية** ادخل فيها القابل على ان هذه المسئلة فرع

الخيار

عنه

الخلاف في جواز الاضافة فلما جاز اضافتها عندنا جاز خيار الشرط فيها فيكون في المعنى اضافة
الاجارة الى زمان سقوط الخيار فمعتبر المدة من ذلك الوقت ولم يجز خيار الشرط عند الشافعي اولا
لعدم جواز الاضافة في الاجارة عنده **ومن استاجر دارا سكنها من شتا وصنع فيها ماشا**
من الصنایع والعمل لا يندم التفاوت في السكنى والعمل حتى لو قيد بان يسكن واحد اقله ان يسكن
غيره وكذا في الصنایع **الا القضا والطحن والحدادة** لان هذه الثلاثة توهن البناء وفيه
اضرار ولو استاجر بها ليقعد قصارا فلما ان يتجدد حدادا اذا كان مخرتها واحدة ثم لو استاجر بها
للسكنى وفعل فيها القضا والطحن وانهدمت فعليه الظمان ولا اجر عليه لانه لا يجمع مع الظمان وان
لم ينهدم وجب عليه الاجر استحيانا لان المعقود عليه هو السكنى وفي القضا وجب السكنى وفي
فجب عليه الاجر بشرط السلامة **وجب تسليم الاجرة بنفس القرض** اي قبض المعقود عليه
كالدار **وان لم يسكنها** لان تسليم عين المنفعة غير متصور كقيم الثمن من الانتفاع مقارنا
وسقط الاجرة بالغصب اي يغصب العين المستأجرة سوا كانت عقارا ولا لعدم ملك المستاجر
من استيفاء المنافع عنها المراد بالغصب هنا اثبات اليد المطلقة مطلقا فتناول العقار لان حقيقة
الغصب غير متحققة في العقار عند ابي حنيفة وابو يوسف كما سيجي في الغصب **او رضاه** اي من
استاجر ارضا للزراعة **عين المزرعة** لان بعض افراده يضر بالارض فيعنه يرتفع الجهالة
الى المتارعة **او على ان يزرع ماشا** اي اوقال استاجر بها على ان يزرع فيها ماشا لانه
يتقويض الامر اليه يرتفع النزاع **ويدخل الشرب والطريق فيها** اي في اجارة الارض للزراعة
وفيه احتراز عن البيع حيث لا يدخل الطريق والشرب فيه **تبع** اي تجزئ قيمة لان عقد الاجارة
للمتكم من الانتفاع والشرب والطريق مما يتوقف عليه الانتفاع فيدخلان العقد **واساهة** عطفان هو
اي استاجر ارضا خالية للبناء والغرس **فان نقصت الارض** اي ان عرفت ان الارض
اي تسليم الارض فارعة من البناء والغرس **فان نقصت الارض** اي ان عرفت ان الارض
تنقص **بالفعل عزم الاجر** وهو على وزن فاعل بمعنى الموجر وفي الاساس لا يقال هو اجر
على وزن فاعل فانه خطأ بل يقال هو موجر وذكر في الصحاح العامة بقول اجرتة بلام مد
قيمة ذلك اي البناء والغرس **مقلوعا** اي لمقلوعا مامورا بقلعه ومعرفة قيمته كذا ان يقول
الارض مع الشجر المامور ماله بقلعه ويقوم وليس فيها هذا الشجر ففضل ما بينهما هو قيمة
الشجر وانما ضررنا بذلك لان قيمة المقلوع اريد من قيمة المامور بقلعه لكون الموند مصروفة للمقلوع
كذلك **بغير رضاه** لان الغرس مستحق القلع فصاحب الارض يتصرف فيه فيعنه قيمته كذا رعا
للجانبين **وان لم ينقص الارض بقلعه** **توقف ملكه على رضاه او رضاه على ان يرضى** اي ان يرضى الغرس
مكانه ويترك الاجارة على حالها **فكون الارض لهذا او لغرس لداك فان رزق فانقصت**
اي تمت مدة الاجارة **ترك الزرع باجر المثل الى ثمانية** لان له فضاية بخلاف الشجر اذ لاها

في القضا

بقا به وفي التمه اذا انقضت الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر مثلها حتى يجز
وهو على اول جز يدرك بعد انقضاء الاجارة **اودابة** اي من استاجر دابة **او ثوبا**
او ما يختلف اي الذي يختلف باختلاف المستعملين كالقاس والفوس ونحوهما وهذا
بعمومه متناول للثوب والدابة فيكون نفيها بعدا للتخصيص **فان اطلق العقد اركب**
والبس من شا اوركب وليس بنفسه اراد بالاطلاق ان يتم المفعول ويقول استاجر هذا
على ان يركبها من اشاء او يلبسها من اشاء ولم يرد به ترك التقييد حتى لو بقيد فسد الاجارة للجهل
وكان القياس ان يجب اجراء التمثيل في عدم تقييده لكن وجب المسعى استحسانا لارتفاع القياس
وهو الجهل بالركوبه او اركابه **فان ركب اواركب واحدا تعين** ان يكون مراد من الاطلاق
فصار كانه نص عليه **وان خص** اي عين الراكب **فاركب غير فوطيت** اي هلكت الدابة ضمن
لان الناس متفاوتون في اللبس فان لبس النصاب كلبس البراز وكذا الركوب فاذا خالفه
صار متعددا وكذا اذا عين اللبس **فان سمي نوعا وقد راجع** الحمل الحاله مقدرة اي ان
سمي نوعا حال كونه مقدرا لحمله **كقيد حنطة جاز ابداله** مثله اي بما يساويه في الضرر
من غير كما اذا استاجر دابة ليحمل عليها عشرا ففزع من الحنطة الحمر الحمل عليها حنطة اخرى
او اخف اي ابداله بما هو اخف من الحنطة **كاشعر والسمسم** فان سمي حنطة فحمل عليها
شعرا او سمسم جاز وانما لم يصرح بالابدال لانهما من الصورتين لان المعتر هو الضرر
فلا يكون التقييد مقيدا **لا باعرا** اي لا يجوز ابدال الحنطة بما هو اضر منه في الحمل لو
سلمت الدابة بحسب الاجر المسمى ولا يكون مخالفا استحسانا ويكون مخالفا في ساقان عطبت
الدابة من ذلك ضمن قيمتها ولا يجب الاجر كذا قاله قاضي خان **كاللح او قدرا** اي ان سمي
قدرا **من القطن لم يجز ابداله** **بجد يد مثل وزنه** لان القطن يفسد على ظهر الدابة
والجد يد يجمع في مكان فيؤذيها فلا يجز ما حجبها الا بالاذن **ولو عطبت برديف** اي
بسبب ركب خلعت الراكب سوا كان الرديف مستاجرا او غير **ضمن النصف** اي نصف قيمتها
وعليه الاجر كاملا ان عطبت بعد بلوغ مقصده ثم المالك ان شا من المستاجر وان شا ضمن
الرديف **ولا اعتبار فيه بالتقل** اي بتقل الرديف لان الذي غير موزون فاعتبر فيه العدد
كما اعتبر في جنايه الجناء هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل الاشئين وان لم تطبق ضمن جميع قيمتها
كذا في الكاية قالوا هذا اذا كان الرديف يمسك بنفسه وان كان صغيرا يمسك بضمير بقدر
ثقله وفي ذكر الرديف احتراز عما اذا حمل الراكب على عاتقه فانه يضمن جميع القيمة وان كانت
الدابة تطبق حملها لان ثقل الراكب مع الذي حمله عاتقه يجمعان في مكان واحد فيكون اشق
على الدابة كذا في النمايه **ولو زاد على المسمى** اي على ما سماه من مقداره معلوم في الحمل
فوطيت **ضمن بقدر الزيادة** مثلا اذا زاد عشر المسمى يضمن عشر الدابة هذا اذا حمل عليها من

حز

جنس المسمى ولو حملها من خلاف نفسه وجب جميع القيمة وهذا اذا حملها الزيادة مع المسمى
وحله ثم حملها الزيادة وحدها فعطبت ضمن جميع اجزائها فمن هذا اذا كان الزيادة في الحمل
ولو كان في غيره كما اذا استاجر بقر ليطن حنطة مقدرة فزاد وجب جميع القيمة وهذا اذا
كانت الزيادة تطبق حمل الزيادة وان كانت لا تطبقه يضمن كل قيمتها لانه خارج عن العادة كذا
في التبيين **والكبح** وهو جرب الدابة لجامها **والضرب** مضم كل من هاجمها اذا عطبت
عند الي حنيفة متعارفا كان فعله او لا **وقال غير المعتاد** يعني اذا كان كسبه وضربه خارجا
عن العادة يضمن والا فلا اراد بالضرب ضرب الدابة لتسريحه الكبح لانه لو ضرب الجرد
المستاجر للعمل يضمن اتفاقا لانه من هاجمها الى الضرب وفي المقابل موضع الخلاف الضرب
في موضع معتاد بعين امر صاحبها ادعى غير المعتاد يضمن اتفاقا لانه امر او بعين امر وفي
الضرب المعتاد بما مره لا يضمن اتفاقا لانه امر الضرب السير لا بد للسير في العرف والمعارف
يكون ما ذكروا كذا اذا قصد الفساد ولم يتجاوز عن الموضع المعتاد وله ان فعله وان كان ماذو
فيه شرعا لكنه مشروط بوصف السلامة فاذا عطبت به الدابة يضمن كما يضمن القصار اذا
تلف الثوب من دقه وعلى هذا الخلاف ضرب الاب والوهبي الصغير للتأديب اذا لم
يتجاوز عن المعتاد فيجب الدية عنده ولا يجب عندها كما لا يجب اذا ضربه المعلم باذن
الاب وله ان الاب يضربه لنفسه لان منفعة عاينك اليه والمعلم ليس كذلك وانما يضربه اعا
للاب والمعين لا ضمان عليه **ولو انكر من استاجر الدابة ليركبها** اي موضع **الاجارة في بعض**
الطريق فيركبها بعد الانكار الى ذلك المكان **بوجهها** ابو يوسف الاجم **عن ركوبها من قبل**
اي قبل الانكار لانه محجور صارا عما صابوا ولزمه الضمان فلا يجمع الاجر معه **لا عن الكل** يعني
قال محمد يجب الاجر عن كل ركوبه لانه لما فرغ من استعمالها وسلمها الى صاحبها سقط عنه
الضمان والعقد لم يفسخ بانكاره فيجب الاجر **ولو ادعاهما بعشر الى كذا** يعني اد ادعي
المستاجر انه استاجرهما بعشر دراهم ايركبها الى موضع كذا **فقال الموجه بل** استاجرهما
بعشر **الي نصفه** ولم يركب المستاجر بعد النزاع ولا يمينه لهما **فقالا ورا** اريد بقوله
لم يركب لانه لو ركبها لم يتحلفوا القول للمستاجر مع اليمين **ولم يركب فان برهنا** اي اقاما
اليمين **فصيرت المستاجر** بان يركبها **الي مقصده بعشر** **لا خمسة عشر** اي قال رفر
ان الحجة في بقي له بذلك خمسة عشر اثبت يمينه ان الاجر عشر الى نصفه وانكر الاجارة فيما ورى نصف
والمستاجر يدعيها ويدينه انفقها خمسة فقبل البيعتان فيصير خمسة عشر ولنا انها اتفقا
على انه ما جرى بينهما الاعتقاد واحد والاختلاف وقع في زيادة المساقاة وبيعة المستاجر
اثبتتها فيقبل يمينه لانها اكثر اثباتا **ولو نودي المسمى** اي ما سماه من المكان للركوب **فهلك**
ضمن قيمتها لانه صار غاصبا وكذا لو عين طريقا فسلك طريقا آخر لا يكون مثله **ولم يحبر**

بينه اي بين التضمن وبين **فصل الاجرة** يعني قال مالك المجرى مخير ان شاء نفسه
وان شا اخذ فضل الاجرة ولم يضمن لانه ائجه له وجهان في تضمين دابته او منعها الزاوية
على المهي فاختار ايهما شا ولنا ان المنافع لا تضمن بالانكاف فله ان ياخذ قيمتها فقط **ولو**
عاد المستاجر الى المكان المسمى الزمان به اي المستاجر بالزمان وقال زر لا يضمن
لا عملا عاد الى الوفاق بري عن الضمان كما لو دفع ولنا ان يد المستاجر ليس بيد المالك
ولا يد من الرذاليه بعد التحدي وبالعود لا يكون راداً اليها بخلاف خلاف المودع فان يده يد
المالك في الحفظ فاذا عاد المودع الى الوفاق عاد الى يد المالك حكماً **ولو بدل سرجها**
بأكاف يعني لو اكترى دابة لسرجها فزاع السرج واوكفها **وكف مثله** احمر فصلت **فروض**
عند اي حبيقة كل قيمتها **وقال لا يقدر الزيادة** يعني يضمن ما زاد ثقل الاكاف على السرج وذا
حتى لو كان السرج اربعة امنا والاكاف ثمانية يضمن نصف قيمتها وقيل يعتبر زيادة من حيث
المساحة حتى لو كان السرج ثلثه اشبار والاكاف اربعة يضمن ربعها قيد بالتبدل لانه لو
استاجرها عرباً لم يركب الي خارج المصفا سرجها لا يضمن اتفاقاً وان استاجرها لركب في
المجرى فان كان من الاثراف لا يضمن ايضاً لان مثله لا يركب من غير سرج فكلون اذنا به دلالة
وان كان من الاسافل يضمن وقيد بتبدل سرجها باكاف لانها لو كانت موكفة تبدل اكافها
لا يضمن اتفاقاً لانه اخف من الاكاف ولو بدل سرجها بسرج يسير مثله لا يضمن اتفاقاً
وان كانت لا يسير مثله يضمن اتفاقاً من الحقيق لهما ان الاكاف من جنس السرج فيكون مادونا
فيه الا ان فيه زيادة على السرج فيضمن قدر الزيادة وله ان الاكاف ليس من جنس السرج لان
الاكاف المحمل ويستسقط على غير الدابة والسرج للركوب ولا يفسد كذا اذ كان محملاً باستعماله
فيضمن **ولو استاجر فسطاطاً** وهو الخيمة العظيمة **فدفعه الى اخر** اجارة او اعارة
فنصبه وسكن فيه فهلك **بضمه** اي ابو يوسف الدافع لان الناس متفاوتون في نصيبه وضرب
او ناده فصار كاللبس اذ ادفعه الى اخر فهلك **وخالفه** اي قال محمد لا يضمن لانه للسكنى والناس
لا يتفاوتون فيه فلا يضمن كالدار المستاجرة للسكنى اذ ادفعها الى غيره **واجزأ للبحال ورب**
الدار المطالبة لكل مرحلة ويوم يعني اذ او فئت الاجارة على قطع المسافا كما يحوز له
ان يطالب حصة بعض المسافة اذ اقطعها كمرحلة او على المدى كما في اجارة الدار الى شهر فله المجرى
ان يطالب اجرة بعض الماضية ليوم قيد بمرحلة ويوم لان حصة مادونا لايعرف الانكسار
فله يثبت **الا لتوقيت** يعني اذ اذكر في العقد وقتاً لطالبه كصفت الطريق او نصف الشهر
لم يكن له ان يطالب قبله وقال زر لما طلب الاجر لا بعد انتهائها السفر وانقضا المدى قيد بالبحال
ورب الدار لانه ليس كسائر الاعمال كالحياطة والقصار طلب الاجر لا بعد الفراغ من العمل اتفاقاً
له ان المعقود عليه حمله المنافع فلا يطالب بدلهما حتى يسلم اليه جميعها كسائر الاعمال ولنا

لام

لا يجوز

انه استوفى بعض المنفعة يجب بقدره من البدل نسوية بين العاقدين كما لو قبض بعض المبيع
واستهلكه **ويطالب القصار ونحوه بالفراغ** من العمل الذي استوجره له ولا يطالب قبله **الا**
بشرط التحميل لان بعض العمل غير متفجع به ولا يصير مسلماً الى صاحبه وان عمل في بيت المستاجر
وهذا هو المهرم من الهداية وفي الدخيرة اذا خا ط البعوض في بيت المستاجر يجب له الاجر بحسب
لان تحيا طته في منزل المستاجر يحصل التسليم كما لو استاجر انسانا ليبنى له حائطاً فبني بعضه
ثم الخدم فله اجر ما بني **ويفرغ الحبلان** هذا شروع لبيان فراغ الاجرة الاعمال الذي يستحق
به المال **في بيت المستاجر باخراجه** اي بخراجه الخبر **من الثور** لان المستاجر يتفجع به بعد
الاخراج **وفي بيته** اي في بيت الحبلان **بالسليم** لان نفس الاخراج من الثور لا يكون تسليمه وفي
القنية لو علم الطمان الدقيق بعد الطحن مع القدره عليه **فصوف** منه بعد اخذ الاجرة طلبة المالك
منه اولم يطلبه وقيله **والطباخ** اي يفرغ الطباخ **للوليمة** وهو طعام العرس **بالعرف** يفتح
العين المعجمة مصدر اي باخراج الطعام من القدور الى القضايع لان الاستفاعة بطبخه انما يحصل
بالعرف عرفاً قيد بالوليمة لانه لو استاجر لطبخ قدر خاصر ففرقه ليس عليه كذا في الحيط والمرجع
في اجماع العرف **والفراغ** اي فراغ الاجر لضرب اللبن **من ضرب اللبن** وهو بكسر اللام وقفا
وسكون اليا فيهما كذا في البدرية **باقامته** اي باقامة اللبن عن محله عند ايجبه حتى لو
فسد بالمطر قبلها فلا اجر له **وقال لا يضر حجه** اي ينقل اللبن من مكانه حتى لو فسد بعد
الاقامة وقيل النقل فلا اجر لان عمله انما يتم بالنقل اذ رعا يشد بدونه والعرف شاهد
عليه وله ان نفس الفراغ يحصل باقامته ولهذا استتبع به بعدها والشرع عمل لا يندفع
عليه كالتقل الى بيته هذا اذا ضرب اللبن في ملك المستاجر وكان المستاجر وكان ضربه في ملك
لا يجب الاجر عنده الى بالعد عليه بعد التسريح كذا في النظر **وحبس العين على الاجر من له فيها** ان
اي الصانع الذي له اثر في العين كالفصار والصباغ يحبس العين لاستيفاء الاجرة لان المعقود
عليه وهو الصنع مثلاً وصفت قائم بالتوب فله ان يحبس المثل كالمبيع وفي النهاية هذا اذا استعمل
القصار الشدة واما اذا زال الدرن فقط فليس له حق الحبس عند المشايخ وفي الجامع الصغير فان في الاجر
ان له حق في الحبس على كل حال لان البياض كان هالكاً بالاستتار فانما ظهر بعمله وفي الخلاصة هذا اذا
عمل في دكانه اما اذا عمل في بيت المستاجر فليس له حق الحبس احترز بقوله من له فيها تاثيره لا اثر
له فيها كما كان فانه لا يحبس العين للاجرة لان اثر عمله غير قائم بالعين فانفتت ولا يثبت عنهما ثم
حبس فضاغت فلا ضمان عليه عند اي حبيقة لانه امانة ولا اجر له لعل المعقود عليه قبل
التسليم وعندهما يضمن قيمتها غير معمولة ولا اجر له او يضمن قيمتها معمولة **ولا يستعمل**
الصانع عينه **ان شرط عمل نفسه** لان عمله يكون هو **فان اطلق** العقد ولم يقيد بعمله
جاز استعمال غيره لان المعقود يكون عملاً الذمة فهو ان ايقاع نفسه وبغيره **ولا يضمن الاجير**

يعنى

بعض

ول
فيمكن

عليه

الخاص المستحق للاجر وهذه صفة كاشفة بعني الاجير الخاص وهو الذي يستحق الاجرة **بفسلم نفسه** في المدة عمل او لم يعمل لان العقد واقع على المدة ولو دلل معها العمل وقال استاجرتك شهر الرعي الغنم يكون ذكره لبيان غرضه لا يكون مقصود اسمي خاصا لانه في تلك المدة لا يجوز عمله لغيره واما لو قال استاجرتك لري الغنم شهر فلا يكون اجيرا خاصا لانه اوقع العقد للعمل الا ان يشترط ان لا يرعي غنم غيره كذا في المحيط وذكر في الثانية رجل اعطى رجلا دسمن ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم يصح الاجارة فان عمل يوما واستغنى عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان سمي له عملا معلوما جازت ويجبر على العمل وان فسخت الاجارة فعليه اجر مثل ما عني وبعد ما عني يومان لا يطلب منه العمل لانها العمل لاجارة **مطلقا** اي لا يضمن سوا تلف العين بعمله او بغيره لان بيده امانة ومنفعة مملوكة له فصار هو بايا منافية في العمل فلا يضمنه الا اذا فسد الفساد **والمشترك المستحق بالعمل** بعني الاجير المشترك هو الذي يستحق الاجر حتى يعمل كالفقار سمي مشترك لان له ان يعمل للعامة **امن في السلعة** بعني اذا اهلك المتاع في يدك او في يد تملكه لا تقدر بعمل فيه لا يضمن عند ابي حنيفة وقال لا يضمنه لكن اذا ضمن استاده لا يرجع على تملكه مما ضمن لانه اجير خاص في حقه وفي المحيط الخلاف فيما اذا كان الاجارة صحيحة وان كانت فاسدة لا يضمن اتفاقا لان العين ح كونه امانة لكون المعقود عليه وهو المنفعة محتوية باجر المثل اما لم يضمن عند ابي حنيفة عند ابي حنيفة ان شرط ان يضمن لو اهلك عند بعض اتفاقا كذا في الجامع وذكر في الثانية والتمه الفتوي على انه لا يضمن سوا شرط الضمان او لم يشترط وفي الظهيرية اختار المناخرون الصلح على نصف القيمة لئلا ان الحفظ مستحق عليه كالمثل او لا يملكه العمل الا به فاذا اهلك بسبب مكنه لا يجبر ان يضمنه كالمودع باجره وبه يعني وله ان المقبوض امانة عنده لقبضه باذن المالك فلا يضمنه لا تخلف فيه والحفظ مستحق عليه تعالى لان المذكور في العقد العمل لا الحفظ بخلاف المودع باجر لان الحفظ صار مقصود الكون الاجر يقابل به وفي الفتاوي الصغرى لو حفظ الراعي المشترك الغنم غنم غيره فالقول له في التعيين معي به وان جهل فهو استهلك ليعني فيه الكل ولو ند غنم غنم فان يصح الباقي ان طلبه لا يضمن ولو د غنما لاجري جونه لا يضمن ولذا الاجنبي في الصحيح ولو كان بقار فلا دخل البقرة في السكك فضاغ احد بها قبل ان يعمل الى منزل صاحبها وكان المتعارف ذلك لا يضمن وان قال صاحب البقرة ما جئت بها الى السكك فحلف البقار والابن يضمن **وصفا** اي الاجير المشترك **ما تلف به عمله** كما اذا دق القطار الثوب فخرق او زلق اكلال فسد المحول ونحوها وقال زفر لا ضمان عليه اقول ما تلف بعمله لكان اولي واخصر لان صيغة تلف هي مقديا غالبا ود الا على العمد وزفر معناه تضمنه له عليه المسئلة الآية فيد بالاجير المشترك لان الاجير الخاص لا يضمن اتفاقا وفيه عمله لانه لو تلف بالاعمال صغرى فهو محتلف فيه كما سبق **الاما عرف من ادبي كسره** اي عند الملاح جعل السفينة **او سقط من دابة**

لو قال

اجري

يعني لو كان في السفينة او على الدابة عبد فمات العبد جعل الاجير المشترك لا يضمن العبد اتفاقا لان ضمان الادبي لا يجب بالعقد بل بالجنابة الا يرى انه يجب على العاقل وضمان العقد لا يجب عليهم وفي المحيط لو كان على الدابة عبد ومنتاح فملك انما يضمن المتناع عندنا اذا لم يكن العبد صالحا لحفظ المتناع وان كان صالحا لا يضمن المتناع ايضا لانه يكون في يد العبد وفيه كيد المولى فصار كما لو كان وكيل المولى مع المتناع لفر من ايد عمله باذن المالك فلا يضمن ما تلف به ولنا ان المادون فيه العمل المصلح دون المفسد فيضمن لانه اتلف مال الغير بغير اذنه وهذا اذا لم يكن صاحب المتناع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانه لم يسلم المتناع الى الملاح وكذا لو كان صاحب المتناع راكبا على الدابة وصاحب الدابة يسوقها فسقطت الدابة ففسدت شي من المتناع فلا ضمان على صاحب الدابة اتفاقا من المتفاق **ولو كسر الحال عمدا اما حمله في بعض الطريق** فيد بقوله عمدا لانه لو كان خطأ لا ضمان عليه عند زفر لما سمر **وانكسر وقوعه** اي لو وقع اكلال عن زل في بعض الطريق او لو وقع المحول من غاربه باقتطاع اكلال يضمن لان ذلك من كذا اهتمامه فكان من متنبهه فصار معن العمد يعني ان يحمل الوقوع على هذا او الا لا يصح قوله خيرا لانه لو وقع من الارز حام بلا تقرب منه فلا يضمن عند ابي حنيفة خلافا لما روي في الخلاصة وكذا يضمن اذا ساق المكاري دابته ففترت فسقطت المحولة **خبرنا المالك ان شأضنه فتمته عن محمول** اي ضامن اكلال فتمته في المكان الذي حمل منه **ولا اجبر له او في موضع الكسرة** اي ان شأضنه فتمته في مكان كسر **وله اجرا محمل** بحسبه حتى لو حمل الى نصف الطريق اعطاه نصف اجره **لا هذا فقط** يعني قال زفر يضمنه فتمته في مكان كسر بلا خيار فيد بقوله في بعض الطريق لانه لو زلق رجلاه بعد ما انتهى الى المكان المشروط ثم انكسر الدان فله الاجر ولا ضمان عليه كذا في الفصول له انه اتلفه في هذا المكان فيضمن فتمته فيه الا انه اذ في بعض العمل يستحق الاجر بقدره ولنا ان اكلال وافق المالك من وجه لانه حمل بامر وخالفه من وجه لانه امره باكلال الى مكان معين ولم يات به فتخير المالك ان يثام مال الى جهة وفاقه وضمنه فتمته موضع اتفاقه واعطاه الاجر بحسب ذلك وان ثام مال الى جهة خلافه وضمنه فتمته في المكان الذي حمل منه ولا اجر له لانه لم يسلم العمل اليه **ولا يضمن الفساد** اذا اهلك المقصود بالسرقة لان ملثما ما ضعت المزاج واذا خفي عنه بخلاف دق الثوب لان قوته ورقته يعرف بانكسر **الا ان يتجاوز المعتاد** لانه اذا تجاوز ظهر منه التقصير **والمستاجر يضمن الاجم لا ايمالا** **كتاب الى فلان ورد جواب** اي لا يمان جواب منه **يعود به** اي حال كونه يعود بالكتاب الى من استاجر **لكونه ميتا** اي لو وجد انه ذلك الفلان ميتا الحار والمجور متعلق بعوده وفي المصنف لو كان الفلان غائبا او حاضرا لم يرفع اليه الكتاب فاليكم فيه كما لو وجد ميتا **لا اجبر له** عند ابي حنيفة **مطلقا** اي اجبر ذهابه واجرا يابه **وقال اعن العود** اي لا اجبر له عن عوده

وله او بانه

بل له اجردها به قد بايصال كتاب لانه لو استاجر لايصال طعام الى فلان فوجدته ميتا فزده الى
المستاجر او نسي الكتاب في موضعه ولم يوصله لا اجر له اتفاقا وقيد بقوله ورد جواب لان لم يكن شرط
في العقد ورد الكتاب ثمه ليوصل اليه يستحق تمام الاجر اتفاقا وقيد بقوله لانه لو ترك الكتاب
في يد وارثه او وصيه استحق اجره الذهاب اتفاقا لان عمله لم يتقضى باعادته لانه ان نقل الكتاب
ليس بعمل ذي مشقة فلم يقابل بالاجر به وانما قيل بقطع المسافة وهو حاصل له في الذهاب
بخلاف نقل الطعام لانه عمل ذو مشقة مقابل بالاجر به وانما قيل بالاجر وقد نقضه بالرد وله ان
ان المقصود من الكتاب حصول العلم بما فيه فاذا عاد بالكتاب فقد نقضه فلا يستحق الاجر
بخلاف لو ترك الكتاب لان الحمل لم يتقضى فيه بالعود وفيه الدخيرة ان قال استاجرته
من المصر لحمل الحنطة من القرية فذهب ولم يجد فيها حنطة يجب اجرا الذهاب والحمل
قال استاجرته لحمل من القرية لا يجب شي لان العقد في الاول على الذهاب والحمل
وفي الثاني على الحمل فقط **وطعام** يعني المستاجر لا يصلح طعام الى موضع كذا اذا حمل اليه **فرد**
اي اعاد الى المكان الاول **اسقطنا** اي الاجر لنقضه عمله بالرد وقال زفر له الاجر
لانه اني بما التزمه بالعقد ولا يسافر **جد استاجر** **للمخدمة** لان خدمة السرافق فلا
يتناولها اطلاق الخدمة لان المتعارف فيه خدمة الحضر ولو سافر به ضمن لانه صار غاصبا
الابشرط يعني انما يجوز السفر به اذا شرط خدمته للسفر في عقد الاجارة **ولو غصبه** اي
عبد **افا حرا** **احيد نفسه** وقبض الاجر فانلف الغاصب **اجرته فهو** اي الغاصب **بري**
عن ضمانها للمالك عند ابي حنيفة وقال عليه ضامنا قد باجارة العبد لانه لو اجره الغاصب
لا يضمن اتفاقا وقد بدلت لان اجرته لو تلفت لا يضمن الغاصب اتفاقا لانه ان تلف
ملك الغير بغير اذنه فعليه ان يضمن وله ان وجوب الضمان بعين النجوم والنجوم بعين الاجاز
وهذا غير محرز في حق الغاصب لان العبد لا يحزر نفسه عنه فكيف يحزر ما في يده ولا حق
المالك لان يد الغاصب مانعة عنه **فصل** فيما يجوز من الاجارة وما يصد منها **ونفس بالشرط**
التي لا تقتضيها العقد ولا يلايها كما يفسد البيع **وحياجر المثل** اذا فسدت وفي الميظما
أخذ الزانية ان كان بعقد الاجارة فحلال عند ابي حنيفة لان اجرا المثل في الاجارة الفاسدة
طيب وان كان السبب حراما وحراما عندهما وان كان بغير عقد فحرام اتفاقا لانه اخذته بغير حق
ولا تتجاوز به المسمى اي اجرا المثل لا يتجاوز من الاجر المذكور في العقد عندنا وقال الشافعي تجا
بالعام ما بلغ كما يجب القيمة بكماله من الاعيان اذا فسد ولما ان المنافع غير مقومة لكونها غير محركة
وانما اعتبر قيمتها في العقد بما سمي به لضرورة تجوز فاذ فسد اعتبر قيمتها وقد راسى على الصحيح
وفيما وراءه كما تلفت بغير عقد ويقوم الاعيان اصلي لا ضرورية فلا يقاس عليه وفي الخلاصة هذا
اذا كان الفساد لجهالة الوقت وكان المسمى معلوما واما لو كان الفساد لجهالة المسمى كما اذا جعل

الاجر ثوبا يجب اجرا المثل بالغاما بالغ وفي الميظما استاجر دارا كل شهر بعشر على ان يعمرها
فهو فاسد يجب فيه الاجر بالغاما بالغ لانه رضى هنا بديل الزيادة على المسمى بخلاف غيرها
من الاجارة الفاسدة لانه لم يرض بالزيادة عليه **واجارة المشاع** سوا كان كحفل القبة او لا
بان بوجر نصيبه من دار مشتركة من غير الشريك **فاسدة** عند ابي حنيفة والفتوي على قوله حمله
جوازها عنده ان يلحقها حكم حكم من الحقائق **الامن الشريك** اي شريك الموجه في العين المشاع
فان اجارها منه جازمه اتفاقا ان بين نصيبه وان لم يبين لا يجوز في الصحيح اعلم ان الخلاف
فيما كان مشاعا وقت العقد واما اذا كان شيوعا طاريا كما لو اجر دارا ثم تقاسمت النصف
لا يبطل في النصف الاخر اتفاقا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان الطاري والمقارن سوا
ولو كان البناء للرجل والحرصة وقفا لاخر وملكا فاجرها حب البناء به قيل لا يجوز لانه في معنى
المشاع والفتوي على انه يجوز **واطلاق اجوازها** فيها بيان ويجوز ان ذلك على وجه المسمى
اقول لو قال في اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة لكان اخص ولم يخرج الى ارداد قولنا
لما ان المشاع منفعة وتسلمه ممكن بالتخليه والاتساع به بالنهاي فيجوز بيع المشاع وكما لو اجر
من شريك وله ان الاجارة للاتساع بالعين المستاجر في ذلك لا يتصور في المشاع بخلاف بيع المشاع
لان المقصود فيه ملك الرقبة وتختلف ما لو اجر من شريك لان كل المنفعة تحدث على ملكه بالشيوع
ولا تخبر اختلاف السبب عند اتحاد الحاجة **ولو مات احد الموجهين او المستاجرين**
ابقينا **ها في احي** وقال زفر فسد كليهما لانه صار اجارة المشاع ولنا ان هذا الشيوع طار
وهو غير مفسد لانه انما كان يفسد لكونه مانعا من القبض واذا حصل له القبض والشيوع انقضى
فبطل العقد انما كان يفسد لان الاتساع بالجزء الشائع غير ممكن الا بتسليم الباقي فكان العقد شرط
به تقدر اياه وهذا المعنى غير موجود في الطاري فلا يفسد **واجارة طريق غير محدود للمرور**
فاسدة يعني من استاجر طريقا لغيره في ملكه جعله سكة بلكه لا يجوز ذلك عند ابي حنيفة فعليه اجر
المثل ان من سكة وقال لا يجوز فعليه المسمى وفي العيون المختار قولها قيد بقوله غير محدود لانه لو
حددها وبين موضع المرور وقت العقد تجوز اتفاقا وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اجارة المشاع
واذا استاجر دارا كل شهر كذا صح **شهر** لان كل اذ دخلت فيها لانه لا ينصرف الى الوا
لتحذر العمل بعمومها اذا الشهور لا نهاية لها والواحد متعين فيصير العقد فيه فاذا تم الشهر فكل
منه ما نقض الاجارة بشرط ان يكون الاجر حاضرا كذا في التبيين **ان ان عين شهر معلومة**
فيصير العقد فيها العلم بالمدّة **فان سكن ساعة من الثاني صح فيه** اي العقد في الشهر الثاني لم يفسد
رضاهما بذلك وهذا هو القياس واليه مال بعض مشائخنا رحمهم الله تعالى **وظاهر الرواية**
اي ظاهر المذهب **بقا الحيا** **في الليلة الاولى** وبومها من الشهر الثاني وبه يفتي وفي لفظ البقا
اشارته الى ان خيار النسخ كان ثابتا لكل منهما عند تمام الشهر الاول وانما اعتبر اليوم والليلة لان

راس الشهر عيانا عنهما عرفا واعتبار الساعات خرج اوستة اي اذا استاجرد اراسته او شهورا
محلومة صح العقد من غير بيان فسقط الشهر اي حقيقة كل شهر من الاجرة لان العلم بالمدى كما
وتقسم الاجرة على اجزائها غير لازموا ابتداء المدى يكون من وقت العقد ان لم يبينه وكانت الستة
بالايام ان كان العقد حين المصالح وان كان في اثنا شهر فكلها اي كل الشهر يعتبر
بالايام عند اي حصة وقال ابن الاثير الاول بها اي الشهر الاول بالايام والباقي بالاهله لان
الاصل ان يعتبر الشهر بالاهله وقد تعد ذلك في الشهر الاول لما وجب تيممه بالايام الشهر الذي
يليه يبدى الثاني بالايام ايضا فمعتبر هكذا الى آخر المدى فعلى هذا الطريق العدة واحل البيع
ونحوها ومن استاجر جملا لمحل ورأى كين الى ملكه جاز وكان القياس ان لا يحول للمحالة
المحل لكون جواز استحسانا وتعين المعتاد من المحل لان المقصود هو الركوب والمحل من ثوبه
فيصرف الى المتعارف ولو شهد اي شاهد اجمال المحل كان اجود لان اقرب لمحصل
الرضا او زاد اي اذا استاجر جملا لمحل زاد معلوم مقداره فكل منه في الطريق فنقص رد
مثله اي جاز له ان يرد عوض ما نقص لان عليه ان يحمل ذلك المقدار في جميع الطريق اودى
اي اذا استاجر في مسلمان كل خمر اوداه لبيعه فيها اي اذا استاجر في دار مسلم لبيع
خمر فيها فهو اي العقد مكروه عند اي حصة وقال الفاسد قد بالدي كن المسلم لو
استاجر مسلمانا لمحل المصوب او المصوب لم يحل ان يخل بالمال الغير لادته معصية ولان
المجوسي اذا استاجر مسلمانا ليوعد النار يجوز ان يخل بالمال لان التفرغ في النار مباح وتبديله بغيره لو
استاجر مسلمانا لمحل ميتة جواز ان يخل بالمال الميتة في ذك الناس والظاهر ان حله يكون لا ما طه الاذي يكون
مباحا وتبديله بغيره لانه لو استاجر في دار مسلم ليجد فيها مسلم نفسه لم يمنع اتفاقا لانه
ليس فيه اعداء يجه كذا في الحظ اهما ان حملها للشرب معصية عند الاجير تكون استحجارا
على المعصية كما استجار المغنية والناجحة وقد ثبت انه عليه السلام لم يجرها مل الخمر ولان حملها
للذمي والتخوم غير نازل في حقه ولهذا لو ائتم المسلم عليه الخمر فيحمل لعن حاملها على ان يخرج
المحمل اليه المسلم واجاز الاجارة لاستيفاء القصاص يعني من له القصاص على اعداء الاستا
رجلا ليستوفيه جاز عند من خلا لهما المراد به قصاص النفس لان الاستجار لقصاص في الطرف
جائز اتفاقا لان الاطراف لها حكم الاموال حتى جاز القصاص بالكل فيها لانه اجاز على عمل معلوم
مشروع فجاز كذا في الشاقو كما ان الاجارة جازت على خلاف القياس المتعارف باعتبار الحاجة ولا
تعارف هنا فبقي على عدم الجواز في المحيط لو استاجر القاصي للقصاص فله اجر المثل ولو استا
من له القصاص فلا اجر له لان القصاص في حق القاصي يصلح ان يكون معقودا عليه من وجه
تبع الاجارة على اقيامه في مجلسه ولا كذلك غير القاصي فانه لو استاجر ليقوم في بيته ليس له ذلك
فليس له ان يامر باستيفاء القصاص فلم ينفذ اصلا ولو قال لحيطة ان خطته فارسي

فدرا

اي فلك ذلك وسم البارز اذ اوغنه فخط بدوهم او روميا اي ان خطته روميا فدرهم
او اليوم اي ان قال ان خطته اليوم فبدرهم او عند اي ان خطته منصف
اي نصف درهم اجزائه واستحق ما سماه المستاجر بماي العاملين عمل وقال زفر لا يجوز مثل
هذا العقد للمحالة المعقود عليه والاجرا ايضا وما ركب احدهما من التوفيق على انه بالخيار في
تعيين احدهما لكن شرط اليوم صحيح عند اي حصة فان خطته اليوم فله درهم وشرطه
العقد غير صحيح يجب بالخيار طه عند اجود مثلا لا تجوز المسمى كما هو العادة عندنا في الاجا
الفاسدة واجازاتها اي اجازا شرط اليوم والعقد لان ذكر اليوم للتوقيت وذكر العقد للتعلق
فوجد لكل واحد من الوقتين تسمية مقصودة فصارت عقدتان وله ان ذكر اليوم للتاخير حقيقة
لكن زيادة الاجر في خطته اليوم دلت على ان المراد منه التجيل مجازا واما ذكر العقد للتعلق اجمع
في العقد تسمية درهم ونصف درهم ففسد العقد فيه لمحالته الاجر فوجب اجر المثل اقول
لو قال ذكر العقد فاسد لكان اولى واخص ولا تجاز وعنه او فله لانه هو محل الخلاف وشرط اليوم
صحيح اتفاقا وان سكت اي ان قال سكت هذه الدار عطارا اي ان يكون عطارا فقدم
او صداد او فدرهم فهو اي العقد جائز عند اي حصة وقال لا يجوز له ان سكتها فيها جازا
غير سكتها عطارا ففسد العقد من عقد من مختلفين صحح اعتبارا بالروية والفارسية ولما ان المعقود
عليه وهو السكنى شي واحد وقد ذكر في مقابلته بدلان فيفسد العقد بخلاف الروية والفارسية كل
منهما عمل مخالف لا يجوز وان لم يقع السكنى في الصورة المذكورة حتى انقضت المدّة يجب الاقل للتعيين قبل
يجب من كل مسمى نصفه ولو استاجر لحيطة له ثوبه اليوم بدرهم فهو اي العقد فاسد
عند اي حصة وقال اجاز لان ذكر اليوم للتجيل كما في قوله ان خطته اليوم فلك درهم يكون
المعقود عليه هو العمل حتى لو عمل بعد اليوم فله ما سماه من الاجر وله ان اليوم لو كان طرفا لاستاجر
يكون اجرا خاصا يستحق الاجر بتسليم نفسه عمل او لم يعمل وان كان طرفا لحيطة يكون المعقود عليه العمل
لا يستحق الاجر ما لم يعمل واجمع بينهما متعذر فيفسد للمحالة بخلاف قوله ان خطته اليوم لان المذكور
فيه فعل واحد وهو الخياطه فيكون معقودا عليه وذكر اليوم للاستحجال وتبديله بخلاف فبما اذا
قال اليوم واما اذا قال في اليوم تعيين الاستحجال لانه لا يكون مستوعبا واما اليوم فصالح ان يكون
طرفا مستوعبا تعيين المدّة ولو قال امرتك ان تحيطه فبما فقال الخياط امرتني ان احيطه
فتبطل كان القول للمالك مع اليقين لانه لو انكرا اصل الاذن كان القول قوله فكذا اذا انكر
وصفه ونقص المالك الخياط لان المالك اذا حلف كان الخياط متمم فاجبر اذنه فيلزمه الضمان
ان شاء منه وان شاء اخره واعطاه اجره ولو ادعى الصانع العمل بالاجر وقال له المالك علمته
لي بغير اجر فالقول للمالك مع يمينه عند اي حصة لان الصانع يدعي الامر كحادث وهو العقد
وبالتابع ينكر ويجعل اي اي يوسف القول للصانع ان كان خريفا اي خيل طال به ان كان

في قوله الاول وهو حال
للاجر في العلم الثاني
ولم يرد في الكلام
لعمري ان الساع لزم
بالعمل بتعيين المعقود
حقيقة في الدار مجازا
لأنه لو كان طرفا لم يفسد
الاجرة والمصادر ولو
العمل بالتعيين ولو لم يفسد
للتعيين

بين المساجر وما اخذوا عطاه لان عاداته اذا سبقت بالعمل له باجر يكون كالمنطوق **وحكمه**
 ان يكون القول للصانع **ان صدقة العرف** ان كانت تلك الصنعة معموله بالاجر في العادة
 بشهادة الظاهر لدعواه **ولو استاجر محل طعام مشترك بينهما** اي بين المجر والمساخر **فصد**
ولا نوجب شيئا من الاجر واخر المثل وقال الشافعي يجوز ويجب المسمى لانه استاجر على
 عمل معلوم في نصيبه يجوز كما لو كان جميع الطعام له وانما ان كل حرج له عمله لنفسه فلا يتحقق
 تسليم المعصود عليه ممتازا فلا يستوجب به شيئا من البسوط وكذا لو استاجر دابة شريك
 بحمل طعام مشترك فيه وعن هذا قالوا لو دفع ارضه ليعرس بجرا على ان يكون الارض والشجر بينهما
 نصيبين هو او دفع مدا الى الطمان ليجن ويكون الاخير قفيزا من دينه نفس العقد لان الاجر
 في العقد الاشياء يكون عاملا في شئ هو شريك فيه **وجيز** ابو يوسف **لام اجارة ابنها وهو اى حال**
 كون ذلك لان الصغير **عبدال عمه ومنع** محله لانه لا ولاية لها حال قيام العمة فاذا لم يجر له
 ان يوجه فلان لا يجوز لامه اولى ولا يي يوسف ان الام تلك اتلاف منافع ولها باستخدامه بغير
 عوض فبالاولى ان تلك اتلاف منفعة بعوض غلاف العمة لانه كان لا يملك استخداما فلا يملك ايجار
 قيد بالام لان الاب لو اجر ابنه جاز اتفاقا وقيد بالاجارة لا نقضوا استاجرت ابنها لخدمة جاز
 اتفاقا لكن لا يلزمها الاجر لان خدمة الام مستحقة على الابن الا اذا كان الابن عبدا او مكاتبها لغيرها
 فعلها الاجر وقيد بقوله وهو **عبدال عمه** لانه لو كان في عياله يجوز اتفاقا ولو استاجر الابن لانه
 لم يجر حرق كانت او امة لان استخدامهما ترك التعظيم ولو عملت فلها الاجر ولو استاجر جده جاز
 ولو استاجرت زوجها يجوز في ظاهر الرواية لكن له ان يفسخها ولا يخذلها ولو استاجرها زوجها
 للخدمة لا يجوز لان خدمته مستحقة عليها كذا في المحيط وفي النوازل لو استاجر امراته لتجيز ان اراد
 ان يبيع الخبر فلها الاجر وان اراد لياكلوا فلا يجز **الاجر ولو كانت له اي للجر اجرة في الدمة**
 اي دراهم دمة المساجر **فرضا رفقها** اي باع الدينار بالدرهم ببيع الصرف **ولم يكن اي**
 والحال ان المجر لم يكن **شرط العجل ولم تنقص المدة** اي لم يتم مدة الاجارة **لا يجز اي** ابو
 يوسف الصرف **وخالفه محمد** قيد بالصرف لانه اذا اشترى المجر من المساجر مثلا عبالا لاجر يجوز
 اتفاقا لان الاجر كان دينيا والشري يتحقق مثله فيتع المصاهرة بينهم حتى ان يخذلوا ايضا العمل رجوعا بالدرهم
 دون المتاع لان المجر ملك المتاع بالشري فيعتبر مالا وفاقه حقيقة وقد يعدم اشتراط العجل وعدم
 معنى الدقة لان الصرف بعد مضي المدة او اشتراط العجل يجوز اتفاقا وفي المحيط ان كانت الاجرة تقضى معن
 لا يجوز المصادقة اتفاقا لان الاجرة منزهة المبيع بالاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز لمحمد ان اقدامها على
 بيع الصرف يدل على انها رضى بتعجيل الاجرة ثم تضارفا كمن صادف بالدين الموجل فانه يجوز وبصيرتها
 رضى باسقاط الاجل ثم تضارفا ولا يي يوسف ان الاجرة قبل مضي المدة وشرط التعجيل لم يكن واجبة
 والصرف بدعي يجب غير جائز لعدم التقابل ولا يمكن ان يكون اشتراط التعجيل قضيا للما

سابقا عليه لان المصادقة بدعي جاز اذا تقدم في المجلس **وجوز استيجار الظير باجر معلومة**
 لقوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن **وهو** استيجار الظير **بطعامها وكسوها**
جائز عند ابي حنيفة استحسانا ولها الوسط وقال لا يجوز ما لم يبين قدر الطعام ونوعه ومقتد
 ولم يبين نوع الثوب وصفته وذرعه ويضرب لذلك اجلا كذا في الحقائق لها ان الاجر مجهول
 وله ان هذه الجملة لا تنفي الى المنازعة لجريان العادة بالتوسعة على الظير والجري على مرادها
 شققة على الولد **ولا يمنع الزوج من الوطي** اي زوج الظير وطبقا لانه حقته فله نقض الاجر
 ان لم يرض بها هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا بان شتر بين الناس واما اذا ثبت النكاح
 بالاقرار فليس له نقض الاجارة **فان حبلت وخيف على الرضيع** من لبنها لان لبن المامل يرضع
حان الفسخ كما لو مرضت الظير **ونصلح عدها** اي الظير غدا الصبي وتقتل شيئا به عن البول
 والغاري لا عن الوسخ وغير ذلك مما هو متعارف على الظير **فان ارضعته في الدمة بطن شاة فلا**
اجر لها لان هذا طعام وليس ارضاع وفي المحيط لو كان ارضاعا مشروطا فاستاجرت ظيها فافار
 لا يستحق الاجر لان لبنها ربا يكون اجودا قبل استحقاق لان التفاوت بين اللبنين يسير **ولو اجر**
المكاتبه نفسها ثم عجزت فودت الى الرق حكم ابو يوسف **بقا العقد وابطله** محمد ولو اجر
 المكاتب امته ظيها ثم عجزت انتقل العقد الى المولى فيظل كالومرات المجر وانتقل العبد الى الوار
 ولا يي يوسف ان منافعها كانت مملوكة للمولى من وجه لحرية ولو عتقت وصارت منافعها مملوكة
 لها من كل وجه لا يفسخ الاجارة فلذا اذا صارت مملوكة للمولى من كل وجه **وجوز اجرة احكام** مع جملة
 قدر المنفعة للعرف واجماع المسلمين عليه **واكجام** لما روي انه عليه السلام اجمع واعطى الاجرة **لا**
عسب القيس باجر عسب على احكام العسب ضرب الفحل وبقي العسب بمعنى اجرة ضرب الفحل
 فعلى هذا عسب مرفوع معطوف على الاجرة اي لا يجوز عسب ضرب القيس لانه عليه السلام
 ذلك **ولا يجوز الاجارة على المعامري كالفناء والنوح** لان العصية لا يستحق بالعقد وان قبض الاجر
 يجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط اذا اخذ المال من غير شرط يباح له لانه اعطى المال عن طوع بغير
 عقد ولا على الطاعات كالحج والصلوة ونحوهما والاذا ان له عليه السلام لعثمان بن ابي العاص لا يخذل
 على الاذا ان اجر فعرف بذلك لانه هذا النعم عدم جواز اخذ الاجر على الحج ونحوه **والامامة وتعلم**
القراء لقوله عليه السلام اقروا القران ولا تاكلوا به **والفقهاء** عرف ذلك بدلالة النص المذكور **وتعلم**
يفتي بخوان اي يجوز الاستيجار على التعليم حتى لو امتنع الوالد عن دفع اجرة له المعلم بحسب فيه وان لم يكن
 بينه شرط بومر بارضاه واما استيجار المصنف وكاتب الفقه فتجوز بغير اذن التعارف والامامة
 والفقهاء وبه اخذ الشافعي والمتأخرون من اصحابنا اقول لما روي عن النبي في الامور الدينية
 في ذلك الاذان وتورهم الامر والافقيان في اعطاء وطايف العلماء من المال جودا واستيجارهم
 نظرهم في المال وحذر عن اقلال اهل العلم والاحلال فكيف يكون حقه في حال ونظر

الملك من جهته الخال : وضاع بالكلية ذلك الموال ولم يبق لهم دون الله من وال **كتاب الشفعة**
 وهي تلك البقعة مما قاطع على المشتري بالشركة او الجوار **و يجب الخلط** اي ثبتت الشفعة للشريك في البيع
 وهذا مقدم على غيره بخلاف لانه اقوى اتعلق شركته باجزاء الملك وفيه التبيين الشريك في العبادون
 الارض لا يكون خلط في البيع **ثم حقه** يعني اذا سلم الخلط في البيع الشفعة يجب الخلط في حق البيع
 لانه شريك في مرفق الملك ثم لو كان الخلط في البيع غايبا بقيت بالشفعة للخلط في حقه اذا طلب لان
 الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يخرق الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة بقي له بها وبعد
 القضاء له لو ترك شفعته ليس للخلط في حقه ان يأخذها لانه بالقضاء للشريك انتزع حقه وبطل ولو لم
 يطلب الخلط في حقه حين غيبه الشريك فاذا حضر وسلم ليس للخلط ان يأخذها كذا في القية وفي
 شرح الوقاية الشيخ المعتمد مولانا علا الدين الاسود تعزى الله بفقرانه اعلم ان كل موضع سلم الشريك
 الشفعة حين سمع البيع وان لم يكن حق الاخذ له في الحال اما اذا لم يطلب الشفعة حين سلم الشريك الشفعة
 فلا شفعة له **كالشرب والطريق الخاص** فبديه لانها اذا كانا عامين لم يستحق لهما الشفعة الشرب
 الخاص لمضرا بحري فيه السفن وقيل ما تقدم ما و الى اخره اراضي المستغية منه والطريق
 الخاص غير نافذ **ثم نبتتها الجوار** المار في خلافتها في حق الحقائق كذا الخلاف في الجوار
 المقابل في السكة الغير النافذة لا شفعة له اتفاقا له قوله عليه السلام اذا امتت الدار وحده
 فلا شفعة ولا قوله عليه السلام الجوار حق بشفعته **ولو ذمها** اي وان كان الشفع ذميا قبل
 به لان ابن ابي قال لا شفعة للذمي كذا في الكفاية وكذا لو كان مائة ونا او مائة لا شفعة
 شرعت لدفع الضرر والكل في ذلك سواء حكم الجوار مع الخلط في الطلب حكم الخلط مع الشريك
ونقسمها على الروس والسهام يعني الشفعة تنقسم عندنا على قدر روس والشفعة وعند
 الشافعي على قدر سهامهم مثلا اذا كان دارين ثلثة لاحدهم نصفها والاخر ثلثها والآخر
 سدسها فباع صاحب النصف نصيبه ففي الشفعة بين الآخرين اثلاثا عندنا على قدر ملكها
 ونصفين عندنا على قدر روسها وان باع صاحب الثلث نصيبه تكون الشفعة بينه ما ارباعا
 عنده وان باع صاحب السدس نصيبه يكون الشفعة بينهما اخماسا لصاحب الثلث خمسها
 ولصاحب النصف ثلثة الاخماس كذا في المصنف له ان الشفعة من مرفق الملك فثبت بقدره
 كالزبح والكسب ولذا ان سبها اتصال الملك وتقليل الملك ككثرة ولهذا لو انفر د صاحب
 القليل فله كل الشفعة بخلاف الزبح والكسب لانها من نتائج الملك فيكونان بقدره اعلم ان
 من الشفعة قبل القضاء بالشفعة لم يستحق لجمع الدار المشفوعة والشفعة بينهم للزحمة فيبيع
 ان يطلب كذا في حق لو طلب واحد منهم بوجهها بطل شفعته عند محمد لما سيجي **وجب الشفعة**
بعد البيع الصحيح فبديه لان الفاسد مستحق للفسخ فلا ثبت فيه الشفعة دفعا لتقريره
الحالي عن خيار البايع لانه يخرج المبيع عن ملك البايع فلا يمكن للشفيع التملك قيد الجوار

والى كذا في القية
 في السكة

بالذم

بالبايع لانه لو كان للمشتري فله الشفعة اتفاقا اما عندهما فلكونه مالكا للمبيع وقت الشري
 واما عند فلتثبت حق التملك له وهذا كاف لتثبت الشفعة كما جاز للمالك الشفعة وكذلك
 خيار العيب والروية لا تمنعان من الشفعة **وما في معناه** يعني يجب الشفعة بعد ما ي
 معني البيع كالمصلحة على مال والهبة بعوض **وبسقوط الخيار** يعني ثبتت الشفعة بعد سقوط
 الخيار عن البايع **والفسخ في الفاسد** اي بسقوط الفسخ في البيع الفاسد لان حق الفسخ
 فيه كان للشرع فاذا انقلب به حق المشتري بالبناء او العرس سقط الفسخ وزال المانع عن
 الشفعة وقال المصنف في شرحه انما قال وجب بعد البيع لانه لو قال بالبيع لكان موهما
 ان البيع سبب وليس كذلك بل البيع شرط والسبب الشركة بنوعيه او الجوار قول علي هذا
 كان ينبغي ان يقول وسقوط الخيار بلا باعظفا على البيع اذا بالها توهم ان سقوط الخيار سبب
فتستقر بالاستناد لان الشفعة حق ضعيف لا بد من طلب المواثيق لثبتت رغبته في الشفعة
 ومن الاستناد على الطلب لتمكن اثبات طلبه عند القاضي **وتملك الدار بالاحد اذا سلمت**
اليه اي سلمها للمشتري الي الشفع لان الملك ثابت للمشتري حتى لو اخرج بطيب له الاجر فيقبل
 برضاه **او حكم له** وهو الجرم معطوف على الاخذ يعني ملك الشفع باحد الامرين اما بالاخذ بالترتيب
 او حكم الحاكم للشفيع **لها** اي بالشفعة وقاية هذين القيدين ان الشفع اذا مات على الظنين
 قبل الاخذ او الحكم لم يورث عنه الدار المشفوعة ولو باعها لا يجوز **ولا يجب الشفعة في غير العقار**
 لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حائط حتى لو بيع النخل وحده او البناء وحده فلا شفعة لانه لا
 اقرار لهما بدون العريضة فكان في معنى المنقول بخلاف العلوي حيث يستحق به الشفعة في السفل
 بجواره اذا لم يكن طريقا مشتركا لان له حق القرار فالحق بالعقار وفي البدر لو باع العقار مع
 العبيد او الدواب ثبتت في الكل تبعا للعقار وفي التجريد لا شفعة في الوقت ولا جوار **وفيها**
فيما لا يشترط كالبيروا والرحي والحمام وقال الشافعي لا ثبت الشفعة في هذه الخلاف مبني على
 ان الشفعة لا يخرق القسمة عنده ولدفع ضرر الجوار على الدوام عندنا **والظلمة** وهي التي احد
 طرفيها وعملها على حائط الدار المبيعة وطرفها الاخر على حائط الجار لا يدخل عندنا في حقيقته
 فلا يأخذها الشفع **حتى يقول بكل حق** هو لها وقال لا يدخل اراد بالظلمة ما يكون مفتوحة
 في الدار المبيعة لانه لو كانت مفتوحة الى غيرها لا يدخل اتفاقا لهما ان الظلمة من مرفق الدار
 ينتفع بها صاحبها كالكنيسة المشروعة الى خارج الدار وله ان يبيع الدار من وجهه واصل من وجهه
 لان قرارها بها وبغيرها فان قال بكل حق لها دخلت والا فلا خلاف المقيس عليه لانه لا اتصال
 له بملك الغير **واذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت** اي ثبتت الشفعة فان ملكها
 بلا عوض كالقبة المظلمة والصدقة لا ثبت وكذا اذا ملكها بعوض ليس مال وعليه شرع قوله
 ولا نبتتها اي الشفعة في **د ان تزوج عليها** اي يكون مهر المذكوحة وان قال بجملته لم يترك

المشتري

ففيها الشفعة لانها عوض عن المهر **او يحل لها او يثبت احدها او يصالحها عن دم عمد**
او يبيع عليها وقال الشافعي ثبتت الشفعة فيها لان هذه الاشياء متقومة في الشرع فكأن
الدار قيمة للمقوم ولنا ان قيمة الشيء ما يقوم مقامه لا اتحادهما في المقصود فلا اتحاد بين المال
وهذه الاشياء فيه فلا يكون المال قيمة لها الا ان الشارع جعل البضع قيمة في الكساح اضروته
تعظيم قدره يبيح بيعه في الكساح والمناخ قيمة في الاحياء اضروته حاجة الناس اليها والدم
قيمة اضروته صيانة عن المهدر وما ثبتت بالضرورة لا يتجدي عن موضعها فلا يكون مقوم
في حق الشفعة والاعتاق ازالة المالية فكيف يقوم المال مقامه **ولو تزوجها على دار**
على ان تزود اليه القايضي اذا تزوج امرأة وامر بها دارا على ان تزود اليه الف درهم
فالشفعة غير ثابتة عندها في حصة مطلقا اي في حصة الالف وفي حصة الصداق
واوجباها في حصة الالف لانه مبادلة مال بمال اقول لو قال خال الشفعة غير
في حصة الالف لكان اخرا واولي لانه لم يخرج الى قوله مطلقا واوجباها وعدم الشفعة
في حصة الصداق قد كان عرف من المسئلة السابقة وله ان البيع مشروط في الكساح والشرط
اتباع فيكون معنى المعاوضة تبعا للصداق واذا لم يثبت الشفعة في الاصل لا تثبت في غيره
او رد بعض المشايخ هذه المسئلة في كتاب الكساح وبعضهم في كتاب الشفعة وانصر اوردها
في كليهما لكن ياتي في ايجاز الكتاب **ولو صالح عنها بالكار او سكوت لم يجب** يعني من
ادعي دار رجل وانكر صاحبها او سكوت ثم صالح عن تلك الدار على مال لا شفعة فيها
امانة صورة الاكار فلا يزعم بعد اقراره بصلحها ان الدار لم تزل عن ملكه واما في السكوت
فلزعمه ان ما اعطاه ائتمن الرخصة فلم يثبت المبادلة المالية **او باقرار** يعني لو صالح عنها
بعد اقراره بها ثبتت الشفعة لان الصلح بعد الاعتراف يكون مبادلة بمال **او عليها**
اي لو صالح عن دعوى خصمه على دار **مطلقا** اي سوا كان ذلك الصلح باقرار او سكوت
او انكار **وجبت** الشفعة لان زعم المدعي انه اخذها عوضا عن حقه فهو اخذ رخصة
ولا يجب الشفعة بالارث **والوصية** لان الملك الحاصل بكل منهما حاصل بغير
عوض **وطردوا ذلك** اي عدم ثبوت الشفعة في **الهبة** اذا عوض عنها لان التعويض
غير تبرع ولا شفعة في التبرعات **لا يعرض مشروط** يعني اذا شرط العوض في الهبة
ثبتت الشفعة فيها لان العوض يكون واجبا عليه ويكون بيعا لهما وقال مالك
ثبتت الشفعة في الهبة متى عوض عن دار وان لم يكن العوض مشروطا فيها لانها تصير له
البيع ولنا انه هبة من الجانبين لانه لم يشترط في العقد عوض ولا شفعة في الهبة
مخلاف ما اذا شرط العوض حيث صارت معاوضة اعلم ان انفهام قول مالك من
المتن فيه نوع خفا يعرف بالتأمل وفي المحيط الشفعة في الهبة المشروطة انما ثبت اذا

عندنا

تقايضا

تقايضا فان قبض احدهما دون الآخر فلا شفعة خلا فالزفر وهذا ايضا على ان الهبة
المشروطة بعوض من شفعه معا وطلبا لئلا يثبت عندنا شفعه او يتم معاوضة اذا
ولا يثبت الشفعة **للجار باقتطاع** **المشرك** العقار لان في الشفعة معنى الاقرار وهذا
حري فيها الجري على الهبة اذا كانت في المثلات بطلب احد الشركاء والشفعة لم يثبت
الا في المبادلة المطلقة **ولا رد للمشتري** اي لا يثبت الشفعة للجار اذا ارد المشتري
بشرط او روية او عيب اي بسبب خيار الشرط او خيار روية او خيار عيب **بقضا**
اي بقضا القايضي وهذا ائتمن للرد بالعيب سوا يكون الرد بعد القبض او قبله **بعد**
التسليم اي تسليم الجار الشفعة وقت الشراء لان الرد فسخ من الاصل **فان رده عيب**
بعد القبض بغير قضا او تقايلا البيع **وجبت** الشفعة لان ذلك فسخ في حقهما وعقد
جديد في حق الشفيع اذ دلالة لهما على غيرهما فكون معاوضة مالية في حقه قيد بقوله
بعد القبض لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاصل **ولو استثنى دارا مما يليه**
اي من الجانب الذي يلي الشفيع **استثنت** الشفعة لعدم اتصال الملك وكذا الوهبة
وسلمه اليه **ولو ابتاع سهما قليلا من العقار ضمن كثير** بحيث لا يرغب اليه الجار اصلا
ثم ابتاع الباقي ثبتت الشفعة **للجار في الاول** اي في السهم الاول دون سائر الباقي لكن
مشتري سهم صار شريكا للبايع في الباقي والشفيع جاره والشريك مقدم عليه وهذه الجملة
لرفع الجار عن الشفعة **او ضمن** ولو ابتاع العقار الذي قيمته مائة مثا بتمن **عالم** كاف **م عوض**
عنه اي المشتري البايع عن ذلك الالف **ثوب** قيمة مائة **ثبتت** الشفعة **بالتمن** لانه هو العوض
عن العقار والتعويض بالثوب عقد آخر وهذه جملة نعم دفع الجار والشريك الا ان فيها
اضرار للبايع عند الاستمطار لانه باع الثوب من البايع بالف ووقع المقاصة بينهما واذا
استحق العقار بطل ثمنه لكن بقي للمشتري على البايع ثمن وهو الف لان بيع الثوب صحيح فلا
ان يباع بالدرهم الثمن وتاثير بقدر قيمة العقار فكون صريحا بما في ثمنه فاذا استحق
العقار وتبين ان لا دين على المشتري سبطل الصرف لا فراق قبل القبض فيجب رد الثمن
لا غير فلا سقر رخصا للبايع **وكره** محمد **الجملة في اسقاطها** وقال لا يلزم له ان يتوهم الدفع
الضرر فاذا نجب الجملة في اسقاطها يكون ابقا للضرر الجار فكون حراما ولما ان هذه امتناع
عن اثبات الحق وهو مشروع قيد بقوله في اسقاطها لان الجملة في ابطالها مكروهة اتقا
كما اذا قال المشتري للشفيع بعد ما ثبت حقه انا ابيعها منك بما اخذت وقال الشفيع نعم
يبطل الشفعة كذا في النهاية لكن قال شمس الامنة لا بأس بالجملة لا بطلان الشفعة اذا كان
تقصه الدفع عن نفسه لان اخذ داره بغير رضاه ضرارا عليه واضرار الغير ضمنى فلا تعتبر
فصل في طلب الشفعة واخصومة فيها واذا علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلس عليه

الطلب سمي هذا الطلب الوائبة لا بد للشفيع منه وان لم يكن حجة من مثله كذا في المتن
حقه فيما بينه وبين الله تعالى لقوله تعالى **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ تَبَتَّ** على المسارعة وتلك
الحلف اذا استخلف ثم هذا الطلب لا بد له من اقرار رجل عدل عند اي حيلة
وعندها يجب اذا اخبره واحد حركا كان له حجة او كبرا اذا كان الخرج حقا ولو اضرع
المشتري بنفسه يجب عليه الطلب انتفاء البينة ما كان لا يضمن فيه والعدالة غير معتبرة
المقصود كذا في التبيين وعن محمد ان له حجة والرجل الجالس ما لم يشتغل ما يدل على الاعراض
وهو محتار الكرخي لانه تملك لا بد فيه من التأمل لكن المشهود من اعتنا انه على الفور حتى قالوا
لو سكت بعد علمه او تكلم بلغو بطلان شفيعته وفي الواقعات الصحيح ان الشفعة تثبت كل كلام
بغير منه طلبها اسميه كانت او فعلية **ثم على البائع** اي ثم يشهد على البائع **ان كان المبيع بيده**
لكونه خصا فيه نص محمد في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد على البائع بعد تسليم المبيع استمسا
لا به عاقد لا قايما **او على المشتري** لانه مالك المبيع **او عند العقار** لتعلق الحق به وسمي هذا
طلب التقرير صورته ان تقول ان فلانا اشترى دارا او هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت
طلبت الشفعة وانا طال بها الآن فاشهد واعلم ذلك قال شيخ الاسلام لو علم البيع عند احد هذه الثلاثة
فطلب واشهد عليه كلفه فلا حاجة الى طلب الاشهاد ثانيا ومدة هذا الطلب مقدرة بالتملك من
الاشهاد مع القدرة على احدها هذه الثلاثة فان ترك الاقرب من هؤلاء وطلب الابعد كان
آخر بطل شفيعته الا ان يكون له مصروع من جهرا فاما مقدرة بثلاثة ايام وعن الشافعي ان له الطلب
في جميع عمره **فرايا حرا مخصوصة** وسمي طلب التملك **بعد الاشهاد لا يسقطها** اي الشفعة
عند اي حيلة لان الحق متى تقر لم يسقط الا باسقاط صاحبه بلسانه كانه يبر الحق **وعليه**
الفتوي و**يسقطها** ابو يوسف **بترك المحاكمة** والرافعة الى القاضي **مع القدرة** على ذلك
لانه دليل الاعراض والتسليم كانه تاجر الطلبي الاوليين **وقد** اي محمد زمان ترك المحاكمة
بشر لان الشراد في الاجاب ومادونه عاجل كما سيجي في الامان **من غير عدل** يقدره لانه لو كان
بعد رخص او سفر او عدم قاض تري الشفعة باجواز في بلد لا يسقط اتفاقا و في الجامع كذا
الفتوي اليوم على قول محمد لتغير احوال الناس في قصد الاعراض **واذا ادعى الشراي** او في
الشفيع ان المشتري اشترى الدار الشفوعه **وطلب الشفعة سال القاضي المشتري** فان
يقول الدار التي شفيعها الشفيع هل هي ملكه وانا احتجج الى هذا السؤال لانه مجرد كونه
في يده لا يستحق الشفعة **فان اعترف بملكه الذي شفيع به** ثبت كونه خصا با عتراه **والا**
كلفناه البينة اي ان لم يعترف به كلف القاضي الشفيع باقامة البينة على انه مالك لما شفيع
به وقال زفر يكون خصا بالبينة ظاهرا ليدل على الملك ولهذا يجوز للشهود ان يشهدوا بالملك
مما هذه اليد ولنا ان ظاهر الملك يصلح لدفع دعوي الغيرة والاستحقاق به **فان عجز** اي الشفيع

عن الشفيع **وطلب الشفعة** اي ان ياتي به من يملك الدار التي اشترى بها **فان عجز** اي الشفيع
لما شفيعه واما استخلف **فان عجز** اي ان ياتي به من يملك الدار التي اشترى بها **فان عجز** اي الشفيع
ولو قال اعلم انه غير مملوك له **فان عجز** اي الشفيع
اليمين **اليمين** اي ان ياتي به من يملك الدار التي اشترى بها **فان عجز** اي الشفيع
لنثبت فونه خصا فيه فان اعترف ببيع دعوي الشفيع **فان عجز** اي المشتري الشرا طوب
الشفيع اي البينة على شرايه لانه هو المدعي **فان عجز** اي المشتري ان طلب الشفيع
لان اليمين حقة فلا حيلة القاضي بدون طلبه **ما اشاع** اي يقول في حلفه بالله ما اشترت
الدار المشفوعة وهذا يمين على الشفيع وهو قول ابو يوسف لان المدعي ادعى اصل الشرا
فينبغي ان يستخلف على نفسه لان اليمين انما يجب بحسب الدعوي **او ما يستحق عليه هذه**
الشفعة اي يقول في حلفه بالله ما يبيع الشفيع هذه الشفعة على وهذا عين على الحاصل وهو
قول اي حيلة ومحمد لان الاستخلاف على السبب اضرار المدعي عليه لجواز ان يكون قد فرغ
العقد واذا استخلف على الحاصل يكون رعاية لحقه الا ان يدعي الشفعة على من لا يراها
بالجواز فستخلف على السبب لانه لو حلف فيه على الحاصل يصدق في يمينه واعتقاده فيقول
النظر في حق المدعي **فان عجز** اي المشتري **فان عجز** اي المشتري **فان عجز** اي المشتري
ومتن الكثر ان القاضي يسأل المدعي عليه عن ملك الشفيع او لا وليس كذلك بل يسأل القاضي
اولا المدعي عن موضع الدار وحدودها لانه ادعى فيها حقا فلا بد ان يكون معلومة كالمو
ادعي رقبته فاذا بين ذلك ساله عن سبب شفيعته لا يخفى ان يزعم ما ليس بسبب سببا
او يكون هو محجوبا بغيره فاذا بين سببا صالحا وانه غير محجوب بغيره ساله انه متى علم وكيف منع
حين علم لانه يبطل بطول الزمان وما يدل على الاعراض فاذا بين ذلك ساله عن طلب التقرير
وكيف كان وعند من استشهد وهل كان الذي استشهد عنده اقرب من غيره على ما بيناه فاذا
بين ذلك كله انبل على المدعي عليه وسال عن ملك الشفيع الى اخر ما ذكره في التبيين **ولا**
يلزم الشفيع احضار الثمن الى مجلس القاضي وقت خصومته **الا بعد القضاء لها** اي بالشفعة
لان الثمن لا يجب عليه قبل القضاء فلا يقضي القاضي لها اذا لم يحضر لاحتمال ان يكون الشفيع فلسا
فيتوي مال المشتري **وهو رواية** اي قول محمد رواية عن اي حيلة ولو حكم القاضي قبل
احضار الثمن فالمشتري ان يحبس العقار عنه حتى يدفع الثمن اليه لا ينعزل البائع والمشتري
و اذا كان المبيع في يد البائع لم يسمع البينة اي القاضي بينة الشفيع ولم يرض له بالشفعة
حتى يحضر المشتري لان البائع يدو المشتري ملكا فلا بد من اجتماعهما ولو قضى لها قبل
حضوره يكون قضا على الغائب وانه لا يجوز بخلاف ما بعد القضاء حيث لا شرط حضور البائع
لان العقد قد انتهى بالتسليم الى المشتري فصار البائع اجنبيا **فمنع البينة**

اي يحضر المشتري ويقضي بها اي بالشفعة **وجعل العدة** اي ضمان الفرض عند الاستحقاق
على البائع اذا اخذ الشفع المدا من غيره لانه اذا اخذها منه يفسخ العقد الذي بين البائع
والمشتري فيكون متملكا على البائع فكما ان المشتري منه فكذا البائع عليه **لا على المشتري** اي
قال الشافعي في العدة على المشتري سواء اخذها من يد البائع او المشتري لان العقد لا يفسخ ولو
تملك على المشتري فكون العدة عليه كما لو اخذها منه **وبرد** الشفع المدا المشتروعه **بخيار**
الروبة والعيب لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء لانه مبادلة المال بمال **مع شرط**
المشتري الرأفة من خيار العيب لعقد لان الخيار حق للشفيع فلا يسقط باسقاط المشتري
ومن اشترى لغيره كان خصما للشفيع لان الاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجه
الي الوكيل لانه هو العاقد **الا بالتسليم الي الوكيل** يعني اذا الوكيل المبيع الى الموكل يخرج
عن كونه خصما لانه لا يملك فيكون الخصم هو الموكل **ولو قال المشتري لوكيل الشفع**
قد سلم موكلك الشفعة بامر ابو يوسف **تأخير القضاء حتى يحضر الموكل** فحكم على
انه لم يسلمها لانه لو قضى بها حال ثم حضر الشفع ونكل عن البين لزم تقض القضاء فيجب
تأخير صيانة له عن التقض **وامر به** اي محمد بقضاء الشفعة **للمحال** لان الحق لما ثبت عند
القاضي وجب عليه الحكم بما ظهر عند فلا يوجب الامر موهم فان الشفع يحتمل ان لا يحضر اصلا
فان حضر ونكل رد الدار على المشتري **ولوباع او وهب** يعني من اشترى دارا فباعها
من غيره او وهبها له **ثم غاب فادعى الشفع على الحاضر** اي على المشتري الثاني او على
الموهوب له **فانكر الحاضر** فارد الشفع اقامة البينة **بجعله** او يوسف الحاضر **خفيا** فيقبل
بينته وقال لا يكون خصما له ان الموهوب له او المشتري الثاني ذو اليد ومدع الرتبة الدار
لنفسه فكون خصما لمن نازعه كما لو صدقه في الدعوي لكن يوجب منه كفيلا بالتمس او يوضع التمس
عند عدل نظر الغائب واما ان القضاء على الغائب قصد الا يجوز ولا جعله خصما لرباك حق
الغائب فلا يجوز خلاف ما اذا صدقه لان الاقرار حجة قاصرة فلا يبعد عن نفسه واما
البينة فحجة مطلقة بظهرها القضاء على الغائب **فصل** فيما سئل به الشفعة وما لا يسقط
ولو ترك الاشهاد على طلبه مع العدة او صالح من شفيعه على عوض او باع ما يشفع به
بيعا بائنا قبل القضاء مطلقا اي علم شرا العقار او لم يعلم **او ساءم المشتري** اي طلب
الشفيع ان يشتري منه **او استاجر منه** اي العقار من المشتري **او اخذ اي العقار من**
المشتري **مزارعة او محاملا** اي مساقاه مع غلبه بالشرا **او مات الشفع قبل القضاء** **بطلت**
جواب لو قيدنا البيع بالنيات لانه لو باع ما يشفع به لغيره لاسقط شفيعه مادام الحيا
لان الملك لم يزل ولو رجع اليه عقار بخيار او عيب بقضاء او غيره لا يعود اليه حق الشفعة
لانه لما بطل لا يعود بسبب جديد وقد بقوله قبل القضاء لانه لو باع ما يشفع به بعد القضاء

الموكل

تقديرا

فهر

١٩٦

لا يسقط شفيعته لتاكد بالقضاء لان بشرع في بيان علمها على الترتيب اما بطلان الشفعة في المسئلة
الاول فلان تركه يدل على الاعراض واما في الثانية فلان الشفع ليس له حق في الحمل وانما
الثابت له حق التملك وهو مغلل والفعل لا يتقوم الا بالعقد فلم يحز اعتياضه فبطل شفيعته
لانه اسقطها واما في الثالثة فلزوال سبب الاستحقاق فلا يتوقف على العلم واما في سومه
فلان لانه على الاعراض عن الشفعة وكذا ان العقود الباقية وانما شرطوا فيها العلم بالشرا
لان دلالتها على الاعراض ليست بصريحة بخلاف تسليم الشفعة حيث سقط به مع الحمل
بالشرا لانه صريح في الاسقاط كالطلاق **ولا نورثها** اذا مات الشفع بعد البيع قبل القضاء
وقال الشافعي يورث الشفعة عن الشفع وفي المصنف يتم على ورثته بعد الروس والذكر
والانثى فيه سواء قيدنا بقولنا قبل القضاء لانه لو مات بعد القضاء قبل تقدر التمس فقبضه
فالباع كورثته اتفاقا كذا في الحقايق لانه حق حصري في الشفع كالقصاص ولنا ان الشفعة هي
ولانية التملك وهي لا تبقى بعد صاحبها فكيف يورث عنه بخلاف القصاص لان من عليه القصاص موت
صار كالموكل لمن له القصاص حتى يصح الاعتراض عنه والعين المملوكة تبقى بعد موت المالك
وفي المحظ لو باع حق الشفع من انسان لا يكون تسليما لها لان البيع لم يصادف محله ولو قال
اجبي للشفيع سلم حق الشفع للمشتري فقال سلمت لك صح استحسننا لان الام للتحليل فكانه قال
سلمتها للمشتري **وان مات المشتري لم يسقط** الشفعة لان سبب الاستحقاق قائم حتى
لا باع في دين المشتري لان حق الشفع كان مقدما على المشتري فكذا ان يكون مقدما على من
ملق الحق من قبله ولو بيع للشفيع تقضه وان باعها لقاضي **ولا شفعة لوكيل البائع** ان
كان شفيعا لان البائع لو كان شفيعا لم يكن له الاخذ بالشفعة لان البيع تملكه والاخذ بالشفعة
تملكه ويظهر منناه فكذا وكيله القاييم مقامه **ولا لمن ضمن له الدرك** يعني من ضمن للمشتري
عن البيع الدرك وهو سعة الاستحقاق ان كان شفيعا فلا شفعة لان ضمان الدرك يقتصر
للبيع ففي اخذ بالشفعة ابطال ذلك فلم يصح **خلاف وكيل المشتري** حيث له الشفعة لان المشتري
لو كان شفيعا لم يسقط الشفعة فكان له ان يشارك سائر الشفعان ان لم يقدموا عليه لان الاخذ
بالشفعة تملك كالشرا فيكون مفعرا فكذا وكيله ولو كان الخيار للبائع وشرطه لثالث فلجاء
فهو كالبائع لا شفيعه له وان كان الخيار للمشتري وشرطه لثالث فاجاز فهو كالمشتري فله
الشفعة **ولو باع المريب** بغير من الموت **من وارثه دارا بمثل القيمة او اكثر** واخذ الشفع
فيه الشفعة **فاكبح والشفعة باطلان** عند ابو حنيفة وقال لا يجوز بيعه وصح الشفع منه وعلى
هذا الخلاف اذا باع وصي الميت من الوارث ذكره في الفصول لانه ان حق الورثة يتعلق بماله
امواله لا باعيا لها ولهذا جاز للورث استبدالها بما يشاء ولهذا البيع لم تنقض مالهيتها فلم
فلم يمنع تصرفه ملاقات حق الورثة وله ان الوصية لم تجز لوارث لان فيها اثار بعض الورثة

لازم

على الباقي فيؤدي ذلك الى العداقة عرفا والبيع من الوارث كالموصية له لان عين بعض المال قد يكون اول من ماله فاذا لم يصب البيع لم يصب الشفعة لبنا الصا عليه الا ان يحسن نية الورثة لانهم رضوا بسقوط حقهم **او باقل** يعني لو باع المريض من وارثه دارا باقل من قيمتها كما لو باع داره بالعين وقيمتها ثلاثة آلاف ثم مات والاجنبي شفيعها **ولما له غيرها فلا شفعة** اتفاقا في الحيط في هذه المسئلة لا شفعة للاجنبي عند ابي حنيفة وله في الشفعة ثلاثة اقسام عند ابي حنيفة على ما مر من ان يوجه لوارثه لا يجوز عنده ويجوز عندها سواء كان للمريض مال غيرها ولا انظر كيف اورد المصنف الخلاف على صحة الوفاقية وقيد بقيد الاحتياج اليه **ولو باعها** اي المريض **ان من اجنبي بائنا** اي تمثل القيمة او بالثمن ووارثه شفيعها **فسنصفه الوارث باطل** عند ابي حنيفة لان تلك النصف تنقل الى الوارث بالشفعة فيصير كأنه باعها من وارثه وذا غير جائز وقاله الشفعة لان هذا البيع جائز عندها **او باقل** يعني لو باع المريض دار من اجنبي باقل من قيمتها **فلا شفعة له** اي للشفيع الوارث اتفاقا وفي الحيط مريض من اجنبي بالعين وقيمتها ثلاثة آلاف ولما له غيرها ثم مات وابنه شفيعها لا شفعة له اتفاقا وفي رواية الاصل قال لا يأخذها بقيمتها لان المريض صار بائنا الدار من الشفع حكما فصار كالو باع منه حقيقة بالعين وقيمتها ثلاثة آلاف فكان للوارث ان يأخذها بثلاثة آلاف عندها **في الاصح** اختار فيه عما قبل يجوز له الاخذ عندها بمثل القيمة وانما اختار عندها لان الشفعة انما شرعت بالثمن وتتمام القيمة لم يكن منه فلا يجوز الاخذ به ولا بالثمن لان فيه محاباة للوارث ولا يجعل اجارة الوارث لانه لا يجعل بحق المشتري لان المحاباة تخرج من الثلث وههنا الامال له غيرها واجارة الوارث ينضم ابطال ملك المشتري لان ما بقي صحت اخذها الشفع فبطل ملكه ولو كان له مال غيرها فاجازت الورثة فله الشفعة اتفاقا انظر كيف ترك المصنف هذا القيد مع انه مفيد **واذا اجنبا لها اي الشفع بان الدار بيعت بالف او ان المشتري فلان فسلم** اي الشفع الشرائع **علم انه غير** اي ان المشتري غير فلان **او ان البيع باقل من الف او مكمل** اي علم ان البيع كان مكمل **او عورثون قيمته الف او اكثر** لم يطل شفعته لان تسليمه حين سماع الف كان لا يستكان واذا ظهر ان الثمن اقل منه فله الاخذ وفي الحيط هذا اذا كان التفاوت في الثمن ولو كان في البيع فقط كما اذا سمع انه بيع كل الدار بالف فسلم ثم علم انه بيع بعضها بالف بطلت شفعته لان من رغب عن شري الكمل وليس فيه عيب الشركة كان رغب عن شري النصف وفيه عيب الشركة ولو كان بالعكس لم يطل لان الرغبة عن شري النصف المعيب لا يكون رغبة عن الكمل الشامل وكذا تسليمه حين سمع ان المشتري فلان كان لرضائه بجواره واذا بان غيره فله الاخذ حذرا عن اضراءه واذا سلمه في الف يجوز ان يكون لعين عن ذلك واذا ظهر انها بيعت بحسن احرما ثبتت الذمة كجبل وموزون وعددي منقارب فلان رغب في اخذها لقد رتبته على

ذكر

ذلك **او مساوية قيمتها الف** يعني لو اجنبا لها بيعت بالف درهم فسلم ثم علم انها بيعت بمائتين قيمتها الف درهم **ابطالها** اي حق شفعتها وجعلنا تسليمه صحيحا وقاله في الوفاقية هو على شفعتها قيد بقوله قيمتها الف اذا لو كان قيمة الدار اقل فهو على شفعتها اتفاقا له ان الدار هم والدنا بر حسان مختلفان ولهذا الواك على احدها فاقرب بالآخر كان محتارا فلا يكون التسليم في احدهما تسليم في الآخر ولنا انها كالجنس في التقييد ولهذا يصح الركوع وكلامنا في الثمن يكون الاختلاف واجعا الى القدر دون الجنس **او بعرض غير مثلي** يعني لو اجنبا لها بيعت بالف وسلم ثم علم انها بيعت بعرض **قيمتها الف بطلت** شفعته وصح تسليمه لان الواجب في القيمة فلم يظهر فيه اختلاف الجنس **او باقل** يعني لو كان قيمة العرض اقل من الف لم يطل شفعته لان تسليمه ح كونه لا يستكان الف **ولا يجعل قوله اخذ نصفها تسليم** اي اذا قال الشفع اخذ نصف الدار لا يكون تسليم للنصف الآخر عند ابي يوسف لان يطل بعض الحق لا يكون رضا بسقوط الباقي عرفا وعادة **وخالفه** محمد لانه لما سلم في النصف الآخر صار مسلما في الكل لانه غير متجزئ وفي الحيط الاصح قول ابي يوسف **وابطل** محمد **تسليم الاب والوصي شفعة الصبي** فيما اذا بيعت بمثل قيمتها فلان يأخذها بعد البلوغ وقاله في تسليمها فلا يأخذها الصبي بعاه وعلى هذا الخلاف اذا بلغها شراد ان يجوارده ارمي فلم يطلبا فيه بالتسليم لانه لو لم يكن له ولي يوقف على بلوغه اتفاقا لقوله عليه السلام ينظر الشفع اذا كان غائبا وكذا اذا كان عاجزا اذا في الحيط له انه حق ثابت فلا يمكن ابطاله كالعفو عن القصاص ولما ان حق الشفعة انما ملك بالثمن فصار من معنى البيع وهما مملكان الامتناع عنه بخلاف العفو عن القصاص لانه يترفع بها لا يمكن كانه وفي الحيط ثبتت الشفعة للمملوك بالدار التي ورثها من ابيه فان وضعت لاف من ستة اشهر منذ البيع فلا شفعة ولو بيعت الدار التي شفيع صبي **ثمن يمين** اي باقل من قيمتها **تسليم** اي تسليم كل من الاب والوصي **عند ابي حنيفة** لانه امتناع عن ادخاله في ملك الصغير ازالة عن ملكه **وابطله** محمد لما فيه من ترك النظر للصغير قد بقوله يسير بها لو بيعت اكثر من فخير مما لا يخاف من الناس في مثله جازا التسليم اتفاقا والاصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا ملك الاخذ فلا ملك التسليم كلاجنبي **ولو اشترى اي الاب دار لابنه الصغير اجزأه** اي لا يأخذها من الاب اخذ الدار **بالشفعة** قبل بلوغه وقاله في جواز انما قيدناه لان الشفعة بعد بلوغه جازية اتفاقا وقيد بالاشتر لان الاب لو باع ملك نفسه ليس له الشفعة لابنه الصغير لان البائع لا شفعة له وللصغير الشفعة اذا بلغ اتفاقا وقيد بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك منزلة الشراء لا يجوز للوصي ان يشتري مال لنفسه تمثل القيمة وقيد بقوله لا يباي واشترى الاب لنفسه والصبي شفيع فليس له الشفعة لانه اتفاقا له ان يكون الشخص الواحد مطا او مطابا مستمع ولنا ان ولاية الاب قامت مقام شخصين ولهذا جازاه ان يشتري من مال الله **منعناه**

يبيع

قال في حقه من الميراث
وكان له من الميراث
كل ما كان له من الميراث
في حقه من الميراث

من اخذ احدى دارين بيحا في مصرين بصفتهم واحدة اذا كان شفعهما واحدا فقولنا
كقولنا كذا في الحقايق وذكر في المصنف والايضاح ان القصد بالمصريين وقع اتفاقا وقد
بصفة واحدة لانهما لو كانا بصفتين كان لهما ان ياخذ اتهما شيئا اتفاقا وقدنا بقولنا
اذا كان شفعهما واحدا لانه ان كان شفعهما واحدا ما ياخذ التي هو شفعهما اتفاقا لان
الصفتين وان اتحدت فقد اشتملت على ما ثبت فيه الصفة وعلى ما لا يثبت فاحضر الصفة
بالدار المجاورة كذا في المصنف لانه ان تفرد المكان كتفرد الصفة ولا ضرر على المشتري
في اخذ احدى ما فقط فيجوز لهما ان ياخذ احدى ما دون الاخر تفرد الصفة على المشتري
فلا يجوز **ولو اشترى رجل دار من اثنين بصفة واحدة اي الشفعين من اخذ نصيب احدهما**
وقال الشافعي يجوز له ذلك **ولو باع من اثنين جارا للشفعين ان ياخذ نصيب احدهما اتفاقا**
لوقوع العقد متفرقا في حق المشتري له قياس المسئلة الاولى على هذه المسئلة ولنا ان
الجار في الاولى واحد ورضاه بجوار المشتري في نصيب احدهما يكون رضاه في الآخر لان جوار
الواحد لا يجزئ واما في الثانية فالجار اثنان فله ان يرصني باحدهما دون الآخر فافترقا
فصل في بناء المشتري واتحاده مسجد قاطع لحق البائع في الفسخ يعني من اشترى
دارا شرافا سد او قبضها وبني او اتخذها مسجدا استقطع عنها حق البائع في الفسخ عند
اي خسفة وعلى المشتري قيمتها **والشفيع لاخذ بالقيمة في الاول** اي في البناء عند
وقال لا يقطع عن حق البائع في المسلمين فليس له الاخذ بقيد بقوله في الاول لان في اتحاده
مسجدا ليس له الاخذ اتفاقا اما عندهما فلم يعدم انقطاع حق البائع عنه واما عنده فلم يعدم
كونها مسجدا او لمسجدا لا يملك ذكره في مبسوط شيخ الاسلام الخلاق فيما اذا جعل على هبة المسجد
ولم ياذن للناس بان يصلوا فيه حتى يكون رتبة الارض والبناء باقية على ملكه اما اذا اذن
للناس بان يصلوا فيه سقط عنه حق البائع اتفاقا فعمل من هذا ان تحليل المصنف في شره
بان المسجدا لا يملك غير صحيح لانه ان اراد ما هو مسجد حقيقة فليس هو محل الخلاف وان اراد
ما هو هبة المسجد فانه يصبح ان يملك ولعله اراد بان المشتري يبيته ان يجعله مسجدا توجه
ان يكون حقا لله تعالى ومثله لا يملك عادة فلو اخذ الشفعين لم ان يكون مملوكا اعلم ان قيد البناء اتفاقا
لان الخلاف كذا لو اخذ جميعا عن ملكه بالهبة او جعلها متهما او بالبيع فالشفيع ان ينقض تصرفه
وياخذها بالقيمة عنده فان اخذها بالبيع الثاني اخذها بالثمن لان البيع الثاني صحيح لهما
ان هذا التصرف لا يسقط حق البائع كما لا يسقط حق المالك اذا وجد في الموصوب وكذا
اتحاده مسجد لا يسقط حقه لان الله تعالى لا يقبله لكون الفسخ واجبا عليه فاذا لم ينقطع حق
البائع لا يجب الشفعة لان حقه اقوي من حق الشفعين ولهذا السقوط حقه بالتأخير دون حق
البائع وله ان البناء حق المشتري وحق الشفعين في الفاسد حق الشرع وحق العبد مقدم عليه

وبناءها

١٩١

وبانيها مسجدا ثم قبض المشتري وزال ملكه فيها الى الله تعالى فانقطع حق البائع كما لو
كان المشتري عبدا فقبضه فاعتقه **واذا ابني المشتري بالبشر الصبي او غرس ثم قضي**
الحق اي بالشفعة للشفيع اخذ الشفعين بالثمن وقيمتهما اي اخذ الشفعين بالثمن والبناء
والغرس بقيمتهما مقلوعا **او كلفه اي الشفعين المشتري قلعهما** اي قلع بنايه وعرضه
وغيره اي يوسف الشفعين **من الاخذ بذك** اي اخذ الشفعين بالثمن والبناء والغرس بقيمتهما
قائمين **او الترك** اي ترك الاخذ ولا يكلفه بالقلع كما لو بني الموصوب له في الارض الموهوبة
ليس للمواهب ان يطلع بناؤه ويرجع في الارض لانه بناءه في ملكه ولما ان هذا التصرف
وقع في حق الغير من غير تسليط من جهة من له الحق **ولو بني الشفعين وغرس**
استشهد به لان التصرف فيه حصل بتسليط من جهة من له الحق **ولو بني الشفعين وغرس**
في الدار المشفوعة **ثم استحق رجوع الشفعين بالثمن** من اخذ من البائع او المشتري اتفاقا
لانه تبين انه اخذ بغير حق **لا بغيره** اي لا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذ منه الدار
يعني اذا بني الشفعين في الدار المشفوعة او غرس فاطلع المشتري الشفعين ليرجع بقيمتهما
ويقضي به اي ابو يوسف يرجع القيمة **فيهما** اي في البناء والغرس لان الشفعين مع من اخذ
منه صار كالمشتري المخذور من جهة البائع ولما الفرق بان المشتري كان معذورا من
جهة البائع ومسلطا على التصرف في المبيع والشفيع غير معذور لانه يملك على صاحب الدار
من غير اختيار فلا يرجع على احد **وتحقيق الشفعين بين الاخذ اي اخذ العروة بجميع الثمن**
او الترك اذا اصاب المبيع افة سماوية كما اذا كان دارا فاقدم بنوها لان البناء
تابع للعروة حتى يدخل في بيعها من غير ذكر فالثمن لا تقابل الاتساع ما لم يكن مقصوده وفي الثمنين
اذا اقدم البناء كله ولم يسبق له نقص لانه لو بقي منه شيء واخذ المشتري لا يفصله من الارض
حيث لم يكن يتجا للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن لانه مال قائم بقي محتسبا عند المشتري
فيكون له حصه من الثمن فينقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ
وان نقصتها اي الدار المشتري بغير الشفعين من اخذ العروة باحصه اي حصته من الثمن
او الترك لان البائع صار مقصودا بالانقلا فقابلته شيء من الثمن **ولا ياخذ الشفعين النقص**
النون وهو المنقوض لانه صار مفصولا ولم يسبق التبعيه ولا شفعة في المنقول **وياخذ الشفعين**
ثم التخل مع الارض اذا ذكر الثمن في البيع انما قيدنا به لان الثمن لا يدخل في بيع التخل من غير ذكر
وهذا استحسان وكان القياس ان لا ياخذ الشفعين لانه ليس يتابع فصار كالمشاع الموصوف في
الارض وجه الاستحسان انه بالاتصال خلقتا رتبة التخل من وجهه الا ان انفاله لما كان
للقطع لا للقط صار كالأرض لم يدخل في البيع الا بالذكر **وان حدث عند المشتري** الثمن ولم يكن
على التخل حين البيع ان هذه الوصل يعني ياخذ الشفعين الثمن في هذه الصورة ايضا لانه مبيع يتبع

للتخليل **فلو جدها** أي قطع المشتري الثمن **سقط حصتها** أي حصة الثمن من الثمن **غير**
الحادثة أي في الثمن التي كانت عند المبيع ولم تكن حادثة عند المشتري لأن شيئا من الثمن
 الثمن فالبقية لكونها مبيعة قد بدت لأن الثمن لو كانت حادثة عند المشتري وجدها لا يسقط
 حصتها من الثمن لأنها لم تكن موجودة عند العقد فبأخذ الأرض والتخليل جميع الثمن **ولو**
المقدم علو فيبيع السفلى لا توجبها أي أبو يوسف الشفعة للعالي أي صاحب العلو
 يكون الشفعة لمن جاور السفلى وخالفه أي قال محمد الشفعة لصاحب العلو **ولو يبيع**
إلى جانبها أي الجار والمجور وحال أي بيعت دار منضمة إلى جانب عرصه السفلى
فطلبها أي صاحب العلو والسفلى الشفعة **فالمقدم العلو والسفلى قبل الآخر**
يعينها أي أبو يوسف الشفعة للسافل أي لصاحب السفلى **لأنما** يعني قال محمد الشفعة
 لأنما لا يوجب في المسكنين أن حق الشفعة زال بانعدام العلو ولمحمد أن صاحب العلو له
 إحصاءة علوه إذا بنى صاحب السفلى وله أن يرفع الأمر إلى القاضي ليأمره ببناء السفلى
 فيبني عليه علوه فإذا كان حقه قائما استحق الشفعة في السفلى في الدار المجاورة لها وفي
 المحيط لو بنى السفلى صاحب العلو لا يكون منبرعا فحلي صاحب السفلى أن يعطيه قيمته
 لأنه كان مضطرا في البناء لأحقه فصار ما ذونا شرعا ولو بنى أحد الشريكين جدارا منهدما
 لم يرجع على شريكه بشئ لأنه غير مضطر في البناء فانه يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يقسم الساحق
فصل في الاختلاف وما يأخذه المشفع ولو قال المشتري اشتريت البنا والأرض
في صفقتين يعني اشتريت البنا والأرض اشتريت الأرض دون البنا **وقال الشفع** بل اشتريتها
 معا **صفقة واحدة** والدار لي ببناءها ولم يكن لها بينة **كان القول للشفيع** اتفاقا لأن حق
 الشفعة قائم والمشتري يدعي إبطاله بادعاء الصفقتين والشفيع ينكر فكون القول له مع بينة
 على العلم لأنه حلف على فعل الغير **فإن برهنا** أي أقام كل منهما البينة على ما ادعاه **ولا تارفع**
يرجح أبو يوسف بينة المشتري لأنها ثبتت أمرها على الشراء وهو تدرك الصفقة فكانت
 أولى **لا الشفع** أي قال محمد نقض بينة الشفع لأن البينة للآثبات وبينه الشفع مشبهة
 للاشتقاق وكانت أولى **ولو اختلفا** أي المشتري والشفيع **في الثمن كان القول للمشتري**
 مع البين لأن الشفع يدعي اشتقاق الدار عليه عند نقد الأقل والمشتري ينكر **فإن برهنا**
يقدمه أي أبو يوسف برهان المشتري لأنه أكثر آثباتا **وقدم ما بينة الشفع** لأنه مدع كما ذكرنا
 فكان بينته أولى من بينة المدعي عليه وفي المحيط لو تضادق المتبايعان بعد طلب الشفع أن
 البيع كانت نتيجة لأبعد فإن على الشفع إذا كان الحال يدل عليه بأن المنزل كثير القيمة ويبيع من
 قليل فلا شفعة **ولو ادعى المشتري ثمنه وألجأه إلى البيع ولم يقبض** البائع الثمن **أخذ الشفع**
يقول البائع وجعل أي قول البائع **حطا** عن المشتري من الثمن **فإن قبض** البائع الثمن

فقد

أي

يقول المشتري يأخذ الشفع لأن البائع صار كالأجنبي ولا ملتفت إلى قوله في الخلاف
 بين المشتري والشفيع وقد سبق بيان **ولو حط** البائع **عن المشتري بعض الثمن سقط**
عن الشفع وقال الشافعي لا يسقط بل على الشفع الثمن المسمى وهذا الخلاف فرع الخلاف في أن
 الحط لا يلحق عنه باصل العقد بل هو هبة أخرى للمشتري وعندنا يلحق من المسئلة كتاب
 البيوع **أو الكل** أي لو حط البائع كل الثمن **لم يسقط** ولا يلحق ذلك باصل العقد اتفاقا لأنه لو
 التحق صار بيعا بلا ثمن وأنه باطل **أوزاد فيه** أي في الثمن **المشتري لم يلزم الشفع** فبأخذه
 بالثمن الأول لأن اعتبار الزيادة أضرار الشفع **وإن كان الثمن عرضا أو عقارا** **أخذ**
بالقيمة أي بقيمة الثمن وإن أجماع لو وجد البائع الثمن العرض معينا فرضي به يأخذ الشفع بقيمة
 سلبها **أو مكيلا أو موزونا** **فالمثل** أي فيأخذ بمثل كذا في الخلاف **أو موزونا** أي إن كان الثمن
 موزونا **فإن شأ** الشفع **صلى إلى انقضاء الاجل** ثم يأخذها وهذا لا ينظر ليس في طلب
 الشفعة لأنه على الفور بل في أخذها **والأى** أن لم يشأ المصرا **أخذ من حال** لكن البائع يرجع
 على المشتري بالثمن المثل لأن شرط التاجيل بينهما لم يطل وفي المحيط أن استحق الثمن بعد
 أخذ الشفع ينظر إن كان أخذها بالتقاضي يرد الشفعة على البائع لأنه يبين أنه لم يكن له حق الشفعة
 لكون الشرا فاسدا فلا ينفذ قضاءه بالملك لو قوعه خطأ وإن كان أخذها بغير قضاء لا يرد لها
 بل يرد قيمتها للبائع لأنه وجد التراضي بالملك والتملك فجعل جامعا مستانفا **ومعوم منه مع**
التاجيل أي لا يأخذ الشفع بغير موجب عندنا وقال مالك يأخذه لأن الاجل وصف الثمن
 فيأخذه به كما في الزبوف وإنما إن الاجل ليس بوصف للثمن ولهذا لا ثبت بلا شرط **أو خيرا أو**
خيرا أي إذا كان الثمن خيرا أو خيرا **وهما** أي البائع والمشتري **ذميان** **فالمثل** **فيها**
 أي يأخذ الشفع بالمثل في الثمن لأنها من ذوات الأمثال **وبالقيمة** أي في الخبز **أو الشفع سلم**
 وهو معطوف على مقدم بعد قوله وهما ذميان وهو والشفيع ذمي **فبالقيمة** أي في الخبز **أو الشفع سلم**
 الشفع سلم يأخذ بالقيمة في الخبز والخبز لأن تسليم عين الخبز للمسلم مستحق فالتحقق في حقه بغير المثلي
كأن **والشركة** وهي اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يميز فيه ثم يطلق اسم الشركة
 على العقد وإن لم يجر اختلاط النصيبين لأن العقد سبب الاختلاط ثبت جوارها بما روي فيس
 بن أبي السائب أنه كان شريكا للشيخ عليه السلام في تجارة البر والادام وكان عليه السلام يقول في حقه
نحو شريكي وخبر شريكي لا تماري **وتكون على ذميان أملاك** **وعقود فاذ أوتى عينا**
أو نصيبا أي قبلا هبة رجل عينا **أو استولى عليها** أي ملكها بالاستيلاء **أو اختلط أملاكها**
أو خلطها **حيث يفسد التميز** فخلط البر بالشفيع يفسد منه أن ما يتبع التميز أو لي يكون شركة إن
 فيه كانت شركة **سلك** **وتكون لكل منهما** هذه الشركة **بيع حصته من شركته** **غير** أي ومن
 غيره ومن متعلق بالبيع **غير** **أذنه** **الالا** **الخطا** **والاختلاط** هذا استثناء من قوله وغيره يعني

لا يجوز بيع نصيبه من غير شركه في هاتين الصورتين الا باذن شركه لان الخلط زال منه ملك
 المتلوط الى الخلط لوجود التعدي منه وفي الاختلاط شبهة زواله الى شركه فصار سبب الزوال
 ثانيا من وجه فصار نصيب كل زائلا الى الشركه في حق البيع من الاجنبي غير زائل في حق البيع
 من الشركه عملا بالشبهين وهذا اولي من عكسه لان التصرف مع الشركه اسرع نقاد من
 التصرف مع الاجنبي الا برضا شركه واما فيما عداها فلكل واحد قايمة نصيبه من كل وجه فجاز
 لكل حواله كل واحد لغيره التصرف فيه مطلقا **ولا تصرف في نصيب صاحبه الا باذنه** لانه لا اجنبي فيه لشركه **واذا**
 من شركه في ركن الاصل **عقد اهلها** اي الشركه **بالاجاب** بان يقول شاركك في كذا او القبول فيما قبل الوكالة فيقيد
 كذا في العقد فيكون كل واحد من هاتين الصورتين اصيل في نصفه ووكيل عن صاحبه في النصف الاخر فيكون
 المشتري مشتركا بينهما واحتربه عن الاحتطاب والاحتشاش فان الشركه فيه غير جازية لعدم
 جواز التوكيل فيه اذ التوكيل اثبات ولاية التصرف فيما كان ثانيا للموكل ولم يكن ثانيا للوكيل الا
 ثابت للوكيل قبل التوكيل فكان فعل الوكيل واقعا لنفسه كمن وكل بالانقاب والاستقرار من مطلقا
 وقع الفعل للوكيل دون الموكل كذا في المحيط فان قلت بشكل هذا بالتوكيل بشرا عبد مخرجه غير
 فانه يجوز مع ان الوكيل كان ملكا الشرا لنفسه قبل التوكيل وبعده قلت بالتوكيل يلزم الثمن في ذمة
 الموكل ولا يلزم قبله ولم يكن الوكيل قادرا هناك على التزام الثمن في ذمة الموكل قبل التوكيل فصح
 ما قلنا ان التوكيل انما يصح فيما لا يملكه الوكيل قبل التوكيل فظهر الفرق على غرض لانه عدم
 جواز التوكيل في الاحتطاب بانه الكتاب في المحل المباح وهو موجب للملك فيكون كل واحد
 منها شرط لنفسه بعض كسب صاحبه فيكون كالمفاوض مع صاحبه من غير راس مال فلا يكون
 صحيحه **مفاوضة** هذا شروع في تعداد انواع الشركه وانتصابها على التمييز اي يكون عقد
 الشركه ثانيا من جهة ان يفوض كل منهما التصرف الى صاحبه **او عتقا** بفتح العين اي ثانيا يكون
 شركه فيما ظهر لهما من مال الشركه واشتقاقه من قولك عن لي كذا اذا ظهر وفي الايضاح ظهور المالك
 ليس بشرط وقت العقد حتى لو دفع الى رجل المفاوضة اخرج مطلقا بفتح واشرطها ففعل عند
 الشرا جاز الشركه **وفي الصنائع** اي شركه في الاعمال كالمخاطمين اذا اشركا على ان يتقبلا
 الاعمال ويعلا على ان ما حصل من العمل فهو بينهما **او بالوجوه** اي شركه بالوجوه وهو ان يشركا
 بلامال على ان يشتريا بوجاهتهما ويبيعا وما ربحا فهو بينهما **كانت عقودا** وهي جواب **اذا حكم**
بصحة اي الشركه في العقود المذكورة صحيحه عندنا **ولا تعين العنان** يعني قال الشافعي
 انما يصح من الشركه شركه العنان اما المفاوضة فغير جازية لانها تقتضي المساواة بينهما في الشرا
 وهي غير ممكنة اذ لا بد لكل منهما حصول مال غايب وغيره وكذا تضمن الكفالة المجهول والمضام
 فاستدركت واما الاخرى ان فلان الشركه وضعت لتتميم المال وذا لا يتصور بلامال ولنا قوله عليه السلام
 فاقصوا فانها اعظم بركة والقياس يترك به وان الشركه غير مختصة بتميز مال بل قد يكون لتخصيله

دون وجه
 من الشركه
 من الاجنبي

اذا اتهم
 او استقرض

ولا تنفع المفاوضة الا بين الحرين البالغين العاقلين المسلمين او الذميين انما شرط
 التساوي في هذه الاوصاف لان المفاوضة تقتضي المساواة في التصرف والتساوي بين الحر
 والعبد والبالغ والصبي والعاقل والمجنون والذمي والمسلم في التصرف لزم من هذا الحكم
 لا تنفع ايضا بين العبد واليمين الصبيين ولا بين المكاتبين لعدم صحة الكفالة من هؤلاء
 من مواجب التجارة **وتحريمها** اي ابو يوسف المفاوضة مع **اختلاف الدين** فيصح بين مسلم وكافر
 لتساويهما في اهلها لوكالة والكفالة وزيادة اوجهها في التصرف لا يمنعها كما ان المفاوضة جازية
 بين الجنبي والشافعي مع انه يصرح في متروك التسمية عند ادول الجنبي مع **الكل** لانه لا يمنع
 لا يقتضي الى الجائز من ما يصح سببا لوقوع المسلم في احرام وتلا لا يجوز لا لعدم التساوي بينهما
 في التصرف فان الذمي لو اشترى براس المال حراما لم يصح ولو اشترى حراما لم يصح والشركه الشافعي يمكن
 الزامه بالدليل الشرعي في متروك التسمية لان ذلك مجتهد فيه ولا كذلك الذمي اذ ليس لنا ولاية الا لزام
 عليه **ولا بد من لفظ المفاوضة** لان هذا اللفظ معن عن تعداد شرائطها اذ بيان جميع مقتضاها
 يعني لو لم يذكر لفظ المفاوضة ومما جميع مقتضاها صح اعتبار المعين **وتعقد** المفاوضة **على**
الكفالة والوكالة لانهما تقتضي المساواة فيما هو من مواجب التجارة فان قلت كيف جازنا مع جهالة
 المكفول له والموكل به قلت لم يكونا جازين مع جهالة مقصود او انا جازنا ههنا في ضمن العقد فكم
 من شيء ثبت ضمنا ولا ثبت قصد **اجتنبي** يدخل في **الشركه كل ما اشترى احدهما اقيام مقام**
الاخر في التصرف **الاطعام اهله** وهو متناول الادام **وكسوتهم** وكسوة نفسه ايضا فانها
 تكون خاصة له وكان القياس ان يدخل في الشركه لانها من عقود التجارة الا انهم استحسنوا
 استثنائها لان كل منهما هو العالم بحاجته البرائة من الطعام والكسوة ولا يقصد ان يكون ذلك
 على شركه عادة والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كاستثناء المشروط بالقبال **وبطال البايع**
بالتمن انما شام من المفاوضين اما من المشتري فيها لاصالة ولما من صاحبه فيها لكفالة ويرجع
 الكسب على المشتري ان ادى من مال الشركه بقدر حصته لان الثمن كان عليه خاصة **وبعض**
كل منهما ما لزم الاخر **سد** لا عما يصح فيه **الشركه** بالتجارة كالبيع والشرا والاجارة والاستيجار
 تحقيقا للمساواة فيما يجب لهما وعليهما احتراز به عما يكون بدلا عما لا يصح فيه الشركه كالمهر
 وبدل الخلع والصلح عن دم العبد فانه لا يضمن ما لزم الاخر لانهما ليست من التجارة **ولو كفل**
احد المفاوضين اجنبيا **مال** **بذنه** اي باذن المكفول عنه **في ذمة** **لشركه** عند ابي
 حنيفة وقال لا يلزمه قيد بالكفالة بل بالمال لان كفالة بنفسه لا يلزم شركه اتفاقا وقيد بقوله بذنه
 لانها لو لم يكن باذنه لا يلزم صاحبه اتفاقا لهما ان الكفالة يبرع وتبرع احد المتفاوضين لا يلزم الاخر
 ولان الكفالة تبرع ابتداء لكنها تجارة بقا لكونها بامر المكفول عنه **او غصب** احد المتفاوضين
 شيئا وهلك سببه **مخصه** اي ابو يوسف الغاصب **بعضا** **نه** ولا يلزم شركه لانه ليس من ضمان

التجارة وقالا لا يلزم شريكه لان المصون يكون مملوكا عند الضمان مستندا الي وقت القبض والتحقيق
بضمان التجارة **واقتران** اي اقرار احد المتفاوضين **لا** ولمن في معناه ممن لا يقبل شهادته
له بولا د او زوجة **بدن** **لا يلزم لشريكه** عند ابي حنيفة وقالا لا يلزم قيدنا لمفاوض لان احد
شريكه العنان لو اقر به لا يلزم اتفاقا وقيد بقوله الاب لان اقراره لمن يقبل شهادته له لازم اتفاقا
وقيد بقوله لشريكه لانه في حق نفسه لازم اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان الوكيل لا يملك العقد
معها ولا يملكه ويملك عندهما **وهو** احد المتفاوضين لشرايه جارية **لنفسه من المال**
اي مال الشركة **باذن** اي باذن صاحبه **غير ضمان** **لاخر النصف** بل هي له بغير شيء عند
ابي حنيفة وقالا يرجع بنصف الثمن قيد بالاذن لانه لو كان بدونه وفي على الشركة اتفاقا لما اناه
تقد الثمن من مال الشركة فيضمن لشريكه نصفه كما لو اشترك لنفسه طعاما وكسوة وتقدر ثمنها
من مال الشركة وله ان الاذن بالشرا للوطي صار اذنا بآء الثمن من مال الشركة وبه صاروا هبا
نصيبه منه لان الوطي لا يحل الا بمالك ولم يذكر العوض وكان يملكها بغير عوض وكان قد
اشترجارية بينا وقد وهبت لك نصيبها منها فلا يرجع بشي بخلاف الطعام والكسوة لانهما من
الحوائج اللازمة لحي مستقناة وفي التوارد لوقال احد المتفاوضين اشترى هذه الجارية لنفسه
فسكت شريكه لا يكون اذنا ولو قال الوكيل يشترى بعينه اشترى هذا النصف فسكت الوكيل
احتمال فلا تثبت والوكيل بالشرا ملك عزله نفسه بعلم الموكل رضي الموكل ام لا وقد وجد العلم
ولو ادعى مفاوضة على اخر وان المال الذي في يد مال الشركة **فانكر الاخر فبرهن** ان
واثبت الشركة **ثم ادعى ملكيته عين** من ذلك المال بانها ملكه بآء اوهبة وليست بدخلة
في الشركة فاراد اتفاقا **بينه بردها** اي ابو يوسف البينة لان ذابيد البينة الاولى صار مقضيا
عليه بان ماله يد مال الشركة ولو قبلت بينة ذي اليد على دعواه لزم ان يعبر مقضيا له في تلك
الحادثة وهو غير جائز الاتساق الملك من جهة خصمه **وقبلها** اي محمد بينة ذي اليد لانه انما
صار مقضيا عليه بالمفاوضة الماضية لآبان ماله يد من المال نصفان بينهما مال الحال والمآل
نصفه باستصحاب حال المفاوضة لا بالقضا فلا يلزم صيرورة المقضي عليه مقضيا له في شي واحد
هذا اذا لم يذكر تلك العين في دعوى المفاوضة وان ذكرها لا تقبل بينة ذي اليد اتفاقا من
المصنف **او استخفى رجل عقارا** واثبت دعواه **ببينة فبرهن ذوا اليد على تحديد ثمنه**
اي في ذلك العقار **الحرف الخلاف** اي قال ابو يوسف لا تقبل بينته لان العقار اسم للعمرة والبناء
جميعا عرفوا لو قبل بينته لصار ذوا اليد مقضيا عليه ومقضيا له وقال محمد يمتثل لان العقار اسم للعمرة
فقط فلم يعبر ذوا اليد مقضيا عليه في البناء هذا اذا لم يذكر المدعي البناء في دعواه وان ذكره لا تقبل
بينته ذوا اليد وهذه المسئلة ليست من الشركة لكن ذكرها استطرادا **ولو اشترى رجل من احد**
اي احد المتفاوضين شيئا **ثم وجد عيبا فانكر بايعه** وجود ذلك العيب فاراد رده على غير البائع

ذوا اليد

نفي ابو يوسف **بمختلفة على البتات وحده** اي لا يستخلف شريكه على العلم لان النيابة لا تجوز في
الحلف وكل واحد منهما كالوكيل والنايب عن الاخر في الخصومة والوكيل والنايب لا يستخلف
واضاف محمد الى حلفه على البتات **ممن لاخر على العلم** لانه وكيل والوكيل حلف اذا انكر سب
المطالبة لكنه حلف على العلم لانه استخلف على فعل الغير فيدنا بقولنا فاراد رده على غير البائع
اذ لو رد على البائع يستخلف على البتات اتفاقا فمن المصنف **واذا ملك احد المتفاوضين**
ما يصح فيه الشركة كالدرهم والدنانير بان ورثها او وهبت له **وقبضها فصار ثمن عتانا**
لعقوبات شروط المفاوضة وهي المساواة فيما يصلي راس المال ابتداء وبقاى لوملك ما لا يصح
فيه الشركة كالعروض والعقار والديون لا تبطل المفاوضة **ولو فاقضه** اي شارك مسلما
شركة مفاوضة **من رد توقفت** شركتنا اتفاقا لانعدام شرط النساء وي فان اسلم نقدت
وان قتل في باطلة اصله عند ابي حنيفة **وقالا عتانا** اي تلك الشركة صارت عتانا
ثمرة الخلاف تظهر فيما قبل الموت لان المفاوضة تبطل بعد اتفاقا قيد بالمفاوضة لان العنان
من المرتد جائز اتفاقا هذا هو المذكور في الكافي شرح المنظومة ولكن ذكر في المحيط ان عتانا
المرتد على هذا الخلاف لان تصرف المرتد موقوف عند ابي حنيفة فبطل عتانه اذا قتل
وعندهما قد فلا تبطل عتانه فعلى هذا لا يكون قوله لو فاقضه احتراز عن العنان وقد
بالمرتد لان المرتد لو فاقضت يصير عتانا اتفاقا لا نقلا لا تقبل وتصرفها نافذة في المحيط
ينبغي ان يجوز مفاوضة المسلم مع المرتد ويكره كففاوضة المسلم مع الذي عنده ابي يوسف لانه
ان تصرفات المرتد نافذة مهما امكن وجعلها عتانا ممكن هنا ولان المرتد اذا قتل بطل
تصرفه من حين الارتراد لانه هو السبب لهلاكه **ولا يصح المفاوضة والغلاف الاباقتد**
وتبرها ان جري به اي بالتبر وهو ما يكون غير مضرب **التعامل** قيد به لانه ذكر في المبسوط
ان التبر يصلح ان يكون مال الشركة لانها مخلوقة للتمنيه وذكر في الجامع الصغير انه بمنزلة العرو
وقال صاحب الهداية هذا هو الاصح وان خلقت للتجارة لكن التمنية تختص بالضرب المحصور
ولهذا قبل الضرب يصرف الى شي آخر من صياغة الخاتم وغيره وبعد لا يعرف ظاهره فيعتبر
فيه العرف ان جري التعامل يستعمل التبر عتانا يكون كل ضرب وان لم يكون كالعروض
انما لم يصح العروض ان يكون راس مال الشركة لان اول تصرف في العروض بعد الشركة يكون
بيعاً فلم يصح ان يبيع احد ماله على ان يكون الاخر شركة كمن التمن وفي النقد من اول تصرف يقع
بعدها يكون شرا وجاز ان يشترى انسان ماله على ان يكون بينه وبين غيره **واجاز محمد الشركة**
والمضاربة بالفلوس النافذة لانها سروج كالاتان حتى لا يتعين بالتعيين عنده وقالا لا يجوز
لان التمنية ليست بلزمة لها وانما تثبت رواجها بالامطلاح واذا تبدل ساعه بصير طعة
فلا يصلح ان يكون راس المال **وبواقفه** ابو يوسف **رواية وخالفه في المضاربة في اخرى**

يعني روي ان المتعارفة بالفلوس النافقة غريزة لا تفعل لو كسدت تحتاج الى اخذ راس المال بالينة
وهي مجبولة والشركة لها جارية لا تفعل لو كسدت في الشركة باخذ راس المال عدد اولاهما لهما
واجزائها اي الشركة مع اختلاف التقدير ومن دون خلط اي بلا خلط المالكين اذا كانا
من جنس واحد وقال زفر لا يجوز لان محل الشركة هو المال والاشراك انما يحصل فيه بالخلط وهذا
لو هلك مال احدهما قبل الخلط هلك من نفسه ومع اختلاف الجنس لا تصور الخلط لثبوت الاشراك
بينهما فلا يجوز معه الشركة ولنا ان معنى عقد الشركة ان يكون كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في شراء
بالمال الذي عينه للشركة وهذا يحصل بدون خلط **ولا يجوز الشركة بالكل والوزون**
والمعدود والمقارب قبل الخلط اتفاقا لانه تعين بالتعيين فنزل منزلة العروض **وكبرها**
بعده اي ابو يوسف الشركة بعد الخلط وهو جنس واحد **شركة ملك** لا تعين بالتعيين
بعد الخلط كما تعين قبله وما تعين بالتعيين لا يصلح ان يكون راس مال الشركة **لا عقد** اي
قال محمد يجوز الشركة فيها شركة عقد قيدنا بقولنا وهو جنس واحد لانها اذا خلط جنس
ثم عقد الشركة لا تنعقد شركة العقد اتفاقا لانها ثمن من وجه وهذا جاز البيع لهما دينان
الذمة وبيع من وجه لا تعين بالتعيين فعملنا بالشبهين فجعلناهما كالعرض قبل الخلط لا
معنى الوكالة لا يتحقق قبله اذ لا يصلح ان يقال اشترى بخلطك شيئا على ان يكون الربح بينهما
بعد فمجرد الشركة لهما وثمر الخلاف يظهر فيما اذا تساوى المالكين واشترطوا التفاضل في الربح
فعند ابو يوسف لا يجوز لان الربح يكون بقدر الملك وعند محمد يجوز **ولا يجوز الشركة بالعروض**
اي يكون مالها عروض وهو جمع عرض يسكن الراوي يجوز شركتهما قبل اذ لا يصحاح العروض **لا**
التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا **لا يبيع النصف** اي نصف عرض نفسه
بالنصف اي نصف عرض صاحبه **عند تساوي القيمتين** حتى يصير مال كل منهما مشتركا بينهما
شركة ملك ولو كان بينهما تفاوت في القيمة يكون قيمة احدهما مائة مثلاً وفيه الاخر اربع مائة يبيع فلهما
الاقبل اربعة اخماس عرضه بخمس عرض الآخر فيصير المتاع كله بينهما اخماس ويكون الربح بينهما على قدر
راس مال لهما ثم اختلف في تعيين هذه الشركة قال صاحب الهداية هذه شركة ملك لان العروض
راس مال لا يصلح مال الشركة ذكره في شرح الاقطع انها شركة عنان كما اذا اشركا بالدرهم وانما يتابع على هذا
الوجه لكون نصف عرض كل منهما مضمونا على صاحبه فيكون الربح من مالهما ربح مال مضمون ولو لم يتابع
على هذا الوجه لكان عرض كل منهما غير مضمون عند صاحبه فيكون ربح مال صاحبه ربح مال مضمون
فلا يجوز **وتعقد العنان على الوكالة** لان المقصود من الشركة وهو التصرف في مال الغير
لا يكون الاصل عند الولاية **دون الكفالة** لانها انما تثبت في المفاوضة لضرورة المساواة
والعنان لا يقتضيها **ولو شرط فضل الربح مع تساوي المال او بالعكس** بان شرط
التساوي في الربح مع التفاضل في المال **اجزائه** وقال زفر لا يجوز لان الربح فرع المال فيكون

فقد

بقدر الشركة في الاصل ولنا قوله عليه السلام الربح على ما شرطوا والوضعية على قدر المالكين في
الحائنه شرط التفاضل وفي الربح مع تساوي المالكين انما يصح اذا شرط العمل عليهما او على من
شرط لفصل ربح وان شرط العمل على اقلهما ربحا لا يجوز فالربح لهما على قدر مالهما لان الربح لا يتحقق
الا مال او بضمان عمل وليس لصاحب فصل ربح فضل مال ولا ضمان عمل **او التفاضل في**
الوضعية اي لو شرط ان يكون الخسران بينهما انلا مثلاً **والمال** هو اي والحال ان مالهما
مقتساويان **يقول الشرط** لان كلامهما امين على الآخر وشرط زيادة الوضعية على احدهما يكون
بضمين الامين وهذا لا يجوز وانما لم يوتر هذا الشرط في بطلان الشركة لانه شرط تعلق العقد عليه
لا العقد **ويصح عقد العنان بالبعض** اي بعض المال من احدهما **دون البعض** من الآخر لان
تساوي المال ليس بشرط فيه **ويطالب** بفتح اللام **المشتري من مال الثمن** اي من باع من احدهما
شيئاً بطل ثمنه لانه لا يشترط ان يكون العنان بضم الوكالة دون الكفالة والوكيل اصل الحق
العقد **ورجع** المشتري على شركته **خصته** من الثمن **ان اداه من مال نفسه** قيدناه لانه لو
اداه من مال الشركة لم يرجع عليه **ولو باع احدهما فاجل شركته** الثمن من المشتري الى ماله
فهو باطل اي باجيله عند ابي حنيفة مطلقاً **واجاراه في نصيبه** ضمير احدهما راجع الى شركتي
العنان لان احدهما وضمير ملك التاجيل اتفاقاً قيد بقوله شركته لان الرجل الذي وفي المباحة
يجوز تاجيله في النصيبين عند ابي حنيفة ومحمد من الحقيق اما ان تصرف في نصيب نفسه فسقط
في نصيبه دون نصيب غيره وله ان تاجيله لو جاز في نصيبه لزم قيمة الدين قبل القبض
بان يتميز نصيب احدهما عن الآخر في تعجيل المطالبة وهذا لا يجوز **ويصح الكل** اي التاجيل
في كل الثمن **اذا قال اشركه اعمل براك** لان التاجيل في نصفه يكون الاصل في الآخر بالنيابة
ولو هلك المالكان او احدهما قبل الشرا بطلت الشركة لانها عقدت لاستئثار المال فلا يقوى
بعد هلاكه **وان اشترى احد الشريكين ماله فلهك ماله الاخر اي مال الآخر كان المشتر**
مشاركاً بينهما على ما شرطوا لان عقد الشركة كان كمالاً وقت الشرا فلا تحق حكم هلاك المال الاخر
ورجع حصته من الثمن على شركته لانه اشترى نصفه بالوكالة وتقدر الثمن من مال نفسه قيد
بقوله ان اشترى ماله فلهك لان هلاك مال احدهما ثم اشترى الاخر كان ما اشتراه من اشترا
خاصة لان الشركة بطلت وبطل ما في ضمير من الوكالة الا ان يقر بالوكالة في الشركة بالاشتراك
من جهة الوكالة يكون مشتركاً بينهما في ما اشتراه مشتركاً بينهما لان بطلان الشركة لا يوجب
بطلان الوكالة المصريح بها ويرجع على شركته **خصته** **ولا يجوز بشرط تسمية دراهم من الربح لاجل**
لان هذا الشرط معتبر موجب الشركة اذ قد لا يربح الا فلك القدر **وبضع** اي يوطي من مال الشركة
رجلا ويشترط ان يكون كل الربح لرب المال **كل من شريكي النوعين** وهما العنان والمفاوضة **ولو**
وبضارب اي يدفع المال مضاربة واما لو اخذ مضاربة فان كان ليتصرف فيما ليس من جنس

بالعقد عليه

وعرضه

تجار تمامه وله خاصة وان كان ليصرف فيما كان من جنس كما رثما او مطلقا حال غيبة شريكه
 كون الرخ مشتركا بينهما كذا **وبوكل** ويستقرض ويستاجر لان كلاهما من توابع التجارة
 ولكل واحد شريك العنان ليس له ان يرهن ويرهن وكان لاحد المفاوضين ذلك لانه كان
 يملك الايفاء والاستيفاء من نصيب شريكه حقيقة فملكه حكما ولا كذلك شريك العنان في الميراث
 لو اشترك احد شريك العنان ما هو من جنس تجارتهما واستند عند الشريك انه يشترى لنفسه فهو
 فهو مشترك بينهما لان كل واحد منهما فيما كان من جنس تجارتهما في النصف بمنزلة الوكيل بشري العين
 والوكيل يشترى شي بعينه لا يملك ان يشترى لنفسه اذ لم يشتره بالعروض او بخلاف جنس الثمن
 الذي ساءه الموكل فكذا هذا ولو اشترك شي ليس من جنس تجارتهما فهو له خاصة ولو قال
 احدهما فيها بآءه الاخر جازا لاقاله بمعنى البيع في تحصيل الرخ لانه يتحقق بالبيع وبالاقالة اخري
ويكون امينا اي الوكيل لانه قبض المال باذن ماله واذا اشترك الصانعان المتخذان
في العمل على ان يتقلا الاعمال ويتقيا الكسب جاز وهذه شركة الصانع من الخلاف
 في جوازها مع الشافعي **واجزناها مع اختلاف الصنعة** وقال زفر لا يجوز لكل واحد منهما
 عن الصنعة التي يتقبلها شريكه وانما ان صحة هذه الشركة باعتبار الوكيل والتوكيل تقبل
 العمل صحيح والعمل ليس يلزم على الموكل فله ان ينفه باجرة **وبحوز النفاذ في الرخ مع اشتوا**
العمل لان هذا الرخ بدل العمل وهو متفاوت في القيمة فيصح التفاوت في بدله **ولزمها**
 اي الشريكين في الصانع ما يتقبلها احدهما لانه يقبله لنفسه بالوكالة ولشريكه بالوكالة **فطالبه**
كل منهما بالعمل لان العمل هنا كالثمن في الشركة في المال فكما يرجع على شريكه هناك يرجع عليه
 هنا بالعمل لكن رجوعه اما امكن قبل العمل اذ بعد الفراغ منه امتنع بتضمينه **وبطالب** بكسر
 اللام **بالاجرة** اي لكل منهما ان يطلب اجرة العمل والدافع الي ايما دفع بري **ولو اقر احد**
فصار بين انما قبضا الثوب للقصة **وانكر الاخر بقده** اي ابو يوسف الاقرار عليهما
 لانهما مستويا في ضمان الشركة والعين مضمونة في يدهما **وخصده** اي محمد الاقرار بالمقر
 كما قرار احد شريك العنان بدنه **وتعقد شركة الوجوه على الوكالة** لما سبق بيانه في العنان
وتقتسمان الرخ على قدر الشريك اي اذا شرط ان يكون المشتري بينهما نصفين او ثلثا
 فالرخ يكون كذلك ولو شرط ان يكون الرخ لاحدهما ازبد من قدر المشتري فالشرط باطل
 لان استحقاق الرخ في هذه الشركة بالقران والضمان بقدر الملك في المشتري فكان الرخ الزايد
 عليه ربح ماله بغيره وذا غير جاز بخلاف العنان فان استحقاق الرخ ثمة باعتبار العمل لا باعتبار
 المال **ولا يصح الشركة في الاحتطاب** اي في قطع الخطب **والاصططاب** لان التوكيل
 غير جاز فيها لما سبق في اويل الكتاب **ولو اعلن احدهما اي احد شريك الاحتطاب او الاصططاب**
 الشريك الاخر فاستحق المعلن اجرة مثله لفساد عقد الشركة **حكم له** اي ابو يوسف للمعلن نصف

فهم الحاصل من الخطب والصيد لا يرضى به كما لا ينبغي ان يسمى في الاجارة الفاسدة
 لا بالعام بل بغيره يعني قال محمد اجرة مثله بالعام بل لان قيمة الخطب مجهولة والرضا بالمجهول لغو يستفاد
 وضعه امانة احدهما اذ لو اخذه احدهما ولم يجعل الاخر شيئا فهو للعامل وان اخذاه معا فهو بينهما
 نصفان من الخقاب **ويؤدي صاحب البغل اجرة مثل الراوية ان عمل وبالعكس** يعني
 اذا اشترك صاحب بغل وصاحب بغل ليستقي عليه الما ويكون الكسب بينهما فسد الشركة لا تعقد
 على احرار المباح ويكون الكسب لمن استغنى لانه هو المحرز فان كان هو صاحب بغل يؤدي اجرة
 مثل الراوية وان كان صاحب بغل يؤدي اجرة مثل راوية **وبجعل الرخ في الشركة الفاسدة**
على قدر المال فيبطل شرط فضله لاحدهما لان العقد لما فسد فسد ما هو المشروط فيه
 فيبقى الاستحقاق بقدر المال **فاد امانات احدهما اي احد الشريكين او ارضا** ولحق بدار
 الحرب **وحكم القاضي لما فسد بطلت** الشركة لبطان الوكالة الحكاية في ضمانها سوا علم الشريك
 موت شريكه او لا لانه عزل حكمي بخلاف العزل القصدي فانه موقوف على العلم **وليس**
لاحدهما ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه لانه نائب عن صاحبه في التجارة فلا
 اذا الزكاة فان اذن صاحبه ان يؤدي الزكاة **فادي بعد اذ اياه اي اذ اشريكه فهو ضامن**
 اي المودي الثاني عند اي خيفة مطلقا اي علم باد الاول او لا **وقالا ان علم** اذ صاحبه
 فاداهما ضمن والاوكذ ان ادياه معا ضمن كل منهما نصيب شريكه عند مطلقا وعندهما فلا ضم
 ان علم وقعت هذه المسئلة مكررة فانها مذكورة في باب الزكاة قبيل فصل صدقة الاب والجد ليل
 من الطرفين مذكور هناك **فاد** **والمضاربة** وهي من ضرب في الارض
 وهو السير في الله تعالى واخرون يقرنون في الارض اي يسيرون للتجارة وفي السرخ
 عبارة عن دفع المال الى الغير ليصرف فيه ويكون الرخ بينهما على ما شرط اسمي العقد
 لها لان الخارج يدير لطلب الرخ غالب الماروي ان العباس دفع ماله مضاربة فبلغ
 رسول الله عليه السلام فاجاز له فاجتمع الصحابة على ذلك **وتعقد على الشركة في الرخ** ومشت
 الاستحقاق فيه **فما كان من احدهما وعمل من المضارب فان شرط كله اي كل الرخ للمضارب**
كان المال كله قرضا او لرب المال اي ان شرط كله لرب المال كان بضاعة واذا اقتض
 المضارب **المال كان امينا** لانه قبضه بامر ماله على وجه الدل كما لمقبوض على سوم الشريك
 ولا وجه الوثيقة كالمرهون **واذا تصرف المضارب فيه كان وكلا** لان تصرفه مضاف الي امر
 المالك **واذا ربح مضارب شركا** لاستحقاقه جزا من الرخ بالعمل **فان قسدت المضاربة كان**
اجيرا لان المضارب عامل لرب المال وما شرط له كالاخر على عمله ومي قسدت ظهر معنى
 الاجارة **وان خالف المضارب رب المال فيما شرطه كان غاصبا** لوجود التوخي منه على
 غيره **ولا تصح الا انما تصح به الشركة** فلا يجوز المضاربة في الاحتطاب ولا في غيره من

المباحات لان المضاربة منتزعة للوكالة والمباح لا يقبل التوكيل فيه لما مر من ان في الشركة
ولو قال بع هذا العرض واعمل في ثمنه مضاربة او اقض اي لوقال اقض مالي على
فلان من الدين واعمل به جاز لان المضاربة في المسئلة الاولى اصبحت الى ثمن العرض
وتمت مما يصح فيه المضاربة وفي المسئلة الثانية اصبحت الى زمان اقتضى الدين اذا
قبض صار دينا فحوز **لا بالدين الذي عليه** اي لوقال اعلم بالدين الذي لي في ذمتك
لا يجوز اتفاقا اما عند ابي حنيفة فليباية على اصله من ان التوكيل بالشرا بما له عليه لا يصح لان
الدراهم متعينة في الوكالة فيكون الدين متعينا بان يشتري به وهو غير متصور فيفسد
فيقع الشرا للمور فلا يصح المضاربة واما عندهما فليباية على اصلها من التوكيل بالشرا بما له
عليه صحيح لان الدراهم المنقودة لا تعين فادى ان لا تعين حال كونهما في الذمة فيكون امر
بالشرا مطلقا فيصح فيكون المشتري واقفا للموكل فنصير المضاربة بعد ذلك مضاربة في العوض
فلا يصح **وبشرط في صحة المضاربة شيوع الرجح بينهما** بان يكون الاثنا او نصفهما او نحوهما
ولو شرط لاحدهما دراهم مسافة فسدت المضاربة لانه قد يحصل فيها ذلك المقدار
فنقطع الشركة في الرجح فيكون **الرجح لرب المال** لانه غنا ملكه **والمال امانة** في يد المضارب
كما لو كان العقد صحيحا **وللمضارب اجر مثله** لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا سبيل الى المسمى
المشروط لفساده فيصار الى اجر المثل **فحكم به** اي ابو يوسف باجر المثل **ان رجح والا فلا**
لانه ان لم يرجح في المضاربة الصحيحة لم يستحق شيئا فكذا في الفاسدة **ومنع** ابو يوسف ايضا
مجاورة المشروط اي ما شرط للمضارب من الرجح وهو وان كان مجرولا في الحال لكنه يصير معلوما
عند الحصول مثلا اذا شرط المضارب ثلث الرجح وكان ثلثين درهما فثلاثة صار معلوما وهو عشر
واجر مثله اذا كان زائدا على العشر لا يجاوز عن **وخالفة فيها** محمد اي قال يجب الاجر وان لم
يرجح بالغاما يبلغ لان تسليم العمل وحده منه فيستحق **الاجر وبشرط في صحة المضاربة التسليم** اي
تسليم المال **اي المضارب** والتكليف ايضا حتى لو بسله فاشترى المضارب به فريج يكون الرجح
كله لرب المال او سلمه وشرط فيه ان يجعل رب المال يفسد المضاربة لانعدام التكليف فالمعتبر
عمل المالك لا العاقد حتى لو دفع الاب الوصي مال الصغر وشرط عمل نفسه لانهما من
اهل ان ياخذ من مال الصغر مضاربة بانفسهما فجاز اشتراط العمل عليهما ولو شرط عمل
الصغر لم يجز لانه مالك وكذا الماذون لو دفع ماله مضاربة وشرط عمله مع المضارب لم يجز
لان اليد المتصرفه ثابتة له فترل مترله المالك كذا في المحيط **واذا اطلق للمضاربة** اي لم يقيدها
ببلد ولا عمل في نوع مخصوص **باع المضارب واشترى ورهن واسترهن وابتاع وادع**
ووكل وسافر واحرق واستاجر لان الرجح انما يحصل بالتجارة وكل ذلك من صنيع التجارة **ولا يشترط**
اي لا يدفع المضارب المال مضاربة **الا باذن** اي بان ياذن له رب المال صريحا او تفويضا

بان يقول له رب المال اعلم برأيك في المال لان الشيء لا يضمن مثله الا بالتصديق عليه او بالتفويض
المطلق اليه كما ان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا بما قلنا فان قلت جاز للمالك ان يكاتب وللموكل
ان ياذن والمستعير ان يعير فكيف يضمن هذه العقود امثالا قلت انهم يتصرفون بحكم المالك
لا بحكم النيابة فالمالك والماذون متصرف لنفسه والمستعير ماله للنفعة **ولا يضمن ولا يرض ولا يهد**
ولا يصدق الا بتصديق فقط والتفويض لا يتناول هذه الاشياء لان الفرض منه التعميم فيها
وهو عادة التجارة في الاسترباح وهذه الاشياء تبرع محض فلا تتناولها **وان خصها اي رب المال**
المضاربة **ببلد او سلعة معينتين او معامل** اي بمعاملة عاملة بعينه **لم تجاوز ذلك**
اي المضارب عما عينه لان المضاربة توكيل في التصديق فاذا اختلفت الناس في المعاملة
قضا واقتضا ولو تجاوز عنه يكون متعديا فيضمن المال ويكون ماني به مع ربحه قيد بالبلد
لان له لو خصها بسوق معين منها لا تقديده لان البلد كقعه واحدة فتفاوت اسواقها قليل
الا اذا خرج بالهي بان قال اعلم في هذه السوق ولا تغل في غير المراد منه تخصيص بالبلد
ان يقع التجارة فيها حتى لو عامل مع غير اهلها فيها جاز كذا في التبيين **او يحد اي لو خص**
بوقت معين **طلب المضاربة بمضاربها** لان التقيد بالزمان قيد كقيد المكان **ولا**
زوج المضارب عبدا ولا امة من مال المضاربة لان ذلك ليس من التجارة **ولا يشترط**
المضاربة **من يعق على المالك** اي على رب المال بقراءة او يمين كالحلوف بعقده لان الفرض من
هذا العقد الاسترباح بنكرار التجارة وهذا الشرايين فيه **فان فعل اي اشترى من**
يعتق عليه **ضمن** لانه صار مشتريا لنفسه وناقدا ثمنه من مال المضاربة **ولا من يعق عليه**
اي لا يشترى من يعق على المضارب **ان كان رجح** في مال المضاربة لان نصيبه يعتق عليه **ويشترط**
نصيب رب المال فينا في ما هو المقصود من التبيين المراد من كون الرجح في المال كون
قيمة العبد المشتري اكثر من راس المال سواء كان في حقه المضاربة رجح او لا لانه اذا كان
قيمة العبد مثل راس المال او اقل لا يظهر ملك المضارب بل يجعل مشغولا براس المال حتى
اذا كان راس المال الفلوسا عشرة الاف ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمه
الف او اقل لا يعتق عليه لان كل واحد مشغول براس المال واذا زادت قيمته حتى صارت
اكثر من راس المال عتق نصيب المضارب لانه ملك بعض قربه فوجب ان يعتق **ويشترط**
ولم يضمن رب المال شيئا لانه لا يصنع له فيه ويسعى العبد في نصيب رب المال **وان**
يكن في المال رجح فاشترى من يعتق عليه فازدادت القيمة اي قيمة ما اشتراه **عتق**
نصيبه لانه ملك بعض قربه ولا ضمان عليه لانه لا يصنع له في زيادة القيمة **وسعى العبد**
في قيمة نصيب رب المال لا احتباس ماله عنده **ولو اشترى بالف المضاربة عرفنا**
واقترض ماله كحمله اي لكون اجرة كمال العوض **فله ان يبيع** عند ابي حنيفة **مراعاة**

لم

ماله

العبد

على الكل أي على الألف والمائة **وحصته المائة** له يعني ينقسم المبلغ على أحد عشر مائة
 أسهم من ذلك حصته المضاربة على ما شرطوا وسهم واحد المضارب والكرا في ماله أعلم أن ما
 بفعله المضارب أنواع نوع ملكه مطلق المضاربة وهو ما يكون من ثوابه كما لو كبل بالبيع
 والاستثمار والشرا والاداع وغيرها ونوع لا ملكه مطلق بل ملكه إذا قبل له العمل بملك
 كدفع المال مضاربة وشركة المضارب مع غيره شركة عنان ونوع لا ملكه إلا أن ينصر عليه
 رب المال كما لا تستقرض لقصاص منافع المضاربة ونقله والعقد والقرض وإذا كان
 كذلك صار مستقرضا المائة لنفسه فكون حصته ذلك من الربح خاصة له **وقد لا على الألف**
 يبيعها مريحة لا غير والربح كله على المضاربة لأن المضارب متبرع فيها أكثر مما يحل له لا يملك
 بخرا ذن فصار كاستئجاره اجنبي وهذا لا يضمن فلهذا أوله أن المضارب أصيل في العقد
 كما لو كبل ببيع مريحة بما قامت عليه وهو ألف ومائة لأن المحل اثره قيمة العنبر واستقر
 نقد على نفسه فصار رب المائة ملكا له فحصة من الربح تكون له كما لو اشترى مائة مائة
 فحلطه في مال المضاربة **ولو تصرف بما لا يملكه** أي اشترى المضارب مائة مائة
 المال عنه ثم باعه **فأجاب** رب المال تصرفه **لم يجز** وهو فيكون ما اشترى المضارب وربحه
 أيضا وقال مالك يجوز فكون المال والربح على المضاربة لأن الاجارة في الاتهام لا ذن له
 من الابتداء ولنا أن ما اشتراه المضارب صار له لشرائه بخرا ذن رب المال فتصرفه
 بعد ذلك يكون في مال نفسه فلا يتوقف على اجارة غيره **ولو ادعى رب المال التقييد**
 أي بغير عقد المضاربة سؤوع أو مكان **والمضارب الاطلاق جعلنا القول له** أي
 للمضارب لأن الأصل في المضاربة الاطلاق ورب المال يدعي العقد العارض عليه وهو
 ينكره **لا الأول** أي قال أضمر القول لرب المال لأن المضارب يدعي وجود الاذن منه
 ورب المال ينكره وأن اقاما البينة اخذ ببينة رب المال وقت أحدهما أو لم يوقت وأن
 لو خذ يدعي وجود الاذن منه ورب المال ينكره وأن اقاما البينة اخذ ببينة رب المال
 وقت أحدهما أو لم يوقت وأن وقتا يؤخذ ببينة صاحب الوقت الآخر وإن ادعى كل
 واحد نوعا فالقول لرب المال كذا في المحيط **ولو باع المضارب من رب المال ما اشتراه**
به أي مال المضاربة **أجزأه** وقال زفر لا يجوز لأن ما اشتراه المضارب مال لرب المال
 وشرا الإنسان مال نفسه باطل ولنا أن مال المضاربة كالمملوك للمضارب لثبوت حق
 التصرف له فيه فمحموز شرع كما جاز شرا المولى من مكانه شيئا من أكسابه **أودع المضارب**
المال عليه أي مال المضاربة إلى رب المال **مضاربة حكمتنا بقا** المضاربة **الأولى** لا
بأنفسها أي قال زفر ينسخ العقد الأول بالدفع لأنه لو كان المال نقدا فأخذ رب
 بخرا ذن المضارب فعمل به استقص المضاربة اتفاقا لأنه لا يحمل على الإحالة لعدم اذن

المضارب

المضارب فيكون لنفسه ومن ضرورته نقض العقد وقيدنا بكون المال نقدا لأنه إن كان
 عروضا فأخذها وباعها رب المال لا تنقض المضاربة اتفاقا لأنه متى كان المال عروضا لا يملك
 رب المال نقض المضاربة نفا فكذا لا يملك ضرورة وقد يقول مضاربة لأنه لو دفعها استعانة
 منه في العمل فالعقد باق اتفاقا له إن رب المال تصرف في ملك نفسه فنفسه الأول كماله
 أخذ بخرا ذن ولنا أن هذا الدفع يوكل لرب المال على التصرف لا عقد مضاربة حقيقة
 إذا المال ليس ملكا للمضارب فلا ينسخ به العقد الأول بخلاف ما لو أخذ بخرا ذن لأنه
 فتنسخ قصد **أودع المضارب المال** أي آخر مضاربة بخرا ذن أي بخرا ذن رب
 المال فملك المال في يد الثاني **فالأول** أي المضارب الأول **صا من** عند أبي حنيفة المال
 لرب المال إن ربح **المضارب الثاني وقالان عمل** لأن مجرد الدفع إلى الثاني اداع
 في الحقيقة فلا يخالف به رب المال وإنما خالفه إذا انقضى الثانيه صحيحه بالعمل فيه وله أن
 يحالته لا يظهر بالعمل لأن الثاني صار وكيله فيه وإنما يصير محالفا إذا ربح وثبت شركة الثاني
 فيه فاشبات الشركة في مال الغير يكون سببا للضمان كما إذا خلطه بمال غيره وهذا إذا
 كان المضاربين صحيحين لأن الأول لو كانت فاسدة فسد الثانيه أيضا لأنه لا يمكن
 للأول شركة في الربح لا يمكن أن يثبت للشأن شركة فيه فلا ضمان على واحد منهما لأن المضاربة
 متى فسدت انقضت اجارة معني فصار كأن الأول استأجر الثاني العمل في مال المضاربة
 وما لحق الأول من ضمان اجرا الثاني لا يرجع على رب المال لأن الأول أجبر والأجير
 متى استأجر أجبر العمل الذي استؤجر عليه يكون اجرا الثاني على الأول خاصة وإن
 كانت الثانية فاسدة لا يضمن الأول اتفاقا وإن ربح الثاني لأنه لا يستحق الربح وله أجره
 فبعد ما استوفى الثاني أجره يكون الربح بين الأول ورب المال على الشرط لأنه المحيط
وما ضناه بتفصيل التسليم أي بتسليم المال إلى الثاني وقال زفر يضمن به لأن هذا
 الدفع لم يكن على وجه الاداع بل كان على وجه المضاربة وهو غير مودون فيه نصا به
 على القنا ولنا ما سبق من البيان **وقيل يخبر** رب المال **في تعيين أياها** من الأول
 والثاني اتفاقا أو رده بلفظ قيل إشارة إلى قول آخر وهو أن المضارب الثاني ينبغي أن
 أن لا يضمن عند أبي حنيفة لأن المودع المودع كان لا يضمن عنده كمن القول بالتخيير بينهما
 والفرق له أن مودع المودع كان يضمنه لنفسه الأول وهو عقد المضارب الثاني يضمن لغيره
 نفسه بخرا ذن مالكه فيضمن فإن ضمن الأول صححت المضاربة بين الأول والثاني على ما
 شرطا ولكن الربح لم يطبق للأول لأنه ملك المال بالضمان مستند إلى حين مخالفة فلا يملك
 عن نوع خبز لكونه ثابتا من وجه دون وجه وطبق الربح للثاني لأنه لا يثبت في عمله وإن ضمن
 للثاني ربح على الأول لأنه مغرور من حصته ضمن العقد فربح عليه بما لحقه من العقد **ولو**

ملح

دفع المال اي رب المال الى المضارب **المال** وقال **مارزق الله بيننا نصفان** وانه
له **ان يضارب تضارب بالثلث** اي اعطى المال الى آخر على ان يكون ثلث الربح للمضارب
الثاني **كان نصف الربح لرب المال** لانه شرط لنفسه نصف الربح من جميع ما رزق الله **والسدس**
الاول والثالث للثاني لان المضاربة الثانية صحيحة لكونها باذن رب المال فيكون ثلث
جميع الربح للمضارب الثاني فلم يبق للمضارب الاول الا **السدس** او قال **رب المال حين الدفع**
مارزق الله بيننا ثلثي نصفه واذن له ان يضارب **فضارب بالنصف فله ثلثي** له اي الاول
لان نصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضارب الثاني اقول لو قال او ضارب بالنصف
لكان اخيرا لان كون نصف الربح لرب المال كان معلوما مما سبق **او بالثلثين** يعني لو شرط
المضارب للمضارب الثاني الثلثين وقد شرط رب المال لنفسه النصف **ضمن الاول للثاني قدر**
سدس الربح لانه شرط للثاني سائمة الثلثين من الربح فاعتز به في ضمن العقد فيعزم الاول قدر
السدس ليقسم له الثلثان **او مارزقك الله** يعني لو قال رب المال حين الدفع **مارزقك الله**
بيننا نصفان فضارب بالثلث **اخذا الثاني الثلث واقسم** المضارب **الاول ورب**
المال ما بقي من ثلث الربح نصيب لانه خاطبه بكاف الخطاب فيكون الحاصل للمضارب
نصيبين وفي المسئلة الاولى كان رب المال شرط لنفسه نصف جميع الربح فافترقا **وبحسب ابو**
يوسف لرب المال ان يزيد في الربح على قدر نصيب المضارب **بعد القسمة** اي قسمة الربح
كالعكس اي كما جاز الخط يعني انقسم رب المال والمضارب الربح واخذ رب المال راس المال
فقال المضارب انك قد غشيتني فزاده سدس الربح او قال رب المال قد غشيتني فبطل المضارب
من حقه سدس الربح فهذا اجاز لازم عند ابي يوسف ورجع كل واحد منهما على صاحبه ما
حصل له من ذلك اي مما حصل لكل واحد منهما بسبب الخط والزيادة قرب المال حصل له
سدس اخر حظ المضارب فرجع به على المضارب والمضارب حصل له سدس من زيادة
المال فرجع على رب المال **وخالفه** اي قال محمد يجوز الخط دون الزيادة من البسوط فالخط
جاز بالانفاق ولهذا وضع في الزيادة دون الخط من المقتضى قيد بقوله بعد القسمة الاول زاد قبلها
يصح اتفاقا له ما مر من القياس على العكس ولما عمل كالمبيع والربح كالثمن له ولما القضي العقد
لم يبق العمل حقيقة حكما فنصار الزيادة في الربح كزيادة الثمن بعد هلاك المبيع فلا يجوز خلاف العكس
لانه بمنزلة الخط والخط يجوز من الثمن بعد هلاك المبيع فلذا هذا **او لو ضارب من استاجر**
جولا بالنصف يعني اذا استاجر رب المال رجلا سنة ليشرك له الربح ففزع اليه في هذه المدّة
ما لا مضاربة بالنصف فعلم ورجع فيه **يعطيه** اي ابو يوسف ذلك **الاجير** الاجر المشروط
وبجعل الربح لرب المال واعطاه محمد ما شرط له المضاربة **ولا يفسخ الاجارة**
اتفاقا فلسف من الاجرة مقدار مدة عمله في المضاربة له انما جعل ليدل منافع الاجير في

هذه

57

هذه ما سباه ثم جعل ليدلها نصف الربح فيصبح كما لو دفع اليه غير من استاجر ما لا مضاربة فيجب
على الشرط وسقط اجره مدة عمله للمضاربة ولا يبي يوسف ان منافع الاجير مملوكة له فلا يفسد دفع
المال اليه مضاربة كما لو دفعه اليه بعد الغير المدون **فصل في نفقة المضارب على نفسه** من
مال المضاربة **ولا تنفق المضارب على نفسه من المال وهو مصرع** الذي وكده فيه لان
نفقته انما كانت منه لاحتباس نفسه لعمل المضاربة وما دام في مصرع غير محتبس لانه ساكن المشركي
الاصلي **او مصرع تحله دارا** قديده لانه لو نوبك الاقامة ولم تتخذ دارا فله النفقة **ولا**
الفاصد اي لا تنفق المضارب في المضاربة الفاسدة لانه يكون فيها اجيرا والاجير لا يستوجب
النفقة **فان سافر ولو يوما** اي لو كان سفره قد روي فصار عدا وفيه اشارة الى انه لو خرج
الى موضع يمكنه ان يروح الى منزله فلا نفقة له فهو مصرع **لعمل فيه انفق منه على نفسه**
ومن تحله دارا وان لم تنفق له عند المتاع في ذلك السفر في الكفاية بخلاف الشريك فانه
لا تنفق على نفسه من مال الشركة لانه لم يجز المعارف به وعن محمد ان الشريك تنفق من مال
الشركة **واخرج** من مال المضاربة **ما لا بد منه في العادة** اي عادة التاجر كعطف دابة
الركوب واجرة غسل الثياب واحكام والحلاق قيد بالعادة ان غسل الثياب ونحوه
ليس مما لا بد منه وكان ينبغي ان لا يكون من مال المضاربة كاجرة احكام ولكن في عادة التاجر
لا بد منه ليزداد رغبات الناس في معاملتهم ولا يجدونهم في عداد المقاييس **بالمعروف**
اي بلا اسراف **فان تجاوز** عما هو المعتاد المعروف بين التجار **ضمن** لان تجاوز الاذن **ولو**
سافر بماله ومال المضاربة او خلط اي خلط ماله بمال المضاربة **باذن** رب المال
او سافر بالبين لرجلين اتفق بالحصة واذا قدم المضارب **رد ما فضل من كسوة وطعام الى**
المال لان الاستحقاق امر يتبع به التمسك بالسفر وهذا كالمغازي لان له ان ياكل ويعطى دابته
من الغنم وان بقي شيء من ذلك يرد اليها **وبطل** المضاربة **بموت رب المال** لان نصيب
المضارب كان باذنه فادام مات بطل الاذن **وبردته ولحقه** بداله الحرب لانه كالمو
حتى ينقسم تركته قيد بلحاظه لان تصرفه مضاربة قبله يتوقف عند ابي حنيفة فان سلم فله
وان مات او قتل على رده بطل وعندهما يجوز فلا يتوقف **وموت المضارب** لانه كالوكيل
وموت الوكيل بطل الوكالة **دون رده** اي ردة المضارب فانه لا يبطل المضاربة لان
تصرف المرتد انما يتوقف في املاكه ومال المضاربة ليس بمالكه فيصح تصرفه فيه لان له عبادة
وبصار في التجارة **ولا تعزل** المضارب **بعزله مالم يعلم عزله** حتى لو باع المضارب واشترك
بعد عزل رب المال قبل علمه به فتصرفه جائز لانه لو تعزل بلا علم لتقرر ان العنان يلزمه
بتصرفه بعد العزل والضرر مدفوع شرعا **واذا علم** المضارب عزله **فان جالس** ماله فيه
من المال **راس المال لم يتصرف فيه والا** اي ان لم يكن مجانسا بيان كان عروضا **جعله**

من جنسه يبيعه لان قسمة الربح انما تكون بعد تصرف راس المال ولا وصول اليه الا بالبيع ولو كان المال فنانير وراس المال دراهم فله ان يبيع بمجسم استحسانا **وامتنع من التصرف** اي تصرف راس المال **واذا افترقا ولا المال ديون على الناس ورغب اجبر المضارب على الاقتضا** اي غلبت الديون لان الربح في معنى الاجرة فكان اجيرا فاجبر عليه **وان لم يكن ربح وكل المضارب** **رب المال فيه** اي في الاقتضا لانه عاقد الحقوق راجعة اليه فيجوز ان يوكله كيلا يضيع حق رب المال ولا يجبر على الاقتضا لان الربح معدوم فكان المضارب وكلا محضا ومترعا ولا يجبر على المتبرع لا يقال زد راس المال واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما اخذه وكان ينبغي ان يجبر المضارب عليه لان الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة **وتصرف المالك من مال المضاربة الى الربح** لانه تابع وصرف المالك الى التابع اولى كما يعرف المالك الى العفو في الزكاة **فان زاد عليه** اي المالك على الربح **لم يضمن** المضارب لانه أمين ولا ضمان على الأمين **ولو اقتسما الربح قبل الفسخ** اي فسخ المضاربة ثم هلك المال كله او بعضه **تراد** اي الربح **ليستوي المالك ما له** اي ليقض رب المال تمام راس ماله لما روي انه عليه السلام قال مثل المؤمن مثل التاجر لا سلم له ربحه حتى يسلم له راس ماله فكذا المؤمن لا يسلم له ثوابه حتى يسلم له فرائضه **فان فعل شي من الربح اقتسامه وان كان فسحا** المضاربة **ثم عقد اهله** **فلك المال** **لم يتراد** الربح الاول لان المضاربة الاولى انتهت بالفسخ فلك المال في العقد الثاني لا يوجب اقتضائها **كتاب الوكالة** وهي معنى المظالم ومنه الوكيل في اسم الله تعالى روي انه عليه السلام وكل حكيم ابن حرام بشرا الا خفية وعلى جوارها انعقد الاجماع لا يصلح الوكالة **الا ان يكون الموكل مالكا للتصرف** لان الوكيل مستفيد ولاية التصرف منه فيمتنع ان يستفيدها ممن لا ملكه فليل هذا ليس بشرط عند أبي حنيفة لان الوكيل المسلم ذميا يبيع احمر جازع عنده ويمكن ان يراد به ان يكون مالكا لاصل التصرف وان امتنع بعض الاشياء بعارض الزهري **ولزمه الاحكام** هذا عطفت على قوله مالكا فقدر به لانه لو كان الموكل ابلز به الاحكام لا يصح توكله كالصبي والعبد المحجورين لان المطلوب من الاتساب احكامهما **والوكيل عطفت على قوله الموكل بعقد** اي يعرف الغبن الفاحش البسيط ويقصد اي يقصد بالبيع ثبوت الحكم او الربح لا الهزل لانه قائم مقام الموكل فلا بد ان يكون من اهل العاقل فلا يصح وكالة الصبي العاقل والمجنون **فاذا وكل الحر البالغ او المأذون مثلما جاز** لوجود ربح الشروط السابقة فيها **او وكل كل من** **صبي او عبدا محجورين عاقلين جاز** لانهم من اهل العاقل وانما يقد تصرفهم اذا الحقه الاذن **وتعلق الحقوق** اي حقوق عقدتها **موكلا** لانها اما في الصبي فلنقصو اهليته واما في العبد فلنقصو سببه لكن العبد اذا عتق لم يرد تلك الحقوق والصبي اذا بلغ لا يلزمه لان العبد كان في نفسه اهلا للترام وكان المانع فيه حق المولي وقد زال ذلك والوصي

ليس كذلك وفي قوله محجورين اشارة الى انها لو كانا ماذونين يتعلق بهما الحقوق وفي الحديث المأذون له ان كان وكلا بالبيع يلزمه الحقوق سواء بعه حال او موقلا وان كان وكلا بالشرافان كان بمن جاز لزمته ايضا لانه مملك ما اشتراه حكما ولهذا يحسد بالتمسك ليستوفيه من الموكل وان كان بمن موقلا لا يلزمه الحقوق لانه لم يملك ما اشتراه لا حقيقة ولا حكما ولو لزمته العهدة لكان ملتزما مما لا ذمته مستوجبا مثله على موكله وهو في وجه الكفاية فانه لا يصح منه **وحجوز الوكالة بكل عقد يجوز الوكيل مباشرته** فان قلت هذا منقوض بالوكيل لان مباشرته جازية فيها وكل فيه ولا يجوز ان يوكل غيره وبالمستقرض فانه يجوز له ان يباشر الاستقراض لنفسه ولا يجوز له ان يوكل فيه غيره حتى لو وكله فما استقرضه يكون للوكيل لا للموكل قلت المراد ان يباشر بنفسه لنفسه والوكيل يباشر للغير وكذا المراد به مباشرة الموكل بالعقد وما ياحذه المستقرض لا يكون مدونا بالعقد بل انما يكون بالتقبض والتوكيل يتقبض مال الغير صحيح **وحجوز** **بالخصومة في سائر الحقوق** **وبابها واستيفائها** لان الموكل قد لا يفتدي الى وجه الخصومة والى طريق الايفاء والاستيفاء **الا في الحدود والنكاح فلا يجوز للوكيل استيفاءها** عند غيبة الموكل لانها يندران بالشبهة وشبهة العفو ثابتة **عند غيبة الموكل** لكونه مندوبا بخلاف غيبة الشاهد الاصل حيث لم يكن شبهة رجوعه مانعة لان الظاهر فيه عدم الرجوع **والتوكيل باثباتها** اي باثبات الحدود والنكاح **جائز** عند أبي حنيفة ثم يستوفى الموكل **وتخالفه** أي ابو يوسف ابا حنيفة في هذا الحكم **وقيل الخلاف بينهما في الغيبة** اي في غيبة الموكل لانه لو كان حاضرا يجوز اتفقا لان كلام الوكيل يتقبل الى الموكل فيصير كونه بكم بنفسه له ان خصومة الوكيل بدل عن خصومة الموكل وفي البدل شبهة فلا يثبت له بها لا مثنان بالشهادة على الشهادة ولا في حنيفة انما يثبت عند القاضي بحجة كماله لا شبهة فيها وخصومة شرط محض والشبهة فيها لا تمنع قبولها **ورضا الخصم بالوكيل بالخصومة** سوا كان من جانب المدعي او المدعى عليه **شرط اللزوم** اي شرط سقوط حق الخصم عند أبي حنيفة فلم يرض خصمه بوكيله يرتد بوجه ولا يلزم عليه ان يباشر خصومة الوكيل ولا يصح حقه في طلب حضور الموكل والجواب بنفسه ولو رضي ثم مضى يوم فقال لا ارضى له ذلك ذكره في الغيبة **الا ان يكون الموكل مسافرا** اي غائبا مدة السفر او يريد السفر او مرضا لا يقدر على الشيء او محذرا لم يكن البروز عاقلها ولا يراها غير محارم يبيع يجوز بعرضها الخصم اتفقا وقالارضاه ليس بشرط قيد بالخصومة لان التوكيل قبض الدين بارضاه الخصم جائز اتفقا وقيد باللزوم لان الخلاف فيه اما التوكيل في ارضاء الخصم فانه وكل بما هو حقه فيجوز بارضاه خصمه كالوكيل قبض الدين وله ان التوكيل قد يكون اشد خصومة والادانكار فيبصر به خصمه فلا يجوز بعرضه كالحواله بلان

بلا تخلف منه لم يرجع عليه يعني لانه يتصدق به كان محترقا بان قبضه حق فلا يرجع عليه بعد زواله
الا ان يكون دفعه الله ذكره جامع البردوي مع التبيين ان يصدق الغريم
الوكيل وقال لا آمن ان يحضر الغائب فينكر ويحلف فيضمنني فاذا فعل ذلك صار غاصبا فهل
انت كقيل عنه لما يجب لي عليه فكل من نكح الزوج بذلك على الوكيل **او عن مصدق** هذا استأول
لصورتي السكوت والتكذيب اي او يكون الغريب عند الدفع لم يصدق في الوكالة ودفع اليه
على ادعائه الوكالة في ان رجوع صاحب المال على الغريم رجوع الغريم على الوكيل لا يعلم بصدق
الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء ان يحضر الغائب فلما حضر ولم يحضر انقطع رجاءه فرجع **ولو انكر**
الغريم الوكالة عن الغائب في قبض دينه **واقر بالدين** واراد الوكيل تخلفه على ذلك **فخلفه**
على نفي العلم بوكالته **ساقط** عند اي حقيقة لان التخلف حق الخصم وكون الوكيل خصما لم يثبت
فلا يكون له التخلف **وكله** اي قال ابو يوسف الوكيل تخلفه كان حلف الغريم بري وان نكل
قضي عليه بالمال **وهو الظاهر** لان الوكيل ادعى على الغريم امر الوكيل بدينه الدفع فاذا انكر
حلف كسائر الدعاوي **ولو ادعاه** اي الوكالة عن الغائب **قبض ودفعه** كانت في يد الحاكم
لم يورده فحقا اي المودع يدفع الوديعة الى الوكيل **وان صدقه** في انه وكيل بتبضعها
لان ذلك اقرار بمالك الغير فلا محترق خلاف الدين لانه كان مالعه ماله واذا لم يورده بالتبضع
ضاع بدينه قبل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن لان المع من وكيل المودع في دعه كالمع من المودع
والمع منه موجب المضان فكذا من وكيل ذكره الفصول ولو سلم مع هذا ثم اراد الاسترداد ذكر
شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير انه لا ملك لانه ساعه قبض ما اوجبه **وتعلق حقوق العقد**
فما يضاف الى الوكيل اي يضيف الوكيل الى نفسه **به** اي بالوكيل وهو متعلق بقوله تعلق وان
بائع محترق الموكل وفي الفتوي الصوري لا تقبل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام
الوكيل حيا وان كان غائبا **لا بالموكل** اي قال الشافعي الحقوق متعلقة بالموكل لا بالتابعة
للمالك وهو ثابت للموكل فكذا التابعه ولنا ان العقد صار من الوكيل حقيقة وحكما فلذا استغني
عن اضافة العقد الى موكله فحقه تتعاون به والمالك يثبت الموكل خلافة عن الوكيل فيد بقوله
فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشرا الواضف العقد الى الوكيل لا يرجع حقوق
العقد الى الوكيل اتفاقا كذا في الفصول **كالباع والشرا والجارع والصلح عن اقرار** والخلاف
والعتاق وهذا تمثيل العقود المضافة الى الوكيل **فلسلم المبيع** اذا كان وكلا بالبيع هذا الى
قوله وتعلق تبرع لذهبنا **والتمن** اذا كان وكلا بالشرا **فلسلم المبيع** اي قبضها وتضمنه الغيب
وفي المحيط لود كل الوكيل غيره مبيع او شريك والوكيل حاضر يكون العهدة الى الوكيل الثاني **والطلب**
الموكل الثمن اي ثمن ما باعه وكيله **من المشتري جائز له المنع** لان الموكل اجني عن العقد **والدفع**
اي دفع الثمن الى الموكل **وتقطع عنه** اي عن المشتري **مطالبته الوكيل اذا دفع الثمن** الى الموكل

خلاف الوكيل بالتبضع فانه لا يختلف والمختار الفتوي ان القاضي ان علم من الوكيل قصد الاضرار
بخصمه جعل يقول اي خيفة وان علم من خصم الموكل المعتد في الايمان قبول الوكيل جعل يقول
ولو اقر الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم اعتزنا به وقال زفر لا تعتبر لانه ما مور
بالخصومة لا باقراره ولنا ان حقيقة الخصومة يجوز شرعا فيجعل على الجواب اقرارا كان او
انكارا عملا بعموم المجاز والموكل كان مالكا للجوابين فكذا انما به **ولا يشترط** ابو يوسف في صحة
اقرار الوكيل بالخصومة على موكله **المجلس** اي مجلس الحكم وقال لا هو شرط لانه اقرار الوكيل كان
نافذ اعلى نفسه ابن ما كان فكذا اقراره عليه ولما انه ما مور بالجواب عنه عند دعوى الخصم
في مجلس القاضي بدلالة العرف فلا يفتد عن لانه غير ما مور به **وجعلنا الوكيل بالخصومة**
وكيلا بالتبضع لان تمام الخصومة به والمالك المتي مالكا لتمامه وقال زفر لا يكون وكلا
بالتبضع لان الخصومة غير التبضع **وبني بقول زفر** لظهور الحيازة في الوكالة وقد يمتنع على
الخصومة من لا يضمن على التبضع وفي الفتاوي الصوري لوقال وكذلك بالخصومة في كل حق
قبل اهل له كذا يكون وكلا لانه الحق الموجود وبما يحدث بعد التوكيل ولوقال
قبل فلان يكون وكلا في الوجود فقط **والوكيل يقبض الدين** **وكيل بالخصومة** عند اي خيفة
كالوكيل برد الفصح حتى لو اقام المدين دينه ان صاحب الدين ابراه واستوفاه قبلت بينته
وقال لا لا يكون وكلا لانه قيد قبض الدين لان التوكيل يقبض العين لا يكون وكلا بالخصومة
اتفاقا وقيد بالتبضع لان الوكيل بالرد بالعيب وبالقيمة وباخذ الشفعة وكيل بالخصومة اتفاقا
كذا في الكافي لهما ان التبضع غير الخصومة فلم يكن الرضا به رضا بها فلا يكون خصما كالوكيل بتبضع
الوديعة اعلم ان الخلاف فيما اذا وكل الدارين اما اذا وكل القاضي يقبض الغائب لا يكون
وكيلا بالخصومة اتفاقا لانه ان الخاتبة **وقولهم اربعة** عن اي خيفة وله ان قبض الدين حقيقة
عن تصور وانما يقضي مثله لان المقبوض بدل حقه لا عينه فكان التوكيل يقبض الدين وكلا
بتملك بدله بطريق المعاوضة ولا يمكن من ذلك الا باثبات الخصومة فصار كالوكيل بالشفعة والتبضع
الشفعة والرجوع في الهبة فان لم ان تخصما وتقبضوا **وتقبض العين** اي الوكيل يقبض
لا يكون وكلا لهما اي بالخصومة اتفاقا لان قبض العين ليس بمبادلة فاشبه الرسول في عبارة
مواخذه لان قوله **وتقبض العين** معطوف على قوله وتقبض الدين وتدين والوكيل يقبض العين لا
كون وهذه جملة اسمية فكيف دل لها على الوفاق **ولو ادعى انه وكيل الغائب لا قبض دينه فصدقه**
الغريم امره بالتسليم اليه اي امر الحاكم بتسليم الدين اليه **فاذا اخضر الغائب** فان صدقه اي الوكيل
فلا كلام فيه **والا** اي ان لم تصدقه **سلم الغريم الدين** تسليما **ثانيا** لان الغائب لما انكح التوكيل لم
يثبت استيفاء الدين **ورجع الغريم على الوكيل ان كان** ما دفعه اليه **في يده** لان غرض
الغريم من الدفع الى الوكيل ان يبرأ منه من دين الغائب ولم يحصل **وان هلك في يد الوكيل**

لان الحق وصل الي صاحبه فلا يدينه في نزع منه ثم رده اليه **وتعلق** الحقوق كسليم المهر وبدل
الخلع وحق الرجوع في الهبة والقبض اذا وكل بقبول الصدقة وقبض الحاربه وغيرها **فيما يضاف**
الي الوكيل من العقود **اي** ما لوكل وهو متعلق بتعلق **كالتكاح** ولو اضاف الوكيل التكاح الي
نفسه يكون المتكوحه له **والخلع والصلح** عن **انكار** فيده لان الصلح عن اقراء بمنزله البيع وهو مضاف
الي الوكيل **وعن دم عمه** **والعقود على مال** **والهبة والصدقة والاعارة والودياع**
والرهن والقرض فيده لان التوكيل بالاستقراض باطل لما مر قريبا **والشركة والمضاربة** فان
الوكيل يضيف هذه العقود الي موكله فان قال خالفه موكله بكذا وكذا مثاله لان احكام هذه
العقود لم يتفصل عنها ولم يخل الاثقال فاذا وجد عقد منها وجد حكمه فلم يستغن عن الاصل
اليه بخلاف البيع ولما مثاله فان حكمه يتقبل الانفصال عنه كماله البيع بشرط الخيار فثبت الملك
للكويل فيقتل بخلاف ان يجعل الوكيل اصلا في حقوق العقد من تسليم الثمن وغيره فاستغنى
الاضافه الي الوكيل **فصل** في التوكيل بالشرا **واذا وكل رجلا بشرا شي ذكر الوكيل حقه**
لكونه عبدا او ثوبا اي لا يدعي له من ذكره اذ لو لم يذكر كانت الجهالة فاحشة ولا يصح التوكيل
وان بين مبلغ ثمنه **ونوعه** ككون العبد تركيا او حبشيا والتوب هرويا او موريا او ذكر **جنسه**
ومبلغ ثمنه كقولنا اشترى فرسا بكذا فان جهالة نوعه يدفع بذكر مبلغ ثمنه كقولنا اشترى حتى
قال قاضي خان قد يدفع جهالة النوع بحال الوكيل وان لم يبين الثمن كما اذا قلنا واحدا من الثوب
اشترى فرسا فاشترى فرسا يلبس بالملوك لا يلزم الامر في المتقاضي اذا قال اشترى دارا بالف
درهم لا يجوز وان قال بالف كونه يجوز **الا ان يفوض** اي الشرا **الي رايه** اي راي الوكيل
بان قال اشترى ما رايت ولو قال اشترى بالف درهم ولم يرد عليه فانه تقويض استحسانا **وان**
عبر لم يما يشتره بان قال الوكيل اشترى هذا الشيء **لم يكن التوكيل شرا** **لنفسه** لانه يشترى
على عزله نفسه وليس له ذلك الا بحضور من الوكيل فريد يتخير ما يشتره لانه لو وكل بان يزوجه امراة
متعينة جاز له ان يتزوجها لانه كان مأمورا بالتكاح مضاف الي الوكيل ولما اضاف الي نفسه صار
مخالفا فانعزل واما المأمور بالشرا كما في رايه فاشترى مطلقا فبا لاضافة لا يكون مخالفا **فان اشترى**
حسب الثمن الذي سماه الموكل كما اذا وكله بان يشترى بالف درهم فاشترى بالف دينار يكون الشرا
للكويل قيده بالشرا لان الوكيل بالبيع لو خالف هكذا انعقد على الموكل ولو خالف في القدر يكون على
هذا **او يفخر التقدير** كالمجلد والموزون يكون الشرا للوكيل **او وكل** الوكيل رجلا **بشرا**
اي بشرا الشيء الذي عينه موكله **فاشترى** الوكيل **الثاني** **بغير حضره** الوكيل **الاول** **وقر**
الشرا **اي** للوكيل **الاول** لانه خالف الموكل قيده بغير حضره **الاول** اذ لو اشترى الثاني بمحض
الاول نعم الشرا للوكيل بحضور رايه في ذلك الشرا فلم يكن مخالفا له بخلاف الوكيل بالطلاق اذا وكل
غيره فطلق الوكيل الثاني محضره **الاول** لان عقد الوكيل بالطلاق كالرسول فاذا انصرف فقد عا

وكذا

وكذا العتاق **وان لم يعين** اي ان وكله بشرا شي موصوف غير معين **فاشترى** **الموكل** **كان له**
اي كان ما اشترى للوكيل **الا ان يضيف العقد الي مال الموكل او يوجبه له** اي الشرا للوكيل
فيكون في صورتين ما اشترى للوكيل لان الثمن وان كان لا يعين الا ان العقد اذا اضيف اليه
يكون فيه شبهة التعيين ولهذا لا يطيب له النسخ اذا اشترى بالمالهم المقصودة فيكون المشتري
لصاحب المال وانما قال يضيف العقد الي مال الموكل ولم يقل فقد منه لان الوكيل لو اشترى
لنفسه او ثواه لنفسه ونقد الثمن من مال الموكل يكون ما اشترى له لا للموكل فيكون الوكيل طارضا
فيضمن ولو تكاذبا في النية حكم التقديرات **واذا اطلق الوكيل على عيب** فيما اشترى **وهو**
في يده رده اي بسبب العيب الي بائعه وان رضي الوكيل بالعيب لزمه العقد والموكل
ان شارحني به وان شال لزمه الوكيل ولو هلك المبيع قبل ان يلزمه هلك على الموكل **وان سلم**
الي الموكل باذنه رده لان الوكالة انتهت بالتسليم ولو وجد الموكل عيبا بعد موت الوكيل
ردده الموكل ان لم يكن للوكيل وارثا وصي **وان وكل في اسلام** اي صار وكيليا بان يعقد السلم
مع الغير من جهة الموكل ودفع راس المال فيدنا به لان التوكيل من السلم اليه في قبول راس
المال غير جائز لان الوكيل اذا قبض راس المال سمي المسلم فيه في ذمته فيكون بائعا في ذمته على
ان يكون الثمن المعين وهو المسلم اليه وذلك لا يجوز لان من طاع ملك نفسه من الاعيان على ان يكون
التمن لغيره لا يجوز وكذا في الدين واليه منه المصنف بقوله في اسلام ولم يقل في اسلام اليه **او مرفوع**
لان كلامها عقد ملكه بنفسه فملك التملك **فان تارق** الوكيل في الاسلام والعرف **صاحبه قبل القبض**
بطل العقد لقوات شرط صحته هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس العقد فان كان حاضرا في
مجلسه فلا يضر مفارقة الوكيل **ولا يعتبر مفارقة الموكل** لانه ليس بعاقبة **واذا انعقد الوكيل**
المبيع من ماله وتبصره اي المبيع **رجع به** اي الوكيل بالتمن على الموكل لان توكيله اياه مع علمه لان
الحقوق تنقل به اذن منه بدفع الثمن عنه من ماله نصارى لو اذن صرحا فيرجع به عليه واذا
لم يتقد الثمن وسامحه البايع وسلم المبيع اليه هل له حق الحبس عن الموكل الي ان يستوفي الثمن منه
جلي عن الامام الخواشي ان له ذلك لان حق الحبس للوكيل في موضع فقد الدراهم ليس لاجل ما نقد
بل لاجل بيع حكمي انعقد بين الوكيل والموكل وهذا المعنى لا يختلف بين نقد الوكيل الثمن وعده
واحرنا حبسه اي حبس الوكيل المبيع **لاستغنايه** اي الثمن من الموكل سواء دفعه الي البايع
او لم يدفعه وقال زفر ليس له ذلك لان بيد الوكيل كيد الموكل معني فانه سلم اليه فسقط حق
الحبس ولنا ان الوكيل كالبايع والموكل كالمشتري وبينهما مبادلة حكمية ولهذا لو اختلف في
التمن تخالفوا ويرد الموكل بالعيب على الوكيل فله الحبس **فان هلك** المبيع في يد الوكيل **قبله** اي
قبل حبسه للتمن **فمن الموكل** اي هلك من مال الموكل لان بيد الوكيل كيد الموكل ولا تسقط الثمن
او يجره اي ان هلك بعد حبسه **جعلناه مضمونا لا لالعيب** يعني قال زفر هو مضمون كتمان

ان المعاملة مع هؤلاء لا تعري عن التهمة ولذا لا يقبل شهادتهم والمنافع بينهم متصلة عرفا فكان
البيع منهم بيعا من نفسه من وجه **ويجوز** اي بيع الوكيل من غير هو لا **جائز** عند ابي حنيفة
مطلقا اي بالقبيل والكثير **وقيد** **اه** **بشئ** **المثل** ويتضمن سيرة متعابين الناس فيه **وهو**
رواية عن ابي حنيفة **وهو بالعروض** **جائز** عند ابي حنيفة **وخصاه بالتقود** لهما ان البيع
فاحش بيع من وجه وصحة من وجه ولذا لو صدر من المريض يعتبر من الثلث والبيع بالعروض
شرا من وجه فلا يتنا ولا الامر بالبيع وله ان التوكيل وقع مطلقا فيجري على اطلاقه في موضع التهمة والبيع
بالعين الفاحش بيع عرفا حتى لو حلف لا يبيع فباع به كحش والبيع بالعروض مغاير عند ابي حنيفة
الحاجة اليه فيتناولها الامر بالبيع **وكذا الاجارة** اي اذا وكله ان يوجر ارضه فاجرها فقد مطلقا
او يجر من جازعته وعندهما يتقيد بالتقيد والمثل **واسيجار الارض بجلي او وري بغير عينه**
جائز اي اذا وكله ان يستاجر له ارضا فاستاجرها بالكيل او الموزون دينارا ادمه صح عنده عملا
باطلاق الوكالة **وخصاه بالاثان** لانها هي المتعارفة **وبعض الخارج** اي من غلة الارض لانه يحل
مما راعه في جازعته عندهما فيد بقوله بغير عينه لانه لو استاجر بها بكيلى او وري بغيره لا يجوز ان يملكها **ولو**
استاجرها اي الوكيل الارض **مزارعة** **وقد اطلق** اي والحال ان الموكل امرها لاستيجار مطلقا
يعني حقيقة وهي ان يستاجر بها بالدرهم دون المزارعة لان المزارعة في معنى الاستيجار **فهو** اي الوكيل
مخالف عند ابي حنيفة فلا يجوز لان المزارعة فاسدة عندها لامر الطلق انما يتناول العقد الصحيح وقال
يجوز لان المزارعة في معنى الاجارة ومتعارفة صحيحة عندهما **وغدر بعد نسبة** وقال الشافعي لا يجوز
بيع الوكيل نسبة لان الأصل في الثمن ان يكون حالا فاذا باع بالاجل صار مخالفا فلا يجوز ولنا ان الوكيل
مطلق وبيع بالنسبة متعارف وفي العيون لو قال يبع بالتقدي فباعه بالنسبة يجوز ولو قال لا يبيع
الا بالتقدي فباع بالنسبة لا يجوز وفي المتن هذا اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا
يدعت عملا الى رجل لبيعه وهذا اذا باع بما يبيع الناس نسبة فان اطلب المدة متجاوزا عنه لا يجوز
وبه يفتي **ولو ضمن** الوكيل بالبيع لو كلف **الثمن عن المتاع** اي عن المشتري **بطل ضمانه** لانه امين
في الثمن وبالشرط لا يكون مضموما عليه كالوديعة والمضاربة **وجوز الوكيل بالشرا العقد مثل**
القيمة وزيادة متعابين **مثلها** **كصف درهم في عشرة** **العروض** **ودرهم في الحيوان** **ودرهم**
في العقار **هذا** بيان للعين اليسيرة وتخل هذا المقدار من العين في هذه الاجناس على الترتيب
وانما قدره هكذا لان كثر العين يوجد فيما يكون قليل التصرف وبيع العروض من كثير والحيوان متوسط
والعقار قليل وما زاد عليها يكون فاحشا والاقوى منه ان يقال العين الفاحش ما لا يدخل تحت
تقوم المقومين قيد بقوله متعابين لانه لو اشتراه ما يتعابين لا يستفد على الموكل لكان التهمة بجواران
لشركي لنفسه فلا ياتي خسرانا نسبته الي الوكيل هذا اذا كان ما وكل فيه غير معين كان كان معيننا يتقيد
على الموكل لانه لا يجوز له ان يشترى لنفسه فانت التهمة وهذا اذا كان معر غير معروف بين الناس

وطاع

وعتاج فيه الي تقوم المقومين واما اذا كان معروفا كالحنزة والحم ونحوها لا يعنى عنه عنه وان كان
فلسا واحدا **ولو وكل** **بيع عبد فباع نصفه** **فهو جائز** عند ابي حنيفة مطلقا **وقالا ان باع البا**
قبل الخصومة يجوز ولا فلا لانه اذا باع النصف الثاني قبل ان يختصما يحصل عرض الموكل وبعد
الاختصاص في النصف الاول يظهر مخالفته وله ان الوكيل مطلق فمتناول البيع جملة او متفرقا
او بشرائه اي لو كلفه فباع عبد فاشترى نصفه **وقوف** **شراؤه** عندنا فان اشترى الباقي
قبل الخصومة الزمانه الموكل ولا يلزم الوكيل وقال زفر لم يلزم الوكيل مطلقا لان كان مأمورا
بشرا الكل وبشرا النصف او لا تعيب العبد بغير الشركة فيكون الوكيل ولنا ان شرا الكل
قد لا ينفق جملة ويكون شري البعض وسبيله اليه فتوقف الامر فان اشترى الباقي قبل الاختصاص
حصل مقصود الموكل وان اشتراه بعد بين مخالفته ونفوق لابي حنيفة بين هذا المسيلة والتي
قبلها ان البيع ملك الموكل فاعتبر فيه اطلاقه والشرا يصادف ملك الغير فلم يصح فيه اطلاقه ولا
تقيده ولو اعتقد الامر حال التوقف فقد عتقه عند ابي يوسف لان العقد كان موقوفا على اجا
الموكل دون الوكيل والاعتاق اجارة دلالة فينفذ اعتاقه ولا يستفاد اعتاق الوكيل وعند محمد
بالعكس لان العقد انما توقف لتوهم رفع مخالفة بشرا الباقي فلما اعتاق الوكيل تالكه مخالفته
نفذ اعتاقه لمصادفته ملكه ولا يستفاد اعتاق الامر كذا في النهاية **او يبيعه** اي لو وكله ببيع
عبد **في السوق فباعه** **اليك اجزائه** وقال زفر لا يجوز لانه مخالف حقيقة ولنا ان هذا
التقيد غير مفيد فلا يعتبر فصار كانه المطلق وكذا لو قال في هذا السوق فباعه في سوق آخر
واما لو قال لا يبيع الا في هذا السوق فباعه في سوق اخر لا يجوز اتفاقا كذا في الخلاصة **ولو**
خالف الوكيل الموكل **الى غير انقضاءه** على الامر وقال زفر لا يستفاد لانه مخالف ولنا
انه واقعة معني لانه فعل ما امر به مع زيادة هذا اذا خالف الى غير الوصف والقدرة
ولو كان الخلاف في الجنس كما وكله بان يبيع بالف درهم فباعه بالف دينار لا يجوز وان كان خيرا
كذا في الزيادات **ولو امره بالبيع فاسد اذ باع صحيحا** **او فقه** **محمد على الاجارة** اي اجارة
الموكل لانه امره ببيع يبقى معه حتى الاسترداد وقد خالفه ببيعه بائنا **وانقضاءه** على الامر لا
امر ببيع حرام وهو باع بيعا حلالا وهذا مخالف الى الخير فينفذ عليه واما حق الاسترداد
فليس حقا له لانه رضي بزوال ملكه وانما هو حق الشرع فيل على هذا الخلاف اذا قال بعه
الى اجل فباعه بالتقدي لكن الاصح انه لا يجوز اتفاقا كذا في الحقيقة **او بالبيع خبار شهر فباعه**
فاشترط ثلثة ايام **فهو جائز** عند ابي حنيفة وقال لا يجوز وهذا الخلاف شاع على ان خبار الشهر
جائز عندهما فيكون مخالفة الوكيل خلافا الى شرط غير جائز عنده فيكون خلافا الى خير **ولو شرط**
اي الوكيل بالبيع الخيار **فاضاف اذ التهمة في المدة** اي فيه المبيع في مدة الخيار **فاضاف** الوكيل
البيع **او سكت** عن الاجارة **حتى مضت** المدة **فابيع** **لارم** عند ابي حنيفة لان الوكيل بالبيع ملك

البيع بغبن فاحش ابتداء فكذا هذا **ولزمه** اي ابو يوسف البيع **بالسكوت** اي بسكوت الوكيل
حتى مضت المدة لان السكوت ليس بمعنى البيع فيلزم البيع بمعنى المدفوع واما الاجابة باللفظ فكذا
العقد وهو بالعين غير جاز من الوكيل ابتداء فكذا لم يجز بالقول **ونفاه** اي قال محمد لا
يجوز بالسكوت ولا بالاجازة لان كل منهما معنى البيع وابتداء او بدو من المثل غير جاز
فكذا هذا فكذا بالوكيل لانه لو كان البايع وصيلا لمعنى البيع اتفاقا لان تصرف الوصي مقيد
بالأمر والخطوة والمحيط الوكيل بالشرا اذا اشترى على انه بالخيار فانقصت قيمته في الثلاثة بطل البيع
بالاتفاق **او يعنى عبد فاعتق** الوكيل **نصفه فهو صحيح** عند اي حنيفة لان المأمور باعتاق
الكل يكون مأمورا باعتاق النصف **وقال كذا** صحيح **او بنصفه** اي لو وكل باعتاق نصفه **فكل**
بالنصف اي اعتق كله **باطل** عنده لانه لم يكن مأمورا به **وانفذه** وقال لا يعتق كله ولو لم يردف
فكان احسن لانه في طرف الاثبات من قوله وهذا باطلا على ان الخلاف في ان الاعتاق متجز عنه وغير
متجز عندهما وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى **او تزوج امرأة** اي لو وكل بان يزوج امرأة
ولم يسم مبرا **فوجه بغبن فاحش** في المهر **فواضح** جاز عند اي حنيفة لافلاق التوكيل
وقالا لا يجوز عقده لان الامر محمول على المتعارف عندهما وهو مهر المثل فان قيل ينبغي ان لا يجوز ان
عنده لانه كالوكيل بالشرا فكذا لا يجوز في السرا للتميز لاحتمال انه اشتراه لنفسه فلما لم يوافق
الزوجه الموكل لانه لا يضيف العقد الى الموكل وفي النكاح يضيفه الى الموكل فتحقق الزممة في الشرا
دون النكاح **او يعنى كفو** هذا موقوف على قوله بغبن فاحش **من** اي من النسب لا في قبلها
شهادة الوكيل ثبتت اخيه واخوته وعمته ونحوهن **فهو** اي العقد **جاز** عند اي حنيفة
بطل اصله من اجراء التوكيل على الطلاق وقال لا يجوز تزوجه الا باللفظ على ان اصلها من قيد
المطلق بالعرف والمتعارف تزوج الكفو **او كفوم** لا تقبل لها شهادة الوكيل **فواضح** جاز عند اي حنيفة
سواء لي عليها الوكيل او لا **واستثنى** من الجواز **من لي عليها الوكيل** يعني لو قال ان كان الوكيل
ولاية علي من زوجها كنبته الصغير فالعقد غير جاز وان كانت كبيرة جاز واعتبارهما ليس لا
بالكفو وعدم الولاية هكذا اصوب في بعض النسخ وهو صحيح موافق للمنظومة والمتقدم وقع
في اكثر نسخ المتن هذه العبارة وهي **او كفوم** لا تقبل لها شهادة الوكيل **فواضح** جاز واستثنى
اي وهذا غير صحيح لان الوكيل لو تزوج بغيره الكبير من لا تقبل لها شهادة الوكيل **فواضح** جاز
عنده مطلقا وعندهما كذلك ان كانت صغيرة فان في المنظومة وان تزوج بغيره بطل وجوبه وان
بلغت ثم فعل وهذه المسئلة فرع مسئلة الوكيل بالبيع اذا عقدت من لا تقبل لها شهادة لانه لا يجوز عنده
وجوز عندهما **او هذه** اي يعني لو وكل بزوج هذه المرأة فان نكحت ولم يلقها بعد اقرار الحرب
ثم سببت وخرجت الى دار الاسلام **فوجه** لها بعد النكاح **وسببها** اي النكاح **جاز**
عند اي حنيفة وقال لا يجوز وهذا الخلاف بناء على ان الوكيل بالنكاح يملك تزويج الامة عنده

نظرا الى الاطلاق ولا يملك عندها نظرا الى العرف **او وكله بالصلح عن دم العرف** **صالح**
من جهة الطالب **علي** **الدين** **فواضح** عند اي حنيفة خلافا لما اراد به الاطلاق يعني فاحش
اد لو صالح على اقل بغبن يسير يجوز على الطالب اتفاقا وهذا ايضا بناء على العمل بالاطلاق عنده
وبالتقييد بالمتعارف عندهما قيدنا بقولنا من جهة الطالب لان الوكيل ان كان من جهة المطلوب
بان صالح بالدينه او بالكثر بغبن يسير يجوز اتفاقا وبغبن فاحش لا يجوز اتفاقا لانه وكيل بشرا
النفس والوكيل من جهة الطالب وكيل ببيع وانما وضع الوكيل فان الاب اذا صالح عن نفسه
واجب الصغير وحط من الدين شيئا لا يجوز وبلغ به الدين من الحقائق **او عن موضحة** يعني
لو وكل المشجوع رجلا بالصلح عن موضحة شجها **خطا وما يحدث منها** اي عن ما يحدث من الموضحة
كالسراية فصالح **بمخسرة** **بغير** **اي** صارت الشجة صحيحة **فله** اي المشجوع **نصف عشرها**
وهو خمسة وعشرون عند اي حنيفة **وبرد الباقي** الى الشاج **وقالا** **الكل** **له** اي كل خمسين
للمشجوع قيد بالخطا لانها لو كانت عندا يجب التصاغر اتفاقا وقد ساعدت منه لانه لو لم يذكر ما
يحدث منها سئل له الكل اتفاقا لما ان الصلح عن الشجة صلح عن ما يحدث منها ايضا ولهذا
لو صالح عنها ولم يذكر معها ما يحدث منها فئات المشجوع لا يجب شي فلو اقصر على الشجة كان
كل البدل له فكذا اذا ذكر معها ما يحدث منها وله ان الصلح مقابل شتين الموضحة والنفس
وارش الموضحة خمسين درهم ودينه النفس عشرة الاف درهم فاذا قسم بدل الصلح عليها
يكون بارش الموضحة نصف عشر بدل الصلح فيسئل له هذا المقدار وبرد الباقي **نصل**
في الوكيلين والعزل وطلاق الوكالة **واذا وكل اثنين** **انفرد** **احدهما** بالانفرد وان كان
الاخر عبد او صبييا محجورا عليه **في كل** **عليك** لا يبدل كما اذا قال امر امرائي بيدكما فانه
تمليك الطلاق ولذا يقتصر في المجلس كذا لو قال طلقاها ان شئما **او عقد فيه بدل** كالباع
والطلاق بعوض وعينها لانه يحتاج فيه الى الراي والموكل انما رضي برأيها فلا يستدبر اي
احدهما وكذا لو قدر الموكل في البيع لهما مثلا لان رايا لا بد منه في اختيار العامل وفيما عدا
هذين الموضعين ينفرد احدهما بالطلاق بعوض وفي التبيين هذا اذا وكلهما بكلام واحد
وان وكلهما بكلامين جاز تفرد احدهما لانه رضي برأي كل منهما على الانفرد وقت توكيله بخلاف
الوصيين حيث لا يجوز تفرد احدهما وان جلا وصيين بكلامين في الامع لان وجوب
الوصية بالموت وعند الموت صار اوصيين جملة واحدة **واجزناه** اي تفرد احد الوكيلين
في الخصومة وقال زفر لا يجوز لانه انما رضي باجتماعهما في الخصومة لا بتفرد احدهما ولنا
ان شروعهما في الجواب يكون شجعا عند القاضي فنفرد احدهما في الجواب ولو قال في الخصومة
مع راي الآخر لكان اولى لانه انفرد احدهما بل راي الآخر لا يجوز اتفاقا هل يشترط حضور الآخر
عند خصومة صاحبه عامة المشايخ على انه لا شرط كذا في المصنف **ولا يملك الوكيل التوكيل**

فيما وكل فيه لانه انما رضي برأيه دون راي غيره الا باذن من الموكل في التوكيل لكن الوكيل يقبض
الدين اذا وكل من غيبه له صح حتى لو قبض فملك منه بغير اذنه اجماع البرهاني **او نقول**
بان يقول لو كيله اعلم برأيه اعلم ان الوكيل اذا وكل آخر بالاذن او التفويض يكون القابض
وكيله عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا تعزل بموته وهو نظير استخلاف القاضي حيث
لا يملكه الا باذن الخليفة ثم لا يعزل بعزل القاضي ولا بموته وانما يعزل بعزل الخليفة
فلو عقد الثاني اي الوكيل الذي لم يوجد اذن في توكيله **خضع الوكيل الاول اجزائه**
وقال زفر لا يجوز لان وكالة الثاني غير صحيحة ولنا انه اذا حضر عقد الثاني ولم يمنع وحده
رايه فيه وكان ذلك هو المقصود للموكل فيجوز **او بعزله** يعني لو عقد الثاني عند غيبته
الاول **فاجاز** الوكيل الاول **جاء** فكذا الوكيل اجنبي فاجاز الاول لان مقصود الموكل
حضور رايه وقد حصل وحقوق العقد تتعلق بالوكيل الاول والثاني ففيه خلاف
المناحرين وفي اجماع هذا اذا عزم بين الثمن فان كان بينه جان بلا اجازته وفي المنتقا
وكيل النكاح والخلع والوكالة لو كمل البيع بخلاف الطلاق فانه لو وكل رجلا بان يطلق امراته
فطلقها رجل آخر خضع الوكيل او كان غائبا فاجاز لا يجوز لان الطلاق يتعلق بالشروط
فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني ولهذا اقبل بقوله ولو عقد فعلم منه انه لو
وكله خصومة او تقاضي دين ففعل الثاني خضع الاول لا يجوز **وملك الموكل عزله** لانه
هو المثلث له وصفا الوكالة فملك ابطاله **ما لم يتعلق بها** اي بوكالة الوكيل **حق العزل** كالوكالة
بالخصومة اذا ثبت من المطلوب بطلب المدعي فلا يملك عزله لما فيه من ابطال حق الغير
الفصول هذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم به فله عزله على كل حال قيدنا بطلب
لانه لو وكله بلا طلب ملك الموكل عزله سواء هم كان الخصم حاضرا او غائبا وقيدنا بكون الوكيل
من المطلوب لانه لو وكله الطالب فله عزله عند غيبته المطلوب وكا لو كاله التي يضمنها عند
الرهن وما قاله بعض المشايخ من ان الزوج اذا وكل وكيله بطلاق زوجته بالتامسها
ثم غاب لا يملك عزله لتعلق حقها به فصعفت بل له عزله لان المرأة لاحق طلاقا كذا
في النهاية **وشترط علمه** اي علم الوكيل **في ابطال نصرفه** اي في عزل الموكل وهو على وكالة
ما لم يعلم وقال الشافعي لا يشترط علمه بل يعزل بدونه كما لو باع الموكل ما وكله ببيعه فيعزل
وان لم يعلمه ولنا ان العزل نهي فلا تثبت حكمه بدون العلم كالنهي الشرعي بخلاف بيع الموكل
لان العزل فيه ضمنى اعلم ان هذا اشترط في عزل الوكيل واما الرسول فيعزل بعزل المرسل قبل
العلم به لان الرسول مبلغ عبارة المرسل فيكون عزله رجوعا عن الايجاب له ذلك قبل قبول
الاخر **والعزل يثبت** عند اي حنيفة **بأخبار اثنين او واحد عدل** **وقال ابو احمد** اي
ثبت العزل بخبر واحد مطلقا اي عدلا كان او غير وفي المصنف خلاف فيما اذا كذب الوكيل

وان صدقته سفزل اتفاقا وقيد بالعزل لان الاخبار بالتوكيل بخبر الفاسق مقبول اتفاقا
كالرسول اي كما ان الوكيل سفزل اذا جاء رسول الموكل بعزله سواء كان ذلك الرسول عدلا
اولا وله ان هذا خبر فيه ابطال لولاية الوكيل فوجد فيه الزام من وجه لانه يكون ضلعا للنظر
فيما وكل به فشرط فيه احد شطري الشهادة من العدد او العدالة واما الرسول فقائم مقام
المرسل فكانه خاطبه مشافهة فلم يحتج صفاته **وتبطل الوكالة بموت احداهما** اي بموت
الموكل فلان عقد الوكالة غير لازم فالوكيل في كل ساعة ثابت تقديرا او ابتداء التوكيل من الميت
ممتنع فكذا بقاءه واما بموت الوكيل فظاهر بخلاف موت الخليفة فان القاضي لا تعزل به لا
غير منصوب لمصلحة الخليفة كالموكل بل لمصلحة المسلمين **وجنونه** اي يجنون احدهما **جنونا مطبقا**
اي مستوعبا فيه لان قليله كالاغني لا يبطل الوكالة واما كثره فكالتوت **وقدره** اي ابو يوسف
الجنون المطبق **بشهر** لان وجوب رمضان انما يفيق به **او اكثر من يوم وليلة** وهذه رواية
عنه لان الصلوات الخمس يسقط به **وقدره** محمد **بحول** كابل وهو الصحيح لان استمرار حولا
مع اختلاف نصوله آية استحكامه والحافيه بالميت اعلم ان الوكالة اذا كانت لارعة لا تبطل
بصد العوارض كما اذا جعل امراته يدها فانه قد ملكها النصف فصارت كملك العين **ولحق**
الموكل بعد رده **بدار الحرب يبطل** عند اي حنيفة لان اهل الحرب اموات في احكام الاسلام
وبالحاق صار منهم **وقال لان حكمه** اي يلحقه يبطل والا فلا لان الحاقه انما تثبت بقضاء القاضي
قيد بالحاق لان المرتد قبله لا يملك توكيله عندها وموقوف عنده ان اسلم فقد وان قتل او لم يلق
بدار الحرب يبطل **واذا لحق الوكيل بدار الحرب يبطل نصرفه فان عاد مسلما** اي دار الاسلام
لا يجده اي ابو يوسف الوكيل الي وكالة لان ولاية نصرفه يبطل بالحاق فلا يعود كما ان مدره
يعتق بالحاق ولا يعود بعوده **وخالفه** اي قال محمد بعوده الي وكالة لان الردة لا ساقى الوكالة
ولهذا الواسم قبل الحاق يعني على وكالة ولكن لتبين الدارين تعذر نصرفه واذا زال المانع
عاد الوكالة كما لو اغنى عليه ما نأتم اتفاق **ولو عاد الموكل مسلما بعد ما حكم للحاقه لم تعد** وكالة
وكيله **في الظاهر** اي في ظاهر الرواية عنهم لان الحاق بمنزلة الموت **واعاده** محمد في رواية عنه
كما قال في الوكيل والفرق له علي الظاهر ان مبني الوكالة في حق الموكل هو الملك وقد زال بالحاق
فبطلت فطحا ومن حق الوكيل معني قائم به من العقل والقصد ولم يزل ذاك بالحاق بل عجز عن
نصرفه **واذا وكل المكاتب فحضر** وعاد الي الرق او وكل **فحضر عليه** او وكل **الشركان** او
احدهما **فاقتربا** عن الشركة **تبطل** الوكالة **علم** **او لم يعلم** لان هذا العزل حكمي فلا يشترط فيه
العلم اما بطلان فضاء المكاتب والمأذون فلا ينافي خروجا عن اهلية الاذن بالعجز والمحرور هي كانت
شرطا في ابتداء التوكيل فلذا انما ينافي من الشركين فلان كل واحد من الشركين وكيل عن الآخر
فاذا انقضت الشركة يبطل ما في ضمن من الوكالة فيعزل كل منهما فان قيل كيف يصح هذا الوجه

المأذون

ولا يفردها بغير الشركة بدون علم صاحبه فليفت بصور ان يغزل قلنا يحمل هذا على ما اذا
 هلك اما لان او احدهما قبل الشرايطل الشركة فيظل الوكالة في ضمنها علمه بذلك او لم يعلمه لانه علم
 حكلي فان قلت كيف صح الا هذا الشريكين ولا يصح بوكيل الوكيل الا باذن الموكل ولم يوجد قلت ما قلت
 في الوكالة التصديقه واملا الوكالة الشا بته في الشركة فيصح بوكيل الوكيل بدون اذن الموكل كذا
 في الكفاية هذا اذا لم يكن الوكالة مصرحاً بها عند عقد الشركة اذا لو صرح بها بالاذن في الوكيل لا
 سطل الوكالة فلا تغزل بدون علمه اعلم ان وكيل المكاتب والمأذون انما يغزل في العفود في
 والخصومات وامانة قضا الدين واقتضاه فلا يغزل لانهما انا خرجا بالجر والجر عن انا انما
 لا عن قضا الدين واقتضاه وكذا وكيلهم ان المكاتب لو كوت بعد ذلك وان للجر لم تعد الوكالة
 لان صحتها باعتبار ما كان الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم تعد بالحاجة والاذن الثاني ولو
 غزل المولى وكيل ما ذونه لا يغزل لان ذلك محض خاص فلا يعتبر بقا الاذن العلم **او تصرف**
الموكل فيما وكل به تصرفه بغير الوكيل عن الاحتال به كما اذا امر ببيع عبده ثم باعه بنفسه **بطلت**
 الوكالة انوات المحل وان لم يجرى الاحتال به كما اذا وكل بطلاق امرأته فطلقها واحدة ولم يتفق عند
 فلو كبل ان يطلها الاخرى بقاء المحل ولو وكل بزوج امرأة فزوجها بنفسه ثم طلقها ليس للوكيل ان يزوجه اياها
 لان الحاجة قد انقضت **فلم باعه** الموكل **فرد عليه** بغير **بعضها** منع ابو يوسف **الوكيل من بيعه**
 مرق ثمانية قد بقوله ببقاء لانه لو رده بغير رضا اذا قال لا يعود له كالا اتفاقاً لانه بيع في حق ثالث
 والوكيل غايتها والوكالة تعلقت بالملك الاول وهذا ملك جديد واذا رد عليه ببقاء يكون فسخا
 وكذا لو رده بخيار الروية او خيار الشرط او فساد البيع لانه تصرف الموكل صار معه ولا **واجاز له**
 اي اجاز له البيع للوكيل لان الموكل لم يعزله قصد او انما تعذر تصرفه فيما وكله لم يخرج به عن ملك الموكل
 فاذا عاد على حكم الموكل عاد بحقوقه بخلاف ما لو وكله ببيعته شي فوبه ثم رجع فلمس للوكيل ان يبيعه لان الواجب
 رجع باختياره فزال الحاجة الى الوكالة واما الرد بالبيع ببقاء فاصل بغير اختياره فلم يكن دليل
 عدم الحاجة وان عاد بمرات لم يكن للوكيل معه اتفاقاً **كما سجد الكفاية** وهي في اللغة مطلق الفم
 قال الله تعالى وكلفنا زكريا اي ضم الى نفسه **وتفسر في الشريعة** **بضم الدمة** اي ذمة الكفيل
الى الذمة في المطالبة اي مطالبه الدين **لانه الدين** هذا نفي لما قاله بعض المشايخ من ان
 ضم الذمة الى الذمة ظاهري لان مطالبه الدين فرع ثبوته ولا يتصور الفرع بدون الاصل واستدلوا عليه
 باحكام وهي ان الطالب لو وهب الدين من الكفيل او اشترى به شاة لم يكن الكفيل مدونا
 لما جاز ذلك والا صح ما ذكر اولاً لان وجوب المطالبة بدين على غيره موجود كما لو كبل بالشرافاته
 طالب بدين على الموكل وجعل الدين الواحد دينين قلب للحقيقة فلا يصار اليه وفيما ذروه من
 الواحد جعل الدين كدينين لجزوه فيصير التصرف في الحاجة في غيرها اليه واصل المطالبة
 فرع لاصل الدين واما استحقاقها فليس بفرع بل يفصل عنه كما ان البنا لا يتصور انفصاله عن الفرع

مرد

وجود او يتصور استحقاقاً **ولم استقوطه عن الاصل بالوكالة** يعني قال مالك الاصل من اعان
 الدين بالوكالة لان الدين واحد ولا يبيح في ذمة الاصل لئلا يصير الدين الواحد دينين كما في
 الحوالة ولنا ان الكفالة ضم الفعلي الذمة في المطالبة فيقضي قيام الدين في الذمة الاولى على
 الحوالة لا يفتني عن النقل **ولا تقع** الكفالة **الا ممن ملك التبع** لا تعتقد تبع ائدا فلا يصح
 من الصبي والعبد لانهما لا يملكان التبع لعدم اهليتهما **وتجزها بالنفس احضار المكفول** **فيضمن**
 وقال الشافعي لا يجوز اذ ليس للكفيل ولا يفتني عن حبي يسلمه بخلاف الكفالة بالمال لان له ولاية على
 مال نفسه ولنا ما روي ام كلثوم رضي الله عنهما صحت نفس علي رضي الله عنه حين خاضه عمر واهله
 اجازوها وتسليم المكفول به ممتد ورله بان يعلم مكانه فيجلى بينه وبينه او بان يستعين باخوان القاصي
 وفي الحفايق الكفالة بالاعيان المضمونة كالمغصوب على هذا الخلاف الا انه لا يصح الكفالة بالسر فولا
 واحدا وله في العين قولان وفي الجامع الصغير لو كفل بنفس عبد فمات ان كان هو المدي عليه
 بري الكفيل وان كان هو المدي به ضمن قيمته **وتعقد** الكفالة بالنفس **اذا قال بكتل نفسه**
او ما جبر به عن اعلم ان هذا مخطوف على قال يتقدر العامل فيه يعني يتعقد اذا كفل بوضويع
 به عن النفس لا على قوله بنفسه لان الكفيل لا يقول بكتل روجه **كالزوج والوجه** والحج والامر
 واما لهما قيد به لانه لو قال بكتل روجه لا يصح لانه لا يجوز لها عن النفس **او جرح شايخ** كان
 قال بكتل ثلثة او روجه لان الكفالة لا تجزى فذكر الجرح الشايخ منها كذا في كلهما **وبقوله فمات**
 لانه مخرج في الكفالة **او هو علي** اي ويقوله على لان صيغة على للالزام **او الي** اي ويقوله هو الى لان
 الي يجرى معني على ولا يفقد بقوله الذي لك على فلان انا ادفعه اليك وتصدق بقوله ان لم يود فلا تافانا
 ادفعه اليك فظهر ما ذكره المناك لوقال انا اجمع لا يلزمه شي ولو قال ان فعلت كذا افانا اجمع يلزمه
 كذا في الاخلاصه **وانما قيمه او قيل** كلاهما معني الكفيل **ولو علق تسليمه** اي تسليم المكفول به
وقت معين احضر فيه اذا طالبه المكفول لانه في ذلك الوقت لا يملك لزمه كذا لو دونه قبل
 ذلك الوقت بري وان لم يقبله المكفول له ولو كفل الى شهر لم يرامضي شهر ما لم يسلم المكفول اليه وقايد
 التاجيل تاخير المطالبة ولو قال علي اي بري من الكفالة بعد الشهر يكون برياً بعد كذا في التوا
والاجلس اي ان لم يحضر في ذلك الوقت **حبس الحاكم** قال الشيخ الرافعي شارح الكفر يعني ان
 يفصل هنا ويقال ان ثبت كفالته باقراره لا يحبس بل يامر بالدفع لان الحبس جزء المظن وهو لم يظهر
 من اول الامر وان ثبت بالبيعة حبسه كما وجب لظهور مظهر بالانكار هكذا في الحبس للدين وفي
 الايضاح هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا اظهر بان لا يعلم الكفيل مكانه او بشي اخر لا يحبس وفي
 الخير اذا اراد المكفول به ولحق بدرا الحرب يومرا الكفيل باحضاره ان لم يمهو ولا يستط
 كفا لانه انما اعتبر ميتا حكماً في نفسه ماله واما في حق نفسه فهو حي **واذا سلم** اي الكفيل او كبله
 المكفول به **في مكان يقدر** المكفول له **علي محكمته** كما اذا سلمه في المصر **بري** الكفيل من الكفالة

باعتد به بل يقول
 سلفه

سواء قبله الطالب او لا لانه انما التزمه ونه التبيين ان سله بغير طلب المكفول له لا يبرأ حتى يقول
سلمته اليك بحجة الكفالة وان سلمه بعد طلبه بري وان لم يقل كذا او كذا ايما اذا دفع المكفول به نفسه
الي الطالب او سلمه فصول للكفيل فقبله الطالب منه ولم يقبله لا يجبر على القبول **وان عين مجلس**
الحكم اي شرط تسليمه في مجلس القاضي **فصل في السوق بري** لان المتصور حصول التسليم وقيل لا يبرأ
وهو قول زفر وبه يفتي في زماننا لنهناون الناس في اعانته الحق **وكذا** يعني تسليم الكفيل عند اي حجة
حيث بري به اذا سلمه في مصر **فصل في المسمى** اي غير المصر الذي سماه بتسليمه وقال لا يبرأ الا انه لم يأت
بما التزمه وهذا القيد مفيد لاحتمال ان يكون شهوده فيه وله ان يعتذر بتسليمه على وجه يمكن من
خاصته وقد حصل والاحتمال موهوم غير محقق في تسليمه سالما عن المعارض ولو سلمه في السجن وقد حجه
غير الطالب لا يبرأ لانه لا يتكلم من احضان مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان السجن سجن قاضي
اخرى بلد اخر اما لو كان سجن هذا القاضي او سجن امير البلد في هذا المصر يبرأ وان كان قد حجه
غير الطالب لان سجنه في يد تخطي سبله حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن **وفصل في لا يبرأ الكفيل**
اذا سلم المكفول بنفسه في بريد او في قرية ليس فيها حاكم اقدم قدرته على خصوصته **وفصل في لا يبرأ الكفيل بموته**
اي بموت الكفيل لا امتناع التسليم منه **وموت المكفول به** لعجز عن احضاره بالضرورة لا المكفول له
اي لا يبرأ الكفيل بموت المكفول لتيام وصيه او وارثه مقامه في طلب حقه **ولو قال الكفيل ان**
لم اوف به اي بالمكفول بنفسه **عندنا فاننا من الالف التي عليه فلم يواف به في الوعد** **نفسه**
اي لزمه ضمان المال عندنا وقال الشافعي لا يبرأ من هذه الكفالة عندنا لانه تعلق وجوب المال بشرط
وهو عجزه عن كاليه ولنا ان هذا التعليق ليس وجوب المال وانما هو وجوب المطالبة كما سبق
بيان فمجرد كونه متعارفا **ولم يبرأ من الاولى** اي من الكفالة بالنفس لانها كانت ثابتة قبل الكفالة
بالمال فلا يبطل لوجودها اذ لا منافاة بينهما وكذا لو كفلها جملته في وقت واحد صحت **ولو قال كفلت**
بنفس زيد فان لم اوف به عندنا فانا كفلت بنفسي وعمرو والمال ان عمر امدى من آخر الطالب
او مالك على عمرو يعني لو قال كفلت بنفسي زيد فان لم اوفك به عندنا فلي مالك على عمرو **او فلي الف**
يعني لو قال كفلت بنفسي زيد فان لم اوف به عندنا فلي الف درهم **مطلقا** اي لم يقيد الالف بالمال
في ذمة فلان ابطال محمد الثاني اي الكفالة بالمال او النفس وقالا صححه بلزمه المال او النفس
ان معنى الخدم لم يواف به له في المسلمين الاوليين ان هذا التعليق غير متعارف اذ لا ابطال
بين الكفالتين فلا يجوز الكفالة الثانية لتعلقها بشرط مجهول كما لو قال ان دخلت الدار فانا كفلت
بنفسي فلان ولما ان بين الكفالتين انفصالا لكونها لطالب واحد ففي تصحيح الثانية تأكيد لموجب
الاول لانه لو لم يواف به الحق ضرر يلزم الثانية فيجوز وله في الثالثة انه باطلاق الحكم اخرجته من
الاقراء فلا يصح تعليقه ولما ان كلامه اذا حمل على الكفالة يصح واذا حمل على الاقرار لا يصح فيحمل على الكفالة
صونا لكلامه عن اللغو والكفالة بالنفس جبراء في القصاص وحدها **فصل في باطله** يعني لو طلب مدعي

القصاص

القصاص او حدة القذف من القاضي اي باخذ كفيلا للنفس المدعي عليه حتى يحضر بينه والقاضي لا يجبر
على اعطاء الكفيل عند اي حجة **كسائر الحدود** وقال لا يجبر عليه قيد بقوله جبر لانه لو اعطاه لا يجبر
صحت الكفالة اتفاقا وفي الجراحة خطأ والقتل خطأ يجبر على اعطاء الكفيل لان موجبه الحال **ويحتاج**
التعذر بجواز القاضي ان يطلب منه الكفيل لانه من حقوق العباد ولا يستطاع الشهادت من لا
لما ان كلام القصاص وحده القذف حق العبد فيجبر عليه اعطاء الكفيل كسائر حقوق العبد بخلاف
سائر الحدود لانها خاصة لله تعالى وهو مستغن عن التوثيق قال الامام الترمذي في حواشي الجبر عند
هماله غير مختص بالقصاص وحده القذف بل يجبره حدة السرقة ايضا لان الدعوى شرط فيه كما هو شرط
فيها فالمدعي يحتاج الى ان يجمع بين شهوده ومطلوبه بخلاف سائر الحدود ودوله ان مبنى الحدود وكل
على الدراية بالشبهة فلا يجبر على استيفائها بالكفالة اعلم ان المراد بالجبر هنا هو الامر لا التمسك
الجبر بالمجلس وغيره كذا في التبيين **وحبس** اي المدعي عليه حدة القذف او القصاص **لانه** اي
لتمه القذف او القتل الثابتة **بشهادة مستورين** اي عن غير معلوم فسادهما او عدل حتى يظهر الحق
بحجة ثابته لما روي انه عليه السلام حبس رجلا بتهمة الفساد وعن اي يوسف ومحمد انه لا يحبس بهذه الشهادة
لحصول الاستيفاء بالكفالة **والنقص** الكفالة بنفس الحد والقصاص لان النيابة لا تجري في العقوبات
ولو ادعي قذف علي عبد فبرهن بحضرة مولاه فالحكم عند اي حجة **خلفه الى حين التبركة** اي
حبس العقدة اثبوت التهمة بين الشهادة الى ان يركي البيعة **واخذ كفيل من المولى بنفس المولى**
في مقام الحد عليه بحضرة مولاه **وبما روي يوسف باخذه** اي باخذ الكفيل بنفس العبد لا بنفس مولا
لان حضور المولى في اقامة الحد على العبد ليس بشرط عند ثبوت القذف بحضرة **لا يبرأ**
اي قال محمد بن محمد بن الكفيل بنفس العبد والمولى جميعا لان المولى لا يستيفأ الحد شرط عنده وفي حضور
القاضي الصوري اذا طلب المدعي من المدعي عليه كفيلا يجبر على اعطائه وعن محمد انه لا يجبر اذا كان
معروفا وهذا اذا كان المدعي عليه مقيما وان كان غريبا لا يجبر على الكفيل بل حقه في الجبر
فقط ولربما دس طلب الكفيل من المديون وان كان دينه موجلا **فصل في الكفالة بالمال**
ويجوز بالمال معلوما كان او مجهولا لان مبالغها على التوسعة فيحمل فيها الجهالة اليسيرة اذا
كان دينه **مجهولا** وهو الذي لا سقط عن المديون الا باذنيه او بالامانة فيدبره احترازا عن بطل
الكفالة لانه سقط بدونه وهو عجز الكاتب عن اذنيه فلا يجوز الكفالة به **كثلاث** عنه **بالف** اي
او ما لك عليه او ما يدركك في هذا البيع اي من غرامة الثمن اذا استحق المبيع من يد المشتري
والاول مثال للمعلوم والباقي للمجهول واذا كفل بالدرك فاستحق المبيع لم يوجب الكفيل حتى يقضي
به على البايع وقال ابو يوسف في المتقاضي الكفيل بالدرك ياخذ المشتري بالثمن اذا قضى عليه
بالاستحقاق وان كان البايع غائبا **وتخير المكفول له في مطالبة الماشي من الاصيل والكفيل**
ولا يبرأ الاخر بطلبه من احدهما **فان شرط براءة الاصيل انقضت الكفالة حواله كما اذا شرط**

في الحوالة مطالبة الجبل كانت الحوالة كغالة لان الاعتبار للمعنى دون اللفظ ويجوز تعليلها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق او مكان الاستيفاء او غيره كما يابعت فعلى اي كقولها ما يابعت فعلى ثمنه او ما ذاب اي وجب لك عليه فعلى وكل من الشرطين ملائم للكفالة لانه على ثبوت الحق او اذا قدم المكفول عنه يعني لو قال افا قدم المكفول عنه فعلى ما عليه وهذا شرط مكان الاستيفاء او غاب عن البلد يعني لو قال اذا غاب المكفول عنه عن البلد هذا مثال لتقدير الاستيفاء لا يجوز الشرط اي لا يجوز تعليلها بشرط ملائم كهبوب الريح وبجي المطر لانه وجوب تعليل المال بالمطر فلا ينضم فلو جعله اي كل واحد من هبوب الريح وبجي المطر حالا كما اذا قال كفلت بكذا اليان مطرا لهما وهب الريح وجب المال حالا لان تأجيله بظفره مثلا ولا يصح تعليل البراءة منها اي من الكفالة بالشرط لان فيه معنى تملك المطالبة وهي كالمال لانها وسيلة اليه والتمليك لا تقبل التعليل ويصح التعليل من الكفالة في رد المأذون عنه الكفالة اسقاط محض ولهذا لا يرتد برد المكفول بخلاف التاخير عن الكفيل حيث يرتد برده لانه ليس باسقاط وبخلاف الابرار عن الاصيل حيث يرتد بالردة لان فيه معنى التملك ولو كفلتا عليه اي علي فلان فقامت البينة بالفرضها اي الكفيل تلك الالف والاي ان لم يتم البينة كان القول للكفيل على ما يعتري به لانه منكر للزيادة قال صدر الشريعة يعني ان يحلف على العلم بانه لا يعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصيل لان اعترف المكفول عنه ما اكثر مما اعترف الكفيل لزمه اي ذلك الزيد على المكفول عنه دون كفيله لان الافتراضية قاصرة لا تغدو عن المقر ويجوز الكفالة باسم المكفول عنه وبغيره امر لاطلاق قوله عليه السلام الزعم غارم ويرجع في الاول اذا ادعي اي يرجع الكفيل عن المدون بالمال المكفول به فيما اذا كفل باسم الامداده حتى لو كان المكفول به جيدا فاداه رد يارجع بالمكفول به لانه ملكه بالاداء فنزل منزلة الطالب دون الثاني اي لا يرجع اذا كفل بغيره لانه متبرع فيه اعلم ان الامر اذا كان صبيبا او عبدا يجوز الرجوع الكفيل عليه لان الامر بالكفالة استقرض منه واستقرضها غيره صحيح والمال انما لزم الكفيل بالترامه فيكون متبرعا فيه واما اذا كان مائة وما لهما يرجع الكفيل عليه لان امرهما صحيح وان لم يملك ان تكفلا ولو قال الغير خليف اي لمن لم يكن بخلافه في الاخذ والاعطاء ولم يكن بينهما مواضع على انه متى جاز سوله هذا او كيله بقرض منه ولا هو في عياله اقضي فلا تا القاولم يقول عني فاذا في المامورا الناحية له اي ابو يوسف المامور بالرجوع وقال لا يرجع قنيد بغير خليفه اذ لو كان خليفه يرجع اتفاقا لقيام فرضه على ان الدين للامرو قنيد بقوله اقض لانه لو قال لا يرجع اتفاقا وقنيد بقوله لم يقل عني اذ لو قال عني يرجع اتفاقا وقنيد بقوله لا يقول لانه لو كان في عياله او الامر في عياله المامور يرجع اتفاقا لانه ان القضا انما يكون بدني واجب والظاهر ان الانسان انما يامر بقضاء دين عليه لا على غيره فصار كانه قال اقض عني ولما ان قوله الفاعل ان يكون دينيا

للمامور

للمامور وان يكون دينيا الامر لان الانسان اذا اراد غير مما طلق دينه يامر به بالتقاضي والرجوع بالشك وليس للكفيل مطالبة الاصيل قبل الاداء لان المطالبة مستلزم سبق التملك وانما يملك الكفيل بالاداء بخلاف الوكيل بالشراحيث يرجع قبل الاداء لانه نزل منزلة السامع من المشتري في الحقوق والمطالبة من حملها الا ان يلزم به اي الكفيل يطلب الدين فلا رزمه اي الكفيل المكفول عنه حتى يخلصه اي ايمال لان ما لحقه كان لاحقه فله ان يجامله بمثله ويرى الكفيل براءة الاصيل اذا ابراه الطالب وبما لا يستيف منه لان الدين اذا سقط سقطت مطالبة ولا يبرأ الاصيل براءة الكفيل لان الكفيل ليس بمدون وانما عليه المطالبة وبسقوطها لا سقط الدين وان اخر الدين عن الاصيل تاخر عن الكفيل لان المطالبة تتبع للدين فيتاخر تاخره لا بالعكس اي لا يتاخر عن الكفيل لان الاصيل لا يتبع الفرع في العصف هذا اذا اخر الطالب ولما اذا تكفل بالمال الحال موجلا الى اصله لا يتاخر عن الاصيل ايضا لانه لا مطالبة على الكفيل وجود الكفالة فانقرض الاجل الى الدين كذا في التبيين ولو قال الطالب للكفيل ضم له بامر الاصيل يرتب الى مرجع الكفيل على الاصيل بالمال اي بالمال المكفول به لان قوله الى يدل على البراءة المضممة الى الطالب المستدقة من المطالب وهذه البراءة لا تحقق الا بالايضا فيكون ذلك اقرار منه ببلاده او ابرائه يعني لو قال الطالب للكفيل المذكور ابرائك لم يرجع الكفيل على الاصيل بشي لان هذا يكون اسقاطا لا اقرارا بالاداء او يرتب اي لو قال يرتب ولم يقل الى لم يقره ابو يوسف بالاول اي بقوله يرتب الي ف يرجع لانه نسب البراءة الى المطلوب وذلك انما يكون بالاداء بالثاني اي قال مبر هو ملحق بقوله ابرائك لان براءة الكفيل عتق ان يكون باداه وان يكون ببراء الطالب فلا يرجع بالشك هذا اذا كان الطالب غاييا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيان مراده اتفاقا ولو ابراه الدين الكفيل الميت عن دينه ورده وارثه حكم ابو يوسف بانه اي بان ابراه يرتد لان رد وارثه كرده وخالفه اي قال محمد لا يرتد لان الدين على الميت لا على الوارث فلا يغير رده وانما اورد رده في هذا الكتاب لان الدين لما كان باقيا صحيح الكفالة ولو كفل عبد ما ذون غير مدبون من مولا باذنه فعلى قاضي المال المكفول به منعاه من الرجوع به على مولا وقال لا يرجع قنيد باذن المولي لانه لو لم يكن باذنه لا يرجع اتفاقا وقنيد يكون اذ ابراه بعد عتقه اذ لو كان قبله لا يرجع اتفاقا لانه ان المانع عن رجوعه قبل العتق كان للرق وقدرال ف يرجع ولنا ان الكفالة حال انعقادها لم تكن موجبة للرجوع فلا تنكس موجبه كمن كفل عن غيره بغير امر ثم اجان لا يملك الرجوع ولو ادعي على رجل انه كفله عن فلان بكذا من المال فانكر المدعي عليه فبرهن اي اقام المدعي بينة فادعي ما كفله بالزام القاضي حكما بالرجوع على الاصيل وقال لا يرجع لانه لو اذارجع يكون مدعيه بالكفالة لو قد جحد بها ولا فتناقض ولنا انه صار مكرما بشرا فبقضا القضا

بامر

له

فصار وجوده كعدمه **ولو تجمل الدين الموجل على الاصيل بموت الكفيل فادى وارثه**
من تركته **حكينا له بالرجوع على الاصيل وقت حلول الاجل لا للمال** اي قال زفر مرجع عليه
في الحال قيد بموت الكفيل لانه لو مات المطلوب قبل الاجل عليه لا على الكفيل اتفاقا لانه ان
الاجل لما سقط بموت الكفيل صار الدين حالا فرجع كما لو ادى مورثه ولنا ان الدين حال في حق
الكفيل لا انتقاله من الذمة الى التركة وهي عين واملا في حق الاصيل فالدين كما كان ولم ينتقل
الى العين فلا يسقط حقه في الاجل بغير رضاه **ولا يصح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس**
العقد وان كان غائبا قبل عنه فمضى يصح ويتوقف على اجازته لكن الكفيل ان يخرج عن الكفالة
قبل اجازته قيد بالمكفول له لان بغيره المكفول به او المكفول يصح اتفاقا من الحقائق **الا فقول**
المريض لو ارثته تكفل عني بما علي من الدين فتكفل به مع غيبة الغريم فانها جائزة بل قوله
لان هذه وصية منه لو ارثته بقضائه ولهذا قالوا لا يصح هذه اذا لم تخلف مالا او الجاهل لا يقع
صحة الوصية قيد بالوارث لانه لو قال الاجنبي لا يصح لانه غير مطالب بدنيه وكان المريض
في حقه كالتصحيح وقيل يصح لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبي اذا قضى الدين بامر
يرجع به في تركته لما ذكرنا **وبغيرها** ابو يوسف **مطلقا** اي قبل المكفول له او لا لان الكفالة
الترام مطالبة وله ولاية على نفسه فيصح كالقرار وقيل يشترط القبول عنده لكن لا يشترط المجلس
ولما ان الكفالة معنى تملك المطالبة للمكفول له فشرط عقد تملك لا يتوقف على ما وراء المجلس
وهي اي الكفالة عن الميت المفلس باطلة عند ابي حنيفة وقال لا يصح لان الدين باق
على الميت ولهذا يطالب به في الاخر فيصح الكفالة به كما لو تبرع انسان قادي دينه صح له
ان الموت بحرب الذمة ويسقط عنها احكام الدين من العبادات والمعاملات فان ترك مالا
ينتقل الى تركته ولا يسقط فلا يجوز الكفالة به لادن الساقط بخلاف التبرع لانه لا يبعد قيام
الدين وفي القبة كفل عن ميت مفلس ثم ظهر له مال صحت الكفالة بقرينة **ولا يصح من**
المأذون المديون عن مولاه باذنه لان صحة كفالة بالمال اضرار للغير لكن الالتزام
منه صحيح في حق نفسه حي اذا عتق كان مطالب بالقيد بالمديون لانه لو لم يكن مدبونا فكفل باذنه
بحوز اتفاقا قيد باذن المولى لانه لو كفل باذن الغريم يجوز وقوله عن مولاه قيد اتفاقا اذا
لو كفل عن غيره فالحكم كذا **فان اعتقه اي المولى ما دونه المديون الكفيل عن مولاه باذنه**
في المرض اي في مرض موته ومات سعي العبد للغير ما اتفاقا **اذا عتق فالكفالة نافذة**
عند ابي حنيفة يعني العبد ما دام سعي كالمكاتب عنده ولا يفسد كالكفالة فاذا ادى عتق فنفذ
عند العتق **وانفادها عند عتق المولى** لانه حر مدبون عندهما سقير ذلك في باب العتق
ان شاء الله تعالى وهذا بناء على ان المستسعي كالمكاتب عنده وكفالة المكاتب لا يصح ما لم
يعتق وعندها يصح فنفذت كفالة حين اعتقه مولاه قيد بالاعتاق لانه لو لم يعتقه لا ينفذ

اتفاقا

اتفاقا وقيد الاعتاق بمرض الموت لانه لو اعتقه في الصحة لا يجب السعاية والكفالة جائزة
اتفاقا فضمن المولى اقل من قيمته ومن الدين كذا المصنف **وبصح الكفالة بالتبرع لا بالمبيع** لانه غير
معين **وبصح بالاعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سؤم المشتري او بيع قاسداي**
وقد لمقبوض بيع قاسد **وكالمقبوض** فان الكفالة بهذه الاشياء صحيحة لمزم الكفيل ودعينا
حال بقبضها ودفع قيمتها بعد ذلك **لا بغيرها** اي لا يصح الكفالة بالاعيان المضمونة بغيرها
كالمبيع والمرهون بيد البائع والمشتري فان الكفالة بغيرها غير جائزة لانها لا تثبت في الذمة
واما الكفالة بنفسها فحاضرة يطالب الكفيل به ما بقي المبيع والمرهون **ولا بالامانات**
كالودائع والمستأجروا المستعاروا وامثالها لا بغير مضمونة والكفالة عند ضمان وفي القبة
الكفالة بغيرها مائة غير واجبة التسليم كالودائع ومالك المضاربة والشركة لا يصح اصلا والكفالة
بامانة واجبة التسليم كالجارية جارية وعلى الكفيل تسليمها فان هلك لا يجب شي فان ضمن تسليمها
من هي في يد جاز **وهي عا** اي الكفالة عن المتاع الذي يذهب **الاجير المشتري باطلة** عند ابي
حنيفة لان الاجير امين عنده وقالا جارية لانه ضامن عندها سبق بيان في باب الاجارة **ولا**
تصح باكمل على دابة مستأجرة بغيرها لانها لو هلكت اعجز الكفيل عن حمل عليها **وبصح بغير**
غيرها لان اكمل على اي دابة كانت مقدور الكفيل **ولا يصح مال الكفاية** لانه دين على المكاتب
حيث لو عجز سقط عنه ولا يمكن اثباته على الكفيل كذلك ولا يمكن اثباته مطلقا لانه ساقط في معنى
الضم اذ من شرطه الاتحاد وكذا لا يصح مال السعاية عند ابي حنيفة **وبصح عندها واذا كان دين**
على اثنين فتكفل اي كفل كل منهما صاحبه وادى احدهما زيادة على النصف رجوع بالزيادة
على صاحبه لان كل منهما في النصف اصيل وفي النصف كفل فابوديه او لا يقع عن النصف بالاصالة
فاذا زاد على النصف يقع عن الكفالة **ولو تكفل عن ثالث** اي عن رجل اخر بالغ مثلا **وكل منهما**
كفيل عن صاحبه اي كفل كل منهما جميع الالف عن الكفيل الآخر والكفالة عن الكفيل صحيحة
كما يصح عن الاصيل **رجع كل من الكفيلين نصف ما يوديه على الآخر مطلقا** اي سواء زاد على
النصف او لا لان اقدمهما اذا ادى شي وقع ذلك شايها عنهما لا سواء ادا كل منهما كفل عن صاحبه
بكل الاثلاث فلا رجحان لاحدهما على الآخر بخلاف ما سبق لان هناك كل نصف بحصة الاصلالة والنصف
الاخر بحصة الكفالة وما ادى احدهما كان مصروفا الى نصف الاصيل لكونه اقوى ثم يرجع
الكفيلان على الاصيل لانها ادى عنه دينه احدهما بنفسه والاخر بتأييده وان شاع الرجوع المودي
على الاصيل بكل ما ادى لانه كفل بكل المال عنه بامر **كفاية** **الحواله** وهي التي تخفى
الاحالة وهي انتقال الدين من ذمته الى ذمة وهي مشروعة لقوله عليه السلام من قبل
على ملي اي عني فلتنع والامر بالانشاع دليل الجواز **وبصح الحواله بالدين دون العين** لان
الحواله نقل من الذمة وهو نقل حكلي فلا يتصور في العين لانه نقل حسي **برضا المجهيل** وهو

١٩١
٢٣٣

لا يكون لانه يوزن منه الحوالة لكن ذكر في الزبادات رضا المحيل ليس بشرط لصحة الحوالة لان المحال
 عليه يتصرف في نفسه بالنزاع الدين وفيه نفع له كما ان الكفالة تفصح بدون رضا المكفول عنه الا انه بشرط
 رضاه للرجوع عليه ولا يرجع عليه اذا لم يكن بامر **والمحتمل** ويقال له المحال وهو الذي لان
 الدين حقه فلا بد من رضاه في انتقاله لتفاوت الناس في الدرم **والمحتمل عليه** وهو الذي يقبل
 الحوالة انما شرط رضاه لان الناس متفاوتون في الطلب **واذا تمت الحوالة حكيت براءة المحيل** من
 الدين حتى لو مات المحيل لا يباخذ المحتال من تركته فان قيل لو يربى لما اجبر المحتال على القول
 اذا قضى المحيل الدين كما لو قضاه الاجني لا يجبر قلنا المحيل غير متبرع لاحتمال عود المطالبة بالتوكيل
 فلم يكن كاجنبي المتبرع وقال زفر لا يبرأ اعتبارا بالكفالة لان كل من باع عقد مشروع للتوفيق ولنا
 ان الاحكام الشرعية مثبت على وفق المعاني اللغوية تعني الحوالة وهو النقل انما يتحقق بمرأغ ذمة
 الاصيل ومعنى الكفالة وهو الضم بيقيني ثبوت ذمة الاصيل ومعنى التوفيق في الحوالة اختيار
 من هو احسن من المحيل في القضا **فلو ابراه** اي المحيل عن الدين **المحتمل بطله** اي او يوصى الابرأ
 لان المحيل ليس بمدين لا تنقل الدين من ذمته الى ذمة المحال عليه **واجاب** محمد لان الدين باق في
 ذمة المحيل عنده وانما انتقلت عن المطالبة كما ذهب اليه زفر **وثبت الرجوع** اي رجوع المحتال
 على المحيل بالتوكيل اي بطلان حق المحال وقال الشافعي لا يرجع لان ذمة المحيل ريت بالحوالة فلا
 يعود الدين اليها الا بسبب جديد ولنا قوله عليه السلام اذا مات المحتال عليه فمفسدا عاد الدين
وهو اي التوكيل ثبت عندنا في حيزه يا حده من الامور لا غير **بان يحدها** اي بان يترك المحال
 عليه الحوالة **وكلف ولا يئنه** للمحيل ولا للمحال على ثبوتها وفي المجموع مع الجلف تستخرج ويصاد بعض
 مشائخنا وعند بعضهم لا يعود الدين بنفسه من الحقائق **او يموت** المحتال عليه فمفسدا هذا اذا ثبت
 موته **مفسدا** بتصادقهما فان اختلفا فيه فقال المحتال مات مفسدا وانكرا لآخر فالقول للمحال
 لان العبرة هو الاصل **وقال** ثبت التوكيل **وبالحكم به** اي بحكم الحاكم بانفلاسه **في حياته** لان المحال
 يعجز عن اخذ حقه منه حتى يحجز عنه موته فمفسدا وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان الاقلام
 لا تحقق بنفس الحاكم عنده وتحقق عندهما **واذا مات المحيل مدونه فقبل** اذا المحال عليه ما
 التزمه **فسمنا المال المحال به بين الغرماء** اي غرما المحيل على قدر حصصهم ولم يفرده **المحال**
 وقال زفر المحال احق به لان الدين صادر له بالحوالة كما لو هن ولنا ان الحوالة تملك الدين من
 غير من عليه الدين فلا تملك المحال قبل القبض فيبقى الدين ملكا للمحيل فيستوي فيه الغرماء بخلاف
 لو هن لان المرخص صار مستوفيا دينه منه عند القبض **ولو اصاب البائع غير المشتري بالثمن**
ثم رد البائع على بايعه بعد القبض او قبله بقضا وغيره او تنابلا العقد او هلك المبيع قبل
 القبض **حكيت ببقائها** والغرماء ان يطلب المال المحال به من المشتري وقال زفر يطل الحوالة
 وليس له ذلك لان الحوالة كانت مقيمة بالثمن وقد بطل الثمن فيبطل الحوالة كما لو استحق المبيع

ولنا ان الثمن كان واجبا ثم سقط بانفساخ البيع فخص ذلك بالمتعاقدين فلا يظهر ذلك في
 حق الغرماء المحال بخلاف الاستحقاق لانه ظهر فيه ان الثمن لم يكن ثابتا **واذا طالب المحال**
عليه المحيل بمثل ما احال به **فقال** المحيل **انما احلت بدني عليك** ولا رجوع
 لك على **لم تقبل** المحيل لان سبب الرجوع وهو قضاء دينه بامر متحقق باقرار المحيل فرجع عليه
 بمثله واقرار المحال عليه بالحوالة يملكه لا يستلزم الاقرار بالدين لوجودها بدونه ثم الذي
 يدعي دينا على المحال عليه وهو منكر فالقول المنكر او اي اذا طلب **المحيل المحتال بماله**
الحوالة بان قال انما احلتك لقتض لي فاعطني ما اخذته **فقال** المحتال **بل احلني**
بدني لي عليك لم تقبل قول المحتال بلا يئنه لانه يدعي على المحيل الدين وهو منكر
 فالقول قول المنكر ولا يكون اقرار المحيل بالحوالة اقرار منه بان عليه دينا للمحال لان
 لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة فلم يكن الدين من ضروراتها **ويكن فرض يستفاد به امن**
الطريق ويقال له السباغ صورته ان يقرض ماله خوفا من ضياعه في الطريق ليرد عليه
 عليه المستقرض في موضع الامن وانما كره لما روي انه عليه السلام نهي عن فرض جرحه وقيل
 اذا لم يكن المنفعة مشروعة فلا بأس به انما اوردته في الحوالة لانه احال الخطر المتوقع على الشفيع
 فيكون في معنى الحوالة **كتاب الصلح** وهو لغة اسم المصالحة والمصالحة خلاف
 المجاهدة وفي الشريعة عقد يرفع النزاع ثبت جواز بقوله تعالى والصلح خير **بحون مع الاقرار**
وبحيز مع السكوت اي سكوت الدعي عليه بان لا ينكر ولا يقبل **والاقرار** وقال الشافعي
 لا يجوز معها لان الدعي عليه اذا لم يقرب فابده فكون لقطع الخصومة وهذا رشوق فلا
 يجوز ولنا قوله تعالى والصلح خير وبطل الصلح بينهما بعض حقه في زعم الدعي عليه وكل ذلك
 جاز وليس برشوق ولين كان رشوقا فبطل الصلح لان هذا قالوا لا دفع الوصي الى السلطة
 شيئا من مال اليتيم لدفع ظلمه وكان لا يقدر على دفعه الا بدفع المال لا يضمن ذلك في الفصول
فان وقع الصلح عن اقرار بماله عن مال اعتبر بالبيع لوجود معنى البيع فيه وهو مبادلة
 المال بمال تبرأ من المصالحين فترتب على ذلك ما يترتب على البيع من الخيار والشفقة
 في العقار وغيرها اعلم ان هذا اذا وقع الصلح على خلاف جنس الدعي وان وقع على جنسه فان
 كان باقل من الدعي فهو حط وبراء وان كان بأكثره فهو ربا **او عن مال** اي ان وقع الصلح
 عن اقرار بماله **منافع** او عن نافع ماله كما اذا ادعى ملكي دار سنة وصي من ماله **او عن مال**
 اي ان وقع الصلح عن اقرار بماله **منافع** فاقرب من اقراره فصالحه على مال فبالاجارة اي اعتبر
 بالاجارة لان العبرة للعاني فليشترط فيه العلم بالمدة وبطل الصلح بموت احد المدة لانه
 اجارة معني ويرجع الدعي في دعواه وقد رطل لم يستوف من المنتفعة كذا في النهاية **وان استحق**
فيه اي في الصلح عن اقرار بعض المصالح عنه رد الدعي حصته من العوض **وان استحق**

اي جميع المصالح عنه **فجميع** اي في جميع العوض **او كل المصالح عليه** اي ان استحق كل العوض
رجع المدعي على المدعي عليه **كل المصالح عنه او بعضه** اي ان استحق بعض العوض **فبعضه**
اي فرجع بعض المصالح عنه لان حكم الاستحقاق في البيع يكون كذا وهو اخذ حقه لكونه في معناه
هذا اذا لم يكن التفتيش فيه عيبا فله الخيار **وان وقع عن سكوت او انكار كان معاوضة**
في حق المدعي لان زعمه انه اخذ عوضا عن ماله **واقفا البين وقطع الخصومة في**
حق المدعي عليه لان زعمه ان المدعي كاذب في دعواه وانما يدفع المال لئلا يعلق هذا
الانكار بظاهرا وامارة السكوت فلان جهة الانكار راحة اذا اصل فراع الذم فلا ثبت
كونه عوضا بالشك ويجوز ان يكون شيئا واحدا حكمه ان مختلفان باعتبار شخص كالنكاح
بوجبه الحرة المتساكمين والحرمة في اصولهما فان **صالح عن دار لم يجب فيها الشفعة**
يعني اذا ادعي داره فصالح عنها بدفع شي لم يجب فيها الشفعة لان زعمه ان داره كما كانت
و ان الدفوع الى المدعي ليس بعوض عنها وانما لاقتدا البين **الصالح عنه وجبت** يعني لو
ادعي على رجل شيئا فصالح عنه على دار فدفعها الى المدعي وجبت فيها الشفعة لان كل انسان
يدعي ان يخذها عوضا عما ادعي فكان معاوضة على زعمه فيجب فيها الشفعة لان كل انسان
يؤخذ بزعمه **وان استحق فيه اي في الصلح عن انكار اي في الصلح المصالح عليه وجب**
المدعي **الى الدعوى في كل اي في كل المصالح عنه او بعضه** اي ان استحق بعض المصالح عليه
ففي بعضه اي في بعض المصالح عنه لانه ترك دعواه ليسم البدل فاذا لم يسلم رجع
بالبدل وهو الدعوى **او المصالح عنه اي ان استحق كل المصالح عنه وهو المدعي**
المدعي **العوض** لان المدعي عليه انما بدله ليقضي الدعوى من غير خصومة فاذا استحق لم
يحصل مقصوده فيسترده **ورجع بالخصومة مع المستحق** لانه قام مقام المدعي عليه حين
اخذ من المدعي **او بعضه** اي ان استحق بعض المصالح عنه **رد حصته** اي حصة ذلك البعير
ورجع بالخصومة ويجوز الصلح عن حق مجهول لانه اسقاط فلا يقع فيه نزاع **ولا يصح**
الاصل معلوم بالاشارة او بينة القدر والوصف اذا كان في الدمة فهذا اذا كان بطل
الصلح محتاجا الى القبض لانه تملك فيوضي المنازعة اذا كان مجهولا اما اذا لم يكن محتاجا
الى القبض كمن ادعي حقا في دار وادعي المدعي حقا في حائوته فتصالحا على ان يطلع كل منهما
دعواه عن صاحبه صح وان لم يكن مقدرا حق كل منهما معلوما وفي القتاوب الصوري اذا
كان له على آخر الف درهم فاعطاه درهم مجهولة الوزن على وجه الصلح يجوز ويحل غلظه
اقل ولو اعطاه على وجه القضا لا يجوز الا اذا **استحق بعض دار صريح عن بعض مجهول**
يعني ان ادعي حقا في دار ولم يبينه فصوص من ذلك الحق على شي معلوم ثم استحق بعض تلك الدار
لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون في البعض الباقي قيد بعض دار لانه لو استحق

هو

١٣٣٤
٢١٣٤

كلها يرد كل العوض يخلو عن شي يقابل له ولو ادعي دارا فصالح على بعض منها معلوم
مقداره **جاز ان ابراه عن دعواه في الباقي** او زاده بدل الصلح درهما يكون عوضا
عن حصة الباقي قيد بقوله ارا لانه لو ادعي دينا فصالحه على بعضه جاز صلحه وبطل
دأه وقيد بقوله بعض منها لانه لو صلحه على شي اخر لا يسع دعواه وقيد بالابر لانه لو لم
يبراه لم يجر صلحه لان المصالح عليه عين حق المدعي وهو مقيم على دعواه في الباقي وقيد
بالابر عن دعواه لان الابر عن الاعيان غير صحيح كذا في الميسرة **او شاة** اي لو ادعي شاة
فصالح على صوفها كجزء اي يقطعها **الحال عين** ابو يوسف ومنه **مجد والمنه رواية** عن ابي
حنيفة قيد بالصوف لانه لو صلح على لبها او ولبها لا يجوز اتفاقا وقيد بقوله على صوفها لانه لو
صلح على صوف شاة اخرى لا يجوز اتفاقا في الحقايق جوازه مشروط ان كجزء من ساعته لان ما
جاز بيعه جاز الصلح عليه ولا يجوز الصوف كذا في الشرحين لكن ذكر في الاسرار لو صلح على صوف
على ظهر شاة اخرى ينبغي ان يجوز عند ابي يوسف ولا راية فيه عليه لانه صلح على بعض المدعي
فلا يجوز كما لو صلح على لبها وله انه صلح على بعض حقه وهو معلوم ظاهر وترك الباقي فيجوز خلاف
اللبن والولد لانهما باطنان غير معلومين وخلاف صوف شاة اخرى لانه ليس بعض حقه **ولا يجوز**
تعلق بعض الصلح كان قال اذا جاز ان قد صلح الحثك على كذا **ولا اضافته** كان قال صلحك
على كذا اغدا لان فيه معني التملك فلا يجوز تعلقه ولا اضافته **ولو قال** مصالح السلم **ان الحكم**
ينسأ غدا او ان اسلمت اي لو قال لذي ان اسلمت فانت الحكم بيننا فجا الغدا واسلم الذي
منه ابو يوسف ولا يجعله حكما **واجاز** فيجعل حكما لان هذا البيع تقويص فيصير تعلقه
كالتمويل وتقليد القضا ولا يوجب ان التحكيم من باب المصالحة اذا الصلح يحصل به فلا يجوز تعلقه
بخلاف التوكيل وتوليها اقتضا لانهما ليسا من المصالحة وفي الخلاصة الفتوي على قول ابي يوسف
وجوز الصلح من دعوى مال ومنفعة مال ومنفعة لما سبق من الصلح عن المال والمال ان
بالمنفعة في معنى البيع والاجارة لكن الصلح عن المنفعة على المنفعة انما يجوز اذا كان محتلي المنفعة
بان يصالح على السكنى على خدمة العبد واما اذا اتخذ حقه فلا يجوز كما لا يجوز استجار المنفعة
بجنسها من المنفعة **وجناية عمد** كقوله تعالي من عمي له من اخيه شي فاتباع بالعرف
يعني من بدل له من دم اخيه المقتول دم فلتبغ الطلوب بمصالحة وليود الى غير العاني حقه
وافاءه ناقص كذا نقل عن ابن عباس **وخطاه في النفس** لان موجبه المال والصلح عنه
كالصلح عن سائر الدون الا لانه لا يجوز بالزائد على قدر الدية وفي العهد يجوز لان القصاص
ليس بمال ولو فسد القسيمة الخطا بان صلح على خمر وجب الدية وان فسد في العهد يسقط
القصاص ولا يجب شي لان اقدامه على الصلح يتضمن البراءة عنه **وما دونها** يعني يجوز الصلح
من الجنابة فيما دون النفس ثم ان كانت عمدا يلحق بالعهد في النفس وان كانت خطا فلا خطا

فيما وهذا الحكم لا يختلف في هذه الاشياء ان يكون عن اقرار او انكار او سكوت **احد**
اي لا يجوز الصلح عن دعوى جدي حد كان لان الحد وحق الله والاعتناء عن حق الغير
لا يجوز وفي حد الكدف جهة الشرع غالب **ولو صلح من دم عبد على هذا العبد فاذا**
احدهما حر فله العبد لا غير عند اي حنيفة لانه سبي ما يصلح بدلا وما لا يصلح فلغلام لا يصلح
ونصف اليه اي ابو يوسف الى العبد قيمته **لو كان عبدا** لانه سبي المالك وعجز عن
تسليمه فيجب قيمته وبالاتفاق اليه تعرف حصته كما لو قال وعبد هذا صفته **واضاف تمام**
الدية نقدا يعني اوجب محمد العبد والرايد عليه الي تمام الدية لانه انما سبي بالصلح ليس له
ما سواه ولا يمكن تسليم الرايد على العبد لانه مجهول فيصار الي الدية كالموت لمعونة **ولو عني او**
صلح عن شجرة او جراحه فأت من الشجرة فالدية واجبة عند اي حنيفة والصلح والعفو
باطلان وعليه القصاص في القياس وفي الاستحسان عليه الدية في مال العوان كان خطا فالد
على عاقله **في مال الجاني** وقال لا يجب شي لان العفو عن شجرة عفو عن موجبها والسراية
من موجبها فيكون معصوا كما لو قال عفوت عنها وعلى ما يحدث منها لوله انه عني عن الشجرة
فلا يكون هذا عفو عن النفس لان الشجرة غيرها لكن سقط القصاص بشبهة العفو فيجب
الدية بخلاف ما فاسا عليه لان لفظ ما يحدث متناول للموت وانما وضع في السراية اذ
لو براحيث بقي له اثر فالصلح ماض وان لم يبق له اثر بطل الصلح اتفاقا ولو كان صاحبه من
ذلك وما يحدث منه فالصلح ماض مات من ذلك او براقا فلت كان ينبغي ان يقتصر بعض
الصلح لان الصلح عن القايمة وعن الحادث وقد سلم الخارج احدهما ولم يسلم الاخر فلت يادله
ان يبرأ وقد بقي منها اثر لوجود القايمة والحادث منها جميعا من الحقايق **ولو قتل مدحرا**
خطا فصالح مولاه ولي القتل على عبد بعينه **بغير قضا** القاضي ودفعه اليه **او على قيمة**
بغير قضا في الاصح ثم قتل ذلك المدحرا **اخر فولي القتل الثاني** فخير عند اي حنيفة **ان شاع**
على ولي القتل الاول بالنصف اي بنصف ما صلح عليه **كلما لا** اي صاحبه بلا تخيير **وان**
شاع على المولى بنصف القيمة اي قيمة المدبر **ليرجع هو اي المولى على ولي القتل**
الاول قيد بالمدبر لانه اذا كان قنا ودفعه الي ولي الجناية الاول فولي الثانية يشارك
المولى الاول اتفاقا وقيد بقوله في الاصح لانهم قالوا انه قولها نظر على تقدير ان يكون المصالح
عليه عبد الان صلح ولي الاول الاول لا يلزم الثاني اذ لو فرضنا ان قيمة العبد عشرة دراهم
او قيمة المدبر الف فعلى قولها يلزم ان يرجع ولي القتل الثاني على الاول خمسة دراهم ولولا هذا
الصلح لان حقه خمسة دراهم فلو لم يكن هذا اقرار اذ عليه بغير رضاه فالاصح ان خلاصتها
دفع المولى قيمة المدبر الي ولي القتل الاول بغير قضا لانه كان بقضا فقله كقولها هذا كله
اذا دفع القيمة الي ولي الاول ولم يكن الجناية الثابتة موجودة فان دفع اليه بغير قضا فان اوليا

الاخرها هذا بالخيار بين ان يرجعوا الي المولى وبين ان يشاركو الله في دفع القيمة اليه بالاتفاق لهما
ان المولى لم يتلف حق المولى الثاني لانه حين دفع كل قيمة المدبر الي الاول كان كل القيمة حقه
فلارجع الثاني على المولى كما لو دفع بقضا القاضي وله ان جنايات المدبر وان كثرت لا يجب
القيمة واحدة على المولى فلما جازي المدبر جناية اخرى بين ان المولى دفع باختيار نصيبه
الي المولى الاول فيرجع عليه خلاف ما اذا دفعه بقضا لانه مجبور على الدفع كما لو سبي اذ اصراف
التركة الي الغدما بغير قضا وظهر عزم آخر بضم وان كان بقضا لا بضم **ولو عصب عبد**
فأنت العبد عندك فصالح مولاه على اكثر من قيمة قيمته فهو اي الصلح **جائز عند اي حنيفة** وقال
لا يجوز قد يكون الصلح على اكثر من قيمة بعد موته اذ لو كان قبله يجوز اتفاقا ووضع الخلاف في
العبد وارايد به عيبا ان القيمة لان المصوب لو كان مثليا فذلك فالمصالح عليه ان كان من
جنس المصوب لا يجوز الزيادة اتفاقا وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا اعلما ان الخلاف
فيما اذا كان الصلح على اكثر من القيمة اذ لو كان بعد لا يجوز اتفاقا ولو صلح
على عرض قيمته اكثر من قيمة المصوب جاز اتفاقا لهما ان قيمة المصوب اهلها لثابت
دقة الغاصب فاذا صلح على اكثر منها لم يرد له ان العبد بعد الهلاك باقية على
ملك المصوب منه ما لم يقضه او يقر حقه في القيمة بحكم الحاكم الا يري انه لو اختار
ترك التضمين يعني العبد في ملكه حتى يجب الكفن عليه فيكون المأخوذ من الغاصب قبل التقاضي
يد لا عن المصوب لا عن قيمته فلا يكون ربا **ولو ادعى نكاحها فحدث ثم صالحته على**
مال ليرك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع في جانيه اي جانيه ان النكاح قائم والدفع
لترك الخصومة في جانيها ولو كان المدعي مطلقا محرم عليه ما اخذ ديانة **او ادعت هي نكاحا**
فصالحها على مال ليرك دعواها جاز ويكون للدفع من جانيه لرفع الخصومة ومن جانيها
ربا في مهرها **وقيل لم يحز هذا** في بعض نسخ القدرى ووجهه ان ترك دعواها
ان جعل فرقة لا يجوز الزوج اعطاشي لاجلها وان لم يجعل فرقة ما بين الحال على ما كان عليه
من الدعوى فلم يكن في مقابلته هذا العوض شي **او عبودية رجل اي كوا دعي عبودية رجل**
فصالحه على مال ليرك دعواها جاز وكان في معنى المدعي في معنى العتق على مال لكن
لا ولا عليه لانكار العبد ذلك في المدعي عليه يكون لرفع الخصومة **والنهي اي تاديب**
المشركين **في غلتي عبد علي ان ياخذ هذا غله هذا العبد** اي بدل خدمته **شرا**
وذلك غلة ذلك العبد شرا باطل عند اي حنيفة يعني لا يجوز ان يجبرها القاضي على الا اذا
عليه فجوز كذا المصنف وقال لا يجوز جبر اقله بالنهي لان الغلة على الشيوخ عارية اتفاقا وقد
بغلي عندين لان النهي في غلة عبد او دابة لا يجوز اتفاقا وخدمة عبد وعبدان او غلة
دار ودارين يجوز اتفاقا لهما ان الحلة بدل الخدمة ويجوز المهادية في خدمتها فذلك في غلته

رد دلفا اليك وكذا اذا قال المودع ضاعت الودعة او فلك دفعنها اليك فانكر المالك الرد او الهالك
 او قال استهلكها فصالحه على مال حاز الصلح عند مجرور فالاحوز قيد بالاجير الخاص لان الوين
 في يد الاجير المشترك مختلف في وجوب ضمانها وقيد بدعوى الهلاك لان المودع لو ادعى على المودع
 الاستهلاك وهو مكر فصالحه جاز الصلح اتفاقا كذا في الفصول هذا اذا لم يحلف المودع واما اذا
 حلف على ما ادعاه ثم صالحه لا يصح كذا في الاصل له ان الصلح لقطع الخصومة وقد عرفت هذا
 لادعاء المالك الضمان وانكار الاجير او المودع واما ان كلام الاجير الخاص والمودع امين فيصير
 في قوله فصار كما لو اقام اليقنة على الهلاك او الرد فلا يجوز الصلح **وعنه الرد بعيب حادث قبل**
القبض بعد صلحه عن ابراه من كل عيب يعني اذا اشترى عبدا فله قبضه حتى صالح البائع
 على ابراه من كل عيب ثم حدث عيب بعد الصلح وقبل القبض لم يكن للمشتري ان يرد به
 عند ابي يوسف **وخالفه** محمد لان ابراه استقاط الحق في الرد بالعيب فتصرف الي الموجود دون
 ما يستحدث كالابرار من الدون ولا في يوسف ان غرضه من الصلح ان يلزم العقد ولا يتم ذلك
 الا بصرف ابراه الى الكل فيكون الحادث قبل القبض بعد العقد كذا في حديث قبل العقد **فصل**
 في الصلحة في الدون والتوكيل به والتبعية **واذا اوصى عن دين ببعضه جاز ولم يكن معاوضة**
 لان في جملته ذلك ربا بل يكون استيفاء لبعضه **واستيفاء الباقي** فيجوز الكلام بهما المكن
كن صالح عن الف على خمسة او عن الف جيات خمسة او عن الف فيجعل المطالب مستظلا
 القدر والصفة ومستوفيا بعض حقه واما عكسه وهو ان يكون الصلح عن الف زئوف على خمسة
 جيات فغير جائز لامتناع حمله على انه استوفى بعض حقه واستظلا الباقي لانه لم يستوف الجيات
 فكون معاوضة فيلزم ربا **وعنه حاله مثلها** اي صالح عن الف حاله بالالف **موجلة** فانه جائز
 فيجعل كانه اجل نفس حقه ولا يجعل معاوضة لان مع الدراهم مثلها نسبة غير جائز **واعنه**
 اي لا يجوز الصلح عن دراهم حاله **بدنا بر موجلة** لانه لا يمكن حمله على تاجير حقه اذ الدنا بر لم
 تكن حقه فتعين حمله على المعاوضة فلا يجوز لكونه ربا **واعنه الف** اي لا يجوز الصلح عن الف **موجلة**
خمسما به حاله لان العمل بخير من الموجل فيكون المظلم مقابله الاجل فيكون ربا لان الاجل صفة
 كالجودة والاعتياض عن الجودة لا يجوز فان قلت على هذا ان جاز صلح المولى بكاتبه عن
 الف موجلة على خمسة حاله لان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا
 مقابله للاجل بعض المال بل يكون ارفاقا من المولى بحط بعض البدل ومسا هله من المكاتب فيما
 بقي قبل حلول الاجل لتوصل الى شرف الحرية وهذا مندوب شرعا ولا عن الف سود هو
 جمع اسود وخمسما به بعض لان القبض عن الحق المعقود عليه وهي زايدة في الوصف فكون معاوضة
 للالف خمسما به وزيادة وصفه ربا **لو قال** لمدونة **اد ابي عند اخمسما به على انك**
بري من الباقي يحكم ابو يوسف ببرائه مطلقا اي ادي عند او لم يودي لان على المعاوضة ولا

في كل وقت

عوضا لانه واجب عليه قبل الصلح فكون وجوده كعدمه **وقال ان نقدة غدا** يكون ربا ولا
 اي ان لم نقدة **عادت الالف** عليه لان على عمل الشرط فيحمل عليه نصيبا لثبته او للتعرف
 والآداء في الغد يصلح عوضا لانه قد تعجل للتمتة الراية ولو لم يقيد الآداء وقت يصح ابراه
 اتفاقا لان مطلق الآداء يصلح عوضا ولو قدم ابراه بان قال ابراهك عن خمسة من الالف
 على ان تخطيني عند ابيع ابراه اتفاقا اعطاها ولم يحط لانه المطلق ابراه ولا وقع الشك في قبضه
 باذا الخمسة لان كلمة على ليس للشرط صرحا بخلاف ما تقدم لان قيد ابراه ذكر اوله ولو قال
 ان اديت الي عند اخمسما به فانت بري من الباقي يكون ابراه باطلا لان ابراه معنى المملك
 فلا يصح التملك بصريح الشرط وفي الامور المعنى الاسقاط وهو قبل التعليق فاعتبرنا في كسر
 غير صريح كما اذا قالت ذهبت مهربك لك على ان تقبلي كذا فله نصيبا فاعتبرنا ان المهربا في
ولو كان له على مائة درهم وعشر وناظر فصالحه على مائة ونشر درهم على ان يشده
خمسما به ويوجز الباقي فنقدتها اي الخمسين قبل الفرق **خمسما به** اي ابو يوسف ذك الصلح
وخالفه محمد لان التاجيل بدل الصرف مقسده لانه لما اجل بعضه صار التاجيل شرطا
 في الصرف فافسده ولا في يوسف ان نقده ما هو بدل الصرف واجب عليه فيصرف الموقوف
 اليه تحريزا عن الفساد وذكر التاجيل ليس على وجه الشرط حتى لو صرح بالشرط فقال على كون
 الباقي موجلا الى كذا كان الصرف باطلا اتفاقا **اقول** قوله ويوجز الظاهر انه معطوف على
 يتقد لكن على هذا لا يكون محل الخلاف كما سمعت فيناغي ان يكون معطوفا على قوله فصالحه
ولو وكل رجلا في الصلح عن دم العدا او دين اي في صلح دين ببعضه فصالحه لم يلزم
الوكيل ما صالح عليه لان الصلح في هاتين الصورتين ليس بمال عن مال حتى يكون كالبيع فيطاع
 الوكيل به بل هو اسقاط محض فيكون الوكيل سفيرا عن الموكل فلا يضمن كالوكيل بالنكاح **الا ان يضمنه**
 اي يضمن الوكيل ما صالح عليه فيؤاخذ بعقد الثمان بعقد الصلح **ولو تخرج به عنه** اي لو
 صالح عن المدعي عليه رجل غير امره **فان صالح بماله وضمنه او قال** صالحتك على العقد **فصل**
او على التي هنده بان ينسب المصالح المال الى نفسه او على هذه الالف بالاشارة اليها فقط صح
 الصلح في هذه الصور **ولو تم تسليمها الى المدعي** ولا يرجع شي منها على المدعي لانه مبرع وصار
 كالكتلة بغير امر المدين **وان قال على الف** ولم يشر اليها ولم ينسبها الى نفسه **توقف** الصلح
على اجازة المدعي عليه لانه هو الاصل في عقد الصلح لعود النفع اليه فاذا اطلق المصالح المالك
 كان عاقدا لاجله فتوقف على اجازته واذ اضاف الى نفسه بصيرا صيلا فيه فلا يتوقف على اجازة
فصل في الدين المشترك والتنازع **ولو صالح احد السريكين** في دين اشتركا فيه على السوا
 من نصيبه على ثوب فان شاك فيهما **لما نفع المدين** بتصفه اي بنصف الدين لان حقه كان
 عليه ولم يستوفه فبقي في ذمته **وان شاك** اخذ نصف الثوب لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو

خمسما به

استقام

مشاع ولو كان المقبوض كله للمصالح بلا اجازة الاخر لزم قسمة الدين قبل القبض وهي غير صحيحة
 لان القبض يرجع من الدين فليس له حق المشاركة في المقبوض **الا ان بعض له** اي المصالح لشركه
ربع الدين فلا يكون له سبيل على التوب يعني اذ لم يرجع الشريك على المدين ورجع على المصالح
 فللمصالح الخيار ايضا ان يدفع نصف التوب او ربع الدين اذ لو الزمناه ربع الدين لتضرر
 المصالح لان مبني الصلح على الخط وقد لا يبلغ التوب ربع الدين فانتقل له الخيار دفعا للضرر وقد
 يكون المصالح غنما دينه لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة مختص المصالح بذلك الصلح وليس لشريكه
 ان يشاركه فيه لكونه معاوضته من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين فانه
 حين القبض يكون مالا وقيد يكون المصالح عليه توبا مراده منه خلاف جفس الدين لانه لو
 صالحه على جنسه ليس للمصالح فيه خيار بل لشريكه ان يشاركه فيما قبضه او يرجع على المدين
 لانه متى قبض بعض الدين ولو اراد القابض ان يختص بما قبضه ولا يرجع عليه شريكه
 فالجواب فيه ان نصيبه الغريم قدر دينه وهو يرد عنه **ولو استوفى احدهما نصف نصيبه**
شركه الاخر فيه اي لا يلزم قسمة الدين قبل القبض **ثم يرجع بالباقي** اي باق الدين على الغريم
 لاستوفاءهما في الانتفاء ولو سلم احدهما المقبوض للقابض وبايع الغريم ثم توي نصيبه بان ما
 الغريم مفلسا يرجع على القابض بنصف ما قبض لان تسليمه مقيد بشرط سلامة الباقي له فاذا
 لم يسلم رجع عليه كماله كماله لكن ليس له ان يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها
 سقط بالتسليم بل يعود الي ذمته عتقها **ولو اشترى بنصيبه سلعة ضمنه الشريك الاخر ربع**
الدين ان شاك القسمة لانه اتلف من نصيبه ذلك المقدار وان شاك المدين انما لم يحلوه
 المشتري مشاركة التوب كما جعلوه كذا في التوب للمصالح عليه لان الشراء مبادلة من كل وجه وليس
 باستيفاء لعين الحق والصلح استيفاء لعين الحق من وجه وهذا قالوا اذا صالح من الدين
 على عبد وصاحبه مقربا بالدين ثم تصادقا ان لا دين يبطل الصلح ولو كان مكانه شرا لا يبطل
 كذا في الكفاية فان قلت لزم من هذا قسمة الدين قبل القبض فكيف جاز قلت لكونه في ضمن صحة
 الشرائع من شيء يصح ضمنا ولا يصح قصد اولدالم بخبر والمشتري في دفع ربع الدين كما خيري
 والمصالح فيما سبق لان الشراء مبني على الحماكة والمضايقة لا على المساهلة كما لصلح فلا يفسر المشتري
 بالزام دفع ربع الدين **ولو اخرج احدهما اي احد الشريكين في دين على المدين توبا فلزم ضمنا**
فقفا بقيمة التوب وحقيقته من الدين **منع** ابو يوسف **شريكه من الرجوع** على المحرق **بمحصة**
 وهو ربع الدين لانه لم يصل الى المحرق هذا الفعل مال فلم يكن قابضا فلا يرجع عليه كما اذا خشي
 عليه جناية موجبة لارث فصار قضا **وخالقه** اي قال محمد يرجع لانه ملك العين بلا خلاف
 فصار كقبض الدين فبعد اعلم ان الخلاف فيما اذا اخرج التوب في يد المدين اذ لو غصب منه
 ثم اخرجته يرجع عليه اتفاقا لان الفهم حصل بالقبض وقيد بالاحراق اذ لو زوج احدهما

نصيبه

بنصيبه امراة بان كان له دين عليها لا يرجع بشريكه في ظاهر الرواية اتفاقا لانه الاتفاق نصار
 كما لو ابرأ او صالح به عن جناية عمد لانه لا ملك بمقابلته شيئا يمكنه المشاركة فيه هذا اذا اضاف
 عقد النكاح اليه اما اذا سمي دراهم مطلقة فوقع المقاصة بنصيبه ورجع عليه شريكه اتفاقا لانها
 لم تملكه وانما ملكت غيره فالثقة قضا كما في التبيين **ولو صالح احد الشريكين في دين من نصيبه**
على راس المال بجيز اي ابو يوسف الصلح **ومنعه** اي قال الامور مطلقا فيوقف على اجازة
 صاحبه فان اجازته نفذ عليها ويكون المقبوض منهما وكذا ما بقي من السلم وان رده يبطل او بقي
 السلم كما كان قيد براس لانه لو صالحه على عين لما فيه من الاستبدال من المسلم فيه اقول ان
 كان قوله في طوف النبي من قوله كما هو الظاهر كان ينبغي ان لا يردف وان كان عندها ان الصلح
 جاز ان اجاز صاحبه وهو الحق كان ينبغي ان يبين قولها وقول ومنعه ان لم يحضر صاحبه
 اعلم ان هذه المسئلة مرت في باب السلم وسبب تكرارها انه لا داهية في بيع المنظومة كشيء
 كتاب البيع ولما راي في صلح القدوري ودخل عن ذكره لطول العهد ذكره هنا لانه يفتقر
 في حاله حقه فيجب ان ينفذ كما لو اشترى شيئا منهما ثم اقال احدهما نصيبه فيصير شريكه
 بالخيار ان يشاركه في قبض ويكون الدين بينهما وان شاك رجع الى المسلم اليه واما ان هذا
 تصرف في ابطال العقد وهو انما انعقد لهما فلا ينفذ احدهما باطلا لان كلاهما كسطر
 العلة فلا يرفع العقد لرفعهما بخلاف الاقالة لان العين اصل الوجود عقد البيع حتى يجوز
 الابطال لوجودها فيكون اصله رفعه فكون الاقالة تصرفا في حكم العقد لا يطلاله **ولو صالح**
الورثة احدهم فاخرجوه من التركة وهي عقار او عروض مال جاز قليلا كان ذلك المال
او كثيرا لانه في معنى البيع ويجوز بيع العقار والعروض بالليل والكثير قبل لو كان الاعيان محمولة
 لا يصلح الصلح لانه بيع ويجوز بيع المحمول غير صحيح لكن المصحح انه صحيح لان الجملة فيه غير مفصلة الى
 المنازع عقد نهائى يد بغيره الورثة فلا يحتاج فيه الى التسليم كمن اقرانه غصب من فلان شيئا فباعه
 المفزله من المفزح جاز وان لم يعرفا قدره حتى لو كان الاعيان كلها او بعضها في يد المصالح لا يجوز
 حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة الى التسليم كذا في شرح الوافية **وان كانت التركة**
قصة فصالح من نصيبه على ذهب فاعطوه ذهبا اويا لعكس بل كانت التركة ذهبا فصالح من
 قصة جاز الصلح مطلقا اي قليلا كان ما اعطوه او كثيرا لا يبيع الجفس بخلافه لكن بشرط التقاض
 في المجلس لانه صرف **وان استلمت التركة على النقود وعرضها فصالح من نصيبه على نقد او دونه** اي
 لا بد ان يكون ما اعطوه من النقود ايدا **على نصيبه من ذلك النقد** اي من النقصة او الذهب
 الكاين في التركة ليكون قد رخصه مقابلته لا يملك الزايد عليه بغيره من بقية التركة لكن لا بد من
 التقاض فيما يقابل النقدين هذا اذا تصادقا على كونه وارثا وان صالحه على تقدير الانتكاح
 يجوز كيف ما كان لا يملك ان يكون معي البيع ولو كان بدل الصلح عرضا هذه الصورة جاز مطلقا

لا يجوز اتفاقا

عليه مطلقا فيصرف اليه الكامل والقبض في المشاع ليس كاملا لانه في حين من وجه وفي حين شره
من وجه وتامة انما يحصل بالقسم خلاف المشاع فيما لا يقسم لان القبض الكامل فيه غير متصور فالكسبي
بالفاحش وفي الفصول يشترط كون الموهوب مقسوما وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب
نصف الدار شايها ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز والمعنى بعدم الجواز انه
لا يفيد الملك وان اتصل به القبض حتى لو وهب نصف دار غير مقسوم ودفع الدار اليه فباع
الموهوب له ما وهب له لا يجوز بيعه وهو بمنزلة من باع هبة لم يقبضها وفي المجرى رجل اعطى
رجلا درهمين فقال احدهما لك لم يجز استويان الوزن او اختلافهما لانه وان كانا
لك فان استويان الوزن والجودة فلم يجز لانه مشاع فمقتل القيمة وان اختلف في الوزن
والجودة جاز لان شيوعه فيما لا يحتمل القسمة وهو الدار المهم المضروبة واما المقتطعة فلا يجوز ذلك
حتى يقرر **وان وهب دقيقا في خطه ودهنا في سمس لم يجز وان استخرجها وسلمها**
اي الموهوب له لان الموهوب له محدود ومقت الملك فلم يكن محلا له فبطل هبته بخلاف
هبة المشاع حيث لو قسمه وسلمه يجوز لانه موجود ومقت الملك لكن لم يكن منسوبة فاذا زال المانع
حاز فان قيل لو كان الدهن محدودا وما في السمس لما جاز بيع الدهن بالدهن فيه معنى انه خارج
فان جدوت الدهن يضاف اليه العصور واما قبله ففيه شبهة قياسه بالسمس والشبهة كالحقيقة
في باب الزنا ولكن لا يكفي في صحة الهبة علم ان القابضة في هذا المقام ان الموهوب اذا اتصل بملك
الواهب انفصل خلقته وامكن فصله لا يجوز هبة ما لم يوجد الاتصال والتسليم كما اذا وهب
الزروع او التمردون الارض والشجر او بالعكس وان انفصل اتصال مجاورة فان كان الموهوب
مشغولا بحق الواهب لم يجز كما اذا وهب السرج على الدابة لان استعمال السرج انما يكون
للدابة فكانت الواهب عليه بدستعمله فيوجب نقصانا في القبض وان لم يكن مشغولا
حاز كما اذا وهب دابة مسرحة دون سرجها لان الدابة تستعمل بدونه ولو وهب
الدابة وعليها حمل لم يجز لانها مستعملة بالحمل ولو وهب حمل عليها ونها جاز لان حمل
غير مستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من مشاع لم يجز وان وهب ما فيها
وسلمه دونها جاز كذا في المحيط **واذا وهب اثنان دارا من واحد جاز لان الموهوب**
له قبضها جملة ولا شيوع فيه لان قبض كل واحد قبض لكل نصفها لا اشتراكا عليه **وهبة الواحد**
دارا من اثنين بان يقول وهبت لكما هذه الدار بينهما او بين فقال لهذا نصفها ولهذا
نصفها كذا في المصنف **لا يجوز** عند ابي حنيفة ولا يجوز عند هبة الواحد لان هبة الاثنين
من اثنين غير جائزة اتفاقا وفي المحيط اما الصدقة على اثنين فجاز اتفاقا على رواية
جامع الصغير لان الصدقة تنفع لله تعالى والفقير باب عنه في القبض ولا شيوع في حق الله
وغير جائز على رواية الاصل لان الصدقة قد تكون لله في ضمن ملك الفقير لا اتداء الملك

لا يجوز

١٩٩
ع ٢٠

لا يثبت في المشايخ فلم يقع لله في ضمنه اما ان هذا الملك واحد منهما فلم يحقق الشيوع كما لو
رهنا عند رجلين وله ان هذه هبة النصف من كل منهما فينصرف قبض كل منهما الى نصيبه
وهو شايع فيكون القبض ناقضا بخلاف الرهن لان حكمة الحبس الدائم وقد ثبت لكل منهما
كاملا وهذا الوقفي احدهما دينه كانت كلها رهنا عند الاخر حتى تستوفى **ولو وهب**
احدهما ثلثتها اي ثلثي داره **وللاخر الثلث** اي ثلث داره **اجازها** محمد وقال
لا يجوز وفي الخفايا انما وضع في التفصيل اذ في الاطلاق لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا لما
ووقع في التفصيل مع التفصيل اذ لو قال علي ان يكون النصف لهذا والنصف لهذا بدون
التفصيل يجوز عند ابي يوسف ومحمد والوضع في العقار اتفاقي فانه لو وهب لرجلين الف
درهم لا حدهما ستاهم ولا اقرار بجماله فاختلاف هكذا اما ابو حنيفة ومحمد فقد مر كل
منهما ههنا على اصلهما السابق من تجوز هبة الواحد من اثنين وعدم تجوزها واما ابو
يوسف فلم يجوز ههنا مع تجوز هبة الواحد من اثنين فيما سبق لان الواهب في هذه المسئلة
افرد سهم كل منهما فلم يمكن جعل السهمين هبة دفعة فصاروا هبة وفيما سبق كان يمكن الاطلاق
الهبة **واجاز محمد هبة الاب مال ابنه الصغير بشرط عوض مساو فيه** لقضية الموهوب
وقال لا يجوز قيد بالاب لان هبة مال الصغير بالعوض غير جائزة اتفاقا وقيد بشرط العوض
لان الهبة بلا عوض غير جائزة اتفاقا وقيد يكون العوض مساويا لان فيه الموهوب لو كانت
اكثر فاحشا من العوض لا يجوز اتفاقا لانه هذه الهبة بيع انتها فيملكه الاب ولما انها هبة
ابتداء وهو تبرع فلا يملكها **واذا وهب ابو اي وهب الصغير شيئا مملوكا بالعتد**
لانه في قبض الاب فينوب قبضه عن قبض الصغير ولا فرق بين ذلك بين ان يكون الموهوب
في يد الاب او في يد موعده لان يد المودع كيد المالك وان كان في يد الغاصب او المرتهن
او المستأجر لا يجوز لان كلاهما قابض لنفسه فلا يكون قبضهم قبض الاب **واجنبي** اي اذا
وهب الصغير اجنبي **قبضه ابو** لاجله وان لم يكن في عياله لان له ولاية التصرف في مال
ابنه وقبض الهبة من التصرف فيه **وقبض الولي** وهو الاب ووصيه والجد وصحبه ووصيه
ولا يجوز قبض غيرهم مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله الاب او لم يكن ولو غاب
هو لا غيبه منقطعة جاز قبض من يلوهم في الولاية اذا كان الصغير في عياله كذا في التجريد
عن اليتيم قيده لانه لو كان للصغير اب فليس لغير القبض وفي المحيط يجوز قبض الزوج لزوجته
الصغير مع وجود الاب اذا بنى لها لان الاب ليس له انتزاع الصغير من الزوج فصارت
كغيبته ولا كذا غيره اما الام فليس لها ولاية القبض مع الاب فان لم يكن له حق انتزاع الصغير
منها لان الولاية مسلوطة عنها وكذا لا يصح قبض الاجنبي مع وجود الاقارب لان القريب
ان ينتزع الصغير منه **وان كان في حرامه او محرما اجنبي جاز قبضه عنه** اي عن

التيتم سوا كان يعقل اولاً لان لكل منهما يد معتبر عليه حتى لم يصح انتراعه من يده فلاحق التفر
 النافع له فيكون قبضه له **ولو قبض الصبي ما وهب له نفسه جاز** قبضه وان كان ابو حيا
 اذا كان يعقل لانه تصرف نافع له فتقدم نظرا له **ولو وهب لابنه وبنته بامر اي ابو يوسف**
 الاب **بالقبضة** اي بقبضة الموهوب بينهما نصيبين لان تفضيل احدهما في الهبة مكره وفي
 المحيط اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين فلا بأس به لما روي ان ابا بكر فضل عائشة
 على غيرها من اولاده في الهبة حاله الصمد وفي الحقايق وضع المسئلة في الهبة لان التفضيل في
 المحبة لا يكون اتفاقا **كالميراث** اي قال محمد يحول اثلاثا للثبوت الثلث والابن الثلثان اثناعا
 لقسمته الشرع بعد موته **فصل في الرجوع في الهبة ويكره الرجوع فيها** لقوله عليه السلام العا
 في هبته كالحب يعود في قبضه ونحوه الطلب بوصف بالقبض لا بالحرمة **ويجوز اي الرجوع فيها**
لهبه الاجنبي ولا يوجد فيه شيء من موانع الرجوع **بما فيها اي الواهب والموهوب** له
 على الرجوع **او حكم الحاكم** لان العقد بعد تمامه لا ينسخ الا بنفسه من له ولاية النسخ وهو
 القاضي او المتعاقدان ولو استرد الواهب بدون احدهما يكون غاصبا وقال الشافعي
 لا يجوز الرجوع الا للاب لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الوالد فيما له له
 ولنا قوله عليه السلام الواهب احق بهبته مما لم يهب منها اي ما لم يعرض عنها وتاويل ما رواه
 ان الواهب لا يستبد بالرجوع من غير تراضي ولا حكم حاكم الا الوالد فان له ان ياحد من ابنة
 عند الحاجة من غير رضاه ولا قضاء كسائر اموال ابنة اقول لو اردت المص قول الشافعي بقبوله
 لا الولد فقط فيما يهبه لولد اكان اولى لان قوله غير منهم من قولنا **فان هلك** اي العين
 في يد الموهوب له **بعد الحكم** اي حكم القاضي بالرجوع **لم يقض** لانها صارت امانة في يده بعد
 القضاء فلا يقضها الا بالتعدي **ومتنع الرجوع اي** لا يجوز بالمحرم **والزوجية** لان الرجوع يرد
 الى القطع اذ اديها المحرمية مع الرجم لانها لو كانت بدونه كالرضاع وغيره لا يمنع الرجوع لان الرجوع
 معها يودي الى الفسخ الداعي الى الفرقة والمعتسر في حالة الهبة حتى لو وهبت زوجته
 له لا ترجع اذا كانت مبانة ولو وهبت له ثم تزوجها ترجع **والمعاوضة** لان الواهب لما اخذ
 العوض ظهر ان مراده من هبته ذلك فلزم العقد به لكن شرط فيه ان يقول دافع العوض خذ
 هذا بدل من هبتك كما ينبغي وشرط ايضا ان لا يكون العوض بعض الموهوب حتى لو عوضه
 بعض الموهوب عن البعض الباء لا سقط به الرجوع خلافا لزم له انه ملكه بالتبضع فصار كسائر
 املاكه ولنا ان حق الرجوع كان ثابتا له في الكل فيصول بعضه اليه انسخ الهبة فقدم فلا
 يسقط حقه في الباقي **وخروجها عن ملك الموهوب له** يبيع او هبته او غيرها لان تفرقه في
 كان بتسليم من الواهب فلا يملك ابطاله وكذا يمنع تدميره عن الرجوع لان المدبر لا يقبل الاثقال
 من ملك الى ملك وفي المحيط لو باع الموهوب له الموهوب من آخر فرده المشتري يعيب ليس

للوأهب ان يرجع ولو وهبه من آخر ثم رجع فللاول ان يرجع والفرق ان النسخ في الشرا
 لم يكن حق المشتري باعتبار مقتضى العقد وانما ثبت له لغوات سلامة المبيع فلم يظهر حكمه
 في حق الثالث وهو الواهب وفي الهبة كان حقا للموهوب له الاول معتقني عقده فظهر النسخ
 في حق الكل **وموت احد المتعاقدين** اما بموت الموهوب له فلان الموهوب خرج عن
 ملكه منتقلا الى ورثته واما بموت الواهب فلا يمنع الرجوع منه ووارثه ليس بواهب
 فلا يرجع **وحدوث زيادة متصلة** اراد بها الزيادة في نفس الموهوب بشي بوجوب زيادة
 في القيمة كالسمن والكمال والاسلام والعلم وغيرها حتى لو زاد من حيث السعر فقط فله الرجوع
 ولو زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا وهب امه فثبت وكبرت فلا يرجع لانه زاد
 من وجه وانقص من وجه وحين زاد سقط الرجوع فلا يعود بعد ذلك من الكفاية وانما لم
 يصح الرجوع مع الزيادة لانها ليست بموهوبة حتى تسترد ولا بد منها التقدير انقصا لها عن
 الموهوب ولو منع القاضي الرجوع لثبوت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حق الرجوع كذا
 في المحيط وذكر في المشتقا لو نقل الموهوب له من مكان الى مكان بالكل حتى ازدادت قيمته
 يرجع عند أبي يوسف لان الزيادة لم تحصل في العين ولا رجع عند مالك لان الرجوع ابطال حتى الموهوب
 له في الكرا تيد بالمتصلة اذ لو كانت الزيادة منفصلة كالولد والارث والعرق فانه يرجع في الأصل
 دون الزيادة لان الرجوع فيه لا يبطل ملك الموهوب له في الزيادة بخلاف زوائد المبيع حيث
 يمنع الرد بالعيب لان العيب معاوضة فلوردا الاصل بدون الزيادة يودي الى الربو **الانقضاء**
 بالجرع طيف على زيادة اي لا تمتنع الرجوع بحدوث نقصان في الموهوب سوا كان في ذاته او في
 قيمته لان الجارية الموهوبة اذا ولدت وانقصت بالولادة لم يرجع فيها حتى يستغنى ولدها
 ولو وهب خلقه فركب فيها فضا ان امكن نزعها بلا ضرر يرجع والا فلا كذا في المشتقا **ولو وهب**
لحد اخيه او لغيره غير من كل ذي رحم محرمة او لغيره زوجته **فله الرجوع** عند أبي
 حنيفة وقال لا يرجع له لان حكم بالهبة وهو الملك ثبت لاختيه وانه ان الهبة واقعة للحد
 ولهذا اعتبر قبضه والملك ثابت له او لا ثم ينتقل الى مولاة حتى لو كان العبد مديونا لا
 ينتقل ولا محرمية بين الواهب والعبد كما لو وهب لاختيه وهو عبد لاجنبي يرجع وهذا
 وفاقته ووجهها ان عقد الهبة وان وقع بالاصله للاخ لكن حكمه رتب لغرمه والنسخ عن الرجوع
 كان لصلا الرحم وهي لم يحصل هنا لعدم انتفاع المحرم به فثبت الرجوع ولو كان العبد مديونا
 ذار حرم محرمة من الواهب فليس له الرجوع اتفاقا وان كان كلاهما اجنبيين من الواهب فله
 الرجوع اتفاقا من الحقايق **او المكاتب** يعني لو وهب لمكاتب اجنبي **فجر** فرد الى الرق
يجوز اي ابو يوسف الرجوع **كما لو اعنت** لان الهبة وقوت للمكاتب من وجهه ومولاة من وجهه
 فلو اعنت المكاتب صار ملكا له من كل وجه وجان الرجوع بالاتفاق فلذا اذا اعجز وصار ملكا

اي ملكا له من كل وجه وجاز الرجوع بالاتفاق فكذا اذا عجز فصار ملكا لمولاه من كل وجه **حالته**
اي قال محمد لا يرجع لان الهبة وقعت للمكاتب حقيقة ولهذا كان القول والقبض اليه و
الملك له ابتداء بالتعجز انتقل الي مولاه فصار كاستقاله الى اجني قيد بالعجز لانه مادام مكاتب
او ادي فعتق له الرجوع اتفاقا من الحقايق وقيدنا المكاتب بكونه لا اجني لانه لو كان ادي ثم
محرم منه لم يرجع اتفاقا وان كان المحبط **وايضا في القيمة للزيادة** اي اذا اشترع الرجوع
في الوهب بزيادة متصلة او بنحوها لا يرجع في قيمته عندنا وقال مالك يرجع لان حق الرجوع
كان ثابتا له صورة وما ليه فاذا اشترع استراذه صورة لا يمنع ما ليه فيرجع كملك الغصب ولنا
ان حق الرجوع متعلق بعين الوهب لا يتغير بخلاف الغصب لان وجوب رد المصوب كان
ثابتا في صورته وما ليه لكون اخذه بعين فاذ عجز عن رد صورته رد قيمته **وجعلنا القول**
لواهب المنكر للوهاب له في دعواها اي في دعوي الوهب له لان الوهب
زاد في يده زيادة متصلة وانكر الواهب عيها وقال رد القول للوهاب له لان الواهب
يدعي حق الرجوع والوهاب له ينكر فيكون القول له ولنا ان الوهب له يدعي بطلان حق
الرجوع والواهب ينكر فيكون القول له **ولو قال خذ هذا ابدا عن هبتك اوب**
مقابلتها او عوضها او نحو ذلك مما يفيد معناه او عوضه عنها اجني متبرعا بان قال
خذ هذا ابدا عن هبتك **فقبض** العوض في الصور المذكورة **فلا يرجع** للواهب في هبته لان
عوضه وهو المكافاة حصل له ولا يرجع للوهاب له ايضا في عوضه وان كان كثيرا او من
خلاف حبسه لان مقصوده وهو تملك ملكه في الهبة حصل له قيد بتمتع به انه بدل او عوض لان ما
اخذه الواهب اذا لم يكن مشروطا في الهبة لا يكون عوضا في الحقيقة ولهذا لا يثبت فيه التثنية
واجاز التعويض باقل من الوهب من جنسه في الروايات ولو كان معاوضة لما جاز ذلك فلا
بد من بيان الوهب له ان ما اعطاه عوض حي لولم يبينه كان هبة مبتدأة فصح لكل منهما
ان يرجع في هبته ولو قال وهبتك بكذا فهو بيع اتفاقا من الحقايق وقيد بالقبض لان التعويض
تملك مبتدأ فشرط فيه ما شرط في الهبة من القبض والافراز وفي المحبط لا يرجع الموصون الا جني
على الوهب له وان كان تعويضا بامر لان الامر عا هو يرجع بنفسه لا يوجب الضمان الا
اذا قال عوض عني على اني ضامن **ولو استحق نصف الهبة** اي الوهب **رجع الوهب**
له **بنصف العوض** وان كان قابلا بقيمة ان كان هالكا لان مقصوده من التعويض ان يصير
الوهب ملكا هو كذا فاذا لم يسلم له رجح بالعوض **او كل العوض** اي لو استحق كل العوض
رجع في الهبة اي في الوهب ان كان قابلا لان المانع عن الرجوع قد زال ولم يرجع بقيمة ان
كان هالكا لان مقصوده من الهبة التودد وقد حصل **ونصفه** اي لو استحق نصف العوض **منعنا**
من الرجوع الا ان يرد الباقي اي باقي العوض فيرجع للوهاب وقال زفر رجوع في

عجز

الوهاب

٢٣٨

الوهاب بقدر المستحق قياسا على رجوعه في العوض اذا استحق نصف الوهب ولنا ان
بعض العوض اذا استحق يكون باقية عينا عن كل الوهب لان ثبوت اصل الملك للوهاب
له مستغنى عن العوض فيصير كل جزء من العوض مقابلا لجميع الهبة فلا يرجع ولكن ثبت الواهب
الخيار لانه ما ربحني بسقوط حقه في الرجوع الا بسلامة كل العوض له وفي الاسرار هذا اذا لم يكن
العوض مشروطا في العقد وان كان وقد استحق بعض العوض فانه يرجع بقدر ما استحق وفي
الحقايق انما وضع في استحقاق النصف لانه لو استحق كله يرجع كل الهبة اتفاقا **واذا تلف الوهب**
لاستحق يعني اذ هلك الوهب في يد الوهب له ثم ظهر مستحق **وضمن الوهب له**
قيمة المستحق لهلاكه عنده **لم يرجع على الواهب** ما ضمنه لان الهبة عقد تبرع فلا يشترط فيه
السلامة **واذا شرط العوض** بان قال وهبتك لعوضي كذا **اعتبرنا حكم الهبة قبل القبض**
فشرط الثنا بعض العوضين وبطل بالشروع **والبيع بعد** اي اعتبرنا حكم البيع بعد القبض فرد
بالعيب وخيار الروية وبوخد بالشفعة **لا البيع مطلقا** اي قال زفر له حكم البيع قبل القبض
وبعد لان التملك نقوض في معنى البيع والمعتبر في العقود هو المعنى ولنا انه اشتمل على جهتين
فجمع بينهما ما يمكن عملا بالاشبهين فيكون ابتداءه معتبرا لمعنى الهبة وانتهاه معتبرا بمعناه **ولو**
ضمي بالوهاب او نذر الصدقة به يعني من وهب شاه لرجل فقبضه ثم ضمي لها او قال لله
على ان تصدق هذه الشاة فاراد الواهب الرجوع **سقط** اي ابو يوسف الرجوع لانها
خرجت من ملكه الى الله بتعيينها للزينة فصار كما لو تصدق لها وسلمها وقال لا يستفاد الرجوع
لانها لم تخرج عن ملكه بالتعيين فيصح رجوعه كما في المصاب الوهب اذا وجبت فيه الزكاة
بخلاف ما لو سلمها لغير وجهها عن ملكه فان دمج الواهب لاصحاب على الوهب له لان الاستحقاق بمنزلة
الهبة لان كل ما تصاب الزكاة بخلاف ما لو نذر تصدق بدينه فخرج بدينه موهوبه بدله فاذا رجع الوهب
فغلب الوهب له لان الاستحقاق بمنزلة الهلاك قيمتها منقوطة لانه بالنذر الزم عليه تصدق ثم
فانزع وهذا المحل مشغول بحق الواهب فلم يوجب الوفا بالمندور كذا في المحيط فقد بالتخييه
اذ لو دمج من غير تخييه يعني حق الرجوع اتفاقا واذا صح الرجوع في التخييه جازت الاصلية عن
الوهاب له لان رجوع الواهب فيها بمنزلة هبة الوهب له الشاة الذي يوجه من الواهب
من الحقايق **ولو وهب عبده المدين من دين** فقضيه **سقط** الدين عن العبد
لاستناع ان يثبت للمولي على عبده دين ثم **رجع فيه** اي الواهب في العبد **عبده** اي ابو يوسف
الدين لان بطلان الدين كان لعلة الملك فاذا بطل الملك بالرجوع بطل معلوله **وابطله** اي قال
محمد لا يعود الدين لان الساقط لا يعود كما قيل نجس اذا دخل عليه الما جني كنز رسال ثم عاد الى الفقه
لا يعود نجسا **ومنع محمد من الرجوع** اي من رجوع الواهب في العبد **رواية** اي رواية هشام
عنه لان سقوط الدين عن العبد صار كزيادة متصلة به فيمنع الرجوع فيه **او جارية** اي لو وهب

جارية **الاجلها مع الحب لا الاستئثار** فيدخل الحمل في هبتها لانه سيج لها ان يترده من قبل الوصف
فيكون استئثاره شرطاً فاسداً والهيبة لا تبطل بالشروط الفاسدة لانه عليه السلام اجاز العمري
وابطل شرط العمر ولو اعتق الحمل ثم وهب الام حرة ولو دبر ثم وهبها لم يحز والفرق ان الحمل
بالاعتناق خرج عن ملك الواهب فلم يتصل الوهب به ملكه والمذموم ملك الواهب وانصاه بالموهوب
منع صحة الهيبة **فصل في العمري والصدقة وبحوز العمري** وهي هبة شي مدة عمر الوهب
له او الواهب بشرط ان يعود اليه او الى ورثته اذ امانات الوهب له **المعمر** وهو يخرج الميم
من وهب له هذه الهيبة يعني يكون الوهب المعمر **في حياته ولو رثته من بعده وبطل القرض**
اي شرط العود الى الواهب لقوله عليه السلام العمري ميراث لمن وهب له **وعين** ابو يوسف
الرقبي وهو ان يقول داري لك رقبتي معناه ان مت قبلي فبي لي وان مت قبلك فبي لك
كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر ونظرهما لما جازت لان قوله داري لك هبة وتمليك في
الحال كالعمرى فيبطل استراط استردادهما **وابطلاها** لان معناه هبة ملك مضاف وتعلق
الملك بحزب جاز فيكون الادارية عندهما والموهوب له ما دون في الانتفاع بخلاف العمري فانها
تمليك في الحال والتعلق بعده لا يفسدها وعلى هذا الخلاف لو قال داري لك حبس وهي
من مسائل المتخلومة وقد اهلها المص ولولم يردف قولها لكان احسن لكونه في طرف النبي من
قوله **ولو قال جميع مالي او ما املكه فلان كان هبة** لان ملكه انما يكون ملكاً لغيره بالتمليك
وفي التوارك لو قال جميع مالي منزلي فلان وله دواب وعلمان في الرشايق ان كانوا يذهبون
بالنهار ويأتون بالليل الى ذلك المنزل يدخلون في اقراه **او ما نسب الي او يوف لي** يعني
لو قال ما هو منسوب الي او معروف بانه في يدي فهو فلان **كان اقرار** لانه لا تقوم منه التملك
وانما المفهوم منه انه ملك فلان والانه منسوب اليه فيكون **وبشرط القبض في الصدقة** لانها
تبرع لا يصح الا بالقبض او رده بصيغة الوفاق مع ان للمالك فيه خلافاً كما سمعت في اول الامس
ولا يصح في مشاع يمثل القسمة **كالهبة ولا رجوع فيها** اي في الصدقة لان المقصود منها هو
الثواب وقد حصل بعد القبض **ولا في الهبة** اي لا رجوع في الهبة **للفقير** لانه في المعنى صدقة اذ
المقصود منها الثواب **ولا الصدقة بالجراي** لا رجوع في الصدقة **على المعنى** لانه يراد به الثواب
اذ قد يكون للمالك نصاب عيال كثير والناس يتصدقون عليه لئيل الثواب **وبحوز الصدقة**
على فقير لان الفقير مصرف والاخذ واحد وهو الله كما قال الله تعالى في شأنه وياخذ الصدقات
وهي اي الصدقة مما انقسم على غنيين لا يجوز عند اي حنفية وقال لا يجوز قياساً على الصدقة على
فقيرين وله ان الصدقة على الغني هبة معني والهبة من اثنين لا يجوز عنده اعتراض في هذا المقاهر
بان هذا الكلام مناف لما سبق لان الصدقة على الغني اذا كان كالهبة له معني كان القياس ان
يجوز الرجوع فيها كما جاز في الهبة له مع انه قال فيما سبق لان رجوع في الصدقة على الغني اقول يمكن

ان يقال في الصدقة على غني حجتان من جهة لفظها بغيرهم ان غرض المصدق الثواب ومن
جهة معناها بغيرهم ان غرضه العوض اذ هو الظاهر فاعتبر الامام الاعظم هاهنا جانب
المعنى لانه هو المعتمد في العقود وفيما سبق اعتبر جانب اللفظ ولم يحوز الرجوع لكونه مذكوراً
ولم يعينوا الثلث على من نذر التصديق بماله او ملكه وقال مالك يجب عليه اخراج
الثلث لان في اعيان الكل اضراراً به والثلث هو المقدرة في الوصايا **ولا عينا** يعني ما
اوجبنا اعطاه الجميع وقال زفر يجب اعتباراً لعموم اللفظ كما في الوصية **لا يخرج في**
المال اي الناذر عند نذره بماله **جلس ما يركي** اي جالس ما يجب فيه الركوع
كالنقد بن وعروض التجارة والسوايم فيصدق بها دون غيرها لان الله تعالى اوجب
الصدقة فاعتبر اعيانها بما يجب الله خلاف الوصية لان الشرع لم يوجبها في المال وفي
المحيط لو كان له ديون على الناس لا يدخل في الصدقة لانه ليس بمالك مطلق واما الاراضي
العشرية فداخله عند ابي يوسف والاراضي الخراجية فغير داخله بالاجماع وفي الملك الكلي
يعني يخرج الناذر نذره ان يصدق بملكه جلس ما يركي وغيره لان الشرع لم يوجب
الصدقة في الملك حتى يعتبر اعيان العبدية فاعتبر عموم اللفظ **وعين** الناذر **فقد**
الشفقة لنفسه وعياله الى ان يكسب ما لانه لو تصدق الكل من اول الامر احتاج
الي السوال او الموت جوهر ضرر فاحسن فخرج مثله اي مثل قدر الشفقة لانه استهلك
من مال لزمه التصديق فصار ديناً ذمته كما لو استهلك مال الركبة بقي الركبة ديناً
عليه فلو ان كان دهقاناً عسك قوت سنة لان القوت له يتحدد في كل سنة وان كان
تاجراً عسك قوت شهر لان التجارة تنفق في بعض الاحيان فقط شهر وان كان محترفاً عسك
قوت يومه **كأن الوقف** وهو في اللغة الحسرة وفي الشرع حبس العين
على ملك الوقف والصدق بالمنفعة عند ابي حنيفة فيحوز رجوعه كالعارية وتورث عنه
وعندهما حبس العين عن التملك مع التصديق فيمنع من كون العين زائلة الى ملك الله تعالى من
وجه **الوقف جاز** روي عن ابي حنيفة انه غير جائز لان الوقف تصديق بالمنفعة وهي مودة
فتصدقها غير متصور لكن الرواية الصحيحة عنه انه جائز فان قلت اذا كان جواز انقضاء
على هذه الرواية فكيف اوردته بالجمله الامامية الدالة على خلافها قلت هذه الجملة معني نسبة
رواية فلا يدل على خلاف لان قوله **ولزومه** يدل على جواز الوقف عند فيكون قوله والوقف
جائز معني ترجيح هذه الرواية عنه **ولزومه** اي لزوم الوقف بان لا يصح للواقف رجوعه
ولا انقضاء احوالها **بالقضاء** اي بحكم الحاكم وطريقان يريد الوقف الرجوع بعد ما سلمه
الي المتولي محتاجاً لعدم اللزوم عند ابي حنيفة فاحتجنا الى القاضى فيقضي باللزوم على قولهما
فيلزم لانه قضى في محل مجتهد فيه ولو حكما رجلا فحكم بلزومه فالصحيح ان الوقف لا يلزم به **الرجوع**

نسخ

الموت اذا غلبت به اي بالموت كان قال اذ امت فقد وقت داري على كذا وهذا الوقف
انما يكون لازما بعد الموت بالاتفاق لا قبله لانه عزله الوصية بالخلع ولزوم الوصية انما يكون بعد
الموت وفي الحاشية قال الطحاوي الوقف في مرض الموت كالمعلق بما بعد الموت والصحيح انه
يمزله الوقف في الصحة فلا يلزم عنده ويلزم عندهما من الثالث لان حق الورثة تعلق بماله بخلاف
وقف الصحة الا ان يقول وقفها في حيوي وبعد ما في موبدا فيكون لازما عند يصيل لا بد
فيه كسر الوصي له بالحد مئة لزوم الوصية بعد الموت فعلى هذا لا يكون لزوم الوقف متحصرا
في الغنية من المذكورين ذكر الامام السرخسي والذي جري الرسم زمانا انهم يكتفون اقرار
الواقف بان فاضيا تقضي لزوم هذا الوقف وليس بشي لان اقراره لا يصير حجة على القاضي
الذي يريد ابطاله وفي المحيط لوقال ان ميت من مرضي هذا فقد وقت داري على كذا
لا يصح لان تعليق الوقف بالشروط جاز لما فيه من معنى تملك الغلة من الفقراء ولوقال ان
فاجعلوا هذه الدار وقفنا يصح لان هذا التعليق التوكيل بالشروط وهو جاز **وقال لا هو لازم مطلقا**
اي سواء وجد احد الفقيرين المذكورين او لا لانه قصد بالوقف استدامة الخير فوجب ان يخرج
عن ملكه ويخلص لله تعالى كما لو جعل دار مسجد اكون خالصا لله تعالى وله ان عرضه التقدي
بمنفعة ماله وذا يقتضي بقاءه على ملكه ولهذا اعترض شرط الواقف فيه وبقي تدبر بعد
نصب الغنيم وتوزيع الغلة بخلاف المسجد فانه خالص لله تعالى ولهذا لا يتفرع به في الملك **فتبرجه**
اي ابو يوسف الوقف **عن ملكه بالقول** اي بمجرد قوله وقفته من غير تسليم الي **ولي** لان الوقف
انما له الملك للتقرب لا التملك من الله حقيقة لانه عزه تصور فيصح بدون التسليم كالاتفاق
اخذوا به ترغيبا **وسرقه** اي قال محمد لا بد من التسليم الى المتولي لان تملكه من الله قصد اغتر
متحقق فانما ثبت ضمن التسليم الى العبد كالمصدقات ومشاخ بخار اخذوا بقوله وفي كتابه
التسليم الى الوقوف عليه كالتسليم الى المتولي **وحججه** اي ابو يوسف الوقف **في المشاع** لان الوقف
عنده اسقاط الملك والشروع بالمنفعة **ومنه** اي محمد وقف المشاع **فيما عتزل القسمة** لان القبض
عنده شرط وهو لا يتم مع الشيوع كاصدقة والهيئة **ولا يجوز** اي وقف المشاع اتفاقا **في المسجد**
والفقير لانه لو جاز لا يحتاج الى الهياكل بان يصلي في المسجد يوما ويكون اصطفا يوما ويترى في
المقبرة سنة ويبيش وزرع اخري وذا قبح خلاف سائر الاوقاف لان الهياكل في استقلاله غير صحيح
وحجج شرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز الواقف عند اي يوسف ان يشترط استعانة
وقفه وتوليته لنفسه للاروي انه عليه السلام كان يأكل من صدقة وقفه ولا يحمل ذلك الا بالشرط
فعلم انه مشروع الا انه لو لم يكن امنا فلفظني عزله ولو كان شرط الواقف ان لا يعزله احد لاي
يلتفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقراء ولو صار عدا لا بعد لا تشغل الولاية اليه
في المحيط **وحالفة** اي محمد ابا يوسف في الشرطين ولم يجوزهما امله في شرط المنفعة فلان في

غيره

متابع

الوقف

الوقف معنى التملك عنده والتملك من نفسه غير متحقق فلا يجوز واما شرط الولاية فلان
التسليم عنده شرط واشترط الولاية لنفسه بنا فيه ذكر محمد في السير الكبير لولاية الواقف
والولاية للقيم وكلام المتن مشعر بان خلاف انه اذا شرط الولاية لنفسه وكلام المحيط والهداية
والتمه وفيها يوضح بان خلاف انه اذا شرط الولاية لنفسه وسلم فلا يكون اشترطا لولاية نفسه
منافيا للتسليم **وحججه** ابو يوسف الوقف **من غير ذكر التابيد ويكون للفقراء ان لم يصح**
وقال لا يجوز قيد بالذكر لان نفس التابيد شرط اتفاقا وقيد بالفقراء لان الغني ليس بحرف
لوقف حتى لو صرح بالوقف على الاغنيا وحدهم لا يجوز ولو وقف على طائفة من الاغنيا لم يجز
على الفقراء يجوز معتبر بشرطه فيكون صلة للاغنيا كذا في المحيط لانه ان الواقف ازالة الملك
الي الله وذا يقتضي التابيد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق واما ان الواقف تصدق بالمنفعة
وذا عتزل ان يكون موقفا فلا بد من التخصيص اعلم ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقا او على شخص
بعبئيه ولم يذكر معه اسم الله تعالى او لفظ الصدقة حتى لو قال هذه موقوفه لله او قال
هذه صدقة موقوفة على فلان جاز الواقف اتفاقا لان المراد من ذكر اسم الله ان يكون الفقراء
وكذا عرف من ذكر الصدقة انه اراد به الوقف على الفقراء لانه لا ان الصدقة انما يكون للفقراء
فذكر فلان يدل على انه يختص بالغلة مادام حيا فتقات بصرف الى الفقراء كذا في المحيط **ولا**
تدخله في ملك الموقوف عليه وفي احد قولي الشافعي يدخل الموقوف في ملك الموقوف عليه
لان كان معينا لكن ليس له ان يبيعه اذ لو لم يكن كذلك لكان مسيئا لان ملك الواقف زال عنه
وذا لا يجوز ولنا ان الوقف ليس بملك ولا هذا الموقوف الموقوف عليه ان يبيعه كسائر املاكه فلا يدخل
في ملكه وما ذكره منقول من العبد المشرك لخدمة الكعبة وقايد هذا الخلاف تظهر فيما اذا كان
الموقوف عبدا او تعطل عن الكسب فمنقطة على الموقوف عليه عند الشافعي وفي بيت المال
عندنا **ونزيل** ابو يوسف **ملكه عن المسجد** يعني عما بناه على فيه كونه مسجدا **بقوله** جعلته
مسجدا لان الوقف مثله اسقاط الملك **وبشرط في زوال الملك عنه افراز** اي تميز عن ملكه
لان المسجد جعل لله ولهذا لم يشترط ابو حنيفة فيه القضا والاذا فالي ما بعد الموت ولا يكون
خالصا لله تعالى الا بالافراز **ومطلو** **وامد** **وجماعة فيه** **بأذنه** يعني بشرط ايضا في
مسجد ان يصلي واحد فيه بعد اذنه الناس بالصلوة فيه لان صلوة كلهم فيه متعذر فتاب الو
مناب الكل وفي رواية عن ما الشرط هو الصلوة بجماعة جهرا باذان واقامة حتى لو صلوا سرا
بلا اذان واقامة لا يصير مسجدا ولو جعل له اماما وموذن وصور رجل واحد فصلي فيه باذان
واقامة صار مسجدا اتفاقا لان الصلوة على هذا الوجه كجماعة الا يرى ان التوذن لو صلى
في المسجد على هذه الهيئة ليس بحي بده ان يصلي بالجماعة في ذلك المسجد على تلك الهيئة وهذه
الرواية هي الصحيحة لان المساجد انما جني لا قامة الصلوة بالجماعة اعلم ان هذا الشرط فيما اذا

نعم واما الخلاف فيما اذا
لم يشترط لنفسه وعلم
ان يقال رضى الله تعالى
وقد وسرط الولاية لنفسه
اي

ومعبر

لم يسلمه الى قيم حتى لو سلمه فالاصح ان قبضه بنوب عن قبض الناس وبصره مسجد ابلا ان
يصل فيه كذا في المحيط **وانزال الطريق شرط** يعني اذا جعل وسط دار مسجد فاذا
الناس بالصلوة فيه لا يكون مسجد اعند ابي حنيفة الا بان يميز طريقه لان ملكه مختلط بجوانبه
فاذا لم يميز عن حق العبد لا يكون خالصا لله تعالى ولهذا الوجه ارضه مسجد انما استحق
منها جز شابع يعود الباقي الى ملكه وقال بصير مسجد ابدون الاقرار لان الاستغناء به انما يملك
بالطريق فلما رضى بكونه مسجد ادخل فيه طريقه بالضرورة كما يدخل في الاحارة بلا ذكر **وآخر**
ما حوله اي ما حول المسجد لهلاك اهله **واستغنى عنه لا يجده ملكا** اي قال ابو يوسف
لا يكون المسجد ملكا لبانيه او لورثته لان ملكه سقط عنه فلا يعود الا يري ان الكعبة في
دمان الفتح خرب ما حولها العبد الاضنام ولم يرجع الى ورثة الباني **وخالفه** محمد لان ما
هو المقصود منه وهو الصلوة انقطع فخرج عن ان يكون مسجد اكل الجمر اذا بعث الهدي ثم زال
الا حصار وادرك الحج بفعل ما يشاء قبل الخلف فيما اذا لم يطعم ان يعود اليه اهله واما
اذا اطعم فلا يكون ملكا اتفاقا كذا في المحيط حكى ان محمد بن عمر بن كعب قال هذا مسجد ابي يوسف
ومرا ابو يوسف على اصطبل فقال هذا مسجد محمد وفي الكفاية هذه الحكاية من وضع
الجملة وليس من شأنه الطعن قيد بحول المسجد لان الموقوف لو كان حيا او متفلا
فهلك اهله لا يرد الى الورثة اتفاقا بل يحمل الى جملة قريبه منها لان نقله ممكن ليقع النكاح
به والمسجد ليس كذلك **واللزوم** اي لزوم الوقف في **الرباط** وهو ما بيني لسكنى ابناء السبل
والخان وهو المبني للتجارة كذا قاله الجوهرى **والسقاية** وهو الموضع الذي يسقى منه
والمقبر بالحكم اي يحكم القاضي عند ابي حنيفة كما مر بانه **ويجعل بالقول** اي قال ابو
يوسف يلزم الوقف في الاشياء المذكورة بقوله وقفتها لما مر من ان التسليم عنده ليس بشرط
لا باستعمالها فيما وضعت له اي قال محمد اذا سكن في الخان والرباط وكسرت من السقاية
وذف في المقبر يكون وقفا لازما لان قبض الكل متعذر فاقبض الواحد مقام الكل
ويستوي فيه الغني والفقير لان في العرف يكون عامة والمعروف كالمشروط وكذا الوقف
دان بسكنى طلبة العلم واما لو وقف ارضا بصرف غلتها الى طلبة العلم لانصرف الى الغني
منهم لان في ملكك الغلة يراد به الفقرا عادة بخلاف ما لو اوصى بثلث ما له لطلبة العلم
وهم يحصون يستوي فيه الغني والفقير لان المراد من الوصية الصلوة وهي تحقق للغني ايضا
وان كانوا لا يحصون بصرف الى ذوي الحاجة منهم كذا في المحيط اقول المفهوم من المتن ان
اللزوم في وقفية الاشياء المذكورة ثبت بالاستعمال عند محمد ولا يكفي فيه التسليم الى المتولي كما
كلمة ساير الاوقاف وهو محتار شمس الامعة السرخسي فعلى هذا التوقا وشروطه اللزوم
استعمال الرباط والخان والسقاية والمقبر فيما وضعت له لكان اقصر واسلم من التملك

ل

لان قولها كان معلوما مسبقا واما قول المصنف شرحه في هذا المقام ولو سلمها الى المتولي
حاز لان فعل بنوب من باب الموقوف عليه فمشرى بان تسلم هذه الاشياء الى المتولي كاف
في اللزوم فيبينها مخالفة **ولا يجوز وقف كل عين محببة مملوكة قابلة للتقليل** **بأنه**
يعني العين الموصوفة بالصفات المذكورة لا يجوز وقفها كلها عندنا بل انما يجوز اذ كانت عقارا
عند ابي حنيفة لان وقف الثقول لا يتابد ولا يذم من التاب فيه وكجوز بعض المتقولات
ايضا عندهما وقال الشافعي يجوز وقف كل عين موصوفة بالصفات المذكورة لان المقصود من
الوقف الاستغناء وكل ما يمكن ان ينفع به يجوز وقفه عرف من الفيد الاول ان وقف ملك
الذمة لا يجوز وكذا وقف المنافع ومن الثاني ان وقف المجهول لا يجوز ومن الثالث ان
وقف غير المملوك ومن الرابع ان وقف ام الولد لا يجوز ومن الخامس ان وقف ما لا ينفع
به لا يجوز ومن السادس ان وقف الطعام والدرهم لا يجوز لانه لا يبقى عند الاستغناء
بها ولا خلاف لانه هذه القيد الرابع فبعدنا الوقف لا ينقل الى ملك الموقوف
عليه فلا يشترط كونه قابلا للنقل وعندنا ينقل بشرط كونه قابلا له اقول لوقا ولا يجعله
ملك الموقوف لكان اولى واي حاجة الى ايراد هذه القيد المتفق عليها بل لا حاجة
الى ايراد هذه المسئلة وعن زرارة ان وقف الطعام والدرهم جائز بان يباع الطعام
فيدفع منه مضاربة وكذا يدفع الدرهم ويصرف ما ربح على الوجه الذي وقف عليه **فجوز**
وقف العقار اتفاقا لانه متابد **وقف المتقول باطل** عند ابي حنيفة لعدم تحقق
التاب فيه **وقال لا يجوز ما كان تبعا كالات الخرب والبقر وعبد الاكن** بالفتا
جميع الاكر وهو الزارع **مع الضيعة** وهي المزرعة كما جاز بيع الشرب تبعا للارض بقيد التبعية
لانه لو وقف ارضا بجميع ما فيها وفيها ثمرة قائمه وقت الوقف لا يدخل في الوقف لانه
لم يست من انواع العقار ولكن يلزم التصرف لها على الفقرا على معنى النذر كذا في **وم**
المحيط واجاز اي محمد وقف **ما تبارف وقفه كالمصاحف والكف والناس والقدر**
بفتح القاف وهو ما نحت به الشجر **والقدر** جمع قدر **والخزانة** بكسر الجيم وقيل
بفتحها هو السرير كحل الميت وكذا اشياؤها **والكرام** وهو الخيل في حكم الابل **والسلاح** وكذا
الذرع انما احل مع ان القياس ان لا يجوز لاتعدام التابيد والتبعية هذه الاشياء لوجود
تخامل الناس في وقفها والقياس قد يترك بالتعامل كاستصناع اقول نعم من المتن ان
وقف الكرام والسلاح غير جائز عند ابي يوسف والمذكورة الهداية ان وقف الكرام
والسلاح والذرع جائز عند ابي يوسف لورود الاثر في هذه الثلاثة وهو ما روي ان
عمر رضي الله عنه شكى من خالد بن الوليد حين منع منه الزكوة فقال عليه السلام لا تظلموا خالدا
فانه حبس اكرامه واعتد في سبيل الله وبروي دروعه الاعتدالات الحرب والقياس انما

منزك بالنصر والنصر ورد في هذه التلثة فبقى فيها وراه على القياس **وبقي به** اي يقول
محمد **ولا يجوز تملكه** اي تملكك الموقوف لغير الموقوف عليه قيدناه ليكون اتفاقا لان
الوقف ازالة الملك لا آلي مالك الاعتناق **ويجوز** اي يوسف **القسمه في المشاع** يعني اذا
اذا كان الوقف مشاعا وطلب الشريك القسمه يصح مقاسمته عند اي يوسف خلافا لما
ظهر ان في القسمه معنى البيع والتملك في غير المثليات وهو في الوقف ممنوع وله ان القسمه
تميز واقرار غاية ماء الامران الغالب في غير المكمل والموزون معنى المبادله الا انه
جعل في قسمه الوقف مجبي الاقرار غالبا نظرا للوقف فلم يجعلها في معنى البيع والتملك
ويبدل بغيره اي بغيره الوقف **مطلقا** اي سوا شرط ذلك الوقف او لم يشترطه لان
مقصودا الوقف الانتفاع به وقفه على التاميد وهو انما يحصل بتنايه فجعل الوقف شارطا
دلاله ولو كان شرط الوقف لا يزيد على ما شرطه **فان وقف دارا على سكنى** **والله اعلم**
سالكها لا تنقاعه **فان امتنع** اي الولد عن عمارتها **واقتصر** ولم يقدر عليها **اجر**
الحاكم وعمرها باجرتها **ثم ردها اليه** اي الولد لكون حق الوقف والوقوف عليه مرعا
قيد بالحكم لان زله السكنى لا ولاية له على اجارتها **وبصرف ما يهدم من الوقف في**
عمارة فان استغنى اي ان لم يكن للوقف حاجة الي صرف ما يهدم اليه **حاجس الحاجة**
اي لحفظ ذلك المهدم الي وقت الحاجة فيصرف اليه **فان تخلف اعادة الخبز** يعني صرف
عين المهدم الى موضع الوقف **بيع في الممان** اي يبيعه الحاكم ويصرف ثمنه في المنة
صرفا للبدل مقام المبدل **ولا ينقسم** ذلك الثمن **بين مستحقه** اي الذين استحقوا الوقف
لان حقهم في المنفعة دون العين اذا عين ملك الوقف او حق الله ولا يصرف اليهم مالم
حقا لهم **فصل** في اجارة الوقف واشائه **بيع شرط الوقف في اجارته** مثلا اذا شرط
الوقف ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة يراعى شرطه لانه انما اخرجته عن ملك نفسه بشرط
معلوم فيتقيد به **وان اهل** اي ان لم يشترط الوقف شيئا فيها **قل يطلن** اي قال
المتقدمون جلت للمولى ان يوجر من السنين ما شاء لانه منزلة لوقف **وقيل بقيد**
لسنة اي قال المتأخرون لا يجوز اجارته اكثر من سنة خوفا ان يتخذ الوقف ملكا لقلته
الغلة المستأكله **وتختار للفتوى ان يوجر الضياع** جمع ضيعة اي ضياع الوقف **لث**
سنتين لان غلة المستأجر لا تتوقف اقل من هذه المدة **وعمرها** اي يوجر غير الضياع
سنة وهو قول الامام ابي جعفر الكبير ومقصود منه رعاية جانب الوقف حتى اذا
دعت المصلحة ان يوجر اقل من سنتين وعمرها اكثر من سنة نفعل كذا لان هذا امر
يختلف باختلاف الموضع والزمان كذا في المحيط **ولا يوجر الا بالمثل** لان اجارة الوقف
بما تنقص من اجر مثله اضرارا للفقراء **ولا ينقص** اجارة الوقف اذا كان باجر مثله **ان**

بين

في الضياع

زاد

زاد **الاجر لكن في الرجة** اي رغبة الناس في استيجاره لان المعتبر هو اجر المثل
وقد العقد قيد بكثر الرغبة لان الاجرة لو زادت في نفسها الغلو سعرها عند الكل
ينقص الاجارة ويعقد ثانيا وبجوب بالعقد الاول المسمى الى حين الزيادة وبالعقد الثاني
اجر المثل الى انتهاء المدة مثلا اذا كان اجر المثل دارا اثني عشر درهما واعطى المستأجر اثني
عشر اقف خطية وكان قيمة كل فقير وقت العقد درهما واراد ان يمتد بها بعد ما سكن نصف
سنة وصار قيمته كل فقير ثلثة دراهم ينقص العقد الاول ويعقد ثانيا وبجوب بالعقد
الاول ستة اقف وبالعقد الثاني فقيران **وليس للموقوف عليه ان يوجر الوقف الا**
بأثابة اي الامن جهة ان يكون ثانيا عن الحاكم والواقف **او ولاية** بان كان قاضيا ولا
ملك الموقوف عليه الا الغلة دون غيرها قال الفقيه ابو جعفر ان كان الاجر كله للموقوف
عليه يصح **فان مات** الموقوف عليه **وقد عقد** اي والحال انه عقد اجارة الوقف بآثابة
او ولاية **لم ينسخ** وكذا القاضي اذا اجر ثم عزل قبل مضي المدة لا يطل الاجارة لان كل منهما
بمصلحة الوكيل عن الفقراء او يموت الوكيل لا ينسخ عقد الاجارة وكذا ان مات الواقف
وهو الذي اجر **ولا يجر** اي لا يعطى الوقف عارية لان عارته ابطال حق الفقراء **والر**
لان فيه تعطيل لمنفعة **وان اتلف منافعها وغصب عقار** وتعطل عن المنفعة
تختار وجوب الضمان اي ضمان اجر المثل واجب على المتلف والغاصب وبه فتنظر
للموقف **وبجوز الشهادة بالشرع** اي التسامع **لا ثباته** اي لا ثباته اصل الوقف
لانه لو لم يزد لك لادى الي استهلاك الاوقاف القديمة وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهذا
الشهادة انما قبل اذا لم يفسر الشاهد بان شهادته بالتسامع كذا في الحاشية **كتاب**
الغصب وهو في اللغة اخذ الشيء اذ لا كان او غيره وفي الشرع اخذ مال منقول بغير اذن
المالك بانه لا يدع عنه او قصرها كما اذا استخدم عبدا في يده ملكه ولو جلس على سائر غيره لا يكون
غاصبا لان يد المالك لم تزل عنه ولا قصر لان فعل المالك وهو البسط ياف **بج** **على**
الغاصب رد العين الغصوبة مادامت باقية في مكان **غصبه** قيده لان الغنمه
تختلف باختلاف الاماكن **فان هلك** الغصوب اطلق الملاك لتناول ما اذا هلك
فعل الغاصب او غيره **فمن مثله ان كان مثله** لان فيه رعاية حق المالك صورة ومعنى
والا فقيته بالنصب اي ان لم يكن له مثل ضمن قيمته رعاية لحاجب المعنى وهو المالك **يوم**
الغصب قيده لان سبب الضمان وجد فيه **فان نقص** الغصوب **ضمن النقصان**
اعتبار البعض بالكل هذا اذا كان النقصان في عين الغصوب وكان غير ربوي حتى لو كان
بتراجع السعر لا يضمن بغير رده الي مكانه (اذا كان النقصان فيما يجري فيه الربوا لا يضمنه
لانه لو ضمن مع اشتداد الاصل كان اعتبارا من الصنعة ولا قيمة لها في الاموال **وان**

فان شربها لا يفسد الا في وقت
في اصل الوقف لان القيمة له على شرط
الوقف او يفسد الا في وقت

انقطع المثل عن الاسواق وعن ايدي الناس بان كان المصوب رطباً فاقضي وآنه
فوجب عليه اقيمته **فوجوبها يوم القضا** يعني بغير قيمة التي في يوم الخصومة عند اي خيفة
لان وجوب القيمة انما ظهر لقضا القاضي فيعتبر قيمته يومئذ **لا الانتطاع** ويعتبر ابو
لوسف **يوم الغصب** لان سبب وجوب القيمة هو الغصب فيعتبر قيمته يومئذ **لا الانتطاع**
يعني عند محمد يعتبر قيمته يوم انتطاع حقه لان العجز عن اداء المثل تحقق به **واذا ادعى المصوب**
اي هلاك العين المصوبة **حسبه الحاكم حتى يعلم** انما لو كانت باقية اظهرها لان الاصل
هو البقاء فلا يعتبر قوله فيه **ثم قضى عليه بالبدل** وهو القيمة لسقوط رد العين عنه كما علم هلاكها
واذا اغيب المصوب اي جعله الغاصب او غيره غائباً حتى صار كالحال **فقضى عليه بالقيمة**
ملكه اياه اي حكم بانه صار ملكاً للغاصب حتى لو ظهر المصوب صار الغاصب احق به وقال
الشافعي لا يصير ملكاً لان الغصب عدوان محض فلا يكون سبب للملك الذي هو نعمة كما ان المدير لا
يصير مملوكاً بالغصب ولنا ان الغصب منه ملك بدل المصوب اذا فوجبه ان ملك
الغصب ذات المصوب تحقيقاً للعدل كما في سائر المبادلات والمالك بالغصب لم يثبت مقصود
بل يثبت في ضمن الضمان واما المدير فلم يكن قابلاً للانتقل فجعل البدل مقابلاً لفوات يترك
عنه فقط **وقيل قوله** اي قول الغاصب **مع مبيته في القيمة** لانه منكر ما يدعيه المالك من
زيادة قيمة المصوب **الا ان يرهن المالك انما اكثر** كما بقوله الغاصب من المقتدر ان يعمل
بالقيمة فان اقام الغاصب القيمة لا تقبل لانه سبب الريادة والبيعة على النبي لا تقبل وفي النهاية
قال بعض مشايخنا يقبل لاسقاط البعير كما قبلت من المودع اذا ادعى رد الوديعة وهذه
المسئلة مشككة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة الوديعة وهو الصحيح **فان**
ظهر المصوب وقيمتها اكثر من المصون **وقد ضمنه نكوله** اي نكوله الغاصب عن البعير **او**
يقول المالك او بيته اقامها المالك **فلا خيار** اي للمالك في نكوله لا يرضى بالمبادلة وهذا
القدر فيكون العين ملكاً للغاصب **مع مبيته خير المالك بين امضاء الضمان والاخذ** اي اخذ
العين **وردا العوض** سواء كان قيمة العين اكثر ما ضمنه او مثله او اقل لان المالك لم يبايعه
ادعاه من القيمة فجاز ان يكون قيمته مثله ما ضمنه او اقل منه عند المضمين ولا يكون كذلك عند المضمين
لان رضاء هذا القدر لم يتم **لو رهن كل منهما على هلاكه عند الآخر** اي لو اقام الغاصب
بينه على انه رد المصوب الى المالك فعلى المالك اقام المالك بينته على انه هلك عند الغاصب **يرجع**
ابو يوسف **المالك** يعني بينته لانهما شبهته للضمان **ورجع** محمد بينته **الغاصب وهذا ظاهر**
الذهب لان الضمان ثابت بنفس الغصب فلا حاجة الى اثباته لكن الغاصب يدعي ذواله
والمالك منكره فيبينة الغاصب يكون اولى **ويضمن الغاصب ما ينقص العقار من حله وسكاه**
كما اذا انقل تراباً ولم يصلح للزراعة لانه فعل بالعين او اخدم الدار بسكاه لانه اتلى وبه ضمن

او يقول الغاصب يعني اذا
كان مضموناً بقوله انما ضمنه

العقار

العقار ارتقا **قلا وضنه** اي يجر الغاصب **هلاكه** اي يهلك العقار كما اذا غلب السيل على الارض
او اخدم بنا الدار بانه ساوية وقلا لا يضمن له ان الغاصب لما ثبت لنفسه بدراً من المالك
بدل المتفعة به فصدق عليه حد الغصب فليزم ضمانه ولما ان ازال اليد عن العقار غير متصور
لانه لا ينقل وانما يتصور فيه منع المالك عنه وهذا يعرف في المالك لانه المحل فلا يجب ضمانه كما لو جعل
المالك عن مواشيه **فعلقت** **اذا اغتربت العين بنقل الغاصب حتى زال اسمها**
وعظم منافعها وهو بكسر العين وفتح الظاء المعجمة يعني عظيم **ملكه** اي المصوب **اياه** اي جعل
الغاصب ملكاً للمالك العين وقال الشافعي لا يملكه لان المالك صاحب اصل وهو العين والظاهر
صاحب وصف وهو الصفة فيرجح صاحب الاصل فلا يزول حقه منه ولنا ان الغاصب احد
في المصوب صنعة متقومة في حقه قائم فيها من كل وجه فيترجح على الاصل الذي قامت من وجه
لفوات اسم وعظم منافعها **ولا تنفع بها** اي تلك العين **حتى يودي بدليها** او تراضيها على مقدار
او ابراه المالك عنه او حكم الحاكم بالقيمة اذا المبادلة يكون حاصله هذه الاشياء وانما يجوز الانتفاع
قبلها لان في اباحة الانتفاع لها قيمتها لا يملكها فحرم الانتفاع لكن جاز للغاصب بيعها وهبتها
لا انها مملوكة له بجهة مخفون كالمقبوض بالبيع للناسد وهذا وجه الاستحسان **والقياس المحل**
وهو رواية عن ابي حنيفة وقول الحسن وزفر لان الغاصب ملكه باحداث الصفة له وهو
في نفسه مشروع وانما حرم هنا لوجوده مال الغير فاشبه الاصل بما يدب قوس الخنزير محل الانتفاع
لها والتصرف فيملو لهذا **لو وهبها او باعها جاز** **كما لو ذبح شاه فطبخها او شواها او حن**
حنطة او زرعها او خبز دقيقا او جعل الصفر ابيه عند المزمع جمع انا **او المديد سيف**
او بين على حاجة وهي خشية مخوفة محبة بوضع تحت البناء **او عصر زيتونا او عنباً او غزل**
قطناً او نسج غزلاً وهذه الاشياء تنبيلات الاعيان المصوبة المتغير بنقل الغاصب تغيرها
ظاهراً فيما عدا الساجه ولما تغيرها فلا تنبيلات كانت ثقلية والآن صارت من العقار ولهذا استحق
بالشفعة فيكون لها كامن وجه ومتغير والتغير يوجب انتطاع حق المالك وهو ملكها هذه
التصرفات عند تداخلها للشافعي وهو بمنزلة النقصان وفي الخبز انما يزول الملك عن الساجه
اذا كان يتمك اقل من قيمة البناء اما اذا كان اكثر منها لا يزول ملكه عن **ولو غصب ثياباً**
وهو ما كان من الذهب غير مضروب فاذا ضرب يكون ديناراً ولا يقال ثياباً الا الذهب وبعضهم
يقول للمضنة ايضا كذا الصالح **فصاغه ابيه او ضربه دنانير في المالك** عند ابي حنيفة
وقلا ملكها الغاصب وعليه المثل لانه احدث فيه صنعة متقومة كما سبق بانه ثياباً وله
ان اسم الذهب والفضة لم يزل عنهما وكذا لا يزول معناهما وهو التثنية لا يكون حكم الحاكم
على ان الصنعة غير متقومة في الاموال الربوية ولهذا لو غصب حلياً فليس ثم رده الى المالك لا تضمن
ولو ذبح شاه غير او قطع عضو منها فان شا المالك اخذها وضنه نقضاً لها او سلمها

الي الغلب **وضمنه قيمتها** لان في الذبح اطلاق البعض الاغراض من الشاة وهو الدرر والفيل
وابقا لبعضها وهو اللحم وذكرا الشاة اشارة الى ان هذا الحكم ما كولة اللحم واما اذا لم يكن
كذلك ضمن جميع قيمتها الا اذا قطع طرف العبد المغصوب فلما لمالك ان يأخذه مع ارثه المقتطع لان
الادبي تنفع به بعد قطع عضوه ولا كذلك الدابة الغير المأكولة **وان خرق ثوبا** فاحشا وبني
المحيط وهو ما استنكف او سلب الناس من لبيسه مع ذلك الخرق واليسير منه وفي الهداية
الصحيح ان الفاحش ما فوت به عوض العين وجسر المنفعة بان كان يصلح للقبيل قبله وبعد لا يصلح
له ويصلح للقبيل واليه اشار بقوله **فابطل عامه منافعه** وانما يفوت به بعض العين من خرق
الظاهر لان الثوب اذا فوت من اجزائه شي لا محالة **ضمنه** اي المالك الغاصب قيمته لانه استهلا
معنى ولو اخله المالك وضمن نقصانه فله ذلك لان عينه مع بعض المنافع كثر **وان كان الخرق**
يسيرا وهو ما لا فوت به شي من المنفعة بل يدخل فيه نقصان عيب مع بقا المنفعة وهو مقتو
الجودة لا غير **ضمن نقصانه** لان الغاصب ادخل فيه عيبا ما هلك الحكم في عين من الاعيان
الا في الاموال الربوية فان تضمن النقصان متقدرا فيها لانه يؤدي الى الربو فان المالك
يخسر فيها بين ان يمسك العين ولا يرجع بشي على الغاصب وبين ان يسلم العين اليه ويضمنه
مثله او قيمته والى اخراج الاموال الربوية اشار بقوله ان خرق ثوبا لان الربو لا يجري فيه
وفي الذخير هذا اذا لم يجد فيه صنعة وان جدها بان خا طه قبضا بعض قيمته لا تقطع
حق المالك عنه **فان بني الغاصب في ارض او غرس فرغها** اي الغاصب الارض للغصون
لانه شغل ملك الغنيمة او غرسه بخراذه وذا غير جائز **وسلمها الى مالكا فان نقصت**
اي الارض بسبب التفرغ **كان للمالك ان يضمن قيمة غرسه او ثباته** متوقفا اي مستحقا
للقطع ومعرفة ذلك بان يقوم الارض بلا ثباتا يقوم بنا ما مورما حبه بقلعه فيضمن للغاصب ما يملكه
من الثاوت **ويكون له** اي البناء والغرس ملك الارض وفي النهاية هذا اذا كان في ثمة البناء
اقل من ثمة الارض واما اذا كانت اكثر منها يضمن الغاصب ثمة الارض ولا يومر بقلعه كما اذا اطلع
د حاجة زيد لولع عمر وفان كان ثمة الدجاجة اكثر يضمن زيد ثمة لولع وان كانت بالعكس يضمن عمر
عمر وقيمة الدجاجة **ونضمن المسلم قيمة ما اتلف من حمري** وكذا اذا خسر يرضى **والدمي** اي
اتلف من يضمن **الدمي مثلهما** اي مثل الحمري اذا اتلف حمري واما اتلف خمر يرضى وقال الشافعي فممن
لا يضمنها قيد بالحمري لانه لو اتلف منه دمي لا يضمن اتقا وقيد بالدمي لانه لو اتلف خمر مسلم
لا يضمن اتقا قاله ان تقومها سقط في حق المسلم فكذلك في حق الدمى لانهم اتباع اشارة الاحكام والنا
ان اتروا الخمر وما لا يتقومان في حق الدمى ونحن مأمورون بتركهم وما يدبون فيكون مضمون
اذا اتلفنا الا ان المسلم يضمن الحمري بغيره لانه ممنوع عن ملكها او ملكها اهانه لها والدمي يضمن مثلهما
لكونهما من ذوات الاثقال **ولو اسلم بعد اتلافها** اي لو اسلم دمي بعد اتلاف حمري **مردمي** اي

يوسف عن الضمان **واجب** محمد الفقيه قيد باسلام المتلف لانه لو اسلم صاحب الحمري
المتلف اتقا فلا يبي يوسف ان ملكا واجبا عليه وهو ضمان مثلهما سقط عنه باسلامه ولم يوجد
منه موجب الضمان بعده فلا يجب عليه قيمته ولم ير انه لما عجز عن تسليم مثلهما وجب عليه قيمتها
كما لو اتلف المسلم خمر الدين **والقولان روايتان** عن ابي حنيفة **ولا يضمنه** اي ابو يوسف المسلم
المتلف **رق خمري** يعني رقا فيه خمر لمسلم **شقة** لا راقتها نهيها عن المنكر **وخالفه** محمد قيد بالارق
لان الضمان لا يجب في الحمري اتقا فلا يبي يوسف ان كان ما ذونا في الارافة وفلا يفسر ذلك
الا بالثقة فيكون ما ذونا فيه وللمد ان الارافة ممكنة بدون الشق فيض الرق لانه مال متقوم
والثقة على قوله اي يوسف **ولو كسر مغزفا** وهو نوع من الطنابر يتخذ اهل اليمن والمراد به
هنا ما كان آلة الهوك للمزمار والذات وعزما يعني ان كسر مغزفا **غير هو ضامن** عند
ابي حنيفة اقول المفهوم من شرح المصن ان الجرد والمجرور صفة لمغزفا كاشارة البيت لا الهو فيلزم
منه ان يكون المتلف في البيت للهو لا يكون مضمونا بالاتفاق والحال انه على الخلاف ايضا على ما
نظم من المثلون والشرح بل الوجه ان يكون الجار والمجرور متعلقا بضامن يعني يضمن فيه عن صاحبه
للهم وقال لا يضمن قيدا لمغزف يكون لمسلم لانه لو كسر مغزفا لدمي يضمن اتقا بالافاقية ما
بلغ وكذا لو كسر صليبه لانه مال متقوم لا حقه واما طبل الغزاة او الذرف الذي يباح ضربته في الغزاة
مكسره ضامن اتقا بالخاصة بل هو في النهاية لا يضمن الدنانير بالكراد اكلان ياذن الامام ولا بأس
بان يهدم البيت على من اعتاد العشق ويراق عصبي فلان يشتد والفتوى على قولها ان المتلف
معد للنسب فسقط تقويمه كالحمر وله انه اتلف ما لا تنفع به من وجه آخر سوى اليهود المحصية فيض
الي فعله فيضمن قيمته غير صالح للهوك اذا استهلك امة مغنیه **ولو ابن المغصوب** من يد العا
فرد على المالك وهو على بنا الجهور اي رده رجل من مسير سفر **فادي اجعل منه** اي
ابو يوسف المالك من الرجوع اي رجوع ما اذاه **على الغاصب وخالفه** اي قال محمد يرجع لان
سبب الجعل وجد عند الغاصب فرجع عليه كما اذا فدي المالك من جنابة وحدت عند الغاصب
ولا يبي يوسف ان الراد عمل للمالك وكان اجوعه عليه وهذا ليس بضمان والقد كان ضمانا
محضا **ويشترى به منه** اي من اشترى العبد المغصوب من الغاصب **لو اعتقه ثم اجاز**
المالك البيع فالعتق جائز عند ابي حنيفة **وابطله** اي جهدا العتق قيد بالمشتري منه لان
الغاصب لو اعتقه فضمن للمالك قيمته لم يجز عتقه اتقا ولا ان المشتري من الراهن اذا باع
او اعتق ثم اجاز المرتهن فقد البيع او العتق اتقا وقيد باعتاق المشتري لانه لو باع
من آخر ثم اجاز المالك البيع الاول لم يفسد البيع لم يفسد الثاني اتقا ولو باعه الغا
من رجل ثم اشتراه ثم اجاز المالك البيع الاول لا يفسد البيع الاول ولا الثاني لما عرف
في البيع الفاسد اذ لا يصلح المبيع الي البائع باي وجه وصل يفسخ البيع وقيد بقوله ثم اجاز

بالش
مسلم

لان المالك لو لم يجره وضمن الغاصب قيمته بعد ما اعتق المشتري منه لم يجز عتقه في رواية
عن ابي حنيفة ان الملك يوت للمشتري في صورة الاجازة من جهة المالك وفي صورة الفحان
من جهة الغاصب وملك الغاصب للغصوب ناقص لشئونه مستند او المستند ثابت من
وجه دون وجه ولهذا ملك بعد الفحان اكسابه دون اولاده وملك الناقص كفي نفوذ
البيع دون العتق كملك المكاتب لم يرد قوله عليه السلام لا يعتق الا فيما ملكه من آدم والمشتري من
الغاصب لم يملك العبد فلا سند القيد ولا في حنيفة ان بيع الفضول ينفذ ملكا موقوفا قل
اجاز المالك البيع فقد من حين العقد فجاز اعتاقه كصادق المالك **او قطع يديه** اي لو
قطع الغاصب يدي الغصوب **فالملك يضمنه** عند ابي حنيفة اي ياخذ قيمته **ان سلمه**
اليه اي ان سلم المالك المقتطوع الى الغاصب الجاني وان امسكه فلا شيء له من نقصان
وقالا بمسكه ويضمن النقصان قيد باليدين لانه لو قطع احدهما له ان يمسكه الجنة
وياخذ النقصان اتفاقا لما ان الغاصب جنى على ماله فيجوز للمالك ان يردعه اليه
ويضمن قيمته وبين ان يمسكه وياخذ منه ما يضمنه الجانيه كما اذا خرق ثوبه وملك
ضمان اليدين مساو لضمان كل اليد فاد اضمنه كل اليدين لزمه تسليم الجنة اليه لانه
يجمع البذل والمدل منه في ملك واحد بخلاف ثوبين التوب لان قيمته الضمان لا
يلتصق بغيره كقولنا في المعسر مساهلة لان نصيب القيمة عند التسليم اتفاني شهده عليه
تقرر من شرحه موافقا لما سبق وانما الخلاف في امسكه مع تضمين النقصان فلو قال فلما ملك
لا يمسكه مع تضمين النقصان لكان اولي ولما احتج الى ايراد قولهما **او دبح الغاصب**
جلده **بما له قيمه** كالتقضي والعرض **استهلكه فهو بري** عن ضمان الجلد عند ابي حنيفة
وقالا بضمن قيمته ظهرا اي قيمه جلد حيوان مذكرا غير مذبوح او معناه بضمن قيمه جلد
مذبوح وياخذ ما زاد الدباغ فيه قيد بما له قيمه لانه لو دبحه بما لا قيمة له كالتراب والشمسين
واستهلكه ضمنه اتفاقا وقيد بظهوره لان المالك لو اراد ان يتركه على الغاصب ويضمنه قيمه جلد
ليس له ذلك اتفاقا لان جلد الميتة قبل الدباغ لا قيمة له لانه لا يتك ما لا تقوم له المالك يضمن كما
لو دبح بما لا قيمة له واستهلكه غيره وله ان تقوم الجلد حصل بمال الغاصب وحقه فليمن فيه
والجلد تبع للماله في حق النجوم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغ والاصل وهو المالك غير يضمن
عليه بالاختلاف فكذلك اتبعه بخلاف المذبوح بما لا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم
مما لو استهلكه عن الغاصب لان الاصل مضمون عليه فكذلك الشئ وفي النهاية لو جعل الغاصب
يحدد باعته فردا فان كان جلد ذكبي وجب عليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان كان جلد ميتة
فلا شيء عليه لانه يبدل اسمه ومعناه بفعل الغاصب وفي التبيين ينبغي ان يكون هذا على الخلاف
ايضا لانه استهلك معنى **والسواد في الصبغ نقصان** يعني من غصب ثوبا وصبغه اسود

في رواية اخرى ان المالك لو لم يجره وضمن الغاصب قيمته بعد ما اعتق المشتري منه لم يجز عتقه في رواية عن ابي حنيفة ان الملك يوت للمشتري في صورة الاجازة من جهة المالك وفي صورة الفحان من جهة الغاصب وملك الغاصب للغصوب ناقص لشئونه مستند او المستند ثابت من وجه دون وجه ولهذا ملك بعد الفحان اكسابه دون اولاده وملك الناقص كفي نفوذ البيع دون العتق كملك المكاتب لم يرد قوله عليه السلام لا يعتق الا فيما ملكه من آدم والمشتري من الغاصب لم يملك العبد فلا سند القيد ولا في حنيفة ان بيع الفضول ينفذ ملكا موقوفا قل اجاز المالك البيع فقد من حين العقد فجاز اعتاقه كصادق المالك او قطع يديه اي لو قطع الغاصب يدي الغصوب فالملك يضمنه عند ابي حنيفة اي ياخذ قيمته ان سلمه اليه اي ان سلم المالك المقتطوع الى الغاصب الجاني وان امسكه فلا شيء له من نقصان وقالوا بمسكه ويضمن النقصان قيد باليدين لانه لو قطع احدهما له ان يمسكه الجنة وياخذ النقصان اتفاقا لما ان الغاصب جنى على ماله فيجوز للمالك ان يردعه اليه ويضمن قيمته وبين ان يمسكه وياخذ منه ما يضمنه الجانيه كما اذا خرق ثوبه وملك ضمان اليدين مساو لضمان كل اليد فاد اضمنه كل اليدين لزمه تسليم الجنة اليه لانه يجمع البذل والمدل منه في ملك واحد بخلاف ثوبين التوب لان قيمته الضمان لا يلتصق بغيره كقولنا في المعسر مساهلة لان نصيب القيمة عند التسليم اتفاني شهده عليه تقرر من شرحه موافقا لما سبق وانما الخلاف في امسكه مع تضمين النقصان فلو قال فلما ملك لا يمسكه مع تضمين النقصان لكان اولي ولما احتج الى ايراد قولهما او دبح الغاصب جلده بما له قيمه كالتقضي والعرض استهلكه فهو بري عن ضمان الجلد عند ابي حنيفة وقالوا بضمن قيمته ظهرا اي قيمه جلد حيوان مذكرا غير مذبوح او معناه بضمن قيمه جلد مذبوح وياخذ ما زاد الدباغ فيه قيد بما له قيمه لانه لو دبحه بما لا قيمة له كالتراب والشمسين واستهلكه ضمنه اتفاقا وقيد بظهوره لان المالك لو اراد ان يتركه على الغاصب ويضمنه قيمه جلد ليس له ذلك اتفاقا لان جلد الميتة قبل الدباغ لا قيمة له لانه لا يتك ما لا تقوم له المالك يضمن كما لو دبح بما لا قيمة له واستهلكه غيره وله ان تقوم الجلد حصل بمال الغاصب وحقه فليمن فيه والجلد تبع للماله في حق النجوم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغ والاصل وهو المالك غير يضمن عليه بالاختلاف فكذلك اتبعه بخلاف المذبوح بما لا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم مما لو استهلكه عن الغاصب لان الاصل مضمون عليه فكذلك الشئ وفي النهاية لو جعل الغاصب يحدد باعته فردا فان كان جلد ذكبي وجب عليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان كان جلد ميتة فلا شيء عليه لانه يبدل اسمه ومعناه بفعل الغاصب وفي التبيين ينبغي ان يكون هذا على الخلاف ايضا لانه استهلك معنى والسواد في الصبغ نقصان يعني من غصب ثوبا وصبغه اسود

احقر

ادخل فيه نقصانا عند ابي حنيفة فلما ملك ان يضمنه قيمة ثوبه ايض كما اذا خرقه وقال انه ليس
بنقصان في اخذ المالك الثوب المصبوغ ويغرم ما زاد الصبغ فيه **وقيل هو اختلاف زمان**
لا اختلاف برهان لان الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمانه ويبدون به نقصا وفي زمانها
كانوا يلبسونه ويبدو منه زيادة **ولو صبغه احمر او لث** اي خلط السويق **بمن فان شاء المالك**
اخذها وورد ما زاد الصبغ والسن فيها او صبغه بغيره **ايض** وانما عتق لان في انما
هذا الخيار رعاية الجانيين **ومثل السويق** لانه مثلي وقيل يجب الفقه في السويق ايضا
لانه تعبر بالعتق فلم يبق مثليا كذا في السويق لكن التفاديت فيه قليل فلم يخرج عن كونه مثليا **كله**
وملك اي التوب والمخروط الى الغاصب قيد بالصبغ لان التوب لو اصبغ بالغا لزم لا خيار له
التوب بل يوم دفع قيمه الصبغ الى صاحبه لانه لا يعتابه منه حتى يضمن وكذا الجواب في الت
ولو اطعم الغاصب المالك ما عصبه منه ولم يجله اي الغاصب المالك انه طعامه **غيره**
عنه اي يكون الغاصب بريعا عن الفحان عندنا وقال الشافعي لا يراعت لان هذا ليس برد
بل غزو ولا لانه لو علم لما اكله او المرير غيب في اكل مال الغير ما لا يرغب في مال نفسه ولنا
ان عين ماله وصل اليه فلا يضمنه ثانيا والغزو انما وقع من جهله بانه طعامه فلا يعتبر
وكذا الخلاف فيما اذا لبس الثوب المصوب ماله **ولا يضمنه** **او ايد المصوب** يعني ما
زاد عند الغاصب على المصوب اذا هلك لا يضمنه عندنا **مطلقا** اي سوا كان الزيادة
متصلة به كالسمن او منفصلة عنه كاولدوا التمر وغيرهما **الا بالتعدي** اي تعدي الغاصب
في تلك الزوايد بان اتلفها **او بالمنع بعد الطلب** اي منع الغاصب ما ملكها عنها بعد طلبه
اياها وقال الشافعي عليه الضمان مطلقا لان الغصب عند اثبات اليد على ملك الغير
بغير اذنه وهو صادق على الزوايد فيكون مضمونه ولنا ما بيننا من ان الغصب ازالة اليد
الحقة باثبات اليد المطلقة على الشيء واذن صادق على الزوايد لانه لم يكن في يد المالك حتى
يزيلها فيكون امانة فلا يضمن الا بالتعدي **ولا المنافع** اي منافع الغصوب عن مضمونه عندنا
استوفاهما او عطلها اي سوا صرف تلك المنافع الى نفسه كما اذا غصب دارا سكن فيها شهرا
او عطلها على مالكها كما اذا امسكها شهرا ولم يسكنها وقال الشافعي هي مضمونة في الحالين
اجرا للمثل لان المنافع متقومة في العقود الجارية والفاسدة فتكون مضمونة في الغصوب ولنا
ان الغصب غير متحقق في منافع الغصوب لانها حادثة في يد الغاصب فلم يوجد ازالة المالك
عنه فلا يكون مضمونة **والزيادة المنفعة لا يضمن بالبيع والتسليم** يعني اذا اراد المصوب
عند الغاصب ربا فمتصله كالتمن والجمال ثم باعه وسلمه الى المشتري فان كان قائما
اخذ صاحبه وان كان هالكا فهو بالخيار ان شاخص الغاصب قيمته يوم الغصب وان شاخص
المشتري قيمته يوم القبض وان قتله الغاصب ضمنه مع الزيادة من المخروط فليس للمالك ان

بعض الغاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة وقال له ذلك تبعد بالمتصلة لان المتصلة مضمونة
بالبيع والتسليم اتفاقا لانها كانت امانة في يده وبالتسليم الى الغير صار متعديا وقد
بالتسليم لانه اذا باعها ولم يسلمها لا يضمن اتفاقا لانه بالتسليم فوت عن المالك ملكته
استرداد الموصوب مع الزيادة فصار متعديا فيها فيضمنها كما يضمن المتصلة بالتعدي وله
ان البيع لم يرد على الزيادة لان الوصف لا يقابل من الثمن فلا يضمن بخلاف المتصلة
لانها مقصودة بالبيع فلها حصه من الثمن **ونضمن على بنا المجهول ما نقصت** اي انتقصت
لانه نقص حي لا رما ومتعديا وههنا لازم **الحاربه** التي جبلت عند الغاصب **بالو**
الا ان بين الولد وبين اي يكون في قيمة الولد وفا بغير نقصانها **فلسقط** اي الضمان
عن الغاصب اذا جبر بالولد وقال الشافعي لا يسقط وهو القياس لان الولد
ملكه وما فات من ملكه لا يجبر به كما اذا خصي عبد غيره فازداد قيمته ولنا ان سبب
الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة فلا يظلم نقصان كما ان البيع يزول المبيع عن
ملكه ويدخل الثمن فيه فلا يبعد نقصاننا حي لو شهد اعطى بيع شي مثل القيمة ثم رجعا لم
يضمننا شيئا والخصي ليس بمرغوب عند العامة وانما يربط به بعض الجهال الظن ان
الخصي كالمحرم يجوز دخوله على الاجنبية فلا يبعد زيادة في المالك لانهما لا يتحقق برغبة
العامة فلو كان قيمة الغلام يوم خصاه خمسمائة فصارت الف بعد البرء فصاحبه ان شا
ضمن الغاصب خمسمائة وان شا اخذ الغلام فلا شيء له **ولو جبلت** الحاربه المضمونة
من زنا عند الغاصب **فردها** اي الغاصب الي مالها **بانت** **ففساها** ففعلها اي
على الغاصب ضمان **قيمتها يوم العلوق** عند أبي حنيفة **وقال** **النقصان** **الحبل** اي عليه
ضمانه كذا روي قولنا فاصحي خان لان الرد قد صح مع الحبل ولكنها معيه يجب عليه
نقصان العيب ثم هلاكها بوجه حصل بسبب حادث في يد المالك فلا يظلم له الرد
كما لو زنت عنه ثم ردها فخلدت وماتت لا يضمن قيمتها قيدنا بالامانة لان الحر لو جبلت
فردت لا يضمن اتفاقا وقيدنا بالحبل لانها لو حمت في يد الغاصب ثم ردها على الولي لما
من تلك الحمى لم يضمن الاتقصان الحمى اتفاقا وقيدنا بالحبل لكونه من زنا لانه لو كان من
زوج لها او من المولي لا يضمن اتفاقا **الا** **الاصح** قيد به احترازا لعماد كره المختلف انها
قالا لا يضمن شيئا لانها بقيت في يد الغاصب بالحبل فلما ردها ودلت زنا العيب
فزال الضمان انما صار المذكور في المتن اصح لان الولادة حصلت بسبب الحبل فلا يحكم
بزوال العيب عنك لان اثره باق وله انه غصبها خالية عن سبب الهلاك وردها مشغولة
به فلم يصح الرد فيضمن قيمتها كما لو جنت عند الغاصب فردها على المالك فقتلت في يده يضمن
قيمتها وامانة الجلد فانما لم يضمن لان الزنا كان سببا لجلده غير مثلت شرعا والجلد الواقع

عنه

غيره **كما** **الوديعة** وهي في الشريعة ما يترك عند الامين مستثنى من الودع
وهو الترك يقال له مودع يفتح الدال ولنا تركها مودع بكسرهما **من استودع** على بيت
المجهول اي ترك عند الوديعة **كان امينا** حي لو سرق عنده ولم يسرق معها مال
الامين لا يضمن لقوله عليه السلام لا ضمان على المؤمن وعن مالك يضمن لمكان التهمة **فحفظ**
بنفسه **ومن عياله** لانه مضطر الي ان يتركها عند من في عياله اذا خرج من بيته يكون
ما دونها فيه دلالة وفي الخلاصة اذا حفظها بزوجته في بيته وكان يعلم انها غير امينة فقط
يضمن اعلم ان حفظ الوديعة انما يلزم على المودع اذا قبل الوديعة او سكت عند وضعها
واما لو قال لا اقبل فتركها المالك عنده فلم يحفظها فضاقت لا يضمن كذا في المحيط وفي
شرح الجامع الكبير خواهر زان يجوز في عيال المودع ان يدفعها الي من في عياله **وتعتبر**
المساكنه وحدها يعني المراد من في عياله من هو ساكن لا من يجب نفقته عليه حتى لو
دفعت المرأة الوديعة الي زوجها الساكن معها لا يضمن **وقيل مع النفقة** يعني قال بعض
المشايخ من في عياله هو الذي سكن معه ويجب نفقته عليه كعقله وامرأته وولده
الصغير اذا كان يعقل الحفظ واجبر الخاص شهر لا يوما اذا كان ساكن معه وعن محمد اذا
دفع المودع الي امين من امانيه ممن يشق به في ماله وليس في عياله كشررك العنان
وعنده اما دون لا يضمن وعليه الفتوى كذا في النهاية ولهذا لم يشترط في النفقة كونه
في عياله **فان حفظها بغيرهم** اي بغير من في عياله **ضمن** اذا تلفت لان صاحباها انما
رضي بحفظه في يده اذ لا يدرى مختلفة في الامانة ويدعيهم ليس كيد **الا لحوث عرف**
او خرق يعني اذا وقع في دار المودع نار وخاف من احتراق الوديعة فسلمها الي غير من
عياله او خاف من غرقها في سفينة فالفها الي سفينة اخرى فضاقت لا يضمن لان
الحفظ في تلك الحالة انما يكون بالدفع الي اي رجل كان وفي التيسير هذا اذا لم يملكه
في ذلك الوقت ان يدفعها الي من في عياله واما اذا امكن فدفعها الي غير يضمن ولو
وقعت الوديعة في البحر وقت الفايها الي سفينة اخرى يضمن لان الاتفاق حصل بفعله
ولو قال دققت لي اخذت من الغرق لاصدق الامينة لانه يدعي اسقاط الضمان عنه
وان طاه عن السلام الي واحد منهم اي من في عياله **ولا بد له منه** اي للمودع من
الدفع اي والحال ان المودع مضطر الي دفع الوديعة الي واحد منهم **لم يعتبر** نصية كما اذا كان
الوديعة دابة وكان للمودع غلام يسلم اليه لا ينفذ نصية لانه عاجز عن حفظها وفي المحيط
كما لو قال لا يدفعها الي فلان من عيالك ولم يكن له عيال سواه لم يصح نصية لانه لا بد له من
الدفع اليه وان كان له عيال غير يدفعه اليه **وامر** اي المالك المودع **في الحفظ**
في بيت من داره **فحفظ في بيت** **آخر منها مساو له** في احرار الوديعة **لم يضمن** لان العيين

في دار واحد لا يتفاوتان في احراز غالبا فيلغوا الشرط كما لو قال احفظها في هذا الصندوق
 فحفظها في صندوق آخر فقد اخلطوا بالمال وان كان البيت الذي امر بالحفظ فيه اذ كان احرازوا حكم
 من عنده يضمن **بمخلاف المخالف في الدار** يعني لو امر بالحفظ في دار وحفظها في دار اخرى
 يضمن لانها مختلفتان في احراز غالبا فيفيد التقييد وفي المحيط اذا كانت الدار التي حفظ فيها
 احراز من الدار الذي امر بالحفظ فيها يضمن اذا هلك الوديعة كما لو قال اودع مالي في دار
 فادع عمر وضمن وان كان عمر واعدك واوتق وفي المحيط لو قال المودع كانت الوديعة في يدي
 ثم تمت فلسبيتها يضمن لان سببا نه تصيب منه ولو قال كانت بين يدي في دارك ثم تمت فسبيتها
 ينظر ان كان الوديعة مما لا يحفظ في عرصه الدار كحق الذهب يضمن لانه لا بعد حرزها لها
 والا فلا **وان خلطها اي المودع الوديعة بحسبها حتى لا يتبين هو صام** عند ابي حنيفة
وقال لا يشتركه ان شأنا الشركة في المخلوط وان شاعدم الشركة ضمن المخلوط مثله قيد خلط
 الوديعة بحسبها لانه لو خلطها بخلاف حسبها كخلط الخل بالزيت يضمن اتفاقا وقيد بقوله
 لا يتبين لانه لو تيسر التمييز كما اذا الجوز باللوز لا يضمن اتفاقا ولو تعسر كما اذا خلط البر بالشعير
 يضمن اتفاقا لان المتعسر كالنقد بذكر المص هذه المسئلة فصل الصرف اتباعا للمطوية
 وذكر هنا اتباعا للمختصر ذاهلا عن ذكره في الصرف فوقع التكرار اما ان هذا الخلط استهلاك
 من وجه لتعذر التمييز حقيقة دون وجه لعدم تعذر حكمه لان القسمة فيما يكال وبوزن من
 جنس واحد يضمن فان شأنا مال الى جانب المالك وضمنه وان شأنا مال الى جانب القيم ثم
 وشاركه وله انه استهلاك من كل وجه لتعذر وصول المالك الى عين ماله واستهلاك الحد
 يكون هكذا لان اعدام المحل غير مفقوده وله والتمه غير موصولة الى عين حقه ولكن جعل طريقا
 للانتفاع الضرورة وتمم الخلاف تظهره حل تناول المخلوط من المخلوط قبل اداء الضمان فعنده لا
 يحل وعندهما يحل وفي الاثر ايضا فان المالك اذا ابرأ المخلوط فعنده سقط ضمانه وعندهما سقط
 احتيارا الضمان فتعين الشركة **وان اخلط جنس الوديعة بحسبها يعني صنفه** اي صنف
 المودع كما اذا اشق الكيس فاخلطه دنائير بدناير **كان شريكا** اتفاقا لعدم التعدي منه
فان اتفق المودع من الوديعة **بعض** **ورد مثله فخلط بالبلية ضمن الجميع** لان ما اتفق صار
 دين له ذمته والدين لا يودي الا بالتسليم الى صاحبه ولم يوجد فكان هذا اخلط الما بين ملك
 نفسه فيكون استهلاك الكل هذا اذا لم يجعل علامه علامة ولو كان جعله لا يضمن الا ما اتفق
 كذا في الفصول **او في بعض** اي بعض الوديعة **فانفق ثم هلك الباقي ضمنه نقد**
 يعني قالوا يضمن المودع بقدر ما اتفق لان التعدي لم يوجد فيما اتفق وقال مالك يضمن الكل لانه
 صار خائفا فلا يبي أمينا **او اودعها اي المودع** الوديعة عند آخر من غير ضرورة هلكته عند
قال اول صام عند ابي حنيفة **وخيرا** اي جلا المالك مخيرة في تعيين من شأنها لان الاول

فان كان
 العيب

محل

كان بالدفن والثاني بالتبضع ضمن المالك اياها كما مودع الغاصب لكن الظاهر مرجع الاول
 اذا ضمن لكونه عاملا له وله ان ايداع المودع جاز ما لم يفارق عن المودع الثاني لم يضمن
 حفظها واحدا لو هلك قبل ان يفارقه لا يضمن واحدا منهما قبل اذ كان في يده فغدي لترك اياه
 في الحفظ فتنت القمان له لا للثاني لان قبضه ليس بخيانة لا تحذر من بين امين ومودع الغاصب
 لم يأخذ عن امين فلا يكون مثله **او طولب بها** يعني اذا طلب المالك من المودع رد الوديعة
 اليه **فحبسها** اي المودع الوديعة عن صاحبها ولم يعطها وهو يقدر على تسليمها اليه **ضمن**
 لانه بالمنع صار غاصبا لما قيدنا الطلب برد الوديعة لان الطلب لو كان بحمل الوديعة اليه
 فلم يحملها فهلك لا يضمن لان مقتضى الحمل ليست على المودع وقيدنا الرد بالقدرة لان الطلب
 لو كان وقت القسمة ولم يردوها خوفه على نفسه او على ماله بان كان مدفونا معها لا يضمن كذا
 في الخاتمة **او تعدي** المودع في الوديعة كما اذا كان ثوبا فلبسه او اودعه عند غيره ثم ازاله اي
 التعدي **تزيل الضمان** وقال الشافعي لا يجوز ان يبدل التعدي المودع وان ازاله لم ينعدي
 المستعير والمستاجر العين المستعارة والمستاجر ثم ازال التعدي لا يبرأ عن الضمان لان
 قبضها كان لانتمهما لاستيفاءهما المنافع عنها فبازالة التعدي غير العين لم يوجد الرد الى
 صاحبها بخلاف المودع لان يرد المالك حكما كونه عاملا له في الحفظ فبازالة التعدي
 ارتدت الى يد صاحبها حكما له ان حكم الوديعة ارتفع بالتعدي فلا يعود اليه الا بسبب جديد
 ولم يوجد فلا يبرأ عن الضمان ولنا ان الشيء انما يطل بما ينافيه الاستعمال لا ينافي الايداع
 ولهذا اوضح الامر بالحفظ مع الاستعمال مع الاستعمال ابتداء فاذا ازال التعدي بها
 حكم العقد **او جحد** اي المودع الوديعة حين طلبها صاحبها **ثم اعترف لم يزل** الضمان
 المحظوظ هذا اذا انكر الايداع بان قال لم يودعني ثم قال اودعني ولكن هلك لا تقبل بينته
 على فلا تقبل محجوده فضمن لانه يصير مناقضة الدعوى فلا يسمع ما لو انكر كون الوديعة عنده
 فقبل بينته لانه اذا هلك لا يكون عنده فلا يصير مناقضا لمن انكر الدين ثم اقام المدعي عليه بينته
 على انه اوفاه تقبل بينته لانه لا يكون عليه دين متى اوفاه **ومنعنا الضمان** عن المودع
بالحجود اي بانكار الوديعة **في غيبه المودع** وهو يكسر الدال المالك وقال زفر يضمن
 قيد بغيبه المودع لانه لو كان حاضرا وقت الانكار يضمن اتفاقا لانه بالحجود صار غاصبا فيضمن
 ولنا ان مكانه عند غيبه المالك كان لحفظ الوديعة خوفا عليها من طمع طامع فلا يكون موجبا للضمان
 بخلاف حضرته **ولو تصرف فيها فربح يطيبه له** اي يجعل ابو يوسف الربح طيبا للمودع اذا ادى
 الضمان او سلم بعينها بان باعها ثم اشتراها وادفع الى مالكها وسلم له فضل الربح له ان شرط
 طيب الربح عنده الضمان لا غير وقد وجد بالتصرف فيها فيكون هذا اربح مكله فيطيب له
وامراة بالتصدق به لانها انما تغير ملكا باد آ الضمان مستند الى وقت وجوبه والمستند

ثم اقام المدعي البينة

ثاني من وجه فكون المرح حاصل من ملك غيره من وجه فيصدق به لخصته ثمرة تظهر فيما
 اذا وقع المودع خسران من مال الوديعه وهي الف الى الغير فانفقها ثم جاء خسران من
 مال نفسه فحلتها بالباقي من الوديعه صار ضامنا للوديعه كلها فاذا انجر بالالف كلها
 ورجع الف الاخرى لا يطيب له ربح الخسران الباقي عندهما ويطيب عنده من الخفاق **ولا**
منعه من السفر لها اي بالوديعه وقال الشافعي منع منه حتى لو سافر بها وهلك لا يضمن
 عندنا ويضمن عنده له ان المفاضه مهيكله والمعارف ان الوديعه تحفظه المصير فيقيد به الايد
 وان كان مطلقا ولنا ما سيجي في تقدير مذهبنا فله ذلك اي للمودع السفر بالوديعه عند اي
 حقيقه سواء كان له حمل او لا مع **الامن** اي امن الطريق **وعدم النهي** اي في صاحبها عن
 السفر بها قيد بها لانه لو عدم **الامن** ووجد النهي لا سافر بها اتفاقا **وقالا ان لم يكن لها**
حمل يفتح لها مصدر اي تحمل **ومونه** اي اجره جزا الشرط محذوف وهو قوله ان يسافر
 بها وان كان لها حمل فليس له ذلك حتى لو سافر بها يضمن او رد المص قولها على الاطلاق
 والمدكور في المحيط ان عند ابي يوسف اذا كان له حمل وكان السفر بعيدا فليس له ان يسافر
 بها وان كان قريبا فله ان يسافر بها لان مونهما يسير ساقطة عن الاعتبار وعند محمد
 لا يسافر بها في الحالين اعلم ان خلاف المتن فيما اذا لم يكن له بد من السفر لها لا تعود من حفظ
 حتى لو كان له بد منه فليس له السفر بها اتفاقا وكذا فيما اذا كان الابداع غير مقيد كان
 لانه لو كان مقيدا به فليس له السفر اتفاقا لهما ان الوديعه التي لها حمل صاحبها غير رخص
 بالسفر لها دلالة لما يلحقه ضرر من اجره رد الوديعه فصار كما لو فاه صرحا عن السفر بها
 ولان المودع مأمور بالحفظ على الاطلاق فاذا لم يمكنه حفظها الا بالسفر يكون مآذ وبافيه دلالة ولو
 او دعاه **مكيلا او موزونا** **وطالب واحد من المالكين** **وطالب الاخر نصيبه فدفع اليه فهو اي**
 المودع **ضامن** عند ابي حنيفة وقال لا يضمن قيدا بالمجل والوزون واراها ما يكون مثليا
 لان الدافع في غير المثلي اتفاقا لان في غير المثلي مبادله من كل وجه وفي المثلي في الافراز
 غالب ولهذا اجاز لاحد الشريكين في المثلي ان يأخذ نصيبه لارضه الاخر ولا قضا لهما ان الحاضر
 طلب نصيبه فوجب دفعه اليه كالدن المشترك فلا يضمن بدفعه ولما ان المودع قسم المال بغير
 اذن الغائب وهو كان مأمورا بالحفظ لا بالقسمه فضمن نصيبه بخلاف الدين المشترك لان
 الدين يسلم اليه مال نفسه لان الدين تقضي بامثالها فليس فيه قسمة على الغائب وهذا
 لو قال رجل للدون وكلني فلان تقبض الدين منك فصدقه بجمع الفاضي على الاداء وان قال
 للمودع وكلني تقبض الوديعه منك فصدقه ثم اني عن التسليم لم يجمع الفاضي **او او دعاهما**
ما يقسم يعني لو او دعاه رجل شيئا مما قسم عند رجلين **فاقتلما** **ودفع احدهما قسمة** بغير
 القاف اي نصيبه **الي شريكه** فهو اي الدافع **ضامن** عند ابي حنيفة وقال لا يضمن لهما القاف

بها

ضامن

فم

فغير ضامن اتفاقا لانه مودع المودع وهو غير ضامن عنده لهما ان المالك جعل راضيا بها لهما
 في حفظ جميع الوديعه لعلمه ان اجتماعهما مكان واحد للحفظ متذور كما جعل راضيا بالقسم لهما
 لهذا المعنى فلا يضمن بالدفع وعلى هذا الخلاف المرتقن ان والعدلين والوكيلان بالقبض اذا دفع
 احدهما ما يمكن فتحه الى صاحبه وله ان المالك امرهما بالحفظ وحفظهما فيما يقسم لهما يكون بالقسمه
 فجعل راضيا لهما ولا يقاس عليها المهاياه لان المهاياه يوجد حفظ احدهما لا حفظهما **وان كان**
اي ما جعل وديعه لثنين **لا تسلم جار حفظ احدهما بالآخر** اتفاقا لان اجتماعهما على حفظ
 الجميع متذور فجعل المالك راضيا بالمهاياه **ويضمن** بتقدير الميم **الصبي والعبد المودعين**
ما اتلفاه للمالك يعني اذا او دعاهما رجل شيئا تلفاه حكم ابو يوسف بضمانهما في الحال فيباع
 العبد فيه **وقالا يضمن العبد وحده بعد العتق** ولا يضمن الصبي اصلا اراها المحجورين لهما
 لو كانا ماذونين باخذهما الوديعه بضمان في الحال اتفاقا قيدا لما دون باخذ الوديعه لان
 الماذون له في التمايز ليس بما دون في اخذ الوديعه لانها ليست من التجاره وقيد بكونهما
 مودعين لانهما لو اتلفا ما او دعاه عند الاب والول يضمنان اتفاقا في المسوط لو كانت الوديعه
 عبه اتلفه الصبي يضمن اتفاقا والفرق بين العبد وغيره ان المولى لا يملك روحه فلا يملك
 تسليم خلاف المال والمراد من الصبي الذي يعقل فاما الذي لا يعقل لا يضمن اتفاقا لاذن
 من الاسلام وصاحب المصداق كرضاء حب المحرم ظن بعض مشايخنا ان الخلاف في صبي
 يعقل وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في الكل واحد وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة
 الحقايق العبد يشمل المذنب اما المكاتب فيضمن في الحال له ان محجورين لهما في الاموال فقط
 ولهذا الواستهلكا عينا قبل الايداع يضمنان ولهما ان المالك استخلف من ليس به اصل التزام
 اما الصبي فلم يصح التزامه اصلا فصلا للمالك كانه اذن بالتلفه واما العبد فالتماره لم يصح من
 المولى نظره فلا يضمن في الحال وصحة حق نفسه كونه مكلفا فيضمن بعد العتق **ودفع العبد**
الوديعه الي مثله اي عبه محجور **فصلت** عند الثاني **فالمالك ان يضمن الاول** اي العبد
بعد العتق عند ابي حنيفة **وقال** اي ليس على العبد الثاني ضمان لانه مودع المودع ولا ضمان عليه عنده
 اذا لم يقعد **ونحوه** اي ابو يوسف **المالك في ايما شأنا** اي في قضيتين من شأن العبد اما الاول فانه
 متلف بالدفع واما الثاني فانه مودع المودع هو ضامن عنده **في الحال** لما مر من المحجور يضمن
 عنده في الحال فان اعتق الثاني او لا ومنعه رجوع على الاول وان اعتق الاول او لا ومنعه
 لم يرجع على الثاني **في الحال** **ووافق الاول** اي وافق محمد ابا حنيفة **في الاول** اي في ان قضيتين
 العبد الاول يكون بعد العتق **والزم الثاني** اي محمد العبد الثاني ضمان ما اتلفه **في الحال**
 لان ضمانه ضمان فعل لقبه ملك غير بغير اذنه فلم يضمن في الحال وفي الحقايق يحمل الخلاف اذا
 دفع العبد الاول الي الثاني فانه لو امر الاول الثاني بتقبضه فتقبضه وديعه وضاع ليس

لوم

وقد اتلفها لانه لو كان
 لو كانت في ايديها لكانت
 اتلفها

الحفظ

المالك ان يضمن الاول قبل العتق وقبل بعد العتق يعني في رواية عن محمد بن الثاني يضمن
 بعد العتق لانه لو ضمنه في الحال لكان له ان يرجع على الاول لانه استعمله ولزم منه ولزم منه
 تضمن المودع المحجور قبل العتق وهو لا يقول به **او عند ثالث مثلهما** يعني لو اودع العبد
 الثاني الودعة عند عبد آخر محجور **فالاول كالاول** يعني عند اي حليف حكم العبد الاول في هذه
 المسئلة حكم العبد الاول في المسئلة السابقة لانه يضمن بعد العتق **والثاني ضامن للمالك**
 عند اي حليف لانه يقضي بالتعليم الي الثالث فيضمن في الحال **فقط** اي لا ضمان على الثالث وان
 عتق لان مودع المودع غير ضامن عنده **وتجوز** اي ابو يوسف المالكه **ايهم** شأني تضمن من
 ثامن احد الثلاثة المذكورة في الحال لكون ضامنهم ضامن فعل اما الاول والثاني فلو جرد الرفع
 منهما واما الثالث فلانه قبض مال غيره بغير اذنه **ووافق الاول في الاول** اي وافق محمد
 ابا حنيفة في ان الاول لا يضمن ما لم يعتق لان ضمانه ضمان عند الحفظ **وخبر** اي محمد المالك في
 الاخيرين اي في تضمنين الثاني او الثالث في الحال لان ضمان كل منهما ضمان فعل **كتاب العارية**
 هي تشديد اليها كما تنسوبة الي العار لان طلبها عار لك انما الصالح **ويفسر لجهة المنافع** تجوز
عوض وقال الكرخي هي اباحة المنافع لان تملكها مع الجمالة غير جائز كمن المختارة في تفسيرها
 ما ذكر ولها اضرها المص اشارة اليه لان المستعير ان يغير فيها لا يختلف باختلاف المستعمل
 ولو كان ابله لما جاز لان من ايج له شيء ليس له ان يبيعه لغيره وتلك المنافع بعوض مع جملة
 جارية الاجارة فيجوز بغير عوض مع ان الجمالة لا تنفي الى المنازعة لان المعير ان يرجع كل ما
 ولهذا لم يحجز المستعير ان يوجر **ولا يكون العارية الا فيما ينتفع به مع بقائه** فاذا اعار
مكلا او موزونا كان قرضا معنى لان الانتفاع بها انما يمكن باستهلاك عينها ولا يملك الا
 وذلك يكون بالهبة او القرض لحمل على القرض لكونه اذني ضرر هذا اذا لم يبين جهة الانتفاع
 بالمكيل او الموزون فان بينهما كان يمين لها كونه او بغيرها ميزانها صارت عارية **وتجوز**
امانة حتى لو هلك العار لم يضمنه المستعير اذا لم يبق فيه وقال الشافعي يضمن اذا هلك بغير
 حاله (الانتفاع لا يضمن اتفاقا هذا اذا كانت العارية مطلقة لانه كانت مقيدة في الوقت مطلقة
 في غير نحو ان يعير يوما فلزم بردها بعد مضي الوقت ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت
 او لا وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن اذا انتفع به بعد مضي الوقت لانه ح
 يصير خاصا اما اذا لم ينتفع به في اليوم الثاني فلا يضمن كالمودع اذا امسك بعد انقضاء الدقة
 ومنهم من قال يضمن على كل حال لان المستعير يمسك مال المعير بعد المدة لنفسه بخلاف المودع
 له قوله عليه السلام العارية مضمونة ولنا قوله عليه السلام ليس على المستعير عار الخ لانه اي
 غير التقديري ومارواه محمول على ضمان الرد توفيقا بينهما **ونصح باعزتك** لانه من نصح العارية
ومنتك هذه الدابة وحملتك عليا اذ لم يرد لها اي بقوله منتك وحملتك الهبة لان

عنده

في التمسك

هذه

في التمسك في حاله

كلماهما يستعمل في تملك العين واذا لم يرد منه ذلك حمل على تملك المنافع مجازا اذا ذكر المص
 في شرحه اقول في كلامه اشتباه لان المنفعة على ما هو المظهر ومن صرح الجوهر في مشرقة
 في الهبة والعارية فلا يكون ارادة العارية منها مجازا لان المشترك موضوع لكل واحد من معانيه
 فلا يدل عليه مجازا او بما يوجب بالفرقة في المشترك لتعيين ارادة احد معانيه لا لتعيين الدلالة
 كما في المجاز ولا في باب الهبة وحملتك عليها يدك على الهبة اذا نوي الهبة ولو كان
 هذا اللفظ لملك العين حقيقة لكان قوله في اذ نوي الهبة مستدركا لان الهبة لا يحتاج
 اليها في المعنى الموضوع له حقيقة **واخذ منك هذا العبد** لانه صريح في اعارة الاستخدام
وداري لك سكني محكم في تملك المنفعة فحمل عليه الحمل له ولتملك العين وهو قوله داري
لك او ملكي عمري اي سكني داري لك مدة عمرك او عمري وسكني لكونه محكما في العارية
 حمل عليها **وغير المستعير ان يغير ما استعار اذا كان مما لا يختلف بالاستعمال**
 كالمسكني واحمل والزراعة وان شرط المالك ان ينتفع هو بنفسه لان التقييد فيما لا يختلف غير مفيد
 وقال الشافعي لا يجوز اعارة المستعار لان العارية اباحة المنافع عنده ولا يملك اباحتها
 غيره ولنا اننا نملك المنافع فملك ان يغيرها كالموصي له بخدمة العبد ملك اعين قيد بقوله ان
 مما لا يختلف لانه لو كان مما يختلف باستعمال المستعير كركوب والبس فليس له ان يغير غيره
 دفعا للضرر عن المالك وفي الكاين ولو كان قال حين الدرع البس التوب من شئت فلان يعين
 اذا كان لم يلزمه بنفسه وان لبسه كان متعينا به فلوا عار غيره يضمن وهو مختار الامام البردوي
 وقال بعضهم لا يضمن وكذا الخلاف في الابتداء المراكب غير ثم اراد ان يركب **وليس له ان يوجر**
 لان الاجارة لازمة والعارية غير لازمة فلوا جاز اجارة المستعار لزم منه لزوم ما يلزم وهو
 العارية او عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة وكلها ممنوعان **وان استعار لبرهنة جاز لان**
 المستعير يكون ما ذونا فيه قيد بقوله لبرهنة لان الاستعارة لو لم يكن لاجلها لم يحجز رهنه لان
 في الرهن ابقاء الدين وليس له ان يوفي دينه بمال غيره بلا اذنه ثم ان اطلق اذن الرهن يرض
 به بقاء **وان قيد المعير بان يرضه المستعير ماله** **مقتدار او جسر او مكان لم يجاوز**
 حتى لو قيد ان المعير اذن المستعير بان يرضه خمسة دراهم في الكوفة فرضه بالقرض خمسة
 او خمسة دنانير او خمسة دراهم في البصرة يكون ضامنا وكذا الوعين المرفض فرضه غير **ولو**
ملك الرهن المعار بعد التكاك او قبل الارهان فلا ضمان لان قبض المستعير غير مضمون
او في يد المرفض ضمن الراهن للمعير قدر ما سقط عنه بالملاك من الدين مثلا لو هلك
 نصف الرهن في يد المرفض يكون المستعير مسؤولا بنصف دينه فيضمن للمعير هذا المقدار
 وما فضل يكون امانة **وان اعاد ارضه للبناء او القرض كان له ان يرجع** لان العارية غير لازمة
 فاذا رجع لا يضمن المستعير ما نقص من بنايه وغرسه **ويكلفه ترضيها** اي ترضي الارض من البناء

منه

والغرس لانها مشغولة بها وفي المحيط لو كان البناء من تراب الارض فاسترد لها المعبر ليس للمستعير
ان يصدمه ولا ان يرجع عليه بما اتفق وان كانت الارض تستقر بالفتح ضمن المعبر فتم ما افعلوا من
فان وقت اي في ذكر المعبر لا عارته هذه معلومة **فرجع قبله** اي قبل ان يقطع المدة **ك** لما فيه من خلاف
الوعد **والزمانه** اي المعبر الراجع قبل المدة **الزمان** **فقبل ما تنصهما التعلق** هذا تفصيل للفظ
يجب يلزم على المعبر عندنا ضمان قيمة انتقص البناء والغرس بالفتح **وقبل قيمتهما** اي ضمن المعبر
للمستعير قيمة بنيانه وغرسه **وملكهما** اي يكون البناء والغرس للمعبر **الا ان يرجعها للمستعير**
استثنان من قوله ملكهما يعني اذا اشأ المستعير ان يرجع بناءه وغرسه ولا ضمن نفعا لغيره فذلك
فلا ملكها للمعبر وضع في الوقت اذ في غير الوقت لا ضمن اتفاقا لعدم الغرور من الحقائق **وقيل ان**
ض الفلح غير المالك يعني ان يقطع نفعا لغيره واما قيمتهما التام فثبت الخيار للمستعير لانه صاحب
اصل والمستعير صاحب فرع صاحب الاصل وقال زفر لا ضمان عليه اصلا لان الوقت في
العارية غير ملزم كاصل العقد ولهذا كان له ان يسترد هبة اي وقت شاؤ ولنا ان قابضة التمسك
الترام القيمة ان رجعت قبل الوقت فصار كانه قال ان رجعت قبل الوقت فانما ضامن فله من حكم
الالتزام لا مجرد العقد **وان اعادها للزرع فلا يرجع** اي لا يرجع المعبر ارضه قبل حصول
اي حصه المستعير زرعه **مطلقا** اي سواء وقت الاعارة او لم يوفته لان للزرع نصا في معلومة
فتمت باجره لثقل رعاية المحقق بخلاف الغرس اذ ليس له نصا في يومه بقلعه لئلا يتضرر المالك
والمستعير كات عند اي حقيقة في ملكه اذا اراد ذلك **اطمهي ارضه** اللاتجيه فلان لان الارض
لا تطعم فكون المراد منه ابقاء الارض في يده حتي يوجد فيها ما يطعم فكان هذا اللفظ اولي
للعني المقصود منها وهو الزراعة لان لفظ الاعارة يحتمل البناء والزراعة **وقال** كات هذا اما
اعاري فلان لفظ العارية صريح في المعنى فكأنه اولي وضع المسئلة في الارض اذ في الدور
والمنازل مكت اعاري اتفاقا لان الاتفاق لهما من حيث السكتي فقط من الحقائق **ويروي**
المستعير والموجر والغاصب اجرة رد العارية لان قبض المستعير كان لمنفعة نفسه فيكون
اجرة الرد عليه لان الغرم بالغنم **والعين المستاجر** يعني يروي الموجر اجرة رد العين المستاجر
لان الموجر انتفع به اجرة عينه فيكون مونة الرد عليه والحق بواجب على المستاجر وانما عليه
التحليل بين العين وما لكها **والغصوبة** لان اصل الرد الى المالك كان واجبا على الغاصب
فتجب مونة عليه **واذا رد** المستعير الدابة **الى اصطلح ما لك** او مع عبده اي عبد المستعير
او اجير اراد به الاجير مشاهرة لامية ومدة ويجوز ان يرجع الضير في عبده واجبه الى المالك
او عين مستعارة او مستاجر **الى دان** اي دار المالك بري من الضمان لان رد الدابة الى
اصطلح المالك اوداه او مع عبده او اجيره **والله** عرفا والتعارف كالمقصود حتى لو كان المستعير
شبه لا يرد الى الدار والاصطبل او مع الغلام كمن جوه لا يرد الى المالك اذ لا عرف

في مثله قبل هذا اذا رد الدابة مع غلام المالك الذي يقوم على الدواب والاصح انه على الاطلاق
لان المستعير قد رد الى غيره من يقوم عليه في بعض المواقف فيوجد فيه رضا المالك ولاه قيل
هذا في عرف زمانهم واما في زماننا فلا يبرأ في الكل الا بالتسليم فيد بقوله مع عبده لانه لو رد لها
مع اجني لا يبرأ لكن هذا على قول من قال من المشايخ ليس للمستعير ان يودع لان الاعارة ملكك
المنفعة والمنفعة مملوكة للمستعير فملك النصف فيه والابداع نصف في ملك الغير وهو العين
فقد افلامك وهو الصحيح واما على قول من قال له ان يودع فينبغي ان يبرأ وهو المختار لان
الودعة اذ في حال من العارية فاذا جاز للمستعير الاعارة فاولي ان يجوز له الابداع كذا
في التبيين **دون الودعة** يعني لو رد الودعة الى الاصطبل او الغلام لا يبرأ لانه
لو رضى بكونه من يده من عبده له اوداه لما اودع عنده **كاف** **اللفظ** وهو معنى
الملفوظ اي الماخوذ من الارض وفي الشرع اسم لما يطرح على الارض من صغار بني آدم خوفا من
العلية او فرارا من نمة الزمان راها ان غلب على ظنه انه يضع بتركه كما اذا كان في مخاض او
مسيبة فاحذره واجب والافندوب **حكم بحرته** لان الدار والاحرار والحريه هي الاصل
فيما فادنه ولا يحد فادف امه **وليس لغير الملقط اخذه منه** اي من الملقط لان يده عليه
اسبق فلا يتمكن غيره من ابطالها بغير حق خلاص ما لو دفعه الى اخر ليس له ان يسترده لانه في
باطال يده ولا يجوز له ان يطل يد الثاني عليه كذا في المحيط **وسقط من بيت المال** لما روي
ان عمر رضي الله عنه فرض له النفقة منه وكذا ارض جنايته منه فيكون ميراثه لبيت المال
لان بالختم **فان اتفق الملقط على اللقطة** من مال نفسه **كان خبرا الا ان ياذن له**
القاضي بشرط الرجوع على اللقطة لكون ما انفق دينا عليه قد اذن بشرط الرجوع احترازا
عما قال الطحاوي اذا امر القاضي بانفاقه يرجع عليه بعد البلوغ وان لم يشترط الرجوع لان
للقاضي ولاية عامة فامر بالانفاق كمره بنفسه والاصح ما ذكره المتن لان مطلق الامر
يحتمل الحسبة والاستدانة فلا يرجع عليه بالشك **او بصدقة اللقطة ابلغ** يعني اذالم يبر
القاضي بانفاقه فصدقة اللقطة بعد البلوغ في انه اتفق للرجوع فله الرجوع لانه اقر بحقه **ور**
ادعي انه اي اللقطة ابنه **نبت** **نسبه منه** لانه اقرار للصبى بما ينفعه ويدفع العار عنه
ولا منازع له في اخذه المدعي من الملقط لان من ضرورة ثبوت النسب لهما ان يكون احق للفظ
وله من اجني وقيل لا يخلو لان اقراره صحيح في حق النسب فقط دون ابطال يد الملقط
وفي الحديث هذا اذا لم يده الملقط فان ادعاه فاولي من غيره لرحمته باليد حتى لو كان
الملقط ذميا فادعاه يكون اولي من المسلم الخارج المدعي وكان القياس ان لا يسمع دعوى الملقط
لانه اقرا ولا انه لغيره فاذا ادعاه ابنه لا يكون لغيره فيكون مناقضا لكن صحيح دعواه استخسا
لان حال الولد الصغير قد يشبهه على الناس لحقابه فيظن اولا انه لغيره ثم تبين انه ولده

الى المالك

عليه

رفعه

والتناقض لا يمنع ثبوت النسب كالملاعن اذا كذب نفسه فان ادعاه اي نسب للقبيلة
اشارة وذكر احداهما علامة فيدعي جسد اوسبق احدهما الاخذ كان اولي من الذي لم
يذكر علامة لشهادة الظاهر له وكذا من الذي تخرجه عنه في الاخذ لان حق السابق ثابت في
زمان لم ينافه الاخر وان ادعياه معا ثبتت منهما النسب اقسام البيعة عليه ولا اعدم
الاوليه ولا تعتبر قول القاييف وهو الذي ينظر الى شبه الاولاد بالابا فخير ان هذا الولد
لفلان وقال الشافعي يعتبر قوله لما روي انه عليه السلام حكم بالقاييف في مثل ذلك ولنا قول عمر رضي
الله عنه هو ابنهما برئتهما وبرتانه ولا يعتبر قوله لانه غير عالم بالحقيقة وفي المقابل بشرط ان يكون
القاييف من اهل الشهادة ولا يشترط الحد وهو الصحيح وان لم يوجد قاييف يقرع بينهما وحكم
ان خرجت قرعته **ورجح بالاسلام** يعني اذا ادعى القبط مسلم وخصي انه ابنه يرحم دعوى
المسلم سواء كان دعواه مجردة او يمينية اعلم ان هذا الحكم غير مجري على غنومه لما ذكرنا ان الملقط
موجب بده وان كان الخارج مسلما ولا يمين الكافر اذا كان اكثر اثباتا يرحم بينته ولا يرحم كما
اذا ثبتت بينة الذي انه ولد له ولد على فراشه وبينه المسلم انه ولد له فقط كذا في الخاتمة
والخبرية كما اذا ادعاه ذي ابنه وادعي مسلم انه عبده يرحم دعوى الذي لان فيه اثبات
لا الخبرية فان وجد في بعض اصحاب المسلمين او قرام فادعاه ذي ثبتت نسبه وكان
ثبوت محسنا لان موجب كلامه شيان النسب منه وكفر ثبت ما ينفعه وهو النسب ورد ما
وهو الكفر وفي المحيط هذا اذا كان عليه زبي المسلمين وان كان عليه زبي الكفر كصليب
رقبه وزناره وسطه يكون كافرا وان كان زبي مشكلا فالنقطه نصراني فادعاه فهو ابنه على
دينه وان كان وجد في مسجد او في قرية لاهل الذمة او بوجه وهي حديد النصارى
كنيسة وهو محيد اليهود والواحد ذي كان التيط ذميا تبعا للكان والواحد او بوجه
ذميا وان كان مسلما أي في قرية اهل الذمة او ذميا هناك اي اذا كان الواحد مسلما كان ذميا
المسلمين فاعتبار المكان والواحد الاسلام روايات عن ابي حنيفة في رواية اعني
المكان لكونه اسبق اليه من يد الواحد حتى لو وجد في الاسلام يكون مسلما ولو وجد في
مكان اهل الذمة يكون ذميا سواء كان الواحد مسلما او ذميا وفي رواية اعني الواحد لان
يده قائمة عليه بنقله حيث شأونه رواية اعني الاسلام نظر للصعبي وان ادعاه عبد ثبتت
بده نسب القبط وكان حر لان الحربه هي الاصل وكون امه امه مشكوك فلا يثبت
به الرقية ولا يقبل دعوى عبوديته لانه محكوم عليه بحريته لكونه في دار الاحرار الا ان يقيم
الدعي بينه عليها فيكون الملقط خصما به باعتبار بده وان لم يقيم بينته وادعى القبط بعد بلوغه
بانه رقة وصدقه المقر له نظرا ان كان ذلك قبل احكام الاحرار عليه عليه من قبول شهادته
وضرب قاذفه يكون رقيقا وان كان بعد لا يصح اقراره لانه افضل بغير كذب من جهة الشرع

بجر

باجرا الاحكام عليه فصار كالكذب المقر له كذا في المحيط **واذا كان معه مال** يعني شدد
عليه او على دابة هو عليها كان له اعتبار الظاهر ونقضى حوائجه منه **ولا زوجه ولا**
متصرف في ماله لانعدام ولايته عليه بالقرابة او بالملك او بالتسليم من غيره ولهذا الوامر
الملقط محتان القبط فذلك يضمن ولو زوجه الامام ولم يكن له مال فالمهر في بيت المال **وتنقض**
عنه اي لاجل القبط المحببة لانه منع محض **ويسلم في ماله** لانه من باب من تاديبه وحفظ
حاله **ولا يواجم في الاصح** قديما اختراعا عن رواية القدوري من ان اجارته جارية كاجار
الام الصغير لان فيها صنعا عن الفساد بكونه مشغولا بعمل وجه الرواية الاولى ان الملقط لا
يملك اتلاف منافع فلا يواجم كالعم بخلاف الام لانه يملك اتلاف منافع جاراته فيملك بعض
وسمى ابو يوسف الامام عن استيفاء القصاص لو قتل القبط عمدا وقال له ذلك قديما
باستيفاء القصاص لانه ليس له ولاية العفو اتفاقا لانه ابطال لحق المسلمين وله ولاية الصلح
على الدية اتفاقا لانه نفع لغيره ان الاستيفاء كان للولي ووليه مجهول فلا يستوفى ولها
قوله عليه السلام السلطان ولي من لولي له وولي القبط مجهول فصار كالمعدوم **وتقبلوا**
شهادته اي شهادة القبط اذا بلغ على رجل بالزنا وقال مالك لا تقبل للمتهم لكونه غير معروف
الاب ولنا ان التهمة ترتفع بالعدالة فتقبل الزنا كما قبلت في غيره والله اعلم **كالحق**
وهي مال يوجده في الارض ولا يعرف له مالك وهي غار ون الضمكة مبالغة في القاعل وهي كوكبا
مالا مرغوب فيه جعلت اخذها مجازا لكوكبا سببا لاخذ من رهاها **اذا شهد الملقط انه باخذ**
ليدها الى مالها يكون امينا حتى لو هلكت يده لا يضمن **ولم يشترط ان يواجم**
الاشهاد علي انه اخذها ليردها ويكفي فيه ان يقول من سمعتم يشهد لقطه تدلوع
والقول قوله مع يمينه انه اخذها ليردها وقال لا يضمن اذا لم يشهد قيد بالاشهاد لانه لو
اقر انه اخذها لنفسه يضمن اتفاقا ولو تصادقا انه اخذها ليردها لم يضمن اتفاقا لان تصادقا
كالبيعة وفي الخاتمة هذا الخلاف فيما اذا امكنه ان يشهد اما اذا لم يجد اخذها يشهد عند
الرفع او خاف من انه لو اشهد يخاف منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا اتفاقا هذا
اذا اتفقا انه لقطه وان اختلفا فقال صاحبا اخذها غصبا وقال الملقط لا بل اخذها
لقطة لك يضمن اتفاقا له ان اخذها مندوب ان لم تخف ضياعها واجب ان خاف
فكان ما دون من الشرع والمادون منه كالمادون من المالك ولها ان اذن الشرع متقيد
بالاشهاد لقوله عليه السلام من اخذ لقطة فليشهد عليه ذي عدل وان لم يشهد عليه
الملقط فهلك يده وقال مالكها اخذها لنفسك وقال الملقط بل اخذها لاجلك لا
يضمن عند ابي يوسف خلافا لما روي في النوادر لو ضاعت من يده ثم وجدها في يد رجل فلا يضمن
له بخلاف المودع حيث له ان يخلفه اذا وجد او دعيه في يد اخذ لان حق اخذ او دعيه ثابت

المودع لا الرجل الثاني وفي اللقطة ثابت حق الاخذ الثاني كالأول لانها مستبانة الالتقاط
ويعدونها اي الملتقط اللقطة في الاسواق والشوارع **مدة يخلب عاظنه ان صاحبها لا**
يطلبها بعد ذلك اي ذلك الزمان الذي عرف فيه **هو الصحيح** اي هو المختار من الاقوال
الواردة في مدة التعريف **وتعريف مادون عشرة دراهم** اي تعريف لقطة لا يبلغ قيمتها
عشرة دراهم **اياما** يعني بلا تقدير بل بحسب ما يراه الملتقط رواية عن ابي حنيفة **وهي ما فوقها**
اي تعريف اللقطة ان كانت قيمتها عشرة دراهم فصاعدا **رواية** عن ابي حنيفة لان مقدار
العشرة ماله يتحول به القطع ويستعمل به البضع اعلم ان هذه المدة فيما لم يسارع اليه الفاسد فان
سارع فذلك تعريفه مقدرة الى خوف الفاسد وعند الشافعي يبيعها ويترجس بمنحها حولا **ثم**
يقدر في نصها ان شأ يعني بعد تعريف المدة المذكورة الملتقط مخبرين ان يحفظها
حسبة لله وبين ان يتصدق بها لانه لما عجز عن ابطال عين اللقطة الى صاحبها جاز له
ان يوصل عوضها وهو اثواب على اعتبار اجازته **فان جاز صاحبها فامضها** اي اصد
تكون له ثوابها **والا** اي ان لم يرضها **ضمن الملتقط** لانه سلم ماله الى غيره بغير اذنه **والمسكين**
ان شأ لو هلك في يده لانه قبض ماله بغير اذنه وهذا التصرف من جهة كونه ماذونا من
الشرع بملكه الفقير قبل الاجازة ومن جهة انه غير ماذون من المالك ثبت للفقير ملك غير
لازم فيضمنها له فان ضمن الملتقط لارجع على الفقير لانه ملكها من وقت الاخذ بالثمن
ونفذت الصدقة عليه وان ضمن الفقير لارجع على الملتقط لان الفقير اخذها لنفسه فصارت
كخاصية الغائب اعلم ان هذا لقطتها قيمة وان كان شأ لا يجاد الى اخذ عادة ككسرة
خبزة وسنابل بعد ما حصد الزرع فالتقطها رجل فاكلها لا يضمن لان تركها اباحة دلالة
لكن لصاحبها ان يخدمه اذا وجدها في يده لان اباحة لا توجب سقوط الملك عن العين
كذا في المحرط **وان كانت** اللقطة في يد الملتقط او المسكين **قاينة اخذها منه** لانه وجد
عين ماله **وان اتلف العبد الملتقط ما التقطه قبل التعريف** بيع العبد لقضايته كما يبيع
في سائر اتلافاته **او فدي** على بناء الجول اي فداءه مولا لقضا ما يوجب عليه من الثمن
او بعده طوبى به الحال يعني ان اتلفها العبد بعد تعريفه يطالبه المالك بضمانه في الحال
فيغديه المالك او يبيعه لانه ضمان استهلاك **ولم يوجز له ان يعتقه** وقال مالك يطالب
العبد به بعد العتق لان الشرع اذن له في ذلك بشرط الثمن فيكون مخصوصا به فلا يطهر
حق المول **وبجور للفقير الملتقط ان ينفع بها** لان صرفه في فقير آخر كان الثواب وهو مشك
وفي النواذر لو انفقها على نفسه لم يسره بل يزمه ان يتصدق بمثلها على فقير اخر لانه وضع
اللقطة في موضعها **ولا يجزى** اي الاستناع لها **لغني** الملتقط وقال الشافعي يجوز بحكم
القرض لانه عليه السلام قال لا يبي ان كعب بعد ما عوف لقطة ثلث سنين اخلطها بمالك

فان جاز طالها فادفعها اليه والافان تمنع لها وان كان من الشياير ولنا ان تناول مال الغير بغير
اذنه غير جائز بل ضروري بالطلاق النصوص وانما جاز للفقير بالحديث فبقي فيما وراه على الاصل **اذ ارم**
واما استناع ابي بن كعب لها كان حكم القرض باذن الامام ولا كلام في جوازها وانما الكلام فيما كان
بغير اذن الامام **ولا يتصدق بها عليه** اي على غني لقوله عليه السلام فان كسبها بها والاعتصاف
لها والصدقة لا يجوز على الغني **ويجوز ان يتصدق بها الغني على اهل الفقر** لما فيه نفع للملتقط
والمالك **ويجوز الالتقاط في الشاة والبقرة والابل والغنم** اعلم ان المذكورة شرع الاقطع ان
اللقطة هذه الثلاثة غير جائز عند الشافعي والمذكورة الهدايا لانه لا تقبض اولوية التقاطها او
تركه فعندنا التقاطها اولى ان امن على نفسه من وقوع الحرام لعلية الخيانة في زماننا وعند
تركه اولى لان بيع الاخذ خوف الضياع وهو قليل في هذه المدة لانه لا يباع عن الذباب وانما
المصر هذه الحيوانات اشارة الى ان جواز التقاطها متفق عليه **فان اذن له الحاكم**
النفقة على اللقطة **كان دينا على صاحبها** لان امر القاضي كامر المالك العموم ولاية النظر اليه
الخلق الاذن ههنا وهو قول بعض اصحابنا لكن الاصح ان القاضي اذا لم يشترط اذنه الاتفاق
الرجوع لارجع وفي اتفاق اللقطة باذن القاضي فيما سبق فده بشرط الرجوع وههنا لم يترك
لجعله الكافي به **والا** اي ان لم ياذن **كان متبرعا** في انفاقه اذ لا ولاية على المالك وفيه الخير
اذا جاز رجل الى القاضي بالهداية وقال هي لقطة لا ادري صاحبها لا يامر بالاتفاق ولا
بالباع مطلقا لجواز ان يكون الدابة مغصوبة وقد احتال بهذه الحيلة لتصيل النفقة دينا على
المالك او يبرأ عن الثمن بالبائع لان الغائب اذا باع المعضوب بامر القاضي يبرأ عن الثمن
كما لو باع بامر المالك بل يقول القاضي ان كان الامر كما قلت امرتك بالاتفاق او بالبائع **او يبيع**
ويجوزها الحاكم وينفق عليها من الاجرة بمصلحة بقا العين مع عدم لزوم الدين **ان كان لها**
اي اللقطة **منفعة والاباعها ان كان يبيعها اصلح وحفظ الحاكم منها** لان ابقائها
كابقاعيتها معني خلاف الابق المردود الى القاضي حيث لا يجرى لانه غير امين من اباقة
ثانيا **وان راي الاتفاق مدة قصيرة** كيومين او ثلث بقدر ما يراه الحاكم **اصلح** منقول
ثان لراي امر به اي الحاكم الملتقط بالاتفاق **وبعلم** اي النفقة **دينا** على المالك رجا
ان يظهر مالها وان لم يظهر يبيعها ويحفظ ثمنها لان النفقة في امساكها تستغرق قيمتها
فيبضر ربه صاحبها **فيحبسها** اي الملتقط اللقطة عن المالك اذا حضر لاستيفائها اي ليقض
نفقتها فلو هلك اللقطة بعد ما حبس فتقط النفقة لانه بالحبس شأ به الرهن ولو هلك قبله
لا يسقط **واذا ادعها** اي رجل اللقطة بالخاله **لم ترفع اليه الابينة** فاذا ادفعها بينته
وجا اخر فقام بينة الخال فان غاض الاخذ وان غاض الدافع وفيه الحانية هذا اذا دفعها
بغير قضا القاضي وان دفعها به لا يضمن وفي الدافع باليد الصحيح انه لا يخذ كقيلان مدعي

اللقطة **وحمل له** اي لللقطة **منه** اي **بذكر علامته** كذكر عدد الدراهم ووزنها ووصف
 وعليها ولا يجوز اي لا اجبار على الدافع عندنا بذكر علامته وقال الشافعي بحمل لقوله
 عليه السلام كان جاسا صبيها وعرف عفاصها وعددها فادفعها اليه ولنا انه يدعي مالاً في
 يد غيره فاحتاج الى البينة لقوله عليه السلام المدعي عليه البينة فيحمل الامر بالدفع على الاباحة جمعها
 بين الحديثين **وسوي بين لقطة الحرام والحرام** يعني لقطة الحرم كون مملوكه اذا لم يوجد صاحبها
 كلقطة الحلال وقال الشافعي لا يملك بل يجب تعريف لقطة الحرم الى ان يجي صاحبها لقوله عليه
 السلام في ذكر اوصاف الحرم المختصة به لا يحمل لقطةها الا منشد المراد منه طالبها وهو المالك
 ولنا قوله عليه السلام عرفها سنة ثم استغفها لا فصل بين لقطة الحلال والحرام والمراد من المشتد
 عندنا المعروف بغيره حديث آخر لا يلقط لقطة الا من عرفها فان قلت هذا الحكم عام فلم
 ذكر في اوصاف الحرم قلت لدفع وهو من يتوهم ان لقطة الحرم لا يملك اصلها لا يقطع بحرمه وان
 لقطة الحرم غير محتاجة الى تعريفها لانها تكون الغريب غالباً ويكون مالكها اهلها فيكون ان احرم
 كالحمل وحكم اللقطة والله اعلم **كتاب الخنثى اذا كان المولود ذكراً فقال**
من احدهما او سبق اعتبر به يعني اذا مال من الذكر او سبق خروج البول منه يكون غلاماً اذا
 مال من الفرج او سبق منه يكون انثى لان كلاً منهما يدل على قبح ذلك العضو **وان كانا معا اي**
 وان كان البول او السابق صادر من العضوين **فهو مشكك** يعني يكون خنثى مشككاً
 عند ابي حنيفة حتى قال لا علم به واعتبر بالاكثرة يعني قال لا اي الفرجين اكثر بولاً حين خروجه
 منهما معا يكون معتبراً لان اكثر بوله يدل على قوته واصالته وروي ان ابي حنيفة قال يا ابا بوب
 هبل رايت قاصياً يحمل البول بالاولاوي فتوقف ابو يوسف في الجواب ويمكن ان يقال كان لابي
 يوسف ان يقول لا في حنيفة هبل رايت عالماً بوزن العذرة حيث ذهب الى ان وزن الدم
 مانع عن الصلوة وانما لم يقبله تاديباً من استادمه وان يكون هذه من حكايات الجفلة وله ان الكثرة
 يخرج في احدهما مخفل ان يكون لضيق الآخر فلا يدل على القوة وان كان في الكثرة سواء خنثى مشكك
 اتفاقاً لا لعدم المرجح **واذا بلغ فظهرت له امارا ذكراً** كالحية ووطي النساء او انساى
 ظهرت علامته كالشدي والجيش وامكان الوصول اليه من فرجه **اعتنى لصا وان لم تظهر او**
تعارضت بان يكون له حية وشدي **كان مشككاً فيؤخذ فيه بالاحوط فيقدم على حديث**
النساء ويؤخرها عن الرجال هذا لتفصيل الاحوط بالاحوط **فان صلى معهم اعاد صلاته**
 لاحتمال كونه رجلاً **ومع الرجال اي** ان صلى معهم اعاد من عن يمينه اي الذي بجانب يمينه
 وشماله **وخلط صلاهم** لا حياءً لكونه امرأة **ويصلي بقتاع** ويجتنب لبس الحرير والخليل
 محل النساء لاحتياط كونه رجلاً **ولا تخلوا به غير محرم ولا يسافر الامعة اي** مع المحرم من الخنثى
وتختنه يشترى له من ماله **والا اي** الا ان لم يكن له مال **فن بيت المال اي** يشتري امته

لقطة

مع

امته

لن



منه لانه مودع لمصالح المسلمين **ثم باع** تلك الامنة بعد ما حلت له وورد عنها في بيت المال **ولو**
ودث مع ابن فهو انثى له نصيب انثى عند ابي حنيفة فله سهم والاربع سهمان لان الاقل متيقن
وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى وهو قول الشعبي واتقوا عليه لكن في التخرج مختلفان **سوي**
 اي ابو يوسف الخنثى ثلثه **اسهم من سبعة** يعني يجعل المال بينهما سبعة اسهم للخنثى ثلثة وللان
 اربعة لان الخنثى ابن في حال وبت في حال والبيت في الميراث نصف الابن فجعل له نصف كل
 حال فيكون للخنثى ثلثة ارباع ابن فكله اجمع ابن وثلثة ارباع ابن فاذا جعل كل ربع بينهما يكون
 للابن اربعة اسهم وللخنثى ثلثة اسهم **لا خمسة من اثني عشر** اي قال محمد يجعل المال بينهما اثني
 عشر فللخنثى خمسة منها لانه ان كان ذكراً فالمال بينهما نصفان وان كان انثى فالمال بينهما
 اثلاث فيعطيه نصف كل حال وللان كذلك فاذا احتجنا الى حساب بقسم نصفه نصفين وثلثه
 نصفين واقل ذلك اثنان عشر فللخنثى نصف ستة ونصف اربعة فيكون خمسة وللان نصف
 ثمانية ونصف ستة فيكون سبعة اعلم ان نصيب الخنثى على التخرج الى يوسف اكثر من نصيبه
 على التخرج محمد لان ثلثه من سبعة اكثر من خمسة من اثني عشر لاننا لو زدنا نصف سبع على ثلثة اسباب
 يصير نصف المال والخمسة لا يصير نصف المال **واذا مات الخنثى قبل ان يبين حاله لم يقسم**
 اليا وكسر الميم المشددة اي جعل ذاك يتم لتقدير ان يغسله رجل او امرأه وفي الصحاح يقال تمت
 المريض فيميت ثم ان الميم ان كان يحرم من الخنثى فيدون الخرقه فان لم يكن فيها خرقه **ولكن**
كالمرأة يعني في خمسة اوتاب احتياطاً لانه اقامة السنة **كتاب المفقود وهو**
 غائب لم يدر موضعه **اذا جعل مكان المفقود حياته نصيب القاضي من يحفظ ماله لانه ناطق**
 لكل عجز عن نظره نفسه **وستوفي حقوقه** اي غلاته وديونه التي اقرها غرضاً وكذا يودي
 القاضي من ماله الذي من جنس ماله اذا علم وجوبه ولا يطلب حقوقه من العقار والعروض **لانه**
 في يد رجل لانه محتاج الى الخصومة وهو ليس بحكم اتفاقاً لانه وكيل من جانب القاضي والمخلف
 في ان الوكيل يقض الدين وكيل بالخصومة اما جري في وكيل منصوب من المالك وليس للقاضي
 ان ينصب وكيلاً عن الغائب للخصومة له او عليه خلافاً للشافعي ولو فعل القاضي وحكم فقد
 اتفاقاً لانه قضاني مجتهد فيه كما لو حكم بشهادة المدود في قذف **ونفق من ماله على من**
يجب عليه نفقته في حضوره اي حال حضور الغائب **بغير قضا** القاضي كزوجته ووالديه
 واولاده الصغار والكبار الزموني حتى اذا تمكنوا من ماله جان لهم ان يأخذوه لنفقته المراد من
 ماله الذي تنفق منه التقدان والمكيل والوزون وما عروضه فلا يباع لنفقته اتفاقاً لا عند ابي حنيفة
 فانه يجوز للاب بيع عروضه لنفقة نفسه احترازاً لهذا القيد عن ما يجب نفقته على الغائب حال
 حضوره لا نفقته كالاخ والاخت والحال والحالة فلا حقوق عليهم من مال المفقود لان نفقته محتاجة
 الى القضاء وهو على الغائب غير جاز لان القضاء لقطع الخصومة وهي من الغائب غير متصورة اعلم ان

عليه

الاتفاق من مال المفقود انما يجوز اذا كان المال في يد القاصي او كان ديناً او دية وافر
المذون او المودع بالنكاح او النسب واما اذا انكرها لانفق عليهم وليس لاحد من مستحق
النفقة ان يثبت النكاح او النسب باليمين لانه دعوي على الغائب **وبيع منه** اي وكيل المفقود
من ماله **ما عطف هلاكه** لتقدر حقيقته بصورة فحفظه عنه وهو التي تترك بالخوف لان ما
لا يخاف هلاكه لا يباع **فاذا مضت مدة لا يعيش مثلهما اي** الى تلك المدة بان مات جميع
اقرانه في بلد لانه الدنيا حيث لو بقي واحد منهم لم يحكم بموته كذا في الخلاصة حكم بموته لان عيش
انسان بعد موته جميع اقرانه نادر هذا هو ظاهر الرواية وهو الاقرب اذ لم يرد نص في
المقدار وعن ابي حنيفة المدة بماية وعشرين من وقت ولادته لانه نهاية اعمارنا
وقبل مقدرة بشعين سنة لانه غاية اعمارنا غالباً وهو الارفق بالناس قال صدر
الشهيد وعليه الفتوى لانه اقل المدة برونه تفحص موت الاقران جرح **واعندت زوجة**
وقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم لانه كان مات في ذلك الوقت فلم يرث منه
من مات قبله **ولم يعينوا اربعة اعوام ولم يقطعوا نكاح الاول بدخول الثاني يعني**
قال مالك اذا ملكت امرأة المفقود اربع سنين يفرق القاصي ان سالت ذلك وتقدر عدة
الوفاء ثم تزوج من ثبات قال جازم الزوج الاول قبل دخول الثاني وهو احق بها وان جابعه
فلا يسيل عليها لانه عمر رضي الله عنه قضى هكذا ولنا ان علياً رضي الله عنه قال في امرأة المفقود
هي امراته حتى ياتيها البيان من موت او طلاق وعن عمر رضي الله عنه انه رجع الى قول علي
رضي الله عنه **ويجعل المفقود حياً في ماله** فلا يرث عنه احد لكن ورثته لو اقر وبموته
في يديهم مال قسمه القاصي بينهم ولا يعتبر اقرارهم في دينه ودنياه اذ اجمد الغريم والودع
موته لانهم يدعون حق القبض والانتزاع عن ايديهم فلا يقبل باليمين كذا في المحيط **ميتة مال**
غير فلا يرث عن احد لان كونه وارثاً مشكوك فيه كونه حياً مشكوكاً فيها فتورث الوارث
المتيقن اولى **كتاب الابن** وهو مرد الجدة في الانطلاق من وجده فهو بالخيار ان شاء
دفعه اليه الامام وان شاء حفظه بنفسه وكذلك الضال وهو من ضل عن طريق منزله من غير قصد
اذا رد الابن من مسيرته السفر فصار من اشد عليه اي على الابن قوله من فاعل رده
اخذه ليرده وجب له المفضل بضم الجيم وهو ما يجب للعامل على عمله **ارجون درهما** وفي
الكافي ليس هذا على الاطلاق لان الابن لو رده عبداً لم يبعه لان خدمته واجبة عليه
وكذا احد الزوجين مع الآخر لان كل واحد منهما يحفظ مال صاحبه عادة واما الاب لو وجد عبداً
ايه فان كان الاب في عياله فلا جعل ولا اقله **المفضل** **ويما دوا** **بما حسابه** يعني ان ردها
دون مسيرته سفره يجب بحسابه مثلاً اذا رده من نصف مسيرته سفره يجب عليه عشرون درهماً
وفي الاصل اذا وجد في المصر او خارجه ورد بخرجه له وعن ابي حنيفة لا يثني له في المصر وان

اختل

اختلف في مقدار الرضخ بقدره الامام قيد بما دون ذلك لان الرد لو وجد من اكثر من مسيرته السفر
لا يزداد عليه حسابه لان الزيادة على المقدار الثابت شرعاً بالراي غير جازية لوصاحبه على
اكثر من اربعين يطرح الفاضل كيلا يكون وباطل لو صاح من اربعين درهمين على خمسين درهماً
وفي المحيط لو قال المولى ارسلته في حاجة ولم يابى لاجعل عليه ان اباقه بعرف من حصته
الا ان يقيم الراد يمينه على ان مولاه اقرب به وفيه الخير اذ قال المولى لآخر عبدي ابق ان وجدته
فخذ فقال نعم فلو وجد رده فلا جعل عليه لانه استعان به وقد وعد له الاعادة فوفاه بوعده
ولا يوقفه على الشرط يعني وجوب المفضل غير موقوف على شرط المولى عندنا وقال الثاني
موقوف لان الراد اذا عمل لغيره من غير عقد فحاشا له ان يشرط كان متبرعاً كان لورد العبد الضا
ولنا ما روي ان ابن مسعود قد راجع في مدة السفر بارجين درهمين غير بيان شرط اما
رد الضال فلم يصح فيه ايجاب شيء بقي على اصل القياس **فان كانت قيمته اي قيمته لا يبق اقل**
اي اربعين درهماً وقد رده من مسيرته سفره **فان كان** اي قيمته لا يبق اقل
يوسف **المفضل** **فان كان** لانه مقدرة شرعاً لا تقدر من لقيمة الابن فوجب ابتاعه وللمحمد ان ايجاب
المفضل كان لاجل حقوق الناس نظواهم ولا نظرة ايجاب اربعين درهماً لا تساويه ولا في ايجاب
المفضل المستغرق للقيمة فوجب ان يتقضى منها درهم للمحصل شيء من النظر للمالك **وان ابنته**
اي العبد من الذي اخذه **فلا يثني عليه اي** لا يثني للمولى عليه من التحسين لان الابن كان في يده
امانة على تقدير اخذه بالاستعداد وفي القيمة راد الابن اذ الاستعداد في الطوبى في حاجة نفسه
ثم ابنته منه يضمن **ولا له اي** لاجل الاخذ على المولى لانه لا معنى للبائع من المولى ولهذا كان
للاخذ ان يحبس الابن من المولى لاستيفاء المفضل فصار كالبائع في البائع **ولورده اي** الابن الي
المصر فبات المالك وهو مورثه اي والمالك ان ماله لا يبق كان مورثاً للراد **فقبل**
قبضه بوطئه اي ابو يوسف المفضل وقال له المفضل في التركة قيد بموت المالك لانه لم مات العبد
يبطل المفضل اتفاقاً وقد بقوله قبل قبضه لانه لم مات بعد القبض لا يبطل المفضل اتفاقاً له
ان وجوب المفضل مضاف الى التسليم لا الى الاخذ ولهذا لو حصل قبل قبضه لا يجب المفضل وفي
وقت التسليم صار العبد مشتركاً بينه وبين وارث آخر فصار عاملاً بينهما هو شرك فيه فلا يستحق
الاجر كما لو اخذوا المورث ميتاً ولما ان الوجوب مضاف الى العمل وان التسليم في باب
الحقوق في تأكيد البدل لانه ايجابه وهنا التسليم فان في حصته لانه حصته وارث آخر فصار
كما لو صنع ثوباً للمورث ثم مات قبل التسليم لا يسطر الاجرة في حصته شريكه لان الشركة لم تكن في
العمل وانما كانت في التسليم وذلك لا يسطر الاجرة لغير مالوا اخذه والمورث ميت لان العمل
وقع في محل مشترك **ويجعل المذروا المالك كالفن يعني** اذا ابنت المذروا
الولد فرد اليه مولاهما وجب المفضل كالفن لانها مملوكة فان قبل انما وجب المفضل باحباب المالك

في المحيط هذا المالك من وارثه
ولو كان المورث من الاجرة فلا جعل له

وام الولد لامالية لها عند الحيضة فلما لها مالية باعتبار كسبها لان المالك احق به فلان
 مات المولى قبل ان يصل اليه فلا جعل له لانها اعتقدت بموته بخلاف الفرض هذه المدور
 الخارج من الثلث ظاهر واما في غير الخارج منه فلانه حرمدون عندهما وكما كانت عند
 فلا جعل رد المكاتب لانه احق بكسبه فامولى لم يستفد بعد الرد الا بئول الكفاية وكان بمنزلة
 رد عزم له عليه دين **كتاب احياء الموات** وهي الاراضي المنقطعة عن الانتفاع **اذا**
احيى مسلم او ذمي ارضا اراد به احيائها صورة بحيث يكون تشييد الحياة النامية **لا يمنعها**
 لعلبة المالك عليها او لانتفاعه عنها او لكونها سبيحة ونحوها من الاسباب المانعة عن الزراعة
 سميت مواتا لتشبهها بالملكية الغير المنتفعة بها **وليس بمملوك لمسلم ولا ذمي** فيدبها لاهيا
 لو كانت مملوكة لا يكون مواتا وان لم يعرف مالكها بل يكون بحاجة المسلمين فلا يكون لواحد
 ان تملكها على التخصيص فيعرف مالكها ردت اليه وضمن زارعها نقصان الارض **في**
بعيد من القرية الواو فيها القحال **اذا صاح من انفي العام** بمعنى المعور كما يقال ماله
 د افق اي مدفوق يعني يكون بعد هلمن القرية بحيث اذا صوت من قام بتمتري الاراضي المعور
لا يسمع لها اي في تلك الارض **صوته** فيدبها لان ما كانت قريته من القرية يرتفع اهلها
 لها حقيقة او دلالة فلا يكون مواتا **ملكها** جواب لقوله عليه السلام من احيا
 ارضا ميتة فهي له **واذن الامام شرط لملكها** عند ابي حنيفة حتى لو احياها بغير اذنه
 لا يملكها وقال ليس بشرط بل يملكها بدونه لانها كانت مباحة وبه سبقت اليها بالخصوص فيملك
 كملته الحطب والصيد وله ان الاراضي مغنومة لاستيلا المسلمين عليها فلم يكن لاحد ان يختص
 بها بدون اذن الامام كسائر المغانم **ومن جحر ارضا** اي وضع الاحجار حولها والمراد به بفسب
 علامات في حدودها مغلغلة عن احيائها كحراق ما فيها من الشوك وغرس الاعطان حولها
 ولو حولها او سنها بحيث يعصم لما يكون احيا لانه كالبنا وكرب الارض ليس باحيا الا ان يدب
 فيها وحفر البئر لا يكون احيا اذ لم يبلغ المالك في المحيط **واما اهلها** اي لم يجرها **ثلاث سنين**
دفعنا الي غير لقول عمر رضي الله عنه ليس تحتجر بعد ثلث سنين حتى واما لو احياها غيره
 قبل انقضاء المدة ملكها لان الاول كان مستحقا لها من جهة التعلق لا من جهة المالك كما في النعم
 على سوم غيره **وحزم بئر الناصر** اي فواحيها والناصر البئر الذي يستقي عليه **لما اربعون**
 من حوز بئر موات ليستقي منها بالبئر يكون حزمها من كل جانبها اربعون ذراعا عند ابي
 حنيفة **كما لوطن** اي كما كان حزمها العطن اي بئر كابل حول المالك لستقي اربعون ذراعا اتفاقا
وقال استول ذراعا لقوله عليه السلام بئر العطن اربعون ذراعا وحزم بئر الناصر ستون ذراعا
 وله قوله عليه السلام من حفر بئر افله ما حوله اربعون ذراعا من غير فصل ولما تعارض الخبران
 اخذنا بالاقول لثبته وفي المحيط اذا كان عمق البئر زائد اعلى اربعين ذراعا **ونقدر للدين**

الملك

تحية

خمسماية من كل جانب لما روي انه عليه السلام قال يوم النجف خمسمائة من كل جانب **ومنع**
غيره من الحفر فيه اي في حوزته لاحتمال ان ينقص ما ابر الاول بالحفر الثاني ولو حفر فيما وراء
 حرمه فذهب مائة لاني عليه **ولحق ما امتنع عوده حله** وهي نهر الكوفة والفرات اليه
بالموت الجار والحزور متعلق بلحق يعني اذا ترك حله ونحو مكانه عدل عنه الى غير واشتغ
 عوده الى مكانه الاول يكون مواتا لان فخر المالكات عنه فصار في فخر الامام **اذا لم يكن حزمها**
لعمام اي لكان معجورا **وان جاز عوده** اي عود ما به الى مكانه الاول **لم يحز احياها** لان
 حق المسلمين قائم فيه لجواز العود وكونه نهر **والنهر ملك العبد لا حرم له** عند ابي حنيفة **لا يبينه**
 اي بان يقيم بينه على ثبوت الحريم له **وقال له حرم بقدر القنطين ونحوه** لان النهر انما
 يقطع بالحريم لاحتياج صاحبه الى الشئ في جانبه لتسهيله فصار كالنهر وله ان الحريم ثبت في البئر
 بالنص على خلاف القياس فيقتصر على مورد هو كذا الخلاف لو حفر في ارض موات اذ اني المحيط
 وذكر في الكفاية الاختلاف في تحريكه لاحتياج الى كونه في كل حين اما لا يمارا الصغار التي تحتاج الى
 كونه في كل حين فلها حرم بالاتفاق **وقيل هذا بالاتفاق** وفي المحيط قال المحققون للمهر
 حزم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لغزوة الاحتياج اليه **وفي رواية يقدرب** اي ابو يوسف الحزم
بنصف عرض النهر من جانبيه لان طينه يلقي من جانبيه فيقسم عرضه عليها **وتدري** اي جمل احريم
بكله اي بكل عرضه من كل جانب لانه قد لا يملكه انما الطين من جانبيه جميعا فيقد وعرضه من كل جانب
فصل في الشرب وهو النصب من الماء الله تعالى وكلم شرب يوم معلوم **وجوز فيه الماء**
بين الشرك باعتبار ثبوت الحق كسبه الغنم **ودعوي الشرب بغير ارض** لخوان ان يكون
 حقه في الشرب فقط بان باع الارض وبيع شربها وكان القياس ان لا يجوز لان اعلام المدعي في الدعوي
 شرط صحة الدعوي والشرب مجهول لاقتل الاعلام ولكن جاز استحسانا ولو اقام بينه على ذلك
 لقبول **وبورث** الشرب لانه حق مالي كالقطر **ويومي** منعه لان الوصية اخذت بالبراث
 تجوز ايضا وكالارث لا يرقبه يعني لا يومي تصدق الشرب من فلان لانه باطل ووصيته باطل
 ايضا لان ما لا يجوز تملكه حال حيوته لا يجوز تملكه بعد وفاته **ولا يباع ولا يوهب ولا ينظر**
به لاشتماله على الجمالة الفاحشة وامتناع قبضه مع كونه غير متقوم حتى لو سقي شربه غيره لا يضمن
ولشرك الناس في ما الاودية والانهار **العظام في الشفة وسقي الارض** بان يحيى مواتا
 وسقي نهر السقي **ونصب الارحبه** بان سقي منها ساقية لينصب عليها رحي ودالبه وكل منهما
 جاز اذ لم يضر بالعمامة **وفي الشفة لا يغرم** اي يشرك فقط في النهر الخاص بالقرية يعني يجوز
 اخير اهلها ان يشاد كوههم في ذلك الماء بالشرب منه وسقي الدواب واخذ الوضوء وغسل الثياب
 وغيرها لشفة الحاجة اليها ولا يسقي ارضه من ذلك الماء الا باذنهم **والبيرو الحوض** يعني حكمه حكم النهر
 الخاص **وليس لاحد ان يخذ شفا للشفة** واخبرها **حرام** اي من ذلك الماء في حب وكوه

الام

الناس

الارض صاحبه لانه كان من قبل ان يبيد بالاحراز فصار ملكه كالحشيش ولهذا جاز
 بيعه الا انه لا يقطع في سرقة لشبهة الشراكة فيه وفي الدخيل اذا ملا عبد او صبي الكوز من ماء
 الحوض وراق بعضه في الحوض لا يحل لاحد ان يشرب من ذلك الحوض لانه مختلط بملكه بالما
 المباح ولا يمكن تمنع وكذا لو جاز صبي بالكوز من ماء مباح لا يحل له ان يشرب منه اذا كان غيب
 لان الماء صار مخلو كاله ولا يحل له الاكل من ماله بغير حاجة **واذا كان النهر او العين في ملك رجل**
جاز له منع غيره من دخوله فان لم يجد غيره اي ان لم يجد المحتاج الى الماء فذلك الماء للملك
منه اي من دخوله الماء في اخرجه اليه فان منعته اي الماسة وهو غاف العظم على نفسه
او على مظنة قائمه بالسلاح لانه قصد ازالة منع حقه وهو النفع عنه وفي المجرز بغير سلاح
 يعني اذا منع ماء المجرز في انابه فللمطالب ان يقاتله بعضا ونحوه لانه منع ما ملكه بالاحراز
 لكنه ارتكب معصية فقام مقامه مقام التعزير له **ويكرى الاضمار العظيم من بيت المال**
 لان منعها للعامة وبيت المال معد لغيرهم وان لم يكن في بيت المال شيء اجبر الله على بيعها
 احبا لغيرهم **ويجوز من منع والمشارك من الشراك** يعني يكرى النهر المشترك للملك الجماعة
 مخصوصة من مالهم فمن ابي منهم يجبر عليه دفعا للمقرر عنهم **الشركاء دون اهل الشفعة** يعني
 ليس عليهم قسط من الكرى لان شركتهم عامة ولا يجبرهم الا ما كلوا او امتنعوا عن عماره ارا
 وقال بعض مشايخنا جبر الامام على الكرى اصحاب السفة وموتة الكرى **اذ جاوز**
ارض رجل مرفوعة عنه عند ابي حنيفة وفي الخانية الفتوى على قوله **وقال لا كرى كل على**
كلهم مثلا اذا كان النهر مشترك بين عشرة انفس فعلى كل واحد منهم عشرة موتة الكرى فاذا
 تجاوزوا عن ارض احدهم فعلى كل من الباقي تسعة فاذا تجاوزوا عن ارض اخرى فعلى
 كل منهم ثمانية وعلى هذا عند ابي حنيفة وقال لا على كل من الشركاء عشرة من اولى الكرى الى اخره
 لانهم كانوا مشايخا في حق الشفعة بدليل ان واحدا من السفلى لو باع ارضه فلصاحب
 الارض من اعلى النهر ان يأخذها بالشفعة فكذا امساك موتة الكرى لان الغرم بالغرم
 وله ان اهل الاعلى لا يحتاج في سقي ارضه الى كرى الاسفل فلا يشاكره في موتة خلاف
 اهل الاسفل لانهم كانوا محتاجين الى كرى الاعلى في سقي ما يحد فشاركهم فيه فعلم ان موتة
 الكرى انما يجب لحاجة سقي ارضه لا لشركة بدليل ان من استغنى عن سقي ارضه من ذلك النهر
 المشترك بان كان له ما من موضع آخر لا يجب عليه كرى النهر المشترك بخلاف الشفعة لانها
 اعتمدت بالاشترار وفي الحق ان اختلاف في النهر الخاص واما النهر العام الذي عليه فري
 يشربون منها اذا اتفقوا على كرىه فبلغوا فوهة فرفية برغم عنهم موتة الكرى اتفاقا وعلى
 هذا الخلاف اذا احتجوا الى اصلاح حافتي النهر **واذا كان الجري اي جرى النهر في ارض**
غيره فليس له ان يغيره لان منع اضرار الناس **واذا اختصم الى شرب**

من حضر اشركوا **كان بينهم على قدر ارضهم** لان الذي يملكه بقلة الاراضي وكثرتها
 فقدر بقدرها وليس للاعلى ان يسكن **الاستوى** يعني اذا كان ارض الاعلى مرتفعة والسفلى
 قليل بحيث لا يمكنه سقي ارضه بتمامها الا بسك لم يكن له ذلك لان الماء يكون محبوسا عن الباقي
 في بعض المدة وفيه من حقهم **الاكثر اخصهم** يعني ان رضىوا بسكهم جاز ولذا لو اصابوا على
 ان يسكن كل منهم في نوبته وفي النواذر لو طلب اهل الاعلى حقهم واهل الاسفل لمنعهم من اضرار
 السكر فالقاضي يجعل الماء بينهم بالنوب اهل الاعلى يسكنون في نوبتهم بوضع اللوح وعسول بالماء
 ولا يسكنون **ولا شق ارضهم منه نرا ولا يتقدمه جسر** لان موضعه مشترك بينهم ويخلف
 بنيانه غير مشروع **ولا نصب رحي** لانه من كسر جانب النهر وتغير جري النهر عن سنة **ولا يسو**
شعبه الى ارض اخرى ليس لها شرب لان صاحبها يحفل ان يدعي تقادم العهد لان له حقا
 في الشرب **الاكثر اخصهم** يستقاعن الافعال المنفعة يعني اذا رضى الشركاء بشق نهر واحد هو اخص
 الجسر عليه واحوا اما يجوز لا يملكهم حقوقهم رضاهم **كتاب المزارعة** وهي عقد على الزرع
 ببعض الخارج **وهي باطلة** عند ابي حنيفة اي فاسدة ثم عكس ان كان البدل من المزارع فغيره لرب
 الارض اجر مثلها وكان الخارج للمزارع بطيب له قدره وما انفق وما غرم ويقضى بالباقي
 لانه من كسب خبيث لانه ربا في ملك غيره وان كان البدل من رب الارض كان الخارج له ويعزم
 الزارع اجر مثل عمله والزرع كله بطيب له لانه حصل في ملكه كذا في الحقايق **وقال اجاز** لما روي
 انه عليه السلام عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر اوزرع وله ان النبي عليه السلام نهي عن
 المخاربة والمحاكمة وهي المزارعة ومقامه عليه السلام اهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق
 المن والاصل وهو جائز **وتختار الفتوى** للاحتياج اليها وتعامل الامة لها والقياس يترك
 به كلمة الاستصناع وقال المصنف في شرحه انما خرج بقوله ما وان كان منهم من اطلق كلمة
 الاسمية لانه لما اعتقب باختيار الفتوى فذكره صريحا اوضح من ان يدل على المختار بالانضمام
 اقول على هذا ان كان ينبغي عليه ان يستثنى في ديباجته بان يقول فان اقتسم القولان طريق
 النبي والآيات اقتصرنا عليها الا ان يكون قولنا مختارا للفتوى على انهما قولنا من اكله الا
 ليس بالانضمام بل بالحقيقة نظرنا الى اصطلاحه الذي وضعه ولو قال وهي باطلة فيفتي بقوله
 لكان او جز **وبغيرها اي المزارعة منفردة عن غير نوعة المساقاة** **واذا كان العامل**
والعقد وعسر الاثر اذ بال عمل وتخلل البياض بين ما سوي عليه وقال الشافعي انما
 تجوز المزارعة نعتا المساقاة في شرح الحاوي لو قال ساقيتك وزراعتك يصح ولو قال
 زراعتك وساقيتك لم يصح عندك بشرط ان يكون العامل فيها واحدا وعقدتها واحدا بشرط
 ان يكون الاراضي المتخللة بين الامتياز متعصرة زراعتها على الانفراد لان المساقاة جاز
 لشبهها بالمضاربة من حيث ان الشركة ثابتة في الزيادة دون الاصل والزراعة لا يشبهها

لانه لو شرط فيها الشراة في الزاوية
 بتبعية المساقاة كما جاز بيع الشرب في الارض ووقف المنقول تبعاً للعقار ولنا ما من
 دليل الجواز من غير نقل الشروط المذكورة **ولشرط صلاحية الارض** يعني لصحة الزراعة
 على قولنا شروط ثمانية محدودة في المتن احدها ان يصلح الارض للزراعة لان ما هو
 المقصود من الزرع انما يحصل به **واهلها العاقدون** لان العقد انما يصح من اهله **والثالثة**
بينهما اي بين الارض وبين العامل حتى لو شرط في العمل لرب الارض فيفسد لانعدام
 التولية **والشركة في الخارج على التبع** اراد ان يخرج مقصود الانما لو شرط التبع
 نصفين والحب لاحدهما لا يجوز لان المقصود من الزرع هو الحب لا التبع **حيث تفسد**
 المزارعة هذا تقرع للشرط الرابع **بشرط ان يكون معلومة بالعدد** لانها لو كانت مجهولة
 يخرج الامقدار ما شرطه اراد بالمعلومة ان يكون معلومة بالعدد لانها لو كانت مجهولة
 بالعدد ومعلومة من حيث السهم كما اذا شرط صاحب البذر عشرة الخارج لنفسه **ورفع**
البذر واقتسام الباقي اي يفسد ايضا بشرط ان يرفع صاحب البذر بذر ثم يفسد
 ما بقي منه **واشترط ما على الماد بانات** جمع الماد بانات وهو من اعظم من الجدول سمي
 لانه يتولد منه الخارج صغير وهو فارسي معرب والسواية وهي الانصار الصغار يعني
 ففسد المزارعة بهذا الشرط ايضا وهو ان يشترط انما يثبت على جواب الانصار يكون
 لاحدهما لاحتمال ان لا يثبت الا على ما عينه من الموضع **وبشرط بيان المدد** لان المزارعة
 منعقدة على منافع الارض ان كان البذر من قبل العامل وعلى منافع العامل ان كان
 البذر من قبل صاحب الارض والمدد معيار لها فلا بد من ذكرها **وجنس البذر** ليصير الامر
 معلوما بان الاجر جزاء الخارج فلا بد من البيان ليعلم ان الاجر من اي خارج واذا لم
 يبين فسدت المزارعة فاذا زرعهما اتفقت جلية كذا في الفصول **ومن هو عليه يعني**
 بيان من يكون عليه البذر شرط ايضا ليعلم ان المنفعة المعقودة عليها منفعة الارض او
 العامل **ونصيب من البذر له** هو الشرط الثامن **وان كانت الارض والبذر**
لواحد والعمل والبذر لآخر او الارض وحدها او العمل وحدها من احدهما والباقي
من الآخر جازت المزارعة لان في الصورة الاولى يقع على الاستئجار على العمل والبذر
 الكه فصار كما اذا استأجر خياط الخياط بآبته كان الاجر كله بازا خياطته لا بآبته
 وفي الصورة الثانية وهو ان يكون الارض لواحد والعمل والبذر لآخر يقع
 الاستئجار على الارض ببعض معلوم من الخارج فيجوز كما اذا استأجرها بآبته معلومة
 وفي الصورة الثالثة وهو ان يكون العمل من واحد والارض والبذر والبقر من آخر
 يقع الاستئجار على العمل بالآلة المستأجر فصار كما اذا استأجر خياط الخياط بآبته المستأجر

لا يفسد

هذا هو

او

او البقر والارض لاحدهما والبذر لآخر لم يجز المزارعة لان صاحب البذر
 استأجر الارض واشترط البقر على صاحب الارض ففسد الاجارة لان منفعة الارض
 الانبات ومنفعة البقر الشق فلا تجلس بينهما حتى يجعل تبعاً للارض فيقع الاستئجار
 على البقر بعض الخارج وانه باطل لان الشرع انما ورد باستئجار الارض او العامل
 ببعض الخارج لا غير فبقي ما **اعلم على البطلان** اذا استأجر البقر بالجرع غير مشار اليه
 ولا في الدمة لا يجوز والآخر ورد باستئجار العامل او الارض فيقتصر عليه **وعبرها اي**
 ابو يوسف هذه الصورة **رواية** عنه لوجود التقابل هكذا بين الناس والقياس يتك
 به **ومنه محمد** لما ذكرنا اعلم ان ههنا ثلث صور غير ما ذكرنا في المتن احدها ان يكون
 الارض والعمل من واحد والبذر والبقر من آخر وثانيهما ان يكون البذر من احدهما
 والباقى من الآخر وثالثهما ان يكون البقر من احدهما والباقى من الآخر وكل هذه الصور
 غير جائزة وجهه يعرف مما سبق **فاذا صحت المزارعة كان الخارج على الشرط من النصف**
 او الثلث او غيرها **وان لم يخرج شي فلا يبقى للعامل** لان اجرة كانت مسماها بان يكون
 من الخارج فاذا لم يخرج لا يستحق شي بخلاف المزارعة الفاسدة لان اجرا المثل كان في
 الدمة وبفوت الخارج لا يفوت الدمة **واذا فسدت كان الخارج لصاحب البذر**
 لانه تمام ملكه ولا يستحقه الاخر لان له منته فسدت **واجرا المثل لآخر عن عمله او ارضه**
لا يرا اد على المسمى اي لا يرا اجرا المثل على قيمه ما شرط له من نصف الخارج او غيره
 لانه رضى به **واجازها اي محمد** الزيادة على المسمى بالغامليع لانه استوفى المنافع بعقد
 فاسد فيجب عليه اجر مثلها كما ملا **ولو شرط ان يرب البذر بعد شرط الحب** **ففسد**
حار عقد المزارعة لانه تمام ملكه وهذا الشرط لا يلزم حكم العقد **لا لآخر يعني** لو شرط
 التبع للعامل لم يجز لانه شرط يودي الي قطع الشركة بان لا يخرج الارض الا التبع **او**
سكك عنه اي لو سكا عن اشتراط التبع لاحدهما كان الرب البذر لان التبع مما بذره
 ولا يحتاج الى الشرط والمفسد هو الشرط لغيره **وقيل يعني** ان لا يشترط على التبع **بينهما**
 لانه تابع للحب فيدخل في شرطه **واذا امتنع صاحب البذر من العمل** اي من اعطاء
 البذر **لم يجز عليه** لان الجبر يستلزم الضرر عليه باتلاف ماله كمن استأجر اجرا مهدم
 داره لا يجبر على هدمها **والآخر اجبر** يعني لو امتنع العامل عن العمل اجبر عليه لانه
 لا يتلف ماله **واذا مات احدهما بطلت** اعتبارا بالاجارة وفي التبيين هذا على
 الطلاقة جواب القياس وفي الاستحسان اذا مات احدهما وقدمت الزرع بقي عقد
 الاجارة حتى يستحصل له الزرع من الارض ثم يطل في الباقى لان في العقد حتى
 يستحصل مراعاة للحقين فيعمل العامل او ورثته فاذا حصده تقسم على ما شرط ولا ضرورة

شرط

لا باطل فيطل ولومات رب الارض قبل الزراعة بعد كرب الارض انقضت المزارعة ولا
 شيء للعامل لان المنافع انما تقوم بالعقد وتقويمها بالمخارج فكذا انعدم الخارج لم يجب شيء **واذا**
انقضت المدة اي مدة المزارعة **قبل الادراك** اي ادراك الزرع كان **على المزارع اجبر**
مثل نصيبه من الزرع يعني على المزارع صاحب البذر اجبر مثل الارض في حق نصيبه من
 الزرع وعليه الجائز **وعليهما الفقه على الزرع على مقدار حقونهما الى ان يستبعد**
 لان العقد انتهى بانتهائها المدة الموضوعة وبيع الزرع وهو مال مشترك بينهما فيكون موثقه
 عليهما بخلاف ما اذا مات رب الارض والزرع قبل حياض يكون العمل على العامل لان مدته
 لم تنقض والعقد باق في مدته **وليس تاجر الحصاد والرفع** اي لرفع ما يحمده من موضعه
 وجمعه في مكان **والدياس** وهي اداة القربا لوطي عليه ليصل للتدريه **والنذريه** وهي
 تميز الحبوب عن ثمنها بالزرع **بالخصر** وهذا الحكم غير محقق ما اذا انقضت مدة الزراعة
 قبل الادراك بل عام في جميع المزارعات لان الواجب على العامل قبل الادراك ما لا بد للزرع
 منه كالسقي والحفظ وما بعد الادراك فالعقد انتهى بانتهائها الزرع فيكون عليها ما لا بد
 له من العمل فان **شرطه** اي العمل الذي يكون بعد استيفاء الزرع كالحصاد وغيره **على**
العامل فسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وبيده منفعة لاحدهما فممنه انما ان شرط
 عملا يقتضيه المزارعة وهو كل عمل ينبت وينمو ويؤيد في الخارج لا يفسد فيقول على الحالة
 لانها لو شرط شيئا من الاعمال المذكورة على رب الارض ففسد اتفاقا **وجبر ابو يوسف**
اشرط الحصاد عليه اي على العامل لان الناس تغاروا ذلك ونعموا لمواظبه كالاستيفاء
 وهو مختار بعض المشايخ للفتوى قيد بالحصاد عليه لان شرط المداغة المساقاة على
 العامل او الحصاد على غير العامل لا يجوز بالاجماع كذا في التبيين وذكر في الخاتمة عزالي
 حنيفة ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد وكذا عند ابي يوسف وازم على حكم
 العرف كما لو اشترى حطب في المصرا لا يجب على البائع ان يحمله الى منزل المشتري واذا ان
 شرط عليه لم يزمه بحكم العرف **ومنه** اي من هذا الاشرط لانه شرط لا يقتضيه العقد
 فيكون فاسدا او المزارعة مما يفسد بالشرط الفاسد **فصل ولو شرط النصف العمل**
في شئ كذا او الثلث كذا اذا قال ان زرعت هذه الارض في شهر رجب فلك نصيب
 الخارج وان زرعتها في شعبان فلك ثلث الخارج **فالاول** اي شرط الاول **صحيح** عند ابي
 حنيفة على قول من يجيز المزارعة **وقالهما** اي الاول والثاني صحيح لانها عقدان بذلتين
 معلومين فيختار لصدهورهما من اهل العقد وله ان شرط الاول حال عن المراج فيصح وفي
 الشهر الثاني اجتمع بدلان التسمية الاولى باقية اذ لو لم يذكر الشرط الثاني فيزرعه لكان له
 نصيب الخارج فاجتمع في الثاني تسميتان فيفسد العقد في الجملة **الاخر** **ولو اختلفا** اي رب

الارض

في المزارعة
 ان شرط الحصاد
 على العامل لا يفسد
 الاتفاق

الارض المزارع فقال العامل شرطت لي زيادة عشرة اقفزة على نصف الخارج وانكرها
 رب الارض وذاك اي ذلك الاختلاف كان قبل العمل في القول له اي لرب الارض عند
 ابي حنيفة لانه يدعي صحة العقد والظاهر شاهد له وقال للعامل لانه ينكر لزوم العمل عليه
 والقول للمذبحي لو اختلفا بعد العمل فالقول لرب الارض اتفاقا لا متناع جعله منكرا ولو اقاما
 البينة فبينة المزارع اولى لانه اثبت الزيادة وانما وضع في الزيادة اذ في النقصان بان قال
 المزارع شرطت لي النصف الا عشرة اقفزة ورب الارض يقول شرطت النصف فقط القول
 لرب الارض اتفاقا لانه ينكر وجوب اجراء مثل عليه من الحقايق ولو شرط رب الارض والبذر
 اي والحال ان البذر كان من قبل رب الارض الثلث للعامل والثلث للعبد العامل الماذون والموثر
 بغير عمل اي بغير اشتراط عمل على ذلك المعبد فثلثه اي ثلث المعبد الذي كان نصيبه لرب الارض
 عند ح وقالا للعامل قيد بالمديونية لانه لو لم يكن مديونا في شرط المعبد لكانت مولاه اتفاقا
 وقيد بقوله بغير عمل لانه لو شرط فعل المعبد يكون له المسمى اتفاقا وهذا الخلاف مبني على ان
 المولي لا يملك السلب للعبد الماذون المستغنى بالمديونية فاشترط له كما شرط اطم
 للاجير بغير عمل فلم يصح فيكون ذلك الثلث لرب الارض لانه بما بذره ويملك عند ح
 واشترط الثلث للمعبد يكون اشتراط المولاه والدليل من الطرفين مرفي كتاب الماذون
 ولو دفع اليها اي الى رجلين ارضا من اربعة على ان يزرعها ببدورها وسمي احدهما
 ثلث الخارج ولاحترسني درهما فالفساد شائع عنده فيفسد العقد قيمته
 ثلث الخارج ايضا وقصره اي الفساد على الثاني اي على من سمي له خمسين درهما
 لانه الصفقة متعددة لا يلزم من فساد احد يفسد فسادا لا اختوي فيجعل في حق
 من سمي له ثلث الخارج وقد سبق نظيره في البيوع ولو عصبها فزرعها فالخارج له
 عند ابي حنيفة لانه بما بذره والعشر والخارج عليه اي على الغاصب لانه يملك الارض
 التامية يدا القول لوقالي فزرعها يكون الخارج له لكان اولى لانه ليس في هذه
 المسئلة خلاف لان الخارج بما بذره والخلاف في صورة نقصان الارض ما ان زراعة
 وهذا هو المفهوم من شرح المنظومة وان نقصت الزراعة الارض فضمت الغاصب
 نقصانها فالخارج والعشر على المالك عند ح مطلقا اي ضمنه قل او كثر لانه اذا اخراج
 كان الخارج عليه قل او كثر لكون الاجرا بما مقام النماء فكذا الضم لانه بمنزلة الاجر
 للارض وقالوا العشر على الغاصب بكون حال لان العشر في الخارج له والخارج له واما
 الخارج فعلى المالك ان كان الضم ان كثر من الخارج لان ضمنه انقصا فخاصا وبخلاف
 نمايتها وان كان مثله فالمشايخ اختلفوا فيه على قولهما فعلى الغاصب من دون الضمان
 اي من غير ضم ان النقصان اراد به ان لا ضمنه عليه لنقصانه وان كان اقل لان المالك
 لم يستفد من الارض مقدار الخارج حتى يجعل لها ثمنها بخلاف ما لو اجرها المالك باجرة
 اقل كان الخارج عليه اتفاقا لانه كان متمكنا من انتفاعه من الارض وفي صورة
 الغصب المالك غير متمك فبيعت في سبب وجوب الحق عليه ولو تزوج عليا ان تزوج

منه

ارضه بالنصف اي بنصف الخارج ببذرهما صح نكاحه وفسدت من ارضته لانه شرط
فيها مقابلة البضع ببعض الخارج وهو مجهول فيفسد شرطه فتفسد من ارضته لانها
مما تفسد بالشروط الفاسدة فيكون الخارج للزوجة ويكون عليها المزوج اجزا
فجعل مهرها نصف اجز مثل الارض ان دخل بها او مات عنها لانه جعل نصف الخارج مهرها
لها واجزا مثل ما مر من الخارج فربما اي ربع اجزا مثل ان طلقها قبل الدخول لانه النصف
ينصف بالطلاق قبل الدخول فصار ربعا ووجب مهر المثل ان دخل بها لانه النصف
ولا يزداد على اجز مثل الارض لان المزوج عليها اجز مثل الارض ولها على الزوج مهر المثل
فتساوتان ان تساوتان وكان مهر المثل اكثر وان كان مهر مثلها اقل فعليه ان
تدفع اليه مقدار النقصان ويسلم لها الخارج كله والمتعة اي اوجب مهر المثل
بالطلاق قبل ولو كان هو العامل يعني ان تزوجها على ان يزرع هو في ارضها
ببذرهما على الخارج بينهما نصفان يجعل ابو يوسف مهرها نصف اجز مثل ارضها
ان دخل فيكون الحاصل كله لها وربعه ان طلقها قبل الدخول وقيل الزاوية وعلى قول
لها المتعة وان طلقها بعد الزاوية فعلى قول ابي يوسف المرأة على الزوج ربع اجز
المثل الارض صداقا وللزوج عليها تمام اجز مثل الارض لفساد اكلها اربعة وتقام
بقدر الربع ويرد الزاوية وهي ثلاثة ارباع اجز مثل الارض وعلى قول محمد لها
المتعة بسبب النكاح وجب له عليها اجز مثل جميع الارض ولا يتقاسمان من
الحق يق لا مهر المثل قال محمد لها مهر مثلها وللزوج عليها اجز مثل غلده فيقال
ان تساوتان لا تتراد الا فضل كما مر من انفا والاصل في هذه المسائل ان المشرط
بمقابلة البضع ان كان بعض الخارج فالنسية فاسدة عنده وان كان منفع الارض
او منفع العامل فالنسية صحيحة عند ابي يوسف فاسدة عند محمد رحمه الله لان الزوج
جعل منافع الارض وهو شيء واحد مقابلة بشئين نصف الخارج ومنافع بعضه والشي
الواحد متى قوبل بشئين يقسم على قيمتهما فيقسم منافع الارض على قيمة الخارج وقيمة
منافع البضع والخارج مجهول لكن منافع البضع معلومة والشي متى قوبل بمعلوم
وحصول انقسم عليها بنصفين لتعذر القسمة باعتبار القيمة ولوجود الاضافة اليهما
على السوا كما لو اوصي بثلاث ماله لفلان وللفقير كان بنصفه لفلان فكذا فيما نحن فيه
او على ان تزرع هي اي لو تزوجها على ان تزرع هي ببذر ارضه او هو اي لو تزوجها
على ان يزرع هو ارضه ببذره وجب مهر المثل اتفاقا لان الحاصل في هاتين
الصورتين المزوج فجعل بضعه مقابلا بمنافع بعضها فتبطل النسبة وفي صورتين
الساقتين كان المقابل بمنافع بعضها نصف منافع ارضه او ببذره وانه معلوم فافترقا
كتاب المساقاة وهي المعاملة فيما يحتاج اليه في الاشجار وبعض
الخارج وهي خربة من الثمرة باطله عند ابي حنيفة وقالوا جائزة اذا ذكر مدة معلومة
لكن اذا علم ان الثمرة الخارج في تلك المدة تفسد العقد لغو ما هو المقصود منه
وهو الشراكة في الخارج ولو ذكر مدة معلومة تبلغ الثمرة فيها وقد تنازعوا عنها

جاء

جاء ذلك اذا خربت غذا المدة فللعامل اجز مثل قيد بذكر المدة اذ لو لم يذكرها لم يجز
قياسا كما في المزاغة لكن جواز المساقات بلا ذكر مدة فيها اذ دفع اليه رطبة قد
انتهى جودها على ان يبيعها حتى يخرج بزرها فيكون بينهما لان لا دراك البذر
وقتا معلوما وكذا جوازها في الاشياء ولكن العقد يقع على اول ثم يخرج في تلك السنة
لانه متعين وما بعده مشكوك فلا يدخل بخلاف المزاغة ويجوز في الشيء والرطبة
وامر بالمبايعات ولا يقتصر على المساقات **علي الخليل** وفي الكرم وقال الشافعي
يقتصر عليها لان مساقات رسول الله صلى الله عليه وسلم باهل خيبر كان فيها وليا
ان الاصل في النصوص التعليل وجوازها للحاجة وهي نعم العمل والمروى عن مساقات
صلى الله عليه وسلم باهل خيبر كانت على ما فيها من الاشجار لا على النخل والكرم فقط واذا دفع
اليه اي العامل على وجه المساقات خلا متهما اي فيه ثم صفتته انه يزرع
بالعمل جائز قديم لان الثمر لو كان متناهيما حيث لا يزرع بالعمل لم يجز عقده لانه اذا
لم يكن له ثمر فيه لا يستحق الاجر فاذا فسدت كان للعامل اجز مثله لانه في معنى الاجر
الفاسدة وتبطل المساقات بالموت كما تبطل الاجارة هذا هو القياس ولكن قالوا لا تبطل
استحسانا فاذا مات رب الارض والخارج بسرف للعامل ان يقوم عليه حتى يترك
الثمره وان مات العامل فلو رثته ان يقوم عليه حتى يترك وتفسد بالاعذار
كما اذا مرض العامل وضعف عن العمل او كان العامل تسارقا وخوفا لان المزاغة
تتعد اجارة وتتم شراكة وكذا المساقاة فتفسد بالعدو كالاجارة كتاب
النكاح وهو عقد يرد على ملك متعة البضع قصدا وفي القيد الاحير احتراز
عن البيع وخوة لان المقصود فيه تلك الرقبة وملك المتعة داخل فيه
ضمنا وليس حال الاعتدال لقوله صلى الله عليه وسلم النكاح سنتي فمن رغب
عن سنتي فليس مني ويجب في النوقان اي في حال شدة الاشتياق الى الوطى
ويمكنه منه ليترزع عن الزنا ويكره خوف الجور من سوء خلقه لان ممنوع عليه
الحقيق لما تفرغت سنة النكاح قلنا بكرهية عملا بالشبهين ونفضل اي النكاح
على التحلي للنوافل اي على ان يكون خاليا عن النكاح وشواغله ومشتغلا للنوافل
وقال الشافعي التحلي افضل وفي الحقايق الاشتغال بالتعليم والتعلم على هذا
الخلاف له ان النكاح منة المعاملات حتى صح من الكافر فالاشتغال بالعبادة
المقصودة لذاتها يكون افضل منه ولنا ما روي ان قوما هموا بطلاق النوقان
والتحلي لعبادة الرحمن فرد عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال تنكحوا نواولوا
فان قيل مدح الله تعالى يحيى عليه السلام بكونه سيدا وحكوما والخصومة
من لا ياتي للنساء مع القدرة وهذا يدل على ان التحلي افضل من النكاح قلنا احتمل
ان يكون ذلك ممدوحا في شريعتهم فنسخ في شريعتنا ومثل النكاح افضل منه

كما ينسخت الوعائية فيها وينعقد بالاجاب والقبول وهما اي والحال ان الاجاب
والقبول يكونان بلفظ الماضي الدال على الثبوت او احدهما يكون بلفظ الماضي كما
اذا قال لها اتزوجك وقالت قبلت لان النكاح انما ينعقد بعد تقدم الرسالة
والخطبة غالبا فيكون قوله اتزوجك عبارة عن التحقيق في الحال بخلاف البيع
حيث لا ينعقد بلفظ البيع لان البيع يقع بغته غالبا فلا يجعل الحال وكذا اذا قال
زوجي وقال الاخر اتزوجك ينعقد النكاح بينهما لان قوله زوجي توكيل بالنكاح
والواحد يتولى طرفي النكاح كونه سفيرا لهذا مرجع الحقوق الي الموكل بخلاف
ما اذا قال بيع هذا بكذا وقال الاخر اشتريت به حيث لا ينعقد لان الحقوق
في البيع مرجع الي العاقد فيقع التامع وهو ان يكون الوكيل طالبا ومطلوبا
لا يقال لو كان قوله زوجي توكيلا بالنكاح لما اقتصر على المجلس لان نقول
هو توكيل في ضمن الامر بالفعل فيكون قبوله بتخصيل الفعل في المجلس فاذا قام
قبله فقد قام قبل القبول وفي النواذر لو قال ~~زوجك~~ خا طبا فقلت
زوجت نفسي منك انعقد ولا تقتصر على لفظ النكاح والتزوج وقال الشافعي
يقتصر انعقاد النكاح عليها وفي الحقايق هذا اذا ذكر المهر ولو لم يذكر لا ينعقد
الا اذا زاد من التزوج النكاح فينعقد بالتامع والصدقة والهبة والبيع
والشرا اي ينعقد النكاح عندنا بهذه الالفاظ وفي المحيط لو طلب من امرأة
زنا فقلت وصفت نفسي منك بحضرة الشهود وقبل الزوج لا يكون نكاحا لان
هذا جواب لها التمس منك النكاح له ان الزوج اذا ملك زوجته فسد نكاحها
فلا يكون ما يدل على التامع موحيا بل الاصل في المتناهي معنى الانضمام
وهذان اللفظان حقيقتان فيه فلا ينعقد بغيرهما ولنا ما روي انه صلى الله
عليه وسلم قال في النكاح امرأة ملكتها بما معك من القران والبضع مملوكة
للزوج في حق الاستمتاع ولهذا المانع عند بروزها فيثبت الحل في غيرها
بتبعها فان قلت البضع ليست بمال فلا يقبل الملك قلنا غير المال
قد يكون مملوكا كالقمة صرح جوي فيه الارث والاعتياض وفي جوامع الفق
كل لفظ موضوع لتمليك العيني في الحال ينعقد به النكاح ان ذكر المهر والا
فاليسنة ولو قال او صيت لك بنتي في الحال ينعقد به النكاح لانه تمليك
في الحال ولو لم يقبل في الحال لا ينعقد واما بلفظ القرض فقبل ينعقد
لانه يفيد التمليك كلفظة الهبة وقيل لا ينعقد لان الاستعارة غير جائز
لحم في الحيوانات فلا يصير بها حكم النكاح لا الاجارة والاباحة والاعارة اي
لا ينعقد النكاح بهذه الالفاظ لان موجد تملك منفعة البضع وموجب
هذه الالفاظ تملك المنافع يساير اجزاها دون البضع ولم يصح كناية

عن ملك النكاح وعن اي حنفية ان النكاح ينعقد بلفظ الاجارة لانه تمليك المنفعة
وهو مختار الكرخي لكت الصريح ما ذكر في المتن لان الاجارة موضوعة لتمليك المنفعة
موقتا والنكاح لا يجوز بالتوقيت واجاز نكاح السرو وهو ان يكون بلا شهود
وشروط الا بشهاد وقال مالك لا يجوز نكاح السرحية لو تزوج عند شاهدين
وشروط كتمان العقد لا يجوز ولا لا بشهاد وليس بشرط لجواز النكاح حتي لو نكحها
بلا اشهاد وشروط اعلامه صحيحا روي ان النبي ع منهي عن نكاح السرو وقال
اعلموا الزفاف بضرب الدفان وان ابن عمر وحسين بن علي رضي الله عنهم تزوجا
بغير شهود ولنا قوله ع من لا نكاح الا بشهود والمراد به نفي الجواز لانه هو
الاصل ونفي المكالم مجاز عنه ولا يصح رايه عند امكان الحقيقة وان ع من
لم يجز نكاحا شهاد عليه رجل وامرأة وقال هذا نكاح السرو ولا ينعقد
النكاح بين المسلمين الا بحضور شاهدين مسلمين حريين بالغين عاقلين انما
شروط هذه الاوصاف لان الشهادة من باب الولاية لكونها فدية على الغير
رضي او لم يرض والعبد والصبي والمجنون ليسوا من اهل الولاية واما
الكافر فلا ولاية له على المسلم وفي قيد حضورها دلالة على ان سمعها
معا ليس بشرط حتي لو سمع احدهما التزوج ولم يسمع الاخر فاعاد
التزوج فسمع الاخر دون الاول وهما في المجلس يجوز كذا ذكره في المنتقى
وقال هذا استي مسان وكذا قاله الامام السعدي حتي يجوز شهاد
الا صديق في النكاح وفي المحيط لو شهد احدهما انها تزوجها اليوم لا تقبل
ولو شهدا هكذا في البيع تقبل لان حضورهما شرط في النكاح دون البيع وخبره رجل
وامرأتين يعني يجوز عقد النكاح عندنا بحضور رجل وامرأتين وقال الشافعي
لا يجوز بنا على ائله من ان شهادة النساء في غير المال غير مقبولة عنده كما سمي
بيان في باب الشهادة فلا ينعقد النكاح بحضورهن ولو غير عدول يعني يجوز
عقد النكاح عندنا ولو كان الشهود فسقه وقال الشافعي لا يجوز اقوال
لو قال وبغير عدول لكان اولى لانه احضر واسلم من كثرة التقدير ولان هذه مسئلة
اخري خالفنا فيها الشافعي غير واقعة قيد لها قبلها وظاهر عبارة المتن انه
قيد وهو توهم ان رجلا وامرأتين لو كانا عدولا لجاز النكاح عند الشافعي
وليس كذلك وضع المسئلة في غير عدول لان في المستورين ينعقد اتفاق من
الحقايق واعيين ومحدودين في قدق يعني ينعقد النكاح بحضورهم عندنا وقال
الشافعي لا ينعقد لان شهادتهم غير مقبولة فلا ينعقد بحضورهم ولنا ان
كلامهم اهل الشهادة تملأ وعدم قبولها عند الادلا يمنع حقيقتها اذا لا دامن
ثموتها او فوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل وانعقاد النكاح موقوف على حضور

الشاهدان لا علي ادائهما الشهادة وفي الحقائق على الخلاف المردودون قبل ظهور التوبة
 او بعد ما ينقضي اتفاق ولو وصفا كتاب مشهود عليه ومضمونه نكاحا يعني اذا
 كتب في كتاب تزوجت فلانة بنت فلان بكذا من المصدق واشهر جماعة علي ما
 فيه وارسله بهم الي المرأة ولم يعلموه اي واحال ان الشهود لم يعلموا ما في الكتاب
 من قصة الزوج فاذا سلموه الي فلانة فقراته واعلمتهم ما فيه فقبلت عندهم ذلك
 الزوج بخبرة اي قال ابو يوسف ينعقد النكاح بمثل هذا لا ينعقد فيد بقوله
 ومضمونه نكاحا لان مضمونه لو كان بيع بشي ولم يعلم الشهود ما فيه قبلها
 الكتاب فقالت اشتريت ينعقد البيع اتفاقا لان الاشهاد ليس بشرط في البيع
 وقدر بقوله ولم يعلموا لانهم لو علموا ما في الكتاب ينعقد اتفاقا وقدر بقدرتها
 عندهم لانها لو لم تقرأ عليهم وقالت عندهم زوجت نفسي من فلان بن فلان
 لم ينعقد النكاح اتفاقا لان اسماع الشاهدان كلام الزوجين شرط جواز النكاح
 هذا اذا كان المكتوب فيه تزوجت فلانة واما اذا كتب فيه زوجي نفسي من
 لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب اتفاقا لانها تتولي طرف النكاح حكم الوكالة
 ولو كتبت صكا علي نفسه واشهد علي ذلك لا يصح ما لم يعلم الشاهدان في الصك
 اجماعا من الحقائق له ان شرط العقد منه وجب حفرة الشهود بالاشهاد وعلي ما فيه
 بالاجماع فلما قرأته وقبلت ما فيه عندهم وجد الشهود الاخر ولها ان الشهادة
 علي ما فيه اذا لم يعلموه اشهاد علي المجهول فلم يصح ولم يوجد شرط العقد
 حفرة الشهود ولم ينعقد واذا تزوج مسلم ذميمة بشهادة ذميين جاز وباطل
 اي محذور لان الزوج قيد بالذميمة لان المسلم لو تزوج مسلمة لا ينعقد بشهادة
 ذميين اتفاقا له ان هذه شهادة ذميمة الكافر علي المسلم بلزوم المهر مني فلا يعتبر
 ولها ان هذه شهادة علي الذميمة بثبوت ملك المتعة له عليها اذا اشترط
 شرطت في النكاح لتعظيم البضع لا للزوم المهر لان المال يوجد بلا شهود
 كالبيع اقول لو قال شهادة ذميين ابطاله لكان اخص **فصل** في
 المحرمات طهر الام والجدعة اي نكاحها مطلقا اي سواء كان من قبل الاب
 والام والبنت لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واهوانكم وبناتكم وبناتكم
 وبنات الاخ وبنات الاخت لكانت حرمت نكاح الجدعة ثبت بالاجماع او بدلالة
 النص لان لفظ الام لا يتناولها حقيقة ونحوها من الزنا يعني من زنا بامرأة
 فانت ببنت فان نكاح هذه البنت حرام عليه عندنا وقال الشافعي حلالا لان
 نسبها غير ثابت فصارت كالأجنبية ولهذا لا ترثه ولنا ان موجب
 المصاهرة في الحقيقة هو الولد لانه مخلوق من ما بينهما فهو جزء للواطي الموطوءة
 اجتمعت فثبت الجزئية بينهما بواسطه الولد حكما فيكون اصل الموطوءة وفرعها

كاصل

كاصل الواطي وفرعه وكان القياس ان حرم الموطوءة لانه جزء بواسطه الولد
 لكن ايجت لضرورة الفصل فيكون الولد الحاصل من الزنا جزء للواطي حقيقة
 وان لم يضاف اليه شرعا نظر الي حرمة فالحرمة متى دارت بين الثبوت والعدم
 تثبت احتياطاً وانما تثبت بالوطي لكونه سببا للولد ولم يذاق لولا اذا اتي
 بامرأة من دبرها لا تثبت به الحرمة لانها زنا الولد فان قلت البضعية من
 جانب الرجل لا تعرف حقيقة فمنها كانت وولدت من ما آخر قلت انه يعرف
 بان زنا بغير شرا مسكها وحفظها ليلاً ونهاراً حتى ولدت فعلم يقينا لانها
 ولدت منه حقيقة وحكما لقيا من الوطي حقيقة مقام حقيقة العلوق من الحقائق
 وبنت الولد وان سقطت تثبت حرمتها بالاجماع او بدلالة النص كما سبق
 والاخت مطلقا اي سواء كانت لاب وام او لاب او لام والحالة والعدة مطلقا اي سواء
 كانت له او لابا به وامهاته وسواء كانت خالة وعمه لاب وام او لاب او لام وكذا
 ام العمة حرام لان امرعته لاب وام او لام هي ام ابية لا محالة وام ابية حرام عليه
 واما عمته لاب هي اخت ابية لاب فامها تكون جدة اب الاب وامرأة الجد حرام
 عليه واما خالة الخالة فان كانت الخالة القري خالة لاب وام او لام فخالتها
 تحرم عليه وان كانت القري خالة لاب فخالتها لا تحرم عليه لان ام الخالة القري
 تكون امرأة الجد اب الام لا ام امه واختها تكون اخت امرة اب الام واخت
 امرة الجد لا تحرم عليه واما عمه العمة فان كانت العمة القري عمة لاب وام فعمه
 العمة حرام لان القري اذا كانت اخت ابية لاب وام او لاب فان عمته تكون
 اخت حملة اب الاب واخت اب الاب حرام لانها سمته وان كانت القري عمة
 لامه فعمه العمة لا تحرم لان اب العمة يكون زوج ام ابية فعمته تكون اخت
 زوج الجدة او ابى الا تحرم كذا في المحيط وبنت الاخ والاخت وان سقطت واما بنات
 العم والعمة والخال والخالة خلال لقوله تعالى ولا تحل لكم ما وراذلكم وهذه غير مذكرة
 في المحرمات وام المرأة بالعقد الصحيح سواء دخل بها او لم يدخل فبطل الصبيح
 القاسد لا عبرة له الا اذا دخل بها فحينئذ حرم الموطوءة وبنت المدخول بها
 اي تحرم بنت امرأة التي دخل بها لقوله عمر من تزوج امرأة حرمت عليه
 امها دخل بها او لم يدخل وحرمت عليه بنتها ان دخل بها ولا يشترط فيها
 اي في حرمة بنت المدخول بها الحواشي كونها في حجر الزوج بان زفت مع
 انها الي بيته انما قاله نفعيا لما قيل كونها في حجر الزوج شرط لحرمتها لان
 الله تعالى قيد حرمتها به في قوله تعالى وربايبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم
 اللاتي دخلتم بهن والمقيد بشرطه لا يثبت بالحكم ولنا ان هذا تفكيك
 عوفي لا يفيد الحكم بدليل قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم

علق الراحه بعدم الدخول فقط ولو كانت الحرمة مقيدة بها لتعلقت الاباحه
بعدها وحليله ابيه واجداده اي زوجته وبنته وبنين اولاده يعني يحرم
عليه حلال اولاده وان سفلوا دخلوا بهم او لم يدخلوا لاطلاق قوله تعالى حلال
ابنائكم الذين من اصلابكم فقيلا صلاب لاخراج الابن المتبني فان حليلته جائزه لا اخراج
الابن رضاعا لان حليلته حرام لقوله من يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اعلم
ان هذه الحال يحرم نكاحها ودوا عليه على التام بيد وفي اسناد الحرمة لادواتهن
دلالة عليه ونثبت المصاهرة بالزنا وقال الشافعي لا تثبت به وضع في الزنا
وهو في الشرع وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهه ليقض محل الزنا
فانه لو جامع رجل رجلا لا يحرم على الفاعل امر المفعول به وبنته وكذا الاطباء امرأة
لا يحرم عليه امها وبناتها اتفاقا والخلاف في جانب الزاني اذ لو ولدت من الزنا ابنا
يحرم لها نكاحه اتفاقا والخلاف انه ينقض عن الامر وهو انساك وبعضه
ينفصل عن الفحل وهو نطفة ولو وطئها بملك يمين او نكاح صحيح او فاسد او وطئ
جارية مشتركة او وطئ جاريته بعد ما تزوجها من غيره او وطئ الابنة
ابنه فانه يثبت به المصاهرة اتفاقا من اطلاق قوله ان المصاهرة اذ بها
يلحق الاجنبيا توبالا مهابت حتى يجوز الخلوة بهن والمساورة معهن والمعصية
لا تصير سببا للنعمة كيلا يفضي الي تكثيرها ولنا ما سبق من الدليل قريبا وفي
المحيط لو كان لرجل جارية فقال وطئتها لا يخل لابنه ان كانت في غير ملكه لجل
لابنه ان كان هؤلاء الظاهر يشهد له وبالمس والنظر في الفرج اراد به الدخول
وهو ما يري منه عند استلزامه بشهوة وحدها ان كان ثمة بان تثبت
التمه او تنزاد انتشاما ان كانت ملتشرة قبله وان كان يثنى او عينا فحدها
ان يتحرك قلبه او يزداد حركه ولا يعرف ذلك الا بقوله وفي القبيح وجود
الشهوة من احدها يكفي ولو راي فرجها من وراء الزجاج تثبت الحرمة
ولوداعه في المرأة لا تثبت ولو مسها جال ان وصل حوازة البدن الي يده تثبت
الحرمة والا فلا وعلى هذا الخلاف اذا مسته امرأة بشهوة سواء كان المسعدا
او خطا الكراها او نسبانا او نظرت الي ذكره قال قاضي خان هذا اذا صدق الرجل
المرأة انها مسته بشهوة ولو كذبها ينبغي ان لا يحرم عليه امها وبناتها قبيح
بالفرج لان النظر الي سائر الاعضاء لا تثبت به الحرمة المصاهرة اتفاقا اراد منه
القبل لان النظر الي الدبر لا يثبت الحرمة من اطلاق قوله ان النظر والمس
ليس في معنى الدخول ولهذا لا يجب بهما الاغتسال والحد فلا يثبت بهما
الحرمة ولنا انهم داعيان الي الوطئ فيقومان مقامه احتياطا ولهذا اقول
اذا اتصل بالمس انزال لا يوجب الحرمة لانه تبين انه غير داع اعلم ان الخلاف

في

في المس لا يخل على مس الاجنبية لانه تبين من سبق ان الدخول به لا يوجب الحرمة
عند الشافعي فليكن مسها بل ينبغي ان يخل على مس الامة او المتكوجة بشهوة
اذا لم يدخل بها فما تثبت لا يحرم بناتها عنده ويحرم عندها ويثبتها اي ابو يوسف
المصاهرة بوطئ صغيرة لا تثبت في وقال لا تثبت وتدل بقوله لا تثبت في ذلك كانت
الصغيرة مشتركة تثبت بوطئها المصاهرة اتفاقا وفي التبيين بنت تسع
مشتها من غير تفصيل وبنت خمس عشر مشتركة من غير تفصيل وما بينهما ان
كانت فحمة مشتها والا فلا لانه وطئ في القبل فوجب الحرمة كوطئ عجز لا تثبت
ولها ان وطئها لا يصلح سببا للولد فاشبهه اللواط بخلاف العجز لانها لا تثبت
العراق كما في قصة ابراهيم وزكريا ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
من الاصول والفروع والحالات والمعاات وغيرها من المهدودات
لقوله من يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا امر الاخ يعني يجوز تزويج
امرا حنيه من الرضاع ولم يكن ذلك جائزا من النسب لان امر اخيه من النسب
يجوز تزويجها اذا لم تكن موطوءة ابيه واخيه لان ابن رجل ابن من الرضاع وله
اخت من النسب يجوز تزويجها ولم يكن ذلك جائزا من النسب وكذا اذا كان لابنه من
النسب اخت من الرضاع يجوز تزويجها اعلم انه استثنى هاتين الصورتين والحل غير مقصور
عليهما بل ثبت في صورة اخوي منها انه اذا كان لرجل ابن من النسب وله جدة من
الرضاعة او بالعكس يجوز تزويجها ولم يكن ذلك في القبل بالنسب ومنها انه اذا
كان له من النسب وله امر من الرضاعة او بالعكس يجوز تزويجها ومنها انه اذا
كان له خال من النسب وله امر من الرضاعة او بالعكس جاز له تزويجها ولم
يكن ذلك في القرابة النسبية والجمع اي يحرم الجمع بين الاختين نكاحا لقوله تعالى وان
تجهوا بين الاختين وهو معطوف عليهما قبله من النسب التي يحرم نكاحهن وبذلك
يمين وطيا يعني يحرم للمولي ان يجمع بين المملوكتين الاختين وطيا لقوله صلى الله عليه
من كان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يجمع ما في رحم اختين قيد بقوله وطيا
لان الجمع بينهما في الملك بدون الوطئ جائز ولو تزوج اخت امته الموطوءة
جائزا حراما وليس له وطئ كل منهما لان العقد حكم الوطئ حتى لو تزوج مشركي
مغربية فولدت اولادا ثبت نسبهم منه لثبوت الوطئ حكما فان قيل اذا كان
العقد حكم الوطئ ينبغي ان لا يصح نكاح اخت امته الموطوءة قلنا نفس العقد
ليس بوطئ حقيقة فيصح وانما جعل وطيا عند ثبوت حكمه وهي حل الوطئ ولو
ادعى اي الاختان نكاحه وبرهننت كل علي سبقتها اي اقامت كل واحدة
منهما بينة علي سبق نكاحها وهذا القيد اتفاقي لان كل واحدة منهما

في المس لا يخل على مس الاجنبية

في المس لا يخل على مس الاجنبية لانه تبين من سبق ان الدخول به لا يوجب الحرمة عند الشافعي فليكن مسها بل ينبغي ان يخل على مس الامة او المتكوجة بشهوة اذا لم يدخل بها فما تثبت لا يحرم بناتها عنده ويحرم عندها ويثبتها اي ابو يوسف المصاهرة بوطئ صغيرة لا تثبت في وقال لا تثبت وتدل بقوله لا تثبت في ذلك كانت الصغيرة مشتركة تثبت بوطئها المصاهرة اتفاقا وفي التبيين بنت تسع مشتها من غير تفصيل وبنت خمس عشر مشتركة من غير تفصيل وما بينهما ان كانت فحمة مشتها والا فلا لانه وطئ في القبل فوجب الحرمة كوطئ عجز لا تثبت ولها ان وطئها لا يصلح سببا للولد فاشبهه اللواط بخلاف العجز لانها لا تثبت العراق كما في قصة ابراهيم وزكريا ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من الاصول والفروع والحالات والمعاات وغيرها من المهدودات لقوله من يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا امر الاخ يعني يجوز تزويج امر اخيه من الرضاع ولم يكن ذلك جائزا من النسب لان امر اخيه من النسب يجوز تزويجها اذا لم تكن موطوءة ابيه واخيه لان ابن رجل ابن من الرضاع وله اخت من النسب يجوز تزويجها ولم يكن ذلك جائزا من النسب وكذا اذا كان لابنه من النسب اخت من الرضاع يجوز تزويجها اعلم انه استثنى هاتين الصورتين والحل غير مقصور عليهما بل ثبت في صورة اخوي منها انه اذا كان لرجل ابن من النسب وله جدة من الرضاعة او بالعكس يجوز تزويجها ولم يكن ذلك في القبل بالنسب ومنها انه اذا كان له من النسب وله امر من الرضاعة او بالعكس يجوز تزويجها ومنها انه اذا كان له خال من النسب وله امر من الرضاعة او بالعكس جاز له تزويجها ولم يكن ذلك في القرابة النسبية والجمع اي يحرم الجمع بين الاختين نكاحا لقوله تعالى وان تجهوا بين الاختين وهو معطوف عليهما قبله من النسب التي يحرم نكاحهن وبذلك يمين وطيا يعني يحرم للمولي ان يجمع بين المملوكتين الاختين وطيا لقوله صلى الله عليه من كان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يجمع ما في رحم اختين قيد بقوله وطيا لان الجمع بينهما في الملك بدون الوطئ جائز ولو تزوج اخت امته الموطوءة جائزا حراما وليس له وطئ كل منهما لان العقد حكم الوطئ حتى لو تزوج مشركي مغربية فولدت اولادا ثبت نسبهم منه لثبوت الوطئ حكما فان قيل اذا كان العقد حكم الوطئ ينبغي ان لا يصح نكاح اخت امته الموطوءة قلنا نفس العقد ليس بوطئ حقيقة فيصح وانما جعل وطيا عند ثبوت حكمه وهي حل الوطئ ولو ادعى اي الاختان نكاحه وبرهننت كل علي سبقتها اي اقامت كل واحدة منهما بينة علي سبق نكاحها وهذا القيد اتفاقي لان كل واحدة منهما

لولا برهنه فالحكم كذا وهو جاهل به اي والحال ان الزوج لا يدري نكاح احديهما علي التعيين
فوق بينه وبينهما لان نكاح احديهما باطل يتيقن ونكاح احديهما منتفك يتيقن
بقوله وهو جاهل لان الزوج لو عين احديهما بالفعل بان دخل بها او بين انها ساقية
ففي نكاحها لصداقهما وفوق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحديهما وبين
بعد ذلك ان الاخرى سا بقية يعتبر الثاني لان الاول بيان دلالة والثاني
صرحا والدلالة لا يقاوم صرحا وقسم نصف المهر عليها اتفاقا هذه رواية المبسوط
لان كل واحدة منهما ان كانت سا بقية فلها نصف المهر وان كانت لاحقة فلا شيء لها
فينصف النصف بينهما فيد بقوله علي سبقت لانه لو لم تدعي السبق وقالت لا ندري
اي النكاحين اولي لا يفضلها بشي ما لم يصطلي علي اخذ نصف المهر وفي التبيين
هذا اذا كان مهرها منتسا ويين وان كانا مختلفين يعطي لها اقل نصف المهر
لانه ثابت يتيقن وان لم يكن المهر مسمى في العقد يجب متعة واحدة لها بول
نصف المهر وان كانت الغزاة بعد الدخول فلها واحدة مهرها كاملا ولا وجب
شيء اي قال ابو يوسف في الامالي في رواية عنه لا يجب عليه شيء لها الجارية
المقضى لها وارجبه اي مجرد المهر في رواية كاملا بينهما لان الزوج مقر بمسمى
احديهما ولم يطلقها فعليه تمام المهر بينهما كذا في النهاية لكن فيه اشكال لان
المهر لا يتصف قبل الطلاق اتفاقا ولا معنى للخلاف فيه بل الخلاف فيه اذا فرق
القاضي بينهما فلا معنى لقوله ولم يطلقها او هو نكاح امرأة اي لو ادعي رجل
علي امرأة انها منكوحته فادعت نكاح اختها الغائبة اي ادعت تلك
المرأة انه كان تزوج اختها قبلها فانكر الرجل وبرهنا اي اقام كل واحد
منهما البينة علي ما ادعاه فهذه زوجته يعني يقضي بنكاح الحاضرة
عند ابي حنيفة ووافقا الامري جعل صاحبها امر النكاح موقوفا علي حضورها
اي حضور الغائبة اعلم ان قيد الاخت اتفاقا اذا لو ادعت انه نكاحها
او بنتها قبلها فالخلاف كما سبق الا انها اذا اقامت بينة علي دخولها
باختها او بنتها فرق بينه وبين الحاضرة اتفاقا لها اذا الغائبة لم تحتمل ان
تقيم البينة علي سبق نكاحها فتم الحاضرة فتمس الحاجة الي التفريق
بينهما فوجب التوفيق صيانة للمقتضا عند التقص وله ان نكاح الحاضرة
محقق بالبينة ونكاح الغائبة غير محقق اذا لم يوجد منها ولا من يقول
مقامها دعوي واحتمل اثبات الغائبة سبق نكاحها امر موهوم لا يجوز ترك
الحق بوجوب الجوع بين المرأة وعندها او خالتها او بنت اختها او اخيها بقوله عمر
لا تنكح المرأة علي عتقها ولا علي خالتها ولا علي بنت اختها وهذا حديث
مشهور يزا في الكتاب ولين كان من الاحاديث جازم تخمين النص وهو قوله تعالى

وحل

وحل كما وراذلك لان المحوسبة والوثنية خفت منه وكذا الجوع الجمع بين المعين والخالقين
صورته ان يتزوج كل من الرجلين ام الاخر فكل منهما بنتا يكون لكل واحد من البنين حصة
الاخرى ولو تزوج كل منهما بنت الاخر فكل منهما بنتا تكون كل واحدة منهما خالفا
الاخرى واجزا الجمع بينهما وبني امرأة ابنتها وقال زفر لا يجوز لان بنت زوجها
لو قدرت رجلا لم يجوز لها نكاح المرأة لانها زوجة ابنتها ولنا ما روي ان ابن عباس
رضي الله عنه جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها ولدان حصة الجمع كان لحيان القارة
عن القطيع وهما هذا لا قرابة اذ لو كانت لثبت الحصة من الجارية بنتي فلم يثبت لان امرأة الاب
لو فرضت ذكرها جاز نكاح تلك البنت ويجوز علي الحر اكثر من اربع بنسوة لقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فالأقتضا ر علي الاربع في موضع الجاه
الي البيان ينبغي الزيادة استدلال بعض الروافض بهذه الآية علي جواز نكاح تسع
لان الواو الجمع ولنا انه بمعنى او بدليل ما روي ان غيلان اسلم وختمه عشرة نسوة
فامرته النبي صلى الله عليه وسلم ان يمسك اربعاً منهن ويفارق البواقي وهو موافق علي العبد
اكثر من ثنتين وقال مالك يجوز له ان يتزوج اربعاً فهو الاية المذكورة ولنا ما روي
انه عمر قال لا ينكح العبد اكثر من ثنتين واجمع الصحابة عليه وخبرنا اخت المعتدة من
باين في عدتها كالرجعي اي كما ان تزوج اخت المعتدة من طلاق رجعي في عدتها كان حراما
بالاتفاق وقال الشافعي يجوز لمن ابان امراته ان يتزوج اختها في عدتها لا ارتفاع النكاح
ولنا ان نكاح المبانة باق من وجه لبقا احكامها كالنفقة والفراش في حق تبوت النسب
فلتبوت العلاقة لم يجز نكاح اختها بخبرنا عن الجمع وعدة ام الولد اذا اعتقت ما تقدم
من نكاح اختها يعني اذا اعتق رجل ام ولد وجبت عليها العدة بثلاث حيضات
اراد ان يتزوج باختها في عدتها لا يجوز عند حنيفة وقال اعن وطيبها يعني يجوز نكاحها
ولا يجوز قربانها حتي تمضي عدة المعتدة لان العدة اثر الفراش وفراش ام الولد
حال قيامه لم يمنع نكاح اختها فبعد زواله لا يمنع اثر الفراش وله ان فراش
ام الولد ضعف قبل المعتدة لان مولاها مالك تزويجها فجاز تزوج اختها وبعد العتق
لا يملك تزويجها حتي تنقضي عدتها فصارت كفراش المعتدة عن نكاح واجزا الاربع
فيها يعني جاز لمن اعتق ام ولد ان يتزوج اربعاً في عدتها عندنا وقال زفر لا يجوز كما
لم يجز نكاح اختها لكونها كالمعتدة من النكاح ولنا ان تزوج الاربع كان جائزا للولي قبل
عتقها مع قيام حل وطيبها فجوازها بعد عتقها مع انقضاء الحل يكون اولي وصديقنا الحنفي
معتدة بانقضائها مع انكارها لتزوجها باختها يعني اذا اخبر رجل عن زوجته المطلق
المعتدة انها قالت انقضت عدتي فانكرت اخبارها بصدق الحنفي عندنا اذا كان اخبرها
في مدة تنقض في مثلها العدة وقال زفر لا يصدق وضع الاسناد اليها لانه لو قال انقضت
عدتي وفي المبسوط ذكر خواهر زاده لارواية فيه وذكر الحاكم الشهيد انهما علي الخلاف ايضا

وقيد بانكارها لانها لو صدقت او كانت سالمة او غايبة فله ان يتزوج اختها اتفاقا
من الحقايق اعلم ان الغرض من التصديق ان يحكم القاضي بجل تزوج اختها ومن عدمه عدم
حكمه واما الحل في نفس الامر فثبت ان غلب على ظنه صدقها اتفاقا فتدبر بقله لتزوجه
لان الزوج المختار لا يصدق فيما يرجع اليه حقيقة من النفقة والسكنى اتفاقا واما في حق الميراث
فباطل لو كان ضمنيا وقت الاخبار لانه ما دام صحيحا يقدر على ابطال حقه في الميراث
بان يقول جعلت تملك المطلق بآبائه ولو كان مريضا وقت الاخبار لا يبطل حقه في الميراث
كما في النفقة من الحقايق له انهاء امينه في الاخبار عما في رقبته ويقبل قوله على زوجها
فلاجل له الزوج باختياره ولنا ان انكار المصدة انما يعتبر فيما يتعلق بحقوقه كالنفقة
والسكنى واما فيما يتعلق بحقوقه كجواز الزوج بالاربع واخت معتدة فلا يعتبر
فيصدق الزوج في اخباره لسلامته من المعارض فيما يتعلق بنفسه والحاصل ان
اخبار كل منهن يقبل في حقه دون حق الاخر ويجوز الكتابات اي نكاح كافات يعتقد
كتابا كالتصديقه وخونها لعموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم بعد ما خضع منكم الجوينة
وخونها وخبر الامة الذمية مع طول الحرة يعني يجوز نكاح الامة الذمية عندنا
لمن يستطيع ان ينكح الحرة وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم
طولا ان ينكح المحرمات فممن ما ملكتم ايما لكم من فتيانكم المحرمات علق نكاح
الامة بوصفين يكونان مومنة وبغير قدرة المتزوج على الحرة فينتفي الحكم بان نكاح احداهما
لان ذكر الوصف كذكر الشرط ولنا عموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وذكر
الوصف قد يكون للترغيب فلا يتبدل بعدمه على عدم الحكم كوصف المحرمات ففسر المفسرون
بالعنايف وهذا ليس بشرط حتى جائز نكاح غير العنايف من المسلمات اتفاقا على ان نكاح
الامة لو لم يكن جائزا مع طول الحرة لم يكن لهيب عليه السلام عن تزوج الامة على الحرة
فاحدة والاربع منهن اي يجوز عندنا تزوج اربع من الامة وقال الشافعي يجوز
لان نكاحها ضروري لها فيه من ارتفاع الولد والضرورة يندفع بالامة الواحدة
فلا يجوز اكثر منها وفي المصنف هذا في الحرة واما المعبود فينكح امتين ولا يعتبر في حله
عن الحرة بل له ان ينكح الامة على الحرة عنده وعندنا لا يجوز ولنا عموم قوله
تعالى فانكحوا الاية والارفاق فيه لان الارفاق يستدعي تقديم الحرة والنفقة لا يوصفها
ولا ما لرق علي انه يمكن ان لا يحصل الولد اصلا بان يتزوج امه عاقرا وجارية ابنه
اي يجوز للاب عندنا ان يتزوج جارية ابنه وقال الشافعي لا يجوز وفي الحقايق الخلاف
في الاب الحرة لو كان عبدا وتزوج جارية ابنه يجوز اتفاقا وقيد جارية ابنه
لان الابن لو تزوج جارية ابنه او احبته يجوز اتفاقا له ان نكاح الرجل مملوكا كونه غير
جائزا وجارية ابنه مملوكة من وجه لقوله عمر انت وما لك لا تبكر ولهذا لو وطئها
مع العلم بالحرة يسقط الحر عنه ولنا ان الاب لو كان مالا كجارية ابنه من وجه لما جاز
الابن

للأب وطئها وهو جائز اجماعا وما رواه محمود بن علي الاستخار والتعليك عند الحاجة
وسقوط الحد لظاهر الاضافة في الحديث المودعة للشبهة ونحو الامة على الحرة لا بالعكس بل بالعموم
تزوج الحرة على الامة لقوله عمر لا تنكح الامة على الحرة وتنكح الحرة على الامة وهي في عدة
الحرة من باين حوام يعني من ابان زوجته الحرة لاجل له ان يتزوج في عدتها امه عند
وقالا يجوز قيد بعدة الحرة لان عدة الامة لا تمنع تزوج الحرة اتفاقا وقيد بالباين لان
العدة من طلاق وهي يمنع نكاح الامة اتفاقا لهما ان التزوج في عدتها ليس تزوجا عليها
ولهذا لو حلف ان لا يتزوج عليها فترجى في عدتها لا يجب وله ان النكاح باق في العدة من وجه
لنفا بعض احكامه من النفقة وغيرها فيحرم نكاح الامة فيها احتياطا كما لم يجز نكاح اختها
في عدتها واما في اليمن فغيره لخالها ان لا يشترط غيرها في قسمه فبالتزوج في عدتها لا يحصل
الاشترار فلا يجب ولا يتزوج المولي امته لان ملك المتعم ثابت ولو ثبت ثانيا بالنكاح لادي
الي اثبات الثابت ولا المرأة عبدتها لانها ملكة ولو كانت منكوبة لصارت مملوكة وبينها اتفاق
ولو نكح بنت مولا يجوز لانه لا ملك لهما في مال ابئرها وتحرم المحرمات والوثنية اي نكاحهن
لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ومن يعتقد ان الوثن او النكاح لا يكون مشركا والمشرقة
يعني الكتابي لان الله تعالى يعطف المشركين على اهل الكتاب في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من
اهل الكتاب والمشركين ولا يعطف يقتضي المغايرة والصايبات ان لم يكن اهل الكتاب قيد به
لانهم ان كانوا كما زعم ابو حنيفة في حقهم انهم قوم من النصارى يقولون الزبور ويعطون الكواكب
كتعظيم القبلة بجل التزوج منهم اتفاقا وان كانوا كما زعم صاحبنا في حقهم انهم خوجوا من
النصارى وعبدوا الكواكب والملائكة يجوز التزوج منهم اتفاقا ويحرم ابو يوسف الماخذ من الزنا
اي نكاحها ونكاح وطئها يعني جوز صاحبنا نكاحها ونكاح وطئها حتى تضع قيد بالحامل
لان نكاح الزانية جائز اذ لم يكن حبل اتفاقا وقيد بالزنا لان الحبل من النكاح يحرم تزوجها
اتفاقا وفي التبيين الخلاف فيما اذا تزوجها غير الزاني وان تزوجها الزاني في طهر اتفاقا وفي
النهاية قيل كذا الخلاف في تزوج الزاني اذ لم يقرب بالحبل منه فان اقترحه النكاح اتفاقا فتشقق
النفقة لانه غير ممنوع عن وطئها لانه هذا الحبل محترم اذ لا ذنب له فصارت كسابت النسب
ولها قوله تعالى وحل لكم ما ورثكم واما حرم وطئها لان سقي زرع الغير حرام كما قال عمر من كان
يوم من الله واليوم الاخر فلا يستقي مائة زرع غيره فان قيل فم الزرع ينسد بالحبل فكيف يوجد
سقي الزرع قلنا قد جاز في الخبر ان سمع الحبل وبصره يزداد حدة بالوملي وفي الواقعات وحل
تزوج امرأة فجات بسقط استبان خلقه ان جات لاقل من اربعة اشهر لم يجز النكاح لان
خلق الولد انما يستبين في اربعة اشهر فتعين ان الولد من الاول وتبطل المتعة اي نكاح
المتعة وهو ان يقول الرجل لامرأة خذي هذه العشرة اتمتع بك وبنين مدة معلومة فتقبل
ولا بد فيه من لفظ التمتع وهو كان جائزا في الابتداء ففسخ النبي عمر بقوله كنت اذنت لكم في الاستمتاع
من النساء وقد حرم الله ذلك اي يوم القيا منة رواه مسلم وابطلنا الوقت يعني النكاح الي مدة

معلومة باطل عندنا لا التوقية اي قال زفر توقية باطل وعقده جائز لان معنى النكاح في
 استقاط حرمه البضع لكن جعل ملكا لضرورة شرعية الطلاق وما كان من الاستقاء لا يبطل
 بالشروط الفاسدة فصارت كما اذا تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر ولما ان النكاح
 الموقت نكاح متعة معني لان النكاح عقد غير توقية يكون نصرياً بان الفرض منه المتعة
 فيبطل النكاح اذا العبرة للمعني كما اذا قال جعلتك وكيلة بعد موتي يكون وصياً وعند
 اي حنفية انه اذا ذكر مدة لا يعيش مثله اليه صح النكاح لانه في معنى المودع لكن الظاهر
 ان لا فرق بين طول المدة وقصرها لما ذكرنا من ان ما اذا اشترط ان يطلقها بعد
 شهر لان الاشتراط يدل على انعقاد مودعاً وجيز الشغار وهو ان يقول الرجل
 ازوجك اخي علي ان تزوجني اخذت علي ان يكون بضع كل واحدة منهما صدقاً للآخر
 وعندنا هذا العقدان جائزان ويجب مهر المثل علي كل منهما وقال الشافعي للعقدان
 باطلان قبيحاً بقولنا علي ان يكون بضع كل واحدة منهما صدقاً لانه لو لم يقل علي ان
 يكون بضع كل واحدة منهما صدقاً للآخر لا يكون شغاراً ولا صحيحاً اتفاقاً ولو قال
 اخذت علي ان يكون بضع اخي صدقاً لاخيتك وزوج الخاطب اخذت ولم يجعل بضعها
 صدقاً فنكاح من جعل علي الخلاف ونكاح من لم يجعل جائز اتفاقاً كذا في المصنف له
 نهي عن الشغار ولنا ان النكاح مما لا يبطل بالشروط الفاسدة وحاشا
 شرط فيه ما لا يبطل به العقد ويصح عقد كمالوسمى خيراً والشغار وهو
 الخلو سمي شغاراً لخلوه عند المهر ويبطل بشرط الخيار يعني من تزوج بشرط
 الخيار يتعقد نكاحه ويبطل بشرطه عندنا لا العقد اي قال الشافعي يبطل عقد
 لان اشتراط الخيار فيه معني توقية علي تقدير الفسخ ومعني اضافته الي المستقبل
 علي تقدير الامضاء وكلاهما باطلان ولنا ان اشتراط الخيار في معنى الفل والفعل غير مانع
 لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث هن من جد النكاح والطلاق والعناق فتي كن اتعقدن
 ويبطل شرطه ولو تزوجها اي امرأتين بعقد واحد بالف واحداها حل لم يان كانت محجوبة
 او معتدة الغير او نحوها صح النكاح اتفاقاً في الحلال ولها اي التي صح بها تمام الحلال
 عندنا اي حنفية وقالوا حصتها من مهر مثلها يعني بقسم المهر علي مهر مثلها اذا كان
 مهر مثل احداها ضعفاً لمهر مثل الاخرى تقسم المهر بينهما ثلاثاً فان كان سوى يقسم
 سوى فما اصاب مهر مثل الحلال يكون لها وما اصاب مهر مثل المحرمه يسقط هذا اذا لم يدخل
 بالمحرمه وان دخل فعلي فياس قوله لها مهر مثلها بالغاً ما بلغ وعلي فياس قوله لها مهر
 مثلها ولا يجاوز حصتها من المهر فيكون احداها حراً ما بان له لو صح نكاحها بقسم المهر
 علي مهر مثلها اتفاقاً لانه جعل المهر بدل البضعين ولو لم يسلم له الا احدها فيجب عليه
 ذلك من العوض كالمو قال لامرأتين تزوجتكما علي الف فاجابة احداها وله ان احداها
 مساواة شرعاً لعدم محليتها فصارت كالساقطة حقيقة فيجعل كل المهر مقابلاً للحلال

وتكون

وتكون

التثنية عن الواحد **فصل في الاوليا والاكفيا والوكالة في النكاح وخبر**
 اي النكاح بعارة النفس فلو تزوجت نفسها وهي حرة عاقلة بالغة او وكلت غيرها
 او توكلت به اي صارن وكيلة بالتزويج جائز من غير ولي عندنا وقال الشافعي لا يتعقد
 بعارة رتبه فلا بد من الولي الخلاف في انشاء النكاح اما اقراها بالنكاح يصح اتفاقاً من الخلق
 اقول ان كان النكاح بعارة رتبه جائزاً عندنا باذن الولي كان ينبغي ان يقول ويجزى بعارة
 النفس بل اذن الولي حتي يصح قوله فلو تزوجت الي اخيرة تعريفاً كذهبتا وان كان غير جائز
 عنده علي ما يشعر به بعض شروح المنظومة كان علي ان يطرح قوله من غير ولي ليصح
 التفريع ويشترط اي ابو يوسف والولي واقفه اي جعل محلاً لها موقوفاً علي اجازته
 اي اجازة الولي في اخري اي في رواية اخري عن ابي حنيفة رحمه الله سواء كان الزوج
 كفواً لها او لم يكن للشافعي ما روت عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال
 ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
 تعالي حتي تنكح زوجاً غيره وان احذف النكاح اليها فدل علي انعقادها بعارة رتبه وقوله
 صلى الله عليه وسلم الايم احق بنفسها من وليها فانه متفق علي صحته وما رواه سقيم لانه
 نقل ان عائشة رضي الله عنها تزوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب وعمل الراوي
 جلفان ما رواه يدل علي سقم روايته وقال البخاري لم يصح في باب النكاح حديث دل
 علي اشتراط الولي في جواز زواجه ولين يسلم يكون محلاً علي الامه والصغيرة وتثبت ذن البكر
 ويكفي صحتها يعني اذا استاذن ولي البكر في نكاحها فسكتت فهو اذن لقوله صلى الله
 عليه وسلم البكر تستاذن في نفسها فان سكنت فقد رضيت واما اذا بكت فقيل ان كان دمها
 حار فهو رد وان كان بارداً فهو رضا وقيل ان كان بلا صوت فهو رضا وكذا الحكم اذا بلغ
 خبر الزوج اليها قيل لا بد في الاستينان من تسمية الزوج ومقدار المهر لان رغبتين مختلفين
 باختلافهما والصحيح ان المزوج ان كان غير الاب والجد فلا بد من تسميتها حتي لو لم
 يسلمها لا يكون سكوتها رضا كذا في شرح الوافي وذكر في التبيين اذ اسمي المهر اقل من
 مهر مثلها لا يكون سكوتها رضا وفي الخطيب السكوت جعل رضا في احد عشر موضعاً في هذا
 الموضع وفيما اذا قبض الاب والجد مهر المائة فسكتت وفي الشفيع اذا سكنت وفي بيع
 التلخيص اذا قال احدها اني اجعل بيعة صبيها فسكتت صاحبه وفيما اسر المشتري غير فوقه
 في الغنيمة فقسم ببيع ومولاه الاول حاضر فسكتت وفيما قبض المشتري المبيع عند البائع
 فسكتت وفيما اذا راى عبده يبيع ويشترى فسكتت يكون اذناً منه وفيما اذا كان الخيار
 للمشتري فزاي عبده المشتري يبيع ويشترى فسكتت يبطل خياره ولو كان الخيار
 للبائع لا يبطل وفيما اذا بيع مجهول النسب فسكتت يكون اقراً وفيما اذا احلف لا اتك
 غلاماً في داري فخره ينزل في دار الحالف فسكتت حنت وفي نكاح الفضولي اذ اهداه الناس
 فسكتت وفي ما اذا قال اخيرة بوعبيدي فسكتت ونعوب الثيب اي تبني يعني اذا استاذن

من الشيب فلا بد من رضاها بالعقل لقله حياها بالمها رسة فلا يكتفي بسكوتها ولو قبلت
المهر او التهنئة يكون رضاها ولو قبلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون
رضاها في المحيط ونزوحها كالبري يعني يكتفي بسكوتها عند الاستيذان ان زالت
بكرتها بوثمة او حبيسة او تعيس يقال عنيت الحارة اذا طالت مكثتها في منزل
أهلها بعد بلوغها وقال الشافعي رحمه الله تستنطق لانها شيب لزوال عذرتها ولما
ان بكوة الشيء اوله وهذه امرأة توطي او لا تكون بكر حقيقة ولا تكون عذرا لزوال
العذرة وهي الجلمة ولهذا العاوصي لا يكره في فلان استحققت في هذه الرصية وكذا ابن
خفي يعني اذا زالت بكرتها بزني خفي يكتفي بسكوتها كالبري عند أبي حنيفة وقال
لا يكتفي بل تستنطق لانها شيب كما تستنطق اذا تكررت زناها او وطيت بشبهة ولم
ان التحصن عن حقيقة الكافة فمما دبر الحكم على مطهرتها وفي استنطاقها اظهرها رافعا حشمتها
وقد نوب الشارح الى الستر بخلاف ما لو تكررت زناها لانها لا تستنطق بعد ذلك عادة
وخلاف ما لو وطيت بشبهة لان الشارح اظهره بايجاب العدة عليها ولو ادعى سكوتها
وقت الاستيذان وهي الرد اي ادعت انها ردت النكاح ولم تاذنه ولم يقع كلاهما
بينه وبينها قولها بلا يمين عند أبي حنيفة ومع يمين عندها وان اقام احدهما
فأيها اقام قبلت بمبينة فان قلت المبينة على السكوت كيف صحت والشبهة دقة
على النفي غير مقبولة قلنا اذا تضمن النفي امرا وجوديا جوز المبينة عليه لا قوله
اي قال زفر قول الزوج مبرح ولو اقام كل منهما بينة على ما ادعاه فبينتهما
اولي اتفاقا لانها تثبت الرد والزوج يثبت عدما وهو السكوت فبيننا بسكوتها
وقت الاستيذان لان الزوج لو ادعى ان زوجته التي لها خيار البلوغ سكنت حينئذ
وادعت رد النكاح فيه فالقول قول الزوج اتفاقا لان ملكه كان ثابتا عليها والزوج
ينكر زوال الملك عنها كذا في المحيط لفرقان الزوج منكر ما هو عاوض على السكوت
وهو الرد فيكون القول له ولنا انه يدعي عليها تملك البضع والمراة تنكر فيكون
القول لهما كما هو دعي اذا رد الوديع فالقول له لانه منكر معني وانكاح ابنته
يعني اذا ادعي تزويج بنته من رجل فحشد ابناه اي ابنا المدعي على النكاح
وهي كبيرة يردوها اي ابو يوسف شهدا دثرها وسبعها مجردا بخروج الزوج لانها
لو حشرت برضاها في الصورة المذكورة فشهدا ابناه ترد اتفاقا لانها شربة دة
لانا بتنفيد قوله وقيد بدعوى الاب لان المدعي لو كان هو الزوج يقبل شهدا لهما
اتفاقا وقيد بقوله وهي كبيرة لان البنت لو كانت صغيرة لا يقبل اتفاقا لابي يوسف
ان هذه الشهادة شربة دة للاب صوة لان صدقه يظهر عندنا س وهو منفعة له
فلا يقبل ويجوز ان هذه الشهادة شربة دة لاختصاصها في الحقيقة فجعل دعواه كدعوى
ويتولي العصبة المسلم الحوالب العاقل لقول صلى الله عليه وسلم النكاح الى العصبات شرط

في كونه وليا ان يكون مسلما لان الكافر لا ولاية له على المسلم وان يكون حرا لان العبد لا ولاية
له على نفسه فلا يتولي على غيره وان يكون بالغ عاقل لان الصبي والمجنون لا نظر لهما
والولاية شرعت للنظر ولا تمنع بالفسق وقال الشافعي لا يتولي الفاسق لان الولاية
من باب الكرامة والفاسق من اهل الاهانة فلا يكون اهلا للولاية ولما
انه ولي على نفسه وماله فيلبي غيره كالعدل فيد بالفسق لان المستور يلي بالاخلاق
والفاقر عطف على قول والعصبة اي يتولي الكافر على مثله من اقرباه الكفار لقوله تعالى والذين
كفروا بعضهم اوليا بعض تزويج الصغيرة والصغيرة وهو مقول لقوله يتولي قديرها لان
العصبة لا يتولى البالغ والبالغة بل ولاية الانكاح كترتيبهم بالارث فيكون اقرب الاوليا
الابعد يعني ترتيب العصبات في ولاية الانكاح كترتيبهم بالارث فيكون اقرب الاوليا
الابن شرابن الابن وان سفل لكن هذا مقصور في المعنوية لاني الصغيرة شرابن الاب
واب الاب وان علا شرابن الاب وام شرابن الاب شرابن الاب وام شرابن الاب شرابن الاب
شرابن الاب وام شرابن الاب شرابن الاب شرابن الاب شرابن الاب شرابن الاب شرابن الاب
فيستوي فيه الذكر والانثى شرعيا المولي لكن ثبت لها خيار البلوغ يعني اذا بلغ
كل منهما ان شاقا م على النكاح فان شاقا فسخ تزويج غيرها اي غير الاب والجد وان كان امها
ويسقط مطلقا اي قال ابو يوسف لاحيانا لهما في غير الاب والجد لان النكاح عقد لازم وقد
صدر من المولي فلا يفسخ قيا ساع على الاب والجد ولهما ما روي انه صلى الله عليه وسلم زوج
بنت عمه حمزة وهي صغيرة وقال لهما الحيا اذا بلغت وغير الاب والجد قال صر الشافعية
بالسبب اليها فلا يفسخ عليهما والام وان كانت وافرة الشفاعة لكنت في عقليها قصور
والمزوم بترويج القاصر رواية عند أبي حنيفة يعني اذا زوجه القاصر يكون العقد
لازما ولا خيار لهما بالبلوغ لان ولاية القاصر كاملة فكون ملزمة كالاب والجد لك تزويج
الصغار انما يثبت اذا اشترطه السلطات للقاصر في منشورة ولو لم يكن مشروفا
فزوجهم القاصر فاجاز السلطان ما صنع بخبره على الاصح استيسانا والخيار هو
هو المختار كما افتى به يعني المختار للفتوي ايا خيار البلوغ ثابت في تزويج القاصر
كما افتى به محمد بن عبد الله لان ولايته متاخرة عند ابن عمر فاذا ثبت الخيار في تزويج
المحور وهو القاصر **اعلم** ان التي لها خيار البلوغ ينبغي ان تختار نفسها مع روية
الدم وقت البلوغ وان راته بالليل تقول فسخت تكاخي وتشهد عليه اذا اصبحت
ولو لم تفسخ بلسانها لزومها النكاح ولو اجتمع خيار البلوغ مع الشفاعة في وقت تقول
اطلب الحقين ثم تبدا في التفسير خيار البلوغ شر الفسخ ان وجد بعد الدخول
فلها المهر كما لا وهذا لا يكون طلاقا لانه يصح من الانثى ولو وجد قبل الدخول لا يجب
نصف المسمى فان قبل النكاح لا يخل الفسخ فلما نعم اذا كان تاما ولا يكون تاما اذا قل
غير الاب والجد لقصور الولاية هذا المختص ما في التبيين فلها تزويجها اي يجوز لاب والجد
تزويج الصغيرة والصغيرة عند أبي حنيفة بغبن فاحش وهو ما لا يتخا بن ابنا س فيه

في انهم كما في اذا تزوج بنته بما يدرهم وهو مثلها الف درهم او زوج ابنه امرأة بالف درهم
وهو مثلها ما يدرهم وبغير كفوف وقال لا يجوز تزويجها كذلك وفي مجموع النوازل
الخلاف فيها اذا كان الاب صاحبها وان كان سكوان لا يبيع اتفاقا وفي المحيط الوكيل بالنكاح اذا
زاد او نقص عن مهر المثل فعلى هذا الخلاف قيد بالاب والجد لان تزويج غيرها هكذا
لا يجوز اتفاقا وقيد بالتزويج لان بيع الاب مال ولده بالغين الفاتح حتى لا يجوز اتفاقا
والجد كالاب وقيد العن بالغ حتى لان اليسر لا يمنع الجواز اتفاقا من الحقائق ظن بعض
ان الزيادة لا يجوز ويجوز النكاح بمهر المثل والاصح ان النكاح غير جائز من الحقائق لهما
ان هذا النكاح تضمن الاضرار بهما فلا يجوز وله ان الاب وافق الشفقة فلعمل هذا الاضرار
كان يجب المنفعة اخرون كون الزوج حسن الخلق والافقه واسع النفقة والعفة فنعقد
هذا العقد نظرا للولد لا اضرار عليه حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفههم ولطمع
لا يجوز عقده اتفاقا ولم يقصر والولاية على الاب في الصغيرة وقال مالك لا يلي الصغيرة غير
الاب لان الولاية على الحرية ثبت على خلاف القياس والنقل مما ورد في ولاية الاب لها روي
ان ابابكر رضي الله عنه زوج النبي صلى الله عليه وسلم عاتقته رضي الله عنها وهي بنت ست سنين
وهي بنت تسع وكانت عنده تسعا ولما قولته صلى الله عليه وسلم النكاح الى العصبات
والولاية موافقة لقياس لان النكاح مشتمل على مقاصد لا يتم الا بين المتكافئين والكفوف
لا يتفق في كل وقت فست الحاجة الى الولاية لئلا ينفك الكف الخاطب لو انتظر الى البلوغ وتزوج
الا جبار على الصغيرة يعني ولاية انكاحها بدون رضاها انما ثبت عندنا اذا كانت صغيرة
بكرًا كانت او ثيبًا لا البكره يعني عند الشافعي انما ثبت الولاية عليها اذا كانت
بكرًا بالغه كانت او صغيرة لان النبي صلى الله عليه وسلم شرط نكاح البكر مطلقا اذنها
فيملك الولي انكاحها بدون رضاها صرخا وليا ان الولاية في مالها انما تنقطع اذا بلغت
فكذلك الولاية على نفسها ونكاح البكر المبالغة انما يكون برضاها لكن النبي صلى الله عليه وسلم
اقام سكوتها مقام رضاها وانما وضع في البنت اذ في الابن يجوز الاجابة في الصغير
اتفاقا من الحقائق واعدا ولاية الاب مجنون الولد بعد البلوغ يعني من حين بعد
البلوغ ثبت لابيها الولاية في تزويجها عندنا حتى لو تزوج رجل من ابنة الكبير امرأة
بغير اذنه ثم حزن الابن قبل الاجازة فلا باب ان يجيز ذلك النكاح لانه يملك انشاء النكاح عليه
فيملك الاجازة فيه وعندنا لا تثبت الولاية قيدا الولاية ان يكون في تزويجها لان ولايته
في ماله يعود اتفاقا ليجرد الحاجة اليه في كل وقت وقيد بالجففة بعد البلوغ لانه اذا بلغ
مجنونا لا يزول ولاية ابيه عنه اتفاقا لم ان الولد لما بلغ عاقلًا صار ولي نفسه فزوال الولاية
ابيه عنه فلا يعود ولما ان سبب الولاية قبل البلوغ كان من غير الولد عن تحصيل الكفوف ويجوز
صار عاجزا ايضا فيعود والام واقاربها كالجدة والخال والخاله وذوي الارحام الاقرب فالاقرب
اوليا للنكاح عندنا اي حنيف بعد العصبه اي بعد ان لم يكن من العصبات النسبية
والسببه احد فولاية التزويج للام ثم للاخت لاب وام ثم لاب ثم للاخت لام
ثم لاولادهم ثم للمعات ثم للاخوان ثم للحالات ثم لبنات الاعمام وهذا عندنا يحنيفة كله
وهو استحسان

وهو استحسان كذا في الكافي في شرح الوافي ومنعهم اي قال محمد بن الحسن العيصي ولاية لقوله عليه
عليه وسلم النكاح الى العصبات ذكر الكرخي ان ابا يوسف مع محمد بن هذه المسئلة والروايات على انه
مع اي ح ولهم ان استحقاق الولاية بالقران بالعلم على الشفقة وهي موجودة في الامم وذوي الارحام
فيقومون في النكاح مقام العصبات عند عدمهم كما قالوا في الميراث مقامهم وما روي يدل على النكاح
للعصبات عند وجودهم واما عند عدمهم فالحديث ساكت عنه ثم يتولي مولى المولاة لانه وارث
موجود عن ذوي الارحام فكذا في الولاية ثم القاضي اقول الولاية لمولى المولاة ثابت عندنا
خلافًا لمحمد بن شعير دليله فيما سبق وانت ترى ان المصنف رحمه الله اورد ولايته على صيغ الوفاق
ولو قال حنا اصحابنا الغرض من النسبة وذوي الارحام ومولى المولات اوليا بعد العصبه
ومنعهم لان اجل واحز واشمل لان للاخت لاب ولاية على الخلاف المذكور مع انها خارجة
عن كلامه لانها ليست من اقارب الامم ولا من ذوي الارحام والجد اولي من الاخ في ولاية
النكاح عندنا اي حنيف مطلقا اي سواء كان لاب وامر او لاب وانبتاها لهما منها اي ثبت
الولاية للكن من الجد والاخت عندهما والجد اجد الصبي لان الفاسد لا ولاية له عندنا
وفي الحقائق الخلاف في المسئلة من الكرخي واما الاصح ان الولاية للجد اتفاقا والجد الفاسد
والاخ لام بعزل من مسيلتنا لانهم ذكروا مطلقا ولا مطلق ينصرف الى الكمال وهو العصبه لهما
ان الجد يدلي الي الصبي بواسطة ابيه والاخت يدلي اليه بواسطة ابن ابيه وفي الجد حنان
من انه اصل وفي الاخ رحمة من حيث ان ابن الابن اولي في العصبية من الاب فاستوي
في الولاية نظرا للصبي وله ان الجد اقرب قرابة ولهذا يترتب مع ابن الابن والاخت لا يترتب
معه ولا وجه لتسويتهم مع اختلاف سبب عصبيتهم لان سبب عصوبة الجد اليه
وسبب عصوبة الاخ اليه في الصلب والرحم وبيع ابا الجفونة على ابنه وعكسها يعني
اذا كان الجفونة اب وابن يتولي نكاحها ابوها عندنا والكنه عندها وكذا الخلاف لو كان مكاتب
جد لانه كمالاب وضع في المرأة لان الرجل لو كان مختلا وله اب وابن فالترويح الي الابن عندنا ي ح
وعندهما الي الاب من المحيط له ان الاب لهما انظر وشفقة عليه او فروق لانه ثبت الولاية
في مالها للاب دون الابن فكان الاب اولي ولهما ان ولاية النكاح يمتن على العصبية والابن
مقدم على الاب والعصوبة والعبرة بالمقدم فيه لا للزيادة في الشفقة بدليل ان ابن الاخ مقدم
اب الامم انه اشفق وعنه اي يوسف ان الاب مقدم اذا اجتمع مع الابن احتراما له ويجوز لاب تزويج
عبد الصغير من امته يعني اذا كان للصغير عبد وامه فتزوج ابوه امته من عبده يجوز عندنا
خلافهما والكوفي على هذا الخلاف من الميسر طه ان الاب يمكن مملك تزويج امه الصغيرة من غير عبد
الصغير فيملك تزويجها من عبد الصغير ولها ان الاب لا يملك تزويج عبد الصغير لانه يتقص بلزومها
عليه فلا يملك تزويجها وامته ايضا لان احد جزئي هذا المجموع اذا لم يكن جائزا له لا يكون هذا المجموع
جائزا له بالضرورة واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة فعقد الاب بعد اجازة ولا يبطل عقده
اذا جاء الاقرب وقال زفر لا يجوز عقده لان الاقرب هو الاصل والاب بعد خلع عنه فاذا وجد
الاقرب يبطل عقدا بعد كماله اذا وجد يبطل حكم التيمم ولما ان الاقرب كان في حكم المعلوم لعدم
الانتفاع به فتعين ان يحصل المقصود بالخلف وعدم حصول المقصود به لا يبطل حكمه بالاصل
كمن تيمم مع وجودها الخس فبطل ثم وجد ما صار له لا يبطل صلوةه وتقدمه اي ولي الابد
بعد ما غاب الاقرب غيبة منقطعة على القاضي وقال الشافعي القاضي مقدم على الولي الابد لان
ولاية الاقرب في النكاح لم يبطل غيبته كما لم يبطل ولايته في ماله لكن بغيبته صار كمن منع
عنه حق الصغير في تزويج الكفو فيقوم القاضي مقامه دفعا لظلمه ولما ان الولاية نشرت للاوليا

المولى بكاح امته عند الزمان **لأن** **بعض** مملوكه فاذا اقرها الغير فقد اقره
عليه **وعجز عقد الفضولي** وهو من لم يكن وليا ولا اصيلا ولا وكلا من **جانب** كما اذا زوج
امراة بغير امرها رجلا قبل **موقفا** يعني بنقده موقفا على الاجارة عندنا وقد الشافعي لا ينعقد
وهذا بناء على ان عقد الفضولي غير جائز عنده وجاز عندنا موقفا تقدم القليل من الميراث
خياره في اواخر فصل الروية **وعجز** اي ابو يوسف عقد الفضولي **من الجانبين** كما اذا قال زوج
فلان من فلان وهما عليان بغير امرها فنقده موقفا على اجازتها ولا ينعقد وكذا
الحلاف فيما لو كان العاقد اصيلا او وليا او وكلا من جانب وفصوليا من جانب آخر وفي
النهاية هذا اذا تكلم الفضولي بكلام واحد وان تكلم كلامين بان قال زوجت فلانة من
فلان وقبلت منه بتوقف اتفاقا له ان الكلام الواحد في النكاح يقوم مقام كلامين فصار
كما اذا كان وليا لهما او وكلا منهما او وليا من جانب ووكلا من جانب وقال زوجت
فلانة من فلان وكما قال الزوج خالعت امرأتي على كذا وهي غايبة فقبلت خال
وكذا الطلاق والاعتاق على مال واما ان العقد التام يكون موقفا على ما ورا المحاسن
العقد لا يكون موقفا على ما ورا لان الرجوع فيه قبل قبول الآخر كما في البيع خلاف ما ذكر
من الصور لان الولي يحكم ولايته من الجانبين صار كالتخصيص وكذا الوكيل انقل كلامه الي
الزوجين وخلاف الخلع والاعتاق على مال لان فيهما معنى الطلاق والعتاق بالقبول
لصحة تعليقهما بالشرط والنكاح لا يحتل التعليق ويصح من الفضولين العقد اتفاقا لا يتم
لها **فصل في المهر ويصح النكاح بغير تسمية مهر** فوجب مهر المثل لان وجوب المهر
ثبت بالشرع فلا يتوقف على التسمية **ولا تنقصه عن عشرة دراهم** وقال الشافعي ما جاء
ان يكون مئتا جاز ان يكون مهر لانه حقها وبدل بعضه فكان النصف البها كذا في المبيع
ولنا ما روي انه عليه السلام قال لا مهر اقل من عشرة دراهم والمال في قوله قال ان
تبنوا اباموا لكم كان محلا وهذا بيان له وفي النوادر لو تزوجها على قطعة فضة وزنها
عشرة ولا ساوي عشرة مضروبة جاز ولو كان هذا في السرقة لا يقطع البحتى يكون عشرة
دراهم في الوزن والقيمة جميعا لان القطع يدرى بالشبهات **ولو سمي اقل من عشرة دراهم**
اتممت اها وتركها مهر المثل يعني لها عشرة عندنا وقال في مهر المثل لان المسمى لا يصلح
مهر انصارا كانه لم يسم ولنا ان هذه التسمية ضدت لوجود الاسقاط من حق الشرع وهو العشرة
في كل خلاف ما اذا لم يسم شيئا لانها رخصت بلامال اظهار الكرم فلا ترضى بالليل فيجب الوجوب
الاصيل وهو مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول يجب عندنا خمسة دراهم وعنده المتعة كما لم يسم
او اكثر اي لو سمي اكثر من عشرة **وجب بدخولها** لانها بتسليم المبدل استحققت كل البدل **او بوجه**
او موقفا لان النكاح تقرره اعلم ان قوله وجب جواب لو سوا كان المسمى اقل والاكثر

وقد جعل اتمتها جواب الشرع **فما هو** ان قوله اتمتها صفة لجواب شرط
كذا قيل والوجه ان يكون وجب جوابا لقوله او اكثر ويكون اتمتها جوابا لاقل يعرف
منه انه بدخوله وجب اقل ايضا **فان طلق قبل الدخول تنصت** المهر المسمى لقوله تعالى
وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم **الا ان تنصوا**
اي الزوج المطلق قبل الدخول **فتزك** طلب نصف المهر ومنه الجاهل لو تزوجها على ثوب
قيمة عشرة فبعضته وقيمة عشرة وطلتها قبل الدخول والثوب هذا كذا ردت عشق لانه
انما دخل في مهرها بالقبض فيحترق قيمته يوم القبض **ولم يحيز** **اللاب** اي لم يحز الاب المطلق
عندنا ان يعفوا عن ذلك النصف وقال مالك جاز له العفو وهذا بناء على الاختلاف في تفسير
قوله تعالى فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفوا الذي يده عند النكاح الا ان يعفون
اي المطلقا والمراد من قوله الذي يده هو الاب عندنا لانه هو العاقد الولي فجاز له العفو
وعندنا المراد به الزوج ومن العفو الفضل هكذا افسر المفسرون فمعنى قوله تعالى او يعفوا الذي
يده الا ان تفضل الزوج ويعطي كل المهر احسانا اليها **او يعفوا الزوج في كل هذا معطوف**
قوله ان يعفوهي وما قاله مالك فضعف لان المهر خالص حقها فلا ملك للاب ان سقطه شرع
به كما لم يملك في سائر ديونها **ولا متعة لها** اي للمطلة قبل الدخول لان المصريح بالتمتع ان
حقها نصف المسمى وفي الحق بوضوح ان قالت الباقية للولي زوجتي بغير مهر فزوجها وفي
المهر او سكنت عن ذكره او زوج السيد امته ونفي او سكنت ولا يتصور ذلك في صبي ولا مجنون
اذ ليس لاحد اسقاط مهر من **وان لم يسم في العقد مهر او شرط ان لا مهر وجب مهر**
المثل بالعقد ان دخل بها او مات **لابا لا دخول** قال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل فان
مات لا يجب شي لان المهر خالص حقها فتملك نفية ائدا كما نكح اسقاطا لهما ولو ساروي ائدا
عليه السلام قضيت بزوج بنت واشق بمهر المثل وقد كانت تزوجت بلحم ومات عنها زوجها
والمهر ليس خالص حقها بل حق الشرع ابتداء وحقها بقا فلا ملك نفية ابتداء لانه تصرف في حق
الشرع وفي المحيط لو زوج امته من عبد من غير مهر جاز ولا مهر لها عليه لانه لو وجب لوجب
للولي والولي لا يستوجب على عبده دين وقيل يجب حقها سقطت بعد رباقيها على العبد خالصا للولي
وان طلقها اي المرأة التي لم يسم لها مهر قبله اي قبل الدخول **او جوا المتعة** وقال مالك
هي غير واجبة لم يستحبه قيد بقوله قبل الدخول لانه اذا طلقها بعده فالمتعة مستحبة اتفاقا له
قوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين والمحسن اسم للمعروف ولنا قوله
تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تنقضوا لهن فريضة وتمسوهن والامد
للو جوب والاحسان في الآية مفسر بالامان **فوجب دفع** يسترا البدن **وخمار** يسترا الراس
وملحفة للخروج ان احتاجت اليه يعني المتعة عبارة عن هذه الاشياء وهذا التقدير مما توار

عن ابن عباس **في المهر** وهو ما تزوجه به المهرية لقوله تعالى على الموسر قدر
وعلى المقتر قدر وقيل معتبر حالهما وهذا الشبه بالفقه وفي الآية قوله تعالى بالعروف
مشيرا اليه لان المتعة لو اعتبرت حاله فوجدت لا تتواءم مع الشريعة والوضعية وذلك
غير معروف بين الناس بل منكر **ولا تزاد المتعة على نصف مهر المثل** ان كانت المتعة اكثر منه
لان المسمى اقوي من مهر المثل والشرع لم يزد المطلقة قبل الدخول على نصف المسمى فلا يزداد على
نصف مهر المثل **ولو فرضه** اي لو سمي مهر او رخصت **بعد العقد** الذي لم يسم لها مهر
فيه فالمسمى لها ان دخل لها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول **فوجبها اي المتعة لا**
نصفه اي قال الشافعي لها نصف المفروض **وحكم به** اي ابو يوسف بنصف المفروض **في**
قوله ونحوه اخري اي بالمتعة في قول احمد لو ترك قوله ونحوه في آخره كان اخصر لكونه معا وما
من قوله ونحوه لهما لهما الخلاق قوله تعالى فنصف ما فرضتم والمفروض بعد العقد كما لمفروضه
فينتصف ولنا ان النكاح العقد موجب لمهر المثل وما سمي به بعد يكون تعيينا له بدل لانه
لو دخل لها بحجب المفروض المسمى دون مهر المثل ولو لم يكن تعيينا له لوجب مهر المثل مع المفروض
كما لو زاد على المهر مع الزايد ومهر المثل لا ينصف لعدم تعيينه فكذلك ما وقع تعيينا له
والمفروض المطلق في الآية منصرف الى المعتاد وهو المسمى في العقد **وان زاده اي على**
المسمى للمرأة بعد العقد لزمته اي وجبت الزيادة على الزوج **او حطت هي عن المهر**
المسمى لان الخط متى حققا وفي المحيط هذا اذا لم يكن الزيادة في ضمن العقد فان كان كما اذا
تزوجها على الفين بعد ما تزوجه على الف لم تنصح الزيادة عند ابي حنيفة ومحمد لان العقد
الثاني لم يثبت ما ضمنه وهو الزيادة وعند ابي يوسف رحمه الله يقع لانها قد اشبهت
بجدد النكاح وزيادة المهر فيطل التحديد لان النكاح الاول لا يفسخ بالثاني فثبت الزيادة
جملا على الصفة كذا ذكره الامام ابو بكر البخاري المعروف بخوارزمية في شرح المبسوط
ونصف اي محمد الزيادة المتصلة الحادثة في يدها كالمس والجمال **بعد قبض المسمى**
اسقطاها يعني فلا تنصف الزيادة وعليها قيمته نصف الاصل يوم قبضه اقول لو اسقط قوله
واسقطاها كان انجز لوعده لانه شرطه النبي من قوله نصف وفي المسقط تزوجه على ثل
صغار وطالت في يدها فنصف الزايد كون على هذا الخلاف ولو تزوجه على زرع فادراكه
يدها فطلق قبل الدخول فلا يسيل للزوج على الزرع اتفاقا لانه قد خرج من الحالة التي تزوجه
عليها وتبدل عما كان قيد بالمتصلة لان الزيادة لو كانت منفصلة كالولد والشر لا تنصف واذا الم
نصف الزيادة لكونها غير ثابتة في العقد لا تنصف الاصل فعليه ان رد نصف قيمة الاصل يوم قبضت
وقيد بقبض المسمى لانه لو كان في يد الزوج ينصف بالطلاق قبل الدخول اتفاقا سواء كانت
الزيادة متصلة او منفصلة له ان تنصف الاصل واجب والزائد لما امتنع اتفاقا لانه تنصف

نحو

لمع
في م

اتفاقا

بنحوه بخلاف الولد لانه صار اطلاقا له فلا يكون له الاصل ولما ان تنصف الزيادة غير
ممكن لانها غير ثابتة في العقد وتنصف الاصل بدونه غير ممكن ايضا فزاد المرأة نصف قيمة الاصل
يوم قبضته **ولو امرها بعد ان قبضته ثم طلقها** قبل الدخول **فاعتقها** اي الزوج العبد
قبل رد النصف اي قبل ان ترد المطلقة نصف المهر على الزوج **حكم او تراش** اي يحكم القاضي
بالرد او يترأضهما **الغنياء** اي لا ينفذ اعتاقه عندنا **او هي** لو اعتقته قبل ان ترد النصف
على الزوج بالحكم او بالتراضي **انفدناه في كل ما** اي نفذ اعتاقه في كل العبد عندنا **لا نصفه**
باعتناق كل منهما اي قال زفر نفذ اعتاقه واعتاق فقهاء نصف العبد اذا اخرج الكلامان
معاقبة بقبضها لانها اذا لم تقبضه والمسئلة عما لها يكون قولنا كقولنا له ان نصف العبد على ملك
الزوج بمجرد الطلاق قبل الدخول لانه منصف للمهر فينفذ اعتاق كل منهما في نصفه كالعبد المشترك
ولنا ان العبد بعد ان قبضته الزوجة كان مملوكا لها من كل وجه وبالطلاق قبل الدخول بحجب
نصف العبد لكنه لا ينتقض الا بالقبض او بالتراضي كما ان ملك الموهوب له لا ينتقض رجوع الوا
الا باحدها فلا ينفذ اعتناق الزوج لمصادقته ملك الغير فننفذ اعتاقها لمصادقته ملكها
فحجب عليها نصف قيمتها ولو رهن عندها اي الزوج عند الزوج **ما يساوي قيمة المهر**
ثم طلقها قبل الدخول فملك الموهوب جعلنا بنصفه يعني عندنا صار ملكا بنصف المهر
الذي هو حقها فلا تقدم المرأة نصف المهر **لا كله** اي عندنا صار ملكا بكل المهر لانها لا يملك
الرهن صارت مستوفية مهرها حكم فحجب عليها ان رد نصفه كما لو كانت مستوفية حقيقة
ولنا ان نصف المهر سقط عند بطلان العقد قبل الدخول فبقي جميع الرهن رهنا بنصف المهر
فاذا اهلك هلك بنصفه مضوننا ونصف امانته **ولو رهن مهر المثل** شيئا فنقبضه **ثم**
طلق قبله اي قبل الدخول **يبطله** اي ابو يوسف الرهن فلا يجعله في مقابلة شيء حتى لو هلك
لا يملك بالمتعة بل يملك امانته ورجع هي على الزوج بالمتعة **وجعلنا رهنا بالمتعة** قلنا
حيث لا يستفاد المتعة ولو هلك يملك مضوننا بالمتعة ولو كانت قيمته اقل من قيمة المتعة
يرجع الى تمام قيمته المتعة فيد مهر المثل لان المهر لو كاف بالمسمى وطلق قبل الدخول
يكون رهنا بنصفه اتفاقا لانه ان الدين الذي وضع الرهن به وهو مهر المثل سقط بالطلاق
قبل الدخول فيبطل الرهن والتمتع دين خادف فلا يكون الرهن مستغلا به ولها ان
المتعة خلف عن مهر المثل فكون الرهن به رهنا خلفه كالرهن بالمسلم فيه يكون
رهنا برأس مال السلم لو اسخ السلم **ولو امرها الفاقبضته ثم وهبته النصف**
اي نصف الالف **ثم طلق قبل** اي قبل الدخول **رجع بنصف الالف** اتفاقا لانه يجب
عليها ان ترد نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ولم يسل اليه بالهبة عين ما مستحقه لان الدراهم
لا تعتبر في العود فصار كهبه مال آخر **ولو امرها الفاقبضته ثم وهبته**

او هو

لمع

منه اي من الزوج **النصف المتأخر** **طريق** قبله اي قبل الدخول **فرجوعه**
اي رجوع الزوج عليه **نصف ما قبضته باطل** عند اي حنيفة اي لا يرجع بشي وكلا يرجع
عليه نصف ما قبضت وهو ربع المداق ولو كان ما قبضته في هذه المسئلة الزمن
النصف كتماية مثلا فعند رجوع علم بمائة ليصير ما وهب له نصفها وعند رجوع علم بمائة
كذا في المصفي اما ان هبة النصف الباقية في العقد كانه ايج فصار
العقد كانه ورد على خسارة فتعصف بالطلاق قبل الدخول وله ان الخط في العقد لا
يلتزم باصل العقد كما لم يلتزم زيادته ولهذا لا يتعصف الزائد بالطلاق قبل الدخول فاذا
لم يلتزم فحقه وهو نصف جميع المهر وصل اليه فلا يرجع اليه بخلاف السبع لان الخط والزيادة
فيه يلحقان باصل العقد لا مكان الاقاله فيه فكل ما مضى العقد الاول وجده العقد
الثاني واما النكاح فلا يقبل الفسخ بالاقله فلا يلحقان فيه باصل العقد **ولو كان الا**
المهر ديناً على الزوج فهو منه قبل القبض او عينا اي لو كان المهر عرضاً بعيناً كان او
ثابتاً في الذمة **فوهبته منه** اي ذلك العرض من الزوج **مطلقاً** اي قبل القبض او بعده ثم
طلعت قبل الدخول **منعاه من الرجوع بالنصف** عليها وقال زفر وهو القياس رجوع علم
بمثل نصف الالف ونصف قيمة ذلك العرض لان حق الزوج ان يسلم له نصف المهر بالطلاق
قبل الدخول وهما سلم له بالابرا والهبة واختلاف السبب بمنزلة اختلاف العين ولهذا
لو قال رجل وهبت لي جارتيك فقال المولى لا بل زوجها لا يحل له وطبها وان اتفقا
على حله ولنا ان حق الزوج في الطلاق قبل الدخول ان يحصل له نصف المهر من جهتها
بلا عوض وقد وجد فلا ياتي باختلاف السبب عند حصول المقصود كما اذا باع يباعها
وقبض المشتري المبيع ثم وهبه للبائع لا يضمن لحصول المقصود ولا ياتي باختلاف السبب
وانما ثبت اكل في الجارية لان كلامهم لم يثبت ما ادعاهوا والمكر مدعي الاخر اقول ذلك في
المختلف والمهداية كذا الخلاف لو وهبت منه المهر بعد القبض فعمل هذا مع قوله قبل
القبض اتفاقاً لا يثبت له المهر او ذكر في الجامع الرهائي ان وهبت قبل القبض لا يرجع عليها بخلاف
وبعد القبض فيه خلاف زفر فعلى هذا وقع قبل القبض مستدركا **ولو شئى خيراً او خيراً لم يجعله** **قوله**
مهر أصح النكاح لان اشتراط قبولها في العقد شرط والنكاح لا يطل بالشروط الفاسدة **وقد**
مهر المثل لان العقد لا يجوز اخلاصه عن المال والسمي ليس بمال في حق المسئلة اذا
لم يكن قيمة طرف الخمر عشق ذرا سم في رواية عن محمد بن الحسن لا غير فصار كما لو جمع بين
اكل والخمر وفي الرواية الاخرى لها مهر المثل لان المقصود بالعقد هو المظروف فاذا الفا القيمة
فيه كفي في طرفه كذا في المحيط **او هذا العبد او اكل كان خيراً او خيراً** يعني لو تزوج على
هذا العبد فكان خيراً او علي هذا العبد كل كان خيراً **فلها مهر المثل** عند اي حنيفة **وحكم ابو**

وسوف

يوسف على الزوج بقيمة الخمر لو كان **ثبته** **المثل الخمر** اي لو جوب مثل الخمر وزنا خلوا **فوق**
الاولى في الاول اي وافق محمد بن ابا حنيفة في مسئلة العبد واوجب مهر المثل **والثاني**
في الثانية اي وافق ابا يوسف في مسئلة الخمر واوجب مثل الخمر خلا اعلم ان مبني هذه المسائل
ان الاشارة والتسمية اذا اجتمعا والمشار اليه من جنس المعنى لا تعتبر مخالفة الوصف لانه تابع
للذات وان كان من خلاف جنسه فالعقب للتسمية لانها تعرف الماهية والاشارة تعرف الصورة
وهذا الاصل متفق عليه لكن الخلاف في التخرج فعند اي حنيفة الخمر والعبد جنس واحد وكذا
اكل والخمر فعتبر الاشارة فيهما وعند اي يوسف الخمر والعبد جنس مختلفان وكذا الخمر
والخمر فعتبر المعنى وعند محمد بن ابي بكر جنس واحد لقلة التفاوت في المنافع والمضار الخمر
جنسان لفحش التفاوت **او على هذا من العبد** يعني لو كان تزوجت على هذين العبدين
فكان احدهما خيراً فالعبد هو المهر عند اي حنيفة وليس لها غير **ان ساوي عشرة**
درهم وان نقص قيمته عن فلها تمام العشرة لان الاشارة معتبرة عند فكاكه قال زفر
على هذا الخمر وعلى هذا العبد ولا يصار الي مهر المثل لانه لا يجمع مع المعنى **ويوجب موه**
اي ابو يوسف مع العبد قيمة **اخر** لو كان **عبد** لان تسمية العبدين معتبرة عند علي موجب
اصله لكنه عجز عن تسليم احدهما فوجب قيمته **وحكم بالعبد** اي قال محمد بن ابي بكر ان ساوي
مهر المثل **فان نقص عن مهر المثل** ثم اي يعطى لها العبد وزاد عليها اي ان يتم مهر مثلها
لا فها لو كانا حريين وجب تمام مهر المثل فاذا وجد احدهما حراً بكل مهر المثل نظر اليهما
لانها رخصت بدون مهر المثل الا لسلامة العبدان لها **او على هذا الخمر والميتة فكان**
خلا او ذكوة يعني لو تزوج امرأة على هذا الدين من الخمر فكان خلا او تزوج على هذه الميتة
فكانت مذكوة **فلها مهر المثل في رواية** اي رواية محمد بن ابي حنيفة لان تسمية ما ليس بمال
كسكوته عن تسمية المهر فوجب مهر المثل **والمشار اليه** اي طها الخمر والمذكية **في الاصح** اي
في اصح الروايتين عن اي حنيفة وهو رواية ابو يوسف عنه انما صار هذه الرواية اصح لانها هي
الموافقة لما مر من اصله من ان الاشارة معتبرة عند اذا خالف المشار اليه **كما ينبغي**
اي مختار ابو يوسف هذا القول انما اختاره وترك ما مر من اصله من ان التسمية معتبرة
عنده لان التسمية في هذه المسئلة وقعت فاسدة فكيف يترجح على المشار اليه الصحيح **وافتي**
محمد بن المذكبات لانه اعتبر فيها الاشارة لكون الميتة من جنس المذكاة اذا تفاوتت بينهما
ليس الا في اكل واكرمة **ومهر المثل في الخمر** لانه اعتبر فيها التسمية لان اكل والخمر جنسان
اذا اختلفا فيهما فالحش **او على هذا الشاب العشرة فكانت تسعة في المهر** اي التبا
التسعة مهرها عند اي حنيفة ولا شئ لها غير ما مر من اصله من ان الاشارة معتبرة عند
اجتماعها بالتسمية **وحكم بها** اي محمد بن ابي بكر التسعة ان زادت قيمتها على مهر المثل او ساوته

المعبر

فان نقت عن مهر المثل ثم مهر المثل لانها انما وضعت بالمسبي لا باقل منه فيجب مهر
المثل نظرا اليها لكن التسعة المشار اليها تكون لها التراضي ما عليها فيراد على قيمتها الى تمام
مهر المثل وفي المحيط هذا اذا لم يصف الثياب ولو وصفها بان قال تزوجتك على هذا
الثياب العشر المزدودة فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب اخري هروي وسط اتفاقا
والفرق ان الثياب اذا اطلقت لا يجب مهر اذا لم تكن مشار اليها والثوب العاشر
لم يكن مشار اليه فلم يجب واما اذا وصفها فالثوب الموصوف يصلح ان يكون مهر وان لم
يشتر اليه **او على ثوب موصوف في الدمة** فاني بغيرته **اجبرناها على القبول** وقال
زفر لا يجبر قيد بالثوب لانه لو تزوجها على مثلي وبين وصفه فاني بغيرته لا يجبر على قبولها
اتفاقا وقيد بكونه موصوفا لانه لو تزوجها على ثوب مطلق فلها مهر المثل اتفاقا وقيد
بكونه في الدمة لانه لو تزوجها على ثوب بغيرته ثم اتى بالقيمة فانه لا يجبر اتفاقا وقيد
باتيان القيمة لانه لو اتى بالثوب الموصوف اجبرت على قبوله اتفاقا لانه ان الثوب بالقيمة
في توصيفه ملحق بذوات الامثال وثبت في الدمة صححا ولهذا اجاز السلف فيه
فاذا صح ثوبه لا يجبر على قبول قيمته ولنا ان الثوب اذا لم يكن متعينا فهو قيمته في الماله
شوا لانه انما يعرف بغيرته والقيمة بصيراصلا فيه من وجه فايها التي يجبر الزوجة على القبول
وفي المحيط هذا اذا ذكر الثوب الموصوف في الدمة مطلقا فاما اذا ذكره مضافا الى
نفسه بان قال تزوجني على ثوبي هذا ليس له ان يعطي القيمة لان الاضافة كالاشارة
وتحكم به اي ابو يوسف بالثوب الموصوف **ان اجل** اي ان ذكر اجلا لان الثوب الموصوف
انما يكون دينيا اذا كان موجلا ولهذا المجر استقرضه لان القرض انما يصح حاله جارا السلم
فيه لكونه موجلا وان لم يذكر الاجل اجبرت على قبول القيمة لان ثبوت الثوب في الدمة
بدون الاجل لا يكون صححا **وعدم الاجبار** على قبول قيمة **مروى** عن ابي حنيفة **وهو الاصح**
لان ثبوته في الدمة صححا لما سبق وقيمته خلف عنه فنع القدرة على الاصل لا يصار الى الخلف
او على عبد او فرس مبيع اي غير معلوم وصفه **نوجب الوسطا وقيمتها** وكذا الزوج على
كرهينة مطلقه ولم يصفه اعلم انه ذكر في المنظومة مسئلة في هذا الموضع انه اذا تزوجها على
خادم صحت التسمية عندنا ولا الجبار ان شاء اعطى خادما وسطا او قيمته فان اختار القيمة يودي
خمسين ديناراً ان ذكر الاخير او لم يذكر كذا في البسوط السكري وان ذكر الاسود يودي اربعين
دينارا عند ابي حنيفة وعندهما الغلا والرخص معتبر في كل بلد انما يذكرها المصنف في المتن
لان ذلك الاختلاف ليس في الحكم بل بحسب الزمان وفي الخلف بق هذا اذا ذكر العبد مطلقا
اما اذا ذكره مضافا الى نفسه بان قال تزوجتك على عبدي ليس له ان يعطي القيمة **اتفاقا**
لامهر المثل اي قال الشافعي لا يصح تسميته لان المسبي محمول كما لا يصح في البيع فيجب مهر المثل

كذا

لم

في المثل
في البيع

و

الح

ولنا ان جنسه معلوم ووصفه مجهول **وجمال الوصفي** مع التسمية في الكحل لان المهر فيه
مقابل بما ليس بمال فلا يكون عوضا من حيث الماله بل يكون صلة مبتدأة فلا يجري فيه
المنازعة عادة بل يجري فيه المساواة والمساومة بخلاف البيع فان الماله فيه مقصودة
والا تخلف باختلاف الوصف فجعله توقع في المنازعة **او على ثوب** يعني لو تزوج
على ثوب ولم يبين جنسه بانه هروي او مروى او على دابة **وجب مهر المثل** لان المسبي
محمول الجنس لا اذا الثياب اجناس لا اختلاف اصولها من القطن والكتان والابرسم وكذا
الدابة يقع على الخيل والبغال والحمار وكل جنس يشتمل على انواع وكل نوع على اوصاف
وفي المحيط لو تزوج على بيت بنظر ان كان الرجل يدويا فلها بيت من شعر لانه معلوم عندهم
وان كان يدويا فلها مهر المثل لان البيت بالمرجعين لا يصلح ان يكون مهر **او على عبد مبيع**
فالكسب اكسابا قبل القبض فطلقا قبل الدخول **فالاكساب** لها عند ابي حنيفة
وردد نصف العبد الى الزوج **ونصفها مع العبد** قيد بالكسب لان الزيادة المتصلة كالسكن
والاجمال نصف اتفاقا وكذا اما تولد من عينة كالتولد والارث والعقار ان كان المهرامة
وقيد بقوله قبل القبض لان اكسابه بعد قبضها يكون لها اتفاقا لهما ان الاكساب تبع
للعبد فتتصفت معه كالتولد والعقار والارث ليلام الخلف الشيع المتزوج وله ان المنصرف من
ما هو مفروض عند العقد والاكساب ليس به بل حديث على ملك المرأة فلا تنصف كاكساب
المهر بعد القبض بخلاف الولد لانه من اجزائه والخلاف والعقار والارث لهما بل ان عن
اجزا العين المعقود عليها اعلم ان الخلاف الاكساب وتنصف العبد اتفاقا فقوله
مع العبد مستدرك لان ذكره في طرف الامامين يوهمان لا يكون متصفا عنده وليس كذلك
او على دار اي لو تزوج على دار **على ان ترفع اليه** اي المراه الى الزوج **فان** يقسم الدار على
مهر مثلها وعلى الالف متساوية ان كانا متساويين وانما ثانيا ان كان مهر مثلها ثلث
الالف **فان اصاب منها** اي من الدار مهر المثل **كان مهر او الالف** اي وما اصاب الالف
كان مبيها وفي اجناس الناطق لو وهبت مطلقا الرجل مهرها له على ان يتزوجها لا سقط المهر
عنه تزوجها او لم يتزوج لان جعل العوض في النكاح عليها لا يجوز فان تزوجها فالنكاح جائز
ولها مهر المثل ولو تزوجها على ان ترفع اليه عبد افسد البيع لانها جعلت من العبد ما اصاب
قيمته من مهر مثلها وهي محمولة **والشفعة لا ترفع فيها** اي في الدار عند ابي حنيفة وقال
الشفعة ترفع في الحصص المبيعة كالموطئت كلها مبيعة وله ان النكاح اصل ههنا والبيع حصل
في ضمنه فكان نكاحا له واخذ حكمه في عدم ثبوت الشفعة وانما جعل النكاح اصلا لان البيع لو
جعل اصلا والنكاح تبعه لفسد البيع لكونه مشروطا بالنكاح واما شرط البيع في النكاح فخير
مفسد له لانه مما لا يفسد بالشرط الفاسد وهذه المسألة مرت في كتاب الشفعة **او على**

والجبر

نصف

على دار

الف ان اقام بها اي تزوجه في بلد معتبه والفقهاء ان اخرجها من تلك البلدة فالاول
 الشرط المقدم سواء كان الف او الفين **فهو الصحيح** عندنا في حنفية حتى اذا اطلق قبل الدخول فلها
 نصف الشرط المقدم وان دخل بها فان وفي بالشرط المذكور او لا وان لم ينف فلها مهر مثلها
 لكنه لا ينقص عن الف درهم لان الزوج رضيه ولا زاد على الفين لانها رضيت به **واجاز**
 اي الشرطين لانهم اعتقدوا ان بدل من معلومين فوجب نصحتها على وجه التخيير كما صح فيما اذا
 تزوجها على الف ان كانت فتيحة او على الفين ان كانت جميلة وله ان التسمية في الاول صحيحة
 لعدم المزاحمة والثاني فاسدة فان الشرط الاول يزاحم عند وجود الثاني لعدم صحة التسمية
 فيه مع ان المحاطة متحققة في التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف انه يخرجها او لا ولا محاطة في
 المسئلة المستشبهة لان المرأة على صفة واحدة جميلة او فتيحة لكن الزوج لا يعرف ذلك وهكذا
 ذكر الفرق بين المسكين في الغايه والكافيه في الجواب لا يكفي لو ردد السوال عليه فيما اذا
 تزوجها على الف ان لم يكن له امرأة والفين ان كانت فعند اي حنفية لم تجز التسمية الثانية
 مع ان لا محاطة فيها ولكن جعل حال الزوج **او على اقل من مهر المثل** يعني لو تزوجها على الف
 ومهر مثلها الفان **على ان يطلق ضررها** اي امراته الاخرى **فان وفي** اي وفي الشرط
 فلها المسمى **والا** اي ان مضت ايام ولم يطلقها **امرنا به بشكيلة** اي بان يكمل الزوج لها مهر
 مثلها وقال زفر لا تثنى لها غير المسمى قيد بطلاق ضررها لانها لو تزوجها على الف علي ان يكملها او
 تهدي لها هدية فان لم ينف بالشرط فلها مهر مثلها اتفاقا وفي الحقايق صورة المسئلة
 ان يشترط مع المسمى تطبيق الضم لتصور الخلف اما لو تزوجها على الف وعلى طلاق فلان وقع
 الطلاق على الفقة بنفس العقد والفرق انه وجب الطلاق ههنا عوضا بالعقد والعوض
 ثبت بنفس العقد والفرق انه وجب الطلاق ههنا عوضا بالعقد والعوض ثبت بنفس العقد
 وفيه بشرط التطبيق له ان سلاق الفقة شرط فاسد فذكره وعدمه سواء ولنا انما
 رضيت بما دون مهر المثل اذا خلع الغرائز لها وهو وصف مرغوب فيه عندنا فاذا المهر
 حصل فانت رضاه به شكلا مهر مثلها **او على الف والفين او على هذا العقد** اي لو تزوج
 على هذا العبد **وذاك** العبد وقيمتها متفاوتة **فالمر** الواجب من المسمين عند اي حنفية
ما شابه مهر المثل حتى ان كان مهر مثلها مثل الالف او اقل منه فلها الالف لرضاه به و
 كان مثل الالفين او اكثر فلها الالفان لرضاه بهما وان كان بينهما فلها مهر مثلها وان
 كان مهر المثل مساويا بقيمة احد العبدين يجب هذا العبد **وقالا هو الاقل** يعني الواجب
 من المسمين ما هو اقل وفي الكفاية هذا اذا كان الالف او ثلثان فقد ين لأنه لو كان الالف
 نقدا او الالفان نسبة فنيدها تخيير فيصح انهما اختاروا اتفاقا لهما ان الالف متيقن فيجب كماله
 خالعهما على الف او الفين وله ان او لاحد الشيين فلم يكن اجبا بهما ولا اجاب احدهما من غيرين

لان تسليمه غير ممكن ولا اجاب احدهما **لانه ترجيح** (مخرج ففسد التسمية فوجب مهر
 المثل لانه موجب اصلي بخلاف صورة الخلع لانه ليس فيها موجب اصلي وان طلقها قبل الدخول
 فلها نصف الاوكس اتفاقا وفي الثانية الا ان يكون نصف الاوكس اقل من المتعة فيكون
 لها المتعة **او على تخليص القرآن او خدمتها سنة** يعني لو تزوجها على ان يعلمها القرآن او
 يخدمها سنة **وهو جاز لا يوجبها** وقال الشافعي يجب الفقيه والخدمة قيد بالخدمة لانه
 لو تزوجها على رعي غنم اجاز اتفاقا وقيد بالحر لانه لو كان عبد اجوز الخدمة اتفاقا لانه قوله
 عليه السلام زوجتكما بما معك من القرآن والخدمة لها قيمة فجاز ان يكون مهرها لو تزوجها
 على رعي غنم وكما لو تزوج العبد على الخدمة ولنا ان المشروع في النكاح المال المنقوض لقوله
 تعالى ان تنفوا باموالكم وانما اضافها اليها بواسطة احرازها والمنافع ليست بمال لانها
 غير محبوزة وانما يصير مالا بالعقد للضرورة اذا احتج اليها وامكن تسليمها وهما لا يمكن ان يخدم
 الزوج لها لانها لا تكون مالكة الزوج مملوكا وهو خلاف موضوع النكاح وانما جاز امار خدمة
 العبد لان فيها تسليم وقيته اليها وقيته مال واما الزوج برعي الغنم فنوع وعاطفة بين
 جواز في رواية فتثبت بالنص وهو ان يبينها عليه السلام فقتلنا تزوج موسى بنت شعيب
 رعي غنم بلا انكار عليه **بل هو** اي الواجب عند اي حنفية **مهر المثل وحكم** محمد **بقيتها** اي
 قيمة الخدمة لان المنفعة صارت متقومة بايراد العقد الا ان تسليمها ممنوع لما مر من انه خلاف
 موضوع النكاح فيلزم قيمتها لاني حنفية ان قيمتها خلف عنه وقايمه فاذ لم يجز تسليم
 قيمتها ايضا لان من يشترط الخلف فنصرا الاصل فيجب مهر المثل **فلو اعتقها** اي لو اعتق امة
علي ان ينزوجهما فقبلت ولم يسم مهر **بجعله** اي ابو يوسف عتقها **صدقاها واقبى مهر**
المثل له ما روي انه عليه السلام اعتق صبغة ثم تزوجها وجعل صداقها عتقها واما ان الامهات
 لا بد ان يكون بالمال والعنق ليس بمال فيطل التسمية فوجب مهر المثل وفي المحيط لو تزوجها
 على عتق فقبلت لم يصح لان النكاح يقارن العنق والعتق يصادفها وهي امة فكذلك النكاح ولا يمكن
 تقديم العنق على النكاح لان كلاهما مذكوران على سبيل العوض والمعرض فلا يمكن ان يجعل احدهما
 والاخر لاحقا **لو ابت** اي الامة المذكورة بعد عتق عن ان تزوج نفسها لمولاه **الزمنها**
بقيتمتها اي فليعلم ان تسعي في قيمتها نفسها لمولاه عندنا وقال زفر لا سعاية عليها قيد بالانسان قيمته
 لانها لا يجبر على النكاح اتفاقا كقولنا نحن انما التزمت النكاح لا المال فلا وجه لاجاب ما لم يلزمه
 عليها ولنا انها شرطت للمولود منفعة بمقابل عتق اطفالا فان عنه المنفعة كان عليه ان ينقض
 العنق لكنه بعد وقوعه لا ينقض فوجب نقضه معني بالزام السعاية عليها **لو ضمن الاب**
 يعني لو زوج ابنه الصغرى امرأة وضمن لها **المهر عن ابنه الصغرى** فالت الاب **فاخذته** اي
 المرأة الصداق **من تركه اجزا للباقيين** في الورثة الرجوع في نصيبه اي ان رجعوا

الخدمة البهائم في تسليم

سابقا

بل

ادوم في نصيب الصغير وقال زفر لا يرجعون قيد بالاب لان غيب من الاوليا او الوصي اذا ضمن
المهر من الصغير وادي من ماله يرجع في مال الصغير اتفاقا وان لم يشترط الرجوع وقيد بالصغر
لان الابن لو كان كبيرا فضمن الاب عنه بغير امر لا يرجع الورثة على الابن الكبير اتفاقا وان ضمن
بامر يرجعون اتفاقا وقيد بموت الاب لانه لو ادي في حال حيته لا يرجع اتفاقا وكذا في حال المرض
عند ابي يوسف من المصفي وفي الحقايق ضمانه في مرض موته باطل انه كفل عن الصغير تبرع فلا يرجع
ما ادي من تركته لو ادي الاب حال حيوته وكما لو كفل عن ابنه الكبير بغير امر ولنا ان الكفالة
صدرت بامر المكفول عنه حكما لان للاب ولايته عليه والافتقار على الكفالة لالة الامر من
جهته فيرجعون به بخلاف ما اذا ادي عنه حال حيوته لان تحمل الابا مهورا لالة عادة دليل
على تبرعه بخلاف الابن الكبير لانه لا ولاية له عليه فيكون تبرعا ولم يوجبوه عليه اي المهر على
الاب **لقوله الصغير** وقال مالك يجب عليه لان قبوله المهر عنه ولا مال له دليل على ضمانه
ولنا ان الاب ليس بكفيل صريحا ولا لالة لان قبوله لا يدل على ضمانه وانما يدل على ادايه من
مال الصبي قبل البلوغ اذا حصل له مال او ادا آتاه بنفسه بعد البلوغ **او الولي** اي الوصي
ولي المرأة المهر ويحتمل ان يراد منه ولي الصغير بان زوج ابنته الصغير رجلا وضمن له المهر لابنته
في ضمانه لانه من اهل الالتزام والمهر دين يقبل الضمان **وتحريم المطالبة** اي الزوجة ان
شأت طالبت زوجها وان شأت طالبت وليها وكذا الوكيل بالنكاح لو ضمن المهر صح فان ادي الوكيل
لم يرجع على الزوج بخلاف الوكيل بالخلع اذا ضمن المال يرجع به عليه والفرق ان الخلع لا يصح بلا زوج
مال فكان امره الخلع معتبرا للرجوع به لانه لا امر في النكاح يعتبر لغيره لا لوجوب البدل
لانه واجب شرعا فصار وكيل النكاح متبرعا كذا في المحيط **وبعتر السروها العلانية**
يعني من تزوج امرأة بمهر السر ثم تزوجها ثانيا باكثر منه ربا وسماه لها مهر السر عند ابي
يوسف وقال لا لها مهر العلانية هذا اذا لم يشهد على ان مائة العلانية هنالك فان اشهد عليه
لم يجز الرادة اتفاقا صور التواضع في مقدار المهر لانه لو لم يوجد عقد وتواضعا على ان يظهر
النكاح مهر ولا يكون بينهما نكاح فالظاهر النكاح يصح فله المهر المذكور اتفاقا لانه لا يستدعي الخلع
انما قيدنا بالتزويج ثانيا لانه لو اظهر اكثر مما في السر لا عقد اخر لم يعتبر الظاهر اتفاقا وقيد بالتزويج بان
يكون باكثر لانه لو تزوجها علانية على ان لا مهر لها فمهر السر معتبر اتفاقا لانه لما نفي المهر فصار مهر المثل
مذكور مقتضى النكاح وهذا اذا اتفقت اجنس ما تواضعا ولو تخافا خلاف جنسه كما اذا اتفقتا في
السر عا لث درهم وتعاقدت العلانية عا لث دينار فلها مهر المثل اتفاقا لانه لا يمتنع الاصح لانها تركا المذكور
في السر وهزل في المذكور ثانيا والمال لا يجب بالمرء كذا في التبيين وفي التمه لوان اختلاف الموا
فالمرء العلانية في الوجهين لعم ان النكاح لا يحتمل البسخ فلا يعتبر العقد الثاني لانه ليس بعقد حقيقة
ولما ان العقد الثاني وان لم يعتبر استيعافا لكن في زيادة المهر وهي صحيحة فتعبر من تلك الجهة

هذا هو المهر المثل
في السر وهو المهر
المعتمد في النكاح
والمهر المثل هو
المهر الذي هو
المهر المثل في
النكاح

ولو

ولو ابان اي طلق باينا مدخولا بها ثم تزوجها في العدة ثم ابانها قبل الدخول حكم محمد
ينصف المهر لانها مطلقة قبل الدخول وانما العدة الاولى لانها من موجب الطلاق الاول
لكن قيام النكاح الثاني كان مانعا من ظهوره فاذا زال ظهر **وهما بحاله** اي حكما بان لها كامل المهر
واستينافها اي حكما بان عليها عدة مستقبله لانها كانت مقبوضة بغيره فاذا احدث النكاح بعد
التي هي اثر الوطية الاولى ناب ذلك القبض مناب القبض في هذا النكاح فصدا كانه وطبها هذا
العقد فيجب اكتمال المهر وعدة اخرى كما ان الغاصب اذا اشترى الغصب الذي يبدى فانه
يؤوب عن القبض المستحق بالبيع **ولو زال** اي بكون منكوحة **مدفع وطلم** قبل اي قبل
الدخول **فعله نصفه** اي نصف المهر عند ابي حنيفة لانه طلم قبل الدخول **وافتي بحكمه** اي محمد
بكل المهر لان عمله ذلك كعمل الوطي وقول ابو يوسف مضطرب بينهما **ولو نكح ثلثا اي ثلث نسوة**
في عقد واحد وفي الحقايق قوله في عقد قيد اتفاقا لان الحكم كذا لو تزوج من عدة عقود **فدخل**
بواحدة منهن لا غير وطلق **ثلاثا** اي ثلث طلاقات **والاخرى واحدة** اي طلق الاخرى
طلقة واحدة ومات **جميلا** اي بلبان **بقبى الدخول** نصا **لمهر** تمام اتفاقا **وحكم ابو يوسف**
للتقنين الاخرين **مهر ورجع** اي رجوع مهر ينقسم نصفين **للمهر وثلاث** يعني عند مهرها مهر وثلاث
مهر **ووافق في رواية** اي رواية كتاب الزبادات ان يراجع ابي يوسف لا يبي يومعان احد
الطلاقين واتع على ابي حنيفة المدخولتين يتقين فسقط نصف مهر يتقين والاخرى يقع عليها
في حال ولا يقع في حال فان وقع يسقط النصف الاخر وان لم يقع لا يسقط فسقط النصف
وهو ربع الكل فيبقى لها مهر وربع مهر والمجرد ان اثر الدخول مختص بالدخول لها وهي كغير
المدخول لها حق الاخرين فمعرض كل من غير مدخول ان لا يسقط من من التقنين الغير المدخول
بقي مهران فاذا قسم المهران بينهما بصيب كل واحدة ثلثا مهر الا ان مهر المدخول لها تم يعني يتم
مهرها من جميع المال لامن المهرين فيبقى حق غيرها على حاله وهو مهر وثلاث **او واحدة وتنتهين**
وثلاث عقد وهو جمع عقدان يعني اذا تزوج امرأة في عقد واحد وعقد اخر **ومات**
جميلا اي من غير بيان انه كفت تزوج من قيد به لانه لو كان حيا بجرح البيان لان الاحمال وقع
منه وسمع قوله في لومات احد الغريبين من التقنين والثلث فقال هي الاولى ورهن واعطى مهرين
وفرقت بينه وبين الاخرى فان قال لا ادري ايتهن الاولى يجب عنهن جميعا الا عن الواحدة لان نكاح
الواحدة صحيح ونكاح الغريبتين صحيح ان عدم وقاعد ان تاخر ولا تجلي بينه وبين الغريبتين
مع احتمال الفساد **قبل الدخول** اي قبل ان يدخل بواحدة منهن فان قلت ما فائدة قوله قبل
الوطي وقد عرفت ان حكم الميراث قبل الوطي ويؤيد سوا قلنا يحتمل ان يكون المراد من قوله قبل
الوطي قبل البيان دلالة بقوله جميلا قبل البيان صريحا ليكون بياننا نوعي البيانين ذكره البسوط ان
الزوج اذا جامع امرأة منهن كان هذا اقرا رامنه بالها ومن معها الاولى وكذا الوطي احدهن او

بل
بالدخول
بواحدة
بواحدة

فبيد رها ولا تظهر في حق المهر والصلوة كالصوم فرضها كفر وضوء نفلها كنفله وقال الشافعي الخلق
الصحيحة ليست كالادخول فلو طلقها بعد الخلق قبل المسيس فلها نصف المهر لقوله تعالى فان
طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الاية ولنا قوله عليه السلام من كشف خمار امرأة ونظر اليها وجب
الصداق دخلها اولم يدخل وحكي الطحاوي اجماع الصحابة في وجوب المهر بالخلق والمس
حقيقة ليس بمهر ادعي لو مس يد امرأة غير خلق ثم طلقها يجب نصف المهر اتفاقا وانما حمل الشافعي
على الوطى لانه سببه ونحن نحمل على الخلق لان الرجل لا يمس امرأته عادة الا في الخلق من باب
الطلاق اسم المسبب على السبب واما العدة فواجبة في الخلق صحيحة كانت او فاسدة احتياطا
لنزهة الشغل الا اذا فسدت بالعجز عن الجماع حقيقة في لا يجب العدة كما ذكره قاضي خان في
جامعه المعبر والقدر في شرحه اعلم ان الخلق قامت مقام الوطى في بعض الاحكام كالك
المهر وثبوت النكاح وحرمة كساح اختها واربع سواها ووجوب العدة والنفقة والسكنى
في هذه العدة وان اوقع طلاقا اخر في هذه العدة فالصواب انه يقع ذكر شيخ الاسلام انه
يكون بانها من الذخير ولم يقع في بعضها كالا حلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو
طلقها بعد الخلق ومات وهي في العدة لا يرث منه والاحصان اي لا يصير محصنا بالخلق لدا
في شرح الواي **والجبت** اي يكون المناع منقطع المذكور الخصيتين **عز ما منع** عن وجوب
اكمال المهر اذا طلقها بعد الخلق وقال ما منع فبيد بالجبت لان كونه خصيا او عنيلا لا يمنع
اتفاقا وفيه ما وجوب اكمال المهر لانه عز ما منع عن وجوب النفقة اذا خلاها اتفاقا وفي
النهاية ثبتت النسب للمحبوب اذا علم انه يتزوج وان لم يعلم فلا يثبت لها ان المريض اذا لم
يعتبر خلوته فخلوة المحبوب ادب ان لا يعتري لانه اعجز منه وله ان المحبوب انما يتزوج للانزال
والاستمتاع والايلاج وقد سلمت نفسها اليه لما هو مقصوده فتستحق كل البدل كخلوة الحضي
تخلو المريض لان تزوجه كان الايلاج فالحاصل **ولا يجب الا مهر المثل بالدخول في النكاح**
الفاسد لا بالعقد يعني لا يجب المسمى في النكاح الفاسد بسبب العقد لانه فاسد ولهذه اكل
من الزوجين فسخه قبل الدخول بعجز من صاحبه كمن في البيع الفاسد قبل القبض فيفسد
ما ثبت في ضمنه من التيمم وانما وجب فيه مهر المثل لانه هو الموجب الاصلي وهو ما يجب اذا
جا معها في القبل ولم يجعل الخلق الصحيحة كالوطى بسبب كونها تمكينا منه وفي الخلاصة المراد
من المهر العقر وهو مقدار ما يجب احق ازناها لو كان حلالا كذا نقل مشايخنا واذا وطئها فيه
مرارا فعليه مهر واحد لان فيه شبهة الملك وكذا لو وطئ مكاتبته او جارية ابنه مرارا الا ان
حصل عقيب شبهة الملك ولو وطئ الابن جارية ابنه شبهة يجب لكل وطئ مهر لان شبهة الملك فيه
عز ثابتة فصادف كل وطئ مكاتبته او غيره ولو وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطئ نصف
مهر لانه ليس بشبهة ملك في النصف الذي لشريكه **ولا يتجاوز مهر المثل من قدر المسمى** لان

القول

ف

العقد فاسد والمستوفى فيه ليس بمال فلا يعتبر من قيمته ما زاد على المسمى بخلاف البيع الفاسد حيث
يجب فيه القيمة بالقيمة ما بلغت لان المستوفى فيه مال متقوم فيقدر بغيره بقيمته **وجب العدة**
في النكاح الفاسد على تقدير الدخول بخلاف اشتباه النسب ومعتبر ابتداءها من وقت التفرق
وعند زفر من آخر الوطيات سمي بانه في باب العدة وفي المحيط لوجامع مبي بشبهة فلا مهر عليه لان
الولي لا ملك النكاح الفاسد في حقه ولا الاذن له فيه فصار كما اذا وطئ بغير شبهة عقد ويجب على
بعد الدخول **وبقيت النسب** اي نسب المولود في النكاح لانه ثابت من وجه ولهذا ليس لكل من
الزوجين فسخه بالدخول الا بمحض من صاحبه والثابت من وجهه كالثابت من كل وجه في النسب
احيا المولود **واعتر مدته** اي بمدة النسب **من حين الدخول** واعتبر اها من وقت
النكاح لان النكاح لو لم يكن موجودا لم يثبت النسب اتفاقا فيعتبر ثبوته من وجود العقد **وفتي**
به اي يقول محمد لان النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطى لانه حرام فيه فلا يقوم مقام الوطى فلا يعتبر
النسب من النكاح **وعز ما منع** اي كذا في النكاحات اعمها القول ابن مسعود
لها مهر مثل نسائها وهن اقارب الاب **ان وجد من مائتها اي** وجدت امرأة من عشيرة
ابها مماثل المتوعدة في الصفات الا في غير مائتها **والا فبالاجانب** اي ان لم يوجد من اقارب
ابها من مائتها يعتبر مائتها من الاجانب تحصيله المقصود بقدر الوسع **وعز ما منع** اي
بين المتوعدة وقربة اهلها **والحسن والسن والسن** اي في الصفات لثاوت الرغبات **والعقل والدين**
والنكاح لان مهر المثل قيمة البضع وقيمتها تختلف باختلاف هذه الصفات لثاوت الرغبات **والعقل**
واذا امتنع عن تسليم نفسه **وان يسافر الزوج** فلها **المهر المثل** اي لا يستيفاه وهو عرض
من جميع مهرها مشروط بتجديده في العرف وان لم يشترط فيه شيئا بقدر وطاها كان لمثلها من المسمى
جاز لان النكاح عقد معاوضة فلها ان تمنع عن الزوج حقه من الاستمتاع لاستيفاء حقه عنه وهو
المهر كبس المبيع لاستيفاء الثمن وليس للزوج ان يمنعهما من الخروج من منزله وزيادة اهلها حتى يوفيهما
كل مهرها **المثل وان كان كله** اي كل مهر المرأة **موجلا** الى سنة مثلا سوا كان موجلا في العقد
او اجلته بعده لانه ملحق بالموجلا في العقد **يجوز** اي ابو يوسف امتناع نفسها حتى يتقدم المهر
وقال ليس لها الامتناع وفي المحيط هذا اذا لم يشترط الزوج في العقد الدخول لها قبل الاجل لانه لو كان
شرطه فليس لها ان تمنع نفسها اتفاقا له ان وجوب تسليم البدل مقتضى وجوب تسليم البدل
لان النكاح عقد معاوضة ولها ان تطلب حقه في السلواة حين رضيت بتأخير البدل فلم
يكن لها حبس البدل كالمحجز حبس المبيع للثمن الموجل وفيه الحاشية ليس لها الامتناع بعد حلول الاجل
ايضا لان العقد ما وجب لها حق الامتناع فلا يثبت بعده **ولها الامتناع بعد الدخول**
رضاهما حتى يوفيهما يعني اذا دخل رجل بامرأته رضاهما قبل ان يعطيهما مهرها فلها الامتناع
من وطئ او المسافرة لها حتى يعطيهما مهرها **المثل** ولا يطل نفقه بعد الامتناع عند اي حبيفة

الفاسد

لم

وقال ليس لها الامتاع وبطل نفقتها فيد باله خول ورضاها لانه لو كانت مكرهة او صبيحة او مجنونة
اولم يدخلها الامتاع اتفاقا لهما انما يستقيم نفسها سقط عنها حق الجس كما سقط عن البائع اذا
سلم المبيع الي مشتريه وله ان المهر مقابل لجميع الوطيات لانه لا يخلو كل رطب عن عوض الظاهر الشرف المبيع
لكن كل المهر يتكامل بالوطي الاول كما اذا جني الحد جنابة يستحق لها رقبته فاذا جني اخري واخري
بدفع جميعها فاذا سلمت بعض المعقود عليه لا يسقط حق من جسد الباقي كما اذا سلم البائع بعض المبيع لا يسقط
حقه في جسد الباقي **واذا اوفاهما اي المراه المهر المجل انقلها حيث شا** لقوله تعالى سكنون
من حيث سكنتم **وقيل لا يسافر نسائي بلد غير بلدها** لان الغريب يوذى وعليه اكثر المشايخ
وبعض الامة افني به فان قلت هذا يخالف لما سبق من الامة فكيف قيل قلت النص يقتيد بعدم
الاضرار بل دليل سياق الامة وهو قوله تعالى ولا تضاروهن وفيه النقل الي بلد اخر مضار وفي قوله
لا يسافر نسائي لانه يجوز نقلها الي قرية او بلدة قريبة من بلدها لعدم تحقق السفر **وقيل ان**
ان وافاهها الموجل ايضا اي كايضا في المجل **وهو سامون** اي والحال ان الزوج امين على
سافر لها حيث شا والا فلا اي ان لم يكن اوفاهها المهر او لو لم يكن سامونا عليها لا يسافر
لها وهذا القول اقرب الي التحقيق وبه يفتي **وان اختلفا اي الزوجين** **قد روي**
في العقد فادعي انه تزوج بها بالف وادعت انه بالفين **فتش في اقام البينة** لانه صح دعواها
بالبينة فلا يجازيها مجرد دعوى الاخر **فان انما ما** اي الزوجان البينة على ما ادعيه
قيل بينتها لانها تحت الزيادة **والا اي ان لم يكن لها بينة جعل ابو يوسف القول للزوج**
مع مبيته لانه منكر الزيادة فيمكن انجاب شي من المسمى وهو ما القرية الزوج لا يهازل الي مهر
المثل لان المسمى يدل اصل العقد **الا ان تستكر ما قاله بان يكون جديدا من مهر مثلها**
عادة بان يدعي عشرة دراهم ومهر مثلها عشرة آلاف فيصار الي مهر مثلها وقيل شرعا بان يكون
سادون العشرة والاول اصح اذ لا مهر اقل من عشرة والعشرة لا تجزي باب النكاح وذكر بعض ما
لا تجزي كذا ذكره فصار كانه ادعي العشرة فلا يكون مستكرا **وقالا اي الي خبيثته ومحمد لان كل امرئ**
مدع من وجهه من غير دفع اي فسخ النكاح لانه لا يحتل الفسخ بالتخالف ويؤيد به المسمى لانها لو اختلفا
في جنسه او صفته او نوعه والمسمى عين او اختلاف في قيمته وهو ما لك فالقول للزوج اتفاقا لانها تدعي
عليه وصفا او صفاتا زائدا وهو نكر ولا يتحققان لانها لا يتحققان على المسمى نصحت التسمية فانقطع
حكم مهر المثل يمين بخلاف ما لو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية فليدة عندهما في قدر ما اختلفا
فوجب حكم مهر المثل **م حكم** اي جعل حكما **مهر المثل** علما ان ادعيه كمالوا اختلفا الصباغ وروب
التوب في مقدار الاجر حكم قيمة الصباغ وانما اخر الحكم عن المخالف لانه مهر المثل لا يغير عند وجود
التسمية وهي انما يسقط بالمخالف لان ما ادعاه كل منهما ينبغي حين الاخر فتفي النكاح بالتسمية فتعبر
مهر المثل لانه هو الواجب الاصل **فان ساوي مهر المثل اعترافه اي لما اعترف به الزوج هذا**

وروي كما كان في كلامهم
الصغار احد الشيوخ
اجماع موافقا لروايتهم
من يدر الى المصنف
وهو مسمى

مخالفان

بيان

بيان لكونه حكما او نقص من ما اعترف به حكم به اي بما اعترف به الزوج **او دعواها اي ان كان**
مهر المثل مساويا لما ادعته او زاد عليه حكم بها اي بما ادعته اتفاقا لكنه اذا طلق قبل الدخول
لها فلها نصف المثل اتفاقا لان مهر المثل لا يجب بالطلاق قبل الدخول ولا يمكن الحكم به
والاقل متيقن كذا في المحيط **او زاد اي ان كان مهر المثل زائدا عن اعترافه ونقص عن دعواها**
حكم مهر المثل اتفاقا بعد ان يحلف كل منهما على دعوى صاحبه هذا اذا لم تسلم المرأة الي الزوج
فان سلمت لا حكم مهر المثل لان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان يستعمل شيئا من مهرها عادة فيقال
لها اقري ما استعملت والا تضينا عليك بالمعترف كذا في المحيط **او زودا** اي اذا اختلف
ورثته الزوج والزوج في مقدار المهر المسمى وادعي ورثته المرأة اكثر وورثته الزوج اقل **جعل**
اي بمحا القول **لو ارفها ان شهد به مهر المثل** لان الظاهر ان المرأة لا تزوج باقل من مهر مثلها
وكان قول من شهد له الظاهر حق بالقول **وقالا اي ابو حنيفة وابو يوسف القول لو ارثته**
لانه ينكر الزايد عيما يعترف به والقول المذكور لا يحكم مهر المثل لانه يسقط اعتبار بعد موته
كما سبق في المسلم الامة **ويستثنى منه اي يستثنى ابو يوسف من دعوى ورثته الزوج**
ما يستنكر كما كان يستثنيه اذا اختلفا في جبايتها **او نفس التسمية اي اذا اختلفا في**
تسمية المهر فالتسمية **بني متفق** عند ابو حنيفة **وحكم مهر المثل** لانه هو الموجب الاصل
فصار كما لو اختلفا في التسمية وهما حييان او احدهما وله ان مهر المثل انما يعرف اذا عرف حال
نساء عشرتها في المهر في زمان العقد والظاهر ان اقرارها لا يقو بعد موتها فتعذر مهر المثل
فتعذر القضاء به وفي المحيط اذا تقدم موتهما فاما اذا لم تقدم يجب مهر المثل لانه يمكن
معرفة ولو كان المهر دينيا واختلفا في جنسه او صفته فهو كالاختلاف في نفس التسمية لما مر
في باب السل ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعا فالقول للزوج في الوصف والمرأة في القدر
اي تمام مهر مثلها **اصل** في نكاح الرقيق وفي الصحاح الرقيق المذك يطلق على الواحد والجمع
ولا يجوز نكاح العبد والامه والمدبر وام الولد الابن المولى لقوله عليه السلام انما عبد
تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر اي زان وكذا المكاتب والمذبر وام الولد اتيان جميعهم
والعهر على المكاتب انما زال بحق كسبه لانه رقيقه والنكاح ليس يكسب ولهذا لا يملك المكاتب
تزوج **وجيز اجاز العبد** ليس معناه ان يحل على النكاح بالسيف بل معناه وان تعذر نكاح المولى
عليه بغير رضاه وقال الشافعي لا يجوز لانه مملوك لمولاه من حيث انه مال لا من حيث انه ادبي
والنكاح من خواص الامة فلا يملك اجازته ولنا ان في النكاح اصلاح ملكه لا يقع في الرنا
فتعيب باعتياده عليه فتعبر ما يملك اجازته اصلاح وفي الحقايق هذا اذا كان العبد
كيرا وان كان صغيرا يجوز الاجبار عنده قول **كالامه** فان اجبارها جاز اتفاقا لان منافع
بعض مملوك فله تملكها ولهذا صار مهرها لمولاه **دون المكاتب والكاتبة** فان اجبارها

المالك

غير جائز لانها التحق بالاحرار في التصرف فستطردها ولها اضرار مهرها كما ارشدها
واذا اذن المولى بنكاح عبده **صار المهر ديناً في رقبته** لان الدين ظهر في حق المولى لصدور
 الاذن من جهة فتيعلق الدين بماله رقبته استيفاء كخمس دين التجارة دفعا للضرر عن اصحاب
 المدين **يباع فيه** اي العبد استيفاء جميع المهر اذا لم ينفذ مولاة فان لم ينفذ منه لا يباع ثانياً
 فيطالب منه ما بقي من الدين بعد العتق ولكن يباع مرة بعد اخرى في دين نفقة زوجته لانه
 يتجدد فاذا مات سقط الدين والنفقة لقوات محل الاستيفاء **ويسعى المهر والمكاتب**
 المهر ولا يباعان لانها لا تخضعان النفل الي ملك واذنه اي اذن المولى لعده بالتزوج سواء عين
 المرأة او لم يعين **منظر النكاح الفاسد** عند ابي حنيفة حي يباع في المهر ولا يجوز له
 ان يتزوج بذلك الاذن اخري **والصحيح** اي كما ينظر الاذن في النكاح اتفاقاً ولا ينظم لام
 حتى يجوز العبد النكاح فاسداً ان يتزوج به اخري فلا يباع بل يوفد المهر منه فيجوز العتق
 فيدبانه لانه لو وكل بنكاح عبده ينصرف الى الجارية دون الفاسد اتفاقاً وتبين ان اذنه
 بنكاحه لانه لو اذن بيعه ينظم الفاسد والصحيح اتفاقاً كذا في الكافي لهما ان المقصود من
 النكاح وهو تخصيصه من الزنا انما يحصل بالجارية دون الفاسد فيجوز اذنه المطلق عليه
 كما في التوكيل في النكاح وله ان الاذن مطلق فينظر فيه كذا في التوكيل بالبيع واما التوكيل
 بالنكاح فانما يقيد بدلالة حال الموكل ونية المحيط التوكيل بالنكاح الفاسد لوزوجه مكاحاً
 صحيحاً لم يحز الوكيل بالبيع الفاسد اذ ابايع صحيحاً جاز والفرق ان البيع الفاسد صحيح حقيقة
 لانه يفيد حكمه وهو الملك والنكاح الفاسد ليس بنكاح لا ينفذ في حاله والملك ولهذا لا يصح
 طرده فلا يصير الوكيل له وكلاً بالنكاح **وليس على المولى ان يزوجها** اي لا يجب عليه ان يزوجها
منه من الزوج وممكنه فيه لا يستلزمها حق المولى ونية التبرع به بطلان **في بطلان**
اذا ظهر لها ولا يجب عليه نفقتها ما لم يتوها ولو شرط ان لا يتوها فبطلان **ان يرجع**
 لانه اعار مائة اعضاها من زوجها والا عارة غير لازمة بالشرط ولو استخدمها المولى فجاراً
 واعادها الي بيت الزوج ليلانها النفقة كالحره اذا هربت من بيت زوجها ثم عادت اليه
ونكح لها اي للامه اذا تزوجت باذن مولاهم اعقت **خيار العتق والزوج** وهذه
 جملة خالبيه وقال الشافعي لا نكحها الخليل اذا كان زوجها حراً كما عداي كما كانت الخيارات
 ثابتاً لها اذا كان زوجها عبداً اتفاقاً وقوله ماد لاله على ان المولى لو تزوج عبداً لم يفسد
 اعتقه لا خيار له لانه بعد عتقه صار زوجها كغيره فلا يفسد بغيره وام كذا خلاف مما اذا
 كان زوجها عبداً لانها تفسد بغيره الكفاة ان دام نكاحها ولنا ان النبي عليه السلام يزوج
 حين اعقت وزوجها كان حراً في المحيط خيار البلوغ يفارق خيار العتق بعد اذ
 ان الفرقه خيار البلوغ واسبق بالقضا وخيار العتق ترجع بعده والفرق ان خيار العتق

من ملك

ملا

٢٨٣

محل في العقود عليه فكان بمنزلة خيار العيب وانتقوا القضا وخيار العتق انما ثبت لصلان الزوج
 بعد العتق ملكها ثلاث تطبيقات فلما ارد الزيادة من غير قضا دفعا للضرر عن نفسه فلم يكن رد
 الزيادة بدون الاصل جاز لها رده والثاني ان خيار البلوغ لا يكره بطلان سكوت بعد البلوغ اذا
 بلغت وقد علمت بالنكاح وخيار العتق لا يبطل والفرق ان سكوت البكر كان رضا باصل العقد
 فجعل رضا بلزومه ولا كذلك سكوت المعتقة والثالث ان خيار البلوغ لا يفسد على المجلس وخيار
 العتق مقتصر والفرق ان خيار البلوغ لم يثبت باثبات الزوج بل لتوهم خلل وخيار العتق
 ثبت باثبات المولى فيعتبر فيه المجلس خيار المحبة والرابع ان خيار البلوغ يبطل بالجهل وخيار
 العتق لا يبطل والفرق ان الحق تصحب الحر او تقرر على تعلم الاحكام فلا يجهل كان من نفسه
 فلا يكون عذراً والامه لا تفرغ عن شغل المولى لتحصل على الجعل جهلاً عذراً فيجهل من اسلم
 دارا بحرب بالشرائح **واشياءها** اي الخيارات **للمكاتبه** اذا اعتقت وقال زفره ثبت لان رضا
 شرط كالحره فنفذ العتق عليها لما شرهها به ولنا انها يعتقها صارت مملوكة بالطاقت الثالث
 وهي لم تكن راضية بازدياد الملك عليها فيتخير وضع المكاتبه اذ لو زوج امته برضاها ثم اعتقت
 لها الخيار اتفاقاً لانه لا يعتبر رضاها حراً كان زوجها او عبداً من الحقائق ونية المحيط لزوج
 مكاتبته الصغير برضاها ثم اعتقت فلها خيار العتق اذ بلغت دون خيار لان رضاها في
 حال الكفاة كرضا البالغة ولو زوجها بغير رضاها فالنكاح موقوف على اجازتها ولو لم
 يحز حتى ادت فعقت فاجازت لم يحز النكاح حتى يجيز المولى وهذا من لطف المسائل وادها
 فالوجه فيه انها قبل العتق كانت احق بنفسها ومكاسبها كالبالغة حكماً وبعد العتق فهي صغير
 والصغير الحر لا يملك انشاء النكاح فلا يملك الاجازة وان لم يعتق ولكن عجزت بطل النكاح ولم
 يحز باجازه المولى لانه طرأ على الحل الموقوف حل نافذ وهو حل المولى فيبطل الوقوف **ولو قتل**
السيد امته المتكوجه ولم يكن مهرها مقبوضاً **قبل دخول الزوج فالمهر ساقط** عند ابي
 حنيفة وقال عليه المهر لمولاها ذكر شيخ الاسلام هذا اذا كان السيد من اهل الجاهلية لانه
 لو لم يكن منه بان كان صبيلاً لا يستقط المهر اتفاقاً وقال الامام الصغار فعل الصبي حرام
 في حقوق العباد فيجوز ان يكون الجواب فيه على الخلاف ايضا في المحيط كذا الوبا على وجه
 لا ينفذ الزوج عليه لانه ملك مطالبه المهر عنده خلافاً لما قيد من السيد لان الامه لو قتلت نفسها
 او قتلها اجنبي لا يستقط المهر اتفاقاً لانه رواية عن ابي حنيفة وقيد بالامه لان المولى لو قتل
 زوج امته لا يستقط المهر اتفاقاً وقيد بقوله قبل الدخول لان القتل اذا حصل بعده لا يستقط المهر
 اتفاقاً كذا في المصنف لهما ان الموت موكد للمهر فلا يستقطه كما لو قتلها اجنبي وله ان من له البدل
 منع العقود عليه عن العاقد قبل التسليم فيما زني منع البدل كالحره اذا اذنت بخلاف الاجنبي لانه
 لم يكن مستحقاً للبدل **وعكسناه** يعني قلنا لا يستقط المهر **قتل الحر نفسه** قبل الدخول وقال

البلوغ

وغير يسقط لانها فوت المبدل قبل التسليم فيفوت البدل كما اذا قتل المولى امته ولنا ان المهر بعد موثقا
انتقل الى ورثتها فلا يسقط بخلاف قتل المولى امته لان المهر له **ولو تزوجت بغير اذن من مولاهما**
فاعتقت حكما بنفاده وقال زفر لا ينفذ كاحد بل يبطل لانه كان موقفا على اجارة المولى والاعتنا
ليس باجارة وبعد العتق ارتفع ولا ينفذ فيبطل ولنا ان كلاهما منعقد للوفاء من اهل العباد
عدم محو كرك نفوده كان لحن المولى فاذا زال حقه بالعتق ينفذ ثم الاعتناق ان وجد بعد دخول الزوج بها
فالمهر للمولى لانه لو استوفى منافع مملوكة له فالبطل له وان وجد قبل الدخول بها فالان لها لانه
لم يستوف منافع مملوكة له وفي المحيط هذا اذا كانت امه او مديرة وان كانت ام ولد لا ينفذ
عليها النكاح لان العدة وجبت عليها من المولى كما عتقت والعدة ما نفذ نفاد النكاح **اورثها اي**
الامه المنكوحة بلا اذن من **بحرم عليه** وطبها كالان اذا اورثها من ابيه وكان الاب وطبها
فاجان الوارث ذلك النكاح او اشترىها هو اي الامه المذكورة عليه فاجان او اني اي لو اشترى
انثى فاجازت **اجزاه اي** مع نكاحها الموقوف عندنا قال زفر يبطل قيد بقوله من يحرم عليه لانه
اذا ملكها من محل له فرجها تنسخ العقد اتفاقا لانه ولاية المولى انقطعت عنها فباجارة غيره لا
ينفذ ولنا ان المولى الثاني قائم مقام الاول في الملك فيقوم في الاجارة بخلاف ما اذا ملكه من محل
له وطبها لان طو والخل النافذ على الخل الموقوف يبطله للتثاني بين الخليلين في محل واحد حتى لو طبها
الزوج حال التوقف ثم باعها المالك صححت الاجارة من الثاني لان وطب الزوج يمنع ثبوت الخل للشرك
فلم يرتفع الخل الموقوف من المحيط **ولو تك بغير اذن من مولاه ثم طلقها ثلثا ثم اذن له مولاه بالزوج**
ثم جدد عليها اي تزوج ثانيا تلك المطلقة لا تحليل **بحريمه اي** ابو يوسف الفلاح الجديد من **بحريم**
كرامه وقال لا يكره قيد بقوله بغير اذن لانه اذا تزوجها باذنه لا يجوز قبل التحليل اتفاقا وقيد بقوله
ثلثا لانه لو لم يطله ثلثا لا يكره اتفاقا وقيد بقوله ثم اذن لانه لو لم ياذن ثانيا لا يجوز اتفاقا اقول
كان ينبغي للمصنف ان يقول لو تك بغير اذن ثم طلق ثلثا فاجزاه ثم اذن لانه لو لم ياذن ثانيا لا يجوز
في المحيط والمذموم حتى ذكره شرحه لو لم يجر المولى النكاح الاول ثم اذن له فزوجها لا يكره اتفاقا
له ان المطلقات الثلث صادقت كاحد غير منعقد فيلحق كما لو لم يجر المولى ولنا ان الاجارة صحت
من وجه لا ينافي اسناد الي اصل العقد وهي ان لم ينفذ النكاح حقيقة لا لعدم النكاح في الحال فغير
شبه الثبوت فلا ورثت شبه وقوع الطلاق فيكره بلا تحليل **ولو تزوج المولى بنته مكانه ثم مات**
المولى لا يفسد النكاح الا اذا عجز فرد الى الرق فيبطل النكاح اتفاقا ولا مهر لها ان لم يكن دخل
بها والافله المهر في رقبته يبطل منه بفرد رخصته لان المولى لا يستوجب على مملوكة شيئا وقال الشافعي
يفسد وان لم يعجز لانها ملكته بالارث ولهذا ينفذ اعتاقها اياه ولنا انها لم تملكه وانما ثبت ملكه
في بدل الكتابة وانما اعتاقها فانما ينفذ لانه جرم من وجه ولا يحتمل النقل لضمه الاربعين بدل
الكتابة ثم ثبت العتق بعد ولهذا لا يعتق الا باعتناق جميع الورثة لتحصل البراءة عن بدل الكتابة

مما

وحكم حريم ولد العبد المعروف بالقيمة يعني اذا تزوج العبد باذن مولاه امرأه على زعم النفا
حرق فولدت منه ثم ظهر انها امه قال محمد ياخذها مولاهما ولا يباخذها وهو حر بالقيمة يدفع
بعد العتق قياسا على ولد الحر المفقور والجامع رعاية جاني الولد والمولى واليه اشار بقوله
كلهم يعني كما ان الحر اذا تزوج على زعم انها حرة فظهرت امه كان ولد حر بالقيمة اتفاقا ولا يباخذها
وولد مولاهما ولا يكون حر بالقيمة لانه كان القياس بولد الحر المفقور ان يكون رقيقا لان
الولد تتبع الامه الرقبة الا ان لما عرفنا اجماع الصحابة على ولد الحر المفقور حر بالقيمة تركنا القياس
به فلا يقاس عليه غيره مع ان المساواة بينهما من جهة لان الحر المفقور يطالب بالقيمة في الحال
والعبد يطالب بها بعد العتق **فصل في العيوب ولا يحرم ردها اي** رد المنكوبة
بحيون وجدام وبرص وراق وهو بفتح الشا غده او كحه في فم الرحم **وقرن** وهو يسكن
الرا عظم في فم الرحم كل منهما يمنع دخول الذكر كذا في المغرب وقال الشافعي يجوز لهذه العيوب
ردها لان كلامهما منع من الاستمتاع طبعا او حسبا فيوجب حق الفسخ كما اذا وجدت رقا
مجبوبا واذا ردها انفسخ العقد ولا مهر لها ان لم يكن دخل لها وان كان دخل لها قبل العلم
بالعيب فلها مهر مثلها ويرجع به على من زوجها واما النفقة والسكنى فلا يجب ان كانت
حايلا والبرص المثبت المختار عنده هو الذي لا يقبل العلاج دون اوبله وكذا الجذام ولم يجز
في الجنون ان لا يقبل العلاج ولا يراد على الاحتسار عنده وزاد بعضهم فالبطخ بها كل عيب
يكسر سورة التوافق من الوسيط كذا في الخفايق ولنا ان القايمة لهذه العيوب تمام الرضا
وهو ليس بشرط لزوم النكاح وطهرا ثبت مع الهزل وما هو مستحق بالعقد وهو التمكن
من الوطى حاصل من جهتها ولا تعتبر فوات منعه لامكانه ان يستمتع من امرأة اخرى
بخلاف ما استشهد به لان المرأة ليس لها ان تقضي حاجتها من رجل اخر فيفوت ما هو
المقصود من النكاح **واجاز ردها اي** اجازت بغير المرأة ان ترد زوجها **الثلاثة الاول**
اي بالجنون والجذام والبرص وقاله ليس لها الرده ان حققها من التمتع بفوت هذه الثلاثة فتجبر
كما لو وجدته مجبوبا او عينا بخلاف جانبه لانه يمكنه دفع الفرعة بالطلاق وانما ان استيفا
حقها متصور مع القصور فلا ثبت لها الخيار حذرا عن ابطال حق الزوج وانما تحبث في الحب
والعنه لان استيفا حقها منه فاته بالكتابة **وبوجمل العنين** وهو من لا ينفذ على اجماع لمرض
او كبر سنه او يسجرا ويصل الى الثيب دون البكر او لا يصل الى امرأة واحدة بعينها **والنفسى لا**
المحبوب يعني لم يزوجها مجبوبا وهو من طبع الله لا يوجبل لان العنين انما يوجبل سنة
لثبوت ان عجزه من خلقه او من آفة عارضة حتى يزول بمعنى الفصول الاربعه فلا فائدة في تأجيل
المحبوب **حولا** وهو مفعول يوجبل بتداع من وقت الخصومة ويحسب ايام الحيض وشهر رمضان
من السنة لا ايام مرضه او مرضها وفي ظاهر الرواية يوجبل سنة فريضة وهي ثمانية واربعه

وخمسون يوما وفي الاخير بوجله سنة شمسية وهي زايدة على السنة القمرية ياخذ عشرون ما
وجز من مائة وعشرين جز من اليوم يجوز ان يوافق طبعه هذه الزيادة وهو رواية عن ابي حنيفة
ومختار بعض المتأخرين **فان وصل العين** او الخصى الى زوجته جاز الشرط معدوف وهو
بقي نكاحه **والا** اي ان لم يصل **فرق بينهما بطلها** اي تطلب زوجته التفريق هذا قيد
لكل ما سبق حتى لا يفرق امرأة المجهوب بدون طلبها وفي الخاتمة وان كانت رقابا لم يسألها
حق الفرقه من المانع من قبلها ولو وصل اليها ثم صار مجبورا او عينا لا خيار لها لان حق
في وطبه واحدة يحصل مقصودهما من تأكيد المهر والاحصان وما زاد على الواحدة لا يجب
عليه حكما وجب ديانة ولو تزوج امرأة عاملة بحاله فالاصح انه لا خيار لها ولو كانت صغيرة
وزوجها مجبورا ينظر الي بلوغها لاحتمال ان ترضي به بخلاف ما لو ثبت لها حق الشفوة
ياخذها وليها ولا ينظر والفرق ان حق الشفوة ثابت في الحال وفي تأخيرها وضارها وحق
قضا الشفوة غير ثابت في الحال اعلم ان التأجيل انما ثبت اذا صدق زوجته في عدم الوصول
اليها واما ان كذا وهي تيب يستعمل الزوج لانه منكر استحقاق الفرقه فان حلف في امراته
وان نكل بوجله سنة وبعد في السنة ان صدقها في عدم الوصول يفرق وان كذا يستعمل
ايضا فان نكل خير ايضا لتأيد دعوى المرأة بنكول الزوج وان حلف بطل حقه في التخيرو ان
كانت بكر افادعي الزوج الوصول ينظر اليها النساء فان قلن هي بكر بوجله سنة وبعد تمام السنة
ان قلن هي بكر يفرق وان قلن هي تيب يستعمل الزوج لانه لا يلزم من ثبوت الثبابة للوصول
اليها لاحتمال زوال البكارة بشي اخر فان حلف في امراته وان نكل يفرق وفي الكفاية ان
سأل الزوج القاضي ان بوجله سنة اخرب او شهر لا يفعل ذلك الا برضا المرأة وان ثبت
ثم رجعت فلها ذلك ويطلب الاجل **وجعل الفرقه طلاقه بانه لا فسخ** اي قال الشافعي في نسخ
حتى لا تنقضي ما عدا الطلاق لانها فرقة من جهتها لمصوبها بطلبها ولنا ان هذه الفرقه من جهته
لان التسريح باحسان ان كان واجبا عليه دفعا للظلم عنها ولما لم يجعل ناب القاضي مائة
فكان الفصل منسوب اليه **والفرقة** اي فرقة المرأة عن زوجها العين **ينفريق الحاكم** عند ابي
حنيفة **وقال بقوله** اخترت نفسي او ايت نفسي تقع الفرقه لان الشرع خيرها فصارت
كنهه الزوج وله ان الملك للزوج فلا يزول الا بانه او بانه من يقوم مقامه **واذا كان زوج**
الامة عينا فالخياره تفرقها ثابت **المولى** عند ابي حنيفة لان ما هو المقصود من النكاح
وهو الولد حقه **وجعله لها** اي ابو يوسف الخيار للامة ان الوطى حقه **ومنع رد المهر**
بغير يسير وهو ما ينقص مقدارا ما يدخل تحت تقويم المقومين وقال زفر زفر به قيد
بالرد اشارة الى ان المهر مقبوض لانه لو لم يكن مقبوضا وحدث به عيب سادى فلها الخيار
اتفاقا ان شئت اخذته ناقصا وان شئت اخذت القيمة يوم العقد وان حدث بفعل الزوج

فان

فان شئت اخذته وقيمه انقصان وان شئت اخذت قيمته اتفاقا وقيد بالمهر لان رد المبيع حيب
يسير جاز اتفاقا وقيد بالسيرة لان الرد يجب فاحترس جاز اتفاقا هذا اذا لم يكن المهر من ذوات
الامثال وان كان من غير ذوات يسير اتفاقا كذا في المصنف لانا انما نرضى بالمهر سليما فاذا
فانت السلامة فلها ان برده كما اذا كان المهر مثليا وكما في المبيع ولنا ان الرد غير مفيد لان النكاح
لا ينفسخ به اذا صدر عن ولاية كاملة والمهر ليس مثليا حتى يوجد مثله سليما ولا فائدة في ايجاب
قيمه ايضا لان كون قيمته خيرا منه غير معلوم لان التقويم لا يخلو عن تفاوت يسير لانه انما يكون
بالظن لا بالتيقن بخلاف الفاحش لانه لا يدخل تحت التقويم وكان قيمته اعدل منه وبخلاف المبيع
لان الرد يوجب اعادة المعوض فالرد منه مفيد **فصل في نكاح اهل الشركه واجازة والتكليف**
الكفار وقال مالك لا يجوز لان نكاحهم شروط الجواز مستفيدة وانا نقوله عليه السلام انا واولد
من نكاح لا من سفاح لو اصبحت عقدهم لما قال كذا **ولو تزوج بغير شهود اجزأه** يعني نكاح
الكافر بغير حضور شاهدين جاز عندنا وقال زفر لا يجوز لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود
واذا اصابا افساه اي اذا اصابا المشركان بغير شهود فنكاحهما باق فلا تفريق بينهما
عندنا وقال زفر يفرق لكون نكاحهما غير جائز وانما لم يتعرض لها قبل الاسلام لوجود عقد
الرمه فاذا اصابا او نكاحا الامر اليها وجب التفريق ولنا ان الاشهاد على النكاح حق الشرع
وهو قبل الاسلام لا يخاطبون به ونحن مأمونون بتركهم وما يعتقدون فاذا جاز نكاحهم
يبقى بعد اسلامهم **او محرم** اي لو تزوجت بمحرم محرم **فوجاز** عند ابي حنيفة حتى
حكم لها بالنفقة اذا طلقت ولا يسقط احصائه اذا دخل بها حتى لو اصاب بعد ذلك بمحدث فادفعه
وقال غير جاز حتى يسقط احصائه بالدخول بها ولا يحكم لها بالنفقة وكذا الخلاف لو تزوجت بمحرم
المطلق ثلث او الخمس او الاختين **وشروط التفريق** اذا تزوج الكافر محرمه عند ابي حنيفة **الثاني**
اي اتفاق الزوج والزوج على هذا التفريق عند القاضي **وفرق** اي قال لا يفرق الحاكم واذا
حكم جازلا فهو كالحاكم المولى من الحقائق **هيما امراته اقدها كسلامة** اي كما يفرق باسلام
احدهما لان النكاح باطل بانعدام المحل ولهذا لا يورث له الا انا امرنا بتركهم وما يدعون
فاذا رجع احدهما امره فقد التزم حكم الاسلام فيفرق بينهما وله ان هذا النكاح صحيح واعتقادهم
فلا تعرض لهم في شريعتنا ماداموا على اعتقادهم ومراعاة احدهما لا بدل على بطلان اعتقاد الآخر
ولا يمكن الحكم على الرفع لانه يستلزم الحكم على صاحبه بل رضاه ولا ولاية لنا على الرامهم لانا
مأمورون بتركهم وما يدعون بخلاف اسلام احدهما لان اعتقاد الآخر لا يجاوز الاسلام اذ
الاسلام يعلمو واما عدم الارث ويخلاف ما اذا اتفقا على التفريق لانها باطلا اعتقادها
يجوز النكاح واما عدم الارث فانه ثبت بالنكاح الصحيح مطلقا على خلاف القياس
فلا يقاس عليه هذا النكاح **او بعد كافر** اي اذا تزوج كافر معتد كافر ثم اسلم **فوجاز**

عند أبي حنيفة وقال لا يجوز اختلاف في قول أبي حنيفة قال بعضهم يجب العدة على الذمية
من الذمي عنده لكن إذا تزوجها في العدة وهم يدينون جواز النكاح في العدة يقع جازاً والمثل
مشترى في هذا الترخيص لكن الصحيح من الترخيص ما روي أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال ليس
على الذمية من الذمي عدة خلافاً لما فعلت هذه الرواية جازاً النكاح عنده لعدم مانع العدة عندها
لاقتيام العدة وضع في الذمي والذمية لأن الحربي إذا طلق الحربية لا عدة عليها بالاتفاق ولو
كانت الذمية كتابية يعتد من مسلم لم تجز المسلم ولا الذمي أن يتزوجها في العدة اتفاقاً لأن العدة
تجب ههنا حبساً للمسلم من الحقائق لهما أن نكاح معتدة الحرة حرام إجماعاً وقد ائتم أهل
الذمة أحكاماً فيلزم من هذا الحكم فيفترق بينهما وأما حكمهما في غير شهودنا جازاً عندهما
كما سبق فلان حرمة مختلفة فيها وهم لا يلتزمون أحكاماً لجميع الاختلاف وله أن العدة لا
يمكن ابتداءها في الشرع كونهم غير مخاطبين به ولا حقاً للزوج لأنه لا يعتد به فلم يتحقق مانع النكاح
ولا يفرق بينهما كما في نكاح ذات الرحم المحرم لأن المحرم تنافي النكاح والعدة لا منافاة الأيرى أن
المكوبة إذا وطئت بشبهة فعليها العدة ولا فساد النكاح وفي النهاية الاختلاف في التفريق فيها
إذا كانت المرافعة أو الإسلام قبل انقضاء العدة وأما إذا كانت بعد انقضاءها لا يفرق اتفاقاً
أو غير مصرحاً **وهذا ميان** يعني لو تزوج ذمي ذمية على أن لا مهر لها **فهو المثل غير لازم**
عند أبي حنيفة ولو ترافعا أي عرض الزوجان أمرهما البتة أو هن طلوا **أو أسلما** وقال لها
مهر المثل سوا ترافعا أو ترافعا أحدهما وكذلك الإسلام وفي المحيط هذا محمول على ما إذا لم يدينوا
وجوب مهر المثل ولو ادعوا وجوبه حالة النفي وجب مهر المثل اتفاقاً قيد النفي بالمهر لا نهما لو
نفيا النفقة والسكنى يقتضي اتفاقاً وقيد المهر بالنفي لأن السكوت عنه رواه عن أبي حنيفة
في رواية هو كالتنفي وفي رواية لها مهر المثل اتفاقاً وقيد بقوله وهما ميان لأنها لو كانتا مسلمين
وجب مهر المثل اتفاقاً ولو كانتا حريتين لم يجب شيء اتفاقاً إذا أسلمتا من الحقائق ولها أن ينفوا
أحكاماً ومن حكمنا أن لا نكاح إلا بالمهر وله أن وجوب المهر إن كان حقه وهما لا يخطبا
به وإن كان حق المرأة فهي لم تعتد بوجوبه ورضيت بتركه فلا معنى للإيجاب **فأحكمنا في المحرم**
يعني مهر المثل غير لازم كما إذا تزوج الحريتان ونفيا المهر ثم أسلمتا وترافعا البتة لم يحكم لها بشيء
عندنا ولو لم يفرق حكمها مهر المثل لأن النكاح لم يشرع إلا طلاقاً لشرع بضع الإنسان في
العوض وإن نفيا وهكنا أن الزامهم معتذر لعدم التزامهم حكمنا فلا فائدة في الإيجاب **ولو أمر**
وهذا ميان أي لو أمر ذمي ذمية **خبراً أو خيراً برأيهما ثم أسلمتا** أو أحدهما قبل التخص
نهما أي ما عنده من الخبر والخبر المهر عند أبي حنيفة لأن المرأة ملكت عيها وقت العقد والآن
لا يمنع قبضها كما لو أسلمت ولها أن يدعيها خيراً أو خيراً فلها أن تقبضها بحلل الخمر وتطلق الخمر
قيد بالخمر والخبر لأن في الميعة والدم رواه عن أبي حنيفة **أو الذمة** يعني إن كان

والدعوى
أن المهر
ثم أسلمت
فإن المهر
فإن المهر
الذي هو
مهر المهر

الخمر أو الخبر بدنية الذمة **فالقيمة فيها** أي واجب في الخبر عند أبي حنيفة لأن ملكها في غير
المعين إنما يحصل بالتبضع لأن الدين يقتضي مثله والإسلام ينافيه فوجب ههنا أن يكون
تسميتها صحبة وقت العقد وأخذ قيمتها ليس كأخذ عيها لأنها من ذوات الأمثال **ومهر**
المثلية أي واجب عنده في الخبر بدنية من ذوات القيمة وأخذ قيمته كأخذ عيها
ويوجب فيها أي أبو يوسف في صورتي كونها عيها أو دينين لأن القبض حكم الابتداء
ولو كان ابتداء العقد عليها عيها كان أو ديناً وجب مهر المثل فكذلك هذا **الذمة أي**
قال محمد يجب القيمة في الصورتين لأن القيمة وقت العقد كانت صحبة لكون المسي مالاً
عندهم فلما عجز عن تسليمه بالإسلام يلزمه تسليم قيمته كما لو تزوج امرأة على عبد غيره **ولو أسلم**
يعرض عليه أي على زوجها **الإسلام** وقال الشافعي لا يعرض لأن العرض تعرض له وعن
ما مودون بأن لا تعرض لأهل الذمة إلا أن ملك النكاح قبل الدخول لا ينافي فتنقطع عنه
بنفس الإسلام وبعد الدخول يملكها فيأخذها في انقضاء ثلث حيض كلها الطلاق ولنا أن الإسلام
لا يصلح أن يكون قارفاً لا إجماعاً فوجب العرض فإن أسلم حصل كل المقاصد ولا يفتق الفرقه
باباً به حتى لا يزوجها صبياً يورثها أي أن يعقل الإسلام فإذا عقل عرض الإسلام عليه لأن
حل المتعة فأت بكفره فيخطب بالإسلام عن زوجته والصبي يواخذ بحقوق العباد كذا
في المحيط **فإن أسلم** أي امرأته **والأقرب** أي أن لم يسلم يفرق بينهما القاضي باباً به عن
الإسلام **ويجعله** أي أبو يوسف هذا التفريق **فسيح** أي لا يفتقر من عود الطلاق **وقال**
طلاقاً بئنا وإن لم يكن الزوج الآتي عن الإسلام أهلاً للطلاق كما إذا كان صبياً يعقل له أن
هذا لو كان طلاقاً لما تصور من جهة المرأة وهو متصور منها كما إذا ابت محوسب بعد إسلام
زوجها فيكون فسخاً ولها أن الواجب على الزوج الأسير بالمعروف أو الترخيص بأحسن بالشر
وبالآباء امتنع تسريحها بأحسن فتاب القاضى منابذة الترخيص وهو طلاق **أو أسلم وهي**
أي والحال أن زوجته **محو سبة** **فرض عليها** الإسلام **فأبى** **فوق** بينهما **بغير طلاق** أي
لم يجعل هذا التفريق طلاقاً لأنها ليست أهلاً للطلاق حتى يوجب القاضي منابذة بقوله
وهي محوسبة لأنها لو كانت نصرانية وقت إسلامه ثم تجست كون فرقتها طلاقاً لأنها أحدثت
زيادة صفة للكفر لها أثر في تحريم المتحد وهي التحمس فأثر في فساد العقد دون ارتقاء كذا
في المحيط **ولكون لها** أي للمرأة التي أتت عن الإسلام **المهران** **دخل** لأنه تأكد بالدخول لها
والأقرب أي أن لم يكن دخلها فلا مهر لها لأن الحرة من قبلها **وإن ارتد أحدهما**
أي أحد الزوجين عن الإسلام **وقعت الفرقة** بينهما **بغير طلاق** **وجعل رده** أي جعل
مهر ردة الزوج **طلاقاً** قيد برده لأن ردها فسخ اتفاقاً إلا أن مشايخنا قالوا إن ردها
لا يورث فساد النكاح ولا يورث تجديد النكاح عليه من حيث هذا الباب وعمامة مشايخنا

مل

قالوا كفها بعد النكاح لكن نجبر على النكاح بزوجه الأولى كذا في الخلاصة ومحمد فاسها على أبيه
 عن الإسلام لأن كلاهما وقع باختياره وأبو يوسف مر على أصله وجعل رده فتحاكة بآيه
 وأوجبه لم يجعل ردة الزوج طلاقا كما جعل إياه طلاقا فيما سبق لأن الردة منافية للنكاح
 فلا يكون رافعة له إذا رافع الشيء يقتضي وجود المرفوع والابا لا ينافيه ولهذا بقي النكاح
 بعد الإبا ما لم يفرق القاضي فإن قيل لو كان كذلك لما وقع طلاق المرتد أمرته بعد
 ارتداده مع أنه واقع بالاتفاق قلت الردة تنافي النكاح حكما لا حقيقة لانه لا يوجب حرمة
 المرتد كالمحرمية فجعلنا الردة مستحالة نظرا إلى الحكم وأوقعنا طلاقه نظرا إلى ثبوت المحلية
 من حيث الحقيقة عملا بالتمثيلين اعلم انه لو قال وان ارتد أحدهما جحد ردة طلاقا
 لا فصحا لكان أخصر فان **دخل بها وهو المرد** أي والحال ان الزوج مرد **كل مهرها**
 وهما النفقة **والا** أي ان لم يدخل بها **انصف المهر** ولا نفقة لها أقول قوله وهو المرد
 زائد لاحاجة إليه لأنه كان معلوما مما سبق ان هذا الحكم المرتد مع انه موهم ان يكون
 الدخول مفيدا لحالة ارتداده وليس كذلك لأن الدخول لو وجد قبل ارتداده جحد
 مهرها **وهي** أي ارتدت الزوجة **قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة** لانه لا عقد
 لها وان كانت قد دخلت بها فلها مهر ولا نفقة لأن الفرقه من قبلها **ولو ارتد معها**
واسلما ابقيتا نكاحهما لما روي ان يحيى خليفه ارتد وان من أبو بكر رضي الله عنه
 ثم اسلموا فلم يامرهم بتجديد النكاح فان قيل ان ارتدادهم ملو جحد حمله اجماعا فكيف
 يستدل به **قلت** لما جهل التاريخ جعل كانه وجد حمله وقال زفر يطل نكاحهما لأن الردة
 تنافي النكاح ورده أحدهما يوجب الفرقه فردتهما أولى قيد بقوله معالانه لو اسلم
 أحدهما بعد ارتداد صاحبه فسد النكاح **وحكم بالفرقة حال الردة** أي ردة أحد
 الزوجين عن الإسلام بلا تأخير قبل الدخول وبعده **والنفقة بالابا** أي حكم بالفرقة
 بينهما بأبى الزوج عن الإسلام حين أسلمت زوجته **وخروج المصاحبة** أي إذا هاجر
 حريمه إلى دار الإسلام من غير إسلامها ومن غير قصد المراجعة لزوجها يقع التفريق بالخروج
 عندنا **لأننا نقض العدة في الدخول** أي يعني قال الشافعي الزوجة إذا كانت غير مدخول
 لها يقع الفرقه في الحال بالردة وبالإسلام بدون عرض الإسلام على زوجها ومخروجها مباح
 لأن النكاح لم يترك بالدخول قيد المصاحبة بالقدوس لأنها لو خرجت مراعاة لزوجها لزوجها أو
 مسلمة وقع الفرقه اتفاقا لتباين الدارين عندنا ولوقصد المراجعة والاستبلا على حق الزوج
 عنده كذا في المصنف ولنا ان سبب الفرقه من الردة والابا والجمع مبيح تحقق ثبوت الحكم عقبيه
 ولا يتأخر كما في الرضا ع ثبت احرمه عقبيه **والصاحبة لا عده عليها** عند أبي حنيفة وقال لا عليها
 العدة لأن الفرقه وقعت بالدخول في دار الإسلام فيلزمها حكم الإسلام وله ان العدة لحرمة

مهرها وهي أي ارتدت الزوجة قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لانه لا عقد لها وان كانت قد دخلت بها فلها مهر ولا نفقة لأن الفرقه من قبلها ولو ارتد معها واسلما ابقيتا نكاحهما لما روي ان يحيى خليفه ارتد وان من أبو بكر رضي الله عنه ثم اسلموا فلم يامرهم بتجديد النكاح فان قيل ان ارتدادهم ملو جحد حمله اجماعا فكيف يستدل به قلت لما جهل التاريخ جعل كانه وجد حمله وقال زفر يطل نكاحهما لأن الردة تنافي النكاح ورده أحدهما يوجب الفرقه فردتهما أولى قيد بقوله معالانه لو اسلم أحدهما بعد ارتداد صاحبه فسد النكاح وحكم بالفرقة حال الردة أي ردة أحد الزوجين عن الإسلام بلا تأخير قبل الدخول وبعده والنفقة بالابا أي حكم بالفرقة بينهما بأبى الزوج عن الإسلام حين أسلمت زوجته وخروج المصاحبة أي إذا هاجر حريمه إلى دار الإسلام من غير إسلامها ومن غير قصد المراجعة لزوجها يقع التفريق بالخروج عندنا لأننا نقض العدة في الدخول أي يعني قال الشافعي الزوجة إذا كانت غير مدخول لها يقع الفرقه في الحال بالردة وبالإسلام بدون عرض الإسلام على زوجها ومخروجها مباح لأن النكاح لم يترك بالدخول قيد المصاحبة بالقدوس لأنها لو خرجت مراعاة لزوجها لزوجها أو مسلمة وقع الفرقه اتفاقا لتباين الدارين عندنا ولوقصد المراجعة والاستبلا على حق الزوج عنده كذا في المصنف ولنا ان سبب الفرقه من الردة والابا والجمع مبيح تحقق ثبوت الحكم عقبيه ولا يتأخر كما في الرضا ع ثبت احرمه عقبيه والصاحبة لا عده عليها عند أبي حنيفة وقال لا عليها العدة لأن الفرقه وقعت بالدخول في دار الإسلام فيلزمها حكم الإسلام وله ان العدة لحرمة

ملك النكاح وتبين الدارين لم يبق النكاح فلا يجب العدة شرع الخلاف يظهر ان احريمه
 اذا دخلت دار الاسلام لم يلزم الحريم ولدها عنده لعدم العدة عنده الا ان يات به لاقل من
 ستة اشهر وعندها يلزمه الى سنتين لقيام العدة في قيد بالمهاجرة لانه لو هاجر زوجها لا يجب
 العدة اتفاقا حتى له ان يتزوج باختياره واربع سواها للحال اتفاقا من الحقايق **كل سببه** أي كما
 ان العدة على المنكحة التي سببت الى دارنا اتفاقا **وان كانت المصاحبة البينا حاملا** أي
تقع أي فلا يجوز نكاحها حتى تضع حملها لان ولدها ثابت بالنسب من الحريم وذات النكاح
 كالمولود اذا اقبلت من مولاهما **واذا اسلمت في دار الحرب او اسلم وحده** **مخوطة**
بانت منه بانقضاء تلك حيف حتى لو اسلم الآخر قبل مضيه لم تبين وانما جعلنا البيوتة بلا
 لأن نفس الاسلام لا يصلح سببا للفرقة ولا قدرة لنا على عرض الاسلام على زوجها أو الموصية
 فانما شرط البيوتة في الطلاق الرجعي وهو ثلث حيف مقام تقرير القاضي لمساير الحاجة
 الى تخليص المسلم عن مذلة الكافر وهذه المحض لا يكون عده وله الاستوى فيها المدخول
 لها وغير المدخول لمساو لو هاجرت بعد انقضاءها يجب عليها العدة عندها ولا يجب عنده ذكر
 في السهر الكبير ان هذه الفرقة طلاق عندها لان انصرام هذه المدة يدل عن قضا القاضي فمقوم
 مقامه وروي عنهما انها فرقة بغير طلاق لانها وقعت حكما لا تقرير القاضي فكان بمنزلة ردة
 الزوج **وجعل تبين الدارين سبب الفرقة** يعني اذا خرج احدا الزوجين الى دار الاسلام
 يقع الفرقه بينهما بسبب تبين الدارين عندنا **السبي** أي هل الشافعي سببها السبي
 حتى لو سببا معا لم يقع الفرقه عندنا وتقع عنده ولو سبي أحدهما تقع الفرقه اتفاقا عندنا
 لتباين الدارين وعنده السبي وان خرجا معا بالسبي لا يقع اتفاقا له ان السبي يقتضي صفته
 الملك للسبي وهو يلزم انقطاع ملك النكاح وتبين الدارين انما يؤثر في انقطاع الولاية وهو
 لا يطل النكاح حتى لو خرج احدهما المستامن البينا لا تبين امراته ولنا ان مصاح النكاح مع
 تبين الدارين حقيقة وحكما لا تنظم فتشابه المحرمية والسبي بوجوب ملك الرقة وهو لا يطل
 النكاح كما اذا اشترى امه منكوبة للزواج وانما تبين امرأة المستامن لانه في دار حكما ويبنى
 بالتباين حكما ان ثبت لمن هاجر البينا الحكم دارنا على الاطلاق بان هاجر البينا مسلما او ذميا
 واما اذا لم يثبت له ذلك بل ثبت من وجه دون وجه لا يقع الفرقه **واذا اسلم الزوج الكا**
بقى النكاح لأن تزوجها كان جائزا ابتدا فبقا يكون أولى **ولا يجوز كالح المرتد والمرد**
 لا لجماع الصحابة عليه **ومنع الولد خير الابوين ذميا** أي المسلم منها نظرا له فان قلت
 كيف هذا التعميم ولا وجود لنكاح مسلمة مع كافر قلنا هذا محمول على حالة البقا بان اسلمت
 فثبت بولد قبل عرض الاسلام على زوجها **ومنع الكا** أي لا يجوز سبي يعني اذا كان
 ابوي الولد ككاهيا والآخر مجوسيا يتبع الكا أي لأن المجوسي شر منه وفنا بدنه يظهر ان كل ذممة

وجواز من كانته **ولو اسلم وختم خمس نسوة فصاعدا او اختان او ام وبنت بطل**
النكاح ان كان تزوجهن بوقد واحد فبفسق جنبه وبينهن **فان رتب** اي ان كان تزوجهن
 على التعاقب **فالاحقر** اي يبطل النكاح الاخير وهو نكاح الخامسة او نكاح الرابع لو نكح
 واحد ثم اربعاء والاخت الاخير والثانية من الام والبنت اذا لم يدخل بها **وخبر** اي محمد
 المسلم **في اختيار اربع** من نسوته **مطلقا** اي رتب تزوجهن اول برب **واحد في الاختين**
والبنت اي يختار البنت لكون نكاحها صحيحا دون الام لان الام حرمت بالعقد على البنت
 فان قلت اذا لم يكن التحريم ثانيا في البنت وامها كيف عطف على البنت ما قبله قلت هذا
 من باب التغليب لقوله تعالى حكاه عن قوم شغب لخرجك يا شغب والذين امنوا معك من
 اوليئهم من ملكت اذ خلوا شغبيا حكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن من ملتهم قط
 قيدا بعدم الدخول بها لانه لو دخل بها وقد تزوجها عقد يبطل نكاحها لثبوت حرمة المصاهرة
 وكذا ان دخل بالام دون البنت لان الام حرمت بالعقد والبنت حرمت بالدخول بالام
 وان دخل بالبنت دون الام فله ان يتزوج البنت دون الام لان مجرد عقد الام لا يوجب حرمة
 البنت وان تزوجها في عقد من فنكاح الاول جازان دخل بالاول وان دخل بالثانية فان
 كانت الاولى بنتا فسدت نكاحها لان الام حرمت بالعقد على البنت والبنت حرمت بالدخول
 بالام وان كانت الاولى اما فنكاح البنت صحيح لان الدخول بالبنت يحرم الام والعقد لا يحرم
 البنت كذلك المصنف اه ان الكفار لا مخاطبون بالشرايع فيصح نكاحهم وانما وقعت الفرقة بغير
 الاسلام فغير كما لو طلق احدهن بغير عيب ولما ان الكفار لا مخاطبون بالحرمات فانكحتهما
 فاسدة الا انهما موروون بان لا تعرض فاذا اسلموا يجب التعرض لهم كما اذا نكحوا محاربا
وحكم ابو يوسف بالفرقة بين مسلم مع نصرانية وهي زوجته **نجسا** اي صار محرما
 لان الزوج لا يفرق على الجوسية بل يحرم بالسيف على الاسلام والمرأة تقرب عليها فصار كدة
 الزوج وحده **كما لو توهد** اي صار المسلم وزوجته يهودية يفرق بينهما اتفاقا **وخالف**
 اي قال محمد لا يقع الفرقة لان سبب الفرقة حصل منهما جميعا فصار كالزوجين المسلمين
 اذا ارتد امعلا يقع الفرقة واذا ارتد احدهما وقعت الشفاه بخلاف ما لو تنفرد الا
 انها لو تنفردت وحدها لم يقع الفرقة لان اليهودية محل النكاح والجوسية ليست كذلك
فصل في القسم وهو يفتح القاف قيمة الزوج بينونة بالنسوية بين النساء لا بماعته لانه
 يمتد على الشاطئ وهي نظير المحبة فلا يقدر على اعتبار المساواة فيها **وبعد** الزوج
 ان كان مجبوا او صغيرا **بين الحريين** الزوجين **في القسم مطلقا** اي سوا كانت احدهما
 بكرا والاخرى ثيبا لما روي ابو هريرة انه عليه السلام قال من كان له امرأتان قال لي احدهما
 في القسم جابون القيمة وشقه مايل اي مفلوج ولا يسطر وجوب القسم بمرضه ولا مرضها

و

روي انه عليه السلام استاذن نساءه في مرضه ان يكون في بيت عائشة رضي الله عنها **ونام مع**
 اي الزوج **بالنسوية** بين نسائه قدمة كانت او جديده **لابان يقيم** اي قال الشافعي يقيم
 الزوج **عند البكر الجديده سبعا** اي سبع ليال **والثيب ثلثا ثم تسنانف** الزوج في
 القسم على النسوية وهو عطف على قوله يقيم له قوله عليه السلام من تزوج بكرا امراة يقيم
 معها سبعة ايام وان تزوج ثيبا يقيم عندها ثلثة ايام ثم تسنانف القسم خزين ولنا الخلاف
 ما روينا من حديث ابي هريرة وكون معني ما رواه الدور على السبع والثلث في القسم بالنسوية
 بينهما جمع بين الجديدين **ونقسم للرفقة مع اخره الثلث** يعني من كان له منكوحتان حرة
 وامه ينقسم ثلث ليالي بينهما فللمرأة الثلث وللأمة الثلث لو رزدا لثبوت ذلك وانما عدل عن
 لفظ الامه الى الرفقة ليشمل الامة والمكاتبه والمدره وام الولد لان الرفق بينهما قابله **ويسا**
من ساء من ساء به لان حق من يسقط بالسافر وطهرا اجاز له الخروج بغير اذن من واد
 سافر بواحدة منهن فقدم من السفر لا يختص مدة سفره معها عليم بالانكاح بوف حق بل صار
 متبرعا بل يسوي بينهما وبين غيرها في القسم **ويستحب ان يفرق** بينهما فليسا من خرجت
 فرقتها نظير لقلوبهن **ولا نوجبها** اي الفرقة وقال الشافعي يجب لما روي انه عليه
 السلام اذا اراد سفر اقرع بين نسائه ولنا ان ذلك يدل على الاستحباب لا على الوجوب
 اذا لحق لهن في القسم عند السفر والتمساق لواقام عند احدهن شهرا غير السفر ثم خاصته
 الاخرى يوم ريان بعدل بينهما في المستقبل وما مضى فهو هدر لكنه انتم فيه ولو عاد الى
 المحر بعد ما اناه القاضي عزه **وجوز ان يترك قسمها** لما روي ان سودة
 زوج النبي عليه السلام وهبت نوبتها لعائشة **وان ترجع فيه** اي في قسمها بعد تركها لان حق
 في القسم لم يكن ثابتا بعد فكون مجرد وعد فلا يلزم **كما في الرضاع** بفتح الراء وكسر
 مقدر الرضيع من ثدي الام في مدة الرضاع **ونطق التحريم مطلقا** اي مطلق الرضاع
 قليلا كان او كثيرا **الدة** اي مدة الرضاع قيد لصالان الرضاع بعدها لا يفيد التحريم لقوله
 عليه السلام لا رضاع بعد الفصال واما لو ظم الصبي عن اللبن واستغنى بالطعام عند ثم
 ارضع في الدة ثبت به الحرمه في ظاهر الرواية وفي رواية عن ابي حنيفة لا ثبت به لان اللبن لا
 يخل به فلا يحصل به البعضية وقبل لا يباح شربه اذا استغنى عنه كذا في النهاية **لا خمس**
رضعات وتقول الشافعي انما ثبت التحريم خمس رضعات في خمس اوقات يكتفي بالصوم
 بكل واحدة منها وكان ذلك مما تلي بعد رسول الله اطلاق قوله تعالى واما لكم الا ان رضعتكم
وهي مدة الرضاع ثلثون شهرا لما روي عن عائشة انها قالت كان فيما انزل في القرآن عشر
 رضعات معلومات محرمن فلتن خمس رضعات معلومات محرمن حتى لو حصلت خمس رضعات
 في ساعة واحدة لا يثبت الحرمه عنده من التعاقب وفي الوسط لا تنقطع التواصل بان يوطئ الثدي

ولهو خطه ولا بان تحول من ثدي الى ثدي لان ذلك اتمام رضعة واحدة وانما ينقطع بالاختلاف
ساعة عند ابي حنيفة **وقال استبان** هذا الخلاف في حرمة الرضاع اما استحقاق امر الرضاع
مقدور حولين اتفاقا لما قوله تعالى والوالدات برضعن اولادهن حولين كاملين وله
قوله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهرا ذكر شيبين وهما الحمل والفضال وضرب اماما ثلثين
شهرا فكان لكل واحد منهما بكاملها كالحمل المضروب لثنتين لكن مدة الحمل انقضت بالدليل
وهو قول عائشة رضي الله عنها اولد كيت في بطن امه اكثر من سنتين ولو بقدر ظل مغزل
والظاهر انما قالته تنمنا لان المقادير لا تصدق اليها بالاراي فبقى مدة الفضال في
ظاهرها وتحمل قوله تعالى برضعن اولادهن حولين على مدة استحقاق الاخرى حتى لا يجب
نفقة الارضاع على الاب بعد الحولين **ونفسا الثلث** اي قال في حرمة الرضاع ثلث
سنين لان اتمام بعد الحولين لا يحصل في ساعة واحدة بل على التدرج فلا بد من مدة
يتعود الصبي فيها الطعام ويشي اللبن فقدر الحول لاشتماله على الفصول الاربعه **واذا**
ارضعت صبيته حرمت الصبيته على اصول زوجها واصولها وفروعها واخواتها
لان المرضعة تكون اما للصبيته وزوجها الذي انزل بالولادة منه يكون اباهما واصولها
واصول زوجها يكون اصلا للصبيته وفروع المرضعة والزوج فاما كون اخوة واخوات
لها فبحرمة الصبيته على هؤلاء كما في النسب لقوله عليه السلام تحرم من الرضاع ما تحرم من
النسب وفي المحيط لو ولدت من زوج وارضعت ولدها لم يمس ثم ردها اليه فارضعت
صبيته لا يثبت بين زوجها وبين رضيعه اللبن الثاني حرمة الرضاع لانه ليس بلبن ذلك
الحمل **واذا رضع صبيان من امرأة كانا اخوين** لاب وام بالنسبة الى زوج ترك
لبنها بالولادة ولو مات زوجها فترجعت اخر فولدت منه فارضعت صبيها اخر كانا اخوين
لام ولو كان لرجل زوجتان ولدت منه ثم ارضعت منه كل منهما صارا الرضيعان اخوين
لاب **وان اجتمعا اي الرضيعان على لبن شاة فلا رضاع** لان حرمة الرضاع مختصة
بلبن الانسان بطريق الكرامة **ولا تغترب اللبن اذا غلبها اودوا اولين شاة** وقال الشافعي
اللبن اذا لم يكن مغلوبا بحيث لا يتغير به اصله لا يتغير به التحريم لوجود تساؤل لبن المرأة ولنا
ان المغلوب في مقابلة الغالب كالمعذور كالمحلف لا يشرب لبنا فتاوى ابنه مغلوبا بالمال
لاحت فان قيل قطع خبر اذا وقعت ما فترجح بحسبه فلم اعتبر المغلوب فيه قلنا لما
اذا لم يبلغ حد الكثرة فهو قليل والخجاسة ايضا قليلة فتأخرت حجج جانب الخجاسة احتياطا
خلاف اللبن لان التقدير لم يرد فيه **وان امتزج لبن امرأة بلبن امرأة اخرى** ولا مقدارهما
تفاوت **علقه ما** اي محمدا التحريم باللبن **وهو اي قول محمد رواه عن ابي حنيفة وهما باظهارهما**
اي فلا يتعلق التحريم بالكثرة بل بالامتزاج لان عدمه لا ينافي الخلاف له ان الجنس لا يغلب

الحكم

المجنس ولكن بقويته فيثبت لكل منهما حكم نفسه وانما ان الاقل حصل نالها الاكثر في الحكم كما في اللبن
المخلوط بالما قبل الاصح قول محمد **وامتزاجه بالطعام لا حكم له وان غلب اي** اذا جعل
لبن المرأة في الطعام واللبن غلب عليه فاكله الصبي لا يثبت به حرمة الرضاع عند ابي حنيفة
كالطبخ اي كما لا يثبت باللبن المطبوخ الغالب على الطعام اتفاقا ولا يثبت قيد باظهاره لان
اللبن لو لم يكن غاليا لا يثبت حرمة الرضاع اتفاقا وقيد بالطعام لانه لو خلط لبن امرأة
بلبن صبيته او نساء واللبن غلب يثبت الحرمة اتفاقا لما ان المغلوب كالمعذور ولهذا اقلوا التحريم
شرب المغلوب بالمال لا يوجب الحد حتى يسكر وله ان المباح اذا خلط بغيره يكون نالها لان
غير المباح اشتد استمسكه كما يكون المقصود التغذي بالطعام لا باللبن وان كان اللبن يخالط
عند حمل اللقمة هذا هو الاصح كذا في الكافي **وحرمة به بعد موتها** يعني اذا ارضعت صبيته
لبن مرضعة بعد موتها يثبت به الحرمة عندنا وقال الشافعي يثبت قيد بقوله به اي بالرضاع
لان اللبن لو حلب قبل موتها فشر به الرضيع بعد يثبت به احرمة اتفاقا لان المرأة كانت قابلة
للمحكم عند حدوث اللبن وقاية الخلاف يظهر فيما اذا كان للرضيعة زوج فانه يصير صبرا للميت ويجوز
له دنياها ويقيمها اذا لم يوجد من يغسلها له ان المرضعة هي الاصل في ثبوت الحرمة ثم يتغير
منها الى غيرها والميت صار كالحيا فلا يتعلق بها حكم ولها او طبعها لا يثبت حرمة المصاهرة
وانا ان سبب المقصود الحرمة شبهة الحريم باعتبار النماء باللبن وهذا المعنى قائم باللبن
بعد موتها وحرمة المصاهرة انما كانت باعتبار الحريم الحاصلة بالولد والميت لم يبق حلالا لث
ولم يوجب وطبعها الحرمة **ويعلق التحريم بلبن البكر** لان لبنها يغذي الرضيع فيثبت به شبهة
الحريم **لا بلبن الرجل** لانه ليس بلبن حقيقة لانه انما يتولد من تصور منه الولادة **ولا بالانثى**
اي احتقان الصغرى باللبن لان النماء المثبت للحريم انما يحصل به اذا وصل الى المعدة
ولو كانت ذات لبن فطلقت وانقضت عدتها فزوجت اخر فحلت وارضعت
صبيته **حكم من الاول** اي حكم الرضاع من الزوج الاول عند ابي حنيفة حتى تلد فاذا ولدت
علم ان اللبن من الثاني لان كون اللبن من الاول متيقنا وكونه من الثاني مشكوك واليقين
لا يزول بالشك **ويثبت اي ابو يوسف حكم الرضاع من الثاني ان كان اللبن رقيقا**
لان القدم يكون غليظا **لا متهما اي** قال محمد يثبت احرمة منهما احتسابا لاحتمال كونه ومنع
احتمال الحمل لانها اذا ولدت فاللبن من الثاني دون الاول اتفاقا وكذلك اذا لم يحل من
الثاني بعد فاللبن من الاول دون الثاني اتفاقا من الحقايق **ولو ارضعت امرأة الكلب**
الصغير حرمت لان الصغير يتصرف كالكلية رضاعا محرم بينهما **فان لم توخل بالكلية**
زوجها فلا مهر لها لان الفزقة جاءت من جهتها كما لو ارتدت قبل الدخول **فتنصف**
مهر الصغير لان الفزقة حصلت قبل الدخول لامر جهتها وارضاعها لم يعتبر وان كانت

محمدا

فعلها لانه ليست من اهل المجازاة كما لو تلتك **ورجع بما يزوج** نصفنا مهر **على الكبير ونشر طه**
 اي المزوج **تعد الفساد** حتى لو لم يتعد الكبير الفساد فلا شيء عليها وقال الشافعي رجع عليها تهرت
 او لم تتعد وتعد الفساد انما يكون اذا ارصعتها بلا حاجة ونعم انما ما كونه وان الارضاع مفسد
 فان فات منها شيء لا يكون منه فالتقوله في ذلك قوله فان قبل الحمل حكم الشرع لا يعتبر دار
 الاسلام فكيف اعتبره هنا الجاهل لم يعتبر لدفع الحكم وانما اعتبرنا لدفع قصد الفساد الذي
 به يصير الفحل بعدا في النهاية لو قبل الابن امراة ابيه وقال تهرت الفساد يرجع الاب عليه
 حصصا وجب من الصداق ولو وطئها وقال تهرت الفساد لا يرجع لانه وجب عليه الزنا فلا
 يعزم شيئا اخر له انها اتلفت نصف المهر عليه فيضمن كما يضمن شهودا الطلاق قبل الدخول اذا
 رجعوا ولنا انها اتلفت بالنسب لا بالمباشرة لان النكاح فسد من الجمع بين الام والبنت لا من نفس
 الارضاع والفيان بالنسب موقوف على التقدي كغيره وهي انما يكون مقوده اذا قصدت
 الفساد ولو ارصعتها اي الرضيعين الزوجين **اجنبية على العاقب حرمتا** على زوجها
ولا تحصر الثانية وقال الشافعي يفسد نكاح الثانية فقط قيد بالعاقب لانها لو ارصعتها
 مع افساد نكاحها اتقاها ان الاختية ثبتت بارتضاعها فتحقق الحرمة في حقها ولنا
 ان المفسد ثبتت الاختية وهما فيه على السواء **ولو قال** الزوج مشيرا الي زوجته **هذه**
وضعتي اي اخوتي من الرضاع ثم اغترف بالخطا اي قال اخطأت **فصدقه فيه** اي
 في النكاح الزوج في اعترافه ذلك وقال الشافعي لا يصدق بل يفرق بينهما وفي المعاقبات الخلاق
 فيما اذا لم يثبت على هذا القول اذ لو ثبت عليه بان قال هو حق ثم قال او همت لا يصدق
 اتفاقا ولا يقتصر هذا على المجلس حتى لو كان الاقرار في وقت وقوله اخطأت بعد عشر سنين
 يجتري على هذا القول لاجنبية ثم اراد ان يتزوجها له انه اقر بسبب الحكمة فلا يصدق راجع
 عنه كما لو اقر بطلانها ثم رجع ولنا انه اقر بما يجرب فيه الخط وهو الرضاع لانه امر حكيم فيصد
 لكونه محذورا وكذا في النسب حتى لو قال هذه اخي وليس لها نسب معروف ثم قال او همت
 صدق كذا في شرح الواجب ولا يثبت الرضاع الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان في اثباته
 زوال ملك النكاح فلا يقبل الا بينة خلاف ما لو شهد واحد ان هذا اللام ذميمة نحو
 يقبل لان الحرمة فيه لا تستلزم زوال الملك فكان امرا دينيا **كتاب الطلاق**
 وهو لغة رفع القيد عن الاطلاق وفي الشريعة رفع القيد القاطب بالنكاح وهو اسم معني
 التطلق كالسلام معني التسليم وفي المحيطة المستعمل في المرأة لفظ التطلق وفي غيرها لفظ
 الاطلاق حتى لو قال لامرأة اطلقك لا تطلق ما لم يتوولو قال طلقك نوي اولم يتو لان
 التطلق تفصيل وهو مستعمل في الكثير وفي الاطلاق الدابة رفع القيد فقط وفي اطلاق المرأة
 الرفع وازالة الملك واكمل اعلم ان الطلاق نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع

رجع الى العدد ونوع يرجع الى الوقت اما الطلاق السني في العدد والوقت نوعان حسن واجس
 اذا وقع طلاقه **ظهر له رجوعها فيه** او كانت حاملا قد استبان حملها **وتكبر حتى تنق**
عدها فقد ان باحسن الطلاق لما روي ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستحبونه لكونه
 ابعدين الندم واقل اضرارا بالمرأة حيث لم يضيق حملها وهو نعمة في حق من قيل بوقعه في
 اخر الطهر كيلا يتضرر بطول العدة وقبل يطلق عقيب الطهر كيلا يتلى بالايقاع عقيب الوقاع
 وهذا الطهر وان وقع **ثنتين او ثلثا دفعة او في طهر واحد** اي او قعها دفعات في
 طهر واحد من غير ان يتخلل الرجعة بينهما **وقع** الطلاق فيه وفيه احتراز عن قول الشيعة فان
 الطلاق البدعي غير واقع عندهم **وبجمله** اي الايقاع المذكور **بدعة** ففعله يكون عاصيا
 وهذا بدعي من حيث العدد وقال الشافعي ليس بدعة انما قيدنا بقولنا من غير ان يتخلل
 لان الرجعة لو تخللت لا يكون بدعة عندنا في حقيقته لانه الحكم المشروع وهو الورع ترتب عليه
 ولو كان محظورا لما ترتب عليه المشروع ولنا قوله عليه السلام لعمر مرثدة فليرجع وقد كان طلقا
 حال الحيض ثم يدعيها حتى تحيض وتطهر ثم يطلق ثم تحيض وتطهر ثم يطلق ان احب امرهم
 امر عليه السلام بتفريق الايقاع ومن وقع ثنتين او ثلثا يكون مقويا للمأمور به فيكون بدعة
 والمشروع لانه في الخطر كالطلاق حال الحيض **فان فرقها** اي الطلقات في المثلول لها
في ثلثة اطهار اني بالسنة ولم يحصرها اي السنة في الواحدة وقال مالك تفريق من
 الطلاق بدعة وانما السنة ان يطلقها واحدة لان الاصل في الطلاق المحذور انما يرجع للملا
 وهو حاصل بالواحدة ولنا ما روي انه عليه السلام قال لابن عمر ان من السنة ان يستقبل
 الطهر استقبالا ويطلق بكل طهر واحدة **واذا قال الدخول بها انت طالق ثلثة السنة** فتمت
على الاطهار لان اللام في قوله للسنة للوقت ووقت الطلاق السني طهر خال عن الجماع
 فيقسم ثلث تطلقات على ثلثة اطهار ولذا الوقال في السنة او مع السنة او على السنة لا تقسم وتد
 بالمذكول لخالته لوقات لغير المدخول بها انت طالق ثلثة السنة لا يقسم الثلث على الاطهار
 اذ لا عدة لها وانما يقسم على الزوجات فان تزوجها ثانيا يقع طلاقه ثانية وان تزوجها ثالثا
 يقع طلاقه ثالثا والسني في غير المدخول بها انما يصور على هذا الوجه **واستبرأ نية الجمع**
 يعني لو نوي وقوع الثلث في الحال في قوله انت طالق ثلثة السنة صحت نيته وقال زفر لا يصح
 بل يفرق على اوقات السنة هذا فيما اذا صرح بلفظ ثلثا حتى لو لم يصح عليه لا يصح فيه الجمع
 اتفاقا لانه اذا نوي الجمع في الحال بكل تعمم الوقت المستعمل من اللام في السنة واعني قوله طالق
 فلا يصح فيه نية الثلث لانه تحت فرد لا يجمع فوقع جملة الورد فيه فان قيل قالوا لوقات انت
 طالق ثلثة اوقات السنة ونوي الوقوع جملة لا يصح فكيف صح في قوله السنة واللام فيه للوقت
 قلنا اللام ليست بصريحة للوقت بل هي محتملة له والورد انما حملنا ها على الوقت يقينه ذكر السنة

والسنة المطلقة هي كاملة فاذا نوي الوقوع حمله صار نوايا معني العلة فصحت واما اوقات السنة
اذا صحت لا يحتمل بل متفوق على الاظهار له ان نية الجمع بدعة فلا يصح نية من لفظ السنة
ولنا ان وقوع الثلث حمله سني على معني انه عرف بالسنة لقوله عليه السلام من طلق امراته الفا
بانت بثلث وان لم يكن ايقاعه شيئا فلا يتا وله مطلق كلامه لانية لا يصرح الى الكامل وهو
السني وقوعا وايقاعا وان نوي الثلث جبر لانه من محتملات لفظ السنة كما اذا قال كل محمول
لي حر لا يتا ول المحلات لقصوره كونه محمول فاذا نواه من المملوك يجوز **وتم السنة في العدد**
المدخول بها وغيرها يعني الطلاق السني من حيث العدد يسوي فيه المدخول بها وغيرها
وفي الغاية شرح الهداية السنة من حيث العدد ان يطلقها ويركها حتى تنقضي عدتها سمي الوا
عدد ا مجاز لانه اصل **وتخصر في الوقت** اي الطلاق السني باعتبار الوقت مختص
المدخول بها بان يطلقها في طهر حال عن الوقاع لان الاصل في الطلاق الخطر وانما
ايح الحاجة وهي مخفية لا بد لها من اماراة فاقم الطهر الحال عن الجمع مقام الحاجة لانه لا
يرغب فيه الحمل اليها وكما تجدد الطهر تجدد الحاجة فتكون سني من حيث الوقت وفي القواعد
التاجية هذا اذا لم يجامعها في الحيضة التي سبقت هذا الطهر ولم يطلقها فيها ايضا فان كلا
منها يخرج الطهر الذي عقيبه ان يكون محلا للطلاق السني **واجزنا طلاق غير المدخول**
بها في الحيض من غير كراهة وقال زفر بن كبري قيسا على المدخول بها لانه ايقاع في حالة
التفرقة عنها ولنا ان المرشد يد الميل الي امرأة لم يزل بها فتكون مرغوبة من جميع الازمنة فتكون
طلاقها واقعا محاجة فلا يكره خلاف المدخول بها لان الرغبة اليها تتحدد بالطهر مع انها تنقضي
اذا طلقت في حيض او غير المدخول بها ليست كذلك اذ لا عدة علي **وان كانت لا تحيض**
لصغر او كبر طهرها السنة واحدة واجزناها اي طلاق السنة فيمن لا تحيض عقيب الوقاع
كالحامل اي كما جازت في الحامل بعد وطئ اتفاقا وقال زفر لا يجوز بل يطلقها بعد مضي
شهر من وطئ لان الشهر في حق مقام الحيضة فوجب الفصل به بين الوطئ والطلاق
كما وجب بالحيض ولنا ان الطلاق بعد الوطئ فيمن يحيض انما كره لتوهم الحمل واشتباه وجه
العدة لانه لا يدري انها جلت بذلك الوطئ فتعبد بوطئ الحمل او لم تحمل فتعبد بالافراو فيمن لا
تحيض لا توهم الحمل فلا يكره وفي الحقايق اذا كان زوجها في الحيض والحمل فلا يفضل ان
يفصل بينهما بشهر اتفاقا **بعد كل شهر اخري** يعني بعد ما طلق من لا تحيض واحدة اذا
مضى شهر طلقها اخري وبعد شهر اخر طلقها اخري **وجعل طلاقها اي محذو طلاق الحامل**
للسنة واحدة وقال لا طلاقا السنة ثلثا تحلل كل طلقين شهر له ان مدة حملها طهر واحد
فلا يصلح للتقربين كالطهر الممتد واما ان الحامل لا تحيض مدة حملها فصارت كالاسه بخلاف
الممتد طهرها لان الحيض من جوئها في كل ساعة فلم يقم الشهر في حق مقام الحيض **ولو قال**

على

ان من الوطئ الطهر

كلام ولدت وادافا طالق للسنة فانت بثلثة اولاد في بطن واحد حكم بواحدة
اي حكم بواحدة واحدة **عقب الاول** اي ولادة الولد الاول **وبانقضاء عدتها بالثالث**
يعني لا يقع بالولد الثاني طلاق عنده وتنقضي عدتها بوضع الثالث **وبالثانية** اي حكم بمحذو وقوع
الطلاق الثانية **ان تزوجها لا غير** لا يقع بعدها طلاق اخري **وقال مع واحدة بعد**
نفاسها اي اذا طهرت من نفاسها بعد ولادة الثالث وقعت واحدة **واخرى بان**
طهرت يعني اذا احاضت وطهرت وقع الثانية واذا احاضت اخري وطهرت وقع الثالثة
وهذا الخلاف مبني على احسن احدهما ان الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة عند مجر وعندها
يطلق ثلثا مفصل بين كل طلقين شهر وثانيهما ان النفاس من الولد الاخير عنده ومن الاول
عندهما فقول لما ولدت الاول لم يصرف نفاسه عنده فكانت محلا للطلاق السني فيقع ولما
ولدت الثاني لم يقع شي لان الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة ولما ولدت الثالث انتقضت اعدته
التي وجبت بالطلاق عند ولادة الاول فان كتمها بعد ذلك طلقت اخري لانه عند ولادة
الثاني كانت اضاف الطلاق الثانية الي وجود وقت السنة وان تزوجها ثلثا لا يقع شي لانه
ان قدر انه عند ولادة الثالث اضاف الطلاق الثالثة الي وجود وقت السنة لكنه صافي
حال انتقض العدة فلا يوجب وما عندهما فلما كان النفاس من الولد الاول لم يكن محلا للطلاق
لكونهما نفاسا فتنسخ الطلاق الاول الي ان تطهر من نفاسها بعد الثالث ثم الطلاق الثاني
يتاخر الي الطهر الثاني لان الطهر الذي وقع فيه الطلاق ليس محلا للطلاق السني والثالث
الي الطهر الثالث لان الكلام الثالث صحيح عندهما لعدم الرجوع بالاول والثاني فيقع الكلام
الثالث كما صح الاول والثاني فاذا صح الكل يقع الكل وان السنة **وادا طلق في الحيض**
وقر بدعي وهذا بدعي من حيث الوقت لانه ايقاع في زمان التفرقة وانتفاء دليل الحاجة
وسمي الرجوع لقوله عليه السلام لعمر بن الخطاب لا رجوعا وكان طلق في حالة الحيض هذا
هو مختار القدوري وجهه ان الشكاح مندوب فلا من مراجعته لا يكون واجبا لكونه
صاحب الهداية الاصح انها واجبة عملا بحقيقة الامر ودفع المعصية بالقدر المكن ودفعها
للضرر عن طريق العدة وفي المتفق العيين اذا تم حوله وامر انه حايض جاز تقربها في الحيض
لانه صادر عن ضرورة وتاجير متعذر فلا يكون طلاقا قصدا وكذا اختيار المعتقده نفسها
ثم **الطهر الذي يليه لا يكره الطلاق فيه** اذا راجع امراته التي طلقها في حيضها وطهرت
فطلقها لا يكره عند أي حيضة وقالا يكره **وكذا الطلقان تحللها رجوع في طهر** يعني
اذا طلق في طهر ثم راجعها ثم طلقها فيه لا يكره عنده خلافا لما **ولشهر** يعني لو طلق امراته
الايسه في شهر ثم راجعها ثم طلقها فيه لا يكره عنه خلافا لما **والثالث للسنة في حال مسها**
بشهوة يعني اذا مسها في طهر لم يجامعها فيه وقال ان طلق ثلثا للسنة يقع الاول فصير

للموت يقع في طهر

على

مراجعتها بالمس ثم شفع الثاني كذلك ثم الثالث عند أبي حنيفة **وقلا نروع على الاظهار** يعني
يقع واحدة في هذا الطهر واثنان في طهرين اخرين قيد بالرجعة لان النكاح يعتبر فاصلا
بين الطلاقين اتفاقا حتى لو طلقها في طهر حال عن اجماع ثم تزوجها في هذا الطهر واراد ان
يطلقها اخري كان له ذلك وكان سببا اطلاق الرجعة وارادتها الرجعة يقول او فعل غير
الاجماع لانه لو جاز معها فهو معزل عن هذا الخلاف فانها ان لم تحل لم يكن النكاح الثاني في
هذا الطهر اتفاقا فان جلت كان له ان يطلقها اخري بعد في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا
لأبي يوسف من الحقايق ومبني الخلاف ان الرجعة ترفع حكم الطلاق عنده فبجعله كان لم يكن
ولا يرفع عندهما لانه المسئلة الاولى ان الطلاق في حالة الحيض يخرج الطهر الذي يعقبه من
ان يكون للطلاق السبي كما خرج الوطي فيه في المسئلة الثانية والرابعة ان الطلاق في
الطهر يفسد الطهر ويخرجه من ان يكون محلا للطلاق السبي كما يخرج اجماع فيه وبالرجعة لم
يحدد الوقت فنكره كما لو طلقها قبل الرجعة فلا يكون سنة تمام الفصل بين الطلاقين خمسة
كاملة وله ان الرجعة ترفع حكم الطلاق فجعله كان لم يكن ولهذا امر النبي عليه السلام
ان يمر بالرجعة وقد طلقها حال الحيض ولم يرفع الرجعة حكم الطلاق لما امره ولان الفصل
بين الطلقين بالرجعة الكد من الفصل بينهما بالحيضة لا يرى ان العدة تستأنف بالرجعة
اذا طلق بعدها ولا تستأنف اذا طلقها بعد الحيضة ولو فصل بينهما بحيضة كان الثاني سنة
فلذا اذا فصل بينهما بالرجعة **فصل في ايقاع الطلاق ويقع طلاق غير الصبي والمجنون**
وهو من الاستقيم كلامه واقاله انما يقع لانها اهلية **والنكاح** انما يقع طلاق النائم
لانعدام الاختيار فيه والمعنى عليه والمعنونه وهو من كان قليل الفهم تحت طائلة الكلام فاسد الترتيب
الا انه لا يضرب ولا يشتم كالنائم **ومن الاخرس** اي يقع الطلاق منه **بالاشارة** لان
اشارته قامت مقام عيادته ففعل حاجته وفي الخط المريض الذي يعقل لسانه لا يكون
كالأخرس لان ذلك نادرا لا يطول واشارة غير الآخرس انما لم يعتبر في ايقاع الطلاق وأما
في عدده فاعتبر حتى لو قال أنت طالق هكذا فاشارة يصح به يقع ثنتان ولم يقل هكذا
لا يقع لان الاشارة انما اعتبرت تقسيما اذا فترت بعد دهنهم ولو اشار بثلاث اصابع فأنشأ
ثلاثا قلت وان نوب واحدة فواحدة بآية كما في قوله أنت طالق كالف **ولو وقع طلاق السكران**
والمكره ونال الشافعي لا يقع لان السكران ليس له قصد صحيح فصار كالنائم بل اقوى منه
لان النائم ينتبه اذا نبه والسكران لا وكذا المكره مسلوب القصد شرعا وهذا المثل
بردته ولم يعتبر اقراء بالطلاق ولنا قوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمجنون
في السكران والمكره في عموم صدر الكلام وزوال قصد السكران لما كان بسبب الخسبة
لم تعتبر زجره حتى لو شرب فصدح وزال عقله بالصداع لا يقع طلاقه لان الصداع ليس بعصية

وفي المنتقى لو اكره على الشرب فذهب عقله فطلق قيل لا يقع لانه ليس بعصية فصار كالنائم
وقيل يقع لان الخطر وان زال بالاكره لكن ذهب عقله بما فيه لذة فلا يعتبر زواله وهذا
القول اصح فعلى هذا يقع طلاق السكران من الخمر وسائر الاشربة المتخذة من الحبوب وانما
لم يحكم بردة المكره لانها بقية على الاعتقاد وهو غير معتقد في كلامه بالاكره ولم يعتبر اقراء
بالطلاق لانه يحتمل الصدق والكذب والاكره يرجح كذبه اقول لو طرح المصنف لفظ السكران
لكان اخصر واحسن لانه معترف في شرحه بان الصحيح من مذهب الشافعي انه متفق
معذرة السكران وان الخلاف في المنظومة مذكرة المكره فقط فاي فائدة في بيان ما هو
غير صحيح من مذهبه بالزيادة في كتابه **ونوع عدده** اي عدد الطلاق **بالنساء** فطلاق
الامة تكون ثنتين حرا كان زوجها او عبدا **الا بالرجال** اي قال الشافعي يعتبر عدده
بالرجال حتى يملك الحر ثلاثا وان كانت امراته امة وملك العبد ثنتين وان كانت زوجته
حرة له قوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولنا قوله عليه السلام طلاق الامة
ثنتان وعدتها حيضتان وما رواه محمود علي ان الايقاع بالرجال **ومن ملك امراته او**
شقيقا اي نصيبا منها **او ملكته** اي المرأة زوجها **او شقيقا منه وقعت الفرقة**
بينهما لان المالكية منع ابتداء النكاح فيمنع بقاء المحرم به **ولو اشترته** اي حرم زوجها
المملوك **ثم اعتقه وطلقها في العدة او خرجت الحرة مسلمة ثم خرج زوجها بعد**
وطلقها في عدتها **بغير نكاح** اي قال ابو يوسف لا يقع الطلاق في المسلمين **واوقع**
اي محمد الطلاق فيهما لان العدة قائمة والمحدث محل للطلاق ولا ييوسف ان الفرقة في
ملك الزوجين حرة او بتساين الدارين فمن جرت المرأة من محلبة الطلاق والعدة لا تثبت المحلبة
كأن النكاح الفاسد قد بلا اعتناق والمهاجرة لان الطلاق قبلها لا يقع اتفاقا لان العدة
لم يظهر اثرها في حق الطلاق وانما يظهر اثرها في حق الزوج كذا في المصنف **ولم يفرقا**
تفرقا اي حركتا **يجزي** اي اذا تخاصم الزوجان فبعثا حكما لم يفرقا فادار ايا القضية في تفرقهما ففرقهما
بدون امرهما لا يصح عندنا وقال مالك يصح لانهما رضيا بحكمهما مطلقا ولنا انهما انما حكمهما
لاصلاح وهذا ليس باصلاح فلا ينفذ **فصل في الصريح والكتابة واصافة الطلاق الى الزمان**
ولا يحتاج صرحه الى الله لان الصريح موضوع للطلاق شرعا فكل من حقيقته فيه فاستغنى
حتى لو قال اردت به الطلاق عز وثاق لا يصدق قضا ولو قال اردت به الطلاق عن العمل
لا يصدق ديانة ايضا لانه لرفع اليد والعمل ليس بعقد كذا في العيين **كتاب الطلاق ومطلقة**
وطلقتك يقع واحدة **رجعية** هذه اللفاظ وفي المحيط قال انت طالق بترخي اللفظ
حالة الرضا لا يقع مالم ينو لانه كالكتابة ولو قال يا طالق يقع وان لم ينو لان الترجيم يجري مجرى
في المناوي فصار كأنه افصح باللفظ ولو فحى به اذا نوي خلاف ما لو فحى بآية السجد حيث نطقوا

اخره
بل

لا يلزمه السجدة لأنها متعلقة بالفرقة وهي مقدمة في المحاماة **والثاني** في **الثالث** **والثاني**
 وقال الشافعي يصح فيه الثالث من هذه الالفاظ لأنها تدل على الطلاق لغة وهو محتمل
 للعدد ولهذا جاز تفسيره به فيصح فيه الثالث فيما إذا قال لأمرأة طلق نفسك ولما ان
 قولت طالق وأخواته خبر وهو ما يصدق إذا انفقت المرأة بالطلاق قبل الإخبار بقوت
 الطلاق لها كون بالامتناع ضرورة تصحيح الكلام والثالث بالضرورة منع بالواحدة فلا يصح
 فيه نية الثنتين والثالث لأن الطلاق غير ثابت فيما وراء الواحدة فلا يعمل النية في المعدم
 فإذا ثبت الطلاق واحد عند الإخبار يقع واحد عند الانتشار رعاية الأصل والمذكورة
 بعد طلاق من العدد ليس تفسير الوصف بل غيره لأنه نعت مصدر محدود أي طلاقا
 ثلثا بخلاف قوله طلق لأن ثبوت التطلق هناك ليس على طريق الانتفاء وإما نية الثالث
 في قوله أنت باين فأنما يصح لأن البينونة متنوعة خفيفة وغلبة فيصح أحد النوعين منه
 والطلاق ليس كذلك لأنه عبارة عن رفع قيد والمعدم لا يتنوع **ومع بات الطلاق**
وطالق الطلاق وطلاق أي أنت طالق طلاقا واحدة أي طلبة **واحدة** وفوقها
يقع الآن يوي الثالث فإن نواها في هذه الالفاظ وقع **والغيب الثنتين** يعني فيه
 الثنتين لا يصح في هذه الالفاظ وقال زفر فيصح لأن الثنتين بعض الثالث فإذا صح نية الثالث
 فيصح نية الثنتين ولما ان الطلاق اسم جنس ومعنى الوحدة مراعى فيه كسائر أسماء الأجناس
 فإذا لم يوفيه شيئا حمل على الواحد حقيقة لا معتققة وإذا نوى الثالث فيصح لأنه جنس
 واحد حكما وان نوى الثنتين بلغوا لأنه عدد فاللفظ لا يحتمل كما لو حلف لا يشرب الماء
 نوي جميع المياه يصح لأنه واحد حكما وان لم ينو يصر في أي دين ما يطلق عليه اسم الماء وان
 نوى أو قد حلف لا يصح لأنه ليس بفرد حقيقة وحكما وان نوى بقوله طالق واحدة وبالطلاق
 طلبة أخرى صدق لأن كلامها يصلح للإيقاع ولو كانت زوجته أمة وقال أنت الطلاق صح
 نية الثنتين لأنها جنس الطلاق في الأمانة **وتنقص كتابته اليها** أي كتابة الطلاق محتاجة
 إلى الشبهة **حالة الرضا** لأن الكتابات الالفاظ غير موضوع للطلاق بل محتملة فلا بد من
 النية ليتبين المراد والقول قوله في النكاح نية مع اليمين **كتاب** فإنها تحتمل البينونة من
 النكاح أو الخيرات **بنته** كلاهما معني القطع أي منقطعة من النكاح أو من الأقارب
حرام وهو محتمل حرمة العمة لسوا خلتها **حبلك على غارك** وهو مبني عن التحليل لأن
 النافذة إذا ارتسك بطن حبلها على غاركها وهو ما بين العنق والسنام يعني أنت مرسله من
 حبل النكاح أو من قبل الحبل **الحق باهلك** محتمل لكونها مادونة ولكونها لكونها
 مطلقة **خليفه برب** من النكاح أو من جنس الخلق **وهبك لاهلك** محتمل أن يكون معناه
 عفوت عن ذنبك لأجل أهلك **سرحتك فارقتك** محتمل الترخيع والفارقة بالطلاق أو

لنظام

جوزي

بغير أمرك **يدك** في حق الطلاق أو في حق آخر **انت حق** على حقيقة الرق أو ورق النكاح **نفي**
استري حمري لا تكذبين مني أو ليلا نظر اليك اجنبي **أخرى** بالعين المجردة والرا
 المهمل أي أبعدي عني لأن طلقك أول زبارة أهلك وتحتمل أن يكون بالزبارة المجردة وبالعين المهمل
 من العزوبة **أذهب ابني الأزواج** محتمل الأزواج من الرجال لأنها مطلقة أو الأزواج من
 النساء **وبقع البينة حال مذكرة الطلاق** وهو أن تطلب المرأة أو اجنبي طلاقها في **النفا**
ما يصلح من الكتابات **جوابا لارد** وهي خليفه بربية باين به حرام اعتدي أمرك يدك
 ولا يصدق الزوج في هذه الالفاظ أن قالت لم أرد لها الطلاق لأن الظاهر أنه مراده عند
 طلب الطلاق قيد بالامتناع لأنه يصدق ديانة فيما بينه وبين الله **فان الكره** أي الزوج
 إليه في حال مذكرة الطلاق **مدق مع اليمين** فيما يصلح لها أي الجواب والرد وهي
 أخرى وأذهب وتومي وتقع وحمري واستري وأخرى الحق أبو يوسف هذه الالفاظ
 خمسة أخرى وهي خلت سبيلك وفارقتك ولاملك لي عليك ولا سبيل لي عليك والحق باهلك
 فإن هذه الالفاظ لا تحتمل رد المرأة عن طلبها وان تكون جوابا لها من الكفاية **ويصدق**
 الزوج في الكراهية إليه **حالة الغضب** **لا يصلح جوابا لغير** لا يصلح الرد والسفان
 غضبه يدل على أنه أراد الطلاق الأبري أن من قال لغريمه حالة الرضا لست لا يملك لا يكون
 قادرا ولو قال في حالة الغضب يكون قادرا وهي اختار ي وأعتدي وأمرك يدك ولما خلة
 وربة وباين وبنه وتله وحرام فيحتمل الجواب والسب فإن قال أردت بها السب حالة
 الغضب يصدق **ومع لها** أي الكتابات **بوان لأزواج** أي قال الشافعي الطلقات
 الثلاثة هذه الالفاظ وأزواج لأنها كتابات عن الطلاق ولهذا يشرط فيها نية الطلاق فيكون
 الواقع لها طلاقا ولما ان الحاجة ماسة إلى إثبات البينونة في الحال كيلا يقع في مراجعتهم
 بلا قصد والكتابات البينة الدالة عليها ولما ان الكتابات عن الطلاق لا يثبت نفسها وهو
 البينونة وشرط النية فيها لتحسين بعض محتملاتها لا أنها تعمل عمل الصريح وتسميها كتابات
 مجاز **ويصح فيه الثالث والغيب الثنتين** في الكتابات خلافا لفرقة ما من من الدليل في الصريح
 ولما ان البينونة بين السبيين متنوعة في الحسيات لأنها قد تحتمل النفا إما وقد لا تحتمل
 فكذا تنوعت في الشرعيات والطلاق عبارة عن رفع القيد وهو واحد لا يتصور أكثر من واحد
ولم يوقعوا النفا أي بالكتابة بلا نية **ثلاثا** بل قالوا يقع بالكتابة واحدة لأن الحرمة ثبتت بها وهي
 أولى بالإيقاع لتمكيد التدارك **ولم يخصوا فيه الواحد** **بغير الدخول** **بها** بل قالوا يصح نية
 الواحد مدخولا بها كانت أو غيرها وقال مالك أن كانت مدخولا بها يقع بالكتابة ثلث وإن لم
 ينوع لأن مقتضا هذا التحريم والحرمة إنما ثبت بالثلاث وإن كانت غير مدخول بها فأنما تبين

بواحدة فقط لا هنا كافي في تحريمها كما في الصحيح **واوحدت بات واحدة رجعة كاعتد**
واستبري رجلك لاباينه يعني هذه الالفاظ كما بات بالانفاق لان الواحدة محتمل ان يكون
 طلقه بصفة اي انت طالق طلقه واحدة وان يكون صفة امرأة اي انت منفردة في الحال وقيل
 ان نصب واحدة كون صفة طلقه وان رفعها يكون صفة امرأة والصحيح ان لا فرق بينهما لان
 العوام لا يميزون الاعراب وكذا امره باعتد ادعها محتمل عدم الله وعد الاقرا سبق الطلاق
 وكذا ابرأ رجها ان يكون لطلقتها او بعد ما طلقها لكن يقع بها رجعة عندنا وقال زفر بن
 بابة لا يهاكسائر الكلمات ولما ان واحدة نعت طلقه وهي صريحة واما اللفظ الثاني فلا يه
 عليه السلام قال اسودة اعتدي ثم راجعها واما الثالث فلا يه صرح بما هو المقصود في اعتد
 الاقرا وهو براءة الرحم فاذا نوى ان يكون البراءة لكونها مطلقة ثبت اصل الطلاق بلا احتياج
 الى اثبات وصف زائد وهو التيسر هذه اذا قلنا للدخول بها وان قاله لغير المدخول
 لئلا يجعل مستقارا محضا عن الطلاق لانه سببه في حكمه وان لم يكن سببا في هذه الحال
ولو جعل الواحدة في المدخول بها ثلثا يعني اذا طلق امراته المدخول بها طلقه واحدة
 وقال في عدتها جعلتها ثلثا كانت ثلثا عند أبي حنيفة وقال لا يكون لان الواحدة لا يكون ثلثا
 وله ان الواحدة تصير ثلثا بضم ثنتين اليها فيجعل كلامه عليه صوتا عن الالفاظ فانه قال جعلها
 ثلثا بضم ثنتين اليها فيقع الثلث كما لو صرح بذلك **وايضا** اي جعل الزوج الطلق
 الرجعة في عدتها **بابه** وقال لا يبطل في المحط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجع
 ثم قال جعلها بانية لا يقع اتفاقا لانه بالرجعة يبطل عمل الطلاق فتعذر جعلها بانية له
 ان الزوج لا يملك ان يبطل خيار الرجعة بعد ما ثبت له شرعا ولما اشك في ملك جعله
 بانيا ابتدأ ذلك انه داخل في ولايته فيصح الحاق هذا الوصف به فيصح التصرف به وتخصيلا
 لغرضه **ولو قال است امراتي لست زوجك او ما انا اي ما انا زوج لك او ما انت**
 اي ما انت لي بمرأة **فهو واقع بالبينة** اي الطلاق واقع عند اي حبيقة اذا نوى به **والغيا**
 اي لا يقع الطلاق اقوال لو لم يردن لكان اقصى لانما طرقة النفي قيد بالبينة لانها اذا لم
 يوه لا يطلق اتفاقا ولا اخطا لوقالت طلقني فقال لست طلق امرأة يقع به الطلاق اتفاقا
 من عينية لهما ان هذه الالفاظ انكار للنكاح فلا يصح بنية الطلاق مما هو انكار له كما لو قال
 والله ما انت بامرأتي وله ان هذه العبارات مسبوكة لانتفاء الطلاق ايضا فاذا نوى الطلاق
 فقد نوى ما يحتمل لفظه بخلاف ما استشهد به لان البين انما يقتصر بالاجابة فلم يمكن
 جعله انشائي في المحط لو قال طلاقك علي واجب فالصحيح انه يقع ولو قال لعبد عتقك علي
 واجب لا يعتق والفرق ان نفس الطلاق لا يكون واجبا وانما الواجب حكمه وذا لا يكون الا

64

سورة
 ٢٩٣

بعد الوقوع ونفس العتق يجب في الجملة كما في النذر ولو قال نسأ اصل بضع طواق وهي من اهلها
 لا يطلق زوجته ما لم ينوها عند اي يوسف ويه يفتي و يطلق عند محمد وعلى هذا الخلاف لو
 قال كل من دخل هذه الدار فامرأته طالق ولم ينو نفسه قد دخل هو الدار **ولو قال** قول الزوج لامرأته
انا منك طالق وان نوي به الطلاق وقال الشافعي لا ينفذ بل يقع به لان الطلاق شرع
 لازالة النكاح وهو قائم بما يصح اضافة الطلاق اليه كما صحت اليها ولما ان الطلاق ازالة
 قيد الملك الثابت بالنكاح ولا يملك لها فيه والا لطل نكاح المسلم الكتابية اذ لا سبيل للكفر
 على المسلم فليغوا كلامه **بابه** اي لو قال لها انا منك باني او حرام لا ينفذ بل يقع
 اتفاقا لان الابانة ازالة واصله النكاح وانحرام لازالة احل وهما مشتركان فهما فان قلت اذا قال
 لامرأته انت باني يقع واذا قال انا باني لا يقع ما لم يقل منك ولو كانت الوصلة مشتركة
 بينهما لا يتوكل القولان قلنا واصله ما يختص به زوجها فتبين بقوله انت باني ووصله غير
 مختص بها لجواز ان يكون له وصلة اخرى بامرأة اخرى فلا يقع ما لم يقل منك **ولو قال**
انت طالق واحدة او لا حكم واحدة اي حكم محمد بطلقة واحدة **والغيا** اي قال لا يقع به شي له
 انه ادخل المشك الواحدة فيسقط ويبقى قوله انت طالق فيقع ولما ان الطلاق اذا قرن بالوعد
 يكون بمنزلة كلمة واحدة فلا حكم له قبل ذلك ولهذا الوكال لغير المدخول بها انت طالق ثلثا لا يقال
 الغيات ببقوله طالق فلا يقع الثلث فاذا بطل الواحدة بالشك بطل الا بقاء ايضا **ولو قال**
 لزوجته الامة **انت طالق ثنتين مع عتق مولاك** اراد به الاعتاق لانه مسيد وذكر
 المسيد وارادة السبب شايخ **فاعتق** مولاها **ملك الرجعة** اي الزوج مراجعتك لانه
 على الظن بالاعتاق المعلق بوجد بعد الشرط فتطلق وهي حرة فلا تحرم عليه حرمه مغلفة
 بالثنتين لا يقال كلمة مع توافقه لا ينفذ حتى يعنى بعد كقوله تعالى انت العصر يسرا فان قيل ذكر
 في الجامع من قال لا يجيب انت طالق مع نكاحه فهو لعنف ولم يجعل هنا مع معني بعد ليصح
 كلامه قلنا لان الطلاق مع النكاح متنافيان فلا تعلق به لا يصح الشرط فيقينا مع على حقيقته
 فلغا خلاف الطلاق والعتق فانما لا يتنافيان فجعل مع معني بعد فيصح الكلام ونظيره ماله
 قال لامرأته انت طالق في دخولك الدار تعلق بالدخول ولو قال لا يجيب انت طالق نكاحك
 يلعوا **ولو علمت الجاني الغدا** اي قال لامرأته انت طالق ثنتين اذ اجاعده المولى عتقها
 اي قال لها مولاها اذ اجاعده فانت حرة **ملكها** اي جعل محمد زوجها مالكا للرجعة
 وقال ليس له الرجعة له ان المولى كالمسئ عند الشرط فصار كان الاعتاق والتطليق وجدا
 في ذلك الوقت فيقع العتق اولا لان الاعتاق مندوب والتطليق محذور في حكم المحذور
 كما ان حكم البيع الفاسد وهو المالك تاخر الي وجود القبض لكونه محظورا ولما ان الاعتاق
 عليه للعتق وكذا لا تطليق علة للمطلاق فكما اقترنا العلقتان في الزمان اقترن معلولهما فكل من

العتق والطلاق تصادفها وهي امة لكن عدتها مقدرة بثلث حيض اتفاقا لا بختاطب
 اثباتها صيانة عن الاشتباه بخلاف المسئلة الاولى لان العتق منه شرط فيتم الطلاق بعده **او**
موت مولاها وهو اخوه اي اذا قال لامرأته وهي امة اخيه اذ امات مولاك فانت طالق
 تثبت في مات المولي **فوريضا** الزوج **بوقوعها** اي ابوت يوسف الطلقين وتحرم عليه حرمة مغلطه
وخالفه اي قال محمدا لا يقع شيء لان الزوج ملكها عقيب موت اخيه وزال به النكاح والطلاق
 ايضا بوجد عقيبها لانه معلق به فيصاح فيها الطلاق حال زوال النكاح فلا يقع وله ان
 ملك الوارث لا تعقب الموت بل تحقق اذا استغنى الميت عن ماله بتجهيزه وادائه لان
 كل جز يجوز ان يكون محتاجا اليه بتقدير هلاك الباقي فيصاح فيها الطلقان وهي امة منكوبة
ولو وصفه بضرب من الزيادة والشدة بوقوعه باينا لا رجعي اي قال الشافعي يقع
 رجوعا **الدخول لها** قيد به لانه في غيرها لا يكون رجوعا اتفاقا **كطلاق باين** اي
 كقوله انت طالق باينا وهذا توصيف بالشدة معني لان البائن اشد من الرجعي **او**
اشده اي اشد الطلاق او اخصه او اخصه او اسوء وتوصيف الطلاق بهذه الاوصاف
 إنما يكون باعتبار اثره وهو البينة في الحال فان قيل لو قال شديدا كان باينا و
 اشده كان يلغى ان يكون ثلثا قلنا الفعل التثنية في لفظ الاتيات كقوله تعالى وجعلنا
 احق بردهن **او طلاق الشيطان** اي كقوله انت طالق طلاق الشيطان **او البدعة**
 وكل من هذين الوصفين ينفي عن البينة لان السني هو الرجعي فيكون البدعي في غير حالة
 المحيض **باينا او كاجيل** اي طلاقا كاجيل **او ملا البت** وكل من هذين الوصفين ينفي
 عن الزيادة وفي المحيط الاصل في هذا ان الطلاق متى شبه بشي يقع باينا عند أبي حنيفة
 سواء كان المشبه به صغيرا او كبيرا وذكر مع المشبه به العظم او لا وعندهما ان ذكر معه العظم
 كان باينا والا فهو رجعي قيد بقوله يضرب من الزيادة لانه لو وصفه بما لا ينفي عن زيادته
 كقوله احسن الطلاق او اسنه او عدله يقع رجوعا اتفاقا ولو وصفه بما لا يوصف به الطلاق
 كقوله انت طالق طلاق لا يقع عليك او انا تحب فيه يكون رجوعا اتفاقا لان هذا الوصف
 مناف يتقضي الطلاق فيلغوا له ان وصف الطلاق بالبينة وما يدل عليها مخالف
 لوجبه وهو الرجعة فيلغوا كما لو قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا ان الطلاق
 يحتمل البينة كما في الطلاق قبل الدخول بل الاصل فيه البينة لانه كقيد النكاح الا
 ان الرجعة تثبت في التصريح الغير الموصوف بالبينة بالنسبة فيقضي فيما وراءه على الاصل **وان**
نوي بتوصيفه **ثلاثا** بفتح لان البينة متنوعة حقيقة وعليها فاهما نوي صحت نيته
او بالطول او العرض اي لو قال انت طالق طلاقا طويلا او عريضا **جمله باشا** وقال زفر
 يكون رجوعا لان هذين الوصفين من صفات الاجسام فيلغوا لانا ان الامر قد يوصف

لقوله لعظم السم
 وعندهم ان وصفت
 السم او العظم
 كان باينا

رفع

بالطول

بالطول او العرض ويكني به عن شدة حكمه فيقيد في الطلاق البينة **ويصح لا صافته الى الجمل**
 اي اضافة الزوج الطلاق الى جمله اجز المرأة **او ما ينوب منها باكانت** اي كانت طلاقا فخطا
 بجملتها **او وجهك طالق او روحك او جسديك** او فركك او عتقك او اسك وهذه الالفاظ
 يعبر بها عن الجمل قال الله تعالى ويبقى وجه ربك اي ذاته ويقال هلك روح فلان لجسده
 اي نفسه قال عليه السلام لعن الله الفروج على السروج اراد به النساء وقال تعالى وظلت اعناقهم
 لها خاضعين اي ذواتهم ويقال امري حسن مادام راسك اي مادامت باقية في المحيط
 لو قال راسك طالق وعني به اقتصار الطلاق على الرأس لا بعد ان يقول لا يطلق **او الى جزء**
شابع لكصفك او ثلثك يعني اذا قال نصفك طالق يقع لان الجزء الشايع محل للتصرفات كطبع
 ونحوه فيكون محلا للطلاق الا ان وقوعه غير محقق فيقع كاملا **والغيباء** اي الطلاق فيما لا يتو
 اي في الالفاظ التي لا يعبر بها عن جمله البدن **كيدك** بالرفع على الحكاية اي كقوله يدك طالق
او رجلك وعزها مما لا يعبر به عن الجمل وقال زفر يقع قيد بالطلاق لانه لو اضاف النكاح اليه
 لا يجوز اتفاقا لان الحرمة في غيره تغلب الحلف فيه لانه جز مستمع فيه بوقوع النكاح فيكون محلا
 للطلاق فيسري منه الى الكل ولنا ان الطلاق رفع القيد فخص محل بضاف اليه النكاح واليد
 وامثالها لا يجوز اضافة النكاح اليها فلا يكون محلا للطلاق والاستماع باليد انما حل بها
 للحل فخصها فان قيل اليد يعبر بها عن الجمل كما قال الله تعالى تمت بها اي لغير ارادته
 دانه وكان عليه السلام على اليد ما اخذت قلنا استعماله غير متعارف وانما حلت على وجه الله
 حتى اذا كان عنه قوم يعبرون به عن الجمل ويقع الطلاق باي عضو كان **ولو قال نصف**
تطلقه او ثلثها وتعت كامله لان الطلاق لا يجري فذكر بعضه كذكر كله وفي المحيط
 وكذا لو قال وثلثها وسدسها لانه لم يجاوز عن اجزاء تطلقه وان جاوز كما اذا قال نصف
 تطلقه وثلثها ورابعها فالمختار انه يقع ثمان لانه زاد على اجزاء تطلقه واحدة فلا بد ان يكون
 الزيادة من تطلقه اخري فتكامل الزيادة وما لم يضاف الاخر الى تطلقه واحدة وقيل ان
 طالق نصف تطلقه وثلث تطلقه وسدس تطلقه يقع ثلثا لانه اضاف كل جز الى تطلقه منكره
 فاقضى كل جز تطلقه على حدة **او واحدة ونصف** اي لو قال انت طالق واحدة ونصفا
 قيل الدخول بثلث المراه **او ثلثا** اي قال زفر يقع واحدة قيد بقوله
 قيل الدخول لانه لو قال كذا بعد يقع ثمان اتفاقا لانه نصف تطلقه على حدة قبل بان
 بقوله واحدة صادفها الثانية وهي مائة فلا يقع كما لو قال لها انت طالق واحدة واحدة
 ولنا ان هذا الكلام واحد معني لا تلامح ان يجبر عن واحد ونصف باو جز من هذا لا يفضل
 بعضه عن بعض فيكون ايقاعا لهذا العدد جملة خلاف قوله واحدة واحدة لان التعبير عنه
 باو جز منه ممكن بان يقال ثنتين او من واحدة اي لو قال انت طالق واحدة واحدة فلو

جميع

جميع

تطلقه

الى ثلث والواقع ثلثان عند اي حنيفة **واذ ان الافرار** يعني لو قال لك غدي من
 دراهم الى عشر فعليه تسعة **وقال ثلث** اي يقع ثلث في الطلاق وعليه العشر من الافرار
 لان مثل هذا الكلام يراد به الكل في العرف كما لو قال خذ من مالي من درهم الى عشرة فان له
 اخذ العشر وانما لم يدخل الطرفان في المعية اذ اقال بعث من هذا الحاريط الى هذا الحاريط
 لانها لم يجانسا لم يبينهما من الارض وله ان لا يحتاج بالعرف ايضا لانه يراد من مثل هذا الكلام
 الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل كما يقال سبي من سبي الى سبعين ويراد به ما بينهما فكذا
 ههنا يقع اكثر من واحد واقل من ثلث بخلاف ما استشهد به لان اظهار الجود والكرم دليل
 على راد الكل **وما القينا بواحدة** اي قال زفر يقع واحدة لان الغاية الاولى والثانية
 لا بدخلان في الحاضرين المتوسط لقوله بعث من هذا الحاريط فان المبيع ما بينهما روي ان ابا
 حنيفة قال لزفر كم سبى قال سبي ما بين سبي الى سبعين فقال له انت اذا ايسر تسع فتعذر زفر
او واحدة اي لو قال انت طالق واحدة **ثنتين او ثلثا واحدة لاثنين** اي قال زفر
 يقع ثلثان **او ثنتين** اي لو قال انت طالق ثنتين **ثنتين** لا ثلثا اي قال
 زفر يقع ثلث الخلاف فيما اذا نوى ضرب الحساب وان نوى الطرف يقع في المسئلة الاولى واحدة
 وفي الثانية ثلثان اتفاقا لان الطلاق لا يصلح طرفا فيلغو الثانية وان نوى الجمع يقع الثلث اتفاقا
 لان كلمة في معنى مع له ان الضرب في عرف الحساب تضعيف احد الجدين بالآخر فحذف
 الواحد في العدد لا يوجب تضعيفا في عرف حاله وضرب الاثنين في الاثنين اربعة فيقع ثلث اذا
 مر به عليه ولما ان الضرب عمل في كثر اجزا الطلاق لا العدد ويكثر اجزا الطلاق لا يوجب
 تعدده فان ايقاع طلاق له الف جز كما يقع طلاق له جزان فلا يقع اكثر من واحدة **امسكة** اي
 لو قال انت طالق امسكة **او فيها** اي لو قال في امسكة **طلقت في الحال** لان ذكر المكان
 لغو لعدم اختصاص الطلاق به واذا دخلتها اي لو قال انت طالق اذا دخلت امسكة **او دخولا**
مكة يعني وقوع الطلاق بدخول مكة امسكة ذكر اد اظاهروا امامه ذكر في فلاحه للطرف
 والفعل لا يصلح ان يكون طرفا شاغلا له فحل على الشرط مجازا مناسبة ان كلام الطرفين
 والشرط يكون سابقا على المظروف والشرط **او عند** اي لو قال انت طالق عند **او وقع بطلوع**
الجز لان كونها مطلقة في جميع الجدد مستلزم وقوع الطلاق في اول اجزائه **او عند** اي لو
 قال انت طالق عند **ونوي** **الخر** اي اخر النهار **ومصدق** **قضاء** عند اي حنيفة **وقال**
بصدق **ديانة** لا تقض لانها وصفها بالطلاق في جميع الجدد فاذا ادعى تخصيصه بحرف منه
 لا يصدق **قضاء** **وقد** اي كما لا يصدق اذا قال انت طالق عند او قال نوي فيه اخر
 النهار وله ان في الطرفين يكون مستوعبا لمظروفه وقد لا يكون فاذا نوى اخر
 جز من الجدد فقد نوى محتملا فله فيصدق بخلاف قوله عند لان الفعل الفصل به تغيرا

او مرا كيط

فاقتضي

ل

فاقتضي استيعابه بان يكون موصوفة بالطلاق في جميع الجدد وانما يكون بوقوع الطلاق
 في اول النهار كما لو نذر ان يصوم في رجب وجب صوم كله **او اليوم** اي لو قال انت كيف صوم يوم فيه
 طالق اليوم **وقد او فقت واحدة** اتفاقا لان المصفة بالطلاق في اليوم نصير مصفة به في رجب
 الجدد ايضا فلا حاجة الى ايقاع طلقة اخرى **او عند اليوم** اي لو قدم العدة على اليوم
او فقت ثنتين وقال زفر يقع واحدة لان ايقاع واحدة والطرف الثاني محمول على الاول
 لانه للجمع لا للترتيب كما في المسئلة الاولى ولما اذا اطلقت في عد لا نصير طلاقا في اليوم
 فينبغي ان تقع طلقة اخرى في اليوم تحقيقا لمعني العطف بخلاف ما سبق لانها اذا اطلقت
 في اليوم يكون طلاقا في الجدد هذا الطلاق فلا حاجة الى طلقة اخرى اعلم ان الخلاف اذا
 فيما لو صد العطف واما اذا لم يوجد وقع واحدة اتفاقا لانه اذا قال انت طالق غدا
 اليوم يكون اليوم صفة لغد وهو لا يصلح ان يكون صفة له فيلغو ولو قال انت طالق اليوم
 اذا جاء عند لا يقع قبل غدا لانه تعليق وذكر اليوم يكون لسان وقت التعليق **او كل يوم** اي لو
 قال انت طالق كل يوم **ولا سه له** بالثلاث **او ثلثا** **واحدة لا ثلثا** **ثلاثة ايام** اي قال
 زفر يقع ثلثا في ثلثة ايام قيد بقوله ولا سه لانه لو نوى الثلث صحت ونفع كل يوم واحدة
 اتفاقا لانه ان كل كل للعموم والتكرار فكرر الطلاق بتكرار اليوم كما لو قال انت طالق في
 كل يوم ولما جعل الايام كلها طرفا واحدا فلم تنقض الا مطروفا واحدا وهذا اقل الوحلف
 لا يكمل كل يوم من رجب ريد او كل يوم ما منه حنث ولو قال في كل يوم لا تحنث حتى يكمل في
 كل يوم منه بخلاف قوله طالق في كل يوم لان في حرف جر موضوع لا اتصال معنى الفعل الى ما
 بعده فيكون طرفا لا يقع والواقع فيكرر بتكرار اليوم لان الفعل في اليوم الاول ليس نفس
 الفعل في الثاني **او امس** اي لو قال انت طالق امس **وقد تزوج اليوم لم تطلق** لانه اضاف
 الطلاق الى وقت لم يكن ما الحائض فلما كما اذا قال انت طالق قبل ان تخلق خلافا لما لو
 قال له بعد استجر امس وقد اشتراه اليوم حيث يعتق عليه لا قرار له باكره قبل ملكه
 وهي غاي ان ملكه وكو لها مطلقه امس لا في ملكه اليوم بالنكاح وانما لم يجعل قوله
 انت طالق انشاء الحال لانه انما يجعل انشاء اذا تعدد رجله خبرا للمر بقدره **او**
كان تزوجها من قبل اي قبل الامس **طلقت الان** اي في الحال لانه لما قصد الإيقاع
 في الماضي وهو ليس في وسعة ثبت به ما في وسعه وهو لا يقع في الحال **او الى شهر**
 اي لو قال انت طالق الى شهر بوقوعه اي ابو يوسف **في الحال** وقال لا تطلق عند
 انتهاء الشهر وهذا اذا لم تكن له فيه فان نوى التخيير يقع في الحال اتفاقا لانه ان كل
 الى التاجيل والطلاق لا يحتمل فيسقط التاجيل فتطلق في الحال واما ان الايقاع
 محتمل التاجيل وان كان الواقع لا يحتمل فيجعل تاجيلا لا يقع كالنطق **وقال**

لكنه فاراد ان تحقق الشرط في المرض بمنزلة الايقاع فيه لهما ان الموت كما لشرط لان احدى
العدد او المرأة انما تحقق بالموت اذ قبله كان ملك عبد اخر او تزوج امرأة اخرى فيقع
الطلاق مقتصر على الموت كما لو قال ان لم اشتر عليك عبد افات حرم مات فانه
يعتق مقتصر وله انه علق العتق او الطلاق بفعل موصوف وهو ملك آخر عبد
وتزوج آخر امرأة وقد تحقق هذا الفعل من وقت الملك والتزوج آخر الموت
معرف له لا شرطه فيقع من ذلك الموت **او اطول كما** اي لو قال لامرأة **اطول كما**
طالق الان اي في هذه الساعة **او قلنا على الباقية حال موت الاخرى لا مستند**
يعني احدهما انما تطلق اذا مات الاخرى اتفاقا لان المرأة منه طول الحياة في المستقبل
لا في الماضي حتى اذا كانت احدهما بنت خمس سنين والاخرى بنت خمس وستين
لا تطلق العجز لكون طلاقهما يقع مقتصر على موت صاحبهما عندنا ومستند عند
زفر له ان الباقية عرف انها اطول عمر او وقت الكلام فيقع الطلاق من ذلك الوقت
ولنا ان الموت بمعنى الشرط فغاية ان مات احديكما فالأخرى طالق فيقتصر
عليه **لو شهد واحد بواحدة واخر شئيين** يعني اذا ادعت على زوجها انه طلقها
فقامت شاهد من شهد احدهما بطلقة والاخرى بطائفتين **فالقاضي لا يحكم بشئ**
عند أبي حنيفة **وقالوا بواحدة** اي يقضي بطلقة قيد بلفظ التشبه لانه لو شهد انه
طلقها واحدة واحدة والاخر شهد انه طلقها واحدة يقبل في الواحدة اتفاقا
من الحقايق لهما انما اتفاقا على وقوع طلقة فقبل شهادتهما كما اذا شهد احدهما بطلقة والاخر
بانه قال لها انت بريئة وشهد الاخر انه قال انت خلية لا يقضي بشئ والطلاقان
غير طلقة لفظا ومعنى بخلاف ما استشهد به لانهما اتفاقا على لفظ طلقة وذكر
نصف طلقة كذكر كله فيكون التأكيد فيفقان لفظا ومعنى **وكذا الخلاف في طلق**
اي فيما اذا قال لامرأته طلق **نفسك واحدة فطلقت ثلثا** عند أبي حنيفة لا يقع
شئ وعندهما يقع واحدة لهما انما اتت بما ملكته وهي واحدة وزيادة فيقع ما ملكته
لان الزوج ملكها الواحدة وهي انت بالثلث فكانت مخافة مستديرة والثلث اذا
لم يثبت لا يثبت ما في ضمنه بخلاف الزوج لانه تصرف بالملك لا بالامر والنهي
ورددنا شهادتهما بطلاق احدهن عينا مع شئيهما يعني اذا شهد رجلان على
رجل انه طلق احدي نسائه بعينه كما شئينا لا قبل عندنا وقبل عند زفر
فحمل بينه وبينهن حتى حين المصلحة منهن له ان خصالة المطلقة لا يمنع قبول
الشهادة كما لو شهد انه طلق احدهن بخير عينه ولنا انما اعترفنا على انفسهما بالحققة
فلا قبل شهادتهما بخلاف المسألة المقيدة عليهما لانهما لم يقرعا على انفسهما بالحققة

والمحيط لوطلق احدي زوجتيه فعوله البيان وجب العدة من وقت البيان لان له حكم الانثى ولو شئ لا يقربها احتياطاً لان العمل بالتحريم في الفروج غير صحيح ولو قرب تعينت الاخرى ختم لا فعوله على ما حمل شرعاً ولو ماتت احدهما تعينت الاخرى للطلاق ولو قال عينت المينة صدق في حق الطلاق فلا يرث منها فلا يصرف الطلاق على الباقية لانها تعينت له طاهراً ولو مات الزوج قبل البيان ورثت اميراته امرأته بينهما **فصل** في طلاق غير المدخول بها وفي ايمان الطلاق **واذا اطلق قبل الدخول ثلثا وقهر** لان الطلاق المقرون بالعد لا يقبل دونه ففصح جملة وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلثا فله ان تزوجها بالتحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها **فان فرق** اي قال انت طالق طالق طالق **بانت بالاول** لان وقوعها غير متوقف على ما بعدها ولا على الباقي لقوات الحمل لانها غير مقيدة **او قال** انت طالق **واحدة وواحدة** او قال انت طالق واحدة **فصل واحدة او بعدهما واحدة بانت بواحدة** والاصل فيه ان الظرف وهو قبل وبعد ان لم يذكر بالضمير يكون صفة لما قبله وان ذكر به يكون صفة لما بعده اذا تحقق هذا فقوله قبل واحدة صفة لما قبله فسبق الواحدة الاولى في الوقوع فبانت لا الى عدة ولا قوله بعدهما واحدة والبعدي صفة للواحدة الثانية فيقع الاول فلم يبق ايضا محلاً للاخرى او قبلها اي لو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة **او قال** واحدة **بعد واحدة او مع واحدة او مع** اي معها واحدة **وقعا** لان القبلي في قوله قبلها صفة للثانية فانقضى ان يكون الثانية اولاً ولا يمكن ايقاع الثانية متقدمة على الاولى فوقع معا واما قوله بعد واحدة والبعدي صفة الاولى فنتهي تاخر الاولى وهو غير ممكن بعدما اوجبهما فيثبت ما هو ممكن وهو ان يجمع الثانية فيهما فقعا **او** اما كماله مع فللمقران ان قرنت بالضمير اولاً فانقضى وقوعهما معا وان **الدار** اي لو قال لامرأته ولم يدخل بها ان دخلت الدار فطالق وطالق وطالق **وان تزوجتك** اي لو قال لاجنبية ان تزوجتك **فطالق وطالق وطالق** فدخلت الدار في المسئلة الاولى وتزوجها في الثانية **فالاول** اي الطلقة الاولى **واحدة** عندنا **وقال كماله** واقعة لانه جمع خبرا لثلاث بحرف الجمع واوقع حال وجود الشرط فيقع كلها كما اذا اخرج الشرط وكما لو جمعها بلفظ الجمع وله ان المعاق كماله كونه عند الشرط ولو قال لها منكر انت طالق وطالق يقع واحدة فكذلك هذا اختلف ما اذا اخرج الشرط لان صدر الكلام توقف على اخره لوجود الخبر ولا كذا اذا تقدم الشرط وبه تبين ان الجمع بحرف الجمع كالمجمع بلفظه في حق اهل التعطين لا في حق كسبيته **او يتم** اي لو عطف يتم **فان قدم**

طلعه والاخر
الطالع وصفا
وله ان قوله
التاسع
وما شهد عليه
الطاو معني
من ط جوار
النضاحي
واسم احد
التي واليها

الشرط اي لو لا غير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق **فالاول**
معلق والثاني مجزئ لغو عند اي حنيفة او اخري لو قال طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق
 ان دخلت الدار **فالاول مجزئ والباقي لغو عند اي حنيفة وان قدم الشرط في المدخول**
بها فالاول معلق والثاني مجزئ او اخر الشرط فالثاني معلق والباقي مجزئ **وقال**
يتعلق الكل اي الثالث مطلقا اي سوا كانت مدخولا بها او لا وقد قدم الشرط او اخره ان ثم عطف على
 سبيل التراخي فباعتبار العطف يتعلق الكل بالشرط وبلغت الرأى يكون الثاني مرتباً على
 الاول فاذا كانت مدخولا بها يقع الكل على الترتيب لقيام المحل وان لم يكن مدخولا بها مات
 بالاول ولغا الباقي ولما ان الموقوف يشترط حكم المنقطع عما قبله فكانه سكت عن الاول
 واستأنف الثاني قوله كمال الرازي ولو فصل بينهما بالسكوت بان قال ات طالق وسكت
 ثم قال وطالق ان دخلت الدار كان منع التعليق فلذا العطف عنده فاذا قدم الشرط في غير
 المدخول بها تعلقت الاول ثم جعل مستأنفا للطلاق فتبخر الثانية فبين وتلقوا الثالثة
 لقوات المحل فاذا اخر الشرط وقعت الاول والباقيتان لغو لانه تعلقت في غير الملك واذا
 قدم الشرط في المدخول بها كون الاول والثاني مجزئ لعدم تعلقه بالاول والثالث ايضا
 لقيام العدة واذا اخر الشرط وقعت الاول معلقة والثاني مجزئ لعدم تعلقه بالشرط
 والعدو قائمة وتعلقت الثالثة لقيام المحل **وخبر لا يخفى تحليقه بالنكاح** كقوله لا حنيفة
 ان تزوجتك فانت طالق وقال الشافعي لا يجوز لان التعلق تأخير التخيير وهو لا ملك تطلق
 اجنبية تخير انك لا ملك تعلقت ولنا ان المعلق كالموقوف عند الشرط فيكون كانه قال
 بعد التزوج انت طالق فيقع فان قيل لو علق الطلاق ثم حن عند الشرط تطلق ولو كان
 كالموقوف عنده لما وقع عند اعدام الاهلية فلما هو ليقاع حكمه والمجنون اهل له بدليل
 ان اخاه عتق عليه اذ اشتراه وليه وقوله التعليق تأخير التخيير ممنوع بدليل انه لو قال لنته
 اذا ولدت ولدا فهو حر صح مع انه لم يملك تخير العتق في الولد المعدوم كذا ذكره صاحب
 الكافي والحاصل ان الايقاع المعلق سبب في الحال عند الشافعي والشرط يمنع ترتيب اثره
 عليه ولهذا شرط الملك وقت التعليق وعندنا التعليق عين في الحال فلا يشترط صحته لملك
 المحل كاليمين بالله وانما يصير سببا للطلاق اذا وجد الشرط كالرحى فان عينه لم يقتل
 واد اوصل الى المحل يصير قتل او في المحل هذا اذا صرح بالنكاح ولو قال لكل امرأة اجتمع
 معها في فراش طالق فتزوج امرأة لا تطلق وكذا لو قال لكل جار يداها في حرم واشترى
 جاريتة فوطئها لم ينعق لان العتق عزمضاف الى الملك **واجازوه** اي تعليق الطلاق بالنكاح
ومع التخيير كقوله لكل امرأة تزوجها في طالق وقال مالك لا يجوز قيد التخيير لانه ان حصر
 بده او قبيلة او صفته كما اذا قال كل امرأة اتزوجها من كوفة او من الهند او ثيبا في طالق جاز

اتفاقا

معلقة

مكرر

اتفاقا له انه اذا عتق على نفسه طريق استباحة البضع يكون فيه تعريض نفسه للزنا فلا
 يجوز اولنا ان هذا يمين ولهذا لو حلف ان لا يعلق فعلق الطلاق بشرط عتق واليمين
 معتبر اذا صدر من اهل به وما لم يوجد الشرط فهو عين لا طلاق وفي الخاتمة لو قال
 كل امرأة اتزوجها في طالق ان كلفت فلما فتكلم ثم تزوج لا يطلق ولو تزوج ثم سكت بطلق
 وكذا كل ولو قال ان تزوجت فانت طالق قبله **وكذا** ما كان في نكاحها بوقعه اي ابو كوف
 الطلاق عقيب النكاح وقال لا يقع به مني لانه علق الطلاق بالنكاح وذكره وقت
 لا يقدر على ايقاع الطلاق فيه فلعني ذكر الوقت وبقي التعليق فيقول ولما ان المعلق بالشرط
 كما لم ينفذ عنده ولو قال عقد النكاح انت طالق قبل ان يتكلم لا يطلق فكذا هذا
واذا عتقت الطلاق بشرط **بالحال** اي الفاظ الشرط **كان واذا ما ومضى وميتما**
وكل وكلما كله كل ليس من الفاظ الشرط ولهذا يدخل الاسم انما عتقها باعتراف الحاكم يتعلق
 بالفعل الذي يلي مدخوله كعلق بالشرط كما اذا قلت كل عبد اشتريه فهو حر لا ينعق غير مشراه
في ملكك اي امرأة مملوكة بالنكاح **او مضاف اليه** اي الى الملك اراد به التعليق به
 كقوله ان ملكك فانت طالق وكذا التعليق بسببه وهو التزوج لانه سبب الملك ومضاف
 اليه **مخ** هذا اذا كان التعليق بصرح الشرط وان كان معني الشرط كقوله المرأة التي اتزوجها
 طالق فانما يتعلق اذا كانت غير معينة وان كانت معينة كقوله هذه المرأة التي اتزوجها
 لا يقع لانه عرفها بالاشارة ولا يراد في هذه الصفة فيقوله هذه المرأة طالق وانما قيد ملكك
 او مضاف اليه لان التعليق بين والغرض حمل النفس على الفعل او منع عنه ولو لم
 يملكه في الحال حتى يحترز عن الشرط ولم ينفذ ايضا الى الملك حتى يحترز عن تحصيل الملك
 لم ينعقد اليمين لا لعدم الغرض منه فان قيل لو قال لامرأته اذا عصت فانت طالق فهو
 يمين وليس فيه ذلك الغرض قلنا العزم للغالب لا للشاذ **ولا يبطل** اليمين **بزوال**
الملك حتى اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها بواحدة وانقضت عدتها
 ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت لان الطلاق ما لم يبلغ ثلثا محل اليمين واليمين باقية
 محله **فاذا وجد فيه اي الشرط في ملكك** **اخجل اليمين** **وقوله معلق بغيره** اي دفع الجزع عقيب
 وجود الشرط **ولا اي** ان لم يوجد فيه بل وجد في غير الملك **اخجلت** اليمين بوجود الشرط
ووقع الطلاق لان المحل غير قابل **ولا يتكرر** الجزع ابتكار الشرط **الافى** كلها لاقتضاها
 العموم المستلزم للطلاق حتى تنقضي الطلقات الثلاث وعجزها لا يقتصر العموم والشرط يتم
 لوجوده مرة ولا ينفذ اليمين بدون الشرط **واختصاصا** **الذكر** **بانتهاء الثلث** يعني بصورة
 التعليق كلما اذا تزوجت بعد الثلث تزوج وعادت اليه فوجد الشرط في الملك الثاني
 لم يطلاق عندنا وقال زفر يطلاق لان كله كمال التكرار ولنا انه انما علق على ملك من الممتلكات

يل

الطلاق

او مضاف

CAK

٢٩٨

معناه اختبرت موجها وهي طليقة واحدة وله ان الكلام اذا لقي في حق الاصل لقي في حق
 التابع وكلامهما هذا يفيد الترتيب اصالة والافراد تبعا واذا بطل في حق الترتيب اذ لا أثر
 بين الطلقات بطل في حق الافراد فبقي مجرد قولها اختبرت فقع الثلث كما لو اقتصر عليه
 ابتد **او من ثلث** اي اذا قال اختبري من ثلث طلقات **ما شئت فلها اختيار**
واحدة اي لها ان تطلق نفسها واحدة **او تختارين لا غير** اي ليس لها ان تطلق الثلث عند
 اي حصة وقالا لها ان تطلق ثلث ان شئت لان هذا الكلام يستعمل الاستيعاب
 والعموم كما يقال خدم من طعني ما شئت وله ان من جعلت للنفس يكون ما عامة
 في كل الثلث وان جعلت للتبعيض يكون عامة في بعض فلا يقع الثالثة بالشك بخلاف
 الطعام لان دلالة الحال تقتضي الجود ووقوع الثلثة مما يحترز عنه **ولو قال طلق**
نفسك نقد بالمجلس لانه معنى تخير زوجته في امر الطلاق وخيار المحرم نفسها
 معتد بالمجلس بانار الصيانة فلذا هذا خلاف قوله طلق صرنا حيث لا يتقيد بالمجلس
 لانه ليست في معنى **وليس له الرجوع** اي ليس للزوج ان يرجع عنه كانه كان قد
 معنى اليمن اذ هو تعليق الطلاق بتطبيقه واليمن تصرف لازم لا يصح الرجوع عنه
 لان الغرض منه الحمل على شيء او المنع منه فاذا صح الرجوع عنه لا يفيد فائدة فلذا
 ما في معناه **فان طلق** ولم يكن له نية او نوي واحدة **كانت رجعة وان نوي**
ثلاثا فوقع اي طلقت نفسها ثلثا **وقعت** ولو نوي ثنتين لم يصح الا ان يكون امة
 سبق توجهه في اول فصل الكفاية **او متى شئت** اي اذا قال لها طلق نفسك
 متى شئت **عم** ولم يتقيد بالمجلس لان كل متى عامة في الاوقات وكذا اذا قلنا **ومتى او**
وكل اي الرجوع بطلاق امراته **عم وصح الرجوع** لانه توكيل والتوجه الاستعانة
 فلا يلزم المجلس **وان شئت** اي لو قال طلق امراتي ان شئت **قدناه بالمجلس**
عزله وقال رفر لا يتقيد به وملك عزله لانه توكيل وتقيد به بالمشية لغولانه انما
 يعمل بمشيته كما لو قال بع عبيدي هذا ان شئت ولنا انه ملك لان تعليقه
 بالمشية يدل على اثبات المالكية له ان المالك هو الذي يتصرف عن مشية نفسه
 بخلاف بع لانه غير قابل للتعلق فبطل ذكر المشية ومعنى التملك فيه وفي المحرط
 لو قال طلق امراتي ان شئت لا يصير وكلامنا لم نشأ ولها المشية في مجلس علم فاذا
 شئت صار وكلامنا فطلاقة انما يقع في مجلس مشية ينبغي ان يحفظ هذا فان
 البلوي فيه عامة والوكلا يخرن ان لا يقع غافلين عن هذا **او انت طالق**
شئت اي الرجوع بطلاق واقع رجعا عند اي حصة **مطلبا** ان شئت في المجلس ولم
 نشأ والكيفية اي كيفية الطلاق الواقع من كونه بينا او واحدا او ثلثا متعلقة عند اي

يكون

217

حصة **مستثناة في المجلس ان نوي** فان شئت ما شئت او ثلثا يقع ان وافق فيه الزوج حتى
 لو لم يوافقها الغايتها فبقي ايقاع الزوج وهذا على مذهبه من ان الرجعي يجوز ان
 جعل بينا او ثلثا وعلى ان المرأة مدخولة بها اذ لو لم تكن كذلك لامشية لها اصلا عند
 وعندهما لها المشية في اصل الطلاق كما في الوصف وان لم يحضر اية بعث مشية
 جريا على موجب التحير لانه اقامتها مقام نفسه وهو يقدر ان يجعلها بينا او ثلثا
 بعد ما وقع رجوعا فلذا في مقام مقامه **واوقفاه عليه** اي الطلاق على مشية **اصلا**
 اي وقوعه رجوعا لان وصف الطلاق مفوض اليها فلو وقع في الحال رجعا يلزم
 وقوع الوصف بالمشية وهو لا يجوز فتعلق اصله كوصفه كما لو قال لها انت طالق
 كمر شئت وله ان التفويض في الاصل يستدعي وجود الاصل لان المعدوم لا
 يستوصف كما قال القائل بقول خليل كيف صبرك بعد ان فقلت وهل صبر
 فلتال عن كيف خلاف كمر شئت لان كمر العدد والطلاق المقارن بالعدد
 لا يقع بدونه **او ان شئت** اي لو قال لامرأته ان شئت **فانما طالقان شرطنا**
المشية اي بالطلاق **عليهما** اي على المرأتين من المرأتين يعني انما يطلقان
 عندنا اذا شئت كل واحدة منهما طلاقا حتى لو شئت احدهما دون الآخر او ما
 او شئت اطلاق احدهما لا يقع عندنا وقال زفر يقع على التي شئت لانه اضافة المشية
 اليها فنفسه كل منهما فيها كما لو قال ان ركنها داكنا ولنا ان الشرط لا يتوزع على الجزأين
 المشروط والشرط مشية ما طلاقا فلما لا ينزل الجزأين الا عند كمال الشرط كما لو قال
 ان كلمنا ريدا فطالقان بخلاف ما ذكره لان القياس متروك فيه **او انت طالق**
عدا ان شئت انما **الخيار** **العقد** **لا المجلس** اي قال زفر لها الخيار في المجلس فيد
 بتأخير الشرط اذ لو قدمه فقال ان شئت فانت طالق غدا في ظاهر المذهب ان
 لها الخيار في المجلس وعن اي حصة ان لها الخيار في العقد ايضا اذا قدم المشية
 لانه ملكها مشية الطلاق وهو موقت بالعقد فكذا مشية الرجوع ان الطلاق يضاف الي
 العقد والمشية مطلقة فيقتصر على المجلس ولنا الفرق ان الشرط اذا قدم تكون
 المشية في الحال ويقع غدا قيد اللطلاق صورة مشية ان يقول ان شئت ان يكون
 طالق غدا واذا اخر يكون المفوض اليها طلاقا موجلا فيقتصر على المجلس كما لو ملكها
 طلاقا موجلا بقوله طلق نفسك بقيد المجلس فكذا الموجل **او ثلثا** اي لو قال
 انت طالق ثلثا **الا ان شئت** اي قالت شئت طليقة **حكم بها** اي ابو يوسف
 لو وقع طليقة لان المفهوم من هذا الكلام انما اذا شئت واحدة يقع علم ولا يقع ثلثا
والغايها اي قال محمد لا يطلق لان معنى هذا الكلام ان لم نشأ واحدة فانت طالق

قوله بغير سلاله
 محل اهل لانه ساعد
 روبره

ثلاثا لان الاصله الغايه قال الله تعالى الان تقطع قلوبهم فان دخل فماتت جمل غايه
وان دخل فيما لا يتوق حمل على الشرط مجازا والطلاق مما لا يتوق فاذا شئت الواحدة لا يقع
شي كالموت انت طالق ثلاثا لان يقدم فلان لا يقع شي **او ان شاء الله** اي لو
قال انت طالق ان شاء الله **متصلا بوقوعه** قال بذلك ليقع لان شرطه تحقق اذ
لو لم يشأ الله لما جرى على لسانه التعلق ولنا ان مشيئة الله وقوعه غير معلومة
فلا يقع مشيئته كما لو علق بمشيئة انسان غلب لا يوقف عليه واجاري على لسانه
تعلق لا تعلق في المحيط لو سكت قدر ما يقتضيه لسان الانسان او عطف من قال
ان شاء الله صح الاستئنا لمكان العذر ولو حرك لسانه بالاستئنا ولم يكن مسموعا
يصح عند الكرخي ولا يصح عند الهندواني وفي الزيارات لو قال انت طالق
بمشيئة الله او بارادته لا يقع لان مشيئته مستعمل للتعلق ولو قال بمشيئة الله او ارادته
يقع لان اللام للتعليل فتكاد قال انت طالق لان الله شأ ولو قال بامر الله يقع الجمل
لان مشيئته مستعمل للحقيق ولو قال بامر الله او في ارادته لا يقع لان حرف في مجاز
عن الشرط **او ثلثا او ثلثا** اي لو قال انت طالق ثلثا وثلثا او قال لعنه انت
حرو حرا ان شاء الله **فصل في الموطوف** اي قال ابو حنيفة طلقت ثلثا وقال
لا تطلق لان التكرار شايع فيحمل عليه فيجوز الكلام فلا يطل اتصال الاستئنا
وله ان قوله وثلثا لغو لا فائدة فيه اذا التعليل فصار ما قبله ولا يجوز ان يكون تأكيد
التخلل واو العطف فيمنع الموطوف عن اتصال الاستئنا فيقع **او ان شاء الله**
اي لو قال ان شاء الله **انت طالق بحمله** اي ابو يوسف هذا القول **تعلقا وها**
تظليقا له ان المطل متصل بالاجاب فيظل حكمه كما لو اخر قوله ان شاء الله
ولما ان الموضوع لا يرتبط بالجليل وهو الفاعل متصف هنا فلا متصل بلا ادائه فيقع
قوله انت طالق من غير خلاف تاخير الشرط لان الجراح يكون موقفا على ما بعده
لوجود المحير فيه **ولو استثنى من الثلث ثنتين** اي لو قال انت طالق ثلثا الا
ثنتين **وقوت واحدة او واحدة** بالنصب اي لو استثنى من الثلث واحدة وقال
انت طالق ثلثا الا واحدة **فتثنان** ولو قال ثلثا الا ثلثا وقع ثلث لبطان الاستئنا
وفي المحيط اذا وقع اكثر من الثالث ثم استثنى منه الثلث كان الاستئنا من جملة
الكلام من الثلث **فصل في طلاق الفار** **ومن ايان امراته في مرضه** اي مرض
موتها بلا سواها ولا رضاه مني وهو ما يكون المهلاك فيه غالبا حتى اذا طلق راكب
السفينة امراته لا يكون فارا ولو اكسرت السفينة وطلق يكون فارا **ثم ماتت**
العدة نورضا اي يطى لها ميراثا منه وقال الشافعي لا ترث قيد بالابانة وازاد

لج

لها الثلث لان الزوج لا يقطع الارث سواء وقع في المرض او في الصحة اتفاقا لا ابانة في تحقيق
الخلاف متصورة في الثلث لان الكليات كل رواجع عنه وقيدنا مرض الموت لانه اذا اطلق
باينا في مرض ثم صح ثم مات لا يرث اتفاقا وقيدنا يكون الطلاق بلا سواها لا بد لوطي
بسواها لا يرث اتفاقا وقيد بموت الزوج لا بها لومات لا يرث الزوج من اتفاقا من الحقيق
له ان الزوجية زالت بجميع احكامها فلا يستحق الارث ولنا ان الزوج قصد ابطال ارثها
فرد عليه قصد الى اقتضا العدة فعلا للضرر عن جعل النكاح باقيا حتى ما بقيت العدة
اعلم ان الفار كما ثبتت من جانب الزوج ثبتت من جانب الزوجة كما اذا ارثت وهي
مربطة فماتت برضاها وجها لا بغيره فان ميراثه كذا في النهاية **وشرطا كونها في**
العدة وقال مالك ترث بعد العدة ما لم يزوج لقول النبي من كعب رضى الله عنه امرأة
الفار ترث ما لم يزوج ولنا ما روي عن عمر رضى الله عنه امرأة الفار ترث ما دامت في
العدة ثم روي ما لم يزوج من التزوج اي مادامت في العدة ومما روي به الحكم
فلا اخذه اولى **بالاقر** اي ابو يوسف عدة مطلقه الفار طلاقا باينا **وجعلها** اي
بالخص **وهما بان بعد الاقرار** اي فلا عدة لها باجمع بين ثلث حيض واربعة اشهر وعشرين
قيدنا طلاقها بالبينونة لا ثلثا اذ كان رجعا فعلم عدة الوفاة اتفاقا له ان نكاحها
زال بالطلاق لا بالموت فلا يلزمها عدة الوفاة كما لو طلق بسواها ونورضا كان لرجع
الزوج بضراره ولما ان نكاحها اذ بقي في حق الارث فصار لها حق العدة اولا
لانها اسرع ثبوتا من الارث ولهذا لا يستحق الارث نكاح فاسد والعدة تستحق
به **ولو علقه** اي طلاق امراته في صحته **فبفعل اجني فوجد الشرط في مرضه**
منعنا الارث وقال زفر طلاق الارث قيدنا بان يكون التعلق في الصحة اذ لو كان التعلق
والشرط في المرض يرث اتفاقا سواء كان مما له بد او لا لانه بالتعلق او مباشرة الشرط فقد
ابطال حق وقيد بمرضه لان الشرط اذا وجد في صحته لا يكون فارا اتفاقا له ان المعلق
بالشرط كالمجنون عند وجوده فصار ايقاعا في المرض ولنا انه حين علق الطلاق لم يكن
حقه متعلقا بماله وفي المرض لم يوجد من الزوج فلم يكن فارا **او فعلها الصوري**
اي اذا علق الصبي طلاق امراته بفعلها الذي لا بد لها منه **طريقا** كالاكل والشرب
وتحريمها **او شرعا** كالمصوم والصوم وكلام الاب **فعلته في المرض** اي مرض الزوج
ابطال محمد نورضا وقال لا يرث منه لانه فار قيد بفعلها لانه لو علق بفعل نفسه سواء
كان مما لا بد منه اولا بد يصير فارا اتفاقا وقيد بالضرر لان فعلها لو كان لها بد لا يرث منه
اتفاقا له ان فعل التعلق لم يوجد في حال تعلق حق بماله فلا يكون فارا كما لو علقه
بفعل اجني ولما ان نكاحها صار مكرهه فنقل فعلها الى الزوج

فصار كالعليق بفعل نفسه ولو اقر المريض مرض الموت **بانتقاص عدتها من طلاق**
في الحقيقة بان قال كنت طلقتك في صحتي وانتضت عدتك **فصدقته** في ذلك
 القول **فاقر لها** دين او عين او اوصى لها بوصية فبات من مرضه **فليها الاقل**
منها اي من ما اقر لها او اوصى **ومن ميراثها** عند ابي حنيفة **وحكمها بغيرها**
 اي صحة الاقرار والوصية لها قبل مرض الموت لانه لو لم يكن كذلك يصح اقراره وصيته
 لها اتفاقا وقد يستدعيها لولا كونه لا يصح اقراره لها اتفاقا لهما انما يستدعيهما
 في الطلاق ونحو العدة ارتفع النكاح بينهما جميعا فلا يقد نصارت اجنبية وله ان
 منتهم فيه لاحتمال ان جعل اقراره وسيلة اتصال النفع اليها اكثر من ميراثها لئلا يملك
 اليها فلا يخبر قول المتهم فيجب عليها العدة من وقت اقراره وعليه الفتوى وفي النهاية
 ما نأخذ تلك المرأة بطريق الميراث لا الذي حتى لو نوي بعض التركة يتوى عليها كسائر
 الورثة ولو كان بطريق الدين لما كان عليها لكن ليس لها ان تأخذ من عين التركة اذ امر
 يعطيها الورثة لان في رعايتها ما نأخذ بطريق الدين كذا ذكره الامام الترمذي
فصل في الرجوع وبراجع الزوج المقتدر من حي اي من طلاق رجعي **وان**
لم يرض المرأة لطلاق قوله تعالى وبعلوث احق بردهن اي ازواجهن او كذا جعته
 وفي الآية اشارة الى شرطية العدة للرجوع لو بعد انتقاصها لا يبقى البعنة لاقتضاء
 النكاح وفي المحيط لوقال للمباعدة ان راجعتك فانت طالق ثم تزوجها بعد انتقاص
 عدتها تطلق لانها لم تكن محلا للرجوع انصرف اليها الى النكاح مجازا **ولا خور**
به اي بالطلاق الرجعي **الوطي** وقال الشافعي يحرم يزوال النكاح وفي قوله تعالى
 بردهن اشارة اليه لان الرذاعادة الزايل ولنا قوله تعالى فامسك معروف
 سمي الرجوع امساكا وهو استدانة القام على ان يملك المنعة لو كان زايلا لتوقف
 الرجوع على رضاها وعلى انشاء الملك بعقد جديد ولما وقع الطلقة الثانية في العدة
 ولفظ الغل في الآية يدل على قيامه لان العمل هو الزوج حقيقة **ونثبت بالقول**
كراجعتك واردتك وامسكتك لانه صريح في معناه وفي المحيط لوقال لها ان عدتي
 كما كنت اوانت امراني بصيرمراجعا اذ انوي لانه محتمل ان تكون صادقا في حق الميراث
ونثبتها اي الرجوع **بالفعل** كالس شهوة **والنظر الى الفرج** بشهوة وفي
 الكفاية اراد به الفرج الداخل وقال الشافعي لا يصح الرجوع الا بالقول عند القد
 عليه وهذا بناء على ان الرجوع عنده استباحة الوطي فلا يكون بالفعل كاصل النكاح
 ولنا انما استدانة الملك فيثبت بالفعل المحصنة وفي نفسه تزوج مطلق الرجوع
 في عدتها ووطيها لا يصيرمراجعا لان التزوج لغو والوطي بناء عليه فلو كان كاجنبية

طحا

لم يرضها
سعد

أحمد

٢١١

طلقها رجوعا ثم جن راجعها بالفعل دون القول وفي المحيط الرجوع بالقول اولى لانه
 اتقا في قيد بالشهوة لان النظر والمسد ووطيها لا يكون رجوعا لانه قد يحمل بالسخاخ كما في
 الطبيب فلا يختص بالملك قال قاضي خان هذا اذا كان الفعل من الرجل وان كان
 من المرأة كما اذا نظرت الي فرجها او قبلته بشهوة فعلى الخلاف بين المعتز عند ابي
 رجعة لا يكون رجعة لانها انما يكون من جانب الزوج وعندها تكون رجعة لان فعل الرجل انما
 كان محلا لفعله على المحل فستوي فيه الرجل والمرأة ولهذا اذا دخلت فرجها في فرجها وهو
 نائم تكون رجعة اعلم ان قبلتها بشهوة انما يكون رجعة اذا صدر فعلها في قولها بشهوة وان
 كفها لا تكون رجعة عند ابي حنيفة لان انشاء النكاح في المنكوبة باطل فلا ثبت ما في ضمنه
 وعند محمد يكون رجعة لان الفعل حقيقة النكاح متعذر فعمل مجازا عن الرجوع وبه يقتضي
 قال القدوري الوطي في الدبر ليس رجوة **والفتوى على انه رجوة ويستحب الاشهاد**
 اي اشهاد شاهدين على الرجوع فخر زاعن التخاذل **ولا نوجه** وقال الشافعي في القديم
 الاشهاد شرط وهو قول مالك وهذا عجيب من ما اكره حيث لم يشترط في النكاح الاشهاد
 وجعله شرطا على الرجعة لانه ان الله تعالى عقبت ذكر الرجعة واشهد واذا وى عدل منك
 والامر للموجب ولنا اطلاق النصوص الدالة على الرجوع لانه تصرف الرجوع في خاص
 حقه فلا يتوقف على علم الغير والامر في الآية الاستحباب لانه مذكور بعد ذكر المفارقة ايضا
 وهو قوله تعالى او فارقوهن معروف والاشهاد ليس بشرط في المفارقة فكذلك الرجعة **ومنعنا**
من السفر اي مطلقا الرجعة **حيث يشهد على رجعتي** وقال زفره فذلك لتمام النكاح
 بينهما ولهذا حل ووطيها ولنا قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن والاية تزلت في الطلاق
 الرجعي بدلالة السياق وهو قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فبدا بالرجعة لان السفر
 بالمباعدة ممنوع اتفاقا **ولو ادعى الرجعة** اي قال كنت راجعتك **بعد انتقاصها**
 اي انتقاص العدة **فان صدقته** دعواه فهي امراته **والا** اي ان كذبه فالقول قولها
 بخبرين عند ابي حنيفة وقال مع اليمين والخلاف بهذه الجملة الاسمية راجع الى القيد
 الاخير وهذا احذ الاشياء الستة التي لا اختلاف فيها عنده خلافا لما سياتي بيانها في
 الدعوى **ولو قال راجعتك فاجابته** اي قالت بحجة له **انقضت عدتي**
 او قال **زوج الامة كنت راجعتك فيها** اي في عدتك **فصدقته** مولاها وكذا في
قال القول قولها عند ابي حنيفة اي لم يصح الرجعة **فيهما** اي في المسلمين يستعمل
 المرأة هنا اتفاقا لان فائدة اليمين النكوة وهو مذكور عنده وبذلك الاستماع من الزوج
 والاحتباس منتملك الزوج جازا لخلاف الرجعة وغيرها من الاشياء الستة فان بدلتها يكون
 ثم اذا نكحت ثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لكونها كذا في النكاح وقال لا صحت رجعة

والاشهاد شرط وهو قول مالك وهذا عجيب من ما اكره حيث لم يشترط في النكاح الاشهاد

هذا الحديث

وفي الحقايق محل النزاع ما لو اجابته متصلا بجملة لا نفعا لو سكنت ساعة ثم اجابته صح
الرجوع اتفاقا قديرا الرجعة لانه لو قال طلقك فقالت انتقضت عدتي يقع اتفاقا وهو
الاصح قد تصدق المولى وتكلم بها لانه لو كذب المولى وصدقته فالقول المولى اتفاقا
لانه بطله صارت منقضية العدة في الحال فظهر ملك المتعة له فلم يقبل قولها
في ابطاله بخلاف مسألة المتن لان المولى بالتصديق من الرجعة قد اقرب بتمام العدة
عند الرجعة فلم يظهر ملكه مع العدة لما في المسئلة الاولى ان عدتها باقية الى ان يجبر
بانقضائها ورجعة سبقت اخبارها فصحة ولا تقبل اخبارها لانهما منتهى وطول الوقت
طلقك فقالت مجيبة لما انتقضت عدتي يقع الطلاق وله ان قوله راجعك انشاؤه وقولها
انتقضت عدتي اخبار فيقتضي سبق المخبر عنه فقبل قولها لانها امينة في اخبار رجمها
ومسئلة الطلاق على الخلاف ولين سلم انها وافية فالطلاق يقع باقراره بعد انقضاء
العدة والمراجعة لا يثبت به كذا في الكافي لهما في الثانية ان المولى ما لم ينفعة بشيء
امته فقبل اقراره فيها كما لو اقرتك حقا وله ما مر من الدليل في المسئلة الاولى **وإذا**
انقطع الدم في الثالثة اي دم المعتدة في الحيضة الثالثة **عشر ايام قطعت الرجعة**
دون غسل وقال زفر لا ينقطع ما لم يغسل هذا الخلاف في المسئلة لانها لو كانت
كناية تنقطع الرجعة لا يغسل اتفاقا لانها غير مخاطبة بالشرايع له اطلاق قوله عليه السلام
الزوج احق برجعته ما لم يغسل ولنا ان الحيض لا يكون اكثر من عشرة فاذ كانت خرجت
عن الحيض بقيت وانقضت عدتها ضرورة **وان انقطع لافل** اي فيما دون عشرة **لم**
ينقطع الرجعة الا بالغسل لان الايام ايام الحيض والدم يمكن العود فلا بد ان ينقطع
باغتسالها او **مضي وقت صلوة** وفي الحقايق اذا انقطع لافل منها كما ينقطع بالغتسا
ينقطع بمضي اقرب اوقات الصلوة بحيث يجب الصلوة في ذمها بان يجد بعدا
الا ينقطع من الوقت ما يسع الغتسال والتحرمة وعند زفر لا ينقطع الا بالغتسال
اقول على هذا ان ينبغي ان يقول المصنف وان انقطع لافل منها ما قلنا لها
ليدل على خلاف زفر وانت ترى انه قال لم ينقطع وهو صيغة الوفاق لانها
تخاطب بانها تكون في حكم الطهارة **او بالتميم مع الصلوة** يعني اذا لم يجد الماء
فتيمم وصلى مكتوبة او نافلة انقطع الرجعة وقبل ينقطع بالشروع فيها لانها في حكم
الطهارات والصحيح انها لا ينقطع بعد الفراغ لتقرر الحكم بحواز الصلوة الا يري
انها لو اتى الماء في الصلوة بطل تيممها وان رأت بعد الفراغ لا يطل **وقطعها** اي محمد
الرجعة بالتميم وحده وقال لا ينقطع له ان التيمم ترك منزلة الغتسال في التطهير ولهذا
حل الصلوة به او لما انه تكويت حقيقته وانما جعل طهارة مطلقة في حق الصلوة لفرو

ان لا تنفعا فبها الواجبات على المكلف اذا امتد فقد الما وجعل ايضا طهارة فيما
تعلق بها من من المصحف وقرأت الرجعة ليست من توابعها فلا جعل طهارة في حقها
وفي الحقايق وضع المسئلة في الرجعة اذ ليس لها الزوج باخر اتفاقا موضع الخلاف فخرج
التيمم حتى لو صلت معه تنقطع حق الرجعة اتفاقا لانه لما حكم بطهارتها في حق صحة
الصلوة حكم بطهارتها في حق الرجعة فان قيل لا لمحمد فيما سبق اقتدا المتوضي بالتيمم
غير جائز متمسكا بان التيمم طهارة ضرورية فلم يجعله في حق الرجعة طهارة مطلقة قلنا
جريا على معنى الاحتياط لان الاحوط في الرجعة ان يحكم بانقطاعها بجعل التيمم كالغتسا
تحررا عن وقوع الزنا وفي الاقتدا ان لا يجعل كالوضوء ليروي العبادة على الوجه الاكمل
ولو نسيت المعتدة في اغتسالها عن الحيضة الثالثة فيما دون العشرة **عصا فاضا عدا**
لم ينقطع الرجعة لان العضو الكامل لا يغفل عنه في الغتسال عادة ولا يتسارع
اليه الخفاف فكان عدم وصول الماء اليه متيقنا واما اذا نسيت ما دون العضو
منقطع الرجعة وكان القياس ان لا ينقطع فيه ايضا لان بقا البعض كبقا الكل لكن قلنا
ما دون العضو محتمل ان يتسارع اليه الخفاف لقلته فحكمنا بانقطاع الرجعة استحسانا
اخذا بالاحتياط ولهذا قلنا لا يحل لها التزوج حتى تغسل ذلك العضو الموضع **ولا**
يقطعها اي ابو يوسف الرجعة **بترك المنيضة والاستسقاء** اي ترك معتدة
انقطع دمها من الحيضة الثالثة لا قبل من عشرة ايام لان تركها كترك عضو كامل **وخالفه**
محمد وقال لا ينقطع احتياط لان غسلها في الغسل سنة ولكن لا يتزوج بزوجه اخرى في
تركها احتياط **ولو علق الطلاق بجماعها** اي لو قال ان جمعتك فانت طالق
فجمعا فليث فيه ساعة ثم انجماعه **يجعله راجعا** اي قال ابو يوسف وقع بالاجه
طلاق لان الجماع حصل به وطهرت به الغسل وحل به المباشرة ثلث الزوج الاول بالث
فيه صار راجعا لان البقاء عليه كاللبن **واوقف** اي محمد الرجعة **على المعاودة** اي على الادخال
بعد الاخراج لان الادخال وحيد مرة وهو فعل واحد ولهذا لو كان بالشبهة لا يجب بالث
فيه عقرا اخر ولا خد اخر **ولو كان ثلثا** اي لو كان المعلق بالجماع ثلث طلاقات فليث فيه
بثلاثة اي ابو يوسف **العقر** اي بالث لان الحرمة تثبت بالادخال وبالث فيه صار وطئا
للمباشرة فوجب عليه مهر المثل لكن الحد ينقطع عنه لشبهة اتحاد الفعل **وخالفه** اي قال محمد
لا عقر عليه لان الجموع فعل واحد فلم يكن بالث فيه وطئا بعد الجموع **وتنزل المطلقة**
الرجعية لانها حلال ليعمل والتزين داع الى الرجعة المستحبة **وتستحب** الزوج اذا لم
يقصد الرجعة **ان لا يدخل علي الا باعلام** لانه يسألها وربما يقع نظرهما الى داخل
فرجها بشهوة فيصير راجعا فيطلق ثانيا فيطول العدة علي **واذا امنت** اي جعل طاهر

بابا مادون الثالث تزوجها زوجها في العدة وبعدها بقا الحل فان زواله
 انما يكون بالطلقة الثانية واما غير زوجها فلم يحل له ان تزوجها في العدة لاشتهاء
 الفسب او ثلث اي اذا ابينت ثلاث طلاقات في الحرة وثلاث في الامه **الحل**
 للزوج الاول وطهر بنكاح حتى تنكح زوجها صحيحا او يدخلها من قبلين
منه اي من الزوج الثاني او ثلث عن اقول الضمير ابينت راجع الى الحرة لا الى
 المنكوحه لان الحكم الذي ذكره انما يصح في الحرة دون الامه ولفظ المنكوحه متناول
 للامه ونقوله او ثلث معطوف على مادون بقدره وابينت الحرة ثلث في الحرة وهذا
 فاسد وكو قال المصنف او ثلث او امه ثلثين لكان او ثلثا بالنكاح الصحيح لان
 الوطى حرام في الفاسدة لا تمت به الحل للاول وفي الاجناس كواخبرت بان الثاني
 دخل بها وكذا لها الاول يحل له وان انكرت دخول الثاني واقربه الاول لا يحل اعلم
 ان دخول الثاني شرط للحلل عند الجمهور لثبوته باشارة الكتاب وبالحديث المشهور
 اما الكتاب فقوله تعالى فان طلق فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره المراد به
 الطلقة الثالثة بالاجماع والنكاح المذكور فيه محمول على الوطى حقيقة فيه وحمله
 لكلام على الافادة دون الاعادة لانه لو حمل على الوعد وهو مستفاد من اطلاق اسم
 الزوج على الثاني يكون اعاده والاصل في الاطلاق هو الافادة كذا في الهداية ونظر فيه
 بعض بان النكاح المنسوب الى المرأة لا يمكن ان يحمل على الوطى لانها موطوءة لا وطية يكون
 الجواب عنه بان الموطوء جعلت وطية مجازا وهذا اقرب لانه لو حمل على الوطى
 لكون في الكلام مجازا واحدا واعمال اللفظ النكاح والزوج على الحقيقة ولو حمل على الوعد
 لكان فيه مجازان مجاز في لفظ النكاح ومجاز في الزوج والاو اولي واما الحديث
 المشهور فياروي ابن عمر ان النبي عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته ثلثا فترت
 بزواج اخر لم يحل للاول حتى تدرك من عسله ويدوق من عسله وعن عائشة ان
 النبي عليه السلام فسد العسله بالجماع فان حمل النكاح في الآية على العقد يجوز زيادة
 الدخول على الكتاب بهذا الحديث لانه مشهور **وحكم الوطى المراهق** وهو من قرب
 من البلوغ ويحرك الله واشترى وكذا وطى الخصي لوجود الوطى في نكاح صحيح قبل
 المراهق لانه عليه السلام شرط اللذة من الطرفين وفي فتاوى البوري الشيخ الكبير الذي
 لا يقدر على الجماع لو اوطى ذكره مساعدا غير لا يحلها والمرأة المنقضاء بعد الدخول انما
 تحل للاول اذا جعلت لتعلم ان الوقاع وجدها قبلها **لاوطى المولى** اي لا يحل وطى المولى
 امته لزوجها بعد طلاقها تنكر لان المولى ليس بزوج وهو الشرط بالنقض وفي الفتاوى الامه
 المنكوحه اذا حرمت حرمة غليظة لا يحل للزوج وطى حتى تنكح زوجا غيره وان اشترىها

لم

فيه

على الزوج

واذا

4

واذا شرطاه اي الزوج الثاني والمرأة التحلل بالقول **فالنكاح مكره ومحل** عند
 الى خيفة يعني عتقه الشرطان جليزان حتى اذا لم يطهر بعد ما جامعها بحبر عليه ولو
 لم يشرطا بقول قصد احلت للاول اتفاقا والصحيح قوله من الحقائق لقوله عليه السلام
 لعن الله المحلل والمحلل له وهذا يقتضي صحة النكاح والحل للاول والكرهية قبل
 انما لعنه النبي عليه السلام لان فيه اعانة النفس في الوطى اغرض الغرض وهتك المحبة وهذه افعال
 عليه السلام هو النفس المستعار وانما كان مستعارا اذا سبق التماس من الزوج الاول وهو
 بحمل الحديث واما من طلق المحلل من طريقه فلا يستوجب اللعن ولذا الزوج الثاني لا يستحق
 اللعن اذا كان قصده الاصلاح بل يكون مباحرا فيه وفي النهاية لو خافت المرأة ان لا يطهر
 المحلل فنقول زوجتك نفسي على ان امري بيدي اطلق نفسي كما اريد فيقول الرجل
 قبلت جزا النكاح وصار الامر بينهما كذا ذكره الامام القزويني **وحكم** ابو يوسف **بفساد**
 اي بفساد النكاح المشروط فيه التحلل لان هذا في معنى شرط الوقت فيكون في معنى المتعة
 فيبطل **وحكم بالصحة** اي بمحمد بصحة النكاح **وفي الحل** لانه استحل ما هو محرر
 شرعا فتعاقف حرمان مقصودة كالوارث القاتل مورتة **ويهدم الثاني مادون الثالث**
 يعني اذا طلق وهي حرة طلقة او طلق من او طلقة واحدة وهي امه فزوجت باخروا
 مئة وعادت الى الاول يهدم الزوج الثاني الطلقة والطلاق وتعود اليه ثلث طلاقات
 حتى لا تحرم عليه الا ثلث طلاقات عند ابي حنيفة وابي يوسف **كما يهدمها** اي كما ان المائة
 ثلث اذا تزوجت باخر يهدم الزوج الثاني لث طلاقات واذا تزوجها الاول ثلث
 طلاقات اتفاقا **وحكم بعودها لما بقي من طلاقها** اي قال بمحرمة اذا كانت مطلقة
 بواحدة بعود بعد الثاني الى الاول بطلاق وان كانت مطلقة ثنتين بعود بواحدة
 لان الزوج الثاني غاية للامة الثانية لقوله تعالى فان طلق فلا يحل له من بعد حتى
 تنكح زوجا غيره لم يثبت تلك الحرة بالطلقة والطلاق فكيف يرفعها الثاني فلا يكون الزوج
 الثاني غاية للامة قبل وجودها محال فيملك الاول مما بقي من الطلاقات كما لو
 تزوجها قبل الزوج الثاني وطهران النبي عليه السلام سمي الزوج الثاني محلا لقوله عليه
 السلام لعن الله المحلل وهو من ثبت الحل فالزوج الثاني يكون منبعا لحل جديد
 قبل الثالث كما ثبت بعد الثالث فان قبل الحل بعد الطلقة والطلاق ثابت فكيف يثبت
 الثاني فلما الحل ان لم يقبل اثبات اصل الحل فهو قابل لاثبات وضعه وهو التكميل
 في الحال لانه كان ناقضا بالطلقة والطلاق وكما في هذا المستلقة حقيقة لان
 المستتر متقرر في نفسه عند الغاية والحرمة فمما لم يقرر بالزوج الثاني بل ارتفعت فعلم
 انه رافع وجعل المطلقة ثلثا كما في ما لم يطلق وصارت اجنبية فجاز ان يجعل المطلقة

دل والحل

للم

تتبع كذلك **وإذا طلقها ثلاث فادعت انقضاء العدة منه** أي من الزوج الأول **ومن**
المحلل مع احتمال المدة وسبب في جيلها في فضل العدة أن شاء الله تعالى **وعليه ظنه**
أي ظن الأول **يصدقها جاز كالحاكم** لأن النكاح إن كان من المعاملات فخير الواحد
فيها مقبول كما في الوكالات والأذن في التجارات وإن كان أمرا دينيا يتعلق بالحل
فخير مقبول أيضا كما لو أخبرت بطهارة شيء ولو أنكرت دخول الثاني بعد إقرارها به لا
يصدق ولو أقرت بخلافه لم يثبت دخول الثاني إن كانت عالمة بشرايط الحل الأول
لم يصدق والافتصاد **فصل في الأيلاء** وهو اليمين على ترك وطئ المنكحة والفاضة
الفرجة والله لا إجماعك ولا يملكك وبعض الحكايات منها كالقربان والوطي والمباينة
والافتصاد في البكر والاعتساف منها جري الصرحة وغيرها المذكورات كالأمانة
والأمان والمضاجعة والغشيان والدخول والمس وعدم البيوتة معها في فراش لا يكون الزوج
لها مولا إلا بالقبلة **إذا قال له والله لا أقر بك إلا أقر بك أربعة أشهر كان مولا**
لقله تعالى الله من يولون من نسائهم أربعين سنة **فان قرنها في أي**
المدة المذكورة حث وله يمينه وسقط الإيلاء لأن اليمين ارتفعت بالحث
والإيلاء إن لم يقربها **بأن تطيق عند مضي المدة** وهي أربعة أشهر
ولا يوقفه أي الطلاق في الإيلاء **على تفريق الحاكم** وقال الشافعي لا يمين بمضي
المدة في أمر الحاكم بشرطها فإن أبي نصر فيها كما في العبر لأن الله تعالى في حق
المولين وإن عزموا الطلاق الآية ولو كان واقعا بمضي المدة لم يتصور العزم عليه ولما
ماروي أنه عليه السلام قال عزم الطلاق للمول أربعة أشهر وإنما أضيف إلى الزوج
لكونه سببا فلا يحتاج إلى قضاء القاضي ومعنى الآية أن عزموا أن يصير الإيلاء طلاقا
فإن الله تعالى يبيع علمنا بالعزيمة ومذهبنا مروى عن عثمان وعلي والعين ليس
بظالم فتناسب الخوف والمول ظالم منع حقا في إجماع مجازي بوقوع الطلاق وإن
قلت ذكر في إجماع الأصغر اتفاقا في حث ليس للزوجة أن تطالب الوطئ من الزوج حثا
بعد وطئها مرة فليفت يكون المول ظالما يمنع ما ليس مستحقا عليه **فان قلت** إذا
لم يكن مستحقا عليه حثا فالوطئ مستحق عليه ديانة **فان قد يمينه بالله** أي
حلف على أربعة أشهر **سقطت يمينه** بمضي وقتها **وان الله** أي إن لم يقرب حلقه
بعدة لقوله والله لا أقر بك فبانت أمراته بمضي المدة فزوجها عاد الإيلاء **زوجها** لأن
اليمين المطلقة لا تتخذ إلا بالحث ولم يوجد فثبت كما كانت قيد بقوله بزوجها
احتراز عما ذكر في التحفة والبدائع والخم من أنها بعد ميثقتها بمضي المدة إذا مضت
عليها أربعة أشهر أخرى وهي العدة وقعت بلا تزوج كما لو أباضها بتجيز الطلاق ثم مضت

أ

مدة الإيلاء وهي العدة مع أخرى والأصح ما ذكره المتزلات بوقوع الطلاق جزا الظلم
وإس المسألة حق في إجماع فلا يكون ظالما بخلاف ما لو أباضها بتجيز الطلاق لأن
الإيلاء منزلة التعليق بمضي المدة والمعلق لا يبطل بتجيز ماذون الثالث **فان زوجها**
فعليه الكفارة **والأى** إن لم يقربها بانت بأخرى لأنه بالتزوج ثبت حقه في إجماع
فيستحق الظلم فعوقب بوقوع الطلاق بمضي المدة المعهودة أعلم أن مدة هذا الإيلاء
معتبر من وقت الزوج إن كان تزوجها بعد العدة ومعتبر من الطلاق الأول إن
كان تزوجها في العدة كذا في الغاية **وان تزوجها مرة ثالثة عاد الإيلاء ثالثا**
فان قرنها بكفر وان لم يقربها تسين بمضي المدة لما قلنا فان عادت إلى زوجها
الأول بعد زوج آخر فوطئها فله يمين فيه تفصيل إن كان الحكم بغير طلاق
يبقى وإن كان بطلاق بان قال إن وقتك فانت طالق لا تالاسبق لأن التجيز بطل
التعليق كذا قاله صدر الشريعة **وايطلق الإيلاء** يعني إذا تزوجها بعد زوج آخر
لم يبق بترك الإيلاء طلاق وقال زفر بعد الإيلاء لأن اليمين باقية فيصير ظالما منع حقا
فثبت حمله ولنا أن تقدير هذا الإيلاء كلما مضت أربعة أشهر ولم أقر بك فيها
فانت باين فلم يبق اليمين في حق الطلاق لأن صحة التعليق باعتبار الطلاقات
المملوكة وهي قد استوفيت وبقيت اليمين في حق الكفارة لا لصا غير موقوفة على الملك
حتى لو فات لأجنبية والله لا أقر بك فزوجها لا يكون أبلا ولو قرنها يجب الكفارة
وأيلا الذي بالله كان قال لامرأته والله لا أقر بك أربعة أشهر **معتد** عند
أبي حنيفة في حق الطلاق دون الكفارة حتى لو تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء
ولو قرنها لم يلزمه الكفارة وقالا لا يكون أبلا قد بقوله بالله لأنه لو ألى بالطلاق
كان قال بتركك فتركك طالق أو بالعناق يصح اتفاقا وإن ألى بصوم أو صدقة لا
يكون أبلا اتفاقا لأنه ليس من أهل القرب كما أن المولى من لا يمكن قربان أمراته إلا
بشي يلزمه والذي يمكن قربانها من غير لزوم كفارة فلا يكون مولا وله أن المعترف
الإيلاء لزوم الحث على تقدير قربانها لا لزوم الكفارة والذي أهل لليمين وطهرا
لستحلف في الدعوى وإذا صح يمينه يلزمه الحث إلا أن الكفارة لا يلزمه لأفادافعة
أوسا ترق لذنب الحث والذمي ليس بأهل بذلك مادام على كفره **ولو حلف بطلاق**
أو عتاق أو حج أو صدقة أو صوم كان قال إن قرنتك فزوجي فلا تالاسبق أو
عبدي فلا حر أو عالج أو صدقة أو صوم **كان مولا** لأن هزم الأجنبي ما نفع
من الوطئ فصار في معنى اليمين بالله ذكر الصوم مطلقا لأنه لو قيد بان قال على صوم
هذا الشهر لم يكن مولا لأن اليمين بسقط بمضي الشهر ومكده القربان من غير لزوم شيء

الثلاث

أوبصولة أي ان قال ان قريتك فعل صلوة **لم يجعله** أبو يوسف **موليا** لا يندم لا
 يحلف لها عادة فصار كما لو قال فعل صلوة الحنيفة **وخالفه** أي قال محمد بن
 موليا لان الصلوة مما يلزم بالندرك للصوم والصدقة **أو ان قريتك فكل عبد ساءلك**
حرا **ووالله لا اقرئك حتى اعتق هذا** أي هذا العبد **أو اطلق هذه** أي
 هذه المرأة **لم يجعله** أبو يوسف **موليا** وقال لا يكون موليا في المسلمين قد بقوله
 ساءلك لا نه لو قال ساءلته لا يصير موليا اتفاقا من الحقائق له ان قريته في المسلم
 الاول بان لا يملك عبدا وفي الثانية بان يعتق عبدا او يطلق امرأته فيقضيها من غير
 حث يلزمه فصار كما اذا قال لا اقرئك حتى موت فلان والما في المسئلة الاولى ان المولى
 يحتل ان يملك عبدا بلا اختيار بان مات مورثه فترك عبدا فيلزم من قريته
 عتقه فيكون موليا وفي الثانية ان قريته قبل الغاية لزمه الكفارة وان اعتق عبدا
 لاجل قريته اذ لم يمكنه بدونه فصار كما لزم بقريته ضرر وهو الغاية وهو مضاف
 الى اليمين فيكون موليا بخلاف قوله حتى موت فلان لانه على تقدير وجود الغاية
 لا يلزمه ضرر ولو مات ذلك العبد سقط الايلا اتفاقا ولو باعته ثم اشتراه عاددا لا يلا
 من وقت المشرا ان لم يكن جامعها بعد البيع قبل الشرا **أو حتى اصوم** أي لو قال الله
 لا اقرئك حتى اصوم **سحان** وهو أي والحال ان حلفه كان **في وجب** **أو غير موي**
 عند أبي حنيفة لان الغاية صوم كل شعبان فان ترك صوم كل او يوم منه فان الغاية
 وفوائدها قبل مضى المدة برفع اليمين فلا يكون الا لا يمكن قريته في المدة بل لزوم
 شيء ولو قريته قبل الغاية بحث **وخالفه** أي قال أبو يوسف يكون موليا **ان فاته**
صومه أي صوم شعبان لانه قبل فوته كان محتمل ان يصومه ويوجد الغاية ويكون
 بداره ميمنة فاذا فات الغاية صار يمينه موبدة لان من اصله ان اليمين بنقده وان
 لم ينصوا المحلوف عليه كما ذهب اليه اذا حلف ان يشرب ماء الكوز موتا فصب عليه
وجعله أي محمد ذلك الخالف **موليا** **في الحال** **واسقطه** **صومه** أي محمدا لا يصوم
 شعبان **أو صوم بداه** بان يصوم شهر آخر بدلا عنه **فل انقضا المدة** أي مدة الايلا
 وان فات عنه صومه او صوم بدله بقي موليا لان صوم شعبان له بدل وهو القضاء
 والبدل يقوم مقامه فلم يمكنه قريته في الايام تهايه الى صوم شهر فكان موليا عترة
 ما لو ذكر مكان شعبان شهر مطلقا **أو سنة** أي لو قال والله لا اقرئك سنة **الا يوما**
جعلته موليا ان وجدت **المدة** أي اربعة اشهر بعد قريته لانه استوفى اليوم الذي
 استثناه وبين يمينه في بقية السنة مطلقة وان بقي اقل منها لم يكن موليا **لا في الحال**
 أي قال زكريا يكون موليا في الحال لان الاستثناء مقصود الى اليوم الاخير من السنة

وفي الامور والظنون

لم

ط

كما لو قال اقرئك هذه الدار سنة الا يوما او قال في الايلا سنة انقصان يوم وانا
 ان المستثنى يوم منكرو ولا وجه الى تعيينه فيمكنه قريته في اي يوم يريد بل لزوم
 شيء فلا يكون موليا وانما صرف في الاحاطة الى اخر السنة فتجيب العقد فلا حاجة
 اليه في اليمين لا ينافي مع الجحالة وقوله انقصان يوم تصرفا انقصان
 الى اخر المدة عملا بالعرف **أو ان قريتك فانت على حرام** والحال انه **ينوي اليمين**
في الايلا **الحال** عند أبي حنيفة **وقالا اذا قريته** أي يصير موليا لانه علق اليمين
 لقريته فلا يصير موليا قبله كما لو قال ان قريتك فوالله لا اقرئك وله ان قريته لا يمكنه
 الا بان تمام اليمين لان تحريم الحلال يمين فصار كما نه قال ان قريتك فعلى يمين فيكون
 موليا في الحال لان نفس اليمين لا يكون عليه بل موجبها وليس هذا كما استشهدا
 به لان مراده فيه منع نفسه عن القربان الثاني وفي مسلتنا مراده منع نفسه عن
 القربان الاول قد بقوله ينوي اليمين لانه لو نوي الطلاق يكون موليا في الحال
 اتفاقا لانه لا يملك قريته في المدة الا بطلاق يلزمه من الحقائق **ولو كرر اليمين**
مجلس واحد كما اذا قال والله لا اقرئك والله لا اقرئك بعينه أي بان لم
 ينو هذا التكرار شيئا **أو الشديد** بالجر عطف على غير حذف المضاف تقديره
 او بنية الشديد أي الغلظة **دون التكرار** أي التاكيد **حكم** محمد **بتعدد الايلا**
 حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها تبين بطلقة فاذا مضت ساعة اخرى تبين
 بتطلقة اخرى فاذا مضت ساعة اخرى تبين بتطلقة اخرى **كاليمين** أي كما
 حكم على تعدد اليمين اتفاقا لان الزمان لما كان واحدا وصار تعدده واحدا
 فطلقت بمعنى ساعة وقالوا لا واحد استحسانا حتى لو لم يقربها في المدة لانطلاق
 الا واحدة ولو قريته لم يزد ثلث كفارات قيد المجلس بالواحد لانه لو كان ثلثة مجلس
 يكون ثلثة ايلا اتفاقا وقد بقوله دون التكرار لانه لو نواه فاليمين واحدة والا يلا واحد
 اتفاقا كذا في المصنف والحقائق والكلية عرفت من هذا ان ما قاله المصنف في شرحه
 من انه اذا نوي التكرار يكون الايلا اليمين ثلثا اتفاقا ليس كما ينبغي ولها ان المولى
 على تعدد اليمين هذه اليمين المتكررة يكون ظاهرا منع حقه في الجماع والمنع وحده
 مرة في زمان واحد لان المجلس الواحد متحد الازمنة شرعا فيكون جزء وهو الطلاق
 واحد او على تقدير الحث يكون هاتك الحزمة اسم الله في كل مرة فيلزمه كفارات بخلاف
 تعدد المجلس لان الظلم متعدد بخلاف الازمنة حقيقة وحكما **وجعل المدة** أي مدة
 الايلا **لائمة شهرين** وقال الشافعي اربعة اشهر لان هذه المدة ضربت لاطهار الظاهر
 بمنع الحث في الجماع والحرمة والائمة في ذلك سوا ولنا ان هذه المدة ضربت اجلا لليمين

كلمة

والله لا اقرئك

فتشبهت مدة العدة والرق مؤثر في تصيف مدة العدة فكذلك مدة الايلا والجامع
فوات الخدم **ويصح الايلا على المطلقة الرجعية** لان الزوجية باقية بينهما وسقط
الايلا لو انقضت عدتها قبل مضي مدته **لا المبانة** اي لا يصح الايلا عليه لانه بمنزلة
تعليق الطلاق بمضي المدّة فلا بد فيه من الملك او من الاضافة اليه كما لو قال ان تزوج
فوالله لا اقربك والمبانة منقطع المالك ولو اى منى ثم تزوجها لا يكون مولا لان
الكلام وقع باطلا لكنه لو وطئها كفر لان اليمين لم يقض الملك **واذا كان احدهما**
اي الزوج والزوجة مريضا او هو مجنونا او هي صغيرة او زنتا او بينهما مسافة
اربعة اشهر يعني اذا عجز من اى من امرائه عن جماعها باحد هذه الاسباب
فقال في المدّة اى في مدة الايلا فت اليها اى رجعت الى امرأتى واستمر
العدراى والحال ان عجز كان تابعا من وقت الايلا الى ان يمضي مدته
نسقطه اي يصح فيه ونسقط الايلا عندنا خلافا للشافعي فيد بقوله في
المدّة ويقولوا واستمر العذر لان العجز لو زال في المدّة او وجد الفى بعدها
اي يصح اتفاقا له ان الطلاق في الايلا لا يقع الظاهر منه حقه وهو الوطى فلا يكون له
باللسان اي بالحقيقة وهذا الاحتياط ولنا انه لو كان قادرا على الجماع وقت الايلا
لثبت حقه فيه ولو كان منه ما يفي بحقه ولكنه عاجز عنه ولاحق لها فيه ولهذا لا
يمكن مطالته فلما كان الايلا عاجزا ذكر منع جماعها صار ارضاها بوعده
جماعها لان النوبة تكون بحسب الجناية وعدم تحقق الحث بالفي باللسان لانه
عز المحلوف عليه **فان قدر على الجماع فيها اى في المدّة بعد الفى باللسان **لزمه****
الفى اي بالجماع لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصودة بالحلف فيطل
كالمتميم اذا راي الما قبل اتمام الصلوة **ولو كان مجنونا** اي اذا اى المحرم من امرائه
وبين الايلا وتمام الحج اربعة اشهر فبالقول ابطالناه اي قلنا فيه عجزا
حتى اذا تمت المدّة ولم يفي بالجماع بانه وقال زفر جوزقة لانه ممنوع عن الجماع
شرا فصار كالممنوع حشا بالمرض ولنا انه قادر عليه حقيقة والشرط في جواز
الفى باللسان العجز عنه حقيقة **او مريضا** اي لو اى المريض مودا **فل يفي به** اي
لم يرجع اليها لمبانة حتى انقضت مدة الايلا **فتات ثم صح** ادنى مدّة وهو يوم
او يومان او ثلثة لانه اذا اجماع الكبير ولم يبطاها ثم مرض فزوجه ثم فاه اي
بالقول في المدّة **حينئذ** اي ابو يوسف الفى حتى لو مضت المدّة من وقت النكاح
الثاني لا تبين منه لان الايلا وجد منه وهو مريض وعاد حله وهو مريض وفي زمان
الصحة كانت مبانة لاحق لها في الوطى ولا يعود فيه حكم الايلا **وابطله** اي محمد الايلا

الفى

الفى كان قادرا على الفى باللسان قبل البيونة فلم يفي ثم صار في زمان صحته قادرا
على الجماع ومتى قدر على الاصل في شئ من مدة اليمين بطل الفى باللسان لان
هذه المدّة الايلا في النبيين الاصح قول ابو يوسف **اولسبانه الاربع** قال
والله لا اقرب احديكم **فصرنا الايلا على واحد** وقال زفر مولا من جميعا
حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احدا منهن بات واحد وعلى الزوج تعين باعزنا
وتبين كهن عنده لان قوله احديكم وواحدة ممكنين سوافوا لا اقرب واحدة ممكن
يصير مولا منهن جميعا وكذا هذا ولنا ان احديكم معرفة فلا تم ولهذا لم يصح ان
يقال لكل احدهن علي درهم واما واحدة ممكن فذكر في موضع الفى فيم ولهذا صح
ان يقال لكل واحدة منهن علي درهم **اولا اقربك** اي لو قال لبيونة الاربع والله
لا اقربك **جعلناه مولا عليهن** في الحال حتى لو مضت اربعة اشهر من جميعا **لا على**
الرابعة بعد وطي الثلثة اي قال زفر لا يكون مولا ما لم يوطئ ثلثا منهن وهو القياس
لان الحث انما يقع اذا وطي الكل ففرقان الثلث يمكنه بغير حث فلا يكون مولا عليهن
فصر مولا على الرابعة فصار كما اذا قال ان قربت ثلثا ممكن فوالله لا اقرب
الرابعة ولنا ان قصد الاضرار من منع حقه فيكون مولا عليهن فلما لم يوجد وطي
جميعهن لا يتحقق الحث واذا وجد يضاف الحث الى وطي كهن لا الى الرابعة
تخلف ما قاس عليه لانه عين معاقبة فلا يعود له ما لم يوجد شرطها وهو وطي الثلث
انما قال مولا عليهن ولم يقل منهن اشارة الى ان الايلا حقه ان يستعمل بعلى لانه
معنى الحلف وهو لا يستعمل من والى ان استعماله من طامع في عبارات الفقهاء
وليس كما ينبغي واما من نسبهم في قوله تعالى للذين يولون من نسائهم ليس معلق بولون
بل خبر المنة انكم بعدد وقهور بعض اربعة اشهر فتقدر الالة والله اعلم الذين يحلفون
على ترك قربان نسائهم بعض اربعة اشهر من نسبهم هذا حاصل شرح المصنف
واقول بحل استعمال الفى على تضمينهم الايلا على اجتناب والتضمن باب
واسع فخطبهم ليس كما ينبغي **او احديكما** اي لو قال لزوجتي والله لا اقرب
احديكما **انقضت المدّة بانه** **واحدة** اتفاقا واياه اللسان ولو بين قبل المدّة
لا يصح كما لو علق طلاق احدهن بحي العدة وبين قبل العدة فلو بين بعد المدّة
حتى انصرف الطلاق اليه ثم مضت اربعة اشهر لم يكره فعداى يوسف لاشهر
من الحقايق **فاذا مضت مدّة اخرى** اي اربعة اشهر **لا يحل** ابو يوسف
بيونة اخرى وقال لا تبين لان اليمين باقية ما لم يثبت والمأزالت من اربعة
الاولى بعد مضي المدّة تعينت الاخرى الايلا كما لو ماتت احدهما واه انه

على

الاولى

الى من احدهما لا منها واحداى ليست بكرة حتى تعم ولا تمام فثبت ان
الاثنين الاخرى **وتعتبر النية** في قوله لامرته انت حرام لانه يحمل وبيا
على الحمل **فاذا اراد الكذب او الظهار صدق** اما الكذب فانه وصرف
المحتمل بالحرمة فكان كذا حقيقة واما الظهار فانه محتمل كلامه لان الظهار
فيه حرمة فاذا نواه صح اعلم ان المذكور في المتن قول الى خيفة والى يوسف
وقال محمد لا يكون ظهارا الا قاله المصنف في شرحه ليت شعري لم ترك الخلاف
فيه **او الطلاق** اي لو قال اردت منه الطلاق **كان باينا** لانها من الفاظ
التكديات او التحريم **او خلاص نية** اي لو قال لم ارد به شيئا **كان مولى**
لان تحريم الحلال يمين **وصرفه** اي تحريم الحلال **المتأخرون الى الطلاق**
من غريبه لان اطلاقه في عرف الناس طلاق ولهذا الوتوي عنه لا يصدق قضا
وفي المحيط لو قال انتما علي حرام يكون مولى من كل واحدة منهما وتحت بوطى كل
منهما ولو قال والله لا اقربكما لا تحت الا بوطيها والفرق ان هناك حرمة اسم الله
لا يتحقق الا بقربها وفي قوله انتما علي حرام صار ابلا باعتبار معنى التحريم وهو
موجود في حق كل منهما وفي النوازل لو قال حلال الله علي حرام ان افعل كذا افعل
فان كانت له امرأة طلق لان مطلق هذا ينصرف الى النساء فلو وان لم يكن
له امرأة ثم تزوجها يلزمه الكفارة اذا فعل لانه بعد رصفه الى المرأة فجعل عينا
لان تحريم الحلال يمين **فصل** في الخلع وهو في اللغة يقع الخاء معني ارالة
عن شئ وفي الشرع بضم الخاء اسم لزالة ملك باخذ المالك **واذا افتدت المرأة**
نفسها بمال خلعها عليه اي يزيل الزوج نكاحها على ذلك المالك **فصل** اي لو قال
خالعتك او بارأك او طلقك علي كذا او بعث نفسك بكذا **وقعت طلاقه** لقوله
عليه السلام الخلع بطلاقه بآية لان لفظه كناية ولو قال لم ارد به الطلاق لا يسمع
قضا لان ذكر المالك دليل على قصد ولهذا استغنى فيه عن النية ولو خلع ولم
يذكر مالا وقال لم اتوبع الطلاق لا يصدق كذا في الدخيرة **ولزمها المالك**
لا لم ير من خروج البضع عن ملكه الا به **ولم يجعله** اي الخلع **مستحيا** وقال
الشافعي انه مستحب لا يفتقر به عدد الطلاق وفي اصح قوله انه يوافق له قبل
ان غتاس الخلع فسخ ولنا ما رويناه وهو مروي عن عمر وعلى موقوف ومرفوعا
وروي ان ابن عباس رجع عن ذلك القول ذكر في المبسوط **فان كان هو الناشر**
كره له اخذ العوض لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم
احداهن قنطارا فلا تاخذوا منه شيئا **او هي** ان كانت هي الناشئة **فان ما خذ**

المكاح

اي كره له ان ياخذ **الكره** مما اعطاها لما روي ان امرأة نابت من قيس حين ارادت
الفرقة قال عليه السلام تردن عليه حديثه قالت نعم وريادة فقال عليه السلام
اما الريادة فلا والني في الآية والحديث محمول على الكراهة لان قوله تعالى فلا جناح
عليه فيما افتدت به باطلاقة بعارضة **ولو خالع بشرط الخمار لنفسه** لقوله
خالعتك علي اي بالخيار ثلثة ايام فقبلت **بطل** الخمار اتفاقا **او طها** اي لو قال خالعتك
بكذا علي انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت **فهو** اي بالخيار **جايز** عندنا في خيفة وقال
لا يجوز لان الخلع من جانبه في معنى تعليق الطلاق يقول المالك وهو يمين ولهذا
لاملك الرجوع بل يبقى معلقا بقوله او يصح تعليقه واصافه كما لو قال اذا قدم
فلان او جاعد فقد خالعتك والخيار بعد الانعقاد انما يكون للفسخ واليمين لا
يقبل الفسخ وكذا شرطها وهو القول من جانبها وله ان الخلع من جانبها فذلك
مال يعوض ولهذا يصح رجوعها قبل قبوله ويبطل بقيامه قبله ولو لم يجز
للفسخ بعد الانعقاد ممنوع بل هو مانع من الانعقاد في حق الحكم ولو لم يشرط
ليمين الزوج لا يمنع ان يكون معاوضة في نفسه كما اذا قال ان بعث هذا فبعد
حرفان البيع شرط لعق العبد وهو في نفسه معاوضة **ولم يجر** اي بالمتخلفة
صرح الطلاق في العدة وقال الشافعي لا يلحق قد يصح الطلاق لان البائن لا
يلحقها عندنا ايضا الا ان يكون معلقا بالشرط قبل البينة وفي المصنف الطلاق و
الذي يلحق البائن لا يكون رجعا وهذا بائنا على ان الخلع فسخ عند فليق محللا للطلاق
كما لو فسخ النكاح بسبب عدم الكفارة او بخلاف البلوغ والعق وطلاق عندنا فيلحق
الصرح **ولو طلقها على مال فقبلت** قيد بقوله لان العوض لا يجب بلاقبولها **لزمها**
وبائت لان الزوج يملك العوض فوجب ان يملك هي بضم تحقيقا للسواة فان قلت
اذا قال طلقك علي الف فهو محتمل لمعنيين ان اريد به الف يقبل هي اذ لم يكون خلعها
وان اريد به الف بودية فهي كون تعليفا لاختلاف الدليل على كونه خلعها قلت ذكره
في مقام المعاوضة دليل **وان بطل العوض فيه** اي في الطلاق على مال كما اذا طلق
المسلم امراته المدخول بها على حرة او خنزير وقع الطلاق لوجود الشرط وهو قبولها **كان**
رجعا او في الخلع اي ان بطل العوض فيما اذا قال خالعتك علي كذا **كان باينا** لان
العوض لما بطل في الصور يبرر عمل الصرح عمله والبائن كذلك **ولا تني له** اي للزوج علي
المرأة لان ملك البضع غير متقوم حاله الخروج ولهذا اقالوا الخلع الاب المتد الصغيرة
بما لها يقع الطلاق علي الاصح ولا يلزم المالك خلاف ما لو كانت عبدة علي حرة حيث يجب
قيمة العبد لان ملك المولى منقوض ولم ير من يزواله مجازا **وعجز الخلع ما عجز به اي**

ل

يكون مهر في النكاح لان ما يصلح عوضا عن المتقوم وهو ملك البضع اولى ان يصلح عما
لا يتقوم وهو زواله وكذا يجوز الخلع بما لا مهر به كالأقل من العشرة **فان قلت** طالعني
على ما في يدي وهو صفر أي يدها طالبة لها العها فلا شيء له لانها لم تسم ما لا يحق
يصير مغورا به **او من مال** أي لو قال طالعني على ما في يدي من مال **ردت**
المهر أي ردت مهرها عليه لانها لما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الا
بعوض وذلك لا يصلح ان يكون مهر المثل لان البضع غير متقومة عند الخروج فتضمن
الحجاب ما اخذت منه دفعا لضرر المفورس **او من درهم** أي ان طالت طالعني على
ما في يدي من درهم **لزمها ثلثة** لانها اقل الجمع كالأوقر او وضي بدراهم وكذا لو
قال من الدراهم ولما كان في يدي مهرها لا يعرف من أي جنس فهو تعيين ان تكون من
الليان لا للثعبيض كقوله تعالى اجتبوا الرجس من الاوثان **او طلقني ثلثا بالف فطلق**
واحدة فثلثها أي فقد لزم ثلث الالف لان الما يصح الاعراض والعوض ينقسم على المعوض
فلما طلق ثلثا بالف صارت طالبة كل طلاق ثلث الالف اقول لو قال لزم ثلثها لكان
اين ولم يخرج الى تقدير شيئين وهما الفعل الماضي مع قد لان الجرا اذا كان ماضيا
لا يصد بالفايدون **قد او على الف** أي ان قلت طلقني ثلثا على الف **فوجد** أي طلق
واحدة **فالطلاق جعي** عند أي حصة **بغير شيء** أي لا يلزمها المال **وقال ابا ب**
ثلثها أي بين منه وعليه ثلث الالف لان على نصيب الاعراض كالبا وبقيال بغير
هذا على الف فنقسم الالف هنا كما في البيع اذا جزا العوض ينقسم على جزا المعوض وله ان
على الشرط قال الله تبارك وتعالى يبايعكم على ان لا تتركوا بالله أي بشرط ان لا تتركوا
بالله فلي لم يتعد الشرط لا يحمل على المعاوضة والطلاق قبل التعليق فيجعل على فيه
للمشروط بخلاف البيع فانه غير قابل للتعليق فيجعل على فيه محاررا عن التا لانتصاف بينهما
فان قيل كيف يحكم بطلاق ثلث شرط الالف وكلمة على دخلت على المال لا جعل
الطلاق قلنا مطلوبها الطلاق بتعجبه انصاف المال به فلما كان المال غير
قابل للتعليق جعل دخول على عليه كدخوله على الطلاق لا تنصاف بينهما **او طلقني**
أي لو قال لامرأته طلقني **ففسخ ثلثا بالف او عليها** أي لو قال على الف **فوجدت**
أي طلق نفسها واحدة **لم يقع شيء** لأنه امر برض بالبيونة الا لئلا يجمع الالف
فلو وقعت واحدة بثلث الالف لكان اضرار له بخلاف المسئلة الاولى وهي قولها طلقني
على الف حيث يلزمها ثلث الالف عند لهما لانها لما رضيت بالبيونة بالف فلا بد
تكون راضية بثلث الالف اولى **او طلقني** أي لو قال طلقني **واحدة بالف فثلث**
الدم أي طلق ثلثا ولم يذكر الالف **هي واحدة** أي يقع الطلقات عند أي حصة

فهم

بغير شيء لانها سالت واحدة فخالف ما سألته بايقاع الثلث فنادكره لا يصلح ان يكون
جوابا لها لان الجواب ما يكون موافقا للسؤال فكان مبتدأ بالطلاق فلا يجب
الالف **والزماها الثلث** أي قال عليها ثلث الالف بارا الواحدة لانه احاب سواها
بايقاع الواحدة وابعد ازيادة الباقي اعلم ان قوله **والزماها** الثلث مخالف لما ذكر
في المصنف والكافي والجامع المصنف لقاضي خان من انها اذا قالت طلقني واحدة بالف
فطلقها ثلثا ولم يذكر الالف يقع **الثلث** بغير شيء عنده وعندهما يقع واحدة بالف وثلاثان
بغير شيء فلو قال والزماها واحدة بالف لكان احسن واوفى **ولو اجابها** أي الزوج
امرأته في هذه المسئلة السابقة **بانت طالق ثلثا بالف او عليها** أي او قال على الف
فهو أي وقوع الثلث مع لزوم المال **يتوقف على قبولها** عند أي حصة فلما لم يقبل لا يقع
لانها جعل كلامه ابتداء ايقاع لا جوابا عن فاذا قبلت يقع الثلث بالف وقال ان لم
يقبل طلق واحدة فقط وعليها الف لان كلامه جعل جوابا عن حق الواحدة وان قبلت
طلق ثلثا احدين بالف واعتنتان بغير شيء لانه مبتدئ فيها وفي الجامع الكبير لقاضي
خان انما يشترط القبول للاخيرين وان لم يقبلها مال نصفه المقابلة كمرارة لامرأته
وهي صغيرة انت طالق بالف يتوقف على قبولها وان لم يقبلها مال طبع والفرق بين هذه
المسئلة والمسئلة السابقة ان الالف في كلامه لم يذكر فيما سبقت وذكرت في هذه
المسئلة حكى ان محمدا رجح الى قول أي حصة وعن أي يوسف ان لم يقبل في واحدة
بثلث الالف وان قبلت طلق ثلثا بالف قال الشيخ ابو الحسن هذا هو الصحيح
لان الزوج جعل الالف بارا الثلث فان لم يقبل وقعت واحدة بثلث الالف وان
قبلت وقع الثلث لها **او انت طالق** أي اذا قال لامرأته انت طالق **وعليك الف**
هي طالق عند أي حصة قبلت او لم يقبل **بغير شيء** أي لا يلزمها شيء **واوقفاه**
على قبولها ان قبلت تقع ولزمها المال والا فلا لان على المعاوضة والعطف غير
مانع عنه كما اذا قال عمل هذا العمل ولك درهم او بعهذا ولك الف وله ان
الواو للعطف والاصل في الحمل الاستقلال فتقع بالحمل الاولى طلاق ولا يلزم مال
بالثانية بخلاف البيع والاجارة لانها لا ينفكان عن المال **او على عبدي** أي لو قال
لها انت طالق على عبدي **هذا اقبلت او فحاه من غير لزوم قيمة** وقال زهير
قيمة العبد لانه سمي مالا وقبلت وعجزت عن تسليمه فلزمها قيمته كما لو سمي عبدا غير
ولنا ان وجوب القيمة مبني على صحة التسمية وهما لم يقع التسمية لان المسمى في يد
ماله وتسليمه اليه غير متصور بخلاف عبدا غير لان تسليمه ممكن عند اجازته
ولو اختلفت وهي مريضة على مال اعتبرناه من الثلث وقال زهير بطل

المخلع من جميع المال لان البضع مقوم عند الدخول في الملك وهذا لو تزوج المريض امرأة
مهر مثلها يكون من جميع المال فلذا عند الخروج ولنا انه متبرع لان البضع غير مقوم
حالة الخروج ثم المسمى انما يعتبر عندنا اذا ماتت بعد انقضاء العدة وان ماتت فيها
فالمزوج الاقل منه ومن الميراث ان كان يخرج من الثلث وان لم يخرج فله الاقل
من ميراثها ومن الثلث **والمباراة بالتمتع وتزكها حطا وهي ان تقول لامرأته**
برت من نكاحك بكذا وتقبله واخذه بسقط بما جوق النكاح عند ابن حنيفة
من الجانبين اي لا يبقى لاحدهما على الآخر دعوى في المهر اعلم ان المخلع على قوله
على اربعة اوجه اما ان لا يسمى شيئا او سميا المهر او بعضه او مالا آخر وكل وجه
على وجهين اما ان يكون المهر مقبوضا او غير وكل وجه على وجهين اما ان يكون قبل
الدخول او بعده فان لم يسمى شيئا بر كل منهما عن الآخر مقبوضا كان او غير قبل
الدخول او بعده فان سميا المهر ففي الدخول بها ان كان مقبوضا رجع عليه وان
لم يكن مقبوضا سقط وكذا في غير الدخول بها برجع عليه نصف بالشرط ونصفه
بالطلاق قبل الدخول وان سميا بعض المهر بان خالعه على عشر مهرها
والمهر الف مثلا في الدخول بها والمهر مقبوض رجع عليه بمائة درهم بالشرط
وسلم الباقي لها وان لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنه مائة بالشرط والباقي بالمخلع
وفي غير الدخول بها برجع عليه بسمائة منه بدل المخلع وخمس مائة بالطلاق قبل
الدخول قياسا وفي الاستحسان رجع عليه بخمسين درهما لان ذلك نصف عشر
مهرها وبرت عن الباقي بالمخلع وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل وان سميا
مالا آخر والمهر مقبوض رجع عليه بمائة درهم بالشرط وسلم الباقي لها وان
لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنه مائة بالشرط والباقي بالمخلع وفي غير الدخول
بها برجع عليه بسمائة منها بدل المخلع وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول قياسا
وفي الاستحسان ان يرجع عليه بخمسين درهما لان ذلك نصف عشر مهرها وبرت
عن الباقي بالمخلع وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل وان سميا مالا آخر والمهر
مقبوض فله المسمى لا غير وان لم يكن مقبوضا فله المسمى وسقط عنه المهر حكم المخلع
وان كان قبل الدخول وكان المهر مقبوضا فله المسمى وسلم الباقي ما قبضت وان لم
يكن مقبوضا فله المسمى بالشرط وسقط عنه المهر حكم المخلع فلذا يحق النكاح لان
سائر الحقوق مما لا يغلط به كالفرس وغيره لا يسقط **واستقطبا اي محمدا بالمرأة**
والمخلع ما سمياه وبواق الاول اي ابو يوسف با حنيفة **في الاول** اي سمي
المباراة **والثاني في الثاني** اي وافق محمد في المخلع لان المباراه مفاعلة تقتضي

المرأة

المرأة من الجانبين مطلقا لكيف من ادعاه بدلالة الحال البراءة عن حقوق النكاح واما المخلع
فيقتضي البينة فقط فيزول نفس النكاح لا سائر احكامه ولما ان هذا عقد
معاوضة فوجب الاقتصار على البدل المشروط كسائر المعاوضات ولهذا لم يسقط
نفقة العدة والنفقة مع كونها ضعيف من المهر اذا المهر سقط فالمهر اولى ولا ي
حنيفة ان المخلع صلح وضع لقطع المنازعة وهذا انما يتحقق اذا لم يبق لاحدهما حق
متعلق بالنكاح على الاخر واما نفقة العدة ونفقة الولد وهي مونة الرضاع
فلان نفقة المرأة عنها ان لم يستنظروا وان شرطت ان وقت لذلك وقت كسبه ونحوه
جاز وان لم يجز ونفقة المرأة كذا في الكفاية **فصل في الظهار اذا ظهر**
امرأته بان شبهها او عضوها بحريمه اي يعتبر بالخصم عن ذات
المرأة كالراس والوجه ونحوها **او جزا اي وشبه جزا شايحا** نصفه ونثلها
بعضه اي بعض امرأة وهو متعلق شبه **حرم عليه** اي على الزوج **النظر اليها** اي
الى ذلك العضو اجملة عضو **محر** هذه للبيان اي العضو المشبه به يكون من
امرأة **حرم عليه كاحكامها** كامة ونبتة واخته ونحوها راد في النهاية
في الآخر فلا من شرح الطحاوي وهو لفظ اتفاقا للتحريم المرنى لها ونحوها
لانه لو شبهها بمالا يكون مظاهرا وفي شرح المختار يكون مظاهرا عند
ابن يوسف خلافا لمحمد هذا بان على ان القاضي اذا قضى بخوارسها جاز
عنده خلافا لابن يوسف وفي المحيط لو قبل امرأة او لمستها بشهوة ثم شبه امرأته
بغيرها لا يكون مظاهرا عند ابن حنيفة ولا شبه هذا وطيه لان حرمة منصوص
عليه وحرمة الدعوى غير منصوص عليها **فقد حرم عليه وطيه** اي امرأته **بدوا عليه**
كالقبلة والمعاينة **الى ان كفر** عن ظهاره وهذا احرمة لا يرتفع بسبب الا باللفظ
حتى لو ارتدت زوجته ولحقته بدار الحرب ثم سببت واشتراه زوجها او طلقا نكاحا
ثم تزوجها بعد التخليل لا يخل له وطيه ولا تكفر لقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم شر
يعودون لما قالوا فخير رقية من قبل ان يتماسا الاية روي ان خولة امرأة زاهارا وجها
وهي تضي وكات حسنة الجسم فلما سلمت راودها فابتغى فغضب فظاهرها فأتت
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام لها حرمت عليه ففتفت وقالت
ان لي صبيها صفارا ان ضمته الى الله ضاعوا فان ضمته الى الله ضاعت الى الله تعالى
وقالت اللهم انزل علي لسان نبيك فتعثنى رسول الله عليه السلام الوحي فنزلت فيها
قد سمع الله قولك التي تنادى به في زوجها واشتكي الى الله الى اخر الآية وفي قوله تعالى
من نسائهم اشارة الى الامه لاظهار منها **فان اقدم قبل** اي على الجماع قبل التكفير

قال في المحر
ومما ينبغي

او

استغفر الله ولا تنبي عليه غير الكفارة الاولى لما روي انه عليه السلام قال رجل واقع امراته وقد طهر منها استغفر الله ولا تنبي عليه ككفر ولو كان عليه شيء اخر لندبه عليه السلام لثبوت الحاجة الى البيان **ولا تعتبر اي الظهار من ديني** وقال الشافعي يعتبر ظهاره ويلزمه التكفير بالمال لانه ملك طلاقها فملك ظهارها ولنا ان الكفارة عبادة ولهذا يصح فيها الى الية والذي ليس اهلا لها **ونفسوا العود للموجب للكفارة** وهو العود المذكور في قوله تعالى والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا **بالعزم** اي عزم المظاهر على طهر **لا بالامسالك** اي قال الشافعي عودها ان عسكها حتى لو طلق عقيب الظهار بلا فصل فلا كفارة عليه لان موجب هذه التشبيه ان لا عسكها كما حاقا فادامسكها فقد نقض ظهارها يقال عادله اي نقضه ولنا ان موجب الظهار هو الامتناع عن الوطئ ونقضه هو العزم عليه فعني قوله تعالى ثم يعود لما قالوا يعودون لتحليل ما حرموا على حدف المضاف **وان قال** لامراته انت عجز **مثل امي** فهذا كناية يسال فيها عن نعت **فان نوي اللزامة** اي قال اردت انها مكنته عندي كما هي **صدق** لانه محتمل كلامه **او الظهار** اي قال اردت الظهار **كان ظهارا** لانه لو شبهها بظهر الام فادانت شبهها بكلامها كان اولي **او الطلاق** اي ان قال اردت الطلاق **فما بنا** فقد كان طلاقا بنا لانه شبهها بالام بالحكمة فصار كانه قال انت علي حرام ونوي الطلاق **وان لم ينو فليس بشي** لانه محتمل وجوها فلا مرجح لبعضها **وجعله** اي محله هذا التشبيه الخالي عن النية **ظهارا** لوجود التشبيه بالام فيه صريحا **او انت** اي ان قال انت حرام **ظهارا** اي محله الطلاق او الايلا فهو معتبر فندبته عند ابي حنيفة **وقال اما نوي** اي ما نواه من الطلاق او الايلا فهو معتبر فندبته احدهما لانه لو نوي الظهار ولم ينو شرا فهو ظهار اتفاقا اما ان قوله انت علي حرام محتمل الطلاق والايلا وقوله ظهارا محتمل تولد لتلك الحرمة ولا تعتبر به كلامه فيعتبر ما نواه كما لو قال انت علي حرام كما يجي قوله ان قوله ظهارا محتمل في الظهار لانه صريح فيه فيحمل المحتمل على المحكم فلا تعتبر به كما لم يعتبر في صريح الطلاق بخلاف قوله كما يجي لانه ليس بصريح في الظهار **او انت** اي لو قال لنسائه انت **على ظهارا** **كان مظاهرا** **منهن** **واوجبهما** اي الكفارة **بعدهن** وقال مالك يجب كفارة واحدة لانه ظاهر منهن بكلمة واحدة كما لو قال والله لا افركن ولنا ان الكفارة في الظهار لا بها الحرمة وهي شتم في كل واحدة منهن فتعدد الكفارة لتعدددها بخلاف الايلا لان الكفارة طهرت حرمة اسم الله وهو دم ومعه ولو طاهر ثم ارتد **او اسلما معا** وهو اي لو ارتد الزوج ثم اسلم **وجدها كاحها** **فهي باق** عند ابي حنيفة ولا يبطل ظهاره لان الكافر

حشر

٣١٧

ليس من اهل الظهار وهو بالردة صار كما فرم كما لا ينبغي قد اظهر اهل اهل بيته لا ينبغي بعد فوات اهل بيته وله ان الاهلية انما تعتبر عند انعقاد السبب لتقرر موجبا وعند ادراك الكفارة ليصح الاداء الا فيما بينهما وطرد الزوجين بعد ما طاهر ثم افاق بغير ظهار **ويكفر المظاهر بعقوبة رقية سلمية** عن العيب **كاملة الرق قبل المسيس** اي اجماع لقوله تعالى فتحرير رقبة من قبل ان يمسسا اما وصف السلامة وكمال الرق فيستفاد من اطلاق الرقبة لان المطلق منصرف الى الكمال ويستفاد منه جواز عتق الصغرة والليقة والذكر والانثى **وحيز الكافر والمكاتب الذي لم يود شيئا** اي جازعا عما هما للمكاتب عندنا وقال الشافعي لا يجوز قيده بقوله لم يود لانه لو ادبي شيئا من بدل كتابته لا يجوز عندنا ايضا في الرواية المشهورة لانه يجوز رجوعه في المسئلة الاولى ان الكفارة حق الله فلا يجوز صرفها الى غيره ولهذا لم يحزم المزد ولنا اطلاق قوله تعالى فتحرير رقبة واما عدم جواز المرتدة فلانه مستحق القتل حتى لو كانت مرتدة جاز والمضرو ف الى الكفارة ما ليتها دون اعتقاده وكونه عدوا لله لا يمنع التقرب الى الله ولهذا الوذر بالعتق خرج من عهده بعتق الكافر وله في المسئلة الثانية ان المكاتب مستحق الحرية بجهته فلا يجوز اعتاقه للمكاتب كما لم يروا من الولد ولنا ان الرقبة المكاتب قائم من كل وجه ولهذا كان قابلا للفسخ ونقصان الملك فيه بدلا لوجوب نقصان رقبته **كالمأذون في التجارة ولا يجوز له يروا والولد** لا يهاجران من وجه ولهذا لا يجوز عودهما الى الرق **ولا مقطوع الدين** لقوات منفعة البطش عنه **او اياهما** **للقوات** قوة البطش عنه **او الرجلين** لقوات منفعة المشي عنه وفات جسر المنفعة كالمالك ذاتا ولهذا اوجب الشارع كمال دية النفس عند فوات جسر المنفعة **ولا المحبون المطبق** اي لا يجوز اعتناق المستغرق بالمجنون للكفارة لان الاعتناق **ولا الايم** بالاعضاء انما يكون بالعقل **ولو اخصل** المنفعة ولم تقف من قطع احدي يديه او رجله او كان اعور او جن مرق وفاق اخري جاز عتقه كالمعقوب ويجوز الاضم لان اصل المنفعة قائم ولهذا اذا أصبح عليه سمع واما الاخرى فلا يجوز لقوات جسر المنفعة **واحرنا المحصي والمحبوب** **ومقطوع الدين** وقال زفر لا يجوز اعتناقهم لانهما لكون من وجه لقوات منفعة الايلا والجمال ولنا ان هاتين المنهتين زابدتان ولا نصير الذات بقواتهما كالمالك كما لا يصير لقوات الجملة والحاجب **ولو اشترى اباه او ابنه نوي الكفارة** بشرائه **بحينه** وقال الشافعي لا يجوز قيده بالشر لانه لو دخل في ملكه بلا منفعة كالميراث ونوي به الكفارة لا يجوز اتفاقا لانه ان النية اقترنت بشرط العتق وهو الشر لا بالعلة وهي الاعتناق فلا تعتبر كالو

قال بعد الغيران اشتريتك فالت حرم اشتراه بنوي الكفارة لا يجوز ولنا ان شر القريب
 بوجوب ملكه ومملكه بوجوب عتقه فكون الشرا علة للملك مع العتق لانها حادثة وكان
 المشتري معتقاً فمن ربي انساناً عتق فاصابها فبات جعل الرابي قاتلاً لان الرابي ادري
 الى نفوته وهو ادري الى الموت والشرا فيما استشهد به شرط محض لا تأثير له في
 اجتناب الحرية فلهذا لم يقد افتران النية به حتى لو نوي الكفارة حين قال ان
 اشتريته فانت حر اجزا او لا فتران النية بالعلة **ولو اعني موسر نصف عبد**
مشتري بينه وبين اخر الكفارة **وضمن البائ** اي قيمة النصف الاخر لشريكه
فاعتقه اي الموسر النصف الباقي عن الكفارة **فهي غير مجزئ** عند اي حبيفة
 وقال لا يجزئ به قيد بالموسر اذ لو كان موسر لا يجوز اتفاقاً لما ان الاعتاق لا يجزئ
 فباع اتفاق الموسر نصيبه عتق كله ولزمه ضمان شريكه وكان معتقاً كل القدر
 عن الكفارة بلا عوض بخلاف مملوك كان معسراً لا ريب السقاية يكون واجبة على
 العبد في نصيب شريكه كان اعتاقاً بعوض وله ان الاعتاق منجز فممكن نقصان
 النصف الاخر وبالضمان ملكه ناقصاً فلا يجزئ به عن الكفارة **او نصف عبد** اي لو كان
 كل العبد له فاعتق نصفه عن الكفارة **ثم البائع فهو حار** عند اي حبيفة **ان**
لم يخلل بينهما اي بين الاعتاقين **وقاع** قيد به لان الاعتاق منجز عند قلو
 وقع بينهما وقاع لم يوجد العتق قبل المسيس اعلم ان القياس كان يقتضي ان لا يجوز
 اعتاق النصف الاخر عن الكفارة عند اي حبيفة لتمكن نقصان فيه باعتاق النصف
 الاول لكنه حوز استحساناً لان هذا النقصان حصل في ملكه من آثار العتق
 الاول الكفارة وهذا اعتراف من اصبح شاة للنصيب فاصاب السكين عتقاً قد
 حاز تصحيراً بخلاف العبد المشترك لان النصف الاخر ليس في ملكه فكان ذلك
 تنقيصاً لا اعتاقاً **ولما حازاه مطلقاً** اي بخلل بينهما وقاع ولا لان الاعتاق غير منجز
 عندهما فاعتاق النصف اعتاق لكل وكان اعتاق الرقية قبل المسيس **فان لم يجد**
 اي المظاهر رقية للاعتاق **صام شهرين متتابعين** اي لا افطار يوم **قبل المسيس**
 اي بجماع في خلاها لقوله تعالى من لم يجد فصام شهرين متتابعين من قبل ان تتأسسا
 قلو صام شهرين فقد راعى الاعتاق في اليوم الاخير قبل غروب الشمس وجب عليه الاعتاق
 وصار صومه تطوعاً ثم ان صام شهرين بالاهل اجزاء وان كانا ناقصين ولا فلا يجزئ به الا
 ستون يوماً كذا في المحيط **ليس فيها رمضان** اذ لو كان احدهما رمضان لم يوجد
 تابع شهرين لان صوماً اخر غير مشروع فيه **ولا الايام الخمسة** وهي يوم العبد
 وايام التشريق لان الصوم مربي فيه **فان قرىها** اي المظاهر امراته التي تظاهر منها

بلح

في خلاها اي في اشهرين **ليلا عامداً او ظهراً** اراد به اليوم ليدخل فيه ما بين
 طلوع الفجر الى غروب الشمس **ناسيا استأنف** عند اي حبيفة **ولا امر به** اي
 ابو يوسف وقيد الليل بالبعد والنهار بالنسيان لانه لو وطئ ليلاً ناسياً لاستأنف اتفاقاً
 ولو وطئ نهاراً عامداً استأنف اتفاقاً لانه ان الوطي المذكور لا يفسد الصوم فلا يمنع التتابع
 ولما ان تقدمه على الوطي شرط بالنص فلا بد من اخلاها عن الوطي **وان او طهر في**
 اي في الشهرين **مطلقاً** بعد ركان او يغني **استقبل** اي استأنف الصوم لان الشرط
 وهو التتابع انعدم بالفطر ولا يجزئ للعبد **المظاهر من امراته** اذ اوجب عليه
 التكفير **الا الصوم** لانه ليس بمالك **فان لم يستمع** المظاهر الصور **اطعم مسكين**
مسكيناً كالقطة يعني قدر الطعام يكون كقدره في صدقة الفطر وهو نصف صاع
 من بر او صاع من تمر لان حاجة الفقير تدفع به **او قيمة ذلك** اي او يدفع قيمة الطعام
 كما جاز في صدقة الفطر **وان غداهم او عشاءهم** اي ان اطعمهم في الغداة ورمه
 في العشي **حار** لان النص ورد في الكفارة بالطعام وهو في الحقيقة التمكن من
 المطعوق ولا بد من الشبع في كل مرة ومن الادام في خبر الشعير والذرة ليعمل الشبع
 والمعتق فيه الشبع لا المفقد ارحى لو لم يبلغ ما يشبعهم قد رطعام صدقة الفطر
 يجوز ولو كان بعضهم شعبان قبل الاكل قبل يجوز لوجود الطعام وقيل لا يجوز لان
 الاشباع انما جمع بين التغذية والتعشيد لانه لو غدا ستين مسكيناً وعشاء ستين غيرهم
 لم يجز الا ان يجد على احد السنتين غداً او عشاء كذا في المحرط والكافي ما ورد في النص
 بلغة الاطعام فلا بد من الحاجة فيه ككفارة الظهار والافطار في رمضان واليمن وحراً
 الصدق والغذية وما ورد فيه بلغة الايتا او الاداء فشرط فيه التملك كالزكوة وصدقة
 الفطر والعشر والخلق عن الذي في الاحرام **وان اطعم واحداً ستين يوماً حار**
 لان المسكين الواحد صار مسكيناً اخر لحد حاجته وكذا في سائر الايام **او باحق**
الحل اي لو اباح المسكين الواحد كل الطعام في يوم واحد **احرازه** بدفعة او دفعا
عن يومه لان اطعام ستين لم يوجد فيه حقيقة ولا حلاً **او فرق التملك** اي
 لو ملك كل الطعام مسكيناً واحداً في يوم واحد بدفعاً من قبل **باحق** لان حاجة
 الاكل زالت عن المسكين بالمرّة الاولى اكرهت له حوائج كثيرة وبالله التوفيق
 احوال بخلاف ما لو اعطاه بدفعة واحدة حيث لا يجوز لان تفرق الفعل واجب
 عليه بالنص **وعلمه** اي قال بعض لا يجوز لان الغرض سد الحاجة وبعد ما استند
 لا يمكن سدها وفي المحيط هذا هو الصحيح **ولو قرىها** اي امراته التي تظاهر
 منها في الاطعام **لم يستأنف** لان النص لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل التشبير

المظاهر في الاستيناف
 لا يجوز في خلاها لانه
 لو جامع في خلاها
 الاطعام لا يستأنف
 اتفاقاً لان النص
 الاطعام مطلقاً
 لا يجوز في خلاها لانه
 لو جامع في خلاها
 الاطعام لا يستأنف
 اتفاقاً لان النص
 الاطعام مطلقاً

فيه

واوجبا تقدم اي تقدم الاطعام على المسيس وقال ما لا يجب لما تقدم
 من ان النص مطلق في الاطعام ولنا قوله عليه السلام للذي من امر ان لا قبل الاطعام استغفر
 الله ولا تجد حتى تكفر **وان اعتق رقتين عن كفارتين** للظهارين **اوصاف**
عدد الايام والمسكين اي صام اربعة اشهر واطعم مائة وعشرين مسكينا **جاز** منها
 اي الكفارتين **من غير تحيين** احدي الرقتين لاحد الكفارتين لان الجهر متحد او
واحدة اي ان اعتق رقة واحدة او صام شهرين او اطعم ستين مسكينا **عنهما** اي عن الكفارتين
تحريفه اي في تعيينه عن اصداهما لان التعيين لغو في متحد الجهر في مطلق التنية فلهذا
 لا يماشا **فصل في اللعان اذا قذف امراته بالزنا وهما اي الزوج والزوجة** **من**
اهل الشهادة بان يكونا حريين مسلمين عاقلين بالغين غير محذوفين في ذنوب ومما ذكر
 في الغاية بطل هذا بلعان الاعمي فانه ليس من اهل الاداء **فعل** لان الاعمي اهل
 للشهادة الا انها لا تقبل لانه لا عين بين المشهود له والمشهود عليه ولهذا انعقد النكاح
 بحضوره **وهي ممن يحد قاذبا** بان يكون عفيفة مصونة محقة فيها فان قيل لما اعتبر
 هذا القذف في جانبها وكونه ممن يحد قاذف معتبر في جانبها ايضا حتى لو كان ممن لا يحد
 قاذف فلا لعان بينهما قلنا لان اللعان في حقه قائم مقام حد القذف بالنسبة اليها حتى
 لا تقبل شهادته عليها وتقبل على غيرها فلا بد من احصائها حتى يقع قذفه موجبا للحد ويقع
 اللعان خلفا عنه والزوج اذا كان ممن لا يحد قاذف فقد فسد امراته وهي محصنة لم يكن
 موجبا لللعان لكنه موجب لما هو اصل اللعان وهو حد القذف كذا في النهاية وذكر في
 التبيين هذا خطأ فاجش لان من شرط اللعان ان يكونا من اهل الشهادة وكونه ممن
 لا يحد قاذف لا يخل بهذا الشرط لان من لا يحد قاذف يكون زانيا فسق منه واللعان
 اهل لها ولهذا يجري اللعان بين فاسقين وانما خصص بهذا القيد لان من شرط
 اللعان ان يتطالب المرأة بموجب القذف وهو الحد واذا لم تكن عفيفة ليس لها ان
 يتطالب به فلا تنصير اللعان والشهادة قامت مقام حد القذف في جانبها ومقام حد
 الزنا في جانبها بالنسبة اليه حتى لا يحد قاذفها ويحد الغير بقذفها ولذلك لو قذفها
 مرارا كفي لعان واحد كذا في الخلاف ما لو قذف نساء بكلمة او كلمات حيث لا عن كل
 واحدة منهن لان المقصود من اللعان التقرين وهو انما يحصل اذا لعن لكل منهن
 والمقصود في القذف دفع اللعان المقدولين وهو انما يحصل بحد واحد **وطالته**
بوجبه اي بموجب القذف قيد به لانه حق دعي للعار فلا بد من طله **لا عن** وهو
 جواب اذا **ويجوز** اي اللعان **شهادات** **نوك** باللعان **لا بالعكس** يعني عند الشا
 اللعان ايمان موكله بالشهادات فيلحق الذي والعبد والمحدود في قذف لو لم من

ح

هـ

٤٩

اي ملو

اهل البين له قوله عليه السلام في حق الملاعة حين اتت بالولد من الزنا لولا ايمان سقت
 لكان لي ولهذا شأن عظيم اي لامرت بالرجم لولا ان الفاسق والاعمى من اهل اللعان
 اتفاقا ولا شهادة لهما ولنا قوله تعالى والذين يرمون اراهم ولم يكن لهم شهد الا
 انفسهم استغنى انفسهم من الشهادة افنت انهم شهدوا اذا اذ اصل ان يكون المستغنى
 من جسر المستغنى منه وقوله عليه السلام لولا ايمان لامر كونه شهادة مقرونة بهما
 والفاسق والاعمى اهل الشهادة ولهذا انعقد النكاح لهما عندنا وعدم قبول
 شهادتهما في اكثر المواضع لهما الفاسق وعدم تمييز الاعمي وهذه الشهادة مشروطة
 في موضوع التهمة ولذلك يجري بين الاعمي وامرأته الغيا والاعمى بفصل بين
 نفسه وامرأته **فان امتنع** اي الزوج من اللعان **حسب حتى يلعن او يكذب**
نفسه **فحد** لانه يكذب بنفسه سقط اللعان فوجب الحد الذي هو موجب
 الاصل للحد وفي النهاية هذا اذا لم يطلق بعد القذف فان طلق ثم اكد
 نفسه لاحد عليه ايضا لان قدره كان موجبا لللعان فلما ماتت فأت ثبوت
 البينة بينه فلا يجب الحد لان القذف الواجب لا يوجب الحد وما
 اذا اكد نفسه بعد اللعان وانما حد بسبب انه نسبها في كلمات اللعان الى
 الزنا **فاد الاعن وجب على اللعان بالنصر** **فان امتنع حسب الملاعة**
تصدق اي المرأة زوجها **فيسقط** اللعان وما وقع في بعض نسخ القدر ان تصدق
 فتحد فعلا لان الحد لا يجب بالاذن اذ لا يحد بكلف يجب بالتصدق مرة وهو لا يجب بالتصدق
 اربع مرات لان التصديق ليس بقرار قصد فلا تعتبر في حق وجوب الحد واعتبر في
 دهره فيدفع به اللعان **ولا يحد** اي لا يجب الحد على المرأة عندنا لان التصديق ليس
 باقرار قصد فيدري بالحد ولا يجب وقال الشافعي يجب لان الزوج اوجب على
 الحد بلعانه ولكن كانت متمكة من دفعه باللعان فاذا ثبت عنه تحد الزنا نجيا
 من الشافعي ان زوج امرأة اذا شهد علم بالزنا وثلاثة عدول موكل قبل شهادة
 الزوج علم ولم يوجب الحد وقبل في اللعان قوله وحده وانجب من ان اللعان يجرى
 عنده فجعل شهادة في حق الزوج وهو لا يصلح لاجاب المال ولا لاسقاطه بعد
 الوجوب فاسقطت المرأة الحديث هنا عن نفسه وكذا الزوج اسقطه الحد عن نفسه
 واوجب الرجم الذي هو اعظم الحدود به على المرأة فان قيل انما وجب علم الحد بنكوتها
 عن اللعان لا بقوله قلنا النكول عنده لا يوجب المال مع انه مما يثبت بالشبهة فكيف
 يوجب الرجم السابق لها **فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة** يعني اذا كانت هي من
 اهل اللعان بان كانت صالحة للشهادة عليه وهو لا يصلح بان كان كافرا او مجرما

والاعمى

قد وجب عليه الجحد لان اللعان اثبت الشرح خطفا عن الحد قبل ان يقدرا اللعان بلصق من جهة صبر الى الاصل وهو الحد فلا يتصور ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قد فيها قبل عرض الاسلام عليه **وان كان من لا حد قاذبا وهو** اي والحال ان الزوج **اهل اللعان فلا حد على الزوج ولا لعان** لان المانع من جهته فصا ركا اذا صدقته ولكنه يجوز للاحقة الشياطين بها وفي النيسين لو كانا محددتين في قدر او هو عند ثبوت محذوفة في قدر حد الزوج لان امتناع اللعان لمعنى من جهته بخلاف ما اذا كانا كافرين او مملوكين حيث لا حد عليه وان استلغ من جهته لان قدره الامة او الكافة لا يوجب الحد وقد في المحذوفة بوجبه اذا كانت عفيفة عن الزنا ولو شهد الزوج على امراته **بالزنا مع ثلثة رجال عدول فليها اي** شهدا تم وقال الشافعي لا يقبل فدا عن الزوج وحده الملائمة حد الفذف لان الزوج يلحق بالعار والغيرة من فاحشة امراته فيكون منهما في شهدا تم فلا يقبل ولان ان الزوج لا يظهر الفاحشة في زوجته غايلا بلسرتها **وتتدي الزوج في اللعان** لانه هو المدعي اولان النبي عليه السلام بدأ بعينه **فيقول اربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمتك به من الزنا وفي الخامسة اي يقول** في المرة الخامسة **لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رمتك به** اعلم ان المذكور في الهداية وغيرها فيما رمتك به وهو ظاهر الرواية والخطاب هو رواية الحسن عن ابي حنيفة نظرا الى انه اقطع للاحتمال ووجه الظاهر ان ضمير الغالب اذا انقلبه الى حنيفة نظرا الى انه اقطع للاحتمال ايضا وشرح المصنف موافق لما في الهداية لكن صادقت في خمس نسخ من الجمع فيما رمتك به من الزنا مشيرا الى اي الى المرأة في قوله رمتك بها **وتقول هي اربع اي المرأة اربع مرات اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رما به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليه ان كان من الصادقين فيما رما بها اي وما هي خمسة من الزنا وانما خصت المرأة بالغضب لان النساء يستعملن الغضب كثيرا فلا يقع الميلاات وتخاف من الغضب ولم يوقع **الفرقة بلعانه اي بعد فراغه من كلمات اللعان حتى لو مات اخذها قبل** التفريق توارثا وقال الشافعي وثبت الفرقة قبل لعانها لان الظاهر انما لا يتلفان بعد لعانه ففسخ النكاح كالترداد **ولا فرقنا باللعان ما تموقف** الفرقة **على تفريق الحاكم اي يجب على القاضي تفريقهما وقال** زفر نفع الفرقة باللعان لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابد افقع الفرقة من غير تفريق ولنا ما روي ان النبي عليه السلام فرق بين هلال وامراته بعد اللعان ولو شهد**

عليها اي

بلع
اللغو

الفرقة

الفرقة باللعان لما فرق بينهما وما رواه محمول على بيان حرمة الاستمتاع لا وقوع
الفرقة توفيقا بينهما فثبتت الحرمة بينهما في الحال مع بقاء النكاح فان قيل كيف اورد المصنف توقف التفريق على الحاكم بصيغة الوفاق مع انه غير مستقيم على قول ابي يوسف لان حرمة اللعان عنده مبنية بحرمة الرضاع والمصاهرة فلا يتوقف على الحاكم مثلها فلما ذهب عند علمائنا ان النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئ قبل التفريق لاحد عليه اشتبه الامر عليه او لم يشتهبه وبه نص محمد في الاصل فكذا في اللعان فيستقيم على قول ابي يوسف ايضا كذا في النيسين **ويكون التفريق طلاقا بانه** كذا في النيسين **واذا الكذب** نفسه بعد اللعان وجد **او لقدف اي** لقدف محصنا غيرها **او هي لينا اي** او حدث ليناها وزال اهليه اللعان عنها **جار نكاحها هذا الكلام** كمثل فليس اخذها ان الكذاب نفسه ان قدر انه قبل التفريق فعني جاز نكاحها ارتفع حرمة اللعان وطئت لزوجا بلا جحد نكاحها ولا تفريق بينهما وان قدر انه وجد بعد التفريق فعناه جاز نكاحها بجحد به فان قلت كيف يتصور تزوجها بعد ما رثت وحدت وهي محصنة وحدها الزحم قلنا كمثل ان يلاعن قبل الدخول بها او كانت كافرة فاسلمت وصارت محصنة ولم يفرقها بعد ما صارت محصنة حتى قد فيها فانه يلاعن ولا يبرجم اذا رثت لخدم شرطه وهو الدخول عليها وهما على صفة الاحصان اعلم ان قول المصنف او هي وقع الطلاق لان زناها من غير حد سقط به احصانها فلا حاجة الى ذكره واما اذا قدف فلم يسقط الاهليه عنها حتى حد **ويؤيد حرمها اي** قال ابو يوسف هي حرام عليه ابد القول عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابد او لما ان هذا الكلام انما ثبت للمتلاعنين وبعد الكذب لم يبق متلاعنا حقيقة لان الحد يلزم عليه بالرجوع ومن ضرورة إقامة الحد بطلان اللعان لان الاصل والحلف لا يجتمعان **ولا يعتبر قدف الاخرس** فلا لعان به ولا حد لانه ليس كالصريح بل فيه شبهة وكل من يدرى بما فيه شبهة وكذا لو قدف الاجنبي الحر ساء لا يجب الحد عليه خوفا ان تصدقه لو كانت تنطق ولا تقدر على اظهار هذا التصديق باشارتها فاقامة الحد مع الشهادة لا يجوز كذا في الكفاية **وان كان القاذب** بولد سفي نسيه **في القاضي نفسه** بعد لعانها اي يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعد ما قال فرق بينهما كذا روي عن ابي يوسف وفي المسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق بقى النسب كما بعد موت الولد تفريق باللعان ولا يفتي نفسه عنه كذا في النهاية **والحقه بانه لما روي** ان النبي عليه السلام يغ نسب ولده لال ابن امية عنه بعد ما قدف امراته يعني الولد ولا عن صورة هذا اللعان ان يقول الزوج اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمتك به من نفي الولد وتقول المرأة اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رما به

من نفي الولد ولو قد فها بالزنا ونفي الولد ذكرهما جميعا في اللعان وفي النبيين شرط اللعان
 نفي الولد ان يكون العلون في حال اهليته باللعان حتى لو علت وهي امة او كافرة ثم اعتقت
 او اسلمت وقد فها بنفي الولد لا يلاعن لان نسبه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا تغير
 بعده **وباني الحمل** بان قال لا امرأته ليس حملك مني **لا يلاعن** عند أبي حنيفة **وقال ان**
انت به لا قبل من سنة اشهر لا عن لتقبل بوجود الحمل فصار لنفسه بعد الولادة ولد
 ان في هذا القدر شبهة التعلق اذ لا يعرف حكمه الا بعاقبته ولو كان غلته حقيقة بان قال
 ان كان في بطنك ولد فهو من الزنا لا يكون قد فها فكذا اشهرته **ولا يوجب** اي اللعان في نفي
 الحمل **للحال** وقال الشافعي يجب لان النبي عليه السلام نفي الولد عن هلال وقد كان
 قد فها حاملا ولنا ان الاحكام لا تترتب عليه قبل الولادة للاختلال والحديث محمول على
 عرف قيام الحمل وحيا او على ان هلال لا صرح بزنا امراته **وان قال زينت خطا** لا
 لامرأته **وهذا الحمل منه** اي من الزنا **لا عن** لوجود القدر من حيا ونسبه اي ثبت
 الحمل منه ولا نسبه القاضية عنه عندنا لما مر ان الحمل قبل الولادة محتمل وقال الشافعي
 بنفسه لما مر انه عليه السلام نفي الولد عن هلال **واذا نفي الولد عقب الولادة** او
حال قبول النفقة والبتاع الالة الولادة صح نفقه لان هاتين الحالتين كحال الولد
 عرفا وفي النهاية اذا هي تولد منكوحة فسكت كون فتولا واذا هي تولد امة لا يكون
 بالدعوى قبوله لان نسب ولدها ثابتا وليس كونه ليس بدعوة **ولا عن** وسنفي القاضية بنفسه
او بعد اذا فها بعد ما ذكر من الاوقات **لا عن** وثبت **نسبه والتقدير** اي تقدير
 مدة النفي بعد العلم **يوم اوسعة ايام روايان** عن أبي حنيفة **وقال امة النفاس**
 لانها كحال الولادة كونه انما طهرا له ان اثر الولادة تمتد الى سبعة ايام روي انه عليه السلام
 علق عن الحسين والحسين في اليوم السابع هذا اذا كان الزوج خاضرا وان كان غائبا
 فتي بلغه الخبر فعنده هو كوقت الولادة وعندهما ان بلغه الخبر مدة النفاس فذلك وان
 بلغه بعد فعد الي يوسف له ان ينفقه الى سنتين لانها مدة الرضاع وهو اثر الولادة وعند جمهوره
 ذلك الى اربعين يوما اعتبار امة النفاس **واذا انت بولدين في بطن فاعترف بالثاني**
 ونفي الولد **ثبتا** اي الاول والثاني يعني نسبهما **وحكم الزوج** لانما اقر بالثاني اذ
 نفسه في الاول فكانه قال انت زانية ثم قال انت عفيفة **او بالاول** اي لو اعترف
 بالولد الاول ونفي الثاني **ثبتا** لانها توتمان خلقا من ماء واحد وكان اعترافا باحدهما
 اعترافا بالآخر فحتمل كانه اقر بولد ثم نفاه فلا يصح نفقه بعد الافار **ولا عن** انما يجب
 الحد لان لم يوجد الرجوع بعد القذف فانه اقرب لعفة او لا ثم قد فها بالنفي **ولومات**
بنته المنفقة عن ولد يعني اذا نفي نسب بنته وتلاعنا فانت البنت وترك ولد افادناه

اي الاب الثاني انه ولد بنته **فلسه غير ثابت** منه عند أبي حنيفة وقال لا تثبت قبل موتها
 لانها اذا كانت حية تثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا وقد ثبت لان الولد المنفي لو
 كان ذكر اقامت وترك واحد اثبت نسبه من المدعى وورث الاب منه اتفاقا لحاجة
 الولد الثاني الى ثبوت النسب فبقا وكذا الاول وقد بقوله عن ولده لو ماتت لاعتن
 ولده ثم ادعى نسبها لا يثبت فلا يرث منها لانها استغنت بالموت عن النسب ويضرب
 حد القذف وقد بدعوه الولد لانه لو ادعى البنت المنفقة حال حيوتها اثبت نسبها
 اتفاقا لهما ان دعوتها البنت المنفقة كانت صحيحة فكذا ايضاح دعوى ولدها كما لو كان الولد
 المنفي ذكر او له ان الانساب الى الابا ونسب ولده البنت ثابت من ابيه فاستغنى عن ان
 يثبت من امه وجهه اب امه بخلاف دعوى المنفقة لانها محتاجة الى النسب من الام
 بخلاف ما لو كان الولد المنفي ذكر لان الولد الثاني ينسب اليه لانه ابوه يحتاج الى اثبات
 نسبه كالاول فاشتركا في صحة الدعوى **فصل** في العدة وهي بعض بلزم المرأة عند زوال
 النكاح المتكامل او شبهته **تعتد الحرة الحائض المدخول بها من الطلاق او الفسخ**
ثلاثة قرو لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو **وباوطها** اي القرواها
 في الابة وهي جمع قرو ففتح القاف **بالحيض** بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة وانما قال
 وباوطها ولم يقل وفسرها لان القرو لفظ مشترك بين الحيض والطمهر والماول من جمع
 من المشترك احد معانيه بغالب الراي **لا بالاطهار** اي قال الشافعي هي ما ولد بالاطهار
 لقوله عليه السلام ان من السنة ان يظلم في كل قرة تطليقة اي في كل طهر ولنا قوله عليه السلام
 طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان ولا خلاف ان عدة الامة نصف عد الحرة ولما
 لم تجزى الحيضة جعلت عدتها حيضتين ولان القرو يعني عن الجمع لعدة يقال ما قرأت الناف
 جدينا في رزق الحمل على الحيض او لا لان فيه جمع دم **وان طلفت في الحيض لم تعتد على**
 صبغة المحول اي لم تعتد **تلك الحيضة** التي وقع فيها الطلاق لان ما وجد منها قبل الطلاق
 لا يحسب من العدة فلا يحسب ما بقي لان الحيضة لا تجزى **والصغير** وهي موطوءة
 على الحق **والاسه** وهي من لم تحض عدة خمس وخمسين سنة وهي رواية عن أبي حنيفة
 وعن محمد في عدة سنين والقنوى على الاول وفي الفتاوى الصغرى لو طغت ذرات
 يوما ما تم انقطع الدم حتى مضت سنة فطلو فعدتها بالاشهر اما اذا رأت ثلثة ايام
 ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها لا تنقضي بالاشهر ما لم تبلغ حد الاياس وفي الحقايق بشرط
 الحكم بالاياس في هذه المدة بان تنقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة اشهر في الاصح ثم هل
 بشرط ان يكون انقطاع الدم ستة اشهر بعد مدة الاياس الاصح انه ليس بشرط حتى لو
 كان منقطع قبل مدة الاياس ثم رأت بعد ذلك علم بالاياس وتعد بثلاثة اشهر هذه دقيقة

تخلف **ثلاثة اشهر** لقوله تعالى واللاي يبين من الحيض من نسائك ان اريتم فعدن
 ثلاثة اشهر وامر **امتهن الطهر** وهي محر تحيض وعند طهرها بان تعد **بالاثر** **الاثنته**
اشهر بعد النسخه اي قال مالك يترى بعد الطلاق تسعد اشهر ثم تعد بعد هاتلثة
 اشهر وهي لمة المعتاق لظهور الحمل فاذا انقضت تحققت براءة الرحم ثم تعد ثلثة
 اشهر لصبر ومريها في معني من لا تحيض ولنا انها حايض باستصحاب الحال فلا تعد
 بالاشهر لان الاعتداد بها مختص بالصغيرة والاسية **والامة** اي تعد الامة اذا
 كانت ممن تحيض وكذا المدرة وامر الولد والمكاتبه لوجود الرق في الكل **حيضتين** لقوله
 عليه السلام عدة الامة حيضتان **وامر والاسية** **نشر ونصف** **لا ثلثة** اي قال
 مالك تعد الامة الاسبعة ثلثة اشهر لا طلاق لقوله تعالى واللاي يبين من الحيض
 الامة ولنا ان عدتها نصف عدة الحرة لما روي عن عمر رضي الله عنه لو استوطعت لعدت
 عدة الامة حيضة ونصف لان الحيضة لا تنصف لاختلافها فلهذا وكثرة فيتنصف الاشهر
والحرة اي تعد الحرة **المتوفى عنها** زوجها **باربعة اشهر وعشر** لقوله تعالى
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بالقهر من اربعة اشهر وعشر اي عشرة
 ايام وعن الاوزاعي ان المقدرة فيه عشر ليال لان حد الف من عشر يدك عليه يجوز
 لها ان تتزوج في اليوم العاشر ولنا ان الليالي يدخل فيها ما ياربها من الايام لقوله
 تعالى ثلثة ايام الار من اوقال الله تعالى ثلث ليال سوا والقضية واحدة فعبر عن ثلثة
 بالايام وثان بالليالي **والامة بالنصف** اي تعد الامة المتوفى عنها زوجها **اشهر** خمسة
 ايام وكذا المدرة وامر الولد والمكاتبه **والحامل مطلقا** اي تعد الحامل سوا كانت حرة
 او امة او متوفى عنها زوجها او مطلقة **بالوضع** اي بوضع حمل بالعموم قوله تعالى واولات
 الاحمال اجلهن ان يضع حملهن وهذه الامة ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
 الامة في حق الحامل لروى عن ابن مسعود فسقي في الحامل غنومها **والفاسد النكاح**
 اي تعد المنكحة كالحاق فاسد الكل من كونه بغير شهود فانه فاسد اتفاقا بين علمائنا
 واما نكاح المحارم مع العلم بالتحريم فاسد عند ابي حنيفة خلافا لما كذا في الكفاية **والوطء**
لشبهه وهي كالمنكحة فاسد احق بحب به **المهر بالحيض** اي ثلث حيض **في الفقة والمو**
 اي اذا فارق زوجها او مات لان عدتها تعرف براءة الرحم لا نقض النكاح وهي تعرف
 بالحيض فان قيل فقل هذا ان يبغي ان يكتفي بحيضة كالاثر قلن الحق الفاسد هنا
 بالصحح في هذا الحكم كالحق البيع الفاسد بالصحح في افادة الملك اذا قبض **واذا**
الاسية بالاشهر ثم رأت الدم اي على عادتي الجارية كذا في شرح صاحب الهداية **استأنف**
 اي فعله بان تعد بالحيض لان الاعتداد بالشهر خلاف اعتدادها بالحيض وانما يصار اليه

انظر

اذا استمر العجز عن الاصل وفي الاضاح هذا على الرواية التي لم يقدرد هذا الايسر واما اذا ار
 قدر خمس وخمسين سنة فليعد ثم رأت الدم لم يكن حيضا ولا سنانف العدة هذا هو المختار
 وفي جميع النوازل اذا تزوجت الاسبعة بعد تمام اعتدادها بالاشهر ثم رأت الدم فالاصح ان
 نكاحها جائز فقي القاضي بجواز اوله بقض يكون عدتها في المستقبل بالحيض قد بالاسبعة لان
 الصغيرة اذا احضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لا تستأنف لانه لم يبين انها كانت من ذوات
 الاقر اختلاف ما اذا احضت في اثنا عشر يوما حيث تستأنف بخبر عن الجمع بين الاصل والبدل
اواست بعد حيضتين **فبالاشهر** لان الجمع بين الاصل والبدل والخلاف غير جائز فان قيل
 قد جاء الجمع فيما اذا سبق المتوفى حدث في صلوته ولم يجد ما يتم وبنا قلنا الحليفة بين
 الماء والزيت او بين الطهارتين على اختلافهم لا بين الصلوتين **ولو اعتقت**
العدة من طلاق **رجعي امرها بعدة الحراير** اي انتقلت عدتها الى عدة الحراير
 لان النكاح قائم من كل وجه فلما اعتقت زاد الملك عليها فلا تخفى الاثنته حيض كالو
 اعتقت فطلقت وقال مالك لا تنقل لان الاثم عليها اتمام عدتها على وجه وجبت فلا
 تنقل بالعتق كما لا تنقل عدة المشوثة والمتوفى عنها زوجها **وان كانت** المحققة في العدة
ماتت لم يامرها بعدة الحراير وقال الشافعي تعد كلدة لان حالها في العدة تغيرت
 فتغير عدتها كما لو كانت حرة ولنا انها اعتقت بعد زوال الحل فلا تغير عدتها كما لو
 اعتقت بعد انقضاء العدة **واذا اعتقت ام الولد او مات مولاهامرها**
ثلث حيض لا بواحدة اي قال الشافعي يومر بان تعد بحيضة واحدة لان هذه
 العدة لزوال ملك اليمين فاشبه الاستبراء ولنا ان ام الولد لها فراش اضعف من فراش المتوجة
 وهذه عدة وجبت لزواله فصارت كعدة النكاح الحاقا للقاصدا الكامل احتياط هذا
 اذا لم تكن منكوبة او معتدة فان كانت لا يلزمها العدة بموت المولى ولا بالعقب لعدم فساد
 فراش المولى معه **او مات زوجها ومولاهما حمل الترتيب** اي لم يعرف ايهما مات اولا
وكنه ما بينهما اي لم يعرف مقدار ما بين الموتين من الايام **فعدتها عدة الوفاة** عند
 اي حنيفة **وقال اجمع من العدين** اي تعد باربعة اشهر وعشر اي يستكمل في ثلاث حيض
 قد بجهالة الترتيب والكيفية لان ما بين الموتين ان كان اقل من شهرين وخمسة ايام تعد باربعة
 اشهر وعشر اتفاقا لان المولى ان مات او اعتقت ولم يلزمها عدة الا من كونه العقب فان
 مات الزوج تعد ولا يلزمها العدة من موت مولاهما لانه معتدة من نكاح ولزمه عدة الحرة في حال
 وعدة الامة في حال فتعد بالاكتر احتياط وان كان ما بين الموتين شهرين وخمسة ايام تعد
 اربعة اشهر وعشر واستكمل في ثلث حيض اتفاقا لان المولى ان مات اولا لم يلزمها عدة وبعد
 موت الزوج يلزمها عدة الحق ولو مات اولا لم يلزم عدة الامة ويلزمها بموت المولى بعد ان تعد

او لا

حق

ل

ثلاث حيضات مع بينهما احتياطاً لئلا يقع من المولى دارت بين الوجوب والسقوط
فجب احتياطاً وله ان الامر من اذ اوجدوا لم يعرف تاريخها محصل كما انها وردا معا كالتاريخ
والحرية فاذا جعل موت المولى وارزح معاريج جانب عدم الوجوب فلا يجب العدة
احتياطاً لان الشيء لا يثبت بالشك كما لو اخرجت بموت زوجها والطلاق ولم يعلم تاريخهما
لا يجب العدة للطلاق **ولو مات صبي عن امراته الحامل بامرهما ابو يوسف**
بالشهور اي بان تعتد اربعة اشهر وعشر **الحادث بعد** اي كان الحمل لو حدث
بعد موت الزوج تعتد اربعة اشهر وعشر اتفاقاً لتقينا ان الحمل ليس من الزوج في الصور
وهذا تنبيه على تقليل اي يوسف **وهما بالوضع** اي بالعدتها بوضع الحمل لان العدة
شرعت لقضاء حق النكاح لا لبراءة الرحم وهذا المعنى متحقق في الصبي لا طلاق قوله
تعالى واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملهن من غير فصل بين ان يكون منه او
من غير خلاف الحمل الحادث لانه لم يثبت وجوده وقت الموت فوجب العدة
بالاشهر فلا يتغير بحدوثه بعد ذلك **ولا يثبت نسب** اي نسب الحمل من الصغيرة الزوجين
لانه يعتد بالاولاد ماله وفي النبيين على هذا الخلاف لو تزوج الكبير امرأة ففضل بها ثم طلقها او مات
عن زوجها ثم جاءت بولد لافل من ستة اشهر من وقت التزوج لانه ليس ثابت النسب منه ولو
وكان موجوداً وقت زوال النكاح بالموت **واذا وطئت المعتدة من طلاق بشبهة**
بان تزوجها رجل وهو لا يعلم انها معتدة الغيرة او منكوبة او جدها على فراشه والنساء
قلن انما زوجتك **فوجبت اخرى** اي عدة اخرى **بامرهما** اي بالعدتين **على التام**
فكل من ما تراه المرأة من الحيض محسوباً بمنزلة الحيض لو كان الوطئ بشبهة بعد حيضته
حاصت حيضتين بعدتها وحيضته اخرى لتكون ثالثة للعدتين الثانية ولو كانت
معتدة الوفاة فوطئت بشبهة بعد الاشهر وحسب ما تراه من الحيض فيمن العدة
الثانية تحقيقاً لئلا يدخل بقدر الامكان قيد بقوله بشبهة لانه لو وطئ بلا شبهة كما اذا
تزوجها وهو يعلم انها منكوبة الغيرة لا يجب عدة اخرى ولا يحرم على الزوج وطئ وبه
نفى كذا في الدخيرة وفي الحقايق ان كان طلاق الاول رجوعاً كان له ان راجعها
في الحيضتين الاوليين وليس له ان راجعها في الحيضة الثانية لانها بات منه
وليس له ان يزوجها لانها معتدة الغيرة على هذا الخلاف العدتان بالشهور
لا التعاقب اي قال الشافعي لا تعد اخل العدتان فعلى عدة ثانية عقب الاولى
وفي الدخيرة هذا اذا وطئها اجنبى بشبهة اما اذا وطئ الزوج المطلق بشبهة نكحت
العدتان اتفاقاً لانه انما اعتد اذ كف عن الخروج والتزوج باخر فتكون عبادة كاللح
عن قضاء الشهورين في الصوم فلا يتايدان في زمان واحد ولنا ان الغرض من العدتين وهو

لا يجوز ان يزوجها في الحيضتين الاوليين

لا

الرحم تحصل في مدة واحدة ومعنى العبادة تابع ولهذا استغنى بدون علم وجب على الكافر
وغير المكلفة **فان انقضت الاولى** ولم يحل الثانية **انتهت الثانية** انزل او ردها المسئلة
على وضع الوفاق مع انه تفريع لمذهبنا ولو ذكره قبل قوله لا التعاقب لكان اولي **وتتبدى**
بعدة الطلاق والوفاء عقيب يعني تتبدى المرأة عدة الطلاق عقيب وعدة الوفاة
عقيب لان كلامهما سبب فاعتبر المسبب من حين وجود السبب وفي المحيط لو اقر بالطلاق
منذ سنة فان كذبته في الاسناد فعدها من وقت الاقرار وجب لها نفقة العدة ولما
في حق الزوج بلختها واربع سواها تعتد من وقت الطلاق وان صدقة فتقدم من
وقت الطلاق كذا ذكره في الاصل لكن هذا المحمول على ما اذا كانا مفرقين من
الوقت الذي استند الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين فلا يصح ان في الاسناد فتخرج
بلحظا لو ايلزمها العدة في هذه الصورة ايضاً من وقت الاقرار عقيباً على كتمانها ولكن
لا يجب لها نفقة العدة وموتة السكنى لا عني انها سقوط حكم **وسقطت العدة بمضي**
المدة اي مدة الطلاق والوفاء **وان لم تعلم ايها** اي بالطلاق والوفاء **وامرنا** هذا
به اي بان العدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق اي تفريق القاضي وهذا
ليس بطلاق او العزم على ترك الوطئ وذلك بان يقول تركتك او خليت سبيلك
او نحوها لا مجرد العزم **لا من اخر الوطيات** اي قال في معتد العدة من اخر
الوطيات حتى لو حاصت بعد الوطئ قبل التفريق تلك حيض انقضت العدة
لان المؤثر في انجائها هو الوطئ لا العقد ولنا ان في الفاسد شبهة النكاح ولهذا
لا يحسد بالوطئ فيه وانما ترتفع هذه الشبهة بالتفريق او الترك فلا يعتد فيه كما
في النكاح الصحيح **واذا اقرت بانقضائها** اي اقرت معتدة من طلاق بانقضاء
عدتها **بالحيض فاقبل المدة** اي المدة الصالحة **شهران** عند أبي حنيفة **وقال اسعة**
وتكون يوماً احتمال ان يقع الطلاق قبل اول حيضة فتكون مدتها ثلثة وتظهر
بعد ما خمسة عشر ثم حيض ثلثة وتظهر خمسة عشر ثم حيض ثلثة فتكمل العدة
وزاد خواهر زاد ثلث ساعات للاغتسال من الحيض من جامع المحبوس لانه ان
رويتها هكذا نادى فلا يبيى عليه الحكم الشرعي وانما يبيى على الغالب فتعذر اكثر
مدة الحيض واقل مدة الطهر ليعتد لا يكون ثلث حيض شهر او الطهر يومين
ولو كانت المفترقة بالانقضاء امة تصدق عندهما في احد وعشرين يوماً مستثناة
حيضتان وخمسة عشر يوماً طهراً وعندنا تصدق في اربعين يوماً لانه يجعل كانه طلق
في اول الطهر فالطهران كل منهما خمسة عشر يوماً وحيضتان كل منهما خمسة ايام
ولو علق طلاقاً بالولادة فولدت فطلقت ثم اقرت بانقضائها بالحيض **فانقضت**

ولا يجوز ان يزوجها في الحيضتين الاوليين

فلقت هو اي اقل المدة الصالحة لتدبيرها **ولو علق طلقها بالولادة** قوله ثم اقرت بانقضاء عدتها
خمسة وثلاثون يوما عند اي حنفية لان نفاسها قد رخصت وعشرين اذ لو كان اقل منه
ثم كان بعد طهر خمسة عشر ثم الدم بعده في الاربعين كان كله نفاسا لان الطهر في الاربعين
وان اكثر لا ينصل عنه فقد رخص في رواية الحسن عنه خمسة لانه وسط من اكثر المدة فكان
خمسة وعشرين نفاسا وخمسة واربعون ثلثة اطهار وخمسة عشر ثلث حيض **والماية رواية**
عن ابي حنيفة لان الحيض مقدار ربع شهر فارد على المقدار الاول خمسة عشر وكان مائة
فصدقا ابو يوسف **في خمسة وستين** لان اكثر الحيض عشر والنفاس اكثر منه عادة
فزيد عليه يوم فصار احد عشر وطهرها خمسة عشر ثلث مرات تكون خمسة واربعين
وحيضها ثلث مرات تسعة فكون المجموع خمسة وستين **في اربعة وخمسين** اي
عند محمد لا يصدق في اقل من هذه لان اقل النفاس لم يقدر بشي فيقدر ساعة وطهرها
خمسة واربعون وحيضها تسعة **وترك الحق والامة في عدة الوفاة عن كاح حجب**
الطيب والزينة والحل والدم لما صح انه عليه السلام نهي المعتدة عن الاكل
والادهان والاختصاص بالرجال **والاحد** مثل ان يكون لها حكة فتلبس الحرير لاجلها
ولا تجده باعنه قيل هذا اذا كان الثوب جديدا اما لو كان خلقا بحيث لا يقع
به الزينة فلا بأس به في ذلك بالصحيح احتراز عن الفاسد لانه واجب الزوال فلا
يتأسف على زواله ولا حد اد علمه لاجله فان قيل كيف جاز التأسف على زواله نعم
النكاح وقد قال الله تعالى ليجلنا سوا على ما فاكلم ولا نفر جوابا انا كرم قلنا المراد بالاس
والفرج ان يكون بصباح نفل عن ذلك عن ابن مسعود فان قيل لم لم يحجب العدة عن
الامة اذا اشتراها زوجها وقد زال نكاحها قلنا هو واجب الحد اد علمه لكن لم يظهر
في حق المولى بحل وطهرها له بالشراحي لو اعتق في هذه الحالة ظهرت العدة **وبامر**
ه اي بالاخذ او ترك الطيب والزينة **المبتوتة** اي المطلقة طلاقا باينا وقال الشافعي
لا يضر به لانه او حشها بالابانة فلا يجب عليه اظهار التأسف من فرقة ولنا انها ممنوعة
عن النكاح في العدة فيمنع عن صفات داعية اليه لئلا توهما بها مملوكة للزوج
قيد بالمبتوتة لان الحداد واجب في عدة الوفاة اتفاقا وعروا في الرجعة اتفاقا
من الحقائق **ولا يوجب** اي الحداد **على ذمية ولا صغيرة** وقال الشافعي يجب عليها
الحداد لعدم الحديث السابق ولنا ان الحداد حق الشرع وهما ليسا من اهل الخطاب
والاحد اد علم ام الولد اذا اعتق مولاها لان الحداد لا يظهر للتأسف على فسخ النكاح
ولم يكن لها نكاح **ولا يخطب المعتدة** اي لا تطلب للنكاح **ولا بأس بالتعريض** وهو ان يذكر
شيئا ويريد به شيئا لم يذكره كقوله ان لي فيك رغبة او قوله اريد ان اتزوج صالحة وانت

صالحا

صالحة ونحوها لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء في النبيين هذا
اذا كانت معتدة عن وفاة وان كانت معتدة عن طلاق لا يجوز التعريض اما في الرجوع
فلان الرجوع فيه قابلية وامانة البتة فلان تعريضه يورث العداوة بينه وبين الزوج ولذا
بينه وبين الخاطب **ولا يخرج المطلقة الرجعية والمبتوتة اصلا** اي لا في الليل ولا
في النهار لان نفقته داره عليه فلا ضرورة لها الى الخروج حتى لو اختلفت على ان لا نفقة
لها اخرج لها المعاش منها وقيل لا يخرج وهو الاصح لاظهارها التي اسقطت حنفيا فلا
تطلب به ما وجب عليه من عدم الخروج هذه الحجة واما في الامة فتخرج لرعاية حق
المولى في الخدمة الا ان سوي لها منكر لا يترك استخدامها ولو كانت المبانة كناية
فلها الخروج لا يضر ما مورق بالشرايع الا ان الزوج ان يمنع عن الخروج صيانة لما به
ويخرج المتوفى عن زوجها وبعض الليل اذ لا نفقة لها فيجوز تحتاج الى الخروج
وتبيت في منزلها ان لا يكون في الليل كله في منزلها ولو كانت اقل من نصف الليل
فلها ذلك لان البتة عناية عن الكون في مكان اكثر الليل **وتعتد في المنزل**
المضاف اليها سكني اي من جهة السكنى **حال وجوبها** اي وجوب العدة بالوت
او الفقرة حتى لو طلقت في منزل اهلها فعليه ان يعود الى منزلها الذي كانت ساكنة
فيه لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن واذا اعتدت في منزل الزوج بجعل بين
وبينه ستر حتى لا يقع الخلوة بالاجنبية وان كان فاسقا فافترق عليه منه فلا ولي خروجه
لوجوب السكنى عليه فانه ولو كان الزوج غائبا وطلقها وكان يسكن باجرة اعطتها باذن
القاضي وبصيرة دنيا على الزوج **فان اخرجها الورثة من نصيبهم من الدار وضاق**
عنهم اي عن سكنها **نصيبها** من دار الميت او خافت على مالها فبها **انتقلت** لان
هذا الانتقال يوجب ولو اسكنوها في نصيبهم باجرة وهي نقد وعمل اذ انها لا تنقل
وفي الكفاية تعيين الموضع الذي تنقل اليه في الوفاة اليها وفي غيرها اليه **ولو ما**
في السفر مصر وقد كان مع امراته **او ابانها** اي طفلها طلاقا باينا فيه **وسمها وبين**
كل من مصرها ومقصدها مسير **عقر فوليها ان تعتد في مصر** عند ابي حنيفة
ولا يخرج محرم حتى تفرغ من عدتها واجاز ما قبله اي الخروج قبل الفراغ قيد بالسفر
اذ لو مات في الحضر لا يخرج اتفاقا وقد بالمصر لانه لو مات في مفارقة او طلقت فيها
ففي بالخيار ان شأت رجعت الى مصرها وان شأت مضت الى مقصدها سواء معها
محرم او لا اتفاقا لحرف الهلاك والقرية التي قد رجع المقام بها كالمصرية الحكم قيد بقوله
او ابانها لانه لو طلق رجوعا فهي لا تشارك زوجها اذا طلقها رجوعا في منزلها فليس له
ان يسافر بها قبل الرجعة من الحقائق وقيد بان يكون بينه وبين مقصدها مدة سفر

ملح

وهكذا بينهما وبين منوطها لان كلامهما لو كان دون مدة السفر يخرج الى ايهما ثبات اتفاقا
او كان احدهما مدة السفر والاخر دونهما يخرج الى الذي دونهما اتفاقا وقد بالحرم لانه لو
انعدم لا يخرج اتفاقهما ان المحرم علم انثا السفر العدة وهذا البراءة لان الطلاق
وقع عليه وهي مسافرة يجوز مع المحرم وله ان يغير العدة في المنع من الخروج اقوى من تأثير
عدة المحرم الا ان يري ان العدة تمنع مطلق الخروج وان قل وعدم المحرم يمنع السفر فقط وعدم
المحرم اذا كان مانعا من السفر فالعدة اولى وانما رخص ما دون السفر كما نهى بغير انثا
الخروج بل هو بقاء على الخروج الاول وهي هنا منسوخة باعتبار ان سفر المحرم يخرج
فصل في ثبوت النسب ونقد راقل لستة اشهر لقوله تعالى وحملوهما
ثلاثون شهرا وقوله تعالى والوالدات برضعن اولادهن حولين كاملين **ونقد ر**
الكثير اي اكثر مدة الحمل **سنتين** لا اربع اي قال الشافعي هو اربع سنين لان الضحك
ولده انه لا يربح سنين بعد ما ثبتت ثبته وهو يضحك ولنا قول عائشة رضي الله
لا يبقى الولد من رحم امه اكثر من سنتين ولود ورعول ومنك لا يعرف الاسماعا
واذا اقرت بانقضاء العدة اي معتدة كانت ثم حلت بولد **لاقل من ستة اشهر**
من وقت الاقرار ثبت **نسبه** لظهور كذا حيث اقرت بالانقضاء وجمعه مشغول
اول ستة لم يثبت اي ان ولدت لستة اشهر من وقت اقرارها لم يثبت النسب لاحتمال
حدوث الحمل بكاح جديد فلم يقض كذا فان قيل كيف صح هذا الاقرار وفيه
ابطال حق الولد من النسب قلنا انها مبنية في الاخبار عما في جها وكوز ابطال حق الغير
يقول الامين كما اذا اقرت بانقضاء عدتها بطل حق الزوج **واذا اثبت به الرجعية**
سنتين او اكثر ثبت نسب الولد **ما لم يقر بانقضاءها** اي انقضاء العدة **وكان مراجع**
لان الزنا منته عن المسامحة فاحتمل على ان العلوق وقع بعد الطلاق فان قيل انتفا
الزنا يمكن بغير هذه الجهة بان تزوج بزوج اخر بعد انقضاء عدتها فيكون الولد منه
قلنا المتبقي اسهل من الابتداء فكان اولي بغيره عدم اقرارها لانه لو اقرت بانقضاء
العدة فهو كما قالت اذا كانت في مدة يصلح للثبوت **او لاقل** اي اذا اثبت بالولد لاقل
من سنتين **ثبت** نسبه لوجود العلوق في كاح او في العدة **وبانت** من زوجها
لانقضاء عدتها بوضع الحمل ولما احتمل كون العلوق قبل الطلاق وبعد لم يصر مراجع
بالشك فان قيل لم يجعل مراجع الحمل الوطى على وجوده بعد الطلاق لان الحوادث
محمولة على اقرب اوقاف قلنا لان الرجعية بالنقل خلاف المسند ولا ينظر بالسلم العاقل
الاقدام على خلاف الستة فلا يحمل عليه مع امكان غير **او المبتوتة** اي اذا اثبت المعتدة
عن طلاق بابين **ولاد لاقل منها** اي من سنتين **ثبت** نسبه لاحتمال قيام الحمل

نقد

وقت الطلاق فثبت احبا للولد **اولا** اي لو اثبت به تمام سنتين **من حين الفرقة** لم
يثبت نسبه لحدوث الحمل بعد الطلاق بقبولان وطى المبتوتة حرمة العدة **الا**
بادعائه بان يدعي زوجها نسب الولد فثبتت حملته لغواه على انه وطى في العدة
بشبهة وفي النبيين هذا ما ذكره وفيه نظرا لان المبتوتة بالثبوت اذ وطى في الزوج
بشبهة كان من شبهة الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه نصر عليه كتاب
الحدود وهل يشترط قصد بق المرأة اذا ادعاه الزوج فيه روايتان **وان كانت**
هذه اي المبتوتة **صغير** كما مع مثلها **فجات به يثبتة الى سنتين** اي يثبت ابو
يوسف نسب الولد الى اخر هذه المدة **او رجعية** اي لو كانت الصغيرة مطلقا
رجعية **فالي سنة وعشرين** شهرا اي يثبت ابو يوسف نسب ولدها الي هذه المدة
لانه جعل مراجعها في عدتها وهي ثلثة اشهر وثبت بعدها في السنتين **وانتفاء**
اي نسب ولدها الصغيرة **اذا اثبت به لاقل من تسعة اشهر** في الرجعية والمبتوتة والرجعية
او متوفى عمر زوجها اي لو كانت الصغيرة معتدة عن الوفاة فجات بولد **فالي سنتين**
اي يثبت ابو يوسف نسب ولدها الي سنتين **وانتفاء** **ان اثبت به لاقل من عشرة**
اشهر وعشرة ايام اعلم ان الخلاف فيما اذا سكنت الصغيرة ولم تدع جلا ولم تقر بانقضاء
عدتها اما اذا ادعته صارت مقربة بانها بالعدة وكانت في نسب ولدها كما كبير او
اقرت بمضي العدة بعد ثلثة اشهر ثم حلت بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه وان ولد
لسته اشهر او اكثر لم يثبت سوا كان رجيا او بانيا اتفاقا لان عدتها ثلثة اشهر بالضرورة
ومضها كما قررنا الكبير بمضي عدتها في المسائل السابقة ان الكلام في المراجعة للحمل
فيحتمل ان يكون حراما قبل الطلاق او الوفاة فيكون انقضاء عدتها بوضع الحمل وحملها
حيث بعد انقضاء عدتها بثلثة اشهر في الطلاق واربع اشهر وعشرة في الوفاة فاذا
وقع الشك في الانقضاء جعل عدتها غير منقضية فثبت نسبه الي سنتين كما في البالغة ولما
ان صغرها ثابت يقين وهو مناف لحملها فلا يزول بالاحتمال ما هو ثابت يقين فيجب
بمعنى عدتها بثلثة اشهر في الطلاق واربعة اشهر وعشرة في الوفاة وحمل الحمل على انه حاد
بعد مضيه فلا يثبت النسب **واذا لم تقر معتدة الوفاة** التي اعتدت لوفاة زوجها
بانقضائها اي بانقضاء عدتها ولم تقر بالحمل ايضا **فانت به تمام عشرة اشهر وعشرين**
ايام **انتفاء** اي نسب ولدها من زوجها وقال زولا يثبت هذا الخلاف فيما اذا كانت
معتدة الوفاة كبيرة لا بها لو كانت صغيرة فنسب ولدها انما ثبت اذا اثبت بعد الاقل من عشرة
اشهر وعشرة ايام عند ابن حنيفة ومحمد كما سبق في عدم الاقرار لانه لو اقرت بانقضاءها
لا يثبت اتفاقا وقد يتم عشرة اشهر وعشرة ايام لو اثبت به لاقل من ثلثة اشهر اتفاقا

نقد

يل

ان جعلها ملزم لكن ظاهر اثبت بالنسبة انقضت عدتها بمضي اربعة اشهر وعشر لو ثبت بمضي
عدتها باقرارها ولنا ان انقضاء عدتها بالشهر مشروط بعدم الحمل وهذا انما يعرف من
جهتها فلا حكم بانقضاء عدتها ما لم تقرب حملها ولدت في مدة يمكن العلوق من زوجها قيل
ثبت نسبه منه حملها على الصلاح **واذا اتت به معتدلة الوفاة** وكذلك الورثة في
الولادة **فثبت** اي ثبوت نسبه مشروط عند اي حينة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
على ولادتها قيدنا بتكذيب الورثة لانهم لو اقرروا بالولادة فثبت النسب لانهم قايمون مقام
الزوج ولو اقررها لثبت النسب فلذا الواقروا **الا ان يكون حبل ظاهرا او اعتراف** اي لو
كان بالمرأة حبل ظاهرا او اقر الزوج حال حيوته بالحمل عتبت نسبه بلا شهادة رجلين واما
شهادة القابلة فلا بد منه لتعيين الولد اتفاقا لاحتمال ان يكون الولد غير هذا القيس واما
الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقول المعتدلة فعند اي حينة عتبت اذا تابعت بموعد من ظهور حبل
او اعتراف وعندهما ثبتت بشهادة قابلة **واثبتناه بواحدة** اي بشهادة امرأة واحدة
مسلمة عادلة بولائه لان الفراش وهو ان يتعين المرأة للولادة بشخص واحد قائم بقيام
العدة والفراش يلزم النسب وانما احتيج الى تعيين الولد فشهادة القابلة كافية فيه وله
ان الالتزام على الغير لا يجوز الا بحجة واما عند ظهور الحبل او اقرار الزوج فلم يحتج الى الشهادة
لان النسب ثبت قبل الولادة والعدة مضت باقرارها بوضع الحمل فلم يبق فراش ولدان
الحلف لو كانت معتدلة عن طلاق وانكر الزوج الولادة **والطلاق المعلق بالولادة لا يقع**
الاشهادة واحدة اي اذا قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فشهدت امرأة
بولادتها لا تطلق عند اي حينة وقال لا تطلق لان الولادة مما لا يطلع عليها الرجال فشهادة
المرأة مقبولة فيه فكذا فيما يتعلق بها وله انفاذت الحث عليه فلا تثبت الا بحجة تامة
والطلاق منفك عن الولادة ذاتا فلا يلزم من قبولها فيها قبولها فيه كما اذا اشترى مسلما
فشهد مسلم بانه ذبيحة نجوسي قبلت شهادته في حرمة اكله ولا يقبل في الرجوع على البالغ
وان اقر بالحمل ثم علق طلاقا بالولادة فهي طالق من غير شهادة امرأة عند اي حينة لان
اقراره بالحمل اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة وقال لا تطلق الا بشهادة القابلة لانها مدعية
للحث فلا بد لها من حجة وهي شهادة امرأة **فاذا تزوجها فانت به** اي بالولد **لا بد من**
من ستة اشهر من وقت تزوجها لم يثبت نسبه منه **اولسنة** اي ان ولدت لسنة اشهر
فصاعدا ثبت ان اعترف به الزوج بالولادة او سكنت لان الفراش قائم **وان حذر الولادة**
حال قيام النكاح ثبت **بواحدة** اي الولادة بشهادة امرأة وثبت النسب بفراشه حتى
لو نفاه الزوج تلاعن **فصل في النفقة** **وجوب المرأة** مسلمة كانت او كافرة صحيحة كانت
مريضة على زوجها **والنفقة** لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف

والنفقة

مل

والسكنى لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكتن **نفسه في منزل زوجها** قيد
به لانها لو لم تزف الى بيت زوجها لاستحققت النفقة وهو رواية عن ابي يوسف ومختار
بعض المتأخرين لكن ظاهر الرواية يجب لها النفقة اذا لم يربطها الزوج بالانتقال فانها
سكنت نفسها اليه معني لكن التقصير وجد من جهة الزوج حيث ترك النقل فلذا لا يوجب
بطلان حقها فان طألتها به وامتنعت لاستيفائها فلها النفقة ايضا وان امتنعت
بغير حق فلا نفقة لها كذا في الدخيرة وذكر في الكافي في الفتوي على ظاهر الرواية **على قدر حاله**
لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته فلو كان الزوج معسرا او المرأة موسرة فعليه نفقة الاعسار
لانه هو المخاطب باداء ما به وسعه وهو مختار الرجوع وظاهر الرواية **وقيل حالها** اي
يجب على قدر حالها في اليسار والعسار **وبدقني** وهو مختار المصنف والمذكور
في الهداية وان كان أحدهما موسرا والاخر معسرا فلها نفقة الوسط وهو ان يكون فوق
نفقة الاعسار ودون نفقة اليسار **وبقدرها بالقائه** يعني النفقة واجبة بقدر كفايتها
لقوله عليه السلام لامرأة ابي سفيان خذي من مال ابي يوسف ما يكفيك وذلك
بالمعروف اي بلا اسراف ولا تقتبروه في الحديث اشارة الى ان النفقة غير مقدرة لان
الكفاية تختلف بحسب الزمان والطباع والرخس والغلاء فلامعني نفقة الزوج في
من المال على الموسر مدان وعلى المعسر مدد وعلى المتوسط مدد ونصف **ونقل قوله**
في اعسار عنها اي عن النفقة لانه منكر **وسمع بينتها** على يسار لانها مدعية
ويوجب ابو يوسف نفقة **خادمين على المولى** لزوجته لقوم أحدهما بامور داخل
البيت والاخر خارجا وعن ابي يوسف اذا كانت قابضة بنت قابض رقت الى زوجها
مع خدام كثير استحققت نفقة الخدم كلها **واكتفينا بواحدة** اذا الواحدة تقوم بالامرين
والزيادة للزينة حتى ان الزوج لو اقام بنفسه خدمتها لم يلزمه نفقة الخادم قيد بالموسر
لانه لو كان معسرا لا يجب عليه نفقة خدامه في رواية عن اي حينة وفي الدخيرة هذا اذا
كان لها خادم وان لم يكن لا يفرض على الزوج نفقة الخادم وهذا اذا كان الخادم مملوكا
لها وان كان مملوكا لغيرها او كان حرا فقيل يجب عليه وقيل لا ومنه الى طوا من خدامها
عن الخدمة لا يجب على الزوج نفقة لانها انما تجب بازاء الخدمة ونوازل ابي الليث ان كانت
المرأة تقدر على الخدمة بنفسها تجبر على لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل خدمة دا
البيت على المرأة وكذا اقصي بين علي وفاطمة رضي الله عنهما **وان شترت** عن بيت زوجها
فلا نفقة حتى تعود اليه لان النفقة جزاء الاحتباس في بيته فلا يستحق بدونه واما اذا
شترت عن التملك في بيت زوجها لاستيفاء نفقة لانه قادر على وطئها **ولا نفقة للصغير** بل
التي لا توطأ مثلهما وان كانت في منزل لان المانع من جهتها فان قيل كان ينبغي ان لا يجب

يطالب

النفقة للزوجة الرتقا والقران مع انها واجبة فلما الرتقا بقدر جماعها فيما دون الفرج من
 القيد وغيره وكان الاحتباس لمنفعة مطلوبة من الكساح فوجب النفقة وكذلك الرقبة فعمل
 هذا اذا كانت الصبيقة مشتهية يمكن جماعها فيما دون الفرج فلها النفقة كذا في الدجيرة
النفقة للكسيرة في مال الصغير لان التسليم وجد من جهتها والعرق قد لم من جهته فصار
 كالعين **ولا نفقة للموت عن** اي المقتدة عن وفاة زوجها لان ملكه انقطع عن تركته
 ولا يمكن اجاب النفقة في ملك الموت **ويوجبها للمبانة في العدة كالرجعة اي**
 كما وجب النفقة المطلقة الرجعية اتفاقا وفي الخيف المقتدة اذا خرجت من بيت العدة
 تسقط نفقتها فاذا عادت عادت اليها النفقة وقال الشافعي لا نفقة للموتة لما روي
 عن ابي طه رضي الله عنه بنت قيس انها قالت طلقني ثلثا فلم يرض رسول الله عليه السلام
 سكتة ولا نفقة اقول بخالفته لما ليس على الاطلاق لانها اذا كانت حاملا فلها النفقة
 عنه لقوله تعالى وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن لئلا يكون
 كنه من غير نقل قول اخر عنه فلو قال ويوجبها للمبانة في العدة كالرجعة لا
 الحامل فقط لكان اولي ولنا ما روي عن ابي عمر رضي الله عنه انه عليه السلام قال
 المطلقة الثلث النفقة والسكنى مادامت في العدة وما رواه ربه عمر وجارو عاتبة
واذا ابرق عبد حر ياد اي ياذن مولاه **تعلق النفقة برقته** فساع
 فيها مرة بعد اخرى لان النفقة بخير وجودها فيكون حكم دين جاد فلو مات
 سقطت لفوات محل الاستيفاء وقبل ان قبل العبد بـ النفقة في قيمة والصحيح
 انه يسقط فيها ايضا لان القيمة مقام مقام الرقبة في دين لا يسقط بالموت والنفقة
 صلة تبطل بالموت قبل القبض كذا قاله القدوري **او حر اي اذا تزوج حر امة**
فان يواها مولاهما منزله اي ان خلا بينهما وبينه في منزل ولا يستعملهما **وجبت**
 النفقة على الزوج حتى لو استخذهما المولى بعد التوبة سقطت النفقة اعلم ان قتل الحر
 اتفاقا لان العبد والمكاتب والمدبر كحر في هذا الحكم والمدبر وامر الوالد كامة
 كذا في المحيط **والافلا** اي ان لم ييوها فلا نفقة لها **وان يواها بعد الطلاق منعها**
الوجوب اي وجوب النفقة وقال زفر لها نفقة العدة لانها صادرة بحسب النفقة
 فليست النفقة ولنا انها لم يستحقها عند الطلاق فلا يستحق بالاحتباس بعد
وليسقط النفقة عن الزوج **كل زوجة جات منها اي من المرافة** **معصية** **كالردة** فبذلك
 السقوط بالنفقة لان السكنى واجبة لها باي رقة كانت لان الفرار في البيت لا يسقط
 عنها بالمعصية حتى لو خالعت ان لا سكنى لها عليه ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى
 لانه حق الشرع كذا في المحيط ويقد بقوله منها لان الفرقة بمعصية لو صارت من قبل

الزوج
 ٤

الزوج فلها النفقة ان كانت مدخولا بها وقيد بالمعصية لان الفرقة لو حصلت بدونها
 كخيار العتق والبلوغ والنفريق بعدم الكفاة لا يسقط عنها نفقة لانها جبت نفسها بحق
 فصارت كما لو جبت لا يستبرأ المهر **ولو بعد الطلاق اي ولو كان ارتدادها بعد كونها مطلقة**
 ثلثا سقط نفقتها ايضا اعلم ان سقوطها ليس لعين الردة بل لانها تخرج من بيته المحبس حتى لو لم
 تخرج فلها النفقة ثم لو اسلمت المعتدة المرتدة بعد ما جبت تعود النفقة ولو اسلمت المتكوفة
 بعد ما جبت لا تعود والفرق ان الفرقة في المتكوفة وقعت من قبلها وفي المعتدة لم تقع من
 قبلها بل وقعت بالطلاق ولكن النفقة سقطت بالحبس واذا زال المانع عادت **وتسقط**
ان زوجها في الملك يعني لو كانت معتدة عن الطلاق وقبلت ان زوجها فلا نفقة قوله
 في الملك يعني ان هذا الحكم في المقتدة عن رجعي لان ملك النكاح باق والفرقة من قبلها ولهذا
 لو قبلها ابن الزوج مكرهة تقع الفرقة ولا يسقط النفقة ولو كانت معتدة عن باين فقبلت
 ابن زوجها فلها النفقة لان الفرقة وقعت بالطلاق ولا تأثير لغيرها فيها وفي المشتق وفي الحائض
 لو قبلها وقال لم يكن ذلك عن شهوة صدق الا ان يكون مع انتشار الالة وفي الامانة ولو
 قبلت ابن زوجها وولدت كانت عن شهوة ان كذا في الزوج لا يصدق **وحبسها اي تسقط**
 النفقة اذا حبست **في دين** كان عليها لان الاحتباس وقع من جهته وهي حاطة دينها
وباحد غاصب اي اذا اخذها غاصب فذهب بها **لها** تسقط نفقتها لان فوت
 الاحتباس لم يكن من جهته فمجهل الاحتباس باقيا حكمها وان لم يفت من جهته ايضا
وجها محرم لا زوج مسقط اي اذا حجت مع محرما ولم يكن زوجها معها فلا نفقة
 لها عند ابي حنيفة **وتحالفه اي** قال ابو يوسف لها نفقة الحضر دون السفر وفي
 الدخيل هذا اذا حجت بعد تسليم نفسها لانها لو حجت قبله فلا نفقة لها اتفاقا فيد بقوله
 لا زوج لان زوجها لو كان معها في السفر لم تسقط نفقتها اتفاقا لا في يوسف انها مشغولة
 باذا الفرض فلا يكون ناشرة وله ان احتسبها عليه فانه من جهتها فسقط نفقتها **ولو**
مرضت في منزله اي منزل الزوج لم يسقط نفقتها لان الاحتباس المقتضى الى بعض
 المقاصد قائم وهو استيفاء منه لها وحفظ منزلها وغير ذلك والمانع من الاستمتاع
 عارض فاشبه الحضر وفي قوله مرضت في منزله اشارة الى انها لو كانت مريضة في
 منزلها فلا نفقة لها لكن ذكر في الدجيرة ان مرضت في منزلها فلها النفقة لانها غير مريضة
 نفس من الزوج بعينه حق **واذا قضى القاضي على الزوج نفقة الاعسار ثم اسرها صمت**
ثم اي قضى لها نفقة اليسار او باللعن اي لو كان قضى لها نفقة اليسار ثم اعسر
 زوجها فنفقة المعسر يعني نفقة لها نفقة المعسر لان القضا بالنفقة كان باعتبار حاله
 فتبدل بتبدله **وليسقطها اي نفقة الزوجة عن الماضي** اي عن زمان لم يسبق فيه

عليه **الفرض** الا ان يكون القاضى فرض لها النفقة **او صلح** اي يكون الزوجان نصا كما
 عن النفقة الماضية على مقدار معلوم فلا تسقط فطرته القاضى بالمفروضة وبما كان
 عليه وقال الشافعي لا تسقط قيدنا بنفقة الزوجة لان نفقة القريب تسقط بمعنى المد
 اتفاقا قاله ان النفقة بدل عن احتباسه اياها فكون دينها عليه بلا نقض كالأجر ولنا ان
 هذه صلة يجب بقدر الكفاية عند الاحتباس كرزق القاضى في بيت المال والصلة
 انما تملك بالتسليم حقيقة او تأكد بالقضاء او الرضا **او يموت احدهما بعد القضاء** مدية
 يعني اذا قضى القاضى على الزوج بنفقة ومضى عليه مدة مات او ماتت هي تسقط النفقة
 عندنا وقال الشافعي لا تسقط وكذا الخلاف فيما اصرح عليه له القاضى عليه فلا تسقط
 كسائر الديون ولنا انها صلة وهي وان تأكدت بالقضاء لكن لم يتم بدون قبضها فكلما
 بقاها حالة الحيوة نظرا الى تأكدتها وحكنا بسقوطها نظرا الى عدم تمامها اعلم ان
 بالذليلين اعلم ان هذا الحكم فيما اذا فرض القاضى النفقة ولم يامر بها بالاستدانة
 اما لو امرها بالاستدانة عليه لا تسقط النفقة بموت احدهما بعد هذا هو الصحيح لان
 للقاضى ولاية عامة واستدانتها عليه بامر القاضى كاستدانة الزوج فلا تسقط بالموت
 كذا في النهاية **ولو عمل نفقة ستة ثم مات احاز الاسترجاع بحسابه** اي قال
 محمد بحسب لما نفقه ما مضى الي وقت الموت سواء كانت النفقة قائمة او مستهلكة وما
 الورثة ما بقي من ولا لا استخرج منها بشي ولو كانت ما كره من غير استهلاكها لا يسترد
 اتفاقا ولو عمل نفقة لاجنبية ليتزوجها فماتت قبل ان يتزوجها فله ان يسترد اتفاقا
 من الحقيق وعلى هذا الخلاف للسوق له ان نفقتها كانت عوضا عن احتباسها فبطل
 العوض بقدر ما فاته العوض ولما انها كانت صلة فيصل بها قبضها فصارت كالدية
 المقبوضة ولا يرجع فيها بعد الموت **واذا اتت المبانة بولد لاكثر من ستين ولم**
يقرب بالنقصا عدتها وقد استوفت اي اخذت نفقة العدة في هذه **المدية** يعني او
 يوسف **بعدم الرد** كمن ستة اشهر اي بان لا ترد المبانة عليه شيئا ولا ترد عليه نفقة ستة اشهر
 له انها معتدته طاهرا ما لم تقرب بالنقصا عدتها وحملها ان كان من زنا لا بطل نفقتها وان كان
 من تزوجها بزوج آخر بطل لان تزوجها كاقارها بالانقضاء فلا رد المأخوذ بالشك وانما ان
 حملها بحمل على التزوج لا على الزنا حملها على الاحسن فتزد **ولا تفريق بالاعسار** اي
 بجمع عن نفقة **بل تومر الزوجة بالاستدانة** اي لمن تشتري طعاما بالدين **لحبل عليه**
 اي الزوجة على الزوج بدلكل الدين او يرجع به على تركه ان مات وفي شرح المختار اذا كان
 زوج المعسر معسرا ولها ان تومر من غنى او اخ موسر يوم الاثنين والاخ لا اتفاق عليه
 ويرجع به على الزوج اذا اليسر وبحسب كل منهما اذا امتنع فتيبين لهذا لان الادانة لنفقة يجب

علي من كانت يجب عليه نفقة لولا الزوج وكذا استفق على الاولاد الصغار لمعسر من كان يجب
 عليه نفقتهم لولا الاب ثم يرجع به على الاب اذا اليسر بخلاف نفقة اولاده الكبار حيث لا يرجع
 به عليه بعد اليسار لانها لا يجب مع اليسر فكان كالميت كذا في التبيين قد بالامر لا بها
 لو استدانت بغير امر القاضى ليس لها الاطالة ولا الرجوع وقال الشافعي يسرق ان طلبته قد
 بالعجز عن النفقة لانه ان عجز عن المهر لا يفرق اتفاقا قاله انه عجز عن امساكها بالمعروف
 فينوب القاضى منابه في الشرح باحسان ولنا ان في التفريق ابطالا الحق الزوج بالكنية وفي
 الاستدانة رعاية للحقين فيصار اليها لا الى التفريق قال صدر الشريعة علما ونا استحسنوا
 ان يجب القاضى نائبا شافعي المذهب يسرق بينهما لان دفع الحاجة المدايمه لا يتيسر بالاستدانة
 ولا يوجد من يقرضها وعنى الزوج امر متوهم فالفرق صار ضرورة اذا طلبته هذا اذا كان
 الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يفرق لان عجز عن معروف حال عينته وان قضى بالتفريق لا
 ينفذ فضاؤه لانه ليس بمجتهد فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا في النهاية **واذا كان**
للغائب مال مودع او مضاربة او دين وعلم القاضى بما اي بالمال وبالنكاح او
اعترف بهما اي بالمال والنكاح من هو اي بالمال في يده يفرض فيه القاضى نفقة
وولده الصغير والديه اذا كان من جنس حريم اما الفرض اذا علم القاضى فلان علمه محمد
 بحوز له القضا به في محل ولائته واما اذا اعترفوا بالمال والنكاح فلا لهم اقربا بان لما حق
 الاخذ مما في ايديهم واقرار صاحب اليد بقول الحق نفسه فحق القضا عليهم ولا ثم
 لسري الي الغائب فان قيل لو احضر الدين مودعا للغائب واعترف بالوديعة والدين
 لا يامر القاضى باذا الدين فلم امر القاضى بالنفقة هنا قلنا انما امر القاضى بنفقة لانها
 واجبة قبل القضا وكان لهم اخذها بدونه فكون القضا اعانة لهم لا نقضا لان القضا الزام
 امر لم يكن لازما قبله فلا يكون هذا القضا قضا على الغائب وليس كذلك سائر الديون ولهذا
 قد نفقة الزوجة والولد والوالدين احترازا عن نفقة سائر المحارم لان نفقتهم انما يجب
 بالقضا لان وجوبها مجتهد فيه فكون القضا بنفقتهم قضا على الغائب وهو غير جاز اعلم ان
 كون المال مودعا او مأخوذا على وجه المضاربة ليس اقرض من نفقة لان المال لو كان في
 بيت الغائب وعلم القاضى بالنكاح يفرض لهم النفقة وانما قيد بالاعتراف بهما لانه لو انكر
 احدهما لا يفرض القاضى ولا يقبل بينة المرأة فيه لان المودع لا يكون خصما عن الغائب وقيد
 بقوله من جنس حريم لانه لو كان من خلاف جنسه بان لا يكون المال نقدا وطعاما او كسوة
 يستحقونها لا يفرض فيه النفقة لانه انما يعرف الي حريم بواسطة البيع ولا باع مال الغائب اتفاقا
 اما عند ابى حنيفة فلا تملك لربي البيع على الحاضر المودع فعلى الغائب اولى واما عندهما فلا
 لبران البيع على الحاضر لا متاعه عن البيع وامتنع الغائب عنه غير معلوم **وحلف** اي القاضى

نفقة

المراة على انها ما اخذت النفقة **وباحضتها** اي القاصي من الزوجة **كفلا** اي بالنفقة
نظر الغائب لاحتمال ان يحضر ويقيم بينة على طلاقه او اعطاه نفقة وان لم يكن له اي الزوج
للغائب مال فان قامت البينة على الزوجية **ليقرض لها** اي القاصي للمراة النفقة **ودناها**
اي يستر لان خصم غائب وقال زفر بن يحيى ويامر بها القاصي بالاستدانة اذا حضر فيه
على الغائب لان اذا حضر فان صدقها او اقامت بينة او سكت عن البين فقد اخذت حق وان
حلف ضمن في او كفيها **وختار القول** اي يقول بينتي اي كما قال زفر والقضاء في زماننا
يعملون على قوله لاحتمال الناس اليه واستحسنه اكثر المتأخرين ففتي به **ولو كفل عنه** اي رجل
عن الزوج لزوجته **بالانفاق كل شهر يلزمه** اي ابو يوسف الكفيل بالانفاق **ما دام**
النكاح قائم بينهما **والزناه** بشر اي نفقة شهر واحد له انه التزم نفقة كل شهر فوخذ به كل
قال فكل نفقة عن ما دمتا زوجين واما ان الشهر الاول معلوم فصح وما وراه مجمل
فلا يصح كما لو قال ما غصبك احدا فانما ضلته بخلاف ما ذكر لانه بين فيه مدعي ومنه النوادر لو
ابرأت الزوج عن نفقة ابد اقل ليرة باطلة ولو ابرأت النفقة المفروضة لها كل شهر صح الا
من نفقة الشهر الاول دون ما سواه **وظاهر** **كفلا** لعنه لغوي اذا قلت للقاصي زوجي يريد
ان يغيب فحدي منه كفلا لتفتي لا ياخذ عنه اي ضيف لان طلب الكفيل عالم يجب عليه غير مختار
ويامره به النفقة اي قال ابو يوسف ياخذ لها كفلا منه بنفقة شهر رعايته لغير احتياط
وانما قدر بشهر لانه ادنى الاجال في السلم وما دونه حكم الحال **وقيل هو** اي قول أبي
يوسف **المختار** للفتوى **ويسكنها** اي الزوج زوجته **في دار مفردة لا يشاركها احد من**
اهله حتى لو كان لها ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها لانها لا تشارك من غيرها **الا**
باختيارها فاذا اختارت الشركة في السكنى فقد رضت باسقاط حقها **وبحوز منع**
اهلها من الدخول على وقيل لا يمنعهم من الدخول بل من البيت عندها خوفا من
الفتنة **لا من النظر والكلام** لان المنع عنهما فطبقه الرخم **وسئل لامرأة من اخراج**
الى الوالدتين ودخولها اليها كل جمعة وعمرها اي لا يمنع غيرها من المحارم
كل سنة وجب النفقة **على الاب** **وجده** **ولده الصغير** **مخالفة الدين**
لانه جزوه فنزل منزلة نفسه **كرؤيته** اي كما تجب نفقة زوجته مع مخالفة الدين **ولم**
يوجبوا على الام ارضاعه **ان لم يكن شريفة** وقال مالك يجزى الام على ارضاع الولد
اذا لم تكن شريفة لانها لو لم تجز على الارضاع لتضرر الولد واما الشريفة فتكسر باجبارها
الارضاع اكثر من تضرر الولد فلا تجز ولنا قوله لا تضار والدته بولدها ومن اجبارها
على الارضاع اضار بها فلا يجز مطاها واما ضرر الولد فيندفع بارضاع الظاهر **الا**
ان تغيب الام للارضاع بان لا يرضع الصبي غيرها ولا يوجد مرضعة غيرها فيجوز صيانة

للولد وكذا يجز اذا كان الاب محسرا ولم يكن الولد مال وجعل الاجرة ديناً عليه لنفقته
وستاجر الاب لان الاجرة عليه **من تزوجه عند رها** اي عند الام اذا ارادت كذا
لان الحضنة لها **ولا يجز استيجار زوجته او معتدته لارضاع ولده** منها اي
من زوجته او معتدته وقال الشافعي يجوز قيد بقوله من لان ولده لو كان من غيرها
يجوز استيجارها اتفاقا له ان ارضاعها لما لم يجب عليه صارت كالاجنبية فيجاز استيجارها
ولنا ان عقد النكاح لاقامة مصالح البيت ومن جملتها ارضاع ولدها الا انما لم
يجز عليه لاحتمال عجزها عنه فاذا قدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فتبين ان الفعل
واجب عليه فلا يجوز استيجارها لان الاستيجار على فعل واجب غير جائز كاستيجار
المولى عبده وكذا معتدته عن رجعي لان النكاح قائم واما معتدته عن يمين فله ان
رواية لان بقا بعض احكام النكاح في المبانة كوجوب النفقة وعدم جواز دفع زكوة
اليها كبقا النكاح وفي رواية جاز لا تخافها بالاجنبيات **فاذا انفقت** عدتها
جاز استيجارها **والقدم** الام **على الاجنبية** لانها اشفق **الا ان نظمت زيادة**
اجرة على اجرة غيرها من المرضعة فقدم غيرها على الام ليلانظر الاب **وجب على الولد**
وحده لا موله الفقرا اي لا يشاركه الولد اخذ نفقة اصوله قبل جب على الولد
الذكر والانشى على قدر ارثها لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وقيل على السوا
لاستوايهما في الحلة وهذا هو المختار **مخالفة الدين** قيد الاصول بالفقرا لان
نفقة الاغنيا واجبة في مالهم **والاب بيع عروضة** اي جاز له بيع عروضة ولده
عند ابي حنيفة العروضة هي الامعة التي لا تدخلها كبل ولا وزن ولا يكون حيوانا
ولا عقارا كذا في الصحاح والمراد منها جميع المنقولات **وهو** اي والحال ان
ولده **غائب** في هذا يعني لاجل نفقته وقال لا يجوز قيد بالاب لان بيع غيره لا
يصح اتفاقا وكذا الام ملك الام بيع عروضة ولد في ظاهر الرواية وما ذكره الاقضية
من جواز بيع الابن قنا ولله ان الاب هو الذي يبيع لكن لمنفعة ما اضاف البيع اليها وقد
ما يبيع لان استيفاء نفقته من ماله جائز اتفاقا وقد بقوله هو غالب لان الولد اذا
كان حاضرا لا يجوز بيع عروضة اتفاقا وقد بقوله فيها لان بيع عروضة ولده لسائر دونه
لا يجوز اتفاقا اقول الصبر عروضة راجع الى الولد السابق وهو كان شاملا للصغير
والكبير فيهم منه ان بيع عروضة الولد الصغير فجاز اتفاقا ولوقال والاب بيع عروضة
ولده الكبير لكان اولي لهما ان ولاية الاب انقطعت عن ولده بالبلوغ فلا يمكن بيع عروضة
كما لا يمكن حال حضرته وهذا هو القياس وله ان الولاية وان زالت لكن بقي اثرها ولهذا
صح منه الاستيلاء في جارية ولده الكبير والعين بخشي عليها الهلاك وحفظ ثمنها ليسر فحوز

صحيح
ع ٣٣٣

له بيعه لحفظه فاذا ابا عمار صار منها من جنس حقها فله الاستيفاء منه **ومنع من عقار**
اي لا يجوز بيع عقار وله نفقته اتفاقا والتسليم السابق وادفنيه لان المنع بيع عقار
ولله الكبير واما بيع عقار وله الصغير فجاز لكل مال ولايته عليه **فان كان ماله اي مال**
الغائب في يد ابيه لم يضمن بائناقة لانها استوفيا منه ما هو حقها **او في يد اجنبي**
فانفق عليها اي على ابي الغائب من ماله **نحو اذن الحاكم ضمن** لانه تصرف في مال
غير بلا ولاية عليه فلا يرجع ما ضمنه عليه لان ملك ما دفعه بالامان فصار مشروعا بما دفعه
ولا رجوع للمتنوع واما اذا انفق باذن الحاكم فلا ضمان لان الحاكم ولاية عامة وفي النواك
اذا لم يكن في مكان يمكن استطلاع رأي القاضي لا يضمن استحسانا وهذا لو مات بعض
الرفقة في السفر فباعوا قماشه وجمع ثمنه او اعني عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
واذا مضت مدة بعد القضاء لم اي للولد والوالدين **ودوي الارحام بها اي**
بالنفقة وهو متعلق بالقضاء **سقطت** لفقرهم لا وجبت كفاية لحاجتهم ولهذا لا يجب اذا
ايسروا او اندفع حاجتهم بالاكل من الناس وقد حصلت الكفاية بمضي المدة فتسقط
النفقة بخلاف نفقة الزوجة حيث لا تسقط بعد القضاء بمضي المدة لانها يجب لكونها
محتسبة في منزل الزوج ولهذا يجب مع يسارها وفي الدخيرة نفقة مادون الشهر لا
تسقط لانه لو سقطت بالملك البسر لما امكنهم استيفاءها وفقدروا الفاضل بالثروة
الحاوي نفقة الصغير نصبر دينا بالقضاء دون غيره ولو ضاعت نفقة او كسوة مقدرة
للزوجة لا يجب نفقة اخرى لعدم اعتبار الحاجة في حقها ولهذا استحق المرأة النفقة مع الغنى
ولو ضاع نفقة الاقارب قبل مضي الوقت تفرض لهم نفقة اخرى لتحتج حاجتهم ولهذا
لا يستحقون النفقة مع الغنى كذا في التبيين **الا ان بودن في الاستدانة فلا تسقط**
لان اذن القاضي في الاستدانة كاذن الغائب فيصير بيانه دمه **ونوجه لكل ذي رحم**
محرم مسلم فقير مع صغرا واثوته او زمانه او اعني على قدر الميراث وقال الشافعي
لا يجب نفقتهم قبل المحرم لان نفقة غير المحرم لا يجب اتفاقا وقيد بالمسلم لان نفقته مخالفة
الدين منهم لا يجب اتفاقا وقيد بان يكون مع فقر متصفا باحد الاوصاف الباقية اشارة الى انه
انما يستحق النفقة اذا كان عاجزا عن الكسب لانه لو كان قادرا عليه لا يجب نفقته اتفاقا ولهذا
قالوا اذا كان طالب العلم غير مهتدي الي الكسب فنفقته على الاب وان كان صحيحا اعلم ان
هذه الاوصاف انما تعتبر في غير الوالدين لان نفقتهم يعتبر الفقير فقط في ظاهر الرواية حتى
لو كانا فقيرين قادمين على الكسب يجبر الابن على اتفاقهما ترجيحاً لهما على يسار المحارم كذا في الد
له ان ذوي الارحام لا يجزيه بينهم فلا يجب نفقة بعضهم على بعض كسبي الاعمام والاقراء ابن مسعود
وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك وقراءته كرواية وفي لفظ الوارث اشارة الى ان

النفقة

النفقة على مقدار الميراث كما لو كان المحسرا خ لآب وام واخ لام فسدس نفقة يكون على الاخ
لام وباقيها على الاخ لآب وام واهلية الارث فيها كافيته حتى لو كان له خال وابن عم فنفقته على
خاله لكونه ذارحم محرم مع ان الميراث لابن العم ولو استويا في المحرمية واهلية الارث يترجح الوارث
حققة حتى اذا كان له عم وخال فالنفقة على العم **ويفق الاب على انهاء الزمن وينته**
البالغة اللبن والام اي نفق الام **الثالث** لان ميراثها على هذا المقدار وهذه رواية
الخصاف وفي ظاهرها رواية النفقة كلها على الاب لان في مونة رضاع ولده لا يشارك احد فلذا
في النفقة وفي المحيط يحبس الاب في نفقة ولده لان الامتناع من انفاقه اضرار النفس ولا
يحسب في سائر ديون الولد لان فيه اذى الاب **ولا يجب على الصغير نفقة** اقاربه قديما
بها لان نفقة الزوجة والولد الصغير واجبة مع الفقر حتى لو كان عاجزا عن الكسب لكونه
مقعدا سكف الناس ويفق على ولده وزوجه وبعض المشايخ قالوا نفقتهم في هذه
الصورة في غير المال **فشرط** ابو يوسف **ليسار** ملك نصاب محرم اي ذلك
النصاب على مال له **الصدقة** وهو مقدار نصاب فاضل عن احوال الاصلية بلا
شرط مما تقدم بيانه في فصل مصارف الزكوة **ويقتريه** اي يقول اي يوسف
وقدره اي محسرا من يجب عليه نفقة اقاربه **بالفاضل عن نفسه وعياله**
شهر او من كسبه اي في رواية عن محمد انه مقدار الفاضل عن كسبه كل يوم
حتى اذا اكتسب درهم كل يوم وكفاه ثلثاه يجب صرف ثلثه الي قرينه **ويفق**
المولى على عبده وامته فان امتنع المولى عن انفاقها واما كسبه انفق منه
نظرا للمولى وابقا ملكه **والا** اي ان لم يكن كسب لكونها معلولين اجبر المولى على
بيعها وكذا الحكم في سائر الحيوانات عند ابي يوسف واما في ظاهر الرواية فلا
يجبر المالك على انفاقها ولا ان يبعها لان اخبار القاضي نوع قضاء ولا بد له من مقضي
له فهو من اهل الاستحقاق والداية ليست من اهل الاستحقاق هذا اذا لم
كن الداية مشتركة فان كانت فالقاضي يجبر الشريك المحتج عن انفاقها على بيع
نصيبة رعاية لحاجب الشريك الاخر لانه من اهل الاستحقاق كذا في المحيط
فصل في الحضانة وهي تربية الولد وتقدم الام على الاب في الحضانة
لما روي ان عمر رضي الله عنه طلق زوجته فتازعا الى ابي بكر فقال رنفها خير له من غسل
عندك يا عمر **ان طلبت** تدينه لانه لو لم تطلب الحضانة لا يجبر على الاحتمال
عجزها عن ذلك النهائية هذا اذا كانت المولود ذات رحم محرم سوى الام وان
لم يكن جبرا لام لان الاجنبية لا شفقة لها فقوت الولد **ثم امها** اي ام الامر **ثم امر**
الاب وقد منها اي ام الاب **على احواله** وقال في احواله مقدم على ام الاب

فصل في الحضانة

لغوله عليه السلام الخالة ام ولنا انها اصل الولد لتولد منها بواسطة ابها فتكون اولى من اخت
 الام وماروا بيد علي شقيقه لا على تقديهما **ثم الاخت لابون** اي لاب وام لان
 ذات تكون اشقيق **ثم لام** اي الاخت لام **ثم لاب** اي الاخت لاب **ثم الخالات ثم**
العمات تقديما لقربة الام على قرابة الاب **ونزلن كذلك** اي ينزلن كل الاخوات
 فقدم الخالة لاب وام على الخالة لام ثم هي الخالة لاب وكذلك العات **وسقط**
حق الحضنة اذا تزوجت باجنبي لان الصبي ينظر بالجها من زوج امه قيد بالاشي
 لانها لو تزوجت ذات رحم محرم منه لا سقط لان قربه شقيقه **وتعود حق الحضنة**
بالطلاق واذا استغنى الغلام اي الصبي عن الخدمة اي خدمة من له في
 الحضنة بان يكمل ويستغنى وحده **فصل سبع** يعني استغناؤه فقد ربيع سبعين
 وعليه الفتوى **او تسع** اي تسع سنين **احبر الاب** او الوصي او الولي **على اخذ**
 لانه اقدر على تأديبه وتعليمه **ومكث الجارية عند الام والحدة حتى يحضر**
 لان الام اقدر على تأديبها باذا اب النساء **وعند غيرها** اي غير الام والمجته حتى
يشترى والولد اي مكث ولد المسلم عند الامة حتى تخاف ان يالف الكفر
 اي اذا خيف عليه ان يعقل الاديان ويالف الكفر فالاخذ منها اولى بنظره
ولا حق للامة وام الولد اي في حق الحضنة **فصل العتق** لان الحضنة من
 باب الولاية وليست باهل لها **واذا لم يكن له** اي للصبي من اهله امراة **فاختصم**
فيه الرجال قدم اقرضهم **تخصيبا** مقدم الاخ لاب وام على الاخ لاب ويقدم
 ابنه على ابن الاخ لاب **ويطه هذا** وفي الكافي لا يوضع الاثني عند مول العتاقة
 ولا عند عصبة غير محرم ولو لم تكن عصبة المحرم امينا لفسفه بضعها الحاكم عند
 امراة امينة وان لم تكن له عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولد ثم الى العم ثم الى
 الخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان لهولا ولاية عند ابي خنفة في النكاح **ولا**
تخرج الاب بولده قبل الاستغناء اي استغناؤه من الحضنة لئلا يطل حق
 الام في الحضنة **ولا الام** اي لا تخرج الام من المص **بولده** لئلا يتضرر الاب
الا الى وطنها الذي تزوجها فيه المفهوم من ان اخراجها بولده انما يجوز بامر من
 جميعا كون المقصد وطنها وكن تزوجها فيه كما اذا تزوج امراة بالشام فقدم لها الى
 الكوفة فولدت منه ثم طلقت وانقضت علقها فلها ان تخرج بولدها الى الشام من غير
 رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه ولم يكن من اهل الشام
 ليس لها ان تخرج الى الشام **لادار الحرب** اي ان كان وطنها في دار الحرب وقد
 تزوجها فيها وهي حريمه بعد ان كان مسلما او ذميا لا تخرج الام بالولد اليه لئلا

بالن

او كان ذميا

يا ليت الولد الكفر ولو كانا حريين فلها ذلك **كتاب العتق** وهو قوه حكمية
 يصيبها اهلا للنفقات الشرعية **يصح ملك** اي في مملوك المعتق فلا يصح من
 العبد ادلا ملك له قديمه لان عتق ملك الغير غير صحيح **او مضاف اليه** اي الى الملك
 كما اذا قال اذ املكك عبد افرو حر من **قادر على التبعات** قديمه لان العتق
 تبرع ولا يصح من لا يقد ر عليه كالصبي والمجنون **لصريحه** اي بلفظ يدل على
 العتق **ومضاعفات خرا ومعتق** وحررتك او اعتقتك وهذه الالفاظ موضوعة
 للاعتاق شرعا وعرفا ولذلك استغنى فيها عن النية ولو قال عتبت به الكذب او
 الخلو من العتق لا يصدق قضا الا ان يقول حررتك عن العتق فيصدق **او**
عتق او باحر اي يثبت بها العتق لان النية بهذا الوصف يقتضي ثبوته واثباته
 ممكن من جهته فيثبت تصديقه **الا ان يكون علما** فلا يعتق لان احرا والعتق
 اذا كان علما له انما يراد به الذات لا التوصيف حتى لو سماه حرا ثم قال يا زاده او يا جسر
 يعتق لانه ما ناداه باسم علمه **او وجهك** اي لا يصح اعتاقه بقوله وجهك حر **او راسك**
 او رقتك وكوها مما يجبر به عن جميع البدن **لا بد ان او رقتك** اي لا يصح اعتاقه بقوله
 يدك خروخه وما لا يجبر به عن الكلمة **وبالكلمة** اي يصح العتق بلفظ غير موضع الاعتاق
 بل بمحتمل له **كلاما ملكك عليك ولا سبيل** اي لا سبيل لي عليك واخرجتك من ملكي
 وامثاله فان عدم ملك المولى ونفى السبيل عنه يخل ان يكون بالاعتاق وينقل الملك
 الى غير بيع ونحوه **ان نوي** العتق قديمه لان احرا المحتملين في الكفاية لا تعين الا بالنية
ولا يعتق بلا سلطان اي بقوله لا سلطان لي عليك **مطلقا** اي نوي به العتق او لم ينو
 لان السلطان عبارة عن اليد ونفي اليد لا يستلزم نفي الملك ككلمة المكاتب وامانفي
 السبيل مطلقا فاستلزم نفي الملك لان المولى على المكاتب سبيلا **وبولده انت لله**
باعتاق عند ابي حنيفة وقال لا يعتق به لان الام الاختصاص وخصوصا ملك الله انما
 يكون بزوال ملك العبد عنه فيكون باعتاقه وله ان العبد قبل هذا القول كان لله لان
 الاشياء كلها لله تعالى حكم التخليق فتكون اخبار الانشاء **ولو قال** لعبد **هدا بولاي**
او بامولائي اي قال لامنه هده مولائي **او بامولائي عتق** لانه وصفه بولا العتاقة في
 فقت العتق وان لم ينو كالمخرج فان قلت لم تعين هذا المعنى ونظر المولى مستعمل
 حقيقة في مولى المولاه وفي معنى الناصر بقوله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم ومعنى ابن
 العم لقوله تعالى واني خفت الموالي من ورائي اي خفت من ابن عمي قلنا لا يحمل هذا
 على مولى المولات لانه عقد ثابت بتاتين لا ينفرد واحد بانياته ولا على معنى الناصر
 لان المولى لا يستنصر بمولاه عادة ولا على ابن العم لان الكلام مفروض في العبد المعروف

في

211

بنسبه ومما لم يوجب الصريح قوله وهبتك لنفسك او بعثتك لنفسك لان هذا يقتضي زوال الملك الى
العبد فيعتق بلا نية ولا يتوقف على قوله واما لو قال بعثتك نفسك بكذا فانه يتوقف على قبول
لا يباين اباي هذا معطوف على قوله بالكاتب اي لا يصح العتق اذا نادى عبده بهذا
اللفظ لان المولى وصفه في هذا الزمان بوصف لا يمكن اثباته من جهة في الحال فحال
مراده فيه مجرد الاغلام وكل توصيف على الاكرام بخلاف قوله باحر لانه قادر على اثبات الحرية
فيه فعمل ان مراده استحسانه بتحقيق وصف الحرية فيه **وقوله لمن اي احد لا يولد مثله**
مثله اي مثل العبد لمثل المولى كقول العبد اكبر منه سنا **هذا يباين اعتناق** عند ابي حنيفة
وقالا وهو قول الشافعي وعلى هذا الخلاف لو قال له هذا ابني وجردي وقيل لا يعتق
في قوله هذا جدي اتفاقا لان موجب في الملك انما يثبت بواسطة الاب وهي غير ثابتة
ولا يتصور نصحه بغيره في المعلوم وقيل بقوله لا يولد لان العبد لو كان يولد لمثل عتق
عليه اتفاقا ونثبت نسبه منه ايضا ان كان مجهول النسب وفي الخط في العلامة النسب لا
فرق في هذا بين ان يكون جليبا او مولدا لان صحة دعوى المولى باعتبار الملك وحاجة
الملوك الى النسب وفي الكفاية انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب اذ لو كان ثابت
النسب لم يولد لانه ثبت نسبه من المولى ثم ان هذا الكلام لا يولد له فوجه فصار كقوله
اعتنقتك قبل ان تخلق بخلاف ما اذا كان معروف النسب وولد لمثله لا مكان توجبه
كلامه بان يكون العبد مخلوقا من ماله بالوطي عن شبهة ولكن نسبه ائمه من العز فثبت ما
احتاج اليه الملوك وهو اكرمه ولم يثبت ما استغنى عنه وهو اكره بوله ان اكرمه من
لوازم النسب في الملك والافراد بالشي اقرار بلوازمه فكان قال هو ابني وحر فيلغون كلامه
ما يستعمل وهو البتة ويعتبر ما لا يستعمل وهو اكرمه وليس هذه القول اعتنقتك قبل
ان تخلق لان الاعتناق قبل الخلق اعتناق قبل الملك فاستعمل بالكلية وعلى هذا الخلاف
لو قال لعبد هذه ابنتي وقيل لا يعتق فيه اتفاقا لان المشار اليه ليس من جنس المسمى
فالحكم يتعلق بالمسمى وهو معدوم وفي الدخيل لو قال لفلانة هذه ابنتي وهذا اخطأ
يعتق ولو قال هذا ابني لا يعتق في ظاهر الرواية لان اسم الاخ مشترك بطلاق على المتحد
في الدين لقوله تعالى انما المؤمنون اخوة وعلى المتحد في القبيلة لقوله تعالى والى عاد اخطأ
والمشترك لا يكون مخجة بدون البيان لا يقال البتة مشقة كذا ايضا بين رضاع ونسب لان
البنوة من الرضاع مجاز فلا يجارض الحقيقة هذا ذكر الاخ مطلقا وان قيده بقوله لا يباين
يعتق من غير تردد كذا في الكفاية **ولو نادى اي المولى اعتناق امته باني طالق** او سائر
الفاظ الطلاق من الصريح والكفاية **لا حكم به** اي باعتنا فها قال الشافعي يعتق لان كلا
من الطلاق والعتاق لازالة نوع ملك فجوز ان يوجب العتاق من الطلاق كما جاز نية

جانبه

الطلاق

عن العتاق في قوله لانه انت حرة ولنا ان الطلاق موضوع لازالة ملك المتعة وزواله ولا يعود ان يوجب
لا يكون سببا لزوال ملك الرقبة وزواله يكون سببا لزوال ملك المتعة وفي الحقايق من الطلاق الخلق
قيد بقوله يوجب اذ عند عدم النية لا يعتق اتفاقا وانما وضع في العتق اذ لو قال لامرأته الطلاق من العتاق
انت حرة ونوي به الطلاق تطلق اتفاقا **واو قال انت مثل احر لم تعتق** لان في هذا القول اثبات
المماثلة لاستدعي الشركة من جميع الوجوه **او ماتت الاحر عتق** لان في هذا القول اثبات
الحرية بطريق اخص **وقوله عبد ي او حماري حر اعتناق** العبد عند ابي حنيفة وقال
ليس باعتناق لان كلمة او للشك في غير الطلب فلا يعتق غير المعين كما في قوله لعبدية هذا حر
او هذا اوله ان احر ليس يحمل الحرية فصار ذكره لغوا كما لو قال علي الف او علي هذا احر
فتعين العبد للحرية وكذا او انما توجب الشك اذ دخل بين شيئين صاحب الحكم **ومن ملك**
دار حر محرم منه عتق عليه سواء كان المالك مسلما او كافرا صيبا او مجنون **ولا يخص**
الولادة وقال الشافعي هذا الحكم يختص بما اذا ملك الاصل الفرج وان سفلوا والفرج
الاصل وان علوا قيد بالرحم لان المحرم بالرحم كانه من الرضاع لا يعتق عليه اتفاقا
وقيد بالحر لان دار حر بدونه كانه من العتق لا يعتق عليه اتفاقا لانه ان العتق على المالك
من اقوى الصلوات فخص بقرب القرابات وهو الولادة لتوث اكرمه فيه ولنا
قوله عليه السلام من ملك دار حر محرم عليه **ومن اعتنق احر الله** كالشيطان والصنم
او كان مكرها او سكرانا عتق لان العتق صدر من اهله مضافا الى محله فغير ملغوا
تسمية جهنم واما اعتناق المكره والسكران فكذلك انما مربيانه في باب الطلاق **ولو**
عتق الاحر عتق حليها لانه كما حر منها فعتق تبعها **ولا يعكس** اي لو اعتنق احر
خاصة عتق لانه كما انفصل فيما ينفعه ولهذا استحق الوصية والارث ولا يعتق الام
لان العتق لم يقع على قصد او لوجه لا يباعه على بيعه لانه متسوعة ولو جلت بها
لتبطلت لم تلت الموضوع وانما يعرف المحل اذ اولدت لانه من شئنا من وقت الاعتناق
وان ولدت لا كثر منه لم يعتق لان يكون معتقة عن طلاق او وفاة فتولد لاهل من سائر من
وقت الفراق فيعتق احر وان كان لا كثر من شئنا من وقت الاعتناق لانه ثبت فيه منه
ومن ضروريته وجود وقت الاعتناق كذا في التبيين ولو اعتنق احر على مال صحيح ولا يلزمه
المال لانه ليس باصل الاكرام عليه واما هبة احر وبيعه فانما لم يصح كون العتق على التسليم
شرطا فيه والاعتناق اسقاطا فشرع القدر عليه ولهذا صح اعتناق الابن **وبيع الولد**
الام مطلقا اي في الحرية والرقبة وهي الله شرعا جزاء على الكفر وامية الولد والتدبير
والكفاية انما رجع ما الام لان ماها مستقرة موضوعة وما لا يبرح محكوم **الامر بالمولى** يعني
اذا ولدت الامه من سيدها يعتق عليه لان لها مملوك له واما ما امره العبد لمملوك

عتق

شرطه

اسيدها فتعارض ما الالب فخرج ما الام للاذكارا و ولد الحرة المغيرة مستثنى من هذا الحكم سبق بيانه في باب النكاح **ولو ولدت المكاتبه بنتا وهي اخرى** اي ولدت تلك البنت بنتا اخرى **فاعتق** المولى البنت الوسطى **فالسفلى حرة** تبعاً للوسطى عند ابي حنيفة وقال لا يعتق قد باعتق الوسطى لان اعتناق العليا يوجب اعتناق الوسطى والسفلى اتفاقاً لانها ثمة للعليا وهذا يسوعان في كتابها واعتناق السفلى لا يوجب اعتناق ما فوقها اتفاقاً لان السفلى انما هي تبع للعليا لان الوسطى تبع لها والتبع لا يكون منسوبة فلا يعتق السفلى باعتناق الوسطى وله ان السفلى تبع للوسطى لانها متفرعة عنك بلا واسطة وتبع للعليا بواسطة فتعتق بتبع كل واحدة منهما والتبع جار ان يكون اصلاً الاخرى بخلافه لو احدث فانه تبع للكتاب واصل الكتاب **ولو ولدت** المولى لأمته **اول** وتولد له حرة فاعتق **بجملته** ولدت ولد احداً **فالثاني احرى حرة** عند ابي حنيفة وقال ليس بحرة لان اول الولد لم يقبل العتق فلا يعتق كحي لانه ولد ثانياً وله ان لحرية لا تحل الا في احرى فصار كانه قال اول ولد له حرة فاعتق بالاولى وخرج في حرة الولد لانه لو ولد لأمته اذ اولدت ولدت حرة فاعتق بالاولى وخرج من الحقائق **واذا خرج عبد البنا** اي الى دار الاسلام من دار الكفر **مسلم** اعتق لقوله عليه السلام في عبداً الظانين حين خرجوا الى المسلمين هم عتق الله **واعتاق حرة مثله** اي عبده الحرة **تم** تفتح الشاكلة ويشهد به الميم اي في دار الحرب **بناظر** عند ابي حنيفة **ملا** الخلل عنه على صبغة الجمهور من التخلية اي ما لم يزل الحرة يد عن عبده وقال لا يعتق لان الذي لو اعتق عبده يعتق اتفاقاً وقد يماثل لانه لو اعتق عبد اسلامي او ذمياً يعتق اتفاقاً وقد يقول مثله لان المستامن لو اعتق في دارنا عبداً حرة يعتق اتفاقاً خلى سبيله او لم يخله في الصور التي كلها وقد عدم التخلية لانه لو خلاه يعتق اتفاقاً وفاقية الخلاف انه اذا اسلم وهذا العبد منه فهو عبده عن تلك حنيفة وعندهما هو حر لانه ان الحرة اهل للاعتاق والعبد محله فيصير اعتناقه كاعتناق المستامن عبده الحرة في دارنا وله ان الاعتناق ازالة للمنة استبلاً تام عليه كونه في دار الحرب وهو سبب للملكية وقام بعد الاعتناق وما دام العبد منه فلا يصح اعتناقه لوجود سبب الملك بعبده خلا ما اذا كان العبد مسلماً فان الاستبلا التام زائل عنه لان المسلم ليس بمحل لورود الاستبلا عليه وان كان في دار الحرب وكذا اذا اعتق المستامن عبده الحرة في دارنا لا يكون استبلاً عليه تاماً لان دارنا ارضه فيصير اعتناقه **ولو خرج مسلمين** اي الحرة بعد ما اعتق عبده الحرة وخاله لو خرج الى دارنا مسلمين **بجمل** ابو يوسف

للقياس

المك

والا

ولا له اي لمن اعتقه في دار الحرب لان سببه وجد منه كما لو اعتق الحرة عبده المسلم ثم خرج مسلماً وقال لا ولا له لان العبد الحرة مادام في الحرب لا يلزمه احكام الاسلام ولزوم الولاء من احكامه فاذا خرج البنا فقد خرج ولا ولا عليه فلا يعتق بعبده بخلاف ما لو كان العبد مسلماً لان كثيراً من احكام الاسلام يلزمه في دار الحرب فجاز ان يلزمه الولاء فيستمر عليه بعد الخروج **ولو ادخل المستامن عبداً مسلماً** اشتراه في دارنا **الدار** الحرب واول هذه معني **في** هو معتق **بغير** ولا عند ابي حنيفة ولا لا يعتق **وكذا** اي كذا الخلاف **اذا اسلم** اي عبده الحرة **فبما** **عن** **مسلم** او حرة **تم** قد بايع لانه لو لم يبعه بعد اسلامه لا يعتق اتفاقاً ولو غنمه المسلمون يعتق اتفاقاً لانه يفتوي بهم وقهر مولاهم فصار كخروج الى دار الاسلام هذا هو المذكور في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وذكر في شرح الطحاوي لان الحرة لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه لانه بالعرض كان راضياً بزوال ملكه عنه فاقبله رضاه به مقام القبول قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح لانه لو اعتق بعد ثبوت الملك للحرة يكون ضرراً بحق المسلم المشترك بزوال ملكه بدون ازالته واذا علم انه حر بالعرض جعل ما اعطاه فداً وتخليصاً له من يد الكافر فلا يلحق ضرراً لهما في المسلمين ان العتق انما يثبت باعتناق المولى او باستبلا العبد على مولاه ولم يوجد ههنا فلا يعتق وله فيما ان المسلمان مستحقا للازالة عن ملك المستامن وزوال ملكه عنه كان ممكناً بالجبر على البيع في المسلم الاول وباعتناقه في المسئلة الثانية فلما تعذر ذلك في الاول بدخوله في دار الحرب وفي الثانية بايبيع تعين العتق بان يكون طريقاً لازالة كرامة الحرة اذا اسلمت في دار الحرب بات ثلث حبس بدون التفريق **ولو اعقبه** **عمال** **تقبل** **عتق** في الحال **تم** قد نقول العبد لانه معاوضة ومن شرطها القبول في الحال **ولزمه** المال على العتق ديناً عليه حيث تصح الكفالة به بخلاف بدل الكفالة حيث لا تصح الكفالة به لان الكفالة عند ما دام يسعي والمولى لا يستوجب على عبده ديناً الا ان عتق الكفالة ثبت على خلاف القياس فلا يكون بدل الكفالة ديناً مطلقاً فلهذا لا تصح الكفالة به **او عتق بدار** يعني لو عتق العتق بدار العبد كان قال ان ادبت الى الفات حرة **تم** تعليقه فيعتق عند الاداء **وصار مادونا** في النكاح لان اذا مال انما يكون بها **واذا احصى** اي العبد المال **اجبرناه على القول** اي المولى على قبول المال وقال زفر لا يجبر عليه وضو القياس لان هذا تعليق العتق بالاداء فكان يحتمل الفسخ ولم يتوقف على قبول المولى ولنا انه تطبيق ابتداء ومعاوضة انتهى وهذا الاعتبار بجبر المولى على قبوله وهو نظير الهبة بشرط العوض هبة ابتداء وبيع انتهى كما مر به فلن قيل كيف جعل هذا التعليق

مواضعة والمال والرفقة كلاهما ملك للمولى قلنا لما صار كما كانت انتهى جعل العبد الحق
 بالمال قبل الاداء اقتضاها وما اذا ادي بعضه فكذا اجبر على قبوله لكن لا يعتق حتى يودي
 الكل كذا في الايضاح وذكر في مسوط شيخ الاسلام انه لا يجبر على قبول البعض لانه اذا جبر على الكل
 اذا اعتق عند اذا اجمع فلا يصير كالمكانت قبله **وعلى التعلق بحرف ان كذا ومثلي** اي
 قال ابو يوسف اذا قال لعبد اذا اديت الي الف فانك جرة لا تقتصر اداه على المجلس كما اذا
 قال اذا اديت لم تقتصر اتفاقا **حتى لو باعه** اي المولى ذلك العبد الذي على نفسه
 بادي به **ثم اشتراه فاحضره** اي العبد المالك **يامر** ابو يوسف **باجبار** اي بجبار
 المولى على قبوله ولا تقتصر معنى الاجبار هنا وفي سائر الحقوق ان العبد اذا حضر
 المال بحيث تمكن المولى من قبضه وظل بينه وبين المولى نزل المولى قابضا كذا في المصنف
 فان ادي الالف في المجلس الذي وجد التعلق فيه عتق والا فلا ولا ايضاح لو ادي
 العبد الالف من مال المولى عتق لوجود الشرط فيرجع المولى عليه بها لان البعض كما
 يسلم له ان هذا التعلق لا يبطل بتبدل المجلس كالتعلق باذا ومثلي وانما ان هذا
 معاوضة انتهى وفي المعاوضة معنى التملك والتبليغ يقتضي جوابا في المجلس وقوله لم
 يكن شرطا ويجعل اداه جوابا له بخلاف اذا ومثلي لانها تقوم الاوقات فلا تقتصر على
 المجلس بل في ذلك **او على ان يخدمه سنة** اي اذا قال لعبد انت حر على ان تخدمني سنة
 فقبل العبد فعتق **ثم مات** اي العبد قبل ان يخدمه سنة **او عاقد من المحرم** فقتل
 مسله اخرى يعني اذا اعتق الذي عليه الذي على قدر معين من المحرم فقتل العبد
 فعتق **فاسلم احدهما رجوع في تركته** يعني في المسئلة الاولى يرجع المولى بقيمة العبد في
 تركته **وعليه** اي يرجع على عبده في المسئلة الثانية بقيمة نفسه عند ابي حنيفة وابي يوسف
وحكم محمد بقيمة خدمته في المسئلة الاولى **ومقدارها** اي وبقيته مقدار المحرم في المسئلة
 الثانية اقوال لو قال فاسلم احدهما حكم بان يرجع بقيمة خدمته في تركته ومقدارها
 عليه لا بقيمة فيها كان قولها مبني بالارداف لا بصيغة الاتفاق وفائدة الخلاف
 نظهر فيما اختلفت فيه العبد وقيمتا لخدمة له ان اليك لما اخذ تسليمه وجب المصير
 الى قيمته كما لو تزوج امرأته عيدا لغيره ولما ان المولى انما رضي بزوال ملكه اذا حصل
 له الخدمه فلو احرر فمات فمات العبد الى ملكه وقد نفذ ذلك بالعق فيرجع بقيته كما
 لو اشترى اياه بعبد ثم مات العبد قبل التسليم فقيمة الاب لا قيمة العبد **فصل في العبد**
 يعتق بعضه **والاعتناق** يعني المحل او حكمه لا يجزى عند ابي حنيفة ولا لا يجزى انما يفسرنا
 الاعتناق بما ذكرنا لان نفس القول الذي هو عمله في قبول حكم الاعتناق لا يجزى اتفاقا قيد
 بالاعتناق لان العتق والرق لا يجزى بان اتفاقا وهذا الخلاف الذي لا يبرأ من جنس الاعتناق

لما ان الاعتناق عبارة عن اثبات العتق وهو الحق الحكيم من اثبات المالكية والشهادة
 والولاية للرق منه زوال الرق لانه ضعف حكمي والحق لا يجزى لانتفاع ان ثبت لبعض
 الشخص قوة حكمية وبعضه ضعف حكمي وكذا ان الاعتناق عبارة عن ازالة الملك فعد الان
 الملك وهو القدر في التصرف المحل بالاختصاص حق المولى وله ولاية ازالة القهره لا
 ولاية ازالة حق الشرع وهو الرق لانه شوع جزاء الكفر والملك منجز ثونا كثر انصرف
 مملوك وزوال الكسب نصف مملوك **ومعنى البعض يسعي في بقية قيمته** عند ابي حنيفة
 وعندهما والشافعي لا يسعي بل يعتق كله لقوله عليه السلام من اعتق شقصا من عبد فهو
 حركه **وهو اي معتق البعض الذي يسعي في اعتناق احد الشريكين الاخر كالمكانت** عند
 لان الاعتناق منجز ومالية بعض العبد احتسبت عند **وقال الاخر المدون** لان يسعي في تركته
 الاعتناق غير منجز عندهما فاعتناق البعض يعتق كله اعلم ان في قوله يسعي في قيمته معنى عن
 يسعي لاجل فكك رقبته قد به لان الساعي لاجله يكون حراما بونا اتفاقا كالعبد المهرمون اذا
 اعتقه الراهن وهو معصوم فانه يسعي في بدل رقبته الذي لزمه بالعتق وكذا الخلاف في معتق
 الكل اذا كان يسعي لاجل فكك رقبته كالعبد المدون اذا اعتقه مولاه من مرض مونه فانه كالمكانت
 عند وكذا كالحرم المدون عندهما كذا في الكافي **واذا اعتق احد الشريكين نصيبه**
وهو اي والكمال ان المعتق **موسر** والمعتق في سائر ان بقدر رقبته نصيب شريكه
 فاضلا عن ملبوسه ونفقة نفسه وعياله في يومه **فلا احرار** اي للشريك الاخر عند
 ابي حنيفة **ان يعتق** نصيبه ان شأ كان الاعتناق منجز عند نصيبه مملوك له **او**
يضم شريكه لان نصيبه فسد باعتناق شريكه حيث امتنع عليه تملكه من غيره فصار
 حائزا على نصيبه **او يستسعي** اي يطلب سعاية العبد له في قيمته نصيبه لان ماله
 نصيب الشريك الاخر احتسبت عندهما كما مر وفي صورة التضمين يرجع المعتق بما ضمنه
 على العبد لانه ملكه باء الضمان فصار كان الكل كان له فاعتق بعضه فثبت له ولاية
 استئصاله فيكون الاول كالمعتق وفي صورة الاعتناق والاستئصال يكون الاول يضمن
واليسر لا يمنع السعاية عند ابي حنيفة **او معسر** عطف على موسر اي ان كان
 المعتق موسرا **فله** اي للشريك الاخر عند ابي حنيفة **ان يعتق او يستسعي** وقال
له الضمان مع اليسار اي للشريك الاخر نصيب المعتق اذا كان موسرا **او السعاية**
مع الاعسار اي له ان يستسعي العبد اذا كان المعتق معسرا او ليس له ان يعتق نصيبه
 لان الاعتناق غير منجز عندهما وليس له ايضا ان يضمن المعتق لانه عليه السلام قال من اعتق
 شقصا من عبدين وبين شريكه قوم عليه نصيب شريكه فيضم ان كان موسرا ويسعي
 العبد ان كان معسرا قسم النبي عليه السلام وغير الضمان للموسر والسعاية للمعسر

فيسعي في تركته
 كما نصبت صاحب الثوب
 فقيمة الصغى اذا الفاه
 الرخ فيه لا اختيار ماله
 الصغى صح

والشركة تتأني القسمة أعلم أن البسار والاعسار معتبر يوم الاعتناق حتى لو اعتنق وهو
 موسر فاعسر لا يبطل النظم وان كان معسرا فليس له حق النظم **ولو شهد**
كل منهما يعني كل من الشريكين **على الآخر بالعتق** أي على الشريك الآخر بأنه اعتنق
 نصيبه فأنكر كل منهما على صاحبه فحلف **فالعبد يسعي** عند أبي حنيفة **في نصيب**
كل منهما أي لكل منهما يسعي في نصيبه **مطلقا** أي سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما
 موسرا والآخر معسرا لأن كل منهما يزعم أن صاحبه اعتنق نصيبه وكان كالمالك وحرم عليه
 استرقاقه فيصدق كل منهما من حق نفسه فتعين السعاية أي أن كل منهما إن كان صادقا
 كان كالمالك لكون الاعتناق متجرا عنده وإن كان كاذبا يكون كسبه للمولى وهذا هو المراد
 من الاستسعا وإن لم يجب النظم إذا كانا موسرين أو أحدهما موسرا والآخر معسرا لا يكره الاعتناق
وقالوا إن كانا **معسرين** سعى المالك كل منهما يدعي السعاية على الآخر فيصدق في
 حق نفسه **أو أحدهما** أي إن كان أحدهما معسرا والآخر موسرا يسعي للموسر لا للعسر
 لأن الموسر يدعي عليه السعاية والمعسر يدعي عليه الضمان فثبت السعاية لا الضمان
 متعينة صدق كل منهما أو كذب ولا يثبت الضمان لأنكار رسيبه **للموسرين** أي إن
 كانا موسرين فلا سعاية لهما لأن البسار يمنع السعاية عندهما ولا ضمان على شريكه
 لأنه يكرسه **والأولاهما** عند أبي حنيفة لأن كل منهما يقول عتق نصيب شريكه
 باعتناقه ولا يكره له وعتق نصيبه بالسعاية ولا يكره له فيكون الأمر في حقهما على ما
 اتفقا عليه **وقالوا موقوف** أي لولا موقوف إلى أن يصدق أحدهما الآخر لأن
 كلامهما بقي الأولاهما عن نفسه وأثبت لصاحبه لرغبة أنه هو الموقوف فيتوقف إلى أن
 يتفقا على اعتناق أحدهما **وشهادتهما** أي شهادة الشاهد **على الشريك الحاضر**
بعتن الغائب أي بأن الشريك الغائب اعتنق نصيبه من هذا العبد المشترك والجد
 يدعيه والحاضر ينكر **مدودة** عند أبي حنيفة فلا يفتي بها على الحاضر المنكر لأن
 الاعتناق متجركا كانت هذه شهادة على الغائب والقضا على الغائب غير جازم **وقالوا**
 مقولة لأن الاعتناق غير متجركا كانت هذه الشهادة على عتق نصيب الحاضر فتقضيها
وأذا اشتريا أي الرجلان الشريكان **أبدا** عتق نصيب الأب **نصيب**
الآخر ضمنون **على الأب** عند أبي حنيفة **مطلقا** سواء علم أنه ابن شريكه أو لم يعلم
 وقال لا يضمن قيدا بالشرأ وهو فعل اختياري إشارة إلى أن الخلاف كذا فيما إذا ملك
 بالهبة أو الصدقة أو الوصية واحتراز به عما إذا ملكه ملكا جبريا كالوارث فلا
 ضمان فيه اتفاقا وقد بشرأ به لأنه إن بدا اجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى القريب
 نصفه وهو موسر فلا يضمن اتفاقا وقد بالأن إشارة إلى أن الخلاف كذلك فيما

على غير

خ

إذا ملكا دار حم محرم من أحدهما واحتراز عما إذا ملكا ابن عم أحدهما فإنه لا يعتق ولا
 يكون مضمونا اتفاقا وقد نصيب الآخر لأن نصيب الأب عتق اتفاقا لقوله عليه
 السلام من ملك دار حم محرم عتق عليه لهما إن شري القريب اعتناق ولهذا يتأدي به
 الكفاية فصار بالشرأ مبطل نصيب شريكه فيضمن سواء علم أنه ابن الرضا بالشرأ
 الذي هو علة العتق يكون رضا حكمه فصار كإن الشريك الآخر أذن له بأن يعتق نصيبه
 من ابنه **وكذا إذا ورثاه** يعني كذا لا يضمن إذا ورث الرجلان ابن أحدهما كما إذا تزوج ابن
 رجل أمة عمه فولدت ولدا ثم ماتت سيدها فورثه زوجها وابن عم آخر له فان الوالد
 يعتق على ابنه ولا يضمن أبوه لشريكه وإن كان موسرا **وللشريك العتق أو السعاية**
 عند أبي حنيفة في صورة الشراء والارث **وضمناه** أي أمر الأمامان بفحان المعتق نصيب
 شريكه **في السرا مع البسار واستسعا مع الاعسار** قد بقوله في الشراء لأن الأب
 المعتق لا يضمن في صورة الارث اتفاقا فإن قلت ثبوت العتق أو السعاية للشريك كان
 معلوما مما سبق من أن الثابت عند أبي حنيفة للشريك النظم أو العتق أو السعاية
 وفي هذه المسئلة لما بقي للنظم عنه عرف أن الثابت له العتق أو السعاية وكذا كثر
 النظم عندهما مختصا بالبسار والسعاية بالاعسار كان معلوما مما سبق فاي حاجة
 إلى ذكرها قلت ذكرها إشارة إلى الأصلين السابقين لأبي حنيفة وصاحبه غير
 مختصين بالاعتناق متجركا بل جاريان في الاعتناق للنظم أيضا كما في هذه المسئلة
ولو علق أي الشريكان **عتقه بشرطين متافين** **في محل واحد** كما إذا قال أحدهما
 إن جاز يد غدا فلت حر و قال الآخر إن لم يجي زيد غدا فانت حر **وجمل وجوده**
 أي وجود الشرط **عتق نصفه** أي نصف العبد فجاءا لأن الواقع لا يخلو عن أحد الطرفين
وعليه السعاية عند أبي حنيفة **في الباقي لهما** أي في النصف الباقي للشريكين **مطلقا**
 أي موسرين كانا أو معسرين أو كان أحدهما موسرا والآخر معسرا **ووافق أن كانا**
معسرين أي يوافق أبو يوسف بالسعاية لهما في نصف قيمته إن كانا معسرين
للموسرين أي يقول أبو يوسف لا يسعي لهما أن كانا موسرين لأن البسار عنده منع السعاية
وبما مر لهما أي أبو يوسف بالسعاية **للموسرين** **في ربع قيمته** لأن الموسر يدعي الضمان
 على شريكه ويخير من سعاية العبد فلسقط حصته عنه والموسر يدعي السعاية على العبد
 فيسعي له في حصته **وأوجهها** **كل** أي أوجب لكل السعاية في جميع فتم العبد للشريكين
أن كانا معسرين لأن المقضي عليه بسقوط نصيب السعاية وهو الذي تحقق شرطه
 مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول فتسعي لهما **للموسرين** أي لا يسعي لهما أن كانا موسرين
وأمر لهما أي محمد بالسعاية **للموسرين** **نصفه** أي نصف العبد لأن الموسر يتبرأ عن السعاية

يقول أبو يوسف

والموسر يدعيها وضع في عبد واحد في عبد من بان حلف كل واحد بعق عبد مملوك على حدة لم
 يعق واحد منهما اتفاقا من الحقايق **ولو ادعى مشتريه اي مشتري العبد ان البايع**
كان دبره فانكر البايع التدبير ثم جنى العبد جناحة موجبة للمال فالجناح موقوف
 عند الوحي حنيفة لان موجب الجناية على المولى وهما هنا مجهول فيتوقف الى ان يبين المولى
وقال ليس العبد موجب الجناية وينظر الى الارش وقبضته ويلزم ان لم يزل السب
 وان كان له سب يودي منه وفقته في كسبه اتفاقا بحال بينه وبين المشتري لا قران
 لحرمة الاسترقاق فادامات البايع عتق نظرا الى ظن المشتري ولا يعق بموت المشتري من
 الحقايق **ولو حلف بعقده ان قبله رطلان وان لا حل** يعني اذا تبين رجل عده ثم حلف
 به لان لم يكن وزن قبله رطلين فهو حرم ثم حلف ثانيا وقال ان حله هو او غيره فهو حرم
فشهد اثنان انه اي وزن قبله رطل في حكمه اي حلف القاصي بعقده بشهادتهما وان
 لم يحل القاصي ليعرف وزنه كيلا يلحق من القاصي ضررا الى مولاة واذا قضى بعقده على العبد
 كيلا يفتي بخرجه ثم حلف **رطلين** اي ظهرا ان قبله رطلان جبر حل **فالضمان عليه**
 اي يوجب على الشاهد من ضمان قبله العبد عند اي حنيفة مولا لا يجب عليها الضمان قبله
 لانها لو لم يشهد او حلفه عتق العبد ولا ضمان عليها اتفاقا لهما ان شهادة الزور عتق
 باطنا فحصل العتق بحل القيد فلا ضمان وله ان ينافقه باطنا فحصل العتق بشهادتهما
 فلما ظهر كدهما بضمان وسباني بيان الخلافة في شهادة الزور في ادب القاصي اعلم ان
 هذه المسئلة مشككة لانها تشهد بان وزن القيد رطل وهو بشرط العتق ولا ضمان على الشهود
 الشرط ولين فرض انما تشهد بانها على عتقه بشرط كان فيكون شهادتهما بغير العتق
 فالقضا انما ينفذ عند اي حنيفة اذا لم يتفرق رطلانه واما اذا اتفقتا به لا ينفذ كما لو تبين
 ان الشهود عبيد او كفار وهما يتفقتا بطلان قولهما حين كان وزن القيد اكثر من رطل
 لذات الكفاية **ولو حكم به بشهادتهما اي** اذا حكم القاصي بعق عبد عند دعواه بشهادة
 رجلين ثم رجعا عن شهادتهما **فضنا قيمة العبد لمولاة فشهد اخران به قبله اي**
 يعق ذلك العبد قبل وقت شهادتهما **في اي** اي الشهادة الثانية **مردودة** عند
 اي حنيفة فلا يسقط عنها الضمان وقال لا تقبل فسقط الضمان قبله بقوله قبله لانه لو شهد
 بعقده بعد ان قبل اتفاقا سوا شهدا قبل رجوع الاولين او بعده وهذه المسئلة ايضا
 في مسئلة نفاذ القضاء بالشهادة وعدمه فعلى هذا تحقق الخلاف في العبد والامة
 اعتقه قبلت ولا يسقط وقال بعض هذه فرع اشتراط الدعوى في العتق بانه ان الدعوى لم توجد من العبد
 الضمان ولا يسقط ولو للتاخر حيث ادعى العتق بعد هذا الوقت عند غداة الاولين فلم يقبل عنده وعلى
 شهادتهما اعتقه بعد هذا الوقت عند غداة الاولين فلم يقبل عنده وعلى
 لاولين لم ينفذ الى ان
 في قولهم وعلى عدم الدعوى
 الى عتق القضاء على هذا لو كانت امة
 جنى ان يقبل والرواية غير معروفة وبجور
 ان يعمل بان القضاء ينفذ طاعة الله واطنا فلم
 يعلق بالثانية عتق ولا يسقط الضمان
 هذا الامر بين العبد والامة وعلى هذا الكلام

قال في القريب الامام
 وشهدا بغير رجوع بعد
 القضاء فشهدا اخران للمولى
 اعتقه قبلت ولا يسقط
 الضمان ولا يسقط ولو
 شهدا به اعتقه بعد هذا
 لاولين لم ينفذ الى ان
 في قولهم وعلى عدم الدعوى
 الى عتق القضاء على هذا لو كانت امة
 جنى ان يقبل والرواية غير معروفة وبجور
 ان يعمل بان القضاء ينفذ طاعة الله واطنا فلم
 يعلق بالثانية عتق ولا يسقط الضمان
 هذا الامر بين العبد والامة وعلى هذا الكلام

شرط يعني اذا شهد شاهدان عا رطل انه اعتق عبده والعبد والمولى كلاهما يكران
 ذلك لا تقبل الشهادة عند اي حنيفة وقال لا تقبل واما اذا شهد على عتق امة بدون
 دعواها فتقبل اتفاقا لهما من حنيفة وهو حق الله ولكن لكونه متضمنا الى الله حتى العبد
 شرط فيه العدد ولم يقبل خبر الواحد في الحقايق قد تحقق الدعوى حكما بان يرفع العبد
 يد حرق قال الحرق عتقك مولاك قبل الجناية ولي عليك قصاص وانكر العبد والمولى ذلك
 تقبل بينته وتقصي بعقده لان دعوى المجني عليه العتق قام مقام دعوى العبد حكما
 اعلم ان الشهادة بلا دعوى احد مقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نايا عن
 الله تعالى فتكون شهادة عن خصم تقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا اصل متفق
 عليه لكن الغالب عندنا في عتق العبد حقوق الله تعالى من وجوب الزكوة واجبة وعقوبته
 فتقبل بدون الدعوى والغالب عنده حق العبد لان نفع اكرمه عابدا اليه من مملكته
 وخلاصه مبتدلا كالمال فلا تقبل بدون الدعوى **وهي اي الشهادة على عتق واحد**
 اي عا رطل انه اعتق احد عبديه **واحد** اي احدي امة **مردودة** عند اي
 حنيفة وقال لا مقبولة قبل باحدي الامتين لان الشهادة بطلاق احدي نسائه مقبولة اتفاقا
 فبجرا الزوج عا البيان وهذه المسئلة فرع للمسئلة السابقة لان الدعوى لما كانت شرطا عنده
 وهي من المجهول لا يتصور لم يقبل هذه الشهادة ولما لم يكن شرطا عندها فلاها وانما يقبل
 ابو حنيفة الشهادة على احدي اتميه وان كانت الدعوى ليست بشرط فاعتقه لان عدم
 اشتراطه كان ليقض عتقه بختم الفرج وهو حق الله تعالى فالشهادة فيه مقبولة من غير
 دعوى كما في حد الزنا والعتق المبرم لا يوجب حنيفة الفرج عنده لانه غير نازل قبل اليا
 لتعلق به والمعلق بالشرط لا يوجد قبله فحل وطبه اعلم ان الخلاف فيما اذا شهدا على انه
 اعتق احد عبديه في مرض موته تقبل استحسانا لان العتق المبرم يشيع فيه بالمولى على انه اعتق احد عبديه
 حتى يعق من كل واحد منهما نصفه فكون كل واحد خصما ولان العتق في المرض وصيته والقاضي في
 خصم في تنفيذ الوصايا وشرح الواو لو شهدا بعد موته انه قال في صحته احد كما حرق
 فلا يقض فيه فقال بعض مشايخنا لا تقبل والاصح انها تقبل اعتبارا بالشيخ **ووطي**
احد بانه لا يكون **بينا** يعني اذا قال لامة احد كما حرق في ووطي احد بها لا يكون ذلك
 بينا بان الاخرى هي المعتقة عند اي حنيفة ولا يكون بينا فدا بالوطي لانه لو باع احد بها
 بيعا بانا او بالآخر عيب او رهنها وسلم او اجرها او دبرها او كانتا يكون بينا اتفاقا لان
 بيان هذه التصرفات يستلزم قيام ملكا بينهما فصار كانه مخرج بانها مملوكة اعلم ان الخلاف
 فيما اذا ووطي احد بها ولم تعلق بموته اما اذا علق كان بينا اتفاقا لانها صارت ام ولد
 واستحق العتق موطا فلما صح كونها ام ولدا انشئ العتق المنجز عن ضرورة لهما ان الوطي

في العتق من المالك والمالك

الحكماء

تصرف بغير الملك فاقدمه عليه يكون بيان دلالة كماله ووطي احدي زوجته في المظالم
المبهر وله ان وطي الامة استخدام لان المقصود منه فضا الشوق دون الولد فوطيها
لا بدل على استحقاق الملك فيها بخلاف وطي الميكنة لان المقصود منه الولد وهو انما
يحصل بقا النكاح فوطيها يدل على استبقائه صيانة للولد عن الضياع **ولو قال**
لعبد به احد كما حره باع احدهما اود به او مات عتق الآخر لانه بالبيع قصد
الوصول الى ثمنه سواء كان البيع صحيحا او فاسدا او بالتدبير قصد بقا انتفاعه بحلي
حين موته وكلاهما ينافيان العتق فتعين الآخر له دلالة والعرض على البيع كالباع دلالة
في رواية عن ابي يوسف وكذا الوهب وسيله لانه لما خرج عن ملكه لم يسبق بحل العتق
كذاته الهداية وذكره الكافي ذكر التسليم في العبد وقع اتفاقا لان الهبة تصرف لا يبيع
الا في الملك والادغام عليها يدل على ابقائه فلا يتوقف على اقتضا **او احد كما حره اي لو**
قال لعبد من من عتقه احد كما حره فخرج احدهما ونفت الآخر ودخل ثالث
فاغاده اي قال احد كما حره فان جهلا اي مات المولى قبل البيان افتى محمد بربع
الداخل اي بعقده وهما نصفه اي صاحبه افتى بعقده نصف الداخل **وعتق هذا**
معطوف على قوله افتى بعقده بالانفاق **نصف الخارج** لان اجاب الاول كان
شاهدا بين الخارج والثابت فعتق من الخارج نصفه **وثلاثة ارباع الثابت** لان نصفه
عتق بالاجاب الاول فان كان المراد من الاجاب الثاني الثابت عتق منه
النصف الباقي وان كان الداخل لا يعتق منه شي فالنصف الباقي لما عتق في حال فم
يعتق في اخري يصفه فحصل الثابت منه ربع فعتق ثلثه اربعة وجه قول محمد
في الداخل ان المراد بالاجاب الاول ان كان الخارج يبيع الاجاب الثاني لكونه
دايرا بين عتق وان كان الثابت لا يبيع الاجاب الثاني لكونه دايرا بين حر
وعبد فاذا تردد بين الصبي والفساد ينفذ حره نصف رقبته بغيرها فاصاب الداخل
نصف النصف وهو الربع فان قيل ينبغي ان يعتق كل واحد ولا يبيع في شي لان الاعانة
لا يتجزى عندهما قلنا انه لا يتجزى اذا صادف محلا معلوما اما اذا نعت بطريق
التوزيع باعتبار الاحوال فلا لانه خرج بعت ضرره والثابت بها يتقدر بقدره
ولما ان الاجاب الثاني واقع بين العبد لان العتق لم يترك في الثابت بالاجاب
الثاني النصف الباقية الا انه عتق من الربع لاستحقاقه النصف بالاجاب الاول
فلما لا يحرمه بطل وما لانه الرق هم فينصرف ذلك النصف وهذا يعتق بالاجاب
الثاني من الثابت اربعة قد موت المولى لانه لو مات احد العبد من قبل البيان
فالموت بيان فان مات الخارج عتق الثابت بالاجاب الاول لزيوال المرحوم وبطل

الخارج

الاجاب الثاني وان مات الثابت عتق الخارج بالاجاب الاول والداخل بالاجاب الثاني
لان الثابت يراحمهما وان مات الداخل فان عني به الخارج تعين الثابت بالاجاب
الثاني وان عني به الثابت بطل الاجاب الثاني **وان قاله اي قال لفلان احد كما حره**
في المرض فمات قبل البيان فم الثلث على هذا اي على قدر ما نصيبهم من سهام العتق
لان العتق في المرض وصية ولا يزيد لها على قدر الثلث ففهموا وقل جبر من سهامهم
هو الربع فجعل كل ربع سهم فيكون الخارج والداخل اربعة اسهم وللثابت ثلث اسهم فالمجموع
سبعة على قولهما فقد ركل عبد سبعة فصار المجموع احد او عشرين عتق من الخارج سهمان
وسبعي في خمسة وكذلك الداخل ويعتق من الثابت ثلثه وسبعي في اربعة اسهم السعاية
بلغت اربعة عشر فاستقام الثلث والثلاثان ايضا **ولو اعتق عبيده الثلاثة في المرض**
وهما له اي واحدا ان لا مال له غيرهم فمات ولم تجز الورثة عتقهم وقبضهم سواء
عتق من كل اي من كل عبد ثلثه وسبعي في ثلثه اي في ثلثي قيمته الورثة ولا نفق
اي في تعيين العتق لاحدهم وقال الشافعي عتق واحد منهم ويقرع بينهم بان يكتف
اسماهم في رقايع صفار فخلط ويغلي بثوب فيخرج واحدة فخر خروج اسمه حكم بخرقه
لان الاعتاق في مرض الموت وصية ونفاذها من الثلث والواحد هو الثلث وهو منهم
فتعين بالقوة كما كان عليه السلام يقرع بين نسائه من خرجت فزعتها سافرها ولنا
ان العتق وقع على الكل بالسوية فلا يجوز حرمان بعضهم بل يجب توزيع العتق بالتسوية
وفرعته عليه السلام كان كئيطا فلو لم يلاقي الحق المستحق ادلاحق له في السفر
ولو قال قن او مكايت ما ساء ملكه حره فعتق اي القن والمكايت فلما مملوكا
هو قن اي ذلك المملوك لا يعتق عند ابي حنيفة وقال لا يعتق لان المعلق بالشرط كالمفوض
عنه وجود الشرط فصار كانه قال حين ملك عبد ابدا حريمه انت حر فعتق وله ان
من لا يكون اهلا لتجزا له عتق لا يكون اهلا لتعليقه قيد بقوله ساء ملكه لانه لو قال كل
مملوك امك بعد العتق يصح اتفاقا من الخياط ولو قال ان كنت زيدا فانت حر
فاذ علم زيد اي ادعى زيد انك بعد التعليق وانكره المولى وشهد اياه اي ابا
زيد على ذلك سر ذها اي ابو يوسف شهدا تهما لما فيه من تضيق الاب وهو موضع التهمة
وسمعا اي قبل ي شهدا تهما لانما شهدا حريمه العبد ولا تهما تهما وان شئتك اي
لوقال لامة ان شريك فانت حره نصف ابو يوسف طلب الولد الى ما شرط اي شرط
ابو حنيفة ومحمد في تحقيق معنى التسري من التخصيص اي معنى من الرنا والوطي والتوبة
وهي اسكانها بيت خال **والمنع من الحرق** يعني ثبت التسري عندها طهره الافعال
وعند ابي يوسف لا يثبت اذا لم يختم اليها طلب الولد لان التسري تفعل من السر وهو

مستفهم

في مرض الموت
وغيره سواء
اي في تعيين العتق
اي في تعيين العتق

ثبت النسب منها فولدت آخر لم يلزمها إلا بالدعوى لأنها لم تصرفها لأحد وان صارت
أم ولد لها لانه لا محل لكل واحد منهما وطريق فلا يمكن استغناءها كما لو حرمت على المولى بالمصاهرة
فجات بولد لا ثبت نسب من المولى إلا بالدعوى لزوال فراشه **ويستغنى** نسب ولدها
بحج دنفية أي بقي المولى نفسه بلا عان لان فراشها ضعيف **ولا يجوز آخر اجها**
أي اخراج أم الولد عن ملكة **الأب العتق** لما روي ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه
السلام قال إنما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة من ذمته **ويجوز استخداها**
واجارها ووطئها وتزوجها لأن الملك قائم في **فان ولدت من زوجها**
تبعها في حكمها وهو حق اكرهية فيسرى الي ولدها كالندير **وعتق أم الولد من**
جميع المال لما روي أنه عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد من غير الملك وان لا
يعن في دين **ولا سعي في دينه** أي لا سعي أم الولد في دين المولى للزوم **وهي**
غير منقوصة أي أم الولد لا قيمة لها عند أبي حنيفة ولها قيمة عند باقي المذاهب لو كان لها
مولى ان فاعتق أحدها وهو موسر فعتقه لا يصير نصيب الآخر وعندها يصير لها
انها مملوكة مستغنى عنها وطبا واجارة واستخداها وبما شاع معها لا يسقط نفقوها كالندير
الا ان قيمتها تكت قيمتها لانه لما ملك مملوكة منقصة الاستخدام والاحتراح بالبيع وقضا
دينه من ما ليس بعد موته وبلاستيلاد ذات اثنان وبقي الاستخدام فقط وهذا
صار قيمة المديرتي قيمة الفتن لان الفاتية منه منقصة البيع فقط وقيل قيمة المديرتي
قيمتها فتا وهو الأصح وعليه الفتوى من الحقايق وله انما استفادت اكرهية من
مولاها بسبب ولدها لان الولد خلق من المائين فصار جزءا مضافا اليه لكن اكرهية
لكونها حكا لا حقيقة ثبت حق العتق في الحال وسقط نفقوها حقيقة في المال فان
قلت لم يجعل الولد كذلك قلت لان جزية تالذت بنسبه الي الأب في حكم جزية في
الحال بخلاف المديرتي لان سبب جزية تعقد بعد الموت وأما امتناع بيعه في الحال
فلتحقيق مقصود المولى وهو قيل ثواب الاعتاق **ولو هلك هي أو مدين عند**
المشترى أي لو باع رجل أم ولد أو مدين فقبض المشتري فمكنت **في غير مضمونة** عند
أي حنيفة وقال لا يجب قيمتها للمولى لأنها مقبوضة على سوم الشري فيصير كالفتن وله ان
الفتن كان محل البيع فالحق قبضة على سوم الشري حقيقة البيع وهما لا يقبلان البيع فلا يثبت
لاستماع الاطراف وكذا الخلاف في المكاتب **وإذا انح أمه فولدت ثم ملك أو بطل**
حكمها **أم ولد له** وقال الشافعي لا يصير أم ولد له لأنها ولدت حين كونها غير
مملوكة فلا يكون أم ولد له كما اذا ولدت من الزنا فلها الزاني ولنا ان سبب الاستيلاد وهو
الجزية الثانية بينه وبينها بواسطة الولد الثالث النسب موجود هنا بخلاف الزنا لان

نسب الولد مستغنى فيه وانما وضع المسئلة في النكاح اذ لو استولدها بالزنا ثم ملكها الزاني
لا يصير أم ولد اتقا قلنا أحد قوليه من الحقايق **ولو وطئ جارية ابنه فولدت**
فأدعاه أي الأب نسب الولد سواء صدقه الأب أو كذب **صارت أم ولد له** **ويصير**
الأب قيمتها لانه لا قيمة الولد أي لا يصير لانه قيمة ذلك الولد لان الأب لما كان له
ولاية ان يملك مال ابنه محانا الحاجة الي ابقائه في نفسه كان له ولاية ان يملك جارية
ابنه لاثبات نسب الولد منه لان فيه ابقائه معني لكن لكون حاجته الي ابقائه سلبا
ادني من حاجته الي ابقائه نفسه فلنا تملك الجارية بغيرها وبذلك تعلم انه محانا في
النسبين بشرط صحة دعوى الأب ان يكون له ولاية التملك من وقت العلوق الي وقت
الدعوى حتى لو حلت في غير ملك الابن او حلت في ملكه ثم اخراجها عن ملكه ثم ردها الي
ملكه لم تنفع دعوته الا ان يصدقه الابن فان صدقه ثبتت نسبته منه ولا يملك الجارية
ويعتق الولد لرغمه انه اخاه **فلا نوجب مهرها** أي لا يجب للابن على الأب عقر
تلك الجارية وهما الشافعي يجب لان تملك الجارية بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها
المشتركة اذا ادعى ولدها أحد الشريكين وحكم الشيء بعينه ولنا ان الجارية لم تكن مملوكة
للاب ولهد اجاز له ان يتزوجها شئت الحاجة الي تقديم الملك على الوطئ ليصح الاستيلاد
فان قبل الاستيلاد ثبت بالعلوق وذلك يكون في الملك والوطئ سابق عليه فيجب ان يجب
عليه العقر قلنا الاستيلاد عبارة عن جميع الفعل الذي يحصل به الولد فلا تعتبر نفقة الفعل
مع اتخاذ المطلوب ففحق الوطئ في الملك وأما في الجارية المشتركة فكان ملك نصفها ثانيا
قبل الاستيلاد كاف في نصيبه لئن الاستيلاد لما لم يكن يتجر باصا مملوكة نصيب غيره
حكما للاستيلاد **ولا نسب** نسب الولد **بوطن الجدة** جارية ابن ابنه **مع بقا الأب**
لان لا يمتنع وجود الأب ولو كان الأب متنا بقوم الجدة مقامه في هذا الحكم لظهور
ولا يمتنع وجود الأب ولو كان الأب متنا بقوم الجدة مقامه في هذا الحكم لظهور
موت الأب لستة اشهر اما اذا جات به لافل من ستة اشهر لا ثبت النسب من الجد كذا
في الكفاية **واذا ادعاه** أي ولد جارية مشتركة **أحد الشريكين يثبت منه نسب لانه**
لما ثبت في نفسه لصاحبه ملكه ثبت في الباقي لان النسب لا يتجزئ **وصارت أم ولد له**
أما عندهما فلان الاستيلاد لا يتجزئ وأما عند من قالان نصيب المستولد صار أم ولد له
اولا ثم صار نصيب صاحبه أم ولد بعد ما ملكه بالضم ان يكونه قابلا للملك **ونصف**
عقرها لان الوطئ وقع في نصيب الشريكة في غير الملك **ونصف قيمتها** الشريكة يوم العلوق
موسر اكان او معترا لان امية الولد ثبتت لها من وقت العلوق وهذا ضمان التملك
فلا يختلف باليسار والاعسار **لا قيمة الولد** أي لا يصير قيمته لان الضمان واجب حين

العلوق والنسب ثبت منه فصار **ولو ادعيه** اي ادعي الميراث كان ولد الجارية المشرك
 التي جعلت في ملكها **تثبت** قدينا بقولنا جعلت لانه لو كان الحمل على ملك احد هما
 فكان حاتم اشتراها هو واخر في ام ولد له لان نصيبه منها صار ام ولد له والاستيلاء
 لا يخزي فتثبت نصيب شركه ايضا هذا اذا لم يكن احدهما اب الاخر او احدهما سبيلا
 والاخر ذمتا اذ لو كان كذلك يرحم الاب للمنفعة من حق التملك ويخرج المسلم نظر الولد وكذا
 اذا اشتريها جلي ثبت النسب منها ولا يجب كل منهما العقر لعدم الوطى ملكه ويجب
 عليه نصف ثمنه لو ولد ان كان المدعي واحدا وثبت لكل منهما فيه الولد لانه يخرج على ما عر
 في موضعه كذا في النسيب **ولا يعتبر القايض** وهو الذي يعرف النسب لراسته بعنه
 قوله غير معتبر عندنا في الحاقه باحدهما وقال الشافعي يعتبر لما روي انه عليه السلام
 فرج بقول القايض حين الحق اسامة ابن زيد بابيه لما نظر الى عقالهما ولنا ما روي
 عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى شرح في هذه الحادثة هو انهما يرتانها ورتانه وكان
 ذلك بحضور من الصحابة فحل محل الاجماع واما اظهار سرور عليه السلام فانه كان
 سببا لقطع طعن الكفار لانهم كانوا يطعنون في نسب اسامة وكانوا يعتقدون قوله القايض
 حجة **ونصيرام ولد لهما ويغرم كل واحد منهما نصف العقر قصاصا** يعني يجب
 على كل منهما نصف العقر فبقا صالحيهم المفاداة في الاشتغال بالاستيفاء الا ان يكون
 نصيب احدهما اكثر من نصيب الاخر فيأخذ الزايد اذا لم يربح لكل منهما بقدر ملكه
ورث الولد من كل منهما كابن اي كغير اثن ابن كامل لان كلامهما مقربا بانه ابنه
ورثانه كاب اي يرتان منه ميراث اب واحد لاستوابعهما في السبب وهو الشركة
 في الجارية **واذا وطئ جارية مكاتبه فولدت فادعاه** اي ذلك الولد فان صدق
 اي المكاتب مولاه ثبت نصيبه من المولى **ونصف عقرها** لانه نصف في غير ملكه **ومتى**
 اي قيمة الولد لانه في معنى العز وحيث اعتمد دليلا وهو انها كسبت كسبه فلم يكن راضيا
 يكون ولده رقيقا فكان حرا بالثمن دفعه للضرع عنه وعن المكاتب **ولا نصيرام ولد**
له اي لمولى المكاتب لان الجارية غير مملوكة له **والافلا** اي ان كذبه المكاتب لا ثبت فيه
ولو ادعي احد الشريكين في امته استيلاء شركه اي ان شركه استولدها **فانكر الشريك**
 الاخر **افى محمد بالسعاية له** اي بان شعي الامه للمكر **نصف قيمتها** وفي الحقايق
 انما استسعاها المنكر اذا قضى القاضي بالسعاية او رضى هي بذلك وبدون ذلك ليس للمكر
 ان يستسعر **وقال لا خدمه** اي الامه المنكر **يوما لا يوما** اي لا خدمه يوما ولا يوما
 فوفقت بينهما اتفقا كذا في الجامع الصغير الامام الترمذي لانه ان المقر لم يصدق على شركه
 انقلب اقراء عليه فصار كانه استولدها كما اذا اشترى على البائع انه اعتق المبيع قبل

قبل البيع جعل كانه اعتق ولا يمكن تضييع المقر لانه ما اقر على نفسه بالاستيلاء فوجب السعاية
 للمكر لا احتباس ما اليه نصيبه عنده ومتى عتق بعض عتق كلها لانه لا يخزي ولها لانه اقر
 بشي مستلزم للنسب والنسب مما لا يرتد بالرجوع حتى ان الرجل اذا اقر بنسب صغير لرجل
 ثم اقر بنسبه لنفسه بعد ما كذبه المقر له لا يصح فلا يمكن ان يجعل المقر كالمستولد فيخدم
 المنكر يوما ولا ينها تضاد فاعليه ويرفع الخدمة عنه يوما لان كلامهما مقربا لان الحق له في
 استخراجهما في ذلك اليوم ونصف كسبه المنكر ونصف موقوف ونفقته ككسبه فان لم
 يكن لها كسب فنفقته على المنكر من الحقايق اعلم ان المذكورة المقتضى موافق لما في المنظومة
 لكن المذكورة الهداية والوازع وشرحهما لان خدمتها للمكر ويوسفهما يوما قول ابن حنيفة
 وسعائنها قولهما **فان حب موقوف** عند ابن حنيفة كون نصف موقفا **واجب**
 ابو يوسف النصف **الموقوف في كسبه** ليلان يقرر ولي الجناية لان الارش في مال مولاهما
 وكسبه مال له فيودي الارش منه لكن لا يملك المولى اخذه لانه مواخذ بقراء **واجب**
 محمد **الكف فيه** اي كل الارش في كسبه لانها شعي المنكر عنه وكانت كالمكاتبه ولو جني على
 فعند ابن حنيفة نصف ارشها للمكر والنصف موقوف وعند ابن يوسف النصف للمكر والنصف
 لها وعند محمد الكل لها **ولو ولدت فباعها** مولاهما وترك ولدها **فادعاه اب المولى**
حكم ابو يوسف **مشتوبه منه** اي بثبوت نفسه من المدعي **ويغرمه قيمته** اي قال
 ابو يوسف بضم لانه قيمته ذلك الولد وان لم نقرأ بجاريته ام ولد له وقال لا تثبت نسبته
 لان ثبوته مشروط بملك الامه من حين العلوق وهذا تعذر تملكه ونقص البيع فيها لان
 الثابت لاب المولى فيا كان حق الملك والثابت للمشتري حقيقة الملك فلا يترك الاقوى
 للاضعف وانه ان المانع وجد في الام دون الولد فصع دعوته فيه والولد هو الاصل
 في النسب لقوله عليه السلام اعترف ولدها **فصل في المكاتب ومن كانت عبده**
على مال فقبل صار مكاتب قيد بالقول لان فيه معني الا ان لا يخدم من الاثام
ولا يوجب حكم شي من البدل وقال الشافعي يجب له قوله تعالى وانهم من
 مال الله اي من بدل الكتابة كذا روي عن علي رضي الله عنه ولنا ان قوله عليه السلام
 المكاتب عندما يفي عليه درهم والزام الخط بعد الاجاب غير مفيد والامر في الآية
 محمول على الدب كالاثر بالكتابة **وجوز** اي يجوز عقدا الكتابة على ان يودي
 في كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكتابة **ويجوز** اي يجوز عقدا الكتابة على ان يودي
وجوز اي يجوز الكتابة على مال حال عند ثبوتها في الشافعي لا يجوز لانه ليس باهل
 للملك في الحال وانما يودي بالكتاب ولا بد له من مدة فالفها لاجل ان الكتابة
 عقد معاوضة والبدل فيه كالقسط في البيع فكما ان توهم القدرة على الثمن كاف في جواز

اي الجارية المذكورة في
 المسئلة السابقة فثبت
 الارش على المنكر
 نصف له والنفق
 اي نصف الارش

حال

البيع فكذا هذا مع ان النص في الكتابة مطلق فيعمل باطلاقه **ومن صغير عاقل** اي يجوز
 عقد الكتابة من عبد صغير بعقد العقد وقال الشافعي لا يجوز فقد بعقله لان اذا
 لم يعقل العقد لا يجوز اتفاقا لانه ليس باهل للقبول والعقد موقوف عليه وهذا الخلاف
 مبنى على ان يعرف الصبي باذن المولى جاز عندنا خلافا له وقد مر في باب الحجر
وخرج المكاتب من **يد المولى** فيكون احق بالكتابه لان خص به البذل انما
 يتحقق اذا ثبت له الحرية يد اخني لشرطه المكاتبه ان لا يخرج من البلد لا يصح البذل
دون ملكه اي لا يخرج عن ملك المولى وهذه امي عجز عن ادراكه كان رقيقا
 فيصير ماله الى المولى مال المكاتب **بالتفريق والعقود** اي اذا وطئ مكاتبته
 لزومه عقربها **والارض بالخيارية عليه** او **على ولدها** اي اذا اخني المولى على مكاتبته
 او ولدها كان ارض الخيارية لها لان المولى صار كالاجني **وان اعتقه** اي مولى
 مكاتبه سقط **البذل** لان لزومه كان للعتق وقد حصل المقصود وكذا الواراه عن
 البذل يعتق لان ابراه في معنى الاعتراف لكن المال يبقى عليه دينا اذا قال لا قبل
 لان هبة الدين مما يرتد بالرد فتعمل الكتابة باقية في حق المال **ولو اختلفا في قدره**
 اي لو اختلف المولى والمكاتب في قدر بذل الكتابة **فالقول للعد عند ابي حنيفة** وقال
بخلافه فيمنع العقد لان عقد الكتابة عقد معاوضة وقابل للفسخ فجزى فيه الخلف
 كما في البيع وله ان يعد بغير ما ادعاه المولى فلم ير اليه عليه والخالف في البيع ثبت على
 خلاف القياس فلا يقاس عليه الكتابة مع انه ليس كالبيع لانه مبادله مال بغير مال **وتصرف**
 المكاتب **كالدون ولا يمنع بيع المولى** عن النص لانه يودي الى فسخ الكتابة من
 جهة المولى وهو لا ملك ذلك لانه من جانبته تعلق العتق وهو تصرف لازم لا يقدح في
 الرجوع عنه **وليسافر** لان السفر من باب التجارة ولو شرط المولى ان لا يسافر فليس
 له ذلك لان هذا الشرط مخالف عقد الكتابة فيلغوا ولا يفسد به العقد لانه غير متكسر في
 صلب العقد **وتزوج الامه** لانه موجب للمهر فتكون من الاكساب **لا العبد** لان تزوجه
 تنقض للمال لصروف النفقة والمهر دينا في رقبته والاب والوصي في رقبتي الصغير المكاتب
 فملك كان ماله ملك المكاتب **ولا تزوج المكاتب الاباذن** اي باذن المولى لانه مملوك له
ولا يملك مطلقا اي لا يجوز للمكاتب ان يملك بالنفس والمال لان الكفالة تبرع محض ليس
 من التجارة **ولا يعتق المكاتب مملوكا** لان ازالة الملك عن رقبته واثبات
 المال دينا في نفسه وهذا ليس من الكسب لانه ما عجز عنه فبيع ماله لانه هو مملوك
وكاتب اي يجوز للمكاتب ان يملك عبه لانه لا يخرج عن ملكه قبل ادراك البذل فتكون
 نوع اكتساب مال **فان ادى الثاني** اي المكاتب الثاني بذل الكتابة **قبله** اي قبل

ادا المكاتب الاول **كان ولاه المولى** لان اضافة الولاء الى المكاتب الاول منعذر لعدم اهليته
 فضاف الى المولى لان له فيه نوع ملك بشر ان ادى الثاني بعد اد الاول وعقده فالولاء
 له لانه هو العاقل والاهل لذلك **ويدخل ولده** اي ولد المكاتب **من امته في كتابته**
 لان المكاتب لو كان حرا عتق عليه ولده منها فكذا ان مكاتب عليه وكذا ولد المكاتبه والمدبر
فما خد كسبه اي المكاتب كسب ولده **واجزنا اعطاف الولد** اي اعطاف المولى له
 مكانته وقال رفر لا يجوز لانه لو جاز لصار ولده احق بكسبه فتضرر به ابراه ولنا ان
 المولى كان ملكه عتق مكانته الذي هو الاصل فبالاول ان ملكه عتق ولده الذي هو
 تبع له **ولو زوج المولى عده من امته** كاسرها **فولدت** **تبع** ذلك الولد **امه في**
كتابته فكون هي احق بكسبه لان الام رجحنا على الاب في تبعية الولد حتى لو قبل ذلك
 الولد كون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قبل الكتابة عن انفسهما وعن ولدهما
 صغير فقبل الولد يكون بينهما لان القبول وجد منهما فقتبعهما كذا في التبيين **وان**
ولدت لها **من مولاها** **مشت على الكتابة ان شات** فاحذت العفر من مولاها
 كلاجيني في منافق فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقطت عنها بدل الكتابة وان
 ماتت من غير وفاء فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا اخر ولم يدعه المولى
 وماتت من غير وفاء يسعي هذا الولد لانه مكاتب يتعالاه ولومات المولى بعد ذلك
 عتق وبطل السعاية عنه لان حكمه صار حكم ام الولد **والا** اي ان لم تشارك المولى في الكتابة
عجزت نفسها وصارت ام ولد وان طاب ام ولد جاز لان الكتابة جهة اخرى لا تخفى
 الحرية وهو غير منافية لامية الولد **وسقط البذل** **لموته** اي بموت المولى لان كتابته
 بطلت وانقضت الفائدة في ابقائها لانها بعثت مجانا من جهة كونه ام ولد **او مدبر** اي
 لو مكاتب المولى مدبرا **له جاز** اذا لا منافاه بين التدبير والكتابة **فان مات المولى ولا**
مال اي والحال ان لا مال له غير المدبر **فصو** اي المدبر الذي صار مكاتبنا محجرا عند
 ابي حنيفة ان شات **سعي في ثلثي قيمته او كل البذل** اي ان شات سعي في كل بدل الكتابة على
 نحو منه لان البذل صار مقابلا ولا بكل الرقبة **فيامر** اي ابو يوسف ذلك المدبر بالسعاية
بالاقل من ماله اي باقل من ثلثي قيمته ومن بدل كتابته وقوله منها بيان للاقل وقع حالا لا
 انه متعلق بالاقل لان افضل التفضيل اذا استعمل باللام لا يستعمل من او محمل من معنى في
لا من ثلثيهما اي قال مجهول في الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة اعلم ان الخلاف
 بينهما في الخيار والمقعد ارو الثاني مع الاول في المقدار ومع الثالث في الخيار فيد بقوله
 ولا مال له لانه لو كان له مال غيره وهو يخرج من الملك عتق وبطل كتابته ان الاعتراف
 غير متجز فلما مات المولى عتق كله ولا فائدة في التخيير بين الدين لان العاقل انما يختار

اقلها الا ان محمد اختلف ابا يوسف في المقدار لان بدل الكتابة كان مقابل جملته فلما عتق
 ثلث الدبر بجانا عوت المولى بقط حصته من بدل الكتابة فيبقى الثلثان ولا يبي يوسف ان
 البدل وان كان مقابل جملته فهو لغيره لانه ثلثي قيمته معني لان الدبر لا يلزم المال مقابل
 ما يستحق عتقه وهو الثلث وله ان الاعتاق منجز والدبر كان مستحقا عتق الثلث مجازا
 ولما كان بعد ذلك صار بدل الكتابة مقابل ثلثه فلما مات المولى عتق ثلثه ووجه اليه
 في الباقي حصته العتق وهما التدبير والكتابة واحكامهما مختلفة فتخص بينهما وهذا
 التحيز فائدة لان الناس متفاوتون فغسي ان يختار واحد منهم الذين اكثرهم المحل على النفل
 المحل **اودبر اي** اذا دبر المولى **مكاتبه جان** ومضى على الكتابة ان شاء **والا اي** ان لم
 يشاء **عن نفسه وصار مديرا** لان الكتابة عقد غير لازم في حق العبد وان كان لازما
 في حق المولى **وان مات المولى ولا مال له** سواء **في يوسعي من ثلثي قيمته او ثلث**
البدل عند ابي حنيفة لان ثلثه عتق لكونه مديرا وبقي ثلثاه محمولا لان الاعتاق
 منجز فسد من بدل الكتابة الثلث فاختار منها ما شاء **وقال ابي اهلما يوسعي** لان
 العاقل يختار اقل الدينين ضرورة **ولو كانت اي** لو كانت الشريكان عبد ابنيهما **فاعتق**
احدهما نصيب الاخر بان على الكتابة عند ابي حنيفة لان الاعتاق منجز عند
ويوسف **عليه المعتبر نصف قيمته** فبالشركة لانه باعقان نصيبه عتق نصيب
 شريكه لكون الاعتاق غير منجز فافتخت الكتابة لان المكاتب ماد امر مكاتب لا
 يكون مملوكا **واوجب محمد في الاقل من نصف قيمته ونصف البدل** لان
 المكاتب كان دايرا بين امرين اما ان يودي البدل او يخرج نفسه فيكون رفيقا والعتق
 ينبغي ان يملك نصيب شريكه بدل داير بين نصف القيمة ونصف البدل فيلزم ما
 هو متيقن وهو الاقل **والكتابة ينجز** عند ابي حنيفة فاذا كانت احد الشريكين
 نصيبه صار نصف مكاتبه وصار نصف كسبه له ونصفه للشريك فاذا ادى بدل
 الكتابة عتق منه ذلك القدر ويبقى من قيمته وليس للمولى ان يطالبه في الحال
 ولكن يجعله منجما بحسب طاقتة وقالوا صار كله مكاتبه وكل كسبه له ويضمن من كاتبه نصيب
 شريكه لانه مملكه عندهما **ولو اشترى اياه او اباه او ابنه دخل في كتابته** لان المكاتب
 اهل لان مكاتب في كتابته عليه كما لو كان حرا فاشتراها بعقاران عليه وفي التدبير ذكر
 الاب والابن هنا وقع اتفاقا لان هذا الحكم غير مختص بهما بل جميع من له قرابة الولاد
 يدخلون في كتابته تعالى وفي الكتابة قد بقوله دخل ولم يقل صار مكاتباً لانه لو كان
 مكاتباً اصله لبقث كتابته بعد عجز المكاتب الاصل وليس كذلك بل عجز الداخل يعجز
 الاصيل حتى اذا عجز المكاتب تبعه الاب لان كتابة الداخل بطريق التبعية **او اذا**

م

٢٣٣

محرم بته اي لو اشترى المكاتب من لا ولد له لم يدخل في كتابته **فله** عند ابي حنيفة
 وقال لا يتكاتب عليه ولا يجوز له بيعه كخانة الولاد وجوب الصلة بشمال الكل وله ان يتكاتب
 كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو ارق ولهذا لا يفسد كاح امراته لو
 اشترها ومن كان كسوبا وفقيرا يجب عليه نفقة من له الولاد دون نفقة غيره من القريب
 والدخول في الكتابة صلة فيختص بموضع وجوب الصلة قيد بالمحرم اذ فيه لا يتكاتب
 عليه اتفاقا **وام ولد له وهو مع اي** اذا اشترى المكاتب زوجته التي ولدت منه
 بالانكاح والولد معها **فكتاب عليه** اي يصير الولد مكاتباً له **وحرم بيعه** لانه تابعه
 للولد لقوله عليه السلام اغتقها ولدها قيد بالمكاتب لان الكتابة اذا اشترت زوجها
 لا يتكاتب عليها ولها ان تبعد اتفاقا من الحقايق **وان لم يكن مع اي** اي الولد مع الامر
فله بيعه عند ابي حنيفة وقال لا يجوز بيعه لانها ام ولد كالحرا اذا اشترى ام ولد ولم
 يكن معي وله ان القياس كان جواز بيعه وان كان الولد معي لان كسب المكاتب موقوف بين
 ان يودي فيقتدر له وبين ان يخرج فيقتدر للمولى الا ان حرم بيعه بتبعية الولد انما ثبتت
 اذا ثبتت المتبوع وبدونه لا ثبتت والاصح انه على التفصيل ان اشتره او لا ثم اشترها حرم
 بيعه لان الولد يكاتب عليه او لا بواسطة كاتب امه اذا اشترها وان اشترها او لا حرم
 بيعه لا تنفذ المقتضى وهو يكاتب الولد ثم اذا اشترى الولد حرم بيعه عند شرا الولد لوجوب
 المقتضى **واذا كات مسلم عبد على حرا وخبره او قيمته نفسه فسدت** الكتابة اما
 في الاولين فلا تعد ام ما بينهما واما في الثاني فلان فيه العبد المحمولا جنسا بانها من الدرام
 او من الدرايم وقد راي اختلاف في باختلاف القومين واجماله في منفا حشنة قد بالمسلم
 اذا الكتابة على الحرا ففسد اذا كان المولى والعبد مسلمين او المولى مسلم والعبد ذمي
 او على عكسه اما لو كانا ذميين يجوز الكتابة **فان ادى الحرا حنيفة** لتحقيق الشرط
 وقال رفر لا يعتق الا بآداء القيمة لان البدل في الكتابة الفاسدة هو القيمة ولا يعتق المكاتب
 ماد اعز البدل قد بالمسلم لان الكافر لو كاتبه عبده الكافر على حرمه اسلم لا يعتق باءا
 الحرا اتفاقا لان العقد انعقد صحيحا ابتداء او بعد الاسلام خرجت الحرة من ان يكون بدلا
 لان المسلم ممنوع عن تملكها وتخليتها وباءا اعز البدل لا يعتق بخلاف ما اذا كاتب المسلم عبده
 على حرمه يعتق باءا الحرة لان العقد فيه انعقد فاسد افعتق باءا البدل المشرط عليه
 لما فيه من معني التعليق كذا في التدبير **وتسعي في قيمة بالعقد ما يفت** لان العقد للماسد
 لزم رد ما في الرق وقد تقدم رفقوا العتق فيه فله من قيمته كل ما اشترى بشره فاسد اذا اعتق
 المبيع بعد الفسخ ويراد على المسمى اذا زادت قيمته عليه لان العبد راغب بالزيادة مخالفة
 بطلان حقه في العتق ولا ينقص عنه لان المولى لم يرض بما دونه **وعلم اي** ابو يوسف بالعق

لاداعس او قهر اي فتمه عين احمر لان العين بدل صورة والقيمة بدل معنى **والعتق**
باد العين اي عين احمر **معلق باشرطه** اي موقوف على جعل ادائها شرط كما اذا
قال ان ادبت الى احمر فانت حرة واية عن ابي حنيفة في عتق بالشرط لا بالكابة
كما لو كاتب على مئة او دم فانه لا يعتق الا اذا نص على الشرط واحا عند كره وابي حنيفة
في ظاهر الرواية يعتق باده احمر صرح بذكر الشرط او لم يصح والفوق بين احمر والمية
ان المية ليست بماله اصلا واحمر ماله فانعتق العقد لما بينهما **وبعتق باده احمر**
نفسه اذا كاتبه عليها لا نهاهي البدل وجهان لما اثيرت في فساد العقد لانه اعتق
خلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لم يعتق باده ثوب لان اجناسه متفاوتة ولم
يقترن مراد العاقد ولم يقرب العتق بدون ارادته **والكتابة على عين باده العبد**
وهو من كسبه كما اذا كان عبدا ما دون في التجارة وكسبه قبل الكتابة **جارية في رواية**
عن ابي حنيفة لانها كاتبة على بدل معلوم مقدور التسليم **وسمى في اخرى** اي لم يحد
ابو يوسف تلك الكتابة في رواية اخرى عنه لان المولى كاتب على ماله نفسه والكتابة
انما شرعت على ماله مكتسب للعبد بعد العقد اراد العين ما يتعين بالعين فيه
بانه لو كاتبه على درهم معلومة لغني لان الدرهم في المعقود لا يتعين فعلق الدرهم
بدن في الدمة فصاح العقد ولو كاتبه على غير درهم اي جنيف انها جارية حتى اذا ملكها
وسلم عتق وان عجز عن تسليم رد الى الرق وعن ابي يوسف ان تسليم العين واجب
ان اجاز صاحبها العقد وان لم يجز وجب تسليم القيمة وعجز مجد انها جارية ان اجاز صاحبها
العقد **او على الف** اي لو كاتبه على الف درهم **على ان رد المولى عليه** اي على المكاتب
عبد ابقر عينه جارية اي ابو يوسف الكتابة فتنقسم الالف على قيمة وقمة عبد و
فقط منها حصه العبد وتكون كاتبة بما بقي لان عبدا بعينه يصلح ان يكون بدل
الكتابة وينصرف الى الوسط فكذا يصلح ان يكون مستثنى وقال لا يجوز لهما ان العبد
لا يجوز استثنائه من الالف لعدم المجاسة وانما المستثنى هو قمته وهي لا يصلح بدلا
فلم يصح استثنائه من البدل فلم يجز عتقه للمجالة **او على حيوان غير موصوف**
فان بين جنسه ولم يذكر نوعه ووصفه كما اذا كاتبه على عبة ولم يبين انها سوداواي
جارية الكتابة لان المجالة بعد ذكر الجنس يكون سيرة فتحمل في الكتابة لانها مبنية
على المسامحة وقال الشافعي لا يجوز لانها معاوضة فاشبه البيع فلا يتحمل فيه المجالة ولما
انه معاوضة ماله بغير مال فاشبه النكاح فتحمل فيه المجالة كما تحمل في المهر ولما اذا
لم يبين الجنس كما اذا كاتبه على دابة فلا يجوز اتفاقا لان المجالة فاحشه اقول عجبا من
المصنف انه اورد المسئلة وفاقه مع انها خلا فيه اورد في شرحه خلاف الشافعي مع دليله

كسبه وهو
اتفاقا
لو كاتبه على درهم

من غير نقل نقد وقوله وهكذا ام ذكره الكتب المحقق **وكتابة المرتد تبطل بقتله**
مرتد اي يكونه مقتولا حال ارتد اده عند ابي حنيفة موقوفة عنده فلما قتل في
عنده ارتد اده جعل كالميت من حين الردة ولا يقرب الميت **وبحيزها** اي ابو يوسف من
كتابة المرتد لان نفي قاتله نافذة كصرفه الى المرتد من الموت لانها صدرت منه بعد
اعتقاد سبب الهلاك وهو الردة **ولو كاتبه الابن** اي لو كاتب ابن المرتد عبدا به
بين رده ابيه ومقتله اي كونه مقتولا على الردة **ارطناها** اي تلك الكتابة وقال
زفر جازت لان ابن المرتد ورثه عند القتل مستندا الى وقت الردة فطهرانه كاتب ماله
نفسه ولما ان العبد لم يكن ملك ابيه وقت الكتابة فلا ينفذ عليه عتقه بملكه حادث بعده
كما لو باع عبدا غيره ثم اشتراه **ولو كاتبها معا** اي لو كاتب رجل عبدا به كتابة واحدة **بالف**
اي بالف موصوفة ومشروطة بالمال **لو ادبا عتقا وان عجز رد الى الرق حكنا**
بعينهما باده الكل حتى لو ادب واحد اي احدهما حصته لا يعتق عندنا **لاعتق احدهما باده**
نصيبه اي قال زفر اي العبد من ادي حصته من الالف يعتق لان كلاهما التزم حصته
نفسه لاحصه الاخر فيعتق باده احصته كما لو كاتبها على الف كتابة واحدة ولم يرد عليه شرطا
ولما انه علق عتقهما بادهما كل البدل فلا يعتق احدهما بدون كمال الشرط كما لو قال ان
دخلت هذه الدار فانت حرة ان لا يعتق احدهما بالدخول وحده خلاف ما استشهد به
لان المولى لم يعلق عتقهما بادهما فصار كل منهما ملتزما حصته فعتق باده **او على ان كلا**
ضامن اي لو كاتب عبدا به كتابة على ان كلاهما ضامن عن الاخر **عتقا باده**
كل البدل لان كلاهما اصل في حق نفسه وكفيل في حق صاحبه فاهما ادي عتقا لوجود
الشرط **ورجع على صاحبه بنصيبه** اي بنصف ما ادي لانه فقي دينا عليه بامر
وكان القياس ان لا يرجع لان الكفالة غير صحيحة لانها انما تصح بين صحيح وبذلك الكتابة
غير صحيحة كما مر في اوائل باب الكفالة لكنه يرجع هنا وتصح كفالتهما استحسانا لان عتقهما معلق
بادهما فكل منهما **او على الف وخدمته ابد** اي لو كاتب عبده على الف وعلى الف ان يخدمه
ابدا فسدت الكتابة لان هذا شرطنا في مقتضى العقد فان اداها اي الالف في هذه
الصورة **وهي التزم من قيمته حكنا بعقده من غير استرداد الفصل** اي من عجز ان
يسترد المكاتب ما زاد من قيمته على مولاه وقال زفر يسترد قيمته بقوله وهي اكثر لان الالف
لو كانت اقل من قيمته ياخذ المولى منه تمام القيمة اتفاقا له ان الواجب في الكتابة الفاسدة القيمة
لا اكثر منها فاسترد الرايد منها كماله البيع الفاسد ولما ان العقد وان اقتضى الاسترداد
لكن اذا الالف وقع شرط وهو لا يقتضيه لان المشروط وهو العتق مترتب عليه فلا يثبت
حق الاسترداد بالشك **وان عجز عن نجم** اي ان عجز المكاتب عن ادا بدل شهر ينظر الحاكم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

حاله **فلن كان له دين يقضه** اجملة صفة دين اي دين رجي ان يكون مقبوضا او مالا
 تقدم اي رجي قدومه **انظره احكام** اي لم يجعل ينجح بل امهله **ومن او ثلثة** نظرا الى
 ولايزاد عليها لان هذه المدة مضروبة لا بدلا العذر كما في شرط الخيار وامهال المرتد **والا**
عجز اي ان لم يكن المكاتب جمعة رجي منها وصول المالا اليه حكم الحاكم **بطلب مولاه**
 ينجح وتفتح الكتابة **ورد في الرق واحد المولى اكسبه** لا يملك عبده وصار له كتابة
 كان لم يكن **ويامر** اي ابو يوسف الحاكم **تأخره** يعني اذا عجز المكاتب عن تخم لا يرد
 الى الرق مالم يوافق عليه جماعة عند اي يوسف ولا يرد له قول على رضى الله عنه اذا
 توالي على المكاتب بجمان وعجز عن ادائه امارا الى الرق واما ماروي عن نظر ان مكاتبه
 عجز عن تخم فرده في الرق وحديث علي رضي الله عنه ساكت عن حكم تخم ولا يدفعه والعا
 عن تخم يكون عجز عن تخم غالبا وان عجز عند غير الفاضل فرده مولاه الى الرق برضاه جاز
 لان الفسخ صار بينهما **وان مات عن مال** اي اذا مات المكاتب وبقي له مال
تصير كتابته منه اي ادت بدل كتابته من ذلك المال وحكم بعتقه في آخر حياته اي
 في آخر جزم من اجزائ حياته وما فضل تقسم بين ورثته **ولا يملكها** اي الكتابة يموت
 المكاتب وقال الشافعي بطل لان المقصود من هذا العقد العتق فلم يكن اثباته بعد
 الموت لان العتق قوق والموت عجز فتنا فيان ولا اثباته قبله لعدم الاداء ولنا ان
 البدل يموت انتقل الى تركته كسائر الديون فتعق لخلو ذمته عن الدين الا انه لا يحكم به
 مالم يصل البدل الى المولى رعاية لحقه ومضى ادي منها صار كاديه بنفسه فيل الموت
او مات عن مولود في الكتابة اي اذا مات بلي مال وخلف ولدا مولودا في
 كتابته **سعي كالا** يعني سعي على نجوته لانه داخل في كتابته وكسبه وجعل ادائه
 كادائه فاذا ادي حكم بعتق ابيه في آخر حياته وعتق الولد **والولد المشترك**
 يعني المكاتب اذا اشترى ولده وان سفل ومات بلاول **نودي حالا** اي بجلايل
 الكتابة عند اي حبيفة **والارده** اي ان لم يجعل اداه برد الى الرق عنده **وجعله**
كالاول اي كالا الولد المشترك كالمولود في كتابته في الاداء على نجوته لان المشترك
 يشكك عليه كالمولود في كتابته وانه ان المولود في الكتابة كان متصلا به وقت العقد
 لانه ما وه قسري حكم اليه وقام مقام ابيه واما الولد المشترك مكاتب بالتبعية فاذا
 مات العقد يفوات المستوع فانت في حوالته ايضا لكنه اذا عمل لا ادأ صار كانه
 مات عن وفا وان الكتابة باقية وكذا الخلاف في الاب المشترك وان علوا **ولو**
كانت اي المولى امته بشرط الخيار ثلثة ايام لنفسه **فولد في الله** اي مدة العقد
وهلك واجاز المولى عقده **ابطالها** اي محمد كتابتها ولا يصح اجازتها **وقالا سعي الولد**

حكم

كامه واذا ادي عتق الام في اخر جزم من جيوته واعتق ولدها وانما وضع في خيار
 المولى اذ في خيار الامة موفيا لثلاثة قوت الكتابة لان الخيار لا يورث من احر فكيف من
 المكاتبه لكن كما اشرفت على الموت وعجزت عن النصف حكم الخيار سقط خيارها من الحقا
 له ان العقد بطل بموتها في المدة كلها اليه فلنصح اجازة المولى بعده ولم يبر مكاتبه حتى
 يقوم مقامها ولما ان الولد متصل بها وقت الانعقاد فيقتا بوله العقد في الصفة التي انعقد
 عليه وهو تربت نفاده على الاجازة فلم الولد مقامها فنقد العقد عليه وسبب نفاده عليه
 فنقد على امه مستندا الى وقت الانعقاد **ولو حق** المكاتب **بدار احب مرتد**
وترك مالا متعنا الحكم بتموته ففي الامر موقوف **ان عاد مسلما اخذه** اي اخذ ماله
وان مات المكاتب ادي عنه اي ادي بدل الكتابة من ماله وقال زفر لحاقه بتموته
 ويودي بالبدل منه ونقسم الباقي بين ورثته ولنا انه ليس كالمترد لان ملك المولى قائم
 في رقبته وله حق في كسبه باحتمال عوده مسلما وعجز فوجب التوقيف رعاية لحقه **ولو**
قتل المكاتب رجلا خطأ فصاح ولي القتل **على ماله او اقر به** اي المكاتب **تقضي عليه**
 اي الحاكم على المكاتب **بالقيمة** اي بقيمة عمره اذا بدل الكتابة **ورد الى الرق او اقر**
به اي المكاتب اقر بقتله **عند ام صالح** ذلم يود بدل الصلح حتى عجز **هو مطالب به** اي
 المكاتب يطالب بالمال **بعد الحق** عند اي حبيفة **وقالا مطلقا** اي يطالب به في
 الحال ويبيع فيه ويغده لهما ان صلح صحيح واستقر بدمه دين عليه ولهذا لو ادي بدله
 قبل ادائه بدل الكتابة جاز فلا يطل بعجز كدس الاستيلاء وله ان المكاتب انما ملك
 التجارة والصلح عن دم العبد ليس تجارة لانه بدل مال بعزم مال فنقد في حقه ويطالب
 به قبل عجز لانه يوده من كسبه فلا ينفد في حق المولى اذا عجز وكذا اقران باخطا وقضا
 الفاضل عليه بالقيمة غير لازم في حق المولى دفعا للضرر عنه ولازم في حقه فصار كعبد
 محجور اقر بقتل شخص غمدا والقتل والبيان صح اقران في حقه ونقل به ولو عجز اخذها
 انقلب نصيب الاخر مالا او العبد يواخذ به بعد العتق **ولو جنى** المكاتب **خطا**
عجز قبل القضاء اي قبل ان يقضي الحاكم بموجب الجناية **خير بامولاه من الدفع** اي
 دفع عنه بالجناية **والفدا بالشرع** **ومنصام مطالبة العدة في الحال** وقال زفر
 ذلك قد بقوله قبل القضاء لانه لو عجز بعد فودين يباع فيه اتفاقا لان الحق انتقل
 من الرقبة الى القيمة بالقضاء له ان موجب الجناية وهو القيمة كان دينيا على المكاتب
 لان المانع من الدفع موجود وقت الجناية وهو الكتابة فيبقى بعد عجز كما لو عجز بعد القضاء
 بالقيمة ولنا ان الاصل في جناية العبد الدفع وانما صار الى القيمة عند تقدر الدفع والمانع
 وهو الكتابة كان محجولا للنسخ فلم يثبت الانتقال الى القيمة الا بالقضاء او بالصلح عن الرضا

العقود ولا تمل من سنتين من وقت الفراق لا يمتل ولا يمل الى موالي الاب لانه كان موجودا
عند الام وهذا ثابت نسبه من الزوج **واذا اذلت معتقة** سوا كانت محبة العرب او
الجم ولما العرب وقع اتفاقا في عبارة القدوري في محضر وهي من تزوج من الجم معتقة العرب
من اعني حر الاصل او من مولى مولاه اي من رجل والى رجلا ولا المولاة **بجعل** ابو يوسف
ولا يمل لموالي ابيه اي لعصبة **وقال لموالي ابيه** قيد بالا عني لان اياه لو كان عربيا يكون
ولا يمل لموالي ابيه اتفاقا لثبته قيدا بحرا الاصل لان الابوين لو كانا معتقين فالنسبة
الي قوم الاب اتفاقا لانهما استويا والترجيح لجانب الاب وقيد بمولى مولاه لانه لو كان مولى
عناقة فولا يمل لموالي ابيه اتفاقا لانه ان الولاة كالتب لبقوله عليه السلام الولاة كالحمة كلمة النسب
والنسب ثابت من الابا فكذا الولاة ولما ان ولا العناقة قوي والنسب بين الاعجميين ضعيف
لانهم ضيعوا انسابهم ولا تفاخرهم به وكذا ولا المولاة ضعيف ولهذا قبل الفسخ والضعيف
لا يجاز من القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان النسب فيهم قوي لتفاخرهم به **واذا**
اسلم على يده رجل ووالاه او والى عن علي ان يرثه اي ذلك الرجل منه **اذا مات**
وعقل عنه اذا عني يعني يوطى ذلك الرجل دية جنايته من والاه **صح ان لم يكن مولى**
عناقة قيد به لانه اقوي لانفسه فلا يظن لوجوبه الادبي وهو المولاة ولو شرط الارث
والعقل من الجانبين جاز وكان كما شرط ومن شرط الموالاة ان يكون عاقدا الولاة عاقلا
باخا حرا ولو والى الصبي باذن ابيه جاز لانه من اهل الولاة ولو والى العبد باذن مولاه
جاز ايضا ويكون الولاة المولاة والعبد وكذا عنه ومن شرطها ان لا يكون المولى عربيا لان
العرب تتناصرون انسابها وذلك اغناهم عن نطق المولاة واما اسلامه على من فليس بشرط
والله اشار المصنف لقوله او والى غيره وكذا كونه مجهول النسب ليس بشرط عند البعض
وهو المختار **وفورثه اذا لم يكن له وارث** اي اذا مات المولى ولم يكن له وارث ورثه
صاحبه كما شرط وقال الشافعي لا يرث لان سبب الارث القرابة والزوجية والعقود بالقر
ولم يوجد في الموالاة واحد منها ولما ما روي عن عمر وعطاء بن مسعود وابن عباس رضي الله
عنهم انهم قالوا بالتوريث بولا الموالاة ولم يرو عن غيرهم خلافة **وجوز نسخ قوله** اي لكل
من الجانبين ان يفسخه بغير رضا صاحبه لان العقد ثم يفسخ احدهما لا يفسخ
صاحبه فكالمضاربة والشركة **وفعل** اي يجوز فسخه بالفعل كما اذا والى الاصل رجلا اخر
فكون ذلك فسخا للعقد مع الاول وان لم يكن محض منه لان الفسخ العقد في حق الاول
ثبت ضمنا بصحة العقد مع الثاني فصار كالعزل الحكم في الوكالة **الا ان يعمل عند خنيذ**
لم يكن له ان يتحول بولاه الى اخر لتعلق حق الخيرة **ولو اقر به عناقة** اي لو اقر رجل
بانه مولى فلان عناقة **فقال بل مولاة** اي قال فلان انت مولاي مولى مولاه **ثبت**

المولاة

المولاة اتفاقا لصادقهما على اصل الولاة **والا انتقال عنها لا يجوز** يعني لو اقر بالولاة لآخر
لم يجز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز **وكذا لو كذب فيه** اي المقر في المولاة **اصلا** بان
قال ما اعتقك ولا اعترفك ثم اقر به **لغير** لا يجوز عنه خلافا لما قيد الاقرار بولا العتق
لانه لو اقر به بولا المولاة وادعي المقر له ولا العناقة فهو مولاة لكن له ان يتحول عنه ما لم يتحل
عنه اتفاقا لان ولا العناقة لا يثبت بمجرد دعواه لهما ان الثابت هنا ولا المولاة وهو يقبل
الفسخ والنقل لان الولاة انما يثبت بتصديق المقر فثبت بقدر ما صدق وهو انما صدق
بولا المولاة وهو يقبل النقل في صورة الكذب لما بطل اقراره بكذب المقر صار كان لم يكن
فجوز اقراره بغيره وله ان الثابت هنا ولا العناقة لان المقر عمن عليه ولا العناقة فتعامل
بافترانه لرجمه انه محن فيه فيؤخذ بزعمه وفي مسند الكذب انه اقر بما لا يحتمل المقر فلزم حكمه
ولا يبطل ذلك بالكذب **واذا ازلت مجهول النسب بعد ان والت فهو تبع لها**
فيه اي المولود تابع لأمه في الولاة عند ابي حنيفة فكون مولى لمولاه **وكذا لو اقرت به**
اي بالولاة لان قصدتها او انشأتها وهو معها اي والحال ان في بعدها صبي مجهول
النسب وهذا قيد للمسلمين الاخيرين فالحكم فيها عنده انه تابع لأمه في الولاة كما في
مسند السائفة وقال لا يثبت ولا ولدها لمولاه في هذه الصورة لهما ان الام لا ولية لها
على مال الصغر فلا يكون لها ولاية على نفسه وله ان الولاة كالتب النسب فكون نفعا محضا
في حق الصغر المجهول النسب فذلك الام اثباته بالانشاء او الاقرار **كتاب الجنائيات**
اراد بالجنابة هنا الفعل الضار الصادر من الجانب على نفس غيره او على طرفه لانه لو صدر منه
على مال غيره لم يكن غصبا وعلى عرضه لم يكن غصبه وهذا الباب ليس لبيانها **ونقص القتل**
الى عمد وشبهة وخطا وما حكمه وما هو بسبب وكل من هذه الاقسام مفسر
في المتن عند بيان حكمه **فاذا قصده بسلح او ما ناسبه** في فقرتين الاجزا كالخشب المحدد
ونحوها **كان عمدا** وفي الخلية في ظاهرها رواية في الحديث وما يشبهه كالخمس وغيره لا يشترط
الخرج لوجوب القصاص وذكر الطحاوي اذا قتله بسنجة الممران او عمود لاحد له فهو ليس بعد محض
فيلزم لقوله لعل ومن يقتل مومنا متعمدا فخر او جهنم **ولا نوجب الكفارة** وقال الشافعي
هي واجبة لانها شرعت لمحو الاثم والاثم في العدا كذا كان احوج الى التكفير لقوله عليه السلام
خمس من الكبائر لا كفارة فيها الاشرار بالله وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وقتل
النفس عمد او اليمن الغموس **ونوجب القود** اي بالعقد القصاص **لا الخارج منه**
وبين الدية اي قال الشافعي في قوله في القتل مخير بين القود والدية يطالب بالدية
شاخرا رضا القاتل لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فاهله بين خيرتين ان احبوا قتلوا وان
احبوا اخذوا الدية ولما قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية وتاول ما رواه ان احبوا

رلسام

قتلوا رضى به القاتل او لم يرض وان احبوا اخذوا الدية ان رضى به القاتل **الا ان يموت**
القاتل **او يعفو الاوليا** فسقط القود لفوات محل الاستيفاء الاول وسقط حقوقهم
في الثاني **او يصاحبه على مال برضاه** اي رضا القاتل **فحب** بدل الصلح قللا كان
او كثيرا **في ماله** على ما اصطالحوا عليه من تجيل او تاجيل او تجيم وان لم يذكرا شيئا كان المالك
حالا كسيرا المعاوزات عند الاطلاق **او سقط** القصاص **شبهه** حكمة قتل الوالد وله
عمد **فحب** الدية **في ماله** اي مال القاتل **في ثلث سنين** لانه مال وجب بالقتل
ابتداء فاشبهه العمد **او يعفو بعضهم او يصاح** عن تعبيه فسقط القصاص لكل الورثة
لانه لا يجزي فلما سقط القصاص في نصيب غير العاني او المصلح انقل حقه مالا لئلا يسقط
بلا عوض ولم يجب على القاتل لعدم التزامه **فحب** بقتلها اي بقتله الدية **على العاقلة**
لانه مال وجب بخير قصد من القاتل وقصا وكالحظا **واعترفا الصلح في مرض الموت**
يعني صلح القاتل عن قتل العمد في مرض موته معتبرا **من كل المال لا يجرى** بالجرى قال زفر
معتبرا من ثلث ماله لان ما اعطاه يبرح لكونه غير مقابل بمال فباعتبر من الثلث ولنا انه في
مقابلة اعز الاشياء وهو النفس فلا يكون مترعا **وجعلوا شبه العمد نوعا** من القتل لان
الصحة اجمعوا على انه نوع للقتل وفرعوا عليه احكاما دون مال كانه ليس نوعا بل للقتل نوعان
عمد وخطا اذ لا واسطة بينهما كانه سائر الاعمال **وهو ان يقصده** اي الضرب **ما**
لا يفرق الاجزاء عند ابي حنيفة كالحجر العظيم والخشبة العظيمة **وبه لا ما لا يقتل غالبا**
كالسوط والعصا الصغيرة وفي الحقايق هذا اذا لم يوال في الضربات فان والى بحيث قتل
بمثله فهو عمد محض عندها اي ان معنى العمد فيه متقاصر لكونه مستعملا له صغيرا
واما في الحجر العظيم ونحوه فبعض العمد متكامل ونقص الى القتل كالسيف فحب به
القصاص وله ان المتقل ليس بالة للقتل واستعمال غير الله يدك على انه غير قاصد
للقتل فكان ذلك خطا يشبه العمد **وحب** به اي شبه العمد **الا** لانه اركب ما هو محرم
والتكفير بعقوبة مؤمنه لشأنه بغيره بالخطا **فان لم يجد يصوم شهرين متتابعين** اي ان
لم يجد رقة حب التكفير يصوم لهول تعالى ومن قتل مؤمنا خطا فحرم رقة مؤمنه في لم
يجد يصوم شهرين متتابعين والاطعام فيها عزم مشروع لانه غير منصوم عليه واثبات البدل
بالرأي لا يجوز ولا قصاص في شبه العمد كمن الشبهة في عمده **والدية** اي حب الدية
المغلظة على العاقلة لاجتماع الصحة على ذلك **ويكون** شبه العمد **عمدا** دون
النفس لان الائلاف فيها دونها من الاعضاء لا يخص بالة دون الله كما في النفس فصار
المعتز به مجرد تخد الضرب **فاذا ارى عرضا** اي جسما يقصد برميه تعلم اصابه الجمل
فاصاب آدميا او من ينظره حرميا اي اذا رمى شخصا من حرميا فاذا هو مسلم فقد اخطا

اي في فعله في الصورة الاولى وفي قصده في الصورة الثانية لكن الخطا في الاولى اقوى لانه اذا
وقع في الفعل كان واقعا في القصد ايضا **فلا** اي ليس في الخطا ثم العمد **وتحب الكفارة**
في الخطا لان فيه اثم ترك التثبت في الامور **والدية على العاقلة** واذا انقلب النائم على
غيب فقتله اي القاصد ذلك الغر احرى **بحرارة** اي تحوي الخطا في جميع احكامه وفعل
النائم ليس بعدا فلا قصاص له ولا خطا لان ترك التثبت انما يتصور في القصد والنائم لا
قصد له **واذا احضر يرا او وضع حجرا في غير ملكه فغضب به انسان فقتله** **وحب**
دية على العاقلة لانه ما صار سببا للائلاف جعل الشرع كالمثل خطا لا غير اي لا يجب فيه
الكفارة اي كما في الخطا بقوله في غير ملكه الى انه لو فعل في ملكه لا يقصر ماثلت به لانه ما ذون
في فعله فلم يكن متحديا فيه **ولنصر غير الادمي** يعني اذا ائتلف بالسبي مالم يكن آدميا
كالعروض وغيرها يصن من ماله لان العاقلة لا تعقل الاموال **وحرم الميراث بالكل**
اي ميراث القاتل عن المقتول بكل انواع القتل **الا بالسبب** وقال الشافعي يحرم
الميراث بالقتل بالسبب ايضا لان الشارع جعله كميما شر القتل في ايجاب القاتل عليه
فتوفر عليه سائر احكامه وآنا انه ليس بمباشر الفعل حقيقة وانما الحق بالمباشر في ايجاب
عليه القاتل على خلاف القياس صيانة للدم عن الطرد فبقى في حق الكفارة وحرمان الارث
على الاصل **وبجعل عمد الصبي والمجنون خطا فيوجب الدية على عاقلة لا**
مالهما ولا يحرم الميراث ولا يوجب عليهما الكفارة وقال الشافعي في حب الدية
والكفارة في مالهما وحرمان عن الارث لان العمد وجد منهما حقيقة فتوفر عليه احكامه
الا ان القصاص سقط عنهما لانهما ليسا من اهل العقوبة ولنا ما روي ان عليا رضي
الله عنه اوجب دية المجنون حين قتل وجلا بالسيف على عاقلة وقال عده وخطا
سوا وحرمان ارثه ووجوب الدية والكفارة في ماله عقوبة فلا يلزمهما لانهما ليسا
من اهلها **ونقص من حر العبد ومسلم لادمي** اي اذا قتل حر عبد او مسلم ذميا
لقتل الحر والمسلم قصاصا وقال الشافعي لا يقتل لان معنى القصاص على المساواة وهي
مستفوية بين الحر وهو ظاهرا وكذا بين المسلم والذمي لان العصمة متينة للذمي بعارض
عقد الذمة فلا يكون كالمسلم خلاف الذمي اذا قتل ذميا ثم اسلم فعليه القصاص اتفاقا لوجود
المساواة بينهما وقت الجنائية ولنا عموم قوله تعالى والنفس بالنفس وما روي ان النبي
عليه السلام اقاد مسلما يدعي وقال انه الحق من ودية بدمته **ولا يقتل** اي المسلم والذمي
مستما من اتفاقا لقوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر ولا ذميا بغيره اذ بالكا
هنا الحر المستما من بقرته عطف قوله ولا ذميا بغيره يعني لا يقتل مسلم ولا ذميا بغيره
دمته بكافر مستما من **وليس الرجل بالمرء** والكبير بالصغير **والصحيح بالاعمى والارمن**

والمجنون لعموم قوله تعالى ان النفس بالنفس **لا بعد** اي لا يقتل المولى بقتل عبده وان كان
 ما كالتقص منه **وعده وولده ومكاتبه ومدينه وامواله** لان غير المولى لو قتلهم
 كان القصاص له فلا يجوز ان يجب عليه لنفسه قصاص **ولا الداي** لا يقتل **وان علا**
بوله وان سفل ولم ينصوا منه اي لو ذبح الوالد لولده لا يقتل لاجله وقال مالك يقتل
 قيد بالذبح لانه لو قتل ضربا بالسيف لاحتمال ان يكون ضربه للقاديح له فسري الى النفس
 من غير قصد فاوردت شبهة وكذا قوله عليه السلام لا يقاتل ولا يولد ولا السيد **عده وولده**
الدية في ماله اي في مال الوالد القاتل لانه قتل ابنه عمدا او العاقلة لا يقتل **العبد**
ثلاث سنين لانه حال اي حال الشافعي بحسب الحال لان التاجيل كان للتخفيف
 في حق الخاطي وهذا عامد لا يستحق ولذا ان المال ليس مماثل للنفس وكان القاتل
 ان لا يكون نكاحا لها الا ان الشرع ورد به مولا فلا يجوز له **ومن ورث**
قصاصا على ابنه كما اذا قتل امه **سقط** القصاص لحومة الابن **ويقتل من**
العبد اذا اقر بالعبد لان هذا الاقرار لا ينفذ فيه على العبد لكونه مزرعة عبيد اليه
 فقتل لكونه مجري على اصل الحرية باعتباره الادمية ولهذا لا يقبل اقرار المولى عليه بحد
 ولا قصاص ويطلق حق المولى فيه ضمنيا فلا يعتبر **ومن جرح عدا فقاتل المجرع**
منها اي من تلك الجراحة بان ثم تعرض له عارض اخر يضاف اليه الموت **انقص منه** لو جرح
 السبب وانعدم ما يبطله **ولورثي عدا** انسانا **فقد اي** اخراي السهم الى انسان
 اخر **فانا وجب القصاص الاول** لانه عدا **والدية للثاني** على عاقلة لانه اخطا
 فيه كمن رمى عرضا فاصاب غيره **فستوفيه** اي القصاص **بالسيف لانه قتل**
 اي قال الشافعي يستوفى القصاص بما قتل حتى لو كان قطع يده ثم مات منه قطع
 يد القاتل فيمهل مثل تلك المدة فان مات منه فيها لم يكن قصاصا والاخر رقبته
 وان قتل بغير مشروع كاللواط وسقى الخمر يقتص بالسيف اتفاقا له قوله عليه السلام
 من عرق عرقناه ومن جرح جرحناه وكذا قوله عليه السلام لا تؤد الا بالسيف واما
 الحديث فالمراد منه السياسية بدليل انه اضافته الى نفسه **واذا قتل مكاتب عن**
وقا اي عن مال يكون واقبا لا داي بدل المكاتب **وله مولى** اي ليس له وارث سواء
استوفاه اي القصاص **مولاه** عند ابي حنيفة واني يوسف **ومتعة** اي قال محمد
 لا يستوفيه قيد بقوله مولاه لانه لو كان له وارث اخر لا يجب القصاص اتفاقا لجهالة
 المستحق وقيد بقوله عن وقا لانه لو قتل عن غيره فاسوا كان له ورثته اخر ولم يكن
 فالقصاص للمولى اتفاقا لانه مات عبدا قال شيخ الاسلام يريد انه لم يترك وفاء ولم يكن
 في قيمته وقا لا قصاص فيه ويجب على القاتل قيمته في ماله لان موجب العمد وان كان هو

لذكره
 لا يصح ان يقال له لول
 ولو لم يترك وفاء ولم يكن
 القصاص كما لو اوصى
 مال له

القصاص

عم
 سم عم سم

٢٩٨

القصاص الا انه يجوز العدول الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق من له القصاص
 كما اذا كانت يد القاطع شلائن للمقطوع بغير العدول الى المال بغير رضا القاتل للمالم
 بحد مثل حقه كذا في هذه الاصل لان وجوب القيمة انفع للمكاتب لانه حكم بحريته او لانه
 اذا ادي بدل المكاتب من قيمته كذا في الكفاية لانه سبب الاستيفاء مستبعد لانه
 المكاتب الذي مات عن وقاه هو الملك ان مات عبدا او الولي ان مات حرا فلا يمكن
 القصاص شي كمن قال لعبي بغير هذه الجارية بكذا افعال زوجها لا يحل له وطئها
 لاختلاف السبب ولها ان من له الاستيفاء معلوم لان حق الاستيفاء للمولى على التقدير
 ولا يبرح لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم بخلاف ما استشهد به لان حكم تلك اليمين
 مخالف لحكم ملك النكاح **او ورثته** بل يبرح مولى في قوله وله مولى اي اذا ترك المكاتب عطف عليه
 المقتول وفاو ترك ورثته غير المولى **ولا قصاص لمولاه وان اجتمعوا معه** اي الورثة
 مع المولى لانه ان مات عبدا فحق للمولى وان مات حرا فلورثة وقا شبهة وفي الحق
 تعذر استيفاء **او اعتقه مولاه** بين القطع والبراءة اي اذا قطع رجل يد
 عبده غيره عمدا فاعتقه مولاه فمات العبد من القطع **وهو الوارث** اي واثا حال
 ان وارثه مولاه فحسب **حكم محمد بالارش والنقصان** اي على القاطع ارش اليه
 وما نقصه القطع الي ان اعتقه حتى اذا كانت قيمته عند القطع مائة وعند القطع
 سبعين بضمن عشرين وسقط ما بقي منه بالاعتاق **وهما بالقصاص** اي حكما بان
 عليه القصاص قيد بقوله وهو الوارث لانه ان كان له وارث سوى المولى فلا
 قصاص عليه اتفاقا لاشتباه المولى لانه المولى نظرا الي ابتداء القطع والوارث نظرا
 الى السراية وان لم يكن له وارث سوى المولى فذلك عند محمد كاشتباه السبب
 لانه الملك نظرا الي الابتداء والولا نظرا الي الانتهاء اما ان الولي واحد واشتباه السبب
 لا يمنع الحكم بخلاف ما اذا كان له وارث اخر لان الولي قد اشتبه فيه فلم يكن الحكم
او عبدا اي لو قتل عبدا **من هو لم يستوف** اي لم يقتل فانه قصاصا **حي جمع**
الراهن والمرتين انما وجب حضور المرهق عند استيفاء الراهن القصاص ليكون
 سقوط حقه برضاه فلا يرجع على الراهن وفيه نوع اشكال لان الاستيفاء قد يتم
 بالهلاك فكيف بغير رضاه لسقوط حقه يمكن الجواب عنه بان الاستيفاء غير منقطع
 لاحتمال الخود اما بالصلح او بدعوى الشهادة في القتل فيصير خطأ كذا في الكفاية **ولكن**
الورثة الاستيفاء اي استيفاء القصاص عند ابي حنيفة في الحال **وقالا** ليس لمولاه
حي يبلغ الصغار لانه حق مشترك بينهم فلا يستوفيه بعضهم كما لا يستوفيه الاخر اذا
 كان بعض الورثة غلبا لاحتمال غفوا الغائب وله ان كل حق لا يجري اذا ثبت جماعة

ثبت لكل واحد منهم كاملا كماله ولاية الاتكاح والقصاص كذا فيستوفيه الكبار وامكان
 عفوا لغايه قايه لكونه اهلاله وهذا الاحتمال مانع من تفرد احاضر بالاستيفاء والعتو
 من الصغار غير صحيح فلا يكون ما اذا علم ان الخلاف فيما اذا كان الكبير غير اب الصغير
 اذ لو كان كذلك كما اذا قتل عبد مشترك بينه وبين ولد الصغير فالاب يستوفيه كمال
 اتفاقا كذا في الكافي **ولو اقام احد وليين** اي اذا كان لقتيل وليان حاضر وغايب
 فاقام احاضر على رجل **بقتل** **والاخر غايب حبس القاتل حتى يحضر ويؤد**
اي البينة والاعادة شرط عند اي حبيفة **وقال الاحضرون** اي حضور الغايب
 في الاستيفاء ولا يحتاج الى اعادة البينة لانها قامت على الحكم عند القاضي لكن موخر
 وهو الاستيفاء كان موقفا على حضوره لاحتمال عفوه فاذا حضر ارتفع الاحتمال كما
 لو كان القتل خطأ والمسئلة تحاطها بقضي بالدية على عاقلة القاتل واذا حضر الغايب
 لاتحاد البينة اتفاقا من الحقائق وله ان القصاص حق القتل من وجه وهذا صحيح
 عفوه ونفد منه وصاياه اذا اقبل ما لا وحق الورثة من وجه لان شفي الصدور
 انما يحصل له وصح عفوه قبل موت المجرم فليشترط اعادة البينة احتياطا لان بعض
 الاحياء لا ينوب عن بعض بدون الانابة بخلاف الخطا لان موجب المالك وهو حق
 القتل من كل وجه **ويقتل جمع بواحد** لما روي ان سبعة من صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم
 عمر رضي الله عنه وعليه اجماع الصحابة **وواحد يجمع وتكفي به** اي قتل الواحد ولم
 تجب الدية للباقيين وقال الشافعي يقتل بالاول وتجب الدية للباقيين وان قتلهم
 جميعا ولم يعرف اول المقتول يقرع بينهم فقتل لاجل من خرجت فرقة ويكون الديات
 للباقيين وفي احد قوليه القصاص بينهم والديات بينهم له ان النفس الواحدة لا يوزنها
 النفس فلا يكون الواحد قصاصا لهم كما لا تقتض اليد الواحدة باليدي الكفا والباقي
 ان القاتل اذا قتل يكون كل من اولي القتل مستوفيا حقه على الكال لان ازها
 الروح غير منجرر والمماثلة في قصاص النفس ساقطة لان الكبير يقتل بالصغير والبصير
 بالضرير اما المماثلة في الاطراف فمعتبرة لانها حكم الاموال **ولا تقتصر من شريك**
الاب والقبلي والمجنون يعني اذا اشترك اجنبي في قتل الاب ابنه لا تقتصر
 من الاجنبي عندنا وقال الشافعي تقتص ويحذف هذا الخلاف لو شارك الاجنبي
 وصبي او مجنون او مولي له ان المانع الموجود في احد القاتلين لا يمنع قصاص الآخر
 كالعامد من الاجنبيين اذا عفى الاديب عن احدهما ولنا ان قتل كل واحد منهما ليس
 بقتل على الكال لانه قتل واحد يحصل بغيره فاذا سقط القصاص عن حق احدهما
 سقط عن الآخر لثبوت الشبهة **كالخاطي** اي كما لو كان احدهما عامدا والاخر خطيا

٢٢٩
 ٢٢٨

لم يجب القصاص على العامد اتفاقا بخلاف الاجنبيين لان اشتركا في الوجود فوجب
 قتل الآخر للجرم واما ما عني فيه نادر فلا يقاس عليه **ولو قطع يد** بان اخذ رجلان
 سكيناً وامراه على يد رجل حتى قطعت **منه** اي مقطوع البدن **عن القصاص وجب**
عليها نصف الدية وقال الشافعي يقطع يداها وانما صورنا القتل بما ذكرنا لان
 القتل لو كان بصورة اخرى بان وضع احدهما سكيناً من جانب والاخر من جانب وامراه
 حتى التفتا السكينان لا يجب القصاص اتفاقا له الاعتبار بالانفس يعني اذا وضع احدهما
 السكين على خلق الانسان والاخر على قتله وامراه حتى التفتا السكينان يجب القصاص
 عليهما ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد فلا يقطع جميع يده لقطع بعض اليد لا يشرط
 التماثل بخلاف النفس لان القتل ارضاق الحية وهو لا يخلو التجري فاضيف الى كل
 منهما خطا والمحمل في القتل قابل للتجري **ولو قطع يميني اثنين** معا او على التعاقب
قطعا يمينه اي يمين القاطع **واقسم نصف الدية** بينهما نصفين **ولم يوجب**
الدية للثاني والقطع للاول اي هـ الشافعي ان يقطع على التعاقب يقطع
 بالاول ويخزم الارش للثاني لان يده صارت مستحقة للاول فلم يستحق الثاني
 كمن رهن شيئا وسلم ثم رهينه من آخر وان قطعها معا يقرع بينهما ولا يقطع لمن خرجت
 فرقة ويكون الارش للآخر لان اليد الواحدة لا تقى بالحقين ولنا ان حق كل منهما
 ثابت في كل اليد لتقرر السبب في كل منهما وكونه مشغولا بحق الاول لا يمنع تقرر السبب
 في حق الثاني فصار كما لو قطع احد يميني رجلين على التعاقب فانهما مستحقان دية
 بخلاف الرهن لان فيه اثبات بد الاستيفاء حكما فاذا ثبت للاول استحقاق ثبوته
 للثاني كما في الاستيفاء الحقيقي قيد يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل وبسائر اخر يقطع
 يد امهاتهما وكذلك ان قطعتهما من واحد **وان اقتصر احد لهما حين غيبته وجب الآخر**
اخذ المال اي دية يده لان حق الحاضر كان معلوما وحق الآخر الغايب كان متروكا
 فلا يوجب استيفاء المعلوم لمكان الموهوم كاحد الشفعين اذا حضر والاخر غايب يقتضي له
 بكل المبيع **ولو قضى** اي قطع يمينه قصاصا وبأرش يمينها فعفى **احدهما**
قبل الاستيفاء او جب فحذف الثاني **نصف الدية** اي نصف ارش اليد **والاخر ظم**
 لان القصاص والارش كان مشتركا بينهما بالقضاء فلما سقط احدهما حقه في نصف
 القصاص بالعفو انقلب بهيب الاخر ما لا فيستوفى العاين نصف الارش الذي كان مشتركا
 بينهما وغير العاين تمام الارش نصفه من المشترك ونصفه من المنقلب مالا **وقال له** اي
 للآخر **القصاص** لانه لو كان عفى قبل القضا كان للآخر القصاص فكذا الوعفا بعد القضا
 قبل الامسا لان الامسا في العقوبات كالقضا **ولا تجزي القصاص في الاطراف**

صاحب

بين العبد والابن الرجل والمرأة يعني اذا قطع العبد يد عبده عمدا او الرجل الحر يد امرأة حرة لا يجري القصاص فيها عند تابل يجب في العبد القيمة وفي الحرة الدية وعلى الشانجي يجري فيها القصاص لانه يجري بين العبد والرجل والمرأة في النفس فكذلك الطرف ولنا ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال لانها وقاية للنفس كالاموال فكانت المماثلة فيها شروطا والمماثلة في اطراف العبد لاختلاف القيمة ولانه الرجل والمرأة لاختلاف الدية **وكبره بين المسلم والذمي** يعني اذا قطع مسلم طرف ذمي يقتص منه عندنا خلافا للشانجي لان القيمة متفوتة بينهما لو جود الكف المكيح في احوالهما ولنا قولنا رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماهم كدماينا **ومن قطع يد غيره من المفصل قطعت يده** اي يد القاطع منه لقوله تعالى واخرجوا قصاص **او من نصف ساعد او جرحه** **حاشية** وهي جراحه مختصة بجوف الراس او بجوف البطن لاذن صاحب الهداية واعترض عليه بان قوله جوف الراس غير مستقيم لانه لا يسمى جافية وفي الدخيل وفي الوجه لا يكون جافية وان نفذت الى النخاع فري منها اي من الجراحة **فلا قصاص** لانه لا يكون رعاية المماثلة في كسر العظم ولا في الجافية لان البرامها زاد ولو كان **شريد القاطع** **شلا او ناقص الاصابع قطعت** ان شلا ولا شيء له غير ذلك لانه رضي به كمن رضي بآرد عوض الجيد **والا اي ان لم يقطع** **اخذا الارش كاملا** لانه نقلة وان يشترط حقه تماما فعدل الى العوض **ويقتص في الحارن** وهو ما دون قصبة الالف **والادون** **والسر** لان المماثلة فيها ولا اعتبار بتفاوت مقدارها **والشجيرة** اي يتقص في الشجرة التي يمكن المماثلة فيها **كالحق في السن** فانه يرد بالميرد وتماثل الاخر **ان كان راس الشجاج البر** واستوعب الشجرة ما بين قرني المشجوع مثلا **فان شل المشجوع اخذ بقدر** **والا اخذا الارش** لانه لو شج ما بين قرني الشجاج يزاد شنه بطول الشجرة فتخير بين الشج فقدر شجته والارش ولذا لو كان راس الشجاج اصغر فان استوي المشجوع مقدار شجته مساحة يزيد ما بين قرني الشجاج فيكون تعديا الى غير حقه فتخير بين ان يرضى به دون حقه وبين اخذ الارش كاملا **ولا نقص في اللسان والذكر** لانها مما يتقبض ويصط نعش رعاية المماثلة **الا ان يقطع الحشفة** فحيد يجري القصاص لان موضع القصاص يكون محلو كاللفصل **ولو ضرب عبده فقتله** **فلا قصاص** لامتناع رعاية المماثلة **فلا ذهب** **ضوها وهي** اي العين **قائمة** **فجعل على عبده قطع** **وقوله** **عامة** اي حاة هكذا اما لو عن الصحابة **فصل** **ولو قتل عبدا اثنين** **فقتلهما** اي لو قتل عبدا قريبا لموليه **او مولاه** اي لو قتل عبدا مولاه **وله ابنان** اي لمولاه ابنان **فقتل**

اصحها

احدهما اي احد الموليين او الاثنين **لا يجب شي** ليطل الدم كله **وخير** ابو يوسف **العاقبة** **في دفع نصف قيمته** اي ربح العبد الى شركه **او بدها ببيع الدية** لان لها القود على الشركة **فصار لكل واحد منهما نصف القود نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه** فاذا عني احدهما **القلب** نصيب الاخر مالا وهو نصف الدية ولكن ذلك في كل العبد فسقط من ذلك النصف نصفه وهو ما اصاب نصيب من لهر يعرف لان المولى لا يستوجب على عبده دين او بغي واجبا ما اصاب نصيب العاقبة وهو ربح دية المقتول **فتخير** **الخاتمة** ان شادفع نصف نصيبه من العبد وان شادفاه بربيع الدية ولما ان القود وجب لهما كل العبد من غير تعيين بل على احتمال ان يجب حق كل واحد في نصيب نفسه او في نصيب صاحبه او على التسويع فاذا امكن الى المال محتمل ان يجب لكل بان يعتبر كل حقه متعلقا بنصيب الآخر فاحتمل التقصير بان يعتبر شايغا وبطلان الكل بان سئل بنصيب نفسه فلا يجب المال بالشك وقد نقل ان محمد امع الي يوسف وهو الاثر لكن المذكور في المتن مختار صاحب المنظومة والمحققون قالوا بقول ابو يوسف في المسئلة الاولى ويقولون المسئلة الثانية لان المال الواجب بسبب العفو حق القتل او لا ثم ينقل الى الوارث والمال لما كان حق المولي في المسئلة الثانية بطل لان المولى لا يستوجب على عبده دين او لما كان حق قريب الموليين في المسئلة الاولى لم يطل لانه جاز ان تمت للمقتول دين على عبده **وليه او احد مستحق دم** اي اذا عني احد ولو قتل عبدا عن نفسه **فلا يعلم** **الاخر فقتله على وجه القصاص او جناية** **في ماله** اي في مال الاخر **فلا القصاص** اي قال لو نقص من الاخر لانه قتل نفسا معصومة ولنا انه في رعيه محق في قتله فيسقط القصاص لهذه الشهادة بوجوب الدية في ماله لان العاقلة لا تعقل العبد **ولو جرح عبدا فقتله** **او مولاه** اي اعطى ارش جنايته **ثم مات المرحوم** **بالسرانية** **حكم عليه** اي ابو يوسف على المولى **بالدية** **وخير** **ثانيا** اي قالا يكون مختارا فان شادفع العبد واسترد ما اعطاه وان شادفاه وانما قال ثانيا لان الخنار بين الدفع والفدا بالارش كان ثابتا قبل موت المرحوم له ان السراية تولدت من الجراحة واختيار الاصل يكون اختيار الما تولدت منه ولما ان الواجب الاصل هو الدفع ولهذا يسقط موت العبد لقوات محل الوجوب واختيار المولى امساك العبد باقل الماين لا يدل على اختياره باكثر المال والدفع ممكن فتخير **ولو اعتقه** **مرضه فقتله** اي المجد مولاه **خطا وسعي** **في قيمته فعليه السعاية** **ثانيا** **لوارث** يعني عليه السعاية في قيمته عند ابي حنيفة

بدل نصيبه

اما السعادية في قمة واحدة نقض الحق الذي هو وصية فبالانفاق لان الوصية القاتل
ما حله بالحدث لكنه بعد وقوعه لا يقبل النقض فبح نقضه معنى رد قيمته وعلية سعادية
فيه اخري بالقتل عنده **وقالا الدية على عاقلة** موضع الخلاف الجدل بالانفاق
لو اعتقه وهو صغير ثم قتل الصغير ولا مال له سواء كان على الحد ان يسعى في قيمته يدفع له
من ذلك الثلث في قول ابي حنيفة وصيته ويسعى فيما بقي لان الصبي لا يحرم الارث
بسبب القتل فكذا لا يحرم الوصية بالثلث فتلزمه السعادية فيما زاد على الثلث اتفاقا
من الحقايق ومبني الخلاف ان المستسقي كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قتل انسانا
خطا يلزمه الاقل من قيمته ومن دية المقتول وعندها كالحكر المديون فالدية على عاقلة
ولو ترك مدبرا اي لومات رجلا وترك مدبرا له ولا مال له عنه **فقتل خطأ وهو**
يسعى للوارث اولى حال كونه ساعيا في ثلثي قيمته للوارث لان ثلثه عتق لكونه
مدبرا فعليه قيمته اي فخلية ان يسعى في قيمته لو لم يقتل عند ابي حنيفة لانه كالمكاتب
وقالا دية على عاقلة لانه حر مديون **ولو اعتقه بين الرمي والوصول** يعني
لورمي سهما الي غديره فاعتقه مولا بعد الرمي قبل وصول السهم اليه ثم اصابه
السهم فمات **فعلى الرامي قيمته** اي قيمة العبد لمولا عند ابي حنيفة **وقالا افضل ما**
بين قيمته اي لا يجب عليه تمام قيمته بل يجب عليه فضل ما بين قيمته **مرميا وغير**
مرمي حتى لو كان قيمته قبل الرمي خمسين وصارت بعد عشرين فعليه ثلثين
ولو ارتد ما بينهما اي لورمي مسلما فارتد ما بين الرمي والوصول **فعليه دية**
اي على الرامي دية المقتول عند ابي حنيفة **واهدار** اي قالا لا شيء عليه قبل مبني
الخلاف ان المعتز عنده وقت الرمي لان الضمان يجب بفعله ولا فعل له بعد
وعندها وقت الاصابة لان الجناية وجدت فيه وقبل المعتز عند الكل وقت
الرمي لان الشخص انما يصير جانيا بفعله يدخل تحت اختياره وهو الرمي دون
الاصابة فالرمي في المسئلة الاولى كان عبدا وقت الرمي فبح قيمته في المسئلة
الثانية كان معصوما فالتعديمية موجبا للضمان لكن لم يجب القصاص لانه وقت
الموت لم يكن معصوما فصار ذلك شبهة فوجب الدية الا انها شرط الوجوب
الضمان بقا التقويم والعصمة الى زمان الوصول **ولو اسلم ما بينهما** اي لو
كان المرمي اليه مرتدا فاسلم فيما بين الرمي والوصول **فلا شيء عليه** لان المخلخين
الرمي لم يكن مقبولا فلم يتعد الرمي موجبا للضمان **ولو ارتد بعد ان قتلوه**
عند اثم اسلم ثم مات منه اي من ذلك القطع **اوجب محمد ارشها وهما دية**
له ان المقطوع لما اوتى حكم السراية لقوات العصمة وبعد ما اسلم لم يوجد

اتفاق

من الجاني

من الجاني فعل ولما ان الجناية جرت في محل معصوم فلا تعتبر ما بينهما كما في نصاب
الزكوة الا ان تحلل الردة اورث شبهة دارية المقصا من فوجب الدية **ولو شهدوا**
بقتل عمدا اي من ادعى على اخرائه قتل ولده عمدا واقام عليه بيعة فقتني القاضي
له بالقصاص فقتله ثم شفع **ثم رد جوارح الولي** اي الشهود مع المدعي وقالوا انهم
الكذب او جاز المشهود بقتله حيا لم يقض منهم اي لم يضمن بقتلهم قصاصا لانه
سقط بشبهة صورة القضا **ولكن الولي** اي ولي القتل **بالدية من** **شأ** من الشاهد
والولي المدعي وقال وهو القياس يقتض منهم لان الولي المدعي يشرقتل بغير
حق حقيقة والشهود يشرعون حكما **واضا من لا يرجع على غير** عند ابي حنيفة يعني
ان ضمن الولي لا يرجع على الشهود وكذا ان ضمن الشهود لا يرجع على الولي **وقالا لا يرجع**
الشهود على الولي فتد بقوله عمدا لان الشهادة لو كانت في قتل خطأ فارجعوا يرجع
الشهود على الولي اتفاقا لانهم ملوكوا الدية بالضمان لهما ان الشهود ضمنوا بقتل الولي
فيرجعون عليه كما في قتل الخطأ وله ان كل واحد من الولي والشهود مواخذ بفعله
اما الشهود فبشهادتهم كاذبه واما الولي فبقتله بغير حق فلا يرجع كل منهم على غير
بخلاف القتل خطأ لان الشهود لما ضمنوا ضارا المال الذي اخذه الولي ملكهم فلهم
ان يطالبوه **ومن له القصاص في النفس اذا قطع اليد ثم عفا** يعني اذا قطع
يد من عليه قصاص في النفس عمدا او خطا ثم عفا عن القصاص **فبها فعله**
ارشها عند ابي حنيفة وقالا لا شيء عليه قيد بقصاص النفس لانه لو كان له
قصاص اليد فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن ارش الاصابع اتفاقا والاصابع من الكف
كالاطراف من النفس اتفاقا وقيد بالعفو لانه اذا لم يعف لا يضمن اتفاقا وقيد
بقوله فبها لان القطع اذا سري لا يضمن اتفاقا كذا في المصحف لهما انه قطع يدا من
نفس لو اتلف لم يضمن فوجب ان لا يضمن اليد كما لو قطع يدا من ثم اسلم اسري
وله ان العفو مستند الى وقت القتل فسقط حقه في كل النفس فظهر انه قطع
يد بغير حق لا يبرح حقه كان في القتل لانه القطع فلو وجد الاستيفاء في القتل لظهر
حقه في الطرف تعا واذا لم يستوف لم يظهر حقه في الطرف لا اخلا ولا تعا فتبين
انه استوفى غير حقه لكن سقط القصاص المشبهة لانه كان له ائتلاف الاطراف تعا
لنفس فوجب ارش اليد **او في الطرف** اي من له قصاص في الطرف **فاستوفاه**
فسري الى نفس المقطوع فمات **في** اي الدية على عاقلة عند ابي حنيفة **ونفيا ما**
اي الدية وقالا لا شيء عليه لانه قطع يدا من الشروع نصا ركا لا امام اذا قطع يد السارق
فسري وكالفصادة اذا قصد فسري وله ان حقه كان في القطع وهذا قتل فلا

من الجاني

القصاص

واحد

من الجاني
من الجاني
من الجاني

يكون قصاصا لانه مبني على المماثلة بخلاف ما استشهد به لان الفعل واجب عليها
 اما القتل اكالام او عقد اكالقصاص والواجبات لا يستفيد بوصف السلامة **ومن**
قطع يد غيره خطأ ثم قتل عمدا قتل خطأ بعد البرور رابعها قوله **او عمدا بعد البر** يعني
 من قطع يد غيره عمدا ثم قتل عمدا بعد البر **خطا** اي اخذ الفاعل بالقتل والقطع
 اتفاقا ففي المسئلة الاولى والثانية يجب في اليد نصف الدية وفي النفس القصاص
 وفي الثالثة النصف وفي النفس الدية ففي الثالثة القصاص في القطع والدية في القتل
 وفي الرابعة القصاصان فهما لانها متغايران حكما وفي المسئلة الاولى والثالثة تغاير
 جمعها لتغاير الفعلين وتغاير حكمهما ولذلك ان الثالثة والرابعة تختلفان لبريهما وتختلف
 قوله **ولو كانا اي القطع والقتل خطأ** **من غير الكف** بدية اتفاقا فاعتبر بكل
 حناية واحدة فدخل دية اليد في دية النفس لانها متجانسان واجمع بينهما ممل ولا
 قاطع للسراية وسادسها قوله **او عمدا** اذا كان القطع والقتل كلاهما عمدا ولم
 تختلف بينهما بر **فللولي استيفاء** وهما عند ابي حنيفة بان يقطع ثم يقتل **وقالا** يقتل
 ولا يقطع لان الفعلين متجانسان لكونهما عمدين ولم تختلف لبريهما فامكن اجمع بين
 بينهما فدخل القصاص الطرف في قصاص النفس كما دخل دية في دية النفس في الخطا
 وله ان القطع لم يدخل في القتل لاختلافهما اذا وجبا الحق الله بان وجب القطع
 بالسرقة والوجم بالزنا فلا يدخل اذا وجبا الحق العبد كما لو تخلل بينهما البر بخلاف
 ما اذا كانا خطاين لان الواجب فيه بدل النفس وبدل الحزد اقل فيه لانه لو
 وجب معه لاجتماع ضمان الحز والكل في حالة واحدة وهما لا يجتمعان واما اذا كانا
 عمدين فالواجب جوار جنايته وانما جانيان فلا يدخل جزا احدهما في جزا
 الاخرى **وضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او وصيه** **تاديبا** عليهما
 الجار والمجرور خبر لقوله وضمان اي يضمنان عند ابي حنيفة وقال لا يضمنان في
 قيد يضرب الاب او الوصي لان الزوج لو ضرب زوجته للتاديب مما نتج يضمن
 اتفاقا والام اذا ضربته للتاديب يضمن عنده وكذا عندهما في رواية من الدخيل
 وقيد بالتاديب لانه لو ضرب كل منهما للتعليم لا يضمن اتفاقا لان المحل اذا ضرب
 للتعليم ياذن الاب لا يضمن اتفاقا فكيف يضمن الاب بالضرب للتعليم اعلم ان
 اختلف في الضرب المعتاد اما في غير المعتاد يضمن اتفاقا لهما ان تاديب الصغر
 لا بد لهما وذا لا يحصل غالبا الا بالضرب وله ان التاديب يحصل بغير الضرب
 كالزجر والحبس وغيرهما فندفع به بالضرورة الماسة الي تاديبه ولو كانا من طهرين

فأسلامة مشروطة فيه كما في تأديب الزوج زوجته **كتاب الديانة**
 الدية المال الذي هو بدل النفس والأثر اسم الواجب على ما دون النفس **تغلط**
دية شته الأبل لا خلاف في أن التغلظ واجب في هذا النوع وهو ما
 حيث في الأبل حتى لو قضي الدية من غير الأبل لم يغلظ لأن الشرع ورد به ومعنى
 التغلظ أن يوجب شيئا فيه لا يوجب في الخطأ **فجب اربعا** أي الدية من الأبل
 تكون أربعة أنواع **خمس وعشرون** بنت محاص ومثلها بنت لبون وحقاق وجد
 أي جب من كل منها خمس وعشرون الحققة ما طعت في الرابعة والحذقة ما طعت في
 الخامسة **وجلبا** أي جمد الدية المخالطة ثلاثة أنواع **ثلاثين جدعة** ومثلها حقة
واربعين ثنيات جمع ثنية وهي التي طعت في السادسة **خوامل** لما روي عن عمر
 أن النبي عليه السلام قضى في الدية من الأبل اربعا ومعلوم أنه لم يرد به الخطأ لأنها
 جب في الخطأ **اخماسا** وما روي به مشهور وأقرب أن كل لا يوقف عليه حقيقة **وجب**
 الدية في الخطأ منها أي من الأبل **اخماسا عشرون** أن محاص ومثلها بنت محاص
وساب لبون وحقاق وجداع أي من كل هذه الثلاثة عشرون وهذا قول ابن مسعود
 وهذا يعرف توقيفا فصار كما لم يرد في النبي عليه السلام **والف دينار** أي جب الدية
 من الذهب في الخطأ وشبه العمد الف دينار اتفاقا لما روي أن النبي عليه السلام قضى في
 العين هكذا وانحقد عليه الإجماع **ونوجب من الورق** بكسر الراء أي من الفضة عشرين
الآف درهم كل عشرين منها وزن سبعة مثاقيل **الآشئ عشرين** أي قال الشافعي الدية
 من الورق اثنا عشرة ألفا لما روي أن النبي عليه السلام قضى بذلك ولنا ما روي
 عمر أن النبي عليه السلام قضى بالدية في قتل بعثرة الآف درهم والإخبار إذا
 تعارضت فالأخذ بالمتفق أولى **وهي** أي الدية **محصنة** هذه أي في الأبل
 والذهب والفضة عند أبي حنيفة لما روي من الأحاديث ثم أكتسب في هذه
 الأنواع إلى القاتل لأنه هو الذي يجب عليه كل في كفارة القاتل **وراد من البقر**
ماتين ومن الشاة الفين ومن الحمل مائتين **وقولنا رواية** عن أبي حنيفة
 لما روي أن عمر جعل الدية على أهل الشاة التي شاه مسينة وعلى أهل البقر مائتين
 بقرة وعلى أهل الحمل مائتي حلة كل حلة ثوبان أزار ورد أهوا اختار وفي النهاية
 قيل في زماننا قميص وسترا ويل وله أن مالية هذه الأنواع مجهولة فلا يقدر
 لها وكان القناس أن لا يقدر بالأبل لأن الآثار قد اشترت فيه عن رسول الله
 ويحتمل أن عمر قضى بطريق بعد ما قضى بالدهم أو الدنانير فادفع الخلاف نظرا
 فيما إذا صلح القاتل ولا يقتل بالثمن مائتي حلة حيث يجوز على قوله كما لو صلح

على الثمن ما بقي فرس ولا يجوز على قولهما كما لو صاح على الثمن ما بقي **وجب**
المرأة نصفها أي نصف دية الرجل فجب في قتلها خمسة آلاف درهم وفي قطع يديها
 الفان وخمس مائة لما روي أن عمر وعلياً وابن مسعود رضي الله عنهم قالوا كذلك **ولم**
يجعلوا دية له أي دية ستة آلاف درهم بل جعلوها كدية المسلم وقال مالك دية
 ستة آلاف لما روي أنه عليه السلام قال عقتل الكافر نصف عقتل المسلم وعقتل المسلم
 عنده اثنا عشر ألفاً فعقتل الكافر يكون ستة **فجعلها** أي دية الدمي مطلقاً **كل مسلم**
 أي كدتيه **لا الحامي** أي جعل الشافعي الدية للكافي **أربعة آلاف والمجوسي ثمان مائة**
 لما روي أنه عليه السلام قال دية كل ذي عهد في عهد ألف دينار وقضي أبو بكر
 وعمر وعلي رضي الله عنهم في دية الدمي مثل دية المسلم وكذلك الحكم في المشركين
 كالذمي **فوجب الدية الكاملة في المارن** وهو ما لأن المارن لا يقطع المارن
 الوجه نزول بقطعه وإجمال في الحيوانات مقصود بالمنفعة ولو قطع المارن
 مع القصة لا يزداد على دية واحدة لأن المجموع عضو واحد **واللسان** لفوات
 منفعة التكلم بقطعه وقد روي أنه عليه السلام قضى بالدية كلها في اللسان ولا
 وكذا لو قطع بعض اللسان إذا عجز عن أداء أكثره كزحف ولو قدر على أكثرها
 جيب فيه حكومة عدل لأن الإتمام حاصل مع ضرب خال **والذكر** لأن علاج
 قطعه تقويت منفعة الإبلار وكذا لو قطع حشفة لانه الأصل في منفعة الألف
 والدفق **والجمل والشم والذوق والشمع والبصر** لما روي أن عمر قضى
 لرجل بأربع ديات بضرية واحدة على راسه بحيث ذهب لها عقله وسمعته
 وبصره وذوقه **وذهب منفعة العضوي** يعني إذا لم تقف صورة الآلة من ضره
 وفات منفعتها تجب الدية أيضاً لأن فوات منفعتها كفواتها **ووجب فيه**
 أي في قطع الذكر من خصي **وعين حكومة عدل** لأنه عضو ناقص المنفعة
 الشايد كاليد الشلا وهوان ينظر المحبني عليه أنه لو كان مملوكاً لم ينقص من
 قيمته هذه الجنابة إن كانت تنقص عشر قيمته ففي الجرحك عشر دية هلم جرا
 وقيل ينظر إلى ما يحتاج إليه في هذا من المنفعة وأجرة الطبيب وهو حكومة
 عدل وفي الجنابة الفتوى على الأول من الحقايق **لا دية** أي قال الشافعي
 في قطع الذكر من مادية كاملة لعدم قوله عليه السلام في الذكر لدية **وبعسر**
حلق اللحية والراس يعني إذا حلق اللحية أو شعر الراس ولم يثبت وجبت الدية
 عندنا وقال الشافعي حكومة عدل لأن الشعر زينة في الدمي وليس بحلقه
 إزالة منفعة ولهذا حلق شعر الراس وبعض اللحية في بعض البلاد فصارت كشعر الصد

إذا لم يقطع
 المارن من
 دية المارن

أن اللحية في أو الفأ والشعر جمال الأبري أن الأبري يتكلم في شعر لفوات الجمال
 بزاله كل منهما فوجب الدية كما في الأدين وشعر الصد لا يتعلق به جمال وكذا
 الخلف في حلق الخواشب ولو حلق الشارب فيه حكومة عدل لأنه تابع للحية
 ولو حلق اللحية كوسخ فكانت شعرات معدومة فلا شيء عليه وإن كانت في الحنك والذفر
 غير متصله ففيه حكومة عدل وفي المتصلة الدية لأنه لا يكون كوسخ **فان ثبتت**
لم يجب شيء لأن أثر الجنابة لم يبق عمداً كان أو خطأ **وكذا** أي كذا الحكم لو ثبتت
بعض في الحر يعني إذا حلق لحية حر شاب فثبتت أيضاً لم يجب شيء عند أبي حنيفة
 لأن إجمال يرد إذا دياض شعر اللحية **وفي العبد حكومة** أي حلق لحية عبد فثبتت
 أيضاً ففيه حكومة عدل عند أبي حنيفة لأن القيمة تنقص منه **وأوجبها فيهما**
 أي الحكومة في الحر والعبد لأن دياض الشعر جمال في أو أنه لا في غيرا وأنه فجب
 حكومة عدل قيد بقوله أيضاً لأنها لو ثبتت مثل الأول بأي صفة كانت فلا
 شيء عليه اتفاقاً من الخاتبة أقول إذا كان الحكومة في العبد اتفاقاً كان عليه
 أن لا يورده في صورة الجملة الأصح ولو قال ولو ثبتت أيضاً في الحر فهو عر واجب
 وأوجبها ووجب في العبد لكان أولى وأخص **وجب الدية في كل ما في البدن**
منه أي مما في البدن **إشنان** أي في قطعها أو في تقويت منفعتها يجب كل
 الدية أقول لفظاً فيهما مستدرك ولو قال في كل اثنين من البدن لكان
 أولى وأخص **ونصف** أي جيب نصف الدية في قطع أصدها لما
 روي أنه عليه السلام قال في العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين
 الدية وفي الأذنين الدية وفي أحدهما نصف الدية ولأن تقويت الاثنين
 من الأشياء المروجة تقويت جنس المنفعة وإجمال في يدي المرأة أو جلته الدية
 لفوات منفعة الارضاع وفي يدي الرجل حكومة إثنين فيه تقويت المنفعة
 وإجمال **وربعها** أي جيب ربع الدية **وفي واحد مما هو فيه** أي في البدن
أربعة كاشفار العينين وهي منابت الشعر وأهدأهما وكل الدية في قطع كل
 وثلاثة أرباع الدية في قطع ثلثة منها ولو قطع الجفون بأهدأها جيب دية
 واحدة لأن الشفا مع الجفون كالمارن مع القصة **وعشرها** أي جيب عشر
 الدية **في كل أصبع** من أصابع اليد أو الرجل لقوله عليه السلام في كل أصبع عشر
 من الأبل **ونقسم على مفاصلها** أي أرش كل أصبع عشر من الأبل فالأصبع التي
 فيها مفصلان إذا قطع مفصل من في فيه نصف أرش أصبع وأن قطع مفاصله ثلثاً
 مفصل ففيه ثلث أرش أصبع **وسبعة** أي الأصابع **الف** حتى لو قطع مع الف

إذا لم يقطع

عند

جب نصف الدية بحسب لان منفعة البطش بالاصابع والكف تبع لها **فان قطع**
 اي اليد من نصف الساعد **وجب حكومه في الزايد** على الاصابع والكف
 وفيها نصف الدية او كفا اي لو قطع كفا فيها اصبع فيها ارش الاصبع عند
 اي حنيفة ويكون الكف تبع لها **او جبالا اكثر من ارشها ومن حكومه في**
الكف اي نظر ايل ارش الاصبع والى حكومة العدل في الكف فدخل الاقل في الاكثر
 قد باصبع اشار الى ان هذا الحكم فيما اذا كان المقطوع اقل الاصابع واحترار اعما
 اذا كان المقطوع كفا فيها ثلث اصابع لان الواجب فيه ارش الاصابع ولا شيء في الكف
 اتفاقا لقيام الاكثر تمام الكل لها انما جئنا بتان في محل واحد فيما دون النفس فدخل
 ارش اقلهما في اكثرهما كما في الموضحة مع سقوط بعض الشعر وله ان الاصابع اصل في
 البطش والاصل وان قل يستقيم الفرع كمنع الصغار في باب الزكوة بخلاف
 الموضحة وسقوط بعض الشعر لان احدهما ليس تبع الاخر **ولو شئت** اي جئت
بقطع جارتها اي اذا قطع اصبع رجل عمدا فقتلت اصبع اخرى في جانبها ففيها
 اي في الاصبعين **الارش** عند اي حنيفة ولا قصاص فيه **وقالا القصاص**
الاول اي في الاصبع المقطوعة **والارش في الثانية** لان الجناية هنا متعددة
 لو وقعها على محلين متنافيين فسقوط القصاص في احدهما لا يوجب السقوط في الاخر
 فلما صار بعض موجبها مالا وهو الارش في الثانية سقط القصاص عن الاولى وانقلب
 مالا لعدم التجزى بخلاف ما استشهد به لانما جئنا بتان متخايرتان ذاتا ومجلا
 وفي الحقايق لو قطع اصبع فقتلت الكف او قطع مفصلا من اصبع فقتلت بقية الاصابع
 لا يجب القصاص اتفاقا **ونصف عشرها** اي يجب نصف عشر الدية **في كل سن** سواء
 كان ضررا او نائبا للعموم قوله عليه السلام في كل سن خمس من الابل والاسنان اثنان
 وثلاثون عشرون منها اضراس واربع انياب واربع ضوايح واربع ثياب **ولو**
بنت عوضها اي لو بنت سن اخري مكان السن المقموعة في البالغ فهو اي
 فالارش **ساقط** عند اي حنيفة **وقالا** يجب الارش كما لا يتحقق الجناية الموجبة
 او ما حدث فنجة اخري من الله فصار كمن اثلث مال رجل وحصل له مال اخر
 وله ان هذه الجناية عدت معني ان اجماع والمنفعة عاد اليه بسن اخري
كسرت الصخر اي كما سقط الارش في سن الصخر اذا بنت اخري فكأنها اتفاقا **ولو**
ضررها اي سن رجل حر فاصفرت فالارش واجب عند اي حنيفة لان اجماع الكافل
 هو بالسن ايضا قد فات فوجب تمام ارشها **وقالا حكومه وهو رواية** عن اي حنيفة
 لان بعض الاسنان يكون مصفر فكون اجماع فيه ناقصا لانها والنقصان غير

في كل سن خمس من الابل والاسنان اثنان وثلاثون عشرون منها اضراس واربع انياب واربع ضوايح واربع ثياب

حكمة

مضبوط فوجب الحكومة قيد بسن اكر لان في سن الحد يجب حكومه العدل اتفاقا
وجب حكومه في الاصبع الزايد اي قطع لانه لم يتعلق بها جمال ولا منفعة لكنه
 جز من الايدي فلا يهدر فوجب الحكومة تعظيما له **وعين الصبي ولسانه وذكركم** اي
 يجب حكومه في قطع هذه الاعضا **اذ لم يعلم** اي صحة كل واحد من هذه الاعضا
 وتعرف صحة اللسان بالكلام والذكر بالحركة والعين بما يستدل به على النظر
 ولما كان المقصود من الاعضا منافع وجعل وجودها في الصغير لم يجب الدية في
 قطع قيد بقوله اذ لم يعلم لان صحة لوعت صار الصغير كالبالغ **ولو ذهب**
عقله او شعر راسه **فوجب حكومه** وهي الجراحة التي تظهر العظم فيها **فمنعونا على**
الدية يعني اذا شج رجلا موضحة فذهب بها عقله لا يلزمه ارش الموضحة مع
 الدية عندنا وقال زفريلزمه هذا اذا لم تمت فان مات يدخل ارش الموضحة في
 الدية اتفاقا لان هذه جنايتان في موضعين فوجب موجب كل جناية فيا ساعلي
 المسئلة الثانية وهي **او سمحه او بصع او كانه** يعني اذا ذهب بالموضحة هذه
 المنافع **وجب الارش ايضا** اي كوجب الدية اتفاقا ولو سقط شعر راسه كله فلم
 يفتته فخل عاقبته كل الدية ويدخل ارش الشجة في ذلك اتفاقا ولنا وهو الفرق جز
 الرأس وكذا محل العقل لانه في الجز الباطن منه فان قلت العقل نور في الصدر يجر
 به عواقب الامور قلت نعم لان الدماغ كالقنبلة لهذا النور فلهذا الاعتدال كان
 العقل في الرأس ولهذا ينقصر اذا دبس الدماغ فاحدثت الجناية اثارا وحلا فدخل
 الارش في الدية اذ لا يكون للجناية الواحدة موجبان بخلاف السمع والبصر والكلام لان
 محالها متغايرة فصارت الجناية متعددة وانما لم يقد الموضحة بالخطاة المسلمين لان
 احباب الدية دليل على وقوعها خطأ وفي عهدا قصاص كما سياتي فيما **واذا زال**
اثر الشجة بان التحت ونبت الشعر **فالارش ساقط** عند اي حنيفة لان موجب
 وهو الشين قد زال ولا قيمة بحمد الالم ولهذا الوضرب ضربا مولدا ولم يورث فيه لا يوجب
ويوجب ابو يوسف **ارشا لدم** لان الشين المجرى ان زال فالالم الحاصل ما زال
 فوجب نفقته **لا اجرة الطبيب** اي عند محمد يجب اجرة الطبيب لان من الدوا
 واخره الطبيب كان بسبب هذه الشجة فصار كان الشاج اخذ ذلك القدر من ماله
ومنظره قصاص الجرح **بروقه** لان المعيرة الجراحة ماله لا حالها لاحتمال انها
 تسري الى النفس **وجب حكومه في الشجة الحارصة** بالخا والصاد المملكتين
 وهي ما حصر الجلد اي غدهه ولا يخرج دما وهي بالجرح صفة للشجة وكذا اخوانها
والدامعة وهي التي تظهر سبيلها الدم ولا يسيل شبره بالدمع في العين **والدامعة**

مع

قطار

رسم الشعر

جب

وهي التي يسيل الدم منها **والباضحة** وهي التي يوضع الجداري تقطعه **والمثلاحة**
وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه **والسحاق** وهي التي تصل إلى السحاق وهي الجذرة
الرفيعة التي بين اللحم وعظم الرأس **بأن يقوم عبدا** هذا تفسير الحكومة يعني يقوم
الحر على نفسه أن يكون مملوكا **سالم** عن هذه الجراحة **وسلم** السليم اللدغ فكأنهم
تقوا لوالده بالسلامة كذا في الصحيح هنا والمراد به هنا الخرج **فحب من الدية ما**
نقصته الجراحة من القيمة مثلا إذا كان قيمته سائما ومع اثر الجراحة صارت
قيمته تسعين ونقص من القيمة عشرين فما بقي من الدية عشرين **والقصاص** أي يجب
القصاص في **الموضحة عمدا** لا مكان المساواة فيها بآنها السكين إلى العظم وغيرها
من الشجاج غير ممكن العلم أن الاتفاق على وجوب القصاص في الموضحة عمدا الثابت
إذا لم يحتل به عضو آخر حتى لو بيع موضحة عمدا فذهب عينا فلقصاص عندك
حينئذ فحب الدية فيما وقالا في الموضحة قصاص وفي البصرية كذا في الكافي **وهي**
عشر الدية في الخطأ أي إذا كان الموضحة خطأ **وعشر** أي يجب عشر الدية في
الهاشمية وهي التي تكسر العظم **وعشر ونصف** أي يجب عشر الدية ونصف عشرها
في **المثقلة** وهي التي ينقل العظم بعد الكسار أي تحركه **وثلاث** أي يجب ثلاث الدية
في **الامة** باليد والتشديد الميم وهي التي تصل إلى أم الرأس وهي التي في الدماغ
لما روي أنه عليه السلام قال في الموضحة خمس من الأجل وفي الهاشمية عشر وفي المثقلة
عشر ونصف وفي الامة ثلث الدية العلم أن هذه الشجاج مختصة بالرأس والوجه
لغة حتى لو وجدت في غير كاساق واليد سمي جراحة ولا يكون لها اثر مقدركان
الأثر بالتقدير إنما جاز في الرأس والوجه بل يجب حكومة عدل **وثلاث** أي يجب ثلاث
الدية في **الجافية** وهي التي وصلت إلى الجوف **وثلاثان** أي يجب ثلاث الدية
في **الناقدة** وهي التي تغتد من البطن إلى الظهر لما روي أن أبا بكر حكيم في الناقدة
هكذا **وإذا ضرب بطن امرأة فالت جنيينا ميتا وجبت الغرة خمسون دينار**
وهي بيان للغرة قبل الغرة عشرة دية المرأة ونصف عشرة دية الرجل وعلى التقديرين
كون خمسين **على العاقلة سنة** لما روي أن امرأة ضربت بطن زوجها فالت جنيينا
ميتا فحكم النبي عليه السلام على عاقلة الضاربة بالغرة في سنة سمي دية الجنين غرة لأنها
أول شيء في الأديم وغرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر **أوحيا** أي لوالت جنيينا
حياتهما **فالدية الكاملة أوميتا ثم ماتت** أي لوالت جنيينا ميتا
ثم ماتت الأم **فدية وغرة** الدية للأم والغرة للجنين وقد صح أنه عليه السلام قضى في هذه
الصورة هكذا **أوميتا** أي الأم من الضربة ثم **الله حياتهما ثمات الجنين فدينار**

دية في الأم ودية في الجنين لأنه قتل شخصين **أوميتا فالت ميتا فدية لا غير** أي
لا شيء في الجنين لأنه محتمل أن يموت أمه وإن يموت من الضربة فلا يجب الغرة بالشك
ولا نوجب فيه أي في الجنين على الضارب **كفارة** وقال الشافعي عليه كفارة لأنه قاتل
نفس حقيقة ولنا أنه لم يأت بشرا قاتلا وإنما صار سببا فلا كفارة في القتب **وبورث**
الغرة أي تقسم الغرة بين ورثة الجنين ولا يرثه الضارب أن كان وارثا وفي الموضحة
ذكر خلاف الشافعي من أن غرته لأمه عمدا لأنه طرف من أطرافها فيكون بدلها لها كما
أطرافها والصحيح أن لا خلاف لهما بدل نفس على حدة فيكون لورثة طارئة **ولا تغير**
فجنيين الامة إذا ضربها رجل فالت جنيينا عشر مئة **الأم مطلقا** أي ذكر إذا كان أو
أنثى وقال الشافعي فيه عشر قيمته أمه **فحب نصف عشر قيمته** أي قيمة الجنين عندنا
ذكر إذا لو كان حيا وعشر قيمته لو كان أنثى في مال الضارب حالا لأن العاقلة
لا تعقل العبد والامة فان قيل فما ذكرتم فنقص الاتي على الذكر ولا يفضل لها
عليه في الديات قلنا هذا التسوية لا يفضل لأن القيمة هناك لدية ودية الاتي على
النصف من دية الذكر قصار العشر من هذه مثل نصف العشر من الذكر وضمان
الجنين إنما وجب باعتبار قطع النشوء والذكور الاتي فيه سواء له أن الجنين جزء منها
فيكون ضمانا اعتبارا الأصل ولنا أن النقصان ظهر في الجنين لأن أصله فيكون هو أصلا
في الضمان والمأخوذ يكون بدل نفسه فكان باعتبار قيمته أولى **فصل** فيما عدا
الرجل في الطريق **ومن أخرج إلى طريق العامة رؤسا** وهو ما يوطئ من الحجر لصعود
العلو **أو ميرا باو خوه** كالكتف والدكان وفيه أضرار المارين **كان لكل منهم أنرا** **عه**
أي لكل من أهل الخصومة مطالبة بالنقص كالمسلم البالغ العاقل الحر أو الذمي لأن
المروور فيه حق الكل فيكون له الخصومة بنقصه كما في الملك المشترك بخلاف العبد
والصبيان المحجور عليهم حيث لا يومر بالهدم مطالبة لأن خصومة المحجور عليه لا تغير
في ماله قلنا لا تغير فيما يكون لغيره هذا إذا بنى لنفسه وأما إذا بنى للمسلمين كالمسجد
ومحور فلا ينقص قال إسماعيل الصغار إنما ينقص خصومته إذا لم يكن له مثل
ذلك فإن كان له مثله لا ينفقت إلى خصومته لأنه لو أراد به إزالة الضرر عن الناس
بدان نفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم أنه منعته كذا في القيين وكذا إذا أراد
إخراجهم فله أن يمنعهم سواء كان فيه ضرر أولا إذا وضع غير إذن الإمام عند أي
حينئذ لأن التدبير فيما يكون حق العامة إلى الإمام فليسكن الفتنة ومن وضعه غير
أذنه فقد أساء لكل أحد أن يمنع قبل الوضع ويورد لكل أحد أن يمنع قبل الإخراج
لا بعد عند أي يوسف لأنه قبل الإخراج لكل أحد يد فيه والذي يرد الإخراج

نقص ابطال اليد العامة وادخاله في يد الخاصة فكل احد ان يمنع واما بعد الاجاز
صار في يد خاصة والذي يخصه بريد ابطال يد الخاصة من غير دفع الضرر عن نفسه
فكون متعنتا وعند محمد ليس لاحد ان يمنع قبل الاجاز وبعد اذ لم يكن فيه ضرر
بالناس لانه ما دون في احداثه شرعا كذا في الكفاية **وليس لاحد من اهل دار**
مكة وهي السكة الواسعة **غير نافذ احداثه** كذا في اي شيء الروشن وغيره **الا بامر**
اي باذن ارباب السكة لان حق المرور لهم واذا سقط على انسان فهلك قدس على
عاقلة لانه صار سببا لقتله وفي الخطا كان العاقلة يتحملون الدية بخفيفا على القاتل
فالقتيل او لي بالتعفيف وان هلك مال بسقوطه فضاؤه في مال من اخرجه
لان العاقلة لا يعقل الاموال **ولو مال جاريط الى الطريق فطوب ماله**
اراد به من اولية على نفسه حتى لو طوب الاب او الوصي او الام سقطت جاريط
الصبي ولم تنقض بغير ضمان ما تلفت به من مال الصبي لان يعلم كونه **بنقصه**
ليلا يشغل الهوا المشترك بين الناس بجاريط سواء كان طالبا مسلما او دنيا او حرا
او مكاتب لان لكل منهم حق المرور **واشهد عليه** اي على طلبه النقص **فلم ينقص**
في مدة الامكان اي في مدة يمكن نقض ذلك الجاريط **فيسقط ضمن** اي ماله الجاريط
ما تلف به من المال في ماله فان تلفت نفس فدينه على عاقلة فبطل بالطلب اذ
لو سقط قبله لا يضمن لان ميلان الجاريط ليس من صنعه فلم يكن متعديا فيه وبعد
الطلب صار با متعنتا متعديا وقد عذر الامكان لانه لو سقط بعد ما سارع في هدمه
من وقت الطلب لم يضمن ولو اجمله القاضي او الطالب لم يصح لان الحق كما عدا الناس
ليس القاضي ولا غيره ابطال حقهم هذا اذا عارض ميل على الجاريط وان كان اصيلا
بان بني ما يلا فسقط بضمن ما تلف به من غير انشاده لانه متعدي في بناءه وفي التبيين
لو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الدخل رجلا فقتله فلا ضمان لانه غير متعدي فيه
وان اصاب ما كان خارجا منه يضمن لانه متعدي فيه يشغل هو الطريق وان اصابه
الطوفان وجب النصف وهدر النصف فصار كما اذا اجرجه انسان وسع ومات
منه ما لم يعلم اي طرف اصابه بضمن النصف استعس بالانه في حال يضمن الكل وطل
لا يضمن بضمن النصف **وان مال الى دار جار طالبه هو اي ذلك الجار** فان
لم يكن مالكا لتلك الدار لان الحق له على الخصوص **ولو طوب احد خمسة** اي اذا
اشترك خمسة نفر في دار فطوب احد هم ينقض الجاريط المائل فلم ينقصه في مدة
الامكان حتى وقع ثلث انسان **فخمس الدية على عاقلة** اي عاقلة من طوب عند
اي حيفة او حضرا **احد ثلثه** اي لو حضرا اصدلته شركا **في ارضهم** بغير اذنهما

٢٢٦

وقع فيها انسان مات **فعل عاقلة ثلثها** اي على عاقلة الحافر ثلثا الدية عند اي حيفة
وقال النصف فيهما اي عليهم نصف الدية في المسلمين لان الحفر لو كان باذنهما اصر
التلف بالوقع هدر او لو كان حفر الحافر من ملكه اصر ضامنا فلو ان الهدر نصف
والاعتبار نصف كمن جرح رجلا باذنه وجرحا حيا بغير اذنه مات بضمن نصف الدية وله
ان الحافر متعدي نصبي شريكه وغير متعدي نصيبه فضمن فيما تعدي فيه وهو
الثلثان ولا يضمن ما لم يتعد فيه وهو الثلث فقتل انسان على ما وجد فيه التعدي وط
ما لو جرح من استاجر دابة ليحمل عليها كرا تحمل على كرا ونصفه فقتل بضمن المستاجر
ثلث قيمة الدية **ولومات فيها** اي في البير التي حفها في غير ملكه **عنا** بفتح العين
المجعة وهو ان يكون النفس مأخوذا من اخر نصه على الحالة او التمييز او مفعول له
فهو هدر عند اي حيفة اي لا شيء على عاقلة الحافر وقال عليهم دية قد بقوله **عنا**
اذ لومات من الوقوع بضمن اتفاقا هذا اذ حف في طريق هو ممر الناس اذ لو حفها
في غير لا يضمن لانه غير متعدي لهما ان الغنم هو البير مضاف الى الحافر كما تعق وله
انه لم يمت من السقوط حتى يكون الحفر سببا له وان مات من الغنم وهو ليس من
صنعه بخلاف الحق لانه من صنعه **او جوعا** اي لومات الواقعة في البير من الجوع **حكم**
بالان اي حكم بالدية على عاقلة وقال لا شيء عليهم انما وفق ابو يوسف محمد في المسئلة
الاول وخالفه في الثانية لان الغنم انما حصل من وقوعه في البير والجوع غير متعدي بالبير
ولو اتى الواقع فيها اي لو جرح الواقع في البير انسان **اخر وهو احر بالصب** اي لو
حر الثاني ثالثا وما نوا **وجعلت كفية موته** يعني ثلث دية **الاول** **وبوجب** **عنا**
على الحافر وثلثها على الثاني يعني عند اي يوسف دية الواقعة الاول اثنان ثلثها
هدر وثلثها على الحافر وثلثها على الاوسط **ونصف دية الثاني على الاول** يعني عند **لا غير**
دية الثاني **على الاول** **وبجب للثالث على الثاني** اي بجب دية الثالث على الثاني
اتفاقا قيد بجملة الكيفية لانه لو عرفت فالاول على سبعة اوجه ان عرفت انه مات
لو وقع في البير فالضمان على الحافر وان مات بوقع الثاني عليه فدمه هدر لانه هو
الذي جرحه الى نفسه وان مات بوقع الثالث عليه فالضمان على الثاني لانه هو الذي جرح
الثالث فان مات بوقعه ووقع الثاني عليه فنقصه على الحافر ونقصه هدر وان
مات بوقعه ووقع الثالث عليه فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات
بوقع الثاني والثالث فنصف دية هدر ونصف على الثاني وان مات من ذلك
كله فالثلث هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وانما موت الثاني فعلى لانه
اوجه ان مات بوقعه في البير فدينه على الاول لانه جرح في البير بوقع الثالث عليه

لوم

بر

ملای

بلاؤنهم
م
فقد فعلوه من احسن
لان لو كان الفاعل من
افعل محله (الضمير)
م

او وقفها لغير ذلك يضمن لامكان التجرع عنه بوجع الايقاف وكذا الواو قفها بـ
 المسجد او في موضع غيره يوقفون فيه الدواب باذن الامام لانه كل طريق ولو
 اوقفها في السوق التي يباح لا يضمن الهالك مما حدث من ايقافه لانه في ذلك ما دون
 من قبل الامام **والقائد اي يضمن القايد ما اصابته اي هلكته بيد هادون**
رجلها لان نفيها غايبة عن نظر القايد فلا يمكن الاحتراز عنه **والسابق اي يضمن**
السابق ما اصابته اي يدها ورجلها لا يراى من السابق فممكن الاحتراز
 عنه كذا ذكره القذوري **وقتل كالفائد** يعني السابق لا يضمن ما اصابته برجلها
 كالفائد **الاصح** واليه مال اكثر المشايخ لان رجلها وان كانت عمري من عينه
 لكن ليس فيها ما يمتنع به عن النجاسة فلا يمكن الاحتراز عنها بخلاف الكدم لا يمكن كبحها
 بلجأها **وقائد فقط راي يضمن ما اوطأ القطار** فلف لان القطار كله يده فيضات
 فوله اليه فيضه كانه قتل خطاف فيكون ضمان النفس على عاقلة القايد وضمان المال في ماله
 وكذا الربط رجل بعير بالقطار والقايد لا يعلم فوطى المربوط رجلا فقتل لان التلف افضل
 بالقتول بالربط لكن عاقلة القايد يرجعون باليدي على عاقلة الواطئ لانه هو الذي اوقعهم
 في هذا الضمان قالوا هذا اذا ربط حاله سير القطار اما اذا ربط حاله وقوفه فمقادير
 ضمن القايد لانه قايد بعير غيره بغض امره فلا يرجع عليه ملحقه من الضمان كذا في الكفاية
فادان معه اي مع القايد سابق ضمنا ما اوطأ القطار لانه سابق لكله وكذا
 لو كان السابق مع الراكب فقتل لا يضمن السابق لان الراكب مباشر لما مر والسابق غيب
 ولا عرق له مع المباشر كما فرغ المصنف **وتوجب كل من المصطربين اي اللذين**
اصطربا خطا وماتا على عاقلة الاخر لا يضمنها اي قال الشافعي يجب على كل منهما نصف
 دية صاحبه لولي الاخر لان الاصطراب فعل يقوم بهما فند نصفه وهو ما تلف بفعله
 ويختبر نصفه وهو فعل صاحبه كما لو جرح نفسه وجرحه اخر فماتت منه ما يجب نصف
 الضمان ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل على عاقلة كل واحد من المصطربين
 دية كاملة اعلم ان هذا اذا وقع كل منهما على قتله فاما اذا وقع على وجهه هدر
 وان وقع احدهما على قتله والاخر على وجهه فدية الذي يقع على وجهه هدر
 ودية الاخر على عاقلة صاحبه **ولان هذا اذا كانا حزين وان كانا عبيد هدر**
 الدم في العمد والخطا سقوط الدية او الفداء بالعدا المجل ولو كان احدهما حرا
 والاخر عبد اجب على عاقلة الحرة المقتول في الخطا قيمة العبد ثم تلف العبد الجاني
 واختلاف بين لا يكون ندله لورثه المجني عليه فياخذها ورثه المقتول الجرحمة
 كونه مقتولا لا بجرحه كونه قاتلا وفي العمد نصف قيمة العبد دليلها مذكور في الهداية

ع

ممن اراد قتل طالع **ووردوا اطلاق الزوجين من دية الاخر** وقال مالك لا يرث
 لانها بدل النفس ولا حق لاحدهما نفس الاخر جدار ارتفاع الزوجية بالموت بخلاف
 التركة لانه مال ولنا ما روي ان النبي عليه السلام ورث امرأة من دية زوجها
 والدية تركة ولهذا يجب يقضي ديونته منها **ونضمنه اي القاتل قيمته** **محلصال**
عليه اي فصد اهله **فقتله** وقال الشافعي لا ضمان عليه لانه قتل لدفع الهلاك
 عن نفسه فلا يضمنه كما اذا قتل انسانا صابلا ولنا انه مال منقوض فوجب بالتلاف
 الضمان رعاية الحق ما لكه كما لو دفع الهلاك عن نفسه بكل مال الخير حالة المحضة
فصل في جناية العبد والجناية عليه اذا جنى العبد خطا فان شامولا
دفعه الى الولي اي ولي الجناية فممكنه اي الولي العبد والافداء اي ان
 لم يشأ الدفع فداء **بالارش اي ارش الجناية** لان الاصل في الخطا العاقلة تخفيفا
 على الخطي ولا عاقلة للعبد الامولا لانه هو المستصحب في مال لم يلزمه المال حتى
 لانه ارش لا يقدر على ذلك فيختبر بين الدفع والفداء تخفيفا له لكن الدفع هو الاصل
 ولهذا سقطت بموت العبد قبل اختيار الفداء واما بعد فالحق انتقال الدية
 المولى فلا سقط قال المصنف في شرحه في لفظ الكتاب دلالة على ان الدفع
 هو الاصل حيث قال والافداء بالارش ولم يستأجر بين الامرين اقول
 معنى قوله والا ان لم يشأ فكان مستويا بينهما وان جعل معنى قوله والا والاى
 لم يبق فوه يكون قوله فان شامولا مستدركا ثم ما ذكرنا انما استقام لوقال اذا
 جنى العبد خطا دفعه الى الولي والافداء **حالا اي كل من الدفع والفداء**
 حالا اما الدفع فلان التاجيل في الاعيان لا يصح لانه التخصيل والعين حاصل
 واما الفداء فلانه بدل عن العبد والبدل حكم المبدل **وان جنى ثانيا اي**
 العبد بعد ما فداه المولى **عاد احكم اي يخبر المولى بين الدفع الى ولي الجناية**
 الثانية والفداء لان الجناية الاولى بالفداء صارت كأن لم يكن **او اكثر من واحدة**
 اي اذا جنى العبد قبل الفداء اكثر من جناية واحدة **خير المولى بين دفعه الى**
الاولى فيقتل بموته اي العبد المدفوع بقدر خوفهم اي حصصهم حتى لو قتل انسانا
 وفقا **يعني اخرج العبد اثنان لان الارش العين نصف ارش النفس او فداء**
باروهم جميعا لان تغلق الجناية الاولى برقبته لا يمنع تغلق الثانية كالديون المتراكمة
ولو اعتقه اي المولى عبده الجاني او باعه من المجني عليه او وهبه اي
 من غير المجني عليه اذا توهم من المجني عليه لا يكون مختارا للفداء لان حقه كان في ارضه
 بخير عوض وهو حاصل له في الهبة دون البيع **او دبر او استولدها اي امته**

الجانية قبل العلم بها اي الجناية عبده او امته **ضمن الاقل من القيمة والارش** لان
 الاصل فيه كان الدفع فلما تعدد سبب من المولى وجب القيمة عليه فاذا كان الارش
 اكثر لا يلزمه الا القيمة لان المنع من المولى لم يوصد اكثر منها واذا كان القيمة اكثر لا يلزمه
 الا الارش اذ لاحق للمولى في اكثر منه فلا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر اذا كثر
 متحد انما يصير المولى بهذه التصرفات مختارا للفداء لان الاختيار انما يكون بعد العلم
 بجسامة او **لجده** اي لو تصرف فيه بما سبق من الاعناق وغيره بعد العلم **ضمن الارش**
 لانه قوت الدفع بغيره فصار مختارا للفداء ولو باع بشرط الخيار للبائع لا يصير مختارا
 لان الملك لا يزول ولو باع بغير فاسد لا يصير مختارا الا بالتسليم الى المشتري وما
جعلناه اي المولى بالاجابة اي باجابة العبد الجاني **والرهن والعرض على البيع**
والاقرار اي اقراره بانه لغيره **لجده** اي بعد العلم بجسامة مختارا للفداء او قال
 زفر يصير مختارا لان هذه الاشياء على اختياره امساك العبد ولنا ان الدفع في هذه
 التصرفات ممكن اما في العرض فظاهر واما في الرهن فمفسد الاجارة فكذلك الرهن وفي
 الاقرار بان كذبه المقر له فان صدقه فيه خير المقر له لان الجاني عبده **ولو علق**
عقبه بقتل زيد بقتل اي العبد زيد اخطا جعلناه اي المولى **مختارا له اي**
للفداء او الزمناه اي المولى **بالدية لا القيمة** وقال زفر لا يصير مختارا للفداء فغلبه
 قيمة قيد بالخطا لانه لو قتل عمدا يجب الوصاير اتفاقا له ان العبد وقت يقتل
 المولى لم يكن جانيا وبعد ما جنى لم يوجد من المولى فعل ليعصيه مختارا للفداء ولنا
 ان المعلق بالشرط يتزل عند وجود الشرط فصارت كما اذا اعتقه بعد الجناية
والمفلس اذا اختاره اي اذا جنى عبد لمفلس فاختاره فداءه ولم يكن له مال يوده
 منه **لا جبر على الدفع** عند اي حنيفة فعليه الارش وقال عليه دفع العبد لانه لما اختار
 الفداء انتقل الحق من الدفع اليه كالجحالة فاذا توى ما عليه بالدية عاد العبد وله
 ان للمولى لو كان اختار الدفع تغير فلذا اذا اختار الفداء لان الواجب احدهما
 لكن المولى ذو عسرة فللمولى نظره الى ميسرة **ولو جنى مكاتب فلم يقض شي اي**
 لم يقض القاضي بالقيمة **للاول جنى جنى اخرى** اي جناية اخرى او جناية
واحدة لو لبى الجنايتين وقال زفر يلزمه قيمتان لكل جناية قيمة قيد القضا لانه
 لو قضى للاول بالقيمة يلزمه قيمة اخرى اتفاقا **والزمن المولى المدبر قيمة واحدة**
عن جنائيه وقال زفر عليه قيمتان ايضا له في المسلمين ان القيمة وجبت
 في جناية المولى في الجناية الاولى لتعدد الدفع بالكافة والتدبير فيلزمه قيمة اخرى
 بالثانية اذ لا تضاييق في الدمة في الواجب كما لو قضى للاول ثم جنى ثانيا ولنا ان

الاصلي

بعد ص

الاصلي في جنائيات العبد الدفع الا ان يمنعه مانع عن الانتقال والمانع في المسئلة الاولى
 متردد قبل القضا لجواز ان يحجر المكاتب ويدفعه المولى ولما بعد القضا لما سرح حال
 الانتقال الموجب الاصل الى القيمة بقضا قيمته ولو عجز بعد القضا لا يدفع كما لو
 المبيع اذا ابيع لا يقتضى البيع الا بقضا القاضي وفي المسئلة الثانية المانع من تقرر قوت
 القيمة من غير توقف **ولو قتل المدبر رجلا خطأ واخر اي** من رجلا **اخر عمدا انقفا**
احد ولي العبد وانقلب نصيب الاخر ما لا يضمن المولى قيمة المدبر **فقيمة نفسه**
 عند اي حنيفة بين ولي الخطا وولي العبد الذي لم يعف اثلا بطريق المضاربة فاعطى
 القاسم **ثلثين لولي الاول وثلثا لشريك العايد** لان حق ولي الخطا في كل القيمة
 وحق غير العايد في النصف فبحل كل النصف بينهما سهمان فصار حق ولي الخطا في سهمين
 وحق غير العايد في سهم **وقالا ارباعا** اي يقسم القيمة بينهما بطريق المنازعة ارباعا
 ثلثة ارباعا لولي الخطا واربعة لشریک العايد لان النصف سلم لولي الخطا بلا منازعة
 واستوت منازعتهما في النصف الاخر فيكون بينهما **ويضم المولى المدبر وام الولد**
 اذا صدر منهما جناية **الاقل من قيمتهما ومن الارش** لما روي ان ابا عبيدة ابن
 الجراح قضى بجناية المدبر على مولاة محض من الصحابة من غير تكبر وانما يلزمه الاقل
 لما بينا قريبا فان **عاد المدبر جنى وقدر دفع المولى القيمة الاولى** اي الى الولي
 الاول **بقضا يشاركة ولي الثانيه** ولا سبيل له على المولى اتفاقا فيكون القيمة
 بينهما نصفين وتعتبر قيمة كل منهما في حال الجناية حتى لو كانت قيمة وقت الجناية
 الاولى الفا ودفعت الجناية الثانية الفاين ووقت الجناية الثالثة خمسمائة بحسب
 المولى الف درهم لانه جنى على الاوسط وقيمة الفاين فيكون لولي الاوسط الف
 منها لا يشاركة فيه احد لان ولي الاول لاحق له فيما زاد على الف وانما حقه في
 قيمته يوم جنى وهو الف درهم وكذا الثالث لاحق له فيما زاد على خمسمائة من
 الف الاول بين الاول والاوسط فبقى من قيمة خمسمائة تقسم بين الثلثة
 لا ستوايهم كذا في التبيين والكافي **او جنى اي** اذا كان المولى دفعه بغير قضا
فالثاني اي المولى الثاني يرجع على الاول وعلى المولى ثم يرجع المولى عليه
 اي على الاول عند اي حنيفة **وقالا لا شيء على المولى** سواء دفع القيمة قضا او بغيره
 وكذا الحكم في ام الولد لان الاستيلاء بمنع الدفع كالتيدير في المدبر لان الجاني لو كان
 قنا ودفعه الى ولي الجناية الاولى ثم جنى لا سبيل لولي الجناية الثانية على المولى
 اتفاقا فباضد نصف العبد من المولى الاول لما ان المولى لما دفع القيمة الى الاول
 دفع كل الحق الي مستحقه لان الجناية الثانية لم تكن موجودة حتى فقم عليه شيء فصار

ثم يقسم حسما

كما لو دفع بقضا الغاصي وله ان حقوق اوليا الجنايات متعلقة بالقيمة لتقدر الدفع فاذا
دفعها المولى بغير قضا فقد سلم الى الاول ما يتعلق به حق الثاني فله ان يضمن المولى
للدفع حقه الى غير مستحقه وان يضمن الاول لقبض حقه ظلما واما اذا دفعها بقضا فقد
زالت يد عنه بغير اختيار فله ان يضمنه ضمما لها **وجناية المخصوص على مولاه** ارادها
الجناية الموجبة للمال بان قتل خطأ **معتبر** عند ابي حنيفة فوجب على الغاصب ثلث
للمالك الاقل من قيمة الجاني والارث او من قيمته وقيمة ما ائلفه من المال وبقى المخصوص
مقرا على امالكه وعندهما هدر قيدا للجناية تكونها موجبة للمال لانها لو كانت
موجبة للفقد لمعتبر اتفاقا فنقتل العبد قصاصا لهما ان ملك المولى باق في المخصوص
ولو اعتبر جناية في حقه لم ان يكون المولى دافعا لعبد او قيمته الى نفسه وان يكون
مملكا ومتملكا وهما متنافيان وله ان الغاصب في حق المخصوص جعل كالمالك والمالك
جعل كالاجني ولهذا لو جنى فضائه على الغاصب تطهيره له عن الجناية لاعلى المالك
ولا ساقى لان المالك هو الغاصب لكونه مامورا بدفع ما هو الاقل من قيمته ومن الارث
وعلى الغاصب هدر اي جناية المخصوص على غاصبه وماله هدر عند ابي حنيفة
وقالاهي معتبر لان ملك المولى قائم فيه والغاصب اجني حقيقة فهو المولى بالدفع او
الذات له ان الغاصب ما لك فلا جناية عليه كالمعتبر على ما لك حقيقة وحكما **ولي**
قتل اي المخصوص رجلا **عند الغاصب خطا فدية** اي الغاصب العبد الى المولى
فقتل احراي العبد رجلا **عند المولى فاحضر دفعه** بما اي دفع المولى العبد
بالجنايتين لا يتواها فاقسم بينهما **ورجع** المولى على الغاصب **نصف قيمته** اي قيمة
العبد لانه جني لاجته في ضمان الغاصب **امر بتملكه** اي امر بمدا المالك بان يملك
النصف الاول ولا يدفعه الى ولي الجناية الاولى **وامراه بدفعه** اي بان يدفع
المولى ما يرجع على الغاصب من النصف **الى ولي الاول وبالرجوع** اي بان يرجع
المولى على الغاصب **ثانيا مثله** اي بنصف قيمته **نفسه** اي يكون ذلك النصف للمولى
له ان النصف الذي اخذه المولى من الغاصب بدل نصف العبد الذي وصل الى
ولي الجناية الاولى فلا يدفعه اليه ليلاجتمع الدل والمبدل منه في ملك واحد واما
ان ولي الاول كان مستحقا لجميع العبد لانعدام المراح وقد وصل اليه نصف العبد و
في يد المولى نصف العبد فارغا وهو نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب فياخذه
ليكمل حقه واذا اخذه منه يرجع المولى بما اخذه على الغاصب لانه استحق بسبب كان
في يد الغاصب **ولو اشترى عبدا فقتل** اي قتل انسان **قتل النفس عمدا فان**
امضاه اي اجاز المشتري البيع **فلا قصاص** اي للمشتري قصاص عند ابي حنيفة

لا

ملك

لانه هو المالك حقيقة عند ابي حنيفة **وان فسخ فهو اي القصاص عند ابي حنيفة البايح**
لان العبد عا داني ملكه **ويوجب** ابو يوسف **القيمة للبايح في النكاح** من هذا انه وافق
اما حنيفة في الامضا انما اوجب قيمته على القاتل لانه حين الجناية لم يكن ملكا للبايح فصارت ذلك
شبهة مسقطه للقصاص **واوجبهما في الحالين** اي اوجب محمد القيمة في حال الامضا
والفسخ لان المشتري لم يكن متعينا للاستيفاء لاحتمال اضرارته ونقصه **ومن قتل عبدا**
خطا كانت قيمته على العاقل لان العبد انقص حالا من الاررار والنصر الوارد في دينهم
لا يكون واردا في دية العبد فقد بقيت قيمته لانه عدل **ولا يزداد قيمته على عشرة دراهم**
كما لا يزداد عليها دية الحر **الا عشرة** يعني اذا كانت قيمته عشرة الاف درهم بنقص عنها
عشرة دراهم حط الرتبة العبد عن الحر والتقدير بعشرة مروي عن ابن عباس
اعلم ان العامل في المشتري ليس قوله لا يزداد لفساد المعنى بل على محذوف يعني
بل يوجب عشرة الاف الا عشرة وكذا المعنى في اخوان **تصاوية الامة على خمسة الاف**
الا عشرة يعني اذا كانت قيمة الامة القليلة ازيد من الدية تقضي خمسة الاف درهم
ونقص عن عشرة دراهم **ويوجبها في ماله** اي يوجب ابو يوسف قيمة العبد في
مال الجاني **بالغة ما بلغت** اي كما لو غصب عبدا قيمته ازيد من
الدية وهلك في ذبته قيمته بالغة ما بلغت اتفاقا وقالاجب عشرة الاف الا عشرة لان في
العبد معنى الادمية فلهذا كان مكلفا وفي القتل ادميته اولى بالاعتبار من ماله
ولهذا انقص من قتله عمدا او القصاص لاجب بان لا مال والواجب هنا ضمان
النفس وضمان نفس الحر لا يزداد على عشرة الاف درهم فاولي ان لا يزداد في العبد مع
نقصانه عنه واما في الغصب فانما اوجب قيمته بالغة ما بلغت لانه ورد على ماله
لا على ادميته **وتقدر من القيمة ما يتدر من الدية** لان القيمة في العبد كالدية
في الحر **ولا يزداد في يد العبد على خمسة الاف** لان الواجب في نفس العبد كان عشرة
الاف الا عشرة والبد نصف الادي فوجب فيها نصف ما يجب في النفس **الا خمسة**
وجب ضمان طرف العبد في مال الجاني لظن العاقل كما في يدا الحر لان اطراف العبد مال
من وجه وملحق بنفسه من وجه فبالاعتبار الاول وجب لاضمانه ماله لان ضمان
المال لا يكون على العاقل وبالا اعتبار الثاني قدر ضمانها بضمان النفس **فصل في القصاص**
وهي ايمان تقسم على المتهمين في الدم كذا في الصحيح **واذا وجد قتل في محله وبه اثر**
من جراحة او اثر ضرب او خنق قيد به لانه اذا لم يكن به اثر يكون ميتا خنق انفه ولا
يكون قتيلا عرفا **او كان دمه يسيل من عينه او اذنه** قيد بهما احترازا عن خروج الدم
من ثمة او دبره او ذكره اذا لا فسامية فيه لان الدم من هذه الاعضاء الميت يخرج عادة

القيمة

كتب

في كل واحد من هذه الامور
التي هي كالتبعية او كالتبعية
او كالتبعية او كالتبعية

في كل واحد من هذه الامور
التي هي كالتبعية او كالتبعية
او كالتبعية او كالتبعية

فلم يدرك على انه اثر فعل القاتل واما الدم من العين والاذن فلا يخرج عادة فدل على انه
اثر فعل **او وجد بدنه** اي بدن القاتل في محلة **او اكثر** اي اكثر البدن سواء كان
معد راس او لا **او نصف مع الراس** قيد بالاكتر وبالرأس لأن الموجد لو كان اقل
البدن او النصف بل راس او الرأس وحده لا يكون في حكم القاتل عرف هذا بالنص
ولا يعلم قاتله قيد به لانه لو كان معلوما تعلق الحق به وسقط القسامة **وادعي**
وله اي ولي القاتل **قتله على اهله** اي على جميع اهل المحلة قيد بدعي الولي لان
الحق له فشرط دعواه **او على بعضهم عمدا او خطأ ولا يمينه** قيد به لان اليمين لو كانت
للدعي فلا قسامة **حسار منهم خمسة رجال** وفيه اشارة الى ان تحيين الخمسين من
اهله الى الولي والحصر في العدد ثبت بالسنن **احرارا بالعين عقلا** قيد بدعي
القيود لان اليمين انما تكون على اهل النضر والماء والعبد والصبي والمجنون ليسوا
من اهله **حلفون بالله ما فعلناه ولا عرفنا قاتله** فحلف كل واحد منهم بالله ما فعلت
ولا علمت له قاتلا لجواز انه قتله وحده فيجوز عليه ما قلناه يعني جميعا **بقضي**
ان تقضوا اي تقض الرجال الصالحون اليمين من عدد الخمسين لان التكرار في معنى المال
اليعين بقدر الامكان **فان نكلوا عن اليمين حبسوا البقر والبغال والحمير** **او حكم**
لها اي ابو يوسف بالدية لنكولهم **ولا يند اليمين الولي اذا كان لوث** اي علامة
القتل بروية الدم على واحد منهم او ثبوت العداوة بين القاتل واهل المحلة او بشهادة
عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وقال الشافعي يحلف الولي خمس مائة
قيد باللوث لان مذهبه كمنهنا عند عدمه **فحكم له نكلا ان حلف** يعني عنده ان
حكم له بالدية عليهم **وعليهم ان نكلوا** يعني اذا لم يحلف الولي استخلف اهل المحلة
فان نكلوا الحكم عليهم بالدية **وبالبراءة** اي لحكم له بالبراءة عن الدية **ان حلفوا** الحاصل
ان خلاف الشافعي في موضعين احدهما ان المدعي يحلف عنده والثاني ان اهل
المحلة يبرأون باليمين عنده وعندنا لا يلزمون الدية له في تخليف المدعي ان
اليمين يجب على من شهد له الظاهر وهذا يجب على المدعي عليه لان ظاهر
البدن شاهد له والظاهر ههنا شهد المدعي عند قيام اللوث ولكن سقط القصاص
في العدا لثبوت ضرب الحجج ولنا قوله عليه السلام اليمين على المدعي واليمين على من
انكر وله في رايه باليمين ما روي انه عليه السلام قال لا وليا قاتل وحدين
اظهر اليهود يريكم اليهود بما نتم ولنا ما روي انه عليه السلام بد ان القسامة باليهود
وجعل الدية عليهم وما رواه محمول على الابرار عن القصاص **ولا حكوا له بالقيود**

ليس جازي في الزنا
يعلم المذنب عليه
او على عاتق
العدو

شبهة

في

اي لم يولي القاتل بالقصاص **ان ادعي العدو وحلف مع اللوث** وقال مالك اذا وجد
في محلة وبه لوث وحلف الولي خمسين مائة او ادعي العدو حلف قصاصهم لما روي انه
عليه السلام قال لا وليا القاتل الذي وجد في خير الحلفون ويستحقون دم صاحبكم قالوا
كيف يحلف على امر لم يعاينه ولنا ان اليمين حجة للدفع دون الاستحقاق واذا لم يستحق
المدعي يمينه المال فاولي ان لا يستحق بهما النفس المحترمة والاستحقاق محمول على الانكار
وان ادعي الولي على غيره اي على غير اهل المحلة **سقطت القسامة عنهم** اي عن
اهل المحلة لان غيرهم صاروا مدعي عليهم **لا على واحد منهم** اي لا تسقط القسامة اذا
ادعي الولي على واحد من اهل المحلة لان انتخاب القسامة عليهم دليل على كون القاتل
منهم فتجيبه واحد منهم لا ينافيه قصاروا كما هم قتلوه فقد يراحت لم يمنعوا الظالم عن
قتله **وشهادتهم على المدعي عليهم** اي شهادة اهل محلة ولا بد من قتلهم فبهم علم ادعي
الولي القاتل سواء كان منهم او من غيرهم **مردودة** عند أي حنيفة ولا مقبولة لان
الولي بادعائه القاتل على غيره من رواتن التهمة فقبل شهادتهم وله ان الخصومة كانت
متوجهة اليهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا عن الخصومة كما لو قيل بخصومة اذا
شهد بعد العزل والوصي اذا شهد بعد الخروج عن الوصاية **واذا قال المستحلف**
اي الذي طلب منه اليمين قتل فلان استغناه في عياله بان قال ما قلناه ولا
عرفت له قاتلا غير فلان **واذا وجد القاتل على دابة كانت الدية على عاقلة السابق**
دون اهل المحلة لا يذبحه وكان كالموجود في داره وكذا القابض وان اجتمع فيها
السابق والقابض والراكب فالدية على عاقلة ولا يشترط ان يكونوا مالكين للداة بخلاف
الدار والفرق ان تدبر الدابة اليهم وان لم يكونوا مالكين لها وتدبر الدابة الى مالكها
وان لم يكن ساكنا فيها **او بين فرسين** اي لو حلف القاتل بين فرسين **كانت القسامة**
على افراسهما لما روي انه عليه السلام امر بان يذرع بين فرسين حين وجد قاتل بينهما
او روادا انسان كانت القسامة عليه فتكر عليه اليمين الايمان لان الدار يد
وحفظها اليه **والدية على عاقلة** لان نضرته وقوته بهم هذا اذا اقر وان الدار
ملكه وان انكره فلا يعاقبوا حتى يشهدوا بالشهود انهم ملكه **وشاركة** ابو يوسف
بين السكان جمع الساكن **والملأ** جمع مالك **في القسامة** والدية بالسوية لا شراكهم
في الترام الحفظ ووجود القاتل بينهم **واخرجوا السكان** لان ما يكون من الغنم هو
الشفعة مختصة بالملأ فلما يكون من الغنم والسكان منتقلون من محلة الى محلة فلا
يلتزمون الحفظ **وهي** اي القسامة **على اهل الخط** عند أي حنيفة اي على الملأ
السائقين والخط مأخوذ من الخط الذي خطه السلطان وبين لكل من عسكر المكان

علم

ولو بقي واحد لو هذه الموصل اي لوبقي من اهل الخطة واحد كانت القسامة عليه دون
المشتري وان لم يبق واحد منهم فالقسامة على المشتري اتفاقا لعدم المزاج وشارك
بينهم اي قالا القسامة مشتركة بين اهل الخطة والمشتري لان وجوب الضمان
يعتمد التقصير وهم فيه سواء له ان صاحب الخطة هو المختص بتدبير المحلة فكان
هو المختص بالقسامة والدية فلا يراحمه المشتري قيل بني الحكم الوحيية على ما شاهدت
بالكوفة من تدبير اهل الخطة اهل المحلة وان وجد **في دار بيعت قبل القصر**
في اي الدية على عاقله من هي اي الدار في يد مطلقا اي سوا كان البيع باتا او بالخيار
وما لان كان باتا فعلى عاقله المشتري والا اي ان لم يكن البيع باتا فعلى عاقله بالجر عطف
على عاقله اي فالدية على عاقله من نصرة له اي تنصرونه ملك الدار له لمان ولاية الحفظ
في الشرع للمالك فعلى عاقله وله ان القدر على الحفظ انما يكون باليد لان المالك غير قادر
بدون اليد **او في دار نفسه** اي اذا وجد قتل في دار وهو مالك **في اي القسامة**
والدية على عاقله اي عاقله القتل لو رثته عند اي حبيفة **واحد راي** فاللا يثني عليهم
لانها لو وجبت لوجبت على مالك الدار لان القتل وجد في داره ثم انتقلت الى العاقله وجوب
عليه مخير وله ان القتل الموجود في الدار لو كان غير مالك كانت الدية على عاقله
المالك فكذا اذا وجد المالك نفسه وفي الحقايق ثم عنده انما يجب الدية على عاقله
القتيل اذا كان عاقله القتل والوارث واحد فان اختلفت عواقلهما ينبغي ان
تجب الدية على عاقله الوارث لان الدار وقت وجوب الدية ملك الوارث وهو
الاصح ولو وجد المكاتب قتيلا في دار نفسه لا يجب شي اتفاقا **او في دار امه في مصر**
حال من عشرين بها زوجها اي ابو يوسف القسامة مع الدية على عاقلها وهي اقرب
القبائل اليها في النسب لانها ليست من اهل النضر وخصها اي محمد المرأة بالنسبة
فتكرار اليمين عليها خمسين مرة **والعاقله بالدية** ظاهر هذا اللفظ ان لا تجملها
المرأة مع العاقله لكن المتأخرون قالوا بتجملها في هذه المسئلة لانها جعلت كاملة والعاقله
تشارك العاقله قيد بالمرأة لانه لو وجد في دار رجل فالقسامة على رب الدار وعلى
قومه حضورا كانوا او غيبا من الحقايق وقيد بخلو المصر عن عشرين قفا وهذا القيد
مذكور في المنظومة وغير مذكور في سائر الكتب لا يعرف انه للاحتراز او قيد اتفاقي
لمحمد ان القسامة لغير التهمة وتتم القتل من امرأة محققة ولو كانت الدعوي عليها
خاصة خلقت فكذا اذا وجد في دارها ولا ييوسف ان القسامة انما تجب على من هو
اهل النضر وهي ليست من اهلها فصارت كالصبي بخلاف ما اذا كان الدعوي عليها
خاصة لان تلك عين الدعوي وهي بمن واحد لا يمين القسامة **او في سفينة** كانت

القسامة

علي من فيها اي في السفينة مطلقا اي سوا كان ملكها او ساكن فيها وهذا اعلى قول
ابي يوسف ظاهر لان السكان يشتركون الملاك في القسامة عنده واما الفرق على
قولهم ان السفينة تنقل وتحول فصار المعترف بها اليد دون الملك كالدابة ولا
كذلك الدار **او في مسجد يملكه اهلها اي القسامة على اهل المحلة لانهم اخبروا**
فا لقتل فيه كقتل في المحلة او الجامع اي لو وجد القتل في المسجد الجامع او الشارع
اي في الطريق الاعظم **فلا قسامة لان الطريق للعامة ولا يختص به قوم** فالتممة مودعة
في العامة **وعب الدية في بيت المال** لان مال بيت المال عامة للمسلمين ولو وجد
في السجن فالقسامة على السكان فيه عند اي يوسف وعند هامة بيت
المال **او في وسط الفرات** اي لو وجد القتل في وسطه **اهد رايه كالمريه اي**
كما وجد في البرية البعيدة من الحاضر والجامع عدم اليد فيها **لا كالمحسن بالشايط**
حيث يجب على اقرب القرى منه اي من ذلك المكان يعني قال رفر فيها وجد في وسط
الفرات القسامة على اقرب القرى منه كما لو وجد تحت سارية طرفة في ذكر الفرات
اشارة الى ان الخلاف في النهر العظيم لانه لو وجد في نهر صغير وهو الذي يستحق به
الشفعة فالقسامة على اهل اتفاقا وثبات المنفس عليه من الطرفين في المتن اشارة
الى تعليلها والفرق لنا ان الموجود في الوسط جارح الما ولا يدرى من اي مكان انتقل
بخلاف المحبس لانه غير منتقل فاعتبر مكانه وفي الحقايق موضع الخلاف ما اذا كان موضع
انبعاث الماء دار الشراك اذ لو كان في دار الاسلام يجب الدية في بيت المال **فصل في**
المحافل وهي جمع محفلة وهي الدية سميت بها لانها تعقل الدما من ان تسفك ويجب
على العاقله وهم الذين يودون الدية **كل دية وجبت بنفس القتل** وهي ما وجبت بشبه
العهد والخط لما روي ان عمر رضي الله عنه قضى في الخط بالدية على الظافة من غير يمين
الصحابة وشبه العهد كخطا المقصور في الالة **ومجملهم اي العاقله اهل الدوان**
وهم الذين لهم رزق في بيت المال وفي زماننا هم الجيوش الذين كتب اسمهم في الدوان
ان كان القاتل منهم لا اهل عشيرته اي في الشافعي اهل العشيرة لما روي ان
الدية كانت على العشيرة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تنسخ بعد ولنا
ما روي ان عمر رضي الله عنه فرض العقول على اهل الدوان محض من الصحابة ولم ينكر
عليه فانعقد اجماعا منهم فان قيل كيف نطق الاجماع على خلاف ما قضى رسول الله قلنا
هذا اعلى وفاقه لانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قضى على العشيرة باعتبار
النضر وعمر رضي الله عنه لما دون الدواوين صارت النضر بالدوان وان كان القاتل
غائبا فعاقلة من رزق من ديوانهم وان كان كاتبا فعاقلة من رزق من دوان الكتاب

اذا كانوا يتناصرون فلا يكون مستحاجي اذا كان تناصروهم اليوم بالحرف فعاقلته اهل حرة
 او بالحرف فعاقلته حلفاء قال بعض المتأخرين لا عاقلة للمع لانهم لم يحفظوا انسابهم ولا
 يتناصرون والعاقلة جاءت في حق العرب وهو مختار الفقيه ابي جعفر وبه يعني الامام
 ظهر الدين لكان الخلاصة **فيؤخذ من عطاياهم** اي من وظائفهم **ثلاث سنين** من يوم
 القضاء لما حكى عن عمر رضي الله عنه هكذا اذا وجب جميع الدية في ثلاث سنين فكان ثلث منها
 تكون في سنة **سوا خرجت عطاياهم في اقل من** ثلاث سنين او اكثر لان وجوبها في الخطا
 للتحقق فهو حاصل في اي وقت كان يخرج في كل سنة مرة هذا اذا كان العطايا للسنين
 المستقلة بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت
 بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء ولو خرج عطايا تلك سنين مستقلة في
 سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية **والاعقله قبيلة** اي ان لم يكن القاتل من اهل الدوان
 فعاقلته قبيلته وهي عصبة من النسب لما روي انه اوجب الدية على عصبة القاتل
نفسه اي تقسم الدية عليهم **ثلاث سنين** لا يزاد الواحد على اربعة دراهم في ثلاث
 سنين **ويقتصر منها** اي من الاربعة **ويصح اليهم اقرب القبائل** من غيرهم **نسبا ان**
لم يسع لذلك القبيلة للدية تخفيفا **ويؤدى القاتل فاحدهم** فلا يبرأ على القاتل من
 اربعة دراهم في ثلاث ومن لا عاقلة له في ظاهر الرواية يجب في بيت المال لانه لو مات
 عن غيره وارث يرثه بيت المال واذا جني بغيره لان المعنى بالغرم وعن ابي حنيفة يجب
 الدية في ماله لان الاصل انما يجب في مال الجاني الا اننا عدلنا عن الاصل تخفيفا عليه
 فاذا لم يكن له عاقلة عاد الى الاصل **ولا يعقل صبي** لانه ليس من اهل التبرع **ولا امرأة**
 لانها ليست من اهل النضر **ولا فاجر عن مسلم ولا كافر عن مسلم** اي لا يعقل مسلم عن كافر
 لعدم الشاخص والكفار يعقل بعضهم بعضا واذا لم يكن للدمي عاقلة فالدية في ماله في
 ماله في ثلاث سنين **ويؤدى قبيلة المولى على المعنى** يعني عاقلة المعتق قبيلة مولاه لان
 النضر لهم **والقبيلة** اي يعقل قبيلة مولي المولى **والولي عن مولى المولا** لوجود
 الشاخص بعد المولى **ولا يعقل العاقلة جناية عبد ولا صلي** اي لا يؤدى العاقلة
 ما لزمها الصلح وما لزم باعتزاز الجاني **الا ان يصدق** اي العاقلة المقر فاذا
 صدق فقد رضوا به فيلزمهم برضائهم **ولا ما تنقض** اي لا يعقل ما كان ناقضا
عن خمس دينار ان لم يكن في مال الجاني لما روي عن النبي عليه السلام لا يعقل
 العاقلة عتدا ولا صلي ولا اعترافا ولا مائة دينار من الموصحة وارثها نصف عشر الدية
 وهو خمسون دينارا **كتاب الحدود** وهو جمع حد وهو في اللغة المنع ولهذا
 سمي البواب حدا لمنعه الناس من الدخول وفي الشرع عقوبة مقدرة واجبة حقا

والعطايا

لله فلا يسمى التعذر وحده الا انه غير مقدر ولا انقضاء لانه حق العبد ولهذا صح عقوب
 والاعتياض عنه والحدود انما شرعت زجر النفس الشهوانية عن شهواتها الغير المشروعة
 ليقبى العالم على نظام العدل **اذا اراني رجل يامراة ثاان وطيها القتل** اي في وجهها
 لانه قد برها **في غير ملك وشبهته** اي شبهة الملك بان رطنها امراته ولو قال الزاني
 وطئ مكلف في قبل المشتهة كالميت لان كل ذلك لا يوجب الحد **فتشهد عليه او عليه**
اربعة رجال بالزنا لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن
 اربعة منكم **وشترط اجتماعهم** في مجلس واحد حتى لو شهدوا متفرقين بحدوث
 القذف وقال الشافعي يصح شهادة من متفرقين كلمة سائر الحقوق لاطلاق الاية
 ولنا قول عمر لوجا واشمل ربيعة ومضر فزاد في جلدتهم **فسايم الامام** اي اذا شهدوا
 مجتمعين سايم **عن ما هتته** اي بان يقول ما الزنا **وكيفيته** كيف الزنا لا احتمال
 وقوعه حاله الاكراما وان نظروا نظر العين زنا كما قال عليه السلام العيان بزنيان **ومكان**
 بان يقول ابن زنا لا احتمال ان يكون الزنا في دار الحرب **وزمانه** بان يقول متى
 زني لا احتمال ان يكون في زمان متقدم او في زمان الصبا **والمرئي بها** بان يقول
 لم يزدنا لا احتمال ان تكون امته او امراته او يكون له شبهة لا يعرفها هو ولا الشهود كوطي
 جارية ابنه **فيلزم** اي الشهود ما سألهم الامام وقالوا رينا وطيها **كالميت في المحلة** وهي بضم
 وعاء المحل **وعقدوا** اي الشهود سر او جهر احتيا لا الدرك وكيفيته قد يلزم في الشهادة
 ان شاء الله قال بعض العلماء لو قالوا اتهمنا النظر الى موضع الزنا لا قبل لاقرارهم على انفسهم
 بالفسق لان النظر الى عورة الغير بالقصد فسق وكما تقول سباح لهم النظر ضرر وحمل
 الشهادة لانهم ما لم يروا كليل في المحلة لا يسعهم ان يشهدوا وقد قال الله تعالى اقموا
 الشهادة لله **او اقرب** اي بالزنا عند القاضي يصح لفظة بان قال كنت وكذلك
 شهداء ثم انما يعتبر اذا صرحوا بان زني حتى اذا شهدوا على انه جامعها لا يجد **بالع**
عاقلة حصرت ثبوت الزنا على البينة والافراز لان علم القاضي ليس حجة في باب الحدود
 الخالصة لله **واعتبروه** اي الافراز **من دمي بدنية** اي زناه بها قبيحة وقال
 مالك لا يجد قد بالافراز لانه كحد بشهادة اهل الدمة عليه اتفاقا وقد بالذمة
 لان الزنا بالمسلم على وجه الاكرام موجب للقتل لانه نقض العهد عند قوله ان قول
 الذي لا يوجب على القاضي شيئا ولنا انه اقرار بنفسه لا يمة فيه فيقبل وجوب
 الاقامة على القاضي بسبب تقبله القضاء لا يقول الذي **اربعة مرات** وهو طرف
 لقوله **اقرب اربعة مجالس من مجالسه** اي مجالس المقر **ولا ينفق بالمرء** اي باقراره
 بالزنا مرة وقال الشافعي يكفي به لان الافراز مظهر وتكراره لا يفيد شيئا كما في سائر

في غير ملك وشبهته
 طوع لكان ام يخرج
 به وطئ المحنون
 ووطئ الصغير
 الغير المشتهة

التعريب في الحديث الجيس كما قال الشاعر ومن يك اسبي بالمدنة رحله فاني وقيل
بها لغريب لمجوس **ورجم المريض** المحسن لان الاتفاق كان مستحقا عليه فلم يكن
المرض مانعا **وخرج جلد جلد** اي ان يبرأ من مرضه لان جلده قد نفى الى الهلاك
ولهذا لا يقطع يد السارق في غاية الجروا البر ولا تضاعبه الى الهلاك **وجلد الحامل**
اي اذا زنت الحامل وكان جدها الجلد يوزج جلد هاتين **تطلى** اي تخرج من نفاسها
لان ذلك نوع مرض فيخرج الى زمان البر **ورجم** اي يوزج رجم الحامل حتى تقض حملها
لان الولد نفس محتزمة لا يجوز اهلاله **والناخير** اي ما خبر رجم الحامل **ال**
استغنا الولد اي الي ان يستغني ولدها عنها **العدم المرف** اي اذا لم يوجد من
يقوم بتربيته **رواية** عن ابي حنيفة لما روي انه عليه السلام قال للعامة بعد ما وضعت
ارجح حتى يستغني ولدك **ومشروط الاسلام** **الاحصان** وقال الشافعي ليس بشرط
لما روي انه عليه السلام رجم يهوديين قد زنيا ولما قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس بمحسن
ورجم عليه السلام كان حكم التوراة قبل نزول اية الجلد ثم نسخ **مضافا** الى حال كون الاسلام
متضمنا الى الحربة والبلوغ والعقل وهذه الاوصاف شرط اتفاقا انما شرط الحرية
لقوله عليه السلام لا محسن احرامه ولا العبد الحر وشرط العقل والبلوغ لان المحسن
انما يكون اهلا للعقوبة **والدخول بزوجه في نكاح صحيح** انما شرط الدخول
لقوله عليه السلام اثبت بالنكاح جلد مائة ورجم بالحجارة فتد بالشابة وهي انما تحصل
بالدخول معناه جلد مائة ان لم يكونا محضين ورجم بالحجارة ان كانا محضين والمغتر
في الدخول ايلاج المشقة في القتل لا الانزال **وهما محصنان** احكامه ابنة اي وهما
على صفة الاحصان من الحربة والبلوغ والعقل حال الدخول وانما شرط ذلك لان
هذه النعمة متكاملة اذ الطبع ينفر عن صحبة المجنونة والصغيرة والمملوكة والكافرة
وعلم به اي ابو يوسف باحصان الزوج **لاسلامها بعد** اي نكاحه لدخول وقال لا يثبت
احصانه له ان الرغبة وافرة له بوطى البالغة العاقلة فتكون النعمة متكاملة ولما قوله
عليه السلام لحديثه وقد تزوج دمية ذعها فانها لا تحصنك **والثبته** اي الاحصان
برجل وامرأتين وقال وفر لا يثبت بشهادة المرأة احتياالا للدرء لان الاحصان
شرط في معنى العلة لانه يوجب تغليب الجنابة فيلحق بالعلة وهو الرنا في اشراط
الذكورة ولنا انه عبارة عن اوصاف جملة فتكون شرطا وعلامة لاهلية الزاني للزجم
ولا اثر لذلك في العقوبة فاحكم لا يضاف الى الاهلية فلذا الى شرطها **ولو قالوا**
دخل بها اي منكوحة المسلمة العاقلة البالغة نكاحا صحيحا **اي** اي تلك الشهادة مقبولة
عند ابي حنيفة والاحصان ثابت بها **كالحصان** اي كما يثبت الاحصان اذا شهدوا انها

اتفاقا

اتفاقا **وخالفه** محمد وقال لا يثبت اذا شهدوا بالدخول لانه يعبر به عن الوطى والدخول
الزنا يرفق فلا يثبت بالمتأمل وهو شرط الحد ولا يبي حنيفة ان الدخول في المنكوحة انما يستعمل
في الوطى اذا استعمل بالباو اما الدخول للزنا فيستعمل على يقال دخل عليها **واذا**
شهدوا الحد اي بما يوجبها كالزنا والسرقه **سقا دم** اي في زمان سابق وحد
القادم بستة اشهر واليه اشار في الجامع الصغير وعند ابي حنيفة هو مفوض الى رأي
الامام وعند صاحبيه مفقد رايه وهو رواية عنه وهذا هو الصحيح وحد التقادم
في الشرب كذلك عند محمد وعندهما مقد رايه والراية كما ياتي في موضعه ان شاء الله
لا بعدد عن الامام **ودت** شهدا دتم لان تاخيرهم ان كان للستر فالافدام للشهادة
بعد ما يكون عن عداوة وان كان للستر صاروا فاسقين بالتأخير ولا يقبل خلاف
الاقرا حيث يقبل عندنا وان تقادم اذ لا تمت منه اذ المرء لا يتهم على نفسه وزجر
تقاس الاقرار بالشهود في عدم الوجوب بالتقادم والشافعي تقاس الشهادة بالافار في
الوجوب ونحن فصلنا بينهم واما اذا كان المانع شهاده الفور بعدد عن الامام مسبق
شهر مثلا فقبل شهاده دتم **الا في القذف** يعني تقادم القذف عن مانع عن جده لان
فيه حق العبد وهو دفع العار عنه والتقادم غير مانع في حقوق العبد واما التقادم
في السرقه فلا يمنع ضمان المالك لانه حق العبد وهو دفع العار عنه والتقادم غير مانع
في حقوق العبد واما التقادم في السرقه فلا يمنع ضمان المالك لانه حق العبد ومنع قطع اليد
لانه حق الله والتقادم كما يمنع الشهادة في الابتداء يمنع اقامه الحد بعد القضاء قبل الامضا
كما اذا هرب بعد ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد تقادم الزمان لا يقيم عليه بغير الحد لان
الامضا في الحدود من القضاء دليل ان الشهود الزنا اخذوا بعد القضاء قبل الامضا
لا يقيم الحد لبثوث الشبهة **وحدون لنقصان** **عدهم** لان كلامهم قد فسد وخروجهم
الى الشهادة موقوف الى اكمال الحد **ولو جلد فظهر اظهرهم** **عدهم** **المحدود** اي
قدف **حدوا** اي الشهود لنقصان عددهم **وارش الضرب الجرح** **غير واجب**
يعني اذا شهدا ربيعة على غير محسن بالزنا فجلده القاضى في جرح الجلد فارش غير واجب
عند ابي حنيفة **واوجبها بيت المال** ومعرفة الارش بان يقوم المحدود
عبد اسليما من هذا الارش وعز سليمان فينظر الى ما بينهما من التفاوت وكذا الخلاف
لومات من الجلد فدية هدر عندك وبيت المال عندهما اما ان فعل الجلد ينتقل الى
القاضي فيجب الضمان عليه الا انه لا ضمان على القاضي لانه عامل المسلمين فيجب ما لهم
وهو بيت المال كما لو رجم فوق الخطأ في قضا به وله ان المستحق بشهادتهم الضرب المولم
لا الجرح والجرح المألوم من ضعف المحل ولو وجب الضمان به لامتنع الناس من اقامه

الحمد بخلاف الغرامة اذ التمييز بين الخارج وغير متعسر ومبسوط فخر الامام **لولا**
 قبل حجب الضمان على الجلاء فله وجه لانه كان مأمورا بضرب غير مولى لا جارحا
 فوقع فعله متعديا **ولورجوا بعد الرجم حدنا همر** اي حدود حد القذف
 وقيل **زنا لا يحدون** قيد بالرجوع لانهم لو ظروا عبيدا لا يحدون اتفاقا لانهم صاروا
 قاذفين حيا ثم مات والحد لا يورث وقيد بقوله بعد الرجم لانهم لو رجعوا اقبلت حدود
 اتفاقا **وعزموا الدية** اتفاقا لان النفس تلت بشهادتهم له ان كلامه السابق صار بالرجوع
 قد قتل الرجم فلا حد لان من قذف حيا ثم مات المقدوف لا يحد القاذف وان
 جعل قذفا بعد الرجم فلا حد ايضا لان من قذف المرحوم علم الحاكم لاحد ولنا ان
 الشهادة انقضت بالرجوع فانفسخ ما ابتني عليه وهو القضا فصاروا كمن قذفوا
 الميت في الحال **فيمدون ولا تسلمهم** اي الشهود الراجعون وقال **لنا** في
 يقتلون هذا اذا قالوا تعذروا وان قالوا اخطانا عزموا الدية اتفاقا لهم انهم قائلون
 معني ان القتل وجد بسببهم فصاروا كالمكرم ولنا ان القتل هو القضا ورجم الناس
 باختيارهم ومع وجود العلة لا يضاف الحكم الى السبب والقاضي لا يصلح ان يكون
 له للشهود وكذا الناس فلا يلزمهم القصاص ولكنهم كالمضمر سببا يضمنون والمالك
 يجب بدليل فيه شبهة **او اصدى** اي لو رجح احد شهود الزنا بعد القضا **فيل الامضا**
 اي قبل اقامة الحد **حد** اي محذور الرجوع **وحده وعمه** اي فالاحد واجمعا
 وسقط الحد في المشهود عليه اتفاقا للشبهة **قيدنا** بقولنا بعد القضا لانه لو رجح
 القضا يحدون اتفاقا وقيد بقوله قبل الامضا لانه لو رجح ثم رجع صد الرجوع وحده
 اتفاقا وعزموا ربيع الدية له ان الشهادة تاكلت بالقضا فلم ينفسخ الا في حق الرجوع
 كما لو رجح بعد الامضا ولما ان الامضا في الحد ودل على بالقضا وهذا الوسقط احصان
 المقدوف او عزل القاضي فلا مضى ممنوع ولو رجح احد ثم قبل القضا يحدون فكذا لو
 رجح قبل الامضا **ولو شهدوا انه زني بعمره واخرون باخره** اي وشهد رجال اخرون
 انه زني بامرأة اخرى كحز مثلا **فهم رجعوا** اي الشهود كلهم **صمخوا** دية اتفاقا
ومنع محمد بن جدر وقال لا يحدون حد القذف له ان رجوع كل فريق لا يصح في
 حق الاخر في اجاب الحد عليهم لان كل منهما ثبتت عنهما يثبت الاخر ضرورة تصار
 كل فريق كان الفريق الثاني لم يرجع ولو كان كذلك لم يحد الراجعون لذهاب اولها
 ان اقرار كل فريق على نفسه صحيح وكلامه بالرجوع اقروا انهم قد قذفوا عفيفا فيحدون
 وشهادة الفريقين تثبت منزلة الشهادة على زنا واحد في حكم الظان حتى لو رجح من
 كل فريق انسان لم يجب الضمان لبقا نصاب الشهادة ولو اقيم الشهادتين مقام

الشهادة

لأن السابق من كل فريق
 الشهادة لضموا المحدثون **ومنعه لا اختلاف** اي اذا شهد اربعة على زنا رجل **لنا** ليس نصاب كامل فكذا
 فاختلوا **وقد كان** او زمانه فثبتت شهادتهم لان اختلاف الفعل المشهود عليه اوردت في الحد فصاروا كمن
 شبهة اختلاف المشهود عليه فلا يحدون عندنا خلافا للرؤية ان الحد لم يتكامل في
 كل زنا فصاروا قاذفين فيحدون ولنا ان الحد متكامل في اصل الزنا ولم يتكامل في وصفه
 فالاعتبار الاول قائلنا لا يحدون بالاعتبار الثاني لا يحدون المشهود عليه اعلم ان رد
 شهادتهم باختلاف المكان فيما اذا لم يكن التوفيق اما اذا امكن بان شهد انسان
 انه زنا في ناحية بيت واخران انه زني في ناحية اخرى منه والبيت صغير فقبل شهادتهم
 لاحتمال انتقالهما بالاضطراب وكذا لو اختلفا في ساعتين من يوم متقاربتين بحيث
 يمكن ان تمتد الزنا اليهما فان قلت اذ اختلفوا في طوع وكرههما لا يجب الحد عند اي
 حليفة فكان ينبغي ان يجب لان التوفيق يمكن بان يكون اول الفعل طوعا واخر كرها
 قلت الاكره مسقط للحد سواء في اوله واخره **كما منعه عنهم** اي المحدث عن الشهود
 اذا كانوا **ادكا** **لنا** فسد خلافا لما في له ان الفاسق لا شهادة له فيحدون ولنا ان
 الفاسق اهل لخطر الشهادة مع قصور ادائه لهمة القسقي فبالاعتبار الاول ثبت شبهة
 الزنا فسقط احصان المشهود عليه وبالاختبار الثاني ثبتت شبهة عدم الزنا فتمتعت الحدان
 جميعا **لو شهدوا افرقوا** اي اذا شهد اربعة بزارجل فزكاهم المكون **فهم ثم ظهروا**
 اي الشهود عبيدا **واحد سمع عبد القاضان** اي الدية **على المكين** عند اي حليفة
ان تعذروا اي ان قالوا علمنا انهم عبيد وتعذروا بالكذب **وقال لا يحد المال** قيد
 بتعذرهم لانهم لو قالوا اخطانا قضاه في بيت المال اتفاقا لانهم اخطوا فيما علموا العاقبة
 المسلمين فصاروا كالقاضي هذا اذا اجبروا بالحكمة واما اذا قالوا هم عدول فظروا
 عبيدا لم يضمنوا اتفاقا لان الرق لا ينافي الحد اذ هي اجتناب المحظورات وقيد
 بقوله رجم لانه لو قتل رجل عبد بعد تركية الشهود وامر القاضي بجمه وظهروا عبيدا
 فدينه في ماله اتفاقا لانه عدم والعاقلة لا يوجب الحد وكان القياس القصاص لانه خبر
 راسه واما موربه كان الرجم لكنه سقط لان القضا اوردت شبهة الاباحة لهما ان المكين
 اثنا على الشهود خبر فلا يضمنون كما لو اثنا على المشهود عليه خبر اياهم شهدوا باحصائهم ثم
 رجعوا وله ان الشهادة على الحكم وهو انما يصير عاملا بالتركيب لان بها ترجح جانب
 صدق الشهود فكانت التركيب على العلة فيضاف الحكم الى صاحبه بخلاف مشهود الاحصان
 لانهم شهدوا بشرط محض والحكم لا يضاف الي صاحبه بشرط وانما شرط بتقدم لان هذا الظان
 ضمان السبب وهو انما يعتد على التقدي **ولو رجح المكون** عزز تركيتهم بوجهم المشهود
 عليه وقالوا انهم عبيد فزكاهم عمدا **عزروا** اي المكون اتفاقا **وعليم الظان** عند اي

حقيقة وقال لا ضمان عليهم هذا اذا لوانفردنا وان قالوا اخطائنا في الزكوة لا يضمنون اتفاقا
له انهم غير ملزمين على العلم ولما انتم شهود الشرط كما مر والامعان في هذه المسئلة لا يجب في
بيت المال لان خطأ القاضي غير متيقن لجواز كذبهم في الرجوع وفي المسئلة الاولى متيقن لان
احد الشهود ظهر عبدا فظهر الفرق بين المسلمين لان الموجود في الثانية رجوعهم بحسب فني الاول
رجوعهم مع ظهور الشهود او احدهم عبدا **ولو شهدوا به اي اربعة برنا رجل بفلانة وشهد**
اخرين به اي بالزنا الذي شهدوا به ثابت على الشهود فالحمد لله واجب مطلقا اي لا حد
الشهود الاولون والاخرون عند اي حيفة **وقال احد الاولون** حد الزنا واما المشهود عليه فلا
حد اتفاقا لان شهوده مجروحون ليمان زنا الاولين ثابت بشهادة الاخرين فوجب اقامة الحد
عليهم كما لو شهدوا بالبدا الاخرين شهدوا بان الزنا الذي شهد به الاولون هو المتحقق منهم
والفعل الواحد لا يتصور من شخصين وكل من الفريقين يحمل الصدق والكذب فاورث
ذلك شبهة فلا حدون **وشهادتهم به اي برنا رجل مع اختلانهم في طوعه** بان قال
اشان منهم كانت مكرهه واحضار انها طابعة **مر دودة** عند اي حيفة لا حد الرجل
ولا المرأة **وقال احد الرجل** ولا حد المرأة لان شهادة الاربع اجتمعت على زناه طابعا
وله ان الشهادة مختلفة لان الزنا طابعا وهي طابعة غير الزناها وهي مكرهه فلم يتم النص
فاورث به اي اقرار الرجل بانه زنى هذه المرأة في اربع محاسن مع اقرارها به
الحمد عند اي حيفة ولا حد عليه وكذا الخلاف اذا اقرت انها زنت هذا
الرجل فانكروا في التبيين هذا اذا لم يدع المكرهينما الشبهة فان ادعاهما بان قال
تزوجت لا حد علي المقر اتفاقا لان النكاح يقوم بالطريقين ودعواه بحمل الصدق
لما ان اقراره على نفسه صحيح وان لم يصح على المرأة وصار كما لو اقر بالزنا بغيره او
خاضق فقالت استكرهني وكه انها لما انكرت انتهى محله فاورث ذلك شبهة بحقه
لان الفعل لا يوجد بغير محله بخلاف ما استشهد انه لاها لو حضرت وانكرت الزنا
وادعت النكاح حقيقة كان شبهة لاحتمال صدقها واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة
فلا يعتبر واقولها استكرهني تصديق لزناه ودعوى لزيادة وصف الاكراه فانفت
الشبهة في حقه بتصدقها ثم اذا سقط الحد بحسب المهر تعظيما لامر البضع شرعا ولا
يلتفت الى نكاحها فان قيل على هذا الموجب الحد على قاذفها هذا الفعل قلنا
لنسبها الى ما تنقريه ونقضي به شهورها بالتكليف **ولا حد لها اذا طلعت صبيبا او**
مجنونا وقال الشافعي بخلافه لان الزنا وجد منه وسقوط الحد من جانبه لا يسقط
الحد عنه كما لو زنا مجنونة لا يسقط الحد عنه فلما ان المباشر للفعل هو الرجل والمرأة تابعة
له بدليل تصور الفعل فيه وهي تابعة والفاعل اذا كان زانيا تصير هي زانية تبعاه والزنا

انها

ما

مخرج

منعوم من الصبي والمجنون لكونهما غير مكلفين فلا يصير هي زانية **ولا ادا زني اي لا**
حد الرجل اذا زني **في دار الحرب مع حرج النيا مسلما** وقال الشافعي لا حد لانه ع
لما اسلم التزم احكام الاسلام ومنها الحد ولما ان الزنا في دار الحرب لم يتخذ موجبا لانقطاع
ولاية الامام عنه فلا يكون موجبا لانقطاعها وفي التبيين لو غزا الخليفة او امير
مصر فدخل دار الحرب فله ان يقيم الحد على من زنى في عسكره لان العسكر تحت ولايته
ولا يقيم على من زنى في خارجة لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقام الحدود في دار الحرب
وانما تقيد بالخليفة او امير مصر لان امير العسكر لا يقيم الحد على من زنى منهم لان
المفوض اليه تدبير الحرب لا اقامة الحدود **وحكم ابو يوسف** **حد المستمار اي**
بوجوب الحد وكلها **وعكسها اي حد الحر لا حد عليه اتفاقا** لانه يراه حلالا
اي لا لا يجب الحد ودفعه **الا في القدر** اي يجب حد القدر عليه اتفاقا واما حد الزنا والبرقة
فواجب عنده وغير واجب عندنا قيد بالمستامن لان الذي كالمسلم اتفاقا له ان المستامن
مستلزم احكامنا مادام في دارنا ولهذا يوجب بالقصاص وحد القدر فقام عليه
الحدود ولما ان المستامن من دخل دارنا لقصاص حاجته وعوده ولم يلزم احكامنا وانما
يقام عليه حد القدر لانه التزم ان لا يودي احدا منا فاذا قذف مسلما فقد اده **ولو زني**
مسلم مستامته ابو يوسف **وخصاه به اي** فلا حد المسلم خاصة وكذا الخلاف
اذا زني دي مستامته **او مستامن اي** لو زني مستامن **مسلمه** **بحدها** ابو يوسف ودلال
هذه المسائل معلومة مما سبق وكذا الخلاف لو زني بدمية **بحدها** اي ابو حنيفة وفيه
تورية للامام الذي يقيم الحد **وخصها به اي** المسئلة بالحد **ومنعه اي** قال محمد بن
المسئلة ايضا لان فعل الرجل في الزنا اصل وقيل تبع واذا لم يوجد الاصل الحد لا يجب
التبع فصارت كمنكر من صبي وله ان الزنا حرام في كل الاديان فكانت المرأة زانية حقيقة
اتكفرت في الوطى باحرام خلاف التمكن من الصبي لان فعله لا يوجب بحرمة **ولا حد** الحد
على واطي جارية ولله وان سقط مع العلم بحرمة لشبهة وجدت في المحل والشبهة
اذا اثبتت في الموطوع ثبت في الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع علم بحرمة الوطى
لقيام دليل يدل على حله وان تخلف هنا مانع فاورث ذلك شبهة ونسب هذا النوع شبهة
المحل والنسب ثبت مع هذه المشبهة عند الدعوى لعدم كونها زنا خالصا وهي ثبتت في
مواضع منها ووطى الرجل جارية ابنه ودليل حله قوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يكره
ثم ان حبلت وولدت ثبت النسب من الاب ولا يجب العقرب لملكه اياها بالقية سابقا
على الوطى وان لم يحبل فعليه العقرب لان الملكة تملك لصانته ما به عن الضياع ولا حد
ضهنا فلا ثبت الملك ومنها ووطى مطلقته البائن والدليل فيه ان بعض الصحابة جعل

والامام هو

حجة

الكنايات رجعية ومنهم عمر رضي الله عنه ومنها وطى المولى الجارية المسبحة او المهرورة قبل التسليم
 والدليل في انها في يد وضائه وعود الى ملكه بالهلاك وكذا وطى المسبحة بالبيع الفاسد
 قبل التسليم او بوجه او بشرط الخيار لانه في حق الملك ومنها وطى جارية مكاتبه وعبد المأذون
 المستغرق بالدين لان له حقا في كسبه ومنها وطى الجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت
 حقيقة ومنها وطى المهر من المهرونة في رواية لان سب الملك انعقد له ولهذا عند هلاكها
 يكون مستوفيا لدينه فصارت كالمشتراة بشرط الخيار والبيع **ونفيها عنه** اي الحد عن الرائي
في صاره اصوله اي في وطى جارية ابيه وامه وجدته وجد وان علوا مع **ظن الحل** اي
 ان ظن ان وطى حلال لم يحد عندنا وقال زفر محمد قيد بظن الحل لانه لو قال قلت انه
 حرام يحد اتفاقا لانه وطى حرام في محل حال عن الملك وشبهته فلا تعتبر تاويله الفاسد كما
 لو وطى جارية اخيه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود وبالشبهات وفيه نوع من
 الشبهة حيث ظن عن الدليل دليلا فاعتبر ظنه شبهة ويسمى هذا شبهة في الفعل فليست بها
 الحد لكن لا تثبت النسب بالدعوة في هذا النوع لانه زنا محض لكن المطلق الثلثة من هذا
 النوع تثبت في النسب لان في وطى شبهة العقد فكيف ذلك لاثبات النسب **في جارية**
زوجته اي كما اذا وطى جارية زوجته **وسيده** اي كما اذا وطى العبد جارية مولاه **ومحمد**
 اي كما لو وطى معتقه **عن ثلث** اي عن ثلث طلقات تسقط الحد ان قال قلت الحل **وجب**
 الحد في هذا النوع **للعلم بالحكمة** اي اذا قال قلت حرمة وسبب الشبهة في هذا النوع ان
 المباشطة جارية بين الولد والوالدين والزوج والزوج والعبد والمولى حيث يتنقل
 منهم بمال الاخر عادة واذا ظن ان وطى الجارية من قبيل الاستدراغ واشتبه عليه الحال
 يكون معدورا وما شبهته في المطلق ثلثا فباختصار ان بعض الاحكام كالشفقة والسكنى
 النسب وحرمة اخيه واربعة سواها باقية في فظن حلها وهذا النوع عتبت في مواضع منها
 ما سبق كجارية زوجته ومنها المطلقة على مال لانها كالمطلقة ثلثا ومنها ام ولد اذا اعتنق
 بسبب الاشتباه بقاء اثر الفرائض وفي العدة ومنها الجارية المهرونة في حق المهر من علي
 رواية وهي الاصح لان الوطى ايضا في العين والرهن لم يحد ملك العين حقيقة ولهذا لو مات
 فلقنه على الرهن وانما يتصور الاستيفاء من مغانها لاس غير **وجارية العم والاح** اي
 لاجب الحد في وطى جارية اخيه او عمه **مطلقا** اي سواء لظن الحل او لا اذا السوطية
 في مالها منعدة عادة ولهذا شهادة احدهما لاخر مقبولة فان قيل اذا سرق مال اخيه
 لا يقطع شبهة فلم لم يجعل هذا السرقة قلنا لان الاخ يدخل بيت الاخ فزجر استبد ان فلم
 يتحقق هناك الحرز واما ههنا فالحل اذ يرمع الملك او العقد ولم يوجد الحل ولا شبهة فيجب
 الحد **ولا حد في وطى من زفت اليه امراته** اي اذا اي رجل ليلة الزفاف بخبر منكوبة

فلا يخفى

٢٤١

فاخرها امراته فوطيها لاجب الحد لان المرء لا يغير بين زوجته وغيرها اول الوصله والا خبار
 في موضع الاشتباه دليل شرعي فصار معتد اعلى دليل شرعي ولهذا قلنا ثبتت نسبة منها وان
 كانت مشبهة في الفعل دفعا لضرر الغرور عنه **وجب امر** اي مهر المثل لان عليها قضي بذلك
ولو وجد امراته على راسه فوطيها احد وان قال قلت انها امراتي لان ظنه لم يستند
 دليل اذا الرجل لا يشبه عليه امراته بعد ما انفقا وان كان اعني فدعا امراته فاجابته اجنبية
 فقالت انا امراتك فوطيها لا يحد لان ظنه لا يستند الي دليل شرعي وهو الاخبار ولو لم يقتل
 انا امراتك فوطيها يحد **ووطى محرمه** كاخوته وخالته وهو معتد اخبر قوله يعزرون **يحد**
العقد اي يحد نكاحها **والعلم** اي يحد عليه بانها اخوته قيد بالعلم لانه لو قال ظننت انها
 تحل لي لاجب الحد اتفاقا من الحقائق **والمستاحرة للزنا** اي واطى المرأة التي استاحرها
 ليرتبي لها **واللاية** وهو موطوف على قوله ووطى وكذا قوله **ومن اي امرأة في الموضع المكون**
 اي في دبرها **يعزرون** في هذه المسئلة الاربع عند أبي حنيفة **ولا يحدون** قيد بقوله يحد
 القيد لانه لو وطى قبله يحد اتفاقا وقيد بقوله والعلم لانه لو وطىها بلا علم لا يعز عنه كما
 لا يحد وقيد بالاستحارة لانه لو زنى بها واعطاها مالا ولم يشترط شيئا يحد اتفاقا واراد باللاية
 من صدر زمنه الواطء بالاجنبى لانه لو فعل ذلك لعبيده لا يحد اتفاقا وفي الروضة لو وطى امرأة
 في الموضع المذكور عنها يحد اتفاقا وفي الحقائق الاصح ان هذا على الخلاف وفي قوله اي امرأة
 اشارت الى انه لو فعل هذا بمنكوحته او امته لا يحد اتفاقا وفي الحقائق الاصح ان هذا
 على الخلاف وفيه لهما في المسئلة الاولى ان الشرع اخرج المحارم من محبة النكاح فصار العقد فيهن
 لغوا وفي الثانية ان الاجارة عقد على محض المنفعة والمستوفى بالوطى في معنى جز العين ولهذا
 اشترط التأييد في النكاح كييع العين فلا يكون منافع البضع محلا للاجارة فصار عقد الاجارة
 فيها كعدمه وفي الثالثة ان الصحابة اجمعوا على عدم كسبهم اختلافوا في وجوبه قال بعضهم
 يحبس من انتمن الموضع حتى يموتوا وقال بعضهم يحد من علمها الجدار وقال ابو بكر رضي الله
 عنه يحرق بالنار وقال علي رضي الله عنه حد حرة الزنا لانه مثله فينجم ان كان محصنا
 وفي جلد وفي الرابعة الدليل كلمة الثالثة وله في الاولى ان المحرم محل النكاح باعتبار ان
 المقصود منها التماسل وكل انتمن من بنات آدم قابله له ونجسه النكاح وان اتقت عن المحارم لدليل
 لكن بقيت شبهتها كما في نكاح المتعة والنكاح بغير شهود ووطى امته وهي اخت من الرضاع فينذر
 لها الحد وفي الثانية ما روي ان امرأة استسقت راعيا لبنا فاني ان يسبقها حتى تمكته
 من نفسها ففعلت ثم رجع الام الى عمر رضي الله عنه فدرأ الحد عنه وقال ذلك مهرها وصار كالمثقة
 وفي الثالثة والرابعة ان الزنا قضا الشروع في محل محرم مشتهى على الكمال باعتبار الميل من
 الجانبين وفي اللواطة الميل من المفعول معدوم اذا كان سليم الطبع فلا يكون زنا ولو كانت

زنا لما اختلفوا في موجهه لان موجب الزنا معلوم وهو الجلد او الرجم فان قيل اذ اري بالغ بصيية
 بجبه الحد على البالغ مع ان الميل من عدم من جانبها قلنا اصل الداعي فيه موجود ولهذا يظهر
 بعد زمان فلا بد للناصب فيجب التعريف هذه المسائل لانه ارتكبت جرعة وما روي من الضحابة
 لمحمول على السبيل منه ومن **وطي اجنبه فيما دون الفرج** اي في غير السيلين كالنبتين والتفرد
او اني له عزة اتفاقا املا الاول فلانه اني امر منكرا ليس فيه حد واما في الثاني فلان
 الطبع السليم ينفر عنه فلا يكون جنابة كاملة والايلاج فيه منزلة الاجلج في الكوز ولهذا لا ينقض
 طهارته من غير ازال ولا يجب شتر فرج البهيمه ولكن يعذر لارتكابه ما لا يحل وما روي انه
 عليه السلام قال من اتى نهيته فاقبل فقول بالمسجل **او صغير** اي لو وطى صغيره
مشتبهه او كبري اي لو وطى كبيره **مستكره** اي غير مطاوعة فانصاهما
 اي صر مسلما البول والغايه واحد بحيث لا يستمسك البول **فوجبت الدية** لتقويت
 جلت المنفعة وهي في ماله لانه شبه العمد وفيه يجب الدية في ماله فيما دون النفس **واجب**
للعقر اي محرم المثل ايضا كما يجب الدية وقال لا يجب العقر اما الحد فلا يجب اتفاقا
 قيد بقوله مشتبهه لانها لو لم تكن مشتبهه قلها المهر كمالا اتفاقا ولا حد عليه وان لم يجب
 بدع المشتبهه لتمكين القصور في معنى الزنا وقيد بقوله بشبهة لانه لو وطى صغيره مشتبهه
 غرد عوي الشبهة فعليه الحد لا عليها ولا مهر اتفاقا لوجود الحد وقيد بقوله مستكرهه
 لانها لو كانت في غير مطاوعة مع دعوي الشبهة فلا حد ويجب العقر وان كان من غير عوي
 الشبهة فعليه الحد ولا عقر ولا شيء في الاقضاء في الصور بين رضاهما به وقيدنا الاقضاء بعدم
 الاستمسك لتقريبه وجوب الدية فيه اذ لو كانت مفضاه مستمسكه بوطاه ضمن تلك الدية
 لانه في معنى الجانيه ويجب معه العقر اتفاقا وفي الحقائق وضع الزنا اذ لو اقضى زوجته
 لا يدخل المهر في الدية لانه وجب العقر له ان سبب الدية الاقضاء وسبب العقر انكاف
 منفعة العضو فاجاب احد بما لا ينفي الاخر كما اذا استمسك البول ولما ان الدية ضمان
 كل العضو والمهر ضمان جزئ منه ضمان الجزئ يدخل في ضمان الكل اذ انكاف عضو واحد عطف
 ما اذا استمسك البول لان الواجب في مقابلة الاقضاء ضمان الجانيه لا ضمان العضو
ولا يحرم العقر مع الحد في المستكرهه يعني اذا اكرامراه بالزنا فزني بها فاعل الحد
 فقط وقيل ان الشافعي عليه العقر ايضا لانه عوض ما استوفاه بالوطي بغير رضاهما وهو بمنزلة
 جز العين والحد جز افعاله فاجاب احدهما لا يمنع الاخر كما اذا انكاف صيد املا
 في الحرم ولنا انما وجبنا العقر عند سقوط الحد لا بخلو الزنا عن غرامة مالية
 او عقوبة مدنية وهما لما وجب الحد لا يجب العقر لان الوطي انكاف منافع النفع
 حقيقة وهي غير مضمونه عندنا **ويسقط ابو يوسف الحد عن من زني بجارية**

فصل

فقتلها به اي بفعل الزنا **فوجبت قيمته** وقال لا لا سقط عنه الحد **واشترها هذا**
 موطوف على قوله فقتلها اي على هذا الخلاف اذ اري بجارية ثم اشترها **ونكحها اي زني**
 بها ثم نكحها **او كانت جنت عليه قبله** اي اذ اري بجارية جنت عليه قبل الزنا **فدفعته اليه**
بعد اي الى الزنا بعد الزنا بسبب الجنابة ففي هذه المسائل سقط الحد عنه خلافا لما
 قيد بالجارية لانه لو زني بالحرقة فقتلها به يجب الحد مع الدية اتفاقا لان الحرقة لا ملك
 بالظان وفي الحقائق وضع هكذا اذ لو زنت حرقة ثم اشترى به فقتلها ان اتفاقا وقيد بدفع
 لان المولي لو فداها بعد الجنابة يجب عليه الحد اتفاقا وعلى هذا الخلاف لو زني
 بها ثم غصبها وضم قيمتها واما لو غصبها ثم زني بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا له
 ان غرور سبب الملك من ضمان قيمتها او شرائها او نكاحها او دفعها اليه بعد وجوب
 الحد قبل اقامته كعروضه قبل وجوبه فليسقط عنه الحد كما اذا ملك السارق المرو
 قبل القطع ولما ان هذا الضمان ضمان قتل وهو مقابل الادمية وهي لا تقبل الملك
 ولهذا وجبت على العاقلة ولو كان ضمان ملك لما وجبت عليهم ولو سلم انما يستفيد
 الملك في حق القاتل وهو العين لا في حق المودوم وهو المستوفى منافع النفع
 وكان ما استوفاه منها حراما فلا يسقط الحد على العين بعد ولا ثم ان اعترض
 الملك قبل اقامة الحد بوجوب سقوط الحد وانما سقطت في الرقة لانها الخصومة
 وهي شرط فيه لانه حد الزنا فاسقطناه اي الحد عن المكر على الزنا وقال
 رفر بعد لان انتشاره دل على اختياره فانتفى الاكراه ولنا ان انتشارها
 كما يقع طوعا فقد يقع طوعا كما في حق النائم فيذري الحد هذه الشهية
فصل في حد الشرب **يحد شارب الخمر طوعا** قيد به لان شربه كرها
 يمنع وجوب الحد **بعد الاقامة** قيد به لانه اذا كان في السكر لا يفيد الضرب
 فايدته من الايلام ولحق العار اذا **اخذوا زنجها موجودا** وهذه الجملة الاسمية
 حال **الا ان ينقطع زنجها بعد المسافة** يعني اذا اخذوا زنجها او حدتها فبها
 فانقطع قبل ان ينهوا به الامام بعد المسافة **يحد والغى اشراطه** اي قال يحد
 وجود الزنج ليس بشرط في اثبات شربه بالبدنه او بالاقتراف اقامة الحد على اذالم
 يتقادم بشهر وقال شرط حتى لا تقبل الشهادة على شربه والاقتراف ولا يقام عليه
 الحد اذالم يوجد زنجها في فيه له اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من شرب خمر فاجلدوه
 ولما ان الاقرار بالزنا انما كد بامر زائد فلو كد بهذا الاقرار بيقا الاثر قياسا عليه
 وما روي عن ابن مسعود انه قال فيمن اقر بشرب الخمر استنكحهم فان وجد شعر
 راحته الخمر فاجلدوه وما رواه عام حصص منه موضع الاكراه فيعارضه القياس **ولا يثبت**

به اي شرب الخمر يشتم ربحها في فيه لان الراحة قد يكون من غيرها كما قال الشاعر يقولون لي
 انك قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت سفر جلا **بل بشهادة رجلين** فيه ملائكة
 لا يثبت بشهادة امرأتين مع رجل لثبوت الشهادة في شهادتهن والحدود يندري لها **او**
ياقران اي او يثبت باقرار الشارب **وعتبر** اي ابو يوسف لا يقرر **مرتين** للاحتياط
 كما ضعف عدد الشهادة في الزنا **واكتفى بامر** لان الزنا في الاقرار غير بعيد كما في القذف
 والقصاص وانما ثبت التضعيف في الزنا على خلاف القياس فلا يحد في مورد النص
وعند السكان من درديها يعني من شرب من دردي الخمر لما عهد عندنا اذا سكرته
لا من شربه اي قال الشافعي يحد من شربه وان لم يسكر لان الحد يجب بشرط قطرة من
 الخمر والدردي يشتمل على عينه ولنا ان الغالب على الدردي النفل فصار كالغلوب
 بالماء فلا يحد شارب ما لم يسكر منه **والسكان من لا يفرق بين السماء والارض**
 عند اي حنيفة في حق الجاهل الحد على من يسكر من غير الخمر لان الحد عقوبة فحتم في سببه
 ضايرة السكر احتياالا للدور وطهارة ان سلب عنه التمييز **وقالا من غلط كلامه**
 لانه هو المتعارف وعن علي انه قال اذا سكر هذي **وختار للفقوي** اعلم ان الخلاف
 في حق الحد واما في حق الحرمة فقولوه كقولنا اخذنا بالاحتياط حتى ان القدر الذي
 هدي عقبيه يكون حراما اتفاقا **ولا يحد باقران فيه** اي السكان اذا اقر
 بالزنا او بغيره في سكره لا يكون اقرارا موجبا للحد لان السكان لا يثبت على شيء
 فاقيم سكره مقام الرجوع **الا يحد القذف** اي اذا اقر بما يوجب حد القذف
 والقصاص او غيرها مما فيه حق الحد في السكر يحد لانه لا يحد الرجوع قد يقران
 لانه اذا زني او سرق او شرب في حاله السكر يجب عليه الحد لان الفعل لا يحد
 اللذب هذا اذا سكر بالمحرم واما اذا سكر بالمباح لا يعتبر تقفاته لانه منزلة الاغما **وتو**
ثمانين جلعة في الخمر اربعين اي قال الشافعي حد الشرب اربعون لما روي
 عن علي رضي الله عنه انه امر ان يضرب شارب الخمر اربعين ولنا ما روي ان النبي
 عليه السلام جلده بنعلين اربعين وكل نعل سوط وكان ثمانين وعن علي رضي الله عنه
 انه قال ثمانون فاتفق عليه الصحابة ومبارواه كان يغلبن او يجردتين **وجب**
لصفر وهو عشرون عنده واربعون عندنا **العبد** لما روي ان عمر وعثمان
 رضي الله عنهما جلد اعبيدهما في الخمر نصف الحد **والستوني** الحد **فما مر في حد**
 الرثا من تجريد ثيابه وتفريق الحلة على اعضائه **ولو اقر بالشرب ثم رجع لم يحد**
 لان حد الشرب خالص حق الله تعالى فيجعل الرجوع فيه كسائر الحدود **فصل**
 في الاشربة **وتحرم الخمر عصير العنب** وهو بالرفع غطف بيان **اذا غلا واشد**

اي صلح السكرها لقوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها وعليه اجماع الصحابة **وقد**
الزبد شرط عند اي حنيفة في كون الصبر حراما ولا يسري شرط لان نطية العقل
 يحصل بالاشتداد وله ان الغلبان بذاته الشدة وكما لها قدف الزبد وقبل حرم
 بحد الاشتداد احتياطا وحده اذا قدف الزبد احتياالا للدور وفي الحقايق احد
 بقوله ابو حفص الكبير وقال لا يثبت القذف بالزبد في احداث السكر بل يرق به ويصفوا
والعصير اي يحرم العصير **اذا طبخ يذهب اقل من ثلثه** **وتقبح الرطب** وهو
 التي من مائه **والزبد اذا غلا واشد** لكن حرمة هذه الثلاثة دون حرمة الخمر
 حتى لا تكفر مستحله لان حرمة الخمر قطعية وحرمة الثلاثة اجتهادية **ويجوز تحليل**
الخمر مطلقا اي سوا كان مخلوط شي او ينقلها الى الشمس وقال الشافعي رحمه الله
 تحليلها لورود الامر باحتياطها وفي تحليلها قربانها لنا ان في الاقتراب ازالة الخمر
 عنها فلا يكره كما لو اقرب منها لقصد لارافة والجامع دفع الفساد **ولا يحلها** اي الخمر
الطبخ لانه انما جعل ما نافع من الحرمة لارافها لكان لا يحد بمجرد شرب مطبوخها بل
 ما سكر منه **وسيج غيرها** اي غير الخمر من الاشربة **طبخ** عند اي حنيفة وقال لا يحد لانه
 مسكر كخمر وله انه مال متقوم لا يكفر مستحله فحوز بوجه **وحل شرب ما لا يسكر**
 بالافعل مما طبخ من نبيذ التمر والزبد **ادني طبخ وان اشد ومن عصير العنب**
اذا ذهب ثلثاه بضره وما يحد من الفصل والبنين والحبوب من غير
طبخ وحرمتها اي محملا لاشربة المذكورة **مطلقا** اي سوا طبخ او لم يطبخ اسكر بالافعل
 او لم يسكر لقوله عليه السلام كل مسكر حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام
 ولما قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها والمسكر من كل شراب وتخصيصه المسكر بالتحريم
 من غير الخمر يدل على انه ليس بالخمر والقوي في زماننا على قول مجده **ويحد للسكر**
 اي من جميع الاشربة من غير تفصيل **في الصحيح** لان السكر متى حصل استلزم المفساد
 فيجوز عليه الحد قطعا لما دق الفساد او تقبلا لاطو اهدا انما شرع لذلك **ولا بأس**
بالخلطين اي بالخلوط من ماء التمر والزبد اذا لم يشد وقال مالك واحمد لا يحد
 مشرب الخلطين وان لم يشد لورود النهي ولنا ان ما خل مفرد يصح مخلوطا وما ورد
 من النهي لمحول على الاشتداد **وبالاعتقاد في الدماء** اي اتحاد النبيذ وهو بالاشتداد
 والمد الفرع العائش **والخنتم** وهو جمع الخنمة وهي الخمر الخضراء **والزبد** اي
 الانا المطلي بالزبد **والنقيير** اذا لم يشد وما ورد من النهي عن الاعتقاد في هذه
 الظروف فنسخ لقوله عليه السلام انتبه وان كل انا فان الظروف لا تحرم شيئا
فصل في حد القذف وهو في الشرع الرمي بالزنا وحد الحراد والاسلم الحر

البائع العاقل العفيف اي العاري عن الزنا **بصرح الزنا** وهو متعلق بقوله قاذف قذبه لانه لو قد فقه بلوط اخر كالحجاء والمباضة حراما وخوها لا يعد **ثمانين سوطا** لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فجلدوه هم ثمانين جلدة والمرا دبه الرمي بالزنا اجماعا والنص وان ورد في المحصنات لكن الحليم في المحصنات كذلك لان هذا الحد لدفع العار من المقدوف وهو يشملها قد المقدوف بالادوات المذكورة لان العار انما يلحق بمن انصف بها **اذ اطلبه** اي المقدوف الحد بطله لانه هو المستفاد من حيث دفع العار عنه لا بد ان يكون الطلب بالقول حتى لو قذف الاخرس وطلبه بالاشارة لا يجب الحد **والعبد** اي عبد العبد **الزبير** لما مر من ان جزاؤه نصف جزاء الحر **ويمنع عنه** اي عن القاذف **الفرو والحشو** لان ابقاها مانع من وصول الام ولا يرفع عنه ثيابه اظهارا للتحقير لان سببه غير متيقن لاحتمال ان يكون القاذف صادقا **ويمنع عليه** اي عليه ان لا يملك الاصل **ولو رجع عن قرانه** بالقذف **لم يقبل** وجوعه من ابطال حق المقدوف وكفى في اقراره المرق كمن سائر الحقوق **ويطالب الميت من بيع القدر** في سببه **بقدره** وهو ولده كما اذا قال يا ابن الزانية وامه ميتة فله طلب الحد لان القذف يتناول معنى العار لحق به من جهة فساد نفسه **ويطلب حق الشرع** يعني في حد القذف حقان حق الشرع من حيث انه شرع لا خلا العلم عن الفساد وحق من حيث انه هو المستفاد بان دفع العار عنه والغالب حق الشرع عندنا ولهذا لا يستلزم فيه القاذف وحق العبد عند الشافعي ولهذا لا يطل بالرجوع عن الاقرار له انه محتاج وصاحب الشرع غيب ولنا ان الجمع بينهما ممكن فيدخل حق العبد في حق الشرع ويكون مرجعا معه وانما لم يفسر لان ما للعبد من الحق يتولاه مولاه ولا ولاية للعبد في استيفاء حق الشرع وانما يستوفيه من هو نائب الشرع ولا يباية ههنا **فلا نورته** هذا منع ما عطف عليه فترجع خلاف السابق يعني اذا قذف غيب مات المقدوف بطل الحد عندنا لان الارث لا يجري في حقوق الله ولا يطل عنه جريان الارث في حق العبد **ولا يجزى العفو عنه** اي عن حد القذف **ولا الاعتراض عنه** اي اخذ العوض عن الحد لان العوض واحد والعوض لا يجزى بل في حق الشرع ويجوز عنه لانها جريان في حق العبد ولو عفي المقدوف في الحد القاذف لا لصحة عفو بل لتزك طلبة حتى لو عاد وطلب بحد **ولا عدم التداخل** اي لو قذف واخذ جماعة بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة يتداخل عندنا لكونه حق الله فيحد جزا ولا يتداخل عندك لكونه حق العبد حكى ابن ابي ليلى كان قاضيا بالكوكة سمع رجلا يقول لرجل يا ابن الزانية فقال خذوه فاخذوه فادخلوه في المسجد ففرضه ثمانين ثمانين فاحبر

تدبر في المسجد

خفيف بذلك فقال عجا من قاضي بلنا اخطا في مسألة في خمسة مواضع الاول انه حد بل خصومة المقدوف الثاني ان الحد الواحد كان كافيا الثالث انه قد والى بن الحسين وكان ينبغي ان يفصل بينهما يوم او اكثر حتى يحث اثر الضرب الاول الرابع انه حد المسجد وقد قال عليه السلام جنوا مما حذركم اقامة حدودكم بالخامس انه كان ينبغي ان يعرف ان الوالدان حيان او ميتان فان كانا حيين فالمقصود بهما وان كانا ميتين فالمقصود بهما الى الابن **واجزنا طلب الابن الكافر والعبد بقذف الاب** يعني اذا كان المقدوف محصنا حاز لابنه الكافر وابنه العبد ان يطلب حد القاذف عندنا وقال زفر لا يجوز هذا اذا كان المقدوف محصنا حاز لابنه الكافر ميتا لانه اذا كان حيا ليس لغريم طلب حد قذفه كذا في الايضاح له ان القاذف لو قذف الابن الكافر والعبد ابتداء الماحد القاذف لعدم احصان المقدوف فلهذا اذا تنازلا له القذف معني ولنا التغيير على الكمال ثبت المقدوف المحصن فطاقم الابن او العبد مقامه في الطلب بسبب لحوق العار اليه اعتبر في الفرع صفة الاصل وهو التغيير على الكمال كما ان التراب وسقطه صرف التراب وانصف بصفة الاصل وهو التراب بخلاف ما اذا قذف نفس الابن الكافر او العبد لان التغيير على الكمال منعدم فيه لقصد الاحصان في المقدوف **وفلدا الوالد** بالحر موطوف على الابن اجزنا طلب ولدا لولده **بقذف الجد** يعني اذا لم يطلب ولد المقدوف يعني اذا لم يطلب ولد المقدوف من الميت الحد فلولده ولذا ان يطلب الحد مع وجوده عندنا وقال زفر ليس له ذلك لان العار انما يلحق بالاقرب فبوجوه لا خلاف الكفاية فان حق طلبة باعتباره الولاية ولا ولاية الابن مع وجود الاقرب **ومنع ان البنت** يعني ليس لولد بنت بالمقدوف ان يطلب الحد عند محمد وله ذلك عندنا لانه منسوب الى ابية لا الى امه فلا يلحقه الشين زنا الى امه ولما ان الشين يلحق الكل من يمتني الى الميت لان ولد البنت لا سقى لهم الطرفين اذا كان ابوا امه زانيا ولهذا القذف امه فله حق المطالبة باعتباره انتمائه اليها وان كان انتمى الى الام **ولا يطالب العبد مولاه ولا الابن اباه بقذف امه الحرة** يعني اذا قال لابنه او العبد يا ابن الزانية وامه حرة ميتة لا يحد الاب ولا المولى لقوله عليه السلام لا يحد الولد لولده ولا السيد لعبد فاذا سقطت القصاص مع تيقن سببه والحد اول بان سقط مع احتمال صدق قاذفه **ومن وطئ وطيا حراما لعنة** وهو وطئ الاحنية او الملوكة من وجه كالأمة المشتركة او من كل وجه وخبرته مؤبدة كما مشهورة التي حرمت عليه بالرضاع او بالمصاهرة الثالثة بالاجماع او خبر مشهور وكوطي المنكحة نكاحا فاسدا او جارية وله ولأمة المستحقة **سقط احصانه** ولم

تحت قاذفه لكونه صادقا واما اذا كان وطبا حراما لغيره كوطي الامة المزوجة او المحسبة
 او المشتراه بشراف او الخايش او امراته التي ظاهر منها او مملوكة الاختين لا يسقط به
 الاحصان لان الحرمة فيهن على شرف الزوال **تحت قاذفه ونال بنت مملوكة بشهوة**
محض يعني اذ لمس امرأة او قبلها او نظرا في فرجها بشهوة فتزوج بنتا وان سقطت او امها
 وان علت فوطها لا يسقط احصانه عن ذم اي حنيفة في ذم قاذفه وقال لا يسقط احصانه
 فلا تحت قاذفه لانه وطى الحرمة عليه ابد كما لو وطى اخته من الرضاع وله ان حرمة المصا
 بالمس بشهوة ونحوه لا يثبت عند كثير من الفقهاء ولا نص فيه وهذا لو حكم حاكم بابا حنيفة
 بنفذ وانما يثبت عند البعض احتياطا اقامة السبب مقام المسبب ولا يسقط احصا
 واما حرمة المصاهرة بالوطى مخصوص عليا **واذا الاعنت لولد** اي اذا نفي رجل ولدا
 سواء كان الولد حيا او ميتا فلاعتة **سقط احصانها** ولا تحت قاذفها لوجود اماره الزنا
 لان الولد الذي لا ت له يكون من الزنا ظاهرا قيد بالولد لانها لو اعلنت لا يفي الولد لا يسقط
 احصانها ويحتد قاذفها لعدم اماره الزنا منها واللعان فايهم مقام حد القذف في جانب
 الزوج وكان موكد الفقه **ولو نسب** اي الولد **اي حده او نفاه عنه** اي الولد
السما او لعربي اي لو قال لعربي **يا بني** **او خاله او زوج امه او قال يا ابن**
دمه الواحد بنطي لم يحتد اماره نسبته الي حده فلانه صادق فيه لانه منسوب اليه
 بواسطة ولده وكذا انه نفيه عنه لانه ليس ابنه حقيقة وكذا انه نسبته الي عمه او خاله
 او زوج امه لان الولد ينسب اليهم عادة مجازا وكونه زوج امه ليس بشرط بل العبرة فيه للتر
 لا غير حتى لو نسبته الي من رباة وهو ليس بزوجه لانه وجب ان لا تحتد اماره قوله يا ابن
 ما السائل لانه وقت الخط كان يقيم ماله مقام الفطر وسميت امرأة لمس القليس وهي ام المنذر
 محمد القادف **يقول رجل يا ابنه** وقال لا يلزمه الحد فقدم رجل لانه لو قال لامرأة
 يا ابن تحتد اتفاقا لانه ان التا قد تلحق بصفة الرجل للمبالغة كالروية لكثير الروية وكان
 اقرارا في احباب الحد ولما ان معنى الكلام وهو طلب امرأة موصوفة بالزنا غير متصور فيه
 والتا كما يحتمل المبالغة يحتمل المقرن بان يشهد بمرأة زانية فلا يجب الحد بالشك واما في
 قوله يا زاني فمقتضى حقيقة متصور بان يكون التا مخرمة **وعكس زنا** اي قال محمد
 اذا قال لرجل زنا **في الجبل يريد الصعود** اي حال كونه قايلا اردت به الصعود
 لا تحتد وقال لا تحتد لانه نوى حقيقة لفظه لان زنا زانية بمعنى في استعماله على
 كما قال الله تعالى ولا صليكم في جدوع النخل ولما ان ظاهرا للفظ قل على الفاحشة وهمة

لا يروى به السليمة
 في الجبل يريد الصعود
 حاربه ما السائل

لا يروى
 صعد

يكون ان يكون مقلوبه من حروف الدين كالمثلين الحرف الموهود ودلالة الحال داعية الى ارادة
 القذف وكذا ذكره في حوز على لان المناسبات للصحة لفظه على واستعماله بمعنى على مجازا ايضا
 اليه ولو قال زنا على الجبل مثل لا يجب نظرا الى كلمة على وقيل يجب نظرا الى ظاهر اللفظ
وما او جهناه اي الحد على المصدق اي على من قال صدقت لمن قال لا خرا انت زان
 وقال زفر تحت حد لان تصديق القذف قدس وانما لم يذكر المصدق مع احتمال ان يرجع
 تصديقه الى كلام اخر سابق فيدري به الحد حتى لو قال صدقت هو كما قلت تحت
 اتفاقا **ولم يجعلوا قوله خصومة** **است بالزاني والاني** **قدفا** وقال مالك
 هو قذف يجب به الحد لانه تعريض بالقذف وبذلك عليه عرفا فيحد به ولما ان
 ظاهرا كلامه تركية لنفسه وانه فلا يكون قدفا وان كان قدفا بالتعريض فالمقدوف
 غير متعين فيحتمل ان يريد به غير ما يتوهم انه مقدوف فلا يثبت الحد مع الاحتمال
ولو اختلف شهوده اي شهود القذف **مكانه** اي مكان القذف **اورمائه**
في اي تلك الشهادة **مقبولة** عند اي حنيفة محمد القادف بها وقال لا تقبل لان القذ
 في هذا المكان عمر القذف في الآخر وكذا في الزمان فلم يتم البينة على قذف واحد فصلا
 كما اذا اختلفا في اللفظ بان شهد انه قد ذف بالعميد والاخر بالقارسية وله انهما اتفقا
 على لفظ القذف واختلفا فيما لو سحبا عنه لا سحبا القاصي فيقبل شهادتهما كما لو
 شهد احدهما انه قال زنيت بربوب وشهد الاخر انه قال زنيت بربوب واما
 اختلفا في اللفظ فاختلاف في السبب وضع في اختلافهما في الزمان والمكان
 اذا اختلفا في الاقرار والاشهاد قبل اتفاقا من التهمة **ورب شهادة المحرود فيه**
 اي في القذف **باب** عن حرمة القذف وقال الساجي يقبل شهادته اذا تاب
 لان الله تعالى استثنى الثانيين عقيب النبي عن قبول شهادتهما بقوله الا للذين
 تابوا ولنا قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وذكره بالتايد يدل على انها لا تقبل
 في كل حال والاستثناء منصرف الى ما يليه وهو قوله تعالى واولئك هم الفاسقون
 الا الذين تابوا **وهو بسوط** اي زدت شهادته بضرب سوط واحد عند اي حنيفة
 لان القاضي انما يحد القادف اذا اعجز عن اربعة شهداء افا اعجز بظهر بضرب سوط او
بالتم اي زروا اخرى عنه انه نبت بضرب الكرم لان لا اكثر حكم كمال **او بنامه**
 اي في رواية اخرى عنه انه ثبت بنام الحد **وبه قال** لان الحد من حيث هو لا يجري
 فتعلق الحكم بأكملها تخفيفا وفائدة الخلاف يظهر فيما اذا قذف ذي محصن فلما ضرب
 سوطا سلم فتم الحد عليه جازت شهادته عندنا لان رد الشهادة يتم الحد فكون صفه له
 وصفة النبي انما يوجد بعد وجود ذلك النبي والمقام بعد الاسلام بعض الحد فلا يكون رد

حد

غيره سواء كان المانع بنا او حافظا **نصابا** او ما قيمه نصاب **لا شبهة** فيما اي السارق في ذلك
النصاب والحرز فيه لانه لو كان له شبهة في المسروق كما اذا سرق من بيت المال او في الحرز
كما اذا سرق من بيت اذن للناس بالدخول فيه كالحمار والرباط لا يقطع لان الحد يدرى
بالشبهة **وتقدر** اي النصاب الذي يقطع اليه سرقة **بعشر دراهم مضروبة او ما**
هي اي التي هي عشر دراهم **قيمة** وفيه دلالة على ان الاعتبار في القيمة بالدرهم
وان كان المسروق ذهبيا **لاربعة دنانير** اي قال الشافعي هو مقدار ربع دينار لما روي
ان النبي عليه السلام قطع سارقا ربع دينار ولسنا نقوله عليه السلام لا قطع الا ربع دينار او
عشر دراهم والاخذ بالاكثراولي احتيا لا لدر الحد والمختار هذه الدراهم ان
يكون عشق منها وزن سبعة مثاقيل كما في الزكوة **وجودها** اي جودة تلك العشق
شرط عند اي حنفية حتي لو سرق عشق دراهم رديه لا يقطع لان نقصان الوصف
مؤثر في نقصان المالية فصار نقصانه كنقصان القدر فلا يقطع لهذه الشبهة **ومخالفة**
اي ابو يوسف ابا حنيفة **في الربوف الراححة** ولا يقطع في سرقها لانها لما كانت
رايحة صارت كالجدة **فتشهد عليه** اي اذا سرق فتشهد على اخذ رجلان **اثان**
قد به لان شهادة النساء غير مقبولة في الحدود **فسيلا عن ما هبتها** اي سألها
القاضي عن ماهية السرقة لانها تطلق على تخفيف الصلوة كما قال عليه السلام ان اسوا
الناس سرقة من سرق من صلوته وعلى الاستماع خفيه كما قال الله تعالى الامن
استرق السمع **وكيفيتها** لان السرقة تختلف باختلاف الاحوال من ادخل يد من
الثقب واخذ شيئا لا يقطع **وزمانها** لاحتمال ان يكون زمان الصلوة وفي المحرم
السؤال عن زمانها فيما اذا ثبت بالبيضة واما اذا ثبت بالقرار فلا يحتاج الى السؤال
عنه لان التقادم غير مانع عن صحة القرار **ومكانها** لاحتمال ان يكون في دار الحرب او
من بيت اذن له في دخوله ولا بد ان يسلمها عن المسروق منه ايضا اذا لم يكن حاضرا في
خاصم لجواز ان يكون المسروق منه دارم محرم منه او احد الزوجين **او افرق** بقرته
ويعتبر اي ابو يوسف الاقرار **مرتين** لان الموضع موضع الاحتياط ولما ان السرقة
ظهرت بالاقرار مرة فليفتي به كالتقصير والقذف واما تكراره في الزنا فعلى خلاف
القياس **قلعت بمينة** اي من السارق وهو جواب اذا من **الزند** وهو موصل
طرف الدراع في الكف كذا في الصحاح اما الفتح فليقله تعالى والسارق والسارقة في
فاقطعوا ايديهما واما اليمن فليقله ان مسعود فافعلوا اي ايديهما واما كونه من الزند فلانه
عليه السلام امر بقطع السارق منه **وحسنت** اي تكوي لتقطع دمه ولا يملك **بعد**
خصومة ام المسروق منه قيد بجلان سرقة انما تظهر خصومته وكذا حضور شرط للقطع

لا احتمال

لا احتمال ان يصبه المسروق فستقطعه الكافي هذا اذا اختار المالك القطع وان
قال انا ضمنه لم يقطع عندنا **وقطعنا** **مرد عوي المودع والمستعير والمضارب**
يعني اذا سرق من هؤلاء اذ عوا عند الحاكم وثبتوا السرقة بالبيضة يقطع **مع غيبة**
المالك عندنا ولا يقطع وكذا الخلاف في المرفق والمستعير والقاضي على
سوم الشري لان شبهة التملك من المالك ثابت فلا يقطع ولنا ان السرقة تمت بحجة
عقب خصومة معتبر لان لحوادث الحق الخصومة لا عادية حقهم في اليد يقطع وما ذكره
من الشبهة غير معتبر لان المؤثر منها ما هي موجبة في الحال وما هي موهومة في
المال ولما انقطع بالاقرار مع توهم رجوعه في الاستقبال **فان شي** اي ان سرق
مرة ثانية **قطعت رجله اليسرى** من المفصل لانه عليه السلام امر بقطع حين عاد
وانعتد عليه الاجماع وحسنت لما مر **وان ثلث** اي ان سرق مرة ثالثة **خلد حبسه**
حتى يتوب ويظهر عليه سبب الباس **ولا يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى**
الرابعة يعني قال الشافعي اذا سرق في المرة الثالثة يقطع يده اليسرى وفي المرة الرابعة
يقطع رجله اليمنى وان عاد تخس بعد ذلك وفي قوله القدم تقبل من الوسيط لقوله
عليه السلام من سرق فاقطعوه وان عاد فاقطعوه وان عاد فاقطعوه وان عاد فاقطعوه
وان عاد فاقطعوه ولنا ما روي ان عليا رضي الله عنه قال فممن سرق ثلث مرات
ان لا سجي من الله لا ادع له بدا ياكل بها ونستحي ورجلا مشي علمه ووقعت الحجة
بينه وبين الصحابة فانقادوا اليه وانعتد اجماعهم عليه وماتوا فمطعون عند
نقاد الحديث كذا ذكر الطحاوي **ولا يقطع بمن السارق اذا كانت يده اليسرى**
او رجله اليمنى مثلا او مقطوعة لان يده اليمنى ان قطعت حال كون يده اليسرى
مثلا او مقطوعة فان منه منفعة البطش بالكلية او حال كون رجله اليمنى مثلا
او مقطوعة فان منه المشي فصار في حكم الهالك والحد شرع زاجر الامتلاء وكذا
لا يقطع لو كانت اليهامه من اليد اليسرى او الاصبعان منه مثلا او مقطوعة لان
البطش بقوت منه واما اذا كانت مثلا او مقطوعة اصبع او احد اسوي الياهم
ولا يمنع قطع يمينه لان ذلك لا يكون مخرجا للبطش **وقاطع اليسرى ما مور باليمن**
غيرضا من وضناه في العمد يعني اذا امر القاضي الجلاء بقطع بمن السارق
فقطعه بغير عمد لا يضر عند اي حنفية وعندهما تضمن وقوله لو قال قاطع اليسرى
عمدا ما مور باليمن غيرضا من كان اخضر ولم يحتج الي اقراره فوطئ فبذلك لان
واحد لو قطع قبل ان يامر به الحاكم يجب القضاء في العمد والدية في الخطا اتفاقا
واما كون قاطع اليسار هو المأمور فليس يفيد لوضع الخلاف لان اجنبيا غير المأمور

لو قطع البسار بعد امر الحاكم بالقطع لا يضمن عنده في الصحيح كذا ذكره في حرج الاسلام في الجامع الصغير هذا اذا صرح الحاكم بيمين السارق واما لو قال اقطع يده لا يضمن القاطع اتفاقا لان اليد تطلق عليهما وكذا اذا خرج السارق يساره فقال هذه يميني لانه قطع يده بيمين فلا يضمن وقيد بالعد لانه لو قطع خطا لا يضمن اتفاقا سواء كان خطاه في الاجتهاد في اية السرقة لكون اليد مذكورة فيها مطلقا او في معرفة اليمين والبسار وقال في يمين في الخطا ايضا لان الخطا في حق العبد غير معفو قلنا خطا المخذوع معفوا عما واما خطا في معرفة اليمين والبسار فلا يجعل عفو وقيل يحول اليها لانه خالف امر الحاكم قطع يده بمعصومة عمدا فكان ينبغي ان يجب القصاص لكنه سقط للتمية فغرم ارشده وله ان يمين السارق كانت مستحقة الا للاف فقطع اليسرى فسلمت له اليمين لان مقطوع اليد لا يقطع فصار كما يحصل له ما هو خير منها فلا يمكن من ثلثا معنى كمن شهد على غيره ببيع ماله بمثل في القيمة ثم رجع اعلم ان هذا الخلاف في ضمان الارش والامانة ضمان المسروق فوجب عليه اتفاقا لان الضمان انما يستطاعه اذا وقع القطع حدا وهذا يقع **والشهادة** **بسرقة بقرعة مع الاختلاف في لو انها مقبولة** عند ابي حنيفة وقال لا تقبل لانعدام اتفاق الشاهدين كما لو اختلفا في الذكورة والاثوثة او في كون الغصوب وله ان السرقة تقع في الليل غالبا واللون فيه شبهة فعفي التفاوت في شهادة كون المسروق لاحتمال ان يكون كل من الشاهدين احسن منها لو اختلفا في الذكورة والاثوثة لانها لا يحتمل من بعد والخلاف الغصب لانه يقع في النهار غالبا فيمكن الشاهد من الاحتياط في تحمل الشهادة **ولو اقر بحجر سرقة نصاب معين** من فلان **فله به مولا** وقال بل ذلك النصاب مالى **قالوا احب** عند ابي حنيفة **القطع** **والرد** اي رد النصاب **الى المسروق منه** لان اقراره بالسرقة على نفسه في حق القطع صحيح فيصير في حق المالك ضما **ويقطع** اي يامر ابو يوسف بقطع يده **ويجعل المالك للولي** ولا رده الي فلان لان اقراره في حق القطع اقراره على نفسه وهو غير متم فيه مصة في حق المالك اقراره مولا فلا يصح بواحدة بعد التقبيل **ووافق في الثاني** اي قال محمد بكون المالك للولي وفي يمينه بالتالي دلالة على انه خالف ابا يوسف في الاول اي في القطع فالمرافقة والمخالفة راجعان الى ابي يوسف لانه اقرب المذكورين لان الما اصل والقطع تابع وهذا لا يسمع الخصومة في القطع وحده وسمع في المالك وحده فاذا بطل اقراره في الاصل بطل اقراره في التابع قد بالبحر لانه لو كان ما ذونا لا يقطع اتفاقا لان اقراره بما في يده صحيح في حق القطع تبعا وقيد معين لانه لو اقر بمالك استهلكه بقطع اتفاقا وقيد بملك للولي

لو صدق وورد المال على المالك اتفاقا من الخفاف **واذا اقطع** اي يد السارق **والعين قائمة** اي حال كون المسروق موجودا **ردت** الى مالك لقيام ملكه بها **او مستهلك** اي ان كان السارق استهلك **لم يضمن** لقوله عليه السلام لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه **والضمان به رواية** يعني في رواية عن ابي حنيفة انه يضمن اذا استهلك ولا يضمن اذا اهلك **ولم يجمعوا بينهما** اي بين القطع والضم **بسار وقت القطع** وان كان السارق موسرا من حين السرقة الى وقت اقطع يمينه والافلا نظر المجانبين ولنا ان سبب الضمان ان وجد فلا عسار ولا يمنع لان اشرع في التاحير لا في المنع وان لم يوجد لا يضمن اصلا **فمنعه مطلقا** يعني قال الشافعي يضمن السارق سوا هلك المسروق او استهلكه لان محل القطع اليد ومستحقه هو الله وسببه الجنابة على حق الله وهو ترك الامانة عما اتي عنه ومحل الضمان الذمة ومستحقه المسروق منه وسببه اخذ ماله الغير عزاء عنه فلما اختلف الحقان محللا ومستحقا وسببا لوجب احدهما لا يمنع وجوب الآخر كما يجب القيمة مع الحد في شرب خمر الدخي ولنا ان القطع اذا وجد كان عصمة المالك منتقلة الى الله فيبطل السرقة متصلا بها فلم يبق للعد حق فيه فصار حرما كالحجر والزنا فيكون في القطع خالص حق الله فلا يجب ضمانه لوقوع الجنابة على حق الشرع فان قلت اذا لم يبق للمالك حق فيه فلم يشترط خصومته قلت لان السرقة لا يظهر بدولها وهذا لو وجد الخصومة من غير المالك كالمودع والوصي والمكاتب اكتفى به وانما قلنا انتقلت عصمة الى الله بناء على استيفاء القطع لانه لو بقي للعد في المسروق حق لكان مباحا لذاته وحراما لاجله فلم يمتد فروع الحد وهو القطع مع وجود الشبهة الدارئة ووجه الرواية الاخرى عزاء حنيفة ان الاستهلاك فعل اخر غير السرقة فلم تكن الضرورة داعية الى انتقال العصمة الى الله في حقه فيضمن فيه **ولو حصر احد جماعة قطع له** يعني لو سرق رجل سرقا من جماعة فحضر احدهم قطع لخصومته اتفاقا **ولو حصر ضامن** يعني السارق المذكور لا يضمن عند ابي حنيفة **مطلقا** اي لا يضمن منهم ولغيره **واوجباه في غير التي قطع لها** يعني فلا يضمن اخرا للسرقة التي قطع لها اي اخرا لخصومتهم فسد بالقطع لانه لو حضروا وقطع لخصومتهم لا يضمن اتفاقا ولو لم يقطع يضمن اتفاقا لئلا ان سقط الضمان هو القطع وهو حصل لخصومة الحاضر فقطع له خاصة ولم يكن هو نذبا عنهم فبقيت اموالهم معصومة على حالها فيضمن له وله ان يمين الحدود على التداخل بشرط ظهور السرقة وهو الخصومة وجد عند القاضي وموجبها وهو القطع واحد فاذا استوفى كان واقعا على الكل لعود منفعة اليهم

فارتفع الضمان كما لو حضروا جميعا وعلى هذا الخلاف اذا سرق من واحد نصابا مرارا
 في نفسه في بعض قطع لنصاب واحد **ولو اشترك جماعة في سرقة فحصل**
لكل نصاب اي لكل واحد نصاب سرقة **قطعا** اتفاقا لكمال الرقعة في كل واحد
 منهم **ولكلهم نصاب** اي اذا اشتركوا في سرقة نصاب واحد لم يقطعوا **اي**
 على وان لم يأمروا بقطعهم وقال مالك يوم يقطعهم لانهم صاروا سارقين ولنا ان
 كل واحد منهم لم يصير سارقا لعدم كمال النصاب في حقه **ولو حكم به** اي بالقطع
لكل السارق المسروق بالهبة او غيرها قبل القطع **او قطع** اي يد السارق في
 سرقة عين وهي قائمة فردت الي مالك **فما دفسر فقا وبقي هي** اي والحال
 ان العين لم تكن متغيرة لم تقطع وقال الشافعي في المسئلة ان لا يقطع في المسئلة
 الاولى بالحكم لانه لو ملكه قبل الحكم لا يضر اتفاقا وقدرة المسئلة الثانية بقوله وهي
 هي لان العين المسروقة لو تغيرت بان كانت عزلا مثلا فقطع ونسب المالك بعد الرد
 اليه فسرقة ثانيا قطع اتفاقا لانه ان الامضا في باب الحدود من القضا فاذا
 ملكه بعد القضا بعد الامضا سقط القطع كما لو ملكه قبل القضا وله في المسئلة
 الثانية انه سرق نصابا محررا فقطع به كما لو سرقه غيره ولنا ان عصمة هذا المال
 سقطت في حقه بالقطع فلا يقطع سرقة ثانيا بعد العود الي مالكه لان الملك والحمل
 واحد بخلاف ما اذا سرق غيره لان عصمة المال قائمة في حقه **ولو ادعى ملكه**
 اي ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه **لم يقطع** لان دعواه محتملة للصدق فيكون
 شبهة دارية للحد **ولو صبغ** اي السارق المسروق **احمر** لم يقطع به **لو صبغ**
 اي التوب من السارق **لم يضمنه ولا في** **محمد باخذه مع ضمان الزيادة له**
 اقول لو قال ولو صبغ احمر افي باخذه مع ضمان الزيادة لكان اخضر ولم يتحقق اليان
 قولها لانه في طرف العين من قوله يعني باخذ المالك منها التوب ويضمن قيمته ما زاد
 الصبغ فيه لان التوب قائم انقلبه مال غيره فباخذه لكونه اصلا ويضمن قيمة
 الصبغ لانه تابع كمال الغصب ولما ان التوب حق المالك والصبغ حق السارق
 فلما تعارضتا رجحنا طرف الصبغ لانه قائم صورة ومعنى والتوب قائم صورة ومعنى
 لانه غير مضمون على السارق اذ اهلك خلاف الغصب لان التوب فيه مضمون على
 الغاصب اذ اهلك فصار قائما بمعنى فلما استويا من ههنا الوجه مرجح جانب المالك
 لاصالته **او اسود** يعني لو صبغ السارق اسود لم يقطع به **فلما ان اخذه**
مجانا عند اي حبيقة لان السواد نقصان عنه كما في الغصب **ومنه** اي ابو
 يوسف المالك من اخذه لان الاسود زيادة عنه فيرجح جانب السارق لما ذكرنا

في الحرق **وجعله** اي محمدا اسود **كالاحمر** فباخذه ويضمن الزيادة لما مر **فصل** فيما
 يقطع في سرقة وما لا يقطع وفي احمر **ولا يقطع في المباحة الاصل** اذا سرق
 كالخشب والسمك والطير والربخ ونحوها **والغصنة بالفساد** اي لا يقطع فيها
 اذا سرق وما يتسارع اليه الفساد كاللحم واللبن ونحوها وقال الشافعي يقطع لانه
 سرق مالا محررا وفساده في ثلثي الحال لا يمنع كمال ماله حال الرقعة ولنا ان
 شركه العامة في مباح الاصل قبل الاحراز يورث الشبهة مادامت باقية على تلك
 الصفة ويكون الاحراز فيه ناقضا وهذا المعنى بعضه في الابواب وفي الطرق وقد
 قلت عابثه رضي الله عنى كانت الايدي لا يقطع في الشيء الثاني اي الحقر وان
 المالية فيما يتسارع اليه الفساد قاصرة لان الرغبة انما سمع فيما يصلح الادخار لوقت
 الحاجة وقد روي انه عليه السلام قال لا يقطع في الثمار الا فيما او اوه احمر وهو بالرا
 المملوك بعد الجيم الموضع الذي يجمع فيه الثمار اذ احمرت وانما يجمع فيه عادة ما يمس من
 الثمار في الحقل والعسل يقطع اتفاقا لان الفساد لا يتسارع اليهما فلو اهدا اذ اريق
 في ايام الحصب واما في ايام القطر فلا يقطع في سرقة طعام مطلقا لان الضرر يمتنع
 السائل **ولا يقطع فيما يتناول فيه الامتياز** كاللات اللوز من الدف وعين والاشربة
 المطربة والرد والصلب من الذهب لاحتمال ان يهول السارق سرقة الكسر والاراقة
 واما الدرهم الذي عليه التمثال فيقطع فيها لانه موعود للقول لا للعبادة فتاويل
 الكسر لا يثبت فيها واما اذا سرق طبل الغزاة قبل القطع لان ضرب الغزو ما دون فيه
 ومختار الصدر الشهيد انه لا يقطع لانه كما يصلح اللوز فمثل الشبهة **ولا في دق غير**
الحساب لانه تناول بالقراءة واما في دق الحساب فيقطع لانه لا ينفذ بغير
 صاحبه فيكون المقصود فيه الكفاية **وامر به** اي ابو يوسف بالقطع **في صبي**
 اي في سرقة صبي **حر عليه حلي ومصحف محلي** اي في سرقة مصحف عليه حلية يبلغ
 نصابا وقال لا يقطع اعلم ان الخلاف في الصبي الغير المميز لانه لو كان مميزا لا يقطع اعلم
 لان له يد اعلم نفسه على ما في يد فكون خذاعا لا سرقة كذا في التبيين له في المسلمين
 ان الحلية لو سرفت وخذها لقطع لها وكذا اذا سرفت مع غيرها وكما انه اجتمع فيه
 دليل القطع وهي سرقة الحلية ودليل عدمه وهو سرقة الصبي والمصحف فاوثر ذلك
 شبهة دارية للحد **وبني عنه** اي ابو يوسف عن القطع **في عبد صغير** اي في سرقة
 كونه مالا لا يقتضي القطع وكونه ادميا لا يقتضيه والحد اذا دار بين الوجوب وعدمه لا
 يجب هذا الصغير الحكم وان كان سوطا وغيره نفسه لا يقطع اتفاقا وضعه العبد لانه
 في الحر الصغير لا يقطع اتفاقا من الحقائق **الكبير** اي كما لا يقطع في الكبير لان له يد اعلم نفسه

الغزو يصلح

اما بواسطة الخداع او بالغصب فلا يكون سرقة **ونقطع في الساج** وهو شجر لا ينبت الا
ببلاد الهند وجليب منها كل ساجة مخوته الجواب الرابع **والابنوس** وهو شجر معروف
والقنا بالقصر جمع قناه وهو شجر يتخذ منها الرمح **والصندل** وهو شجر طيب الرائحة
والعود **والياقوت** **والقصص** والمسك والادهان والورس والزعفران والالوان
وكونها وانما قطع في سرقة هذه الاشياء لانها عزيزة حمزة لا يوجد بصورها مباحة في دار
الاسلام فصارت كالنقصة واما الزجاج المصنوع فقبل لا يقطع فيه لان الفساد يستخرج
اليه وقتل يقطع لانه مال نفيس واما الفساد من القصير **الاختراز عنه وما اخذ**
من الخشب اي اتخذ من الخشب من الابواب والاواني قطع في سرقتها لان الصنعة
فيها غلبت على الاصل والتحقق بالصنعة بالاموال النفيسة وخرجت من ان يكون
تألفه بخلاف المتخذ من الخشب والقص لا يقطع لان الصنعة لم تغلب فيه ولم تضاعف قيمته
حتى لو غلبت فيه الصنعة كالحصير الخدادى والجراني يقطع فيهما واما في الابواب
فانما يقطع اذا كانت مجردة في الخرز فكانت خفيفة لا تشغل حملها على الواحد حتى لو كانت
متعلقة بالجدار لا يقطع فيها لانه يكون سارقا للخرز دون المحرر فصار كسرته الخارص وكذا
لو كانت ثقيلة لانها لا يربح في سرقتها كذا في الشيبين **لا يقطع في سرقة كلب** اي لا يقطع في سرقة كلب
وفيه لان جسد المباح الاصل غير مرغوب فيه ولو كان على الكلب طوق ذهب فغلب
الخلاف كالصبي الذي عليه حلي **وانها** اي لا يقطع في انتهاب وهو الاخذ على وجه
العلانية ففقر من ظاهريته او قريته **واختلاس** وهو ان ياخذ من اليد سرقة خفيا
وخيانة وهو ان يخون المودع على ما في يده لقوله عليه السلام لا قطع على خائن ولا
مستتر **ولا مختلس ومن بين المال والمقيم** لان ذلك للعامة وهو منهم **والمتستر**
اي ومن المتستر بين السارق والمسرور منه لثبوت الشبهة باعتباره اخذ ماله من
وجه **واصوله وفروعه** اي اذا سرق من بيت اصوله وفروعه من الفس مال
غيره او سرق ما لم يكن بيت غيرهم لا يقطع لجران الانبساط بينهم في الاسماع بالمال
والدخول في الحرز والوسق من اصوله من الرضاخ او فروعه قطع لان اتمام هذا المعنى
فيهم عادة **ونظره في ذي رحم محرم** اي اذا سرق من بيت ذي رحم محرم منه سوا
كان المسروق ماله او مال غيره لا يقطع عندنا وقال الشافعي يقطع وانما اذا نابت
في ذي رحم محرم لانه لو سرق مال ذي رحم محرم من بيت غيره يقطع اتفاقا لانه لا يفرقة
هي العصبية وقراية عن الولاد هي معتقة عنده كما بين في فصل النفقة فصار كاصديق
يسرق من صديقه ولنا انه ما دون شرعا في دخول حرزه من غزاستيدان وحرز
العادة بالانبساط فيه واحدا الزوجين من الاخرى اذا سرق احدهما من بيت الآخر

او من ماله لا يقطع عندنا لوجود الانبساط بينهما في الحرز والمال وكذا الوسق من
معتقه المبتوتة او سرقته هي منه لا يقطع لان الخلطة بينهما قائمة وقال الشافعي يقطع
اعلم ان المفهوم من بيت المخطوم في مقاله الشافعي فهو يقطع السارق من نسائه من
منزل لم يكن من مكانه ان خلافة فيما اذا لم يسكن فيه لانه لا ياتى له بالدخول اذ لو
كان ساكنا معها فيه لا يقطع اتفاقا لان له تاولا فيه وانه فيما اذا سرق الزوج من مال
زوجته لانها لو سرقته من مال زوجها لا يقطع اتفاقا كذا في سرقة المني بالكاين وانت
ترك ان المصنف اطلقه **ولو كان حرزا عنه** لوهذه الموصل اي وان كان مال
احدهما محرزا وممنوعا من الاخر وفي هذه الكلام احراج لذهب مالك لانه قال مال
احدهما ان كان ممنوعا عن الاخر فسرقته يوجب القتل اذ المريق له تاول والافلاولما
ما بينا من ثبوت البسطة بينهما ولو سرق من اجنبية ثم تزوجها قبل القتل لا يقطع
لوجود الشبهة قبل الامضاء **والسارق من بيت زوجته** وهو زوج كل ذي رحم محرم
منه او صهر وهو كل ذي رحم محرم من امراء **لا يقطع** عندنا في حقيقته وقال لا يقطع
لانعدام الشبهة في المال والحرز ولدان الرجل يدخل دور ختمه وصهره بلا اذن عادة
فيثبت فيه شبهة الاذن بالدخول او حقيقته **والموحر من بيت المستاجر يقطع** اي
اذا سرق الموحر من بيت الذي في يد المستاجر يقطع عندنا في حقيقته وقال لا يقطع قد بالموحر
لانه لو سرق المستاجر من الموحر بيت اخر يقطع اتفاقا لهما ان الموحر يدخل البيت
الذي اجر للموحر فثبت له الاذن كما لو سرق من داره التي اعارها وله انه ممنوع من الدخول
الذي المستاجر لان البيت المستاجر كالمملوك له في حق المنفعة واما الدخول للمنة فباح
باذن المستاجر لا يغير اذنه **ولا يقطع على السارق من عهده مثل حقه** اي من حشر
الحق الذي كان له عليه لانه مستوف حقه فبده لانه لو سرق من خلاف حقه كما اذا
كان حقه دراهم فسرق عروضة عزمه يقطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منها الا
ببيعها برضا مالكيها واما لو سرق دنائين فقبل يقطع لانه خلاف جسر الدراهم وقبل
لا يقطع لان جسر النقد يستلزمها **مظلم** اي سوا كان ذاك الحق حلالا او موجلا لان الحق
نابت على كل تقدير سوا كان مثله قد رخصه او اكثرمه لانه كان شركا بقدر حقه فيما سرق
ولا يقطع في سرقة المال المشترك وسوا كان مثل حقه في الجردة او اوجود منه لا اتحاد الجسر
ولا من سبه اي لا يقطع على العبد السارق من سبه او امرأة سبه او زوج سبه
لانه ما دون له في الدخول عادة فتملك الشبهة في الحرز **ولا من مكانه** اي لا يقطع اذا سرق
المولى من مكانه لا يقطع حقا في اكسابه وكذا لو سرق المكاتب من مولاه لثبوت منزلة العبد
ومصنف اي لا يقطع اذا سرق الصنف من بيت من اضافة لانه ما دون له في دخول بيته

نعم

فكان فعله خيانه لا سرقة **وبيت** اي لا قطع اذا سرق من بيت ما دون **ما دون في دخوله**
 كالخانات وحوادث التجار **وحمام** هذا يحصر بعد التعميم لان البيت المادون في دخوله
 يتناول له **نهارا** قبله لانه لو سرق من الامكنة المادونه ليل لا قطع لان الاذن مختص بالنهار
 وفي القيسين هذا اذا كانت مفتوحة الباب وان كانت مغلقة يقطع وان كان نهارا
 في الاصح وما جرت العاده بدخوله في بعض الليل ملحق بالنهار واما المسجد فيستثنى من الحكم
 لانه لو سرق منه ليل لا يقطع **ويقطع فيها الحرم بالحافظ** كمن حرس في الصلوات او
 المسجد او الطريق وعنده مناعه وهو محرز به **بحر دا حده** لان هذا الحافظ يزول
 فتمت الفارقة **ولو من مسجد مستيقظا كل الحافظ او ناعما** وقبل لا يكون محرز في حال
 نومه الا اذا كان مناعه تحت جنبه او تحت راسه والصحيح هو الاول لان الناس يجدون
 النائم عند مناعه حافظا وعلي هذا اذا حفظ الموضع او المستغير المشاع بمنزله هذا الحفظ
 لا يضمن **وفي الحرم بالمكان باخراجه** لان السرقة لا تتم قبل الاخراج لتمام اليد عليه اعلم
 ان هذا الحرم اقوي من الحرم بالحافظ لانهما يشتركان في المكان عن وصول اليد الى المال
 الى المال لكن الحرم بالمكان يزيد عليه من حيث ان المال تحت منه عن الاعين فلا يعتبر الحرم
 بالحافظ مع وجوده حتى لو كان المال محرز بالمكان واذن بالدخول فيه فسرقة منه وصاحبه
 عنده لا يقطع لان الحرم بالحافظ لم يكن معتبرا مع الحرم بالمكان وقد سقط بالاذن **والحفظ**
في الحمام معتدل يعني روي عن ابي حنيفة ان من سرق ثوبا في الحمام نهارا عند صاحبه
 يقطع كما لو سرق من المسجد وصاحبه عنده **وظاهر المذهب اهدان** لان احكام بني اخراز
 الامنة وكان حرزا مكانا فلم يعتبر فيه كالحفاظ بخلاف المسجد لانه ليس محرز وما يبنى
 للاحد از اصلا فاعتبر فيه الحافظ كما في الطريق **كما في سداي** محمد بن طاهر المذهب
ويقتل اي يوسف **يقطع الناس** وهو من يمشي فيرا واخذ الكفر منه سوا كان الفري في بيت
 مقتول او في الصلوات وهو الصحيح وقال لا يقطع له قوله عليه السلام من سرق قطعا من ولما
 قوله عليه السلام لا قطع على الخنفي وهو الناس بلغة اهل المدينة ومرواه غير مرفوع بل من كلام
 زياد لانه ذكره اخره من قبل عبده فظناه وليس ثبت فهو محمول على السياسة ولان الكفر
 ليس محرز بالمسبة ولا بالغير لانه ليس محرز ولهذا لو دفر فيه مال اخر غير الكفر لا يقطع
 سارقه مع ان الكفر ليس مال لان الطبايع السليمة لا تميل ولو سرق من البيت الذي فيه
 القتر مال اخر غير الكفر لا يقطع ايضا لانه تناول بالدخول فيه لزيادة القتر **ولو تقب**
 السارق بيننا **ودخل وتناول المال** اي اعطاه باخراج يده من البيت **خارجا** اي من
 كان خارج البيت لم يقطع لان الفلح يجب هتك الحرم والاخراج ولم يوجد ذلك من كل
 منها لان الخارج لم يوجد منه الهتك والداخل وان وجد منه الاخراج باخراج يده لكنه بطل

باعتراض يد الاخر عليه فلم تتم السرقة **فان دخل** الخارج يده **مستاول منه** اي اخذ
 من الداخل **بامر** ابو يوسف **يقطعه** اما الداخل ثم منه فصار المال مخرجا لمعاو
 واما الخارج فلانه اخذ من المال من الحرم **ويقطع** اي بامر ابو يوسف **لو ان فرد تقب**
وادخل يده واخذ المتاع منه وقال لا يقطع له انه اخذ من الحرم فقطع فيه **كما لو اخذ من**
الكم او الصندوق نصا بالقطع اتفاقا ولما ان الفرق بين القيس والمقبس عليه بان
 الدخول في الكم والصندوق غير ممكن فحزره هتك على المال بادخال اليد فيه واما البيت
 فالدخول فيه ممكن وكما هتك حزره بالدخول فيه فاذا لم يدخل كان الهتك ناقضا ولا يقطع
ولو التقاه اي اذا تقب اللص بيننا ودخل واخذ المتاع والتقاه خارج الدار ثم خرج **فاخذه**
قطعه وقال زفر لا يقطع لان نفس الاتفاق لا يوجب القطع وكذا اذا اخذ من الخارج ولما
 ان يده تحت عليه بالاخذ وبالرعي لم يترك يده عنه حكما لا يري ان من سقط منه مال فاحذ عنه
 ليرده على صاحبه ثم رده الى موضعه لم يضمن لانه في ذلك الموضع يد صاحبه حكما **خرجت**
قطع لان سبورها يضاف اليه بسوقه ولهذا يضمن السارق ما اتلف الدابة قبله بالسوق لانه
 لو لم يستحقها لخرجت بنفسه لا يقطع ولو التقاه في ارض الدار واخرجه المأذون جريه لم يقطع
 وتقبل يقطع وهو الاصح كذا في النهاية **وقطعنا جماعة تولى بعضهم الاخذ** يعني اذا دخل
 جماعة الحرم واخذ بعضهم المال وحملوا اخرجه قطع الجميع عندنا **لا هدا اوحده** اي قال
 زفر يقطع الحامل وحده انما قيد بدخوله جميعهم لانه لو دخل واحد منهم واخرج المتاع نعا
 يقطع الحامل وحده له ان غير الحامل لم يباخذ ولا يقطعون ولما انتم اشركوا في هتك الحرم والاخذ
 وان وجد من الحامل صورة لكنه وجد من الجميع معني لكونهم على ذلك **ولو شق الثوب** الذي
 سرقة في الحرم **ثم اخرجه لم يقطع** ابو يوسف وقال لا يقطع اعلم ان الخلاف فيما اذا كان
 الشق فاحشا واختارا لانه ان باخذ الثوب وضمنه النقصان وكما اذا اختار ان يتركه على
 السارق ويضمن قيمه الثوب صحيحا لا يقطع اتفاقا لان عقاب سبب الملك وان كان الشق بسيرا
 يقطع اتفاقا ويضمن السارق قيمة النقصان هذا كله اذا بلغ قيمته بعد الشق عشرة دراهم وان
 لم يبلغ لا يقطع اتفاقا كذا في المصنف له ان الشق سبب الضمان والقطع معه لا يجتمعان
 ولما ان القطع بالسرقة وضمن النقصان بالشق وهو ليس بسرقة فلا يودي الى الجمع بينهما في
 جنائية واحدة **فصل** في قطاع الطريق وسمي قطع الطريق اذا اخذ فيه المال الرقة
 الكبرى اما كونه سرقة فلان القاطع ياخذ المال خفية من اليد حفظ الطريق وهو السلطان
 واما كونه كبري فلان ضررها عام وهذا اغلاظ الحدة حقه وشرط في ما شرط في السرقة
 الصغرى من النصاب وكون السارق من الاجانب وشرط في ايضا ان لا يكون للقاطع شركة
 وان يكون بعيدا من العمران مسبقا مسروبا وان يكون في دار الاسلام وان يظفر بهما لا مامر

واذا دخل الحرم
 ولو دخل الحرم
 ولو دخل الحرم

قبل التوبة ورد الاموال الي اربابها **واذا خرج جماعة** أطلق اسم جماعة ليتناول المسلم
والكافر والحر والعبد **ممتنعون** اي قادرون علي ان يمنعوهم عن انفسهم بغير العذر او
واحد ممتنع اي قادر علي المنع لقوته وشجاعته **لقطع الطريق فاخذوا** اي اخذهم
عزيمهم قبل ان ياخذوا مالا ويقتلوا انفسا **جيسوا** وهو جواب اذا اي خضعوا امام
لينبؤوا دله ان يعجزهم مع الحبس لانهم ارتكبوا المنكر وهو الاخافة **فاذا اخذوا مالا**
او في قديمه لانهم لو اخذوا مالا المستامن لاجب القطع **ويصيب كل نصاب** اي اذا
قسم المال اصاب كل واحد منهم نصاب سرقته وهو عشرة دراهم **قطعت ايديهم** اي
امانهم من خلاف وردوا المال العام وسقط عنهم ضمان الهالك ولو جرحوه
مع اخذ المال مكفي بالقطع وببطل حكم الجرحات لان حكم مادون النفس حكم الاموال
فلسقط ضمان هذا اذا اخذوا قبل التوبة ولو تا وا قبل ان ياخذوا ثم اخذوا ولم يجدوا
وبوخة منهم المال القائم ويضمن الهالك **وان قتلوا بعض المارين** ولم ياخذوا مالا
قتلوا اي قتلهم الامام **حد** اي من جهة كونه حق الله **ولا ينفق الي عفو الاوليا**
لان العفو انما سجد فيما هو حق العاني وهذا حق الشرع لان المسافر في المفارقات يكون
علي امان الله وحفظه والتعرض لم يكون خيانة علي حق الله تعالى ويكون الجزا حقه
وان جمعوا اي ان قتلوا واخذوا المال من المارين **فالامام بالخيار** عند ابي حنيفة
ان شامع بين القطع والقتل او الصلابة اي لا يقطعهم **كما قال** لان الحدود في
الحالصة تدخل في حد مادون النفس في حد النفس كما لو زنى بمحصن وسرق
ورجم بدخل حد السرقة في الرجم وكله ان هذه الجنابة وان كانت متحدة معني من
جهة ايضا قطع الطريق لكن متحدة في صورة وهو اخذ المال وقتل النفس بغير حق
ولكل واحد منهما موجب عند الانفراد لقوله تعالى انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او
ينفوا من الارض فانه تعالى ذكره هذه الاية اربعة اجزية توزعها على الجنابات
الاربعة من غير تعيين فينبغي ان يقابل الجنابة العظيمة بالجزا العظيمة والحقيقة بالحقيقة
علي مقتضى الحكمة الالهية فتكون النفي المذكورة الاية جزا الجنابة خروجه من غير اخذ
المال والمراد من النفي في الحبس على ما مضى المنسوسون لان المحبوس كالميتي عن
جميع الارض والقطع جزا الجنابة اخذهم المال فقط والقتل جزا الجنابة قتلهم من غير
اخذ المال والقطع والقتل كلاهما جزا الجنابة فتلهم واخذهم المال فالامام يكون مخيرا
ان شامك الي جهة لا تخاد فكني بالقتل وان شامك الي جهة التقيد فجمع بين القتل
والقطع والجواب عما قال ان لا تدخل الما يكون في الحدود والقطع والقتل هنا حد

وارجلهم

نحو

واحد تغلف لغلط سببها **ويامر بالصلب** اي قال ابو يوسف لا يترك الصلب
مطلقا اي سوا قبل واخذ المال فقط **رواه** لانه ادعى الشبهة والاعتبار
ويصلح حيا ويبيع اي يشق بطنه **يرجى الي ان يموت** لان الصلب على هذا
الوجه يبلغ في الرجم **ولا يترك اكثر من ليلة ايام** لان تركه ازيد للناس من نفعه
ويقتلون مباشرة احدثهم اي اذا باشر القتل واحد منهم جري القتل على جماعتهم
لان ذلك الواحد يقوي بصره فيكون القتل واقعا منهم معني **وان كان فيهم** اي في القطاع
صغير او مجنون او ذورهم محرم من المقتول عليه او احد بعد التوبة وقد
قتل عمدا صار القتل الي الاوليا اي ان شا واستوفى وان شا وعفوا عنه
قبل هذا اذا كان العاقلة مشتركة في المال لان الاخذ من الاجنبي ليس اخذ من الرب
اذا لم يشتر كونه الماخوذ والاصح ان الحكم عام لان مال جميع العاقلة كشي واحد فاذا انكر
الشبهة في اخذ بسبب ذي رحم محرم يمكن في الباقي كذا في الايضاح قيد بقوله بعد التوبة
لانهم لو اخذوا قبلها وقد قتلوا ليس لولي القتل العفو بل قتلهم الامام حد الماروا
سقط الحد عنهم لان العاقلة بمنزلة بيت واحد فلو سرق من حوزته ذورهم محرم
واجنبي لم يقطع لتمكن الشبهة في الحرز فكذا هذا واما اذا كان فيهم مستامن فلو اخذ
ماله لا يقطع لان الشبهة تملك في الماخوذ منه لانه الحرز واما سقوطه اذا اخذ بعد التوبة
ورد المال اما اذا تاب ولم يرد المال فقبيل لا يسقط كما لا يسقط سائر الحدود بالتوبة
وقيل يسقط واليه اشار في الاصل لان الله تعالى استثنى التائب في السرقة الكبرى
ولم يستثنى في سائر الحدود كذا في المحيط وكذا سقط الحد عنهم اذا اخذوا قبل التوبة
وقد قتلوا واخذوا المال اذا قسم لا يصيب لكل منهم نصاب فالامر في القصاص الي
الاوليا وفي الفوائد الظهيرية هذه مسألة عجيبة من حيث انهم اذا صدر منهم القتل
فقط لم ينفق الي عفو الاوليا بل يقتلهم الامام حد او اذا وجد معه اخذ المال
القليل اعترف به عفو لولي القتل الوجه فيه انهم اذا اخذوا المال عرف ان مقصودهم
كان اخذ المال وان اقامهم علي القتل كان للتمكن من اخذه فلما كان مقصودهم المال
ولم يصيب لكل منهم نصاب سقط الحد وصار امرا لقصاص لولي القتل واذا اقتلوا فقط
عرف ان مقصودهم القتل فنقتلهم الامام حد او لو قطع الطريق **نزلت العمارة**
منعته او اخذ في المصر ما لا يخفى فاطع بل بحس وبود وبسر وما
اخذ من المصر ويحرقه القليل ان شا اقتصر وان شاعفي وقال الشافعي يكون
قاطعا وهو القياس قيد بقوله منعته لانه لو لم يكن له منعته فني قرب العمان لا يكون قاطعا
اتفقا لو صول القوت اليه بحرية الي العامر واما اذا كان له منعته وشوكة كان قرب

العاسر كما بعد عنه في عدم الغوث فيكون قاطعا ولنا ان قطع الطريق حقيقة هو قطع المار من عنه وذلك لا يتحقق بقرب القرى لان اهلهما يدعون ذلك بالخاف الغوث قال بعض هذا الحكم مبني على عادتهم لا فم كانوا يحملون السلاح مع انفسهم في الامصار ويقعدون على الدفع وامانة رماشا فمعه العاده متروكة فتحقق قطع الطريق **كتاب الصيد والذبائح** الصيد صدر صاد بصود وبطلق على المصطاد والمراد هنا **وحوز صيد الحيوان الممنوع مطلقا** اي سوا كل كنه ولا قيد بالمنع لان رمي غيره لا يكون صيدا فالبعير الممنوع يكون صيدا والظبي المربوط لا يكون صيدا **باب السهام المحددة** لافها الات جارية **والجوارح** جمع جارية وهي انكاسية كالكلب والفتد وسائر السباع **المعلقة** لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح **كالبازي يعود اذا دغى** يعني البازي المعلم هو الذي يعود اذا دعاه صاحبه بعد الهذيان **والكلب يترك الاكل** يعني الكلب المعلم هو الذي لا ياكل بعد ما اخذ من الجوارح مدة لان تلك طبيعته الغريزية وهو الاكل عند الظفر بالماكول يدل على علمه وتقديره للمدة الى المعلم عند الحي حنيفة لان المقادير لا تعرف بالاجتهاد ولا يعرف فيه فيفوض الى راي من يعلمه لانه اعرف به من غيره **وقال ثلاث مرات** يعني اذا ترك الاكل ثلاث مرات يكون معلما عندها فحمل ما اخذه في المرة الرابعة وروى عنهما ايضا انه حمل الثالث من المحيط **وهو رواية** عن ابي حنيفة لان التجربة في تحصيل الكثرة والثلاث كثير كتحريمه الحضر موسى عليه السلام **واذا ارسل المسلم او الله** الخارج المعلم **او دعي** الصيد بالسهم **سميا** حال بقيد اقتران الشبه بالارسل او الرمي لانما منزله امرارا الشفر في الذبح فتشترط الشبه عند كافي الذبح **فخرج ثلاث حل** قد ارسل بان يكون مسلما او ذميا لان الصيد في اضطراري فاحدها كان مشروطا بالاختيار في ذلك ان اضطراري وقد يخرج لان الذوق الاختيار به انما يحصل به **وان** حنيفة اي الكلب الصيد **حرم** اكله لانعدام الجرح **وان ادركه** اي الصابغ الصيد **حيا لا يحل الا بالذوق اذا تمكن** اي قد ران يد تحه باختياره قديده لانه لو لم يتمكن بحد بلا ذكوة لان قيام الرمي مع الجرح مقام الذبح كان للمحر عنه فاذا قدر على الاصل بطل حكم البدل **ولو وقع الصيد حيا في يده ولم يتمكن** الصابغ من ذبحه **وحية** اي والحاك ان حية الصيد **فوق حركة الذبوح** بان يؤهم مع بقائه **حرم** اكله لانه قد راعى الذكوة الاختيارية بيد بقوله فوق حركة الذبوح لانه لو تحرك كاضطراب الذبوح كما اذا وقع في يده بعد ان شق بطنه واخرج ما فيه حل اكله لعدم اعتبار ترك الجيوع **والكل**

مسألة

رواية

٢٦

رواية اي يدوي عن ابي حنيفة في المسئلة السابقة ان اكله حلال لانه غير قادر على الذبح **ولو في المتخنة او الموقدة** اي المضروبة بالحطب **او المترديه** اي الساقطة من مكان مرتفع **او النطحة** اي المضروبة بالقرن **او التي يقر الذب** اي شق بطنها **ولها حيوة حلت** في ظاهر الرواية **وكونها** اي كون الحيوة حية **تبقى يوما شرطا في رواية** عن ابي حنيفة لان المتخنة واخوانها اذا لم تكن هذه الحالة لم يدركها ماتت بالذكوة او بما اضاهها من قبل فيعتبر فيه زمان مديد وهو يوم كامل **ويجوز اكثر** للحالة اي ابو يوسف اكثر اليوم اقامته الاكثر مقام الكلب **لا يوق** **حيوة الذبوح** اي قال محمد ان الباقي فيها من الحيوة ان كان النحر ما يكون في المذبي والا فلا لان قدر حيوة الذبوح غير معتبر فاذا اردت عليه تحيينها زالت بالذبح **واذا وقع** **الصيد في الماء على سطح او جبل ثم ردى** اي سقط على الارض **حرم** اكله لاحتمال ان يكون هلاكه من الماء او من السقوط من عال وكذا اذا وقع على الشجرة **لا على الارض** **اشدا** اي اذا وقع على الارض ابتداء اكل لان الاختراز عنه غير ممكن **فلو غاب الصيد** المخرج عن بصره **فلم يقعد عن طلبه** اي لم يشتغل الصياد بشئ اخر اتبعه **وجده** **مناخلة** وقال الشافعي لا يحل لاحتمال انه مات بالتردي او غيره ولنا ان غيبوبة الصيد عن البصر من ضرورات الاضطهاد ولو ثبت احرمه به بطرمة اضداد بانه واحتمال موته بامر اخر موهوم فاستطاعنا اعتبار ما دام الصياد في طلبه للضرورة وهذا اذا لم يوجد جراحة في سوي جراحة الكلب اما اذا وجد فلا يحل اتفاقا لانه ظهر لموته سببان احدهما بوجوب احرمه والاخر بوجوب اكله فغلب المحرم وهما مسلمة بحسب حلفها وهي انه لو وضع في الصحر لم يجز لبيد به خمار الوحش وسبي عليه وذهب ثم جاني اليوم الثاني وجده مجرما مستلحا لاكله من شبه الفقهاء ولو وقع في حفرة حفرة المالك للمالك ملكه ولم يحضرها للاضطهاد بملكه اذا وقع فيها من الحقائق **ولو اكل البازي مما صاده** **يحل** لان جثته لا يحمل الضرب والعلم على وجه مسلم لصاحبه وفي كونه معلما يكن اجابته عند الدعاء **ولو اكل الكلب لا يحل** **مطلقا** اي سوا كان اكله نادرا او كثيرا وقال الشافعي يحل لان الكلب اله في العمل فاكله لا يوجب احرمه بعد ما وقع عمله للمالك كالبازي ولنا حديث عدي بن حاتم انه عليه السلام قال له كل مما اصطافوه عليك المعلم ان امسك عليك وان اكل منه فلا تأكل والكل يحل الضرب والعلم فلا يكون كالبازي وفي الحقائق يحل الخلاف ان ياكله حالة الاضطهاد اذا لو اخذه منه صاحبه ثم وثب الكلب واخذ منه وكل يحل اتفاقا

لأنه ما أكل من الصيد ولو أكل دمه حل اتفاقا وهو أي أكل الكلب الملعول عند أبي
حنيفة **حرم ما بقي من صيده** المحرقة من قبل أي من قبل أكله وقال لا يحرم قبل
بالأحرار لأن ما ليس بمحرر كان في المفارقة بعد حرام اتفاقا وقد يقوله من قبل
لأن ما أخذ من بعد حرام اتفاقا وما أكل منها لا يظهر الحرمه فيه وفي المحرقة هذا
إذا كان العهد فيها يأخذ أما إذا كان بعد أن مضى شهر أو نحو وقد قد وصل
تلك الصود لم يحرم اتفاقا وقد يقوله ما بقي لأن ما خرج عن ملكه من صوده المتقد
غير حرام اتفاقا وقد يقوله من صوده من قبل لأن الصيد الذي أكل منه حرام اتفاقا
لأنه إن الحلب كان أمسك علينا الصود المتقد فحل لنا لقوله تعالى فكلوا مما
أمسكن عليكم وله أن أكله بذلك خطابا في الحكم بعلمه فيجوز ما اصطفاة من قبل لكونه
غير معلوم **ولو شاركه** أي الحلب الملعول في الجرح أهلي أي كل معلوم **أو عرسى عليه**
أي لو شاركه كلب ترك الشبه عليه وقت الأرسال **عدا أو كلب مجرم أو أصابه**
المغراض وهو السهم الذي لا يرش له **بعرضه ولم يجرحه أو مات** الصيد من ندقة
أو جرحه إذا رماه الصائد بها **حرم** أما حرمته في صورة المشاركة فلأن جرح الكلب
الثاني محرم وجرح الأول مباح فلما اجتمع ربح جانب الحرمة احتياطوا وأما قد
بالمشاركة بأن يكون في الجرح لأن الكلب الثاني لو شاركه في الأخذ بان رد الصيد على كل
الأول ولم يشارك في الجرح لا يحرم ولكن يكره لا شراره ولورده على الكلب الأول المجرم
بنفسه لا يكره لأن فعله لا يناسب فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة وأما في صورة الأصا
فلا تعدام شرط الحل وهو الجرح وأما في صورة الرمي فبندقة وخوها فلان الميت
منها صار في معنى الموقود **فالجرحه الجرح** كان خفيفا وبه جد بكسوا الحياي حدث **حل**
لعلنا أن موته من الحن لا من الثقل وأن شككنا فيه لا يحل عملا بالأصا **ولو أرسله**
على صيد فأخذ غيره أي عزمنا أرسل عليه **من غير عدول ولا مكث حمله** وقال
الشافعي لا يحل قتلها لأنه لو انصرف عن طريقه مينا وشملا أو ملك لا يحل اتفاقا
لأنه إن حكم الأرسال الأول له أن الأرسال شرط ولم يوجد لأنه أخذ غير ما أرسله صاحبه
ولنا أن الشرط بالنسب هو الأرسال المطلق بشرط التقين يكون زيادة على النص فلا يجوز
وكذا الخلاف فيما لو قتل عزمنا أرسل عليه ثم قبل صيدا آخر من غير مكث بينهما حل عندنا
لأن الأرسال الأول لم ينقطع كما لو رمي صيدا أو نذرت إلى آخرها فلما حلان وفي المحل إذا لم
الكلب أو الفهد أرسله ثم وثب عليه فقتله حل لأن هذا من عادة الجوارح لئلا يكون
أخذ الصيد **ولو رماه فابان** أي قطع من الصيد **عصوا** **حرم الممان** أي لا وكل العضو
المقطوع عندنا **لأن كان جرح عزمه** أي قال الشافعي أن إبانته يخرج غير قاتل

في الحال والممان حرام لأنه لم ينقطع بذكوة الاضطراب وان إبانته يخرج قاتل في الحال
فالعصو حلال لأنه قطع بذكوة الاضطراب فصار كما لو انقطع الرأس بذكوة الاختيار ولنا
قوله عليه السلام ما بين من الحي موت والصيد الممان منه حي حقيقة والحال أن عجز
الصيد وأخره هو الأكل **أو نصف رأسه أو أكثره** أي أو قد نصف رأسه أو أكثر رأسه
الحلا أي الممان والممان منه لأن الممان منه حي صورة لا حكمة إذ لا يوهن بقا الحيوة
بعد هذا الجرح يعرف مما تقدم أنه لو قطع ثلثه وكان الأقل مما يلي العجز أو قطع أقل من نصف
الرأس حرم الممان وحل الممان منه وفي المحيط لورماه رجل وأخذ آخره هو للممان لأنه
بالرعي صار أخذ **أو أن الجرح صيدا** أي يحول ضعيفا وأجزاء عن الامتناع **بزمه**
ولكن ترجى حيوته **ثم رماه** **آخر فقتله حرم** لأن ذكوته صارت اختيارية بالأختان
فلم يكن الرعي الثاني ذكوة له **فيض** **للاول قيمة لا تقص حرمه** يعني الأول ملك
الصيد بالخائنه والثاني بزمه الملك مضمرة قيمة معيا بالجراحة قيدنا بقولنا ترجى
حيوته لأنه لو لم يرج حيوته بان قطع بالرعي الأول رأسه أو تقربطه أو نحوها حل
أكله لأن حين رعي الثاني كان صيدا القدرته على الامتناع **وكان الصيد الثاني**
هو الذي أخذ وأخرجه عن الامتناع وقد نال عليه السلام الصيد لمن أخذه **وأن**
كان رميا تسبق أحدهما أي أصاب بهم أحدهما قبل الآخر **وأخذه ثم لحق الآخر**
أي أصاب بهم الآخر **فقتله كان الاول** لأنه هو الذي أخذه بالخائنه **ومكنا حله**
وقال زفر لا يحل أكله لأنه لم يكن صيدا حين أصابه السهم الثاني فلا يكون جرحه
اضطرارا كما لو توافقا في الرمي ولنا أنه كان صيدا وقت رميهما والمعتبر في الحل حال
الرعي لأنه فعل كامرأ المدكي في الذكوة لاختيارية بخلاف ما إذا توافقا لأن الأختان
حصل له بأصا السهم الأول وأما صادف السهم الثاني حال كونه غير صيد وأما حال
الأصا إنما يعتبر في الكل لأنه حصل بالأحرار والأحرار يحصل بالأصا لا بنفس الرعي
أو رمي دمي أي رمي على قصد أنه ديب أو أسد أو خنزير **فأصاب طيبا**
أجزأه أكله وقال زفر لا يجوز لأن هذه الحيوانات ليست بصود ولهذا لا يجزئ
على المحرم بقتل جزار فصار كما لو رمي إنسانا أو كلبا فأصاب صيدا ولنا أن تعريف
الصيد وهو ما يتوحش ولا يؤخذ إلا بحيلة صادف على هذه الحيوانات فصار رابعا
إلى صيد فجاز أكله كما لو رمي حمار وحش فأصاب صيدا وعدم وجوب إكراهه الذي
لأنه في معنى الفواسق الخمس لأنه ليس بصيد وفي قتل الخنزير والاسد جزأه إذا لم يوجد
الصان فيهما خلاف ما لو رمي إلى إنسان لأنه ليس بصيد **فصل** في الذبائح
جمع ذبيحة وهي الذبوحه **في اختيار** أي في حالة الاختيار **في الكلب والكتبة** وهي

لوجود الحق فيه وحكما
أنه يوهن بقاؤه ولورده
أي قطع الصيد نصفه
أو ثلثه أو أكثره

المحرم يعني فيما بينهما لقوله عليه السلام الذكوة ما بين الخمين اراد به موضع الذكوة وهي قطع
عروق معلومة سياقي بيانه وفي الذكوة اذا وقع الذبح اعلم من الملقوم محل لكونه ما بين
اللينة والخمين **واضطرار بالخرج ان يتفق** اي في اي موضع كان من البدن فاقيم قلة
مقام الذبح كنبوت العز عنه والشاهد اذا نزلت في المصرا يكون كالصيد لا مكان اخذها
وكل من البقر والغنم اذا نزلت في المصرا يكون صيدا **شرط التسمية** فيما اي لا يتخير
والاضطراري وقال الشافعي هي مستحبة اذ لو كانت شرط لما سقطت بالنسيان ولنا
قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه والذي يقتضي الحرمه اعلم ان الشرط هو الذكر
الخالص لقول ابن مسعود جردوا التسمية حتى لو قال حال الذبح اللهم اغفر لي
ولو قال الحمد لله او سبحان الله يريد به التسمية حل ولو عطس وقال الحمد لله لا يحل في
الاصح لانه يريد به الشكر على النعمة **فان تركها ناسا حل** لقوله عليه السلام تسمية المحرم
في قلبه **ويكره ان يذكر مع اسم الله غيره** كما اذا قال بسم الله محمد رسول الله بالرفع تشارك
لوجود الوصل صورة ولم يحرم لا تشارك الا تشارك بالعطف **فان وصل وعطف حرم**
لوجود التشارك بالعطف كما اذا قال بسم ومحمد رسول الله بلحرو قبل لورفع محل لانه مبتدأ
لكن لا وجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لان كلام الناس اليوم لا يحوي
عليه قد يقول مع اسم الله لانه لو ذكر غير الله قيل التسمية او بعد الذبح لا يكره لقوله عليه السلام
بعد الذبح اللهم تقبل هذا من امه محمد قال بعض العلماء من اعتقد اباحة منزلة
التسمية عامدا لكونه لا حرمته ثابتة بدليل مقطوع به وهو الكتاب او اجماع السلف
فله محمد الامم السرخسي الا ان لا تكفرهم لانهم يقولون بتأويل والكفر يد رابعا لما
يدرا به الحدود فان السكران محد او سوقي محد ولو ارتد لا يكره وقال علماءنا القاضي
لوقضي بجواز بيعه لا ينفذ قضاءه من الحقائق وفي الخلاصة لوسمي وحد الشفيع او انقلت
الشاة وقامت من صحيح ثم اعادها الى صحيح انقطعت التسمية لا بول **ولا حل ذكوة**
غير المسلم والحناني حل ذكوة ذبيحة الحناني ذميا كان او عربيا لقوله تعالى وطعام
الذي اوتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذكاهم لان الطعام الغير المذكي حل من اي
كافر كان وحرم ذبيحة الجوسي لقوله عليه السلام سلوا بهم سناهل الكتاب غيرنا في
نسا بهم ولا اكلوا مما يحرمهم وكذا لا حل ذبيحة المرتد لانعدام ملته لانه ترك الله التي كان
عليه والتي انتقل اليها لا يقر عليها ولهذا لا يجوز تكاحه **ولو تولد من مجوسي وكفاني** ولد
فدخ **بغير ذكوة** وقال الشافعي لا يجوز لانه جزا المجوسي وهو محرم فخرج على المتيقن وانما
انه كفاني لان الولد يبيع خير الابوين دينار **وسن بخرا لا بل** وهو قطع العروق في استل
العنق عند الصدر **وذبح البقر والشاة ويلع العكس** اي يحل البقر وذبح الابل مخالفة

الذكوة

٢٦٢

لغير ضرورة ولم يحرموها لذلك اي للعكس **بغير ضرورة** وقال مالك الذبيحة
بالعكس حرام لو وقع المخالفة للسنة المتواترة ولنا قوله عليه السلام ما اهر الدم وذكر
اسم الله عليه فكل لان المحرم عن الاصل اذا ثبت عدل الى بدله وهو المخرج كما اذا
وقع البقر في البئر فيد بقوله بغير ضرورة لان الذبيحة للعكس ضرورة حلال اتفاقا
ويخرج ما استأنس من الصيد لان الذكوة الاختيارية اصل فلا تترك عند الفدية
ويخرج ما استأنس من النعم ويقطع الملقوم وهو مجري النفس **والمرى** وهو
مجري الطعام والشراب **والودجان** وهما عرقان مجري الدم فيها **ولم ينفق الاولين**
يعني اذا قطع الملقوم والمرى لا يكفي في الذبح عندنا وقال الشافعي يكفي لان الجوف يزول
بذلك وهو المقصود من الذبح ولنا قوله عليه السلام افراد ودا ج تماشيت انما جمع الودج
تغليظ على الملقوم والمرى ولو ذبح شاة ولم يسيل الدم منها ولم يحرك لا يحل اكلها وان
وجد احدها حل هذا اذا لم يعلم حيوته وقت الذبح وان علم حل وان لم يحرك ولم
يسيل منها دم من النوازل **فوطع اكرها مطلقا** اي اي ملته كانت **كاف** عندنا
حقيقة لانه يحصل بقطع الاكثر ما يحصل بقطع الكل من اذهاق الروح واهراق الدم **ونشر ط**
ابو يوسف **قطع احدي الودجين معهما** اي مع الملقوم والمرى لان كلاهما في الغالب لا
فلا بد من قطعهما واما الودجان فالمقصود من قطعهما ان يمارا الدم فينبوب احدهما عن
الاخر **لا الاكثر من كل منهما** يعني المعنى عند محمد قطع اكثر كل من هذه الاربعة لان كل واحد
منها منفصل عن الاخر والامرور بقطعه فقام الاكثر مقام الكل وفي خلاصة الفتاوى
لاباس بالذبح في الحلق بمل اعلاه واسفله **ويكون الذبح ما اهر الدم** اي اخرج
الا الظفر والسرة القابض لما روي انه عليه السلام قال لا رفع كل ما اهر الدم وذكر
اسم الله عليه ما لم يكن سنا وظفرا فانما مدي الجبشة فانهم كانوا يذبحون بها قائلين
اظهار الملاذمة **وتجيز بها** اي بالسرة والظفر **منزوعين ويكره** قال الشافعي لا يجوز
لانه فعل غير مشروع فلا يكون ذكوة كما لو ذبح بها غير منزوعين ولنا ان المنزوع الجراحة
ميجوز الذبح به كما لو ذبح بحجر محد وانما كره لانعدام احسان الذبح واما المذبح بالظفر
فانما لم يجز لاحتمال ان يحصل الموت فيه من الثقل فيشبه المتخفقه **ويستحب ان يحد**
شفرتة وهي سكين عظيم **ويلع ان يبلع بها** اي بالشفق **الظاع** وهو عظم ايض في
عظيم الرقة لتفقيه عليه السلام عنه **او يقطع الراس او يبتد** اي القطع **من القفا وهي حية**
الي قطع العروق تد بقوله وهي حية لانها لو ماتت قبل قطع العروق لا تحل الاكل
تكون ميتة **والجنين الميت لا يوتل** عندنا اي حية اذا دعت امه **وقال ان ثم خلفه اكل**
لانه جرمه يتعدي بخداها فتذكي بذكائها وله انه يحتمل ان يكون ميتا بذبح امه وان

يكون ميتا قبله فلا يحل يا شئت اقول لو قال الجنين الميت التام المخلق لا ياكل لم يحتمل الى
 اريد ان قولها **واذا ذبح غريمها كحل طهر كحل وجله** لان بالدركاء نزول الرطوبات
 المنجسة فظهر كمال الدباغة **الا المحترم ونحو العين** لم يعمل فيها الدكة لكرامة الادي
 واهانه الخنزير كما لم تعمل الدباغة **فصل** فيما يحرم اكله **وتحرم اكل ادي**
نخل اي طفر من الطير كالباري والسرور وغيرها **وادي** **باب من السباع** وهو بيان
 لكل النواحي السبع كل خارج ومشتبه عادة **والخشرات كلها** كالذباب والعقارب
 والفار وغيرها لاها من الخبايا **والله تعالى** وتحرم عليه الخبايا **واحم الاهله**
والبغال لم يصب عليه السلام يوم خيبر عن لحوم حمير الاهله والغالب متولد منها وكان في
 حكمها ولو كان البغل متولدا من الرملة يكون لحمه كحم الفرس على الخلاف **وكذا الخيل** يعني
 يحرم اكله عند اي حنيفة وقالوا لا يحرم لما روي ان النبي عليه السلام اذن في لحم الخيل يوم
 خيبر وله قوله تعالى **والخيل والبغال والحمير لركوبها ما رزقنا الله عباده بكرهها ولو**
 كانت مأكولة لا تمتز به لان الحكم لا يمتز بادي النعم مع جود اعلائها اقول يفهم من المتن
 ان لحم الخيل حرام عنده لكن المذكور في الهداية مكروه كراهة تحريم وقرئ بين الحرام
 وكراهة التحريم لان فاعل الاول يعاقب في الاخر دون الثاني ذكر الامام الايسر
 الصحيح انه مكروه كراهة تنزيه حكمي عن عبد الرحيم الكرمي انه قال كنت متزدا
 في هذه المسئلة فابيت ابا حنيفة في المنام يقول كراهة التحريم يا عبد الرحيم من الخفاف
ويكره الرخم ففتح الرخم المرملة والخفاف له بالترك قرئ **والبحا** وهو طير صغير يشبه
 العصفور **والغراب** لا ياكل لحيث فالتحقت بالخبايا **وتحرم غراب الزرع**
والارب لما روي انه عليه السلام اكل الاربع حين اهدى اليه مشويا **والجراد**
 لما روي انه عليه السلام قال حلت لنا ميتتان التمسك والجراد **وتحرم الضب والضفدع والغلب**
 وقال الشافعي يحل لما روي انه عليه السلام اكل هذه الحيوانات حين سئل عنها ولنا ما
 روي انه عليه السلام في عايشة رضي الله عنها عن اكل الضب حين سالت عنه وعن اكل الضفدع والغلب
 من السباع وفي الحقايق المضاف والبوم ياكل والحفاش ياكل وقيل لا ولو ان
 جدبا غدي بلين الخنزير لا ياكل وكذا الدجاجة المخلاة وما روي انه عليه السلام قال
 يحسن الرجاء المخلاة ثلثة ايام والابل الجلالة شهر او البقر عشرين يوما والشاة عشرة فحول
 على انها لا ياكل الا الحيف ووجد منها راحة منقطة فلا يشرب لبنها ولا ياكل لحمها وتلك
 خالها وكره يجر وعرقها يحسن **ولا يحل من حيوان الماء الا السمك والمارماهي** يقال
 له بالترك بلون **والجريت** بكسر الجيم وتشديد الراء يقال له بالترك بلون وقال
 الشافعي جميع حيوانات البحر لاقول الله تعالى اكل لكم صيد البحر ولنا قوله تعالى وتحرم

بكم

٢٦٢

الخبايا والطباع السليمة تستحب غير التمسك وما روي انه عليه السلام في عرق السرطان
 والخلاف في الاكل والبيع واحدا والمراد بالصيد في الاية الاصطياد ولا يلزم منه حلال الاكل
وتكره الطافي منه اي الذي مات بغيره معلومة من الماء وقال الشافعي لا يكره لاطلاق
 ما عسك به من الابه ولنا ما روي انه عليه السلام قال ما لوط البحر ريح ماء فكل وما
 نصبت لما اي ذهب وبعد فكل وما طفا فلا تاكل والضابط فيه ان ما كان سبب موته
 معلوما من ري البحر او انكشافه ياكل والا فلا وان مات من شدة حر الماء او برده قيل
 ياكل لان سببه معلوم وقيل لا ياكل لان الملا يقتل السمك حيا كان او باردا كذا في الشيبان
كراهية الاضحية وهي تشديد الياسم لما نذح ايام النحر
 بنية القرية الى الله تعالى وجمع على اضاحي **و نوحها على كل مؤثر ومقيم شاة** عن
 نفسه فلا يجب على من لم يتصرف بالاوصاف المذكورة عندنا وقال الشافعي هي شاة
 لقوله عليه السلام تلك كنت على ولم يكن عليكم الوز والصبي والاضحية ولنا قوله عليه السلام
 من صحت قبل الصلاة فليعد فلولها انها واجبة لما امرنا عادهها او الامر بالوجوب
و نوحها عن ولد الصغر وايتان عن اي حنيفة في رواية يجب عنه لاها
 قرية ماله متعلقة بيوم العيد كصدقة الفطر وظاهر الرواية هو فاعلها لا يجب
 لا بخافرة تحنة والاصل فيها ان لا يجب على احد بسبب غيره بخلاف صدقة الفطر
 لان سببها راس مونة وبلي عليه وطهر يجب على المولى عن عبد الصدقة دون
 الاضحية قيد بالصغر لاها عن ولد الكبر غير جابر اتفاقا **وتحجب في ماله اي الاضحية**
 في مال الصغر اتفاقا يعني عند ابو او وصيه وقيل لا يجوز الاضحية من مال الصغر لان القرية
 سادى بالاراقوا الصدقة بعدها تطوع والاب لا يملكها كما لا يملك اعناق عبده
في الاضحية يعني الاضحية كذا قاله صاحب الهداية ذكر في الاصل والكا في
 الاضحية انها لا يجب **واجازوا البقر والبدنة عن سبعة بروبدان القرية**
 قيد به لان احد السبعة لو اراد ينصبها للم لا القرية لا يجزي واحدا منهم لان الدم
 لا يجزي **لا عن اهل بيت** **مجمعين** **مطلقا** يعني عند مال لا يجزي عن اهل
 بيت بدنة سواها نوا سبعة او اكثر اطلاق لقوله عليه السلام على كل اهل بيت في
 كل عام اضحية قيد بقوله مجمعين لانهم لو امتزقوا لا يجزي عنهم عنده لان
 الاضحية واحدة انما يجزي عن اشخاص متحدة معني باخذاد موضعهم ولا كذلك
 المتفرقون ولنا قوله عليه السلام البدنة عن سبعة والبقر عن سبعة **ولو اشترها**
 اي البدنة **لاضحية ثم اشرك فيها ستة** **حكما** بالاجزاء عنهم **ويقسمونها وزنا**
 وقال رفر وهو القياس لا يجزي عنهم لانه اعداه للقرية فلا يجوز بيعه وفي الشاة

حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره
 حنيفة يحل لغيره

وهذا لا يجوز كره
 سعدة

ولنا قوله عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيها الاشرار بالله وعقوق الوالدين ونهت المسلم
والفرار من الرحمة واليمين الغموس والبرمضورة المنعقدة دون الغموس فلا يقاس
عليه **والى لغو نفسه** اي اليمين الغموس **الحلف به على امر يظنه كما قال**
الماضي والحال كمن يظن انه لم يدخل الدار وحلف عليه لما روي عن ابن عباس ان
الغو هو الحلف على عين كاذبة وهو يري انه صادق وهو خلافه اي والحال ان
ذلك الامر الواقع خلاف ما ظنه **لا الخالي عن القصد** يعني فسر هذا الشافعي بالحلف
على شيء من غير قصد اليمين كما يحكي ابن الناصر من قولهم لا ذاك الله بلي والله سواء كان
في الماضي او في الآن بقصد التسليم فحري على لسانه اليمين لما روي عن عائشة
هكذا ومن صدر من غير قصد يكون خطا ولا ثم مرفوع عن المحطى **وهي ان لا**
يؤخذ بها اي لا يعاقب بيمين اللغو كما قال رحمه الله مع ان عدم المواظبة لها ثابت بالنص
لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم لان نفس اللغو محتلف فيه يجوز ان يكون ما فسر بها
به ولا يعرف كونه غير ما يظنه في قوله بالحلف عليه فائدة وهو ما روي عن محمد ان اللغو لا يكون الا
في اليمين بالله لان اللغو واقع في الحلف عليه وبقي قوله والله فلا يلزم به شيء وكذا اللغو في
اليمين بغير الله كما اذا قال ان كنت رايته فعدي حرم على ظن انه لم يره يقع في المحلوف
عليه وبقي قوله عدي حرم فلم يعتق عبده **والى منعقة ان علف** اي هي ان علف فعل
او ترك في المستقبل فان كان المحلوف عليه فرضا كقوله والله لا صوم من رمضان
وجب الي اي حفظ عينه **او موصية فالحلت اي** وجب ان لا يحفظ عينه ويترك
او غير خيرا اي ان كان غير المحلوف عليه خيرا كما اذا علف ان لا يصلي تطوعا **يرجح الحديث**
لقوله عليه السلام من حلف على عين وراي غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليترك
عينه وتساويا كما اذا قال والله لا اكلم زيدا **قال اي** يرجح البر لقوله تعالى واحفظوا
امانتكم **ومحب بالحنث الكفارة ان شأ اعتق رقبة او كسا عشرة مساكين** كلا
منهم ثوبا شاملا **لبدنه فإذا افضا** عد الان لا بأس ما يستريحه اقل البدن يسمى
عاريا عرفا فلا يكون مكشيا وفي الكافي هذا هو الاصح **او ما يجزي فيه الصلوة**
وهو مروي عن محمد يعني كسا كل منهم ثوبا يجزي فيه الصلوة لا يكون مكشيا شرعا
او اطعمهم اي الحائث غشقة مساكين **كالنظر اي** كالا طعام صدقة الفطر والاصل
فيه قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط
ما تطعمون اهليلكم او كسوتهم او تحرير رقبة ولو اوجب واحد من هذه الثلثة والحد مخير فيه
ولا توجب تملك يعني الاباحة في اطعام اليمين حار عندنا وقال الشافعي رحمه الله يجب
تملكه لانه حق مالي فلا يتادي الا بالملك كالزينة ولنا ان الاطعام جعل القيرطاعا وهو

حفظ

حقيقة الاباحة عند الاطلاق **ونحو اطعام واحد عشرة ايام** يعني اذا اطعم مسكيا
واحدة عشرة ايام يجوز عندنا عن كل الايام وعند الشافعي عن يوم واحد لان العدد
المنصوص لم يوجد فيه ولنا ان المقصود دفع عشر حاجات والحاجة تجدد في كل يوم فالدفع
اليه في اليوم الثاني كالدفع الي غيره قيد بعشرة ايام لانه اذا اعطاه ما يطعم عشرة مساكين
في يوم واحد لم يجوز الا عن ذلك اليوم اتفاقا وان اعطاه بدفعات في عشرة ساعات
فقبل تجزئته وقيل لا **واعتق رقبا بعين من غير تعيين** يعني من حيث في
الايمان ولزمته الكفارات فاعتق رقبا بعين ولم يعين لكل واحدة واحدة يجوز
الكل عندنا وقال زفر لا يجوز قيد بقوله عنهن اي عن الايمان لانه لو اعتق رقبا بعين
ظهار وقتل وممن لا يجوز اتفاقا لانه ان الاعناق اذا وقع عن اكل مجمل تنقسم كل رقبة
على كل عين اشتقا صافلا يجوز لان المشروع هو الرقاب ولنا ان نية التعيين مع اختلاف
اتحاد الجنس عين مفيدة بخلاف الجنس فانها مفيدة فيه الا يري ان من عليه قضاء رمضان
فتوي قضا يوم صحيح من غير تعيين انه اي يوم ولو كان عليه قضاء رمضان ونذر لا يجوز
من غير تعيين **والاطعام كل من عشرة رجال صاعا عن كفارتين فجعله عن ما وهما**
عن احدهما يعني من كان عليه كفارتين بعين فاطعم عنهما عشرة مساكين كل سلبين صاعا
من البر اجزاء عنهما عند محمد وقال لا تجزئ عن احدهما وله ان يجعل عن ايهما مثاله انه
كل عدد كل من الواجبين والمسكين الواحد يصلح ان يكون مصرفا اما فخر عنهما كما لو اطعم
عن ظهار و افطار سبعم مسكينا كل واحد صاعا من الخنطة وكما لو اعتق عبيد عن كفارتين
ولما ان نية التعيين في متحد الجنس لغو فبقية نية للتكثير مطلق فيجعل ما اداه عن كفارة
واحدة احتياطا كما لو كان اليمين واحدة لان التقدير يرضف صاعا انما منع نقصان
عنه لا الزيادة بخلاف مختلف الجنس لان نية اليمين مفيدة فيه **ولو امر ببعثه اي**
امر الخائف رجلا باعتاق عبده **عن علي** لذا اي عن الامر على الف مثلا فاعتقه **جعله**
عن الامر يعني قلنا يقع العتق عن الامر والولاء ولزمه الالف وقال زفر يقع
العتق عن المأمور والولاء ولا يلزم الامر شي له ان اعتاق الرجل عبدا عن الامر
محال لعدم الملك فعق عن المأمور ولنا ان كلام العاقل لا يكون لغوا فوجب تصحيحه بان
يجعل هذا طلب ملكه عنده منه بالالف فكأنه قال بع عبدك عني بالالف ثم كن وكل فاعتقه
والمأمور اذا اجابه في ذلك فكأنه قال بعك عبدك كذا فقلت وكذا لك **وان لم يذكر**
البدل اي ان قال اعتق عبدك عني ولم يقل كذا فاعتق بجعله **عنه اي** ابو يوسف
العتق عن الامر ويكون الولاء **والا من المأمور له** ان الامر ملكه بالهبة من غير قبض لان
القبول الذي كان ركنا في البيع لما سقط اقتضا لصحة تصحيح الكلام فالتبطل الذي شرط

في الهبة بسقط بالطريق الاول كما لو قال اطمع عني عشق مساكن للكفارة ولما ان الهبة الضمنية
 لا يفيد الملك بدون القبض كالحققة فاستحال ان يقع العتق عن الامر لانه لم يملكه بخلاف ابيع
 الضمني لانه يفيد الملك بدون القبض كايبيع المحقق بخلاف الاطعام لان الفقير يصير قابضا
 صح ان صح لا امر اولاً ثم لنفسه واما العبد فلا يصير قابضا لنفسه لا امر قبل العتق **فان لم يجد احد**
 اي ان لم يجد المالك على اعتاق ربة ولا اطعام عشق مساكن ولو سوتهم **صام ثلثة**
ايام لقوله تعالى فمرم بعد فصيام ثلثة ايام ذلك الكفارة اما انكم اذا حلفتم **وبشرط**
تثانيتها يعني لا بد عندنا ان يصوم ثلثة ايام متتابعة وقال الشافعي يجوز تقويم
 لا طلاق النكاح السابق ولنا في ان مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات وهي كالحج
 المشهور فيجوز ان يزاد به على الكتاب **وبغير وجدانه وعدمه وقت الاداء**
لا الوجوب يعني اذا كان الحالف غنيا وقت الحث الذي ثبت به وجوب
 الكفارة وفقيرا وقت ادائها يجوز له الصيام عندنا ولا يجوز عند الشافعي لان الاداء
 معتبر بالوجوب كالعبد اذا ربي ثم اعتق اقيم عليه حد العبد ولنا ان التكفير بالمال
 اصل والصوم بدل كما ان الوضوء اصل والتم برك والمعتبر في التمس والوضوء وقت
 الاداء فلهذا اختلف ما ذكر لان حد العبد ليس بدل عن حد الاضرار فاعتبر وقت الوضوء
 در الحد بقدر الامكان **ولا يجزئ التكفير بالمال قبل الحث** وقال الشافعي يجوز
 لان اليمين سبب للكفارة بدليل اضافتها اليها فيجوز تقديمها على الحث بعد وجود
 سببها كما حاز الرقيق بعد ملك النصاب قبل الحول ولنا ان الكفارة شرعت لرفع الذنوب
 والذنب انما يكون بالحث فلا يجوز قبله كالتكفير بالصوم ولو قدم لا يسترد من التكفير
 لانه وقع صدقة **ولا توجب يمين الكافر كفارة** يعني اذا حلف الكافر بالله
 فحث حال كفره او بعد اسلامه لا كفارة عليه عندنا وقال الشافعي عليه الكفارة
 بالمال لان اليمين تعقد لله والكافر اهل للاعتقاد تعظيم اسم الله ولهذا اختلف
 بالله في الاغوي ولنا قوله تعالى فقاتلوا اعداء الكفر انهم لا ايمان لهم والكاثر
 ليس اهلا للبر لانه انما يكون من تعظيم اسم الله والكاثر هالك محرمه اسم الله تعالى
 فلا يكون معظما واما استخفافه في الخصومات فلا نه اهل لمقصوده وهو النكول
 والاقترار لان الكفارة عبادة في ذاتها عقوبة بالنظر الى سببها والكاثر ليس اهلا
 للعبادة **ويستوي العامد والناسي والمركب واليمين** يعني الحالف فاصدا
 والحالف ناسيا كما اذا حلف ان لا يحلف فلنسي كحلف والكره على الحلف سواء في كون
 ايمانه من سبب الوجوب الكفارة بالحث لقوله عليه السلام ثلث جدهم جد وهم من
 جد النكاح والطلاق واليمين **وتعمل المحلوف عليه** يعني اذا فعل الحالف

المحلوف

المحلوف عليه فعله الكفارة لان الشرط هو الفعل وقد وجد والفعل متحقق
 لا يصير معه دوما بالفساد والاكراه وكذا اذا فعل وهو مغمي عليه او مجنون لتحقيق
 الشرط حقيقة فان قلت الكفارة شرعت للامم ولا اثم على الناسي والمسكر
 فكيف وجبت عليهم قلنا اذ بر الحكم هنا على دليل الاثم وهو الحث لا على حقيقة
 الاثم **ولا يصح من الصبي والمجنون والنائم** مريبان فعملهما في الفصل
 الاول من الطلاق **فصل فيما لمون ميمنا** وفيما لا يكون **وكلف بالله تعالى**
وباسمائه كالرحمن والرحيم وغيرها قال بعض مشايخنا الحلف بكل اسم لا يسمي به
 غير الله فهو يمين كالرحمن وغيره والحلف باسم سمي به غير الله كالجلم والعليم وكما
 انما يكون ميمنا اذا اراد به اليمين في الظاهر الصحيح من مذهبن ان الحلف باسم
 الله يمين سواء عارف الناس الحلف به او لا يتعارفوا قاله هنا عيان عن
 لفظ دال على الذات مع صفة لان اليمين باسم الله ثبت لقوله عليه السلام
 من كان حالفا فلحلف بالله او ليدروا الحلف بسم الله حلف بالله تعالى
 وما ثبت بالنسب او دلالة لا يراعي فيه العرف **عروف القسم والتاويل**
 والام كقوله لا فعلن **وبد يصح** عروف القسم **ونصب الاسم** على اسقاط
 الحافض **ونقص** على حاله فيكون دالا على المراد **وبصفات ذاته** وهي ما
 يوصف الله تعالى بها ولا يوصف بصفاتها كالقدرة والعرف والعلم والعظمة
 والحيوة والسمع والبصر وكونها لان الحلف بصفات الذات كالحلف بالذات
 واما صفات فعله وهي ما يجوز ان يوصف الله تعالى بصفته كالرضا والرحمة والسخة
 والغضب وكونها فالحلف بها لا يجوز لانه حلف بغيره كذا قال بعض مشايخنا
 لكنه غير مستقيم على مذهب اهل الحق لان صفات الله كلها قدسية لا هو ولا غيره
 وكل مومن يعتقد تعظيم الله وجميع صفاته فلا يفرق بين صفات ذاته وفعله
 بل ينبغي ان يقال الايمان مبنية على العرف لما تعارف الناس الحلف به يكون
 ميمنا وما لا فلا اقول المصنف فابل في شرحه بان التخصيص بصفات الذات
 غير مستقيم مع انه قد عرفت المتن **الا العمل** يعني انه من صفات ذاته لكن الحلف
 به لا يكون ميمنا وان تواف عدم التعارف **والو خلف بغيره** اي بغير الله واسمائه
 وصفاته كما اذا حلف بالكعبة او بالنبي او بالقرآن **لم يكن ميمنا** ولو قال بسلام الله
 وقوله القديم او القويم بذاته يكون ميمنا **ولو قال وحق الله** لا فعلن كذا **بجعل** ابو اسف
 ميمنا لان الحق من صفات ذات الله فقول منزه والله الحق والحلف به متعارف وقال
 لا يكون ميمنا لان حق الله قد يذكر ويراد به طاعته كما قيل للنبي عليه السلام ما حق الله

الوان

لم

على عباده فيكون حلفا بغير الله فلا يتعدى الاحتمال ولو قال والحق معي اكان حلفا
لانه اسم من اسماء الله ولو قال وحق منك لا يتعدى الاحتمال ان يراد به تحقيق الوعد
واليمين بوجه الله ليس بيمين عند ابي حنيفة رحمه الله **وقال خالفه** ابو يوسف
لانه يراد به ان الله كما قال السموي وجه ربك مصرعنا بالله ولا يحنف الله براد
وجهه به غير الله ايضا اي كما قال فعل ذلك ابتغى الله اي توافقه فلا يكون يمينا **وحلها**
اشهد واقسم واخلف يمينا يعني لو قلت اشهد لا تفعل كذا ولم يقبل بالله موه
يكون يمينا عندنا نوي او لم ينو لقوله **اشهد بالله** فانه يمين اتفاقا وقال زفر لا
يكون يمينا ما لم ينو اليمين لان الحالف اذا لم يقبل بالله عتزل ان يحلف بغير الله فلا
يكون يمينا بالاطلاق ولنا ان الحلف بغير الله غير مشروع فلا يحمل الكلام عليه عند
الاطلاق **وتجوز بعهده الله** لان العهدة يمين قال الله تعالى ادنوا بعهدي الله
ومشاقة لانه عبارة عن العهد **او على نذر او نذر الله** اي يجوز الحلف بكل واحد
من هذين النوعين حتى اذا قال ان فعلت كذا فعلى نذرا ونذر الله فان نوي
به فزبه من القرب التي يصلح ان يصح النذر بها الزمة ما نوي وان لم ينو يكون
يمينا لقوله عليه السلام من نذر نذرا ولم يسم فعله كفارة اليمين وكذا لو قال فعلى
يمين **او ان فعل كذا فهو يهودي** يعني ان قال فعلت كذا فانا يهودي
او نصراي او كافرا او بري من الله مجعلة يمينا وقال الشافعي لا يكون يمينا
لانه حلف بغير الله فلا يتعدى ولنا قوله عليه السلام من حلف بالله يهوديه او نصرانية
فصوم يمين ولو حلف هكذا على شيء فعله في الماضي قبل كفره لان التعليق شيء كائن
تحتين فيكون اقرا بانه يهودي وفي الهداية الصحيح انه لا يكفر في الماضي
كما لا يكفر في المستقبل ان كان يعلم انه يمين لانه قصد هذا اليمين ترويح للكتاب
لا تحقيق الكفر وان كان عالما انه يكفر به يكفر فيه ما لانه رضي بالكفر وفي المحرط
لو قال بعلم الله انه فعل كذا او لم يفعله بكفر لانه وصف الله العلم بوجود شيء قبل
وجوده فصار كما لو وصفه بالحمل والاصح انه لا يكفر لانه قصد بهذا الكلام اثبات
صدقه في خبره لا وصف الله به **او فعله غضب الله** يعني لو قال فعلت كذا فافعل
غضب الله **او هو زان اي** ان قال ان فعلت كذا فانا زان **او شارب خمر**
او سارق او اكل ربوا فليس بحالف لان الحلف بها غير متعارف **او حرم**
على نفسه شيئا مما يملك من الطعام وغيره **كان يمينا** لان حرمة الحلال مسبب
عن اليمين ونفرضه عليه جعل لنفرضه على السبب مجازا ولو وهب ما جعل حراما
او نفذه في لم تحت لان المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع عرفا لا حرمة الصدقة

اعلم ان قوله مما علك وقع اتفاقا لانه لا يشترط في اليمين ان يكون ما كاله حتى لو
قال ملك فلان او ماله على حرام يكون يمينا الا اذا اراد به الاخبار عن احرمه **او قال**
كل حلال علي حرام انصرف الى الطعام والشراب ودان القياس ان تحت
ما فرغ من كلامه لانه باشر فعلا كما لنفس لكن امتنا قالوا استنساخا المقصود من اليمين
البر ولا يمكن تحقيقه الا باسقاط اعتبار العموم **الا ان ينوي غير ذلك** يعني اذا نوي
به روجه يكون ابلا ولا يخرج عن يمينه الطعام والشراب اذا قصد بقية نية انما
يعتبر فيما فيه تعليل وهو ان يصير مولى لا يما فيه تخفيف وهو خروج الطعام
والشراب وهذا اكل ظاهر الرواية **وقيل يعني بوقوع الطلاق به** اي بقوله
كل حلال علي حرام من غيبة لغبة الاستعجال في ارادة الطلاق وعليه الفتوى
لذا في شرح المصنف وذكر في الثاني قال بعض مشايخنا لم يتضح في عرف الناس
في هذا فان من الامارة له يحلف به كما حلف في الحلية ولو كان العرف مستقضا
في ذلك لما استعمله الا ذو الحلية فالصحيح ان يمينه الجواب ويقال اذا اراد
الطلاق يكون طلاقا والا فلا احتياط ان يتوقف المرفقة ولا يحلف المتفكر
وفي النهاية نافي عن النوازل ولو لم تكن امارة لمن قال كل حلال علي حرام
وجب عليه الكفارة ولو قال هرجت ردت راست كيرم بروي حرام الاظهر
انه جعل طلاقا من غير به بالعرف ولو قال بردست حب كيرم لا يكون طلاقا
لعدم العرف **واذا وصل يمينه ان شاء الله فلا تحت عليه** لقوله عليه السلام
من حلف على يمين وقال ان شاء الله فقد استثنى ومن استثنى فلا تحت عليه
فيد بالانصاف لان الاستثناء بعد الانفصال رجوع ولا يصح الرجوع في الاما
وعن ابن عباس انه كان يجوز الاستثناء الى شئ اخر **ومن نذر نذرا مطلقا**
اي عن معاني بشرط كما اذا قال الله على كذا **الوفاء به** اي بما سماه لقوله عليه
السلام من نذر نذرا وسمي فعله الوفاء بما سمي **والصحيح في المعلق اي** في النذر
المعلق **بشرط لا يراد** هذه الكلمة صفة بشرط كما اذا قال ان كذا زيد الله على
كذا **الزوم الكفان** اذا كلف عند ابي حنيفة لان فيه معنى اليمين وهو المنع عن المباح
وفي المراد الا ايضا يعني اذا كان الشرط الذي علق به النذر مرادا كما اذا قال
ان شئني الله مرفقي فله على كذا او الوفاء بما سماه لزم عند ابي حنيفة مخلو عن معنى
اليمين وهذا انقضاء حسن قيد بقوله في الصحيح لان غرض ابي حنيفة رواية
اخرى وهي ان المنجز والمعلق سواء وجوب الوفا لا طلاق الحديث وروي
ان الامام رجح عن هذا في اخر حياته وقال اذا قال ان فعلت كذا فافعل حجة

اجزاه من ذلك كفارة عن هذا قول محمد كذا في شرح المصنف **واقفه**
 محمد قول القول الظاهر من المتن انه وافق الامام في قوله الصحيح ومن
 الشرح انه وافقه في روايته اخري غير صحيح وقلها لا يتطابقان **وقوله الله**
على المشي الى الحرم او المسجد احرام غير ملزم شيئا عند ابي حنيفة والزمناه
حجة او عمر كما اذا قال على المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة يجب
 عليه حجة او عمر اتفاقا وله ان في الملقط ما يدل على وجوب الحجة او العمر مع عدم
 فلا يلزم به شيئا كما لو قال على الذهاب الى مكة او الخروج لان التزام الحج لهذه الاطراف
 غير متعارف وكذا لو قال على ان امشي الى الصفا والمروة لعدم العرف وانما يجب
 المشي الى بيت الله بالنص وهو ما روي عنه عليه السلام امر من نذر ان تمشي الى بيت
 الله بان يركب ويذبح شاة ويحرم حجة او عمر **وان لم الحج اي لو قال ان لم الحج**
العام فحدي حر فادعي الخالف الحج وبرهن الحد اي اقام بيعة على انه
صحي بالكوفا يعني لم يحج العام **افني محمد بعثته** وقال لا يعتق قدي بقوله على انه
 صحي لانه لو برهن على انه لم يحج لا تقبل اتفاقا لانهما شهدا على الاثبات لفظا وهو
 صحي ومعنى وهو شئت العتق فقبل ولما ان التضحية مما لا يدخل تحت الحكم ولا يطلب
 لها الشهادة عليها غير مقبولة فالمقصود من الشهادة عليها ان يحج فلا يتبرأ واما
 اذا قال الشاهد ان على رجل ان قال المسيح ابن الله لم يتبرأ منه فالتصديق
 فالتا تقبل وتبين امراته لان الطلاق مما يدخل تحت الحكم **او ما اعلمه اي لو قال**
ما املكه عد احركه ما حدث فيه اي قال ابو يوسف لا يعتق الا فيما يستحق
 في ملكه في غدا لا في يوسف ان قول امك كان محتمل الحال والاستقبال فتذكر
 الغد لم يبق مراد انما في قوله مملوك اشتريه غدا لا يدخل الشري في الحال والمجران للفظ
 صحيح لا يتدا الملك وبقائه وهو حقيقة فيهما جميعا فمملوك في الحال صادق عليه انه
 مملوك في الغد فيقتا ولها جميعا بخلاف قوله اشتريه لان بشرائه في الحال صادق
 عليه انه مملوك لا يصدق عليه انه مشترى في الغد **فهذا النذر بدخ الولد يعني اذا**
 نذر دبح وله لم يلزم ابي يوسف به شيئا وكذا الخلاف لو نذر بخر وله او تفجته
 ولو نذر بقتل وله لا يلزمه شيئا اتفاقا وضع في الولد ان نذر دبح احد ابويه لا يلزمه
 شيئا اتفاقا في عامة الروايات شرط صحة النذر بدخ الولد ان يقول في النذر
 عند مقام ابراهيم او عكة من الخفاف له انه نذر بعصيته فيلغوا **او جسادخ**
شاة لونه ايام النحر لان ايضا النذر واجب بقدر الامكان وهذا يمكن بالفدا
 عنه بالشاة فجب عنه كما خرج الخليل عليه السلام عن عمدة دبح الولد بدخ الشاة وتسميه

قوله الله على المشي الى الحرم او المسجد احرام غير ملزم شيئا عند ابي حنيفة والزمناه حجة او عمر

الشيء

الشروع اياها فاد دليل على نفاذ الامر فيكون الولد بجاحكما بدخ الشاة وله اقل
 عليه السلام انا ابن الدبحين بشرى الى عبد الله واسمعيلا ولم يكونا دبحين بعينهما
 بل واسطة دبح الفداء عنهما **والحق محمد العبد بالولد فيه** اي في النذر بدخ فيصح
 نذر من نذر دبح عبده كولد واما ان فدا الشاة للولد ثبت بالنص في قضية الخليل عليه
 السلام لرامة للولد فلا يقاس عليه طام بنفس نذر دبح اخيه **ونذر دبح نفسه باطل**
 عند ابي حنيفة والحقة بالولد محمد لانه غير ارض بقوات حيوته كولد ولا في حنيفة ان
 النص ورد في الولد وهذا ليس في معناه **فصل في البيعة في الدخول والسكنى**
والخروج والركوب وغير ذلك من حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد
او بيعة وهي عهد النصارى او كنيسة وهي عهد اليهود **او لا يدخل دارا او**
هذا البيت اي لو حلف لا يدخل هذا البيت فدخلها بعد الخراب لم تحت
 اما عدم الحث في دخول الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة فلان البيت ما يبنى
 للبيوتة وهذا البقاع لم يبن لذلك واما عدم الحث في دخول دار بعد خرابها
 فلان الدار اسم للعروة اذ يراد بها الحيطان ولا يراد بالبرقبة الباقية لعروضة اصل
 في اطلاق هذا الاسم والبناء كالصفة لها والدار اذا ذكرت تكن تكون الصفة فيها
 معتبر لان الغايب يعرف بالوصف وتعلقت البيعة بدار موصوفة بصفة البناء فاذا
 خربت زالت تلك الصفة فلا تحت واما عدم الحث في دخول هذا البيت بعد خرابه
 فلان اسم البيت زال عنه بعد الهداية لانه لا يثبت فيه حتى لو بقي جيطانه فخر
 عليه السقف فدخله تحت وان بنا بيتا اخر فدخله تحت لان الثاني صار غير الاول
 بصفة جديده **خلاف هذه الدار** يعني لو حلف ان لا يدخل هذه الدار بعد ما خربت
 تحت لان الامتناع ابلغ في التعريف فيلغوا الوصف مع فقير البيعة بذات العروة
 وهي باقية بعد انتقاض الحيطان **او لا يدخل اي لو حلف لا يدخل هذه الدار**
فوقف على سطح او دخل دهليزا وهو ما ليس بين الباب والدار **او**
طاق الباب تحت اذا اعلق كان الخالف **اخلاحت** لان الباب يركب
 لاجرار الدار وما فيها وكل موضع اذ ارد الباب يبق خارجا ليس من الدار وان بقي
 داخل فهو من الدار اما حثه بالوقوف على سطح فلان سطح الدار من الدار لا يركب
 انه اذا صعد سطح المسجد لا يبطل اعتكافه لانه من المسجد كوقبل لا تحت لان الوا
 عليه لا يوجد داخله عرفنا وهو اختيار ابي الليث ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل صفة
 او ظله لا تحت لان البيت ما اعم للبيوتة وهما لنا لذلك وفي الجامع الصغير تحت
 بدخول الصفة لا تحت بيتي البيوتة في الصيف وقال صاحب الهداية هذا هو

لمح

في الحلف بالدار الحرة والدار الحرة

الاصح عندي والظلة هي التي احد طرفي جذوعها على البيت وطرفها الآخر على
خائط الحار المقابل وفي المحيط اذا دخل احد رجليه الدار ان كان جانيه مستويين
او كان الخارج اسفل لم تحت وان كان الداخل اسفل تحت لان اعتماد جميع
بدنه على رجله الداخل بها فكون داخل **او دار فلان** اي لو حلف لا يدخل
دار فلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها **شروط** ابو يوسف **لحنته ان يضاف اليه**
اي الدار الى فلان **وقت البين والحنت وقال وقت الحنت** يعني تحت بدخول
دار فلان بعد البين لان الداعي الى البين وحشة لحنته من جهة فلان فغير
ملكه وقت الدخول وله ان افهام الناس يقع على الدار الموجود حال البين اليافيه
على ملكه الى وقت دخولها وضعه سكنى الدار اذ في غيرها من المملوكات نحو الطعام
والعبد تعقد البين على الموجود وقت البين وعلى الحادث بعد البين اتفاقا
من الحقايق **ونسوي** بين المستأجر والمملوك يعني اذا حلف لا يدخل دار
فلان بدخوله فيها سواء كانت مملوكة او مستأجرة او مستعارة عندنا وقال الشافعي
لا تحت بدخوله في غرض المملوك لان مقتضى الاختصاص وهو الملك حقيقة فلا
يكون غرضه اولنا ان اضافة الدار اليه براد به فتمت السكنى عرفا مجازا لان الغرض للمالك
لم يحصل من الدار بل من ساكنها فكانه قال لا يدخل سكنى فلان حتى لو دخل دارا ملكا
فلان ولم يكن ساكنا فيها لم تحت فتشمل السكنى المملوكة والمستعارة **وهذه الدار** يعني لو
حلف لا يدخل هذه الدار **وهو بها** اي والخالف ان الخالف في تلك الدار **لم تحت**
بالقعود حتى يخرج منها ثم يرجع فدخلها وكان القياس ان تحت تنزلا للبقاء منزلة الابتداء
وجه الاستحسان ان الدخول هو الانفصال من الخارج الى الداخل وهذا الفعل مالا
يتمتع فلا يقال دخل يوما واذا لم يكن بمنزلة لا يكون بقاؤه كابتدائه **ولا يدخل** يعني لو
حلف لا يدخل **بخراد** فاجتاز بدجلة اي منزلها في السفينة **لم تحت** اي لم يجعل
ابو يوسف حائطا ما لم يخرج من الشط **وخالفه** اي قال لم تحت لان دجلة من بخراد
ولهذا اذا مر المسافر البخراد في بدجلة في السفينة وكان قصد البصر بغير مقيد بالمرور
وقال الصدر الشهيد الفتوي على قول ابو يوسف لان دجلة وان كانت من بخراد الا
الضالم نود منها عرفا فان ابدى اهل بخراد لا تقع عليها كما يقع على اراضيها **ولا يلبس**
اي لو حلف لا يلبس **هذا الثوب وهو اي** والخالف ان الخالف **لا يلبس** فترعه **او لا**
يترك اي لو حلف لا يترك **هذه الدابة وهو اي** والخالف ان الخالف **رايتها** فترك
او لا يسكن اي لو حلف لا يسكن **هذه الدار وهو بها** اي والخالف ان الخالف ساكن
فيها **فاخر في النقلة** اي شرع ان ينقل منها الى حال **لم تحت** لان هذه الافعال

٧٩

مما عند ويضرب لها اجال ويقال لست يومئا وركبت وسكنت ثم افاض ليها
حكم ابتداءها **او لا يسكن** اي لو حلف لا يسكن **هذه الدار فخرج اهلها**
ومتا يعني لقي فيها اهل الخالف ومتاعه **حت** لانه بعد ساكنها بقا اهلها ومتاعه
فيها عرفا والمجمل والسكك كالدار في هذا الحكم ولو حلف لا يسكن هذا المصفر فخرج
وترك اهلها فيه لم تحت لانه لا يعد ساكنا فيه عرفا والفرق بين المصفر في المصفر
قال ابو حنيفة لا بد من نقل جميع الامتعة حتى لو بقي بعضه تحت وهذا اصل
له كما اذا بقي مسلم واحد في بلد ارتد اهلها بغير ما نفعه من ان نصبر دار حرب
الا ان مشايخنا قالوا هذا اذا كان الباقي بما يقصده السكنى فاما بقيا ملكه او
وتد او قطع حصار لا يفي ساكنا فلا تحت ومعنى ان ينقل الى منزل اخر فلا حرج
ولو انتقل الى السكك او الى المسجد تحت لانه ما لم يتخذ منزلا اخر فلا منزل
له وان كان في طلب مسكن اخر فترك امتعته فيها لا تحت في الصحيح لان طلب المنزل
من عمل النقل فصار مدته طلبه مستثنى حكم العرف اذا لم يفرط في الطلب وقال
ابو يوسف ينقل الكثر قائم مقام الكل وقال المغيرة ذلك نقل ما هو يقوم به ضرورة
لان ما وراء ذلك ليس من السكنى استحسن المشايخ هذا القول وعليه الفتوى **او لا**
يخرج اي لو حلف لا يخرج من المسجد فامر من اخرجه **حت** لان فعل الملبور
ينقل الى الامر ولو كان مكرها او برضا **لم تحت** حتى اذا حمل انسان فخرجه
من غرض اختيار منه او حمله او اخرجه وهو راض به ولكن لم يأمره لم تحت لانه لم يامر
باخرجه فلم يوجد منه فعل حتى ان هدده فخرج بنفسه تحت لوجود الفعل منه
حقيقته **او لا يخرج امراته الابناء** يعني ان قال لامرأته ان خرجت الابناء
فانت طالق **اشترط الاذن على كل خروج** ليكون بارا حتى لو خرجت باذنه ثم خرجت
مرة اخرى بلا اذنه تحت لان الاصل في الاستئذان ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه والاذن ليس من جنس الخروج والبال في مقتضى ملصقا به فكان التقدير
ان خرجت الاخر وجا ملصقا باذني فكون ما وراء الخروج المقرون بالاذن باقيا
تحت البين **او الا ان اذن** يعني ان قال ان خرجت الا ان اذن لك فانت
طالق **اشترط مرق** يعني اذا اذن لها مرق فخرجت ثم خرجت بعد ما اذن لم تحت
لان استئذان الاذن من الخروج باطل ولم يكن فيه ما يقتضي الصاقه بالخروج فتغير الحكم
وهو ان يجعل غاية نصبر لقوله حتى اذن مما استدعيتها وهي ان كل واحد من مابعد
الغلبة والاستئذان يكون مخالفا لما قبله فان قيل شكل بقوله تعالى لا تدخلوا بيوت
النبي الا ان يؤذن لكم فان الاذن لا بد منه في كل مرة من الدخول قلنا اشترط الاذن

وهو الرطب الذي في ذنبه قليل يسر **او بالعكس** اي لو حلف لا ياكل رطباً فاكل يسرا في ذنبه
قليل رطباً **او حنثه** ابو يوسف وقال لا حنث فينبقوله رطباً من ذنبه لانه لو اكل يسرا من ذنبه
وهو الذي في ذنبه شيء من الرطب في المسئلة الاولى او اكل رطباً من ذنبه وهو الذي في ذنبه
شيء من البسر في المسئلة الثانية حنث اتفاقاً من الحقايق له ان البسر المذنب لا يسمى رطباً
ولا الرطب المذنب يسرا لان المخلوب في حكم المستهلك بالغالب وهذا لو حلف لا يشتري رطباً
فاشتري يسرا من ذنبه لا حنث ولما انه اكل المخلوف عليه وزيادة فحنث فصار كما لو اشتري رطباً
حلف عليه فاكله خلاف الشرا لانه يصادف الجميع فستتبع الكثير القليل وهذا لو حلف
لا ياكل شعيراً فاكل حنطة فيها حبات شعير حنث فان قيل لو حلف لا يشرب اللبن فاكل لبناً
مصبوباً فيه الماء لا حنث اتفاقاً فلم يبق قولاً هنا شرب المخلوف وزيادة فحنث قلنا
لان الاستهلاك هنا اكمل لعدم تغير مكانه من مكان الماء وقت تناول **او كما** اي لو
حلف لا ياكل كذا **فاكل سمكاً حنث** ابو يوسف وقال لا يحنث له قوله تعالى لا تكون منه
كما طرباً والمراد لحم السمك اجماعاً ولما ان اللحم ينشأ من الدم ولحم السمك ليس كذلك لان
الدموى لا يسكن الماء ولهذا جعل لا ذكره ومطلق الاسم يتناول الكامل دون القاصر ولو
اكل لحم خنزير او انسان يحنث لانه لحم حقيقته وان كان حراماً وقال الصلح لا يحنث
لانه لا يستعمل استعمال اللحم وعليه الفتوى **او شحماً** اي لو حلف لا ياكل شحماً **فويل**
شحم البطن عند ابي حنيفة فلا يحنث الا بالأكلة **وقال لا يحنث على شحم الظهر** ايضا لانه اذا
كشع البطن وكشع شحماً استثنى من الشحوم في قوله تعالى ومن البقر والغنم حرمنا عليهم
شحومها الا ما حملت ظهورها او احوايا او ما اختلط بعظم والاصل في الاستثناء ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه فصارت الشحوم اربعة شحم الظهر وشحم تحت طحال العظم
وشحم على ظاهر الامعاء وشحم البطن وله ان هذا لحم حقيقته ينشأ من الدم وله قوت اللحم
ويستعمل في الاكل استعمال اللحم لا الشحوم وضعه الاكل لانه لو كان مميتاً على الشرا لا يحنث
لهذا اتفاقاً من الحقايق هذا اكله فيما اذا حلف على الشح بلطف عربي وانما اذا قال
بالفارسية يحنث باكل اللحم السمين الذي على الظهر اتفاقاً وحنث باكل الشحم المنقل
بالظن اتفاقاً **او من هذه الحنطة** يعني لو حلف لا ياكل من هذه الحنطة **فالحنث بقضها**
اي لا يحنث عند ابي حنيفة حتى ياكل غلبها **وقال لا ياكل خبرها** يعني كما يحنث باكل
غلبها يحنث باكل خبرها لان اكل الحنطة مجاز عن كل ما يتخذ منها قصير اليه الا اذا
اكلها قضا يحنث ايضا لانه مستعمل معناه حقيقة فصار كما اذا حلف لا يدخل دار فلان قد حلف
حافياً او راجعاً يحنث وله ان الكلام اذا كان له حقيقة مستعمل فالعمل بها اولى من المجاز **او**
فصار كما اذا حلف ان لا ياكل من هذه الشام فاكل لبنها لا يحنث وفي الحقايق هذا

عننا

ادنا

اذا لم يتوشيا وان نوي ان لا ياكل حباً يحنث باكل حباً حباً ولا يحنث باكل خبرها
اتفاقاً **وحنثه** اي جعله محرمات **كل سويقها** وقال لا يحنث اما ابو حنيفة فقد مر
على اصله من ان اليمين يعرف الى غير الحنطة ومجمل على اصله من انها محمولة الى ما يتخذ
منها لكن ابو يوسف قال المتعارف هو الحنطة لا السويق **او من هذا الدقيق** يعني لو
حلف لا ياكل من هذا الدقيق **فاكل خبز حنث** لان عينه عن ما يحول فانصرف اليمين
الى ما يتخذ منه ولو اكل عينه لا يحنث لتعين المجاز مراداً وهو الصحيح وان عني عين
الدقيق لم يحنث ان اكل خبز لانه نوي حقيقة **او حنث** اي لو حلف لا ياكل خبزاً **اغتر**
المعتاد في مصر وهو خبز الحنطة او الشعير لان معنى اليمين العرف وهو الغالب
في البلدان **فلا يحنث خبز الارز والقطايف بالعراق** لان اهل العراق ينادون باكله
حتى لو طعن بطبرستان او في مصر وعاد اهل اكل خبز الارز يحنث باكله **او شوايعي**
لو حلف لا ياكل شوا كان **على اللحم** المشوي فلا يحنث ولو اللحم المشوي ونحوه الا اذا نواه
او طيخاً فعلى ما يطبخ منه اي من اللحم بالماء لانه هو المتعارف والقلية اليابسة لا يسمى
مطبوخاً الا اذا نوي فيه وان اكل من مرقه اللحم يحنث ايضا لما فيه من اجزاء اللحم
او راساً اعتبر المتعارف وهو ما يكثر في التناكر وسباع في مصر وان نوي الراس
كلها فهو ما نوي **او فاكهة** فاكل عنباً او رماناً او رطباً **فويل** عند ابي حنيفة
وقال لا يحنث لان الفاكهة ما يتفكه بها اي يتعمق قبل الطعام ويعد وهذه الاشياء تنفكه
بها في العادة وله ان هذه الاشياء لو وكل قد يافا لعبت والرطب والرمان يكون
فاكهة من وجه فلا يدخل تحت الاطلاق الا بالأكلة كما ان المكاتب لا يدخل في قوله كل مملوك
حر لانه مملوك من وجه ولو حلف من ثمر الاثمار كالنخلة والاجاص والكمون ونحوها
يحنث اتفاقاً وفي المحيط الباس من تدار الشجر فاكهة الا البطيخ وذكر شمس الامنة الحنثي
في شرحه البطيخ ليس من الفاكهة لان ما لا يكون يابسة فاكهة في عامة البلدان فوطيه لا
يكون فاكهة **او اذا ما** اي لو حلف لا ياكل ادا ما ولا يحنث **فويل** على ما نصط عليه اي
محمول على شيء مختلط به الخبز بان يكون ما يباع عند ابي حنيفة كالخل والزيت والمزق والعسل
ونحوها **وحنثه** محمد باكل اللحم او البيض او اللبن لان الاقدام موصولة بالاطعمة وهي
الموافقة وهذه الاشياء توكل مع الخبز موافقة له ولان الاقدام موصولة بالخبز وحقيقة
التبعيه والموافقة في الاختلاط لانه اذا لم يختلط وصار مجاور لا يعرف ان اللحم اذا مر
للخبز او عكسه **وبواقفها** اي ابو يوسف صاحبها **في رواية** **او ان اكلت** اي لو قال
ان اكلت اليوم الارز غيباً **فويل** اي الرغيف **يا حنثه** اي لو حلف
او يحنث ابو يوسف لانه استثنى الرغيف وهذه الاشياء مع له فلم يعتبر اكله اعلم

فقهنا

اعلم

انه ترك اصله لان هذه الاشياء ليست بادام عنده فكان ينبغي ان تحت الا انه قال بوجوبها
 وبكل مقصود افلا تحت بالشك **وخالفه** اي قال لم تحت انه ترك ايضا اصله لان
 هذه الاشياء عنده ادام فكان ينبغي ان لا تحت الا انه قال قد بوجوب مقصود افلا يصير تعا
 بالشك فيحت **اولا يتعدي** اي لو حلف بان لا يتعدي تحت **بالاكل من الفجر**
الى الظهر لان الغداء لغة اسم لطعام الغداة وهي الى الظهر وهذا يشي صلوة الظهر
 صلوة العشاء **ولا يتعدي** اي لو حلف لا يتعدي **منه الى نصف الليل** اي تحت الاكل
 من الظهر الى نصف الليل لان العشاء لغة طعام بوجوبها فيطلع على الوقت
 توسعا **اولا يتعدي** اي لو حلف ان لا يتعدي **منه الى الفجر** اي تحت الاكل من نصف
 الليل الى الفجر لان السجود ما هو من السجود وهو اخر الليل قبل طلوع الفجر وما بعد
 الليل قريب منه فتساوله ثم مقدرا الغدا والعشاء ان ياكل اكثر من نصف السجود حتى لو
 اكل لقة او لقمين لا تحت لانه لا يسي عدا عاده بشرط ان يكون المأكول من جس ما
 ياكله اهل بلد عاده حتى لو شرب اللبن وشبع في الغدا ان كان مصريا لا تحت وان كان
 بدريا تحت **او ان اكلت** اي لو قال ان اكلت **او شربت** **اولا تحت** فبعد جرحه لم
 يذكر مفعوله **وخصص** اي قال عييت في قول اكلت طعاما مادون طعام وكذا
 اخوانه **لم يسمع طلقا** اي لا ديانة ولا قضا لان مفعول كل فعل منها عز مملووظ
 واليه انما تعمل في المملووظ لغين المحتل والطعام ونحوه عز مذ لور وانما تحت بطريق
 الافتضا والمقتضى لا عموم له فلا يجوز تخصيصه فان قلت ثبت ان المقتضى امر شرعي
 هو افتقار الاكل لانه يعرف على الشرع قلت لعل المصنف اختار ما اختاره بعض
 المحققين من ان المقتضى هو الذي لا يدل اللفظ عليه ولا يكون مملووظا ولكن يكون
 من ضرورة اللفظ اعم من ان يكون شرعيا او عقليا فان قلت شكل على هذا ما اذا
 قال ان ساكنة فلانا وبني المساكنة في بيت واحد يهلك ديانة مع ان الساكنة قلت
 المساكنة متنوعة تكون في دار وفي بيت واما ان يكون في بيت وفيما النوع في الفعل
 صحيح **او طعاما او شرابا فخصص** اي لو قال ان اكلت طعاما او شربت شرابا او
 لست بوجوب فعدى جزوه لا تحت به طعاما دون طعام **قبل ديانة** لان المفعول
 مملووظ منك ذكره في محل الشرط فتكون عاما وجوز تخصيصه الا انه لما كان خلاف
 الظاهر لم يصدق في القضا **اولا يشرب** اي ان حلف لا يشرب **من دجلة** فهو
الكرخ يعني انما تحت عند اي حنيفة اذا تناول الما بقية من ذلك النهر **وحاشاه**
بالكذب من ما بها باعتراف او بائنا لانه هو المتعارف وله ان حقيقة الشئ من
 من دجلة ان يكون منه متصلا لها فيكون اولى من الحجاز المتعارف وان نوي به الاعتراف

او الطعام ليس
مركب

عز

عند ديانة
عند ديانة
عند ديانة

٢٧٢

صحت نيته عندها قضا وديانة لانه حقيقة كلامه من الحقائق ولو شرب من نهر اخر من
 دجلة لا تحت اجماعا لحدوث النسبة الى غيره ولو قال لا يشرب من ماء دجلة
 فشراب من نهر اخر من تحت لان ما هو من دجلة قيد بقوله من دجلة لانه لو قال لا يشرب
 من هذه الين يصر في بيته الى الاعتراف اتفاقا لتعدي الكرخ فهو لو شرب وشرب
 بالكرخ لا تحت لان الحقيقة والحجاز لا تحتان **او من ماء دجلة** يعني لو ذكر لفظ
 الكرخ **حت بالعرف** اتفاقا كما بالكرخ لا تحت نسبة الماء اليه لا ينقطع به **ولا يجعل**
 ابو يوسف تصور الشرط **لان عقاد اليمين المطلقة** غير الوقت كما اذا قال والله
 لا شرب ما الذي في هذا الكوز ولا ما فيه يتعقد اليمين ويحت في الحال عند ابو يوسف
 ولا لا تحت وان كان في الكوز ما فارق بعد اليمين تحت اتفاقا **وبقا الموقته**
 اي لم يجعل ابو يوسف تصور الشرط لبقاء اليمين المتعقد بوقت الا يخرج جز من اجزا
 ذلك الوقت **فيما لم** ابو يوسف **حت في عينة ليشرب** ما هذا الكوز اليوم نص قبل
مضيه اي معنى اليوم فعند بقاء عينة ويحت في اخر اليوم وعند ما لا يبقى عينة ولا
 تحت ابدا **او لا كل** يعني حكم ابو يوسف تحت في عينة لما كل اليوم **الزيف**
فاكل قبله اي اكل غيره قبل معنى اليوم **او ليقتصر حقه** اي حق فلان اليوم **فسقط**
 حقه قبل معنى اليوم **بالا بر او ليقتله** اي حلف ليقفل فلان اليوم **فات** فلان فيه
او كان جاقا لموته حين حلف ليقبله **او ان رأت عمرا فم اعلك فعدى حر**
ثم راه معه اي عمرا مع الخاطب ولم يقل شيئا في هذه المسائل تحت عنده ولا تحت
 عندها ولا الكفاية الخلف في تحت بعد معنى الوقت لانه لا تحت قبله اتفاقا ظاهر
 الرواية لان هذا اليمين بوقت فلا تحت قبل معنى الوقت ولو كان اليمين مطلقة تحت
 في الحال حين هلك المخلوف عليه اتفاقا ومبنى الخلف ان تصور اليمين بشرط لا تعقد
 اليمين عنده بشرط عندها وحاصله ان محل اليمين عند خبره المستقل سواء كان
 اكالف قادر عليه او لا الا يري ان اليمين على امر السامع فحق المطلقة تحت بعد
 الفراغ من اليمين لعجز عن البروز الموقته تحت في اخر جزو لان الوقت في هذه ليس
 معيارا للافعال الخلف على وكل جز منه تحت ان يكون محل الدوا كرا اخرتين
 لوجوب البرقيات تحت تحت منه وعند ما محلها خبره رجا الصدق لان محل
 الشئ ما يكون قابلا لحكم وحكم اليمين البروز الاتحقق فيما ليس فيه رجا الصدق فلا تحت
 في المطلقة اذا لم يكن في الكوز الماء يتعقد لا لعدم رجا الصدق فان قلت كان ينبغي
 ان يتعقد ليظهر اثرها حتى اكلف وهو الكفار قلنا شرط انعقاد السبب حق
 الخلف احتمال الانعقاد في حق الاصل ولا احتمال هنا لعدم تصور البروا

لا يقصد عالبا لانه منزه الابد وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين **او دهر** اي حلف لا
 بكلمة دهر **هو موقوف** عند اي حنيفة حين قال حتى سبل عنه لا ادري ما مقدا ان
 والتوقيف عند عدم الترجيح من سبل ابن عمر عن شي فقال لا ادري ثم قال بعد ذلك
 طوي لان عمر عن شي لا ادري فقال لا ادري وفي الجامع المحبوف توقف ابو حنيفة في اربع
 مسائل احدها هذه والثانية الحنفي المشكل والثالثة وقت الحنات والرابعة محل اطفال
 المشركين في الاضيق قلت هذا تنبيه لكل مفت ان يستكشف من التوقف فيما لا يقف له عليه اذ
 المجازة اقترأ على الله تعالى تحريم الحلال او صمد **وجلاء طالحين** قيل الخلاف في المنكر
 والمعرف فنصرف الى العرف اتفاقا وقيل الخلاف فيها جميعا والاول هو الاصح لهما ان
 دهر استعمال استعمال حين يقال ما رايتك منذ دهر ومنذ حين فيكون معناه وله
 ان دهر لم ينقل عن احد من ارباب اللغة تقديره فوجب التوقف فيه ودهر ليس
 كمن في الاستعمال لان المعروف من حين كنهه والمعرف من الدهر يتبع على الابد واللغات
 لا تدرك بالقياس **او اياما او شهورا او سنين** وقع على ثلاثة من كل صنف لتيقنها **وان**
عرفها اي قال لا اكمل الايام او الشهور او السنين ولا يثبت له **اي عشرة** اي عشرة ايام
 وعشرة اشهر وعشرين سنين عند اي حنيفة **وقال اسبوع** اي سبعة ايام في الايام **وسنة**
 في الشهور **والعمري** في السنين لان اللام لتعريف العهد في الاصل فاذا وجد معهود كان الحق
 والاسبوع معهود في عدد الايام والسنة في عدد الشهور وليس في السنين معهود فنصرف الى
 عمر الخالف وله ان اللام للعهد لان العشرة معهودة في اجمع المعروف لا في اقصى ما يذكرك لفظ
 اجمع فانه يقال ثلثة ايام الى عشرة ثم يقال احد عشر يوما او شهرا او سنة فكان تعريف
 لهذا المعهود فان قلت الايام انما تنتهي الى عشرة اذ قدرت بالعدد لا مطلقا قال الله تعالى
 وتلك الايام نداد لها بين الناس لا يراد به العشرة والايات هناك ذكرت مطلقا عن العدد
 قلت اسم اجمع للعشرة ومادونها الى الثلثة حقيقة في حالتي الاطلاق والتعيين ويقع على
 ماوراء العشرة في حالة الابهام دون التعيين فكان العرف الى ما جمع في الحالتين او في ايام
 في الآية فلم يقصر على ان تلك اشارة الى ايام الدنيا **ومن حلف على نفي فعل تركه ابدا**
 يعني يجب عليه ان لا يفعل مدة عمره حتى لو فعل لا يخل بعينه **او على فعله** اي على ان
 يفعل **فعل فعله** من يعني بره عينه ففعله مرة لانه في موضع الاثبات لا تقتضي العموم وانما
 تحت بوقوع الياس عن الفعل لعل الشاعل محل الفعل وفي المحيط الحلف في الاثبات
 لا بد ان يكون مفروضا بكلمة التاكيد وهو اللام والنون حتى لو قال والله افعل كذا فلي
 بفعل لا يلزمه الكفارة هذا هو المستعمل في الكلام العرب **ومن استحل الوالي الجارية كل**
د اعر وهو الفاسق اختص اعلامه **بحال** ولا يثبت لان مقصود الوالي دفع شره بواسطة

سبل
 الام
 اما

العشرة

بهي

٢٧٤

زهر فاذا زال عنه ولا يثبت بفوت عن تاديبه قدرته واذا لم يعلم حتى مات لم يسحلف او عزل
 تحت ولا يثبته اعلام الوالي الذي بعده لان يمينه انقضت على اعلام الاول **ولو قال**
امراته مائة الكسبه اي الذي اليه الميسر **من غزله فهو هدي** يعني صدقة لمن يكون ماله
فاشترى قطنا فغزله فالكسبي منه فهو حانت عند اي حنيفة يعني يلزمه ان يهديه
وشروط ملكه يوم النذر يعني لا يملكه ان يهديه ان يهديه من قطن ملكه يوم حلف
 لان النذر لا يبيع الا في ملك او مضاف الى سبب ملك وغزله لانه ليس من اسباب الملك لانها
 قد تغزل من قطنها وله ان المرأة تغزل من قطن زوجها عادة فيكون غزله اسبابا لملكه
 والقطن لم يذكر حتى يضاف اليه النذر حتى لو ذكر وقال ان لست من غزلك من قطني
 فهو هدي يكون هديا اتفاقا ولو قال من قطنك لا يكون هديا اتفاقا فلما اطلق الغزل
 ولم يحدد صرفناه الى المعتاد **وشروط الحنث** **بالفعل ليس الالي مرصعة** يعني اذا
 حلفت ان لا تلبس حلما ولبست عقد لولو وحده ولم يكن مرصعا بالذهب لا تحت
 عند اي حنيفة **وقال او حدها** يعني تحت مجرد لبس الالي لفعله تعالى ولستخرجون
 منه حلية تلبسوها والمستخرج غير المرصع وله ان اللولو كان حلما لما جاز للرجل ان
 يتخذ فصا منه والطلاق الحلية على اللولو في الآية مجاز وكذا الخلاف في الزبرجد **فيل**
الخلاف عرفي يعني في عرف زمانه لا على الالي امرصعة وعرفت زمانها بخلي
 لها وحدها **وبقي بقولها** لان التحلي بالالي وحدها معتاد في زماننا **فصل**
 في البيع والشرا والترويع وتقاضي الدرأ همر **ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا**
يواخر ففعله اي الخالف باحد هذه الافعال **لم تحت** لانه غير عاقد حقيقة ولا
 حكما لرجوع حقوق العقود اليه لا الى الموكل حتى لو كان الخالف هو العاقد بالوكالة
 تحت ولو نوي في حلفه ان لا يامر غيره به تحت بالتوكيل او كان الخالف عمر لا يباشر
 بنفسه هذه العقود لكونه ذا سلطان تحت بالتوكيل لان يمينه باعتبار عادية تنصرف
 الى التوكيل وان كان الخالف يباشر تارة ويفوض اخرى يعتبر الغالب **ولا يبيع**
او لا يطلق او لا يعق ففعله اي باحد هذه المذكورات **حت** لان التوكيل
 به سفيرا وطهرا لا يضيف العقد الى نفسه وانما يضيفه الى موكله وحقوق العقد
 راجعة الى الامر لا اليه وكذا الصلح عن دم العهد والهبة والصدقة والقرض والاستعارة
 والايداع والاستيداع وقضا الدين وقبضه ولو حلف لا يضرب عبدا فامر به غيره
 تحت ولو حلف لا يضرب ولده فامر به غيره لا تحت والفرق ان قابضة ضرب العبد
 راجعة الى المولى فصار كضربه بنفسه ومنفعة ضرب الولد عائدة الى الولد وهو
 كونه مود بالالي الاب فلا يكون كفعله ولو حلف لا يضرب رجلا فامر به غيره فضره

الشيء

لاحت لانه لا ملك ضرب احقر بنفسه فلا ملك الامرا الا ان يكون الامر اسلطانا او فاضل خبيذ
كانت لانهما ملكان ضرب الاحرار جدا او تعزيرا فملك ان الامر بلا يتر وجمها اي لو طفت
لا تزوج امرأة بالكوفة او لا يشترى شيئا فقبل بها الجواب فضول يعني
زوجها فضول منه بالكوفة فقبل الجواب **واجيز بالبيع** يعني اجازة الكاح وهي بالبيع او باع
منه فضولي بالكوفة فقبل فيها ثم اجيز البيع بالبيع **لاحت** ابو يوسف لان العقد انما لم ياجاز
وهي حصلت بالبيع فلم يوجد التزوج والتمس بالكوفة **لاحت** **وخالفه** اي فكل محروك
لان العقد وجد بالكوفة وان كان غير نافذ لهذا شرط الشهود في وقت لا وقت الاجازة
ومنى من الاجازة صارت مستندة الى وقت العقد وكان رد بها بالكوفة فاحت
والذهب لانه اذ كان في الجاهل الصغير او **لا نصيب** عبده **فلان** فوهبه **لم يقبله** فلان
اجاب هبته **او قبل** ولم يقبله **كلنا** **لاحت** وقال في **لاحت** لان تمام الهبة بالقبول
والقبض فلاحت بدو انما كاليكولنا ان الهبة تبرع فتم بالبرع وحده كالا م اذ الوضبة
خلاف البيع لانه معاوضة فلا يتم الا بالقبول وههنا دقيقه وهي ان حضرة الموهوب
له شرط للحت حتى لو وهب المالك منه وهو غائب لاحت اتفاقا وانما وضعت الهبة
اذة المعاوضات بدون القبول لاحت اتفاقا من الحقائق **اول يقضيه دينه الي**
قريب انصرف الى مادون الشهر لانه بعد قريبا عرفا **او الى الجهد** يعني لو طفت
ليقضى دينه الى بعيد **فالي اكثر منه** اي فانصرف اليه الى اكثر مما دون الشهر ولا ذلك
يقال عند عقد العهد ما ليك من شهر **اول يقضيه دينه اليوم** فقضاه ثم وجد
المستحق اي رب الدين **بعضها** **بوفاء** وهو ما يرد ميت المال **او بخرجه** وهو
ما يرد بالتجار **او مستحقه** بفتح الحاء **لاحت** لان هذه الاوصاف لا يسلب اسم الدراهم
عنه ولهذا يجوز بالبرء او بالخرجه في راس مال السلو بدل الصرف يجوز ولولم
يكن دراهم كان استبدالا وهو غير جائز غايته ان يكون معبوبة والعيب لا يعدم الجسر
وقبض رب الدين الدراهم المستحقه قبض صحيح فوقع البرء ثم بعد ذلك ان اتفق
القبض بالرد لا يتقضى البرء المتحقق لان اليقين قد اخلت به **او رصاصا** اي وجد
المستحق بعض رصاصا **او ستوقه** وهي ما يكون داخلها نحاسا وخارجها فضة وهو
معرب **لاحت** لانهما ليسا من جنس حقه ولهذا لا يجوز التحويز بما في الصرف والسلام
او لا يقضيه دينه درهما دون درهم يعني لا يقضيه دينه متفرقا **يقضيه** بعضه دون
باقية فغابت الشمس **لاحت** لانه اضاف القبض الى دين معروف فيصرف الى قبض كل
بصفة التفريق فلاحت بقبض بعضه حتى يقبض جميعه **وان قبضه وزنين** ولم
يفصلهما بخير الوزن يعني في المسئلة السابقة لو قبض دينه وزنين ولم يشأ غلبهما الا

ظاهر

يقضيه

بحر

٣٩٥
٣٩٥

تعمل الوزن **لاحت** لان ذلك ليس يتفرق لتعذر قبض الكل دفعة عادة فنصير هذا القدر
مستقيمه **كتاب ادب القاضي** **لا يصح ولاية القاضي حتى يكون اهلا**
للسهادة لان القضا والتهادة كلهم من باب الولاية وهي تفيد القول على الغير شاعرا
او ابلي **وتفصيل تولية العدل المحمود** يعني جعله بالحاكم والمجتهد من محوي علم
الحكام ووجوب معانيه وعلم السنة بطريقها ومتونها ووجوب معانيها وكون مصدرا للقضا
علما يعرف الناس لذاته الحكاميه **ويجز تولية الجاهل** وقال الشافعي لا يجوز لانه
لا مامور بالقضا بالحق وهو لا يقدر الا بالعلم ولا يمكن جعله عالما بعلم غيره ولنا ان
الغرض من تولية القضاة دفع شر المظلوم وايصال الحق الى اهله وهذا يحصل بالحكم
بالحكم فتتوي العلماء **ويجب ان لا يولي هو اي لا يصير الجاهل واليا ولا الفاسق**
وقيل لا يصح قضاؤه اي قضا الفاسق **ويجزل بالفاسق** يعني اذا قلنا القضا وهو
عدل ففسق بهذا الرشوة الخزل وعليه الفتوى لان من قلده اعتمد عدالة فوله تلك المنة
فاذا فسق لم يكن راضيا بتقليده فلم يبق قاضيا **وقيل ان ول فاسقا** اي ان جعل واليا
حال كونه فاسقا **صح** قضاؤه لانه قلده فسقه وصار راضيا به فلم يعزل مالم يعزل
وان طرأ اي عرض عليه الفسق **انجزل** **وقيل يستحق بطرقه** اي عروضا من الفسق
في ظاهر المذهب لكن يجب علي من قلده ان يعزله وعليه مشايخنا **ولا يستحق الفاسق**
اي لا يطلب منه الاقتال لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل تولية في الدنيا
ويجب ان لا يسيل القضا لقوله عليه السلام من سال القضا وطل الى نفسه ومن لم يساله
ينزل عليه ملك يسدده **فمخصص الدخول** فيه اي في القضا **من يثق باذا فرضه** اي
فرض القضا لقوله عليه السلام عدل ساعة افضل من عبادة سنة ورواية من عبادة
سنتين الا ان تركه عزمة لان القضا امر مخوف لا يسلم في محرم دل سائح ولا يجوز امنه كل
طامح الامن عصمه الله ولهذا زاعى ابو حنيفة الى القضا ثلث مرات فابي حتى ضرب في
كل مرة ثلثين سوطا وفي المرة الثالثة اقال استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال
ابو يوسف لو نقلت لفتعت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظرا غضبا وقال ارايت لو
امرت ان اعبر البحر سباحه اكنتم اقدر عليه واني بك قاضيا وكذا دعي محمد الى القضا
فابي حتى قيد وحبس واضطر فتقلد لذاته الحكاميه **وبكره** دخوله **من يخاف العجز**
عنه اي عجز القضا **والخيف** فيه باختياره لقوله عليه السلام من جعل قاضيا فكلما
ذبح بغير سكين وجهه الشبه ان السكين يورثه الظاهر والباطن جميعا والذبح بغير سكين
وهو الحق يورثه الباطن دون الظاهر فكذا القضا لا يورثه الظاهر لانه جاءه وبي باطنه
هلاك وتياه **ويجوز** الدخول في القضا **عليه التعيين** له اي للقضا ان اجتمع فيه

شرائطه لانه لو باخر مع تعبه يقدم من لا يصلح له وفيه فساد عظيم ودفعه فرض صيا
 لحقوق العباد **وجوز النقل من الجابر** اي الامير الظالم لان الصالحه تقبله والقضا
 من معاوية والامام الحق كان عليا رضي الله عنه وهذا اذا كان يمكن ان يقضي بالحق
 واما اذا كان الامير الظالم يحسمه عن اقامة الحق لا يجوز النقل منه لفوات المقصود
 من القضاء **وجوز قضا المرأة** كما جاز شهداءها **الا في الحدود والقصاص فان**
قضاها قبل الاقبل كما لم يقبل شهداءها فيها **واذا ولي** اي جعل والبا **سلم اليه**
ديوان من قدمه في القضاء وهو الجرايط التي في نسخ السجلات والفتوك وانصا
 الاوصيا في اموال التامى والمقيمين في اموال الاوقاف وتقدر النفقات فيبعث
 امينان فيسألان من المعرول شيئا فشيئا فيجعلان كل نوع في خريطة **وينظر**
 القاضي الثاني في حال اهل السجن **فمن اعترف بحق الزمة** ما اعترف به لكون
 الاقرار حجة ملزمة **ومن انكر لم يقبل قول المعرول عليه** اي القاضي المعرول
 على من انكر بان قال ثبت عندي الحق عليه لان القاضي بالعرف الحق سائر الرعية
 وشهادة الواحد ليست بحجة **الابينة** يعني ياتي المدعي ببينة على منكر حقيقته **ويستظهر**
قبل خيلته يعني اذا لم يتم يتحضر عن حاله وترسل مناديا الى المجلس بقول من يطلب
 فلان بن فلان المحبوس بحق فليحضر والامار الى تخلية سبيله لان فعل القاضي الاول
 حق ظاهر في تخلية ابطال حقها فان لم يحضر حضم احد منه كمال نفسه واطلقة
ويجعل في الودائع والوقوف جمع الوقف بما يقوم به **الحجة** اطلقة لتشمل البينة
 والاعتراف فان اعترف الذي فيه الوديعه ان المعرول سلم اليه قبل قوله فيها
 لانه ثبت باقراره ان الدركات للمعرول وبه مستفادة من حجة مقبل قول
 المعرول في مستحقها اذا قال هذه الوديعه فلان كالكات الوديعه في يده فان
 اعترف انها فلان ثم اقر تسليم المعرول اليه فقال المعرول هي فلان اخر سلم
 او مثله الى المقر له الاول كسبق به على يد القاضي فيبصر المعرول قيمة ذلك العبر
 او مثله الى المقر له الثاني **وجلس في المسجد الجامع** لكون موضع حكمة ظاهر الادل
ولا يقبل القاضي هبة الا من قرب ذي رحم محرم منه الهبة ما ياخذ القاضي
 بلا شرط اعانته والرشوم ما ياخذ بشرط اعانته **لا حكومة له** اي لا خصومة لذلك
 القريب مع احد قديمه لانه لو كان له خصومة لا يقبل منه هديته مادامت له خصومة
 فان قبلها منه بعد انقطاع خصومته جاز **او المعتاد** اي يقبل القاضي من المعتاد على
 الاخذ قبل القضا **لا يزيد على عادته** لانه لو زاد كون زيادته لكونه قاضيا فلا يقبل
ولا يحضر دعوى خاصة وهي التي اذا علم المضيف الجانية دعوة القاضي من كفا قد

بالخاصة

بالخاصة لانه لو كانت عامة حضرها لانها التهمة منه وفي الكفاية لو كان المضيف خصما
 لا يجيب دعوته وان كانت عامة **واستثنى قريبه** اي اجاز لمحضر القاضي
 دعوى خاصة لقريبه قيا على جواز اخذ هدية وقال لا يحضر لكان التهمة **ويشهد**
الجنايز ويعود المريض اذا لم يكن من المتقاصين لان ذلك من حقوق المسلمين
ولا يضيف احد الخصمين ولا يستر اليه لان في ضيافته تهمه وفي اشارته الى انه
 لو اضانهما جميعا فلا باس به **ولا يسار** اي لا يكمل احدهما سرا **ولا يلقنه محبة**
 لان في كل منهما ميلا الى احدهما وحيث بالآخر فان المدعي اذا راي ميل القاضي الى ترك
 دعواه فيضع حقيقته **وسوي بينهما في المجلس** والنظر والاشارة **واذا ثبت الحق بالبينة**
فطلب ذوالحق حبس غريمه حبس القاضي لظهور مطلبه بانكاره عند القاضي **او**
بالاقرار اذا ثبت حق المدعي باقرار المدعي عليه وطلب حبسه **ثبت** اي توقف القاضي في
 حبسه ولم يجعل به لان مطلبه لم تثبت باول الحال جرا المطل **وامر** اي القاضي المدون
بالاداء فان امتنع عن الاداء حبسه في كل دين هو بدل مال كالتمن وبدل القرض
 لان غناؤه ثابت بحصول المال في يده **او ملزم بعقد كالمهر والنفقة** اراد به المهر المحل
 دون المهر كذا في الكفاية لان التزامه المال باختياره دليل على يساره فظاهر ان
 المعاقل لا يلزم بما لا يفدر على ادائه فيحبس **لا فيما سوى ذلك** يعني لا يحبس القاضي
 فيما سوى الدين المذكور كضمان المتلفات وارث الجنائيات ونفقة الاقارب والزوجا
اذا ادعى الغريم الفقر فطلقا حتى يقيم المدعي البينة بيساره اي يسار الغريم وطلب
 وان لم يقيم فالقول للمدعي **وقبل القول لم عليه** الدين مطلقا اي سواء كان
 بدل مال او لاداء الفقر اصل والنفاء عارض فاحتجج الى اثباته كما اذا اعتق احد
 الشريكين العبد المشترك وادعى انه معسر فالقول للمعتق وكذا القول للزوج بانه معسر اذا
 ادعت زوجته بانه موسر ويجاب عنه على ظاهر الرواية بان ضمان الاعتاق ليس بدين
 مطلق فان المدين اذا اعتق في مرضه العبد المشترك لا يجب عليه الفان عند اي حنيفة وكذا
 النفقة فانها ليست بدين مطلق بل هي صلة ولهذا سقط بالوت ولو كان دينيا مطلقا لم يسقط
 الا بالابراء والاداء **وحبسه** اي القاضي المدون فيما اذا كان القول للمدعي ان له مال او
 ثبت ذلك بالبينة لظهور ظلمه في الحال **مدى** براهها **القاضي** مصلح ليظهر ماله ان كان بحقيقته
في الصحيح احتراز به عن تقدير تلك المدى بشرط او شرين او ثلثة او اربعة الى ستة انما صار
 المذكور في المتن صحيحا لان بعض الناس يكون حريصا بحيث يرى حبسه في زمان طويل اهون
 عليه من اخراج مال قليل **فان لم يظهر له** اي للغريم **مال اطلقه ولا يحول بينه** اي بين
 المدعي **وبين غريمه** وهو المدون **وتحبس الزوج** في نفقة المرأة لانه لا امتناع عن الاقار

والحبس

بل
 الهداية

كان طالما فبحسب **الاولاد** اي لا يحسن الدية **دين الله** لان الحبس عقوبة لا يستحق الوالد
 اكراما له **الا اذا امتنع ان يتفق عليه** اي على ولد فانه يحبس فيه احيا لولد **لا يستحق**
 اي لا يجعل القاضي غير حليف على القضا **الانفويض** اي الا ان يفوض اليه ذلك من قبل
 القضا عنه كما ان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا باذن الموكل بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث
 يجوز له ان يستخلف غيره بلا تفويض لان الجمعة على شرف الفوات فلا مبرر باقامتها اذن بالاستخلاف
 فيها دلالة فاذا استخلف القاضي غيره بتفويض ذلك اليه ليس له ان يعزله لانه يكون نائبا عن
 الخليفة الا بان يقول له الخليفة استبدل من شئت فغيره ملك عزله **واذا رفع اليه** اي
 الى القاضي **حكم الحاكم امضاه** لان اجتهاد الاول تأكيد بالقضا فيرجح على اجتهاد القاضي الثاني
الا ان يخالف الكتاب او السنة المراد بها السنة المشهورة **او الاجماع او يعري عن**
دليل فان قضى في مسئلة وهو يعلم انها مجتهد فيها **مخالفا** لمذهب ناسيا فهو نافذ
 عند اي حنفية **وفي العذر روايتان** وجه النفاذ ان حكمه ليس بخطا يفتن ووجه عدم
 النفاذ انه زعم فساد قضايه فعامل في حقه زعما **وبالالا** **ينفذ مطلقا** اي عامدا كان
 او ناسيا لانه قضى بما هو خطأ عنده **ويقتي به** اي بقولهما وفي الصوري الفتوى على قوله وفي
 المحيط اذا لم يعلم بكونها مجتهدا فيها بنفذ قضاؤه عند بعض المشايخ ولا ينفذ عند عامتهم
 واذا علم به بنفذ هذا هو المذهب **ولا يعلم على غايب** عن البلد او عن مجلس الحكم حاضرا
 في البلد وهو الصحيح من الخلفاء وقال الشافعي حكم القاضي لان الحق ظهر عنده بالبينه
 ولنا ان البينة لقطع المنازعة وهي انما ثبت بالانكار والغايب يحمل ان لا ينكر فلا يعمل
 بالبينة وكذا لو انكر غايب لان الانكار وقت القضا شرط **الانباي** يعني يجوز الحكم
 عليه اذا حضر نائبا اعم من ان يكون الغايب انا به منابه او الشرع طالوي من جهة القاضي
وهو اي القضا بشهادة الزور نافذ عند اي حنفية **مطلقا** اي ظاهر افهاما بيننا
 في ثبوت الحل وباطنا فيما بينه وبين الله **في العقود** كالنكاح والطلاق والبيع والشر او الهبة
 والصدقة روايتان ومن صورها ادعت على رجل انه تزوجها فانامت عليه شاهد في زور
 حل له وطهر عند اي حنفية خلافا لما لو ادعى علم نكاحا وهي تحلل او ادعى على امر
 انك بعت مني هذه الجارية او اشتريتها مني والآخر ينكر فقضى القاضي بشاهدي زور
 حل للمشتري وطهرها عند اي حنفية خلافا لما **والفسوخ** كالاقالة والطلاق والرد بالعيب
 كما اذا ادعى احد المتعاقدين فسخ العقد في الجارية او رد بها بالعيب واقام البينة الزور
 فقضى القاضي بالفسخ حل للبائع وطهر **وقالا ظاهرا** يعني بنفذ ظاهرا لا باطنا فلا يحل له
 وطهرها بنقد بالعقود والفسوخ لانه لو ادعى ملكا جارية مطلقا ولم يعين سبب الملك لا ينفذ
 باطنا اتفاقا لتعذر اثباته بدون السبب وفي الهبة والصدقة عن اي حنفية روايتان قال

في ثبوت الحل

الفتنة

الزور

الزور

٣٣٣
٣٩٢

الفقيه اموال البيت يعني بقولهما من جامع المحبوس لهما ان القضا اظهار ما كان تابعا لانه اثبات
 امر لم يكن والعقد لم يكن ثابتا فلا يثبت بالقضا فلا ينفذ باطنا كما لو ظهر الشهود عبيد او
 كفار او ولد ان القضا واجب على القاضي اذا اقيمت عنده البينة حتى لو لم ير الوجوب على نفسه
 بكفر ولو اخره بفسق ولما كان القضا اظهار ما هو ثابت يجب اثبات العقد اقتضا
 كما ثبتت البيع في قوله اعتق عبدك عني بالفلان لا يكون تكليف ما ليس بدمعه والرق والكنز
 ممكن علمهما في الجملة فلا ينفذ باطنا **والقاضي والشاهد والراوي لا يعلمون بالخط**
 صحفة عند اي حنفية كما اذا وجد القاضي بخطه قضاؤه او الشاهد شهادته او الراوي
 روايته **مع نسب ان احادته** اي مع ان القاضي والشاهد والراوي لا يتدكرون الاحادته
واجازاه اي العمل بالخط اذا علموا انه خطهم وفي العيون يعني بقولهما لهما ان العمل بالخط
 الظن واجب والخط ينفذ غالب الظن فوجب العمل به وله ان الخط يشبه الخط فلا يعمل به
 احتياطا وقد قال عليا السلام اذا رأت مثل المش فاشهدوا والافدع **وهو اي القاضي عند**
 اي حنفية **منوع عن الحكم بما علمه قبل الولاية** اي قبل ان يتعد القضا وقاله ذلك قيد
 بقوله قبل لان الحكم بما علمه بعد مجزاة اتفاقا اذا كان في حقوق العباد كالقضا من وحد
 القدر ولا يقضي في الحدود الخاصة حق الله كحد الزنا والسرقه هذا اذا علم في مصر هو قاض
 فغلب الخلاف ايضا من الخلفاء لهما ان يستند الحكم هو العلم وقد وجد في محله واحد فلا يكون
 موجبا لحكم القضا واما علمه حال القضا يكون باختياره ومبالغة فيه ليقضي اذا رفع اليه قبله
 ليس كذلك **واذا اراضي اثنان بحكم بصفة القاضي** او برجل حكم بينهما ويكون اهلا
 للحكم كالقاضي **جاز** لان اهما ولاية على انفسهما مصحح بحكمهما وحكمه عليهما احترمه عن ان
 يكون الحكم كافرا او عبدا او صبي او مجذوما في ذرفقانه لا يجوز لانه ليس بصفة القاضي **في غير**
الحدود والقصاص لان حكم الحكم منزلة الصلح فلم يجز استيفاءهما بالصلح فلا يجوز التحكيم
 فيه لانه ليس لهما ولاية عليهما ولهذا لا يمكن ابا حنة وفي الكفلية تخصيص الحدود والقصاص
 بذلك على جواز التحكيم في سائر المجتهديات نحو الحمايات فانها راجع وعيها وهو صحيح الا انه
 لا يفتي به في حال التجسس والحوام **واذا حكم المجزوعان بمسبة القاضي** اي بنقد حكمه
 ان رفع اليه **واذا فسخ مدهم** ثم قابض هذا الامضاء ان لا يكون لقاض اخر يري خلافة نقضه اذا
 رفع لان امضاه بمنزلة قضايه وان حكم **بعدم خطا بالدية على العاقل لم ينفذ** لانه غير حكم
 من جهتهم فلا ولاية عليهم ولو حكم على العاقل بالدية في ماله رده القاضي ويقضي بالدية على
 العاقل لانه حكم مخالف للشر الا اذا ثبت القتل بالزور فلان العاقل تعقله **وليس للمدعي**
بالشكل والافزار لانه وافق الشرع واذا قال لاحد الخصمين الذي حكمه افتر له عندى كذا وكنت
 به عليك وانكر المقتضى عليه اقراره يقبل قوله ولا ينفذ الي انكاره لقيام ولايته عليه القاضي

في ثبوت الحل وباطنا فيما بينه وبين الله في العقود كالنكاح والبيع والشر او الهبة والصدقة روايتان ومن صورها ادعت على رجل انه تزوجها فانامت عليه شاهد في زور حل له وطهر عند اي حنفية خلافا لما لو ادعى علم نكاحا وهي تحلل او ادعى على امر انك بعت مني هذه الجارية او اشتريتها مني والآخر ينكر فقضى القاضي بشاهدي زور حل للمشتري وطهرها عند اي حنفية خلافا لما

ولا حكم المحكم لاصوله وفروعه **ووجهه** لتلك التهمة **كالقاضي** اي كما لا حكم للقاضي في
قوله لاصوله تنبيه على انه لو قضى عليهم جاز لا تنافي التهمة **ويقبل بالبينه كتاب القاضي** اي
مثله اي الى قاضي اخر يعني انما يقبل كتاب القاضي اذا اقام البينة عند المكتوب اليه انه
كتاب فلان القاضي لان الكتاب يشبه الكتاب **في كل حق لا سقط بشبهة** احذر من
الحدود والفصل لانما يسقطان بشبهة فلا يجوز اثباته بالكتاب المحلي الذي هو قبل
الشهادة في الحقيقة لان فيه شبهة الدليله جاز بالشهادة على الشهادة **فكتاب الحاكم** كما اذا
غاب المدعي عليه بعد الحكم فجد ولم يسلم اليه حقه فطلب المدعي من القاضي ان يرسل الي
قاضي بله فيها خصمه كتابا ويذكر فيه حقه ليقدر ويامر بتسليم حقه كذا في التيسير والكتابة
او نقل الشهادة لحكم المكتوب اليه ويقبل كتاب القاضي في العقار لان التعريف فيه
يقع بالتخديد **والمنفق على المختار** قد به لان الكتاب الحكمي عند اي حصة والي يوثق
عن مقبول في المنقول لانه يحتاج الى الاشارة وكيفية الحكم والكتاب الحكمي فيه يكون هكذا
مثلا اذا ادعى رجل في البصرة انه كان له عبد فابق وبين اسمه وخصه وسه وقيمة وهو لا
يرى فلان في الكوفة واقام عليه البينة فارسل حاكم البصرة الى حاكم الكوفة كتابا بنقل شهادتهما فلما
وصل اليه الكتاب احضر خصمه ونظر في افاق حليته ما في الكتاب ونزع الحد الى المدعي
من غير ان يقضي له بالملك واخذ منه كعيلة وامر ان يذهب الى حاكم البصرة ليشهد الشاهدان
على ان هذا العبد بعينه ملك المدعي فاذا شهد هكذا احكم به لان خصمه لم يفت الى حاكم
الكوفة كما باحكميا حتى حكم على خصمه في الكوفة ويرى كعيلة والمختار وهو مذهب محمد انه يقبل
في المنقول ايضا وعليه الفتوى **ويقرأه اي القاضي** الكتاب **على الشهود ليعلموا**
ما فيه وختمه **حضرتهم وسلم اليهم** اي الكتاب الى الشهود ليعلموا التهمة **ويوجب** ابو
يوسف **الاتهاد** على ان هذا الكتاب كتاب القاضي والختم ختمه **لا يعتبر** يعني القراء عليهم
والسليم اليهم ليست بشرط تسليمه الى المدعي والقضاء عملوا اليوم بقوله **واختار** اي
قول اي يوسف الامام **السر خسي ولا يقبله اي الكتاب القاضي المكتوب اليه** **حق**
محض خصم لانه منزله اذا الشهادة كمشروط حضوره **ونظر القاضي ختمه فاذا شهد والله**
كانه سلم اليهم وقراه عليهم وختمه يعني اذا قال شهود الكتاب هذا الكتاب فلان
القاضي سلم اليها وقراه عليهما فخصه هذا جوابا ليعني فتح مخرج **وفاء** اي المكتوب اليه
الكتاب **على احوال الزمة بما فيه** **بذلك** اي ابو يوسف بالزام ما في الكتاب
اد اشهدوا بالكتاب وفي الخبر اذا مات القاضي الكتاب او غزل قبل ان يصل الكتاب
الى المكتوب اليه لا يعمل به عندنا وقال ابو يوسف يعمل به وكذا اذا مات بعد وصوله قبل
القراءة لان القضا انما يجب على المكتوب اليه عند القراءة قبلها لا يكون النقل تاما فيسقط الموت

الامارات بعد وصول الكتاب والقراءة فالمكتوب اليه يعمل به وكذا الوصيات المكتوب
اليه يطل العمل به الا ان يقول بعده والي كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وغيره
يكون بطلان له ولو قال ابتدا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يعمل به عندك
حينئذ ومحمد لان المكتوب اليه غير معلوم وجوز العمل به ابو يوسف **توسعة كتاب**
الدعوي الادعاءات من دعاء والدعوي اسم منه الفه الثاني وجمعه دعوى فتع
الواو على الخصومة **والمدعي عليه من** **بشرط لقبول** اي قبول الدعوي **معرفة المدعي**
المدعي عليه من نفسه مجردا لانكار **وبشرط لقبول** اي قبول الدعوي **معرفة المدعي**
به لانه لو كان مجهولا لا يمكن الشهادة والقضاء في الكافي الحق هو المدعي والمدعي به خطأ
في جنسه وقدره لان الخصم من الدعوي هو الزام المدعي عليه عند البرهان والزام المجهول
لا يصح وفي الخبر مثلا اذا كان المدعي مجهولا لا بد له من بيان جنسه بانه حنطة او شعير
ونوعه بالاضافة او ربه وصفها بانها حنطة او ربه او ربه وقد رها بان يقول
كذا فغير اوسب وجوبها لان احكام العين تختلف باختلاف اسماها فانه اذا كان بسبب السلم
حتاج فيه الى بيان مكان الايقاع ليقع التحرز عن الخلاف وعن الاستدلال به قبل القبض وان
ادعي الدقيق بالقبض لا يصح الاجابة بالكس فلا بد من ذكر الوزن ومن انه دقيق برياس
او مغسول ومن انه منقول او غير منقول وفي الكتابة بشرط لصحة الدعوي مجلس القضا
حتى لو كانت في غير لا يستحق على المدعي عليه جوارها **واحضار** اي بشرط احضار
المدعي **انه كان عينا حاضرة** اي بالمدعي عليه كلف احضارها لشيئها بالمدعي كما
في الشهادة والاستخفاف لو لم يكن احضار كالحرجي ونحو حضر الحاكم او **والافيان**
قمتها اي ان لم تكن حاضرة في الدعوى فيشترط بيان قيمتها ليصير المدعي معاوما به قال الفقيه ابو
الليث بشرط مع ذلك في الحيوان ذكر الذكورة والانوثة وفي الذخيرة والكافي لو لم يبين قيمتها
ذكر في غامه الكتب انه يسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيانه لم ينظر
به فاذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود ايضا **اولي والا لو كان المدعي**
عقارا فحريته في عند اي حصة والخصم بالسم في المعقور لان العين من التحديد المعقور
وذا حاصل بالشرع قد به لان الخلاف فيما كان العقار مشهورا ولم يذكر واحد ودعا لشرته
حتى لو لم يذكر واحد ودعا لخصمها لا يقبل شهادتهم اتفاقا وله ان العقار المشهور قد زاد
فيه وينقص فيبقى مجهولا فلا بد من ذكر حدودها ليعرف والمعقور بالمدعي يعني اذا
ذكر وانته حدود العقار وسكنوا عن الرابع يقبل عندنا وله ان لا يقبل له ان تعريف
العقار انما يحصل بذكر الحد ودال اربعة وهذا هو غلط في الرابع لا يقبل ولنا ان لاكثر
حكم الكل بخلاف ما اذا غلط لانه يختلف به المدعي ثم لا يرد المدعي عليه يعني بشرط

المدعي عليه من نفسه مجردا لانكار

المدعي عليه من نفسه مجردا لانكار

ان يدعى ان ما ادعاه في يد المدعي عليه لانه انما يكون خصما يكونه في يد المدعي عليه
المنقول لان اليد فيه معان واما في الغبار فلا بد من علم القاضي واقامة اليد على اية
يد المدعي عليه لان اليد فيه غير شاهد وحده كان في يد غيره وتواضعا عليه ليكون
الى اخذ حكم الحاكم **ومطالبة** يعني بشرط طلبه لاحتمال ان يكون موهوبا له وانما
يزول الاحتمال بطلبه حتى قبل ان يقول انه في يد غيره حق **وان كان دينا**
فمطالبة يعني بشرط ان يدعى المدعي انه يطالبه بالدين وتقرينه بالوصف **فاد اصبحت**
الدعوى **سأل الحاكم المدعي عليه** عن دعواه لينكشف له وجه القضا لان الحكم بالدين يخالف
الحكم بالافراز لان الافراز حجة ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضا بخلاف الدين لانه انما
تصير حجة بانضال القضا لها فان **اعترف قضي عليه** اي حكم باعتراف القاضي **وان انكر سأل**
المدعي اي طلب احكام منه **الدين** على دعواه فان **احضرها حكم بها** وان **انجز وطلب بمسدي**
معين المدعي عليه **استخلف** الحاكم انما شرط طلبه لان اليمين حق المدعي ومن المخطط ان كان
المدعي عليه ضيما محجورا ولم يكن للمدعي عليه لا يكون له حق احضار الى باب القاضي
لانه لا يتوجه عليه اليمين لانه لو شغل لا يعقبي بكوله وان كان له يمين وهو يدعي الاستهلاك
كان له حق احضار لان الصبي يواخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لكن حضر
موه ولبه فيومر بالاد اعنه **فان نكل الزمة المدعي** به عنه **وان احضر اي الحاكم** الحكم
حيث يرضى اليمين ثلثا بان يقول الحاكم ثلث مرات ان لم تخلف الزمة منك ما ادعاه **كان**
اول وهذا انما يستجيب في موضع الحفا احتياطا ولو قضي بالنكول مرة حاز وهو المذهب
ولو قال المدعي عليه بعد النكول عن اليمين ثلث مرات انا احلف بحلفه القاضي فيل القضا
بالنكول ويخذه لاحلفه ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضا **ولا يجوز دها** اي رد
اليمين **على المدعي** وقال الشافعي اذا لم يكن للمدعي يمين ولم يحلف المدعي عليه رد الحاكم
اليمين على المدعي فان حلف قضي له والا لالان الظاهر صار شاهد المدعي عند نكول خصمه
بمعن يمينه كالدعي عليه ولنا قوله عليه السلام **الدين المدعي** في اليمين على من انكر قس عليه السلام يمينها
والقشة تشا في الشوكه وفي النهاية لو اصل على ان المدعي لو حلف فالمدعي عليه ضامن
للمالك فالصلح باطل ولا يثبت على المدعي عليه **ولو قال** **المدعي** **لا افرو ولا انكر**
فالقاضي لا يستخلف عند اي حنيفة بل يحبس حتى يقر او ينكر وقال لا يستخلف لان قوله لا افرو انكار
معني وقوله ولا انكر انكار معني فتعارضت فظا وكان في حكم السكوت والسكوت يكون
حسبي فينزل منزلة النكول الحقيقي وله قوله عليه السلام **اليمين على من انكر ولا يستخلف** مع قوله
لا انكر **فما ولا حكم بالشاهد واليمين** وقال الشافعي اذا اقام المدعي شاهدا واحدا ولم
يكن له شاهد اخر وحلف على ما ادعاه قضي له الحاكم لما روي انه عليه السلام قضي بشاهد

بشر

ومعنى الوسيط كل واقعة تقضي فيها شهادة رجل وامرأتين يعقبي فيها شاهد ومعين
وذلك في الاموال من الحقائق ومن المخطط لو قضي القاضي بشاهد ومعين لا ينفذ لانه خلاف
النزول ولنا قوله عليه السلام **الدين المدعي** واليمين على من انكر وهو حديث مشهور وما رواه
بخلافه فيكون مردودا وفي لفظ الشاهد اشارة الى انه لو حلف مع امرأتين لم يحضر
اتفاقا من الحقائق **ولو قال** **يعقبي حاضرا في المصر وطلب يمينه** اي طلب من القاضي
ان يستخلف خصمه **فممنوع منه** اي القاضي لا يستخلف عند اي حنيفة وقال لا يستخلفه
فقد بقوله في المصر لانه لو كانت في مجلس القضا لم يستخلف اتفاقا وان كانت غائبة عن
المصر استخلف اتفاقا لما في الاعتبار انما اذا كانت اليمين غائبة عن المصر وله الاعتبار انما
اذا كانت حاضرة في مجلس القضا وفي المخطط اذا قال المدعي ليس لي يمين على هذا اثم اقام
اليمين عليه لا تقبل عند اي حنيفة لانه كذب يمينه وتقبل عند محمد لانه حتمل ان كان له
يمين ونسبها **وياخذ** المدعي في هذه المسئلة **كفيل بنفسه** اي نفس المدعي عليه **ثلاثة ايام**
ليلا يصيح حق المدعي اذا احضرها اذا كان المدعي عليه معروفا والظاهر من حاله انه
لا يحق نفسه بذلك القدر من المال لا يجبر على اعطاء الكفيل كذا في التبيين ولا ياخذ كفلا
اذا قال يمين غائبة لان الغالب كالمالك من وجه فلا فائدة في التكفيل **فان استخلف المدعي**
عليه اعطاه الكفيل بنفسه **لا زمة** اي دأبه حيث سار حفظا لحقه ولا يجزى القاضي
على التكفيل اتفاقا **الا ان يكون عريضا** اي يكون المدعي عليه مسافرا في الطريق **فلا زمة**
مقدار مجلس القاضي اي الى ان يقوم عن مجلسه لان الزمة اكثر من ذلك اضرا
على خصمه من حيث منعه من السفر **ولا يستخلف في حد** اتفاقا كما اذا ادعى عليه القدر
فانكره وكذا في اللعان كما اذا ادعت على زوجها انه قد فاحا موحبا للعان فانكره
قال القدر الشهيد لا يستخلف في الحد وذا اتفاقا الا اذا انقضت بعين اخر بان على عقبة
بزناه فادعي العبد انه زني ولا يمين له يستخلف المولى حتى اذا انكثرت العتق من
الزنا **ولذا في مجرد نكاح** يعني لا يستخلف عند اي حنيفة اذا ادعى رجل على امرأة او
هي عليه نكاحا ولا يستخلف قسده بالمجرد لان المقصود من دعوى النكاح لو كان هو
المالك كما اذا ادعت على رجل انه تزوجها بالف وطلق قبل الدخول ولها عليه نصف
المهر فانه يستخلف اتفاقا ويلزمه المال بكوله ولا يثبت النكاح وكذا الواد غث وبارق
والنفقة وامتناع الرجوع في الهبة والنسب يثبت هذه الحقوق من الحقائق **ورجعه**
عطف على مجرد كما اذا ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجع وانكر الاخر **وي**
كما اذا ادعى المولى عليها او هي عليه بعد مدة الايلا انه قايه وانكر الاخر **ولا راد** اي نسب
كما اذا ادعى ان المدعي ماله او دله وعلى هذا الخلاف الاستيلاء بان ادعت امه على

الكاح غير جاز على قوله **وإن الطلاق** يقال للزوج إذا انكر الطلاق اختلف على **ما هي بين**
ملك الساعه قالت لا ينفها يعني لا ينفك عن الأسباب ولا يقول في البيع **ما هي بين**
 لا احتمال انه باع ثم قال ولا يقول في الغصب بالله ما غصب لا احتمال انه غصب ثم قال
 المصوب بلحمة او البيع ولا يقول في الكاح بالله ما يملك لا احتمال انه يملك ثم اباها ولا يقول
 في الطلاق بالله ما طلق لا احتمال انه طلق ثم ارجع او نكح الحاصل ان الدعوى اذا وقعت في
 سبب فاليمين يكون على الحاصل عند أبي حنيفة ومحمد لان المقصود من الأسباب احكامها
 فيحلف على نعمها لا على نفي السبب ويكون على السبب عند أبي يوسف لان اليمين حق المدعي
 فيحلف على نفي دعواه كذا ذكره الهذلي والكوفي اعلم ان الخلاف فيمن يدين احدهما ان
 لا يكون في التحلف على الحاصل ضرر بالمدعي وان كان يحلف على السبب اتفاقا كما اذا ادعي
 لا يكون في شفعه الجوار والمدي عليه شافعي لا يراها يحلف على السبب لان المدعي عليه يحلف على الحاصل
 وهو عدم حق الشفعة بناء على انه اعتقاده فيسقط **حق المدعي** وثانها ان يكون السبب
 مما يرتفع كبيع واخوانته وان كان لا يرتفع يحلف على السبب اتفاقا كما لو ادعي المسلم اذا ادعي
 العتق على مولاه فانكر حلف بالله ما هو حر في الحال لان الرق ممكن ان يكرر عليه بان يقض العتق
 ويحقق بدار الحرب وبني ثانيا ولا يكرر على المسلم اذا اتى والحق لا يقبل منه الا الاسلام او ف
 السيف اقول قوله استخلف ان ذكر على بنا المعلوم ليدل على قول محمد وجعل قوله لا ينفها اردا
 لقول أبي يوسف لا يطالب المتق بشرحه لانه بين في شرح هذا الموضع ان اليمين على السبب
 قول أبي يوسف واليمين على الحاصل قولهما وان ذكر على بنا المجهول تكون المسلم وفائده هي خلا
وحلف الوارث على العلم كما لو ورث رجل عبدا فادعي اخراثة له واراد استخلاف الوارث
 حلف بالله ما يعلم انه عبده **والمشتري على البينات** كما اذا اشترى من رجل عبدا او وهبه
 له فادعي اخراثة له يحلف المدعي عليه على البينات ويقول بالله ما هو عبده والاصل فيه ان
 التحلف على فعل نفسه يكون على البينات وعلى فعل غيره على الدل فان قيل اذا ادعي المشتري
 ان العبد اتي فانكر البائع يحلف على البينات مع انه فعل الغير فكيف يستقيم هذا الاصل قلنا المدعي
 يدعي عليه تسليم الميعوب وهو ينكر فكون اليمين على فعل نفسه وفي التبيين هذا اذا قال
 المنكر لا علم لي بفعله واما اذا ادعي العلم يحلف على البينات كالمودع اذا ادعي ان رب
 الودع قد قبض وفي الخلاصة من قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامراني طلق ثم قلت
 انه دخل يحلف على البينات **فصل في التحالف** **واذا ادعي البائع ثمنه اكثر مما يدين**
المشتري او المشتري اي اذا ادعي المشتري **ميسا اكثر مما يدين البائع قضى لمن اقيم**
البينة لانها اقوى لا يخاصها مجرد الدعوى **فان برهنا** اي اقام كل من البينة **فقدم**
اثنهما اي المثبتة **للزيادة** اولي لان البينات شرعت للابينات وان كان الاختلاف

فان ادعي العتق على مولاه فانكر حلف بالله ما هو حر في الحال لان الرق ممكن ان يكرر عليه بان يقض العتق ويحقق بدار الحرب وبني ثانيا ولا يكرر على المسلم اذا اتى والحق لا يقبل منه الا الاسلام او ف السيف اقول قوله استخلف ان ذكر على بنا المعلوم ليدل على قول محمد وجعل قوله لا ينفها اردا لقول أبي يوسف لا يطالب المتق بشرحه لانه بين في شرح هذا الموضع ان اليمين على السبب قول أبي يوسف واليمين على الحاصل قولهما وان ذكر على بنا المجهول تكون المسلم وفائده هي خلا

لا ينفها

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

٢٨١

في الثمن والبيع جميعا معقول البائع في الثمن وبعد المشتري في المبيع نظرا الى اثبات الزيادة **والا**
دعي الى التراضي اي ان لم يكن بينه قبل المشتري ارض بالثمن الذي يدعيه والافسخا البيع **البائع**
 وقيل البائع سلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فسخا البيع لان الغرض قطع الحكومة
 وهو يكون بالتراضي فوجب ان لا يحل القاضي بالفسخ **فان امتنع عن التراضي استخلفا**
 على بنا المجهول اي استخلفا القاضي كل منهما لانه منكر ما يدعيه **وفسخ البيع** سواء كان قبل
 قبض المبيع او بعده لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة بحالها وزاد او فيه
 دلالة على ان القاضي يفسخه لان البيع ثمن مجهول فاسد فلا بد من الفسخ فيه بطلب احدهما
 وقيل يفسخ بنفس التحالف لكن الصحيح هو الاول بدليل ما ذكره المصنفان وطى الحارثية
 المبيعة يحل بعد التحالف **وبدعي المشتري** اي بدأ القاضي بتحليف المشتري **في الصحيح**
 اي في النقل الصحيح عن أبي حنيفة لان اليمين شرعت لفائدة النكول فاذا انكح المشتري
 تتحمل فائدة وهو لا قرار او الدل ولو بدعي يمين البائع تاخر المطالبة بتسليم الي
 زمان استيفاء الثمن فتقدم ما يتحمل فائدة بالنكول هذا اذا باع سلعة ثمن او
 سلعة بسلعة بد القاضي با يماشلا استواء فائدة النكول وقيل يقع بينهما في البداية
وان اختلفا في الاجل اي ادعي احدهما اجلا فأكبر الاخر **وشروط خيار واستيفاء**
بعض الثمن اي قصته **كان القول للمنكر** لانما اتفقا على البيع والتمن واختلاف
 امر رايد فلا يتحققان كما لو اختلفا في الخط والابر اختلفا في الاختلاف في وصف الثمن
 وحسنه حيث يتحققان فيهما كمالا القدر لان الاختلاف في الصفة فيما هو دين اختلاف
 في الثمن فيجري التحالف بينهما فان قبل الاجل يوجب نقصا في الثمن مكان ينبغي ان
 يكون الاختلاف فيه اختلاف في وصف الثمن قلنا اصل الثمن حق البائع والاجل حق المشتري
 ولو كان وصفا للثمن كان حقا للبائع او الثمن اي لو اختلفا في قدر الثمن **جدهلاك**
المبيع امر محمد بالتحالف والفسخ على قيمة اي قيمة المالك **وجعل القول للمشتري**
 هذا اذا كان الثمن دينيا وان كان عينيا يتحققان اتفاقا لان المبيع لان المبيع في احد
 الجانبين فقيم الا يري انما لو تعا بلا بعد هلاك احد العوضين يجوز اذا كانا عينيين ثم
 يرد مثل المالك ان كان له مثل وقيمته ان لم يكن وهذا اذا هلك بعض القرض وان كان
 قبض وكان الثمن مقبوضا يتحققان اتفاقا كذا في الكفاية وعلى هذا الخلاف اذا خرج
 المبيع عن ملكه او تغيرا علم ان مسئلة التخيير من كونه المظومة وقد اهلها المصنف ثم يغير
 الى زيادة ان كان من حيث الدات بعد القبض متصلة كانت او منفصلة متولدة من عين
 كالولد وبدل العين كالارض والعقد يتحققان عند محمد خلافا لهما واذا اختلفا في اداء
 القيمة عنده الا ان شاء المشتري ان يرد العين مع الزيادة وقيل يتراد ان رضي المشتري

ولم ينع صاحب

بعد

قبل

بعد

قبل

بعد

قبل

بعد

قبل

وإذا كان من المبيع ما كان
مستحقا للموت أو العجز
أو كان من المبيع ما كان
مستحقا للموت أو العجز

أو حط قدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات لاها لو كانت من حيث السعور بخلافه
وكون الكسب للمشتري عندهم جميعا له قوله عليه السلام إذا اختلف المتبايعان بخلافه وتراد
وهو مطلق غير مقيد بقيام السلعة فيعمل به ولفظ الزيادة فيه لا يدل على قيام السلعة لأن رد قيمة
المبيع كرده وأما أن قوله عليه السلام إذا اختلف المتبايعان والسلعة فبمختلفا وتراد وهذا
الحديث مقيد بقيام السلعة وما رواه مجهول على هذا المقيد لأن راديهما ابن مسعود وإذا
كان راوي المطلق والمقيد واحدا حمل المطلق على المقيد اتفاقا وكال ترك المقيد على المطلق الراوي
أو بعد هلاك بعضه أي إذا اختلف المتبايعان في الثمن بعد هلاك بعض المبيع كعبد بن ماف
أحدهما قبل قد الثمن عند المشتري **فالتخالف ممتنع** عند أبي حنيفة لأن التخالف بعد القبض
مشرط بقيام السلعة وهي اسم لجميع المبيع فإذا هلك بعضه فقد شرط **الآن برضى البائع ترك**
حصة الهالك من الثمن لأن الهالك قد خرج من أن يكون ميبعا بترك حصته فصار كأن المبيع
هو الباقي وحده فلم يبق الاختلاف بينهما إلا في الثمن الباقي فنحالفان فإيهما نكل لزمه دعوى
الأخرى وترادى عن أبي حنيفة بأخذ من ثمن الهالك ما اقربه المشتري دون الزيادة وتخالفا
وترادى عن أبي من الاختيار **فالقول للمشتري** مع مبيته عنده لأنه ينكر الزيادة **وبما روى**
يوسف **بالتخالف في المصام والتسليم فيه** أي في القام قبل معناه يتخالفان على القيام لا الهالك
لأن التسليم ورد فيه لا في الثاني وهذا ليس بصحيح لأن المشتري لو حلف بالله ما اشتريت القام
بخصته من الثمن الذي يدعيه البائع يكون صلا فامته لأن من اشترى شيئا بالف إذا حلف
أنه ما اشترى أحدهما كان صلا فامته فلا يثبت له التخالف بل الوجه أن يخلفا على القيام والهالك
ويقول المشتري بالله ما اشتريتهما ما يدعيه البائع ويقول البائع بالله ما بعتهما بالثمن الذي
يدعيه المشتري فإيهما نكل عن هذا الخلف لزمه دعوى الآخر وأن حلفا بفسخ العقد
القيام لا الهالك وسقط حصته القيام من الثمن ويلزم المشتري حصته الهالك من الثمن الذي
اقربه المشتري ولا يلزمه تيمم الهالك لهما إنما يجب عند الانفساخ والعقد لم يفسخ في الهالك
عند قبض الثمن الذي اقربه المشتري على القيام والهالك على قدر قيمته ما يوم القبض **وحمل**
أبو يوسف القول للمشتري مع مبيته **في تمام الهالك** إذا اختلفا فيها له اعتبار القبض بالكل
وكل المبيع لو كان قايما يتخالفان ولو كان هالكا لا يتخالفان فإذا هلك البعض وبقي البعض
يعطى كل بعض حكم كله وإن اختلفا في قيمة الهالك يوم القبض فالقول للبائع مع مبيته وإيهما
أقام البينة تقبل بينته وإن أقاما البينة فبينا البائع أولى فإن قيل المشتري يدعي زيادة
في قيمة القيام فوجب أن يقبل بينته فلما وافق فيه الاختلاف فصدفتم الهالك والاختلاف
في قيمة العام ضمنا فيرجح **وامر به فيها** أي أمر محمد بالتخالف في القيام والهالك لأن الهالك
لا يمنع التخالف فصار كأنهما جريان وفي الحقايق محل الخلاف الهالك بعد القبض أقلو هلك

وإذا كان من المبيع ما كان
مستحقا للموت أو العجز
أو كان من المبيع ما كان
مستحقا للموت أو العجز

أصله

في القبض يتخالفان اتفاقا **ولو اشترى عبدا فباع نصفه ثم اختلفا** أي البائع
الأول مع المشتري الأول في الثمن **فالقول للمشتري** عند أبي حنيفة مع مبيته وتخالفا
وبما روى يوسف بالتخالف في النصف الباقي على ملكه **والفسخ في النصفان**
رضي البائع بقول النصف بعد التخالف لأنه يغيب عيب الشركة وإن لم يرضي
بمختلفا فيكون القول للمشتري **وامر به** أي محمد بالتخالف في النصفين **فرد القام**
وقيمة المبيع إن رضي البائع بقول النصف القام **والا فقيمتها** أي إن لم يرض
البائع فرد المشتري قيمة النصفين بعد التخالف وفسخ البيع في العقد وكل من الأئمة
في هذه المسئلة على أصله في المسئلة السابقة فلا يحتاج إلى بيان الدليل أو إلى الإجابة
أي إذا اختلفا في مقدار الأجرة في عقد الإجارة **قبل استيفاء العقود عليه تخالفا**
وترادى أي فسحا العقد لأن الإجابة قبل قبض المنفعة نظير بيع قبل قبض المبيع والآن
السابقة فيه من بدال الاستخلاف وترجيح المسئلة وعندها جارية في الإجابة فإن
قبل قيام العقود عليه شرط جواز الفسخ وهو هنا معدوم لأنه منفعة قلنا العيب في
مقتضى المنفعة في إيراد العقد عليه في الفسخ يكون كذلك **أو بعد** أي لو اختلفا بعد الاستيفاء
كان القول للساجر ولم يتخلفا فإن قيل هذا على أصلهما ظاهر وأما على أصل
محمد فهلاك المبيع لم يكن مانعا عن الفسخ فكيف صار مانعا هنا قلنا كان الفسخ في المبيع
الهالك على قيمته والمنفعة المستوفاه لا يمكن الفسخ فيه ولا في قيمته لأنها غير متقومة في نفسه
والمولى والمخاطب في بدل أي إذا اختلفا في مقدار بدل النكاح **فالتخالف**
ممتنع عند أبي حنيفة والقول للعبد مع مبيته **وقالا يتخالفان ويفسخ الكتاب لهما**
اختلفا في بدل عقد يقبل الفسخ وصار كالمبيع وله أن يتخالف جاز فاما إذا نكل أحدهما
لزمه دعوى الآخر والكتاب إذا نكل لا يلزمه شيئا لأنه من الفسخ بالتعجب ولا كذلك
البيع لأنه لا يملك من الجانبين **أو الزوجان** أي إذا اختلفا الزوجان سواء كان النكاح
قايما بينهما أو لم يكن **في متاع البيت فما يصلح للأجال** كالقلسوة والقنا والسلاح ونحوها
كان له أي للزوج المدعي مع مبيته لأن الظاهر شاهد له فكان في يده حكمه والقول الذي
لصاحب اليد **أو للساقط لهما** أي ما يصلح للساقط كالثقفة والحطال ونحوها يكون للزوجة
المدعية **أو لهما فله** يعني إذا صلح للزوجين كائنة البيت فهو للزوج عند أبي حنيفة لأن المرأة ما
في يدها فبدا الزوج والقول لصاحب اليد **أو ورثة أحدهما** أي إذا مات أحد الزوجين
واختلف ورثته **مع الآخر فالصالح لهما للباني منها** أي يكون للمدعي أي حنيفة لأن
البدن ثابت للمدعي لا للبيت **وبما روى محمد بن مسلمة** يعني يجعل أبو يوسف ما يحضر به مثله
في حالة الموت والحياة **وبالباقي** أي للزوج مع مبيته لأنها تاتي باجها زعامة وكان الظاهر

شاهد لها وهو اول من ظاهره الزوج ولا يحار من الباني من جهازها فبفتح الهمزة
وامر بصره اليه اي امر محمد في الحالين بدفع ما يصلح له في الزوج **اولى ورثته**
 لان الورثة خلفه الميت فلا تختار الحكم فيما يصلح لها بالميت كما لا تختار فيما لا يصلح لاحدها
 والطلاق والموت سواء في هذا فالحاصل انهما اتفقوا ان ما يصلح لاحدهما ينزل به لغيره
 في الحيوة والموت حتى يقوم ورثته مقامه واختلفوا فيما يصلح لهما فافترقا بوجوه جعل الزوج في
 حيوتهما وللباني في موتهما بعد موت احدهما ابو يوسف جعل لهما ما يجزى به مثلها في الكلتين
 وفي جعل الزوج في الكلتين **ونفينا الحكم بقسمة بينهما** يعني قال وفتر ما يصلح لهما
 فحسم بينهما نصفين لاستواءهما في الدعوى وفي اليد وفي غير ذلك ما قال ابو حنيفة **ولو**
كان احدهما حيا كان او ميتا ما ذونا فهو اي المتاع الصالح لهما عند اي حيف
 لان يد اقرى ويد المملوك ليس يد ملك اعلم ان المذكورة الهداية واجماع الصغر للصدر
 الشهيد وخبر الاسلام وصدر الاسلام قاضي خان ان كون المتاع للزوجة هذه المسئلة اذا
 كان في حيوتها واما اذا كان بعد موت احدهما فالمتاع للحي لان الميت لا يد له فقلت يد يحيى
 عن المعارض واما شمس الائمة الرضوي فقد ذكر في شرح انجم الصغر وكذلك ان مات احدهما
 فهو للميتة وهذا على اطلاقه قول اي حنيفة والمتن موافق لما قاله الامام الرضوي **وقالا**
حكمهما كما يحزن يعني حكم الزوجين للمراحم ما دون او مكانها اذا اختلعا في متاع يكون
 كاختصاص الزوجين كحزن لان للماذون والمكاتب يد ممتدة في الخصومات حتى لو اختتم
 المولى والمكاتب شي هو في ايديهما بقضي بينهما لاستواءهما **فصل فيما لا يكون خضا واذا**
ادعى الخضم يعني اذا ادعى رجل على آخر دعوى ملك غيره يدفع المدعي عليه **ان القاي**
او دعوى هذا الشيء او رهنه او غصبته منه او استأجرته واقام بينة فليس
بخصم اي لا يكون ذوا اليد خضا للمدعي لانه اثبت بينته انه وصل اليه من جهة فلان وان
 يد الخصم يد خصومة قدنا بدعوى ملك لانه لو ادعى عليه الفعل بان قال غصبته مني او
 سرقته لا تدفع الخصومة وان اقام ذوا اليد البينة على التوبة فان قيل ذوا اليد خصم ظاهر
 ودفع الخصومة عن نفسه فابطلت الملك للغائب وهو ليس خصم فيه اذ لا يدعي اذ لا يدعي
 ملك غيره بل ارضاه وانما دفع الخصومة عنه وهو خصم فيه فكانت مقولة كمن وكل وكبلا
 ينقل امته فاقامت البينة اعتق بخبره فيصير الوكيل عنها ولا تغفل في وقوع العتاق فلم
 يخضر الغائب **وان قال شهود لا تعرف من اودعه لم تدفع الخصومة عنه** في
 اليد لا احتمال ان يكون المودع هو المدعي فيد بقوله من اودعه لم يدخل فيه المودع وال
 والمعر لان البينة الكل يدعيه او يعرفه **بوجه** يعني لو قال شهود ذوي اليد تعرف
 المودع بوجهه لورا بيناه **دون نسبه لاي اي** الخصومة **مندفعه** عند اي حنيفة لان

مدعى

الميت

النقض

وعدم البينة لم يثبت
 ما لم يثبت المان لم يثبت
 لا اصل فلما لم يثبت
 عن امر واحد
 الخامس

للمدعي لا يدفع على الغائب لشترط العلم باسمه ونسبه واما نقضي على المدعي بالدفع عن ذي
 اليد وهما جالومان وهما اثبت بينته انه ليس بخصم لهذا المدعي **ومخالفة** اي قال
 ابو يوسف لا تدفع الخصومة **ان كان معروفا بحيلة** لانه قد يخذل مال انسان غصبا
 ثم يدفعه السراي من يريد السفر حتى يودعه عند الشاهد من فاذا طلب المال بقيم
 ذوا اليد البينة على ان فلان اودعه فتدفع الخصومة فيطل حقه واما اذا كان صاحب
 غير معروف باكمل تدفع الخصومة **لامطلما** اي قال لا تدفع الخصومة معروفا كان
 بالحيلة او لا واما تدفع اذا عرف الشهود ذلك الرجل باسمه ونسبه لان الخصومة توجهت على
 ذي اليد بظاهره فلا تدفع الا بالكوالة على رجل عكن اتباعه والمعرفة بالوجه لا تكون مؤنة
 حتى من خلف لا يعرف وهو يعرف بوجهه دون اسمه ونسبه لا تحت فصار هذا بمنزلة
 قول الشهود لا يعرفه اصلا فبعض المسئلة خمسة لان خمسة من العلم في قول الاثنية من مذكرة
 في الكتاب والرابع ان عند اي ليل تدفع الخصومة وان لم يقم البينة على التوبة لانه ثبت
 ما اقر به بحرق اقرار ان يد يد حفظ والخامس ان عند ابن شريم انها لا تدفع وان
 اقام البينة لانها انما تدفع عنه بعد اثبات الملك لغيره وهو لا يتقدر عليه لانه لا ولاية
 لاحد على غيره في ادخال شي في ملكه بغير رضاه **وان قال ابنته منه اي من الغائب**
كان خضا لانه اعترف بان يد يد ملك **او ابنته من فلان** اي اذا قال المدعي هذا
 الشيء اشترته من فلان **وقال ذوا اليد اودعه عنه فلان** **ان دفعوت** الخصومة بغير
 بينة لانهما اتفقا على ان اصل الملك في المدعي لغيرهما فلا يكون ذوا اليد خضا الا ان يقم
 المدعي البينة ان فلانا وكله فقبضه انه اثبت بالبينة انه احق بالمال منه هذا اذا اكل
 اودع عنه فلان واما لو قال اودع عنه وكل فلان فلان فلا تدفع الا ببينة لان المدعي
 يكره وصول الشيء اليه من جهة وحده وذو اليد يكره وصوله اليه من جهة من اشترى وهو
اوسرقي مني اي اذا قال المدعي سرق هذا الشيء مني **وقال ذوا اليد اودع عنه فلان**
واقام بينة لان خضا وحكم بسقوطها اي حكم بحرق سقوط الخصومة عن اليد وهو افتبار
 وكالا لا يسقط له انه لم يزع على الرقة بل او على المال المجهول فلا تعتبر في دعوى الملك
 وهو ليس بخصم فيه ولها ان هذا بمنزلة دعوى السرقة على ذي اليد لان الفعل يتدعي
 فاعلا والظاهر انه ذوا اليد لكن لم يجز دفع المدعي عنه ولهذا الوقت غصب من يد دفع
 لانه لا حد فيه **ان العين التي في يد** يعني اذا ادعى على اقران هذا الشيء الذي في يدك
كانت في يدك امس وبرهن بامر ابو يوسف **ببطلان اليد** وقال لا تاربه
 له ان اليد مقصودة كالمالك مقبل البينة عليه كما لو اقر ذوا اليد انها كانت في يدك امس
 ولما ان الشهادة قامت على المجهول لان اليد متنوعة الى يد ملك وعارية وغصب واحكام

مختلفة والشهادة على المجهول لا تصح خلاف اقرار المدعى عليه باليد لان الاقرار لا
فصل فيما يدعيه الرجلان **واذا تنازعا عينا في يد ثالث** مثلا اذ
 ادعى كل منهما ان الدار التي في يد فلان ملكه وانكر ذواليد **ورهنما قضى بها بينهما**
 اي بالعين بين المدعين نصيبين **ولا يفرع** اي قال الشافعي بفرع الفاضل بينهما لان
 القرعة لتعيين المستحق اصل في الشرع كما في القسمة ولنا ان العين قابلة للاشتراك ولم يحز
 ترجيح البينتين فيقضى بينهما نصيبين والقرعة لتعيين الاستحقاق تكون مقارا وهو حرام
 وانما يفرع في القسمة لتعني القسمة لا الاستحقاق وهذا خارج للفاضل لتعيين بغير قرعة **ولم**
يرجحوا بالعدالة يعني قال مالك يرحم اعدال البينتين فيقضى بها لان الشهادة تقصر
 حجة بالعدالة فكون الاعدال اقوي ولنا ان المقصود وهو لا تشاع عن الكذب حصل
 لكل منهما فلا يرجح بالاعدلية احدهما **ولا ترجيح بكثر الحج** يعني اذا اقام احد المتنازعين
 شاهدين والاخر اربعة شهود فها هو الاذن للرجحان بما يكون بقوة الدليل لا بكثرته
 كما عرف في الاصول **وتقدم بيعة الخارج على ذي اليد في الملك المطلق** يعني اذا
 تنازعا في ملك مطلق واقام الخارج وذا اليد بيعة على الملك المطلق فبيعة الخارج أولى عندنا
 وبيعة ذي اليد عند الشافعي فبدلنا بالملك المطلق اذ لو كان دعواها التنازع بقضى
 لذي اليد اتفاقا من الخفايق لكان بيعة ذي اليد ثابتة من وجه لان الملك ثابت له من
 اولى ما قبل كل شيء **والاخر نصيب ورهنما** اي اقام كل منهما رهنا على ما ادعاه فليقرض اسم مدعي
 اكله ملكا **والاخر نصيب ورهنما** اي اقام كل منهما رهنا على ما ادعاه فليقرض اسم مدعي
 حصة **حصة بالمنازعة اربعة وعشرين** مفعول ثان لمقسومة **للاول** اي الكامل
خمس وهي خمسة اثمان الدار ببيانها انما جعل الدار ستة لاحتياجنا الى النصف
 والتفصيل واقل مخرجه ستة في يد كل منهما سهمان ومعلوم ان بيعة كل منهما على ما في يده
 غير مقبولة لكونه ذال اليد وان بيعة الخارج اولى في الملك المطلق فاجتمع كامل وليت
 على ما في يد نصر فكامل يدعي كله وليت نصفه لانه يقول حق في الثلثين ثلث في يدي
 وبقي لي ثلثا خوص نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصر ويسلم لكامل نصف ما في يده
 بلا نزاع والنصف الاخر وهو سهم بينهما نصفان فيضرب مخرج النصف وهو اثنان
 ستة فصار اثنان عشر ثم كامل ونصر اجتمعا على ما في يدي يدي وهي اربعة وكامل يدعي كله
 ونصر ربعة لانه يقول حق في النصف ستة وقد اخذت الثلث اربعة وبقي لي سدس من الدار
 وهو سهمان سهم في يدي يدي وسهم في يد كامل فله من الاربعة سلت لكامل وتساوعاني سهم

سواء باليد كان
 اولى ما قبل كل شيء
 اكله ملكا
 حصة
 م

مخرج

٢٨٤

مخرج النصف في اثنى عشر فصار الدار اربعة وعشرين في يد كل منهما سهمان ثم
 كامل وليت على الثانية التي في يد نصر فاربعة سلت لكامل بلا نزاع لان ليت
 على الثلثين وهو ستة عشر ثمانية في يده واربعة في يد نصر فاربعة في يد كامل
 والاربعة بين كامل وليت نصفان لاستواءهما في المنازعة فحصل لكامل ستة وليت
 سهمان ثم اجتمع كامل ونصر فماني يدي يدي ربع ما في يده وهو سهمان فملت
 ستة لكامل واستوت منازعتها في سهمين فصار لكل واحد منهما سهم فحصل لكامل سبعة
 ونصر سهم ثم اجتمع ليت ونصر على ما في يد كامل فليت يدعي نصف ما في يده اربعة ونصر
 يدعي ربع ما في يده سهمين وفي المال سبعة فباخذ ليت اربعة ونصر سهمين فبقي في يد كامل
 سهمان فحصل لكامل مائة في يد نصر ستة ومائة في يدي سبعة ومائة في سهمان فجميعه
 عشر **والثاني ستة** وهي ربع الدار يعني حصل ليت مائة في يد نصر سهمان وماني يدي
 كامل اربعة وذا ستة **والثالث ثلث** وهي ثمن الدار يعني حصل ماني يدي يدي سهم
 وماني يدي كامل سهمان وذا ثلثه وبالاختصار يكون من ثمانية خمسة ثمانية لكامل واربعة
 سهمان ليت وثلث سهم لنصر لان بين الانصاف موافقة بالثلث فباخذ كل واحد ثلث ما
 حصل له **وقالا بالعول مائة وثلاثين** بالنصب مفعول ثان لمقسومة ببيانها ان
 الدار بينهما اثنان فكامل وليت اجتمعا على ما في يد نصر فكامل يدعي كله وليت نصفه
 فباخذ اقل عدله وذا اثنان فيضرب كامل بكل منهما وليت بنصفه فحالت ماني يدي
 نصر الى ثلثه ثم كامل ونصر اجتمعا على ما في يدي يدي فكامل يدعي كله ونصر يدعي ربعة
 ومخرج الربع اربعة فيضرب هذا اربعة وذا اربعة فحالت ماني يدي يدي الى
 خمسة ثم ليت ونصر اجتمعا على ما في يد كامل فليت يدعي نصف ما في يده ونصر يدعي
 ربعة والنصف والربع كرجحان من اربعة فمحل ما في يده اربعة وفي المال سبعة
 فنصفه سهمان لليت وربعة سهم لنصر وبقي ربع لكامل فحصل هنا ثلثة وخمسة واربعة
 والكسر حساب الدار على هذا فوجدناها متساوية فنصفنا الثلثة في الاربعة فصار اثنى
 عشر ثم ضربنا اثنى عشر في خمسة فصار سبعين ثم ضربنا اصل المسألة وهي ثلثة فصار مائة
 وثمانين في يد كل واحد منهما ستون **فلاول** اي الكامل **مائة وثلاثة** لان ربع ما في يده
 وهو خمسة عشر سلم له واخذ من نصر ثلثي مائة يده وهو اربعون ومن ليت اربعة اثمان
 وهي ثمانية واربعون فصار المجموع مائة وثلاثة **والثاني خمسون** لان ليت اخذ نصف
 مائة في يد كامل وهو ثلثون وثلث مائة في يد نصر وهو عشرون **والثالث سبعة وعشرون**
 لان نصر اخذ خمس مائة يدي يدي وهو اثنان عشر وربع مائة في يد كامل وهو خمسة عشر لهما
 ان الصحابة اجمعوا على القسمة بطريق العول في الميراث وقضا ديون على الميت اكلهم قف تركته

ومسبقتا سيرة بذلك في كون الحقوق متعلقة بالمال المتضابق عن ذلك ان التمسك بالمال
 المنازعة هي الاصل فلا يبدل عنها الا فيما العقد الاجماع عليه ومسبقتا سيرة
 حقوق الغنم لانهما ثابتة في الزمة والمتضابق في حقوق اصحاب الفروض لما كانت
 ثابتة على الشيوخ ولم يوجد دعوى واحد منهم على شيء معين صارت في معنى الثابت
 الزمة وفي مسبقتا يدعي احدى كل الدار وهو شيء معين فتح ثبوت حقه فيها مستحيل
 ان يثبت حق الاخر فيقتسم بالمنازعة **ولو كانت الدار يدعي غيرهم** اي في المنازعة فيها
 فقال احدى اثنيت كلها بالف درهم وقال اخر اثنيت نصفه بمائة وقال ثالث اثنيت
 ثلثه بمائة واقاموا البيعة على ذلك فيقضي لها الم **في مقسومة على اثني عشر** عنداني
 حنيقة بيانه انا احتاج الي حساب له ثلثان ونصف واقلة ستة قلت يدعي اربعة ونظر
 يدعي ثلثه ولا منازعة لهما في سهمين فاما لكل واحد في سهم عن دعوى نصر وتنازع كامل وليت
 فيه فصرنا محجج المصنف في ستة فصار اثني عشر **للاول سبعة** لان ايش الا يدعي اكثر من
 ثمانية ونظر لا يدعي اكثر من ستة فسلم لكل اربعة وتنازع كامل وليت في سهمين لكل منها
 سهم وبقيت ستة استوت منازعتهم فيه فلكل منهم مائة فاذا اصاب كامل سبعة
 اربعة ومئة سهمان ومئة سهم وهي من اثني عشر نصف ونصف سدس فعليه من الاصل الذي
 هو المثل بقدر ما اصاب خمسا به وثلث وثلث درهم **وللثاني ثلث** اي لبيت
 ثلثه من اثني عشر لانا اصاب له مئة سهم ومئة سهمان وذلك سدس ونصف سدس فلكل من
 الالف مائتان وخمسون **وللثالث سهمان** وهو سدس من اثني عشر فعليه من
 الالف مائة وستة وستون وثلثان **وقال ثلثه عشر** يعني الدار مقسومة عندها
 بطريق العول على ثلثه عشر لان مدعي كامل كل الدار وفي ستة ومدعي لبيت الثلثان
 وهي اربعة ومدعي بغير نصف وهو ثلثه فاذا اجتمعت تكون ثلثه عشر **سبعة واربع**
وثلثه يعني لحامل ستة وثلث اربعة ونصف ثلثه فلكل على كل واحد من المثلثان
 وبانه ان يقيم الالف على ثلثه عشر فيخرج من القيمة ستة وسبعون واثنا عشر جزا من
 درهم وعلى بغير نصفه وذلك مائتان وثلثون وعشر اجزا من ثلثه عشر جزا من درهم
 واما بيانها على لبيت فقيم تسعة مائة فيخرج من القيمة تسعة وستون وثلثا اجزا من ثلثه
 عشر جزا من درهم فعلى ذلك يكون على لبيت مائتان وستة وسبعون واثنا عشر جزا من درهم
او احد اس يعني اذا ادعي خارجا فاقام احدى البيعة **على شراكلها والاخر على**
نصفه فله اي لحامل **ثلاثة الارباع والاخر الاخر** اي لنصر الربع من الدار عنداني
 حنيقة بطريق المنازعة لان نصر الارباع كامل في نصفه فسلم له فاستوت منازعتهم في النصف
 الاخر فقتصف بينهما فحصل لكل ثلثا اربعة ونظر ربع والمجموع اربعة **وقال الا**

هذه
 فائدة
 في
 العول
 في
 الدار
 مقسومة
 على
 اثني
 عشر
 عنداني
 حنيقة
 بيانه
 انا
 احتاج
 الي
 حساب
 له
 ثلثان
 ونصف
 واقلة
 ستة
 قلت
 يدعي
 اربعة
 ونظر
 يدعي
 ثلثه
 ولا
 منازعة
 لهما
 في
 سهمين
 فاما
 لكل
 واحد
 في
 سهم
 عن
 دعوى
 نصر
 وتنازع
 كامل
 وليت
 فيه
 فصرنا
 محجج
 المصنف
 في
 ستة
 فصار
 اثني
 عشر
للاول
سبعة
 لان
 ايش
 الا
 يدعي
 اكثر
 من
 ثمانية
 ونظر
 لا
 يدعي
 اكثر
 من
 ستة
 فسلم
 لكل
 اربعة
 وتنازع
 كامل
 وليت
 في
 سهمين
 لكل
 منها
 سهم
 وبقيت
 ستة
 استوت
 منازعتهم
 فيه
 فلكل
 منهم
 مائة
 فاذا
 اصاب
 كامل
 سبعة
 اربعة
 ومئة
 سهم
 وهي
 من
 اثني
 عشر
 نصف
 ونصف
 سدس
 فعليه
 من
 الاصل
 الذي
 هو
 المثل
 بقدر
 ما
 اصاب
 خمسا
 به
 وثلث
 وثلث
 درهم
وللثاني
ثلث
 اي
 لبيت
 ثلثه
 من
 اثني
 عشر
 لانا
 اصاب
 له
 مئة
 سهم
 ومئة
 سهمان
 وذلك
 سدس
 ونصف
 سدس
 فلكل
 من
 الالف
 مائتان
 وخمسون
وللثالث
سهمان
 وهو
 سدس
 من
 اثني
 عشر
 فعليه
 من
 الالف
 مائة
 وستة
 وستون
 وثلثان
وقال
ثلثه
 عشر
 يعني
 الدار
 مقسومة
 عندها
 بطريق
 العول
 على
 ثلثه
 عشر
 لان
 مدعي
 كامل
 كل
 الدار
 وفي
 ستة
 ومدعي
 لبيت
 الثلثان
 وهي
 اربعة
 ومدعي
 بغير
 نصف
 وهو
 ثلثه
 فاذا
 اجتمعت
 تكون
 ثلثه
 عشر
سبعة
واربع
وثلثه
 يعني
 لحامل
 ستة
 وثلث
 اربعة
 ونصف
 ثلثه
 فلكل
 على
 كل
 واحد
 من
 المثلثان
 وبانه
 ان
 يقيم
 الالف
 على
 ثلثه
 عشر
 فيخرج
 من
 القيمة
 ستة
 وسبعون
 واثنا
 عشر
 جزا
 من
 درهم
 وعلى
 بغير
 نصفه
 وذلك
 مائتان
 وثلثون
 وعشر
 اجزا
 من
 ثلثه
 عشر
 جزا
 من
 درهم
 واما
 بيانها
 على
 لبيت
 فقيم
 تسعة
 مائة
 فيخرج
 من
 القيمة
 تسعة
 وستون
 وثلثا
 اجزا
 من
 ثلثه
 عشر
 جزا
 من
 درهم
 فعلى
 ذلك
 يكون
 على
 لبيت
 مائتان
 وستة
 وسبعون
 واثنا
 عشر
 جزا
 من
 درهم
او
احد
اس
 يعني
 اذا
 ادعي
 خارجا
 فاقام
 احدى
 البيعة
على
شراكلها
والاخر
على
نصفه
 فله
 اي
 لحامل
ثلاثة
الارباع
والاخر
الاخر
 اي
 لنصر
 الربع
 من
 الدار
 عنداني
 حنيقة
 بطريق
 المنازعة
 لان
 نصر
 الارباع
 كامل
 في
 نصفه
 فسلم
 له
 فاستوت
 منازعتهم
 في
 النصف
 الاخر
 فقتصف
 بينهما
 فحصل
 لكل
 ثلثا
 اربعة
 ونظر
 ربع
 والمجموع
 اربعة
وقال
الا

قالا

٣٥٤
 ١٥٥

فان يقسم الدار بينهما اثلاثا بطريق العول لان الدار جعلت سهمين لا دعوا نصيب
 ويدعي كل واحد سهمان وله سهم معول الى ثلثة **لو كانت** الدار في المسئلة السابقة
 يدعيها **سلم الاول نصفها بقضا** لان ما اخرج في النصف الذي يدعيه فبقيل بقية
ونصفها بغيرها اي بغير قضا لان نصر لا يدعيه **او كل منهما اي** ان ادعي كل من الخارجين
ان زيد انا ع ملكة من صاحبه اي من المدعي الاخر **والثمن مختلف** مثلا اذا كان
 دار في يد زيد فادعي عى وانها ملكة باعها زيد من بكر بمائة دينار وادعي بكر انها
 ملكة باعها من عمرو بمائة درهم **ورهنها بقضيها** اي ابو يوسف بالدار **سهمها**
ملكها بغير بيع ولا شئ من الثمن لان البيعة على البيع تعارضت فطافق دعوى
 الملك المطلق فبقيل بقية **وحكم به** اي محمد بملك الدار **وسمع كل منهما اي** من المدعيين
نصفه اي نصف الدار بنصف الثمن لان العمل بالبيات واجب مع الامكان
 وهنا يمكن لهذا الوجه فلا يتران **او اثنان اي** اذا ادعي اثنان **نحاح امرأه** واقام
 كل منهما بيعة على الفاضل **او يقض واحد من البيعتين** لان النكاح لا يقبل الاثنان
ورجع الى تصديهما يعني يكون هي زوجة لمن صدقته بهما لان النكاح مما حكم بطلان
 الزوجين وكذا اذا اقرت بان نكاح احدهما سبق الا اذا كانت في بيت احدهما او
 دخل بها فكون هو اول ولا يعتبر قولها لانه دليل على سبق عقد الا ان يقيم الاخر
 البيعة انه تزوجها قبله فكون هو اول لان المصريح يفوق الدلالة **او كل منهما اي** اذا
 ادعي كل من الخارجين **انه اشترى هذا العبد من اخراي** من دي اليد
 بلان نزع **ورهنها بغير كل منهما** لان عقده كان عاكفا فغير الى النصف فتعبر فان
 شأنا **أخذ نصفه اي** نصف العبد بنصف الثمن **والا تترك فان قضى به بينهما**
 اي حكم القاضي بالعبد بين المدعيين **فقال احدهما لا اختار الشرا بل اختار**
الفسخ لم ياخذ الاخر جميعه لان البيع افسخ في نصيبه بصدقه فلا يكون له اخذ
 بعد الانفساخ واما قبل القضا فله ان ياخذ جميعه لانه اثبت بيعة انه اشترى اكل
 ولم يقع المراجعة بالقضا كما ان احد الشفعين اذا سلم قبل القضا فلا خزان ياخذ كل
 المبيع وان سلم بعد فليس له ان ياخذ الا النصف لان النصف لا ينقسم انما يصير للمراجعة
 بصيرورة القضا بينهما فان وقت احدهما اي ان ذكر احدا المدعيين وقتا وتاريخا
قدم صاحب التاريخ او وقتا اي ذكر كل وقتا **قدم الاسبق** نادى بخالته انعتك
 لنفسه في زمان خال غير المنازعة فلا تقضي بوجه لغير الا اذا تلقى الملك منه **او اهلا اي** ان
 لم يذكر تاريخا **ومع اخذها قبض اي** والحال ان العين في يد احدهما **قدم** لان غلبة
 من قبضه قليل على سبق شرايه لا على الغصب حلا على الصلاح **او احدهما اي** ان ادعي

احدها **شرا** والآخر **هبة وقبضا** لهما من شخص معين واقاما البيعة ولا تخرج
قدم الشرا لكونه اقوي لانه معاوضة من الجانبين ومثبت الملك بنفسه **او اخذها**
شرا اي اذا ادعى احدها شرا عين من رجل وامرأة **انه مهرها** اي ادعت
 امرأة ذلك الرجل انه تزوجها على ذلك العين **وبرهننا حكم به بينهما** اي قال ابو يوسف
 يقضي به بينهما لان سبيل منهما عقد معاوض ومثبت الملك بنفسه فتتصرف بينهما
 لاستوائهما في السبب فان قلت الشرا اقوي لان فيه مبادلة مال بمال قلت النكاح اقوي
 بوجه اخر وهو انه لا يبطل بالجلال قبل التسليم بخلاف الشرا وان تصرفها في المهر جاز قبل
 القبض بخلاف المشتري **ولها بنصف القيمة** اي حكم ابو يوسف للمرأة بنصف قيمه العين
 على الزوج تنمي للمهر لان المستحق ظهر في نفسه وخرج المشتري عليه بنصف الثمن ان كان قد
وقدم اي محمد **الشرا** وجعل العين للمشتري **وحكم بكالها** اي محمد للمرأة بكال قيمه العين
 لانها لو اشتركت في المدعي يبطل نصف حق كل منهما واذا قدم الشرا يكون الكل للمشتري ثم يصير
 الرجل متزوجا للمرأة على عين الغير فتصح التسمية فحبب قيمته وهذا اولى لان فيه عللا بالاحتياط **او**
رهنا وقبضا يعني اذا ادعى احدها رهنا عين وقبضه من ذي اليد **والاخر** اي
 ادعى الآخر منه **هبة وقبضا وبرهننا** ولم يكن مع احدها تاريخ **قدم الرهن** استحسانا
 وكان القياس ان يكون الهبة اولى لانها مثبت الملك والرهن لا يثبت والبيعة المثبتة
 للزيادة اولى وجه الاستحسان ان الرهن مضمون والهبة امانة عند ذي اليد فالظن
 اقوي فيكون اولى هذا اذا لم تكن الهبة مشروطة بعوض وان كانت فالهبة اولى لانها
 في معنى البيع انما **وان برهننا انا جازان على الملك** اي على الملك المطلق **والتاريخ**
قدم استبقهما اي اسبق التاريخ **وان ادعى الشرا من واحد** يعني لامرأتين
 قال صاحب الهذلية معنى قول القندوري من واحد من عز صاحب اليد وفيه تأمل
 ولا حاجة اليه اذا حكم كذلك لو كان الواحد صاحب اليد **واقاما البيعة على تاريخين**
قدم استبقهما لانه اثبتة وقت لا منازع له فيه **او كل منهما على الشرا من اخر** يعني
 او اقام كل منهما بيعة على الشرا من رجل غير الذي يدعي صاحبه الشرا منه **وذكر تاريخا**
 سواء كان تاريخ احدها اقدم او لم يكن **كانا سوا** لان كل واحد مثبت الملك المطلق لبايعه
 فصار كما اذا حضرا البايعان تاريخ احدهما وادعى الملك من غير تاريخ وكذا لو ذكر احد
 دون الآخر لانه لا تاريخ احدهما بالتقدم فكيف يتزوج احدهما بالاحتمال فتد بقوله من اخر
 لان الملك لهما لو كان واحدا فالتاريخ الاقدم اولى وفيه الاخير لو قال المدعي هذا
 اجماع غاب عني منذ شهر واقام المدعي عليه بيعة ان هذا اجماع ملكي وفيه من سنة
 فتقضي للمدعي ولا يلتفت الي بيعة المدعي عليه لان تاريخ المدعي تاريخ عينه اجماع عن يد لا تاريخ

ملك

ملكا فكان دعواه في مطلق الملك خالية عن التاريخ وتاريخ ذي اليد غير معتبر حالة الانفراد
 فلو ادعى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخلاج فمقتضى بيعة الخارج **او**
الخارج اي لو اقام الخارج البيعة **على ملك مورح** اي مذكور فيه تاريخ **ودوا اليد** اي
 لو اقام صاحب اليد بيعة **على ملك اقدم** من تاريخ الخارج **كان اول** لانه اسبق قد
 بالتاريخ ويقول اقدم لانها لو لم يورخا او ورخ احدها او استوي تاريخهما كان الخارج
 اولى لان بيعة ثبتت عن الظاهر والبيانات للآثبات **او قل** منهما اي لو اقام كل من
 الخارج وذي اليد بيعة **على التناج** **قدم ودوا اليد** لما روي انه عليه السلام قضى لذي
 اليد دون الخارج بعد اقامتهما البيعة على التناج هذا اذا لم يورخ الخارج الفعل على ذي اليد
 كالنصب والاحارة والعارية وان ادعى يكون بيعة الخارج اولى وان ادعى ذو اليد
 التناج لان بيعة الخارج في هذه الصور اكثر اثباتا لانه ثبتت الفعل على ذي اليد **او**
احدها اي لو اقام احدها المدعين بيعة **على الملك والاخر** اي اقام الآخر بيعة **على التناج**
قدم هذا اي صاحب التناج سواء كان خارجا او ذا اليد لانه ثبتت اولى بيعة الملك وبعد
 لا يمكنه غيره الا بالطلاق من جهته واوقضى بالتناج لذي اليد ثم اقام ثالث البيعة على التناج
 بقضى له الا ان يعيد هذا واليد لان الثالث يصير مقضيا عليه بالقبض الاول فتساعت
 له الدعوى **او على تسج لا يعاد** يعني اذا اقام احدها بيعة سخط الملك وقال للاخر تسج
 هذا الثوب في ملكي ودان المنسوخ من غزل الكمان او الفطر **او سبب في الملك**
لا يتكرر كما اذا قال جلب هذا اللبن في ملكي **قدم** بيعة لانه يكون في حكم التناج هذا اذا
 قيد بقوله في ملكي اذ لو لم يحدد وقال تسج عندي كان الخارج اولى لان الانسان قد تسج
 غزل عن قيد التسج بقوله لا يعاد والسبب بقوله لا يتكرر لانه لو ادعى تسجا يعاد كما كثر
 فانه اذا لم يقض ويغزل مرة اخرى ثم تسج او ادعى تسجا يتكرر كالبناء والغرس يقدم
 بيعة الخارج لانه لا يكون كالتناج لاحتمال ان يسج احدهما ثم غصبه الآخر وتقضيه ثم تسج
 فيكون بمنزلة دعوى الملك المطلق فبيعتا بيعة الخارج اولى وكذا الحكم في البناء والغرس وان
 اشكل عليهم ذلك قضى به الخارج لانه هو الاصل وفي الكاكة لو اقام احد بيعة ان هذه ارضه
 وتخله وعمرس هذا النخل فيه واقام ذو اليد كذلك قضى بها للخارج لان اصل المنازعة
 ملك الارض والنخل تابع لها حتى يدخل في بيع الارض فلا ذكر **او كل منهما على التناج**
عنده كما اذا قال كل منهما تحت هذه الدابة في ملكي واقام به بيعة **وقتا وسن الدابة**
يوافق احد الوقتين حكم به اي ملك من وافق سنة تاريخه سنهاده الحال **فان اشكل**
 اي لم يظهر سن الدابة **كانت بينهما** لاستوائهما **او حالهما** اي ان لم يوافق سنهما الوقتين
بطلتا اي بطلت البيعتان ويترك في يد ذي اليد كذا في الايضاح وذكر في المبسوط من

الثاني كان لاجل الغرور وهذا المعنى قائم في المشتري الاول ايضا فخرج على البائع الاول
 كما يرمح بقرها والرديعي ولد ان البائع الاول ضمن سلامة الولد المشتري الاول ولم يضمن سلامة
 للمشتري الثاني لان البيع الثاني انما يضاف الى البائع الثاني لمباشرة باختياره فنقطع
 الى الاول بخلاف الثمن والردع بالعبء لانه ضمن سلامة المبيع ولم يوجد **ولو اشترى امراته**
المدخول بها ثم اعتقها ثم انت بولد اكثر من ستة اشهر من شرائها اي من وقت
شرائها لا يثبت له اي ابو يوسف النسب **الابو عوف** اي بان يدعيه الزوج لان الكا
 ارتفع بملك اليمين وبقي فراش الامة وهو ضعيف محتاج الى الدعوى **واثبتت** اي اثبت
 بهذا النسب **الى ستين يوما** اي بدون الدعوى لان العدة وجبت عليها نازعا
 النكاح لكن حكم لم يظهر بسبب ملك اليمين ولم يمنع من الطي لانها مبانة في عهد غير مفع
 بالتقضاء عدتها فثبت النسب من زوجها الى ستين **ولو بعها اي امراته التي اشترها**
خارجا ثم اشترها فانت به لذلك اي ولدت ولد اكثر من ستة اشهر **من دباعها**
لا يثبت له اي ابو يوسف النسب من البائع **الا تصدق المشتري** لان العلق لو قدر
 ان يحصل له ملك اليمين ثبت النسب وبطل الثالكن لا يمكن ابطاله لتعلق حق المشتري
 فاذا صدق رضي به **وشروط دعواه اي قال محمد** ان دعوى البائع النسب يثبت
 بيمين تصديق المشتري والافلا لان حمل الخلق في ملك النكاح ان كان مكنا في المسلة
 السابقة لظهور العدة في حقه لا اعتناق ولا اعتناق هنا فوجب احمل على العلق
 في ملك اليمين فلا يثبت النسب بدون الدعوى **ولو ادعي ولد مبيعة** يعني اذ اباع
 امته وقبضها المشتري فانت بولد فادعاه البائع **وبرهن على بيعه من شهر**
فهره المشتري على اكثر من ستة اشهر يعني اذ ادعي المشتري وقال للبائع بعها
 لا اكثر من ستة اشهر فقام عليه لبيته **حكم له به** اي حكم ابو يوسف للمشتري بالولد ورجح
 بيمينه لانها ثبتت زيادة المدعى **لا للبائع** اي قال محمد الولد للبائع ورجح بيمينه لانها ثبتت
 نقض البيع فثبت بقوله فبرهن المشتري لانه لو لم يبرهن على ما ادعاه كان القول قوله
 اتفاقا **والمنع اليها زوجها يعني** المرأة التي اخبرت بموت زوجها **اذا اعتدت**
وتزوجت وانت بولد في الاول اي الزوج الاول **حيثما يولد اي الولد الاول** عند
 اي حقة **من طلقا اي سواك** انت به لقل من ستة اشهر **ولا لان النكاح الاول صحيح** والنا
 فاستد فاعتبارا لصحيح اولي **وللثاني رواية وعليها الفتوى** لانه هو المستقر حقيقة
 فالولد للفراش الحقيق وان كان فاسدا او مجهلا اي ابو يوسف الولد **للاول ان انت به لقل**
من ستة اشهر من حين العدة اي عقد النكاح الثاني لتيقنا ان العلق من الاول
 واما اذا كان اكثر من ستة اشهر فالولد للثاني **وحكم به له اي محمد** بالولد الاول ان كان

جزا

٢١٩

ان كان من **ثلاثة اشهر الثاني بالوطي الى الولادة اقل من ستين** وان كان اكثر من ستين
 يثبت انه ليس من الاول لان النكاح الصحيح مع احتمال العلق منه اولى بالاعتبار وانما
 وضع في الولادة المارة ترد الى الاول اجماعا وعلى هذا الخلاف لو سببت امرأة فزوجها
 رجل من اهل الحرب فولدت اولادا وكذا الوادعت الطلاق واعدت وتزوجت با
 والزوج الاول جاحدا من المحيط **ولو ولدت مكاتبه من احد الشريكين** يعني اذا اشرك
 اشان في امة فكانتا هاتين تولدت من احدهما فادعاه فنصيبه ام ولد **ولها الخيار**
فان عجزت نفسها فكلها ام ولده وبصر المستولد **لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها**
والا اي ان لم يعجز نفسها **اخذت العقر** ومضت على الكاتبة **فاذا ادت عتقت**
 بعد ادائها الكاتبة **والاولا لما** عند ابي حنيفة لان الاستيلاء عند تجزي فبقصر امه
 الولد على نصيبه لان الكاتبة لا تنقل النقل من ملك الى ملك كالنكاح ولو كانت مدبرة فحالت
 بولد فادعاه احداهما بصير نصيبه ام ولد وبقي نصيبها لآخر مدبره حاله بالاتفاق فكذا
 هذا **وبالاولا لها ام ولد ومكاتبه** للمستولد بكل البدل **وبخمس نصف قيمتها** لشريكه نصف
 عقرها ايضا لان الاستيلاء لا تجزي عندهما فوجب تكمل ما يمكن وقد امكن هنا بفتح
 الكاتبة لانها قابلة للمضيح فيفسخ وقتل **ان عجزت صارت ام ولد** الاول وانتقل نصيب
 الثاني اليه بفتح الكاتبة **والامة المشركة بين جماعة اذا انت ولد فادعوه ثبت**
منهم نسبة عند ابي حنيفة لتساويهم في العدة **ومن اثنين** يعني ثبت نسبة من اثنين منهم
 عند ابي يوسف لان الولد انما يكون من ما واحد حقيقة وانما اثبتاه من اثنين لحدوث
 عمر هو ابوها وبرئانه ولا نص في الزايد منهما **لا ثلثه** يعني عند محمد ثبتت من ثلثة لانها قريبة
 من اثنين **او مسلم وذمي** وعطف على ضمير فادعوه يعني الامة المشركة اذا انت بولد فادعاه
 مسلم وذمي **او ابن وابن** يعني اذا ادعي اب وابن ولد جارية مشتركة بينهما **جعلناه**
للمسلم لكون مصلح الولد في ثبوت النسب منه حتى لو كان احدهما عبدا مسلما والاخر حرا
 كافرا فالولد للكافر **والاب** لان له ثلثا كانه مال منه من وجه وهذا الوادعي ولد جارية
 امه ثبتت نسبة منه ولا كذلك الابن **لا لما** يعني قال زفر ثبت النسب منها لاستقواها
 الاستحقاق **ولو برهن كل من اثنين ان هذا العبد الذي يدعي ثلث له ولده ملك**
من عبده وامته كان لما اي العبد للدين اتفاقا لاستقواها **ونسب ثابت من الاثنين**
 اي من العبد والامته عند ابي حنيفة **وقالا من العبد** ولا ثبت من الاثنين لان
 ولادة ولد واحد من امرأتين محال بخلاف الرجلين لان اختلاف ما بينهما في رحم واحد ممن ولد
 ان النسب لما ثبتت من العبدين بالشهادة ثبتت من الاثنين ايضا لاستقواها **والاحتمال**
 في ثبوت احكام نسب ولد من امرأتين وان استحال ولادة منهما **ولو ادعي مولي امه انت ثلثه**

ثلاثه

اولاد **ابطن** بان كان بين ولد من ستة اشهر ولا زوج لها **الكرهم** مفعول ادعى اي نسب
 الكبر الاولاد سنا **استناه** يعني ثبت عندنا نسب الاول وحده **لا الكل** يعني قال زفر ثبتت
 نسب الكل منه قيد بقولنا لا زوج لها لان الامة لو كانت ذات زوج لا ثبتت النسب من المولى
 بل من الزوج له انها صارت ام ولد له من زمان العلوق بدعوتها فلا حاجة في الاخرين الي
 الدعوى لانها ولد له ولد ولنا ان استناد الدعوى انما ثبتت بحق الاكبر دون جفها لانها
 منفصلان عن الام وقت الدعوى **او قال احد هم ولدي** يعني اذا ولدت جارية مثله
 اولاد بطون مختلفة فقال مولاها احد هو لا ولدي **ومات محملا** اي مات المولى قبل
 البيان عمت الام بعز سعيه اتفاقا واما الاولاد **ثلاث كل حرجي** ثلث كل ولد من
 الاولاد حرجي عند ابني حبيبة لان ثبوت النسب متخذ من جعل كلامه مجازا عن الثبوت
وعليه التحاية في باقية يعني يسعي كل منهم في ثلثي قيمته **واقتي ثلث الاول** يعني قال
 محمد تعق ثلث الاول الاول ونصف الثاني فليسعي كل منهما باقية **وطر الثالث** لان
 التعق عليهم من ثلثي على العلوق باعتبار الاحوال فان اراد باحدهم الاول عتقوا جميعا لان
 الثاني والثالث صار ام ولد وان اراد به الثاني عتق هو والثالث دون الاكبر وان
 اراد به الثالث عتق هو وحده فالاول يعق في حال ولا يعق في حالين فعق ثلثه والظ
 يعق في حالين ولا يعق في حال فيعتق نصفه لان اصابا العتق حالة واحدة والثاني اذا
 اثبت بسبب لا يكون تابنا بسبب اخرا والحري حاله اخري والثالث يعق في كل حال يعق
 كله **ويوافق** اي ابو يوسف مجازا في الثاني والثالث **يعتق نصف الاول**
في رواية عن ابني يوسف لانه جعل حال المحرمان حالة واحدة **ولو ولدت المبانة المحنة**
والدين في بطن احدها بالنصب بدل عن ولد من اي ولدت احدها **لاقل من سنتين**
من وقت الابانة والاخر اي ولدت الولد الاخر **لاكثر من ايام** اي من السنتين **فما**
اي ثبت نفهما اي قال محمد لا ثبت نسبهما وهما نسبهما اي لا ثبت نسبهما وحده
 قدمت محصنة قيد بقوله احدها لانها لو ولدت لاقول من سنتين ثبت نسبهما اتفاقا فان في
 احدها او نفاهما حد لانه قد دف محصنة وقيد بقوله لاقل لانه لو ولدت لاقول من سنتين
 لا ثبت نسبهما ما لم يدع الزوج فان نفاهما او نفى احدها لا يحد لان نسبه غير ثابت له ان
 الولد الثاني لم يكن من وطى قبل الابانة لتجاوز الكثرة المحل فاذا لم يثبت الثاني لم يثبت
 الاول بطلانها وانما لم يعكس لان عدم ثبوت نسب الثاني علم بالنسب وهو قول عائشة رضي
 الله عنهما لا يثبت الولد في بطن امه اكثر من سنتين ولو ثبت نسب الاول اثبت بالاجتهاد
 لانها لو مانع والنسب اقوى منه ولما ان نسب الاول ثبت عند ولادته لعدم المانع وثبت
 نسب الثاني بطلانها كمن باع جارية فولدت عند المشتري ولد من احدها لاقل من ستة اشهر

ز

من وقت البيع والاكثر منها ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبهما من غير قصد بغير المشتري
ولو ادعى عبد زوجته امه اكمله لاجل صفة عبد فقط بانه ولد من زوجته **وصدق**
المولى ثبت منه نسبه **وحكم بركة** اي ابو يوسف بان الولد عبد لمولاهما تبعهما **وحكم عز**
 محمد لان اللقطة حرجيا لاصالة ولا يبطل حرجه بتصادق العبد ومولاهما **كتاب الشهادات**
 الشهادة في الشريعة اخبار عن عيان بلفظ الشهادة في مجلس القاضي **يقترض ادائها**
بطلب المدعي قيد به لان ادائها حق له فيتوقف على طلبه انما افترض لقوله تعالى
 ولا تكلموا بالشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه وفي التبيين انما ياتي اذا علم ان القاضي يعقل
 شهاده هذا اذا كان قريبا من القاضي وان كان بعيدا اكثر من نصف يوم لا ياتي لانه
 يلحقه الضرر وان كان الشاهد يقدر على المشي فاركه المدعي لا يقبل شهاده وان كان لا
 يقدر فاركه لا يارسه **وجري** اي الشاهد مجزى من الاداء والستر **احدود** لان كل منهما
 حسنا من وجه **وبفضل الستر** لقوله عليه السلام من ستر على مسلم عيبا ستر الله عليه في الدنيا والآخرة
فيقول في السرقة اي الشاهد في شهادة السرقة **اخذ** ليعنى بحق المروق منه **لا سرق**
 اي لا يقول سرق الا لو قطع يد رعاية السر **ولا يثبت الزنا الا باربعة** من الرجال لقوله
 تعالى والاي ياتين الفاحشة من نسايكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم **ولا الحدود**
والنقصان الابرجلين اي لا يسمع فيها شهادة النساء مع الرجال لان في شهادتهن شبهة
 البلية عن شهادة الرجال فلا يجمع فيما يندرج بالشهادتين وانما قلنا بشبهة البلية لان الثابت
 لوطن حقيقة البلية لاجان شهادة رجل وامرأتين مع وجود رجلين **ويسمع فيما عداها**
 اي فيما عدا الحدود والنقصان من الحقوق المالية وغيرها شهادة رجل وامرأتين وقول
 الشافعي لا يثبت شهادة الرجال مع النساء الا في الحقوق المالية وتوابعها وهو المفهوم من قوله
 فان قلت بدل قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فامرأتان على حقيقة البلية قلت معناه
 ان لم يثبت احال كونهما رجلين فليشهدوا امرأتان ولو هذا التأويل لما اعتبر شهادة رجلين
 مع وجود الرجال وشهادتهن حجة معهم **فلا يقبل بالمال** اي لا يقول قبول شهادتهن
 معصومة في الحقوق المالية بل يقبل في النكاح والطلاق ونحوهما وقال الشافعي مفسور
 عليها لان الاصل ان لا يقبل شهادتهن وانما قبلت في الاموال وتوابعها كالاختلاف شرط
 الخيار على وجه الضرورة لكثرة وقوعها ولما ماروي ان عمر اجاز شهادة النساء مع الرجال
 في النكاح والفرقة **ولا يشترط اربع فيما لا يوقف** اي لا اطلاع للرجال **عليه** كالمكة
 والولادة وقال الشافعي بشرط اربع منهن لان كل امرأتين يفيان مقام رجل ولما ماروي
 عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة قاتلة على الولادة **ولا عينوا اثنين** اي قال مالك
 بشرط ان يشهد فيه اثنان لان الغيبة في الشهادة شأن الذكورة والحدود اذا انفرد واعتبار الذكورة

في قوله لا يسمع فيها شهادة النساء مع الرجال
 لان في شهادتهن شبهة البلية
 لان الثابت لوطن حقيقة البلية
 لاجان شهادة رجل وامرأتين مع وجود رجلين
 ويسمع فيما عداها اي فيما عدا الحدود والنقصان من الحقوق المالية وغيرها

بقي الاخر وهو العدد ولنا ما روي عن حديفة **فكفي الواحدة** عندنا **وشهادتين على الاستلال** وهو ما يعرف به حيوة الولد من صوت ونحوه **مردودة** عند أبي حنيفة **حق الارث** وبنا لا مقبول قيد بقوله حق الارث لانها في حق الصلاة عليه مقبولة اتفاقا لهما انما لما قبلت في حق الصلوة وهي من احكام الاحياء قبل فمما يقضي عليه وهو الارث وانه ان الارث من باب الارام وهو لا يثبت الا بجهة تامة وشهادتين باقصة فلا يثبت كمال يثبت الرضاع لها بخلاف الصلوة لعدم الازام **وشرط محمد في ترجمة لغة الشاهد** وهو بفتح الجيم تفسير الكلام بلسان اخر اذا لم يعرفها القاضي او المدعي عليه **وتركيبة الشر** اي في تركيبة الشاهد سرا **عدد البينة والكفاية** اي بعدل واحد رجلا كان زواجره قيد بتركيبة السر لان العدد في تركيبة العلانية بشرط اتفاقا اما شهود الزنا فبشرط في تركيبتهم اربعة عند محمد وفي المحيط بقيل تركيبة السر من الاعمي والحد والصبي عندها لانه اخبار وخبر هو لا مقبول وعند محمد هي شهادة فلا تقبل واما تركيبة العلانية فشهادة اتفاقا لهما ان الترجمة والتركيبة في معنى الشهادة فيبشرط فيهما ما بشرط في الشهادة ولما ان العدد في الشهادة ثابت بخلاف القياس فلا يجدها ولو كان لها شبهة بالشهادة من وجه ولهذا شرطنا العدالة والاسلام بالحرة والبلوغ في المزرعة والمزكي وليست الشهادة حقيقة وهذا لا بشرط فيها لفظ الشهادة وبجلس القضا **وحسن** ابو يوسف القاضي **تلقين الشهود** اي كيفية اداء الشهادة بان يقول كما يسمع منه اتشهد بكذا لم يسمع منه من الحقائق لان ما به مجلس القاضي قد منع الشاهد من اظهار لفظ الشهادة فلقينه بكلام احب اليه **في غير الحدود** لانها تدري بالشبهة وقال لا يجوز لان في التلقين اعانة لاحد الخصمين فيجب اجتنابه نفيا التهمة قيد بالشهود لان تلقين المدعي غير جائز اتفاقا **ولشرط العدالة** في الشاهد لانه ترجح جانب صدقه **ولفظه الشهادة** لانها من الفاظ اليقين وهي اشد دلالة على امتناعه من الكذب فلو قال الشاهد مكان اتشهد اعلم او اتقن لا يسمع **والقاضي يعمل بظاهر** **العدالة** وسمع شهادته لان عقله ودينه منعانه من مباشرة القبيح فاكفي بظاهرها **ولا يسأل** عن الشاهد الا فيما يدري بالشبهة فانه يسأل عن في السر والعلانية وان لم يطعن الخصم رجلا ان لفظ او يطعن **الخصم فيه** لان الظاهر انه لا يطعن كاذبا مقابل الظاهر ان فوجب الترجيح بالاستقصا **وقال ابي اسحاق** لان القضا مبني على شهادتهم فلا بد من معرفة حالهم والظاهرا لا يصلح للاستحقاق قيل هذا اختلاف زمان فان ابا حنيفة كان في القرن الثالث المشهود له بالخبر كما قال عبد السلام خبر القرون القرن الذي انتم فيهم ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم وهما في القرن الرابع بعد ما تغير احوال الناس وفسا الكذب فافتي كل واحد ما شاهد في زمانه **ويقضي بقولنا** لان الفساد والزور في زماننا فشا واكثر

او المروي

والا لاسية

الاول

اهله يشهد لمن يشاء **وان الكافي بالسر** اي القاضي بالتركيد سرا بان كتب في رقعة اسم الشاهد ونسبه وحليته وبعثها الى السوق ان كان سويا و الى اهل محله في عرفه بالتسوق كتب اسما علم خيرا عن الهلك الا اذا عد له غيره وخاف ان حكم القاضي بشهادته فيفسد **جان** لان الشك في هذا الزمان لاهل الشوا والطفيا والمزكي يخاف من الاعيان في البيان **ويقول المزكي هو عدل** **طاهر** **الشرع** **واضايف** الى قوله هو عدل كونه جازا الشهادة لان الحد والمجود في قد ف اذا تاب يكون عدلا ولا يجوز شهادته **وتحوز ان يشهد بكل ما سمع** الا ان يكون من وراء الحجاب فلا يحوز ان يشهد عليه لان الصوت يشبه الصوت فلو علم ان ليس وراءه الا واحد معين جازله ان يشهد على ما سمع منه **او ابصر من الحقوق** كالغصب والقتل ونحوه **والعقود** فالحبة والبيع وكوهم **من غير ان يشهد او يقول** **اشهد لا اشهد** اي لا يقول الشاهد اشهدني لانه يكون كاذبا **الا الشهادة على الشهادة** فلا يجوز هي **يشهد** يعني اذا سمع شاهد اشهد لم يحزله ان يشهد على شهادته ما لم يشهد لان الشهادة لا يثبت الحكم بنفسها وانما يثبت بالنقل الى مجلس القضا فبشرط التحمل **ولا يشهد ما لم يعاينه الا بالنسب والموت** اي دخول الزوج من زوجته **والنكاح** **وولاية القاضي** اذا اخبر من ثوبه وشه طر اخبار من يثق به ان يكون رجلين او رجلا وامراة ولفظ الشهادة انهم هذه الشهادة مقام الخبر عن جماعة لا يوثقهم نواطهم على الكذب في اثبات الشرح حليا واعتبارا ولا بشرط في الموت لانه قد يقع في موضع لا يحضره الا الواحد فلو لم يثبت الشرح بالواحد اضاغت الحقوق والمصلحة بالموت ولولم يعاين الموت الا واحد خبر عدلا وشهدان به عند الحاكم وانما كفي السامع في هذه الاشياء لان اسبابها لا يطلعها الا للخاص فلو لم يقبل فيها الشهادة بالسامع لادى الى حرج كثير بخلاف البيع والهبة وكوهم لان الخاص والعام يحضرها ثم انه ينبغي ان لا يشترط في الشاهد بالسامع او المعاينة ولو فرض لا يسمع شهادته ولا يقتصر هذه الاشياء في جوارعها لان المختار في اصل الوقف قول محمد انه يجوز بالسامع لكن لا بد فيه من بيان جهة بانوقف على هذا السمع او نحوه حتى لو لم يبينها لا يسمع كذا في التبيين وذكر في المحيط لا يقبل الشهادة على الا بالسامع عندهما وعند ابي يوسف انصر يقبل لان الولاية من النسب **واذا راي** **يرون** اي الشاهد في يد غيره **ساعره** **عند وانه ليس** **لا يعرف رقعة** اي كونه مملوكا **شهادة** **له** **به** اي بالملك لمن يرون اذ لا دليل للشاهد على الملك سوى اليد لا يسمع ولو منع الشهادة باليد لا يسمع بانها لان الوقوف على حقيقة الملك متعذر **من غير تفسير** **بانه** **شاهد** بالروية ولو فرض لا يسمع اعلم ان الشهادة في غير الحد والامة انما يصح اذا عرف الملك حدوده وراه في يد رجل يعرفه باسمه ونسبه او سمع منه في يد فلان ان فلان وكثر لاهف ذلك فلان بوجهه ثم رآه في يد غيره جازله الشهادة **بالمالك الاول** اذا ادعاه وليس هذا اثبات الملك

بالتسامح وانما هو اثبات النسبة بالتسامح وفي ضمنه اثبات الملك به ولا يجوز الشهادة في غير
هاتين الصورتين كذا في التبيين انما استثنى العبد والامة الكبريت لان الشهادة لهما
في اليد لا يجوز لان لهما يد عليا انفسهما حتى اذا ادعى العبد انه حر لا يحمل كان القول قوله فلا
يثبت لغيرها يد عليهما في الحقيقة حتى تعتبر وشهد بها على الملك بخلاف العبد من الذين
لا يعتبران على انفسهما اذ لا يبدلها فصار كسائر الاموال في حازت الشهادة برويها في اليد
فقد نقول لا يجوز في رقبتهما لان لو كان معروفا جازت الشهادة **فصل** في قبول شهادة
وقبول لا يقبل **ورودنا شهادة الاعمي مطلقا** سواء كان فيما يسمع او لا **وقبولها فيما**
سبيله التسامع رواية عن ابي حنيفة وهو قول زفر لانه يساوي البصيرة السماع
وجزها اي ابو يوسف شهادة الاعمي في الدين والعقار لان في المنقول لا يقبل شهادة
اتفاقا لانه يحتاج الى الاشارة والادب يعرف ببيان الجسر والوصف والعقار بالتحديد
ان تحملها وقت العمل واداره صحيح اذ لا حمل في لسانه وتعرف الشهود عليه يحصل بذكر
نسبه وقال لا يجوز لانه يحتاج في ادائها الى التمييز بين الجهل وهو لا يفرق بينهما الا
بالنحو وهي لا تعتبر لانه شبه نعمة اخري ومخاف عليه التلقيب من الخصم والمعرفة بذكر النسب لا يكفي
لان ما تشارك في غيره في الامم والنسب فيد بقوله ان يحملها بصيرة لانه لو تحملها اعني لا يقبل اتفاقا
وفي الدخيرة الخلاف فيما لا يجوز الشهادة بالتسليم والتسامح امانة خلافة **يقبل شهادة الاعمي**
بلا خلاف من الحقايق **ولو عني بعد الادامع القضاء** وامر به اي ابو يوسف بالتقاضي
لانها ادبت شرائطها وقبلت فتقضي بها كما لو مات الشاهد بعد الادامع او غاب وقال لا يقضي
لان قيام اهله الشهادة شرط وقت افضا لافضا تصير حجة عنده وقد فات فلا يقضي بها وصار
كما لو حزن او خسر او فسق خلاف الموت لان الاهلية تستقر به ولا تطل اذ التي بانها به بقرب
وخلاف الغيبة لانها لا تنافي في الاهلية **اقول** الجملة الشرطية تدل على ان امتناع القضاء اتفاقا
وذكر الخلاف بعد ذلك على انه خلاف بينهما تنافي ولو قال ولو عني بعد الادامع القضاء لكان
اولي واخصر **ولا يقبل من العبد والعبي** لان الشهادة من باب الولاية لما فيها من الزام
الخير ولا ولاية لهما على انفسهما فادى ان لا يكون لهما ولاية على الغير ولو حمل في الرق والعقر
واذا بعد العتق والبلوغ جاز **ولامن الاصل لفرعه وبالعقل** لقوله عليه السلام لا يقبل
شهادة الولد لو ولد له ولا له الدلوله في المحيط يقبل شهادة له لولده من الرضاع **ولامن المولي**
احد سوا كان مديونا او له ومكانه لقوله عليه السلام لا يقبل شهادة المولى لاجده **ولامن**
الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لانه شهدا في نفسه قيد بقوله فيما هو لان شهادته له فيما
عدا ذلك مقبولة **ونرد هاهنا من احد الزوجين الاخر** وقال الشافعي هي مقبولة لان الاملاك
بينهما مميقة ولا اعتبار بالنفع العائد الي الشاهد حتما كما في العديم ولنا ان المنافع بينهما متصلة

قال بعد العبد
وقول الاعمي

وهذا

بما احدهما غيبا يعني صلاحه وثبتت فيهما تامة خلاف شهادة العديم لانه لا يدل عن المشهود به
واقبل من الاخ لانيه وعنه لان المنافع سرهم متساوية غاليا **وردم من تحت** وهو الذي
يتشبه بالنسب عمدا في الاقوال وهو مصلبه لقوله عليه السلام لعن الله الموتى من الرجال
والناكح وهي التي تتوح في مصيبتها غيرها المال واما التي تتوح في مصيبتها فلا تستقط عدالتها
ومغنية تعني الناس او لان رخصتها حرام **ومدم من الشرب** اي مداوم شرب الخمر
علي ابو قد يلاذمان لكون ذلك ظاهرا منه لان مثله لا يكون ذا مزع ولا يحترق عن
الكذب **فان** الامام الميخسي شرط ان يظهر لادمان الناس او يخرج سكران فيسخر بالصبيان
واما شارب الخمر فلا يكون عدلا اذ لم يظهر ذلك وان كثر شربها وكذا مدم من السكر وان
كان يسيرا لا يثربه سوى الخمر كذا في التبيين **واللاعب بالطيور** لانه يركب منكرا بالنظر الى
الى العورات في السطوح وغيرها **والغني للناس** لانه يجمع على كبير ولما المعنى انفسه
لا زالة الوحشة فلا يباس به ولا يفسد عدالة اذ لم يسمع غيره في الصحيح لما روي ان اكثر
ابن مالك دخل اخوة ابن من مالك وهو غني وكان اكثر من هذا الصواب وان اشد
في تغنيه شعرا فيه وعظم وحكمه فجاز بالانفاق ومن المشايخ من اجاز الغناء في العرس
جاز حزب الالف فيه كذا في التبيين **ومرتك ما يوجب الحد** لان بعض الجمل
عرف الكبر به ومرتك الكبر رد شهادته **والذي يدخل الحجام بغير ازار** لان ثياب
العورة حرام **وياكل الربوا** شرط في الاصل ان يكون مشهورا به لان عقدا الربا سبب الملك
بعض القرض فلم يكن حراما محضا فصار كالصغيرة بشرطنا لادمان فيه واما اكل مال اليتيم
فانع من الشهادة بلا اشتراط الادمان لانه حرام محض **ويقام بالزرد والشرط** والتمار
ان ياخذ من صاحبه شيئا في اللعب قالوا الزرد ما من عن قمار لقوله عليه السلام يلعبون من
يلعب بالزرد واما الشرط فركوه عندنا ومباح عند الشافعي وهو ليس بما نكح اذ لم يكن فيه
قمار او قوت ملوكة او حلف كاذب **ويفعل ما يستحق به كالاكل والبول على الطريق**
لانه يبعد من لا مرفق له فيصير متزايا بارتكاب الكذب **ويظهر سب السلف** لانه يكون
ظاهرا لفسق **ويقبل من اهل الهوا** الجور والقدر واللفظ والخروج والتشبه والتعطيل
ثم كل واحد منهم يصير اثني عشر فقه فبلغ الى اثنين وسبعين وفي الدخيرة انما يقبل شهادتهم
اذا كان اهل هوى لا كف به صاحبه لانهم انما يتقوا في الهوى بالتأويل والتعويل في الدين
الايري ان منهم من يعظم الذنب حتى يجعله كفرا وفسقهم من حيث الاعتقاد لا يدل على كبرهم
عمدا **الا الخطايب** هم صنف من الروافض يسيبون الى ابن الخطاب محمد بن ابي طالب
الا بدع الكوفة لا يقبل شهادتهم لانهم يعتقدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محقق ويقولون
المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون ان الشهادة واجبة لشيعةهم سواء كان صادقا او كاذبا

هو المقصود مضا واذا شهدت بيته بقتل زيد يوم النحر ملة واخري بها
شهد شاهدان اخوان بقتله زيدا يوم النحر بالكوفة لم يقبل لان احد البيتين كاذبة
يفين ولا ترجع لاحدهما فان حكم بالسابقة اي حكم الحاكم بالبيته الاولى لغت الاخرى
اي لا تتبع البيته الثانية لان الاولى ترجح بانصال القضاء كما لو كان لرجل ثوبان
احدهما نجس فتخرب وصلي باحدهما ثم وقع تخريبه على طهارة الاخر لا يعتبر الثاني لان الاول
افضل حكم الشرع فلا تنقض ولو اقام ذو اليد بيته على بيع دار من فلان بالف
في رمضان وقلان اي اقام فلان بيته بعد ما ادعي انه ارتمى بها من اي اخذ
نكك الدار من فلان رهنا خمسين في ثوبال ربح محمد الرهن اي بيته لان العمل
بالبيته واجب ما امكن وهناك من يان ثبت البيع في رمضان ثم يعاد اليه في رهنه في ثوبال
وهما البيع اي رجحا بيته لانما سبق واكثر اثباتا لان البيع يوجب الملك في البدلين
والرهن لا يوجب ولو شهدا برهن ونقض واختلف في المكان او الزمان
ابطلها اي محمد شهدا ونهما وقال لا يبطل ونقض في القبض المعائن اذ لو شهدا على اقرار
الراهن والواهب والمنصدق بالقبض جاز الشهادة اتفاقا لان القبض قول
والفعل الواحد الموجود في زمان لا يكون موجودا في زمان مختلف المشهود به ولما
ان القبض حكم الرهن يمكن ان تكرر بان الراهن اعاد الرهن باستعارة من المراتم ثم
اعاده اليه المراتم في هذا القبض يكون مضونا بالقبض الاول فاذا اعلن تكرر لا
يختلف المشهود به باختلاف زمانه او مكانه واجزناها محبة اي الشهادة مع اختلاف
الشاهد من في البيع اي زمانه او مكانه وقال لا يجوز لان الثابت بشهادتهما بيان فلم يتم
نصاب الشهادة على احد هاتين ان البيع قول والقول يتكرر فيكون مدلوله البيتين
واحد اقيمت النصاب عليه وفي البيتين كل ما هو قول كالطلاق والعتاق والوصية والوكالة
والقرض والكفالة والرهن والحوالة اذا اختلف الشاهدان في زمانه او مكانه يقبل
شهادتهما لان القول مما يعاد ويكرر وكل ما هو فعل كالعمل والغصب والجنابة اذا اختلف
الشاهدان في زمانه او مكانه لا يقبل لان الفعل في زمان غير الموجود في زمان اخر
وكذا النكاح فانه وان كان قولا لكن الفعل وهو حضور الشاهد في شرط فيه فصارت
حكم الفعل ولو شهدا موليا امة على طلاق زوجها وهي محمد اي تكرر طلاقه
قبلها اي ابو يوسف شهدا نهما لانها شهادة عليها لهما ورضاها محمد لان ذلك
الشهادة لفظا وهو تخليصها من رق النكاح ولو اشترى ذبي دار من مسلم فادعاه
ذبي او مسلم بشهادة ذميين قبلها في حقه اي يقبل ابو يوسف تلك الشهادة
في حق الذمي ورضاها اي قالا لا يقبل اصلا ولو لم يردف قولها لكان اولي لانه طرف

الشي

الشي من قوله انها قامت على كافر بانه استحقها وعلى مسلم بالرجوع عليه بالنسبة على الكافر
دون المسلم كما ان شهادة ذميين بدین تركه كافر خلف اثنين فاسلم احدهما مقبولة على الكافر
دون المسلم والحكم بالاستحقاق لا يكون حكما بالرجوع بالنسبة على البائع ولو كان الحكم بالاستحقاق
حكما بالرجوع لما احتج القاضي الى التصريح به ولما انها قامت على مسلم لانها اظهرت ان المسلم
بائع ما لا ملكه فلا يقبل خلاف ما هو استشهد به لان القضاء فيه توجيه على الكافر المورث
ولم يظهر حق المسلم لان البيته ليست بحجة في حقه فصل في الشهادة على الكافر المورث
الشهادة على الشهادة وكان القياس ان لا يجوز لان الشهادة عبادة بدنية والنيابة
لا تجري فيها لكن جازت استحسانا لمصلحة الحاجة اليها لان الاصل فلا يحجز عن اداء الشهادة
بموت او مرض او بعد مسافة ولم تجز شهادة الفرع لصاع الحقوق فيما لا يسقط
بالشبهة احترز به عن الحدود والقصاص فانما يسقطان بالشبهة ولهذا لم يحز فيهما
شهادة النساء لما فيها من شبهة البدلية وفي الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية فادلي
ان لا يجوز فيها ولا يجوز من واحد على واحد امول على رضى اذ عنه لا يجوز على شهادة
رجل الا شهادة رجلين وعجزها من اثنين على اثنين يعني اذا شهد رجلان على
شهادة رجل وشهد شاهدان الفروعان على شهادة رجل اخر في هذه الحادثة تقبل
عندنا وقال الشافعي لا يقبل بل لا بد منه ان يكون شهود الفرع اربعة لان كل فرع
قام مقام اصل واحد فصارت كالمراش ولما ان الفرعين شهدا بحق وهو نقل شهادة
الاصل وشهدا بحق اخر وهو نقل شهادة الاخر فحوز كما اذا شهدا بدین ثم يركن
في القول الاصل اي الشاهد الاصل شهد على شهادتي وهذا القول
في الامم لان من عاين الحق جاز ان يشهد وان لم يشهد اني اشهدان فلان اقر
بشهادتي وكذا وهذه شهادة عند الفرع كما يشهد عند القاضي فلا بد من النقل
الى مجلس القاضي واشهدني على نفسه والفرع اي يقول الشاهد الفرع عند
الاداء اشهدان فلانا اشهدني على شهادتي ان فلانا اقر عند فلانا وقال
ابن ابي شيبة في ذلك وفي هذه الاداء خمس شهادات والاقصر ان يقول
اشهد على شهادة فلان بكذا فذكر فيه شابين لا غير ذكره محمد السير الكبر وهو عاين
بعض الفقهاء لانه يسر كذا في التبيين ولا يقبل من الفروع الشهادة الا عند المورث
الاصول ان مجلس حكم بموت او سفري اي غيرهم ملك مسير سفرا او مرض لان
الحاجة الى شهادتهم انما تكون عند محو الاصول وهو انما يتحقق هذه الاسباب وعن
ابي يوسف اذا كان الاصل في مكان اذا انطلق لاداء الشهادة لا يقدر بالقوة في منزله
صح الاشهاد وبه اخذ كثير من المشايخ وعند محمد انها تجوز كيف ما كان حتى اذا كان الاصل

وإذا شهد رجلان على رجل واحد فاسلم احدهما مقبولة على الكافر دون المسلم والحكم بالاستحقاق لا يكون حكما بالرجوع بالنسبة على البائع ولو كان الحكم بالاستحقاق حكما بالرجوع لما احتج القاضي الى التصريح به ولما انها قامت على مسلم لانها اظهرت ان المسلم بائع ما لا ملكه فلا يقبل خلاف ما هو استشهد به لان القضاء فيه توجيه على الكافر المورث ولم يظهر حق المسلم لان البيته ليست بحجة في حقه فصل في الشهادة على الكافر المورث الشهادة على الشهادة وكان القياس ان لا يجوز لان الشهادة عبادة بدنية والنيابة لا تجري فيها لكن جازت استحسانا لمصلحة الحاجة اليها لان الاصل فلا يحجز عن اداء الشهادة بموت او مرض او بعد مسافة ولم تجز شهادة الفرع لصاع الحقوق فيما لا يسقط بالشبهة احترز به عن الحدود والقصاص فانما يسقطان بالشبهة ولهذا لم يحز فيهما شهادة النساء لما فيها من شبهة البدلية وفي الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية فادلي ان لا يجوز فيها ولا يجوز من واحد على واحد امول على رضى اذ عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين وعجزها من اثنين على اثنين يعني اذا شهد رجلان على شهادة رجل وشهد شاهدان الفروعان على شهادة رجل اخر في هذه الحادثة تقبل عندنا وقال الشافعي لا يقبل بل لا بد منه ان يكون شهود الفرع اربعة لان كل فرع قام مقام اصل واحد فصارت كالمراش ولما ان الفرعين شهدا بحق وهو نقل شهادة الاصل وشهدا بحق اخر وهو نقل شهادة الاخر فحوز كما اذا شهدا بدین ثم يركن في القول الاصل اي الشاهد الاصل شهد على شهادتي وهذا القول في الامم لان من عاين الحق جاز ان يشهد وان لم يشهد اني اشهدان فلان اقر بشهادتي وكذا وهذه شهادة عند الفرع كما يشهد عند القاضي فلا بد من النقل الى مجلس القاضي واشهدني على نفسه والفرع اي يقول الشاهد الفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهدني على شهادتي ان فلانا اقر عند فلانا وقال ابن ابي شيبة في ذلك وفي هذه الاداء خمس شهادات والاقصر ان يقول اشهد على شهادة فلان بكذا فذكر فيه شابين لا غير ذكره محمد السير الكبر وهو عاين بعض الفقهاء لانه يسر كذا في التبيين ولا يقبل من الفروع الشهادة الا عند المورث الاصول ان مجلس حكم بموت او سفري اي غيرهم ملك مسير سفرا او مرض لان الحاجة الى شهادتهم انما تكون عند محو الاصول وهو انما يتحقق هذه الاسباب وعن ابي يوسف اذا كان الاصل في مكان اذا انطلق لاداء الشهادة لا يقدر بالقوة في منزله صح الاشهاد وبه اخذ كثير من المشايخ وعند محمد انها تجوز كيف ما كان حتى اذا كان الاصل

وإذا شهد رجلان على رجل واحد فاسلم احدهما مقبولة على الكافر دون المسلم والحكم بالاستحقاق لا يكون حكما بالرجوع بالنسبة على البائع ولو كان الحكم بالاستحقاق حكما بالرجوع لما احتج القاضي الى التصريح به ولما انها قامت على مسلم لانها اظهرت ان المسلم بائع ما لا ملكه فلا يقبل خلاف ما هو استشهد به لان القضاء فيه توجيه على الكافر المورث ولم يظهر حق المسلم لان البيته ليست بحجة في حقه فصل في الشهادة على الكافر المورث الشهادة على الشهادة وكان القياس ان لا يجوز لان الشهادة عبادة بدنية والنيابة لا تجري فيها لكن جازت استحسانا لمصلحة الحاجة اليها لان الاصل فلا يحجز عن اداء الشهادة بموت او مرض او بعد مسافة ولم تجز شهادة الفرع لصاع الحقوق فيما لا يسقط بالشبهة احترز به عن الحدود والقصاص فانما يسقطان بالشبهة ولهذا لم يحز فيهما شهادة النساء لما فيها من شبهة البدلية وفي الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية فادلي ان لا يجوز فيها ولا يجوز من واحد على واحد امول على رضى اذ عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين وعجزها من اثنين على اثنين يعني اذا شهد رجلان على شهادة رجل وشهد شاهدان الفروعان على شهادة رجل اخر في هذه الحادثة تقبل عندنا وقال الشافعي لا يقبل بل لا بد منه ان يكون شهود الفرع اربعة لان كل فرع قام مقام اصل واحد فصارت كالمراش ولما ان الفرعين شهدا بحق وهو نقل شهادة الاصل وشهدا بحق اخر وهو نقل شهادة الاخر فحوز كما اذا شهدا بدین ثم يركن في القول الاصل اي الشاهد الاصل شهد على شهادتي وهذا القول في الامم لان من عاين الحق جاز ان يشهد وان لم يشهد اني اشهدان فلان اقر بشهادتي وكذا وهذه شهادة عند الفرع كما يشهد عند القاضي فلا بد من النقل الى مجلس القاضي واشهدني على نفسه والفرع اي يقول الشاهد الفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهدني على شهادتي ان فلانا اقر عند فلانا وقال ابن ابي شيبة في ذلك وفي هذه الاداء خمس شهادات والاقصر ان يقول اشهد على شهادة فلان بكذا فذكر فيه شابين لا غير ذكره محمد السير الكبر وهو عاين بعض الفقهاء لانه يسر كذا في التبيين ولا يقبل من الفروع الشهادة الا عند المورث الاصول ان مجلس حكم بموت او سفري اي غيرهم ملك مسير سفرا او مرض لان الحاجة الى شهادتهم انما تكون عند محو الاصول وهو انما يتحقق هذه الاسباب وعن ابي يوسف اذا كان الاصل في مكان اذا انطلق لاداء الشهادة لا يقدر بالقوة في منزله صح الاشهاد وبه اخذ كثير من المشايخ وعند محمد انها تجوز كيف ما كان حتى اذا كان الاصل

في زاوية المسجد فتشهد الفرع على شهادته في زاوية اخرى منه تقبل ومن النهاية اذا شهد الفرع مع كون الاصول في المصحب ان لا يجوز عند الحنفية ويجوز عند المالكية ان التوكيل بجري رضا الخصم لا يجوز عندهما فلا يملك الاصل اذ انما يثبت مناب نفسه في الشهادة فلا عذر كما لم يملك المدعي عليه ان يثبت غيره مناب نفسه في الجواب بدون عذر واجماع انما يستحق الجواب على المدعي عليه كاستحقاق الحضور على اليهود وملك عندهما كما على المدعي عليه **وتجوز تعديل الفروع الاصول** لان الفروع من اهل التزكية وكذا اذا عدل احد الشاهدين صاحبه ولا يثبت بان يثبت شهادته لان العدل لا يثبت مثله اذ لو انتم بسند باب الشهادة **وتجوز تعديل سكونهم** يعني لو سكت الفروع عن تعديل الاصول جاز شهادتهم عند أبي يوسف لانهم لما نقلوا قول الاصول فكانت حضرة ابا نعيم وشهدوا فلا يلزم الفروع تعديلهم وان كان لو لا تعرف الاصول اعدل ام لا لا بد من القاضي في شهادتهم ويبال عن الاصول غيرهم وهو الصحيح **ونظر الحاكم في حاله** اي حال الاصول **واجب** اي محمد التعديل لان الشهادة انما تقبل بالعدالة فاذا لم يعدلوا اعدلتهم لم يعدلوا شهادتهم فلا يصح تعديلهم **فان انكر الاصول شهادته** ثم ردت من الفروع بان قال الاصول ما لنا شهادتنا على هذه المحادثة وما نؤاوغا بوائهم جاز الفروع يشهدون على شهادتهم هذه المحادثة امامهم حضورهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع لثبوت التراضي بين خبر الاصول وخبر الفروع والله اعلم **كتاب الرجوع عن الشهادة ولا يصح الابطال لقضاء** اي كان لان الرجوع عن الشهادة ثوبه على اركان من قول الضرر والتوبة بحسب الحنابلة على ما قال عليه السلام السريالسر والعلانية بالعلانية فلما كان شهادة الزور يحفظ القاضي يجب ان يكون له ان يراجع ولو اقام المقضي عليه بينة ان الشاهد من رجعا عند غير القاضي لا يصح ولو اقام بينة انما يرجع عنهما عند القاضي يسمع لان اقرارهما به يكون رجوعا منهما في الحال **ولا يفسخ الحكم** يعني اذا رجعا قبل حكم القاضي بشهادتهما فاستغنى ولا يفسخ لانهما الاول والثاني متافضا **وبعد** اي بعد الحكم اذا رجعا لا يفسخ الحكم لان كلامه الاول يرجع بالقبض الحكم به **ويضمنون ما اتفقوا به** لانهم صاروا بالانكشاف المال على ما اتفقوا عليه في جميع الثمان كما في البيروني شرح المصنف هذا اذا قبض المالك دينه من غيره لان الاتفاق لا يتحقق بدون قبضه الى هناك لانه هذا مختار عن المالك وقد اتفق في الاسلام هذا اسلم اذا كان المالك دينه او اما اذا كان عينه فوجب الثمان على اليهود وان لم يقبض المشهود له لان ملك المشهود عليه يكون زائلا عن العين بمجرد القضاء وهذا لم يجز ان يتصرف فيه وجاز للمقضي له ذلك **فالاشان كل المال** يعني اذا شهد شاهدان على حكم الحاكم به وقضى المحكوم له ثم رجعا عن شهادتهما فكل المال **واحد** اي اذا

قوله ولو اقام المقضي عليه بينة ان الشاهد من رجعا عند غير القاضي لا يصح ولو اقام بينة انما يرجع عنهما عند القاضي يسمع لان اقرارهما به يكون رجوعا منهما في الحال

رجع احدا من اثنان اي اذا رجع اثنان من ثلثة يهود او امرأتان مع الرجل يعني اذا شهد رجل وامرأتان فرجعتا **نصف** يعني يضمن نصف المال في هذه الصور لان نصف الحق ثابت من بيني وهو المعنى في باب الرجوع حتى لو رجع واحد من ثلثة لا يضمن او **احد** اي اذا رجعت احدي المراتب في الصورة السابقة **او تسع من عشرين** اي اذا شهد رجل وعشر نسوة فرجعت منهن تسع **الرابع** اي يضمن الراجمات ربع المال لان ثلثة ارباع الحق ثابت من بيني وهو الرجل والمرأة ولو رجعت ثلثي نسوة لا ضمان عليهن لثبوت كل الحق لمن بيني **فان رجح الرجل اي الرجل** وعشر نسوة **فعله** **السادس** اي على الرجل ضمان مدس للمال عند أبي حنيفة وعليهن خمس امداسة لان كل امرأتين بقوا من مقام رجل فصار كما اذا شهد ستة رجال فرجعوا **وقال النصف وعليهن البائة** يعني يضمن الرجل النصف والنسوة النصف لانهن وان كثرن يضمن مقام رجل ولهذا لا يقبل شهادتهن الا بانصام رجل قيد برجوع الكل لان الرجل لو لم يرجع كان عليهن النصف اتفاقا ليقام من ثبت به نصف الحق **ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعا** **فأما حاشية** يعني لا يضمن المرأة لانها صارت كالمدومة في الشهادة مع وجودها **ولو رجع شاهدان كما حاشية المثل او اقل** اي اذا شهد شاهد على امرأة بان فلانها كجها او باقل منه ثم رجعا وفي شرح التواتر والكثر كذا لو شهدا على بانه نكحها على اكثر من مهر مثلها والمصنف ترك هذا الحد **او نكاحه اياها** مهر مثل اي لو شهد شاهدان على رجل بانه تزوجها بمهر مثلها **لا يضمن** اما في صورة الرجوع في نكاحها فلان خروج بضع من ملكه غير يقوم بدليل ان المريضة لو زوجت قسرا باقل من مهر المثل لم يجب لها مال المهر وامانة الرجوع في نكاحها فلان الشاهد من اتلفا ما لا يعوض مقوم وهو دخول البضع في ملكه والاتلاف يعوض بكون للاتلاف **وخشا الزيادة** يعني اذا شهد اياك من مهر المثل ثم رجعا فزيد الزيادة على قدر مهر المثل لانها اتلفاها بغير عوض **واذا شهدا على نكاح مهر فاصبر** مثلا اذا ادعي نكاحها على مائة وقالت تزوجني على الف ومهر مثلها الف فخير من على مائة فترضى به ثم رجعا بعد الدخول قبل الطلاق **لا يضمن** اي ابو يوسف **الشاهد من النقصان** وهو نكاحها مائة ولا ضمانا لها وقيدنا بقولنا بعد الدخول لانها لو رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا ضمان لها شيئا اتفاقا من الحنفية وهذا الخلاف مبني على ان القول لها الى تمام مهر عندها اذا اختلف الزوجان في قدر المهر وكان مقضي لها ولو لا شهادتهما اتلفا شحاة فيضمان وعندنا القول قول الزوج فلم يتلفا عليه شيئا **بالبيع** اي او شهد بانه باعه شيئا **مثل القيمة او اكثر** ثم رجعا لم يضمن لا تعلم يتلفا عليه شيئا

مدل الطلاق

بلاعوض او باقل يعني اذا شهدا بانه باع باقل من القيمة **ضمنا النقصان** لانهما اظهرا
جزا من المبيع بلا عوض عنه فبالباع لان المشتري لو ادعى انه اشترى العبد بالثمن
الغان فتشهد شاهدان ثم رجعا ضمنا الالف وان كان باكثر فان كانت الدعوى من المشتري
فلا ضمان فانه رضي بالزيادة وان كان الدعوى من البائع ضمنا للمشتري ما زاد على القيمة
كذا قاله صدر الشريعة **او بطلاق** يعني اذا شهدا انه طلق امرأته **قبل الدخول ضمنا**
نصف المهر لان الفروقة قبل الدخول في معنى الفسخ لا يوجب على الزوج شيئا اذا كانت من
جهته كقبيل ابن زوجها وهما باضا في الفروقة اليه لزمه نصف المهر فيضمن لذلك اذا رجعا **او بحد**
اي اذا شهدا بطلاق بعد الدخول ثم رجعا **بضمنا** لانهما اتفعا عليه منافع البضع وهي غير متقدمة
في الخروج عن الملك **او باعتاق** يعني اذا شهدا باعتاق عبده فله الحاكم بعينه ثم رجعا **ضمنا**
القيمة لانهما شهدا بانه اتفعا عليه مالية العبد بعينه عوضا والاولى للمالك لا تحول اليهما هذا
الضمان لانه ليس بمالك متقوم **او بقصاص بعد القتل** يعني اذا شهدا بانه قتل فلانا بعد اسلاح
فحكم الحاكم بقصاص قتل ثم رجعا **ضمنا الدية ولا تقصص منهما** وقال الشافعي يقتصر
الشاهدان ان قال لا تعدنا به لانهما نسب القتل فصارا كالمكره عليه ولنا انهما لم يباشرا القتل
ولم يصيرا سببا يضاف القتل اليه لانه وحدهما اختيارا والولي وتحلل الفعل الاختياري بينهما
قطع نسبة القتل اليهما كما لم ينسب ابا القتل اليه من اجل قتل المكره لانه يلحق بال
القتل نصارا للمكره لا لانه للمكره **ولو رجعا الفروع ضمنا** لان الفروع مضاف الي
شهادتهم **او الاصول** اي لو رجعا الاصول **انكروا اشهادهم لم يضمنوا لانهم**
انكروا سبب الضمان وهو اشهادهم **فان قالوا غلطنا في اشهادهم فضمنوا** اي لو
الاصول قيدنا بالاصول لان تضمين الفروع اتفاقا وقالوا لا ضمان عليهم لان الوجود
منهم شهادة في غير مجلس القاضي فلا يكون سببا لان اتفاقا في صارت السبب له شهادة الفروع
فقتض الضمان نعم ولما ان الفروع نقلوا اشهاد الاصول فصار كان الاصول حضرا
فجلس الحكم ثم رجعا **او اجمع** اي لو رجعا جميع الاصول والفروع **ضمنا الفروع** خاصة
عند أبي حنيفة وابي يوسف **وخبر محمد بن عمرو** عليه التضمين من شأني ان شأني
في الاصول لان الفروع تابعون لهم وان شأني الفروع لان القاضي عاين شهادتهم
ولما ان الاتفاق حصل بشهادة الفروع وهم مباشرون من كل وجه والاصول سبب
للتلف من وجه فاذا اجتمعوا فالضمان على المباشرة صوة رجوع الاصول ان يقولوا
اشهدناكم بما طرأ اذ لو قالوا لم تشهدتم اصلا فلا ضمان على الاصول من المخط **فان**
قال الفروع بعد الحكم بشهادتهم **لذاب الاصول او غلطوا لم يعتبر لان القضاة**
ماض لا يتنقض بقولهم مما لا يتنقض برجوعهم ولا يلزمهم ضمان لانهم لم يرجعوا بل شهدوا واعيا

لغير

بالمال **والمزكون يضمنون بالرجوع** يعني اذا رجح المزكون عن تزكية الشهود
فلا ضمان اليه حنيفة وقال لا يضمنون لانهم انما اتفقوا على الشهود فصاروا في المعنى كمن شهد
الاخصان فانهم لم يثبتوا ما هو موثروا هو الرضا وانما اتفقوا على الاخصان وهو شرط فخصوا بهذا المعنى
فعل شهادة الساقية **وبعض شهود اليمين لا الشرط برجوعهم** يعني اذا شهد شاهدان
انه علق عتق عبده بشرط وشهد اخر ان الشرط الذي علق العتق به وجد فحكم الحاكم به ثم
رجع جميعهم يضمن شهود اليمين قيمة العبد لانهم اتفقوا على العتق وهو قوله انت حر ولا يضمن
شهود الشرط لان الشرط كان مانعا وهم اتفقوا والمانع والحكم يضاف الى العلل لا الى
نوال المانع **ولو شهدا على شهادة اثنين** اي شاهدين اصلين **واخران على اربعة**
اي شهد شاهدان اخران على اربعة اصول **بمال** ثم رجعا بعد حكم القاضي بذلك
المال **بعض الاولين ثلثه اي يضمن ابو يوسف** الشاهدان عن الاصلين ثلث ذلك
المال **والاخرين ثلثه اي يضمن فروع الاصول** الاربعة ثلث ذلك المال لان كل فريق
قام مقام اصله لانهم نقلوا اشهادهم فصاروا بالاصول وهم ستة شهدوا ثم رجعوا
وجعل اي محمد ضمان المال بين طائفتي الفروع **نصفين** لان القضاة وقع شهادتهم
وهما العدد سوا **او اثنان على اثنين** اي اذا شهد فرعان على شهادة اصلين
او اخران على اخرين اي شهد فرعان اخران على شهادة اصلين اخرين **ورجع من**
كل فريق من الفريقين واحد يضمنهما اي ابو يوسف الراجعين **نصفه** اي نصف المال لان
الحق ثبت بالفروع الاربعة وقد بقي الاثنان منهم فكان التالف هو النصف **لاثنين**
ونصفه يعني قال محمد عليهما ثلثا ونصف من من الضمان لان نصف الحق باق بقا احد
الباقين لان صاحبه لو لم يرجع لبقى كل الحق واما الباقي الاخر فقد بقي بقايه بعض
الحق وهو دون النصف لان النصف لو بقي بقايه لكان كل الحق تابعا لهما ولا يجرى على
الراجعين شيء وليس لذلك فقول ذلك البعض من ومن نصف من لان هذا الباقي
باعتبار انه لو اقدم من الاصول الاربعة يبقى به ربع الحق وباعتبار انه واحد من الفروع
الاربعة والاصول يبقى به من الحق فاذا بقي به ربع الحق بمال ومئة حال جعل
طريقا يضمنون لان الثمن مشقق والشك وقع في الثمن الاخر فنصف ونصف النصف
الذي بقي بقا الاخر فكون خمسة اثمان ونصف من فالتالف وهو ثمان ونصف
على الراجعين على السوية فعلى كل منهما ثمن وربع فالمسئلة من ثمانية فالتكسر اليها بالاربعة
فخصب اربعة ثمانية فصار اثنين وثلاثين خمسة اثمان ونصف الثمن منه اثنان وعشرون
والثمان ونصف الثمن منه عشرة اثمان فعلى كل واحد من الراجعين خمسة اثمان
عصاه كرو عليا محمد بن الحسن هذه المسئلة فقال افهتتم قلنا نعم قلنا ثمان من يديه فلم تقصا

بالمال

المسألة الى عنه الباب فلهذا سميت العتية وسميت بالنظر في الوجوه لاننا ننظر فيها في وجه بعض
 بين يدي محامي يعرف انه منهم مما عتيت في وجهه او لم ينفهم وسميت السحر لاننا نقول محمد بن
كتاب القسم وهي اسم الاقتسام كالقدرة للاقتداس بالحداب وهو قوله
 تعالى ونبيهم ان الماتمة بينهم وبالسنة لانه عليه السلام باشرها في المغام والموارث
 وعليه انعقاد الاجماع **وينصب القاضي قاسما للناس** فتمهم **فدلا ما مونا** ليست
 الاعتماد على قوله **عالم بالالقسم** لان من لا يعلمها لا يقدر عليها **يرزق من بيت المال**
 لان القسم شبهة بالقضائية قطع المنازعة **يرزق منه رزق القاضي** وليست بقضا
 حقيقة لان مباشرتها ليست بفرض على القاضي ومباشره القضاء فرض على من عليه حي جان القاضي
 ان يأخذ الاجرة على القسمة ولم تجر على القضاء لان القسمة لها شبهة بالقضاء من حيث انها تستفاد
 بولاية القضاء حي ملك القاضي جيرا لابي ولم يملك الاجنبي ومن هذه الجهة يستحق ان
 لا يأخذ الاجرة عليه كذا في الكفاية **والا فاجرة اي ان لم يرزق من بيت المال نصب**
 القاضي قاسما بغيره باجرة ويقدر القاضي اجرة فلا تخفى عليهم بالزيادة **وهي على**
عدد الروس يعني اجرة القسام يجب على المتقاسمين على عدد رؤسهم عند اي
 حقيق **وقالا على الانصبا** اي على قدر الانصبا حتى لو كان المال بين ثلثة لا حد لهم
 سدسه والآخر ثلثة والمالت نصف فالاجرة عليهم يكون اثلاثا عنده على قدر رؤسهم
 وعندهما اسداسا على قدر انصباهم فكذا باجرة القسام لان اجرة الجبال والوزان تكون
 بقدر الانصبا اتفاقا وكذا اسير المون كاجر الراعي واكمل والحفظ وكهولها اما ان
 الاجرة تكون مونة الملك فتقدر بقدره كاجرة الجبال ونفقة العبد المشترك وله المص
 القسمة تقيرا لانصبا والاجرة تكون مونة التميز وهذا عمل لا تفاوت فيه فان ميز الاقل
 من الاكثر لتمييز الاكثر من الاقل بخلاف اجرة الكيال لان الاجرة فيه مقابل عمل الكيل وهو
 متفاوت **ولا جبر القاضي الناس على قسم** اي على ان يتنازع لانه لو توهم الحكم
 بالزيادة على اجرمثله ويكون ضررا بهم وان اضطررنا فاقسموا جاز لان في القسمة يعني
 المبادلة يجوز بالتراضي سائر المعاوضات الا اذا كان فيهم صغير لا يجوز لان تصرفه
 لا ينفذ ولا يثبت عليه فحتاج الى القاضي **ومنعون عن الشركة اي منع القاضي**
الاشتمين عن اشتراكهم فلا يتواضعوا على كثير الاجر فيؤدي الى اضرار الناس واذا كفر
 بغير تواضع عن اشتمالهم القسمة بالاجر البسيط حذرا عن القوت فيرخص الاجر **واذا**
حصص عند القاضي شرطا اي بغيرهم عقار وهو مال اصل وقرار مثل الارض والدار
ادعوا ان ادرت اي ميراث بينهم من فلان وطلبوا القسمة هي موقوفة على البيعة
بالموت وعدد الورثة يعني عند ابي حنيفة لا تقسمه القاضي حتى يقيموا البيعة على مونة

وعدد

وعدد ورثته **وقالا باسم باعترافهم** ويدكر في كتاب القسمة **فلكل يعني** يعني كلك القاضي
 في حكمة انه قسمها باعترافهم ليعلم ان حكم القسمة مقتصر عليهم غير متعدا الى غيرك اخر اظهر ولا يفتق
 امهات اولاده ومدبره لعدم ثبوت مونة في حقهم **كنا في غير العقار يعني** كما يقسم باعترافهم
 في المنقول **او عقارا او عواشرا او ملكا مطلقا اي** كما يقسم باعترافهم في العقار المشتري
 وفيما ادعوا ملكه ولم يبين كيفية انتقاله اليهم ولان الركة قبل القسمة منقاة على ملك الميت حتى
 لو حدث الزيادة يقضي بكونه منها وبالقسم ينقطع حق الميت حتى لا يثبت حقه في الزوائد
 القسمة قضائية الميت باقرارهم وان لا يجوز لان الاقرار حجة قاصرة لا يبعدى الى غير المقدر
 ولا بد من اقامة البيعة حتى يكون حجة على الميت بخلاف المنقول لانه يختص عليه التلف وقسمته
 ليكون محفوظا ومضمونا على القابض والقاضي نصب ناظرا فيقسمه والعقار محصن وغير مضمون
 على القابض فلا حاجة الى القسمة بخلاف العقار المشتري لان المبيع رال عن ملك المبيع قبل
 القسمة ولا يمكن ابقاؤه فلم تكن القسمة قضائية العير وبخلاف اما اذا ادعوا الملك ولم يذكر كيف
 انتقل اليهم فلا يبرهن القسمة قضائية العير فاتهم لم يقرروا بالملك لغيرهم فيكون مقصرا عليهم
او وارثان في يد هاهما عقار يعني اذا ادعيا انهما ورثا العقار الذي في ايديهما **ومعها**
 اي والحال ان محما وارث اخر **غائب او وصي ورهنه على الوفاة وعدد الورثة**
قسم بطلبها العقار ونصب القاضي عن الغائب او الوصي من ينصب نصيبه وهو الوكيل
 عن الغائب والوصي للمصبي لان في ذلك نظرا لهما **ومشتريان اي** اذا ادعى رجلان شرا
 دار وهي في ايديهما **ومعها غائب اي** مشتر اخر غائب ورهنه عليه وطلب القسمة **او كان العتيا**
في يد الغائب اي الوارث الغائب او في يد مودعه او في يد الوصي الوارث **او كان الطالب**
واحدا اي طالب القسمة وارثا واحدا او شريكه غائب **لم تقسم في هذه المسائل الثلث اما** فيما
 ادعيا الشرا فلان الملك الثالث لكل منهما ملك جديد باشر سببه ولهذا لا رد على بايع بايعه
 اذا وجد معيا فلا يتنصب الحاضر خصما عن الغائب وكانت البيعة في حق الغائب فابعد
 خصم فلا يقبل وانما خصم في مسألة دعوى الارث وقبلت بيئته لان ملك الارث ملك خلاصة عن مورثه
 ولهذا لا رد على بايع مورثه اذا وجد ما ورثه معيا فيما اشتراه المورث فنصب احد هاهما
 الميت فيما يدع والآخر خصما عن نفسه فكانت القسمة قضائية الغائب او على الوصي باخراج شيء
 يدع من غير خصم عنهما خاص طرحة لا يجوز ولا فرق في هذه الصورة بين اقامة البيعة وعدمها
 الصحيح واملأ المسألة الثالثة فلان الواحد لا يصلح ان يكون محاصرا ومحاصرا لانه يحتاج الى اقا
 البيعة **ما اذا اتفق كل من الشريكين نصيبه قسم بطلب احدهم** لان في ذلك القسمة قبل البيعة
 جميعا القاضي **واذا اتفق واحد بطلب نصيبه واستقر اخر القسمة بطلب المتفق** لان القاب
 نصب لاجمال الحق الى مستحقه فلا يجزى نقررا لآخر لانه من قلة نصيبه لانه صاحب الكثير **عدد**

در قسم
 في كل واحد من
 في المسائل الثانية
 في كل قسم

يعني لا يقسم بطلب صاحب القليل لانه متعنت في طلب الضرر على نفسه فلا يجب القاصي لانه استغال
 بما لا يفيد **وان استنصر وافتراضهم** يعني ان ينصر كل من الشركا اذا قسم مثل الرمي واكلهم
 لا يقسم القاصي وان طلبوا القسمة لافعال التكميل المتعددة وهذا التقسيم تقويتها بل استغال بالافتراض
 وكجور قسمتهم بالتراضي لان الحق لهم وهم اعرف بحاجتهم ولا يمنعهم القاصي من ذلك **ونقسم**
الجزء من التمسك المجلس لا يمكن المعادلة فيها من جهة المالمية والمنفعة فملك القاصي الاحبار
 عليها **ولا يقسم المختلف الا بالتراضي** اي العروص المختلفة الجنس لا تؤاد ما لا اختلاف بينهما فلا يقع
 القسمة تغييرا بل يقع معاوضة فيكون بالتراضي لا بالجبر **والرقيق لا يقسم** عند ابي حنيفة **ونقسم**
 بطلب احدهما هذا ايضا اذا كان الرقيق وحدهم وليس معهم شيء اخر من العروص لانهم اذا كان
 معهم شيء اخر مما يقسم جازت القسمة بينهم تبعا لغيرهم اتفاقا وفيما اذا كانوا ذورا فقط وانما
 فقط لانهم اذا كانوا ذورا وانما مختلفين لا يقسم اتفاقا لانهم جنسان لاختلاف المناصير حتى
 لو اشترى على انه عبد فظهر امة لم ينفذ البيع لهما ان الجنس متحد والتفاوت في القيمة لا
 يمنع صحة القسمة كما صحت في الابل والغنم ورفيق الغنم وله ان التفاوت فيه فاحش من جهة
 الاعراض والمعاين الباطنة كالغنم والحماسة فالحق بالاجناس المختلفة فلا يقسم **كالجواهر**
 اي كما لا يقسم الجواهر لفسخ التفاوت بينهما بخلاف ثقلات الابل والغنم في الانقاع
 لانه يسير وتختلف قسمة الغنم لان حق الغنمين تعلق بالمالمية دون العوين حتى كان للامام
 ان يبيع الغنم ولا يقسم الثمن بينهم **ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رعي** لما سبق بيان دليله
 في قوله **وان استنصر وافتراضهم** **والدور المشترك في مصر** يعني اذا كان للشركا
 دور مشترك في مصر واحد وطلبوا من القاصي قسمه **لقسم كل** اي كل دار منها **على حدة** اي
 على انفرادها ولا يقسمها قسمة واحدة عند ابي حنيفة **لدار وصيغة** اي كما يقسم دار وصيغة
 مشتركة على حدة **او دار وعوائل** **واجاز اقسمة بعضها في بعض ان كان اصل**
 يعني ان راي القاصي ان الاصل لهم قسمة بعضها في بعض فبعضها قد بقوله في مصر لان
 الدور لو كانت في مصرين لا يقسم اتفاقا وضمنه الدور لان البيوت في محلة تقسم قسمة واحدة
 اتفاقا لان التفاوت فيها يسير لهما ان الدور جنس واحد اسماء صور نظرا الى اصل
 السكنى واجناس نظرا الى وجه السكنى من قرب الماء والمسجد وصلاح الجيران وغيرها
 فيكون الترجيح مفوضا الى راي القاضى وله ان العرق للمقاصد فالداران لجنس
 نقا وهما نظرا الى وجوه السكنى ولهذا لا يجوز التوكيل بشرا دار غير حينة كما في التوكيل
 فامتنع التوكيل في القسمة ويقسم قسمة واحدة لعلل التفاوت والمنازل المتلازمة كالبيوت
 والمتنوعة كالدور **وان تراصوا اقسمتها في بيع** يعني عند ابي حنيفة لان كل واحد من
 حاركا لبايع من شريكه نصيبه من تلك الدار نصيب شريكه من هذه الدار ولا يكون

الامانة التراضي

البيوت

لان القاصي عندها ملك هذه القسمة بغير راضهم اذا راي الاصل **ولو وجد المشتري**
نصيبا **احدهما معينا بعد ثبوت فيه** يعني اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار بعد
 اقتسامها فبني فيه المشتري ثم وجد عينا فلم يتمكن من الرد بسبب هذه الزيادة **يرجع**
عصانه اي نقصان القيب **فرجع على شريكه** **عند ابي حنيفة**
 وقال لا يرجع عليه قدنا بقوله لنا بعد اقتسامهما لانه لو باعه قبل اقتسامهما فبعضان نقصان
 العين عليهما اتفاقا وقد بقوله بعد ثبوتيه لان المشتري لا يرجع بالنقصان قبل ثبوتيه بل يخبر
 بين الاخذ بجميع الثمن او الترك وهذا الخلاف على الاختلاف في مسألة وهي ان المشتري
 اذا باعها من اخر فاستوارها الثاني فاستحقها رجل فاحذر من الثاني الحاربه وقيمة
 الولد رجوع الثاني على الاول ما ضمنه ثم الاول يرجع على بايعه بالثمن لا غير عند ابي حنيفة
 ويرجع به وبقية الولد عندهما سبق بيانها في الفصل الاخر في باب الدعوى **ولو استحق**
بعض معين من نصيب احدهما من البيان في محل الرقعة صفة بعض يعني اذا استحق
 بعض نصيب احدهما بعينه **لم يفسخ القسمة** **اوشايع** **الكل** يعني اذا استحق بعض
 شايعة كل الانصبا **ففسخ** لان باسحقاق جز شايعة مخدم معنى القسمة وهو الانقار
 الا يري انه يوجب الرجوع كصحة في نصيب غيره شايعة بخلاف العين لان ما ورا المستحق
 بقي مفسورا على حاله ليس للغير فيه حق فرجع بحسابه على شريكه **اوفي نصيب احدهما**
 يعني اذا استحق نصف نصيب احدهما مثلا **فله الرجوع في نصيب الاخر** نصف النصف
 عند ابي حنيفة لانه لو استحق كل واحد من رجوع بنصف ما يد شريكه فاذا استحق نصفه
 يرجع بنصف ذلك اعتبرا بالجزء بالكل **وقال لا يفسخ** لانه بالاستحقاق ظهر شريكه اخر
 والقسمة بدونه لا تصح ففسخ كما اذا استحق نصف الدار كلها تطل القسمة ولا يبي حنيفة
 ان الاستحقاق في معنى البيع واستحقاق بعض المبيع لا يبطل البيع فيما بقي بل ثبت الحيا
 للمشتري ان شافقش البيع في الثاني وان شارح بعض المشتري فله ان القسمة **ووافق**
 محمدا با حنيفة **الاصح** اي اصح الروايتين ومنع الدار لو كانت مائة شاة بين
 رجلين فاشترى احدهما اربعين تساوي خمسين والاخر تسعين تساوي خمسين فاستحق
 شاة من الاربعين تساوي عشرة دراهم فانه يرجع بخمسة دراهم على صاحب الستين اتفاقا
 من الحقايق **فصل** في كيفية القسمة ودعوى الغلط فيها **ويبيعان** **بصور القاسم**
ما يقسمه لتمكن من حفظه **وبعد له** اي يسوي على سهام القسمة **ويؤخذ** ليعرف مقدار
 ويقوم ثباته لان التقويم يحتاج اليه في الاخر **ويؤخذ كل نصيب بغيره** **ويؤخذ** ليعرف مقدار
 نقلته بالآخر وترفع المنازعة **ويؤخذ نصيبا بالاول والاخر** اي النصيب الاخر
بالثاني **وهل جرا** يعني يقال وجرا هذا الطريق ولقب الاخر بالثالث واخره بالاربع

قبضه مكرها رده أي المكره الشئ ان كان قايما في يد ناسد العقد بالاكراه وان كان
هالك لا يضمن لانه اخذه باذن المشتري فكون امانة **وان هلك المبيع قبل المشتري**
مكره والمبايع مكره على البيع **ضمير** فبعضه وقع بحكم عقد فاسد فيكون مضموما عليه القيمة
وبعضه المالك المكره ان شالانه نزل منزلا لانه فلكم في اتلاف ما اكره فكانه دفع مال المبيع الى
المشتري وان شاعر المشتري لان المكره كالتصايب والمشتري كالتصايب فبعضه امانة
شأ فان ضمير المكره يرجع على المشتري بالقيمة لانه باء الضمان ملكه من وقت وجود السبب بالامانة
فقام مقام المالك المبيع وان ضمير المشتري لا يرجع على المكره كما لا يرجع التصايب على التصايب
ولو كان المشتري باعه من اخر وباع الاخر من اخر ونطاولت البياعات فله ان يضمن
من شام من المشتري فان ضمير المشتري الاول فله كل وان ضمير الثالث او الرابع فقد
البياعات التي بعد الضمان لانه انما ملكه به فيفقد من حين وجوده وبطل ما قبله بخلاف
ما اذا اجاز المكره احد هذه البياعات حيث فقد ما قبل الاجازة وما بعد بها لان
عدم التفاد طان لحقة فاداسقط بالاجازة عاذا لكل الى الجواز **واذا اكره على شرب**
خمر او اكل خنزير يضرب او حبس او قيد لم يحل حتى يخاف على نفسه او عضوه فيقدم
اي يحل الاقدام على تناولها اذا خاف على نفسه او عضوه لان هذه الاشياء انما باح حلاله
الاضطرار والضرورة لا تحقق الا بالاكراه المجلي وهو الخوف على نفسه او عضوه **وان صبر**
استمع عن تناولها **حيث حقق الوعيد وهو يعلم الاباحة** ثم لان اهلاك النفس والعضو
بالامتناع عن المباح حرام فبأنه قيد بقوله يعلم لانه لو لم يعلم لكان مباحا لا باحة ثم لانه موضع الحقا
وقد اختلف فيه العلماء فيعذرهما طان بعد رجوع الخطاب في اول الاسلام اذ كان الحرب
في حق من اسلم في **او على الكفر** اي اذا اكره على الكفر بالله تعالى **اوسب النبي عليه السلام ما**
خاف على نفسه او عضوه اقدم مطيئا فليبالاعان ولا اثم لقوله تعالى الا من اكره
وقليه مطيئا بالاعان **وان صبر** ولم يقدم على الكفر حتى مل اجراى صار ما حورا
لما روي ان جميعا اخذوا المشركين وباعوا من اهل مكة فمعلقا بعاقوبته على ان يسب النبي
عليه السلام فلم يسبه وصبر على ذلك حتى قتل سماه النبي عليه السلام سيد الشهداء فان قلت
ما الفرق بين الكفر والكفر حيث اثم بالصبر في الاول والجرم في الثاني وكلاهما مستقيبان
في النص قلت الاستثناء في الكفر راجع الى الغصب فان شئ عن الكفر الغصب دون الحرمة
لان الآية المذكورة فيه قوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقليه مطيئا بالاعان ولكن
من خرج بالكفر صورا فاعلم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ذكره الحنفية من كفر بالله شرط
وجوابه في ذوق لان جواب من شرب دال عليه فكانه قيل من كفر بالله فعليه غضب ومن اكره
راجع الى الحرمة لان الآية المذكورة فيه قوله تعالى وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل

تصايب

المكره على

لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه والمستثنى من الاحكام يكون حلالا ومن امتنع عن الطعام الحلال
حتى اتلفه يكون اثما **او على اتلاف مال مسلم** ما ذكر اي لما خاف على نفسه او عضوه **اقدم**
لان اكل مال الغير مباح عند الضرورة وهي المخصصة فيباح عند الاكراه لان فيه ضرورة
ويضمن المالك المكره لان المكره صار كالاتلاف **او على قتله** اي اذا اكره على قتل مسلم
فقتل لم يقدم لان قتل المسلم حرام لا يباح لضرورة **فان يحل** اي اقدم على قتله **اثم** لان اكره
باقية **ولا يوجب عليهما** اي ابو يوسف على المتقدم والمكره جميعا **قصاصا** بل اوجب الدية
وتوجب اي القصاص **على المكره ان كان عمدا لا عليهما** يعني عند الشافعي يجب القصاص
على المكره والمكره جميعا لان الفاعل قاتل حقيقة والامرسيب والمسبب حكم المباشر فجب
عليهما **فان لم يكن** ان المكره قاتل حقيقة والمكره قاتل حقيقة فتمكنت الشهادة في كل منهما
فسقط القصاص ووجب الدية الا ان العاقلة لا تتحملها لانه عمد ولما ان الاصل في
الانحلال ان يواخذها فاعلمها لان الشرع اسقط حكم فعله فيما يصح ان يكون الفاعل
الذي الامر بها كالاكراه على اتلاف المال فان الحكم فيه راجع الى الامر انفا فالاكراه يمكن
ان ياحظه ويلقى على مال انسان فانلفه ففي القتل يكون كذلك واما فيما لا يصح كالاكراه
من الطلاق وغيره فحكم الفعل راجع الى الفاعل فان كان فيما لا يفسخ لم يطل بالاكراه
كالطلاق والعتاق والذر واليمين وان كان فيما يفسخ ويوقوف على الرضا كالبيع
ويحرم يقتصر على المباشر الا انه يسد لعدم الرضا **او على قطع يده ففعل ثم**
قطع رجله طوعا كانت المقطوع من ذلك **وجب الدية في ما لا يفسخ** اي ابو يوسف
في مال الامر والفاعل جميعا **وجب القصاص عليهما** هذا تفريع للسبب السابقة
والمدكور فيها من الجانبين كات ههنا **ولو قال اقتل ففعل اقتص منه في رواية**
اربعنا لان الاذن لم يقادف محله اذ الدم لا يباح فصارت قتل لا يبرأ منه فوجب القصاص
ومنعه في اخرى اي في رواية اخرى لا تقتصر لان نفسه خفي فلما اتلفه يذنب صار
هدرا كمالوا اتلف ماله ياذنه وخالفنا في رواية اخرى **وجب في ماله**
اي مال القاتل **الدية في اخرى** اي في رواية اخرى لان صورة الاذن صار
شبهة مانعة عن القصاص فوجب الدية في ماله لكونه عمدا او رد هذه المسئلة في هذا
الباب وان لم يكن فيه اكره لمناسبة وجود الامر بالقتل فيها كما كان يوجد في الاكراه على
القتل **او ترد من الجمل** اي اسقط **والا** اي ان لم يسقط **قتل ففعل فالدية**
عاقلة المكره عند ابي حنيفة لانه في معنى القتل بالمتقل وفيه كان يجب الدية على العاقلة
فكذا ههنا **وتجعلها ماله** اي ابو يوسف الدية في مال القاتل لان القاتل اكره
لا يوجب القصاص عنده كما سبق قريبا **واجب محمد القصاص على المثل** لان القاتل

بالمثقل كان يوجب النكاح عنده **ولو اكره رجل على رد اي سقوط من مكان**
عالم او افتحام نار اي لو اكره يقتل على ادخال نفسه في نار او ما كل اي كل واحد
من هذه الثلاثة **فهو كره** اي للمكره **الخيارية الاقدام والصبر** عند اي حنيفة **والهزاه**
بالصبر قيد بالقتل لانه لو اكره بالعصا ليس له الاقدام انقلا وقيد بقوله كل مكره لانه
لو لم يكن كذلك كان له الاقدام انقلا لهما انه لو اكره نفسه صار مباشر اهلها قوت
الصبر بخبرنا عنه وله انه ابتلي بلبس منسج من الاقدام الى اطلاق فتخرج اذا
التي نفسه في النار ويحرم فعلي المكره فصار لانه مضطرا الى الاتفا وعندها لا فضا من لانه
مختار في القاتل نفسه **ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احرق وان القى نفسه**
عرق فان له الخيار عند اي حنيفة **وامراه بالثياب او على طلاق اي لو اكره**
على طلاق امراته او عتاق وقع ورجع بقية العبد على المكره لان اتلاف المال
مضاف اليه سواء كان موسرا او معسرا ولا يرجع على العبد بما ضمنه لانه هو الماخذ
باتلافه ولا سعاية على العبد لانه صار حرا ولم يحتسب ماله العبد عنده **وينصف**
المهر لان ما عليه المهر كان على طرف السقوط بان صارت الفراق من قبل المرأة كدلة
الوجوب بالطلاق فكان ذلك اتلافا للمال فاضيف الى من اكره هذا اذا كان له
مسمى من المهر وان لم يكن رجوع على المكره بماله من المتعة **ان كان قبل الدخول**
فقد به لانه اذا دخل بها تقررا بالمهر بالدخول لا بالطلاق فلم يجب الرجوع وفي القاتل
لو اكره على التوكيل بالطلاق ففعل الوكيل حاز استحسانا والقياس ان لا يضرع الوكالة
مع الاكراه لانها تطل بالهزل فكذا مع الاكراه وجه الاستحسان ان الاكراه يوجب
فساد العقد والوكالة لا تطل بالشروط الفاسدة لانها من الاسقاطات اذ لو كل
سقط حقه بالقبول فاذا لم يبطل نفذ تصرف الوكيل ويرجع نصف المهر على المكره
استحسانا والقياس ان لا يرجع لان الاكراه وقع على التوكيل ولا يضاف الاتلاف
اليه لان الوكيل قد فعل وقد لا يفعل كما اذا شهد شاهدان ان فلانا وكل بعق
عنده فاعتقه الوكيل ثم رجعا لا يضران وجه الاستحسان ان عرض المهر زواله
اذا بشرا لو كسب فكان الزوال مقصودا **وعلى اعتاق نصفه** يعني اذا اكره
على اعتاق نصف عبيده **فاعتق كل فهو مختار** عند اي حنيفة يعني لا يضر للمعتق لانه
اعتقه باختياره فهو غير مكره وقاله مكره **او على كل** اي لو اكره على اعتاق كل عبيده
فاعتق نصفه **فالمكره ضامن لنصفه** عند اي حنيفة **وقال لكل** هاتان المثلتان مبنيا
على الاصلين اللذين مر في كتاب الاعتاق وهو مخير في الاعتاق عنده وعدمه عندها
او على الزنا اي لو اكره على الزنا منع الحد وقاله زفر محذرا لان انتشار الالة دليل

الطوائف

الطوائف فيه ولنا انتشار الالة قد يكون طبعيا لا طوعا كما انتشار الالة الصبي فلا يجد
الشيء **او على الردة** اي لو اكره الرجل على ان يرتد عن الاسلام فارتد نقوذ باه **لم ين**
امراته لاحتمال ان يكون قلبه مطمئنا بالايمان ولا كفر فوقع الشك في ارتداده حقيقة
فلا يرتفع به النكاح الثابت يتيقن ولو اكره على الاسلام يصير مسلما لان الاسلام ثبت مع
قيام الاحتمال **طوره كتاب الشر** جمع السبع وهي الطريقة سمي لها هذا
الكتاب لانه بين فيه سر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته في الغزو **وبقر**
الجهاد على النكاح لاجتماع الامة عليه وانما صار كتابا لانه تحذير عباد الله وتحريم
بلاد الله فلا يكون فرض عين لكن لما دفع شر الكفار بجهااد بعض المؤمنين سقط عن
الباقين **وان كان النكاح عامما** يعني اذا احتجج الى قتال المسلمين **فعل الاجماع**
يعني يفترض الجهاد على كل عين كالصلوة وجب الغزو على كل من سمع ولما زاد
والزاحل لا يجوز التلطف الا لعذر بين ولو ان امرأة سببت بالمشرف وجب على
اهل المغرب ان يستنقذوها ما لم يدخل دار الحرب **وجب قتال الكفار وان**
لم يدونا لعموم قوله عليه السلام تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
ولا يجب الجهاد على صبي لسقوط التكليف عنه **ولا عبيد** لاستغناء لخدمة المولى
ولا امرأة باستغنائها لخدمة الزوج وحق العبد مقدم على حق الشرع **ولا**
اعمي ولا متعبد ولا اقطع اي مقطوع اليد عن عجزهم وفيه ترك قوله تعالى ليس
على الاعمي حرج وعلى الاعرج حرج الا به **واذا هم العدو** اي غلب **تعين على الكفر**
يعني صار الجهاد فرض عين لقوله تعالى انفروا خفافا وثقالا اي اخرجوا الى
الجهاد شبايا وشيوخا ورجالا ومثابة **خرج المرأة والعبد بغير اذن** والمولى **الزوج**
لان حق العبد لا يظهر في مقابلة فرض عين **ولا باس بالجعل** وهو ان ياخذ الاقا
من المسلمين مالا فيعطى الغزاة لرفع العداة **للحاجة** اي حاجتهم الى الطعام والة
الجهاد وليس لهم شي ولا كفاية من بيت مال فيجمل الضرر الادني لدفع الضرر الاعلى
وقد صح ان النبي عليه السلام اخذ ذروع صفوان عند الحاجة بغير رضاه وعمر رضي
الله عنه اخذ ذرع من القاعد واعطى الغازي **واذا حصر المسلمون** الكفار **اهل الحرب**
دعوهن الى الاسلام لا مكان اجابتهن اليه بمجرد الدعوى **فان سلوا فقتلوا** اي
امتنع المسلمون عن قتالهم **وان استعوا دعوهن الى الجزية** لانه عليه السلام امرهم
هكذا **ان كانوا من اهلها** اي من اهل الجزية كاهل الكتاب والمجوس وعبد
الاوثان من العم احترز هذا القيد عن المرتدك وعبد الاوثان من العرب لان
الجزية لا تقبل منهم فقاتلهم المسلمون اي ان سلوا كما قال الله تعالى قاتلوا الذين

يسألون **فان بدلوها اي قبلوا الجزية** بطريق اسم المسبب على السبب اذ المقتول سبب
 المذبذب **كان لهم مالنا وعليهم ما علينا** يعني يكون الاموالهم ودماءهم محفوظة كما هو
 ودمايتهم **وجب دعاء من لم يبلغه الدعوى** ليبلغوا انهم ليسوا اصوصا لنا غير من المذبذب
 لا الدنيا **ولستج دعاء من بلغه** المسالفة من الانذار وانما لم يجب لما روي عليه السلام
 انما روي عن علي بن المصطلق والغارة لا يكون مع الدعوى فحصل القتال قبل الدعوى **فان ابوا**
 الجزية استعانوا بالله عليهم اي على قتالهم **وجار يومهم ونصبوا المناجيق**
وحرقوهم وغرقوهم وقطعوا اشجارهم وافسدوا زروعهم لما روي انه عليه السلام
 فعل كذا وروى عنهم اي المسلمون الكفار وان ترسو اي جعلوا ترسا لهم **باساري**
المسلمين لان بلاد الحرب لا تخلوا عن اساري المسلمين ونجا رهم فلو امتنع القتال
 لذلك لانسد باب الجهاد **وقصدوا الكفار** لانهم اذا لم يقدرروا التميز فلو قصدوا
 التميزية اذا الطاعات بحسب الطاقة وما قلنا من الاساري لادية علينا ولا كفارة
 لان الجهاد فرض ولو تعلق به غرامة لامتنعوا عن الاقدام عليه **ولا باس باخراج**
المصحف والنساء في عسكرهم لان الغالب فيه السلامة وما روي انه عليه السلام
 قال لا تافروا بالقرآن في ارض العدو وتحملوا على القليل منهم **دون سريته** يعني
 لا تخرجون مصحف ولا امرأة في سريته **لانهم لا يملكون** لانهم لا يملكون ان يقاتلوا
ويشفي ان لا تحذروا اي لا تقصر عهودهم ولا تغفلوا اي لا تسرقوا من المغنم
ولا تملوا اي لا يقطعوا اعضاء الكفار لورودها لذي عن كل منها في المثلثة المروية عن
 النبي عليه السلام في قصة العرييين سمعت بالزهي المشاخر عنه **ولا تفتلوا صلبنا ولا**
امراة الاملاك انما استعناها لافضا سبب الفتنة بملها ولنا الصبي اذا كان ملكا **ولا**
ولا شعا ليرا اراد به من لا يقدر على القتال ولا على الاحبال اذ لو قدر على الجهاد
 يقتل قتيلا يحي منه ولد يجارب المسلمين كذا في الخبر **الا اذ اراي في الحرب** لانه
 براه صار كالمقاتل وقد روي انه عليه السلام قتل رعد بن الصمة وكان مضى عليه مائة
 وعشرون سنة **كون صاحب رأي في الحرب ولا اعمى ولا متعذر ولا مجنون** لما روي
 انه عليه السلام نهى عن قتلهم ولا تقتل المسلم اصوله الا ان يقصدوا جدم منهم قتلهم **ومن**
قاتل منهم قتلوا اذا اصابوا اي اذا احاصروا المسلمون اهل حصن فزولوا **عاصم الله**
عنه اي بولسوف **القتل والاسترقاق او ابقاها احرارا** واما لنا يحيى الامام محمد
 عنده بين ان يقتلهم ويجعلهم اساري او يبيعهم لمصلحة **وعين الثالث** اي قال محمد
 بن علي بن ابي طالب **لو وضع عليهم الجزية وعلى ارضهم الخراج** لان النزول على حكم الله تعالى فلا تتركهم فانك
 قال لا تتركهم اذا طاعوا لا تترك ما حكم الله عليهم فانك اذا لم يعلم يقينا حكم الله حكمه بما هو الاسهل وهو
 اهل حصن وادون
 ليراه على حاله

وفي المخطوط وهو المسمى
 فان في المخطوط وهو المسمى
 سابع للاسلام وهو
 من دار فقام سرور
 مقامه على

الحوار اهل ذمة ولا ييوسف ان حكم الله فيهم معلوم وهو احدى هذه الثلاثة والامام
 لا يتركهم في قعره لاستقرار الشريعة عليهم وما روي ان في مبدء الاسلام وكان احكام الله تحدد
 فالتهدون من رسول الله يدرون ما حدث بعدهم من الوحي **ودار الاسلام لا يصر**
حربا اي دار حرب عند ابي حنيفة بان يغلبه الحربيون على دار من دور المسلمين او
 ارتد اهل مصر واجروا فيه احكام الكفر او تقض اليمين عليهم فخلوا على دارهم
الا ان زول امان اهلها بان لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي امانا بانه الذي كان
 ثابتا قبل استيلاء الكفار لان البقاء على الامان الاول دليل على بقاء النضر لاهل الاسلام
ويقتل يد ارا حرب ويظهر فيها احكام الكفر على الاستيلاء بان نصوا قاضيا كما فرأ
 لان حكم الاسلام اذا بقي فيهم يكون معارضا حكم الكفر فلا يكون الدار ثابتة للكفار **والكفيا**
بالثالث يعني اذا وجد الشرط الثالث وهو اجرا احكام الكفر يكون كافيا عندها في
 صبر ورتبها اذ كفو وانفصالها عن دار الاسلام **كما في العكس** يعني كصار دار الحرب تجرد
 اجرا احكام دار الاسلام فيها دار اسلام واما البلاد التي في ايدي الكفرة زمانا لا شك
 انها بلاد الاسلام لانهم لم يظهر واعلها حكم الكفر بل القضاة مسلمون من الحقايق **فصل**
 في الموادعة ومن يجوز امانه **واذا كان في الموادعة** اي في المصاحبة وترك القتال **مصلحة**
 للمسلمين اضعفهم **فلا باس بها** وان لم يوجد فيها مصلحة لا ينبغي لهم مصاحبة لان فيها
 ترك الجهاد صورة ومعنى **وان انعكست** اي ان طالت المصلحة للكفار في الموادعة ورا
 الامام نقضها انفع للمسلمين **بند البهم** يعني نقض صلحهم لما روي انه عليه السلام نقض الصلح
 التي بينه وبين اهل مكة ولا بد من اعلاهم واعتبار مدة بطلع خبر البند البهم فيمكن
 من جمع عسكرهم لئلا يكون غدا بين **وان بدوا بخيانة متفقين فقتلوا من غير قيد**
 باتفاقهم لان جماعة منهم لورجوا وارتا وقطعوا طريقا بخبر اذن ملكهم ولا تنفعهم لكون
 نقضا للعهد **ولو شرط رد من يخرج اليهم من الرجال** الا حرا مسلما **بطله** يعني صلحنا اذا
 اهل الحرب وشرطوا ان يرد عليهم من جاسسا مسلما لا يجوز اوفاه عندنا ويجوز عند
 الشافعي قيد بالرجال لان رد النساء لا يجوز اتفاقا وقديرا لا حرا لان رد الحيد
 لا يجوز في قول منعه ان النبي عليه السلام وادع اهل مكة ان لا تقتلهم عشرين وان
 يرد عليهم من جاسسا منهم ولنا ان هذا صلح متضمن ترك فرض وارتكاب محذور ولا
 يجوز لان الامتناع عن تسليم المسلم الى الكافر فرض وتسلية الكافر عن المسلم محذور
فان وادع الامام مال ياخذ منهم الحاجة اي الحاجة المسلمين اليه **كان كالحرب** يعني
 نصرف الماخوذ ومصارف الجزية **مل حصارهم** لان المسلمين لم يملوا حصارهم **وكالذمة**
بعده يعني اذا احاصروهم المسلمون واخذوا منهم مالا لا يكون غنيمة لانه اخذ منهم بالفقر

في المخطوط وهو المسمى
 فان في المخطوط وهو المسمى
 سابع للاسلام وهو
 من دار فقام سرور
 مقامه على

في المخطوط وهو المسمى

ولا يجوز دفع المال اليهم اي الى الكفار اذا احاصروا المسلمين **لما اذعن** اي ليصالحوا
 الامام لان فيه مدلة للمسلمين **الاحقوف المصالح** يعني ان كانوا على انفسهم خور دفع
 المال اليهم لما روي انه عليه السلام صالح الاحزاب حين حاصروا المدينة على ثلث ثمار
 المدينة **ويؤاخذ المرتد** لئلا يظن امرهم لان الاسلام من جوهرهم **بغير مال** لان ما اخذ
 المال منهم يقر براهم وذا غير جائز **فان اخذه** اي المال **لم يردده** لان رده معونة لهم على
 القتال **ويكره بيع السلاح والكرام** اي الفرس **واحد من اهل الحرب** لان ذلك
 تقوية لهم على قتال المسلمين وفي التبيين بيع الحديد من البغاة جائز والفرق ان اهل
 البغي لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا لان فسادهم على شرف الزوال **ويحرم اليهم**
 اي يكره جعل ما ذكر من السلاح وغيره جهاز لهم **فصل المواد عنه وبعدها** لان مواد عنهم
 على شرف الاستفاد اليهم وكان القياس ان يكره بيع الطعام والسيارات منهم لكنه جاز لما روي
 ان بئانه سيد اهل البغاة قطع اليد عن اهل مكة حتى خطوا فاستسبعوا النبي عليه السلام
 في ذلك فامر ان يبر اليهم **واذا اقر** اي اعطى الامان **حرم او حرم كافر او حرمنا او حرمنا**
 اي اهلهم **امتنع قتالهم** لقوله عليه السلام المسلمون شكافود ماؤهم اي يماثل في القصاص والدية
 ويتبع يد منهم ادناهم اي يعطى الامان اقلهم جالا وهو العبد **الا يهود ان يكون فيه مفسدة**
 يعني اذا كان في امانه فساد في رأي الامام **فينبذ اليهم ويؤديه** اي الامام ذلك الواحد
ولا يصح امان ذي لانه متهمة ذلك **ولا اسير ولا ناجر قديم ولا مسلم عندهم** اي عند
 الكفار **وهو منهم** يعني لم يخرج الى دار الاسلام لانهم مفقودون تحت ايديهم فالظاهر
 انهم يكرهون على امان من جهتهم فلا يجزى **وكذا العبد المحجور** عن القتال لا يجوز امانه
 عند اي حبيفة **واحانه** محمد قيد بقوله المحجور لان الامان المأذون بالقتال موبدا
 او موقتا يجوز اتفاقا والمراد به الامان الموقت لانه لو اعطاهم امانا موبدا وهو ان
 يعقد عقد الذمة يجوز اتفاقا حتى يمنع من الخروج الى دار الحرب كمن من اهل
 الذمة لم يرد عليه السلام امان العبد امان ولا يجرى حبيفة ان صحت الامان منوط بحرية
 والمحجور مخطي ظاهرا لانه لم يباشر القتال ليعرف حبيفة القتال الامان في تحريمه سد
 باب الاستغناء والاسترقاق والمأذون يباشر القتال فيعرف الحريية ظاهرا
وبواقيهم طردوا يعني في رواية الى يوسف مع محمد وفي رواية مع اي حبيفة واما من
 اعاد المحجور القتال الضمي الغير المأذون لا يصح كالمجنون **فصل في الغنائم وقسمها** **واذا فتح الامام بلد**
عنق اي قهرها **فان شأى** اي بين الغنائم كما فعل عليه السلام لذلك في فتح خيبر **ولا**
يجوز وضع الخراج واكرهه على اراضيهم اي ان لم يشاء الامام الغنمة يجوز عندنا
 ان يقر اهلها احرارا او اذرا فيكون مملوكا لهم **وضع الخراج** على اراضيهم واكرهه على رؤسهم
 لانه يقر اهلها احرارا

و

٢٣

وقال الشافعي لا يجوز لاصحابه ان يقاتلوا الغنائم بواسطة استيلائهم فلا يجوز ابطال حقهم
 بل لا بد لا يقدأه والخراج لقلته لا يبعد له بخلاف المن على الرقاب لان الامام ان يطل
 حق الغنائم فيقتلهم قبل العوض القليل او يولينا انه عليه السلام فعل اذا باهل
 مكة وقد فتح تركها على ملكهم مناعلهم فان قيل ففتح مكة صلحا لان اهلها
 لم يقاتلوا قلنا المشهور انها فتحت فمما لقوله عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو
 آمن ومن اتى السلاح فهو آمن وهذا يدل على المقاتلة ويؤيده قوله عليه السلام انما
 احلت لي ساعة ثم اذا من عليهم بالرقاب والاراضي يدفع اليهم من المنقول قدر
 ما ينهب اليهم بها العمل واما عدم مقاتلتهم فمن كثر رجعتهم وانزاههم **ويقسم** اي يبر القاتل
المنقول بعد ما من عليهم برقابهم واراضيهم **ويقتل الاساري** يعني الامام بخبر
 الاساري بين هذه الثلاثة اما ان يقتلهم حسب المادة الفساد **او سرقهم** توفير
 للمسلمين **او تركهم اهل الذمة** للمسلمين ويضع عليهم الخراج **ولا يرددهم** اي الامام
 الاساري **الى دار الحرب** لئلا يتقوى بهم الكفر **والامام لا يباذي بهم** اي لا
 يعطى الامام الكفار اسارا لهم لياخذ بدلهم ما لا منهم او اسارا ناعدا في حبيفة **واذا زاه**
باساري المسلمين يعني جاز له ان يقدحهم اسارا هم باساري المسلمين لان فيه تحقير
 المسلم من يد الكافر وذلك اولى من قتل الكافر او الانتفاع به قيد باساري المسلمين
 لان المفاداة بالمال غير جائز اتفاقا **اقول** لو فاك الامام لا يباذي باساري المسلمين
 لكان اخصر ولم يحتج الى ارداد قولنا وله ان يعود الاساري اليهم تقوية لهم
 ودفع اولى من استنقاذ الاسير المسلم لان بقاءه في ايديهم ابتلاء له من الله تعالى
 غير مضاف الى افعالنا والتقوية مضاف اليها فلا يجوز **ولا يجزى** اي المفادات
بالمال في المشهور اي في الشغل المشهور من امتثال فيه اعانة لهم وقيل جوز محمد
 اذا احتاج اليه المسلمون استدلا لا باساري بدر **ولا المن عليهم** اي لا يجوز ان يطلبهم
 محانا منا عليهم عندنا وقال الشافعي كل الامم من جاز لقوله تعالى فاما ما بعد ذلك
 فذا ولنا ان حق الغنائم ثبت في الاساري فلا يجوز ابطال حقهم بلا عوض ومما لا
 يفسوخ لقوله تعالى اقتلوا حيث وجدتموهم قيد بالمال لان مفاد اقرارهم باسارهم
 يجوز اتفاقا من الحقائق **واذا تعدر نقل المواشي في العود** اي عود الامام الى
 دار الاسلام **لا تركها** اي تلك المواشي في دار الحرب وقال الشافعي يتركها لان ذلك
 لكل منهي عنه **ولم يقتصر فاعا عقوبها** وقال مالك يقتلها او يبيع قواها
 بالسيف لئلا يعود الى الكفار فتتبعوا بها **فدفع** يعني عندنا يبيع مواشيتهم **بغير**
بالنار ولنا ان العقر مثله منهي عنه بل مدح ثم عرق لئلا يتبعوا بها **واذا قال**

المنفعة عامر

الامام منهم

بغير العمد

الضمي

الضمي

حرق لان التمرق قبل الدخ تغذيت الحيوان بالنار وهو مني عنه **ولا تقسم غنيمة**
الآية دارنا وقال الشافعي لا بأس بقسمها في دار الحرب لما روي ان النبي عليه السلام
 قسم غنائم خيبر بخير وغنائم أوطاس بأوطاس وأنا ان سبب الملك هو الاستيلاء الثاني
 وانما يوجد بالاحراز دار الاسلام لان قبلها احتمال استردادها من ايدي الغائبين
 وما رواه محمود بن علي قسمها في تلك المواضع بعد ما صارت دار الاسلام ولا خلاف فيه قبل
 الخلاف في جواز الغنيمة وتبيل كراهتها **ويستوي الرد** وهو المعين **والمقاتل**
 الضيق لا يستول بما في السب وهو مجاوز الدرب الفاصل بين الدارين على فصد
 القتال وعند الشافعي السب هو شهود الحرب فعلى هذا اذا لم يقابل لمرض او عين
 لا يستوي **ولو كثرهم** اي العسكر في دار الحرب **المدد** اي جماعة المدد قبل احرازها
نصارهم معهم ولو بعد القتال لو هذه الوصل اي سواء انقضى القتال او لا وقال
 الشافعي لا يشاركونهم بعد القتال لقوله عليه السلام الغنيمة لمن يشهد الواقعة فمن لم
 يحضرها لا يستحق المال ولنا ان السب مجاوز الدرب لقصد القتال وقد وجد
 منهم **ولا حق لاهل السوق** اي سوق العسكر **حتى يتأكلوا** لان فصدهم التجارة
 لا اغرار الدين **واذا لم تكن حيلة** يعني اذا لم يوجد في الغنيمة او في بيت المال دابة
 يحملها الى دار الاسلام **ثم يرجع في الدار فيقسم** لو كان لبعض الغائبين حيلة لا يجزى
 على حملها في رواية وكثرهم دفعا للضرر العام بمحمل الضرب الخاص **ولا يتابع الغنائم**
قبل القسمة لان الملك فيها لا يثبت والبيع يستدعي سبق الملك **ومن مات في دارهم**
قبل احراز الغنيمة لا تورث نصيبه وقال الشافعي يورث نصيبه وارثه وهذا
 الخلاف مبني على ان الملك للغائبين لا يثبت قبل الاحراز دار الاسلام عندنا وعند
 يثبت له ان ايدي الغائبين وردت على مال الغائبين مباح مثبت الملك كالاخطأ
 ولنا ان النبي عليه السلام نفي عن بيع الغنيمة في دار الحرب والغنيمة تكون منه قبلها
 معني البيع باعتبار مبادلة الانصاف ونحل الخلاف ان يورث بعد استقرار الغنيمة
 قبل القسمة فلو مات بعد الاصابة في قور الهزيمة لا تورث نصيبه اتفاقا لان سبب
 الملك لا يتم الميسر لا خلاف فلو مات بعد الاحراز قبل القسمة وبعد ما يورث نصيبه
 اتفاقا وقد اوردت بعد الغنيمة في دار الحرب لان الغنيمة بمنزلة الاحراز من الحقائق
ولو وطئ الغائب جارية **مستة فادلت** **فادعاه لا تقسم** اي النسب لعدم الملك
 وكجب القفر وقسم الاصل والولد والعقر بين الغائبين وقال الشافعي يورث نصيبه
 لثبوت الملك وصار ملكا مولده **ويورث** نصيب الغائب **اذا مات بعد الاحراز**
 لان الملك يثبت بعد الاحراز الغنيمة الى دار الاسلام اتفاقا **ولا بأس بغطف العسكر**

قسم الغنيمة
 بين الغائبين
 وجد الودعة
 ليعلمها الى دار
 الاسلام

او على هذا الوجه
 رواه

دواهم في دار الحرب **واكل ما وجد من طعام** قبل القسمة لما روي ان النبي عليه السلام
 قال في طعام خيبر كلوها واعطوها ولا تخلوها ولا تحيطوا بها وحدها غنما من الغنيمة
 واكلوها ردوا وجلودها من الغنيمة **واستعمال طب ودهن** وفي الايضاح لا ينقل
 من الادوية ودهن النفس وما لا ياكل لا يستعمل به قليلا كان او كثيرا لقوله عليه السلام ردوا
 الحيط والمحيط **وتوفيح دابة** بالواو وهو تصليب خواصرها بالشتم المذاب اذ ارق
 من كثر المشي وفي الكلابية يجوز للغائب ان ياخذ من طعام الغنيمة ليعيده اليه لا بدخوله
 مقداره ما يكفيه ومن دخل دار الحرب للتجارة او الخدمة باجرة لا يحل له التناول
 من الغنيمة **والنفسد بالحاجة رواية** عن ابي حنيفة يعني انما يجوز للغائب ما ذكر اذا
 احتاج اليه حقيقة فيستعمله ثم يرده الى الغنيمة عند الاستغناء لانه مال مشترك بين
 جماعة **ويقاتلون بسلاحهم** اي بالسلاح الذي في الغنيمة **الحاجة** اي اذا احتاجوا
 بان لم يجدوا سلاحا حيا فقاتلوا بسلاح الغنيمة لصيانة سلاحهم لا يجوز **ولا يبيعوا**
من ذلك اي مما اخذ من الغنيمة **شيئا** لا يقدام ملكهم قبل الاحراز **فان يبيع رد الثمن**
الى الغنيمة ومن اسلم منهم اي من الكفار **دارهم** **احرز نفسه وولده الصغير**
وماله الذي يده **ووديعته** **يد مسلم او ذي** لان يد المودع كيد المودع فقد
 بقوله في دارهم لانه لوها جري الى دار الاسلام فاسلم لا يجوز ماله وولده فيها لانه الظاهر
 وقد يبد مسلم او ذي لان وديعته يد حربي في عند اي حنيفة سيجي عن قريب
واذا طهرنا عليهم اي علينا على الكفار **كانت زوجته** اي زوجة من اسلم دار
 الحرب **وعند المقاتل قبا** وعن علي بن عيسى القبا اسم لكل ما صار للمسلمين من
 اموال الكفر والغنيمة اخضر منه والقتل اخضر منها اما زوجته صارت قبا فلا لها
 حرمية عزنا بعة له في الاسلام واما عبده فلا له بعماله صار مملوكا على مولاه ومملوكا
 باهل الدار **وعقار** اي عقار من اسلم في دار الحرب اذا طهرنا عليهم **عند**
 اي حنيفة لان عقاره ليس بدين **حقيقة** لان الدار في يد السلطان واهل الدار والعقار
 تبع له وبعد استيلاء الغائبين على الدار ابطوا ايدي اهلها فكان يدهم اقوى من يد غيره
 غنيمة **ووافق** اي محمد با حنيفة **في رواية وجعله** اي محمد عقارا من اسلم **له في اخرى**
كالمنقول بناء على ان اليد حقيقة تثبت على العقار عند فتكون معصومة **ويوافق الاول**
 اي ابو يوسف با حنيفة **في قوله الثاني والثاني** اي يوافق محمد **في قوله الاول** **الصغيرة**
 قوله في الموصفين لاني يوسف **ووديعته** اي وديعة من اسلم **يد حربي** **يد عند**
 حنيفة وقال لا يكون قبا لان يد المودع ولو كانت يد حنيفة لم يكن قبا فلذا اذا كانت
 يد حنيفة وله ان يد حربي ليست معصومة لانه لا يدفع استغناء المسلمين عن ماله فلذا

كذلك المودع

عن هذه الوديعه ويد من اودعه معصومة فكيف يقوم غير المعصومة مقام المعصومة
وما غصنه اي من اسلم في دار الحرب **وهو يد مسلم او ذمي** عند ابي حنيفة
 وقال لا يكون قيا لان نفسه لما عصمت بالاسلام بحصن ماله بعلمها ولما ان النفس
 خلقت معصومة في الاصل لكونها بنيا ان الرب وانما حلت عرضها لغيرها وحزنها
 فاذا زال المانع بالاسلام عملنا بالاصل وانما المال مخلوق للهلك والانتقال
 وانما حرم تعرضه اذا كان في يد المالك او في يد مودعه وهذا لم يوجد فصا دق
 استيلا وهم مالا مباحا فصار فيها **ووافقه** ابو يوسف ابا حنيفة **في رواية واذا**
خرجوا من ديارهم اي الغائبون من دار الحرب **لم يعطوا من الغنمة ولا ياكلوا**
منها لان حق الغائبين استغفرها ولهذا يورث عنه فلم يجز الانتفاع بدون الادب
وبرد الفاضل من الطعام والعلف **اليها** اي الى الغنمة قبل القسمة **ويصدق**
به بعدها اي بما فضل من الطعام والعلف بعد القسمة ان كان غنيا وانتفعان
 كان فقيرا لانه ضاركة اللقطة لتعذر رده على الغائبين وان انتفع به بعد الاحراز
 برد قيمته لان المغنم قبل القسمة واما بعدها فالغني يصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه
فصل في كيفية القسمة بقسم اربعة الاخماس بين الغائبين بعد قسمة الغنمة على
 خمسة اسهم وافترار خمسة لله تعالى ولرسوله **للفارس سهران** عند ابي حنيفة
وقال ثالثة اسهم لما روي عبد الله بن العكران النبي عليه السلام اسهم للفارس
 ثلثا اسهم سهران له وسهران لفارس وله ما روي عبد الله بن العكران النبي عليه السلام
 قسم الفارس سهران له وسهران لفارس وعبيد الله او ثلث من اخيه ولين استوبا
 تعارضوا فيساقطا فيؤخذ برواية ابن عباس ان النبي عليه السلام قسم للفارس
 سهران وللراجل سهران **يعطى الراجل سهران واسهم لفارسين** اي يجوز ابو يوسف
 ان يعطى الامام لمن له فرسان خمسة اسهم **وقال لواحد** اي يسهم لفارس واحد فقط
 له ما روي ان النبي عليه السلام اسهم للفارس خمسة اسهم سهران له وسهران لفارس ولما ما
 ان البراء بن اوس قاذق سهران ولم يسهم النبي عليه السلام الا لواحد وما رواه محمود
 علي التميمي انما اعطى سهران الاكوع سهران وهو راجل **ونفساوي البراد**
 جمع البرقوق وهو من ثمرات بؤكت وشبه البليد **والعناق** في السهم وهو جمع عتيق وهو
 فرس جواد اعنقنا وبيا لان في البردون قبح اكل والصرور في الخيق قبح الطلب والفر
 فكل منهما جسد منقعة وفيه اختراز عمر قال لا يسهم البردون كالغفل **ولا يسهم بالغفل**
ولا را حله لانه لا يقبل عليها ولا يصح للطلب والحرب **يعتبر حال فحالة الحرب**
 وهو الفاضل من دار الاسلام ودار الحرب **لا اعصا الحرب** يعني جابر عند الشافعي

الجمع

حال انقضاء الحرب **من دخل دارهم** هذا انفرج لذهنا **فارسا ففق فرسه** اي هلك
استحق سهم فارس او را حلا فاسري **فرسا سهم را حل** اي استحق ولو دخل فارسا
 وقاثر را حلا فسيق المغان سيق سهم الفارس ان اتفاقا من الخفايق له ان سب وهو
 القصور والقتال وشهود الوقعة اقرب اليه من مجاورة الدرب ولنا ان المقصود بالخيال
 ارضاب العدو ومباشرة القتال وهما محصلان قبل انقضاء الحرب لا بعد فالسبب
 الظاهر له مجاورة الدرب على فقد القتال لان الامام يكتب اسامي الفارس والرجال
 فينشر الخبر في دارهم فاعتبار تلك الحالة اول لان نفقده احوالهم بعد ما متخذوا
 متعسروا لوباع فرسه او رهنه او اجره بعد المجاورة يستحق سهم الفارس في رواية عن ابي
 حنيفة وفي ظاهر الرواية عنه يستحق سهم الراجل لان اقدامه على هذه التفقات دليل
 على انه لم يقصد بالمجاورة الجهاد **ويصرح الجهاد** اي يعطى من المغنم **ومكانت وصي**
نقاتلون بما يراه الامام الجار والمجور ومتعلق بمرح لما روي ان ابن عباس فحل كذا فقد
 يقتالهم لانهم بلا قتال لا يستحقون شيئا لان العبد والمكانت مشغولان بخدمة المولى والضي
 عاجز **وبدل الذي على الطريق** عطفت على قوله فاطون اي انما يصرح بالقتال او
 بالدلالة على الطريق لان ذلك منفعة المسلمين واذا رضخ لدلالة يجوز ان يزيد
 على السهم اذا كان منفعة عظيمة لان ذلك ليس من عمل الجهاد واذا رضخ لقتاله يجب
 ان لا يبلغه نصيب المسلم حطا لم يرتبه **ولا مراه يقوم بامر الجرحى والمرضى ويحمله**
 اي ما يرضخ الامام فقول **من غير الخمس** وعند الشافعي من الخمس لان ما رواه حق الغائبين
 فلا يراهم غيرهم ولنا انهم يستحقون ذلك بسبب القتال وكانوا من الغائبين
ويقسم الخمس سهران للثاني وسهران للمساكين وسهران لبيت السبل يدخل فيهم فقرا
دوي القرى يعني يدخل ايتام ذوي القرى في الثنائي وسراكينهم في المساكين
 وابن السبل منهم في بيت السبل **ويقدمون** اي يعطى اولا فقرا ذوي القرى **ومع**
اغنياءهم من اخذ الخمس وعند الشافعي يدفع اليهم خمس الخمس ويقسم بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين لقوله تعالى ولذي القرى من غير فضل بين الغني والفقير ولنا ما روي
 انه عليه السلام قال سهم ذوي القرى لهم في حال حيوي وليس لهم بعد هاشي **ويشقق**
سهم بعد موته وقال الشافعي لا يسقط لانه عليه السلام قسم على خمسة اسهم
 ولا تسحق بعده ولنا انه عليه السلام كان يستحقه برسالته لا بالقمار ما مورثه ولا
 رسول بعده عليه السلام ولهذا لم يرفع الخلفاء الراشدون هذا المهرم وسموا الغنمة
 على ملاته اسهم للثاني والمساكين وابن السبل وكان ذلك يحضر من الصحابة ولم يترك
 عليهم احد منهم **كما سقط الصفي** يعني النبي عليه السلام بعد موته وسمي قيس فان يعطيه

الاستحقاق

لنفسه من الغنيمة كسيف او فرس او امة كما روي انه عليه السلام اصطفى صفته من
 غنائم خيبر **وكان استحقاق ذوي القربى في الغنيمة** وهم بنو المطلب وبنو هاشم وبنو
 نوفل وبنو عبد شمس وعثمان وجبير بن مطعم وان كانوا في القرابة كبنى هاشم الا انه
 عليه السلام لم يعطهم شيئا **بالنصف** وهم لم يفارقوا النبي عليه السلام في جاهلية ولا اسلام عن
 نصه وسائر ذوي قرياه لم يستحقوا السهم في حياته لانهم لم يقاتلوا في حربه قال شمس الامم
 المراد به نصرة الاجتماع الى النبي عليه السلام للمواشاة في حال هجر الناس اياه لانهم القوا
 لان عثمان وجبير بن مطعم وغيرهم من ذوي قرياه كانوا ينصرونه بالقتال **وبعد**
بالنصف يعني استحقاقهم السهم بعد وفاة النبي عليه السلام بفقرهم لانهم لم يقاتلوا في حربه
 بعده **واذا دخل واحد او اثنان دارهم فغير من غير اذن لم يحبس** لان الحبس
 وظيف الغنيمة وهي ما اخذت فترا وبالاثنان لا تثبت القهر **او اذن** يعني اذا دخل
 دارهم باذن الامام **حسب على المشهور** اي على النقل المشهور من ائمتنا لان الامام لما
 اذن لما التزم نصرته وكان الماخوذ بقوة الامام **او جماعة** اي لو دخلها جماعة **منعته**
 اي عسكره **غير اذن** لان ما اخذوه من دار الحرب يكون بالغلبة والفرقة فيكون
 غنيمة **فصل في التفتيل والباس بالفتيل** وهو الذي يضر على القتال ذكره المصنف
 انه مستحب وانما ذكره بلفظ لا بأس لان في كثره يضر بعض الغزاة فوهبنا لبعضهم وتوهبنا
 المسلم حرام خصوصاً في مثل ذلك الوقت **حال القتال فيقول الامام من قتل قتيل**
فله سكه فباخذ ما عليه من ثيابه وسلاحه ومركبه يسجد لله ومعه او تحمولا
على دابته اي دابة المقتول او في حقيقة من مال فلا يكون عنده ومعه ودابته وما
 عليها وما في يده سكه او قوله دابته اخترنا عن دابة عبده وفي المحيط لو قتل لاجلا
 ومع غلامه فرس قائم بحضرة بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لان مقصود الامام قتل
 من فان تمكن من القتال طرسا وهذا منكم منه خلاف ما اذا لم يكن بحضرة لانه لا يمكن
 الا بالاعراض عن القتال **او يحل لربه** اي يحل للامام لقطع من الجيش روي انه
 التفتيل عليه السلام قال خير الرايا اربع **الرابع بعد الحس** بان يقول ما اصبتم فكم ربحي
 او نصف بعد ما رفع الحس عنه الا انه لا ينقل بكل الماخوذ لان فيه ابطال السهام المشروعة
 في الغنيمة وفي الكفاية لو نقل بالربع ونحوه ولم ينقل بعد الحس لا يجوز لان فيه ابطال الحق
 صحف المسلمين وذكر في السير الكبير اذا قال الامام للموسكر ما اصبتم فهو لكم بعد الحس لا يجوز
 لان المقصود من التفتيل التفتيل على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشي وفيه
 ابطال تفصيل القتال على الراجل **ويقطع به** اي بالتفتيل **حق الغير ويقت الملك**
بالاحراز اي بالامام وفائدة انه يظهر فيما اذا قال الامام من اصاب جارية فهي له فاصلا بها

عاصي

التفتيل

مسلم واستبهر اهل محل له وطبها قبل الاحراز عند اي حنيفة وابي يوسف وله وطبها عند
 محمد لان التفتيل مثبت به الملك عنده كما ثبت بالغنيمة في دار الحرب **واذا لم ينقل** اي اذا
 لم يجعل الامام السلب للقاتل **يجعل السلب غنيمة** ويكون القاتل وعينه سواء عندنا
لا مستحقا لمن ازال منعه **مقبل زمان الحرب** وقال الشافعي القاتل يستحق سلب المقتول
 اذا قاتل رجلا او قتل من عسكر الكفر القتال فقاتله رجل من منعة المسلمين فاذا لم ينقل اي
 قوته اذا كان من اهل السهم فاذا قتل بايما او مشغولا بالاكل او رماة من حصن لا يستحق
 السلب وكذا الواثنية وقتله الاخر فالسلب للذي اثنه وكذا القاتل الذي كافرا لا يستحق
 لانه ليس باهل السهم له ان السلب بحسب على الهجوم على الخطر ولما انه مال اخذ بقوة
 الكل فصار غنيمة لكل من الحقائق **او قطع طرفه** اي قطع يدي الكافر ورجليه **او**
اسره اي جعله اسيرا هذا مثيل لازالة منعه قبله يكون المقتول مقبلا لانه لو كان قد
 او مشغولا لكان لم يستحق السلب عنده له قوله عليه السلام من قتل قتلا فله سلبه وهذا نصيب
 للشرع لانه عليه السلام بعث لاجله ولما قوله عليه السلام من قتل قتلا فله سلبه ليس للقاتل
 من السلب الا ما طابت به نفس امامه وما رواه محمد بن التفتيل ونصب الشرح وما رواه
 محمد **ولا ينقل بعد الاحراز** لان حق الغائبين نال من الغنيمة بالاحراز اذ اربا الام
من الحس يعني لو نقل الامام بعد الاحراز بعض الغائبين من الحس باعتبار انهم من المسبيين
 جان لان صفة الى محتاج لم يقاتل كان جازا فالي محتاج مقاتل اولى **فصل في الاستيلاء**
الكفار واذا غلب الترك اي كفار الترك **على الروم** اي نصارى الروم فسوف هو واحد **وا**
اموالهم ملكوها لان اموال الروم ورقاتهم مباحة والاستيلاء اذا ورد غلبا مال
 مباح يعتقد سببا للملك كالاصلطاد **واذا غلبنا عليهم** اي غلبا الترك **لنا الاموال**
التي اخذوها من الروم وان غلبوا اي الكفار على اموالنا **فاحرر روهام** **ارهم**
حكمكم وقال الشافعي لا يملكونها وهذا الخلاف مبني على ان الكفار مخاطبون
 بالشرائع عنده فتصير اموالنا معصومة في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء وعمر بن الخطاب
 نصير معصومة فالاستيلاء على مال غير معصومة موجب للملك **واذا ظهرنا على قتل**
الغنيمة حلت لاربائهم اي اخذوها بغير شي **او بعدوها** اي اذا ظهرنا على ما بعد
 قتلهم اموالنا **اخذوها** اي ارباب الاموال اموالهم بالغنيمة لما روي عبد الله
 بن عباس ان المشركين غلبوا على بعض رجل ثم ظهر المسلمون عليه فقال النبي عليه السلام
 عن ذلك فقال عليه السلام ان وجد قبل الغنيمة فهو لك بغير شي وان وجدته فخذ الغنيمة
 فهو لك بالغنيمة **وان اشتراها** اي اموالنا المحررة بدارهم **ما جرح رجعها اخذها**
ما لكما الاول بالثمن اي بالثمن الذي اشتراه التاجر ان كان اشتراه بتقدي وان

عندنا
 قبيد اموال من اكلوا
 واما اذا غلبنا على الروم
 صح حديثه فعليه
 في اموالهم
 اموالهم

اشتره بعرض **والا ترك** اي ان لم يشتره ولا باخذ منه مجانا لانه يتضرر بداره ملكه
وان وهب له في القيمة اي وهب للتاجر من تلك الاموال شي ياخذ مال الاول
منه بالقيمة لانه ملكه الخاص فلا يزول عنه الا بقبضته **وان ظهرنا يعني** اذا اسلم الكفا
عبد المسلم واحرزوه بدارهم ثم غلبنا عليهم فنقل ذلك مع ساير الغنائم الى دار الاسلام
فحصل عبد لنا لبعض العامين بالقيمة يعني صار ذلك العبد نصيبا لبعض الخراف
حين قسموا الغنائم **ففققت عتقه** يعني ففي رجل عبي العبد **وعمرت قيمته**
يعني عزم الغاني جميع قيمة العبد **وتسله** يعني سلم المالك الغنائم العبد الى الغاني
فلما لك اي لما لك الاول اخذ بالقيمة الى ان ياخذ الغاني بقيمة العبد **اعني** عند
ابي حنيفة ان شأنا والترك **وقالا سلما** يعني ياخذ بقيمة التي اداها الغاني الى
المولي لهما ان هذافوت وصف فلا يسقط به شي من قيمته كما لو غلب باقة سماوية
وله ان الغاني طرف وهو مقصود فيصير كانه فوت بعض الاصل فيسقط حصته
من القيمة كما لو لمع الامر **او امة** يعني اذا سرق امة واحرزت بدار الحرب
فوقعت في ايدينا بالاستيلاء عليهم **فنا عهنا الغانم** الذي صارت له بالقيمة **بالف**
فولدت في يد المشتري **وما ت فارد الاول اخذ** اي المالك الاول اخذ
الولد **يعني به** اي ابو يوسف ياخذ الولد **بالف** لان الولد جزؤها فبقاوه كبقا
جملة اجزائها فياخذ بالف كما ان ولد المصانة قام مقامها في حق بقا كل
البدل **لا بالحصة** يعني عند محمد ياخذ بالحصة من الالف مثلا اذا كان قيمة الام
يوم الفتن حكم البيع ثلثين درهمها وقيمة الولد الاخر عشرة دنانير فغشم الثمن عليها
فياخذ الولد بما اصابه من حصته الثمن لان الولد صار ارضا ببقاها الى وقت الاخذ
فحول كما انما كان موجودين وقت الشراء وهلك الام **ولا يملك حر منا ولا مملوك**
ولا يملك ولا ام ولد بالاستيلاء اي استيلاء الكفار لان الملك بالاستيلاء انما
يثبت اذا ورد على مال مباح واخرارنا معصومون فلا يكونون ارقا وكذا المكاتب
واخوانه لثبوت الحرية فيهم من وجهه **واما احرار الكفار** فقد اسقط الشرع عنهم
جزا الكفر فهم وجعلهم ارقا لنا وعليهم اي ملك مباح اهل الحرب وام ولدهم
ومدبرهم **المسلمون والعبد اذا بقى اليهم فاخذوه لم يملكوه** عند ابي حنيفة
وقالا لا يملكونه وكذا الخلاف في الامة والخلاف في عبد مسلم وفي الذمي له قولان
المتردد على كونه اتفاقا بين الحقين قد يلاقي لانه اذا كان مترددا في دار الاسلام
فاخذوه واحرزوا بدار الحرب يملكونه بالاخذ اتفاقا لهما ان عصمته كانت لكونه في يد
الملك وقد زالت وطهرنا لو اخذوه من دار الاسلام يملكونه وله ان لا يبق لما انفصل

دارنا

دارنا زالت يد المالك عنه فظهر يده على نفسه فصار معصوما فلم يبق محلا للملك بخلاف
الملك لانه ما دام في دارنا بيد المولي باقية فيه وفايدة الخلاف يظهر فيما اذا اخرجه
من دارنا او هبته ياخذ المالك بغير شي عنده ونسبته او بقبضته عندها وكذا اذا كان
معصوما فوجد مولاه قبل القنينة واما بعد ما يودي عوضه من بيت المال اتفاقا
وان يد اليهم بغير ملكهم اتفاقا لتحقيق الاستيلاء اتفاقا اذا لا بد للبحر كالعبد **فصل**
في المستامن **واذا دخل مسلم متوجها الى دارهم تاجرا** بامان **لا تعرض بدم ولا**
مال يعني لا يحل له التعرض بشي من دماءهم واموالهم لانه بالاستيتمان عهد بان لا
يتعرض لهم الا اذا غدر ملكهم ياخذ ماله او جسده او غيره ولم يمنع المالك قيد بالمستامن
لان الاسير يباح له التعرض وان اطلقوه طوعا لانه غير مستامن **وان تعرض بدم ولا**
مقدرا اي اخذ الما حرلا اذ نهم **شعوا وخرج به يملكه** لو رود استيلا به على مال مباح
حرانا يعني يكون ملكا خبيثا لحصوله بسبب الغدر **فستدق به والمستامن منا**
يعني من دخل منا بامان دار الحرب **اذا اراد** اي عقد عقد ربا مع مسلم **هناك**
اي في دار الحرب ولم يخرج اليها **فوجاز** يعني حل له ما اخذ عند ابي حنيفة وقالا لا
يحل له لان الربوا بين المسلمين حرام كما لو كانا اسيرين فيها وله ان مال من اسلم هناك
يبيع لاهل دار الحرب ومعنونه يد ملكهم فكان جازا للمستامن ان ياخذ مال
الحربي برضاه فكله ان يجوز هذا لانه رضى اخذ بعقد الربوا بخلاف الاسيرين لان
اموالهم كانت معصومة من الاصل فبقي عليها وانما وضع هكذا لانه لو دخل حربي دارنا
بامان لا يحل للمسلم ان يقول ذلك معه اتفاقا **وحرمة معجزي** يعني اذا عقد
مستامن منا عند الربا مع حربي او باع خنزيرا او ميتة حرم عنده اي لو سفت لان هذه
التصرفات حرام للمسلم ايضا فان دنا لا يحرم لان اموالهم مباحة لكن لم يجوز للمستامن
اخذها بدون رضاهم لئلا يكون غدرا والاخذ بهذه التصرفات يكون عن رضاهم
فيجوز **وقيل اخذ الاسيرين صاحبه** يعني حربي في دار الحرب عمدا او خطأ **لا يرحم**
دية ولا قصاصا ويجب المكافاة في الخطا عند ابي حنيفة بل عليه الكفاية في الخطا **وقالا**
عليه الدية في ماله في العذر والخطا والكفاية في الخطا **المستامين** اي كما ان المسلمين
المستامين في دار الحرب اذا قتل احدهما صاحبه عمدا او خطأ فحق الدية في
ماله اتفاقا لانه لم يجب على العاقلة لان العواقل لا تقفل العذر وكذا في الخطا لان العاقلة
لا يقدر على الصيانة مع تباين الدارين وله ان الاسير يبيع لهم في دارهم بصبر ورثم
مقبورين في ايديهم فليسقط عنهم العصمة وبدون العصمة الكاملة لا يجب الدية كما لا يجب
فيها اذا قتل مستامن مسلم منهم ولم يهاجروا وانما وجب الدية في المستامين لانهم دار

مسلم

الاسلام حكما وان كان في دار الحرب حقيقة **ونثبت العصمة الموقوفة على المسلمين**
 قيمة من هتكها فغلبه القصاص او الدية **بالدار** اي بالاحراز بدار الاسلام **لا بد**
 يعني عند الشافعي ثبت بالاسلام وهذا اصل مختلف فيه يفرع عليه مسلك مختلف بينهما
 اكرهني اذا سلم في دار احربي فقتله مسل عدا او خطا وله ورثته مسلمون فلا يثني عليه الا الكفا
 في الخطا وقال الشافعي يجب الدية في الخطا والقصاص في العدا الكفاي بذكر الاصل في
 المتن عن ذكر الفرع له ان العصمة الموقوفة وهي جعل من هتكها اثما بالله بالاسلام اجماعا
 للرجوع عن التعرض للعصوم فثبت به المقومة لان ثبوتها كمال الرجوع فصار كالموصف
 للموثة ولنا قوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهو موثر فخر برقبته يعني ان كان المقتول
 من الاعداد دار الدنيا فالاية سبقت لبيان انواع القتل وموجباته فوجب اولاد المومن
 دية وكفارة بقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبته مومنة ودية مسئلة الى اهله ثم
 اوجب في قتل مسلم لم يهاجر اليها كفاية لقوله فان كان من قوم عدو لكم الاية فعمل ان لاديه
 في قتل مسلم لم يهاجر اليها لانه تعالى جعل كل موجبة تخير برقبته والزيادة تسجلا للمكاتب
ولو اشترى مسلم امة في دارهم واستبرأها بحبسة فقربا بها لا يجوز عندي
 حنيفة **الاتحاد اخرجها** الى دار الاسلام **واجازة** فله اي اجاز محمد قربا بها قبل
 الاخراج لانه ملكها واستبرأها فلم يبق مانع من الوطى وله ان الملك لم يتم بدون الاحراز
 فلا يباح **ولو زنا** في دار الحرب بمسلمة او ذمينة لم يخرج اليها فاقرب **لا تحدره** وول
 الشافعي تحدرها ولو زنا في دار الاسلام لان المحرم قائم ولا اثر للدار في نفي الوجوب ولنا
 ان الحدر دنا يقعها الامام ولا ينفك عن دار الحرب منقطع فاي قابلية في احكامه اذا
 لم يثبت المقصود عليه والاختلاف فيما اذا دخل دار الحرب وحده او في سرية من المسلمين
 او في عسكر لان امير المسلمين ما فرض اليه اقامة الحدود اما لو كان الخليفة او امير مصر
 عزرا لنفسه فانه يقسم الحدود في دار الحرب لان اهل جنده تحت ولايته من الحقائق
واذا دخل احربي في دارنا متوجها اليها غير مستامن فاحذر مسلم فهو للمسلمين **وقصاص**
به اي فلا هو لم يخذله وجوب الخمس فيه روايتان عنهما لما ان سبق البدنة اليها
 سبب الملك وانه اخذه في دار الاسلام غير مملوك لا حد فحان له حال لو وجد كذا وله ان
 اخذه بقوة المسلمين لانه لا خوفه من قوته لما ذل له لانه ادني مثله وانما اطاعه لعل ان
 باقي المسلمين عولاه فيكون قتلهم ولا يخفى به **ولو اسلم** اي احربي بعد دخول دارنا صار
 ملكا وباسلامه بحد لا يفتق كما اذا اسلم الجدا لكافر المملوك لمسلم لا يفتق **واد الاسلام**
احربي اي دخل دارنا بايمان لم يكن **من الاقامة** سنتي اي يقول له الامام ان اقم سنة
 ثمانية وضعت عليك الجوزية انما منع عن مكة سنة ثمانية وضعت ليلا تطلع علي احوالنا ونبي

قبل استيلاء احد عليه
 فاحذر مسلم
 في ام اي المسلمين
 عدا اي جنودنا
 هو حر لانه لما اسلم
 قبل الاخر عتق بالاسلام
 كما لو سلم في دارنا
 الدار والمسلم لا يملك اتدا
 وله ان لا يملك دارا ولا صومرا

التي الى دار الحرب قد بالاسنة لانهما اتقي الاوقات وفيها حب الحرية ولو منع عن مكة
 يبادون بها لا يدر باب التجار وقصره المسلمون **فان اقامها** اي اقام في دارنا
وضعت عليه الجزية ولا يمكن بتشدد الكفاي لا يعطي له مكة وقدره **من العود الى**
 ان دار الحرب لانه صار ذميا فلا يمكن من نقصها **فان عاد** المستامن الى دار الحرب
وله دين او دية عند مسلم او ذي ايم دمه لانه بالعود رطل امانه وامانا
 فان في دار الاسلام من ماله على خطر **فاد اظهر عليهم** اي غلب المسلمون على اهل
 دار الحرب **فاسر** ذلك المستامن العايد **او قتل سقط الدين** ولا يصير ذميا لان
 الدين ليس بمال حقيقة ولا يتصور عليه الاستيلاء وانما سقط لانه بالاسرار حملوا
 فربط ما لملك الدين فاذا لم يبق فملوكا له صار ملكا لمن عليه لان يده اسبق اليه من يد
 غيره واذا ملك الدين سقطت عنه دمه **وصارت الوديعة فيا** لان ما بي يده من المال
 صار فيا للعاين تبعا لنفسه فكذا ما في يده مودعه لان يده كيد **ولا خمس ما اوجبت**
عليه المسلمون اي سبوا دوابهم بسرعة وحصلوا من اموال اهل الحرب **بغير قتال**
 وعند الشافعي خمس لانه مال حربي كما لو اخذوا باذن الامام ولم ينفذ ولنا ان الخمس انما
 يجب في الغنيمه وهي الماخوذة بالقتال لا بالاختلاس **ويصرف مصرف الحراج**
 كسدا للتخويع وغيره **ولو اكل احربي غير مستامن او من عليه القصاص الى الحرم** لا
نقتله فيه بل نخرج عنه الغدا الخرج فيقتل وقال الشافعي **يقتل فيه** لقوله عليه السلام
 لا يهد غاصيا ولا قارا بدم ولنا قوله تعالى ومن دخله فان امنا يعني من دخل الحرم
 فان امنا مخاف فيا من القاتل عند دخوله عن القتل فيه وما رواه قاله يوم فتح مكة
 ساعدا بعت ثم عادت حراما **فصل في العشر والحراج** **ويؤخذ العشر من ارض**
العرب ما بين العذيب وهو ما لم يمت من ارض العرب وبينان طها الى **اقصى حجر**
باليمن **بمرق** وهو احد اطول وهما الى معني مع **الى حد الشام** وهو الحد ما بين
 سوري ورميل عالج الى حد الشام وفي الثاني هي ارض الحجاز وبنها منه واليمن ومكة والطائف
 والبرية لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين لم يخذوا من ارض العرب الحراج ولم
 يقتلوا منهم الاسلام او السيف **والحراج** اي يؤخذ الحراج من **السواد** اي ما بين العراق
 سيمي به كخضه اسما و زرعه **ما بين العذيب** بذلك من السواد **الى غيبة طوان** وهو
 اسم بلد وهو احد اطول **ومن العذيب** وهي قرية موقوفة على العلوية **والثعلبية الى**
عبادان وهو حصن صغيرة على طي البحر وهذا حد الحرض لان عمر رضي الله عنه وضع
 الحراج على السواد حتى فتح عمرو بن العاص واجمع الصحابة على وضع الحراج على الشام
وجوز لاهلها اي اهل السواد **بيع اراضيها** لانها مملوكة لهم **واذا فكت ارض عن**

منه من ارض الحجاز
 من ارض الحجاز
 من ارض الحجاز
 من ارض الحجاز

اي قهر افقت **او اسل اهلها** كانت عشيرة لان الالبان المستلين وضع القسرين
 لانه عبادة **او اقر اهلها عليها** يعني اذا فحت ارض عنقه واقرا الامام اسلها عليها **او**
صوحوها اي صالح الامام مع اهلها ان يقرهم عليها ولم يتقبل الى موضع اخر **فخرج احبها**
 فكانت خراجية لان الالبان بالكفار ابتداء الخراج **الاملة بقدر عليها السلام وتزكها من غير**
خراج اي من غير وضع الخراج على اهلها **ويعطى** ابو يوسف **الموات** وهي الارض التي
 لا مالك ولا تنتفع بها احد **كل ما قرب منه** اي من الموات **من احياء وهو من جبر**
ارض العشر اي قريتها وجانبها **كان عشريا او باخراج** اي ومن احياء وهو من جبر
 ارض الخراج **فخرج احيا** لان ما قرب من التي ياخذ حكمه كقضاء الدار يعطى له حكم الدار
 حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به **الا البصة** فانها عند عشيرة وان كانت بقرب ارض
 الخراج وكان القبايس ان تكون خراجية لانها فحت عنقه واقرا اهلها عليها من جملة
 ارض العراق ولكن ترك ذلك **لانفاق الصحابة** على توظيفهم عليها العشر وكان البصة
 رد اشكاله على ابو يوسف رحمه الله حيث لم يعتبر الخراج فيها فاستثنىها ولم يخرج اليه لان
 ابا يوسف انما اعتبر الخراج في الاراضي الحياه لانه المفتوحه واعتبره اي محمد الموات **ما**
يجي به من الماء فان كان بئر اي ان كان احياء بماء يجر احضرها **او عين مستخرجة**
او نمار السبا او بالانهار العظام التي لم يملكها احد **كان عشريا او بئر** محضرا اي ان
 احياء بماء يجر احضرها الاعاجم **كروا ملك ويزجر** قبل هو اسم ابن رسم **فخرج احيا**
 لان سبب النما وحياء هو الماء فاعتبر سببها يكون اولى اعلم ان الخراج على نوعين
 مقاسمه وهوان يكون الواجب حرا شاعرا من الخراج كارب وكنس وكنوع وخراج وظيم
 وهوان يكون الواجب شاعرا في الذمة يتعلق بالتملك من الزراعة وهو ما وضعه عمر رضي
 الله عنه **ويؤخذ ما وضعه عمر رضي الله عنه من كل جريب** صاحب الرزق وهو سون
 دراعاين وستين دراعا وهو دراع الملك كسري وهو سبع قبضات قبل هذا الحكاية عن
 جبرهم في اراضيهم وليس تقدر برلازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف
 البلاد ان معتبر في كل بلد متعارف اهلها **يلغ الماصاع ودرهم** وهو بديل مما وضعه الصاع
 اربعة امنا وقيل المعتبر فيه ما يزرع به في ذلك الارض وهو الصحيح **ومن الرطبة** اي
 من جريها **خمسة دراهم من جريب الكرم او النخل المتصل** بان يكون كل الارض مشغولة
 بها ولا يبقى فريضة بين اي قطعة خالية **عشر دراهم** وهو **على ما سوي** ذلك المذكور
 كالزعفران والاشنان وكحوها **حسب الطاقة** لان ما وضعه عمر رضي الله عنه كان باعتبار
 طاقتهم وفيما لم يوضع يعني الطاقة ايضا ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج لانما
 ظفرتا بم وسعنا ان نشتريهم ونقسم اموالهم فاذا فاضلوا هم كان التصريف بين الاضاف

فخرج

دنفو

في القصر اي في قصر الامام عما وضعه عمر رضي الله عنه **لنقصان الربع** اي الحاصل
 من الارض من حيث لا يطبق تلك الوظيفة **ومنع الزيادة** يعني اذا اراد الامام توظيف
 الخراج على ارض زائدة على وظيفة عمر لم يجوز عند ابو يوسف **للزيادة** اي اكثره ربع **واجب**
 في الزيادة الزادة التوظيف لان فخراج المقاسمة وهوان يقيم الامام الخراج بالنصف او
 الثلث لا يجوز الزيادة اتفاقا لان الزيادة في الاراضي التي صدر التوظيف من عمر رضي الله عنه
 او من غيره لم يجز اتفاقا كذا في الكافي لمحمد بن النضر عن الوظيفة كان جازرا عند نقصان الطا
 فمحو الزيادة عند زيادتها ولا في يوسف ان عمر رضي الله عنه بعث رجلا في شحار ارض العرا
 فبلغ ستة وثلاثين الف جريب فوضعا عليها الخراج وقالوا لو زدنا لا طاقتم فلم يزد عمر رضي
 الله عنه على الوظيفة ولا تزد عن **ايضا فان علم الما على ارض الخراج او انقطع او اطم**
الربع اي اصابه افة **فلاخراج** علم امانة الفضلين الاولين فانوات النما التقديري
 المعتبر في الخراج وهو التمكن من الزراعة في كل الاحوال واما في الفصل الثالث فلانه صار
 كالعشر هذه الحالة مسلم بسلامة الخراج ويطل يهلكه وعلى هذا الوجه انسان من
 الزراعة لا يجب عليه الخراج لانهم تمكن من الزراعة والتمكن شرط فيه قالوا هذا الجمل على
 ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يملكه ان يزرع الارض ثانيا اما اذا بقي فلا يسقط الخراج
 وعلى ما اذا ذهب كل الخراج وان ذهب بعضه وبقي مقدار ما يؤخذ منه اقل الخراج بان
 بقي مقدار درهمين وفتقر من جبر وان بقي اقل منه لا يجب لانه لا يزيد على نصف الخراج
 لان النقصان عن النصف كذا في النسيب **وجب مع التقويل والاسلام** يعني اذا
 عطلها صاحبها يجب الخراج يجب الخراج عليه لان النقص من جهة فلا يكون غورا فكذا اذا
 تمكن المالك من الزراعة فالامام ان يدفع الى غنى مزارعة وياخذ الخراج من نصيب المالك
 وعسك الباقي له وان اجرها اخذ الخراج من اجرتها وان شأ زرعها تنفق من بيت المال
 فباخذ الخراج من نصيب صاحب الارض وان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باع
 واخذ من ثمنها الخراج وفي النهاية هذا بخلاف لانه الخاف الضرر بالواحد لاجل العامة
 وكذا اذا اسلم صاحبها لان الخراج مونة فيها معنى العقوبة فلا يجب ابتداء المسلم بالاشك
 ولا يسقط عنها بالاشك واذا اشترى المسلم ارض الخراج ان بقي من السنة مقدار ما يملك من
 الزراعة فالخراج عليه والا فغلي البايع **وكجز ثرا سمل ارض خراج من ذي يوذ**
منه الخراج لما روي ان الصحابة اشتروا الارض الخراجية واودوا الخراج والله اعلم **فصل**
 في الجزية **واذا وضعت الجزية بتراضي قدرت بما يتفق عليه** اي بما يتراضون ويتفقون
 عليه كما صالح النبي عليه السلام بني بخران في الفيلة **والا** اي ان لم يرضع الجزية بتراضي بل بغلبة
 الامام على الكفار **فتضع على الفتي** وهو من ملك عشر الف فصاعدا **ثانية واربعين درهما**

ولم يزرع واما اذا
 عطلها مالك من الزراعة

واما

في الميسر لا يقدر العاق في الغني ثمن المال فان ذلك خلاف باختلاف البلد ان في
العراق من مائة خمسين الف لا يجد وسط الحال وينبغي ان يكون موكولا الى راي الامام
بوخذ منه كل شهر اربعة وعشرين مائة على المتوسط وهو من مائة مائة درهم فصاعدا عشرة مائة
اربعة وعشرين مائة كل شهر درهمان وعلى الفقير المعتمد اثني عشر درهما على كل شهر درهم
لا دينار مطلقا اي سوادان غنيا او فقيرا او ممتعة وهو ايسر عند درهما عند وهذا
الخلافة في جزية بيد الامام وضعت اذا اقرتم على ملاكم واما الجزية التي وضع بالثاني
او بالثالث فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق من المخط يجرى عند الشافعي الجزية دينار
او اثني عشر درهما على كل راس غنيا كان او فقيرا وفي الكافي لا بد ان يكون المعتمد صحيحا
او كفيلا صحته في اكثر الحول ولو كان مريضا امكن له الجزية وكذا المومنين في نصفه
ترجيحا لحاجب الاستقاط في العقوبة له قوله عليه السلام خدم كل حالم وحالمه دينار او عدله
معاف وهو كسائي يميني معلوم ولنا ما روي ان عمر رضي الله عنه امر عماله ان ياخذوا الجزية كماله
قلنا وعمل به الصحابة وما رواه كان بطريق الصلح دون الجزية ولهذا امر بالخذ من اكل
مع انه لا جزية على المرأة لانها ليست من اهل النضج والمقاتلة **ونوجبها اي الجزية بادل**
العام لا باخر يعني عند الشافعي اذا تم الحول لانه حق مالي كالركعة ولنا انها بدل
القتل والقتل واجب في الحال فكذلك بدل ركعة لا في عبادته فراجع في التفسير
وهذه عقوبة فيشد **ولا يحصر به اهل الكتاب ويوضع عليهم وعلى المجوس** اتفاقا
لان المجوس من اهل الكتاب على مذهب **والثاني من النعم** قال المصنف في شرحه هذا موضع
الخلافة يجوز الجزية عليهم عندنا ولا يجوز عند الشافعي اقول كونه موضع الخلاف حتى لانه
معطوف على ما قبله وهو وفاء فلو قال بوضع على اهل الكتاب والمجوس لا الوثني
من العرب ولا على المرتدين فليس الا الاسلام او السيف فضع على الوثني من النعم
لكن اظهر ان الاصل في الكفار القتال لقوله تعالى فانلوهم لكان تركا في اهل
الكتاب بقوله تعالى ومن الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية والمجوس دخل
فيهم لقوله عليه السلام سنواهم سنة اهل الكتاب فنفى ما وراءهم على الاصل ولنا ان
استقر قايهم جاز في موضع الجزية عليهم كالمجوس **لا من العرب** اي لا يوضع على الوثني من العرب
اتفاقا لان النبي عليه السلام بعث منهم فظهر الخيرة لديهم فكيف هم يكون الخش **ولا على المرتدين**
لانهم لو اخرجوا من الحق بعد اطلاقهم على محاسنة يكون كفرهم اجمع والعقوبة على قدر
الجنابة **فليس الا الاسلام او السيف** يعني اما بسلاوا فليسوا او يقتلوا وفي وضع الجزية
تحقيق لم فلم يستقيم ولو غلبنا عليهم كونهم مشركين وصبيبا ثم فناء لان ابا بكر رضي الله عنه
فعل هكذا **ولا جزية على امرأة وصبي ولا اعمى ولا شيخ كبير** لانها خلاف

عن القتال وهم ليسوا من اهل **ولا عبد ولا مكاتب ولا مدبر ولا ام ولد** لانهم لو كانوا
مسلمين لما وجب عليهم النضج بالقتال لكونهم بد الخيرة فلا يجب ما هو خلف عنهم **ولا يتجملها**
اي الجزية **موالهم** لانهم يحملوا زيادة الجزية لكونهم اغنيا بسبب هولا فلو وجبت عليهم من
ثانية لصار احماء فابوا اليهم **ولا راهب** وهو الذي انقطع عن الناس للعبادة وخرج عن
اهلية الحرب فلا يجب بدنها وهو الجزية **الا ان بقدر** اكرهه **على العمل في رواية** فيوضع
عليه لانه اضاع قدره فلم يحمل لها نصا كما لو عطل ارضا خراجية **ونسقطها بالاسلام**
والموت وقال الشافعي لا يسقط لانها كساير الديون ولنا ان الجزية عقوبة دينية
شرعت لدفع الشر وقد اندفع شره باسلامه او بموته **وكذا انمضي اعوام** يعني اذا مرت
على الدي سنة ولم يؤخذ فيها الجزية سقطت عن تلك الاعوام ولو يؤخذ منه جزية السنة
التي هو فيها عند ابي حنيفة وقال لا يؤخذ عن الاعوام الماضية لانها حق واجب في الذمة
في كل سنة فلا يسقط بالناحية وله انها عقوبة فلذلك يؤخذ بالتخفيف بالعقوبة اذا احتج
تد اخلت **ويؤدونها اي الدي الجزية بنفسه قايما والقابض قاعدا** **ويؤخذ بتبليبه**
اي بحسبه **وهي اي يحرك ويقال له ادا الجزية بادي** لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن
يد وهم صاغرون اي حقرون **ويؤخذ اي يوم الدين** **بما يمتنع به في الهبة عن المسلمين**
فيشد وسطه خيط غليظ من الصوف **ولا يلبس ما يحضر اهل العلم والرهدة والرب**
من الثياب حتى قيل يكون مكا عبيد خشنة فاسدة اللون غير موزنة لكونها خالصة
للمكاتب **ولا يركب الخيل على سرج** وقيل يمنع عنه مطلقا اي غش الربوب سوا كان على
الاكاف او على السرج **في الاصح الا للضرورة** كدهاب المريض منهم الي موضع يحتاج اليه
واحتياج الامام الى الاستغاثة بهم في دفع عن المسلمين **فلا يكون على مرج كهيئة** لا يجمع
اكاف **ويترك عن الدواب في جامع المسلمين ولا يحمل سلاحا ولا يبدل اسلام اي**
لا يسله المسلم او لا **ويضيق عليه الطريق** اي في حالة المشي بان يكون في اقل الطريق
والكافر يحمله المسلم في الطريق الضيق من الطريق **ويحرم نساؤهم عن نسا نساء الطريق**
اي في حالة المشي بان يكون في ضيق على خلاف راي نسا نساء **واحكام** ويجب ان يكون على دورهم
علامات يتميز بها عن دورنا كيلا يفتك عليها سائل يدعوه بالمعوق **ولا ينقض العهد**
اي عقد الذمة **الا ان لم يقوا اذ اكره او تغلبوا على موضع فجاروا ولا يمانعهم لاصاروا**
حربا علينا خلا عقد الذمة عن قلوبهم وهي دفع شر اكرهات غنا **لا لا امتناع عن ادا الجزية**
لان الغاية التي منتهى لها القتال التزام الجزية لا اداؤها والتمتع بها **الا في رواية**
وهي رواية اوافقت الحساجي في كتاب الركعة قال اذا امتنعوا عن ادا الجزية بقتلوا

ولا وارثه يكون ماله للمسلمين ولو كان عليه دين يقضي منه وفي رواية يقتضي من كسب
الردة فان لم يفت من كسب الاسلام لان كسب الردة خالف حقه وكسب الاسلام حق الورثة
ازوال ملكه بنفس الردة فقتل الردة من حق الورثة **وقال لا يقتضي منهما**
اي من كسبه في الاسلام وكسبه الردة لتبوت ملكه فيهما وبيعته وشرائه وعقده ورهنه
وتصرفه في ماله كالاخلاق والوصية وقبض الدين موقوف عند ابي حنيفة فان اسلم
معت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت واجارها مطلقا
اي سواء اسلم او لم يسلم الا عند ابي يوسف تقدم كما تقدم من الصحيح حتى تعتبر عاقبته
من كل المال لان الظاهر عوده الى الاسلام بازالة شبهته فلا يكون معنى الشرف على
الهلاك وعند محمد تقدم كما تقدم من المريض والخير من الثلث لان الغالب انه لا يترك
ما انتقل اليه فكان ظاهر حاله التلف اعلم ان تصرفات المرتد تختلف فيها بعضها
باعتقادنا نقول الطهارة والاستبلاء حتى اذا ولدت منه امته فادعى بنسبه ثبت
لان حقه في ماله اقوى من حق الاب في امته وله وذو ابلي لصحة الاستبلاء فهذا
احق والطلاق فيما اذا ارتد امعا واحدا لانه لا يقتصر الى تمام الولاية ولهذا
صح طلاق العبد وتسليم شفوعه وحجره على العبد الماذون لان كل واحد اسقاطا وبعض
باطل اتفاقا كالنكاح والذبح والشهادة والارث لانها عند الملة ولا ملة للمرتد
وبعضها موقوف اتفاقا لولاية عا اولاده الصغار ومفاوضته لانها تقتضي المساواة
ولامساواة بين المسلم والمرد ما لم يسلم وبعضها مختلف فيه كما ذكره المتن لهما ان
التصرف عند قيام الاهلية وهي موجودة فيه كونه مكلفا ونفاذه بعهد الملك وهو
قائم فيه لانه لو كان زائلا الى ورثة بعد القضاء لحوقه ولم يزل الى الورثة اتفاقا
وله ان الحرب المفقورة ابديةا توقف تصرفه لتوقف حاله بين القتل والاسترقاق
والمرد ايضا حربي مفقورة ابديةا ولهذا القتل والقتل لا يجب الا على الحربي وكونه حريا
سببه ازوال ملكه وبطلان تصرفاته لان الاسلام مرجوم المرتد لبقا الاجار دون الحربي
واذا عاد المرتد الى دار الاسلام مسلما بعد الحكم اي حكم الحاكم لمخافة دمار الحرب
مرتدا اعدا ما وجد من ماله بدوارة يعني لان الوارث خلف عنه الملك واذا وجد
الاصل بطل الخلف ولكنه انما يعود الى ملكه بقضاء الجود الى ملكه لانهم عتقوا بقضاء القابل
ورضا قديرا والعق لا ينسخ بعد وجوده كالجود المبيع اذا ابق قبل القبض وقضى بفسخ البيع بطل
لوانا لا يفسخ بفسخ بعد وجوده كالجود المبيع اذا ابق قبل القبض وقضى بفسخ البيع بطل
لا يفسخ بفسخ بعد وجوده كالجود المبيع اذا ابق قبل القبض وقضى بفسخ البيع بطل
الخاص وكذا امهات في الحمل على الاسلام ولا تاكل ولا تلبس ولا تلبس ولا تلبس ولا تلبس
اولاده ومدرورهم لانها لا تقتل ومكلمها باق وقال الشافعي يقتل لعموم قوله عليه السلام من بدل دينه فقتلوه

قوله عليه السلام لا تقتل المرتدة **وحكم بصلية الاسلام الصبي العاقل ورفته فحجر على**
الاسلام لان فيه نفعه **ولا يقتل** لانه عتقوبة وهو ليس من اهلها وقال الشافعي في
لا يصلح اسلامه ولا رفته فبدا العاقل لانه لو لم يقتل لا يصلح منه شي اتفاقا لانه مولى عليه
في حق الاسلام حتى يحكم بصلية الاسلام بصلية هذا المجنون العاقل ولا يكون وليا فيه لانه
القدرة ولنا افتخار على رضي الله عنه باسلامه في صباه حتى كان يقول سبقتكم الى الاسلام
طرا غلاما ما بلغت وان حتى ولو لم يصب لما افتخر به ونصح به عليه السلام اسلامه مشهور
كذا في شرح المصنف والظاهر ان يقول افتخار به تحمل ان يكون من جهة احكام الاخرى وتبين
نصح به عليه السلام اسلامه في احكام الاخرى مسلمة وامانة احكام الدنيا من حرمان الارث
وعقوبة فغير معلوم فضلا ان يكون مشهورا فان ثبت نصح به مطلقا فنصرفنا اليها قلت
هي حكاية حال فلا عموم لها واحكام الاخرى مراعاة بالاجماع فلا يراد غيرها والاولى ان
يقال اصل الاهلية ثابت فيه لكونه عاقل امينا فبصحة ايمانه لكونه نفعيا محض في الدنيا
والاخرى وما يلحقه من شيا به ضرر حرمان الارث ووقوع الفرقة بينه وبين المرأة المشتركة
فما لا يبالى به لان المنظور اليه الموضوعات الاصلية فلما صح اسلامه صح ردفه لان مبني كليهما
الاعتقاد وهي مبني على العقل واللسان والذمة والعلامة والصبي صار مولى عليه لقصور اهليته
وصار وليا لكونه صاحب اصل الاهلية فلا تنافيان **وحكم بالاسلام دونها اي حكم**
ابو يوسف بصلية اسلام الصبي دون ردفه لانها ضارة محض والصبي ليس اهلا لقطا
كالمصيبة **واذا تنصر اي صار نصرانيا يهودي او بالبحر اي اليهود صار نصرانيا**
ترك على حاله ولا يحج على الاسلام وقال الشافعي يحجر عليه في قوله اصح وفي النهاية
ينبغي ان لا يطالب بالعود الى دينه لان طلب الكفر كفر والوجه ان يقال هو مقرر على
عتقه ويطالب بالاسلام فان عاد الى دينه قبل ترك معتقولا ان الكفر انما يختلف فلا يتاثر
بقوله عليه السلام لا يتوارثان اهل ملةين ولنا ان الكفر كله ملة واحدة فيؤاثران ويتماثلان
والمراد بما رواه الاسلام والكفر **فصل في البغاة اذا تعالى قوم مسلمون على بلاد**
وخرجوا عن الطاعة اي طاعة الامام دعاهم الى الكفر وكشف عن دينهم التي
استندوا اليها في خروجهم عن طاعته **ولا يبداهم الامام بقتال** بل يبداءهم بالشبهة لانه خروجهم
اهون فان بدوا اي البغاة بالقتال **قاتلهم حتى يفرق جمعهم ويحرق قتلهم بالاسلح**
للمحاجة لا للملك يعني اذا اصاب اهل العدل كراغ البغاة وسلاحهم ووقارهم واستلواها
في قتالهم فاذا فرغوا من القتال ردوها عليهم وقال الشافعي لا يجوز لان هذا مال مسلم
لا يفتنح الا برضاه ولنا ما روي ان عليا رضي الله عنه استعمل اهل صير وسلاحهم ثم ردها بعد
تصرف شملهم والضرر الذي يتحمل دفع الضرر الايضا **واذا بلغ اي الامام خبر تاهبهم**

اي استعد ادهم المقاتلة حبسهم ليتوبوا وان كانت لهم فيه اي البغاة جملتهم
على حركهم يعني قتلوا من كان جزيا منهم وفي الصحاح يقال اجهرت على الجرح اذا سرحت
 قتله **وايهم** يعني اتبع اهل العدل من ولي منهم وخرجي يقتله لان حركهم كمثل
 ان يرافيهو الى القتال وكفاه من ولي منهم **والافلا** اي ان لم يكن لهم جماعة لا يفعل كذلك
 لان شرهم مندفع بدونه **ولا يسي** فودعه ولا ينسب مال لانهم مسلمون معصونون
 ولكن حبس ماله ليتوبوا فيه **وكذا** اسيرهم لا يقتل اذا لم يكن له فيه **واذا قتل**
العادل موثره الباغي ورثته لان قتله عن كمال الله تعالى فقاتلوا التي يتبع حتى ياتي
 الى امر الله فان قتل الباغي **وقال** اي كثر على حق **وانا الان على حق ورثة**
 لانه اتلف بتاويل صحيح عند القاتل وهو مع فساد ملحق بالتاويل الصحيح عند انظار
 الى المنفعة في حق احكام الدنيا حتى لا يجب الضمان فلا يجب به الحرمان لان الارث
 مستحق بالقربة وهذا التاويل لدفع الحرمان الذي شرع جزاءه الهداية العادل انك
 نفس الباغي او ماله لا يضر وكذا اذا اتلف الباغي مال العادل او نفسه وفي المخرطة
 العادل اذا اتلف مال الباغي يؤخذ بالضمان لما ذكره الهداية **فما** اذا
 اتلف حال القتال اذا لم يكن الا باتلاف شيء من ماله كالحيل واما اذا اتلفوا غير هذه
 الحالة فلا معنى لمنع الضمان لان ماله معصوم **وكل حرمانه** اي **ابو يوسف**
 حرمان الباغي **مطلقا** سوا قال انما على حق او لا لانه قتل العادل بغير حق فتعلق به
 حرمان الارث وتاويله الفاسد انما يجنب من دفع الضمان والحاجة هنا الى استحقاق
 الارث لا الى الدفع ولما ان تاويله وان كان فاسدا لكنه ملحق بالصحيح عند انقائه
 الى المنفعة في حق دفع الضمان كما في منعة اهل الحرب فلا يجب به الحرمان لان الارث
 مستحق بالقربة وهذا التاويل لدفع الحرمان الذي شرع جزاءه **وان قصد مسلم قتل**
مثل بصفاته المصنف **فما** **انفسه بالسيف** او بما يقوم مقامه في تفريق
 الاجزاء **فما** اي فعل الدافع **القصاص** عند ابي حنيفة وقال لا يلزمه لانه قتل اضرارا
 ودفع لنفسه عن الهلاك فصار كما لو قتله اذا قصده بالسيف لئلا كان او فاعارا او باصا
 في المصير لئلا اوزع المقاتلة لئلا كان او فاعارا او له ان هذا اقل لاعن ضرورة لان القتال
 بالعصا لا يتصل بالقتل العوت غالب المصنف اختلف السيف لان القتل به يتجمل ويختلف
 المقاتلة والليل في المصراع عدم حقوق العوت عادة **ولا يؤخذ ما جاءه البغاة** اي جمعة **فان**
صرف اي ايها ما جمعه **مصارفة اخر** **اهله** اي يكون ما على الملاك مودي فلا يجب
 الاعادة **والا** اي ان لم يصرفوا الى مصارفه **عادة** **وايما بينهم وبين الله** لخدم وصول
 الحق الى اهله وقبيل لا اعادة عليهم لان البغاة لما تسلطوا صار حكمهم حكم الامام ولهذا

اذا اتلفوا

ع

ويصح منهم تقويض القضاء واقامة الجمعية وقيل الاحوط ان يعاد صدقة السوايم والعشور
 مدفون الخراج لانهم حق المقاتلة والبغاة مقاتلة يقتلون اهل الحرب **باب**
الحظر والاباحة بحرم النظر الى العورة بالنصوص المحرمة وعليه اجماع الامة **الا**
للضرورة كالطيب فان نظره جائزا الى موضع المرض فقط **والخاصة** **والقابضة** **ونظر**
الرجل من الرجل والمرأة منه اي نظر المرأة من الرجل اذا امت الشهوة **ومن المرأة**
الى عورة العورة ومن زوجته اي نظر الرجل من زوجته **وامنه التي يحل له** وطبها الى
جميعها اي الى جميع عورتها فيلحق وطبها لان محرمه الوطى كلفه الاحت من الرضاغ والخوسبة
 لا يحل النظر الى فرجها **ومن محارمه** اي ينظر الرجل من محارمه **وامنه الغير الى الوجه**
والراس والصدر والساقين والعصدين لان بعض هذه الاعضاء يكون مكشوفاً
 في ثياب مهترس ويؤلف عادة وبعض المحارم يدخل عليهم من غير استئذان طوحرم
 النظر لادى الى اخرج بخلاف ما سوى الاعضاء المذكورة لانها قلما تكشف في العادة
 فحرم النظر اليها **ولا بأس من ذلك** اي نفس ما يجوز النظر اليه **اذا امر الشبهة** واذا لم
 يامن لا ينظر ولا يمس **ومس للسرا** **وان خاف** الضرورة **ولا ينظر من الاجنبية الا الى**
الوجه والكفين لان في ابداء هذين العضوين ضرورة الى مقابلة الرجال في الاحت
 والاعطاف فخرج من هذا الاستثناء ان يحرم النظر الى القدمين وفي رواية عن ابي حنيفة
 انه يجوز النظر اليهما لظهورهما بالضرورة في المشي **اذا امر فان خاف** **الشبهة** **استمع**
 النظر الا للضرورة لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة شهوة في عينيه الا انك يوم القيامة
الا القاضي والشاهد فان النظر لهما جاز عند القضا والشهادة عليهما وان خاف
 الشهوة لضرورة الحاجة الى احياحقوق الناس واما النظر لهما عند تحلل الشهادة لها
 مع خوف الشهوة فلا يصح انه لا يباح لوجود غيرة التحلل مما لا يستتري **ولا بأس** وجهها
 وكفي **وان امر** على نفسه من الشهوة لعدم الاحتياج الى المس لقوله عليه السلام من مسك
 امرأة ليس فيها سبيل وضع في كفه المحرم يوم القيامة **وينظر العبد من سيده ما ينظر الاجني**
 اي الموضع الذي يحل ان ينظر الاجني **واخصي** اي ينظر اخصي من الاجنبية ما ينظر
الفحل لانه فحل عام وقيل هو اشد جماعا لان الله لا يفتقر وكذا المحبوب لانه يفتقر بالسحق
 وكذا المخت لانه فحل فاسق **ولا بأس بالنظر الى من يريد سكا حيا** **والعلم** **الشبهة**
نفسه لقوله عليه السلام ابصرها فانه احرك والمقصود من النظر اقامة السنة لا قضاء الشهوة
ولا بأس بالمصافاة لقوله عليه السلام اذا التقى المومنان فمصافاة شأنا طيبة وتواكفا
 الورق الياسر من التجر قال النووي في شرح صحيح مسلم مصافاة الناس بعد الفجر والعصر
 ليس بشيء لانه لا اصل له **وتقيل يد العالم والسلطان العادل** لما روي ان الصحابة

حبس

كما لو اقبلون اطراف رسول الله و ابا بكر قبل من عيني بعد ما قضي **ويحيى** ابو يوسف رحمه الله
للرجال عنان الرجل وقبيل لما روي انه عليه السلام عاتق جعفر عند قدومه من الحبشة
وقبل عيني وقال لا يكلم لورود النبي عن المعانقة قالوا هذا فيما اذا تقاعا من اما اذا كانا
مستقصرين فلا تراهما اتفاقا وفيما اذا كانا التقييل عن شئ وان كان على وجه المدة فلا بأس
وما يفعل اجمال من تقبيل يد نفسه اذا التقى عن شئ وكرو ولا حصة فيه وما يفعلون من تقبيل
بين يدي العلم في رام وقد روي عن النبي لا تكلم بهذا السجود لانه يريد به التقييل قال
شمس الامية السرخسي السجود لعز الله على وجه التقويم كرو وكان الشيخ ابو القاسم يقول لا بأس
دون الفقير والعلم وسبل عن ذلك فقال لا غنى يتوقعون مني التقويم فلو زنته يتصرفون
وعنه ليس كذلك **وحل للنساء لبس الحرير** لقوله عليه السلام مشير الى حرير هذا حلال
لاننا امتي والقليل منه معفو للذكر لما روي انه عليه السلام استغنى منه مقدار موضع
ارباع اصابع كالاغلام فانه جازي روي انه عليه السلام لبس جبة مكفوفة بالحري **وتوسل**
اي جعل الحرير وسادة **وانتراه مباح** عند ابي حنيفة وقال لا بأس لان التوسد والانتراه
مثل اللبس عادة الاكاسم والتشبه بهم ممنوع ولان التوسد ليس لبس وقد روي انه
عليه السلام جلس على مرقعة حرير فان قلت على هذا كان ينبغي ان يحل الجلوس على كسي فضة
مع انه حرام قلت الحرير لباس اهل الجنة فخار القليل منه كالعلم والجلوس عليه ليكون نموذجاً للعلم
الاخرق وترغيباً والفضة لا تكون وانما يكون منها الكريسي ونحوها فلم يحل الجلوس على الفضة لان
الشي لا يكون نموذجاً **وليس في الحرير مكروه** عند ابي حنيفة وقال لا بأس به لما روي انه
رخضر في لبس الحرير واكره ان يكون اهاب في عين العدو ولما عوم النبي عنه من غير فصل
والحرم انما يحل للضرورة وما ذكره من حصول اللبس مخلوطاً بان يكون كهيئة حرير وساده غير
فلا يحل المحرم بالضرورة **ولا بأس ما سداه** يعني يحل ثوب سداه **ابريسم وكحمة قطر او**
خنز وهو صوف غنم البحر لان الثوب يصير ثوباً بالشمع والشمع بالحمى فكان هو المعترضة دون
السدي واما كحمة حرير وسداه غنم فلا بأس به في الحرير للضرورة دون غنم **وحل لهن**
التخلي بالذهب والفضة وتحريم على الرجال لانه عليه السلام قال مشير الى الابريسم والذهب
هذان حرامان على ذكراي وحل لانا تم والفضة معنى الذهب **الاخاتم** لما روي انه
عليه السلام اتخذ خاتماً من فضة **والمنطقة وحل السيف من الفضة** قديده لان الخاتم والخنز
بالذهب وغنم عريضة لما روي انه عليه السلام لبس ابي عن خاتم ذهب وصفه وحديثه وقال
انه عليه السلام لبس اهل النار ويجعل الرجل الفقير الى باطن كفه والمرأة الى ظاهرها لانه رتبة في حق
والا فضل لغير الفاضل والسلطان ترك الخاتم **وشد السن بالذهب** لا يجوز عند ابي حنيفة
واخباره كالفضة لما روي ان عرجة اصيب انفه يوم الطلاب فلما اتخذ انفا من فضة فانتقم

النبي صلى الله عليه وسلم

عليه السلام ان يتخذ انفا من ذهب ولان استعمال الذهب والفضة حرام الا عند الضرورة
وهي اذا اندفعت بالادنى وهو الفضة لا يباح له الا على ايام ابا حنيفة في حديث عرجة بالذهب
فكانت عرجة ونحوه نقول به وشدة الانسان ليس كذلك **ولم يكره ان يلبس الصبي الحرير والذهب**
لان لبس الحرير على الذكور فحرم الباس بها كما حرمت شربها لما حرمت حرم سقيها وفي اجماع الصغار
يكره حمل المنديل لمسح العرق لانه بدعه لم يفعل النبي عليه السلام ولا الصحابة والتابعون وكانوا
يحمسون باطراف ارجلهم والصحيح لا يكره لان المسلمين قد استعملوا عامة البلدان لدفع
الاذى وما رآه المومنون حسناً فهو عند الله حسن وقد روي انه عليه السلام كان مسح وضوءه
بالخزق وحاصله ان من فعل ذلك تكبراً فهو مكروه ومن فعله لحاجة لم يكن كالترجيع والاحتكاك فان فعله
تكراراً يكره والا فلا **وتحرم استعمال الالبسة من اى من الذهب والفضة للرجال والنساء** لانه
عليه السلام نهى عن الشرب من ابيتهما لقوله عليه السلام من شرب من انافضة او ذهب فانما
يجر جنة بطنه نار جهنم وسائر الانتفاع بها كالشرب منها **ولا بأس بالعقيق والبلور والزجاج**
اي لا يكره استعمالها لانه ليست من جنس الايمان فلا يقع بها التفاحر **والشرب في الاناء المنقش**
اي المرصع والمحل بالفضة **والجلوس على السرير المفضض جازي** عند ابي حنيفة اذا بقي موضع
على بناء الجبول اي اجتنب الشارب عن موضع الفضة بان لا يضع فيه عليها ولا يأخذها باليد
ويكره اي ابو يوسف الشرب منه **وافتها يذره واثنين** اي وافق محمد با حنيفة
رواية واما ابو يوسف في قديده المفضض لان الشرب من الاناء المصنوع بالفضة التي لا تخلط
لا بأس فيه اتفاقاً لانه تكون مستهلكة لانه استعمال جزء من الاناء استعمال كله فلو كان
ان الاستعمال قصداً ورد على الجزء الذي يلازم به العضو وما سواه تبع في الاستعمال كله ولا
يختص بالتواضع فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحري والتمار من الذهب في الفضة **وتقبل الهدية**
والاذن اي اذن المولى لغيره بشرايه ويعد **قول صبي وعبد وامت استحساناً** لان
الهدايا تباع على ايدي هؤلاء عادة والحد يباع في الاشواق ويشترى فلا بد ان يصدقوا
في قولهم هدي اليك فلان واذن له مولاه والا لصار حرجاً على الناس **وهذا المأكل**
قول الفاسق اي يقبل قول الفاسق لانه كثر وجودها والعدل لا يوجب كل موضع
تقبل قول الواحد فيها عبد كان او حراد فالحرج **وهذا الدنانير قول العدل**
في ان كان او عندا لان وجودها لا يكثر لمعاملات فلا يقبل الا قول المسلم العدل فاذا
احل عدل بخاتمة المالم يتوضا وان اخبر فاسق او مستور بحري فان غلب على صدق رايه
سمع وان غلب على رايه كذبه يتوضا ويقيم جدلاً حتى لا يظن الفاسق منهم فجاز ان يترك الذهب احتياطاً
قدي بالعدل لان قول المستور فيها لا يقبل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة يقبل قوله فيها
بناء على جواز القضاء بظاهر العدالة عنده والاول هو الصحيح كذا في الكفاية **وتعزل عن ائمة**

ان احتياطاً

غير اذنها واستاذن الزوجة لان لها حق في الوطى وتحصيل الولد وهذا غير ثابت اذا ظهر
زوجها محبوبا ولا حق للامه في الوطى **وبكره استخدام الخصيان** لا يكون باعنا للتجارة
هذا الصنع الشنيع **ولا لباس باخصا اليها** **وانزال الحجر على الخيل** لان فيها مضيق للناس
ولا الكفاية يقال خصاة اذا نزع خصيتيها خصية خصاوا والخصاء معناه خطأ **وجنح**
الشرط مطلقا اي قام به او لم يقامر اما اذا قام بكون ميسرا وهو حرام بالنصر فسقط عنه الله
وان لم يقامر يكون حراما ايضا لما روي ان عليا رضي الله عنه مرفوعه يقولون بالشرط فلم يسلم
عليهم فسئل عنه فقال كيف اسلم على قوم يعاقبون على اصنام وضرب رؤسهم وقال الشافعي
بحوز اللعب بالشرط لان فيه تشجيع للباطل وتذكير للهم وهو امر محمود فك المصنف في ترجمه
بحوز الشرط عنده لهذا القصد دون التمارقول على هذا كان ينبغي ان يبين مذهبه على
التفصيل بالاداء لان المفهوم من المتن انه مباح عنده مطلقا **ولكن تعشير المصنف**
ونقطه لقول ابن مسعود جرد والمصاحف في التعشير والنقط ترك التعشير قال صاحب
الهداية في زماننا لا بد للجمع **ولا لباس تخليته** اي جعلها داخلية تعظيما له **ونقش المسجد** **وتنميط**
لان عثمان فعل ذلك بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تكن الصلاة **ولكن منع السلاح**
ايام الفتنة اذا علم ان المشركي من اهل الفتنة لانه يكون سببا للعصية **وجبر ابو يوسف**
بج اراضي ملكه كسباها وكرهاها اي جوازها مع الكراهية **والجواز** اي الجواز بلا كراهية
كما قاله ابو يوسف **رواية** عن اي حنيفة لان اثبات الكراهية حجرا على الملاك العقل وهو
ممنوع وجه الكراهية انه عليه السلام قال الا ان مكة حرام لا باع ربا عما فظاهر النص يقتضي
تحريم البيع وكونهم ملاكا يقتضي جواز التصرف في املاكهم فثبت بينهما الكراهية **وجوز بيع**
العصر من يحد حرا لان بمن العصر عار عن المعصية وانما لحقه الضاد بعد تعينه بخلاف
بيع السلاح في ايام الفتنة لان عينه لا تشتر لا تغير **واذا باع مسلح خيرا او قضا القم وطل**
اي على المسلم دين كره كره الدين اخذه منه وان كان ذميا حان لان الكرم ليست
بمال من قوم الحق المسلم في حق التمسك على ملك المشركي فلا يحل الاخذ منه لان ابايع
لو كان ذميا لا يكره لرب الدين اخذه لان الكرم مال من قوم حق الذي فلك التمسك في
الاخذ منه **وجوز بيع الروث** وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فشا به العذر **وقال**
الحنيفة ولما انه مال منتفع به لفق في الاراضي لاستحلال الربح فيجوز بيعه بخلاف العذر
لانه لا ينتفع بها مجردة بل مخلوطة بالتراب الغالب عليها **ولكن لا حنكارة في بني آدم** **واذا**
سئل بل يقر به اي بذلك البلد لا حنكارة فيه بالافوات لان الاحتكار في غير ما ذكره
عند اي حنيفة لان الاضرار فيه اخف وقال ابو يوسف كلما اضر العامة حنكته فهو احتكار
وقيد بالاضرار لانه لو لم يضر لا بأس به قالوا احدا لا حنكارة ان يكون في مدة طويلة وهي الشر

وما فوقه من هذا الحد في حق المعاقبة في الدنيا واما الامم فحاصل وان قصرت المدة
فكذلك امر المتكبر الى القاضي امر بيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يستل
حسنة وعمره على ما رآه فليس مع القاضي على المحكر طاحمه بعرضه انفاقا او حنيفة
لان لا يري بيع مال المدون جبر لكن اجازة هناك فعلا للضرر العام كالحجر على الطبيب
الجاهل **واذا احتكر غلة ضعيفة حان** لانه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة **والجلب**
من بلد اخر لا احكام فيه عند اي حنيفة ولا فيه الاحكام لكن عند محمد انما يكره اذا كان
المجلب منه قريبا الى المصر حيث جلب منه غالبا واذا كان بعيدا لا حنك منه في العادة
لا يكره الاحتكار فيما جلب منه ولا يبي يوسف اطلاق قوله عليه السلام من احتكر فهو خاطي
ولمحمد ان البلد القريب من المصر يكون كفايه فيتعلم به حق العامة والبيد ليس كذلك
هذا توضيح ما في شرح المصنف اقول لو اقرز قول محمد بالاداء على التفصيل
لكان ايمن واحسن **ولكن التسخير** لان التمسك حق العاقد وتقدم تكون اليه ولا
ينبغي للامام ان يتعرض له الا اذا كان فيه ضرر للعامة بان يبيع قريبا من مائة ما
اشتراه بخمسين يمنع منه ويقدر له التسعير بمسيرة من اهل البصرة في الهداية من باع
منهم ما قدره الامام صحيح لانه غير مكره على البيع وفي المحيط وشرح المختار البائع اذا خاف
ان يضر به الامام ان نقص من سعره لا يحل ما باعه لانه في معنى الملك فالحيلة فيه ان يقول
له معنى ما تحب في يامي ستي بخل ولو اوصل اهل بلد على سعر الخبز والقم وشاع ذلك
فالمشتري اذا وجد المبيع ناقصا منه له ان يرجع على البائع بالنقصان لان المعروف بالشرط
كف في التبيين **واجازوا للذي دخول المسجد** وقال مالك لا يجوز لقوله تعالى انما
المشركون نجس **وجنح** اي دخول الذي **في الحرم** وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى فلا
يقربوا المسجد احرام بعد غايهم هذا ولما ما روي انه عليه السلام امر بضرب خيمته في
وسط المسجد احرام لو قد تقيد فترلوا فيها وكانوا كفارا **ولمحرر ابو يوسف الدعا عقول**
الحرم من غير شك لان الدعا بهذا اللفظ ما نزل عن النبي عليه السلام اللهم اني اسكن معقلا
من غير شك **وكرهاها** لانه موهوم تعلق عمر الله بغير شك وهو محدث والله تعالى يبيع صفاته قد تم
وما رواه من الدعا غريب وتقدم القاف على الجين تصحيف يودي الى الكفر لانه يكون
من التهود وفيه تشبه الله تعالى بخلق الله تعالى عنه ويكره ايضا ان يقال في الدعا حق
نبيك لانه لاحق لمخلوق على خلق في المسابقة **وجوز المسابقة في الاقدام والخيل**
والبعال والحمير والابل والربي لانها من اسباب الجهاد وحتاج اليها في اقامه حجة الله
فان شرط فيها جعل من احد الكائنات بان يقول احدهما صاحبه ان سبقتني فلك كذا وان
سبقتك فلا تثنى لي **او من ثالث لا سبهما** بان يقول الثالث ان سبقتنا فاما لان كذا فان

باب
وجوز
المهر

سبقتنا فلاشي لنا **اجاز** انما جاز في هذين الوجهين لا شمله على التعريف على الله الحزب
او من الجانبين اي اذا شرط المحل من الجانبين **حرم** لكونه قمارا **الا ان يكون بينهما عمل**
بفوس كفي يشهد اليه اي نظره **لغير سبهم** التوهم ان يستفهم قيدا به لان الفوس المحلل اولم
 يكن مثلهما لم يزلانه لا فائدة في ادخاله بينهما ولم يخرج من ان يكون قمارا **ان سبقوا احد منهما**
 المحل **او سبقاه** **احد منهما المحل** لم يعطهما شيئا وفيما بينهما **الما سبق** اخذ من صاحبه
 وعلى هذا التفصيل اذا تنازع عليهما مسألة وتواخا الى شيء لان ذلك حثا على العلم كما كان في
 السابقة حث على الجهاد **كتاب الوصايا** **الوصي** **يا سبى الوصية** وكان القيار
 ان لا يجوز لانه تملك مضاف الى زمان زوال الملك وهو ما بعد الموت وكما استحسن
 جواز الحاجة العامة لان الانسان يتلى بطول الامل ويقصر فيما يقرب من العمل فتدارك
 حين ياتيه الاجل بعض ما فرط من الركل فصرف ماله الى الخيرات وقد بقي المالك بعد
 الموت باعتبار الحاجات كما بقي وقت الجهاد والهدن **وتقدر بالثلث وتفضل**
ان يتقصر منه لقوله عليه السلام الثلث والثلث كثير جواب من قال اوصي ثلث مالي
وان يتركها اي بفضل ان يترك الوصية **ان كان ورثته فقرا لا يستغنون بانفسهم**
 اي بما يرثون منه لان فيه رعاية حق الفقراء والقرابة معا كان اول وان كانوا
 يستغنون بما يرثون فالاول ان يوصي بما دون الثلث لطلاق قوله عليه السلام الثلث
 الثلث كثير **وتصح الاجني الوصية** **مسلم** **كان او كافرا** ذميا لان تبرع كل منهما للاخر
 كان جازا حال الحيوة وكذا بعد المات قيدا بالذمي لان الوصية الحرة باطلة **بغير**
اجاز **تقصر** لانه تصرف فيما هو محض حقه وهو الثلث **ولا يجوز الوارث الوصية** لقوله
 عليه السلام لا وصية لوارث الا باحالة الورثة ويعتبر كونه وارثا وقت الموت لا وقت
 الوصية حتى لو اوصي لاحيه ثم ولد له ابن صح الوصية **ولا يمازاد على الثلث** لقوله عليه السلام
 الحيف في الوصية من الكرايم والكبر وقصرنا الزيادة على الثلث **الاها** اي باحالة الورثة اذا
 كانوا جازا لان المنع كان لعلق حقه بالتركة فاذا اجازوا فقد زال سبب المنع **واذا لم**
يكن وارثا **يجزها بالحل** يعني اذا اوصي لاجني بكل ماله ولا وارث له صح الوصية
 وسلم ماله اليه عندنا وقال الشافعي صح الوصية في الثلث ولو وضع الثلثان في بيت المال
 لان محل الوصية الثلث ولنا ان ما زاد على الثلث العامة المسلمين والموصي له منه وقد خرج
 بآية الله **ولا يجزها اي الوصية** **للقاتل** وهو مباشر القتل حقيقة كان غافدا او خاطيا
 لقوله عليه السلام لا وصية للقاتل **الا باحالة** يعني اذا اجاز الورثة جاز لان المنع كان لحظهم
 وقال الشافعي يجوز لان جناية القاتل لا يخرج عن اعمية ان تبرع عليه غيره **ولا يجزها**
 اي ابو يوسف الاجاز لان امتناع الوصية لاجل الجناية وهي قامة ولو لم يكن له وارث

أصلا يجوز عند مخالفا له ولو كان القاتل صبيا او مجنونا جازت الوصية وان لم تجز الورثة
 اتفاقا من الحقائق **ولا يجزها من صبي** يعني ايضا الصبي في القرب لا يصح عندنا
 وذلك اتفاقا في صحيح لما روي ان عمر رضي الله عنه اجاز وصية غلام مرافق ولما انه تبرع
 وهو ليس من اهله وما رواه بحول على الوصية في مجنون وذاجاز عندنا ايضا وكذا الخلاف
 في المجنون من المحرط **ولا من معتقل اللسان بالاشارة** يعني من اعتقل لسانه فوصي
 بشي بالامامة لا يعتبر عندنا ويعتبر عند الشافعي لان الاشارة قامة مقام العبارة في الآخر
 لخرج فكذا هذا ولنا ان الموضوع للبيان هو العبارة والاشارة قامت مقامها في الآخر
 لثبوتها عن العبارة وفي المعتقل من المرض زواله وجوز فلا يكفي اشارته للبيان مع امكان
 العبارة عنه وعن ابي حنيفة ان دامت العلة الى وقت الموت يجوز وان كان اخرس وعليه
 الفتوى من الحقائق **ولا يجوز من مكاتب مع وفا** لان الوصية تبرع وهو ليس من اهله
وتصح للحمل لان الوصية استلزام من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والجنين يولد
 خليفة في الارث فكذا في الوصية فان قيل القبول شرط في الوصية والجنين ليس من اهله
 فكيف تصح له الوصية قلنا الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها بالهبة بشرط القبول
 اذا امكن وتشبهها بالميراث بسقط اذا لم يملن عملا بالشبهين **وبه** اي يجوز وصية حمل
 جارية لفلان **اد اوضح لا قبل من ستة اشهر من يوم الوصية** لتقصر وجوده عند الايض
 وهكذا في النهاية من غير تفصيل وذكره الكافي ما يدل على انه ان اوصي على الحمل معتبر من وقت
 الوصية وان اوصي به معتبر من وقت الموت **واما دونه** يعني اذا اوصي بخاتمة فلان
 لا علمها صح الوصية لان افراد اكمل يا وصية صحيح فصيح استثناء **وتعبر بقوله اي قول**
 الوصية **وردها بعد الموت** لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت فاعتبر بقوله
 بعده **وملك بالقول** لانه لو ثبت الملك بغير قول لتقرر بموته الموصي بعد من اعني حيث يجب
 عليه نفقته **الا ان يموت الموصي له بعد الوصية قبل القبول** **فمكمل** **ورثته** اي ورثة الموصي
 له لان الوصية قد ثبت بموت الموصي لا بحتم القسح من جهته وانما توقفت الحق الموصي له
 فاذا تمت دخل في ملكه كملك البيع المشروط فيه الخيار اذا مات من له الخيار قبل الاجازة دخل
 البيع في ملكه فتقبل الى ورثته **وجوز له** اي الموصي له الرجوع **صحيحا** بان قال رجعت عما
 اوصيت به **ودلالة** بان يقول الموصي به فعلا يترك على الرجوع كما اذا اوصي بقطعة فخر او بامر
 او شاة قد سمها **وبحسب** ابو يوسف **محموده** اي انكار الموصي وصيته **وجوز له** ان يجوز
 نفقته الماضي واكالم فقط ولهذا قالوا اذا اخذ الميراث الردة كان نائبا **وخالفه** **محمد وخيار**
الفتوى لان الرجوع اثبات الوصية في الماضي والجود نفقته لا قبل العقد فلا ينفقه الرجوع
 ولهذا قالوا محمود الزكاح لا يكون طلاقا **واذا اوصي لاجني** **صحيحا** **وتصح**

اد اوضحت الوصية

من موكب من الرجوع او
 من موكب من الرجوع او

ورده غير وجهه فليس رد لانه لما قبل وجهه اعتمد الوصي على قوله فلو جاز له الرد
غير حضرته كان ذلك تعد برايه لانه حينئذ يموت بلا وصي فلم يجز كما لم يجز الوكيل ان يعزل
نفسه بغير حضره الموكل **وان رد هاتين وجهه صح** اذ لا غرور فيه لانه ان اوب
الى اخر **وان سكت الوصي** فلم يقبل وجهه ولم يرد **حيث مات الوصي حيا الوصي**
ان شاقبل وان شارد فلو باع شيئا من تركته يكون قوله وتعد به سوا علم بالوصاية او لا
خلاف الوكيل اذا لم يعلم بالوكالة فباع لا يفسد لان الوصاية خلافة لموته حال انقطاع
ولاية الميت فلم يتوقف على العلم كالوراثة واما التوكيل ليس باستلاف لثبوت حال
قيام الموكل فلم يصح بغير علم من ثبت عليه **فان رد الوصي** الاصل في غيبته او بعد موته
ثم قبل اعتبرنا بقوله ان لم يخرج القاضي فديته لانه لو قبل بعد اخراج القاي
وحكمه بطلان الوصية برده لم يصح قوله لانه قضاء في مجتهده فيه **لارده مطلقا**
يعني وان رفرده مخترا سوا الخرجه القاضي او لم يخرج له لان الاصل ان يرد برده فلو
رد في وجهه برتد فله ان يغيثه ولنا ان الاصل ان يرد فعلا للموصي فلو اردت
غيبته لتضر به الوصي فاذا رطل رده بغير قوله **او بالثلث** يعني لو اوصى بثلث
ماله **فقال لا اقبله** في حال حيوته **ثم قبل بعد موته اجزائه** وقال زفر لا يجوز
قبوله بعد رده لان الوصية تبطل بالرد فلا يصح قوله بعد ذلك كالاقرار اذا رد بغير
المقرر لم يصح تصديقه بعد ولنا ان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت
فتعتبر الرد والقبول بعد قبض الرد قبيله **ويضم القاضي الى الحاجز اي الوصي**
الحاجز من **يعينه** رعاية حق الوصي والورثة **فان شك في اليه ذلك اي ان شك**
الوصي القاضي في عجز القاي بالوصية **لا يحسمه اي القاضي** الى شكائه ولا يضم اليه
اخر الاحتمال **لانه حتى يتحقق عجزه فان ظهر عجزه اي عجز الوصي في**
للقاضي اصلا بحيث لا يكون قادرا على التصرف **استدل به** عجزه رعاية الحاجزين
وان شك في الورثة اي من الوصي لا يعزله القاضي لانه استفاد الولاية من
الميت **حتى يظهر له حياته** فاذا ظهرت عزمه لان الميت انما استخلفه لامانة فلما قام
بنوب القاضي مشايته لا يصح ان يمين **وان اوصى الى عبد او كافرا وفاسقا**
اخرجه القاضي وفي هذه العنان دلالة على ان الاصل في صحة الوصية لان الاخراج
انما يكون بعد التناول وجه صحيحه ان اصل النظر ثابت فهو باعتراف قدره العبد
ولا ينافي كافر في اجماله حتى نفد شر او عبد مسلما وولاية الفاسق على نفسه وعي على
ما عرفت من اصلنا **ونصب غيره** انما ما للنظر امانة العبد فليتوقف ولا ينفذ على اجازة
المولي واما ما للحاكم في المعاداة الدينية الباعثة على ترك النظر في حق المسلم واما ما للقاضي

مؤخر

فانما هو المصلحة لنفسه **او الى عبد نفسه** يعني اذا جعل عبده وصيا **وبه الورثة كبار**
لا ينفذ ايضا لان الكبير منعه عن التصرف في نفسه فتخلوا الوصية عن فائده **وان كانوا**
بغير اذن الوصي اي الوصي الى عبد **صححة** عند ابي حنيفة ولا يصح عندها يعني ان القاضي
يخرج من الوصاية ويقسم غيره مقامه لانه وقع باطلا حتى تعرف قبل ان يخرج القاي الوصي
لقد تعرف من الحقايق قبل بالعد لانه لو اوصى الى مكاتبه جاز اتفاقا وقد بعد نفسه
لان نصب عبد غيره لا يجوز اتفاقا لانه في حق هذه الوصية اثبات الولاية للموكل على
امالك وهذا قبل المشرع وله انه مخاطب مستند بالتعرف فيكون اهلا للوصاية
وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املا كالمسلم لهم ولاية المنع من التصرف ولا
مناقاة والظاهر ان شفعته عليهم اكثر من الاجنبي **او الى اثنس** اي اذا اوصى الى رجلين **خير**
ابو يوسف **انفراد احداهما بالتصرف مطلقا** اي في جميع الاشياء لان الوصاية سبيل الولاية
وهو وصف شرعي لا يجزى فتنت لكل منهما على الكمال كولاية الانكاح للاخوين **ومنعاه اي**
لا لا تصرف لان الولاية تثبت بالتعيين فبراعي وصفه وهو الاجتماع اذ هو شرط مقيد وما
رضي الوصي الاجتماع راياهما الا فيما يحتاج الى الراي كقبول الهدية **الامر شر الكفر**
وتجهيز وطعام الصغير وكسوته وردود دينه **وتصادق** اذ اكلت التركة من
حضر الدين **وخصومة وقبول هبة وتصدق وصية** يعني اذا طنت يخرج من الثلث
فان التصرف في هذه الاشياء ضروري والضرورات مستثناة اما ترا الكفن والتجهيز فلان في
ناحية الى حضور الاخر فساد حال الميت واما طعام الصغير وكسوته ففساد حالهم بالتأخير
ولهذا تملك من يعوله وان كان اجنبيا واما رد ودبوعه يعني وقضائين فله من باب
الاعانة وليست من باب الولاية لانه لا يحتاج في ذلك الى الراي وصاحب الراي اذا
ظفر بحبس حقه واما الخصومة في حق الميت فلان الاجتماع فيها متعذر واما قبول طهنة فلان
في التأخير انه القوات واما تصديق وصية يعني فله من ثبوت ذلك على الراي **او الى كمالها**
اي اذا اوصى الى كل من الوصيين **على انفراد** ينفرد كل منهما بالتصرف اتفاقا **او الى كمالها**
يعني اذا وكل واحد على انفراد منفرد بالتصرف لانه صار راضيا برايه وصيه **وقبل على**
الخلاف يعني في هذه المسئلة التي قبلها الخلاف واحد لان وجوب الوصية عند الميت
فيصير ان وصيين عند الموت دفعة بخلاف الوكيلين لان الوكالة تعقد احد بهما الاخر
مكره في المسئلة هذا القول هو الاصح **واذا اوصى الوصي الى اخر** يعني اوصى الى الوصي
فاوصى الى اخر **جعل وصية الترتيب** اي في ترك الوصي وترك الميت الاول وقابل الثاني
لا يكون وصية ترك الميت الاول لان الوصي كالموكل ثم الموكل لا يملك ان يوكل غيره فكذا الوصي
ولنا ان الوصي لما اعتمد عليه بعد موته مع علم انه قد يجزى من الاسباب كان ان يملكه

حقوق

بالفهي دين علميت اي لو شهد رجلان رجلين بان لهما على الميت الف الف **و شهادتهما**
لها مثل ذلك اي شهد المشهود لهما ان لهما من الشاهد على الميت الف الف **و شهادتهما**
ذلك ردها اي لا تقبل ابو يوسف الشهادتين في الدين **كله الوصية** اي لا تقبل اذا شهدا
 ان الميت اوصى لرجلين بالف فادعي الشاهدان ان الميت اوصى لهما بالف وشهد الموصي
 لهما ان الميت اوصى للشاهدتين بالف لا تقبل الشهادتين اتفاقا لان الدين بعد الموت
 يتعلق بالتركة لحزب الدمة بالموت فكانت الشهادة بسبب حق الشركة فتحقق التهمة ولما
 ان الدين يجب في الدمة وهي تقبل حقوقا شتى فلم يقع الشركة ولا تنقل بالموت من الدمة
 الى التركة ولهذا لو هلك التركة لا سقط الدين فوفقت الشهادة لغير الشاهد فتقبل
 ولهذا لو شرع اجنبي يعقبادين احدهما لا يشترك الاخر فيه بخلاف الوصية لان حق الموصي
 له يتعلق بعين التركة حتى لا يبقى بعد هلاك التركة وصار كل واحد من الموقفين متمسكاً بشدة
 حق المشاركة في التركة فلا يصح شهادتهما ولو شهدا انهما وصي لرجلين بعين وشهد
 المشهود لهما للشاهدتين الاولين انه اوصى لهما بعين اخر تقبل الشهادتان اتفاقا لانه لا
 شركة ولا تهمة ولو كان المشهود عليه حياً في الصحة قبل اتفاقا لان الدين اذا لم يتعلق
 بالمال ولا تهمة من الحقايق **ويصدق اي ابو يوسف الوصي في قوله ادبت حراجة**
 اي حراج الارض للصبي **وجعل عبد الابن بغير نية قايما** اي قال لا يصدق
 الابنية كما لو فرض القاضي عليه نفقة ذي رحم محرم منه فقال الوصي ادبتا ولا يبيح يوسف ان
 الوصي امين في حوائجه فيصدق فيه كما يصدق في قوله ادبت نفقة ونفقة عبد بخلاف
 نفقة حرامه لا يثبت من حوائجه **واذا قضى مريض دين بعض غرمائه ثم مات**
بشارك الباقي معه يعني لا يكون القابض الحق بما قبضه بل سائر الغرماء يشركونه
 على قدر حصصهم وقال الشافعي هو الحق بما قبض لانه قضى دينه من مال نفسه وممكن الغرماء
 بالمقبضين فخصص به كما في حالة الصحة ولنا ان حق الغرماء يتعلق بماله في مرضه ويخص به حصصهم
 كما يخصص حق الباقيين فيشركونه **واجازوا الورثة ابطال ما اجازوه من تصرفاته** يعني
 اذا اجاز الورثة تبرع الموت في مرضه فلم يابطال بعد موته عندنا وقال مالك ليس له
 ذلك لانهم اطلوا حفرهم واذا اطل لا يعود ولنا ان الورثة لا ولاية لهم على مال المورث
 حال حيوته وصارت الاجازة فان لم توجد يكون ايم ولاية رد ما اراد على الثلث **وجعلوا**
حكم الحامل عند الطلاق كحكم الحمل يعني حكم الحامل كحكم الحمل عند ناحت حتى يوتها
 الطلق **لا من بعد ستة اشهر** يعني قال مالك حكم بعد مضي ستة اشهر من زمان الطلق
حكم الميراث من الموت لان ولاهها بعد ستة اشهر ساعة فساعة والولادة مظنة
الحلاك ولنا انها صحيحة الا اذا اخذها الطلق فنصير مرضية حقيقة وفي الحقايق المراد

و بعد ان حرامه

و بعد ان حرامه

به الوجه الذي يكون اخر انفصال الولد عنه وسلامتها او موفضا لانه مرض الموت لكل
 لا يملكه قد ياخذها ثم يسكن **فصل في الايصا بالثلث وغيره اوصى لزيد بسيف فميت**
فما تركه و لكن بسدر ماله وله خمسة اية اي والحال ان له خمسة اية درهم شوي السيف ولم
 له السيف وسدر خمسة اية **ياخذ بكره سدسها اي سدر خمسة اية و زيد خمسة اسداس**
السيف وسدر السيف بينهما اي بين زيد وبكره نصفان فميت ابي حنيفة بناء على ان القيمة
 عند بطريق المنازعة فنقول اجتمع في السيف وصيتان وصية مجمعة ووصية بسدر
 لان الموصي اوصى له سدر المال والسيف من جملة ماله فدخل في الوصية بالسدر جريا
 فحلت السيف على ستة حاجتنا الي السدر ثم نقول لا منازعة لصاحب السدر في السيف فيما
 ورا السدر فلم خمسة اسداس السيف الموصي له بالسيف بقي سهم واحد وهو السدر وقد اشوب
 منارعهما فيه فكون بينهما نصفان فلما لم يستقيم سهم على اثنين فخرنا الستة في الاثنين فصارا اثنين
 وقيمة مائة صار خمسة اية على اثنين هما فصارا مجموع على اثنين وسبعين وثلاثة اية الوصية اثنين
 وعشرين للموصي له بالسيف احد عشرهما كماله من السيف والموصي له بالسدر احد عشر
 سهما ايضا سهم من السيف وعشره سهم من باقي المال وسهام الموصيا اقل من ثلث المال
 لان ثلث المال اربعة وعشرون وسهام الموصيا اثنان وعشرون وسهام الورثة خمسة
 وهو اكثر من ثلثي المال لان ثلثي المال ثمانية واربعون فاذا كان كذلك فلا بد من اجازة الورثة
 وعدمها **وقال لا بكر سبع السيف والزيد الباقية** يعني عندهما قسم السيف على سبعة اسهم لصاحب
 السدر سهم ولصاحب السيف ستة اسهم بناء على ان القيمة عندهما بطريق القول لان الحق
 ثابت في العين على سبيل الشروع فنصب صاحب السيف جميع السيف ستة لئلا يمانر ان السيف سهم
 على ستة حاجتنا الي السدر وصاحب السدر السيف فيصير سبعة واذا صار السيف
 سبعة وقيمة مائة صارت الخمسة اية على خمسة اية كل مائة سبعة وليس خمسة اية على سبعة
 فنصب جميع المال وهو اثنان واربعون في ستة فصار اثنين واثنين وخمسين اسداس في ذلك
 اثنان واربعون وباقي المال مائة اية وعشره للموصي له بالسدر سدر ذلك وهو خمسة اية
 فصا وسهام الموصيا سبعة وسبعين وهو اقل من ثلث المال لان ثلث المال اربعة وعشرون
 والفرق بين الثمانيين احمالا لا انما اعطيا سبع السيف لصاحب السدر وهو اعطى نصف
 سدر السيف ولاشك ان الاول اكثر لان الستة من اثنين واربعين اكثر من واحد من اثنين
 لان واحدا من اثنين عشر اربعة من ثمانية واربعين والاربعة من ثمانية والاربعة اقل من
 الستة من اثنين واربعين واما تفصيله فلا نعلمنا بطلان لصاحب السدر احد عشر
 ولصاحب السيف ستة ولا يثبت فكون حقه اكثر بالنسبة الي صاحب السيف وهو يوجب لكل
 واحد منهما احدى عشر فان اوصى لزيد **ثلث ماله ولا اجازة** **فالسيف**

و بعد ان حرامه

مقسوم ثلثة وستين سهما عند ابي حنيفة اربعة وتسعون وثلثة سمان وثلثة وخمسة
والورثة سبعة وعشرون فنقول اجتمع في السيف ثلث وصايا وصية بالكل ووصية بالثلث
 ووصية بالسدر فالقيمة عنده بطريق المنازعة ولا منازعة لصاحب السدر والثلث في
 زاد على الثلث وهو اربعة ثلثا السيف فسلم اربعة ثلثي سمان ولا منازعة لغيره مما زاد
 على السدر وهو السدر ايضا ولخالد فيه منازعة ففهم ذلك السدر بين صاحب السيف وصاحب
 الثلث نصفان فانكسر بالنصف وضربا خرج النصف في ستة فصار اثني عشر سلم لصاحب السيف
 ثمانية واستوت منازعة صاحب السيف وصاحب الثلث في سهمين فكان بينهما نصيبين
 بقي السدر وهو سمان واستوت منازعة الكل فيهما فيقسم بينهما اثلاثا وليس للمهمين ثلث
 صحيح وضرب اصل المسألة وهو اثني عشر في ثلثة فصار السيف ستة وثلثين ثلثا وهو اربعة
 وعشرون لصاحب السيف وسدسه ستة لصاحب الثلث وصاحب السيف نصفان
 لكل واحد منهما ثلثة ويقسم السدر الباقى وذلك ستة اسهم بينهم اثلاثا لكل واحد منهما فحصل
 لصاحب السيف تسعة وعشرون مرة اربعة وعشرون وثلثة وثلثة وثلثة وصاحب
 الثلث خمسة مرة ثلثة وثلثة وثلثة وصاحب السدر سمان واذا صار السيف على ستة وثلثين
 وقيمة مائة صار كل مائة من الحماية على ستة وثلثين ففهم الحماية مائة وثلثين لصاحب
 الثلث ثلثة وذلك ستون ولصاحب السدر سدسه وذلك ثلثون فحصلت سهام الوصايا
 مائة وستة وعشرين وجميع المال مائتان وستة عشر فكانت سهام الوصايا اكثر من الثلث
 فان اجازت الورثة فيقسم كذلك وان لم يجزوا جعل ثلثة على قدر سهام الوصايا وذلك مائة
 وثلثة وعشرون لجميع المال ثمانية وثمانين سبعون وثلثا المال مائتان واثنتان وخمسون
 والسيف سدسه ثلثة وستين فبدع اليهم جميعا من الثلث ما كان يدفع عند الاجازة
 من جميع المال وقد دفعوا الى صاحب السيف تسعة وعشرين كله من السيف فبدع للاثني
 كذلك وقد دفعوا الى صاحب الثلث من السيف خمسة والى صاحب السدر من السيف سهمين
 فبدع للاثني كذلك فكون المبلغ ستة وثلثين وحظ الورثة من السيف تسعة وعشرون **والنقد**
بما في اي النقد مقسوم ثلثا فيه وخمسة عشر لان السيف اذا صار ثلثة وستين وهو السدر
كله صار اسدس كذلك فصار النقد وهو خمسة اصداس المال ثمانية وخمسة عشر لغير ثلثون ولخالد
والجميع سبعون فبلغ سهام الوصايا مائة وستة وعشرين لانهم اخذوا ستة وثلثين من السيف
 وهما اخذوا سبعين من النقد **والورثة مائتان وخمسة وعشرون** لا يحصل لهم من
 السيف سبعة وعشرون فصار الجميع مائتين وخمسين وسهام الوصايا كانت مائة وستة
 وعشرون فاحصل الورثة ضعف ما حصل لصاحب الوصايا فاستقام الثلث والثلثان **وقال**
السيف اثني عشر اربعة وستين وثلثة سمان وثلثة وخمسة يعني عنده القيمة بطريق العول فيضرب

صاحب

صاحب السيف بالسيف كله وصاحب الثلث ثلث السيف وصاحب السدر سدس السيف
 والثلث ستة اسهم فصار القيمة على تسعة اسهم فصار كل مائة من الحماية على تسعة ففهم خمسة
 واربعين لصاحب الثلث ثلثة وهو خمسة عشر ولصاحب السدر سدسه سبعة ونصف فانكسر
 بالنصف فضعف فصار تسعين ففهم حق كل منهم ضعف ما كان فيصير لصاحب السيف اثنا
 عشر ولصاحب الثلث اربعة من السيف ولصاحب السدر سمان من السيف ولصاحب
 الثلث من باقي المال ثلثون ولصاحب السدر خمسة عشر فبلغت سهام الوصايا ثلثة وستين
 وجميع المال مائة وثمانية فزادت سهام الوصايا على الثلث فاذا اجازت الورثة ففهم ذلك
 وان لم يجزوا جعل ثلث المال على قدر الوصايا لا على سهام الوصايا هكذا روي عن
 الوصايا ثلثة وسدس وسدس ايضا لان السيف سدس المال فحصل كل سدر سمان
 لان السدر اقل ففهم ثلث المال اربعة اسهم وجمع المال اثنا عشر سهم من الثلث لصاحب
 السيف وذلك ثلثة السيف وسهم منه لصاحب السدر سدس ذلك في السيف وخمسة
 اصداس في باقي المال وسمان لصاحب الثلث سدس سمان في السيف والباقي وهو خمسة
 اصداس سمان في باقي المال فانكسرت الاسهام بالاسداس فاضرب اصل المسألة وذلك اثنا عشر
 في ستة فصار اثني وسبعين الثلث من اربعة وعشرون فان لصاحب السيف سهمين
 في ستة كله في السيف فكان لصاحب الثلث سمان وضربا هله ستة فصار اثني عشر سدس
 في السيف وذلك سمان والباقي وذلك عشرة في باقي المال وكان لصاحب السدر سهم
 ضربة في ستة فصار ستة سدس في السيف والباقي وذلك خمسة في باقي المال فبلغت
 سهام الوصايا اربعة وعشرين وثلث المال اربعة وعشرون واذا صار الثلث اربعة وعشرون
 صار السيف الذي هو نصف الثلث لكونه سدس المال اثني عشر واذا صار السيف وهو
 السدر اثني عشر صار كل سدر اثني عشر فصار النقد وهو خمسة اصداس المال ستين
 سمان ان يد من السيف ستة وثلثة من السيف سهم ومن النقد خمسة اسهم وثلثة من السيف
 سمان ومن النقد عشرة وكل ذلك اربعة وعشرون وللورثة من السيف ثلثة اسهم ومن النقد
 خمسة واربعون وجميعها ثمانية واربعون ضعف ما صرف الوصي لهم فاستقام الثلث والثلثان
 وعن هذا يعلم معنى قوله **والنقد** اي يتم النقد **ستين لغير خمسة وثلاثين والورثة**
خمسة واربعون ولزيد ان اوصى لزيد بكل مائة فان يبيع بثلثة اي عبد الوصي
 من ثلثة مائة وقيمة الف ولا مال غيره اي غير العبد ولم يجز الورثة **لهم مقسوم عند**
ابي حنيفة مائة عشر اربعة وستين من ثلثة مائة **والباقي يبيع من ثلثة مائة عشر** **والنقد**
ثلثة اسهم منها اي من اربعة عشر **زيد** عند ابي حنيفة الوصي له جميع المال لا ضرب الكثر
 من الثلث وصاحب البيع يضرب جميع العبد في الثلث فيقسم الثلث بينهما على اربعة فاذا صار

١

الثلاث اربعة صار جميع المال اثني عشر مدفع الي الموصي له بالمال سهم واحد
 منها يباع من صاحب وصه البيع واحد عشر سهم من اثني عشر من الالف لانه اذ يبيع
 العبد بالالف فكان موجبا بكل كجز ومنه بقسط من الف والثلث ويدفع ثلثا سهم من الثمن الي
 الموصي له بجميع المال لانه من المال فصار هذه الثلث مع السهم الواحد اربعة وهو ثلث
 المال ويكون للورثة ثمانية اسهم فاستقام الثلث والثلثان **وباع يبيع كل من يكر**
ويدفع ثلث الثمن لزيد يعني عند ابي يوسف يباع جميع العبد من الموصي له بالالف
 درهم ويدفع ثلث الثمن الي الموصي له بالمال والثلثان الي الورثة **وامر محمد لزيد**
سدسه ويبيع خمسة اسداس من بكر خمسة اسداس الالف لزيد من سهم واحد
الورثة الباقي على الاقوال يعني عند محمد الموصي له بالمال يضرب جميع الرقبة في الثلث
 والموصي له بالبيع يضرب جميع الرقبة في الثلث ايضا لان الوصية فيما وراء الثلث وان يطلب في
 حق الاستحقاق فقد بقيت في حق الضرب فاذا استويا في الضرب في الثلث يصير الثلث فيهما
 نصيبين والخصار الثلث على سهمين صار لكل ستة اسهم فللموصي له بالمال سدس العبد ويبيع
 خمسة اسداس خمسة اسداس الالف ويدفع سهم واحد من الثمن الي الموصي له بالمال لثمن
 له الثلث وبقي للورثة اربعة اسهم فاتفق ابو حنيفة ومحمد علي انه لا يباع جميع العبد وقال ابو
 يوسف يباع جميعه لان الموصي له شريك الورثة وحق الورثة لا يمنع البيع ويحول الي الثمن
 ولذلك حق الموصي له بالمال وقال ابن الميثاق اوصى بجميع المال والعبد والثلث كلاهما
 بالمال فتقد وضعت فيهما وهذه المسئلة في الرباذات تسمى باب الغرر لان كلاهما
 لحسن التخيير ككل العروس بالوان الثياب **او ثلث وثلث ولا اجازة** يعني لو وصي
 بثلث ماله لرجل ولا خولت ماله ايضا ولم تجز الورثة **اقتسامه اي الثلث نصيبين** لانهما
 يساويا في سبب الاستحقاق **او ثلث وسدس** يعني اذا وصي بثلث ماله لرجل وسدس
 ماله لآخر ولا اجازة **فان لا يبيع** يعني يقتسمانه اثلاثا على قدر حقهما فباخذ صاحب الاقل سهم واحد
 الاكثر سهمين **او بكل وثلث فكل مقسوم** عند ابي حنيفة **اسداس مع الاجازة** ففرص
 المال ستة دراهم ولا نزاع لصاحب الثلث في اربعة فاستوت منازعتهما في سهمين
 فصار لصاحب الكل خمسة ولصاحب الثلث سهم **والثلث مع عدمها** يعني الثلث
 عند مقسوم مع عدم الاجازة **نصيبين** **وقال ارباعا فبها** اي في الاجازة وعدمها لانه يجمع
 فيهما وصية اثنان وصية بالكل وصية بالثلث فحلت اصل المسئلة من ثلثه لاحتاجت الي الثلث
 والموصي به بجميع يدعي كله وهو ثلثه والموصي له بالثلث يدعي ثلثه وهو سهم فقول الي اربعة
 اربعة لصاحب الثلث وثلاثة اربعة لثلاثة اسهم لصاحب الثلث بجميع فقول الاجازة في قدر الثلث فقله
 العبد فقسّم الثلث بينهما ثم الثلثان فاقسم الثلث بينهما وهو واحد من الثلث فلم يستقم التخصيف

فقد

ول
 بغيره

فصيرها يخرج النصف في اصل المسئلة وهو ثلث فصار ستة فثلثه اثنان يكون بينهما نصيبين وبقي
 اربعة اسهم فصاحب الجميع يدعي كله وصاحب الثلث يدعي بهما واحدا لثمنه لثالث فليس للموصي
 له الثلث ثلث اسهم وقد استوت منازعتهما في السهم الاخر فتتصف فبالكسرة يخرج النصف
 فصار ثمانية في ستة فصار اثني عشر فكان للموصي له بالكل اربعة ونصف فضعفناه فصار تسعة
 وهي ثلاثة ارباع المال فكان للموصي له بالثلث سهم ونصف فضعفناه فصار ثلثه وهي ربع جميع
 المال **او نصف وثلث ولا اجازة** يعني ان اوصي لرجل بنصف ماله ولا خولت ماله ولم تجز
فان ثلث نصفان بينهما عند ابي حنيفة **وقال ارباعا** يعني تقسم بينهما على خمسة اسهم سمان
 لصاحب الثلث وثلثه اسهم لصاحب النصف واصل المسئلة من ستة لانها اقل يخرج لثلث
 ونصف لان البطلان من حيث الاستحقاق لان حيث الضرب وحاله ما عند عدم الاجازة
 فالحال ما عند الاجازة فبجعل ثلث المال على قدر سهم الوصية فكون مجموع المال خمسة عشر ثلثه
 وهو خمسة للموصي لهما وثلثاه وهو عشرة للورثة واثار المصنف الى اصل هذا الخلاف بقوله
والامام لا يضرب للموصي له ما زاد على الثلث قالوا ضرب في ماله اذا جعل يعني لا يجعل
 الامام للموصي له ما زاد على الثلث شيئا على حذف المفعول ولا يعطيه لانه المجازات واقتر
 وعندهما يضرب بجميع ما وصي **الجز المجازاة والسعاية والدراهم المرحلة** يعني الامام
 يو اقره في هذه الفصول صورة المجازاة ان يكون لرجل عبد ان قيمته اصدها الف وماية
 وقيمة الاخر ستماية وادوي بان يباع واحد منهما بمائة درهم فلان والاخر بمائة فلان اخر
 فقد حصلت المجازاة لاحد فبالمال درهم والاخر خمسمائة فان خرج ذلك من ثلث مال او اجازة
 الورثة جاز ذلك وان لم يكن له مال غيرها ولم تجز الورثة جازت مجازاته بقدر الثلث فكون
 الثلث بينهما اثلاثا يضرب الموصي له بالالف بحسب وصيته وهو الالف والموصي له الاخر بثلث
 وصيته وهي خمسمائة فلو طان هذا اكسيرا الوصايا وجب ان لا يضرب الموصي له بالالف على
 قياس قوله باكثر من خمسمائة وستة وستين وثلثي درهم لان عند الموصي له باكثر من الثلث لا يعز
 الا بالثلث وهذا ثلث ماله صور السعاية وهي ان يوصي بعق هذين العبدين فبما جازهما
 الف وقيمة الاخر الفان ولما لم يعزها فان اجازت الورثة يعقنان بها وان لم تجز الورثة
 يعقنان من الثلث وثلث ماله الف الثلث الذي قيمته الف فيعتق منه هذا العبد فبما جازهما
 وقيمة الاخر ثلثون وثلث درهم ويسعى في البلية وهو الثلثان ستماية وستة وستون وثلثا
 وثلثان الذي قيمته الفان فيعتق منه هذا العبد فبما جازهما وهو ستماية وستة وستون وثلثا
 درهم ويسعى في البلية وهو الف وثلثه وثلثون وثلث درهم فلو طان فبما جاز الوصايا
 وجب ان يسعى الذي قيمته الف في خمسمائة نصف قيمته والذي قيمته الفان في الف
 وخمسمائة ثلثا يباع قيمته لانه حينئذ لا يضرب الذي قيمته الفان الا بالالف فوجب ان يكون

عند الاجازة يكون
 لصاحب النصف العبد
 السهم ولصاحب الثلث
 السهم والمالي هو السهم
 فبما جاز الاجازة

٢٠

بهم نصفان وصورة الدراهم المرسله الي المطلقة او مبي لاحدهما بالف ولا خلاف في ذلك بل
الف ولم يجوز الورثة كون بينهما اثلاثا بضرب كل واحد منهما بقدر حصه فله موصي له بالثلاث
وثلاثة وثلاثون وثلاث درهم والموصي له بالالفين ضعفه ستماية وستة وستون وثلاثا ودرهم
ان رجاءه عرض الموصي واجبة ما اكمل وعرضه شتان استحقاق النصف او النصفين
على صاحب القليل وامتنع الاستحقاق لما منع ولا مانع من التفضيل ولا ضرر على الورثة ذلك
كذلك مواضع الاجماع ولذا ان الوصية عازا على الثلث بلطه في حق الاستحقاق احدم الاجازة في بطل
في حق التفضيل كالمجاهة الثانية في ضمن البيع اذ بطل البيع بطل المجاهة لان بطلان المتضمن
يستلزم بطلان ما في ضمنه واما في الاشياء الثلاثة المستثناة فالمجاهة لم يقع على حق الورثة فلو كان
تفديدها بان يظهر له مال فخرج ما اوصي به من ثلث بدون الاجازة بخلاف ما زاد على الثلث
لان الزائد عليه حق الورثة وان كثرت التركة وبهم اي ان اوصي بهم من ماله فله الخمس
الشهام عند ابي حنيفة ولا يراى على السدس اعلم ان ابا حنيفة قال في كتاب الوصايا
هذه المسئلة نظرا الى اخس سهام ورثة الموصي والى مدس ماله اهما كان اقل يعطى للموصي
ذلك وعلى هذه الرواية يجوز ابا حنيفة التقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة عليه وفي
رواية الجامع الصغير قال ينظر الى اخس لهم لورثته والى سدس ماله اهما كان اكثر يعطى
لذلك فعلى هذه الرواية يجوز الزيادة على سدس ولم يجوز التقصان عنه **وقال مثل اخس**
سهمهم ولا يراى على الثلث حتى يعطى للموصي له اخس سهمهم الورثة سواء كان مثل سهمهم
او اقل او اكثر الا ان يزيد على الثلث فيعطى له الثلث الا ان يجوز الورثة الزيادة على الثلث
صورة المسئلة رجل مات وترك ابنا وامراة وقد اوصى لرجل سهم فبطلت على رواية الوصايا
يعطى له اخس سهام الورثة وهو ثمن الورثة فزاد اخس السهام على الفريضة وهي ثمانية
فصيرت خمسة يعطى للموصي له سهم والمرأة الثمن سهم وللان مابقي وعلى رواية الجامع الصغير يعطى
له السدس من ماله لانه اكثر من اخس السهام فجعل المال على ستة حاجتنا الى السدس فيعطى
لهم بقية خمسة والمرأة من ذلك الثمن فلا يستقيم نظريا ستة فيخرج الكسر وذلك ثمانية نصير
ثمانية واربعتين للموصي له سهم مضروب في ثمانية وهو سدس ماله يبقى اربعون قيمة خمسة للاث
مات ومحمد والدان الا ان ترك امراة واخا لاث فاحس سهام الورثة الربع فعلى رواية كتاب الوصايا
يعطى له السدس لانه لا يجوز الزيادة على السدس على تلك الرواية وجوز التقصان عنه واخس
سهمهم الورثة اكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ستة اسهم وعلى قولنا يعطى له الربع
لانه اخس سهام الورثة وانه اقل من الثلث وعلى رواية الجامع الصغير على قول ابي حنيفة
يعطى له ربع ماله لانه يعطى اكثر السدس ومن اخس سهام الورثة على تلك الرواية والربع اكثر
من السدس فيعطى له ذلك كذا في الكشافين له ما روى ابن مسعود ان رجلا اوصى بسهم

المراة

من ماله يعطى له على السلام في ذلك بالسدس ولما ان السهم اسم لما استحقه الورثة عرفا
في ماله اقل السهام متيقن والزايد عليه مشكوك ولا يراى على الثلث لان الثلث موضع الوصية
لعدم الاجازة او جزي اي ان اوصي بجز من ماله **اعطاء الورثة ما شاء** والا لان اجزا
مطلوب يتناول القليل والكثير والوارث قائم مقام الموصي فيكون البيان اليه او ثلثه ورايه
او غنمه بثلثه والثلث اي واحال ان الثلث يخرج من ثلث ماله اعطاه اي الموصي
له **كل الباقي لثلثه** اي قال بغيره لثلث مابقي لان التركة مشتركة بين الموصي له والورثة
اثلاثا فلكل هلك على الشراكة وما بقي بقي عليها كما اذا كان الموصي به اجزا سا مختلفة وكذا ان
الوصية تعلقت بالباقي ولم يلفظ الى اهلها كذا في اجس الواحد لا يرى ان الورثة لو قاموا
قبل الهلاك يجوز ان يستحق الموصي له بالقيمة جبرا اذ القيمة اقراة ولو اوصى بثلث شي
معين كذا رثلا فاستحق ثلثه كان له الثلث الباقى فكذا هذا **او بثلث ثمانية مختلفة**
الخمس فلكل ثلثاه والباقي يخرج من الثلث احد ثلثه اي ثلث الباقى اتفاقا لعدم
استحقاق الموصي له الباقى فلم تكن الوصية متعلقة به لعدم حرمان القيمة فيها جبرا قيد
يقوله مختلفة الخمس اليها لو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم فيكون له جميع
الباقى لانه يجري فيه القيمة جبرا ولا يراى على حق الموصي له كالاصل وحق الوارث
كالتبع من حيث ان ذلك مقدم على حق الوارث والهلاك يصرف الى التبع كما في المسئلة
وهذا نوع قيمة فاحتمل فيما يجمعها وتقسيم ثمة واحدة اما فيما لا يقسم ثمة واحدة على
وجه الجبر لا يحتمل هذا النوع فيبقى على الشراكة فيشيع في اثنين **او بثلث يعني ايا**
اوصي بثلث ثلثه اعيد فاثان ثلث الثالث اي ثلث العبد الباقى عند
اي حشفة **وقال كذا** اي كل العبد الباقى وهذا الخلاف بناء على ثمة الرقيق فوجد
بقسم كل عبيد على حدة وكان مشتركا لما هلك هلك على التركة وعندها يقسم لكل ثمة واحدة
او بامة يعني من اوصى بامة لرجل قيمتها ثلثماية درهم مثلا **فولدت فموتت** اي موت
الموصي ولدا قيمته ثلثماية قبل القيمة **ثم قبل الوصية فان خرجا من الثلث** اي ان يكون
المالك الفاضل ما يحداه **والا** اي ان لم يخرج با ان كان المالك الفاضل ما يحداه
اربعماية **فهو ما خوذ من الامم والتمام من الولد** يعني عمار الى حشفة بعت الام من ذلك او لا
فيخرج اليه فيبقى مائة فكونه كذا من الولد لان الام اصل في الوصية لان الاية في الوصية
الي الولد بسبب ايضا لئلا يلام فالولد تابع لها فيه فلا يراى احم الاصل **وقال لا من ما جبر**
يعني الثلث تابع في الولد والام نصفين مائتان في الامة ومائتان في الولد فيكون للموصي له
لشاكل واحد منهما وباقي المال للورثة لان الولد متصل بالام حين الوصية فيكون الولد
موصي به ايضا فيستويان كما اذا اغتفر فيد بقوله بغير موته لان ولد الموصي هو او كسبه

ان حد ثاقبل الموت لا يدخلان تحت الوصية حتى لا يعتبر فيهما الثلث **فان كان**
قبل ملك الوصي له **او بالف** اي ان اوصى لرجل بالف درهم **وله من ودين** **فان كان**
اي الالف الوصي به **من بلف العين** **وتعت اليه والا** اي ان لم يخرج احد من العين
وتلت ما يخرج من دين حتى يستوي الوصي به ولو اخذت الالف كلها من العين لغير
الورثة لان للعين مزية على الدين **او بالثلث** اي ان اوصى ثلث ماله **لزيد وبكر فاد**
بكر ميت اخذ زيد كله اي كل الثلث لان الميت ليس باصل للوصية فلا يراحم الحي الذي
هو اصل لها **او قال هو بينهما** اي ان قال الوصي ثلث مالي بين زيد وبكر فنصفه
يعني يكون لزيد نصف الثلث لان قوله بينهما يقتضي قسمة الثلث عليهما نصيبين **او بالثلث**
اي ان اوصى بالثلث **ولامال له** وقت الوصية **فالكسب** **استحق ثلثا ماله عند موته**
لان الوصية استحقاق مضاف الى ما بعد الموت وثبت حكمه بعد قبضته وجود المال
عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية او قبله **او به** اي ان اوصى بالثلث **لزيد وبكر**
فهي اي الوصية **بأطلة** عند ابي حنيفة لهما له الوصي له والقضا بالجهول باطل **وامر**
اي ابو يوسف باقتسامه صلحا لان المستحق لا بعدوها **وخير محمد الورثة في العين**
اي تعين احدها لانهم قايمون مقام مورثهم **او به** اي ان اوصى بالثلث **لزيد**
والساكن قسمة محمد بينة وبين اثنين من المساكين **اثلاثا** اي الثلث لفلان وثلثا
لأما لان الاثنين في الوصية جميع كالميراث **وقال ابنه وبين مسكين نصفين** لان
الجميع والمجمل لا يتم التعريف مقيد للاستعراق فاذا اخذ رصته الى جميع افراد يعرف الى
الواحد موضع الخلاف ذلك المساكين مطلقا اذا اشار الى جماعة وقال ثلث ماله اطعمه
المساكين لا يجوز صرفه انفاقا من الخفاق **او نصبت ابنه لم يصح** لان ذلك ايضا
مما لا يخبر وموضع الخلاف ذكر المساكين مطلقا اذا اشار الى جماعة وقال ثلث مالي اطعم
المساكين لا يجوز صرفه الى واحد انفاقا من الخفاق **او غنله صحت** لان مثل الذي عن
فان كان له ابنان اخذ الثلث لان نصيبه مثل نصيب احدهما لكون له الثلث **واحد**
نصيب بنه يعني مثل نصيبه قدر المضاف هنالكان الا يصيب ابنه غير جاز
اذا قدم قريبا **وهو** اي والكال ان بنه **ثلاثا** **والاخر بالثلث** **ولا جاز** **يامر** **فاد** اي ابو
يوسف للاخر **سلكي القربى والاول** **ثلاثا** فيكون الثلث بينهما **اثلاثا** **وامر له** اي هذا
ثلاثا **اجماسا والاول خمسة** قيد بعدم الاجازة لانهم ان اجازوا فامسك من ستة
لصاحب الثلث اثنين والوصي لم يثل نصيب احدهم واحد ولكل واحد من البنين واحد
لا يوجب ان عند الاجازة ان لصاحب الثلث في كل المال سهمان ولصاحب النصيب
سهم فصارت الثلث كذلك اعتبار البعض بالكل ولمحمد ان الثلث لما كان متعينا فنفيد

الوصي

الوصي

احد

يوسف

ثلاثا

اجماسا

الاول

خمس

الموصي **ثلاثا** **الورثة** **الثلثان** **وهما** **سهمان** **من ثلثه** وذلك لاستقيم علامته فغير ثلثه **ثلاثا**
فحصل ثلثه ثلثها للوصيتين وثلثاها وهما سهمان للثلاثين لكل ابن سهمان فاذا اظهر ان
نصيب احدهم سهمان ضرب الوصي له بالثلث ثلثه سهم وضرب الوصي له بثلث نصيب ابن
الثلث سهمين فصارت الثلث بينهما على خمسة فغير ثلثا مخرج الخمس في ثلثه خمسة واربعين
ويصير منها **ولو خلف ثلثه** يعني ثلثه الالف فاخذ كل ابن الف **فاد** **زيد ان اباهم اوصى**
له بالالف فصدقه اصددهم اي احد البنين وكذا به الاخران **امرناه بدفع ثلث نصيبه**
اي ثلث الالف **لا ثلثه** **اخماسه** يعني قال زفر عطية المقر ثلثه اخماس ماله يد له لان من
زعمه ان كل التركة له والثلثان بين البنين اثلاثا فاحتجنا الى حساب له ثلث وثلثه
ثلث واقل ذلك ثلثه للوصي له ولكل ابن سهمان فيقسم ماله يد بينهما اخماسا ثلثه اخماسه للوصي
له وخمساه للمقر ولنا انه اقر له بالثلث في كل التركة ويد من التركة ثلثا فباخذ ثلث ماله
يد **او اثنين** يعني لو كان الميت ابنا **فصدقه اصددها** **امرنا له بثلث قسمة** يعني ياخذ
ثلث ماله يد **لا نصفه** يعني قال زفر ياخذ نصف ماله يد لان زعمه ان حقه ونصيب
الوصي له سواء فواخذ بركته ولنا ما مر في المسئلة الاولى **ولو اعتق** **المريض** **مرض**
موته **او حيا** اي باع شيئا باقل من قيمته او اشتراه باكثر ثمنها **او وهب** **اعتق** **كله** **من**
الثلث **لا تبايعات** **فان حيا ثم اعتق** **رضاق من الثلث** **فالمحابة** **اولى** عند
ابي حنيفة يعني نفد المحابة فان فضل شي يوصف الى العتق وقال العتق اولى فان
فضل شي للمحابة **او عكس** يعني ان اعتق عبدا قيمته ان ثم اشترى عبدا قيمته الالف
بالعين فحصل المحابة بالالف وجميع ماله ثلثه الالف ولم يسع العتق للمحابة
فهي **سواء** عند ابي حنيفة يعني يكون للمبايع محابة بقدر خمسين ويسعى البند في نصف قيمته
وبالا العتق اولى **او حيا بين عتقين** كما اذا اعتق عبدا قيمته الفان بالف وهلك
ذلك الالف ثم اعتق عبدا قيمته الف فان لم يهلك له سواء هولا العتق فحصل هاتين
ثلث وصايا كل واحد بالف وثلث المال بالف **فنصف الثلث للمحابة** يعني بنصف الالف
بين العتق والمحابة لان العتق اذا سبق المحابة فحاصلا ما اصاب المحابة سلم لها لا ينفك
سقت على العتق **ونصف للعتقين** يعني ما اصاب العتق الاول فان بين العتق الاول
والثاني نصفان عند ابي حنيفة لانهما من جنس واحد فيستوفيان كل واحد من العتقين
بما يتيان وخمسون ويسعى كل واحد منهما في سبع مائة وخمسين ونفد المحابة بقدر
خمس مائة ويؤدي الى الورثة خمس مائة فجميع ما حصل للورثة الفان ونفدت الوصايا
في قدر الالف فاستقام الثلث والثلثان **او اعتق بين محابا بن نصفين** **لا اول**
اي نصف الثلث للمحابة الاولى **ونصف بين الثانية والعتق** اي النصف الاخر

عالم

تسعة

سبعة

٢٩٢

المجاورة من المجاورة الثانية والعق عند ابي حنيفة لان العتق الثانيه مساوي للمجاورة الاولى في فساد
 الثلث بين المجاورين ثم العتق لشارك المجاورة الثانية لانه مساوي للمجاورة اذ تقدم
وقال العتق اولي مطلقا اي في الصور كلها الماروي عن ابن عمر انه قال اذا كان
 الوصي يا عتق بدي به ولان العتق اقوى من المجاورة لانه لا يحتمل الفسخ والمجاورة في
 ضمن البيع وهو قابل للفسخ والتقدم في الذكر غير موجب للتقدم في الثبوت فلا اعتبار
 تقدم الوصي وتأخير وكذا ان المجاورة اقوى لانها ثابتة في ضمن البيع الذي هو عقد
 معاوضة بصيغة والاعتاق تبرع بصيغة ومعناه فاذا وجدت المجاورة او لا دفعت
 العتق **وما قدمنا ما قدم** الوصي **مطلقا** ما للعتق يعني قال زمراد احباب المريض
 وعتق والثلث لا يكفها ولا يخرج الورثة فاذكره اولها وانما لان تقدمه يدرك
 على كونه اهم عنده ولنا ان حكم ثابت عند الموت فلا يرجح بالتقدم الواقع قبله
ولو اشترى ابنه المريض في مرضه بالف وقيمة خمسة مائة واعتق عبد ائتمته
خمس مائة وقها المال يعني لا مال له غيرها ثم مات **فالمجاورة نافذة** عند ابي حنيفة
 لانه اجتمع هنا ثلث صايا وصية بزيادة خمس مائة على قيمته ووصية لابنه باعتاقه
 بالشري ووصية العبد الاخر باعتاقه فالبايع اولي بالوصية فيسلم الثلث كله لان
 المجاورة مقدمة على العتق عنده **وعليه السعاية** يعني على العبد ان يسعيا بجميع قيمته
 عند لان البايع استحق كل الثلث لان ثلث المال خمس مائة والمجاورة ايضا خمس مائة **والابن لا يرث**
 عنده لانه طامس ما دام يسعي **وقال العتق اولي** من المجاورة فصرف الثلث كله الى العبد
 الاخر وعتق بغير سعاية **ويسعي الابن** وحده بجميع قيمته لان العتق في المرض وصية ولا
 وصية لو ارث والابن وارث هنا والعتق لا يرتد فله من السعاية ثم ان كانت السعاية ثلث
 نصيبه فقا صا وان كانت اكثر منه يسعي في الفضل وان كان اقل من باخذ الفضل على السعاية
ورث الابن لكونه حراما ويؤا ولا وصية للوارث وعلى البايع ان يرد خمس مائة رد المجاورة
 اذ العتق يرجح على **او بالف** يعني اذا اشترى المريض ابنه بالف وقيمة الف وله
الابن سواء عتق وورث **الابن** اتفاقا لانه يخرج من الثلث **والسعاية لا يجب عليه**
 عند ابي حنيفة وقال يسعي في قيمته لان العتق في المرض وصية للوارث لكن نقض العتق بعد
 وقوعه فيكون يجب نقضه يعني باجابه السعاية وله ان السعاية لو وجبت لطلعت من الميراث
 لان السعاية اذا وجبت صار كالكاتب وهو لا يرث لكونه رقفا فصحت الوصية له واذا صحت للميراث
 السعاية لم يخرج من الثلث فيصير وارثا واذا صار وارثا لا يجوز الوصية له فجبت السعاية **ولو اوصي**
ان يشترى كماله عبد فعتق فلم يخرج من الميراث **او اوصي ان يشترى كماله عبد فعتق**
حيثه **وقال لا يشترى بالثلث** اي ثلث ماله فعتق عنه وله انه اوصي بعتق عبد لشري بكل

فقاله موعنا محامدا
 معاوية لصيقه

ماله والثلث يشترى من ثلثه غيره فاختلف المستحق بناء على ان العتق حق العبد عنده ولهذا لا
 يقبل الشهادة عليه من غير دعوى ولما ان العتق حق الله فلم يقبل المستحق **او هذه المائة**
 لو اوصي بان يشترى هذه المائة عبد **فعتق بثلث** يعني اي بعض المائة **فالباقى لا**
يعتق به يعني لا يشترى بالباقي من المائة عبد فعتق عند ابي حنيفة وقال لا يشترى بالباقي
 عبد فعتق لانه نوع فربه فجب تنقيدها ما امكن اعتبارا بالوصية بالبح وله انه اوصي بان
 يعتق عبد مستشري هذه المائة **والعبد المستشري** باقل من غيره فلا يكون تنقيدها لوصيته **او**
بان يحج بها اي لو اوصي بان يحج هذه المائة **فعتق بثلث** يعني اي بعض المائة **من حيث يبلغ** اي من
 مكان يمكن ان يحج مائة اتفاقا لانها فربه محضة هي حق الله فلا يبدل المستحق بقدر قوله
 هذه المائة لانه لو اوصي بان يحج عنه ولم يحج المبلغ فللمائة الثلاثة ثلث اقول مرة بابساح
وبقدم الفرائض يعني اذا اوصي بوصايا تقدم الفرائض منها سوا قدمها الوصي او اخرها
كالحج والزكاة والنفقة لانها اقوى **ومن غيرها** اي اذا اوصي بوصايا متساوية في القوة
 تقدم ما يدمه الوصي اذا اضاف **او لجد** بالثلث يعني لو اوصي لجد ثلث ماله **فثلثه**
 اي ثلث العبد **حر** عند ابي حنيفة رحمه الله **بعد موته** اي موت المولى لانه من جملة ماله
 فثلث نفسه فعتق ثلثه **وعليه السعاية** **ثلاثة** اي ثلثي قيمته للورثة **وله** اي العبد
ثلث باقية تركته لانه كالمكاتب عنده والوصية لمكانه صحبة ثم ان كانت ثلث باقية اقل من
 ثلثي ما عليه من السعاية ومن جسد قيمة العبد تنقح المقاصة مع الورثة في السعاية وان كان من
 اعضاء خلات جسده تنقح بغيرهم وان لم يرضوا استرد العبد ثلث باقية المال ويسعي بثلثي قيمته
 لهم **وقال لا يعتق** كله من الثلث لانه حر ممدون وسم له الثلث من الباقي يعني ان بقي من الثلث
 شيء دفع الى العبد وان لم يخرج من الثلث يسعي قدر ما اضاف عن الثلث وهذا الخلاف يتأصل بحري
 الاعتناق وعدمه قيد بالثلث لانه لو اوصي له لمعيان ماله او الدرهم المطلق **ايصح ولو قال**
في صحته انما لم يخرج لان الاصل حاله الصحة ولهذا لم يصرف العبد **لما دخل ثلثها انت طالق**
او عبد حر ومات مجهلا اي من غير ان يطاها ولا تبين انه اختار احدها فنصفه
 حر عند ابي حنيفة **وعليه السعاية في نصفه** لانه يعتق في حال ولا يعتق في حال **وطاها**
ميراثا ومهرها لانها لا يطلق عند ابي حنيفة لانه ما دام حيا احدها غير واقع في المعين
 كما هو مذهب طائفة فلو وقع الميراث وقع بعد الموت والعتق يقع بعد الموت دون الطلاق الا يري انه
 اذا قال لامرأته انت طالق بعد موتي لا يصح ولو قال لعبد انت حر بعد موتي يصح ففسخ المهر
 والميراث كاملا لبقاء النكاح **ولا نصف الميراث وثلثه اربع الميراث** لان الطلاق يقع في حال
 دون حال فان وقع بطل الميراث وسقط نصف الميراث وان لم يقع لا يبطل شيء من المهر
 ويرث بنت نصف الميراث ومنصرف نصف المهر فبطل ربع المهر ونصف الميراث فيبقى لها

حين من حر

فقاله

نصف الميراث وثلثة ارباع المهر **وامرهما اي ابو يوسف تلك المرأة باستيفاء ذلك المهر**
من السعاية وغيره لان كلهما تركه **وامرهما بنصف المهر منها اي امر محمد بن يوسف**
نصف المهر من السعاية وسائر التركة **والباقي من غيرها يعني امر محمد بن يوسف** الميراث
الميراث من سائر التركة دون السعاية لانها تدعي زيادة المهر والميراث بسبب ان العتق
يقع في الصحة ولم تقع الطلاق والعتق لا يوجب السعاية فقد اقرت بانها لا حق لها في السعاية
فاما قدر نصف المهر فواجب بكل حال وفي الطلاق ام لا فكان في كل التركة **ولو اعتق**
المريض امته وقيمتها الف مثلاً **تزوجها** فانه وذلك مهر مثلها ودخلها ثم ما شتر
وقيمتها الترمين الثلث يعني ان كان قيمتها يخرج من الثلث بعد دفع مهر المثل من جميع المال
لانه دين وقيمتها وصية والدين مقدم على الوصية **فكاحها فاسد** عند ابي حنيفة قد
يقوله وقيمتها اكثر لانها لو خرجت من الثلث يصح النكاح ولا يجب السعاية له ان يمتزج اذا
لم يخرج من ثلث ماله لزمها السعاية وصارت كالكتابة عنده فلا يجوز نكاحها لولاها
ولها المهر بالدخول في العقد الفاسد ويخرج لها مهر مثلها ثم يرفع الثلث مما بقي بعد
المهر وسعت فيما بقي من قيمتها لانه وصية وهي من الثلث ولا ميراث لها فساد نكاحها
وقال لا نكاح جائز بكل حال فلها مهر مثلها والزيادة عليه باطلة لا فساد له وسيع
جميع قيمتها لانه لا وصية للمواريث ويرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها قصاصا وسعي
في الثلث **ولو اوصى بخدمة عبده او سكتي داره** سبب معلومة **وايد اجازة**
في العبد من الثلث سلم للخدمة لان الثلث حق الوصي فلا تراحمه الورثة فيه وان
كان هو المال وجب يعني ان لم يكن له مال غير العبد **خدمه اي العبد الوصي له**
يوما او الورثة اي خدم الورثة يومين لان تجزية العبد غير ممكنة فغلبت المماثلة على
تاريخ يومين وكذا الحكم في الدار قبل الامتداد ان قسم الدار ثلثا فلكل الوصي له
الثلث والورثة الثلثين لان الاستيفاء بالمنفعة زمانا وادائا في الدار يمكن **فان مات**
الوصي له بالمنفعة **بعد اليوم** اي يعود العبد الى الورثة عندنا وتبطل الوصية وقال
الشافعي لا يعود بل يرتفع منفعة ورثة الوصي له لانها ملوكة وقت الموت فيرثها كل عين
والدار التي تخرج في الامكان دون المنافع كما في الاعارة لان المنافع التي تحدث بعد
الموت الوصي لم يكن ملكا له فلا يورث **او اوصى الوصي اي لومات الوصي له في حال**
حيه الوصي **بطلت** الوصية لانها تلك مضاف الى ما بعد الموت ولا تصد تلك الوصي
له بعد بطل **ولو سكن ثلثها اي لو سكن الوصي له في الدار ثلثها وهي باقية**
والحال ان ماله هو الدار فقط **فالوارث لا يملك الثلث** عند ابي حنيفة لان حق الوصي
له ثابت في سبب جميعه بان يظهر له مال اخر يخرج الدار من الثلث وله ايضا حق من اجزائهم

في ايديهم او حرم المالك الذي هو ساكنه والبيع تنضم ابطال حقه فلم يجز له **وكبره ابو يوسف**
في اكله ملكه فجاز نفقه فيه بالبيع **اولا احكام اي الوصي لاجل خاتم ثم لا خير بقصه اي الوصي**
لرجل اخر بقدر ذلك احكام **عطي ابو يوسف الفصل الثاني** لان الفرض يدخل في الوصية
الاولى دلالة وقد جعل الوصي للثاني صريحا فعبر الصريح دون الدلالة **وجعل ابي محمد**
الفرض بينهما لان تسمية الخاتم تسمية للفرض وقد جعله الوصي للثاني من غير رجوع عن الاول
فاجتمع فيه وصيتان فيشتركان **وقيل لونه** كون الفرض تسمية **على الوفاق** وفي الزيادات
ان الوصية للثاني ان كانت موصولة بالوصية لاول فالفرض للثاني اتفاقا لان اخر الكلام ميراث
لا وله نصا كالا ستدنا فيكون خلاف ابي يوسف واقفا فيما اذا فصل بينهما **والوصية ميراث**
في سبيل الله غير معتبر عند ابي حنيفة لانها بمعنى الوقف ووقف المنقول لم يكن جائزا عنده
فلم يجز ايضا وصيها لمن ينفق عليه ولا يستغنى بدونه **وقال ابو حنيفة** يدعي ان وقف المنقول
جائز عندهما ويكون في يد الامام ينفق عليه من بيت الله واما ابو يوسف وادام يجوز وقف
المنقول مقصودا لكن وافق محمد بن عوف الكراع والسلاح في سبيل الله للامان **وبالثلث**
يعني لو اوصى ثلث ماله **في سبيل الله خضر الجهاد** يعني يجعل ابي يوسف تحت تصرف الفقراء
لانهم هم السائقون الى الفهم في العرف **واضاف مقتضى الجاه** يعني قال محمد بن عوف
يعطي لمن انقطع عن الحج لما روي ان رجلا جعل ناقته في سبيل الله فسيل عنها لبي عليه السلام
فقال الحج من سبيل الله **فصل في الوصية للفقراء** وعبر **واذا اوصى بجاه**
صاع جار فهو للملاصقين اي تلك الوصية يكون للحجران الملاصقين للوصي عند ابي حنيفة لان
المجاورة هي الملاصقة يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى **وقال ابو حنيفة**
من يسكن محله ويجمعهم مسجد بها لانه عليه السلام قال لا صلاة لرجل المسجد الا في المسجد
وفسر كل من سمع النداء **ولا يصح ان اي اذا اوصى لاصحابه كانت الوصية لكل ذي**
رحم محرم من امراته لما روي ان النبي عليه السلام لما تزوج صفية اعتق كل من ملكه
رحم محرم لها وكانوا يسمون اصحاب النبي عليه السلام **ولا يصح ان اي لو اوصى لاصحابه**
فلزج حر ذات رحم محرم منه كازواج البنات والبنات والحر والعرف هكذا
واحكم على العرف **او لا قربانه في اي الوصية للاقرب والاقرب من ذي رحم**
محرم اثنين يعني يكون الوصية لاصحابه منهم **فصاعدا عند ابي حنيفة** وقال **الكل**
الله سوا ان يعمروا او واحدا او اثنين **اي اقصى اب في اسلام** وهو اول اب
اسلم او اول اب ادرك الاسلام وان لم يعمل على حسب ما اختلف فيه المشايخ وفائدة
المخالف تظهر في اولاد ابي طالب فانه ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن اوصى ثلث ماله لاقربا
النبي عليه السلام لا يدخل فيه اولاد ابي طالب على قول من شرط الاسلام ويدخلون على قول

من شرط ادراك الامام واما اولاد العباس فيدخلون فيها اتفاقا وعلى هذا الخلاف لو ادعى
 لذوي ارحامه اولادنا به اما لو ادعى مع هذه الالفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا
 لان الاقرب اسم فرد خرج تفسيره الاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب بغير
 شرط من الحقايق **ولا يدخل الوالدان والولد** في الاقرب اتفاقا لانهم لا يسمون اقربا
 عرفا لانهما ان الاسم شامل للكل وان الله تعالى ولذي القربى وهو جئنا وكل قريب مطلقا
 وله ان ذكرهم بلفظ الجمع واقلهم اثنان حتى لو كان واحد استحق النصف دون الكل لان الوصية
 تحت الميراث والجمع المذكور فيه اثنان ويعتبر الاقرب فالاقرب كلمة الميراث وخبر المحرمه كما
 المطلق هو المحرم والاقرب لان غير المحرم والابعد بعد من وجه ولهذا لم يجب نفقة وجار
 فحاجه **وادخل** محمدا الوصية لاقربائه **الجدة والاب** وقال لا بدخلان لان القرب
 بقراءة الولادة لا يطلق عليه اسم القريب عرفا له ان الله تعالى عطف الاقربين على الوالدان
 في قوله تعالى فلولو الدين والاقربين والعطف يقتضي الاخبار واذا خرج الوالدان خرج
 الولد لان اتصاله به يقتضي الجدة ولد الولد داخلين في ذي القرابة حقيقة **ولو كان له**
 اي الوصية حين الوصية لاقربائه **عمان وخالان** اي الوصية **للعم** عند ابي حنيفة
 لان الاقربيه معتبره عنده **وقالا بينهم ارباعا** لانها لا تعتبر الاقربيه ولو كان له غم واحد
 لانه نصف الثلث عنده وعندهما ولو كان له غم وعمره فالوصية للعم والعمة سواء استويا بهما في القرابة
 ولو ادعى الاقرب لانه لو ادعى لقرابته او لذوي قرابته او لذوي نفسه يستحق الواحد كل الوصية
 من الحقايق **اولي فلان وله** اي فلان **ذكور واناث** يخص ابو يوسف
ذكورهم بالوصية لان اسم البنين حقيقة في الذكور دون الاناث **واشرك محمد بينهم**
بالسوية فيدعى له وله ذكور واناث لانه لو كان الكل اناثا لا يدخل في الوصية اتفاقا
 لو ادعى من فلان من فلان معين لانه لو ادعى لبي يقيم بدخل فيه الاناث اتفاقا من الحقايق
 عند ابي حنيفة والبنين يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط لقوله تعالى يا بني آدم **كلوا**
ولم فلان لو ادعى لولد فلان يتناول لفظ الولد الكل اتفاقا **ولو رثت** يعني
 لو ادعى لورثته فلان **قسمت** الوصية **للكرم مثل حظ الانثيين** اعتبار الميراث او
لا يملك اي ان الوصية عند ابي حنيفة لله لان الاهل في الخالب زوجته وابنه
 الله تعالى كخبر اعراسه صلى الله عليه وسلم وسار باهل اى زوجته **وقالا** الوصية **للكرم من**
 اعتبار المعروف بويده لقوله تعالى خبر اعراس يوسف عليه السلام واتوا بهن باهلهن اجمعين او
للموالي يعني اذا ادعى الوالي فلان وابنه فلان والاعتيق **وله موالى اب ورث**
ولا وهم يعني ابوه اعني عبيدا انثا ورث ولا وهم **كجعل** اي ابو يوسف الوصية
 اي لموالي ابيده لم يكن له موالى لانه ورث ولاهم عن ابيه فصا لمواليه ولهذا يحرم ماله

لان القربيه

له السوية

نور

فبيننا وله مطلقا الاسم ونسبهم محمداي قال لا شيء لهم لانه موالى الرجل حقيقة معتقده وهم متفقوا غيره
 وانما يحرم ميراثهم بسبب العصبية **ولو كان له موال** اي للمولى عبيدا اعتقهم وموال اعققتهم ابو
 فمات **منعت** العصبية **الشركة** اي لا يدخل في الوصية مواله وموال ابيه عندنا
 فعند ابي يوسف الوصية لمواليه خاصة اذا كان له موال واحد لم يكن قلموا لابييه وعند محمد لا شيء
 لموالي ابيه وقال زفر بن خلود خاصة اذا كان له موال واحد لا يتم كلهم موالهم الا ان ولنا ان لفظ المولى
 انه جعل المجاز في معنى ابيه يلزم في شركة الجميع بين الحقيقة والمجاز واذا جعل حقيقة يلزم نعيم الشركة
 وكلاهما ممنوع **والسجد** اي لو ادعى ثلث ماله للمسجد **من غير ذكرا نفاق** اي من غير
 ان يقول منيق على المسجد **يطلبها** اي ابو يوسف تلك الوصية لانه المسجد ليس باهل
 الملك والوصية تنقش فاذا ذكر النفقة عليه كاه واقفا على مصالحه **واجازها محمد** حملا
 لكلامه اي الصنف في مصالحه **نفيح** له هذا اخر الكلام والحمد لله على الخضر بالتمام
 ثم رأت المحرم قاسم الحنفى شرح لطيف على كتاب الفرائض من هذا الكتاب اسال الله تعالى بيشترحه
 ليكون قتيلا لهذا الكتاب



مستوفى